ABDUL-HAMEED SHOMAN FOUNDATION

حصاد القرن

المنجزات العلمية والإنسانية في القرن العشرين

العلوم الإنسانية والاجتماعية

المشرف العام: فهمي جدعان

حصاد القرن
المنجزات العلمية والإنسانية في القرن العشرين
العلوم الإنسانية والاجتماعية

المشرف العام
فهمي جدعان

المحررون
فهمي جدعان
محمد شاهين
همام غصيب

التدقيق اللغوي
عبد الرحمن المصري

حصاد القرن : المنجزات العلميّة والإنسانيّة في القرن العشرين (العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة)/ فكر عربيّ
حازم الببلاوي وآخرون / مؤلّفون عرب
المشرف العامّ : فهمي جدعان / الأردنّ
المحرّرون : فهمي جدعان + محمّد شاهين + همام غصيب / الأردنّ
التدقيق اللغويّ : عبد الرحمن المصري / الأردنّ
الطبعة الأولى ، 2007
حقوق الطبع محفوظة

مؤسّسة عبد الحميد شومان
هاتف 4633372 6 00962
فاكس 4633565 6 00962
ص.ب (940255) ـ عمّان (11194)
المملكة الأردنيّة الهاشميّة

المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
المركز الرئيسي :
بيروت ، الصنايع ، بناية عيد بن سالم ،
ص.ب : 5460-11
هاتفاكس : 751438 / 752308 1 00961

التوزيع في الأردن :
دار الفارس للنشر والتوزيع
عمّان ، ص.ب : 9157
هاتف 5605432 6 00962 ، هاتفاكس 5685501 6 00962
e-mail : info@airpbooks.com
موقع الدار الإلكترونيّ : www.airpbooks.com

تصميم الغلاف والإشراف الفنّي :
®
الصفّ الضوئي : **أزمنة للنشر والتوزيع / عمّان**
التنفيذ الطباعيّ : **مصطفى قانصو للطباعة والتجارة / بيروت ، لبنان**

All rights reserved . No part of this book may be reproduced , stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publishers .

جميع الحقوق محفوظة . لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أيّ جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأيّ شكل من الأشكال دون إذن خطّي مسبق من الناشرين .

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر 352 / 2 / 2007
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنيّة 313 / 2 / 2007

الآراء الواردة في هذه البحوث تمثّل وجهة نظر أصحابها ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الناشرين .

(ردمك) ISBN 978-9957-19-018-0

حصاد القرن

المنجزات العلمية والإنسانية في القرن العشرين

العلوم الإنسانية والاجتماعية

د. حازم الببلاوي
د. مصطفى كامل السيّد
السيّد يسين
د. يحيى الجمل
د. محمّد يوسف علوان
د. أحمد عبد الحليم
د. إبراهيم عثمان
د. أحمد أبو زيد
د. عطيّات أبو السعود
د. وجيه كوثراني
د. محمّد مهران رشوان
د. قاسم عبده قاسم
د. زاهية عيسى أبو السميد
د. عثمان لبيب فرّاج
د. عايدة النجّار
د. جميل جريسات

مؤسسة عبد الحميد شومان
عمّان - الأردن

المؤسّسة العربيّة

حصاد القرن

مشروع (حصاد القرن) مشروع «تنويري» في المقام الأول. فهو، في إبانته الشاملة عن المنجزات المعرفية والأدبية والفنية والعلمية والتقنية التي تحققت في القرن العشرين، يستجيب لاستراتيجية ثقافية تتوخّى وضع العقل العربي والذوق العربي والفعل العربي في فضاء العصر، وتنشد تشكيل جملة من الدواعي والبواعث والقصود الدافعة إلى تقدّم الوعي والفعل في حياة الأجيال العربية.

ولقد نجمت فكرة (حصاد القرن) في حديث كان بيني وبين معالي الأستاذ إبراهيم عز الدين في العام ١٩٨٨ حين كان، آنذاك، مديراً عاماً لمؤسسة عبد الحميد شومان. وبحماسته المعهودة وعزيمته الثابتة سارع إلى تبنّي الفكرة وإلى اتخاذ قرار من (المؤسسة) بإطلاق المشروع.

وهكذا، وخلال فترة وجيزة، تمّ اختيار فريق التحرير من الأستاذ الدكتور همام غصيب، أستاذ الفيزياء النظرية بالجامعة الأردنية، والأستاذ الدكتور محمد شاهين، أستاذ الأدب الإنجليزي والنقد بالجامعة الأردنية، وأنا شخصياً. أنيط بي تحرير (قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية)، وبالدكتور محمد شاهين (قسم الأدب والنقد والفنون)، وبالدكتور همام غصيب (قسم العلوم الأساسية والتكنولوجيا).

كان الهدف أن يكون هذا المشروع عملاً (موسوعياً) رفيعاً نقصد منه إلى أن نضع بين

أيدي أبناء الأمّة العربية جملة المنجزات العلمية التي أمكن للإنسان أن يدير عليها حياته الروحية والمادية وأن يتقدّم بها خلال القرن العشرين كلّه، في طريقه إلى القرن الحادي والعشرين. وذلك في قطاعات العلوم الإنسانية والاجتماعية، والآداب والنقد والفنون، والعلوم الأساسية والطبيعية والتكنولوجيا. كما تمثّل أحد أغراض العمل في أن يطلع المختصون وأصحاب القرار في العالم العربي على نتائجه لعل بعض وجوهه أن يكون عوناً لهم في مقاربة العالم من حولهم عند مطلع القرن الحادي والعشرين.

ولقد حرصت (مؤسسة عبد الحميد شومان)، راعية المشروع، مثلما حرص فريق التحرير، على أن يكون المشاركون في إنفاذ هذا المشروع نخبة من خيرة الباحثين والأكاديميين المختصين، كلّ في حقله الخاص، وأن تمتد المشاركة إلى جملة الفضاء الثقافي والعلمي العربي. وكان الأمر كذلك. والتزم الباحثون في معالجتهم لمواضيعهم الخاصة بالتوجّه إلى جملة ما يتصل بالموضوع على مستوى الفكر الإنساني والعالمي في كل قسم من أقسام المشروع، وبأن يُخَصَّ العالم العربي بقدر من البحث حين يتعلّق الأمر بإسهام حقيقي أو بأن تُبيّن حال العرب من الأمر وأن يجاب عن السؤال: أين العرب من هذا الموضوع؟ كما حرص الباحثون، بقدر ما هو ممكن، على عرض الوجوه التالية:

- ما هي الأسئلة والموضوعات والقضايا الرئيسة في مجال البحث؟ وما هو التطوّر الذي حصل في هذا المجال على مدى القرن العشرين؟

- ما هي أبرز المنجزات أو النظريات أو النتائج التي حفل بها الموضوع / العلم خلال القرن؟ ومن هم الذين أسهموا على وجه حاسم ومؤثّر في تشكيله وتطويره؟

- ما هي أبرز المشكلات والتحديّات التي يطرحها الموضوع / العلم عند نهاية القرن العشرين وعلى مشارف القرن الحادي والعشرين؟

ولقد أمكن حصر (المشروع) في أربعة مجالات ينتظم كل منها في موضوعات رئيسية على النحو التالي:

١ . مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويشتمل على الحقول التالية:

- علم الاقتصاد
- الفلسفة والمنطق
- علم الاجتماع
- التاريخ
- العلوم التربوية
- العلوم الإنسانية
- القانون
- الإدارة
- علم الإنسان (الأنثروبولوجيا)
- الإعلام

وضُمّ إلى هذا المجال موضوعان متممان في: الفكر الاستراتيجي وتطبيقاته، والعالم العربي على مشارف القرن الواحد والعشرين، وموضوع ثالث في الصراع العربي ـ الإسرائيلي حال الرحيل المفاجئ للمرحوم الدكتور إبراهيم أبو لغد دون إنجازه.

٢ . مجال الأدب والنقد، ويشتمل على:

- اللسانيات
- النقد الأدبي
- الأدب

٣ . مجال الفنون، ويشتمل على:

- الفنون التشكيلية
- العمارة
- الموسيقى
- السينما
- المسرح

٤ . مجال العلوم الأساسية والتكنولوجيا:

- العلوم الفيزيائية
- العلوم الطبية
- العلوم الرياضية
- العلوم الزراعية

ـ المعلوماتية　　　　　ـ العلوم الكيميائية

ـ الاتصالات　　　　　ـ التكنولوجيا

ـ التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية :

١ . في مجال الزراعة والبيئة .

٢ . في مجال الصناعة والتشريعات

٣ . في مجال الصناعات الدوائية والطب .

تولى إعداد بحوث هذه الأقسام قرابة الأربعين أستاذاً وباحثاً متخصصاً. وتقرّر أن تقدّم جملة البحوث المعدّة للمشروع من قبل أصحابها في برنامج متكامل للندوات العلمية تعقد في مؤسسة عبد الحميد شومان في محاضرات عامة تقدّم للجمهور، أو في حلقات مستديرة خاصة تشتمل على عروض ومناقشات أو مداخلات. وقد بوشر بتقديم المحاضرات العامة من المشروع في (منتدى عبد الحميد شومان)، بمحاضرة الأستاذ السيد ياسين حول (العالم العربي على مشارف القرن الواحد والعشرين)، وذلك مساء يوم الاثنين الموافق ١٦ مايو ٢٠٠٥ .

وتقرّر أن تصدر (مؤسسة عبد الحميد شومان) بحوث كل قسم من أقسام المشروع في إصدار خاص يليق بأهميته ويوضع بين أيدي أبناء الأقطار العربية. والمجلّد الذي بين يديّ القارئ جزء من هذا المشروع .

كان الرجاء منعقداً على أن يتم إنجاز هذا المشروع مع نهاية القرن العشرين. بيد أنّ استجابات الباحثين لم تكن مواتية دوماً، وتعذر في كثير من الحالات إنجاز العمل في الوقت المحدّد، كما أنّ المشروع لقي ركوداً إدارياً خلال فترة غير وجيزة، ولم ينهض من جديد بفعالية وقوّة إلاّ مع قدوم معالي الأستاذ ثابت الطاهر مديراً عاماً لمؤسسة عبد الحميد شومان ، إذ عقد العزم على المضي به قدماً وعلى أن يدفعه إلى نهاياته المنشودة .

لم يكن إحراز تقدّم حقيقي في ميدان هذا العمل أمراً يسيراً . فالمشروع مشروع

طموح. لا بل إنّه طموح للغاية. إذ لا يخفى أنّه ليس بالأمر اليسير أن ينهض شخص بمفرده، في مدى زمني محدود، وبإمكانيات غير وفيرة، بإعداد «مُحصَّل» بجملة المعارف والآليات والمناهج والمكتسبات والإنجازات التي تمّت، في حقل معيّن، خلال قرن بكامله، هو القرن العشرون، وهو قرن يتجاوز في إنجازاته كل ما خلّفته القرون البشرية السالفة. وليس من اليسير أيضاً توفير المصادر والمراجع المعاصرة الضرورية لإنجاز بحث متكامل في هذا العلم أو الحقل أو ذاك من العلوم والحقول الإنسانية المعاصرة.

وليس ثمّة شك في أننا نحتاج إلى تضافر جهود عديدة لباحثين عديدين من أجل تقديم عمل لا يرقى إليه النقد. والأعمال «الجماعية» نفسها لا تنجو هي أيضاً من ظلال النقد والقصور. وقد لا يجدر بي أن أشير إلى خيبات الأمل التي اعترضت طريق فريق التحرير قبالة نصوص أعدت بغير عناية، أو أخرى بلغة تتطلّب إعادة إنشاء كاملة، أو أخرى تقع خارج الموضوع، أو بإزاء الوعود التي تلقى مراراً وتكراراً من غير جدوى.. وغير ذلك مما يبعث اليأس والقنوط في نفوس المحرّرين ويشك في «صِدْقية» المشروع نفسه.

بيد أن ذلك كلّه، وسواه، لم يفت في عضد القائمين على المشروع، الذين أحيطوا من (إدارة المؤسسة) وأركانها العاملة، برعاية وتشجيع غير عاديين.. حتّى استوى المشروع وأدرك إشهاره في منتصف العام ٢٠٠٥، وبات ميسوراً لمن يشاء الاطلاع على (حصاد القرن العشرين) في هذه المجلّدات التي تظهر تباعاً، بدءاً بـ(قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية)، فـ(قسم الأدب والنقد) فـ(قسم الفنون)، وانتهاء بـ(قسم العلوم الأساسية والتكنولوجيا).

يمثّل هذا المشروع منجزاً مبتكراً من منجزات (مؤسسة عبد الحميد شومان)، ويقع في مكانة مركزية من جهودها الثقافية الكبرى الرائدة. «فمنذ نشأتها.. احتلت مؤسسة عبدالحميد شومان مكاناً بارزاً في مشهد الثقافة على الصعيد المحلي والعربي،

بل والدولي. وقد سعت من خلال أنشطتها المتعدّدة الجوانب إلى تفعيل مختلف مناطق الحراك الثقافية المختلفة. وقد بلغت أنشطة المؤسسة درجة عالية من الشمول بحيث عنيت بإقامة الندوات الفكرية وبتقديم العروض السينمائية والمسرحية و الموسيقية ورعاية الفنون التشكيلية وغير ذلك من الحقول المعرفية، حيث تخضع هذه العروض لقراءات نقدية تضيء مختلف جوانبها. ويجيء مشروع «حصاد القرن» في سياق الجهد الدؤوب الذي تبذله المؤسسة في إطار نشر ثقافة على درجة عالية من السويّة، حيث يقدّم المشروع مقاربة أكثر شمولاً للنتاجات الثقافية المختلفة في الإطار الأوسع.

إنّ المؤسسة تدرك طبيعة العلاقة البنيوية التي باتت تسم المعرفة في هذا العصر، إذ لم يعد هناك انفصال بين الثقافة المحلية والثقافة الكونية. وهو واقع جعل من جدلية العلاقات في هذا الإطار واقعاً يتعذّر تجنّبه بعد أن انفتحت المعارف الكونية عن طريق الاتصال الإلكتروني وسهولة الوصول إلى المعلومات. ولعل من الضرورات التي يفرضها هذا الواقع أن يكون الاهتمام بعرض الناتج الثقافي المحلي جزءاً من بنية الثقافة نفسها بحيث تأخذ الثقافة المعنية مكاناً مناسباً يؤهلها للتفاعل مع مكوّنات البناء المعرفي الجمعي. وفي ضوء هذا الفهم، فإنّ (مشروع حصاد القرن) يهدف أولاً إلى تزويد القارئ بصورة بانورامية للمشهد المعرفي الكوني في القرن العشرين، ويفتح له نافذة على تجليّات ذلك المشهد بحيث يمكن له بعد ذلك أن يتعمّق في قراءة مفردات الحالة المعرفية التي تعنيه. وفي المقام الثاني، يعمل المشروع من خلال هذه البانوراما على المنجز الثقافي العربي في سياق المنجزات المعرفية الكونية، مما يضع هذا المنجز في إطار المنجز الكوني ويؤسّس لانخراط الثقافة المحلية في جدل الثقافة العالمية.

قادت الثقافة العربية، كما هو معروف، مسيرة المعرفة في حقبة مهمة من التاريخ الإنساني. وإذا كان لنا أن نستعيد جزءاً من تلك الريادة في الحقل المعرفي، فإنّ ذلك يستدعي منّا أولاً الشروع بالتعرّف على موقعنا من الحدث المعرفي الكوني بغية التحرّك قدماً في ضوء معرفتنا بخارطة المحيط الذي نتحرّك فيه. ولعلّ في مشروع حصاد القرن

ما يعيننا على تعقّب حقيقة وأهمية الدور الذي اضطلعت به الثقافة العربية في الحدث الثقافي الكوني في القرن العشرين، ومن ثم التأكيد على المناطق المضيئة من أدائها وطرح الناشز والقاتم منها أنّى وجد» (د. محمد شاهين). بهذا (المشروع) يحق لمؤسسة عبد الحميد شومان أن تشعر بالاعتزاز والفخار، وبأنّها تسهم إسهاماً حقيقياً في تأسيس وتعزيز استراتيجية ثقافية وعلمية ومعرفية شاملة من شأنّها أن ترقى ارتقاء ملموساً بالوعي العربي وبالحياة العامة العربية. وذلك فضلٌ من أفضالها وإضافةٌ إلى إسهاماتها الوفيرة في الحقول والميادين الأخرى التي تميّزت بها خلال العقود السابقة.

«هذا مشروع موسوعي كبير. وشأنه شأن سائر المشروعات الموسوعية الكبيرة، فإنّه يحرّك العقول ويشحذ الهمم ويستثير خواطر وقضايا عدّة:

١ . فهو ينطلق من وحدة المعرفة وتكاملها، إذ يستند إلى إرث إنساني عظيم من نشدان الكليات وتوحيد الجزئيات؛

٢ . وهو يُبيّن بوضوح عن تداخل التخصصات وتعددها، إذ عصرنا هو عصر التخصصات المتداخلة المتعددة، والنزوع نحو هذا التدخّل في تعاظم مستمر؛

٣ . ويشكّل كل فصل من فصول هذا المشروع الموسوعي مراجعة نقدية من فروع المعرفة، وفي ذلك مزيد من التحقيق والتدقيق في المعرفة وتوسّع في التعلّم والاستنارة؛

٤ . ومع أنّ المشروع يتبع المعايير المنهجية الصارمة، إلاّ أنّه موجّه إلى «القارئ العام»، أو «المثقّف غير المتخصص»، فهو يهدف، إن أمكن القول، إلى «التوعية الجماهيرية»، وإلى أن يكون مشروعاً تنويرياً؛

٥ . وهو منجم أفكار للشباب والناشئة، ومن المؤمل أن يحفزهم على قراءة عالمهم بوعي أكبر، وأن يساعدهم في استكشاف ميولهم العلمية والأدبية؛

٦ . وهو، بكل تأكيد يسد نقصاً في المكتبة العربية، ولعلّه أن يكون واحداً في سلسلة الأعمال الكبيرة التي تتسم بالنفس الطويل والأفق الواسع؛

٧ . ومن شأن هذه الموسوعة أن تساهم في توحيد المصطلحات وإشاعتها ، وفي إرساء لغة مشتركة بين قمّة الهرم الثقافي وقاعدته» (د. همام غصيب).

نزعم لأنفسنا ما لا يحق لنا أن نزعمه، إن كنا ننهي إلى أي أحد أنّ هذا العمل يرقى إلى مشارف الكمال، أو أنّه خال من العيوب. فليس يخفى على العين الناقدة أنّ فصول هذا العمل تتفاوت في مدى تغطية كل منها للقطاع أو الحقل الذي تنهض به، وأنّ هذه العين ستدرك أنّ بعض عيون الباحثين قد أبصرت أشياء ولم تبصر أخرى، أو أنّ بعض هذه العيون لم تحط بما أبصرته إحاطة كافية، لا بل إنّها قدتكون قصرت في الفهم أو التفسير أوالتأويل. وذلك، ابتداءً، حقّ من غير شك، وبخاصة في الحقول الإنسانية والأدبية والمعيارية. لكن الذي ينبغي أن يكون من هذه العين الناقدة على بال، أنّ هذا العمل لم يشأ، في منطقه الأصلي وفي طبيعتّه الذاتية وفي غائيته النهائية، أن يكون عملاً «أكاديمياً» استقصائياً شاملاً من الطراز التقني المتخصص الدقيق، وهو لم يزعم أبداً أنّه يقصدإلى تقديم «طروحات علمية» أو رؤى أصيلة مبتكرة أو مبتدعة أو أن يكون كتاباً موجهاً للمختصين في الحقول التي عرض لها. إنّه في المقام الأول والأخير عمل يهدف إلى تزويد أجيالنا الحاضرة والمنظورة بمعرفة «الحدّ الأدنى الضروري» لكل حقل من حقول المعرفة الإنسانية والحساسية الجمالية والعلمية الأساسية والتطبيقية، وذلك من أجل تتميم معارفهم «الخاصة» أو ثقافتهم الشاملة على نحو يبدد غربتهم عن العصر ويصلهم مع الحضارة المعاصرة ومع حراك الكون العالمي أعظم نفعاً وجدوى وأبعد أثراً وفاعلية، وأقدر على الانخراط في الحركة الكونية والإسهام في توجيهها، فضلاً، بكل تأكيد في المبدأ والمنتهى، عن الارتقاء بالوعي الذات والتقدّم الوطني.

قد لا يجدر بي ـ وأنا بعض فريق التحرير ـ أن أنوّه بالجهود الفذّة التي بذلها الفريق في تنظيم هذا المشروع وإعداده وتحريره وإنفاذه، لكنني أفعل، إذا لولا عزيمة الصديقين العالمين همام غصيب ومحمد شاهين وصبرهما، ولولا تضافر جهودنا جميعاً لما أمكننا أن ندرك ما أدركناه من هذا العمل خلال السنوات التي أمضيناها في إعداده.

ولا يغفل فريق التحرير عن أن يسدي لمؤسسة عبد الحميد شومان بالغ الشكر لدعمها لهذا المشروع ورعايته، وللأستاذ ثابت الطاهر، مديرها العام، لحرصه وهمّته وفاعليته من أجل الوصول بهذا المشروع إلى غايته. كما يعبّر لجمهرة العاملين في إدارة المؤسسة ـ وبخاصة السيد عبد الرحمن المصري ـ، عن شكره الخالص وتقديره العميق لما بذلوه من جهود مرافقة داعمة.

والله من وراء القصد، في الأول وفي الآخر

د. فهمي جدعان

المشرف العام

٢٠٠٦/١٠/٣

حصاد القرن

قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية

يضم هذا السفر الجليل بين دفتيه بحوث القسم الأول من مشروع (حصاد القرن)، وهي بحوث تقع جميعاً في مجال (العلوم الإنسانية والاجتماعية) ، قام بإعدادها نخبة من الباحثين والأساتذة الجامعيين والمختصين، وتمّ عرضها في ندوات ومحاضرات بمنتدى عبد الحميد شومان في عمّان.

ووفقاً لمنطق (مشروع حصاد القرن)، فإنّ هذه البحوث ترمي إلى التعريف بالمنجزات الرئيسة التي نجمت في أحضان هذه العلوم خلال القرن العشرين. فهي، بهذا المعنى، تصلح لأن تكون تاريخاً أفقياً شاملاً أوشبه شامل لها. بيد أنّ هذا «التاريخ» لا يزعم أنّه يغطي جميع المواطن والأبعاد والقضايا والتحوّلات التي اعتورت هذا العلم/ أو الحقل أو ذاك، لكنّه يزعم أنّه، قبل أي شيء آخر، يلقي أضواء قويّة على أبرز الوجوه والتطوّرات التي جرت في الحقل. ومن المؤكّد أنّ عملاً من هذا النوع يرمي بالدرجة الأولى إلى تشكيل وعي معرفي عمومي بهذه العلوم، لا يمكن أن يطمع في أن يستقصي كل شيء. لذا لن يتردّد «المتخصصون» الغارقون في التفاصيل وفي المشكلات الدقيقة لعلومهم، في أن يشيروا إلى مكامن الخلل أو القصور هنا أو هناك من هذا الحقل أو ذاك . وذلك حق بكل تأكيد. كما أنّ بعضهم سيرى أنّ من غير الممكن لباحث بمفرده أن يَفي بجملة حقوق بحثه الواسع الممتد، وأنّه كان من الضروري أن تنهض بإعداد كل حقل «فرقة بحث» كاملة. وذلك أيضاً حق . بيد أنّ هذين

«الحقّين» لا يستقيمان إلاّ في حق مشروع من نمط آخر وطبيعة أخرى وأغراض أخرى ليست هي عينها الأغراض التي حددها لنفسه (مشروع حصاد القرن)، وفق ما أشارت إليه (مقدّمة المشروع).

لقد بذل كتاب فصول هذا القسم من المشروع جهوداً طيبة في إعداد بحوثهم. وقد التزم جميعهم بالمبادئ والشروط والأغراض التي حددت لهم . ومن المؤكّد أنّ الفائدة التي سيكسبها قارئ هذه الفصول ستكون عظيمة جليلة. لا شك في أنّ المقصود هنا ليس هو القارئ المتخصص في حقل بعينه ـ فهذا لن يجد، على الأرجح، في الباب المخصص لحقله هذا إلاّ ما هو عادي أو بديهي ـ وإنّما المقصود «المثقف العام» أو القارئ المتخصص الذي يأتي من حقل آخر ليجد في الحقول الأخرى ما يغني علمه وثقافته وما يزيد من إدراكه ووعيه لواقع الحياة العلمية أو الأدبية أو التقنية من حوله، وفي العالم، في الحقول المجاورة لحقله أو البعيدة عنه.

لم أتدخّل، بما أنا محرّر لهذا القسم من المشروع، كثيراً في عملية «تحرير» هذه الفصول. ولقد بلغ الأغلب منها قدراً من الدقة والموضوعية والصرامة جعل قلمي بإزائها بلا حراك، وجعل عقلي مأخوذاً بما تحقق فيها من نجاح في تكثيف معارف الحقل بأسره في عبارات ونصوص دقيقة شائقة دالّة. لكنني سأدخل في باب النفاق إن زعمت أن بعض النصوص لم يُثِرْ لديّ مشكلات عويصة في التدقيق والضبط والتهذيب لغة وأسلوباً ومصطلحاً . غير أنّ استجابة الباحثين الأفاضل وتعاونهم في مراجعة نصوصهم وضبطها قد أسهم إسهاماً حاسماً في إدراك أحوال طيبة لجملة النصوص.

وإنني لعظيم الشكر والامتنان لجميع الأساتذة والباحثين الذين تكرّموا بالمشاركة في إعداد فصول هذا القسم، وفي الاستجابة الإيجابية لنداء هذا المشروع، إذ بذلوا من أنفسهم ووقتهم وعنائهم ما يقصّر القول في الثناء عليه، لكن كل من سيطلع على هذا السفر الجليل ـ الذي هو خزانة علمية وثقافية فذّة ـ سيذكرهم جميعاً بالفضل العميم،

مثلما أن (المكتبة العربية) ستحتفي احتفاء خاصاً بثمرة جهودهم التي أفضت إلى هذه الذخيرة القيّمة.

والله من وراء القصد، أولاً وآخراً

د. فهمي جدعان

(محرّر قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية)

٢٠٠٦/١٠/٣

علم الاقتصاد في القرن العشرين

لمحة عامة ونقدية

د. حازم الببلاوي

(مستشار صندوق النقد العربي - أبو ظبي)

علم الاقتصاد في القرن العشرين
- لمحة عامة ونقدية -

د. حازم الببلاوي

تمهيد

التاريخ مستمر لا انقطاع فيه. ومع ذلك فإذا كانت نهاية قرن وبداية ألفية جديدة للتاريخ الميلادي تتطلب وقفة للتأمل ومراجعة للنفس، فإنه فيما يتعلق بتاريخ العلوم والأفكار لا يتحقق التطابق التام والكامل بين مراحل التاريخ الزمني ومراحل الفكر الإنساني، ولذلك فإننا عندما نتحدث عن تطور علم الاقتصاد في القرن العشرين فإننا لا نقف بالضرورة عند ما لحقه في الفترة بين أول يناير ١٩٠٠ وآخر ديسمبر ١٩٩٩، بل إننا ننظر إلى المراحل الفكرية الرئيسية التي لحقت هذا العلم خلال قرن وإن لم يتعاصر بالدقة مع التاريخ الزمني.

يمكن القول بشيء من التعميم أن الاقتصاد السياسي قد وضعت مبادؤه الأساسية - كعلم - منذ آدم سميث (Adam Smith) في كتابه الشهير «ثروة الأمم» (١)، ١٧٧٦. ومعه بدأ الفكر التقليدي (The Classical School) بدافيد ريكاردو (David Reicardo) وتوماس مالتس (Thomas Malthus) في انجلترا

وجان باتست ساي (Jean-Baptist Leon Say) وفريدريك لست (Friederich List) في القارة الأوروبية. وجاء جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill) وكان كتابه في مبادئ الاقتصاد السياسي «ذروة الفكر التقليدي في منتصف القرن التاسع عشر»[٢] ١٨٤٨. وفي نفس الوقت الذي وضعت فيه بذور الفكر الاقتصادي التقليدي الذي كان محوره النظام الرأسمالي والرأسمالية الصناعية التي فرضت نفسها على العالم المتقدم منذ منتصف القرن الثامن عشر، ظهرت أيضاً معارضة النظام الرأسمالي والفكر التقليدي من دعاة الفكر الاشتراكي سواء من الاشتراكيين السابقين على كارل ماركس (Karl Marx) ـ أمثال سيموند سيموندي (Simonde de Simondi) وسان سيمون (Saint Simon) وروبرت أوين (Robert Owen) ـ حتى جاء ماركس، فاعطى الفكرة الاشتراكية دفعة قوية بدءاً من «الإعلان الشيوعي»[٣]، ١٨٤٨، ثم تأصيلاً لها في مؤلفه عن «رأس المال»[٤]، الذي نشر الجزء الثالث منه بعد وفاته في الثمانينات من القرن الماضي. وبذلك يمكن القول أن اقتصاد القرن التاسع عشر قد بدأ عملياً في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وانتهى عملياً في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. ويدور هذا الاقتصاد حول الفكر التقليدي لآدم سميث واتباعه من ناحية، ومعارضة النظام الرأسمالي مع الفكر الاشتراكي، خاصة مع ماركس، من ناحية أخرى.

وقبل نهاية القرن التاسع عشر، وفي السبعينيات من ذلك القرن، بدأت موجة جديدة من الفكر الاقتصادي مع ظهور ما يسمى بالتحليل الحدي أو النظرية التقليدية الحديثة (Neoclassical School). وإذا كان هؤلاء المنظرون الجدد للنظرية التقليدية لم يخرجوا على الأفكار العامة لآدم سميث وأتباعه في الاعتقاد في سلامة النظام الرأسمالي واقتصاد السوق، فإنهم قد جددوا في أساليب التحليل الاقتصادي وخاصة في نظرية القيمة التي أصبحت جوهر النظرية الاقتصادية. وبعد أن استقرت مبادئ التحليل الاقتصادي الحديث القائم على أساس التحليل الحدي (Marginal Analysis) والتحليل الجزئي (Partial Analysis)، وضع ألفريد مارشال (Alfred Marshall) كتابه في «الاقتصاد»[٥]، ١٨٩٠ وأصبح العمدة في علم الاقتصاد منذ بداية القرن[٦].

إرهاصات النظرية التقليدية الحديثة :

يعتبر جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill) آخر الاقتصاديين التقليديين العظام، وكانت كتاباته تمثل من ناحية خلاصة الفكر التقليدي، ومن ناحية أخرى الإحساس ببعض بوادر القصور فيه، ولم يكن غريباً أن يكون ميل منظراً للنظام الرأسمالي ومطالباً في الوقت نفسه بالعديد من الإصلاحات الاجتماعية، مما جعله ـ نوعا ما ـ قريباً من الاشتراكيين. ولذلك فإن الاتجاهات التالية له جاءت من ناحية في شكل معارضة النظام الرأسمالي من الاشتراكيين وخاصة الماركسيين، ومن ناحية أخرى في تأصيل وضبط الأفكار الاقتصادية للآباء التقليديين فيما عرف بالنظرية التقليدية الحديثة، وقد ظلت هذه الأخيرة متربعة على عرش الفكر الاقتصادي حتى الثلث الأول من القرن العشرين عندما جاء جون كينز (John Maynard Keynes) معارضاً لهذه النظرية من ناحية ومدعماً للنظام الرأسمالي بنوع من اقتصاد الرفاهة أو التدخل الحكومي من ناحية أخرى.

وقبل أن نعرض لأفكار المدرسة التقليدية الحديثة وأنصار التحليل الحدي فقد يكون من المناسب أن نشير إلى أهم الاتجاهات الفكرية التي سادت الفكر الاقتصادي في هذه المرحلة. وخاصة فيما يتعلق بالتراوح بين النظرة الموضوعية والنظرية الشخصية (المعيارية أو التقديرية) في تحديد السلوك الاقتصادي.

ترددت الدراسات الاقتصادية بين الاعتبارات الموضوعية والاعتبارات الشخصية في تحديد السلوك الاقتصادي، فالنظرة الموضوعية تأخذ في الاعتبار عوامل البيئة وظروف الإنتاج الفنية والعوامل الاجتماعية التي تجاوز فردية الشخص، بعكس النظرة الشخصية التي تركز على الاعتبارات النفسية للفرد والتي تميز شخصيته، وقد غلب على الدراسات الاقتصادية حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر النظرة الموضوعية. وظهر ذلك بوجه خاص في نظريات القيمة التي كانت تربط قيمة السلعة بالعمل أو بنفقة الإنتاج، مع استبعاد المنفعة أو قيمة الاستعمال من التأثير في هذه القيمة، وعلى العكس، فمنذ ذلك الوقت ظهرت عدة اتجاهات جديدة تعيد النظرة الشخصية للدراسات الاقتصادية، وبوجه خاص الاعتماد على المنفعة في تحديد القيمة.

والواقع أن محاولة ربط القيمة بالمنفعة محاولة قديمة. ولكنها لم تكلل في السابق بالنجاح؛ فقد كان ماثلاً دوماً في الأذهان مثال الخبز والماء ذوي المنافع الهائلة والقيمة المحدودة أو حتى المنعدمة في السوق. وبالمقابل فهناك الماس والمجوهرات ذات المنفعة القليلة والقيمة السوقية المرتفعة. فكيف يمكن والحال كذلك ربط القيمة بالمنفعة. وقد ساعد على نجاح هذه المحاولة الأخيرة لنظريات المنفعة اكتشاف فكرة التحليل الحدي، ومن ثم ربط القيمة بالمنفعة الحدية، فهذا التحليل لا ينظر إلى المنفعة الكلية أو حتى المنفعة المتوسطة، وإنما يركز على المنفعة الحدية أو الأخيرة، وهي قد تكون قليلة بالمقارنة بمنفعة الوحدات السابقة على ما سنرى. وهكذا أمكن إدخال المنفعة ـ وهي علاقة شخصية ـ في تحديد القيمة دون الاصطدام بالعقبات السابقة المتمثلة في انخفاض قيمة بعض السلع ذات المنافع الظاهرة الكبيرة، أو ارتفاع قيمة سلع أخرى لا تبدو ذات منفعة ظاهرة، فالمنفعة علاقة شخصية، وهي أيضاً تتوقف على الندرة.

وقد ساعد على نمو النظريات الشخصية في الربع الأخير من القرن الماضي ما حدث من تطور في الدراسات النفسية من ناحية، وكرد فعل للمنهج التاريخي من ناحية أخرى. فالاهتمام بالدراسات النفسية قد زاد في هذه الفترة بشكل واضح. ومن أهم الدراسات النفسية التي أثرت بوجه خاص في الدراسات الاقتصادية أعمال ويبر (E. H. Weber) حيث أوضح أهمية العوامل النفسية، وقد استخدم نفس الأفكار غوستاف فيشنر (Gustav T. Fechner) سنة ١٨٦٠ لبيان مدى تأثير الأحاسيس نتيجة لبعض المؤثرات الخارجية. وهذا هو المعروف باسم قانون ويبر أو فشنر، والذي يقضي بأنه إذا عرض الفرد لجرعات متساوية من مؤثر خارجي فإن كثافة الإحساس المترتب عليه تتناقص باستمرار. ومن الواضح أن هذا القانون يعتبر الأساس النظري لفكرة تناقص المنفعة الحدية.

وكانت المدرسة التاريخية في ألمانيا بزعامة غوستاف شمولر (Gustav von Schmoller) قد ذهبت إلى استحالة استخلاص أي قوانين عامة للسلوك الاجتماعي، وأن غاية الأمر هو دراسة النظم والمؤسسات الاجتماعية القائمة واستخلاص بعض القواعد الخاصة بها، وبذلك انتهت هذه المدرسة إلى عدم جدوى الدراسات المنطقية والاستنباطية في

مجال العلوم الاجتماعية، وأنه لا مكان إلا للدراسات الإحصائية والاستقرائية واستخلاص القواعد الخاصة بكل تنظيم دون القدرة على الوصول إلى قوانين عامة.

وقد أثارت المدرسة التاريخية ومنهجها المشار إليه رد فعل قوياً للدفاع عن النظريات والقوانين الاجتماعية العامة، مما استتبع زيادة أهمية الدراسات المنطقية ومحاولة البحث عن قواعد عامة للسلوك. وقد كان أنصار المدرسة الحدية ضمن من تصدوا للمدرسة التاريخية، فقد حاولت تلك المدرسة إقامة نظريات اقتصادية عامة مبنية على بعض المقدمات حول سلوك الإنسان ودوافعه، وقد وجدت هذه المدرسة في فكرة المنفعة أساساً معقولاً لإقامة نظريات عامة للسلوك الاقتصادي.

وساعد على ذلك ازدهار مذهب المنفعة (Utilitarianism) في الفلسفة في الوقت نفسه تقريباً. فالفرد يبحث عن المنفعة أو اللذة ويحاول أن يتجنب الألم. وهكذا أوجد أصحاب المدرسة الشخصية إنساناً خاصاً هو الإنسان الاقتصادي (Homo-Economicus)، وهو إنسان رشيد يحاول تعظيم المنفعة التي يحصل عليها وتقليل الألم الذي يضطر إلى تحمله، والاقتصاد لم يعد سوى علم حساب المنفعة والألم.

ويمكن أن نميز في المدرسة الشخصية في الاقتصاد بين عدة اتجاهات: فهناك مدرسة نفسية غير رياضية، ونجدها بصفة خاصة في فيينا مع كارل منجر (Carl Menger). كما أن هناك مدرسة رياضية اعتمدت في تحليلها على استخدام بعض الأساليب الرياضية ويمثلها في انجلترا ويليام جيفونز (William Stanley Jevons)، وفي سويسرا ـ لوزان ـ ليون فالراس (Leon Walras)، وفي إيطاليا فلفريدو باريتو (Vilfredo Pareto)، وكان هذا الاتجاه الرياضي قد ظهر في فرنسا مع الاقتصادي الرياضي كورنو، وفي السويد تأثر الفكر الاقتصادي بنفس أساليب المدرسة الشخصية. ويَجمع هؤلاء جميعاً أنهم أخذوا بالتحليل الحدي، ولذا يمكن أن نطلق عليهم اسم المدرسة الحدية (Marginalism). وقد ظهر هذا التحليل في وقت متقارب في الربع الأخير من القرن الماضي (حوالي ١٨٧٠) في عدة أماكن في فيينا مع منجر، وفي انجلترا من جيفونز، وفي لوزان مع فالراس. وقد توجت كافة الجهود مع ألفرد مارشال

(Alfred Marshall) الذي يمثل خلاصة الفكر التقليدي في ثوبه القديم والحديث معاً.

مفهوم التحليل الحدي (Marginalism):

قد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى أن التفكير الحدي في النظرية الاقتصادية والذي دخل علم الاقتصاد في الربع الأخير من القرن التاسع عشر (حوالي ١٨٧٠)، يمثل ثورة فكرية في التفكير الاقتصادي، تقابل الثورة الرياضية التي أدخلها اسحاق نيوتن (Isaac Newton) وغوتفريد ليبنز (Gottfried Wilhelm Leibniz) في العلوم الرياضية؛ فقبل ذلك بحوالي قرنين من الزمان ظهر كتاب نيوتن في «المبادئ»(٧). بل إن فكرة الحدية (Marginalism) لا تعدو أن تكون ترجمة اقتصادية للفكرة الرياضية «معدل التغيير» (Rate of Change)، وتعبيراً عن أهمية دراسة المتغيرات بالغة الصغر والضآلة (Infinitesimal) لفهم الحركة والتغيير. فقد رأى ليبنز وكذا نيوتن أنه ينبغي دراسة الكميات الرياضية ـ وبالتالي قوى الطبيعة وقوانين الحركة ـ من خلال التغييرات بالغة الضآلة. وقد أدى ذلك إلى ظهور التحليل الرياضي (Calculus) الذي يدرس التغييرات في الكميات الرياضية من خلال متابعة ما يحدث لها عندما يحدث تغير طفيف، والذي أدى إلى ظهور فكرة «المشتقة» (Derivative) التي تمثل «معدل التغيير» في أي علاقة رياضية. وهذه الفكرة بالضبط هي ما أخذ به التحليل الاقتصادي الحدي، والذي يبحث فيما يحدث للمتغيرات الاقتصادية عند حدوث تغيير صغير، أو ما يسمى بالتغيير الحدي.

فمعظم القرارات الاقتصادية تتخذ في شكل جرعات متتابعة، فالوحدات الاقتصادية عند اتخاذ قراراتها لا يعرض عليها ـ عادة ـ أحد أمرين: إما كل شيء وإما لا شيء على الإطلاق. فهذه أحوال نادرة حقاً. فالأمر يتعلق عادة باتخاذ قرارات صغيرة متتابعة. فإذا كان الأمر يتعلق مثلاً بنشاط إنتاجي، فإن المنتج لا يواجه عادة بقرار بالإنتاج الكامل أو بعدم الإنتاج كلية، وإنما تعرض عليه خيارات متعلقة بقرارات للإضافة بزيادة كمية الإنتاج أو استخدام عمال جدد أو حتى القيام بتوسع جديد في نشاطه. وهنا فإن سلوكه يتطلب المقارنة بين العائد من زيادة الإنتاج أو استخدام عامل

جديد أو إضافة خط إنتاجي جديد من ناحية، وبين ما يترتب على ذلك من تضحية أو تكلفة نتيجة لهذه الإضافة من ناحية أخرى. كذلك عن الاستهلاك، فإن على المستهلك أن يقارن بين زيادة الاستهلاك بوحدة جديدة وبين المنفعة المتحققة منها. وبشكل عام، فإن القرار الاقتصادي لا يقتصر على ممارسة النشاط من عدمه، بل يتناول عادة المدى الذي يذهب إليه، أي حجم الإنتاج أو الاستهلاك، وهكذا يتحدد السلوك الاقتصادي بالمقارنة بين العائد والتكلفة عند الحد (at the Margin)، ومن هذا جاءت التسمية بالتحليل الحدي.

ويمكن القول بصفة عامة بأن كفاءة الاختيار تتطلب التوقف ـ سواء في الإنتاج أو الاستهلاك ـ عندما يتساوى العائد الحدي مع التكلفة الحدية، أي عندما يصبح الفارق بينهما صفرا. فالقرارات الاقتصادية هي دائماً قرارات للاختيار بين بدائل مختلفة، وعند اتخاذ كل قرار يؤخذ في الاعتبار المقارنة بين العوائد والتكاليف الحدية. ويتحقق التوازن عند تساوي هذه الأوضاع الحدية. وهذه النتيجة تؤكد مدى التقابل بين التحليل الحدي في الاقتصاد من ناحية، وبين التحليل الرياضي من ناحية أخرى. فقد أوضح التحليل الرياضي أن الوصول إلى الأوضاع القصوى (Maxima, Minima) يتحقق عندما يكون معدل التغيير (المشتقة) صفرا، ويمكن ترجمة ذلك اقتصادياً بالإشارة إلى أن الوضع الأمثل يتحقق عندما يصبح الفارق بين العائد الحدي والتكلفة الحدية صفرا، أي عند تساوي هذين الأمرين.

يرتبط التحليل الحدي بهذا الشكل بعدد من الفروض الاقتصادية النظرية حول الاستهلاك والإنتاج. فالفرض الأساسي في الاستهلاك هو مبدأ تناقص المنفعة الحدية (Diminishing Marginal Utility)، بمعنى أن المنفعة الحدية تتناقص مع زيادة الوحدات المستخدمة. فالكوب الأول أكثر نفعاً للظمآن أو الصائم من الكوب الرابع أو الخامس، بل إنه بعد حد معين قد يصبح الكوب الأخير من الماء مؤلماً وغير مقبول. ومن ناحية الإنتاج فإن الفرض الأساسي هو مبدأ تزايد النفقات الحدية، ذلك أنه بعد حد معين تبدأ النفقات أو التكلفة في التزايد مع زيادة الإنتاج.

يمكن القول بأن المدرسة الحدية ولدت حوالي سنة ١٨٧٠ مع ثلاثة من الاقتصاديين

الذين توصلوا ـ منفردين ـ إلى صياغة جديدة للسلوك الاقتصادي استناداً إلى التحليل الحدي، وهؤلاء الاقتصاديون هم على التوالي منجر في النمسا، وجيفونز في انجلترا، وفالراس في سويسرا، وقد حررت مؤلفاتهم في نفس الوقت تقريباً. ورغم أنهم انتهوا تقريباً إلى نتائج متشابهة، إلا أن أسلوب العرض عندهم كان مختلفاً، فهو عند منجر أقرب إلى التحليل النفسي، في حين أن جيفونز وفالراس قد استندا إلى نوع من التحليل الرياضي. وهكذا ظهرت المدرسة النفسية في النمسا، فضلاً عن مدرسة رياضية في انجلترا وسويسرا، وأخيراً فقد ساهمت المدرسة السويدية من ناحية، في تأصيل النظرية التقليدية الحدية كما ساعدت، من ناحية أخرى بشكل ما، على التمهيد لأفكار كينز، على ما سيأتي (٨).

المدرسة التقليدية الجديدة أو النيوكلاسيكية (Neoclassical):

تعرضت المدرسة التقليدية لانتقادات عديدة. وقد كان آخر الكتاب التقليديين ـ كما سبق أن أشرنا ـ هو جون ستيوارت ميل، الذي نشر كتابه في «مبادئ الاقتصاد السياسي» سنة ١٨٤٨. وقد ظل هذا الكتاب هو العمدة في تعليم الاقتصاد باعتباره خلاصة الفكر التقليدي لآدم سميث وريكاردو. ومع ذلك، فقد جاءت الانتقادات من عدة جوانب. فمن ناحية، قامت المدرسة التاريخية ـ كما رأينا ـ بانتقاد المدرسة التقليدية لاعتمادها على التجريد والاستنباط كأساس لاستخلاص القوانين الاقتصادية، وظهرت من ناحية أخرى مدرسة فينا ثم غيرها من الاتجاهات الحدية التي عابت على النظرية التقليدية إهمالها جانب المنفعة والطلب بصفة عامة، وأقامت نظرية للقيمة الشخصية التي تعتمد بصفة أساسية على المنفعة الحدية.

ونضيف إلى ذلك كله ما حدث من تغير في الأوضاع الاقتصادية مما تطلب تطويراً مقابلاً في النظرية الاقتصادية. وكان من الواجب أن يتوافر للنظرية الاقتصادية جهد خلاق لإعادة صياغة النظرية الاقتصادية وتجميع العناصر الشاردة في كل متكامل يستعيد أساسيات الاقتصاد على ما أرساها التقليديون، ويضيف إليها تجديدات المدرسة

الحدية، ويجمع بين أفكار تكلفة الإنتاج وأفكار المنفعة.

وقد قدم الأفكار الجديدة الاقتصادي الإنجليزي ألفريد مارشال الذي جمع بين أفكار التقليديين وأفكار الحديين ووفق بينها، فأمدّ الدراسات الاقتصادية بدفعة قوية، وحققت أفكاره نفوذاً بالغاً على الدراسات الاقتصادية للجيل اللاحق. ولذلك يطلق على أفكاره عادة اسم المدرسة التقليدية الحديثة أو الجديدة (النيوكلاسيكية).

ألفريد مارشال Alfred Marshall (١٨٤٢ - ١٩٢٤).

بدأ مارشال بتدريس الرياضة (الرياضيات) في جامعة كمبريدج لكي ينتهي إلى تدريس الاقتصاد، وجاهد حتى اعترفت الجامعة أخيراً بتخصص جديد للاقتصاد السياسي (١٩٠٣)، وقد بدأ مارشال تدريسه الاقتصاد في بريستول ثم أكسفورد قبل أن يعين أستاذاً لكرسي الاقتصاد في كمبريدج في ١٨٨٥، حيث ظل حتى وفاته في ١٩٢٤، وقد صدر كتابه في «مبادئ الاقتصاد» لأول مرة في ١٨٩٠، وظهرت الطبعة الثانية قبل وفاته عام ١٩٢٤، وقد ظل هذا الكتاب هو أساس تدريس الاقتصاد في الجامعات الإنجليزية والأميركية لوقت طويل.

ونلاحظ أن مارشال خرج على التسمية المعروفة للاقتصاد السياسي (Political Economy) وتحوّل إلى اسم جديد هو «علم الاقتصاد» (Economics)، تشبها بالعلوم الطبيعية كعلم الفيزياء (Physics) مثلاً، وبرغم دراسات مارشال للرياضة وتعمقه فيها، فإنه لم يغلب استخدام الرياضة في شرحه، بل كانت معالجاته الرياضية تتأخر إلى الملاحق والحواشي. ولم ير مارشال في الاقتصاد ـ رغم تكوينه الرياضي ـ مشابهة للفيزياء أو تطبيقاً لأفكار نيوتن في الميكانيكا، بل إنه كان يميل إلى النظر إلى الاقتصاد باعتباره أقرب إلى البيولوجيا ونظريات التطور الداروينية.

كان هدف مارشال من الكتابة في الاقتصاد هو إعادة صياغة الأفكار الاقتصادية التقليدية مع استخدام أدوات التحليل التي جدت، وهو نفس الهدف الذي شغل ميل.

وفيما يتعلق بمنهج الدراسة، فإن مارشال لم يشارك في الجدل القائم بين المدرسة التاريخية والمدرسة المجردة، وعلى العكس، فقد رأى ضرورة الجمع بين الاستنباط

والاستقراء، فكما لا يمكن السير على قدم واحدة، فإن الجمع بين المنهجين ضروري، ومع ذلك فإن مارشال وبرغم معرفته النادرة بالوقائع، فقد استخدم الأسلوب المجرد إلى حد بعيد، ولم يمنع ذلك من أن كتاباته تناولت الكثير من الأحداث التاريخية والمعاصرة للتدليل على صحة أفكاره.

وفيما يتعلق بأسلوب التحليل، فقد استخدم مارشال أسلوب تحليل التوازن الجزئي (Partial Equilibrium Analysis) وبذلك اختلف عن فالراس وباريتو اللذين اعتمدا على أسلوب التوازن الشامل (General Equilibrium Analysis)، فعند مارشال المتغيرات الاقتصادية متعددة ومتداخلة ولا يمكن دراسة العلاقات في تعقدها الواقعي، ولذلك لا بد من العزل بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها (Ceteris Paribus). وهو ما يعرف بأسلوب تحليل التوازن الجزئي. وبهذا الأسلوب حاول مارشال أن يعالج مشكلة المنهج في العلوم الاجتماعية على نحو مقارب للمنهج المتبع في العلوم الطبيعية. ففي العلوم الطبيعية يتمكن الباحث من دراسة الظواهر الطبيعية المعقدة عن طريق الاختبار في المعمل وعزل بعض المؤثرات وذلك بالسيطرة على التجارب العلمية بحيث يمكن بحث أثر كل متغير على الظاهرة بشكل مستقل. أما في العلوم الإنسانية فإننا نستطيع أن نصل إلى نتيجة مشابهة عن طريق أسلوب التحليل الجزئي. ويتحقق ذلك إذا استبعدنا فكرة النظر إلى جميع المتغيرات دفعة واحدة، واقتصرنا على أخذ متغير واحد في كل مرحلة، مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى ثابتة، بحيث نركز النظر على أحد المتغيرات، ثم ننتقل إلى متغير ثان وثالث وهكذا، ولذلك فإن أسلوب التحليل الجزئي في العلوم الاجتماعية هو المقابل للعزل واستخلاص النتائج من التجارب المعملية في العلوم الطبيعية.

والآن، بعد هذا الاستعراض لخلفيات مارشال، فإننا نتناول أهم أفكاره الاقتصادية، وقد يكون من المفيد أن نبدأ بنظرية القيمة، فقد سبق أن أشرنا إلى أن التقليديين كانوا يأخذون بصفة عامة بنفقة الإنتاج كمحدد للقيمة، وذلك على خلاف بينهم. فعلى حين لم يأخذ ريكاردو إلا بنفقة العمل (نظرية قيمة العمل)، فإن آدم سميث وغيره من التقليديين قد أخذوا بنفقة الإنتاج الشاملة بما في ذلك رأس المال

أيضاً. وبالمقابل فقد رأينا أن الحديين قد أخذوا بفكرة المنفعة الحدية.

أما مارشال فقد جمع في نظريته للقيمة بين النفقة والمنفعة، فالقيمة تتحدد عنده بالعرض والطلب معاً، ويرى مارشال أنه يصعب تحديد المسئول منهما عن تحديد القيمة، كما يصعب تحديد المسئول، من بين حدي المقص، عن قطع الورقة. فالطلب والعرض يساهمان معاً ـ كحدي المقص ـ في تحديد القيمة. وقد اهتم مارشال ـ تأثراً بالحديين ـ بدراسة المنفعة، ودرس منحنى الطلب بالتفصيل، وجعل من الاستهلاك أساس النشاط الاقتصادي والغرض منه، وقد استحدث مارشال في هذا الصدد فكرة «فائض المستهلك» التي تنشأ نتيجة تناقص المنفعة الحدية من ناحية، وثبات ثمن السلعة أمام الجميع ومساواته مع المنفعة الحدية من ناحية أخرى. وكان الاقتصادي الفرنسي ديبوي (Arsene-Jules-Emile Juvenal Dupuit) قد سبق وقدم الفكرة نفسها ولكنه لم يعطها القدر نفسه من الأهمية والنضوج كما أصبح الحال مع مارشال.

ومن الأفكار الهامة التي أدخلها مارشال في التحليل الاقتصادي فكرة المرونة (Elasticity) لبيان طبيعة العلاقات بين المتغيرات. وقد استعار مارشال هذه الفكرة من علوم البيولوجيا. وتكمن أهمية هذه الفكرة في أنها تعطي تحديداً لخصائص التغير دون أن تتوقف على وحدات القياس المستخدمة، وبذلك تعتبر مقياساً مجرداً ومستقلاً عن وحدات القياس عند تحديد شكل التغير في العلاقات الاقتصادية. فمرونة الطلب مثلاً تعبر عن مدى حساسية التغير في الكمية المطلوبة نتيجة للتغير في ثمن السلعة. وهذه المرونة تعطي مقياساً لا يتأثر بما إذا كنا نقيس الكمية المطلوبة بالكيلو أو الجرام أو أي وحدة قياس أخرى، كما لا تتأثر بوحدة النقد وهل هي الجنيه أو القرش مثلاً، وقد أخذ مارشال فيما يتعلق بالفن الإنتاجي بفكرة الحلول أو الإحلال (Substitution) بين عناصر الإنتاج المختلفة، بحيث يقوم للمنظم الخيار في التأليف بين عناصر الإنتاج وفقاً لأثمان هذه العناصر وإنتاجيتها الحدية.

كذلك أدخل مارشال عنصر «الزمن» في التحليل وذلك بالتمييز بين الفترة القصيرة والفترة المتوسطة والفترة الطويلة، ورغم أن أسلوب مارشال هو بطبيعته أسلوب سكوني (إستاتيكي) لأنه يبحث عن شروط وأوضاع التوازن، إلا أنه استطاع إدخال

الزمن عن طريق التمييز بين شروط التوازن في الفترة القصيرة والتوازن في الفترة الطويلة. والزمن عند مارشال ليس هو مرور الوقت كما أنه ليس فترة زمنية محددة. بل إن الزمن عنده تصور منطقي لظروف الإنتاج. ولذلك فقد عرف الفترة بأنها مجموعة من الشروط، أو بعبارة أخرى هي الزمن الضروري لتحقق مجموعة من الشروط. وطريقته في التحليل هي ما يمكن أن نطلق عليه الآن اسم الإستاتيكية المقارنة (Comparative Statics)، فالفترة القصيرة هي الفترة التي لا تسمح للمنتج بأن يغير ظروف الإنتاج، وبالتالي فإن التغيير في العرض يأتي من التغيير في المخزون. أما الفترة الطويلة فهي التي تسمح له بالتغير في الطاقة الإنتاجية، وبالتالي فإن التغير في العرض يمكن أن يأتي من زيادة أو نقص الطاقة الإنتاجية.

كذلك استخدم مارشال فكرة تناقص المنفعة الحدية وأعطاها مزيداً من الوضوح والانضباط. وفيما يتعلق بتوزيع الدخل القومي بين الأجور ـ والأرباح وسعر الفائدة والريع، فإنه طبق نفس قواعده في نظرية القيمة حيث نظر إلى دخول هذه العناصر باعتبارها أثماناً لعناصر الإنتاج تتحدد أيضاً وفقاً لظروف الطلب والعرض وفي ضوء إنتاجية كل عنصر.

وفيما يتعلق بدراسة الأسواق المختلفة، فإن مارشال درس التوازن في سوق المنافسة الكاملة وفي سوق الاحتكار، وأعطى مزيداً من الانضباط للتوازن في سوق الاحتكار حيث استخدم فكرة الإيراد الصافي، ومع ذلك، فقد ظلت المنطقة الوسطى بين المنافسة الكاملة والاحتكار الكامل ـ والمعروفة باسم المنافسة الاحتكارية ـ ناقصة في تحليله، حتى استطاعت السيدة جوان روبنسون (Joan V. Robinson) والأستاذ إدوارد شامبرلين (Edward H. Chamberlin) في الثلاثينيات إعطاء تفسير لحالات المنافسة الاحتكارية (١٠).

ومن الأفكار التي قدمها مارشال أيضاً فكرة شبه الريع (Quasi Rent) الذي يحصل عليه الفرد نتيجة لظروفه الخاصة.

وأخيراً، فينبغي أن نشير إلى أن أثر مارشال كان عميقاً جداً، وكثير من الأفكار

السائدة الآن إنما تستمد من مارشال، وبوجه خاص الاعتماد على المنحنيات الهندسية لشرح العلاقات الاقتصادية. ومع ذلك، فإن اهتمام مارشال بنظرية القيمة ونظرية الاقتصاد الوحدي (Micro Economics) كانت على حساب النظرة التجميعية واقتصاديات الكميات الكلي (Macro Economics)، ولم تتقدم هذه الدراسات في العصر الحديث إلا نتيجة لانتقادات كينز، ومن خلال تلاميذ مارشال وخاصة كينز ظهر أخطر تطوير في النظرية الاقتصادية في الاقتصاد الكلي والربط بين النظرية الاقتصادية العينية والاقتصاد النقدي.

جون ماينورد كينز (John Maynard Keynes) والثورة الكينزية:

ربما لن يذكر التاريخ الاقتصادي للقرن العشرين من هو أكثر شهرة وتأثيراً في الاقتصاد من كينز، فقد كان كتابه عن «النظرية العامة للتشغيل وسعر الفائدة والنقود»[(١١)]، ١٩٣٦، والمشهور باسم «النظرية العامة»، حدثاً لا يقل أهمية عن ظهور «ثروة الأمم» لآدم سميث (١٧٧٦)، وقد لا يقل تأثيراً عن «رأس المال» الجزء الأول (١٨٦٧) لكارل ماركس.

وإذا كانت «النظرية العامة» هي أهم أعمال كينز وأشهرها، فإنها لم تكن العمل الوحيد له، فضلاً عن أن حياته تعبر عن مدى الحيوية والثراء في شخصيته في تنوعها واستقلالها الفكري. كذلك فربما كان كينز ـ بعد ريكاردو ـ هو الاقتصادي الوحيد الذي نجح في أن يكون لنفسه ثروة مالية محترمة من التعامل في البورصة. وأخيراً فإن أفكار كينز لم تقتصر على التأثير في السياسات الاقتصادية الداخلية لمختلف الدول لفترة ما بعد الحرب، بل إن النظام النقدي الدولي الذي نعيش في ظله منذ مؤتمر بريتون وودز (Bretton Woods) في ١٩٤٤، يعتبر إلى حد بعيد ثمرة لأفكار كينز، وإن كان قد نالها العديد من التغيير والتبديل بتأثير تدخل الأميركيين وممثلهم في هذا المؤتمر في ذلك الحين هاري وايت (Harry White).

وإزاء ذلك، فقد يكون من المفيد أن نتعرض لحياة كينز وآفاقها المتنوعة قبل أن ننتقل إلى عرض أفكاره.

جون ماينورد كينز John Maynard Kenes (١٨٨٣ - ١٩٤٦)

ولد كينز في ١٨٨٣ والامبراطورية البريطانية في أزهى عصورها، من أسرة بورجوازية أقرب إلى الأرستقراطية، وفي وسط تغلب عليه بيوريتانية العصر الفكتوري. وكان والده جون نيفل كينز (John Neville Keynes) استاذاً بجامعة كمبردج درس المنطق والاقتصاد وشغل منصب مسجل الجامعة.

وفي وسط يقدس العلم والثقافة، كان من الطبيعي أن ينال كينز أفضل الفرص المتاحة للتعليم. ولم يدرس الاقتصاد في دراساته الجامعية كما يمكن أن نتوقع، بل درس الرياضة (الرياضيات)، وكتب بحثاً في «نظرية الاحتمالات» (١٢) للحصول على زمالة الجامعة (Fellowship).

وقد التقى كينز في سنوات الجامعة بعدد من العقول الفذة في مختلف المجالات في الفن والأدب والفلسفة والرياضة، وكان من أعمق من رآهم كينز في هذه المرحلة ممن كان لهم تأثير فكري كبير عليه مور (George E. Moore) الذي وضع كتاباً هاماً في الأخلاق (١٣)، والفرد وايتهيد (Alfred North Whitehead) عالم الرياضة والمنطق الذي شارك برتراند راسل في عدة مؤلفات، فضلاً عن الفنانين والأدباء أمثال ليتون ستراشي (Lytton Strachy) وليوناردو وولف شقيق الأديبة فرجينيا وولف. وقد شارك كينز في هذه السنوات في مجموعة من المثقفين كانوا يطلقون على أنفسهم اسم «الرسل» (The Apostles)، وهي تجمع عدداً ممن ورد ذكرهم آنفاً من المثقفين الراديكاليين في أفكارهم، وقد كان تجمع هؤلاء نواة الجماعة التي شكلت فيما بعد وعرفت باسم جماعة «البلومزبري» (Bloomsburry).

وبعد تخرجه من الجامعة أقنعه والده بدراسة الاقتصاد، كما أبدى ألفريد مارشال اهتماماً به ودرس معه حوالي ثمانية أسابيع. ثم تقدم لامتحان في الحكومة البريطانية في وزارة المستعمرات (مكتب الهند في سنة ١٩٠٥)، حيث نجح. وفي أثناء عمله في مكتب الهند - التي لم يزرها قط - وضع كتيباً عن العملة في الهند(١٤)، وهو ما اعتبره المؤرخ الاقتصادي جوزيف شومبيتر (Joseph Alois Schumpeter) أهم ما كتب عن

قاعدة الذهب (Gold Exchange Standard).

ولم يلبث كينز أن مل العمل في الحكومة، فعاد من جديد إلى جامعة كمبردج حيث قبل عرض ألفريد مارشال لتدريس الاقتصاد، الأمر الذي قام به اعتماداً على كتاب مارشال في الاقتصاد.

وبقيام الحرب العالمية الأولى عاد كينز إلى العمل الحكومي في وزارة الخزانة. وعند نهاية الحرب، اشترك كينز ـ كمندوب لوزارة الخزانة ـ في مفاوضات السلام في مؤتمر فرساي عام ١٩١٩. وقد وجد كينز أن سلوك الحلفاء في هذا المؤتمر تحركه نزعات الانتقام وتسوية الحسابات أكثر مما يراعي الظروف الواقعية والعملية لقدرة ألمانيا المهزومة. ولذلك لم يلبث أن انسحب كينز من هذه المفاوضات وكتب عدة مقالات في الجرائد اللندنية مهاجماً فرض العقوبات الشديدة على ألمانيا. وقد ظهرت هذه المقالات بعد ذلك في كتاب ترك أثراً بعيداً على الرأي العام وهو «النتائج الاقتصادية للسلام»(١٥). وقد احتلت مسألة قدرة الاقتصاد الألماني على دفع التعويضات مكاناً هاماً في مناقشاته، الأمر الذي أدى إلى قيام جدل كبير حول ما عرف في ذلك الوقت بقضية التحويل (Transfer Problem)، وهي قضية اشترك فيها الاقتصادي السويدي برتيل أولين (Bertil Gothard Ohlin).

وبدأ كينز يوجه اهتماماته لدراسة النقود، فظهر له مؤلف عن الإصلاح النقدي في عام ١٩٢٣ (١٦) ثم رسالة عن النقود في جزئين عام ١٩٣٠ (١٧)، تضمنت بواكير أفكاره التي ظهرت فيما بعد في مؤلفه العمدة عن «النظرية العامة»(١٨). ومع ذلك فقد ظل كينز في مؤلفه عن النقود عام ١٩٣٠ أقرب إلى التقليديين، وإن وجه النظر إلى أهمية المساواة بين الادخار والاستثمار التي ستصبح فيما بعد واحدة من أهم أدوات تحليله للتوازن العام.

ومع اهتمام كينز بالمسائل النقدية، فقد رأى أن قرار انجلترا بالعودة إلى قاعدة الذهب عام ١٩٢٥ قرار خاطئ، حيث ترتب عليه العودة إلى سعر الاسترليني بالنسبة إلى الذهب لفترة ما قبل الحرب دون مراعاة لما أصابها من اختلالات خلال هذه الفترة.

وكان رأي كينز أن هذا القرار سوف يدمر قدرة الاقتصاد الانجليزي على المنافسة في وقت كانت انجلترا تحتاج إلى تخفيض قيمة عملتها وليس إلى رفع هذه القيمة بالعودة إلى أسعار ما قبل الحرب.

وفي خلال الثلاثينيات، والأزمة الاقتصادية مستمرة في العالم الصناعي ـ حيث انخفض الناتج القومي في معظم الدول بمعدلات تصل إلى الثلث، وزادت البطالة إلى ما يقرب من ربع القوة العاملة ـ ظلت النظرية الاقتصادية المعتمدة عاجزة عن أن تجد تفسيراً مقنعاً لهذه الأزمة أو مخرجاً منها، فوفقاً لهذه النظرية، فإنه برغم إمكان حدوث اختلالات جزئية هنا وهناك وبشكل مؤقت، فإن القوى الاقتصادية للسوق كفيلة بإعادة التوازن العام للاقتصاد. فالأزمة الاقتصادية العامة المستمرة أمر غير مقبول في النظرية الاقتصادية، وفي مواجهة هذه النظرية الاقتصادية المستقرة، فقد كان الواقع الاقتصادي تحدياً وتكذيباً لها.

وهكذا، فقد قامت الحاجة إلى تفسير جديد يسمح ببيان أن الاختلال الاقتصادي أمر ممكن، ويساعد على إعطاء وسائل لعلاج الاختلال، وهذا بالضبط ما فعله كينز في مؤلفه «النظرية العامة»، حيث قدم تفسيراً للتوازن والاختلال، وبيّن أن التوازن يمكن أن يستقرّ عند مستويات متعددة من التشغيل، وأنه قد يستقرّ دون التشغيل الكامل. وهكذا فإن استمرار البطالة أمر ممكن ومقبول في ظل النظرية الاقتصادية.

ولم يكتف كينز بإعطاء تفسير للأزمة الاقتصادية للبطالة المستمرة، بل إنه أعطى أيضاً وصفاً للسياسة الاقتصادية لمواجهة هذه الحالة والقضاء على البطالة عن طريق تدخل الدولة. ومن هنا، فقد قدم كينز أهم وأخطر تبرير لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية معارضاً بذلك أنصار النظرية التقليدية الذين كانوا يدافعون دائماً عن الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة. ومن هذه الزاوية فإن كينز يمكن أن ينظر إليه باعتباره معارضاً للنظام الرأسمالي ونظريات عدم التدخل، ولكنه من ناحية أخرى يعتبر المدافع الحقيقي عن هذا النظام بإعطائه وسائل مقاومة الأزمة وتجاوزها، وبالتالي فقد أعطى كينز الرأسمالية دفعة جديدة مكنتها من مجاوزة مشاكلها وأزماتها.

وبهذا الشكل، يمكن أن نفهم وضع كينز الملتبس، فقد وجه أخطر نقد إلى النظام الرأسمالي ببيان عدم قدرته على تحقيق التشغيل الكامل من ناحية، ولكنه من ناحية أخرى كان المنقذ لهذا النظام بإعطائه أساليب العلاج ومجاوزة الأزمة. فمن خلال نقده للنظام الرأسمالي، استطاع كينز والنصائح المستمدة من أفكاره، أن ينقذ هذا النظام ويعطيه دفعة إلى الأمام ومزيداً من الحيوية والقوة، وكان كينز نفسه ـ مع كل اعتراضاته وانتقاداته للأوضاع القائمة ـ ممثلاً للقوى المحافظة التي تقدس الحرية والفردية، لكن مع الاعتراف بدور هام ورئيسي للدولة في النشاط الاقتصادي.

وبظهور كتاب «النظرية العامة» ـ وبرغم صعوبة الكتاب وعدم تنظيمه ـ فقد أصبح يمثل الفكر المعتمد لمعظم الدول الصناعية لما بعد الحرب، واكتسب كينز اعترافاً دولياً وأهمية كبرى. وقد وجدت سياسة الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت (F. D. Roosevelt) تأصيلاً نظرياً في أفكار كينز. ولم تلبث الحكومات بعد الحرب أن اتبعت سياسات متفقة مع آرائه، وذلك حتى نهاية السبعينات من هذا القرن حين بدأ ظهور الأفكار المعارضة له وإن كانت لم تخرج عن الإطار العام للتفكير الذي وضعه كينز.

وقبل نهاية الحرب العالمية الثانية ومع بدء الحلفاء الإعداد لعالم ما بعد الحرب، وخصوصاً العمل على وضع نظام للاقتصاد العالمي، أدى كينز دوراً رئيسا في الإعداد لمؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤. وكان إنشاء صندوق النقد الدولي توفيقاً بين آراء كينز من ناحية، والأميركي وايت من ناحية أخرى، حول شكل النظام النقدي الدولي لما بعد الحرب. وفي عام ١٩٤٦ توفي كينز تاركاً تراثاً فكرياً هائلاً ومجالاً للجدل حول السياسات الاقتصادية لم يغلق حتى الآن.

النظرية الكينزية:

عندما نتحدث عن النظرية الكينزية، فإننا لا نستعرض أفكار كينز كافة. فقد سبق أن رأينا مدى التنوع والثراء في حياته الفكرية. ولذلك فإن الحديث عن النظرية ينصب في الواقع على الأفكار التي عرضها في كتابه «النظرية العامة». وكما سبق أن أشرنا فإن أسلوب وطريقة عرض كينز لأفكاره في «النظرية العامة» شابهما الكثير من الاضطراب

وعدم التنظيم. وبالمقابل، فإنه بالنظر إلى ما حققته هذه الأفكار من نجاح وشيوع، فقد استقرت في الأدب الاقتصادي أساليب عديدة أكثر سهولة ويسراً لعرض هذه الأفكار، ويمكن أن نشير بوجه خاص إلى اثنين من الاقتصاديين ساعدا على شرح وتقديم أفكار كينز: الأول هو ألفين هانسن (Alvin H. Hansen) الذي كان له فضل تبسيط وشرح نموذج كينز على نحو استقر في معظم كتب مبادئ الاقتصاد [١٩]، والثاني هو جون هكس (John Richard Hicks) الذي استطاع في مقال ـ أصبح كلاسيكياً ـ عرض فيه «النظرية العامة» [٢٠]، أن يبين الفروض الأساسية وراء النموذج الكينزي والخلاف بينه وبين التقليديين.

وقبل أن نتناول النموذج الكينزي قد يكون من المفيد أن نشير منذ البداية إلى بعض الخصائص العامة لهذا النموذج.

أهم خصائص التحليل الكينزي:

لعل أول هذه الخصائص هي أن تحليل كينز هو تحليل للفترة القصيرة. فقد افترض كينز ثبات السكان وثبات حجم رأس المال والفن الإنتاجي، واقتصر على النظر إلى المتغيرات التي تحدث في إطار هذه الفترة القصيرة. ومن العبارات الشهيرة لكينز التي وردت في أحد مؤلفاته الأخرى «على المدى الطويل سنكون جميعاً أمواتاً». وقد يبدو ذلك غريباً على نظرية تتناول الاستثمار كأحد المتغيرات الأساسية، وقد انحصرت نظرة كينز إلى الاستثمار في اعتباره جزءاً من الإنفاق والطلب الكلي، مع إهماله دور الاستثمار كإضافة إلى الطاقة الإنتاجية، وبالتالي عنصراً مغيراً لحجم رأس المال ومستوى التقدم الفني، فهذا أثر يظهر في المدة الطويلة التي تجاهلها كينز. ومن هنا فإننا سنرى أن معالجة كينز للاستثمار اقتصرت على اعتباره أحد روافد الطلب والإنفاق وانعكست فيما أسماه بمضاعف الاستثمار (Multiplier)، في حين أن عدداً من أتباعه أدخلوا تأثيراً آخر للاستثمار ـ المعجل (Accelerator) ـ باعتباره إضافة إلى الطاقة الإنتاجية، وبالتالي زيادة في القدرة الإنتاجية في مرحلة تالية ـ هارود (Roy Forbes Harrod) ودومار (Evsey David Domar) [٢١].

وقد ترتب على الأخذ بالفترة القصيرة كإطار للتحليل أن ربط كينز بين المتغيرات في الدخل القومي من ناحية والعمالة من ناحية أخرى، فإذا كان هناك ثبات في السكان

وفي الفن الانتاجي وفي حجم رأس المال، فإن الزيادة والنقص في الدخل القومي إنما تنشأ من الزيادة والنقص في العمالة أو التشغيل. ولذلك فإن «النظرية العامة» لكينز وهي تبحث في محددات العمالة أو التشغيل، تبحث في الوقت نفسه في محددات الدخل القومي. وقد أدت إلى ظهور ما عرف باسم الحسابات القومية (National Accounts).

وتشتق الخصيصة الثانية مما سبق. فتحليل كينز هو تحليل كلي؛ فهو يتعامل مع كميات كلية أو إجمالية (Aggregates)، ولا يناقش السلوك الفردي أو الجزئي. فهو يتعامل مع الاستهلاك الكلي أو الاستثمار الكلي، وليس مع سلوك المستهلك الفرد أو المنتج الفرد. وقد أدى هذا التحليل إلى ظهور ازدواج في النظرية الاقتصادية بين ما سمي بالتحليل الوحدي (Micro Economics) والتحليل الكلي أو الجمعي (Macro Economics)؛ الأول يتناول سلوك المستهلك أو المنتج وتحديد الأثمان النسبية في مختلف الأسواق على النحو الذي استقر مع مارشال، أما الجزء الثاني وهو التحليل الكلي أو الجمعي فإنه يدرس الكميات الكلية أو الإجمالية في الاقتصاد مثل الدخل القومي، والاستهلاك القومي والاستثمار القومي، والمستوى العام للأسعار، ويعتبر تحليل كينز الأساس في ظهور ما يسمى بالتحليل الكلي (Macro Analysis) وما ارتبط به من ظهور الإحصاءات الاقتصادية العامة وحسابات الدخل القومي على ما رأينا، وإذا كان كينز ـ على ما سنرى ـ قد خرج على الفكر التقليدي في التحليل الكلي، فإنه لم يضف شيئاً، إلى التحليل الوحدي الذي ما زال يحمل بصمات الفكر النيوكلاسيكي لمرشال وأتباعه.

أما الخصيصة الثالثة، فهي أن تحليل كينز تحليل نقدي (Monetary) منذ البداية، فقد جرت العادة بين التقليديين على النظر إلى النقود باعتبارها ستاراً يخفي العلاقات الاقتصادية العينية، أي الاقتصاد الحقيقي (Real Economy)، واعتبار أن إدخال النقود في التحليل الاقتصادي لا يغير من الأمر شيئاً سوى تحديد المستوى العام للأسعار. فالنقود محايدة لا تؤثر في العلاقات الاقتصادية العينية، ويقتصر دورها على تحديد هذا المستوى العام للأسعار أو قيمة النقود ذاتها. وتأثير النقود يأتي من تغيير كمية النقود المتداولة؛ فإذا زادت كمية النقود ارتفع المستوى العام للأسعار أي انخفضت قيمة

النقـود ذاتهـا ، والعكس بالعكس . وهذا مـا عـرف باسم نظرية كـمـيـة النقـود (Quantity Theory of Money) . أما عند كينز فإن النقود ليست مجرد ستار بل إن لها دوراً مؤثراً في الاقتصاد ولا يمكن فصل الاقتصاد العيني عن الاقتصاد النقدي ، ولا يمكن مناقشة القضايا الاقتصادية أصلاً بافتراض عدم وجود النقود . ويرتبط ذلك بأمر هام كان التقليديون يفترضونه ـ ضمناً ـ وهو أن الرشادة الاقتصادية تقتضي أن يكون سلوك الأفراد محكوماً باعتبارات حقيقية غير نقدية ـ تكلفة أو منفعة ـ وبالتالي افتراض اختفاء «الخداع النقدي» (Monetary Illusion) . والمقصود بذلك هو أن الوحدات الاقتصادية من مستهلكين أو منتجين لا ينخدعون بالمظاهر النقدية ، بل إنهم على العكس ينفذون إلى جوهر الأشياء . فالعامل لا يتأثر إذا زاد دخله النقدي في نفس الوقت الذي تزيد فيه الأسعار بنفس المعدل ، إذ أن دخله الحقيقي لم يتغير . ولكن كينز يؤكد أن الأفراد ليسوا دائماً بهذا القدر من الرشادة ، ومن الممكن أن يقعوا في الوهم أو الخداع النقدي . فالعمال على سبيل المثال يرفضون انخفاض أجورهم النقدية تحت أي ظرف من الظروف ، ولو ارتبط ذلك بانخفاض الأسعار ، وعلى العكس ، فإنه من الممكن أن يقبل العمال ثبات الأجور النقدية برغم الارتفاع العام في الأسعار ، وبالتالي انخفاض دخولهم الحقيقية . وهذا هو ما يرجع إلى الخداع أو الوهم النقدي . فحيثما استمرت الأجور الاسمية دون تخفيض ، فإنهم يقبلون الأوضاع ولو ارتفعت الأسعار .

وهكذا فإن الأجور النقدية عند كينز لا تعرف المرونة والقدرة على التغيير ، بل إنها تصبح جامدة أو على الأقل لا تقبل الانخفاض بعد حد معين (Downward Sticky) . ويفسر ذلك باعتبارات متعددة بعضها نفسي وبعضها راجع إلى أوضاع تنظيمية أو تشريعية مثل الاتفاقات الجماعية أو مواقف النقابات .

ويثير جمود أو مرونة الأسعار والأجور نتائج هامة حول أسلوب تحقيق التوازن ، فإذا كان الأصل هو تساوي الطلب مع العرض ، فإنه في حالة قابلية الأسعار للتغير فإن هذه المساواة تتحقق عن طريق تغيرات الأسعار ، أما في حالة جمود الأسعار ، فإن المساواة بين الطلب والعرض تتحقق عن طريق التغير في الكميات وظهور مخزون غير

قابل للبيع أو استنفاد مخزون الفترات السابقة. في الأسلوب الأول يتحقق التوازن عن طريق تغير الأسعار، وفي الأسلوب الثاني عن طريق تغير الكميات المبيعة، وقد أطلق هكس على هذا الأسلوب الأول التحليل المرن (Flexprice Method) وعلى الثاني التحليل الجامد (Fixprice Method) وبتطبيق هذا المنطق على سوق العمالة، فإننا نجد أن التعادل بين طلب وعرض العمل يتحقق في ظل أسلوب تغيرات الأسعار (الأجور) عن طريق تغيرات الأجور، وفي ظل أسلوب جمود الأسعار (الأجور) عن طريق زيادة أو نقص العمالة (البطالة). والموقف الأول هو موقف التقليديين بصفة عامة، والثاني هو موقف كينز إلى حد بعيد. فعند التقليديين يؤدي الوجود الفائض في عرض العمل (بطالة) إلى انخفاض الأجور، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على العمل من جانب المنظمين لزيادة فرص الربح والاستفادة من العمالة الرخيصة. أما عند كينز، فإن وجود فائض في عرض العمل لن يزيد الطلب على العمالة نظراً لجمود الأجور، وبذلك لا يمكن زيادة العمالة إلا إذا توافرت أسباب أخرى ترتبط بزيادة الطلب الكلي، ومع ذلك، يظل جمود الأجور النقدية عند كينز مجرد عنصر في تفسير البطالة، والأمر يتوقف في النهاية على نظرته الشاملة لكفاية أو عدم كفاية الطلب الإجمالي. وقد دعاه ذلك إلى انتقاد قانون ساي (Say's Law) الذي كان الأساس النظري عند التقليديين للتوازن العام في الاقتصاد.

قانون ساي (Say's Law)، **والطلب الفعلي أو الفعال:**

تستند النظرية التقليدية ـ السائدة خلال القرن التاسع عشر حتى الثلاثينات من القرن العشرين ـ في توازن الاقتصاد الكلي أو التجميعي إلى افتراض صحة قانون ساي، المعروف باسم قانون المنافذ.

ويقضي قانون ساي بأن «العرض الإجمالي يخلق الطلب الإجمالي المقابل له والمساوي له في القيمة» (Supply Creates Its Own Demand). فالعرض الإجمالي للسلع ينشأ من الإنتاج، والإنتاج يؤدى إلى توزيع دخول على عناصر الإنتاج (رأس

المال والعمل) تعادل بالضبط قيمة الإنتاج. ومن ناحية ثانية، فإن هذه الدخول النقدية لن تلبث أن تتحول إلى طلب على السلع. فالنقود ليس لها سوى وظيفة واحدة هي أنها وسيط في التبادل (بالإضافة طبعاً إلى وظيفة مقياس القيم). وهكذا يظهر طلب إجمالي مساو للدخول النقدية الموزعة والتي تتعادل مع حجم الإنتاج. وعلى ذلك نجد لدينا الحلقة التالية المترتبة على الإنتاج :

الإنتاج ـ العرض الإجمالي للسلع ـ دخول نقدية ـ طلب إجمالي على السلع.

وبذلك يؤكد قانون ساي المساواة بين العرض الإجمالي والطلب الإجمالي، وبالتالي لا يمكن أن يعرف الاقتصاد أزمة إفراط في الإنتاج بأن يكون العرض الإجمالي للسلع أكبر من الطلب الإجمالي عليها، وهذا التوازن الإجمالي بين مجموع عرض السلع وبين مجموع الطلب عليها لا يحول بطبيعة الأحوال دون إمكان حدوث اختلالات جزئية بين عرض وطلب سلعة معينة، ولكن في هذه الحالة ـ ونظراً للمساواة الدائمة بين العرض الكلي والطلب الكلي ـ فإن وجود اختلال في سوق سلعة معينة لا بد أن يقابله اختلال آخر في سوق أو أسواق أخرى بنفس القدر ولكن في الاتجاه العكسي، فحدوث فائض في عرض سلعة معينة يؤدي إلى قيام عجز مقابل في عرض سلعة أو سلع أخرى، وبحيث يكون الفائض الإجمالي (العجز) منعدماً دائماً في مجموع أسواق السلع والخدمات. وتؤدي المنافسة والرغبة في الحصول على أقصى الأرباح إلى إزالة الاختلالات. فالسوق التي تعرف فائضاً في العرض، يقل فيها البيع، وبالتالي تنخفض معدلات الربح. وبالعكس، فإن السوق التي تعرف عجزاً في المعروض ترتفع فيه الأسعار، وبالتالي تزيد معدلات الربح فيها. وتؤدي الاختلافات في معدلات الأرباح إلى إعادة توزيع الموارد بين القطاعات المختلفة، وهكذا تنتقل عناصر الإنتاج من السوق التي تعرف فائضاً إلى السوق التي تعاني من عجز. وبذلك تؤدي تغيرات الأسعار النسبية واختلاف معدلات الأرباح إلى إعادة توزيع الموارد بين الاستخدامات المختلفة حتى يتحقق التوازن في جميع الأسواق، ولكن هذه الاختلالات الجزئية لا شأن لها بالتوازن العام، الذي تتحقق فيه المساواة الدائمة بين العرض الإجمالي والطلب الإجمالي.

ولا يكتفي التقليديون بالقول بأن العرض الإجمالي يتساوى دائماً مع الطلب الإجمالي، بل إنهم يرون فوق ذلك أن هذا التوازن يتحقق عادة عند مستوى التشغيل (الكامن) الشامل. فيضيف التقليديون إلى ما تقدم أنه مع وجود باعث الربح وفرص الكسب، فإن الاقتصاد يتجه دائماً إلى التوازن عند مستوى التشغيل الشامل، وبالتالي القضاء على البطالة، فإذا كانت هناك عناصر إنتاج عاطلة، كان معنى ذلك أن هناك فرصاً للربح غير مستغلة، ولا خوف من عدم وجود أسواق لأن استخدامها في الإنتاج سوف يخلق الطلب المقابل لها (قانون الأسواق). وعلى ذلك يتجه الاقتصاد دائماً إلى التوازن عند مستوى التشغيل الشامل. ولكن موقف التقليديين من هذا التوازن لا يمنع من اعترافهم بإمكان حدوث بطالة لفترات مؤقتة أو لظروف خاصة، فالانتقال من فرع إلى آخر من فروع الإنتاج لا يتم فورياً، بل لا بد من فترة لإعادة التدريب وترتيب الأوضاع. كذلك، فقد تكون هناك ظروف استثنائية تمنع من تحقيق هذا التوازن، مثل جمود الأسعار أو وجود عقبات قانونية أو فعلية تحول دون استخدام بعض عناصر الإنتاج المعطلة، ولكن هذه العقبات تمثل اختلالاً في أوضاع السوق ينبغي إزالتها، وإذا تركت الأمور لقوي السوق فإنها قادرة على تحقيق التوازن العام في نهاية الأمر.

وهكذا، فإن نموذج الفكر التقليدي هو نموذج للتوازن المستقر عند مستوى التشغيل الشامل الذي يستبعد البطالة الإجبارية أصلاً. وقيام البطالة ـ عند التقليديين ـ يرجع إما إلى أوضاع مؤقتة لن تلبث أن تزول، وإما إلى قيود مفروضة على السوق وإزالتها كفيلة بإعادة التوازن. وقد ترتب على ذلك أمران:

الأول، أن نصيحة التقليديين في أحوال وجود البطالة هي عدم التدخل في الأسواق والعمل على إزالة كافة القيود عليها حتى تتمكن قوى السوق التلقائية من القضاء على البطالة. وأما النتيجة الثانية، فهي تضاؤل أهمية دراسة التحليل الاقتصادي الكلي (Macro) والسياسات الاقتصادية المرتبطة بها، فكل ما هو مطلوب هو الامتناع عن التدخل وإزالة القيود المفروضة على السوق. وسوف نرى أن هذه الأمور قد اختلفت تماماً مع كينز.

وعلى عكس ذلك تماماً جاء نموذج كينز. فكينز لا يعتقد بصحة قانون ساي. فليس

من الصحيح أن العرض يخلق الطلب، بل إن العكس تماماً هو الصحيح. فعند كينز «الطلب يخلق العرض». فالمنتجون ينتجون تلك الكمية التي يعرفون أن هناك أسواقاً لها، ومن ثم فإن وجود طلب في السوق هو الذي يؤدي إلى إنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع هذا الطلب. فنقطة البداية عند كينز هي الطلب الإجمالي وليس العرض الإجمالي، ويستند هذا التحليل إلى النظر إلى ظروف الإنتاج الفعلية. فالمنتج يبدأ بالتفكير في الإنتاج إذا توقع أن هناك طلباً على سلعته.

وهكذا، فإن نقطة البداية هي توقعات الطلب الإجمالي الذي يؤدي إلى ظهور الإنتاج المقابل له. ولا يرجع ذلك فقط إلى النظر إلى ظروف الإنتاج الحديث من أجل السوق، بل إنه ينطوي أيضاً على نظرة مغايرة لدور النقود. فليس صحيحاً أن النقود هي مجرد وسيط في التبادل، وأن كل دخل نقدي لا بد أن يتحول إلى طلب على السلع والخدمات، بل إن للنقود وظيفة أخرى هي أنها مخزن القيم. فالنقود قد تطلب لذاتها، وبذلك لا تتحول بالضرورة إلى طلب السلع والخدمات. فليس من الضروري أن يؤدي العرض إلى زيادة في الطلب بنفس المقدار، إذ قد يتسرب جزء من الدخول النقدية الموزعة بعيداً عن الطلب (الاكتناز Hoarding)، كما أنه من المتصور أن يزيد الطلب على العرض بإنفاق كميات مكتنزة في فترات سابقة، أو حتى نتيجة لزيادة عرض النقود من السلطات النقدية، وهكذا ينهار الأساس النظري للتطابق الدائم بين العرض الإجمالي والطلب الإجمالي، ويظهر للنقود دور مؤثر في النشاط الاقتصادي. ولذلك فقد أضاف كينز إلى الطلب على النقود باعث الاحتفاظ بالنقود لذاتها (تفضيل السيولة)، فالنقود قد تطلب لذاتها (باعتبارها مخزناً للقيم)، وبالتالي لم يعد الطلب على النقود طلباً مشتقاً من الطلب على السلع (باعتبارها مجرد وسيط للتبادل). وهكذا نجد أن كينز قد أدمج التحليل النقدي في دراسته منذ البداية.

بل إن نظرية كينز كانت مقدمة لإدماج نظرية الأصول المالية في النظرية الاقتصادية. فالطلب على النقود ـ تفضيل السيولة ـ يقتضي المقارنة بين مزايا الاحتفاظ بالنقود سائلة وبين العائد الذي تحققه الأصول المالية ـ وبخاصة السندات ـ وسوف تتطور هذه النظرة إلى النقود فيما بعد ـ وخاصة مع جارلي وشو (John Gurely & Edward Shaw)[٢٢]

ـ لإدخال الأصول المالية (Financial Assets) في التحليل الاقتصادي، بحيث ينظر إلى النقود باعتبارها نوعاً من الأصول المالية (أي المطالبات المالية Financial Claims) التي تتمتع بالقبول العام. فالمطالبات المالية ميدان واسع، يقع في طرف منه المديونيات الشخصية ـ التي لا تتمتع بأي شكل من أشكال التداول ـ وفي طرف آخر النقود التي تتمتع بإمكانية كاملة للتداول. وفيما بين هذين الطرفين يوجد العديد من الأصول والمطالبات المالية التي تتمتع بدرجات متفاوتة من إمكانية كاملة للتداول، مثل الأوراق التجارية وغيرها.

وأيا ما كان الأمر، فقد رأى كينز أن العبرة في تحديد مستوى التشغيل هي بالطلب الفعلي أو الفعال (Effective Demand). ولبيان ذلك، فقد ميز كينز بين ما أسماه بالعرض الإجمالي (أو دالة العرض الإجمالي)، وهو يمثل العلاقة بين كل مستوى من مستويات التشغيل (ومن ثم الدخل القومي)، وبين الحد الأدنى من إيرادات البيع المتوقعة التي تكفي المنتجين لتشغيل هذا الحجم من العمالة. أما دالة الطلب الإجمالي فيقصد بها العلاقة بين كل مستوى من مستويات التشغيل (ومن ثم الدخل القومي) وبين الحصيلة التي يتوقع المنتجون الحصول عليها من بيع القدر المقابل من الناتج القومي لهذا المستوى من التشغيل. أما الطلب الفعلي أو الفعال فهو نقطة التقاء هذين الأمرين، أي الوضع الذي يتوقع المنتجون الحصول عليه من الإيرادات والتي تكفي في الوقت نفسه لتغطية تكاليف الإنتاج، وعند هذا المستوى من الطلب الفعال يتحدد مستوى التشغيل الشامل ويتحقق التوازن في الاقتصاد العام. والجديد عند كينز هو أن هذا المستوى يمكن أن يستقر دون مستوى التشغيل الشامل، أي مع وجود قدر من البطالة.

وهكذا يتضح أن تحليل كينز يعترف بأن البطالة ليست أمراً استثنائياً ومؤقتاً، بل يمكن أن تمثل حالة طبيعية للاقتصاد، وذلك إذا كانت ظروف الطلب الفعلي أو الفعال غير كافية لتشغيل كافة الموارد. ومن هنا أهمية تحليل مكونات هذا الطلب الفعلي أو الفعال؛ وهي عند كينز الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار. فإذا كان الاستهلاك والاستثمار غير كافيين، فإن الاقتصاد يجد توازنه دون التشغيل الشامل أي مع وجود بطالة.

السياسة النقدية والسياسة المالية عند كينز :

على الرغم من أن كينز كان من أهم الاقتصاديين الذين أعادوا الاهتمام بالنقود ودمجوها في النظرية الاقتصادية، فإنه كثيراً ما يعاب عليه أنه كان أقل اهتماماً بالسياسة النقدية، وأنه ركز الاهتمام على السياسات المالية. والحقيقة أنه ينبغي التمييز ـ لدى كينز ـ بين أهمية النقود والتحليل النقدي من ناحية، وبين السياسة الاقتصادية المناسبة سواء أكانت سياسة نقدية أو سياسة مالية من ناحية أخرى. فمن ناحية أهمية النقود في الاقتصاد، فإن الفضل يرجع إلى كينز في ضرورة إدماج النقود في النظرية الاقتصادية منذ البداية، فهو يرفض فكرة تقسيم التحليل الاقتصادي إلى تحليل عيني ثم إلى تحليل نقدي، ويرفض بالتالي المقولة التي ترى أن النقود محايدة ولا تأثير لها. فالنقود عند كينز ليست مجرد وسيط في التبادل، بل إن هناك طلباً على النقود لذاتها (مخزن للقيم)، وبالتالي فإن الطلب على النقود ليس مشتقاً من الطلب على السلع، وإنما هناك طلب مستقل لها أيضاً. كذلك أوضح كينز أنه من غير الصحيح أن الأفراد ينفذون دائماً إلى حقائق الاقتصاد العينية، فالحقيقة أنهم كثيراً ما يكونون أسرى الوهم أو الخداع النقدي. وعلى حين أن الأجور النقدية تعرف الكثير من الجمود، فإن الأجور الحقيقية يمكن أن تتغير في اتجاه أو آخر. وفي كل هذا أثرى كينز التحليل الاقتصادي بإدماج النقود فيه، كما أثرى التحليل النقدي بالعديد من نظراته الثاقبة.

ولكن إذا انتقلنا إلى السياسة الاقتصادية التي ينصح بها كينز لمعالجة الاختلالات، وبخاصة محاربة التضخم، فإنه كان قليل الثقة في فاعلية السياسة النقدية (تغيرات أسعار الفائدة)، وكان يرى أن السياسة المالية (الإنفاق العام) أكثر تأثيراً في محاربة البطالة. فإذا كان الاختلال العام في الاقتصاد يرجع في زمنه إلى نقص الطلب الفعلي أو الفعال، فإن محاربة البطالة تقتضي زيادة هذا الطلب وبخاصة الاستثمار. وكان يرى أن فرص تشجيع الاستثمار الخاص عن طريق تخفيض أسعار الفائدة إما عديمة الجدوى وإما قليلة الفعالية، وربما يرجع السبب في ذلك إلى أن أسعار الفائدة في ذلك الوقت ـ الثلاثينيات ـ كانت بالغة الانخفاض بحيث إن أي تخفيض لم يكن مشجعاً على الاستثمار مع غلبة موجة التشاؤم لدى المنظمين لمستقبل الاقتصاد، فكل تخفيض

في أسعار الفائدة أو زيادة في كمية النقود لم تؤد إلى تشجيع الاستثمار وإنما إلى زيادة الاحتفاظ بالنقود (الاكتناز)، الأمر الذي عرف في ذلك الوقت بمصيدة السيولة (Liquidity Trap). ورأى كينز بالمقابل أن السياسة المالية بزيادة الإنفاق الحكومي والقيام باستثمارات عامة عن طريق عجز الموازنة هو الطريق الأكثر فاعلية لزيادة الإنفاق وتحريك الطلب الفعال. وقد ساعدت هذه السياسة بالفعل على الخروج من الأزمة العالمية في الثلاثينيات. فأخذ بها هتلر ـ ربما بشكل غير واع ـ عندما أسرف في الإنفاق العام على التسليح وعلى البنية الأساسية (الطرق) مما ساعد في القضاء على البطالة في ألمانيا قبل غيرها من الدول الاوروبية. وقد أخذ روزفلت بسياسة مماثلة فيما يتعلق بالمشروعات العامة فيما عرف بالسياسة الجديدة أو العهد الجديد (New Deal)، وكان لهذه السياسة المالية أثر واضح في القضاء على البطالة في ذلك الوقت.

كينز والنظرية التقليدية:

إذا كانت نظرية كينز تمثل أخطر معارضة للنظرية التقليدية، فإنها من ناحية أخرى تمثل حالة خاصة أكثر مما تعبر عن الحالة العامة، وذلك بعكس ادعاء كينز بأنه يقدم «النظرية العامة». فتقتصر نظرية كينز على تحليل الفترة القصيرة، بعكس النظرية التقليدية التي تهتم في الأساس بالمدة الطويلة وأسباب التقدم والنمو. ومع ذلك فقد يكون من المفيد هنا أن نشير إلى أن عدداً من أتباع كينز وتلاميذه قد استخدموا النموذج الكينزي مع تطويره للأخذ في الاعتبار احتياجات المدة الطويلة. وقد ظهر ذلك بوجه خاص في نماذج النمو (Growth Models) وخاصة مع هارود ودومار فضلاً عن كتابات تلميذته جون روبنسون (Joan Robinson) عن رأس المال، وكذلك نيكولاس كالدور (Nicholas Kaldor).

وإذا كانت القطيعة الأساسية بين كينز والتقليديين تستند إلى مدى صحة قانون ساي، فلا شك أن الاعتراض الكينزي يظل صحيحاً في حدود. فإذا بلغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الشامل (الكامل)، فإن زيادة الطلب لا تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بل تظهر فقط في شكل زيادة في الأسعار. وهنا تكاد تتطابق أفكار كينز مع التقليديين، فبعد الوصول إلى مرحلة التشغيل الشامل، فإن زيادة الإنفاق، ومن ثم كمية النقود،

لن تؤدي إلا إلى زيادة الأسعار، ونعود من جديد إلى نظرية كمية النقود. أما دون التشغيل الشامل ومع وجود بطالة، فإن زيادة الإنفاق ـ وما يترتب عليها من زيادة في كمية النقود ـ قد تؤدي إلى زيادة في الدخل القومي وليس فقط في مستوى الأسعار، وإن كانت الحقيقة أنها تؤثر في الأمرين معاً، بمعنى أن زيادة الإنفاق في هذه الحالة، وهي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي، فقد يصاحبها نوع من ارتفاع الأسعار ولكن ليس بنفس النسبة كما تذهب نظرية كمية النقود.

ويمكن القول من ناحية أخرى بأن الخلاف بين كينز والتقليديين إنما يكمن في مدى اعتبار الادخار أو الاستثمار هو العامل الحاسم في التوازن (وفي النمو بصفة عامة). فالتقليديون اعتبروا أن الادخار هو الأكثر أهمية وأن دور الاستثمار هو دور سلبي إلى حد بعيد. وعلى العكس فإن كينز كان يرى أن الاستثمار هو العامل الأكثر أهمية وأن الادخار ليس له إلا دور سلبي. والخلاف حول قانون ساي لا يعدو في الواقع أن يكون خلافاً حول هذه النقطة بالذات. وهذا الخلاف إنما يعكس اختلاف الظروف التي قيلت فيها النظريتان؛ النظرية التقليدية في ظروف أقرب إلى ظروف الدول النامية، ونظرية كينز في ظروف الدول المتقدمة.

فالتقليديون ـ وقد كتبوا في ظروف بناء الاقتصاديات الصناعية وبداية الرأسمالية ـ قد واجهوا ظروفاً كانت الحاجة فيها إلى الاستثمارات كبيرة وكانت فرص الربح وافرة. وبذلك فقد كان القيد الحقيقي على القيام بهذه الاستثمارات هو مدى توافر مصادر التمويل. ومن هنا ظهرت اهمية الادخار. فمتى توافرت المدخرات، فإن الطلب على الاستثمار سيكون متوافراً دائماً. ولذلك نستطيع أن نفهم كيف أن قانون ساي قد اتفق مع هذه الظروف. فقد سبق أن رأينا أن مساواة عرض وطلب مجموع السلع يتبلور في النهاية في المساواة بين الادخار والاستثمار. وإذا كان الادخار هو الجزء من الدخل الذي لا يظهر في السوق ويتسرب بعيداً عن الإنفاق، فإنه لا خطر من نقص الطلب حيث إن هناك دائماً طلباً كافياً على الاستثمار في هذه المجتمعات المتعطشة إلى الاستثمارات الكبيرة والتي لا يحدها سوى مدى توافر المدخرات الكافية. فكل كمية *من الدخل لا تنفق على الاستهلاك (الادخار) ستجد من يطلبها للاستثمار. وهكذا نجد*

تطابقاً بين الادخار والاستثمار كما لو كنا بصدد اقتصاد عيني تقوم فيه النقود بوظيفة نقل المدخرات إلى المستثمرين.

وليس الأمر كذلك في أمر عدم تقدم الاقتصاد واستنفاد فرص الربح، فهنا لا يلزم أن يتوافر بالضرورة الحافز على الاستثمار لدى المنتجين. كذلك، فنظراً لزيادة طاقات المجتمع الإنتاجية غير المستغلة، فإن أهم ما يميز الاقتصاديات المتقدمة هو مرونة الجهاز الإنتاجي أي قدرته على زيادة الإنتاج إذا وجد الطلب الكافي. وفي مثل هذه الظروف، فإن القرار الهام يصبح هو قرار المستثمرين. فإذا توافر لديهم الحافز على الاستثمار، فإن الجهاز الإنتاجي يمكن أن يستجيب لذلك مباشرة بزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخول الموزعة وتوليد الادخار الكافي لمقابلة هذا الاستثمار الجديد. وهكذا يصبح الاستثمار هو العامل الحاسم، وهو يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل من ناحية، وتوليد الادخار المطلوب من ناحية أخرى. ومن ثم لم يعد للادخار سوى دور سلبي، فمتى توافرت الظروف لزيادة الاستثمار، فإن الاقتصاد قادر على توليد الادخار المطلوب.

وهكذا نستطيع أن نفهم أن ظهور نظرية كينز لا يعدو أن يكون تعبيراً عن تغيير الأوضاع الاقتصادية، وأنها تمثل مظهراً من مظاهر الدول الصناعية المتقدمة. ونفهم أيضاً أن النظرية التقليدية ما زالت أكثر مناسبة لظروف الدول النامية.

الاقتصاد خارج العالم الرأسمالي الصناعي

إذا كان علم الاقتصاد ـ في شكله الحديث ـ قد ولد في العالم الرأسمالي مع بداية الثورة الصناعية وخاصة في انجلترا مع آدم سميث، فقد كان نتيجة لها من ناحية ودافعاً لها من ناحية أخرى. فقد ظل الاقتصاد شأنه شأن معظم العلوم الاجتماعية مرتبطاً بالأخلاق وجزءاً من الفلسفة طوال العصور الوسطى، وكثيراً ما كان يدور حول الثمن العادل (Just Price). ومع بداية القرن السادس عشر، بدأ تحرر السياسة من الأخلاق مع كتاب «الأمير» (٢٣) لنيكولو ميكيافيللي (Nicolo Machiavelli) حيث حاول تحقيق

استقلال «السياسة» عن «الأخلاق»، وعاصر ذلك بداية ظهور الدولة الحديثة، فقد انعكست هذه الهيمنة السياسية على الفكر الاقتصادي أيضاً حيث ساد مدرسة التجاريين التفكير الاقتصادي خلال القرون من السادس عشر حتى الثامن عشر. وكان هاجس هذه المدرسة هو تحقيق قوة الدولة وتعظيم سلطانها؛ هذه الدولة الوليدة التي رأت مولدها في فرنسا مع لويس الحادي عشر (Louis XI) وفي انجلترا مع هنري الثامن (Henry VIII) وفي إسبانيا مع امبراطورية شارل الخامس (Charles V). وإذا كان الفكر السياسي في هذه المرحلة يمثله كتاب «الأمير»، فإن التجاريين قد عبروا عن نفس الفكرة في مجال المشكلات الاقتصادية، فأصبحت قوة الدولة والبحث عن وسائل إثرائها هي الهدف، ولعله الهدف الوحيد من بحث المشاكل الاقتصادية.

ومع بداية الثورة الصناعية، لم تعد أفكار التجاريين تناسب احتياجات التطورات الاقتصادية الجديدة فجاءت أفكار التقليديين لتحرير الاقتصاد ليس فقط من الأخلاق كما حدث مع التجاريين، بل لتحريره أيضاً من التبعية للسياسة. فظهر عدد من الكتاب الذين يبرزون أهمية الباعث الشخصي مؤكدين أن المصلحة الخاصة قد تساعد على تحقيق المصلحة العامة على نحو أفضل. ولعل في مقدمة هؤلاء الكتاب، برنارد ماندفيل (Bernard Mandeville) الذي وضع كتاباً في بداية القرن الثامن عشر كان محل معارضة وانتقاد شديدين، وهو «حكايات النحل» تضمن عنواناً جانبياً ذا دلالة «رذائل فردية وفضائل عامة» (٢٤). وهو ما يدل على أن الخير العام يمكن أن يترتب على الإطماع والأنانية الفردية. وجاءت النظرية التقليدية منذ آدم سميث مؤكدة أهمية المصلحة الخاصة، وأن المصلحة العامة كثيراً ما تتحقق على أيدي الأفراد الذين يبحثون عن صالحهم الشخصي، وذلك فيما عرف باليد الخفية (Invisible Hand). وكانت معارضة آدم سميث لفكر التجاريين الذي يضع الدولة وسلطانها في بؤرة الاهتمام. فقد كان يرى على العكس أن «ثروة الأمم» تتحقق عن طريق الاعتراف بالمصلحة الفردية ونظام السوق. وهكذا جاءت أفكار التقليديين مؤيدة لاحتياجات الرأسمالية الناشئة ومؤكدة أن لا تعارض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، وأن دور الدولة هو توفير الشروط المناسبة لقيام السوق بدورها في تنظيم النشاط الاقتصادي، وكانت النظرية

التقليدية الحديثة أو النيوكلاسيك هي مزيد من الضبط المنطقي لسلوك الأفراد في ظل نظام السوق، ثم جاءت نظرية كينز لتواجه القصور في النظام الرأسمالي من حيث قدرته على توفير التشغيل الشامل للموارد ومحاربة البطالة. وفي جميع هذه الأحوال هناك اعتراف ضمني بقبول النظام الرأسمالي للسوق من ناحية وغلبة المجتمع الصناعي من ناحية أخرى. وقد تعرض هذان الأمران للنقد، فقامت الأفكار الاشتراكية لرفض أساس النظام الرأسمالي القائم على الملكية الخاصة، وازدهرت بوجه خاص مع أفكار ماركس منذ منتصف القرن التاسع عشر ثم عرفت تطبيقاً عملياً منذ الثورة البلشفية في روسيا منذ ١٩١٧. ومن ناحية ثانية ظهرت قضية الاقتصاديات المتخلفة والتي لم تصل بعد إلى مرحلة المجتمع الصناعي وازداد الوعي بها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهكذا ظهر رافدان للفكر الاقتصادي خارج الفكر الاقتصادي للرأسمالية الصناعية. أحدهما للفكر الاشتراكي والآخر لفكر التنمية الاقتصادية وهما غير منفصلين تماماً، وربما يحتاج الأمر إلى التعرض إلى هذين الرافدين خلال القرن العشرين.

الاقتصاد الاشتراكي خلال القرن العشرين

يعتبر كارل ماركس (Karl Marx) أهم ناقد للنظام الرأسمالي وداعية للنظام الاشتراكي. وقد صدرت أعماله ـ كما هو معروف ـ خلال القرن التاسع عشر، ولذلك فإنها لا تدخل مباشرة فيما يمكن أن نصفه بالفكر الاقتصادي للقرن العشرين، ومع ذلك فقد كان لأفكار ماركس من ناحية وقيام الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي (١٩١٧ ـ ١٩٩١) من ناحية أخرى تأثير كبير على الفكر الاقتصادي للقرن العشرين.

دار جوهر كتابات ماركس حول تناقضات النظام الرأسمالي ومآله الحتمي إلى الزوال وحلول النظام الاشتراكي محله. ولكنه لم يتعرض إلا لماماً لكيفية عمل النظام الاشتراكي إذا سقط النظام الرأسمالي، ومن هنا عانت الاشتراكية الأولى عند تطبيقها في روسيا عند بداية الثورة من قصور في الأساس النظري لكيفية عمل النظام باستثناء إلغاء الملكية العامة لأدوات الإنتاج، وعرفت روسيا تردداً في سنوات الشيوعية الأولى

بين الدعوة إلى إلغاء النقود أو العودة للسياسة الاقتصادية الجديدة (New Economic Policy) مع فلاديمير لينين (Vladimir Lenin)، ثم فرض المزارع الجماعية والأخذ بنظام التخطيط مع بداية الخطط الخمسية مع جوزيف ستالين (Joseph Stalin) بدءاً من ١٩٢٩، وكانت الإسهامات في اغلبها ذات طابع أيديولوجي أو تطبيقي، ولم تظهر إسهامات نظرية جادة إلا مع فريدريك تايلور (Frederic W. Taylor) وانريكو بارون (Enrico Barone) عن «إدارة الإنتاج في دولة جماعية» (٢٥)، ثم أوسكار لانجه (Oskar Lange) حول التوفيق بين نظام الأثمان وبين الملكية العامة. وفيما يتعلق بأساليب التخطيط فقد عمد المخططون الروس إلى الأخذ بأساليب عملية تستند إلى ما سمي بالموازين المادية حيث يتم توزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة مع ضرورة توفير التوازن بين المتاح من هذه الموارد وبين استخداماتها. وقد ساعد ذلك على تطوير نماذج رياضية لم تلبث أن تبلورت فيما عرف باقتصاديات المستخدم/ المنتج (Input/ Output Analysis). وأخيراً فقد ساعد ظهور أدوات التحليل الرياضي لما يعرف بالبرامج الخطية (Linear Programming) على إعطاء أساس نظري للعلاقة بين أسعار التوازن في السوق من ناحية وبين التخطيط المركزي للموارد والاستخدامات من ناحية أخرى.

لعل من أهم المحاولات النظرية في الاقتصاد الاشتراكي هي دراسة الاقتصاد البولندي الأصل أوسكار لانجه عندما كان يعمل في الجامعات الأميركية حين أصدر مؤلفه «النظرية الاقتصادية للاشتراكية» (٢٦)، مبيناً إمكان التوفيق بين الأخذ بالملكية العامة لأدوات الإنتاج» وبين استخدام جهاز الأثمان كما في أسواق المنافسة في ظل النظم الرأسمالية. فالثمن قد يقصد به أحد معنيين؛ ففي معنى ضيق يشير الثمن إلى معدل التبادل بين السلع كما يظهر في السوق فعلاً. ولكن الثمن يمكن أن يكون له معنى أكثر عمومية وتجريداً حين يقصد به «المعدلات التي تعرض بها البدائل». وبهذا المعنى الواسع فإن الثمن ظاهرة اقتصادية تصادفها كل النظم الاقتصادية، وليس وقفاً على النظام الرأسمالي كما يذهب الاعتقاد السائد. ولذلك فإن لانجه يرى أنه ليس هناك ما يمنع من استخدام هذه الأثمان بالمعنى الواسع لتحقيق التوازن في ظل نظام اشتراكي

يستند إلى لا مركزية الإدارة الاقتصادية، ويتحقق ذلك ـ وفقاً للانجه عندما تتوافر شروط التوازن، وهي :

أولاً ـ أن تسلك الوحدات الاقتصادية اللامركزية ـ مستهلكين ومنتجين ـ سلوكاً رشيداً بالبحث عن القيمة القصوى للعائد من أي تكلفة.

ثانياً ـ أن يؤدي استخدام الأثمان السائدة إلى تحقيق التساوي بين مجموع الطلب والعرض لكل سلعة.

ثالثاً ـ أن تتحقق المساواة المحاسبية بين الإنفاق والتوزيع، بمعنى أن مجموع الدخول يعادل فيه الإنتاج وبحيث تتحقق المساواة بين الدخول الموزعة من ناحية وبين الأثمان المقدرة لعناصر الإنتاج نتيجة لمساهمتها الإنتاجية من ناحية أخرى.

وفي حال توافر هذه الشروط فإن لانجه لا يرى صعوبة في استخدام الأثمان في ظل نظام اشتراكي قائم على الملكية العامة. ففيما يتعلق بالاستهلاك ودخول العمالة فإننا نكون بصدد أسواق حقيقية حيث يحصل العمال على دخول نقدية يوزعونها على السلع الاستهلاكية المعروضة للبيع ولا يختلف الأمر عما هو معروف في النظم الرأسمالية. أما بالنسبة للمنتجين، فإنه نظراً لإقامة الملكية العامة لإدارات الإنتاج فإن الأمر يكون مختلفاً ولا يمكن أن يسود نمط السلوك المعروف في النظم الرأسمالية. ومع ذلك تستطيع سلطات التخطيط أن تفرض بعض القواعد للإدارة اللامركزية للاقتصاد الاشتراكي وبحيث يمكن تحقيق أقصى إنتاج ممكن بأقل النفقات، كأن تطلب هذه السلطات من إدارة المشروعات العامة أن يتم الإنتاج بأقل نفقة متوسطة ممكنة، وأن يتحدد حجم الإنتاج في كل مشروع عندما تتحقق المساواة بين الثمن وبين النفقة الحدية كما تعلمنا نظرية الثمن للمدرسة الحدية.

وبالنسبة لتحقق الشرط الثاني وهو سيادة الأثمان التي تحقق المساواة بين الطلب والعرض لكل سلعة، فهنا لا يتوقع لانجه أي صعوبة أيضاً. فبالنسبة للمستهلكين والعمال فإن أمرهما لا يكاد يختلف عن الأسواق المعروفة في النظم الرأسمالية حيث يتوافر لكل من السلع الاستهلاكية والعمل أسواق حقيقية. وبالنسبة للسلع الإنتاجية

والتي لا تعرف أسواقاً حقيقية بالنظر إلى إلغاء فكرة الملكية الخاصة، فإنه يمكن التغلب على هذه الصعوبة بأن تفرض سلطات التخطيط أثماناً للسلع الإنتاجية وتطلب من المديريين أن يتعاملوا مع هذه الأثمان كما لو كانت أثماناً ثابتة، فإذا أدت هذه الأثمان إلى تساوي الطلب والعرض في هذه الأسواق، فإن هذه الأثمان تستمر وتصبح أثمان التوازن. أما إذا لم تحقق هذه الأثمان المساواة بين الطلب والعرض فسوف يظهر اختلال في شكل ظهور فائض أو عجز في بعض الأسواق. وهنا ينبغي أن تستخدم سلطات التخطيط هذه الاختلالات في الأسواق كمؤشر لضرورة تغيير الأثمان التي سبق وأن وضعتها للسلع الإنتاجية. فوجود فائض في أحد الأسواق يعني أن الأثمان التي فرضتها سلطات التخطيط كانت عالية وأنه ينبغي تخفيضها. ويعني ظهور عجز تعبيراً عن الوضع العكسي، وهو أن الأثمان المحددة من سلطات التخطيط كانت منخفضة بأكثر مما ينبغي، ولذلك ينبغي رفعها. وهكذا عن طريق التجربة والخطأ تستطيع أن تصل سلطات التخطيط إلى الأثمان المناسبة لتحقيق التوازن بين الطلب والعرض. وفي جميع الأحوال ينبغي على المشروعات أن تتعامل مع هذه الأسعار كما لو كانت محددة من الخارج (Price Taker) ولا سلطة عليها. وهذا أمر يتشابه مع سلوك المنتج في ظل ظروف المنافسة الكاملة. وهكذا أوضح لانجه أن نظرية الأثمان تصلح للاقتصاد الاشتراكي في إدارة لامركزية، وأن أسلوب التجربة والخطأ يعمل في ظل هذا النظام كما يعمل في ظل النظام الرأسمالي.

رغم هذه المحاولة النظرية للتوفيق بين النظم الاشتراكية وبين استخدام نظام الأثمان في ظل نظام للإدارة اللامركزية للاقتصاد فقد ساد أسلوب التخطيط المركزي جميع الدول الاشتراكية خلال القرن العشرين. وقامت سلطات التخطيط المركزي بوضع أهداف كمية للاقتصاد ثم محاولة توزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة وبما يحقق الأهداف المتوخاة من هذا التخطيط، وكانت السلطات المركزية للتخطيط تلجأ لتحقيق التوازن بين الموارد المتاحة وبين استخداماتها إلى نوع من الموازين السلعية التي تحقق المساواة بين العرض والطلب لكل الموارد المتاحة. وقد ظل هذا الأسلوب مطبقاً في معظم الدول الشيوعية بشكل تطبيقي دون أن يستند إلى أساس نظري حتى استطاع

الاقتصاد الأميركي ـ الروسي الأصل ـ فاسيلي ليونتيف (Wassily Leontief) «هيكلية الاقتصاد الأميركي ١٩١٩ ـ ١٩٢٩» [٢٧]، أن يقدم أداة رياضية للتوازن في الاقتصاد عن طريق ما عرف بجداول المستخدم/ المنتج (Input/ Output). وفي هذه الجداول يقسم الاقتصاد إلى فروع إنتاجية منافسة، ويوزع على شكل مصفوفة (Matrix) ذات مدخلين؛ أفقي ورأسي، ويبين المستوى الأفقي مبيعات (Output) كل فرع إنتاجي للفروع الأخرى (ويسمى الطلب الوسيط) فضلاً عما يبيع للطلب النهائي من مستهلكين ومستثمرين وسوق خارجي، أما المستوى الرأسي فإنه يبين مشتريات (Input) كل فرع إنتاجي من الفروع الأخرى (وهو أيضاً الطلب الوسيط) فضلاً عما يشتريه من عناصر الإنتاج من عمل أو رأس مال. وأوضح ليونتيف أنه باستخدام جبر المصفوفات (Matrix Algebra) يمكن التنبؤ بحجم الطلب الوسيط (مباشر وغير مباشر) من كل فرع إنتاجي إذا عرفنا حاجتنا من الطلب النهائي للاستهلاك والاستثمار والتصدير. وبذلك وفر هذا الأسلوب الرياضي أساساً نظرياً للتخطيط الاقتصادي السليم وبما يحقق حسن استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أهداف محددة في الطلب النهائي.

ولم يلبث تحليل المستخدم/ المنتج أن توسع بعد ظهور ما عرف ببحوث العمليات (Operational Research) الذي يعتمد على فكرة المصفوفات الرياضية، وأصبح تحليل المستخدم/ المنتج أحد تطبيقات ما عرف باسم البرامج الخطية (Linear Programming). وكانت فكرة بحوث العمليات والبرامج الخطية قد ظهرت أثناء الحرب العالمية الثانية مع أبحاث (Dantzing) [٢٨]. وتمثل البرامج الخطية أسلوباً رياضياً للحساب وحل المعادلات الرياضية في شكل تباينات لا مساواة (Inequalities) فهي تعنى ـ كأسلوب رياضي ـ بالبحث عن القيمة القصوى أو الدنيا لشيء ما في إطار هذه المعادلات (أو القيود Constraints). ونظراً لأن المشكلة الاقتصادية هي في نهاية الأمر مشكلة البحث عن القيمة القصوى (تعظيم الإنتاج) أو القيمة الدنيا (تخفيض التكاليف) في إطار النظام الإنتاجي الذي لا يعدو أن يكون نوعاً من دوال الإنتاج (Production Functions)، فإنه يمكن عرض المشكلة الاقتصادية في شكل رياضي

عن طريق أسلوب البرامج الخطية. فيمكن وضع مشكلة تخصيص أو توزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة بين فروع الإنتاج في شكل مشكلة برنامج خطي لتعظيم الإنتاج من هذه الموارد المتاحة.

والجديد الذي حققه هذا الأسلوب للبرامج الخطية هو التوضيح أنه من الناحية النظرية يقابل كلَّ برنامج ـ ويطلق عليه البرنامج الأولي (Primary Program) ـ برنامجٌ، مقابل (Dual Program) يعالج نفس المشكلة من مفهوم عكسي، ويمكن أن يعطي نفس النتيجة بالاعتماد على المؤشرات المعكوسة للبرنامج الأول. فإذا كان هناك برنامج خطي لتحقيق القيمة القصوى لشيء ما، فإن هناك برنامجاً مقابلاً للوصول إلى نفس الغاية بتحقيق القيمة الدنيا لشيء آخر معكوس الأمر. وقد أظهر التطبيق العملي، أنه إذا كان البرنامج الأول هو برنامج لتوزيع الموارد على الصناعات المختلفة لتحقيق أقصى إنتاج ممكن في ظل الموارد المتاحة، فإن هناك برنامجاً مقابلاً للأثمان لمختلف هذه الموارد والذي يحقق أدنى تكلفة ممكنة للإنتاج. وهكذا أوضح أسلوب بحوث العمليات والبرامج الخطية التقابل بين فكرة التخطيط المركزي وتوزيع الموارد من ناحية وبين وجود أثمان للموارد يسمح استخدامها على تحقيق نفس النتيجة بالبحث عن أدنى تكلفة ممكنة للإنتاج من ناحية أخرى. وبذلك يتضح أن أسلوب التخطيط المركزي في النظم الاشتراكية لا يختلف في جوهره ـ نظرياً ـ عن أسلوب تخصيص الموارد عن طريق الأسواق والبحث عن الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة من قبل المشروعات الرأسمالية. وإذا كانت هذه المحاولات النظرية قد ساعدت على إغناء النظرية الاقتصادية الاشتراكية خلال القرن العشرين، فإنه لم يتح لها فرصة كبيرة للتطور حيث استمرت معظم الدول الاشتراكية في الأخذ بأساليب التخطيط المركزي الكمي، فضلاً عن أن أهم هذه المحاولات قد تمت في الدول الغربية، وإن لم يمنع ذلك من أن عدداً من الاقتصاديين الروس وخاصة الرياضيين منهم كانت لهم إسهامات هامة وخاصة في ميدان بحوث العمليات.

اقتصاديات التنمية الاقتصادية

إذا كانت النظرية الاقتصادية المعتمدة ـ النيوكلاسيكية والكينزية ـ قد تعرضت لنقد أساسي من الاقتصاديين الماركسيين من حيث رفضهم لأساس النظام الرأسمالي، فقد عرفت أيضاً معارضة أخرى حول مدى ملاءمة هذا النظام لظروف الدول المختلفة التي لم تدخل بعد مرحلة الصناعة، وهو ما عرف باقتصاديات التنمية (Economics of Development) [(٢٩)].

والتفرقة بين دول أو مجتمعات غنية وأخرى فقيرة تفرقة قديمة قدم التاريخ. ففي كل وقت وجد أغنياء وفقراء. ومع ذلك فقد تميز العصر الحديث باختلافات أنماط الحياة بين مجتمعات عرفت الثورة الصناعية والتقدم الاقتصادي، ومجتمعات أخرى ما زالت في مراحل ما قبل الصناعة. وقد انعكس ذلك في اختلاف مستويات المعيشة وأنماط الحياة. ورغم أن هذه الظاهرة قد بدأت منذ وقت طويل خلال القرن التاسع عشر، فإنها بلغت خلال القرن العشرين أبعاداً كبيرة اتسعت فيها الشقة بين أولئك وهؤلاء. وجاءت الحرب العالمية الثانية وما أدت إليه من زيادة الاتصال بين الشعوب حيث وقع الكثير من المعارك بين الدول المتخلفة التي أصطلح على وصفها ـ تأدباً ـ بالدول النامية، فضلاً عن أن مشاركة أفراد من دول المستعمرات في القوات المحاربة للدول المتقدمة زاد الوعي بهذه الفوارق. وبعد انتهاء الحرب وظهور المطالبات بالاستقلال السياسي لعدد من المستعمرات القديمة فإنها تطلعت بدورها إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي واللحاق بالدول الصناعية. وأخيراً فقد ساعدت التطورات في ميادين الاتصالات والمواصلات على إدراك الفروق في مستويات المعيشة في هذه الدول النامية، ومن ثم في رغبتها في تحسين أحوالها الاقتصادية، وبدأت فكرة التنمية الاقتصادية تفرض نفسها كأحد أهداف السياسة الاقتصادية. وكما كانت أزمة البطالة في الثلاثينيات دافعاً إلى البحث عن أدوات اقتصادية جديدة لمعالجتها مما أدى إلى ظهور الاقتصاد الكينزي، فقد جاء الوعي بقضية التنمية باعثاً للبحث عن أدوات اقتصادية جديدة لتحقيق هذه التنمية، حينما تبين أن اقتصاديات الدول النامية غير قادرة بذاتها على تحقيق التنمية كما أن توافر مقومات السوق فيها كان قاصراً مما يستدعي البحث عن سياسات جديدة. وهكذا ولد

فرع جديد للاقتصاد هو اقتصاديات التنمية، يرى أن استخدام أدوات الاقتصاد المعتمد - في النظرية النيوكلاسيكية أو حتى كينز - غير كاف لمواجهة احتياجات التنمية في بلدان العالم الثالث.

وليس من السهل القول إن ثمة نظرية اقتصادية جديدة ومختلفة قد ظهرت، وإنما هناك عديد من الأفكار والسياسات التي تحاول أن تأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة لدول العالم الثالث مع الاستفادة من تراكم المعرفة الذي تحقق من خلال تطور الفكر الاقتصادي. ولذلك فقد جاء الكثير من الكتابات حول التنمية الاقتصادية استعارة من أفكار سابقة للتجاريين أو التقليديين أو في المطالبة بفرض القيود على حرية التجارة وحماية الصناعة الوطنية أو التركيز على دور خاص للدولة - في ظل انعدام أو قصور وجود السوق - أو أخيراً الاستعانة بالأفكار السائدة في الاقتصاد الاشتراكي. وينبغي أن نتذكر أن ما يطلق عليه مجموعة الدول النامية ليس مجموعة متجانسة في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، فبعضها دول بالغة الكثافة السكانية - في آسيا وأميركا اللاتينية - والبعض الآخر ظل إلى حد كبير خفيف الكثافة - دول الخليج والدول الأفريقية خلال معظم القرن العشرين - كذلك فإن هذه الدول تمر بمراحل اقتصادية مختلفة، بعضها ذو حضارات قديمة وراسخة - مثل الصين والهند ومصر - وبعضها حديث لم يكد يعرف فكرة الدولة الوطنية إلا حديثاً - مثل معظم الدول الأفريقية.

ولعل أول كتاب يتناول قضية التنمية الاقتصادية بشكل متكامل هو كتاب آرثر لويس (Arthur Lewis) - الاقتصادي الجاميكي الذي حصل لاحقاً على جائزة نوبل - عن «نظرية النمو الاقتصادي» [٣٠]، ١٩٥٤، وكذلك يمكن أن نشير إلى كتاب راغنر نركسه (Ragner Nurkse) عن «تراكم رأس المال» [٣١]، ١٩٥٣، وينبغي أيضاً الإشارة إلى مؤلفات هرشمان (Albert O. Hirschman) عن «استراتيجية التنمية الاقتصادية» [٣٢]، ١٩٥٨، ومؤلف بول باران (Paul Baran) عن «الاقتصاد السياسي للنمو» [٣٣]، ١٩٥٧، وكتاب غونار ميردال (Gunnar Myrdal) عن «الدراما الآسيوية» [٣٤]، ١٩٦٨.

وقد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى مدرستين فكريتين كان لهما تأثير على الأفكار

الاقتصادية السائدة في ميدان التنمية؛ المدرسة الهندية وعلى رأسها ماهلانوبيس (Prasanta Mahalanobis) وروا (Roa) واجراوالا (Agrawala) وسنج (Ajit Singh) وسن (Amartya Sen) وكانت هذه الكتابات تركز على أهمية التخطيط والتدخل الحكومي، وقد حصل الاقتصاد الهندي سن أخيراً على جائزة نوبل لأعماله حول علاقة الاقتصاد بالأخلاق ومحاربة الفقر. وأما المدرسة الثانية فهي مدرسة أميركا اللاتينية وقد بدأت مع راوول بريبيش (Raoul Prebisch) ومن أعمدتها فرانك (Andre. G. Frank) وإيمانويل (Emanuel) وسانتوس (Santos) ويمكن أن يضم إليهم الاقتصادي العربي سمير أمين، وأهمية هذه المدرسة ترجع إلى إبراز خطورة النمو غير المتوازن أو غير العادل للرأسمالية والتمييز بين المركز (Centre) والمحيط أو التخوم (Periphery).

وليس من السهل رد جميع أفكار نظرية التنمية الاقتصادية إلى محاور متفق عليها، وإنما يمكن الإشارة إلى عدد من القضايا الرئيسية التي يدور حولها النقاش. ويمكن القول أن ثمة اتفاقاً عاماً بين معظم كتاب نظرية التنمية الاقتصادية على الحاجة إلى تطوير هياكل الدول النامية من اقتصاديات زراعية إلى اقتصاديات صناعية. فدخول الثورة الصناعية هو الأساس في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم. ومع ذلك فهناك خلاف حول شكل التصنيع المطلوب، فتتجه الكتابات اليسارية إلى ضرورة التركيز على الصناعة الثقيلة عن طريق تدخل الدولة، في حين ترى بعض الكتابات الأخرى التدرج عبر الصناعات الاستهلاكية وفقاً لاحتياجات السوق وتوافر المزايا التنافسية، كذلك هناك اتفاق بين معظم كتاب هذه المدارس على أن أخطر ما تعاني منه هذه الدول هو نقص قدرتها على توفير المدخرات الوطنية وتحقيق تراكم رأس المال، وأنها تعاني من الدائرة الخبيثة (الدّورْ المنطقي Vicious Circle)، فانخفاض معدلات الدخول فيها يؤدي إلى انخفاض قدرتها على الادخار، وبالتالي على الاستثمار، ومن ثم فإنها لا تستطيع تحقيق التنمية المطردة. ومن هنا فإن جهود التنمية ينبغي أن توجه إلى كسر هذه الدائرة الخبيثة والعمل على زيادة تراكم رأس المال والاستثمار.

وفيما يتعلق بالنظام الاقتصادي، فإن معظم هذه الكتابات تعترف بقصور الأسواق

وتشوهها في الدول النامية، وبالتالي فلا بد من دور فاعل ونشيط للدولة. ويذهب البعض إلى أن دور الدولة ليس بديلا عن السوق أو القطاع الخاص إنما هو مكمل له لحين اكتمال السوق لعناصرها. ويرى البعض الآخر أن أسواق الدول النامية بطبيعتها تابعة وطفيلية ومن ثم فإن دور الدولة أساسي وليس فقط تعويضياً. وقد كان البنك الدولي من المحبذين لدور نشيط للدولة في عملية التنمية في خلال الخمسينات والستينات حيث كان يصر على قيام الدولة بالمشروعات التي يمولها. ويذهب البعض الثالث إلى أن النظرية الاقتصادية المعتمدة ليست سوى تنظير للاقتصاد الرأسمالي ولسيطرة الدولة الصناعية وبالتالي تأبيد حالة التخلف الاقتصادي. فالتخلف الاقتصادي للدول النامية ليس مجرد تأخر زمني في لحاقها بالتقدم، وإنما هو جزء من طبيعة النظام الرأسمالي في نموه غير المتوازن والذي يؤدي إلى قيام التبعية الاقتصادية وربط الدول النامية بالدول المتقدمة بروابط عضوية من التبعية والتخلف. وكان باران قد اعتمد على نوع من هذا التحليل استناداً إلى فكرة الفائض الاقتصادي (Economic Surplus). كما استخدمها سمير أمين في رسالته للدكتوراه. ثم تطورت هذه النظرية فيما بعد فيما سمي بنظريات «التبعية» (Dependencia) التي سادت مع كتاب أميركا اللاتينية ومع سمير أمين. وتستند هذه النظرية في جوهرها إلى أن دول المركز ـ وهي الدول الصناعية الرأسمالية ـ تخلق مجالاً اقتصادياً من المحيط أو التخوم ترتبط به برابطة التبعية في علاقات انعدام المساواة، وهي علاقات تتأكد باستمرار ولا يمكن الخروج عليها إلا بانقطاع هذه الرابطة والخروج كلية على منطق هذا النظام. ومن هنا جاءت بعض الدعوات للانعزال أو الانفصام (Decoupling) عن الاقتصاد الرأسمالي المتطور. وإذا كانت نظريات التبعية وضرورة الانفصام تمثل الحدود القصوى لنظريات التنمية، فإن معظم مفكري هذه النظرية يرون ضرورة اتخاذ سياسات اقتصادية فاعلة لتغيير أوضاع الأسواق وعدم الخضوع السلبي لمنطق السوق. ومن هنا غلبة اتجاهات الحماية للصناعة الوطنية وعدم تعريض الصناعة الوليدة للمنافسة غير المشروعة من صناعات الدول الأكثر تقدماً، وعلى حين أن نظرية الحماية للصناعة الوليدة قد نشأت في حضن الدول الصناعية، سواء في الولايات المتحدة الأميركية مع الكسندر هاملتون (Alexander Hamilton) أم فريدريك ليست (Friedrich List) في

ألمانيا، فقد أصبحت في معظم كتابات التنمية الاقتصادية مبدأ للسياسة الاقتصادية وليس مجرد استثناء لها. ولم يتغير هذا الأمر إلا بعد السبعينيات حينما اكتشف عدد كبير من الدول النامية أن الحماية المبالغ فيها لا تحمي الصناعة الوليدة بقدر ما تحمي انعدام الكفاءة وتجزي الصناعة غير التنافسية. وبعد عديد من التجارب عدّل البنك الدولي من موقفه السابق في الخمسينات والستينات وأصبح يدعو بقوة إلى اقتصاد السوق وتشجيع الصادرات وعدم الاكتفاء بإحلال الواردات كاستراتيجية للتصنيع. وسارت على هذا المنوال دول جنوب شرق آسيا منذ نهاية الستينيات وحققت قفزة اقتصادية كبيرة خلال الثمانينيات حيث عرفت بالنمور الآسيوية واستمرت في نموها حتى واجهت أزمة مالية شديدة في نهاية التسعينيات.

وقد ثار خلال الخمسينيات والستينيات جدل حول ما سمي بـ «التنمية المتوازنة» (Balanced Growth) و«التنمية غير المتوازنة» (Unbalanced growth)، فقد رأى أنصار المذهب الأول ـ وعلى رأسهم نركسه ـ أن قصور الأسواق في الدول النامية لا يمكن كسره إلا بزيادة عامة في معظم الفروع الإنتاجية حتى يمكن زيادة الطلب الإجمالي واستيعاب الزيادة في الإنتاج. وفي نفس الوقت فقد رأى البعض الآخر أن التنمية لا يمكن تحقيقها بدون قفزة نوعية في الإنتاج عن طريق الدفعة القوية (Big Push) في معظم القطاعات الإنتاجية. وجاء آلبرت هرشمان (Albert O. Hirschman) ليقدم فكرة التنمية غير المتوازنة كأساس لاستراتيجية التنمية. مبيناً أهمية ذلك في اتخاذ القرار الاقتصادي المناسب، ذلك أن التنمية غير المتوازنة تؤدي إلى إيجاد أنواع من التوتر والاختناقات مما يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة في مجتمعات تفتقر إلى القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

وإذا كانت قضية التنمية الاقتصادية قد فرضت نفسها على العالم بعد الحرب العالمية الثانية، ومع تحقيق الاستقلال لعدد كبير من المستعمرات في الستينيات، فإن هذه القضية لم تلبث أن واجهت أزمة شديدة في السبعينيات وخاصة في الثمانينيات حيث عرف بعقد الفرص الضائعة. فتراجعت معدلات النمو في عدد كبير من الدول النامية

التي أخذت بسياسات التدخل الشديد والانكفاء على الذات. ولم يفلت من هذا المصير سوى دول جنوب شرق آسيا التي آثرت الأخذ بسياسات للتصنيع من أجل التصدير والاندماج في السوق العالمية. فبدأت إعادة النظر في العديد من مقولات التنمية السائدة في الستينيات. وجاء انهيار دول الكتلة الاشتراكية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات بإسدال الستار على مرحلة وبداية مرحلة جديدة تستند إلى مزيد من تحرير التجارة والاعتماد على قوى السوق. ولا يمكن أن نفهم مدى ذلك إلا بالعودة إلى تيار الفكر الاقتصادي المعتمد وما حل به بعد الثورة الكينزية من اتجاهات معاصرة.

الاتجاهات المعاصرة للفكر الاقتصادي في نهاية القرن:

ليس من السهل حصر الاتجاهات المعاصرة للفكر الاقتصادي. فمنذ ظهرت «النظرية العامة» لكينز في منتصف الثلاثينيات ـ وبرغم ما تعرضت له من انتقادات ـ فإنه لا يمكن القول بأن هناك ثورة أو انقلاباً فكرياً في الاقتصاد. هناك مزيد من الضبط، وعديد من التعديلات والتحفظات هنا وهناك، ولكن يمكن القول بصفة عامة إننا نسير على نفس المنهج الفكري الذي ورثناه مع التقليديين والكلاسيكيين الجدد والفكر الكينزي، وإذا نظرنا إلى تقسيم التحليل الاقتصادي بين اقتصاد وحدي جزئي (Micro) واقتصاد كلي أو تجميعي (Macro)، فإننا نلاحظ أن الاقتصاد الوحدي أو الجزئي ما زال يسير وفق الأسس نفسها التي ورثناها عن الكلاسيكيين الجدد وخاصة عن ألفريد مارشال. حقاً هناك مزيد من الانضباط في العرض، وخاصة مع تقدم الاقتصاد الرياضي (Mathematical Economics)، والقدرة الأكبر على القياس واختبار الفروض النظرية مع تطور الاقتصاد القياسي (Econometrics) والإحصاء. كذلك هناك مزيد من الدقة المنطقية في عرض نظريات المنفعة أو التفضيل، وخاصة مع مساهمات جون هكس (John Richard Hicks) الانجليزي أو بول ساموليسون (Paul Anthony Samuelson) الأميركي. كما عرفت نظريات التوازن الشامل (General Equilibrium) مزيداً من الوضوح في العرض مع استخدام الأدوات الرياضية في التحليل، وخاصة مع أرو وهان (Kenneth J. Arrow and Frank H. Hahn)⁽٣٥⁾. ولكننا في كل هذا لم نخرج كثيراً

عن التقاليد التي ورثناها عن الفريد مارشال من ناحية أو ليون فالراس من ناحية أخرى.

أما بالنسبة للاقتصاد الكلي أو التجميعي فما زال الإطار النظري الموروث من كينز يمثل النمط الأساسي للتفكير مع اختلافات عديدة في طبيعة دالة الاستهلاك أو الاستثمار، وبوجه خاص في مدى تأثير النقود على مستوى النشاط الاقتصادي. وإذا كانت فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية قد واجهت مشكلة البطالة ونقص الطلب الفعلي، فقد عرف العالم في فترة ما بعد الحرب المشكلة العكسية لزيادة الطلب الفعلي وظهور الموجات التضخمية. وكان الاعتقاد السائد أن العلاج الكينزي لمشكلات البطالة يصلح معكوساً لعلاج مشكلات التضخم، الأمر الذي لم يتحقق دائماً بنفس السهولة واليسر. كذلك لم تلبث أن ظهرت أعراض جديدة لم تكن معروفة، فالبطالة لم تعد المقابل والظاهرة المضادة للتضخم، إذ ما لبث العالم أن عرف ظاهرة اجتماع البطالة مع التضخم في الوقت نفسه، وهو ما عرف باسم الركود التضخمي (Stagflation).

كذلك ظهرت على السطح بعد الحرب العالمية قضايا جديدة بدأت تشغل بال العالم. فقضية التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث بدأت تفرض نفسها كإحدى القضايا الأساسية في الاقتصاد، ولم يلبث أن ظهر فرع جديد من فروع الاقتصاد للاهتمام بقضايا التنمية والنمو (Development & Growth)، وهي قضايا تتعلق باتجاهات المدة الطويلة، بالنمو في الدول المتقدمة، والتنمية في الدول النامية. وقد بدأ النظر إلى قضايا التنمية من مفهوم اقتصادي بحت، يرى فيها نقصاً في رؤوس الأموال أو الادخار وبالتالي بحثاً عن زيادة فرص الاستثمار من موارد محلية أو أجنبية. ولم يلبث أن اتضح أن قضايا التنمية ليست فقط قضايا ادخار واستثمار، ولكنها وبنفس الدرجة سياسات اقتصادية مناسبة فضلاً عن علاقاتها المؤسسية والثقافية. فالتنمية هي تغيير شامل في قيم المجتمعات، وفي المؤسسات الاجتماعية والسياسية القائمة، فضلاً عن السياسات الاقتصادية المناسبة.

وفي الوقت نفسه فقد أظهر الاقتصاد العالمي في فترة ما بعد الحرب مدى الترابط

والتداخل في العلاقات الدولية، ومن ثم احتلت قضايا التجارة وموازين المدفوعات وانتقالات رؤوس الأموال مكاناً متزايداً من الاهتمامات الاقتصادية. وأصبح الاقتصاد العالمي (Global Economy) أكثر رسوخاً وتأثيراً على مختلف أجزاء المعمورة، ومن هنا احتلت قضايا أسعار ونظم الصرف والأسواق المالية والبورصات وتحرير التجارة أهمية بالغة. وقد صاحب ذلك أن ظهرت عدة مؤسسات اقتصادية بدأت تؤدي دوراً أساسياً في النشاط الاقتصادي العالمي، ولم يلبث كل منها أن طور فلسفة اقتصادية خاصة. وفي مقدمة هذه المؤسسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. كما أنه من المنتظر أن تؤدي منظمة التجارة العالمية دوراً موازياً بعد أن تم التصديق على نتائج دورة أوروجواي للجات في عام ١٩٩٤ وبداية عملها في ١٩٩٥ ضمن إطار منظمة التجارة العالمية (WTO).

وبالإضافة إلى ما تقدم، فقد توافر للدراسات الاقتصادية قاعدة بيانات ومعلومات هامة ومتنوعة. فقد زادت الإحصاءات عن مختلف جوانب الحياة الاقتصادية وتعددت مصادرها. وبذلك فلم يعد الاقتصاد يقتصر على الملاحظات العابرة أو الفروض المنطقية المسبقة، وإنما توافرت له قاعدة هامة من البيانات للتحقق من صحة النظريات المختلفة. كذلك ساعد توافر هذه القاعدة الهائلة من البيانات على تطور وتقدم النماذج الاقتصادية الرياضية والإحصائية سواء في الاقتصاد القياسي أو الإحصاء. وقد ساعد كل هذا على تقدم الاقتصاد حتى كاد أن يقترب من العلوم الطبيعية، واعترف له أخيراً بمكان ضمن جوائز نوبل العالمية للعلوم اعتباراً من عام ١٩٦٩.

ولم يقتصر أثر زيادة البيانات والمعلومات حول الحياة الاقتصادية على تطوير أساليب البحث العلمي، بل إنها كانت تؤثر على طبيعة السلوك الاقتصادي لمختلف الوحدات الاقتصادية، فمع كثرة البيانات والسياسات المعلنة، زادت أهمية التوقعات والتنبؤات عن التطورات الاقتصادية. ولذلك فقد بدأ العديد من الوحدات الاقتصادية ـ مستثمرين أو مضاربين في الأسواق المالية ـ في تحديد سلوكهم ليس فقط على أساس ما هو قائم، بل أيضاً في ضوء ما يتوقع أن يحدث. وها هي ذي مدرسة التوقعات الرشيدة (Rational Expectations)، ترى أن السياسات والتنبؤات المتوقعة تحدث

أثرها فوراً بمجرد توقع حدوثها. وهكذا، فإن سلوك الوحدات الاقتصادية يأخذ في الاعتبار ردود الفعل المتوقعة لدى الأطراف الأخرى، وكما هو الحال بالنسبة للاعبي الشطرنج أو مباريات الاستراتيجية والحروب.

ومع كل ما تقدم، وبرغم كل شيء، فإنه لا يمكن القول بأن علم الاقتصاد قد تجمد عند كينز والكلاسيكيين الجدد بل إن ثمة إسهامات أساسية قد أضيفت إلى الفكر الاقتصادي خلال نصف القرن التالي على ظهور مؤلف كينز في «النظرية العامة». وأهم الاتجاهات التي ظهرت هي بشكل عام، «المدرسة النقدية» (Monetarists) لملتون فردمان (Milton Friedman) وأتباعه، وأنصار «المدرسة المؤسسية»، فضلاً عن أصحاب «المدرسة الليبرالية الحديثة». ولا بأس من إشارة عن كل من هذه الاتجاهات.

النقديون Monetarists :

من دواعي السخرية أن كينز الذي هاجم التقليديين لأنهم نظروا إلى النقود باعتبارها مجرد ستار يحجب العلاقات الاقتصادية الحقيقية، يتعرض هو نفسه لهجوم شديد من مدرسة جديدة في الفكر الاقتصادي (مدرسة شيكاغو) ـ وعلى رأسها ميلتون فردمان ـ والتي نسبت إلى كينز إهماله دور النقود في التأثير في السياسة الاقتصادية. ويرى أنصار هذه المدرسة أنه قد أصبح من الواجب عليهم إعادة الدور الحيوي للنقود وبخاصة عرض النقود (Money Supply) وذلك للتأثير على الحياة الاقتصادية. وهكذا أعيد إحياء نظرية كمية النقود في ثوب جديد.

ميلتون فردمان (١٩١٢) Milton Friedman :

خلافاً لكينز الذي بدأ حياته متأثراً بأفكار التقليديين عن النقود، وشارحاً لنظرية كمية النقود وفقاً لمعادلة ألفريد مارشال، ومنتهياً بمعارضته لها ـ فإن فردمان بدأ حياته كينزياً ثم انتهى مدافعاً عن نظرية كمية النقود في ثوب جديد. وقد استند فردمان في نظريته على دراسة إحصائية قام بها للتاريخ النقدي للولايات المتحدة الأميركية [٣٦].

وقد حاول فردمان ـ مع آنا شوراتز (Anna Jacobson Schwartz) ـ أن يبين أن السوابق

التاريخية في الولايات المتحدة الأميركية توضح أن هناك ارتباطاً بين الكساد والانتعاش الاقتصادي من ناحية، وبين التضييق والتوسع في عرض النقود من ناحية أخرى. ففي كل الأحوال التي ظهر فيها التضخم زاد العرض النقدي، وعلى العكس فإن عرض النقود ظل شحيحاً في كل أوقات الأزمات الاقتصادية. وبوجه خاص فإنه خلال الأزمة العالمية عام ١٩٢٩ رفضت السلطات النقدية الأميركية (Federal Reserve Board) أن توفر السيولة المطلوبة للبنوك. وقد كان هذا ـ وفقاً لفردمان ـ من أسباب حدة الأزمة.

ويأخذ فردمان على كينز أنه وإن اهتم بدراسة الطلب على النقود (تفضيل السيولة)، فقد اعتبر أن عرض النقود متغير مستقل يتوقف على السلطات النقدية، وأنه (كينز) بالتالي لم يوجه اهتماماً كافياً لمسألة عرض النقود، تاركاً السلطات النقدية دون توجهات محددة. كذلك ـ وربما أكثر خطورة ـ فإن تحليل كينز للطلب على النقود انتهى إلى أن هذا الطلب غير مستقر ويمكن أن يتغير بشكل كبير. أما فردمان ـ معتمداً على دراسته الإحصائية ـ فقد لاحظ أن الطلب على النقود أكثر استقراراً مما يدعي كينز، وأنه يتوقف بصفة عامة على الدخل. وقد ساعد فردمان في الوصول إلى هذه النتيجة دراسته للاستهلاك [٣٧]، وما استخلصه منها بأن الاستهلاك يتوقف على الدخل الدائم للفرد. وانتهى فردمان من كل ذلك إلى أن الإنفاق على الاستهلاك يتمتع باستقرار كبير.

وهكذا، استخلص فردمان من دراسته للاستهلاك من ناحية، وللتطور النقدي في الولايات المتحدة الأميركية خلال قرن من منتصف القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين من ناحية أخرى ـ أن الطلب على النقود أكثر استقراراً مما أشار إليه كينز، وبالتالي فإن زيادة عرض النقود أو نقصانه يؤدي مباشرة إلى زيادة الإنفاق أو نقصانه، ومن ثم فإن لعرض النقود تأثيراً مباشراً على مستوى الأسعار.

ويمكن التعبير عن الخلاف بين كينز وفردمان في هذا الصدد باستخدام فكرة سرعة تداول النقود (Money Velocity)، فهي عند كينز غير مستقرة، بعكس فردمان الذي يرى أن سرعة التداول تتمتع بقدر كبير من الاستقرار.

كذلك ينتقد النقديون الجدد كينز في القول أن السياسة المالية ـ وبخاصة عجز الموازنة ـ يمكن أن تواجه مشاكل البطالة والكساد. فهم يرون أنه إذا لم يرتبط بعجز الموازنة زيادة في عرض النقود فإن زيادة الإنفاق الحكومي سيقابلها نقص في الإنفاق الخاص، وبذلك تزاحم (Crowding Out) النفقات العامة النفقات الخاصة، ولا يحدث أي أثر إضافي على الطلب ما لم يزد عرض النقود. ولذلك ينتهون إلى أن العبرة هي دائماً بزيادة عرض النقود.

وكان من رأي فردمان أن الاستقرار الاقتصادي يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة أو مستقرة تتفق مع معدل النمو الاقتصادي. ومن هنا، فإن دور السلطات النقدية يتحدد بمهمة واحدة، وهي رقابة كمية النقود، والعمل على نموها بمعدل مستقر متفق مع معدل نمو الاقتصاد القومي. وقد أدت أفكار فردمان وتلاميذه إلى زيادة الاهتمام بقضية عرض النقود، وبدأت الحكومات تعلن إحصاءات عن كمية النقود المتداولة، الأمر الذي خلق مشاكل إحصائية غير بسيطة. فتعريف النقود ليس أمراً سهلاً أو واضحاً في ضوء تعدد الأدوات النقدية والمالية المتاحة. ومن هنا ظهرت تعريفات متعددة للنقود M1, M2, M3 بحسب مدى التوسع في التعريف وإدخال عناصر أخرى ضمن مصطلح النقود. وقد كانت هذه الصعوبة هي احدى أهم الانتقادات التي وجهت إلى النقديين. فها هو ذا كالدور (Nicholas Kaldor) يشكك في جدوى نصائح النقديين مع عدم القدرة على التعريف الواضح لمعنى كمية النقود.

وقد اكتسبت مدرسة النقديين أتباعاً كثيرين منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، وخاصة مع حكومة السيدة مارجريت تاتشر (Margaret Thatcher) في انجلترا وإدارة الرئيس الأميركي رونالد ريجان (Ronald Reagan) في الولايات المتحدة الأميركية، وأصبحت إحصاءات عرض النقود بتعريفاتها المتعددة ,M1, M2 أحد أهم مؤشرات السياسة الاقتصادية. كذلك فإنه بالنظر إلى استناد هذه النظرية إلى عناصر اقتصادية كمية يسهل قياسها ومراقبتها، فإنها قد أثرت أيضاً على السياسات المقترحة من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي.

وإذا كان النقديون قد وجهوا انتقادات شديدة إلى الكينزيين، فإنه يصعب القول

أنهم يمثلون تناقضاً أساسياً مع الفكر الكينزي. والحقيقة أنه بعد تجاوز مرحلة المواجهة، انتهى الأمر إلى أن عدل الكينزيون موقفهم بعض الشيء بإعطاء دور أكبر لتغيرات عرض النقود في السياسة الاقتصادية، ذلك في الوقت الذي اعترف العديد من النقديين بأن سرعة التداول وإن كانت مستقرة بشكل عام في المدة الطويلة، فإنها قد تخضع لتغيرات حادة في المدة القصيرة، كما اعترفوا أيضاً بصعوبة الاتفاق على المقصود بعرض النقود.

وإذا كان دور فردمان في إحياء النظرية النقدية من جديد هو أساس فكر النقديين، فإن هذا لا يمثل الإسهام الوحيد له، بل إن موقفه من النقود لا يستكمل إلا في ضوء فلسفته العامة للاقتصاد الحر ودور الفرد، ففردمان ليس مجرد اقتصادي يتناول القضايا البحتة، بل إنه يمثل تياراً فكرياً متكاملاً يدعو إلى الفردية والحرية. وقد نشر في هذا الصدد عدداً من المؤلفات العامة مثل «الرأسمالية والحرية» [٣٨]، و «حرية الاختيار» [٣٩]، وهو في هذه المؤلفات يدعو إلى الحرية الفردية، ويرى أن الرأسمالية والدور الاقتصادي للفرد في نظام السوق هما الضمان الأساسي لهذه الحرية. ومن أجل ذلك فإنه قليل الثقة في دور الحكومات، ويرى ضرورة حصرها في أضيق الحدود. ويمكن القول بأن الاختلاف بين كينز وفردمان حول مدى أهمية السياسة المالية بالمقارنة إلى السياسة النقدية، هو خلاف حول الثقة في كفاءة الدولة أو في قدرة السوق. فالسياسة المالية هي ارتكان، في نهاية الأمر، إلى حكمة الحكومات في الإنفاق العام. ويرى فردمان أن السياسات الحكومية المستهترة هي السبب الرئيسي للتضخم في فترة ما بعد الحرب. أما السياسة النقدية فهي تستبعد إلى حد بعيد التدخل الحكومي وتهيئ الظروف للقطاع الخاص والأفراد لكي يتخذوا القرارات المناسبة، بل إن فردمان في دعوته إلى الأخذ بالسياسة النقدية يحذر من الارتكان إلى حكمة البنوك المركزية في تحديد سعر الفائدة المناسب، فتاريخ سياسات البنوك المركزية ـ عند فردمان ـ هو تاريخ للأخطاء والحماقة، ولذلك فإنه يرى أن السياسة النقدية السليمة هي التي تعهد إلى البنوك المركزية بمراقبة معدل نمو كمية النقود دون كثير من السلطة التقديرية. ولكن يظل السؤال: ما هو معدل نمو كمية النقود المناسب لضمان استقرار نمو الاقتصاد

القومي؟ وأهم من ذلك، ما هي العناصر التي تدخل في تعريف كمية النقود؟ هذه أسئلة لم تجد لها دائماً الإجابة المقنعة.

المدرسة المؤسسية Institutionalists

اتجه الفكر الاقتصادي منذ التقليديين إلى البحث عن القوانين الاقتصادية المجردة التي تكاد تتجاهل الظروف التاريخية والأوضاع الاجتماعية التي يتم فيها النشاط الاقتصادي. وقد برز هذا الاتجاه على وجه الخصوص منذ نهاية القرن الماضي مع النظرية التقليدية الحديثة (نيوكلاسيك). وقد انعكس ذلك في محاولة صياغة القوانين الاقتصادية في شكل رياضي. وإذا كان التقليديون ـ وبخاصة آدم سميث ـ قد حرصوا على الاهتمام بدراسة الأوضاع الاجتماعية السائدة ومحاولة تطويرها بما يتفق مع اعتبارات الكفاءة الاقتصادية، فإن هذا الاهتمام ما لبث أن بدأ يتلاشى تدريجياً حتى ظهرت النظرية الاقتصادية كما لو كانت نماذج مجردة للسلوك الاقتصادي الرشيد، بصرف النظر عن البيئة الاجتماعية والمؤسسية السائدة.

وقد خرج ماركس على هذا التقليد، وكانت أفكاره الاقتصادية جزءاً من النقد العام للمجتمع وأوضاعه، ومن ثم فقد جاءت أفكاره ذات طابع اجتماعي ومؤسسي. وقل مثل ذلك عن معظم منتقدي النظام الرأسمالي من المفكرين الاشتراكيين بدرجاتهم المتفاوتة. وفي هذا السياق نفسه جاءت أفكار المدرسة المؤسسية أو الاقتصاد المؤسسي (Institutional Economics). ويمكن القول أن المدرسة المؤسسية تجد بذورها في ألمانيا مع المدرسة التاريخية الألمانية، ثم مع الفكر الاجتماعي لماكس فيبر (Max Weber) وقد ازدهرت هذه المدرسة بوجه خاص في الولايات المتحدة الأميركية منذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي. وإذا كانت الولايات المتحدة الأميركية قد ظلت في أمور النظرية الاقتصادية تابعة للفكر الإنجليزي والأوروبي بشكل عام حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن المساهمة الأميركية الأصلية قبل ذلك اقتصرت على هذا الاقتصاد المؤسسي، وخاصة مع ثورشتاين فبلن (Thorstein Veblen) كما سنرى.

ويمكن القول بصفة عامة إنه على حين ركز التيار الرئيسي في الاقتصاد النظر على السوق والأسعار باعتبارهما أساس العلاقات الاقتصادية، فإن الفكر المؤسسي يرى أن العبرة هي بالمؤسسات الاجتماعية السائدة، وأن السوق نفسها لا تعدو أن تكون إحدى هذه المؤسسات، وهي تتأثر بالأوضاع المؤسسية الأخرى في المجتمع، من الدولة، والنظام القانوني، والقيم السائدة. فالتيار الرئيسي للاقتصاد يرى أن المشكلة الرئيسية هي كيفية تكوين الأثمان وتنظيم الأسواق وتوزيع الموارد، أما الاقتصاد المؤسسي فإنه يوجه عنايته للتنظيمات القائمة وشكل السيطرة على الاقتصاد، سواء أكانت هذه السيطرة راجعة إلى اعتبارات فنية أو قانونية، ومن هنا الاهتمام الكبير بالتطور التكنولوجي، ونظم الملكية والحقوق بصفة عامة، والتنظيم القانوني والاجتماعي. وقد حظيت فكرة القوة (Power) أو السيطرة الاقتصادية باهتمام كبير لدى مفكري المدرسة المؤسسية، وبالتالي فإن دور الحكومة الاقتصادي كان دائماً محورياً في دراسات هذه المدرسة. وقد احتل هذا الموضوع في الأدبيات الحديثة مكاناً بارزاً تحت مسمى أساليب الحكم أو الحكمانية (Governance).

ويمكن القول أن المدرسة المؤسسية قد مرت بمرحلتين متميزتين: في المرحلة الأولى، كانت المدرسة المؤسسية تمثل نقداً ومعارضة للفكر الاقتصادي السائد، فمحور الاهتمام ليس السوق والأسعار وإنما هو المؤسسات وأشكال تطورها. أما المرحلة الثانية، فقد تميزت بأن المدرسة المؤسسية بدأت تستخدم أدوات التحليل الاقتصادي لدراسة مختلف المؤسسات الاجتماعية. فالمدرسة المؤسسية الحديثة لا تستبعد الأدوات الأساسية للتحليل الاقتصادي وفي مقدمتها المقارنة بين العائد والتكلفة، واختيار السلوك الرشيد وتعظيم العائد أو تخفيض التكلفة والأعباء. والجديد الذي تقدمه المدرسة المؤسسية الحديثة هو أنها لا تقصر استخدام هذه الأدوات الاقتصادية على السوق والأسعار، بل إنها تعممها لتفسير العديد من الظواهر الاجتماعية الأخرى مثل مدى حقوق الملكية واحترام حقوق الجوار، وأحكام القضاء في المسئولية، وتفسير الجريمة، والتمييز العنصري، بل وتفسير نشاط السلطة (وإن كنا سوف نتعرض لهذا الأمر الأخير مع نظرية الاختيار العام ضمن الاتجاهات الليبرالية الجديدة). فهذه الظواهر الاجتماعية

والقانونية تجد تفسيراً لها في التحليل الاقتصادي الذي يعتمد على فكرة العائد/التكلفة. ولذلك لم يكن غريباً أن ازدهرت هذه المدرسة الحديثة ضمن كليات الحقوق والقانون، التي رأت في أدوات التحليل الاقتصادي تفسيراً مناسباً للعديد من تلك الظواهر.

ومنحت جائزة نوبل في الاقتصاد في السنوات الأخيرة لعدد من أصحاب هذه المدرسة. فهاهم رونالد كوس (Ronald Coase) وجاري بيكر (Gary Becker) ودوجلاس نورث (Douglas North) يحصلون على هذه الجائزة في بداية التسعينيات لأعمالهم في إطار الاقتصاد المؤسسي؛ الأول عن دراسته في حقوق الملكية ومدى المسئولية بدون أخطاء (والطريف أن ما تم الوصول إليه في حدود المسئولية التقصيرية ـ دون أخطاء ـ استناداً إلى التحليل الاقتصادي، لا يكاد يخرج عما وصل إليه الفقهاء المسلمون في أن «الغنم بالغرم»). وأما بيكر فقد حصل على الجائزة عن دراساته في التمييز العنصري وأسباب الجريمة. وأخيراً، حصل عليها نورث على ضوء دراساته في النظم والمؤسسات السياسية المشجعة على التنمية.

ومع سيولة فكرة الاقتصاد المؤسسي، فإننا لا نستطيع أن نسرد كل أو حتى أهم الأسماء، تحت هذه العباءة الواسعة، ولذلك سوف نبدأ باستعراض مفكرين أحدهما فبلن وهو ما يمثل المرحلة الأولى للمؤسسية الراديكالية والمعارضة للتيار الرئيسي للفكر الاقتصادي السائد، والثاني، وهو جالبرث، وهو يعبر عن فكر أكثر حداثة يجمع بين قبول العديد من الأفكار الاقتصادية السائدة وإن كان أقل ثقة في قدرة السوق أو الأسعار بالمقارنة بالمؤسسات الاجتماعية والتطور التكنولوجي في تحديد أشكال النشاط الاقتصادي. ونختم بالإشارة إلى بعض الأفكار السائدة لدى المدرسة المؤسسية الحديثة.

ثورشتاين فبلن Thorstein Veblen (١٨٥٧ ـ ١٩٢٩):

ولد فبلن في وسكونسن لأسرة نروجية مهاجرة إلى الولايات المتحدة، ثم انتقلت العائلة إلى مينسوتا ـ وسط جماعة من المهاجرين النرويج ـ وعملت بالزراعة، وكان

ثورشتاين أحد ثمانية أبناء، ولكنه كان أكثرهم حيوية وتمرداً، ويقال إن الانجليزية كانت اللغة الثانية في هذه المنطقة التي عاش فيها طفولته وغلب عليها المهاجرون النرويج، وقد أرجع عدد من الباحثين الطبيعة الثائرة لفبلن إلى ظروف الحياة القاسية في طفولته وما عاناه من فقر. ولكن من المؤكد أنه رغم شدة ظروف الحياة بالنسبة للمزارعين عامة في هذه الفترة، فإن عائلة فبلن لم تكن دون غيرها في مستوى المعيشة من أبناء المنطقة. وقد أرسلته العائلة، وكذا أخوته، إلى كلية كارلتون (Carlton) ثم انتقل إلى جامعة ييل (Yale) الشهيرة عام ١٨٨٢ في نفس الوقت الذي وفد فيه هربرت سبنسر (Herbert Spencer) إلى الجامعة نفسها. ورغم ذكائه وتفوقه، فلم يكن فبلن بالطالب المثالي، بل كان شديد التمرد، وحبذ في أحد أبحاثه إدمان الخمر (Alcoholism)، وفي آخر دعا إلى أكل اللحوم البشرية (Cannibalism)، ولكنه خرج من ييل بدرجة مشرفة للدكتوراه. ولم يكن سلوكه بعد ذلك بأقل غرابة، فكان معروفاً بمغامراته النسائية وبتعليقاته الساخرة اللاذعة. وقد بدأ عمله بتدريس الاقتصاد في جامعة كورنيل (Cornell) ثم انتقل إلى جامعة شيكاغو.

وكان أول وأشهر أعماله هو كتابه عن «نظرية الطبقة المرفهة»[٤٠]، ١٨٩٩، وقد وضع إلى جانب الكتاب عنواناً جانبياً «دراسة اقتصاد المؤسسات»[٤١]. وقد هاجم فبلن في هذا الكتاب النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية. فليس صحيحاً أن الفرد مستهلك رشيد يستلهم رغباته وأولوياته باستقلال عن الآخرين، بل الصحيح أن الفرد كائن اجتماعي يتأثر بمن حوله، ويحاول تقليدهم، ومن ثم فإن استهلاكه يتوقف على استهلاك الآخرين. فالذوق ليس أمراً فردياً بقدر ما هو تأثير جماعي ينقاد إليه الفرد في ضوء الضغوط الاجتماعية والرغبة في المسايرة والتقليد. وقد استخدم هذه الفكرة الاقتصادي الأميركي المعاصر جيمس دوزنبري (James Duesenberry)، ١٩٤٩ فيما أسماه «أثر التقليد» (Demonstration Effect).

كذلك أوضح فبلن أنه ليس صحيحاً أن الطلب على السلعة يتغير دائماً بشكل عكسي مع الأسعار، فقد تزيد الأسعار ومع ذلك يقبل الأفراد على استهلاك هذه السلعة لأن المقصود هو التفاخر، ومن هنا فقد وجه فبلن النظر إلى ظاهرة «الاستهلاك

التفاخري» (Conspicuous Consumption)، والتي أصبحت أحد الاصطلاحات المستقرة في الاقتصاد السياسي. وكان رأي فبلن أن الطبقة الغنية المرفهة تسعى إلى المظاهر بأكثر مما تعمل على إنماء ثروتها، ومن هنا جاء اسم كتابه، وهو توصيف لاذع لأحوال هذه الطبقة «الأثرياء بالوراثة». وإذا كان فبلن لا يرى في الطبقة الغنية المرفهة أي بارقة أمل، فإنه كان يعتقد أن المهندسين ـ على العكس ـ هم أمل المستقبل. فهؤلاء يجدون ذواتهم في اختراع الأشياء وصناعتها، وبالتالي يسعون إلى الإضافة إلى الثروة العامة، بعكس الأغنياء الذين يسعون إلى الثراء ولو على حساب الإنتاج والوفرة باصطناع الاحتكار مثلاً، ولذلك فإنه يرسم في كتابه «المهندسون ونظام الأثمان» (٤٢) صورة مستقبل زاهر يتقدم المهندسون والفنيون فيه الصفوف.

وقد أرسى فبلن مدرسة انتقادية لم تقبل النظرية الاقتصادية في الصورة التي انتهت إليها على يد النيوكلاسيكية، بل إنها ركزت النظر على الظروف الاجتماعية والمؤسسية للسلوك الاقتصادي. ومن أهم مفكري هذه المدرسة ميتشيل (Wesley Michell) الذي يعتبر مؤسس المدرسة المؤسسية في الولايات المتحدة، كذلك فإن من أتباعه عدداً من علماء الاجتماع مثل رايت ميلز (Wright Mills)، ويعتبر جون جالبرث (John Galbraith) هو التجسيد الحديث لفبلن القرن العشرين.

جون جالبرث (١٩٠٨) John Kenneth Galbraith :

ولد جالبرث، كفبلن، في بيئة ريفية وإن كان ذلك في كندا، وذلك قبل أن يستقر مع عائلته في الولايات المتحدة الأميركية، وإذا لم تكن حياته صاخبة كما كان الحال مع فبلن، فإنها كانت أكثر إثارة من معظم زملائه الاقتصاديين الأكاديميين المعاصرين. وقد أمضى معظم وقته أستاذاً للاقتصاد في جامعة هارفارد، وقد عمل مع الإدارة الأميركية في أوروبا أثناء تنفيذ مشروع مارشال، كما كان من مناصري الرئيس كيندي الذي عينه سفيراً للولايات المتحدة الأميركية في الهند. وإلى جانب العديد من الأفكار غير التقليدية، فإن أسلوبه يتميز بالسخرية اللاذعة أحياناً، وإذا كان جالبرث لم يحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، فإنه قد حصل على جائزة أخرى باسم مشابه (Noble Prize)، وتمنح للكتاب ذوي الروح المرحة.

إن جالبرث كاتب غزير الكتابة والأفكار، ومن أوائل مؤلفاته «الرأسمالية الأميركية»(٤٣)، ١٩٥٦، وناقش فيه فكرة القوة المناهضة (Countervailing Power)، وهي دراسة في اقتصاديات القوة أو السيطرة (Economic Power)، والتي كانت دائماً أحد اهتمامات الاقتصاديين من المدرسة المؤسسية، وكانت وجهة نظر جالبرث في هذا الصدد أن تجربة الولايات المتحدة الأميركية تشير إلى أنه حيث تؤدي قوة السوق إلى ظهور نوع من التركيز والاحتكار، فإن ذلك يخلق بالمقابل قوى معارضة ومناهضة. فنقابات العمل أكثر قوة وتنظيماً حيث تتركز الصناعة، وعلى العكس فحيث تكون الصناعة موزعة ومبعثرة بين العديد من المشروعات، فإن النقابات العالمية تكون ضعيفة أو غير موجودة، وهكذا يتحقق التوازن في القوى نتيجة التقابل بين القوى المتعارضة بما يسمح بتحقيق قدر أكبر من العدالة. كذلك رأى جالبرث في هذا الكتاب أنه وإن كان الاحتكار يعني ـ نظرياً ـ التراخي وعدم الكفاءة لضعف المنافسة، فإن التجربة تفيد أن كثيراً من الصناعات التي تعرف تركزاً، فإنها أيضاً الأكثر قدرة على التطور التكنولوجي، ويرجع ذلك ـ في نظر جالبرث ـ إلى أن التقدم التكنولوجي يتطلب بطبيعته وحدات كبيرة تستطيع أن تنفق على الأبحاث والتجارب. ومن هنا فإن للتركز ميزة هي تحقيق التقدم التكنولوجي. وهنا أيضاً نجد أن جالبرث يشير إلى أحد الأفكار الأساسية في فكر المدرسة المؤسسية، وهي فكرة التقدم التكنولوجي.

على أن الكتاب الذي اهتم فيه جالبرث بقضية التقدم التكنولوجي هو «الدولة الصناعية الجديدة» (٤٤)، ١٩٦٧. وناقش فيه جالبرث خصائص المجتمع التكنولوجي الحديث، وأفرد مكاناً هاماً لطبقة المديرين والفنيين (Technostructure). وهو يرى أن النظام الرأسمالي قد تغير مع التطور التكنولوجي مما أدى إلى ظهور المجتمع الصناعي الجديد. وفي هذا المجتمع يتراجع دور الرأسمالي ليحل محله دور الفنيين والمديرين. فهؤلاء هم الذين يسيطرون ـ نتيجة لمعرفتهم الفنية ـ على معظم القرارات في هذا المجتمع الصناعي. فالسلطة الحقيقية تنتقل في المجتمع الصناعي من طبقة الرأسماليين إلى طبقة الفنيين والمديرين. وهذه هي فكرة انفصال الملكية عن الإدارة، وكان قد أبرزها من قبل عدد من رجال القانون والاقتصاد في أميركا وخاصة أدولف بيرل

(Adolph A. Berle) وغاردينر مينز (Gardiner G. Means) في كتابهما «الشركات الحديثة والملكية الخاصة» (٤٥)، ١٩٣٢. كما تناول نفس الفكرة ـ من منطلق ماركسي ـ المفكر الماركسي الأميركي جيمس برنهام (James Burnham) في كتابه «ثورة المديرين»(٤٦)، ١٩٤١. ويرى جالبرث أن بواعث المديرين والفنيين تختلف عن بواعث الرأسماليين، فإذا كان هؤلاء يهتمون فقط بالربح المادي، فإن المديرين والفنيين أكثر حساسية لفكرة نمو المشروع وتوسعه، ولذلك فإن همهم الأكبر هو استمرار المشروع وتوسعه بأكثر مما هو البحث عن أقصى أرباح ممكنة. وقد استقرت هذه الفكرة فيما بعد وخاصة مع هربرت سيمون (Herbert A. Simon) الذي اشار إلى أن المشروعات لا تسعى إلى تحقيق أقصى ربح (Profit Maximizing) بقدر ما تسعى إلى تحقيق الأرباح الكافية (Profit Satisfying).

كذلك يعتبر كتاب جالبرث «مجتمع الوفرة» (٤٧)، ١٩٥٥. من أهم إسهاماته وأكثرها شهرة، وفيها يستعيد جالبرث ما سبق أن قام به فبلن من نقد لفكرة المستهلك الرشيد. فالمستهلك يخضع لمؤثرات الدعاية والإعلان. وليس صحيحاً أنه في ظل اقتصاد السوق «المستهلك هو السيد»، فالحقيقة أن المنتج هو الذي يحدد أذواق المستهلك ورغباته. وقد ميز جالبرث بين الحاجات (Needs) وبين الرغبات (Wants)، وبين أن هذه الأخيرة هي من صنع المجتمع الذي نعيش فيه. كذلك أشار جالبرث إلى أن المجتمعات بعد أن تجاوز مرحلة وتدخل إلى مرحلة الوفرة، فإنها تكون أقل حساسية لمسائل الفقد والتبديد (Waste)، ومن هنا التوسع في الأنشطة التي تبدو للوهلة الأولى غير مقنعة ـ وخاصة الدعاية والإعلان ـ ولكنها في الحقيقة مظهر من مظاهر مجتمعات الوفرة.

ويبدو أن جالبرث وقد تأثر بتجربته في مشروع «مارشال» وما ارتبط به من تدخل حكومي وتخطيط للأسعار والانتاج ـ في أوروبا في فترة ما بعد الحرب ـ فإنه أقل ثقة في قوى السوق، ويرى أن الرقابة على الأسعار أمر لا غنى عنه في كثير من الأحيان لضبط التضخم ومنع ارتفاع الأسعار، ونجد شرحاً لهذه الأفكار في كتابه «نظرية الرقابة على الأسعار» (٤٨). وأخيراً فإن عمل جالبرث سفيراً لبلاده في الهند قد أوقد ذهنه

لقضايا الفقر والتنمية، فوضع كتاباً عن «طبيعة الفقر الجماعي»[٤٩]، ١٩٧٩. وتتعدد كتابات جالبرث، فهو يكتب عن النقود والأزمة المالية، وعن تاريخ الأفكار الاقتصادية، وعن الهند والصين وعن فكرة القوة، وغير ذلك كثير.

المؤسسية الحديثة New Institutional Economics

لا تمثل المؤسسية الحديثة قطيعة مع التيار الاقتصادي الرئيسي بقدر ما تمثل استكمالاً له. فالتحليل الاقتصادي ليس خاطئاً بقدر ما هو قاصر، ودور المؤسسية الحديثة هو مد أدوات التحليل الاقتصادي إلى هذه الجوانب المهملة من اهتمامات النظرية الاقتصادية، وهي الجوانب المؤسسية.

ففي قضايا التنمية والإصلاح الاقتصادي نجد أن الاهتمام لم يعد يقتصر على السياسة الاقتصادية الكلية (Macro Economics) بل تخطاها إلى قضايا أساليب الحكم والإدارة الحكمانية (Governance). فلم يعد الأمر مجرد اهتمام بالكميات الكلية مثل الادخار، وتوازن ميزان المدفوعات، والنمو المتوازن للقطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والبنية الأساسية، بل جاوز الأمر ذلك إلى طبيعة المؤسسات القائمة على اتخاذ القرار، وحقوق الملكية والتزامات المتعاقدين، وإذا كانت الصيحة للاصلاح الاقتصادي مع الفكر النيوكلاسيكي هي «ضرورة إصلاح نظام الأسعار» (Get the Prices Right) فإنها تصبح مع المؤسسية الحديثة «البحث عن المؤسسات المناسبة» (Get the Institutions Sight)، ومن هنا الدعوة إلى ما يسمى بالتخصيصية (Privatization)، بل وإلى الإصلاح السياسي والدستوري.

على أن المؤسسية الحديثة لا تكتفي بإبراز أهمية المؤسسات، بل تؤكد أيضاً أن هذه المؤسسات يمكن أن تخضع للدراسة والتحليل سواء في عملها أو في تطورها. وارتبط بهذه النظرة المؤسسية أن أصبح تقييم المؤسسات القائمة يتم في إطار مؤسسي وليس نظرياً مجرداً. فقد جرت العادة مثلاً عند تقييم عمل السوق على مقارنة الأداء الفعلي للأسواق بالمقابلة مع النموذج النظري لأسواق المنافسة الكاملة كما تدرسه كتب

المبادئ. وتصبح النتيجة الطبيعية لهذه المقارنة هي تقرير فشل واختلال الأسواق (Market Failure). أما المدرسة المؤسسية فإنها، عند تقييم الأسواق القائمة، لا تجري المقارنة مع نموذج نظري، وإنما مع الترتيبات المؤسسية البديلة، سواء كان ذلك عن طريق قيام الحكومة بهذا الدور محل الأفراد أو غير ذلك من الترتيبات البديلة. ولذلك فإن نتائج هذا التحليل كثيراً ما تنتهي إلى إبراز فشل أو قصور التدخل الحكومي (Government Failure) بدلاً من الاقتصار على تقرير فشل الأسواق. ويصبح الأمر الجدير بالاهتمام هو المقارنة بين أعباء وتكاليف كل منهما. وبعبارة أخرى أيهما أكثر خطورة: اختلالات وانحرافات السوق، أم اختلالات وانحرافات التداخل الحكومي. وأيهما أيسر في العلاج؟

ومن التطورات التي أدخلتها المدرسة المؤسسية ـ كما ذكرنا ـ الانتقال ببؤرة الاهتمام من مجال الأسعار والإنتاج إلى ميدان التصرفات، مما أدى إلى ظهور ما عرف باقتصاديات التصرفات (العمليات) أو الصفقات (Transactions Economics)، وهو يتناول الظروف التي تتم فيها هذه التصرفات وما يرتبط بها من تكاليف وأعباء. وهذا ما يتطلب العناية بالظروف التي تحكم هذه التصرفات من أدوات مستخدمة (حوافز أو رقابة) ومعايير للأداء، ومعلومات متاحة، والقوانين التي تحكمها وبخاصة النظام القانوني للعقود. وبالنسبة للنظام القانوني فلا يكفي الاهتمام بالقواعد القانونية القائمة، بل يجب النظر أيضاً إلى مدى تطبيقها واحترامها (Law Enforcing).

وتثير الأوضاع المؤسسية قضية المصداقية (Credibility)؛ فالتصرفات الاقتصادية تتوقف إلى حد بعيد على الثقة في احترام التعهدات وفي المقدرة على الحصول على الحقوق. ويظهر ذلك بوجه خاص في قضايا الاستثمار. ومن هنا تظهر أهمية سلامة الإطار القانون والدستوري، باعتباره أساساً للنجاح الاقتصادي، حيث يتوقف على عدد من العناصر الأساسية، في مقدمتها؛ المسئولية (Accountability)، والاستقرار (Stability)، والقدرة على التنبؤ والتوقع (Predictability)، وهي أمور تتحقق عادة في إطار النظم الديمقراطية الدستورية. وهكذا أعادت المؤسسية الحديثة مناقشة الإطار المؤسسي للنظام الاقتصادي. فالسوق لا يعمل في فراغ، وإنما في ظل عدد من المؤسسات المناسبة.

New Liberalism الليبرالية الجديدة

تجد الليبرالية جذورها الفكرية من خلال المساهمات الفكرية لآباء الفكر الليبرالي منذ القرن السابع عشر وبخاصة جون لوك (John Locke). وساهم عصر التنوير بكتابه سواء في فرنسا أو في انجلترا في دفع الأفكار الليبرالية. وكانت أسماء مونتسكيو (Charles Louis Montesquieu) وكوندورسيه (Marie-jean Condorcet) وفولتير (Voltaire) ودافيد هيوم (David Hume) من الأسماء اللامعة في سماء الليبرالية. ومع ذلك تظل المدرسة الاستكلندية في التنوير هي الأساس في إعطاء الليبرالية شكلها المتكامل، وخاصة مع هيوم وسميث. وبرغم أن كتابات جون ستيوارت ميل عن مذهب المنفعة حيناً، وتحبيذه لبعض أشكال التدخل الاشتراكي أحياناً أخرى تلقي بعض الظلال على أفكاره الليبرالية، فإن كتاباته وخاصة «عن الحرية» تمثل العمدة في الفكر الليبرالي التقليدي.

والفكر الليبرالي ليس فقط دعوة إلى الحرية، ولكنه بالدرجة الأولى دعوة إلى الفردية، واحترام مجال خاص يتمتع فيه الفرد باستقلاله وحريته دون تدخل أو إزعاج. والليبرالية بهذا المعنى لا تقتصر على الديمقراطية بالمعنى الإغريقي القديم بضرورة المشاركة في اختيار الحكام، ولكنها تتجاوز ذلك إلى ضرورة الاعتراف بحقوق أساسية خاصة للأفراد لا يجوز المساس بها. ومن هنا كانت الديمقراطية الوحيدة التي تتفق مع الفكر الليبرالي، هي الديمقراطية الدستورية أي التي تضع حدوداً على كل سلطة حماية لمجال خاص لحرمة الأفراد في أموالهم وحريتهم.

وإذا كانت الثورة المجيدة (Glorious Revolution) في انجلترا عام ١٦٨٨ أول اعتراف سياسي بالنظام الليبرالي، فقد استقرت الثورة الليبرالية بوجه خاص مع الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ وقبلها الأميركية عام ١٧٧٦. وكان الاعتقاد أن الطريق أمام الليبرالية قد فتح إلى غير عودة، وإذا بالقرن التاسع عشر يحفل بالدعوات الشمولية وضرورة تدخل الدولة، ويسخر من دعوات الفردية والحرية. وعشنا في القرن العشرين تجارب النظم التدخلية والشمولية من فاشية ونازية وأخيراً ماركسية. وحتى الدول التي احتفظت بالتراث الليبرالي بشكل عام، فإنها لم تلبث أن أفسحت المجال

لتدخل متزايد للدولة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي تحت تأثير نظرية كينز في الاقتصاد من ناحية، ولضغط الأحزاب العمالية ذات الاتجاهات الاشتراكية من ناحية أخرى. وهكذا ساد الانطباع بأن الليبرالية هي من تراث الماضي الذي لا يتجاوب مع حقائق العصر. وبعد مائتي عام على قيام الثورة الفرنسية ـ داعية الحرية والليبرالية ـ إذا بالنظام الماركسي يتحلل في الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية اعتباراً من عام ١٩٨٩. وبدأ الحديث من جديد عن الليبرالية الجديدة يفرض نفسه على رقعة متزايدة من العالم.

وإذ ظلت الأفكار الليبرالية الجديدة أمينة على تراثها في احترام التقاليد الفردية في ضرورة احترام الحقوق الأساسية للأفراد، ووضع القواعد والضوابط على مختلف أشكال السلطة، فإنها تؤمن بأن للدولة دوراً أساسياً لا يجوز التغاضي عنه، فهي ليست داعية ـ كما يشاع ـ لعدم تدخل الدولة أو لشعار «دع الأمور تجري في أعنتها» (Laissez Passer, Laissez Faire). فالخلاف بين الفكر الليبرالي والنظم غير الليبرالية ـ بالإضافة إلى ضرورة احترام حقوق الإنسان ووضع الضوابط الدستورية على السلطات ـ ينصرف إلى شكل تدخل الدولة وليس مضمونه. فعلى الدولة مسؤولية تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوفير شروط وضمانات التقدم، وتوفير العدالة الاجتماعية. ولكن الدولة تتدخل في كل ذلك عن طريق السياسات وليس عن طريق الأوامر. وبوجه خاص فإن الدولة لا تقوم بالإنتاج بنفسها ـ إلا في ظروف استثنائية ـ ولكنها تؤثر في ظروف الإنتاج عن طريق السياسات المالية والنقدية. فالدولة الليبرالية هي دولة القانون (Rule of Law) وليست دولة الأوامر (Command Economy).

وإذا نظرنا إلى التيار الفكري الاقتصادي الذي ساعد على عودة هذه الليبرالية الجديدة، نجد أنه متشعب يجد بذوره في مدارس متعددة. فالمدرسة النقدية الجديدة (Monetarists) ساعدت إلى حد ما في تدعيم الفكر الليبرالي الجديد بإلقاء بذور الشك في مدى قدرة الحكومات على تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق السياسات المالية وعجز الموازنة. ويرى أنصارها ـ على العكس ـ أن الاستثمار الخاص أقدر وأكفأ من الاستثمار العام، ومن هنا أهمية التأثير في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة

النقدية بدلاً من السياسة المالية وبخاصة عجز الموازنة. كذلك فإن المؤسسية الجديدة، وقد أولت اهتمامها لتوفير المناخ والظروف المؤسسية المناسبة للنشاط الخاص، تعتبر رافداً من روافد الليبرالية الجديدة.

ومع ذلك، يظل فردريك فون هايك (Friedrich August von Hayek) أهم الأسماء في الدعوة إلى الليبرالية في وقت بدا فيه أن الفردية والفكر الليبرالي قد انزويا إلى غير رجعة، وإليه ترجع معظم الروافد المختلفة التي تصب في المجرى العام للفكر الليبرالي، فالنقديون الجدد وكذا المدرسة المؤسسية الجديدة وغيرهم يرون في هايك الأب الروحي. ولذلك، فإنه من الطبيعي أن نفرد له إشارة خاصة ثم نتبعها بتيار مكمل وهو نظريات الاختيار العام التي أعطت تفسيراً منطقياً لقصور وعدم كفاءة الحكومات والبيروقراطية في إدارة المشروعات الاقتصادية.

فردريك فون هايك Friedrich August von Haych (١٨٩٩ - ١٩٩٢)

عرف العالم، وقبل أفول القرن، بوفاة الاقتصادي النمساوي فردريك فون هايك (٢٣ مارس ١٩٩٢) عن عمر يناهز ٩٢ عاماً. وربما لم تصل شهرة هذا العالم الفيلسوف في منطقتنا إلى غير عدد محدود من العاملين في المجال الاقتصادي والسياسي. وهو رغم ذلك يمثل أحد أعمدة الفكر الليبرالي في الغرب، والذي طالما ناضل من أجل نشر أفكاره الليبرالية في وقت سادت فيه المذاهب الاشتراكية والتدخلية حتى كاد ينزوي حيناً من الزمن، ووصم حيناً بأنه من أئمة الرجعية الفكرية، وحيناً آخر ـ تلطفا ـ بأنه من منظري فكر اليمين المحافظ، وهو في ذلك يندرج في زمرة المفكرين الليبراليين الذين شاء سوء الحظ ـ فضلاً عن سوء الفهم ـ أن تختلط دعواتهم إلى الحرية الفردية ومقاومة النظم الشمولية في السياسة والاقتصاد بدعوات اليمين المحافظ الذي يسعى إلى استعادة المزايا والامتيازات. وهكذا، فقد الفكر الليبرالي والتقدمي الكثير من بريقه لاختلاطه ـ وأحياناً تشويهه ـ بأفكار اليمين المحافظ، وذلك برغم أن دعوة ذلك الفكر هي دائماً إلى التغيير وإطلاق حرية الإبداع والتطوير بعيداً عن أي امتيازات أو مزايا، أي نبذ الجمود والمحافظة.

وقد حصل هايك على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٧٤، لأعماله في ميدان النقود والأسعار والدورات الاقتصادية، وبرغم مساهمات هايك في العديد من القضايا النظرية، فإن أشهر أعماله ـ وإن لم يكن أهمها ـ هو كتابه «الطريق إلى العبودية» (٥٠) الذي نشره في عام ١٩٤٤ قبل نهاية الحرب العالمية الثانية محذراً من مخاطر النظم الشمولية والتدخل الحكومي الشامل (التخطيط المركزي) على حرية الأفراد وحقوقهم. وأصبح منذ ذلك الوقت المدافع الرئيسي عن نظام اقتصاد السوق، ودولة القانون.

وأهم أعمال هايك في المجال الاقتصادي «النظرية النقدية والدورات الاقتصادية» (٥١) (١٩٣٣)، «الأسعار والإنتاج» (٥٢) (١٩٣٥)، «الأرباح، الفائدة، الاستثمار» (٥٣) (١٩٣٩)، «النظرية المجردة لرأس المال» (٥٤) (١٩٤١). على أنه انصرف بعد الحرب العالمية الثانية عن معالجة القضايا الاقتصادية الفنية ـ خصوصاً بعد إصدار «الطريق إلى العبودية» ـ واتجه لمناقشة قضايا فلسفية عن أسس المجتمعات الحرة ـ وبخاصة فيما يتعلق بعلاقة الفرد والدولة، ودور القانون. ويرجع هذا الاعتزال الإرادي عن الدراسات الاقتصادية الفنية إلى ما لاحظه هايك من غلبة أفكار الاقتصادي الانجليزي كينز على الأوساط الاقتصادية الأكاديمية والمؤسسات الحكومية، وكان هايك يأخذ على كينز تأييده للتوسع في تدخل الدولة وثقته المفرطة في قدرتها على إدارة الأمور النقدية والاقتصادية، الأمر الذي أدى ـ في نظر هايك ـ إلى تزايد الإختلالات النقدية والاقتصادية من تضخم وبطالة. وإزاء هذه السيطرة للأفكار الكينزية، فقد انتقل هايك ليشغل منصب أستاذ القانون العام في جامعة لندن، وأخرج عدداً من أهم الأعمال في ميدان فلسفة القانون والدولة، ومن أهم هذه الأعمال: «دستور الحرية» (٥٥) (١٩٦٠)، «القانون التشريع، الحرية» في ثلاثة أجزاء (٥٦) (٧٩ ـ ١٩٧٣)، وأخيراً في حواره مع الاشتراكيين أصدر كتابه عن «الغرور القاتل، أخطاء الاشتراكية» (٥٧) (١٩٨٨)، وهو آخر أعماله، وأول جزء في سلسلة «الأعمال الكاملة» لهايك والتي تقوم على نشرها جامعة شيكاغو بأميركا.

بعد حصول هايك على جائزة نوبل في الاقتصاد، عاد من جديد للاهتمام بالقضايا

الاقتصادية، فكتب عن النقود وعن السياسات الاقتصادية، وأصبح الأب الفكري والروحي للدعوات الاقتصادية الجديدة للعودة إلى نظم السوق، وهو بهذا يمثل الأساس الفلسفي لفردمان وستجلر (كلاهما حاصل على جائزة نوبل للاقتصاد) أهم أنصار اقتصاد السوق في الولايات المتحدة الأميركية، فضلاً عن أن سياسات ريجان وتاتشر الاقتصادية في حصر دور الدولة في النشاط الاقتصادي وجدت سندها الفلسفي في أفكار هايك، ومع ذلك يظل ريجان وتاتشر أقرب إلى المحافظة منهما إلى الليبرالية.

ليس من السهل تلخيص كتاب أفكار هايك، والتي قدم أغلبها بشكل مبسط في كتابه «الطريق إلى العبودية». ومع ذلك فقد يكون من المفيد إعطاء بعض الملامح السريعة عن بعض جوانب هذا الكتاب الهام لمعرفة بعض ما يدور على الساحة الفكرية من مساجلات لواحد من أهم التيارات الفكرية المعاصرة، وقد أزدادت أهمية هذه الأفكار مع التطورات الأخيرة في دول المعسكر الاشتراكي وانهيار النظم الشيوعية. وقد أدى صدور ذلك الكتاب إلى ردود فعل متعددة وبخاصة في الأوساط اليسارية التي رأت فيه ردة رجعية غير مقبولة، فأصدر هرمان فينز ـ في ذلك الوقت ـ كتابه «الطريق إلى الرجعية» (١٩٤٥)، يتضمن هجوماً لاذعاً وتسفيها لآرائه. كما صدرت كتب أخرى نقدية وإن كانت بعبارات أكثر إنصافاً مثل «الحرية مع التخطيط» (١٩٤٦)، لبربارا ووتن. ومع ذلك فقد ظل «الطريق إلى العبودية» أحد أهم الكتب والأوسع انتشاراً في نقد أسس النظم الشمولية والدعوة إلى اقتصاد السوق ودولة القانون.

ويعتبر هايك من أوائل المفكرين المعاصرين الذين ناقشوا قضية النظم الشمولية، وأدخل تحت هذا الاصطلاح كلا من النظم الفاشية والنازية والماركسية دون تمييز. وكان هناك تقليد في السابق يميز بين الفاشية والنازية من ناحية والماركسية من ناحية أخرى، فالأولى مذاهب يمينية متطرفة في حين أن الثانية يسارية، ومن هنا جاء العداء بينهما. وقد أوضح هايك أنه لا خلاف في طبيعة هذه النظم من حيث إنها كلها نظم شمولية تسيطر فيها السياسة والسلطة على مقدرات المجتمعات، ويتضاءل، أو حتى يتلاشى فيها دور الفرد والمجتمع المدني. فستالين، كما يقول ماكس إيستمان أحد أصدقاء

لينين، «ليس أفضل من الفاشيست، بل إنه سوبر فاشيست». فالمقارنة والمقابلة الحقيقية هي المقارنة بين النظم الليبرالية من ناحية والنظم الشمولية من ناحية أخرى وسواء صنفت هذه الأخيرة بين اليمين أو اليسار. وقد استقر هذا المفهوم بعد ذلك في الفكر السياسي لدى العديد من المفكرين من أمثال ريمون آرون المفكر الفرنسي والذي واجه مساراً مشابهاً لهايك. فبرغم مناهضته ـ هو أيضاً ـ للفاشية والنازية فقد أدت معارضته للماركسية من ناحية ولجان بول سارتر من ناحية أخرى، إلى اعتباره ـ حيناً من الزمن ـ من المحافظين بل والرجعيين، وذلك حتى تم الاعتراف به في نهاية حياته ـ ومن اليساريين الجدد أنفسهم في فرنسا ـ باعتباره من الليبراليين التقدميين، والذين يدافعون عن قيم الحرية والتقدم في مواجهة كل من الرجعية والشمولية سواء بسواء.

ويبدأ هايك في التعريف بالنظم الشمولية بأنها تستند جميعاً وبلا استثناء إلى نوع من البحث عن اليوتوبيا (Utopia) أو المدينة الفاضلة. وقد ربط بين محاولة تحقيق هذه المدينة الفاضلة وبين فكرة تنظيم المجتمع، أو ما عرف بعد ذلك باسم الهندسة الاجتماعية وهي الفكرة التي تناولها بعد ذلك أو في الوقت نفسه تقريباً، الفيلسوف كارل بوبر صديق هايك والذي ساعده على الانضمام هو الآخر إلى جامعة لندن. وقد أوضح كارل بوبر في كتابه عن «المجتمع المفتوح وأعدائه» كيف أن محاولات إخضاع تطور المجتمعات لتصور مسبق ـ وكما يفعل المهندس حينما يقوم بتصميم آلة ـ لا تؤدي إلا إلى تشوهات اجتماعية لا شأن لها بالنموذج النظري الذي يبدأ به المنظر أو المفكر. فالمجتمعات ليست مواد صماء يتم تشكيلها وتصنيفها وفقاً لإرادة حاكم أو مفكر، وإنما الجماعات كائن متطور بقوى ذاتية.

وقد عمد هايك في كتاباته اللاحقة خصوصاً في كتابه الأخير «الغرور القاتل» إلى مناقشة هذه القضية عن تطور المجتمعات، مبيناً أنه ليس صحيحاً أنه «بالعقل» وحده يتم تغيير النظم الاجتماعية، فهناك بين «العقل» و «الغريزة» منطقة هامة تخضع لمؤثرات أخرى للتغيير، وهي تلك الناجمة عن «التطور الثقافي» نتيجة لاحتياجات الجماعة وخبرتها الطويلة. فأهم النظم الاجتماعية المعروفة، لم تنشأ نتيجة تصور عقلي محض، كما لم تكن استجابة غريزية للحاجات الأولية للأفراد، وإنما نشأت ـ في

الغالب ـ نتيجة للخبرة التاريخية المتراكمة التي أثبتت نجاحها وفاعليتها . بل إن العقل ذاته لا ينبغي أن يؤخذ كمعطاء بقدر ما هو نتيجة للتطور الثقافي والحضاري . ومن هنا تتضح أهمية دور التطور وتراكم الخبرات والتجارب في نشأة النظم الاجتماعية . فاللغة مثلاً لم تنشأ نتيجة فكرة عبقرية ولدت في ذهن عالم أو مفكر ، وإنما هي نشأت وتطورت نتيجة حاجات الأفراد في الاتصال والتفاهم . وقل مثل ذلك عن فكرة السوق أو النقود أو الأوراق التجارية وغيرها من القواعد المستقرة في المعاملات الشخصية والمالية . ولعله من الضروري هنا التأكيد على أن هايك يرى أن أهمية نظام السوق وحيويته إنما ترجعان إلى أنه نظام ولد من خلال التطور التاريخي ولم يكن وليد نظرية أو تصميم هندسة اجتماعية .

وهكذا نجد أن هايك وبرغم أنه يعترف بأهمية العقل ودوره إلا إنه يحذر من المبالغة في تقديس العقل والاستسلام الكامل لدعوات العقل البشري ، وهو عادة عقل فرد لتحقيق كافة الإصلاحات الاجتماعية ، بل عادة ما يؤدي ذلك إلى مسخ مشوه ، ولذلك يصدّر هايك أحد فصول كتابه بعبارة لأحد الكتاب حيث يقول إنه «عندما تظهر الدولة كجحيم ، فإن ذلك يكون عادة نتيجة محاولة الأفراد إقامة الجنة على الأرض» .

وانطلاقاً من المنطلق نفسه ، لم يفت هايك أن يحذر في محاضرته التذكارية بمناسبة حصوله على جائزة نوبل من المحاولات البدائية والسطحية لإخضاع الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية لبعض العلاقات الرياضية والإفراط في ادعاء العلمية . فهذه المحاولات لتشبيه الاقتصاد بالعلوم الطبيعية تضر أكثر مما تنفع ، وكثيراً ما تلجئ الاقتصادي إلى البحث عن بعض العلاقات الهامشية التي تقبل القياس ، وتبعده ، على العكس ، عن العوامل الحقيقية المؤثرة في النشاط الاقتصادي لمجرد أنها لا تخضع للمقياس الكمي . ولا ينبغي أن يفهم من ذلك ـ بطبيعة الأحوال ـ أن هايك يأخذ موقفاً معارضاً من العقل أو العلم ، فكل جهوده وأبحاثه إنما هي انصياع للعقل والعلم ، وإضافة لهما ، ولكن هايك يحذر من المبالغة ، ويرصد حدود العقل والعلم في فهم الأحداث أو دفع التطور .

ومع الرغبة في تصميم وخلق المجتمع الجديد ، فإن النظم الشمولية تسعى جميعاً

لإدارة المجتمع بشكل شامل، وهو ما يطلق عليه عادة التخطيط الشامل والمركزي. ويلاحظ أن اصطلاح التخطيط كثيراً ما يكون مضللاً، فلا شك أن أهم ما يميز الإنسان هو القدرة على التخطيط والإعداد للمستقبل. وهنا تظهر أهمية الحساب الاقتصادي كضرورة في المجتمعات الحديثة. فالجميع مطالب بالتخطيط والإعداد والتدبير، بل إن نظم السوق نفسها تحتاج إلى تدخل من الدولة بناء على تخطيط للحاجات الأساسية التي تعجز السوق عن توفيرها. وبذلك يصبح التخطيط وتدخل الدولة هما الآخران مكملين للسوق وليسا بديلين عنها. ولكن مفهوم التخطيط المركزي يمكن أن يجاوز ذلك المعنى، حينما لا تقتصر الدولة على وضع الإطار المناسب للجميع للقيام بالحساب الاقتصادي، بل إنها ـ أي السلطة المركزية ـ تحل محلهم في إدارة المجتمع، وتشكيل الحياة الاجتماعية بشكل كامل. فالتخطيط هنا يستبعد السوق ويحل محلها. ومع تلك الإدارة الشاملة والمركزية للمجتمع وقيام السلطة باتخاذ القرارات التنفيذية في كل ما يتعلق بمختلف أوجه النشاط، ينفتح الباب للتحكم والبعد عن فكرة دولة القانون، أو بعبارة أخرى فإننا نكون بصدد ما يمكن أن نطلق عليه اقتصاد الأوامر (Command Economy) بالمقابلة باقتصاد القواعد.

وتؤدي فكرة القواعد أو دولة القانون (The Rule of Law) دوراً محورياً في نظرة هايك إلى المجتمع الحر. وعندما يتحدث هايك عن دولة القانون، فإنه يقصد أن تكون جميع أفعال الحكومة محددة وفقاً لقواعد عامة معروفة مسبقاً بما لا يترك مجالاً للتحكم أو المفاجأة أمام أفعال الحكومة. وقد عني هايك وبخاصة في مؤلفاته اللاحقة بتعميق وشرح معنى حكم القانون أو حكم القواعد العامة لنشاط الحكومة، وأوضح كيف أن توسع الدولة في التخطيط المركزي يبعدها، بالضرورة، عن فكرة دولة القانون لتصبح دولة أوامر. وبالمثل فإن التوسع في دور الدولة والتخطيط المركزي لا بد وأن يتناقض مع اعتبارات الديمقراطية. ويمكن الإشارة هنا إلى اعتبارين:

الأول، أنه إذا كان من السهل أن يتحقق الاتفاق العام حول عدد قليل من الأمور الأساسية في تدخل الدولة، فإنه يصعب تحقيق مثل هذا الاتفاق العام كلما امتد نشاط الدولة إلى ميادين جديدة تؤدي بالضرورة إلى ظهور آراء ومصالح متعارضة. ولذلك،

فإن مزيداً من التوسع في التخطيط المركزي يعني الدخول في ميادين جديدة يختفي فيها الاتفاق العام وتتزايد الآراء والمصالح المتعارضة، وبالتالي تقوم الحاجة لفرض إرادة الدولة بالسلطة والقهر.

أما الاعتبار الثاني، لتعارض التخطيط مع الديمقراطية فإنه يرجع إلى أن التوسع في مدى التخطيط المركزي يتطلب مزيداً من الاعتماد على الفنيين والاختصاصيين، ومن الطبيعي ألا تتوقف خيارات هؤلاء على الاعتبارات الفنية وحدها بل تتوقف أيضاً على تفضيلاتهم الشخصية وهي لا تتفق بالضرورة مع رغبات الأغلبية. وهكذا يؤكد هايك أن السيطرة الاقتصادية لا بد وأن تنتهي إلى نوع من النظم الشمولية.

ويتعرض هايك إلى نوعية الحكام والمسؤولين في النظم الشمولية، ويعتقد أن طبيعة هذه النظم ذاتها ـ وليست الصدفة ـ تستبعد عادة أفضل العناصر، وكثيراً ما تستند إلى العناصر الانتهازية والأدنى ثقافة. وفي أحد الفصول في واحد من مؤلفاته يناقش هايك «نهاية الحقيقة» في ظل النظم الشمولية والتي تضطر إلى تعبئة الرأي العام وراء خططها وقراراتها دون كثير من الاعتبارات للحقيقة ذاتها: «فالمصلحة العامة» ـ هكذا يعتقد المسئولون ـ تبرر كل شيء، وهي القضية التي تناولها جورج أورول (George Orwell) في كتابه الشهير «ألف وتسع مائة وأربعة وثمانين» (٥٨) حيث عرض لنا وصفة «لوزارة الحقيقة» وهي، في الواقع، «وزارة الكذب والخداع».

جيمس بوكنان (James Buchanan) ونظرية الاختيار العام

ظل الفصل قائماً بين الاقتصاد والسياسة سواء من حيث موضوعهما أم من حيث منهج الدراسة وأدوات التحليل. فالاقتصاد يهتم بعلاقات التبادل (Exchange) بين الأفراد، في حين تهتم السياسة بقرارات السلطة (Power). وقد يغلب على الأولى اعتبارات المصلحة الخاصة والمنافع الشخصية، بعكس السلطة التي ينبغي أن تستخدم من أجل المصلحة العامة والنفع العام. جاءت مدرسة الاختيار العام (Public Choice School) بفكرة معاملة السياسة كنوع من النشاط التجاري أو الاقتصادي (Politics as a Business).

وهكذا، فنقطة البداية هي أنه من الممكن استخدام أدوات التحليل التي استقرت

لدراسة علاقات التبادل ـ والنشاط الاقتصادي بصفة عامة ـ على الكثير من أوجه النشاط العام وخاصة سلوك الإدارة العامة والبيروقراطية . فرجال السياسة والإدارة ليسوا دائماً منزهين عن البحث عن مصالحهم الخاصة ، بل إنهم كثيراً ما يخضعون في تصرفاتهم لبواعث المصلحة الخاصة شأنهم في ذلك شأن أي فرد . فإذا كانت البيروقراطية والسياسة بصفة عامة تعبر عن الدولة والمصلحة العامة ، فإن ذلك لا ينفي حقيقة أن القائمين عليها أفراد لهم مصالحهم الذاتية والمؤسسية . فالدولة هي مجموعة من أجهزة السلطة تساندها عدة مؤسسات إدارية وسياسية ونظم قانونية ، وهي تحتكر استخدام وسائل القهر المشروع على مختلف الأفراد والهيئات . والدولة بهذا المفهوم المؤسسي تجد مشروعيتها في حمايتها لصالح المجتمع وضمان حقوق الأفراد ، ولكن هذا الافتراض حول مشروعية الدولة لا يحول دون الاعتراف بأن لأجهزتها في الواقع وجوداً مستقلاً وحياة خاصة وربما مصالح فردية متميزة يمكن أن تتناقض ، وكثيراً ما تتعارض فيما بينها ، وأحياناً مع مصالح المجتمع وحقوق الأفراد .

وقد كان جيمس بوكنان (James Buchanan) من أكثر الاقتصاديين المحدثين الذين درسوا سلوك رجال السياسة والإدارة من منطلق بحث بواعث القائمين عليها باعتبارهم أفراداً لا يختلفون عن غيرهم في سعيهم وراء تحقيق مصالحهم الخاصة .

وفي عام ١٩٨٦ حصل بوكنان على جائزة نوبل في الاقتصاد لدراساته حول نظرية الاختيار العام . وفي كتابه الأول عن «حسابات الموافقة» (٥٩) مع غوردن تولوك (Gordon Tullock) عام ١٩٦٢ ثم في كتاباته التالية ، أكد بوكنان أن رجال السياسة والمسؤولين في الإدارة أفراد منطقيون مع أنفسهم ، وأنهم كغيرهم ، تحركهم المصلحة الذاتية ، فهم أشبه بالمنظم أو المنتج (Entrepreneur) الذي يسعى ـ من خلال نشاطه الإنتاجي ـ إلى تحقيق أقصى ربح ، وهم بذلك نوع من المنظم السياسي الذي يدير مشروعاً ، يسعى فيه لتحقيق أقصى مصلحة ، وهي تتمثل هنا في السلطة أو الجاه أو النفوذ بل وأحياناً الكسب المادي .

وإذا كان لكل فعل أو سياسة عوائد وتكاليف ، فإن أهم ما يميز البيروقراطية ورجال السياسة هو قدرتهم على التحلل من تحمل أعباء وتكاليف قراراتهم لكي تتحملها بدلاً

عنهم الخزانة العامة وبالتالي المواطن العادي. ولذلك، فإن سلوك البيروقراطية يتميز عادة بالإسراف والتبديد، ويظهر ذلك عادة في عجز الموازنات العامة. وليس ذلك سلوكاً غير رشيد، بل إنه يتفق تماماً مع المنطق.

وقد عبر أحد الاقتصاديين المحدثين عن التفرقة بين سلوك الأفراد من ناحية وسلوك البيروقراطية من ناحية أخرى، بأن الأوائل يخضعون لقيد الموازنة الحديدي (Hard Budget Constraint) في حين أن الآخرين لا يعرفون إلا قيداً مالياً لينا (Soft Budget Constraint). وبيان ذلك أنه يترتب على قرارات الفرد في صدد أمواله الخاصة ربح مباشر كما يتحمل ما ينتج عنها من تكاليف، ولذلك فإنه يقارن بين العائد أو الربح من ناحية والتكلفة من ناحية أخرى، ولا يقدم على عمل إلا إذا زاد العائد منه على التكاليف المتوقعة. أما في حالة البيروقراطية فإن التكاليف المترتبة على قراراتها لا تصيب الموظف أو المسئول العام في ماله الخاص، وإنما تتحملها الموازنة العامة، أما العائد المتمثل في زيادة النفوذ أو السلطة أو مظاهر الأبهة فإنه ينصرف إليه مباشرة.

وهكذا، فإن قرارات البيروطراقية تكون عادة قليلة الحساسية للأعباء والتكاليف المالية لقراراتها، ومن ثم الاتجاه إلى الإسراف والتبديد. فما أسهل أن تفرض ضرائب جديدة لتمويل نفقات مشكوك في نفعها العام، ولكنها تعود بالنفع المباشر على الأجهزة الإدارية والعاملين فيها بزيادة نفوذهم أو مزاياهم. فالالتجاء إلى جيوب دافعي الضرائب أسهل دائماً من الإنفاق من الجيب الخاص. وقديماً عبر عن ذلك مارك توين (Mark Twain) بعبارة لا تخلو من سخرية عندما قال: «لقد رأيت اليوم مشهداً مثيراً، أحد رجال السياسة يضع يده في جيبه»، والمقصود طبعاً «بدلاً من جيوب دافعي الضرائب»!.

وكانت نظرية المصلحة العامة أو ما عرف في الاقتصاد باسم السلع العامة (Public Goods) قد حظيت باهتمام خاص من عدد من الاقتصاديين النيوكلاسيك، وخاصة بول ساموليسون (Paul Samuelson)، وريتشارد ماسجريف (Richard A. Musgrave)، كما أعطاها مانكر أولسون (Mancur Olson) دفعة قوية في كتابه «منطق العمل الجماعي» [٦٠]، ١٩٦٥. وترجع أهمية هذا الكتاب إلى أنه

أوضح كيف أن جماعات الضغط وجماعات المصالح الفئوية أقدر على الدفاع عن مصالحها بالمقارنة بالمصلحة العامة. فيصعب أن تجد المصلحة العامة وبخاصة مصالح المستهلكين ـ نظراً لتشتتها بين عدد هائل من الأفراد ـ من يدافع عنها. أما المصالح الفئوية وجماعات الضغط فنظراً لأنها تتركز بين عدد محدود يمكن التفاهم والتنسيق فيما بينهم، فإنهم يكونون أقدر على الصياح والدفاع عنها. وهكذا أبرز أولسون غلبة جماعات المصالح الخاصة والفئوية في العمل بالمقابل إلى الصالح العام الموزع بين الآف مؤلفة من الأفراد والذي لا يجد من تحركه مصلحة مباشرة كافية للدفاع عنه (الصالح العام). فعند اتخاذ القرارات السياسية والعامة لا تتم المقارنة دائماً بين العائد الكلي والأعباء الكلية على المجتمع، وإنما يتقرر الأمر فيها وفقاً لمدى تركز العائد أو النفع بين عدد محدود أو شائع من ناحية، ومدى تركز الأعباء والتكاليف بين عدد محدود أو شائع من ناحية أخرى. وهكذا، فكثيراً ما تصدر قرارات عامة تزيد تكاليف أعبائها على النفع المترتب عليها. وفي مثل هذه الأحوال، فغالباً ما يكون هذا النفع مركزاً على عدد محدود من الأفراد والجماعات في حين تكون الأعباء والتكاليف شائعة بين عدد هائل من الأفراد والجماعات، كما هو الحال بين دافعي الضرائب. وبذلك نرى أن نظرية الاختيار العام، وقد أرست الأساس المنطقي لعدم كفاءة وسلامة القرارات العامة في كثير من الأحوال، فإنها تكون قد ساهمت بذلك في دعم الاتجاهات الليبرالية الجديدة، وضرورة وضع الحدود والقيود على نشاط الدولة.

كلمة أخيرة

وبعد هذا الاستعراض السريع لأهم الأفكار الاقتصادية التي سادت خلال القرن العشرين، فلعلنا نلاحظ أن الاقتصاد قد عرف خلال النصف الأخير من هذا القرن تطورات كثيرة وسريعة (٦١). فإذا نظرنا إلى ما لحق الاقتصاد السياسي خلال نصف القرن المنصرم من حيث المنهج وأساليب البحث، فلعل الظاهرة الأساسية هي غلبة استخدام الأساليب الرياضية على التحليل الاقتصادي.

ورغم أن عدداً من آباء الاقتصاد في الماضي كانوا على معرفة كبيرة بالرياضيات فإن استخدامهم لها كان محدوداً ـ وربما باستثناء كارنو ثم جيفونز وإلى حد ما فالراس ـ فقد كان استخدام الرموز الرياضية قليلاً، فمارشال ثم كينز نفسه اللذان كانا على دراية كبيرة بالرياضيات قد حرصا على البعد عن الصيغ الرياضية فيما جاوز الحواشي. ولم يصاحب هذا الاستخدام المتزايد للرياضيات دائماً مزيد من فاعلية الاقتصاد، بل على العكس فقد كان سبباً، في كثير من الأحيان، للابتعاد عن القضايا المهمة التي تشغل بال الرأي العام، ولعله من الطريف هنا أن نشير إلى أن فيكري الاقتصادي الكندي والحائز على جائزة نوبل لعام ١٩٩٦ قد وصف دراسته موضوع الجائزة، وهي بحث رياضي متقدم، بأنها تمثل واحداً من «انحرافاته» إلى دراسة في الاقتصاد المجرد ليس لها أي قيمة في تحسين رفاهية البشر. ويرتبط بهذه الملاحظة تضاؤل اهتمام الاقتصاديين المرموقين بالقضايا العامة اكتفاء بالنظريات المجردة بعيدة عن الصلة بالاهتمامات العامة، ولذلك فقد قل أن عرف الجمهور أسماء الاقتصاديين المعاصرين على النحو الذي عرف به كينز أو ريكاردو أو مالتس أو ماركس قبل ذلك.

وأما عن دور الاقتصاد كمهنة أو حرفة في الحياة العملية فنجد أنه في تضاؤل مستمر. فعدد من الشركات الكبرى العالمية ـ جنرال إلكتريك، أي بي إم IBM، وكوداك ـ أغلقت الإدارات الاقتصادية بها، كما يندر أن يوظف خريج الاقتصاد في وظائف مهمة في الشركات الكبرى ما لم يستكمل ذلك بخبرة عملية في الإدارة، فضلاً عن تناقص الدور الذي يؤديه الأكاديميون في رسم السياسات العامة. وعلى العكس من تضاؤل الأهمية النسبية للاقتصاد فقد احتلت الدراسات التمويلية ـ وهي نوع من

الاقتصاد التطبيقي وإن كانت أقل إمعاناً في التجريد ـ مكاناً متزايداً. وقد بدأت هذه الدراسات كتطوير لفن المحاسبة ثم لم تلبث أن اندمجت بالاقتصاد على نحو تطبيقي وعملي. ومن هنا جاءت الأهمية المتزايدة لبرامج الإدارة وخاصة الدور المتنامي للمحللين الماليين.

وقد لا يقل أهمية عما تقدم الإشارة إلى ما أصاب التغيير في جنسية الاقتصاديين المؤثرين. فقد انتهى العصر الذي ساد الساحة الاقتصاديون الأوروبيون وبوجه خاص الانجليز. ويكفي أن نلقي نظرة سريعة على أسماء الحائزين على جائزة نوبل حتى نتحقق من أن الأميركيين قد أصبح لهم الغلبة في الحصول على هذه الجائزة. فأسماء مثل ساموليسون وفريدمان ومودلياني وتوبن وستجلر وبيكر ولوكاس وبوكانن وسيمون ونورث وغيرهم حصلوا على الجائزة في السنوات الأخيرة وكلهم أميركيون. وفي نفس الوقت الذي تراجعت فيه المساهمات الأوروبية، فإن مساهمات العالم الثالث باتت هي الأخرى محدودة وتتجه إلى الانزواء. فأسماء الاقتصاديين الهنود مثل ماهالينوبس وراو وبهاجواتي بدأت تتراجع. ومع ذلك فقد حصل أخيراً الاقتصادي الهندي الأصل سن على جائزة نوبل في الاقتصاد (١٩٩٨). وبالمثل فإن مساهمات أميركا اللاتينية من أمثال بريبش وفرانك وسانتوس لم تتكرر، فعلم الاقتصاد المعاصر يكاد يصبح صناعة أميركية.

وفي هذا الوقت الذي تتناقص فيه الأسماء الكبرى في عالم الاقتصاد فقد ظهر على السطح «لاعب» جديد متمثل في المؤسسات المالية العالمية. فالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وربما غدا منظمة التجارة العالمية أصبحت من أهم المؤثرين في الفكر الاقتصادي. وقل شيئاً من ذلك على البوندزباك في ألمانيا وبنك الاحتياط الأميركي.

وفي عبارة شهيرة يقول كينز «إن دور أفكار الاقتصاديين والفلاسفة السياسيين ـ بصرف النظر عن صحتها ـ أكبر بكثير مما نعتقد. ويكاد لا يحكم العالم شيء آخر سواها». وإذا نظرنا حولنا، فهل من اقتصادي معترف به عالمياً يحتل مكانة كينز؟ لا يبدو أن هناك مثل هذا الشخص، وإن كان هذا الدور قد أصبح إلى حد بعيد من نصيب المؤسسات المالية مثل صندوق النقد والبوندزبانك وبنك الاحتياط الأميركي. وهكذا

يبدو أن عصر تأثير الأفراد العظام قد ترك المجال للمؤسسات غير الشخصية أو للشخصيات الاعتبارية.

ولعلّه من المفيد الإشارة هنا إلى أنّ ظهور المؤسسات الدولية كلاعب جيد على الساحة الدولية وخاصة في القضايا الاقتصادية والمالية قد ساعد على ظهور تطوّر جديد وهو وضع قواعد ومعايير دولية للسلوك الاقتصادي والمالي. فالمجتمع الدولي القائم تاريخياً على أساس مفهوم السيادة المطلقة للدول، وأنّ لا سلطة تعلو على الدول، قد جعل مفهوم قواعد السلوك في مجال العلاقات الاقتصادية محدوداً وضمنياً أكثر منه صريحاً. فهذا أمر تختص به كل دولة على حدة، فهو من الشؤون الوطنية أو المحلية لا شأن للنظام الدولي به. فباستثناء ما استقر عليه العرف الدولي أو ما تمّ توثيقه من معاهدات أو اتفاقات دولية، مثل اتفاق بريتون وودز ـ ندر أن وجدت قواعد أو معايير متعارف عليها دولياً للسلوك في المجال الاقتصادي والمالي.

وقد عرف العالم منذ العقد الأخير للقرن العشرين ـ وبعد انتهاء الحرب الباردة ظهور عدد قليل من قواعد السلوك في المجال الاقتصادي وعلى قدر كبير من الحياء. ولعلّ من أهم هذه البوادر ظهور معايير كفاية رأس المال من البنوك (اتفاق بازل) الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (١٩٨٨). ولم يكن القصد من هذه القواعد عند ظهورها هو وضع قواعد عامة للنظم المصرفية بقدر ما كان الغرض هو تنظيم المنافسة فيما بين الدول الصناعية. وفي نهاية التسعينات من هذا القرن وعندما طرحت فكرة إعادة النظر في اتفاق بازل، كانت هذه المبادئ قد أصبحت ـ على نحو ما ـ معايير للسلامة المالية في القطاع المصرفي. ومنذ السنوات الأخيرة للتسعينيات تعدّدت المعايير والقواعد التي تصدرها مختلف المؤسسات والهيئات لضبط قواعد السلوك في المجال الاقتصادي والمالي. وبدأت المؤسسات المالية الدولية ـ وخاصة صندوق النقد والبنك الدوليين ـ بتخصيص جهد كبير لنشر هذه القواعد والمعايير ومتابعة مدى الالتزم بها وجاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتبوّء قضية محاربة الإرهاب مركز الصدارة في اهتمامات الدول الكبرى وما ارتبط بها من وضع قواعد صارمة لمراقبة مصادر تمويل الإرهاب، مما زاد من أهمية القواعد والمعايير الموضوعية لضبط ممارسات الأسواق المالية، فضلاً عن

التطرّق إلى مختلف مجالات المحاسبة والتدقيق وعدم الاقتصار على البنوك وحدها بل محاولة ضبط سلوك المؤسسات المالية الأخرى من شركات تأمين وأسواق مالية. وفي نفس الوقت عرفت بداية القرن الحادي والعشرين أمثلة صارخة لمخالفات وفضائح مالية من عدد من الشركات العالمية مما استوجب مزيداً من الضبط والرقابة لسلوكها. وهكذا بدأ المجتمع الدولي يتبع ـ في هدوء وبخطوات محسوبة ـ السير في نفس الطريق الذي سلكته المجتمعات المحلية من خضوعها لقواعد لضبط السلوك. فنحن بصدد ظهور قواعد دولية للسلوك بوضع القواعد والمعايير الدولية للعديد من الأنشطة الاقتصادية والمالية. (٦٢)

الهوامش

1- An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, Glasgow, 1776.

2- Principles of Political Economy with some of their Applications to Social Philosophy, 2 volumes, London, 1848.

3- Manifesto of the Communist Party, London, 1848.

4- Das Kapital (Capital, vol. I-III), London, 1867-1894.

5- Principles of Economics, London, 1890 ،(وآخر طبعة له سنة ١٩٢٤) .

٦ ـ انظر في هذا وما بعده، مؤلفنا «دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي» (دار الشروق ـ ١٩٩٥).

7- (Philosophiae Naturalis Principla, or Mathematical Principles of Natural Philosophy) Principla, 1687.

٨ ـ لمزيد من التفصيل انظر مؤلفنا «دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي»، المرجع السابق.

9- Principles of Economics, London, 189.

١٠ ـ انظر إلى:

Joan V. Robinson, The Economics of Imperfect Competition, 2nd ed., London, 1969

Edward H. Chamberlin, The Theory of Mono-Politics Competition, 6th ed., Cambridge, 1948.

11- The General Theory of Employment, Interest, and Money, London, 1936.

12- A Treatise on Probability, London, 1921.

13- George E. Moore, Principla Ethica, New York, 1903.

14- Indian Currency and Finance, London, 1913.

15- The Economic Consequences of Peace, London, 1919.

16- A Tract on Monetary Reform, London, 1923.

17- A Treatise on Money, London, 1930.

18- The General Theory and After, 3 volumes, London, 1987.

١٩ ـ انظر إلى:

Alvin H. Hansen, A Guide to Keynes, New York, 1953.

20- "Mr. Keynes and The Classics" , Econometrica 5, April 1937, 147-59.

٢١ ـ انظر إلى :

Roy F. Harrod, Economic Dynamies, London, 1973. David Domar, Essays in the Theory of Economic Growth, New York, 1957.

22- Money in a Theory of Finance, Washington, 1960.

23- The Prince (II Principe), 1532.

24- The Fable of the Bees : or, Private Vices and Public Benefits, 1714.

25- "The Ministry of Production in the Collectivist State". in Collectivist Economic Planning, ed. F. A. Hayek, London, 1935.

26- (With Fred M. Taylor), On The Economic Theory of Socialism, Minneapolis, 1938.

27- The Structure of American Economy 1919-1929, Cambridge, 1941.

٢٨ ـ عرفت الفكرة الأولى في شكل ورقة لم تنشر لدانتزج بعنوان :

Maximization of a linear function of variables subject to linear analysis of production and allocation activity. Inequalities, 1951, Koopmans,New york. وقد تضمنها كتاب

٢٩ ـ ربما من المفيد أن نتذكر أن أول من استخدم تعبير التنمية الاقتصادية كان شومبيتر في كتابه عن «نظرية التنمية الاقتصادية» في العشرينات من هذا القرن، وكان يشير إلى أهمية فكرة التحديد لدى المنظمين في دفع النمو والتنمية الاقتصادية.

30- A Theory of Economic Growth, London, 1954.

31- Problems of Capital Formation in Under-Developed Countries, Oxford, 1953.

32- The Strategy of Economy Development, New Haven, 1958.

33- The Political Economy of Growth, New York, 1957.

34- Asian Drama, New York, 1968.

٣٥ ـ انظر إلى :

Kenneth J. Arrow and Frank H. Hahn, General Competitive, San Francisco, 1971.

36- A Monetary History of the United, States, 1867-1960, Princeton, 1963.

37- A Theory of Consumption Function, Princeton, 1957.

38- Capitalism and Freedom, Chicago, 1962.

39- Free to Choose, New York, 1980.

40- The Theory of the Leisure Class, New York, 1899.

41- The Theory of Business Enterprises, New York, 1904.

42- The Engineers and the Price System, New York, 1921.

43- American Capitalism, Boston, 1956.

44- The New Industrial State, Boston, 1967.

45- The Modern Corporation and Private Property, New York, 1932.

46- The Managerial Revolution or What is Happening in the World Now, London, 1941.

47- The Affluent Society, Boston, 1955.

48- A Theory of Price Control, Cambridge, 1952.

49- The Nature of Mass Poverty, Cambridge, 1979.

50- The Road to Serfdom, London, 1944.

51- The Monetary Theory and the Trade Cycle, New York, 1933.

52- Prices and Production, New York, 1935.

53- Profits و Interest and Investment, New York, 1939 .

54- The Pure Theory of Capital, Chicago, 1941.

55- The Constitution of Liberty, Chicago, 1960.

56- Law, Legislation and Liberty, A New Statement of the Liberal Principles of Justice and Political Economy, Chicago, 1973-1979.

57- The Fatal Conceit : The Errors of Socialism, Chicago, 1988.

58- Nineteen Eighty-Four, New York, 1992.

59- The Calculus of Consent: Logical Foundations of Constitutional Democracy, Ann Arbor, 1962.

60- The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups, Cambridge, 1965.

٦١ـ انظر لنا، الاقتصاد السياسي : خمسون عاماً بعد وفاة كينز، جريدة الأهرام بتاريخ ١ مارس ١٩٩٧، وأعيد نشره في مؤلفنا «دور الدولة في الاقتصاد»، دار الشروق سنة ١٩٩٨ .

٦٢ـ انظر مؤلفنا، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ـ مركز الأهرام للترجمة والنشر ٢٠٠٥ ـ القاهرة .

العلوم السياسية

د. مصطفى كامل السيد
(المدير التنفيذي لشركاء التنمية
للبحوث والاستشارات والتدريب ـ مصر)

العلوم السياسية

د. مصطفى كامل السيد

مقدّمة

هل يمكن إخضاع السياسة للدراسة العلمية، أم أنها باعتبارها نشاطاً إنسانياً يقوم على الاختيار الذي تتعدّد بدائله باختلاف الأشخاص واللحظات التاريخية معاً لا يمكن أن تندرج ضمن قواعد محددة يمكن التنبؤ بانطباقها من جديد على أشخاص ولحظات تاريخية أخرى لو تكرّرت الظروف التي جرت فيها هذه الاختيارات في المرّة الأولى. ؟

في القرن العشرين بدأ النظر إلى السياسة كموضوع للدراسة لا يحتمل الأخذ بالأساليب المعروفة في العلوم الطبيعية، ثم عرف في العشرينيات وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ما شاء بعض المشتغلين فيه أن يسموه بالثورة السلوكية، وهي التي استهدفت إخضاع الظاهرة السياسية للدراسة العلمية ـ بناء على تعريف محدّد للعلم يقصر مناهجه على تلك التي تأخذ بها العلوم الطبيعية و يستبعد سواها من المناهج التي كانت تأخذ بها حتى ذلك الحين الدراسات الاجتماعية والإنسانية ـ ودعت إلى التحرّر

من تأثير القيم التي قد يتبناها الباحث عند اختياره لموضوع بحثه أو تفسيره لنتائجه. لكن هذه النظرة إلى دراسة السياسة لم تنل قبول كل المشتغلين في دراسة السياسة، إذ ارتفعت الأصوات المعارضة لهذا التوجّه. وقد مرّت هذه المعارضة بمرحلتين، ظهرت أولاهما في السبعينيات، وعرفت بما بعد السلوكية، وأنصارها رأوا ضرورة الاعتراف بالقيم التي يتبناها الباحث، بل واستحسنت أن تكون للباحث في شئون السياسة القيم والمبادئ التي يسترشد بها، ثم ظهرت المعارضة الأشد بعد ذلك، وقوي عودها منذ الثمانينيات، امتداداً لتيار جارف عمّ الدراسات الاجتماعية بعد أن طاف بالدراسات الإنسانية ووفد إليها من عالم الفنون والعمارة والنقد الأدبي، وذلك هو تيار ما بعد الحداثة، الذي تشكّك النزعات المتطرّفة فيه ليس فقط في إمكانية أن تكون هناك معرفة علمية في أي فرع من الفروع وإنّما أيضاً في قيمة هذه المعرفة إن توافرت.

صحيح أنّ هذه النظرة لتطوّر، أو بالأحرى لدورة، دراسة السياسة في القرن العشرين تجعل من تيارات الدراسات السياسية في الدول الغربية، وبدرجة كبيرة في الولايات المتحدة محوراً رئيساً لها، على الرغم من أنّ دراسة أقسام العلوم السياسية موجودة في كافة قارات العالم، بما في ذلك القارات الثلاث: آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية التي خضعت للسيطرة الاستعمارية الغربية بكافة صورها لفترة وصلت إلى ثلاثة قرون مثلاً في أمريكا اللاتينية. لكن هذه النظرة لا تصدر عن تحيّز مسبق لما يمكن تسميته بعلم السياسة الغربي، ولا عن إنكار لاجتهادات أبناء الحضارات الأخرى في تأمّل الظاهرة السياسية، وإنّما تصدر عن إقرار بواقع أن تطوّر دراسة السياسة في القرن العشرين قد غلب عليه ما خرج عن علمائها في الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، الذين امتد تأثير إسهاماتهم إلى جامعات الدول الأخرى جنوباً وشرقاً. لا شك أنّ الدعوة إلى تحرير العلوم الاجتماعية من سيطرة المدارس الغربية الكبرى قد صدرت من علماء أمريكا الجنوبية، وأنّه قد جرى الحديث في العالم العربي عن التطلّع إلى مدرسة عربية في علم السياسة، وأنّ عدداً من أنصار الحركة الإسلامية من الأكاديميين دعوا إلى ما أسموه بأسلمة المعرفة، بما في ذلك أدبيات الدراسات الاجتماعية، لكن هذه الدعوات لم تنجح في طرح بديل لعلم السياسة الغربي، وإن كانت قد وجهت له نقداً

لاذعاً، كما أنّها وسّعت من محيط موضوعاته ومفاهيمه، وخصوصاً على يد علماء السياسة في أمريكا اللاتينية.

ويمكن أن تضاف إلى أبعاد هذا التطوّر في دراسة السياسة، من حيث المناهج والامتداد الجغرافي والموضوعات، أبعاد أخرى تتعلّق بفروع علم السياسة ذاته التي تشعّبت وأصبحت تضم فروعاً من داخله نتيجة توسّع المعرفة وانقسام الفروع الأقدم، مثل دراسة السلطة التشريعية أو القضاء والسياسة، أو انعكاساً لأهمية تجليات أخرى للنشاط الإنساني في مجال السياسة مثل دراسات الرأي العام، أو كموضوعات مشتركة بين الدراسات السياسية والدراسات الأخرى الشقيقة مثل دراسات الاقتصاد السياسي والاجتماع السياسي وعلم النفس السياسي. . . إلخ.

كما يتعلّق أحد أبعاد هذا التطوّر بتنظيم العاملين في هذا الحقل في صورة جمعيات وطنية لعلم السياسة أو جمعيات قارية أو إقليمية أو حتى دولية، مثل الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية أو الجمعية العربية أو الإفريقية أو الأوروبية أو أخيراً الجمعية الدولية للعلوم السياسية. ويكشف هذا البعد عن توسع هائل في عدد من يقومون بتدريس هذا الفرع من المعرفة والذي أصبح يشتغل فيه آلاف في قارات العالم الست يقومون بالتدريس والبحث وكذلك تقديم المشورة لمن يريد من الحكومات أو القوى السياسية خارج الحكم.

وسوف تناقش هذه الدراسة أبعاد هذا التطوّر من حيث المناهج والفروع والموضوعات والتنظيم دونما أي ادعاء بأنّ هذا التطوّر قد حافظ على الوحدة في دراسة السياسة من حيث حقل المفاهيم أو من حيث الاتفاق على المنهج، فصورة الدراسة السياسية كما بدت في آخر القرن العشرين لواحد من أشهر علمائها هي صورة لحقل علمي منقسم على ذاته Discipline Divided أو هي، بحسب تصويره، مقهى يحتل البعض فيه الموائد الوسطى بينما يجلس آخرون إلى موائد متباعدة، ولكنهم لا يتبادلون الحديث. (١)

استقلال علم السياسة

لا شك أنّ التفكير المنتظم في الظاهرة السياسية قديم العهد في حضارات العالم المختلفة، ومع أنّ الكتابات الإغريقية حول هذا الموضوع هي الأكثر شهرة، إلاّ أنّ المطلع على تراث الحضارات الشرقية القديمة في وادي الرافدين وفي مصر والصين والهند، وفيما تركته أدبيات القرون الوسطى في أوروبا وفي العالم العربي والإسلامي يجد كتابات عديدة حول هذه الظاهرة، سواءٌ أكانت هذه الكتابات ذات طابع تحليلي مثل كتابات أرسطو وابن خلدون، أم ذات طابع «نصائحي»، مثل نصائح حكماء مصر القديمة وفلاسفة الصين والهند لحكام هذه البلاد. إلاّ أنّ هذه الكتابات كانت واحدة من عناصر مجهود فكري أوسع، فكانت بصفة عامة واحدة من موضوعات الفلسفة سواء أكانت ما يمكن تسميته بفلسفة سياسية، أو فلسفة أخلاقية، (٢) لكنها لم تكتسب مكانة مستقلة كفرع متميّز من المعرفة الإنسانية إلاّ في أواخر القرن التاسع عشر، وعلى وجه التحديد في عدد من الدول الغربية. وجاء ذلك انعكاساً وتأثّراً بثورة العلوم الطبيعية، وشيوع الاعتقاد المتفائل في ذلك الوقت بإمكان إخضاع كافة الظواهر الإنسانية للدراسة العلمية، على نحو ما كان يميّز العلوم الطبيعية.

والجدير بالذكر هنا أنّ موضوع الاهتمام بهذه الدراسة ليس هو الكتابات السياسية عموماً، وإنّما هو دراسة السياسة كحقل أكاديمي متميّز ومستقل عن غيره من فروع المعرفة الإنسانية. وبهذا المعنى فإذا كان تعبير علم السياسة أو الدولة قد ظهر منذ بداية القرن التاسع عشر وخصوصاً في كتابات الفلاسفة الفرنسيين أمثال سان سيمون وأوجست كونت، إلاّ أنّ تدريس السياسة كفرع علمي مستقل لم يبدأ في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلاّ في أواخر القرن التاسع عشر، وكانت كل من فرنسا وألمانيا سباقتين في هذا المجال، فنشأت في فرنسا المدرسة الحرّة للعلوم السياسية Ecole Libre des Sciences Politiques في سنة ١٨٧١، وهي التي أصبحت فيما بعد معهد العلوم السياسية بجامعة باريس Institut des Etudes Politiques كما كانت موضوعات السياسة تدرس بطريقة مستقلة ومنتظمة وفي ضوء مفاهيم متمايزة ومنهجية خاصة في إطار ما كان يسمّى بعلم الدولة Staatswissenschaft، وفي الواقع

فإنّ إنشاء مدرسة عليا خاصة بعلم السياسة في جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة في سنة ١٨٨٠ كان على يد جون برجس John W.Burgess الذي كان قد تلقّى تعليمه في باريس في المدرسة الحرّة للعلوم السياسية كما تطوّر تدريس العلوم السياسية في الولايات المتحدة على يد زملائه الذين كانوا قد تتلمذوا على يد الأساتذة الألمان قبل عودتهم إلى الولايات المتحدة، ثم لحقت المملكة المتحدة بهذا الركب بعد إنشاء مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة لندن سنة ١٨٩٥ . وهكذا خرجت دراسة السياسة مع مطلع القرن العشرين كفرع علمي مستقل يتمايز عن فروع المعرفة الإنسانية الأخرى التي كانت ترتبط بها من قبل مثل القانون والاجتماع والفلسفة والاقتصاد ويبدأ مسيرة مستقلة في الجامعات الغربية أولاً ثم في جامعات الدول الأخرى بعد ذلك، وإن ظلّت جذور هذه الارتباطات السابقة تلقى بظلالها على مناهج تدريسه ومفاهيمه بعد ذلك. (٣)

من السياسة كفن إلى السياسة كعلم

حتى يمكن للقارئ إدراك عمق الدورة التي مرّت بها دراسة السياسة في القرن العشرين، فإنّ المدخل الأفضل هو الإحاطة بالمناهج التي كان يتبعها علماء السياسة في مطلع القرن، والتي ما زال بعضهم يتبعها في الوقت الحاضر، وخصوصاً في الدول التي ما زال تدريس السياسة في جامعاتها حديث العهد، وخصوصاً إذا كانت قواعد الحريّة الأكاديمية، وبدرجة أكبر مبادئ حقوق الإنسان السياسية والمدنية لا تلقى احتراماً كبيراً. لقد كانت موضوعات دراسة السياسة محدودة، وكانت معرفة علماء السياسة في الدول الغربية التي تطوّرت فيها الدراسة المستقلة للسياسة لا تتجاوز تعميمات مضلّلة، بل كانوا لا يهتمون أصلاً بالتعرّف على الأوضاع السائدة في تلك البلدان التي كان معظمها في إفريقيا وآسيا يخضع للسيطرة الاستعمارية، كما كان علماء السياسة يجلون كثيراً النظم السياسية لبلدانهم، ولا يتخذون منها موقفاً نقدياً، ولذلك غلبت المناهج الوصفية والتاريخية والقانونية والفلسفية على دراسة السياسة في ذلك الوقت، وانطلقت من تفضيل معياري للنظام الليبرالي السائد في الولايات المتحدة وبريطانيا

وفرنسا باعتباره أرقى النظم في العالم. وقد فصّل كل من جيمس بيل وروبرت هاردجريف في خصائص مناهج دراسة السياسة في مطلع القرن العشرين، واقترحا ست سمات لها هي كونها تشخيصية وصفية، وقانونية رسمية، وذات أفق محدود بالقطر أو بالثقافة. ومحافظة، ولا تهتم بالتنظير، ولا تلقى بالاً للاعتبارات المنهجية(٤). وقد شرحا هذه السمات على النحو التالي الذي نعرضه بتصرّف.

أولاً: دراسة ذات طابع تشخيصي وصفي

كان الطابع الغالب على دراسات السياسة في هذه المرحلة هو التشخيص لسمات النظم السياسية والاستغراق في وصفها على نحو مسهب يهتم بالأسماء والتواريخ والأحداث الرئيسية في تاريخ تلك النظم وبيان الوثائق القانونية والدستورية التي تستند إليها، وشرح نمطها التنظيمي. ولم تكن هذه الدراسات تهتم كثيراً بالتحليل، وتبرز جذور هذه السمات في البناء الاجتماعي الذي يحيط بالمؤسسات السياسية أو ثقافة المجتمع الذي نشأت فيه. وفي الواقع فإن اتباع المدخل التاريخي أو القانوني لا يكفي في حدّ ذاته لتفسير غلبة هذا الطابع الوصفي، فبعض الكتابات التاريخية تهتم بالتحليل، كما أنّ بعض المدارس القانونية لا تأخذ القانون كقواعد مسلّم بها، وإنّما تبحث في جذور هذه القواعد في البنية الاجتماعية أو في علاقات القوّة السياسية السائدة في المجتمع الذي أنتج هذه القواعد، ولكن مثل هذا الاهتمام بالتفسير لم يكن شاغلاً لهذه الكتابات الأكاديمية في السياسة في تلك المرحلة. ويعد كتاب هنري ر. سبنسر عن الحكومة والسياسة مثلاً لهذا النوع من الكتابات.(٥)

ثانياً: دراسة ذات طابع قانوني - رسمي:

وكانت السمة الثانية لهذه الدراسات هو تركيزها على النظم القانونية الرسمية، فهي تستغرق في بيان ذلك الوقت. ولم يكن هؤلاء العلماء يحاولون تقصّي مدى قرب القواعد الدستورية أو القانونية من الواقع، ولم يكونوا يلقون بالاً لتلك المؤسسات ولا

تلك الممارسات التي لم يكن لها ذكر في الدستور مثل الأحزاب السياسية أو جماعات المصالح، ولا لأسلوب صنع القرار الذي يفتح الباب في العادة لتدخل القوى الاجتماعية ذات المصلحة والنفوذ في وضع قضايا معينة دون غيرها على قائمة اهتمامات قادة الحكومة أو المسئولين المحليين، بل إنّ دور الرأي العام في مساندة سياسات معيّنة أو في معارضتها لم يكن أيضاً يرد في هذه الكتابات. ومن أبرز الأمثلة على هذا المدخل القانوني في الدراسة السياسية كتاب ودرو ويلسون عن الدولة، الذي لم ترد في ثبت موضوعاته في خاتمته أيّ إشارة إلى مفاهيم «القوّة» أو «المصلحة» أو «الجماعة»(٦). وذلك على الرغم من أنّ عنوانه كان يوحي بأنّ مؤلفه يطرح فيه عناصر السياسة العملية.

ثالثاً: الأفق القطري أو الثقافي المحدود لدراسة السياسة

كم كان ضيّقاً الأفق الذي غطّته دراسات السياسة في ذلك الحين! لم يقتصر الأمر على غياب أوضاع مجتمعات القارات الثلاث من هذه الكتابات، سواء من حيث نظمها أو فكرها السياسي أو أوضاعها الدولية، وكان من بينها دول مستقلة في ذلك الحين، غالبيتها في أمريكا اللاتينية، بل إنّ معظم الدول الأوروبية، خصوصاً في وسط وجنوب وشرق أوروبا كانت أيضاً غائبة باستثناء ألمانيا وإيطاليا في حالة استثنائية. وكان السبب في غياب كل هذه الدول هو أولاً الاعتقاد بتفوق النظام الليبرالي على غيره من النظم في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبدرجة أقل في فرنسا وربما كان إدراج ألمانيا في هذه الدراسات هو لإثبات تفوّق النظام الليبرالي، الذي كان يوصف بالديمقراطي في الدول الأولى. وكان السبب الثاني هو قلّة المعرفة بأحوال الدول الأخرى. لم يكن هناك دعم حكومي لدراسة النظم السياسية في تلك الدول الأخرى في تلك المرحلة، خصوصاً وأن تقسيم مناطق النفوذ الاستعماري كان مستقراً بصفة عامة اللهم إلاّ عندما تحدّت ألمانيا وإيطاليا واليابان هذا التقسيم دونما نجاح كبير حتى الحرب العالمية الثانية، أو كان ينظر إلى أوضاعها السياسية باعتبارها شاذة، ومن ثم لا يدرسها علماء السياسة، إنّما يدرسها علماء الأنثروبولوجيا والثقافة.

رابعاً: الطابع المحافظ لدراسة السياسية

كان موقف علماء السياسة في هذه المرحلة من النظم السياسية السائدة في مجتمعاتهم موقفاً محافظاً للغاية، فهم لا يقبلون فقط هذه النظم، ولا يتخذون منها موقفاً ناقداً، بل إنّ بعضهم، وخصوصاً في الولايات المتحدة، كان يرى أن غاية تدريس السياسة هي إعداد المواطن الصالح وتربيته على كيفية التعامل مع مؤسساتها، ومن ثم فإنّ علم السياسة كان ينظر إليه على أنّه امتداد لفلسفة الأخلاق، أو هو وسيلة أخرى للتربية المدنية للمواطنين.

وكان كتاب ويليام بالي عن مبادئ الفلسفة الأخلاقية والسياسية مثلاً بارزاً على هذه الكتابات. (٧) ولما كان علماء السياسة هؤلاء يرون في النظم السياسية لبلدانهم المثل الأعلى لكل النظم السياسية، فإنّهم، من ناحية، لم يروا ضرورة لتطويرها بل ولم يدُر بأذهانهم أنّها يمكن أن تتغيّر أو تتطوّر إما بفعل التغيّر الاجتماعي واستجابة له، وإمّا تحت تأثير متغيّرات خارجية مثلما جرى مثلاً في فرنسا عندما احتلتها القوّات النازية أثناء الحرب العالمية الثانية وحكمتها حكومة فيشي ذات النزعة الفاشية، أو حتى عندما سقطت جمهوريتها الرابعة بعد ثورة الجنرالات في الجزائر التي أتت بالجنرال ديجول والجمهورية الخامسة. مثل هذه التطوّرات لم يكن بوسع علماء السياسة في ذلك الوقت التنبؤ بها لأنّه لم يدر بخلدهم إمكان أن تتغيّر هذه النظم، وقد بلغت من وجهة نظرهم درجة الكمال. صحيح أنّه كانت هناك كتابات ناقدة للنظم السياسية السائدة في هذه البلدان مثل كتابات إطار باريتو وموسكاوميشيليز عن النخبة والتي أوضحت تركّز القوّة السياسية في أيد قليلة أو جماعات محدودة في إطار النظم الموصوفة بالديمقراطية، كما شدّد التحليل الماركسي على الترابط القوي بين أصحاب الثروة وبين من يمارسون سلطة الدولة، ولكن هذه الكتابات في تلك المرحلة إمّا أنّها لم تكن عنصراً مهماً فيما يتم تدريسه، وإمّا أنّه كان ينظر إليها باعتبارها تنتمي إلى فروع علمية أخرى مثل الاجتماع في حالة كتابات النخبة أو الاقتصاد في حالة كتابات ماركس والماركسيين.

خامساً : قلّة الاهتمام بالتنظير

ونظراً لأنّ علماء السياسة في ذلك الوقت كانوا يشكّلون جماعة متجانسة من حيث أصولها الاجتماعية والعرقية، ومن حيث مشاربها الثقافية ومن حيث رؤيتهم للعالم، فقد غابت الخلافات فيما بينهم، تلك الخلافات التي ربما كانت ستدعوهم إلى التدقيق فيما يكتبونه، والنظر إليه بعيون ناقدة، ومحاولة تأصيله بالعودة إلى أسس نظرية، ولهذا السبب فقد غاب عن هذه الكتابات الاسترشاد بنظريات أو بأطر نظرية محدّدة، أو استخلاص استنتاجات ذات طابع عام من دراساتهم. بل إنّ الكتابات ذات الطابع الفلسفي قلّ فيها أيضاً هذا البعد التنظيري، فقد اكتفت بدورها إمّا بشرح كتابات كبار الفلاسفة في العصرين القديم والوسيط، وإمّا بالدعوة إلى النظام الديمقراطي بمدخل غير جدلي لا يتصوّر إمكان أن تكون هناك انتقادات جادّة للديمقراطية كنظرية أو كواقع ما في بعض البلدان. وقد استبعد علماء السياسة في معظمهم حتى عشرينيات القرن العشرين إمكانية اتباع بعض أساليب البحث في العلوم الطبيعية في مجال دراسة الظواهر السياسية للاعتقاد بعدم صحّة التعميم في هذا المجال، وعلى الرغم من أنّ بعضهم كان يصف دراسة السياسة بالعلم، إلاّ أنّ مفهوم العلم كان في نظرهم مفهوماً واسعاً يشمل أي كتابة أكاديمية. وكما قال أحد علماء السياسة البريطانية في ذلك الوقت «هناك علم للسياسة بنفس المعنى وإلى نفس الحد تقريباً الذي يمكن معه القول إنّ هناك علماً للأخلاق» (٨).

سادساً: قلّة الاهتمام بالقواعد المنهجية في الدراسة والبحث

ومع غلبة المناهج الوصفية والتاريخية والفلسفية والقانونية على دراسة السياسة لم يكن علماء السياسة يولون اهتماماً كبيراً للشروط المنهجية في كتاباتهم أو أبحاثهم، فمثل هذه المناهج كما اتبعها علماء السياسة في ذلك الوقت لم تكن تقتضي اجتهاداً كبيراً في إعمال قواعد المنهج الصحيح. لم يكن هناك اهتمام بتوضيح الإطار النظري الذي يستند إليه أي بحث، ولا بمحاولة اكتشاف الأسباب وراء الأحداث التاريخية، ولا بمقارنة الدلالات المختلفة لأي نص، ولا ببيان التناقض في كتابات الفلاسفة أو ربط ما كانوا يكتبون بالسياق التاريخي لكتاباتهم. وقد دلّل بيل وهاردجريف على قلّة

الاهتمام بالمنهج في الكتابات الأكاديمية في السياسة في ذلك الوقت بأنّه لم تكن هناك حتى سنة ١٩٣٣ سوى جامعة أمريكية واحدة هي التي كانت تقدّم لطلابها مقرّراً في مناهج البحث، وأن تحليل ٧٩٧ مشروعاً بحثياً في ٦١ قسماً للدراسات العليا في العلوم السياسية في الولايات المتحدة في سنة ١٩٥٢ كشف عن أنّ عدد المشروعات التي اهتمت بقضايا المنهج أو بفلسفة العلم لم يتجاوز خمسة عشر مشروعاً[٩].

ثورة السلوكية: زوبعة في فنجان

هذه الانتقادات التي شاعت حول هذه المناهج التقليدية في النظر إلى الظاهرة السياسية حدت بعدد من علماء السياسة إلى التطلّع إلى الارتقاء بدراسة السياسة إلى مصاف تقارب مستوى الدقّة والانضباط والقابلية للتحقق من صحة المقولات على النحو المعروف في العلوم الطبيعية، والأخذ بأساليب البحث في هذه العلوم وخصوصاً إجراء التجارب والتعبير الكمّي عن تجليّات الظاهرة موضع الدراسة وبناء النماذج النظرية التي تصبح أداة لمقاربة الواقع وتفسيره. وقد انبرت جامعة شيكاغو في الولايات المتحدة في العشرينيات وفي الثلاثينيات لقيادة هذه التوجه الجديد، وكان أبرز دعاته شارلس ميريام وهارولد لاسكي وجورج كاتلين، لكن هذا التوجه الجديد اكتسب زخماً متزايداً في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهيمن على الكتابات الأكاديمية في السياسة، وأنّ غيره من التوجهات في دراسة هذه الظاهرة لا يصح وصفه بالعلمية. ومع ذلك فقد لقي هذا التوجّه بدوره نصيبه من النقد، مما دعا البعض إلى تعديله أو الإضافة إليه، فيما عرف بعد ذلك بالسلوكية في السبعينيات، وانتهى الأمر بظهور مدرسة أخرى يصنّفها البعض ضمن المدارس الوصفية لرفضها المطلق إمكان أن تكون هناك معرفة علمية أصلاً هي مدرسة ما بعد الحداثة، التي بدأت انعكاساتها تظهر في علم السياسة منذ منتصف السبعينيات، وأصبحت موجة طاغية منذ الثمانينيات.

وجدير بالذكر أنّه على الرغم من الاعتقاد بأنّ هذا التطوّر خاص بما يسمّى بعلم السياسة الأمريكي، إلاّ أنّ الإسهام الأوروبي في هذا التطوّر واضح في كل المراحل،

فقد كان انطلاق المدرسة السلوكية بعد الحرب العالمية الثانية هو بفضل العديد من علماء السياسة والاجتماع الأوروبيين الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة قبيل هذه الحرب هرباً من الاضطهاد النازي والفاشي للمثقفين عموماً، كما تدين مدرسة ما بعد الحداثة لكتابات مفكّرين أوروبيين، وخصوصاً فرنسيين وألمان، وفي مقدّمتهم ميشيل فوكو وجاك ديريدا ويرجن هابرماس.

وهناك تعريفات عديدة للسلوكية. وقد ذهب هينزايولو الأستاذ بجامعة ستانفورد، وهو واحد من أبرز دعاة هذه المدرسة، إلى أنّ ما يجمع المنتمين إليها على الرغم من اختلافات بينهم هو «التزامهم بدراسة الإنسان باعتباره أساس الظاهرة السياسية، أو باستخدام المصطلحات الفنيّة التي تلتزم بدراسة الشخص الفرد كالوحدة الأمبريقية في التحليل»[١٠]. وذهب بيل وهاردجريف إلى أنّ السلوكية هي البحث الانتظامي عن الأنماط السياسية بغية صياغة نظرية أمبريقية والتحليل المتخصص لها والتحقق من صحة مقولاتها». وقد اشتركوا في التمييز بين توجّهين داخل هذه المدرسة أحدهما يهتم بصياغة المفاهيم والفروض والتفسيرات بطريقة انتظامية، وثانيهما يهتم بمناهج البحث الإمبريقية. على أنّ جوهر المدرسة السلوكية هو أنّ كل الفروض يجب التحقّق من صحتها بالإشارة إلى تغيّرات في السلوك يمكن لمن يشاء أن يلاحظها.

وقد أشار بيل وهاردجريف إلى ثماني خصائص حدّدها ديفيد إيستون أحد نجوم هذه المدرسة ورئيس الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية في الستينيات، هذه الخصائص الثماني هي:

«١. ممارسات منتظمة في السلوك السياسي يمكن إقرارها واختبارها،

٢. هذه الأنماط المتماثلة من السلوك يمكن اكتشافها والتحقق منها وتأكيدها،

٣. بواسطة أساليب صارمة في البحث تستند إلى انتقاء البيانات وجمعها وتنظيمها،

٤. ويسهل على تحقيق الانضباط في هذا البحث قياس المتغيّرات ذات الصلة والتعبير عنها كميّاً،

٥ . ولا تستبعد السلوكية القيم، ولكنها تتطلّب التمييز بعناية وفي التحليل بين القيم والحقائق،

٦ . كما تتطلّب السلوكية الانتظامية في المعرفة بمعنى ربط البحث الأمبريقي ببناء النظرية، وتؤكّد على علاقة التفاعل بين النظرية والبيانات .

٧ . ويرجع تعلّق السلوكية بالعلم البحت إلى إدراك السلوكيين للأسبقية المنطقية للنظرية والتفسير على الأنشطة المحدّدة لما يسميه بالهندسة السياسية أي تشكيل الواقع على أساس النظرية،

٨ . وأخيراً تدعو السلوكية إلى التكامل في العلوم الاجتماعية عن طريق الاستفادة من مناهج ومداخل العلوم الاجتماعية الأخرى ونتائجها»[١١] .

ويشرح أيولو خصائص المنهج السلوكي بأنّه من حيث وحدة التحليل يركّز على السلوك السياسي للأفراد الذين يشكّل التفاعل فيما بينهم وما يصلون إليه من اتفاقات السلوك الجماعي حتّى ولو كان اهتمام هذا التحليل بأفعال الجماعات والمنظمات والكيانات الأوسع . ففي رأيه أنّ الجماعات والمنظمات والأمم ليس لها وجود مستقل منعزل عن الأفراد الذين يترابطون فيما بينهم بالسلوك على نحو معيّن كأن يتحدّثوا لغة واحدة أو يدخلوا في أنشطة اقتصادية تجمعهم أو يدينوا بعقائد مشتركة لها طقوس يتبعونها جميعاً أو تتبعها غالبيتهم . ولا يعني ذلك أنّ هذه الكيانات الجماعية ليست حقيقية، لكنها من وجهة نظر التحليل السلوكي توجد وتتصرّف على نحو معيّن في حدود تصرّفات الأفراد الذين يكونونها .

وتتحدّد مستويات التحليل السلوكي في رأي أيولو بمدى الحاجة إلى تفسير السلوك . ومن ثم لا يكتفي هذا التحليل بمساهمات علم السياسة وحده في هذا المجال، وإنّما يسعى إلى اكتشاف هذا التفسير في السياق الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي الذي يحيط بالفرد . وهو يعترف بأنّ هذا التصوّر لمستويات التحليل قد جعل البعض ينتقد المدرسة السلوكية بدعوى أنّها تختزل الظاهرة السياسية في العوامل الاقتصادية أو الاجتماعية أو النفسية أو الثقافية، ولكنّه يرد على هذا الانتقاد بالقول إنّ

هذه المدرسة لا تتحرّج من الإشارة إلى عوامل غير سياسية في تفسير ظواهر سياسية إذا لم تكن العوامل السياسية كافية في التفسير.

وأخيراً فعلى الرغم من تأكيد أيولو على الصلة الوثيقة بين البحث والتنظير في المدرسة السلوكية، فإنّ غاية البحث هي الوصول إلى تعميمات تكون أساساً لبناء النظرية، إلاّ أنّه يشدّد أيضاً على تمايز نشاط البحث عن نشاط التنظير، فالأول منشغل باختبار الفروض وإجراء البحث والتدقيق في نتائجه وربطها بالنظريات القائمة سواء في حقل العلوم السياسية أو غيره من حقول العلوم الاجتماعية، لكن الثاني منشغل بتوليد المفاهيم، وابتداع الفروض، وبناء النماذج ونقد النظريات. وبطبيعة الحال فكل من هذين النشاطين مكمّل للآخر(١٢).

ومن أبرز شرّاح المدرسة السلوكية جورج كاتلين وهارولد لاسويل وشارلس مريام وستيورات رايس. وقد قام دافيد بتلر وأوستين راني ودويت ألدو بجمع نماذج من الأبحاث السلوكية ونشرها. وكانت أهم المساهمات في هذه المدرسة كتابات أنجوس كامبل عن الناخب الأمريكي وروبرت دال عمّن يحكم، الديمقراطية والقوّة في مدينة أمريكية، ودراسات كاي عن السياسة في الولايات المتحدة وسيمور ليست عن الإنسان السياسي وعن الديمقراطية النقابية، ودونالد ماثيوس عن أعضاء مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة وجون شميدهاوسر عن المحكمة العليا الأمريكية.

وقد تفرّعت عن المدرسة السلوكية عدّة توجهات أثّرت على وجه الخصوص في حقليّ السياسة المقارنة والعلاقات الدولية ودراسات الدول النامية. ومن أبرز هذه التوجهات البنيوية الوظيفية Structural-Functionalism ونظرية الأنساق System Analysis وكان من أبرز الكتّاب في التوجّه الأول جابرييل ألموند وتوماس كولمان، وفي التوجّه الثاني دافيد إيستون ومرتون كابلان.

وقد عزا كتّاب الموسوعة البريطانية ظهور المدرسة السلوكية وهيمنتها مؤقتاً على علم السياسة إلى الدور الذي أدّته جامعة شيكاغو في بثّ الأفكار الأولى لهذه المدرسة وهجرة عدد كبير من العلماء الأوروبيين خصوصاً الألمان ذوي الخلفية في علم

الاجتماع والذين أكّدوا على الصلة الوثيقة بين علم الاجتماع والسياسة، وتولّي الكثير من علماء السياسة وظائف إدارية وسياسية خلال الحرب العالمية الثانية، والدعم الذي قدّمته مؤسسات عديدة للبحث السلوكي، وعلى وجه الخصوص الدور «التبشيري» الذي قام به مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة في هذا الصدد، وأخيراً تطوّر أسلوب البحث الميداني في بعض الدراسات السياسية بتأثير الحاجة لمعرفة اتجاهات الرأي العام تجاه قضايا تهم صانع السياسة(١٣).

بعض تجليّات المدرسة السلوكية في العلوم السياسية: نظرية الأنساق والوظيفية البنيوية

أثمرت المدرسة السلوكية في إطار دراسات السياسة تجديداً في أساليب البحث ومداخل جديدة في الاقتراب من الظاهرة السياسية، فقد شدّد علماء السياسة ممن ينتمون إلى هذه المدرسة على ضرورة القيام بالتجارب في أبحاث هذا العلم والاستعانة بالأساليب الإحصائية في قياس السلوك السياسي وبناء النماذج النظرية كأداة للتحليل. ومن ناحية أخرى فقد اقترح كبار الداعين إلى الأخذ بالسلوكية إلى الاسترشاد بمداخل مبتكرة تطرح مفاهيم هي من وجهة نظرهم أكثر جدوى في فهم الظاهرة السياسية، ومن أهم هذه المداخل كل من نظرية الأنساق، والوظيفية البنيوية. ويرتبط هذان المدخلان ارتباطاً وثيقاً فيما بينهما، ليس فقط باعتبار أنّ كلاً منهما يعكس انحياز السلوكية لرؤية محدّدة لما يتضمنه منهج علمي في دراسة السياسة، ولكن لأنّ الوظيفة البنيوية تبنى على مفهوم النسق الذي طرحه المدخل الأول. وترتبط الدعوة إلى نظرية الأنساق باسم دافيد إيستون الذي خصّص لها ثلاثة كتب هي من بين العلامات البارزة على تأثير السلوكية في علم السياسة، كما ترتبط الوظيفة البنيوية بعمل جابرييل ألموند، وخصوصاً كتابيه في السياسة المقارنة.

نظرية الأنساق (١٤)

دعا دافيد إيستون إلى النظر إلى كافة الأنشطة السياسية باعتبارها تندرج كلها في إطار واحد وشامل هو ما أسماه بالنسق السياسي Political System وقد تصوّر أنّ هذا الإطار هو جزء من إطار أوسع، أو هو وحدة مفتوحة ولكنّها ذات حدود معيّنة داخل أنساق أوسع تشكّل بيئته. فهو فرع من نسق اجتماعي أوسع ينطوي بدوره على عدد من الأنساق الفرعية الأخرى. وذهب إيستون إلى أنّه من المفيد تفسير الظاهرة السياسية باعتبارها مجموعة من التفاعلات التي يتعرّض لها النسق السياسي تحت تأثير الأنساق الأخرى المحيطة به في بيئته هذه، مثل النسق الاقتصادي والنسق الثقافي والنسق الطبيعي والنسق المجتمعي. وعلى النسق السياسي أن يتكيّف مع المشاكل التي تنتج عن تأثير هذه الأنساق الفرعية الأخرى. وهكذا فإنّ المفاهيم الرئيسية في المدخل التحليلي الذي اقترحه إيستون هي مفاهيم النسق والبيئة والاستجابة والتغذية العكسية أو ردّ الفعل.

فالنسق System هو مجرّد تصوّر فكري يمكن أن يكون مفيداً في التحليل السياسي، وبهذا المعنى هو إطار للسلوك السياسي الذي يدور حول التخصيص السلطوي للقيم، سواء أكانت قيماً مادية أو معنوية، والبيئة Environment هي الإطار الذي يحيط بالنسق السياسي ويشمل الأنساق الفرعية الأخرى التي تؤثر على النسق السياسي. والاستجابة Response هي التغيّرات في البنى والتطورات الجارية داخل النسق وذلك لتنظيم أو التمشي مع الضغوط النابعة من الأنساق الأخرى أو المتولدة داخل النسق السياسي ذاته، وتتجسّد في مخرجات النسق Outputs من قرارات وأعمال Decisions and actions تخرج عن النسق ويمكن تفسيرها باعتبارها إيجابية أو بنّاءة بحسب مساهمتها في الإبقاء على النسق السياسي. وتسمّى هذه الضغوط بالمدخلات، وهي قد تكون مطالب Demands مطروحة على النسق أو دعماً Support لما يقوم به. أما التغذية العكسية Feedback، فهي قدرة النسق على الصمود في مواجهة هذه الضغوط، وترتبط هذه القدرة بوجود المعلومات والتأثيرات الأخرى لدى الفاعلين السياسيين وصانعي القرار في إطار هذا النسق.

ويولي إيستون اهتماماً بالغاً بقدرة النسق السياسي على الصمود عبر الزمن،

ويرتبط ذلك في رأيه بحصوله على تغذية عكسية مناسبة حول أدائه السابق، واتخاذه لتدابير لتنظيم سلوكه في المستقبل. وقد يتخذ هذا التنظيم صورة التكيّف مع أوضاع متغيّرة، مع ثبات نفس غايات النسق، ولكن قد تتخذ أيضاً صورة تعديل هذه الأهداف أو تغييرها تماماً. بل إنّ هذا الصمود قد يقتضي أن يقدّر النسق على تطوير بناه الداخلية وعملياته.

ومن الملاحظات الهامة التي يوردها إيستون أنّ النسق لا يستجيب بالضرورة لكل المطالب المطروحة عليه، فهذا يتوقف على قدرة الفاعلين السياسيين على الوصول إلى صانعي القرار داخل النسق، ويرتبط ذلك بدوره بما يتوافر لهم من رأسمال سياسي، من نفوذ ومكانة اجتماعية وهيبة وعدد. ولا يتوزّع رأس المال السياسي هذا بالتساوي فيما بينهم. كما قد يعجز النسق السياسي عن الاستجابة للعديد من المطالب، وليس بسبب افتقاد الرغبة، ولكن بسبب افتقاد القدرة عندما تبلغ هذه المطالب حداً يتجاوز إمكاناته Overload. وقد لا يؤدي إخفاق النسق في الاستجابة لكل هذه المطالب إلى انهياره إذا كان ما يزال يحظى بالدعم، والذي يتوجه إلى السلطات Authorities، والنظام السياسي Regime، والمجتمع السياسي Political community. وحتى في حالة السلطات، فإنّها تتلقى نوعين فرعيين من الدعم:

يتعلّق أولهما بسياساتها، والثاني دعم عام تحظى به بصرف النظر عن سياساتها، ولذلك فإنّ صمود النسق مع عدم استجابته الكاملة لكل ما يطرح عليه من مطالب قد يعود إمّا لهذا الدعم، أو لاستفادة السلطات من دعم النظام السياسي أو من التمسّك ببقاء المجتمع السياسي.

والمقصود بالبقاء لدى إيستون يتجاوز مجرّد الحفاظ على الذات Self-maintenance أو مجرّد الاستقرار، إذ هو يتطلّب الصمود في مواجهة الضغوط. وحتى يمكن للنسق السياسي البقاء، فإنّه يجب أن يكون قادراً على التمشي بفعالية مع الاضطرابات إمّا بالتحايل على البيئة لتخفيف الضغوط التي يتعرّض لها أو بإدخال تغييرات جوهرية ذات مغزى أو تعديلات أساسية في نطاقه، وعضويته وهياكله وغاياته أو قواعد السلوك فيه. ومع ذلك فقد يتعرّض النسق السياسي

لاضطرابات Disturbances قد تنتج داخل النسق ذاته من بيئته وتهدّد قدرته على البقاء بسبب عجز عملية التحويل Conversion process عن الاستجابة من خلال مخرجات النسق لما يطرح عليه من مطالب وانكماش الدعم الذي يتلقاه النسق بصفة عامة. ويحدث ذلك عندما تتجاوز هذه المطالب قدرة النسق على تخصيص الموارد أو معدّل تمشيه النسبي معها Relative frequency of compliance. في مثل هذه الحالات يمكن أن ينهار النسق، وقد يكون الانهيار مؤقتاً وذلك إذا ما استعاد النسق تكامله وحافظ على نفس حدوده الجغرافية، ولكنه قد يختفي بالانضواء تحت نسق آخر وتتغيّر بذلك حدوده الجغرافية.

لقد شاع مفهوم النسق هذا في دراسات العلوم السياسية تحت تأثير إيستون، وخصوصاً في دراسات السياسة المقارنة ودراسات العلاقات الدولية، بحيث أنّه يصعب تصوّر العلوم السياسية بدون مفهوم النسق. صحيح أنّه ليس جديداً تماماً، فقد استخدمه هوبس قبل إيستون بقرون، ولكن إيستون هو صاحب الدعوة إلى جعله محور تحليل الحياة السياسية، ولا شك أنّه من المفيد تصوّر الحياة السياسية باعتبارها كلاً متكاملاً ومفتوحاً أيضاً لتأثير البيئة المحيطة بها أو ما أسماه إيستون بالأنساق الفرعية الأخرى للنسق الاجتماعي. كما جرى استخدام المفهوم في دراسات العلاقات الدولية، وكان من المفيد النظر إلى أنماط توزيع القوة في المجتمع الدولي باعتبار أنّها تندرج تحت أنساق مختلفة، هي أيضاً تصوّرات ذهنية، وهي مع ذلك كاشفة لقسمات جوهرية في هذا التوزيع، وتذكر هذه الأنساق في اللغة العربية تحت مسمّى النظام، مثل نظام توازن القوى الذي ساد في أواخر القرن التاسع عشر، ونظام القطبية الثنائية الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية والوضع الحالي الذي اختلف الباحثون في توصيفه، إذ يرى بعضهم أنّه نظام أحادي القطب، بينما يرى آخرون أنّه وضع انتقالي في سبيله إلى التحوّل إلى نظام تعدّد الأقطاب. ويعتبر هذا التحليل نوعاً من تكييف تحليل النظم لدراسة العلاقات الدولية في إطار ما يعرف بنظرية الأنساق العامة General system theory(١٥) ويذهب كثير من علماء السياسة إلى أنّ مفهوم النسق مفيد في تصنيف أنماط التفاعل في الحياة السياسية وفي العلاقات الدولية، وهو يمثّل على

هذا النحو تقدّماً في تحليل الظواهر السياسية. ومع ذلك لا بد أيضاً من الإشارة إلى أنّ بعض علماء السياسة ذهبوا إلى أنّ مدخل الأنساق كما عرضه إيستون لا يصلح للتطبيق على حقل العلاقات الدولية بسبب غياب سلطات ونظام سياسي بل ومجتمع سياسي في مجتمع الدول يشبه ما كتب عنه إيستون في إطار حديثه عن النسق السياسي وبيئته، وميّزوا بوضوح بين تحليل الأنساق والنظرية العامة للأنساق[١٦].

ولكن يؤخذ على هذا المدخل عموميته الشديدة وميله إلى الوصف أكثر من التحليل، ولذلك فإنّه يترك أسئلة كثيرة معلّقة. فالذي يجري داخل النسق يجعل السلطات تستجيب لأنواع معيّنة من المطالب دون أخرى. فلا يكفي القول مثلاً أنّ السلطات تستجيب لمطالب من يملكون قدراً أكبر من رأس المال السياسي، فبعض النظم، ذات الميل الإصلاحي قد تبادر بإدخال تغييرات تحقق صالح من لا يملكون قدراً أكبر من رأس المال السياسي دون أن تكون مدفوعة لذلك تحت ضغوط منهم. في هذه الحالات من المهم معرفة أسباب مثل هذا التغيّر في غايات النسق السياسي، ويقتضي ذلك معرفة حسابات صانعي القرار، أو كيف تجري عملية تحويل المطالب إلى أعمال وسياسات، وهي مخرجات النظام السياسي، أو ما يسمّى بمشكلة الصندوق الأسود Black box problem.

ومن ناحية ثانية فإنّ العمومية الشديدة في مفاهيم هذا المدخل تجعل من الصعب ترجمتها إلى مؤشرات يمكن أن تخضع للبحث الأمبريقي، ولذلك تقل الدراسات الأمبريقية التي تستخدم مفهوم النسق على هذا النحو، ويشكّل ذلك مفارقة شديدة مع منطلقات المدرسة السلوكية التي تسعى إلى الأخذ بأساليب البحث في العلوم الطبيعية في إطار الدراسات السياسية، فمن المستحيل إجراء تجارب على أي نسق من الأنساق، ومن الصعب كذلك ترجمة مفاهيمه إلى مؤشرات يمكن قياسها كميّاً باستخدام الأساليب الإحصائية. ولذلك تنحصر قيمة هذه الإضافة من وجهة نظر المدرسة السلوكية في أنّها تقدّم نموذجاً نظرياً لما هو النظام السياسي، ولكن عدم تفسيرها لكيفية سلوك الوحدات التي يضمنها النسق يقلل من الاستفادة به تحليلياً.

وقد انتقد كثيرون هذا المدخل بدعوى أنّه لا يفسّر كيفية تغيّر النسق السياسي،

والواقع أنّ هذا الانتقاد ليس صحيحاً تماماً، «فإيستون يطرح تفسيراً لكيفية التغيّر في النسق السياسي» فهو في رأيه يحدث نتيجة ضغوط Stress قد يكون مصدرها داخل النسق أو من خارجه من البيئة التي يتواجد فيها، وقد يدعو ذلك السلطات إلى تغيير غايات النسق إن لم يكن تغيير القرارات والسياسات كافياً. وهو يقدّم تفسيراً أيضاً لانهيار النسق بسبب الاضطراب Disturbance القادم من أحد هذين المصدرين. ولكن يظل هذا التفسير مغرقاً في العمومية بالنظر إلى كثرة الأدبيات التي تشرح ظاهرة الثورة مثلاً.

ولكن يؤخذ على هذا النمط من التحليل اهتمامه الشديد بقضية الاستقرار «فالشغل الشاغل لإيستون هو تفسير صمود النسق السياسي وبقاؤه في مواجهة التحديات ـ الضغوط والاضطرابات بلغته ـ ، ويعكس ذلك نوعاً من الانحياز للنظم القائمة، على الرغم من أنّها ـ باعتراف إيستون نفسه ـ لا تستجيب بالضرورة لمطالب كل قطاعات المجتمع، وخصوصاً هؤلاء الذين لا يملكون قدراً كافياً من رأس المال السياسي أو لا ينجحون في استخدامه، أو هؤلاء الذين لا يطرحون مطالب على السلطات أصلاً ليأسهم من إمكان استجابة السلطات لمطالبهم[١٧].

وبالإضافة إلى ذلك توحي لغة إيستون بأنّ الصراع أمر شاذ، فالتغيّر يحدث بسبب جهود فائقة يتعرّض لها النسق السياسي أو بسبب اضطرابات. وعلى العكس من ذلك يوحي تحليل علماء سياسة واجتماع آخرين بأن الصراع أمر مألوف في النظام السياسي، وأنّ هذا الصراع قد تكون له آثار إيجابية على تطوّر النظام السياسي ذاته سلمياً[١٨]، أو حتى تغييره بالقوّة. فظهور دولة الرفاهية في أوروبا الغربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية هو انعكاس للصراع بين العمّال وأصحاب رأس المال، وهو استجابة أيضاً لتهديدات متصوّرة من خارج هذه النظم، مثّلتها النظم الشيوعية التي امتدت خلال تلك الفترة إلى خارج أوروبا، والصراع هو الذي أدّى إلى سقوط نظم سلطوية كما كان الحال في الثورة الفرنسية أو نظم إقطاعية فشلت في الاستجابة لتطلّعات مواطنيها كما كان الحال مثلاً بالنسبة للثورة الصينية.

ومع ذلك فعلى علات هذا المدخل، فإنّ لغته ما زالت تمثّل خطاباً مهماً في علم

السياسة، وقد تكون له قيمته في تصنيفات النظم السياسية، ويمكن أن تزداد فائدته بأخذ الانتقادات التي وجّهت إليه بعين الاعتبار، بل وبمحاولة المزاوجة بينه وبين بعض المداخل التي يتصوّر البعض تناقضه معها، وهو ما حاوله بعض علماء السياسة بالفعل.

الوظيفية البنيوية:

ترتبط الوظيفية البنيوية في علم السياسة بالمساهمات العديدة لجابرييل ألموند الذي بذل جهداً كبيراً في الدعوة إليها، وفي التشجيع على الأخذ بها ومحاولة تطبيقها من خلال موقعه كأوّل رئيس للجنة السياسة المقارنة بمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية بالولايات المتحدة، وبالمشروعات البحثية التي أشرف عليها واسترشدت بالمفاهيم التي طرحها. وقد استفاد ألموند في طرحه لهذا المنظور من اجتهادات إيستون في طرح تحليل الأنساق الذي انعكس في تبنّي ألموند لهذه الرؤية وجعله مفهوم النسق وحدة تحليل رئيسية في كتاباته، واستفاد من ناحية أخرى بتحليل الوظيفيين من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا وفي مقدّمتهم إميل دركايم Emile Durkheim ورادكليف براون Rradcliffe-Brown وبرونوسلومالينوسكي Bronoslaw malinowski. وتالكوت بارسونز Talcott Parsons.

وكلمة وظيفة باللغة الانجليزية لها معان عديدة مثل: مناسبة، استخدام، هدف، نتيجة، أثر، نشاط، غرض، ودافع... إلخ. ووفقاً لاستخدام ألموند لمفهومي النسق والوظيفة فإنّه طرح بداية عناصر التحليل الوظيفي البنيوي في أربعة عناصر رئيسية تتسم بها كل النظم السياسية، فهي جميعاً تحتوي على بنى أو هياكل سياسية، كما أنّ كل النظم السياسية تؤدّي الوظائف نفسها، وإن كانت تختلف فيما بينها من حيث توزيع هذه الوظائف على البنى السياسية، ومدى تكرار أداء هذه الوظائف، ولا يقتصر أي هيكل أو بنية سياسية على أداء وظيفة واحدة، فكل هذه البنى متعددة الوظائف، وأخيراً فإنّ كل النظم السياسية هي خليط ثقافي يجمع بين عناصر حديثة وعناصر تقليدية. وقد قسّم ألموند هذه الوظائف في البداية إلى قسمين: وظائف مدخلات تؤثّر

على النظام السياسي، ووظائف مخرجات، أي أنشطة يقوم بها النظام السياسي. وتشمل الأولى وظائف التنشئة السياسية، والتكليف السياسي Political recruitment أو التجنيد لمهام معينة بالمعنى الواسع لهذه الكلمة والتعبير عن المصالح Interest articulation وتجميع المصالح Interest aggregation بمعنى صياغتها في صورة مطالب أو سياسات عامة مقترحة. أما وظائف المخرجات فهي صنع القواعد أو القوانين، وتنفيذ القواعد والقوانين والتقاضي حولها. وهناك وظيفة أخرى ضرورية للقيام بكل هذه الوظائف هي الاتصال السياسي Political communication أي التواصل بين المواطنين أو بين الحكام والمواطنين للتعبير عن المطالب أو صياغة المخرجات، وتنفيذ القواعد والقوانين.

وفي مرحلة تالية قسّم ألموند ومعه باول هذه الوظائف إلى ثلاثة مستويات: فهناك وظائف أو أنشطة القدرات وهي القدرات التنظيمية والاستخراجية والتوزيعية والاستجابية وهي تحدّد أداء النظام في بيئته، وهناك الوظائف التحويلية أي التي تمر عبرها المصالح لتتحوّل إلى مخرجات للنظام السياسي، وهي تتم داخل النظام وتمثّل تدفق المدخلات والمخرجات عندما يحاول النظام مواجهة المطالب بقرارات ملزمة. والمستوى الثالث هو وظائف الحفاظ على النظام وتكيّفه مع بيئته وهي تشمل وظيفتيّ التنشئة والتجنيد. وقد طرح ألموند وباول هذا الإطار استجابة للانتقادات التي وجّهت إلى طرحه الأول باعتباره ستاتيكيا مصمتاً، لا يأخذ في الاعتبار التفاعل ما بين هذه الوظائف ولا كيف تنعكس على أداء النظام السياسي على أرض الواقع.

وقد كان لهذا الإطار حظّ أفضل في التطبيق مقارنة بالإطار النسقي الذي طرحه إيستون. وقد قام ألموند نفسه بتطبيقه في دراسة السياسة المقارنة في كتابه عن السياسة المقارنة الذي طرحها بعد أن صاغ مع باول هذا الإطار، وصدرت منه طبعات متتالية، وكان قد بدأ بتطبيقه منذ سنة ١٩٥٧ عندما أصدر مع كولمان كتابهما عن السياسة في المناطق النامية. وبعد الطرح الجديد في كتابه مع باول عن السياسة المقارنة (دخل إنمائي)، بدأ بإصدار مؤلف يطبّق هذا المدخل على العديد من النظم السياسية في العالم، هما نظم كان قد صنّفها في سنة ١٩٥٧ إلى نظم بدائية وتقليدية وانتقالية

وحديثة معتبراً أنّ معظم الأنظمة القائمة في العالم هي انتقالية بمعنى وجود كل من الخصائص التقليدية والحديثة فيها في آن واحد، مع اختلاف نسبة كل من هذه الخصائص بين نظام وآخر. ثم كانت سلسلة الكتب عن التنمية السياسية التي صدرت بإشرافه في ضوء هذا الإطار عن فريق السياسة المقارنة بمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة. وقد أفاد من ذلك علماء سياسة كثيرون في أنحاء عديدة من العالم.

وعلى الرغم من شيوع هذا الإطار وحظّه الأوفر في التطبيق، وشعبيته في جامعات العالم الثالث وخصوصاً في إفريقيا وآسيا، إلاّ أنّه لم يسلم من انتقادات جذرية تجعله في الوقت الحاضر مجرّد مرحلة في تطوّر علم السياسة وخصوصاً حقل السياسة المقارنة، إطاراً عفا عليه الزمن بسبب جديّة هذه الانتقادات، وذلك عن الرغم من أنّ ألموند لم يسلم بصحة هذه الانتقادات بل دافع عن إطاره في مؤلفه سنة ١٩٩٠ الذي اعترف فيه بالانقسامات الهائلة في حقل العلوم السياسية وافتقاد الوحدة داخل هذا الفرع من المعرفة الأكاديمية.

وبالإضافة إلى الانتقادات التي تنصب على كل من مدخل الأنساق والوظيفية البنيوية من حيث عمومية التحليل والحشد الهائل من المصطلحات التي هي أقرب إلى إعادة صياغة مفاهيم معروفة في دراسات السياسة وطرحها كمصطلحات جديدة بينما هي أقرب إلى ما يوصف بأنّه مجرد إعادة إلباس هذه المفاهيم برداء جديد، أو هي كما يذهب التعبير الانجليزي نبيذ قديم في زجاجات جديدة، والميل إلى الأنظمة القائمة وتحبيذ المشاركة المحدودة من جانب المواطنين في العملية السياسية حرصاً على الاستقرار، فقد تعرّض إطار الوظيفية البنيوية لانتقادات خاصة منها انتقائيته في تشخيص الوظائف التي يتم أداؤها داخل النظام السياسي، إذ لماذا هذه الوظائف، لا غيرها، كما أنّه، وعلى الرغم من محاولة ألموند وباول تطويره، فإنّه ما زال ذا طابع وصفي فهو يفترض تدفّقاً يسيراً بين وظائف المدخلات ووظائف المخرجات، ولا يقدّم تفسيراً مقنعاً للانتقائية في الاستجابة لبعض المطالب دون غيرها، ولا يطرح احتمال استقلال السلطات الحاكمة عن المجتمع بحيث يتوقف هذا المسار عن طرح المصالح

واقتراح السياسات ثم ترجمتها في صورة قوانين وقواعد وسياسات ملزمة . وأخيراً فإنّ بعض مفاهيم هذا الإطار مضلّلة مثل الحديث عن التمايز البنيوي واستقلال النظم الفرعية Structural differentiation and subsystem autonomy في النظم الحديثة، وهو ما يغفل الصلات الوثيقة بين الثروة والسلطة في هذه المجتمعات على النحو الذي أوضحها عالم الاجتماع الأمريكي س . ميلز C.Mills في كتابه الشهير عن نخبة القوّة[١٩] Power Elite .

ما بعد السلوكية

تعرّضت مدرسة تحليل الأنساق والنظرية العامة للنظم الوظيفية البنيوية للنقد من جانب دوائر عديدة من علماء السياسة، وقاد هذه الانتقادات بعض الدعاة الأوائل للسلوكية في مقدّمتهم دافيد إيستون الذي ألقى في مرحلة مبكّرة نسبياً، خطاباً في مؤتمر الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية عام ١٩٦٩ عبّر فيه عن عدم الرضا عن النظرة السلوكية المتطرّفة للعلم ولعلم السياسة . وقد شاعت هذه الانتقادات، وأصبحت مقبولة من جمهرة المشتغلين في هذا الحقل العلمي مما جعل السلوكية واحدة من مدارس علم السياسة لا المدرسة الرئيسية في هذا العلم . ويمكن القول أنّ تاريخ المدرسة السلوكية هو أقرب إلى أن تكون منظوراً قياسياً بالمعنى الذي قصده توماس كون في كتابه الشهيرعن بنية الثورات العلمية، وذلك في حدود دراسة السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية التي لاقت فيها هذه المدرسة أوسع الانتشار، وما زال لها أنصارها فيها في الوقت الحاضر، وإن كانوا قد تخلّوا عن مقولات الوظيفية البنيوية وعن التمسّك الصارم بتحليل الأنساق والنظرية العامة للنظم . ويدور نقد السلوكية حول نظرتها للعلم، ولمكانة القيم فيه، وصحّة ادعاءاتها عن حيادها وتصوّرها لدور عالم السياسة، وقد شكّلت هذه الانتقادات المعالم الرئيسية لمدرسة فكرية جديدة صارمة تسمّى ما بعد السلوكية .

فقد ذهب هؤلاء النقّاد أولاً إلى أنّ تصوّر المدرسة السلوكية للعلم ضيّق للغاية وغير

صحيح ولا ينطبق على كل العلوم الطبيعية، فهي قد قصَرت العلم على فروع المعرفة الإنسانية التي تستخدم الأساليب التجريبية أو النمذجة الرياضية غالباً كوسيلة للوصول إلى نتائجها. ويمكن هنا الإشارة إلى أنّ علم طبقات الأرض ـ الجيولوجيا أو حتى علم الفلك، ـ ولا يشكك أحد في علميتهما ـ لا يستخدمان الأسلوب التجريبي. ما يميّز العلم من وجهة نظر هؤلاء النقّاد هو كونه إطاراً منظّماً ومنضبطاً للمعرفة الإنسانية من حيث صياغة الأسئلة، وتنظيم البيانات واستخلاص النتائج منها بناء على قواعد مقبولة من جمهرة المشتغلين فيه، ومن ثم يتسع هذا الفهم للعلم لفروع عديدة من المعرفة في الاقتراب من الظواهر الطبيعية والاجتماعية والإنسانية، حتّى وإن لم تكن تستخدم جميعها أساليب التجريب والنمذجة الرياضية.

والذي يدعو إلى الأخذ بهذا المفهوم الأوسع للعلم خطورة القضايا التي تواجه الإنسانية والحاجة إلى بحثها بأساليب جادّة ومنضبطة لكنها لا تقبل التجريب ولا تخضع للنمذجة الرياضية. وإذا كانت المدرسة السلوكية قد أعلت من شأن أسلوب البحث، وقصرته على التجريب والقياس الإحصائي والنمذجة، فقد جاء ذلك على حساب المضمون، إذ أبعد التمسّك بهذه الأساليب السلوكيين عن مناقشة قضايا السياسة الملحّة في الولايات المتحدة في الستينيات مثل قضايا حرب فيتنام والفقر والعنف في المدن الأمريكية، ودفعهم إلى الاستغراق في بحث مشكلات نظرية ذات أهمية اجتماعية محدودة للغاية، أو لا أهمية اجتماعية لها على الإطلاق. ولا يعني ذلك الانصراف عن القضايا النظرية للعلم، ولكنّه يعني الاهتمام بالجوهر إلى جانب قضايا النظرية والمنهج. وعلى حين كانت رؤية العلم الاجتماعي من وجهة نظر السلوكية أنّه فرع من المعرفة يتحرّر من القيم الاجتماعية، فقد أنكر ذلك نقّادها، وشدّدوا، على العكس، على ضرورة تحلّي الباحث بقيم إنسانية، فالتزام الباحث في علم السياسة بقيم العدالة والحريّة والأخوّة بين البشر وغيرهم من القيم هو ما سيجعله يهتم بالقضايا التي يثيرها مدى انعكاس هذه القيم في حياة البشر، ويوفّر لبحثه المغزى، ويجعله مساهمة في النهوض بأحوال الإنسانية. وليس معنى ذلك أن يشكّل الباحث نتائجه على هواه، فهو باحث أمين ومنضبط يصرّح في بداية بحثه بالقيم التي يلتزم

بها، وهو في بحثه وفي استخلاصه للنتائج يلتزم بقواعد الاستدلال السائدة في الفرع العلمي الذي ينتمي إليه.

وقد كشف نقّاد السلوكية في هذا السياق زيف ادعاءات السلوكية بالعلمية والحياد، فوراء هذه الادعاءات مساندة لبنية القوّة وعلاقاتها السائدة في المجتمع الأمريكي، ورغبة في تجاهل القضايا الخلافية في هذا المجتمع، فادّعاء الحياد في مثل هذه المواقف هو انحياز ضمني لمن يملكون القوّة، لأنّه يحول أنظار المجتمع عن أخطر مشاكله، مما يؤدي إلى توطيد أوضاع الاستلاب وسيطرة القلّة على مصائر الأغلبية من المواطنين. وهكذا فوراء الادعاء بالعلمية فكر محافظ أشد المحافظة.

وعلى العكس من ذلك يدعو أنصار ما بعد السلوكية علماء الاجتماع والسياسة إلى أن يكون لهم دور فاعل في النهوض بمجتمعاتهم، وتنوير الرأي العام فيها، وتبصيره بقضاياه الأكثر أهمية وإلحاحاً، بل وألاّ يتورّعوا في سبيل ذلك عن نقد أوضاع مهنتهم ذاتها وتنظيمها الأكاديمي حتى تتحوّل المعرفة السياسية الأمنية والمنضبطة إلى أداة لتحرّر البشر ولا تكون دعامة لأوضاع جائرة وظالمة (٢٠).

حرب القبائل في علم السياسة

لعلّ أفضل وصف لحالة علم السياسة في الوقت الحاضر أنّه نشاط علمي يفتقد إلى الوحدة إلى حدّ كبير، بل يصل الأمر بواحد من روّاد هذا النشاط إلى وصف موقفه الحالي بأنّه فرع علمي منقسم على ذاته Discipline Divided، فليس هناك اتفاق بين ممارسيه لا على موضوعه، ولا مناهجه، ولا مكانة القيم فيه، ولا حتّى معايير الحكم على مصداقية نتائج ما يجري فيه من أبحاث، والذي يعزّز من صحة هذا الحكم ليس فقط عدم حسم الصراع الفكري بين السلوكية وما بعد السلوكية، ولكن ظهور معارك فكرية جديدة طرح بعض أطرافها حججاً تفوق في تطرّفها ما طرحه السلوكيون في نقدهم للمدارس الأخرى، فضلاً عن أنّ أتباع المدرستين السلوكية وما بعد السلوكية والمدارس التقليدية ما زالوا حاضرين، كما أنّ المدارس الفكرية التي تختلف مع

المنطلقات الليبرالية التي ميّزت المراحل الأولى لاستقلال علم السياسة، وخصوصاً الماركسية ومدرسة التبعية في صياغاتها المختلفة ما زال لها أنصارها داخل هذا الفرع العلمي. وسوف يناقش هذا القسم تجلّيات هذا الانقسام في دراسة السياسة باستعراض إضافات مدرسة ما بعد الحداثة، والمداخل السلوكية التي تتمتع بالمكانة المتميّزة في دراسات السياسة في الولايات المتحدة وخصوصاً ما يوصف بمداخل الاختيار سواء العام أو العقلاني، ونظرية المباريات، وأخيراً مساهمات الماركسية بفرقها المختلفة القديمة والجديدة وما بعد الماركسية أو تلك التي تأثّرت بها، مثل مدرسة التبعية بتقاليدها المختلفة.

أولاً: تحدّي ما بعد الحداثة

مدرسة ما بعد الحداثة هي نقد لمشروع الحداثة في التجربة الغربية، وللأسس المعرفية والفلسفية لهذا المشروع. فإذا كان هذا المشروع قد نهض على أساس الاعتقاد بإمكان معرفة الإنسان بعالم خارجي عنه، وأنّ العقل الإنساني هو واسطة هذه المعرفة التي يمكن نقلها إلى آخرين يمكن لهم أن يستوعبوها، وأنّ هذه المعرفة مفيدة، إذ يمكن ترجمتها إلى تكنولوجيات ونظم نتاج صناعي تمكن البشر من السيطرة على بيئتهم الطبيعية ومجتمعاتهم، فإنّ مدرسة ما بعد الحداثة ترفض كل هذه المنطلقات، وتتفاوت درجة الرفض داخل فرقها المختلفة، فمنها من يرفض كل هذه المتطلبات تماماً، ومنها من يكتفي بأن يتخذ منها موقفاً نقدياً فحسب. ولمدرسة ما بعد الحداثة تجلّيات مختلفة في الفن والأدب والعمارة، كما أنّ لها تجليات في العديد من العلوم الاجتماعية. وفيما يتعلّق بعلم السياسة، فإنّ تجليات ما بعد الحداثة تنعكس في النشاط العلمي في إطار هذا الحقل، كما تنعكس في مجال النشاط السياسي كذلك، وخصوصاً في البلدان الصناعية المتقدّمة. وفي مجال علم السياسة تظهر هذه الانعكاسات في الموقف في مناهج البحث، ومن نظريات علم السياسة، ومن مكانة القيم فيه، وأخيراً في معايير تقييم مصداقية الإنتاج العلمي ذاته.

فمدرسة ما بعد الحداثة ترفض الفصل بين الإنسان وعالم خارجي حوله يمكن له أن يعرفه موضوعياً، فليس في رأي أتباعها من سبيل لمعرفة هذا العالم، لأنّ اللغة هي واسطة المعرفة، ولـمّا كان فهم اللغة يتفاوت من شخص لآخر، فسوف يختلف تصوّر العالم ذاته من شخص لآخر، حيث أنّ مدلول اللغة يتفاوت بينهما، كما أنّه لا يمكن نقل المعرفة بالعالم على نحو صحيح من شخص إلى آخر لنفس السبب، فما يعنيه لفظ بالنسبة لشخص ليس هو ما يعنيه بالنسبة لشخص آخر، فضلاً على أنّ إدراك العالم يتوقف على السياق الذي يوجد فيه الفرد، ومن ثم سيتفاوت هذا الإدراك أيضاً من شخص إلى آخر بحسب اختلاف السياق. كذلك ترفض هذه المدرسة أيّ علاقة سببية بين الظواهر، وذلك لتعدّد الأسباب التي تؤثر في أيّ ظاهرة، وصعوبة تحديد الأسبقية الزمنية لأيّ من هذه الأسباب، ومن ثم استحالة معرفة أيها كان السبب المباشر لأيّ تطور. ولذلك فكل مناهج البحث التي اجتهد علماء السياسة في إتقانها وتطويع بعضها من علوم أخرى لا قيمة لها، وكل ما يمكن لعلماء السياسة أن يفعلوه هو دراسة النصوص السياسية Political texts إما بقصد فضح ما تنطوي عليه من خلال تفكيكها Deconstruction أو تفسيرها دون أن يكتسب أي تفسير Interpretation أي مكانة خاصة، فكل التفسيرات تتساوى في الأهمية، وهي كلها تحمل بصمات من يقوم بالتفسير، فليس هناك تفسير موضوعي وآخر غير موضوعي، أو تفسير عالم وتفسير جاهل. وهكذا تصبح دراسة السياسة هي أساساً دراسة لغة النصوص أو الأحداث السياسية، ويتخلّى دراسو السياسة عن وهم المعرفة الموضوعية بالواقع السياسي، أو الاعتقاد بإمكان التوصل إلى قواعد أو قوانين عامة يخضع لها السلوك السياسي. ويصبح أسلوب البحث الرئيسي في علم السياسة هو تحليل الخطاب إما بقصد تفكيكه أو بقصد تفسيره.

والنتيجة التي تترتّب على رفض إمكانية التعميم بالنسبة للسلوك الإنساني في مجال دراسة السياسة هي أولاً رفض النظريات المابعد سردية Meta-narratives التي هي أساس كثير من المدارس الكبرى في الدراسات الاجتماعية عموماً مثل الماركسية والنظريات الليبرالية، والتي تنطوي بكل تأكيد على مقولات بالغة العمومية يفترض

أنّها تنطبق على البشر في كل زمان ومكان، أو على الأقل في بلدان وثقافات مختلفة، وبطبيعة الحال، فرفض التعميم ينطبق ليس فقط على النظريات الكبرى بل ينطبق أيضاً على النظريات متوسطة وضيّقة النطاق Middle range and narrow range theories.

بل يذهب البعض إلى أنّ مدرسة ما بعد الحداثة على هذا النحو تلغي علم السياسة ذاته، فلا قيمة له في رأيهم إذا ما اقتصر فقط على قراءة وإعادة قراءة النصوص والأحداث السياسية باعتبار الثانية، بدورها، مجرّد خطاب ونص لغوي.

وإذا كانت المدرسة السلوكية قد دعت إلى علم اجتماعي يخلو من القيم، فإنّ مدرسة ما بعد الحداثة تولي للقيم بل وللعواطف والأحاسيس والتخمين مكانة كبرى، ولا تفرد مكانة خاصة للتحليل الفكري المجرّد، وفي مجال القيم، وهي التي كانت موضوعاً لأحد فروع النظرية السياسة، يذهب بعض أنصار هذه المدرسة إلى نسبيتها، فليس هناك أساس في رأيهم لترجيح قيمة معيّنة على أخرى، إمّا لأنّ لكل قيمة أهمية في سياق محدّد، أو لانتفاء الأسس المقبولة التي يمكن على أساسها تفضيل قيمة على أخرى، فمثل هذا التفضيل هو حكم Judgment ينفر منه معظم أنصار هذه المدرسة، وإن كان أنصار هذه المدرسة يضمون محافظين وماركسيين مجدّدين وما بعديين، يفضلون قيماً معيّنة كالحرية أو الحدّ من دور الدولة أو المساواة والإخاء بين البشر، ولكنهم يتخذون هذا الموقف إما تناقضاً مع منطلقات هذه المدرسة أو تخفيفاً من حدّة مقولاتها المتطرّفة في هذا الشأن.

وعلى هذا النحو لا يطرح أنصار مدرسة ما بعد الحداثة أيّ معايير لتقويم الإنتاج الفكري في مجال علم السياسة أو في غيره من مجالات الدراسات العلمية، وذلك لاستهجانها إصدار الأحكام، بينما يقتضي الانخراط في أي نشاط علمي أن تكون هناك معايير لتقييم المعرفة الصحيحة، حتى في ظل الأوضاع المحيطة بهذا النشاط من حيث أدوات البحث المتوافرة، والمنظور القياسي السائد Dominant paradigm، بل ولا يمانع أنصار هذه المدرسة من انطباق ذلك على ما يكتبونه، فهو في رأيهم مجرّد اجتهاد، مثل غيره من الاجتهادات، لا قيمة كبيرة له، إذ لا يمكن أن يعرف عالماً لا

يوجد إلاّ في ذهن كل إنسان، دون إمكانية تواصل حقيقة بين الذوات Inter-subjective communication .

وقد تعرّضت مدرسة ما بعد الحداثة لانتقادات حادة من جانب علماء السياسة الذين رأوا فيها تضييقاً لا مبرّر له لمجال علم السياسة، بقصره على دراسة الخطاب السياسي أو لغة الحدث السياسي، دون محاولة استكناه مضمون أي حدث، أو الولوج إلى استخلاص قواعد عامة من ملاحظة السلوك السياسي، أو قراءة التاريخ السياسي.

كما أنّ مدرسة ما بعد الحداثة برفضها أي محاولة لاكتشاف أسباب أي حدث، تجعل من المستحيل تحديد المسؤولية عن الأحداث السياسية، الكبرى والصغرى، وتضع دراسة السياسة في موضع العاجز عن القيام بأي دور بنّاء في تصويب مسار السياسة العملية، أو اقتراح سبل الخروج من المآسي التي عرفتها الإنسانية وما زالت تعرفها حتى الآن، سواء في ظل أنظمة حكم تقمع مواطنيها، أو صور من السيطرة تخفي آلياتها عن وعي المواطنين.

كما أنّ أنصار مدرسة ما بعد الحداثة يناقضون منطلقاتهم، فإذا كان من المستحيل الاتفاق على معايير لتحديد مصداقية أي إنتاج معرفي، فإنّ ذلك ينطبق أيضاً على ما يكتبونه، فإذا كان من غير الصحيح إمكان التعميم في مجال علم السياسة، وهذا في رأيهم النقد الموجّه إلى نظرياته، فإنّ مقولاتهم ذاتها من حيث استحالة المعرفة الموضوعية لا تتمتع بأي عمومية بدورها.

وذهب نقّاد مدرسة ما بعد الحداثة إلى رفض مقولات هذه المدرسة من حيث ادعائها بالانفصال بين أطراف التجربة الإنسانية، ومنتجي المعرفة، ودلّلوا على خطأ هذه المقولة بضرب مثل من اندلع حريق أمامه، والذي لا يحتاج بالتأكيد لانتظار منتج المعرفة الذي سيخبره بأنّه يواجه حريقاً يوشك أن يودي بحياته، ولا من يبيّن له أنّ هذا الحريق يلحق به الضرر.

بل لقد ذهب نقّاد هذه المدرسة إلى أنّ أساليبها المفضّلة مثل التفكيك وتحليل الخطاب

لا تقدّم أي معرفة جديدة، وأنّه يمكن الوصول إلى نفس الاستنتاجات باستخدام أساليب أخرى، كتحليل المضمون الكيفي على سبيل المثال، إذا ما استرشد بروح نقدية.

ومع ذلك، لا يمكن تماماً رفض كل مقولات هذه المدرسة، فنقدها للحداثة ينطوي على قدر كبير من الوجاهة، حتى ولو كانت لا تقدّم بديلاً، كما أن كلاً من أسلوبيّ التفكيك والتفسير من خلال تحليل الخطاب مفيدان في كشف المسكوت عنه في الخطاب، وما لا يسميه خطاب معيّن، وتراتبية القيم والأفكار داخل كل نص، وأصول ازدواجية التناقضات المدعاة Dichotomies فيه.

كما أنّ مدرسة ما بعد الحداثة بأصولها الفكرية الأوروبية، والتي تمتد في الفكر الألماني والفرنسي خصوصاً، وبالمساهمات العديدة التي غذّتها من تيارات فكرية متقاربة مثل ما بعد البنيوية، وبتأثير كتابات في دول الجنوب، بما في ذلك أنصار الإسلام السياسي قد ساهمت في إخراج علم السياسة من الإطار الفكري الضيّق الذي حشره فيه علماء السياسة الأمريكيون حتى أواخر السبعينيات، ومن ثم أضفت عليه بعداً أوسع، وإن كان ما يزال غربياً إلى حد كبير.

كما ينسب إلى أفكار ما بعد الحداثة أنّها ساهمت في نفس الوقت وعكست ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة في الدول الصناعية المتقدّمة، وهي الحركات التي تؤكد بدرجة أكبر على قضايا الهوية أكثر من قضايا المطالب المادية، مثل الحركات النسوية والحضرية، وحركات مناهضة التسلّح والسلام، وحركات المهمّشين الذين لا مأوى لهم، والأقليات المضطهدة، والتي خلفت الحركات الاجتماعية الأسبق، مثل الحركات العمّالية والتي كان لها طابع شامل، وكانت تعلي من شأن المطالب المادية(٢١).

ثانياً: الاختيار العقلاني

وإذا كانت مدرسة ما بعد الحداثة ترفض العلم عموماً، وخصوصاً في مجالات الاجتماع والسياسة، فإنّ مدارس أخرى في علم السياسة زادت شعبيتها منذ

السبعينيات وحتى أواخر تسعينيات القرن العشرين ما زالت تصرّ على إكساب السياسة الطابع العلمي بالمعنى الضيّق لهذا المصطلح، الذي يرى العلم فقط عندما يكون من الممكن إطلاق تعميمات على السلوك الإنساني أيّاً كان السياق الذي يجري فيه هذا السلوك.

ومدرسة الاختيار العقلاني Rational choice هي واحدة من هذه المدارس، ويشترك معها في هذا التطلّع إلى علم سياسة يستند إلى مقولات مجرّدة أنصار نظرية المباريات، التي سيجري شرحها في الصفحات التالية. وتقوم مدرسة الاختيار العقلاني على استعارة بعض مفاهيم علم الاقتصاد، بل تحديداً دراسات السوق وتطبيقها في مجال السياسة، وقد كان أول من سعى إلى ذلك ومهّد لظهور هذه المدرسة أنتوني داونز Anthony Downs في رسالته للدكتوراه التي نشرت تحت عنوان نظرية اقتصادية للديمقراطية An Economic Theory of Democracy (٢٢). وكان من أهم من ساروا على نفس الطريق كل من ويليام ريكر وجيمس بوكانان وجوردون تيلوك وموريس فيورينا وجون فريجون وغيرهم. والعناصر الأساسية لهذه المقاربة هي افتراض أنّ كل إنسان يسعى إلى تعظيم منفعته المادية، ووحدة التحليل الأساسية هي الفرد، ومن هذين الافتراضين تحاول هذه المدرسة تفسير السلوك الإنساني في مجال السياسة بالتسليم بأن البشر مخلوقات عقلانية، تعرف مصلحتها، وتحاول تحقيقها، ومن ثم يكون السؤال الأساسي الذي يطرحه عالم السياسة الذي يتبع هذه المدرسة هو: ما هو السلوك الفردي أو الجماعي الذي يعظّم مصلحة الأفراد في أي موقف معيّن، أو يحاول تفسير السلوك السياسي على أساس سعى الأفراد إلى تعظيم مصلحتهم الفردية؟

وهناك أسلوبان في استخدام هذه المقاربة، أحدهما استنباطي نظري يبدأ من مقولة عامة ومجرّدة تتفق مع افتراض تعظيم المصلحة المادية الفردية، ويستنتج منها المقولات التي تتضمنها وتصلح تفسيراً للسلوك السياسي للأفراد. ومن أنصار هذا الأسلوب داونز وبوكانان وريكر وتيلوك. أما الأسلوب الثاني فهو أمبريقي تجريبي يختبر صحة هذه المقولات بالتطبيق في مواقف محدّدة للحكم على مدى صحّتها، ومن أنصاره

فيورينا وفريجون، بحسب ما ذهب إليه جابرييل ألموند. ويطلق على الفريقين اسم منظري الاختيار العام Public choice theorists.

وقد كان أهم استخدامات المقاربة، شرح بعض جوانب النظم الديمقراطية والنظم الانتخابية وتنظيم المؤسسات التشريعية وكيفية عملها، وخصوصاً بناء التحالفات فيها، وسلوك الفلاحين في مجتمعات الجنوب، ومشاكل بناء الدولة والثورة بل وقضايا الأمن والدبلوماسية على المستوى الدولي.

وقد أثار افتراض العقلانية في عمل هؤلاء العلماء كثيراً من النقاش، خصوصاً وأنّ روّاد هذه المدرسة الذين سبقت الإشارة إليهم لا يحاولون التخفيف من صرامة هذا الافتراض وعموميته بالإشارة إلى متغيّرات أخرى يستند إليها مثل السياق الثقافي أو الاجتماعي أو النفسي، وهم يدافعون عنه إمّا بادعاء أنّه افتراض واقعي، أو يذهبون إلى أنّه يفسّر كثيراً من الظواهر، فهو في هذه الحالة يستخدم لغرض تعليمي Heuris-tic، ولكن يختلف بعض من يستخدمون هذه المقاربة مع هذا التفسير، إلاّ أنهم يدعمونه إمّا بالربط بسياق ثقافي معيّن، أو بإطار من الاقتصاد السياسي على نحو ما فعل روبرت بيتس Robert Bates في دراسته لأوضاع الفلاحين في دول الجنوب، وخصوصاً في أفريقيا(٢٣)، ويصف ألموند كولمان هذا الفريق الأخير بأنّه هامشي في إطار مدرسة الاختيار العقلاني(٢٤).

وعلى الرغم من شدّة حماس كثير من علماء السياسة الأمريكيين تحديداً لهذه المدرسة، واعتبارهم أنّها السبيل الوحيد لتأسيس علم سياسة بمعنى الكلمة، وبنفس الروح التي دافع بها السلوكيون من قبل عن نظرتهم للعلم ولدراسة السياسة، إلاّ أنّ هناك أيضاً كثيراً من علماء السياسة في الولايات المتحدة ذاتها وفي مقدّمتهم جابريل ألموند نفسه الذي كان من أشد أنصار المدرسة السلوكية في علم السياسة وخارج الولايات المتحدة كذلك، لا يشاركون أنصار هذه المدرسة هذا الرأي، ويعترضون خصوصاً على الاعتقاد بواقعية افتراض السعي إلى تعظيم المصلحة المادية كأساس لسلوك الأفراد السياسي، ويشدّدون على أهمية السياق الذي يجري في إطاره هذا السلوك وخصوصاً الإطاران الثقافي والسياسي، فتصوّر الفرد لمصلحته مرتبط بالإطار

الثقافي، وسعيه لتعظيم هذه المصلحة مرهون بالإطار السياسي الذي يعيش فيه. بل إنّ الفرد قد يفضل البعد تماماً عن القدرة على السعي لتعظيم مصلحته، وهذا ما يبيّن أيضاً أهمية التكوين النفسي للفرد. ولا يلقى أنصار هذه المدرسة بالاً لمثل هذه التعقيدات. وحتّى عندما يحاولون توسيع مفهوم المصلحة بحيث تشمل غايات غير اقتصادية مثل نيل القوّة أو الحريّة فإنّ ذلك يدفعهم إلى حقل ألغام نظري، فما هو مدى عمومية هذه الغايات غير الاقتصادية؟ وما هو الحل عندما تتعارض الغايات غير الاقتصادية مع الغايات الاقتصادية؟ ومن هو المرجع في تحديد المصلحة، وخصوصاً عندما يتفاوت هذا الإدراك للمصحلة من فرد إلى آخر، بل وعندما يفضّل بعض الأفراد سلوكاً يضحون فيه ليس فقط بمصلحتهم المادية، ولكن بحياتهم أيضاً كما هو حال المؤمنين بعقائد سياسية معيّنة والذين لا يترددون في التضحية بحريّتهم وحياتهم في سبيل نصرة عقيدتهم؟ والخلاصة أنّ هذه المدرسة تعكس تصوّراً معيناً للعقلانية لا يتفق مع كثير من الثقافات السائدة في المجتمعات غير الغربية، فضلاً عن أنّه لا يتفق أيضاً مع الثقافة الغربية التي عرفت على امتداد تاريخها من ضحّوا بحياتهم من أجل الحقيقة أو الحريّة الفردية أو الاستقلال أو الاشتراكية. ولم تفلح محاولات بوكانان في توفيق هذا التعارض مع مقولات هذه المدرسة من خلال استعارة فكرة منحنيات السواء من علم الاقتصاد[٢٥]، لأنّ المرجع في تحديد توليفات القيم المختلفة يتفاوت من فرد لآخر، ولهذا السبب تجد هذه المدرسة خصوماً ألداء في الولايات المتحدة ذاتها، ويندر أن يستخدمها علماء السياسة خارج الولايات المتحدة.

ثالثاً: نظرية المباريات ـ Game theory

والتوجّه الثالث الهام الذي يميّز علم السياسة في أواخر القرن يعرف بنظرية المباريات، وهو يشترك مع مدرسة الاختيار العقلاني في الاعتقاد الجازم بإمكانية أن تكون دراسة السياسة دراسة علمية تستوحي أساليب البحث والتحليل التي استخدمتها فروع أخرى من الدراسات الاجتماعية توصف بأنّها أكثر علمية هي في هذه الحالة علم الاقتصاد [٢٦] وتكتسب مساهمة هرساني Harsanyi هنا دلالة خاصة، إذ انشغل

بتحليل المواقف التي تتسم بالتوزيع غير المتساوي للمعلومات بين أطرافها، وصاغ عدداً من الافتراضات استخلص منها عدداً من النتائج. وقد ألهم تحليله هذا عدداً من علماء السياسة ومن المتخصصين أساساً في العلاقات الدولية لكي يحلّلوا مثله أنماطاً متشابهة في هذا الحقل الذي يختلف في رأيهم عن المجتمع السياسي الداخلي، إذ لا توجد فيه سلطة مركزية، ومن ثم يسوده في رأيهم انعدام قواعد السلوك الملزمة والفوضوية Anarchy. وبناء على الافتراض بأنّ وحدات هذا المجتمع الدولي، أي الدول، هي كيانات لها غايات وذات إرادة واحدة فقد طُرح السؤال حول أنماط تفاعلها الإستراتيجي، أي ما يتوقف عليه أمنها بل وبقاؤها، وتم اختزال هذه الدول في شكل فاعلين مجرّدين لا يتمايزون عن بعضهم البعض، ولا يؤثر اختلاف الأوضاع الداخلية على سلوكها الأساسي. وبدا أنّ الاستنتاجات التي يفضي إليها هذا النوع من التحليل تفيد في تحليل العلاقات الدولية عندما يتم تبسيطها على هذا النحو(٢٧).

وتستند نظرية المباريات على ثلاثة افتراضات مترابطة، هي التي توجه تحليلها في كافة فروع العلوم الاجتماعية، منها أنّ الفاعلين أو أنّ أطراف التفاعل هم فاعلون عاقلون، بمعنى أنّ لهم غايات محدّدة يعرفونها، وهم يختارون الوسائل التي تمكّنهم من بلوغ هذه الغايات. والافتراض الثاني هو أنّهم عالمون بغايات الطرف أو الأطراف الأخرى ووسائلها في بلوغ هذه الغايات. ويقضي الافتراض الثالث بأنّ معرفة الأطراف لا تقتصر فقط على غاياتهم ووسائل تحقيقها، ولكنها تمتد أيضاً إلى قواعد التفاعل فيما بينهم(٢٨).

وهناك أنواع عديدة من المباريات، فهناك المباريات الساكنة، التي لا يتواصل أطرافها، مثل مباراة معضلة السجينين، وهناك المباريات الحركية التي تتسم بالتواصل بين أطرافها مثل مباريات التنسيق والمساومة، وهناك أيضاً المباريات التي لا تتكرّر، وهناك المباريات المتكرّرة. ويقتضي تطبيق نظرية المباريات ليس فقط معرفة غايات الأطراف المختلفة، ولكن تحديد درجة تعلّقهم بهذه الأهداف أو مدى (منفعتها) لهم.

ومن أبرز نماذج المباريات الشائعة في دراسات السياسة مباراة معضلة السجينين، وهي تستمد تسميتها من أحد صورها، وهي أن مسجونين، يعرف كل منهما أنّهما لو

تعاونا معاً لحصلا على حكم مخفف، ولكن يخشى كل منهما من أن يشي الآخر به فتقع عليه عقوبة مضاعفة، ولكن عدم إدراك كل منهما لما سيفعل الآخر ينتهي بأن يعترف كل منهما، وهذا أسوأ اختيار لهما، والنموذج البارز لهذه المباراة في حقل العلاقات الدولية هو نموذج القطبية الثنائية أثناء الحرب الباردة، فكل قطب يخشى أن يسيطر عليه القطب الآخر من خلال التفوّق في سباق التسلّح؛ غير أنهما لو تعاونا معاً لتمكّنا من تجنّب نفقة سباق التسلّح، ولكن نظراً لأنّ كلاً منهما لا يثق في نوايا الآخر؛ فإنّ كلا منهما يختار المضي في سباق التسلّح.

والنموذج الثاني للمباريات الشائعة في التحليل السياسي هو ما يمكن تسميته بمَنْ الجَبَان؟ (Chicken)، وتستمد تسميتها باللغة الإنجليزية من لعبة شاعت بين المراهقين الذي يقودون سيارات، عندما يتواجه اثنان كل بسيارته، ويندفع كل منهما باتجاه الآخر، فلو أصرّ كل منهما على الفوز لتصادما وانتهت حياة كل منهما، ولكن لو تفادى أحدهما الآخر بالانحراف عن مسار السباق لاتهم بالجبن، وهكذا فالخيارات المتاحة أمام اللاعبين هي إمّا أن يتصرّف كصقر (Hawk) طوال المباراة أو كحمامة (Dove). وتصلح هذه المباراة لتحليل سياسة حافة الهاوية أثناء الحرب الباردة، أو حتى لتحليل حالة الطبيعة السابقة على قيام الدولة كما وصفها هوبز.

والمباراة الثالثة التي تشيع في كتابات العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي هي عندما يكون أمام كل من الطرفين خيار بالمضي في الوصول إلى غايته منفرداً أو بالتعاون مع الطرف الآخر. هل تحقق الدولة تنميتها منفردة حتى ولو أدّى ذلك إلى تأخّر معدّل التنمية ولكن مع التمتع بالحريّة في صنع القرار الخاص باستراتيجية التنمية، أم تتعاون في تنميتها مع دول أخرى، وقد يسرع ذلك من معدّل تنميتها، ولكنّها تفقد حريّتها؟

وتتعدّد استخدامات نظرية المباراة في النظرية السياسية ودراسات النظم السياسية والمؤسسات السياسية والعلاقات الدولية، وإن لم تخل افتراضات هذا المدخل من انتقادات يوجّهها علماء السياسة لافتراضاتها الثلاثة التي سبق ذكرها، ففي النظرية السياسية يحاول بعض علماء السياسة تحليل الظروف التي تم خلالها ظهور الدولة بالاسترشاد ببعض المباريات، مثل مباراة معضلة السجينين، التي يجدون حلّها في

ضرورة التعاون، وذلك على النحو الذي شرحه هوبز تحديداً في رؤيته الخاصة للعقد الاجتماعي الذي كان كامناً في رأيه وراء ظهور الدولة، إن لم يكن على نحو صريح فعلى الأقل على نحو ضمني، كما تظهر فائدة نظرية المباريات في تحليل أنماط التحالفات السياسية في مجال السياسة المقارنة وفي معرفة توزيع تفضيلات الناخبين[٢٩]. وأخيراً يوفّر حقل العلاقات الدولية فرصاً واسعة للاستفادة من نظرية المباريات في فهم صور مختلفة من التفاعل التعاوني أو الصراعي في المحيط الدولي، وقد كان توماس شيلنج من أشهر من استخدموا نظرية المباريات في هذا الحقل[٣٠].

وتنصب أهم الانتقادات لنظرية المباريات على افتراضاتها الثلاثة الرئيسية. إذ يثير الافتراض الأول التساؤل حول مصداقية افتراض العقلانية، وخصوصاً ارتباط تصوّر ما هو عقلاني بالثقافة التي ينتمي إليها الباحث، هل كانت مقاومة فيتنام للوجود العسكري الأمريكي في فيتنام الجنوبية عقلانية، وخصوصاً عندما راحت الولايات المتحدة تقصف هانوي بالقنابل، وتفرض حصاراً على موانئها؟ وهل تعتبر العمليات الفدائية التي قام بها الفلسطينيون وكانوا يفجّرون فيها أجسامهم، وسمّاها الإعلام الغربي بعمليات انتحارية هل هي عقلانية أم غير عقلانية، وخصوصاً إذا كان من غير الواضح أنّها تؤدي إلى تغيير استراتيجي في موقف الطرف الذي توجّه ضده هذه العمليات الفدائية؟. ما هي العقلانية التي تسود في هذه الحالات، هل هي عقلانية الطرف القوي أم عقلانية الطرف الأضعف، وهما يختلفان من حيث الإطار الثقافي لكل منهما؟ ومن ناحية ثانية، فحتّى تكون هناك مباراة لا بد من أن تكون معايير العقلانية واحدة بالنسبة لأطراف المباراة، وذلك حتّى يكون معنى كل خطوة في المباراة واحداً بالنسبة لهذه الأطراف جميعاً. وأخيراً فإنّ قواعد المباراة ذاتها لا بد أن تكون معروفة وواضحة بل ومقبولة ضمنياً من جانب أطرافها، وقد لا يكون ذلك هو الحال في كثير من المواقف السياسية الواقعية. صحيح أنّ هناك اجتهادات في إطار نظرية المباريات للتعامل مع غياب العقلانية أو ما ما يسمّى باللاعقلانية Irrationality [٣١]، إلاّ أنّ ارتباط نظرية المباريات بالفلسفة الفردية منهجياً يجعل افتراضاتها هذه محل تشكّك ممن يرفضون بدورهم هذه الفردية المنهجيةMethodological Individualism.

توجّهات راديكالية في علم السياسة

إذا كان التوجه الغالب في كتابات علم السياسة هو التوجهات الليبرالية والمحافظة، إلاّ أنّ دراسات السياسة عرفت أيضاً توجهات راديكالية وخصوصاً ما تأثّر منها تحديداً بالماركسية. وقد كان لهذه الكتابات صدى كبير في بعض بلدان الجنوب، وخصوصاً إفريقيا وأمريكا اللاتينية، حتى وإن كانت بعض روافدها قد برزت في جامعات الشمال، وخصوصاً الجامعات الأوروبية. ويمكن تصنيف التوجهات الراديكالية في دراسات السياسة في أربع مدارس رئيسية هي: النظرية النقدية التي ارتبطت بما عرف بمدرسة فرانكفورت، والماركسية، ومدرسة التبعية، ونظرية النظام العالمي. والقاسم المشترك بين كل هذه المدارس هو تأثّرها بالماركسية، وطبيعتها البينية، التي تجمع مثلاً في حالة مدرسة فرانكفورت بين علوم الاجتماع وعلم النفس والسياسة والفلسفة بل واللغويات، وفي حالة المدارس الثلاث الأخرى بين الاقتصاد والاجتماع والسياسة. وتظهر أهم مساهمات هذه المدارس في الحقول الفرعية لعلم السياسة مثل النظرية السياسية والاجتماع السياسي والعلاقات الدولية ودراسات التنمية، وكذلك في دراسات الثقافة. كما يجمع بينها أيضاً ميلها عموماً لرفض علمية دراسات السياسة وادعاؤها أنّ نظريات علماء السياسة إنّما تعكس رؤية أيديولوجية للعالم ترتدي قناع العلمية.

وقد أدّت هجرة العلماء الألمان الذين عملوا في معهد البحث الاجتماعي بجامعة فرانكفورت إلى الولايات المتحدة قبيل الحرب العالمية الثانية هرباً من اضطهاد الحكومة النازية للمثقفين اليساريين واليهود منهم خصوصاً إلى انتشار أفكار مدرسة فرانكفورت التي حاول علماؤها الجمع بين أفكار ماركس وهيجل، ومن أهم روّادها هوركهايمر الذي تولّى إدارة هذه المدرسة في سنة ١٩٣٠ وجند معظم العلماء الذين اشتهروا بعد ذلك وهو الذي صاغ نظرية المجتمع الجماهيري، وكان من بين من اختارهم للعمل فيها تيودور أدورنو الذي طرح مفهوم الشخصية السلطوية وهربرت ماركوز الذي انتقد الماركسية السوفيتية والهيمنة الرأسمالية في آن واحد، وأريك فروم الذي جمع في تحليله بين ماركس وفرويد، ويعتبر المفكّر الألماني يورجن هابرماس من أشهر رموز النظرية النقدية في الوقت الحاضر.

وربما كانت أكبر مساهمة للماركسيين في إطار دراسات السياسة هي تحليلهم للبعد الطبقي في الثورات، وتنظيرهم للدولة. وربما كان المفكّرون الفرنسيون والبريطانيون هم الأبرز في هذا المجال. ومن أشهر الكتابات ما طرحه الفيلسوف الفرنسي التوسير في تشريحه للأبعاد الأربعة للتكوين الاجتماعي والاقتصادي ـ والاجتماعي والسياسي والأيديولوجي والنظري)، وتفاوت زمن كل منها وعلاقة البنية الفوقية من قوانين وسلطة سياسية ومؤسسات تعليمية وأيديولوجية بالبناء الطبقي للمجتمع. وقد أسهم تلميذه المفكّر اليوناني الأصل نيكوس بولانتزاس في تحليل علاقة الطبقات بالدولة في المجتمع الرأسمالي، وساهم المفكّر البريطاني رالف ميليباند في هذا التحليل بالتأكيد على الاستقلال النسبي للدولة، ودار بينه وبين بولانتزاس حوار ثري في هذا الشأن. واهتم الماركسيون الأمريكيون بتحليل أسباب الأزمة المالية للدولة الرأسمالية، وبدور رأس المال الاحتكاري في توجيه سياسات هذه الدولة. وقد نقل مفكّرو دول الجنوب بعض قضايا هذا التحليل في محاولتهم سبر أغوار البنية الطبقية الخاصة في مجتمعاتهم، مثل حمزة علوي الذي استخدم أدوات التحليل الماركسي في سياق دراسته لطبيعة دولة ما بعد الاستعمار في شبه القارة الهندية وخصوصاً في باكستان، وآرنست لاكلاو في شرحه للعلاقة بين أنماط الإنتاج المختلفة في دول أمريكا اللاتينية.

أما مدرسة التبعية فقد نقلت التحليل الماركسي إلى قضايا العلاقة بين الدول الصناعية والدول المستعمرة سابقاً في أمريكا اللاتينية وإفريقيا، واختلفت مع طرح من سموا بالماركسيين التقليديين الذين نسبوا إلى الرأسمالية دوراً إيجابياً في تنمية المستعمرات السابقة، ومالوا إلى انتظار تطوّر الرأسمالية في تشويه البنى الاقتصادية والطبقية في دول الجنوب، واستحالة التنمية الرأسمالية المستقلة فيها، واعتبروا أنّ مجرّد اندماج الدول المستعمرة في الاقتصاد العالمي هو تحوّلها إلى رأسمالية تابعة، بينما اهتم الماركسيون بتحديد أنماط الإنتاج المتعدّدة في هذه البلدان، حتى وإن اعترفوا بأنّ النمط المسيطر فيها هو في بعض الحالات نمط الإنتاج الرأسمالي. ودعا أنصار مدرسة التبعية إلى تجاوز البنى شبه الإقطاعية وشبه الرأسمالية في هذه البلدان والمضي على طريق الثورة الاشتراكية، ومع ذلك اختلفوا في تقدير آثار الاندماج في الاقتصاد العالمي

على تنمية دول الجنوب، فبينما ذهب كاردوسو إلى أنّ التنمية الرأسمالية ممكنة في بعض دول الجنوب في ظل الاندماج أو التبعية، لم ير أندريه جندر فرانك وسمير أمين في التنمية التي تجري في ظل التبعية سوى تنمية للتخلّف.

وأخيراً تشترك مدرسة النظام العالمي مع مدرسة التبعية في كثير من المقولات الأساسية، ولكنها تتمايز عنها بأنّها تجعل من النظام العالمي وليس الدولة أو العلاقات الثنائية بين الدول ـ كما تفعل مدرسة التبعية ـ وحدة التحليل الأساسي.

وقد خبا تأثير هذه المدارس كلّها في نهاية القرن اللهم إلاّ المدرسة النقدية على يد هابرماس ومن تأثّر به، وذلك بسبب انتصار الرأسمالية في صراعها الاقتصادي والسياسي والأيديولوجي على الدول الاشتراكية التي أخذ نظامها السياسي في السقوط منذ أواخر الثمانينات، وأخذت الدول التي تحكمها أحزاب شيوعية والتي أفلتت من هذا السقوط الجماعي بكثير من أساليب الإدارة الاقتصادية الرأسمالية، ووسعت من مجال نشاط القطاع الخاص وسعت جاهدة لاستقطاب رأس المال الأجنبي، وتعثّرت أوضاع الدول الاشتراكية التي لم تأخذ بهذه الأساليب مثل كوريا الشمالية وكوبا، كما أنّ دول الجنوب التي نجحت تنميتها الاقتصادية هي تحديداً تلك الدول التي كانت توصف بأنّها الأشد في تبعيتها بسبب اعتمادها طوال الخمسينيات والستينيات على المعونات التي تقدّمها الدول الرأسمالية، بل وعلى الوجود العسكري لقوات هذه الدول على أراضيها، مثل دول شرق آسيا ككوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وإقليم هونج كونج في الصين، والتي أطلق عليها تعبير النمور الآسيوية بسبب معدّلات التنمية السريعة التي كانت تحققها. ولذلك فإنّ مفكّري اليسار في إطار علم السياسة في أواخر القرن يختلفون مع وحدات التحليل الماركسية، فليست الطبقة وحدة التحليل الرئيسية لديهم، وتوقّفوا عن الدعوة إلى ثورة اشتراكية تقودها الطبقة العاملة، وأصبحوا يسمون أنفسهم إمّا بالماركسيين الجدد أو ما بعد الماركسية؟

أين دراسات السياسة في الوطن العربي؟

لا شك أنّ دراسات السياسة في الوطن العربي قد تجاوزت مرحلة الطفولة. والمقصود هنا هو دراسة السياسة كحقل علمي مستقل في الجامعات، وليس مجرّد التأمل في الظاهرة السياسية، وهو ما عرفه الفكر العربي في مراحل متعدّدة من تاريخه، بالنقل بداية عن الإغريق كما كان حال كل من الفارابي وابن رشد، أو باجتهادات أصيلة تعكس الواقع العربي مثلما طرح ابن خلدون في مقدّمته الشهيرة. وقد سبقت مصر ولبنان والعراق الدول العربية الأخرى في مجال تدريس السياسة كفرع علمي مستقل، وفي أقسام جامعية متخصصة. فقد أنشئ قسم العلوم السياسية بكليّة التجارة في جامعة القاهرة في سنة ١٩٣٧، ولحقت جامعة بغداد جامعة القاهرة في هذا الصدد بعد اثنين وعشرين عاماً، ثم امتد تدريس العلوم السياسية في أقسام مستقلة في معظم الدول العربية تقريباً بعد الحصول على الاستقلال واهتمام حكوماتها بالتعليم الجامعي، وهكذا فبناء على البيانات التي توافرت للكاتب من اتحاد الجامعات العربية فقد بلغ عدد أقسام العلوم السياسية في الوطن العربي تسعة أقسام في أربعين جامعة في سنة ١٩٧٦، ثم ارتفع العدد إلى اثنين وثلاثين قسماً في إحدى وتسعين جامعة في نهاية القرن، وذلك بالإضافة إلى قسمين للعلوم السياسية في كل من الجامعة الأمريكية ببيروت والجامعة الأمريكية بالقاهرة، وقد أصبحت أقسام العلوم السياسية أمراً مألوفاً في معظم الدول العربية مع نهاية القرن العشرين، وذلك باستثناء ثلاث دول في الخليج العربي هي البحرين وقطر وعمان التي لا توجد في أي من جامعاتها أقسام لهذا الحقل من المعرفة الإنسانية.

وباستثناء جامعة بغداد التي توجد فيها كلية مستقلة للعلوم السياسية، فإنّ أقسام العلوم السياسية ملحقة بكليات للاقتصاد أو التجارة أو العلوم الإدارية في ثلاث وعشرين جامعة، وبكليات للآداب أو العلوم الاجتماعية أو الإنسانيات في تسع جامعات أو بكلية الحقوق في جامعة واحدة، أو هكذا كان الموقف في نهاية القرن العشرين. ويمكن التمييز عموماً بين الدول التي تأثّرت بالتقاليد البريطانية مثل مصر والعراق وبعض دول الخليج التي تميل إلى الجمع بين العلوم السياسية والاقتصاد أو

علوم التجارة في كليّة واحدة، بينما تجنح الدول التي تأثّرت بالتقاليد الفرنسية إلى الجمع بين العلوم السياسية والقانون مثلما كان الحال في دول المغرب العربي، وتجمع الأردن واليمن وفلسطين بين اتجاهين: إلحاق أقسام العلوم السياسية بكليات الاقتصاد أو بكليات الإنسانيات والعلوم الاجتماعية. ولا تتوافر بيانات عن أعداد طلاب العلوم السياسية في الوطن العربي، أو عن أعداد أساتذتهم، ولا شك أنّ أعدادهم قد زادت مع هذا التوسّع في إنشاء أقسام العلوم السياسية، أما الأساتذة فربما يكون أحد مؤشرات أعدادهم عضوية جميعاتهم المهنية. وقد بلغت عضوية الجمعية العربية للعلوم السياسية، التي تشترط لعضويتها الحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه في العلوم السياسية، قرابة الأربعمائة وخمسين (٤٤٨ في سنة ١٩٩٨) ينتمون إلى أربع عشرة دولة عربية هي مصر والعراق والجزائر ولبنان والأردن والكويت والمغرب والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وتونس والسودان وسوريا واليمن. وكانت أكبر أعداد المنضمين من مصر والعراق اللذين وجد فيهما أقدم أقسام العلوم السياسية، وجاءت أقل الأعداد من سوريا التي اقتصر تدريس العلوم السياسية فيها إلى عهد قريب على أعضاء حزب البعث وحدهم[٣٢]. ومعظم المنضمين إلى الجمعية هم ممن يقومون بتدريس العلوم السياسية في الوطن العربي. وباستثناء مجلة العلوم السياسية التي كانت تصدرها الجمعية المصرية للعلوم السياسية بانتظام في الخمسينيات والستينيات، ومجلة الجمعية العربية للعلوم السياسية التي توقفت تقريباً منذ أوائل التسعينيات، فلا توجد دوريات متخصصة في علم السياسة في الوطن العربي، وإن كانت هناك دوريات أكاديمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية تصدر عن جامعة الكويت، كما توجد دوريات أخرى للسياسة الدولية، ودوريات عامة تغطي الشؤون السياسية تفتح صفحاتها للمتخصصين في العلوم السياسية، من أشهرها وأوسعها انتشاراً شهرية (المستقبل العربي) التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، ومجلة شؤون عربية التي تصدر عن الجامعة العربية، وذلك بالإضافة إلى دوريات جامعية محدودة الانتشار ربما لا يعرف عنها إلاّ من يكتبون فيها من أساتذة الكليّة أو الجامعة المعنية.

وقد أصبح لأساتذة العلوم السياسية العرب وجود بارز في الحياة الفكرية والسياسية

العربية، من خلال قيادتهم لمراكز أبحاث تهتم بالشئون السياسية والاستراتيجية في عديد من الدول العربية، وفي تبوئهم لمواقع السلطة في العديد من هذه البلدان، ولكن يمكن القول بدون مبالغة أنّ عطاءهم في هذين المجالين هو أقل بكثير مما يتوقعه الرأي العام العربي منهم، فمعظم هذه المراكز تهتم بدرجة أكبر بشرح سياسات الحكومات العربية للمواطنين ولمن يترددون عليها من مسئولين ورجال أعمال أجانب، كما أنّ علماء السياسة الذين تقلّدوا مناصب حكومية لم يعرف عنهم أنّهم كانوا من دعاة التطوّر الديمقراطي لبلدانهم، وإنّما كانوا أقرب إلى الخبراء الذين يقدّمون خبرتهم المهنية لمن يطلبها، وقلّة منهم في فلسطين ومصر وبعض دول الخليج برزوا في صفوف المعارضة السياسية لحكوماتهم.

ولا شك في أنّ كتابات علم السياسة في الوطن العربي قد تجاوزت مراحلها الأولى التي كان يغلب عليها إمّا المدخل القانوني أو الأسلوب الوصفي أو الفلسفي، وقد بدأ هذا التطوّر حثيثاً في الستينيات ثم تعمّق في السبعينيات مع عودة الطلاب العرب، وخصوصاً المصريين واللبنانيين الذين أكملوا دراساتهم العليا في الجامعات الأمريكية والبريطانية، وقد درس هؤلاء السياسة في وقت انطلاق المدرسة السلوكية في العلوم السياسية، ولذلك فقد كان دورهم هو نقل مفاهيم هذه المدرسة ونظرياتها وأساليبها في البحث إلى طلابهم العرب، وخصوصاً في فروع العلاقات الدولية والسياسة المقارنة، ولم يكن أي منهم يتخذ من هذه المدرسة في ذلك الوقت موقفاً نقدياً، كما كانت هناك قلّة محدودة من علماء السياسة العرب الذين تلقوا تعليمهم في جامعات غربية، وتأثّروا بدرجة أكبر بالماركسية وبمدرسة التبعية. ومع أنّ المدرسة السلوكية فقدت بريقها في الغرب، إلاّ أنّها تكاد تكون المدرسة المهيمنة على أقسام العلوم السياسية في الوطن العربي في الوقت الحاضر. ومع ذلك فإنّ هناك مساهمات محدودة من جانب عدد من شباب علماء السياسة الذين تلقّوا تعليمهم في الغرب في أواخر القرن ممن تأثّروا بمدرسة ما بعد الحداثة وأساليبها في التحليل، وقدّم هؤلاء للمكتبة العربية كتابات تستخدم أساليب تحليل الخطاب وتحليل المفهوم وتحليل المناظرات، كما أنّ قلة محدودة من علماء السياسة العرب استخدموا مدخل الاقتصاد السياسي في تحليلهم لأوضاع

الوطن العربي أو حتّى للنظام العالمي . وهكذا فإنّ منظور المدرسة السلوكية هو الغالب في كتابات علم السياسة في الوطن العربي، ولا توجد دراسات في الوطن العربي تتبنّى المداخل الأحدث نسبياً مثل مدخل الاختيار العقلاني أو نظرية المباريات . وحتّى هؤلاء الذين يتبعون المدرسة السلوكية، فإنّ قليلين منهم هم الذين اهتموا باستخدام أساليب التحليل الكمّي، إلاّ في دراسات الرأي العام والانتخابات، ويعود السبب في ذلك إلى قلّة البيانات السياسية الموثوق بصحتها في العالم العربي، وإلى ارتفاع تكلفة مثل هذه الدراسات، وإلى التضييق الذي تمارسه النظم العربية على البحث الموضوعي في قضايا السياسة الداخلية .

على أنّ فترة التعلّم من الغرب قد أفضت إلى مرحلة التفكير النقدي فيما يأتي منه في صورة إنتاج نظري . ولذلك فقد تضافرت عوامل النضوج من ناحية، ونقد المدرسة السلوكية من ناحية أخرى، وتصاعد حركات الإسلام السياسي من ناحية ثالثة، في ظهور حركات الرفض لمدارس علم السياسة الغربي في عدد من الدول العربية وفي ملتقيات علماء السياسة العرب . وهكذا دعا عدد من علماء السياسة العرب إلى مدرسة عربية في علم السياسة منهم علي الدين هلال دسوقي الذي تولّى منصبيّ الرئيس والأمين العام للجمعية العربية للعلوم السياسية في النصف الثاني من الثمانينيات ومرّة أخرى في سنة ٢٠٠٥ وجورج جبور، وتبع عدد من أنصار الإسلام السياسي أفكار المدرسة المعروفة بأسلمة المعرفة . وقد انصب احتجاج هؤلاء على بعض نظريات علم السياسة وخصوصاً في حقليّ السياسة المقارنة والعلاقات الدولية باعتبارهما نظريات متحيّزة ثقافياً وسياسياً، ولكن جهد الفريق الأول في حقليّ السياسة المقارنة والعلاقات الدولية باعتبارها نظريات متحيّزة ثقافياً وسياسياً، اقتصر على نقد غير شامل لمدارس علم السياسة الغربي، وبذل الفريق الثاني جهداً كبيراً في دراسة نصوص تراثية إسلامية، ولكن يمكن القول دون أي مبالغة أنّ أيّاً من الفريقين لم ينجح في طرح إطار نظري بديل لما أسموه بعلم السياسة الغربي . ومع ذلك لا يمكن إنكار أنّ ما يسمّى بالمدرسة العربية في علم السياسة يتجلّى في انتعاش الكتابة والبحث في القضايا السياسية التي تهم الوطن العربي، وتحليل الانتخابات في الدول العربية، ورسم

السياسات العامة وعملية صنع القرار، والسياسات الخارجية للدول العربية والنظام الإقليمي العربي وسياسات القوى الكبرى تجاه الدول العربية، وكذلك تحقيق بعض أعمال التراث الإسلامي.

على سبيل الخلاصة

من الصعب أن تكون هناك خلاصة لمثل هذا العمل الذي يستعرض تطوّر علم السياسة في القرن العشرين. والسبب في هذه الصعوبة هو أنّ علم السياسة لا يتطوّر على النحو الذي وصفه توماس كوهن في حديثه عن بنية الثورات العلمية، فلا يوجد منظور قياسي واحد يحكم دراسة السياسة في أي وقت من الأوقات، وربما كان عالم السياسة الأمريكي جون جونل على حق عندما أقرّ بأنّه لو كانت هناك ثورة حقيقية في علم السياسة فهي الانتقال من مفهوم المجتمع العضوي المتجانس السابق على الدولة ومن نظرية العقد الاجتماعي في بناء الدولة إلى المنظور التعدّدي ذي المنطلقات الليبرالية. وهذا المنظور الأخير هو الذي ما زال يحكم تطوّر علم السياسة، ولم تكن المدرسة السلوكية إلاّ صياغة جديدة له[٣٣]، وربما آن الأوان لكي يخرج علم السياسة في الولايات المتحدة وفي العالم من إسار المدرسة التعدّدية وإطارها القيمي، وربما يكون ذلك هو التحدّي الذي يواجهه علماء السياسة في الغرب وفي العالم العربي.

الهوامش

1. Almond, Gabriel. **A Discipline Divided: Schools and Sects in Political Science.** Sage Publications.

2. Best, Paul. Kul B. Rai, & David F. Walsh. **Politics in Three Worlds : An introduction to Political Science**. New York & Toronto. John Wiley & Sons. 1986. Pp. 6 - 7.

3. Encyclopedia Britannica. The Scocial Sciences: Political Science : Historical Development of Political Science. 1999.

4.Bill, James. A. & Robert L . Hardgrave. **Comparative Politics. The Quest for Theory**. Charles E. Merrill Publishing Company, A Bell & Howell Company. Columbus. Ohio. 1973. Pp. 2-9.

5. Spenser, Henry R. **Government and Politics Abroad**. Henry Holt. New York. 1936.

6. Wilson, Woodrow. **The State: Elements of Historical and Practical Politics**. D.C. Heath. Boston. 1889.

7. Paley, William. **The Principles of Moral and Political Philosophy**. M. Sherman. Bridgeport, connecticut. 1827.

8. Pollock, Sir Fredrick. **An Introduction to the Science of Politics**. Macmillan & Company. London. 1920. P. 2. Quoted in Bill & Hardgrave. Op.cit. p.8.

9. Bill & Hardgrave. Op. cit. P. 9.

10. Eulau, Heinz. The Behavioral Persuasion in Politics.Random House. New York and Toronto. 1967. P. 12.

11. David Eastor. American Behavioral Scientist 7 (September 1963): Supplement, P.6, Quoted in Bill & Hardgrave. Op.cit. P. 16.

12. Ibid. Pp. 12-35.

13. Britannica. Op.cit. Behavioralism. Methodological Considerations in Contemporary.

14. Eastor, David. The Political System. Knopf. New York. 1953, A system Analysis of political Life. John Wiley and Sons. New York. 1965, A framework for Political Analysis. Prentice - Hall, Englewood Cliffs, New Jersey.

15. Kaplan, Morton. **System and Process in International Relations**, John Wiley and

Sons. New York. 1957, Bertalnffy, Ludvig von. **General Systems Theory**. Braziller, 1968.

١٦ . انظـر مثـــلاً :

Weltman, John. "The Process of systematist", **Journal of politics**. February 1972. Pp. 592 - 611

١٧ . انظر تفصـــلاً لهــذه الانتقادات في :

Chilcote, Ronald. **Theories of Comparative Politics. Th Search for a paradigm**. Westview Press Boulder, Colorado. 1981. Pp. 167-161.

18. Coser, Lewis, **The Functions of Social Conflict**. The Free Press, London and New York. 1956.

١٩ . انظر تفصيلاً لهذه النقاط في :

Chilcote, Op.cit. Pp.161-182, Bill & Hardgrave. Op.cit. Pp. 201-217 .

20. Chilcote, Ronald. H. Op.cit.Pp.58, For a detailed discussion: Jons, Edmund S. Against Behaviouralism: a critique of behavioural science. B. Blackwell. Oxford. 1977.

٢١ . انظر في تفصيلات هذا الموضوع :

Rosenau, Pauline Marie. **Post-modernism and the social sciences: insights, inroads and intrusions**. Princeton, New Jersey. Princeton University Press. 1992. Pp. 77-89, 138-166.

22. Downs, Anthony. An Econmic Theory of Democracy. New York: Harper & Row. 1957.

23.Bates, Robert. **States and markets in Tropical Africa: The Political Basis of Agricultural Policy.** Berkeley: The University of California press. 1981.

٢٤ . يستند هـــذا العرض لما كتبه جابرييل ألموند:

Almond, Gabriel. 1990. op.cit. 117-137 .

25. Buchanan, james & Tullock, Gordon. **The Calculus of consent**. Ann Arbor. The University of Michigan Press. 1962.

٢٦ . انظر عرضاً لهذه الاجتهادات في :

Schubik, M. **Game Theory in the Social Sciences**. Cambridge. MA. MIT Press. 1984.

27. Powell, Robert. "Game Theory, International Relations Theory and the Hobbesian

Stablization" in Katznelson, Ira & Helen V. Milner. Political Science, State of the Discipline. Published for the American Political Science Association. New York. Washington and London. W.W. Norton. 2002 Pp. 755-758

28. Heap, Shaun P. Hargreaves and Yanis Varoufakis. **Game Theory: A Critical Introduction**. London and New York: Routledge. 1995. Pp. 4 - 30.

29. Ibid. Chas. 4-8, Pp. 111-257.

30.Schelling, Thomas. **Strategy of Conflict**. London and New York. Oxford University Press. 1960.

٣١ . انظر على سبيل المثال :

Sen, Amartia. "Rational Fools" in **Philosophy and Public Affairs**. 1977. No. 6. Pp. 317-344.

٣٢ . اتحاد الجامعات العربية . دليل التخصّصات الرئيسية والفرعية في الجامعات العربية . القاهرة . اتحاد الجامعات العربية ، ١٩٩٩ . أعداد متفرّقة .

33. Joh Cunnell. "The Real Revolution in Political Science". In **PS : Political Science and Politics**.Vol. xxxvii, No.1, January 2004. Pp. 47-51.

العرب على مشارف القرن الحادي والعشرين

د. السيد يسين

(مستشار مركز الدراسات السياسية

والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام - مصر)

العرب على مشارف القرن الحادي والعشرين

السيد يسين

مقدمة

لا يمكن الإحاطة الشاملة بالمسار العربي في القرن العشرين في دراسة وجيزة. فهذا المسار حافل بالمعارك الحضارية والسياسية والاقتصادية، بين العرب وأطراف دولية شتى، حاولت فيه القوى الأجنبية إجهاض النهضة العربية التي كانت بدايتها ـ كما يسود الإجماع بين المؤرخين العرب والأجانب ـ هي الصدمة الحضارية التي نشأت من اللقاء العنيف الذي حدث بين الحضارة الأوربية الغازية المتمثلة في الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون وبين المجتمع المصري المملوكي الذي كان غارقاً في التخلّف، مثله في ذلك مثل عديد من المجتمعات العربية التي عاصرته.

وإن كانت هناك آراء تنفي هذا الحكم على بداية النهضة العربية، ولعل أبرز أصحابها من المؤرخين العرب عبد العزيز الإحبابي الذي كتب مرة قائلاً بلهجة استنكارية كيف تؤرخ النهضة العربية ببداية الاستعمار الأوروبي؟، وكذلك الباحث التونسي بشير تللى. غير أن أبرز مؤرخ حاول أن يفنّد فيه هذه الزاوية

التاريخية المتواترة هو بلا شك المؤرخ الماركسي الأمريكي بيتر جران في رسالته للدكتوراه والتي نشرها بعنوان «الجذور الإسلامية للرأسمالية» والتي ذهب فيها إلى أن الحملة الفرنسية أجهضت في الواقع مشروعاً وطنياً مصرياً للنهضة بدأ في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، من خلال نشوء رأسمالية تجارية مصرية نشطة، رافقها، عملية إحياء فكري بالغة العمق قادها في الأزهر الشريف القاضي الزبيدي صاحب «تاج العروس» والشيخ حسن العطّار شيخ الأزهر، والمجدد الشهير وأستاذ رفاعة رافع الطهطاوي رائد الفكر العربي الحديث.

وأياً ما كان الأمر في هذا الخلاف حول بداية النهضة العربية الأولى، فتاريخ العرب الحديث زاخر بالمعارك التي انصبت على استخلاص العروبة من براثن المفهوم الإسلامي الشامل الذي فرضته الدولة العثمانية، بالإضافة إلى معارك الاستقلال والتحرّر والتي لم تنقطع على طول العالم العربي وعرضه منذ الحملة الفرنسية حتى الوقت الراهن!

كيف يمكن للباحث أن يخوض في هذا المعترك الضخم؟ هذا هو السؤال الذي حيّرني حين طلب مني أن أكتب فصلاً عن العرب في القرن العشرين. وحين فكّرت في الإجابة وجدت أنه قد يكون من الأنسب ـ والعرب على مشارف القرن الواحد والعشرين ـ أن أتأمّل حصاد المسار العربي في القرن العشرين في السياسة والاقتصاد والثقافة، من خلال التحليل النقدي للسلبيات العربية الراهنة. جهد المقل نعم، ولكن لم يكن هناك بد من تبني هذا المنهج للإحاطة الوجيزة بمشكلاتنا التي ينبغي علينا أن نشخصها، ونبحث في العمق عن أسبابها الأصيلة، تمهيداً لوضع استراتيجية حضارية عربية شاملة لتجاوزها، وأهم من ذلك كله تكون أساساً لتعامل الوطن العربي مع العالم الذي يعيش عصر العولمة وثورة الاتصالات الكبرى.

ومن هنا كتبنا سلسلة من المقالات حاولت أن تحيط بالجوانب الأساسية في المسيرة العربية، فتحدثنا عن الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلات التحديث العربي واختبار الحداثة السياسية، والليبرالية في مواجهة إرث السلطوية، والعرب في مواجهة أسئلة القرن الحادي والعشرين، وتحديات التنمية العربية، وثقافة تحت الحصار، وعقلية

التحريم، وآفاق المستقبل العربي، والعرب في سياق التغير العالمي.

إن هذه الموضوعات المتنوعة تكون متنا واحداً حددنا هدفه منذ البداية، وهو التأمل النقدي للحصاد العربي في القرن العشرين. وهذه الموضوعات وإن كانت نشرت من قبل كمقالات متفرقة في بعض الدوريات العربية في الفترة من ١٣ ديسمبر ١٩٩٩ حتى ١٠ فبراير ٢٠٠٠، إلاّ أن تجميعها في صورة بحث متصل ينشر اليوم لأول مرة، وهو الذي يعطي للأفكار المتعددة المطروحة فيه معنى ودلالة.

ونرجو أن تكون محاولتنا هذه في النقد الذاتي هي الخطوة الأولى في عملية صياغة الاستراتيجية الحضارية العربية التي نرجو من خلال تطبيقها الفعّال، أن تكون هي مرشدنا في التعامل الإيجابي الخلاّق مع النظام العالمي المتغيّر.

العرب يودعون القرن العشرين!

من الطبيعي أن نقف ـ كعرب ـ في نهاية القرن العشرين، لكي نلقي نظرة تقييمية فاحصة على حصاد القرن بوجه عام، وعلى الانجازات العربية التي تحققت، وعلى جوانب القصور والفشل في الوقت نفسه.

وإذا أردنا أن نقوم بهذا التقييم فأمامنا في الواقع عديد من المحاور التي تستحق أن نقف أمامها بالتحليل العميق. فهل نحن ـ أولاً ـ نودع القرن ونستقبل قرناً جديداً ونحن موحدون، من خلال سياسات تنسيقية على الأقل، أم نحن في حالة تشرذم، في عالم أصبح يقوم على الاتحادات السياسية، كالاتحاد الأوروبي، وعلى التكتلات الاقتصادية؟ وما هي محصلة الصراع العربي الإسرائيلي الذي استمر أكثر من نصف قرن، وهل سنصل فعلاً إلى لحظة تتحقق فيها تسوية عادلة تسمح للشعب الفلسطيني بأن يقيم دولته المستقلة على أرضه؟ وما هي نتائج عملية التحديث في المجتمع العربي، وهل أدّت فعلاً إلى تحرير المواطن العربي، والارتقاء بنوعية حياته، أم أن هذا المواطن، ما يزال يرزح تحت أعباء القهر السياسي والاستغلال الاقتصادي؟ وهل نجحنا في أن نزود المواطنين العرب بنوعية التعليم التي تتفق حقاً مع عصر الثورة العلمية

والتكنولوجية؟ وهل ما زالت مجتمعاتنا تعتمد مرجعية الماضي وتتشبّث بها أم أنها اكتسبت القدرة على استشراف المستقبل، والعمل على تخطيطه؟ وما هو نوع تفاعل المجتمعات العربية مع العولمة بتجلياتها الاقتصادية والسياسية و الثقافية والاتصالية؟ وما هي نوعية العلاقة بين العربي والآخر، والذي قد يتمثل أساساً في الغرب بحضارته التكنولوجية البالغة التقدم، وتقدّمه في كل مناحي الحياة، وسلبياته أيضاً وخصوصاً في المجال الثقافي والاجتماعي؟ وأخيراً هل نحن جاهزون للإسهام في حوار الحضارات الذي أخذ يتبلور في الحقبة الراهنة ويتخذ أشكالاً شتّى، منها الحوار بين الأديان، والحوار الاقتصادي، والحوار الثقافي الذي تقدّم فيه كل ثقافة نفسها للثقافات الأخرى؟

كل هذه محاور بالغة الأهمية، وتستحق أن نقف أمام كل محور منها بالتحليل النقدي.

قطرية أم قومية؟

إلى أين وصل الخطاب القومي الذي كان مرتفع النبرة في الخمسينيات والستينيات، والذي ـ نتيجة عوامل شتى ـ اصطدم بشدة مع القطرية؟ ولو تأملنا مفردات الخطاب القومي العربي التقليدي في مرحلة صعوده لوجدناه يدين القطرية بشكل مطلق باعتبارها العقبة الحقيقية أمام تحقق الوحدة! غير أنه يمكن القول للأمانة العلمية أن هجاء القطرية كان سائداً في الخطاب القومي العربي المشرقي فقط. لأن الخطاب السياسي في دول المغرب العربي يصف الدول العربية المعاصرة بالدولة الوطنية، أي التي استخلصت استقلالها من براثن الاستعمار. ويمكن القول أن السر الحقيقي وراء فشل الخطاب القومي العربي التقليدي يكمن في حدوث صراع وتناقض بين عمليتين تاريخيتين: عملية بناء الدولة الوطنية، وعملية الوحدة العربية. لم يكن التوقيت مناسباً لكي يطرح الخطاب القومي العربي التقليدي الوحدة العربية وخاصة الاندماجية، باعتبارها هدفاً ينبغي تحقيقه في الخمسينيات والستينيات. لأن غالبية البلاد العربية، وعلى رأسها نخب سياسية حكمت بلادها إما بالوراثة أو بالاختيار، كانت مشغولة أساساً بعملية بناء الدولة. ولم يكن من المنطقي أن يطالب هؤلاء الحكّام بأن يتنازلوا عن

مقاعدهم في الصف الأول لكي ينتقلوا إلى الصف الثاني أو الثالث، لحساب قيادة سياسية ستدير الدولة العربية المتحدة. ومن هنا نشأ الصراع المكشوف أحياناً والمستتر أحياناً كثيرة طوال نصف القرن الماضي بين القطرية المتشبثة بحكامها وأنظمتها السياسية الخاصة، والقومية صاحبة الخطاب المثالي والتي تدعو للوحدة العربية، دون مراعاة للخصوصية الثقافية لكل مجتمع عربي من ناحية. ولتفاوت درجة النضج الاجتماعي والثقافي والسياسي بين البلاد العربية المتعددة.

وهكذا يمكن القول إن فشل الوحدة المصرية السورية والتي تمثلت في تأسيس الجمهورية العربية المتحدة التي لم تعش طويلاً، كان إعلاناً رسمياً عن فشل الخطاب القومي العربي التقليدي. ولا شك أن الزخم الهائل الذي خلقه هذا الخطاب في الوطن العربي من الخليج إلى المحيط، قد وصل إلى درجة دنيا من الضعف بهزيمة يونيو ١٩٦٧. فقد كانت الهزيمة ـ في وعي المواطنين العرب على اختلاف أقطارهم ـ إشارة إلى سقوط الحلم العربي بالوحدة، وفشل المشروع النهضوي العربي، الذي أسهمت في إنضاج أفكاره وسياساته، نخب سياسية عربية شتّى ومثقفون عرب من كافة الاتجاهات السياسية.

ولا شك عندنا أنه بعد الهزيمة سادت حالة من اليأس الشديد، والإحباط الثقيل أصابت الوعي العربي في الصميم، مما شكك المواطنين العرب في إمكانياتهم الحقيقة وقدراتهم الذاتية، واستعدادهم لقبول التحديات التي يفرضها منطق القوة السائد في العلاقات الدولية.

غير أنه يمكن القول أنه بإعادة بناء القوات المسلحة المصرية والسورية بدعم من سائر الدول العربية، وخصوصاً بعد قمة الخرطوم الشهيرة، التي تعهدت فيها الدول العربية النفطية بدعم دول المواجهة، كانت أول خطوة عملية في الاستعادة التدريجية للثقة في الذات قد تحققت. ووصلت هذه الثقة إلى ذروتها بالقرار التاريخي لكل من مصر وسوريا بشن حرب أكتوبر ضد إسرائيل، ليس فقط لتحرير الأرض وإنما لتحرير الإرادة السياسية العربية من عملية الأسر والاعتقال التي تعمّدت إسرائيل بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرضها على العرب. إذاً فحرب تشرين الأول سنة ١٩٧٣ دلالة

فاصلة على استعادة الثقة في الذات، ولعلها كانت السبب في تحوّل القيادة السياسية المصرية نحو توقيع معاهدة كامب دافيد، ومن بعدها معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، على اعتبار أن الإنجازات العسكرية المصرية البارزة في الميدان، تؤهلها لتغيير مسار الصراع العربي الإسرائيلي، من المواجهة العسكرية إلى سلام دائم، يكفل لمصر أن تكرّس جهودها في سبيل التحديث والتنمية الشاملة.

غير أن ما ظنته مصر نهاية للصراع، كان بداية في الواقع لصراع عربي - عربي، انقسم فيه الوطن العربي، بين مؤيدين للخطة المصرية ومعارضين معارضة شديدة لها. غير أن جبهة الصمود والتصدي التي وقفت ضد خطة السلام المصرية تآكلت قدراتها عبر الزمن لافتقارها إلى سياسات عملية تسمح لها بالمواجهة الحقيقية مع إسرائيل. وهكذا بعد زمن، زالت القطيعة بين مصر وبين البلاد العربية أعضاء جبهة الصمود والتصدي، وفتح الباب من بعد لمؤتمر مدريد الذي شاركت فيه الدول العربية للاتفاق على خطة السلام وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي.

ومنذ مؤتمر مدريد حتى اتفاقية أوسلو التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل بعد مفاوضات سرية، جرت تحت الجسور مياه كثيرة. ووصلنا في الوقت الراهن إلى لحظة فاصلة، ستتكشّف عن فشل ذريع للمسيرة السلمية، أو اتفاق يحقق الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية.

الاتجاه الوظيفي الاقتصادي

ولقد كان طبيعياً بعد أن زالت القطيعة بين مصر والدول الأعضاء في جبهة الصمود والتصدي، أن ينشأ فكر جديد، يدعو لأهمية التنسيق الاقتصادي بين الدول العربية في عالم يموج بالتكتلات الاقتصادية، والتي من شأنها ألا تتيح لدولة مفردة بذاتها أن تخوض عالم المنافسة الاقتصادية، وخصوصاً في ضوء التطور التكنولوجي الهائل الذي حققته الدول الصاعية الرأسمالية الغربية.

ومن هنا نشأت فكرة إنشاء مجلس التعاون العربي الذي كان يضم مصر والعراق

والأردن واليمن. وكان قد سبقه إنشاء مجلس التعاون الخليجي، وتأسيس الاتحاد المغاربي. ولقد كان قرار التعاون الاقتصادي قراراً رشيداً في الواقع لأنه لم ينطلق من أهداف سياسية كبرى يتعذّر في الوقت الراهن تحقيقها لأسباب شتى كالوحدة السياسية العربية، وإنما قنع بموضوع التنسيق والتعاون الاقتصادي.

ولنتذكّر أنه في هذه الحقبة دار جدل شديد حول نقطة أساسية مفادها هل تأسيس هذه المجالس يمثّل عقبة أمام الوحدة العربية أو لا؟ وهل فيها تهديد حقيقي لوجود وكيان جامعة الدول العربية؟

وفي خضمّ هذا الجدل الذي دار في إطار مناخ مستبشر بإمكانية تحقق الوحدة الاقتصادية العربية، والتي يمكن على المدى الطويل أن تؤدي إلى وحدة سياسية فوجئ العالم كله، والوطن العربي على وجه الخصوص بحرب الخليج الثانية.

ولسنا بحاجة للإشارة إلى التداعيات السلبية الخطيرة التي ترتبت على هذه الحرب التي شاركت فيها دول عربية عديدة، ولعل أهمها رهن الأمن القومي العربي في يد الدول الأجنبية، وفي مقدّمتها الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى القرارات الدولية الخاصة بفرض جزاءات على العراق وحصاره، مما انعكس سلبياً على بنيته الأساسية، وأدّى إلى تدهور شديد في نوعية الحياة للمواطنين العراقيين.

ولم ينجح الوطن العربي حتى الآن في لم الشمل، وسد فجوة الثقة بين العراق والكويت والدول الخليجية الأخرى. وما زال الشعب العراقي يعاني نتيجة التعنت الأمريكي وهيمنته على مجلس الأمن ورفضه تطبيق سياسة معتدلة حيال العراق كما تدعو إلى ذلك الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

وهكذا يصل العرب إلى نهاية القرن، وهم في حالة من التشرذم السياسي، يحتاجون إلى تجاوزها بأسرع ما يمكن إن أرادوا حقاً أن يكون لهم وجود فاعل في القرن الحادي والعشرين.

ولا يمكن أن يتم ذلك دون مراجعة هادئة لما جرى وتجاوزه على أسس من الثقة والطمأنينة بين كافة الأطراف.

وإذا كان الأمن القومي ـ بحسب التعريف ـ هو حماية الدولة أو المنطقة من مصادر التهديد، فإن التناقض وصل إلى حد أن أصبح التهديد لا يأتي من إسرائيل وإنما من

دول عربية ! وقد آن الأوان لتجاوز هذا الوضع، حتى تعود الصحة والعافية للنظام الإقليمي العربي، المرشح لكي يلعب دوراً هاماً في النظام العالمي.

الصراع والسلام في الألفية الثالثة!

يودع العرب قرناً ويدخلون في إطار قرن جديد، وما زال الصراع العربي الإسرائيلي مشتعلاً على الجبهات الفلسطينية والسورية واللبنانية. لقد تحققت في العقود الماضية انجازات بارزة في مجال الحل السلمي للصراع العربي الإسرائيلي. فقد بدأت مصر المسيرة بتوقيع اتفاقية كامب دافيد التي تلاها توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية، والتي أنتجت سلاماً متوازناً بين مصر وإسرائيل. صحيح أن هذا السلام الذي يوصف عادة بأنه سلام بارد، لا يتضمن تطبيع العلاقات الكامل بين البلدين، نتيجة لاستمرار إسرائيل في سياساتها الاستعمارية الاستيطانية في الضفة الغربية وغزة وجنوب لبنان والجولان، إلاّ أنه مع ذلك سلام حقق وقف الصراع المسلّح. وقد سمح هذا لمصر أن تصرف جهودها إلى التنمية الشاملة، في الوقت الذي لم تتخل فيه عن تحديث قواتها المسلحة، تحسباً لأي عدوان، وإدراكاً منها أن ما يضمن السلام الحقيقي هو أن تكون مصر مستعدة دائماً من الوجهة العسكرية.

وإذا نظرنا إلى جبهات الصراع العربي الإسرائيلي المستمرة، لوجدنا أن أكثرها اشتعالاً جبهتان: الجبهة الفلسطينية والجبهة اللبنانية، في حين تبقى جبهة الجولان ساكنة إلى إشعار آخر. وفي الجبهة الفلسطينية تدور أكثر المعارك ضراوة بين النزعة الاسرائيلية الاستعمارية الاستيطانية وبين نضال السلطة الفلسطينية لاستخلاص أكبر مساحة ممكنة من الضفة الفلسطينية وغزة في سياق غير موات لهذه السلطة، التي تفتقد ـ للأسف ـ زخم الانتفاضة، والتأييد الدولي الفعّال، الذي يكفل الإيقاف الفعلي لموجات الاستيطان الإسرائيلية الأمر الذي يجعل حديث اسرائيل عن العملية السلمية حديثاً أجوف في الوقت الذي تزرع فيه بمستوطناتها قنابل موقوتة على اتساع الضفة الغربية وغزة، لا بد أن تتفجّر في المستقبل المنظور.

وإلاّ ما معنى أن تصر الدولة الإسرائيلية على أن تشق الأرض الفلسطينية وتفصل بين مدنها وقراها بهذه المستعمرات التي تتزايد في الوقت الراهن بصورة سرطانية، إلاّ إذا كان المقصود تحويل الفلسطينيين إلى شعب خاضع بصورة مطلقة للسلطة الإسرائيلية؟ أليس في هذه السياسة الاستعمارية ترسيخاً لاحتمالات الصراع المستمر بين الفلسطينيين والإسرائيليين المستوطنين، مما ينذر باحتمالات صراع مسلح إذا ما أصرّت الدولة الإسرائيلية على مسيرتها الاستعمارية الاستيطانية.

صورة المستقبل

إذا حللنا بدقة مسيرة المفاوضات بين السلطة الفلسطينية والدولة الإسرائيلية لأدركنا أن ما تسعى إليه الدولة الإسرائيلية هو أن تحصل على وثيقة بالاستسلام الكامل موقعة من السلطة الفلسطينية توافق فيها على استلام أقل قدر ممكن من مساحة الضفة الغربية وغزة، وأن تقبل بلا تحفظ بقاء المستعمرات الإسرائيلية الراهنة، بل وأكثر من ذلك أن تقبل كل المشروعات التي تهدف إلى توسعتها، وزيادتها، وأن تقبل بسلطة منقوصة، تمارس فيها ضرباً من ضروب الحكم الذاتي تحت الرقابة العسكرية والأمنية الإسرائيلية، بالإضافة إلى سيطرة قوات «الدفاع» الإسرائيلية على المعابر والممرات من وإلى الضفة الغربية وغزة، فضلاً عن سيطرتها على عملية الدخول والخروج من الضفة الغربية وغزة وإليها.

وإذا وضعنا في الاعتبار القوة التفاوضية الصعبة للسلطة الفلسطينية، فإنه يمكن القول بأن السيناريو الذي رسمنا أبرز ملامحه قريب من التحقق. ولكن ماذا يمكن أن تكون العواقب السياسية والاقتصادية والثقافية لمثل هذه الاتفاقية لو وقعتها السلطة الفلسطينية.

لقد علمتنا دروس التاريخ، والدراسة الفاحصة لتجارب الاستعمار الاستيطاني في العالم، أن القوة الاستعمارية الاستيطانية كما كان الحال في جنوب أفريقيا تحت حكم البيض، عادة ما تفقد البصيرة التاريخية، والتي تسمح لها بالانسحاب في الوقت

المناسب من حلبة الصراع، وتغيير سياساتها بما يتفق مع الشرعية الدولية ومواثيق حقوق الإنسان، واضعة في الاعتبار احتمالات تغيير موازين القوى في المستقبل. وبالتالي تصر هذه القوة الاستعمارية الاستيطانية على تنفيذ سياساتها من خلال منظور بالغ الضيق، مما يؤدي بالضرورة إلى اشتعال الصراع الذي يمكن أن يقتلعها في النهاية حتى ولو طال الزمن.

إن الصراع العربي الإسرائيلي صراع تاريخي بين قوة صهيونية غاشمة تحوّلت إلى دولة عسكرية فاشستية مؤيدة من الولايات المتحدة الأمريكية وبين الشعب العربي، الذي استبيحت بعض دوله وأراضيه بالاستعمار الاستيطاني القسري. وهو بهذه الصورة لا يمكن الحكم على مصيره في لحظة زمنية محددة مثل اللحظة التي نعيش فيها، حيث الطرف الصهيوني الإسرائيلي هو الأقوى، والطرف العربي هو الأضعف. ولكننا نحتاج حقاً إلى تبني منظور تاريخي واسع، يضع كل المتغيّرات العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية في الحسبان، ويدرك أن هذه المتغيّرات ستختلف موازينها من مرحلة تاريخية إلى مرحلة أخرى.

ونحن هنا لا نلعب على مقولة الزمن التي تعوّد بعض الكتّاب العرب على إثارتها، على أساس أن الزمن معنا في النهاية! لأن الزمن ـ كما عبّر الصهيوني موشى دايان مرة ـ مع الذي يعمل بجد لتحقيق أهدافه. ولكننا نركّز على أننا لو بسطنا من منظورنا التاريخي من ناحية، ولو طبقنا المنهج المقارن من ناحية أخرى، لوصلنا إلى نتيجة مؤكدة، مؤداها أن الشعب العربي ـ بكل ما تعنيه هذه الكلمة من قدرات وإمكانيات وتخطيط عقلاني ـ لو عمل بجد فهو قادر على إنزال الهزيمة التاريخية بالمشروع الصهيوني الإسرائيلي. لا نقول هذا على سبيل استنهاض الهمم العربية، ولا باعتباره خطاباً حماسياً فارغاً من المعنى، ولكن نقوله بناء على الدراسة التاريخية المقارنة. وقد سبقنا إلى هذه الدراسة بعض المؤرخين الإسرائيليين البارزين على رأسهم «بن آمي» الذي أخرج منذ سنوات كتاباً بالغ الأهمية عن التجربة الصليبية في العالم العربي بعنوان «التغيّر الاجتماعي في بيئة معادية». وبالرغم من أن المؤرخ الإسرائيلي لم يذكر إسرائيل بكلمة واحدة في الكتاب، إلاّ أنه في الواقع شكّل درساً تاريخياً موجهاً لقادة

المشروع الصهيوني وحكّام إسرائيل في الوقت نفسه.

وقد كان السؤال الرئيسي الذي طرحه المؤرخ الإسرائيلي هو: لماذا فشلت التجربة الصليبية؟ ولماذا هزم الصليبيون في النهاية؟

ويجيب بعد تحليل متعمّق أن السر يكمن في ثلاثة أسباب رئيسية: ضعف العلاقة مع الغرب عبر الزمن، مع أنه خلال هذه العلاقة كان المجتمع الصليبي يستمد القوة البشرية والدعم المالي، والتأييد العسكري من الغرب، والسبب الثاني جمود المجتمع الصليبي في فلسطين وتآكل قدراته، وغرقه في الجمود، وعجزه عن الإبداع. والسبب الثالث والهام، تجاهل المجتمع الصليبي لإمكانيات الطرف العربي، واحتمالات اكتسابه لمصادر القوة في المستقبل.

في ضوء هذه الأسباب الثلاثة يشير المؤرخ الإسرائيلي إلى حقيقة الهزيمة التاريخية للمغامرة الصليبية على أرض العرب. ولا يغيب عنا أن هذا الدرس التاريخي أشبه ما يكون بمجموعة من الوصايا السياسية الموجهة لقادة الصهيونية وحكّام إسرائيل في الوقت نفسه. وإذا درسنا بعمق كل جانب من جوانب هذه الثلاثية، لأدركنا أن الحركة الصهيونية العالمية تعمل بنشاط ودأب على إبقاء العلاقات الحيوية بين إسرائيل والدول الغربية، من خلال وسائل متعددة، يمكن القول أنها حتى الآن ناجحة نجاحاً فائقاً، فالقوى الصهيونية داخل العالم الغربي كله، ولا أستثني أي دولة من دوله، تمسك بسياط تهمة المعاداة للسامية لتلهب بها ظهور قادة الدول وزعماء الأحزاب السياسية، بل والمثقفين والكتّاب والرأي العام أيضاً، ويكفي أن توجه تهمة معاداة السامية لأحد أياً كان حتى يكون معرّضاً للسقوط. وإذا أضفنا إلى ذلك نفاذ الصهيونية إلى مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، وتأثيرها الفعّال على هذه المراكز في أقطار غربية أخرى، لأدركنا أن العلاقة الحيوية بين إسرائيل والدول الغربية مستمرة حتى الآن، وفي ظلها تمارس إسرائيل علاقات الابتزاز لهذه الدول، وأهمها التعويضات المهولة التي حصلت عليها من ألمانيا مقابل ما حدث لليهود في الحقبة النازية، باعتبارها الوريثة الشرعية ـ كما تدعى ـ لليهود في العالم.

والابتزاز الاسرائيلي لا سقف له ! ويؤكد كلامنا ما نشرته وكالات الأنباء مؤخراً من أن مركزاً بحثياً يمينياً في إسرائيل قد وضع «تسعيرة» بالأموال التي ينبغي أن تحصل عليها إسرائيل مقابل «التنازلات» التي ستقوم بها في حالة توقيع اتفاقية مع السلطة الفلسطينية، وقد وصلت المبالغ المطلوبة إلى أرقام فلكية؛ فهي في تقديراتهم لا تقل عن ثلاثين مليار دولار . وهكذا يمكن القول أن العامل الأول في هزيمة الصليبيين لا يتحقق في حالة إسرائيل اليوم، لأن الجسر مع الغرب ما زال قوياً وممتداً ويحقق أهدافه.

يبقى العامل الثاني الذي تمثّل في الماضي بجمود المجتمع الصليبي وعجزه عن إدراك التغيرات، وتآكل قدراته على الإبداع السياسي. وفي يقيننا أن المجتمع الإسرائيلي يمر في هذه الحقبة بحالة من الجمود والعقم والتخلّف الفكري لا مثيل لها. ولا تغرنا القنبلة الذرية التي تمتلكها إسرائيل، ولا ترسانة الأسلحة المتقدّمة التي تزخر بها مخازن السلاح الإسرائيلية، ولا ارتباطاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فكل هذه العوامل يمكن أن تدخل في موازين القوة العسكرية، ولكنها قد لا تكون بهذه القوة في موازين القوة الشاملة للدولة، إذا ما وضعنا في الاعتبار المكونات الثقافية ونوعية القيم التي تصدر عنها. إسرائيل قوة عسكرية فائقة لا شك في ذلك، ولكنها في موازين القيم العالمية قوة استعمارية استيطانية، تمارس العدوان المنظم على الشعب الفلسطيني واللبناني والسوري.

وإذا خضعت الدول الغربية لابتزازها فإن ذلك لن يستمر للأبد، لأن الموازين تتغيّر في العالم، وأنماط التحالفات تتبدل. غير أن الأهم من ذلك كله الطرف الثالث في المعادلة وهو الطرف العربي الذي يقف في مقدمته الأجيال الفلسطينية الجديدة التي لن ترضى أبداً بسلام منقوص، لا يختلف عن الاستعمار، ولن ترضى أن تعيش إلى الأبد خانعة في ظل القهر الاسرائيلي المباشر. أما الطرف العربي بالمعنى الواسع للكلمة، ونعني الشعب العربي بكل إمكانياته وقدراته، فمن قال أنه سيعجز دائماً عن امتلاك القوة العسكرية الرادعة ليكون نداً حقيقياً للدولة الإسرائيلية العنصرية؟

سيثبت التاريخ أن آفاق الألفية الثالثة مفتوحة لكل الشعوب الجادة، التي تريد أن تمتلك ناصية العلم والتكنولوجيا، وبالتالي تمتلك وسائل التقدّم التي تسمح لها بحماية

أمنها القومي في عالم جديد، لن يكون فيه مجال للضعفاء، وإنما سيكتب فيه البقاء للقادرين على امتلاك المبادرة التاريخية.

مشكلات التحديث العربي

هل صحيح أن الأسئلة التي طرحت بصدد تحديث المجتمع العربي في بداية عصر النهضة العربية الأولى هي نفس الأسئلة التي تطرح الآن؟ يؤكد ذلك بعض المفكّرين العرب، ولو صح هذا لكان معناه أن التاريخ العربي قد تجمّد في لحظة ما، وأن تجارب التحديث العربية في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي لم يكن لها أي أثر في تغيير القيم والاتجاهات التقليدية، ولا في استحداث ضروب جديدة من السلوك الاجتماعي العصري.

وفي تقديرنا أن أسئلة التحديث التي طرحت في بداية عصر النهضة العربية الأولى تختلف جوهرياً عن الأسئلة المثارة اليوم، لسبب بسيط مؤداه أن التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية في القرن العشرين لا بد له أن يترك بصماته على تجارب الشعوب المختلفة. كما أن التاريخ العربي الحديث زاخر بالممارسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتي تحتاج إلى تحليل متعمّق لإبراز جوانب النجاح النسبي وأسباب الفشل الحقيقية لهذه الممارسات. ومن هنا فلا بد أن تتغيّر طريقة طرح الأسئلة، حتى لو دارت جميعاً حول قيم التحديث الأساسية ونعني الحرية السياسية، والتقدّم الاقتصادي، والنهضة الثقافية.

إشكالية بداية التحديث

ولعل أول إشكالية تواجهنا هي السؤال: متى بدأت عملية تحديث المجتمع العربي؟ هناك رأي غالب بين المستشرقين وعديد من المفكرين العرب أن الحملة الفرنسية بقيادة نابليون لغزو مصر كانت لحظة تاريخية فاصلة في بداية عملية تحديث المجتمع العربي. وبالرغم من أن الحملة لم تستمر سوى ثلاث سنوات، إلاّ أن هذا الرأي يؤكد أن آثارها

الفكرية والثقافية كانت بالغة العمق، لأنها أبرزت طرقاً جديدة في الإدارة، مصحوبة بخطاب سياسي جديد تمام الجدة بالنسبة لمجتمع مملوكي متخلّف، فيه حديث عن الجمهورية والدستور وسيادة القانون، مما أخذ يؤثر في الوعي الاجتماعي العام، بالإضافة إلى عرض منتجات العلم والتكنولوجيا الغربية على النخبة المصرية من خلال المعامل العلمية التي اصطحبتها معها الحملة، والتي فتحت أبوابها لكي يطلع المصريون على التقدّم العلمي الغربي، بالإضافة إلى مطبعة الحملة، التي أبرزت قوة الكلمة المكتوبة، من خلال الصحف التي أصدرتها السلطة الفرنسية.

ويرى هذا الرأي أن تجربة محمد علي باشا والي مصر، كانت تطبيقاً خلاّقاً للنموذج الحضاري الغربي في مجالات الاقتصاد والإدارة والتعليم والثقافة. غير أن هناك رأياً مضاداً قاده المؤرخ الأمريكي الماركسي بيتر جران في رسالته الشهيرة المنشورة للدكتوراه في التاريخ وعنوانها: «الجذور الإسلامية للرأسمالية». لقد درس هذا المؤرخ البارز مصر في منتصف القرن الثامن عشر، وتتبع ظهور نمط غير مسبوق من الرأسمالية التجارية، صاحبه، كما يقول، تطور لافت للنظر في البنية الفوقية الثقافية. وقد كشف عن هذا التطور المخطوطات التي درسها في الثقافة والإنتاج الأدبي، والتي تعبّر عن نهضة ثقافية كبرى قادها الأزهر بقيادة الشيخ حسن العطّار الذي هو أستاذ رفاعة رافع الطهطاوي رائد الفكر العربي الحديث، وهو الذي وجهه لكتابة مذكرات عن إقامته في فرنسا، بعد أن أرسله محمد علي إلى فرنسا ليكون إماماً للبعثة العلمية المصرية التي أوفدت لدراسة عدد من العلوم والصنائع، وهي التي أصبحت كتابه الشهير «تخليص الإبريز في وصف باريز». وزاد بيتر جران فأكّد أنه يمكن القول أنه كانت هناك في هذه الحقبة التاريخية وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر بداية نهضة تحديثية وطنية، تعبّر عن تطور في أنماط الإنتاج، صاحبه تحديث للأفكار القيم والثقافة عموماً. غير أن هذه النهضة لم يتح لها أن تستمر، لأن الحملة الفرنسية بغزوها مصر أجهضتها وقضت عليها. كانت الحملة الفرنسية ـ وفقاً لهذا النظر ـ بداية للتحديث وفق النموذج الغربي مما أدى إلى عملية تغريب واسعة المدى، لأن هذا التحديث حاول أن ينقل عدداً من الأفكار والمؤسسات الغربية في ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة، بغير أن يضع

اعتباراً للظروف المحلية، وهكذا فشلت هذه المحاولات، ما أدى بنا بعد أكثر من قرنين إلى أن نعيد تكرار نفس الأسئلة التي طرحت في بداية النهضة العربية.

الصراع بين نماذج التحديث

والواقع أن تتبع بدايات التحديث على الطريقة الغربية، وملاحقة مساراته المختلفة والمتعرّجة، يمكن أن تلقي أضواء شديدة على حصاد التحديث العربي في الوقت الراهن. ذلك أن الاستجابات قد تعددت إزاء التحدي الغربي، والذي تمثّل في أنه أبرز نمطاً للتقدّم الإنساني كان لا بد من التفاعل معه، إذا أريد للمجتمع العربي أن ينتشل نفسه من إسار التخلّف. ومن هنا ثارت منذ اللحظة الأولى أسئلة أساسية: هل يصلح النموذج الغربي للتقدّم لاحتذائه في المجتمع العربي؟

لدينا ثلاث استجابات متميزة لهذا التحدي. وقد أبدع المؤرخ المغربي المعروف عبد الله العروي في كتابه المشهور «الأيديولوجية العربية المعاصرة» في تحديد قسماتها الرئيسية. جاءت الاستجابة الأولى من قبل التيار الإسلامي الذي مثله الشيخ محمد عبده، والذي أكّد أنه لا تناقض بين الإسلام والعلم، كما جاء في كتابه المنشور بنفس العنوان، وبالتالي يمكن تحديث الإسلام ليكون هو النموذج الحضاري الذي ينبغي اتباعه ليكون أساساً للتقدّم.

أما الاستجابة الثانية للتحدث العربي فقد جاءت من قبل تيار ليبرالي عربي صاعد أراد أن يباعد بينه وبين التراث على أساس أنه لا يصلح قاعدة للتقدّم. وأن الحل يكمن بكل بساطة في احتذاء النموذج الغربي بالكامل، في السياسة بتطبيق قواعد الليبرالية، وفي الاقتصاد بفتح الباب أمام الممارسات الرأسمالية، وفي الفكر والثقافة بإتاحة الفرصة لحرية التفكير وحرية التعبير، بالإضافة إلى الاعتماد على تعدد الأحزاب السياسية، وإنشاء الصحف، وتكوين رأي عام واع. وقد مثل هذا التيار المفكر المصري المعروف أحمد لطفي السيد.

وجاءت الاستجابة الثالثة من تيار اشتراكي بازغ أراد احتذاء الفكر الاشتراكي،

وركّز تركيزاً شديداً على التصنيع والتكنولوجيا، على اعتبار أن ذلك من شأنه أن يقضي على ثقافة المجتمعات الزراعية المتخلّفة، مع نظرة سلبية تماماً إزاء التراث، ومثّل هذا التيار المفكّر المصري المعروف سلامة موسى.

التساؤلات الكبرى

ويمكن القول إن كل استجابة من هذه الاستجابات الثلاث تثير في الواقع تساؤلات كبرى ما زالت تشغل العقل العربي حتى اليوم.

فهل الإسلام حقاً يصلح ـ بعد تحديثه ـ أساساً لتقدّم المجتمع العربي، أم إن من شأنه أن يحاصر التقدّم وفق حدود ضيّقة، بحكم غلبة القراءة المحافظة للنصوص المقدّسة في القرآن والحديث؟ وما الذي يعنيه حقاً تحديث الإسلام، هل هو فتح باب الاجتهاد من جديد، أم هو وضع الأسس الفكرية المنفتحة التي تسمح للمجتمع العربي بأن يتفاعل مع العالم الحديث بغير عقل، وأن يقتبس من وسائل التقدّم الغربية بغير حدود، في الوقت نفسه الذي يحافظ فيه على أصالته؟ وأليست هنا خشية من اعتبار الإسلام هو النموذج الحضاري للتقدّم، في هيمنة رجال الدين على مقاليد السياسة والحكم، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة؟ وهل هناك احتمال أن يؤدي ذلك إلى نوع من الانغلاق الثقافي يعزل المجتمع العربي عن التطورات العالمية، ويكرّس التخلّف بالتالي بدلاً من أن يفتح الطريق إلى التقدّم؟

تساؤلات كبرى أثيرت منذ اللحظة الأولى كما تثار اليوم، ربما ليس بنفس العبارات وإنما بنفس الروح. غير أن الفارق الكبير بين أسئلة الأمس وأسئلة اليوم، أن الوطن العربي قد شهد نظماً سياسية تعتمد الإسلام نموذجها الحضاري، وبالتالي يمكن تقييم التجربة ليس على أساس الجدل النظري، وإنما في ضوء الخبرة التاريخية. ولعل نظام الجبهة الإسلامية في السودان اليوم يصلح تماماً لدراسة حالة نموذجية لهذا الاختيار، من زاوية إيجابياته وسلبياته.

أما النموذج الليبرالي فهو يثير بدوره تساؤلات كبرى، لعل أهمها هو هل حقاً يمكن

اقتباس النظريات السياسية الغربية التي نبعت في المجتمع الغربي وتبلورت عبر قرون طويلة، وأصبحت لها تقاليدها ومؤسساتها وتطبيقاتها على المجتمع العربي الذي يتسم في تكوينه الطبقي الاجتماعي والثقافي بخصائص متميزة، وبغير اعتبار لتفاوت درجة النضج الاجتماعي والثقافي بين المجتمع الغربي والمجتمع العربي؟

وهل نظرية الديمقراطية الغربية ـ إن كان ثمة نظرية واحدة ـ هي الاجتهاد الوحيد في مجال النظريات السياسية، أم يمكن تطبيق مبادئ الديموقراطية على أساس تطبيق مبدأ الشورى الإسلامي، أو حتى يمكن ابتداع نظرية ديموقراطية عربية؟

تساؤلات أثيرت من قبل وما زالت تثار اليوم في الندوات والمؤتمرات الثقافية العربية، وتشغل بال النخبة والجماهير معاً.

ونصل أخيراً إلى النموذج الثالث الذي دعا إلى التصنيع وتطبيق التكنولوجيا الغربية، وتبنى الفكر الاشتراكي، والبعد عن التراث. هنا أيضاً أثير أكثر من سؤال لعل أهمها: هل التصنيع فعلاً هو الحل السحري للقضاء على تخلّف المجتمع العربي؟ وهل يمكن اقتباس التكنولوجيا الغربية معزولة عن نسق القيم الذي تبلورت في إطاره؟ وهل يمكن فعلاً تجاهل التراث بالكامل بزعم أنه يعبّر عن ثقافة مجتمعات قبلية أو زراعية متخلفة؟

لقد دار الحوار والجدل بين ممثلي هذه النماذج الثلاثة طوال القرن العشرين. ها نحن في نهاية القرن، في موقف يسمح لنا بالتقييم الموضوعي لهذه الاستجابات الثلاث المتضاربة، ليس على أساس الجدل النظري، مهما احتكم إلى الموضوعية في إبداء الرأي والتقييم، ولكن أهم من ذلك كله على أساس الممارسة التاريخية العربية.

لقد شهد الوطن العربي ممارسات ليبرالية في مصر والعراق وسوريا ولبنان وتونس والمغرب، فما هي الحصيلة النهائية؟ وشهد كذلك ممارسات اشتراكية وإن كانت محدودة في مصر وسوريا والعراق واليمن فماذا كانت النتيجة؟ وشهد كذلك ممارسات إسلامية في نظم الحكم فما هي النتائج التي تحققت؟

نحتاج إلى وقفة تقييم تاريخي تضع في اعتبارها مرحلة التطور التي يمر بها المجتمع

العربي من ناحية، والتطورات الهائلة التي حدثت في النظام العالمي من ناحية أخرى.

اختبار الحداثة السياسية

حين جابه الوطن العربي مشكلة التخلّف، وخصوصاً بعد ارتفاع الوعي الثقافي نتيجة الاحتكاك بالغرب، وسعى إلى التقدّم، كان لا بد من المرور أولاً من بوابة الحداثة السياسية. ونعني بذلك الإدراك أن النظم السياسية العربية التقليدية، لم تعد تصلح لمواجهة تحديات العالم الحديث. ومن هنا دعت مجموعة من المفكرين لعل أبرزهم أحمد لطفي السيد، ممن خرجوا من عباءة الشيخ محمد عبده المصلح الإسلامي الكبير، إلى تبني الليبرالية الغربية مذهباً سياسياً، باعتبار أن من شأنه أن يحدّث النظام السياسي العربي، ويكون القاطرة التي ستدفع بالمجتمع العربي إلى التقدّم.

ولعل الإسهام البارز لممثلي هذا التيار الليبرالي العربي البازغ، أنهم غيروا صيغة السؤال التقليدي والذي كان مبناه: ما هي الشروط الكامنة وراء ازدهار أو تحلل المجتمع الإسلامي، ليصبح ما هي الشروط الكامنة وراء ازدهار أو تحلل أي مجتمع إنساني. ومعنى ذلك أن الحل الديني للتحدي الغربي قد طرح جانباً، لمواجهة مشكلة التخلّف والتقدم مواجهة شاملة، لا تقتصر فقط على المجتمع العربي.

وهكذا لم يجد هؤلاء المفكرون العرب الإجابة عن سؤالهم إلاّ في الفكر الأوروبي الحديث الذي تصدى لموضوعات التقدم وشروط المجتمع المثالي. وقد وقع هؤلاء المفكرون تحت تأثير تيارين بارزين في الفكر الغربي، التيار الأول هو التيار الوضعي الذي مثله بطرق مختلفة، أوجست كونت ورينان وجون استيوارت ميل، وهربرت سبنسر وإميل دوركايم. وقد ركزت الوضعية تركيزاً شديداً على أهمية الاستعانة بالمنهج العلمي لحل قضايا المجتمع، كما شددت على ضرورة الفصل بين القيم والوقائع. بعبارة أخرى تمثّل التوجيه الفكري الأساسي لهذا التيار، في أن الظواهر الاجتماعية ينبغي أن تدرس كما هي، أو كما لو كانت أشياء مادية، بعيداً عن قيم الباحث وأهوائه وتحيّزاته.

أما التيار الثاني فهو الذي مثله جوستاف لويون، وركّز على فكرة «الشخصية القومية»، والتي مبناها أن لكل شعب تركيباً عقلياً لا يقل ثباتاً عن التركيب العنصري، وهذا التركيز العقلي لا يتغيّر إلاّ ببطء شديد وفي حدود ضيّقة.

ولعل تحديد هذه التأثيرات على الليبراليين العرب يسمح لنا الآن بإثارة سؤالين: الأول هل نجح هؤلاء من خلال نشر التعليم وتدعيم مناهج البحث العلمي في الجامعات وغيرها من المؤسسات الأكاديمية في نشر الفكر الوضعي، أم إن هذه المحاولات جابهتها عقبات شديدة نتيجة جمود تقاليد المجتمع العربي ومقاومتها لكل محاولات التجديد الفكري؟

ترد على خاطرنا مباشرة المعركة الشرسة التي أديرت ضد طه حسين، حين أصدر كتابه الشهير «الشعر الجاهلي» محاولاً فيه أن يطبّق المناهج الوضعية في دراسة التراث، إلى إخراجه من كلية الآداب. ومغزى هذه الحادثة البارزة أن معاقل الفكر العربي التقليدي في الثلاثينيات كانت عنيفة في مقاومتها تطبيق المنهج الوضعي الحديث في مجال الدراسات الأدبية والاجتماعية والإنسانية، وخصوصاً إذا ما مسّت التراث في أحد جوانبه، أو حاولت أن تدرسه بشكل علمي. ولعل ما شهدناه من معارك فكرية عنيفة على طول الوطن العربي في العقود الأخيرة بين أنصار الأصالة ودعاة المعاصرة، لشاهد على أن المعركة ما زالت مستمرة، وأن النصر النهائي لم يكتب لأي من الفريقين.

أما السؤال الثاني الخاص بالاهتمام «بالشخصية القومية» وتحديد ملامحها وقسماتها، فقد كانت له آثار إيجابية وسلبية على السواء. ومن آثاره الإيجابية البارزة تشكيل هوية وطنية لكل بلد عربي، وخصوصاً بعد الخروج من إطار الهوية العثمانية الإسلامية، ومن هنا بذل أحمد لطفي السيد جهوداً بارزة لبلورة ملامح الشخصية المصرية، وفتح الباب بذلك لاجتهادات فكرية شتى في هذا السبيل، ما زالت تدور حولها الخلافات، بين من يركزون على شخصية مصر الفرعونية، أو القبطية أو العربية الإسلامية، وأدى ذلك أيضاً إلى محاولات شتى في بلاد عربية أخرى للحديث عن ملامح شخصيات قطرية متعددة، كالشخصية التونسية أو اللبنانية أو العراقية على

سبيل المثال. غير أن الإغراق في الحديث عن ملامح محددة للشخصيات القطرية أدى في بعض الأحيان إلى تدعيم المشاعر الوطنية المتطرفة التي تنظر إلى البلد المحدد، بغير اعتبار للرابطة العربية التي تربطه بمحيطه العربي.

من هنا نشأت ما يسميه الخطاب العربي التقليدي النزعة «القطرية»، والتي هي في نظره العقبة الحقيقية أمام تحقق الوحدة العربية.

غير أن هذا الحديث عن الشخصيات القومية قد فتح الباب أيضاً لبحث ملامح الشخصية القومية العربية ذاتها. ولعل هذا الاهتمام الفكري هو الذي كان وراء الدعوة السياسية للقومية العربية، على أساس أن من بين هذه الملامح البارزة وحدة اللغة، ووحدة التراث، والتاريخ المشترك. وقد دارت ضد ملامح الشخصية القومية العربية معارك سياسية شتى، فهل نحن عرب أم نحن مسلمون؟ هذا سؤال استراتيجي كان مثاراً لخلافات متعددة. ومن ناحية أخرى أثيرت تساؤلات شتى مثل: هل المرجعية في موضوع القومية يمكن أن تكون وضعية ـ احتذاء بالنموذج الغربي ـ أم أن المرجعية يمكن أن تكون دينية على أساس الهوية الإسلامية، التي هي الهوية الغالبة في المجتمع العربي المعاصر؟

ومن ناحية أخرى أصبحت الشخصية العربية ـ التي اختلف الباحثون العرب والمستشرقون الأجانب في تحديد سماتها ـ محل اهتمام الدوائر الفكرية والسياسية الغربية. وقد حاول بعض المستشرقين أن يقدّموا صورة مشوهة للشخصية العربية لخدمة الأهداف السياسية لدولهم، كذريعة لاتخاذ مواقف عدائية ضد بعض الدول العربية. كما أنه في الوقت الراهن، وبحكم اشتعال الصراع العربي الإسرائيلي طوال الخمسين عاماً الماضية، فإنه قد بذلت محاولات غربية شتى فكرية وسياسية، لوصم الإسلام باعتباره ديناً عدوانياً، ولوصف العرب بأنهم إرهابيون، باعتبار أن العداء إزاء الآخر هو أحد ملامح الشخصية العربية.

فكرة الحرية الغربية

وإذا عبرنا الآن مجال التأثيرات الثقافية الغربية على فكر الجيل الأول من الليبراليين

العرب، وخصوصاً في مجال تطبيق المنهج الوضعي، والاهتمام بالشخصية القومية وما أدّت إليه من نتائج ومشكلات ثقافية وسياسية، فإنه ينبغي أن نناقش صلب مشكلة الحداثة السياسية التي حاول المجتمع العربي الوصول إليها، وهي مشكلة الحرية.

ويمكن القول بأن الفكرة المحورية التي استقاها أحمد لطفي السيد ومدرسته من الفكر الغربي هي فكرة الحرية. وقد اعتبرها ليس فقط محكّاً للعمل السياسي بل ضرورة من ضرورات الحياة، وشرطاً أساسياً من شروط الوجود الإنساني. وقد استقى مفهومه عن الحرية من الفكر الليبرالي السائد في القرن التاسع عشر. إن الحرية عنده ـ مقتفياً في ذلك آثار المفكرين الأوروبيين ـ هي أساساً غياب القيود غير الضرورية التي تضعها الدولة على ممارسة النشاط الإنساني. فالدولة عليها فقط أن تحفظ الأمن والعدالة وتحمي المجتمع من أي هجوم محتمل. وفي هذه المجالات فقط يمكن أن تفيد من حريات الأفراد، أما فيما عدا ذلك فليس لها أن تتدخل إطلاقاً في نشاطهم. فالأفراد لهم أن يتمتعوا بحقوق الكتابة والكلام والنشر والاجتماع. ومما لا شك فيه أن الترويج لهذه الأفكار وعرضها على الرأي العام، قد أضاف إلى الوعي العربي أبعاداً جديدة. فقد لفتت هذه الأفكار الأنظار إلى أهمية بناء نظام سياسي حديث، يقوم على أساس ا نتخاب ممثلين، ينتمون إلى أحزاب سياسية متعددة، ويستطيع المواطن أن يختار اختياراً حراً من يمثله من بين مرشحي هذه الأحزاب. وكذلك أضافت هذه الأفكار إلى الرصيد الديمقراطي بتركيزها على أهمية حرية الكلام والنشر والاجتماع، من خلال التأكيد على ضرورة تقييد نشاط الدولة وقصره على الميادين الرئيسية في الأمن والدفاع.

إن أهمية هذا التيار الليبرالي في إطار تطور العالم العربي الحديث، لا تكمن فقط في انتشار أفكار عبر الكتب والجرائد و المجلات والمؤسسات التعليمية، ولكن لكون أنصاره نجحوا في تولي السلطة في عديد من البلاد العربية، مثل مصر وسوريا ولبنان والعراق وتونس والمغرب، وحاولوا أن يحكموا ـ سواء في صورة ملكيات دستورية أو جمهوريات ـ مطبقين في ذلك النموذج الليبرالي الغربي.

غير أن الممارسة التاريخية أثبتت فشل هذه التجربة الليبرالية العربية الأولى في تحقيق

أهدافها الكاملة. ويرجع ذلك إلى عديد من الأسباب، لعل أهمها أنها تمت في ظل وجود قوات احتلال أجنبية في عديد من هذه البلاد، وتدخلها في السياسة مما أدى إلى إفشال التجربة في النهاية، إضافة إلى فشل الأحزاب السياسية العربية في تحقيق هدف العدالة الاجتماعية بين مختلف الطبقات، فأصبحت ممارسة الديمقراطية وكأنها ممارسة شكلية الهدف منها حماية مصالح الطبقات المستغلّة. وقد أدى وقوع عدد من الانقلابات العسكرية، لعل أهمها انقلاب يوليو ١٩٥٢ في مصر والذي سرعان ما تحول إلى ثورة، إلى إسقاط النموذج الليبرالي وخصوصاً في دول المشرق العربي، في مصر وسوريا والعراق، وظهور أنظمة عقائدية وعسكرية حاولت أن تحقق ـ بدرجات متفاوتة من النجاح والفشل ـ هدف العدالة الاجتماعية ولكن على حساب الحرية السياسية. فقد سادت في هذه البلاد نزعات القهر السياسي، وقضي على الحريات التقليدية التي يعرفها النموذج الغربي السياسي وهي حريات التعبير والتفكير والاجتماع والتنظيم. وساد الفكر السياسي الأحادي، سواء اتخذ شكل الناصرية أو البعثية. وانتقلنا إلى حقبة تاريخية سادت فيها صور شتى من الاتجاهات الاشتراكية والشعوبية.

غير أن هزيمة حزيران يونيو سنة ١٩٦٧ كانت خاتمة لهذه الحقبة التاريخية، وبداية لتطورات جديدة، وانعطافاً إلى تيار الليبرالية مرة أخرى، وإن كان ذلك يتم في الواقع بخطى بطيئة ومتعثّرة، نتيجة لرسوخ القيم الشمولية والسلطوية التي سادت في الخمسينيات والستينيات في عدد من البلاد العربية.

ومن هنا يمكن القول إن التجربة الليبرالية العربية الأولى بالرغم من العديد من إيجابياتها، وأهمها على الإطلاق في تقديرنا اختبار النموذج الليبرالي الغربي على أرض الواقع، وبروز إيجابياته وسلبياته، قد سقطت تاريخياً، ثم قامت على أنقاضها ـ في الوقت الراهن ـ تجربة ليبرالية أخرى وليدة تستحق أن نتأمل ملامحها في ضوء تطورات النظام العالمي، وتغيّرات المجتمع العربي على السواء.

الليبرالية في مواجهة إرث السلطوية!

ليس هناك من شك في أن عام ١٩٨٩ سيعتبر في سجلات التاريخ المعاصر نقطة انقطاع حاسمة في مسيرة المجتمع العالمي. ففيه انهار الاتحاد السوفيتي وتفككت الكتلة الاشتراكية، وبدأت صفحة جديدة من تاريخ النظم السياسية في أواخر القرن العشرين. وبدت الصورة كما لو كانت تمهيداً لقدوم القرن الحادي والعشرين، بعد تصفية قلاع الشمولية السياسية في أعتى صورها، وهز معاقل السلطوية التي سادت نظمها أحقاباً طويلة.

إن خبرة القرن العشرين تشير إلى أن صيغة الحزب الشمولي السياسي الواحد الذي يدعى امتلاك الحقيقة المطلقة بصدد التغيير الاجتماعي والتنمية والتقدم الإنساني بوجه عام، قد سقطت إلى الأبد. وظهر واضحاً للعيان أن التعددية السياسية ـ أياً كانت صورتها ـ ضرورة من ضرورات الحياة الاجتماعية، قبل أن تكون شرطاً مبدئياً لأي ممارسة سياسية. كما أن السلطوية التي تختلف نسبياً عن الشمولية في كونها لا تصادر المجتمع المدني مصادرة شاملة ومطلقة، بحيث لا تسمح لأي صوت اجتماعي أو سياسي أن يعلو فوق صوت الحزب الواحد، تشترك معها في وضع القيود أمام حرية التنظيم والاجتماعي، وكذلك في مجال حرية التعبير والتفكير.

تحدث هذه التحولات الكبرى في مجال النظم السياسية المعاصرة، في الوقت الذي ظهرت فيه العولمة. بكل تجلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية، وسيطرت على الساحة العالمية باعتبارها العملية التاريخية التي ستغيّر من شكل المجتمع الإنساني بقيمه ومؤسساته في القرن الحادي والعشرين.

ومما يلفت النظر أن العولمة في تجلياتها السياسية تركز تركيزاً واضحاً على التعددية والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان. وإذا نحينا جانباً عديداً من المشكلات التي تثيرها هذه العولمة السياسية، وأبرزها نوعية نموذج الديموقراطية الذي ينبغي تطبيقه، وكذلك مشكلة ازدواجية المعايير التي تمارسها الدول العظمى المهيمنة، لقلنا أن هناك

قبولاً عاماً في عالم اليوم لقيمة التعددية باعتبارها أساس أي مجتمع إنساني معاصر. ولعل أهمية التعددية بكل صورها الثقافية واللغوية والسياسية لم تعبّر عنها وثيقة معاصرة قدر ما عبّر عنها التقرير الذي أعدته اليونسكو وصدر باسم «التنوع البشري الخلاّق»، وفيه إبراز موفق لأهمية احترام التعددية على المستوى العالمي، إيماناً بمبدأ النسبية الثقافية، والذي من شأنه احترام كل الثقافات الإنسانية المعاصرة بغض النظر عن مدى بساطتها أو تركيبها، على أساس أن لكل ثقافة منطقها الخاص الذي ينبغي فهمه واحترامه. ولا يعني ذلك بالضرورة عدم السعي لترسيخ قيم ثقافية عالمية، كما هو الحال في الوقت الراهن، حيث تسعى هيئات دولية متعددة إلى عولمة الثقافة، بمعنى البحث عن القواسم المشتركة للمعايير الأخلاقية والثقافية.

العولمة والإقليمية

في ضوء ذلك كله، يمكن التأكيد أنه ليس هناك إقليم في العالم، أو دولة من دوله يمكن أن تتجاهل شعارات العولمة السياسية في التعددية والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان. فالمجتمع الدولي - بغض النظر عن سلبيات ممارساته في العقد الأخير - أصبح يضغط من خلال مؤسساته الرسمية كالأمم المتحدة، وعن طريق ما يطلق عليه المجتمع المدني العالمي، لكي يطبق هذه القيم السياسية في كل البلاد. ونحن نتجه في الواقع إلى وضع سيصبح فيه تطبيق هذه القيم السياسية الأساسية محكاً لشرعية أي نظام سياسي. غير أن الأهم من ذلك أن خرق هذه القيم بصورة بارزة من قبل أي نظام سياسي، قد يؤدي إلى توقيع جزاءات على الدولة التي تمارس هذا السلوك. والواقع أن هذا التطور جزء من سمة بارزة للعولمة في كل أبعادها، والتي تتمثّل في توقيع جزاءات صارمة على مخالفة القواعد العالمية التي يتفق عليها. ولعل أبرز مثال على ذلك منظمة التجارة العالمية التي نشأت نتيجة لمفاوضات الجات الأخيرة، والتي وقع على المعاهدة الخاصة بها أكثر من مائة وأربعين دولة. فهذه المنظمة التي قننت مبدأ حرية التجارة فيها لجنة قانونية مهمتها حراسة هذا المبدأ وإصدار العقوبات الاقتصادية ضد الدول التي تخالفه.

وهكذا يمكن القول إن لغة الجزاءات التي توقع ضد الدولة التي تخالف القواعد

العالمية، ستمتد إن عاجلاً أو آجلاً من الاقتصاد إلى السياسة، ومن السياسة إلى الثقافة. وهذا الامتداد إلى المجال الثقافي، وإن كان بعيد المنال في الوقت الراهن قد يتحقق في أجل منظور، إذا وضعنا في الاعتبار المحاولات الدؤوبة لصياغة ميثاق أخلاقي كوني يستمد قيمه من الأديان السماوية الثلاثة والتقاليد الأخلاقية للإنسانية، ومن الثقافة المدنية المعاصرة، ونعني الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان.

وإذا نظرنا إلى الوطن العربي باعتباره نظاماً إقليمياً متميزاً، يتشكّل من دول عربية شتّى تتفاوت بالضرورة في نوعية النظم السياسية المطبقة فيها، وفي درجة النضج الاجتماعي، وفي معدلات التطور الثقافي، لأدركنا أنه ـ كغيره من النظم الإقليمية ـ واقع تحت ضغوط العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية.

وبالتالي فإن الدولة الداخلة في إطاره، عليها التزامات تفرض عليها تحديث نظمها السياسية أياً كانت ، تقليدية أو معاصرة. فقد مضى الزمن الذي كان يمكن فيه لدولة من الدول أن تتجنّب التعددية أو تجارب الديموقراطية، سواء تم ذلك باسم التقاليد، أو الخصوصية الثقافية، أو باسم الشمولية أو السلطوية.

ومن هنا أصبح لزاماً على النظام الإقليمي العربي كوحدة سياسية كبرى تنتمي إلى العالم المعاصر، أن يشق طريقه إلى الحداثة السياسية، والتي لا تخرج في الوقت الراهن عن الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان. ولو نظرنا نظرة شاملة وفاحصة إلى النظام الإقليمي العربي لأدركنا أن خريطته السياسية بالغة التعقيد . فهناك بعض الدول العربية مرّت من قبل بتجربة ليبرالية اكتسحتها فيما بعد الانقلابات العسكرية، حيث سادت فيها نظم شمولية أو سلطوية، وبعضها يسعى الآن للعودة إلى الليبرالية.

وهناك دول عربية تسودها نظم ليبرالية مقيدة، وهي تسعى تحت تأثير الضغوط الدولية من ناحية، وخضوعاً لمقتضيات التحديث السياسي من ناحية أخرى، لتطوير هذه الليبرالية المقيدة. وهناك نظم سياسية شمولية بالكامل، وهناك نظم سياسية تقليدية تسود في بعض البلاد العربية ، وثمة نظم تطبق الشريعة الإسلامية بطريقتها الخاصة.

ولعله يظهر من هذه اللوحة مدى تعقّد وتشابك صورة النظم السياسية العربية المعاصرة. ولكن بغض النظر عن تعدد الأنماط، فإن هناك ضغوطاً عالمية تدفع إلى الحداثة السياسية، غير أن استجابات الدول العربية تتفاوت في مدى سرعة وعمق الاستجابة لهذا المثير العالمي.

العولمة والمحلية

وإذا كنا قد حاولنا أن نبرز تأثير العولمة السياسية بشكل عام على النظم الإقليمية الفرعية، ومن أبرزها النظام الإقليمي العربي، فمما لا شك فيه أن تأثيراتها ستختلف اختلافات جسيمة حسب التاريخ الاجتماعي الفريد لكل قطرعربي. ومما لا شك فيه أن هذا التاريخ الاجتماعي هو الذي سيحدد مستقبل التحديث السياسي في كل بلد عربي على حدة.

ولو أخذنا مصر على سبيل المثال، الذي يستمد نظامها السياسي الراهن شرعيته التاريخية من ثورة تموز/ يوليو سنة ١٩٥٢ لأدركنا أنه رغم عمق التغيّرات التي لحقت ببنية النظام السياسي المصري، وخصوصاً انتقاله في عهد الرئيس السادات من السلطوية إلى التعددية السياسية المقيدة ومن الاشتراكية إلى الرأسمالية، فما زال الخط السلطوي الذي ميّز هذا النظام موصولاً حتى الآن، ولعل هذا ما يفسّر مقاومة إقامة تعددية سياسية كاملة في البلاد، إضافة إلى عدم الترحيب بنمو المجتمع المدني المصري، وامتداد نشاطاته، وإمكانية تحوّله ليصبح أحد الأطراف الفاعلة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية والتحديث.

ولو أخذنا السعودية كمثال على النظم السياسية العربية التقليدية، لأدركنا أنه في ظل تاريخها الاجتماعي الفريد، والذي يتمثّل أساساً في عدم خضوعها للاحتلال الأجنبي، وعدم تعرّضها مباشرة للتفاعل مع أفكار الحضارة الغربية، ونظامها السياسي الذي يقوم على تطبيق الشريعة الإسلامية بطريقة تقليدية، فإن مستقبل التحديث السياسي فيها سيكون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بهذا التاريخ.

ومن هنا يمكن فهم محاولة تحديث النظام من خلال تكوين مجلس للشورى بالتعيين، ليكون علامة على الاستجابة لمطالب التحديث السياسي، وإن كان يتم بطريقة بطيئة فيها من الحذر أكثر مما فيها من الإقدام بجسارة على كسر القوالب التقليدية في اتخاذ القرار.

ولو نظرنا إلى تونس على سبيل المثال لوجدنا نظاماً سياسياً يهيمن عليه الحزب الدستوري ـ وإن كان في إطار ديموقراطي ـ بحكم تاريخ هذا الحزب الطويل، ودوره البارز في تحقيق الاستقلال. وقد لوحظت في الحقبة الأخيرة محاولات لإضفاء الطابع التعددي على النظام من خلال تعديل الدستور والسماح لأكثر من مرشح لرئاسة الجمهورية وضمان حد أدنى لتمثيل أحزاب المعارضة.

ويبقى التساؤل عن مدى جدية هذه الإصلاحات الدستورية، وهل هي استجابة حقاً لمطالب العولمة السياسية، أم هي مجرّد امتثال شكلي لها، مع بقاء النزعة السلطوية كما هي وإن كانت تمارس بأشكال مختلفة، ونفس الملاحظات تصدق على المغرب، حيث دعيت المعارضة لتولي الوزارة في تجربة سياسية عربية فريدة، لم تتضح بعد معالمها ولا نتائجها السياسية على مستقبل النظام السياسي المغربي.

وإذا عدنا مرة أخرى بعد التأمل في الأحوال المحلية لعدد من البلاد العربية التي تتفاوت بشكل بارز في نظمها السياسية، إلى النظرة الشاملة للنظام الإقليمي العربي. فلن نكون مغالين لو أكدنا في النهاية أن الليبرالية العربية البازغة تحارب حرباً بالغة الشراسة ضد إرث السلطوية الراسخ في البنية السياسية العربية لدرجة تجعلنا نتساءل: هل حقاً سيشهد الجيل العربي من المخضرمين العرب فجر الحرية السياسية تشرق على وطننا العربي بعد ليل السلطوية الطويل؟

العرب في مواجهة أسئلة القرن الحادي والعشرين!

في الوقت الذي يعيش فيه المجتمع العربي معارك الماضي بكل أثقالها وسلبياتها، بين أيديولوجيات سياسية متهاوية، أثبتت الممارسة فشلها في التصدي لتحديات

التحديث السياسي والاقتصادي والثقافي، فإن المجتمع العالمي ـ ممثلاً في الجامعات ومراكز الأبحاث الطليعية ـ يصوب نظره تجاه المستقبل. ولذلك ليس غريباً أن يحدث إحياء ملحوظ لدراسات وبحوث علم المستقبل، وضعاً في الاعتبار انتقال الإنسانية إلى القرن الحادي والعشرين، بكل ما يحفل به من مشكلات وتحديات. في الألفية الثالثة ستتعمّق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية التي بدأت طلائعها في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وستتطور الثورة الاتصالية التي غطّت آفاق العالم إلى مجالات لم تخطر من قبل على ذهن بشر. بل إن الإنجازات الخارقة التي حققتها شبكة الإنترنت في مجال التراكم المعرفي والتواصل الإنساني وحوار الحضارات، ستكون تطوراً بسيطاً إذا ما قيس بالإنجازات الخارقة التي ستحدثها ثورة الاتصالات في المستقبل.

في ضوء ذلك كله تشكّلت منذ عقد أو أكثر هيئات بحثية لاستشراف مستقبل المجتمع العالمي في القرن الحادي والعشرين، بناء على مناهج علمية وأدوات بحثية دقيقة تتسم بالتكامل والشمول، وبعيداً عن الأحكام القاطعة أو المزاعم التي تدعي قراءة المستقبل كما سيكون. محاولات الاستشراف التي تقوم بها مراكز أبحاث عالمية تركّز أساساً على المشكلات والتحديات التي ستجابه العالم في العقود القليلة القادمة، وتضع مجموعة من السيناريوهات المستقبلية لتطور الأحداث وفقاً لشروط محددة لكل سيناريو.

ومن أبرز هذه الهيئات العلمية جامعة الأمم المتحدة في طوكيو التابعة لهيئة الأمم المتحدة، فهذه الجامعة تحتضن منذ سنوات مشروعاً علمياً مستقبلياً أطلق عليه «المشروع الألفي» والهيئة العلمية المشرفة على هذا المشروع تصدر منذ ثلاث سنوات تقريراً سنوياً عن « حالة مستقبل العالم» وقد صدر منذ فترة قصيرة التقرير الخاص بعام ١٩٩٩.

وقد أجمل هذا التقرير المستقبلي البالغ الأهمية التحديات والمشكلات التي ستواجه الإنسانية في العقود القادمة في خمسة عشر تحدياً كما يلي:

١. كيف يمكن تحقيق التنمية المستدامة لكل الشعوب؟

٢. كيف يمكن تجنّب الصراعات حول المياه، وكيف يمكن توفيرها لكل الناس؟

٣ . كيف يمكن إقامة التوازن بين السكان والموارد؟

٤ . كيف يمكن أن تبزغ ديموقراطية أصيلة من قلب النظم السلطوية؟

٥ . كيف يمكن إدخال استشراف المستقبل بعيد المدى في صلب عملية صنع القرار؟

٦ . كيف يمكن تسخير عولمة وتداخل أدوات الاتصال والمعلومات لخير كل الناس؟

٧ . كيف يمكن للأسواق التي ينبغي أن تدار بشكل أخلاقي ، أن تزيد من معدلات التنمية الاقتصادية ، وتقلل الفجوة بين الأغنياء والفقراء؟

٨ . ما الذي يمكن عمله لتقليل التهديد القادم من إعادة ظهور الأمراض التي اختفت؟

٩ . كيف يمكن زيادة قدرة إصدار القرارات الصحيحة ، في الوقت الذي تتغيّر فيه معالم المؤسسات وطبيعة العمل؟

١٠ . كيف يمكن للقيم المشتركة ولاستراتيجيات الأمن الجديدة أن تقلل من الصراعات العرقية ومن الإرهاب؟

١١ . كيف يمكن للاستقلالية المتزايدة للنساء أن تحسّن من الوضع الإنساني؟

١٢ . كيف يمكن وقف نمو الجريمة المنظمة حتى لا تتحوّل إلى مشروعات كونية قوية ومسيطرة؟

١٣ . كيف يمكن إشباع الطلب على الطاقة بطريقة آمنة؟

١٤ . ما هي الأساليب الفعالة لتسريع الاكتشافات العلمية الحاسمة والتطبيقات التكنولوجية لتحسين الوضع الإنساني؟

١٥ . كيف يمكن للاعتبارات الأخلاقية أن تندرج بصورة آلية في القرارات الكونية؟

العرب والمستقبل

تعمّدت أن أعرض عرضاً كاملاً لقائمة المشكلات والتحديات التي ستواجه الإنسانية في العقود القادمة ، كما عرضتها هيئة «المشروع الألفي» حتى يلم القارئ

بفكرة دقيقة عن الآفاق الواسعة للبحوث المستقبلية المعاصرة، والتي لا تقنع بالتركيز على المشكلات الاقتصادية، ولكنها تتجاوز ذلك للاهتمام بأبعاد الحرية الإنسانية واعتبارات الكفاءة، وترشيد عملية صنع القرار، في ضوء استشراف المستقبل.

ولعل هذا الاعتبار الأخير هو الذي نريد أن نقف عنده بالتحليل. ذلك أنه وفقاً لمؤشرات ثقافية كمية وكيفية، يمكن التأكيد أن المجتمع العربي قد شهد في العقود الثلاثة الأخيرة ردة بالغة الخطورة، عن الرؤى التي سادت في الخمسينيات والستينيات.

لقد شهد عقد الخمسينيات استقلال كل البلاد العربية التي كانت محتلة أو مستعمرة، ونشأت قيادات سياسية جديدة، حاولت أن تصوغ سياسات متكاملة للتحديث الاقتصادي بنظرة مستقبلية، وأنجزت في هذا المجال مشروعات شتى تتفاوت بين النجاح والفشل حسب القطاع الذي نتحدّث عنه، وهل هو مجال الإصلاح الزراعي، أم استصلاح الأراضي، أو التصنيع، أو الدخول في مجال التكنولوجيا المتقدمة. كما بذلت مجهودات شتى في مجال التعليم يشهد عليها التوسع في التعليم الأساسي وفي إنشاء الجامعات. وقد كانت الآمال في هذا الوقت مشتعلة بالرغبة في التقدّم، بالرغم من القصور في مجال الحريات السياسية، وانتقلت هذه الآمال إلى النخب السياسية العربية التقليدية، فشهدنا طفرة عملاقة في تحديد مجتمعات بلاد الخليج العربي، من زوايا متعددة.

غير أنه ـ نتيجة تفاعلات معقدة دولية وسياسية وثقافية واجتماعية ـ تراجعت النزعة المستقبلية إلى الوراء، وشهدنا صعوداً لتيارات سلفية، تريد أن تلغي المستقبل لحساب الماضي! بعبارة أخرى تريد هذه التيارات أن يصبح الماضي هو المرجعية الحاكمة في صنع قرارات الحاضر والمستقبل. وهذا الماضي ليس غير تراثنا الحافل بالإيجابيات والسلبيات معاً. غير أن قراءة هذه التيارات للتراث هي قراءة مشوهة في الواقع، لأنها لا تركز إلاّ على أكثر الممارسات رجعية ومحافظة وتطرفاً. وتشهد على ذلك الدعوات لاعتقال حرية المرأة في المجتمع، بعد أن حققت المرأة العربية ـ حتى في أشد المجتمعات الغربية تقليدية ـ إنجازات مرموقة في العلم وفي ممارسة مختلف المهن وشغل كل الوظائف. ومن ناحية أخرى حاولت هذه التيارات ـ باسم تطبيق الشريعة الإسلامية ـ تجميد حركة

التطور الديموقراطي في المجتمع العربي، وذلك بالهجوم على الديموقراطية باعتبارها بضاعة غربية مستوردة، ومحاولة الدعوة لمبدأ الشورى وكأنه يمكن أن يحل محل كل المؤسسات الديموقراطية المعاصرة المعترف بها في كل أنحاء العالم، إضافة إلى محاولات الخلط بين الدين والدولة، وبروز ظاهرة الفتاوي غير المدروسة التي تسعى لتحل محل التشريعات التي تصدرها برلمانات منتخبة.

ومما يلفت النظر في كتابات ممثلي هذه التيارات السلفية، أنهم يمارسون في الحقبة الأخيرة هجوماً ساحقاً ضد ما يطلقون عليه «التغريب». ويعنون بذلك أهم الأفكار والنظريات والمؤسسات التي تطبقها كل المجتمعات العصرية المتقدمة، فالديموقراطية تغريب، والمجالس النيابية تغريب، وإنشاء الأحزاب السياسية تغريب لأن الأحزاب في عرفهم هي أحزاب الشيطان، وعمل المرأة تغريب، وحرية التفكير والتعبير تغريب، لأنها في عرف بعض المتحذلقين منهم تحمي آراء اليساريين سابقاً، ولهذا لا بد من وضع حدود على هذه الحريات.

وهكذا شهدنا في الفترة الأخيرة محاولات من قبل ممثلي هذه التيارات في سعيهم لتقييم حصاد القرن العشرين، للزعم بأن هذا القرن في الواقع كان قرن «تغريب الأمة». هكذا بكل بساطة! وكأن كل الإنجازات التي حققها المجتمع العربي في مجال السياسة والاقتصاد والثقافة لا قيمة لها إطلاقاً، لأن أفكارها استمدت من الثقافة الغربية!

والحقيقة أن هذا الاتجاه لإدانة الغرب وثقافته، على الإطلاق، يحتاج إلى وقفة نقدية حاسمة. فالغرب ليس كتلة صماء واحدة، بل هو مجتمع وثقافة يزخر بتيارات فكرية بالغة التنوع، تتراوح بين منتهى التقدمية ومنتهى الرجعية! هناك تيارات إنسانية غربية بالغة التقدّم تنتصر لقضية حرية الشعوب، والسلام العالمي، وقضايا العالم الثالث، وفي الوقت نفسه هناك ـ خصوصاً في الفترة الأخيرة ـ تيارات عنصرية جديدة وخصوصاً في أوروبا الغربية، ضد العمال الأجانب عموماً، وضد العمّال العرب والمسلمين خصوصاً. ومن هنا لا يجوز إطلاقاً رفض الأفكار والمؤسسات التي يصلح تطبيقها لدفع التقدّم في بلادنا لمجرّد كونها غربية!

والأهم من ذلك كله، أن هؤلاء الذين يرفضون الغرب جملة وتفصيلاً، ليست لديهم بدائل اقتصادية وسياسية وثقافية صالحة للتطبيق. كل بضاعتهم أفكار هزيلة لا تصلح على وجه الإطلاق للتطبيق في العالم المعاصر، الذي تسوده ظاهرة العولمة بكل ما تتضمنه من تسريع الزمن وإلغاء المسافات، وهي اعتبارات لا تصلح معها محاولات التنطّع التي تصرّ عليها مجموعة من الكتّاب ذوي الرؤى الرجعية، والذين يريدون للماضي أن يتحكّم في رقاب الحاضر والمستقبل.

وقد أغفل هؤلاء حقيقة تاريخية ثابتة مؤداها أنه حين احتك المجتمع العربي بالغرب في بداية عصر النهضة العربية الأولى، كان هذا المجتمع راسخاً في التخلّف سياسياً بحكم سيادة الاستبداد، واقتصادياً بحكم تخلّف أدوات الإنتاج، وثقافياً بفضل سيطرة الرؤى الثقافية المنغلقة.

وهكذا لم يكن أمام المحدثين العرب سوى أن يأخذوا وينهلوا من نبع الثقافة الغربية. وماذا في ذلك؟ ألسنا نحن المسلمين أحد صناعها، بفضل ما أخذته من علوم وثقافة الحضارة الإسلامية في عصر ازدهارها؟

تحديات التنمية العربية

في مقدّمة التحديات التي ستواجه العالم في القرن الحادي والعشرين، كما حددها تقرير «حالة مستقبل العالم» الذي أصدرته هيئة المشروع الألفي بجامعة الأمم المتحدة في طوكيو عام ١٩٩٩، كيف يمكن تحقيق التنمية المستدامة لكل الشعوب؟

ورغم بساطة السؤال إلاّ أن الإجابة عليه تثير عديداً من الإشكاليات المحلية والإقليمية والدولية. فنحن أولاً بإزاء سؤال يتعلّق بكيفية إدارة النخب السياسية لاقتصاداتها الوطنية. هذه الإدارة ـ كما ثبت من الخبرة التاريخية ـ تأثرت في عديد من الأحوال بالصراع الأيديولوجي والسياسي والاقتصادي العنيف الذي دار بين أنصار الرأسمالية ودعاة الاشتراكية، وهو الصراع الذي كان أحد السمات المميزة للقرن العشرين.

الرأسمالية ـ كما هو معروف ـ أقدم تاريخياً في نشأتها من النظم الاشتراكية. وقد قامت الرأسمالية ـ كأيديولوجية سياسية وتنظيم اقتصادي ـ على أساس أنها الحل الأمثل لمشكلات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وذلك في ضوء شعاراتها المشهورة عن حرية السوق، وعدم تدخل الدولة في المجال الاقتصادي إلاّ في الحد الأدنى. وقد تعرّضت الرأسمالية منذ وقت مبكر حقاً إلى هجمات نقدية من قبل المفكرين والاقتصاديين الذين رصدوا المظالم الاجتماعية الرهيبة التي نجمت عن تطبيقها خصوصاً في عهودها الأولى. وربما كان المفكّر البارز الذي وجه أعنف سهام النقد للاقتصاد الرأسمالي هو كارل ماركس، والذي استطاع بتحليلاته العميقة أن يكشف عن القوانين والآليات الرئيسية التي يعمل النظام الرأسمالي في ضوئها. وكانت اكتشافاته عن فائض القيمة، ونوع الاستغلال الذي تمارسه طبقة المنظمين الرأسماليين وأصحاب المصانع على الطبقات العمالية، أساساً للنقد الاجتماعي العنيف الذي مارسه المفكرون الاشتراكيون ضد الرأسمالية، ودعوتهم إلى تجاوزها من خلال نظام اشتراكي ينهض على أسس فلسفية مختلفة، تنفي النظرية الداروينية الاجتماعية، والتي بررت للرأسمالية أن يسحق الأقوياء الضعفاء في السوق تحت شعار «البقاء للأصلح»، وتبشّر بقيم الحرية الإنسانية والعدالة الاجتماعية، من خلال تطبيق تنظيم اقتصادي جديد يقوم أساساً على التخطيط المركزي لكفالة إشباع الحاجات الأساسية للجماهير العريضة، في ضوء مبدأ الكفاية والعدل.

وبالرغم من أن الرأسمالية كنظام تعرّضت لهجوم الاشتراكيين عليها، إلاّ أنها استطاعت في الواقع أن تجدد نفسها لكي تستوعب النقد الماركسي العنيف، من خلال سن تشريعات اجتماعية متعددة للرعاية الاجتماعية، لتجاوز الاستقطاب الطبقي الحاد بين الرأسماليين والعمّال، تطورت من بعد ـ وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية ـ لتشكيل نموذج «دولة الرعاية Welfare State» التي تضمن للعمال والمنتجين حداً معقولاً من الدخل، وفي نفس الوقت توفّر الرعاية الصحية والاجتماعية والتأمينية لهم.

دار الزمن دورة كاملة، وثبت من خلال الخبرة ـ حتى قبل سقوط الاتحاد السوفيتي

والكتلة الاشتراكية، ـ فشل نظام التخطيط المركزي الجامد الذي كان الاقتصاد من خلاله يدار عن طريق الأوامر، وأهم من ذلك كله فشل محاولات معاندة الطبيعة الإنسانية، بالقضاء على الحافز الفردي، وتفضيل الحافز الجماعي. وقد أدى جمود تطبيق المبادئ الاشتراكية في مجال الاقتصاد إلى التخلّف التكنولوجي للدول الاشتراكية وعجزها الشديد عن منافسة الدول الرأسمالية، وخصوصاً في مجال اتخاذ المبادرة التكنولوجية وتحديث المجتمعات.

التنمية العربية

وقد تأثرت الدول العربية بهذا الصراع العالمي بين الرأسمالية والاشتراكية وخصوصاً بعد أن حصلت كلها على الاستقلال في بداية الخمسينات. وقد وضح هذا التأثر في ميل النخب السياسية العربية إلى تطبيق النموذج الرأسمالي، في حين اتجهت نخب سياسية أخرى وخصوصاً في الأنظمة التي كان يطلق عليها أنظمة ثورية للنموذج الاشتراكي.

ولا شك أن الفشل الذي لاقاه النموذج الاشتراكي في التطبيق قد أثّر تأثيراً بالغاً على تغير الاتجاهات التنموية في عديد من البلاد العربية التي سبق لها أن تبنت النموذج الاشتراكي. ولعل حالة مصر تعد حالة نموذجية في هذا الصدد، بعد تحولها ـ في عهد الرئيس أنور السادات ـ من الاشتراكية إلى الرأسمالية، إثر محاولة منظمة لتفكيك البنية الاقتصادية الاشتراكية، والتي كانت تتمثّل أساساً في التخطيط المركزي والقطاع العام، وفتح الطريق واسعاً عريضاً أمام حرية السوق والقطاع الخاص، بعد تغيير الاتجاهات التنموية وتبني الرأسمالية مذهباً، وتصفية القطاع العام من خلال الخصخصة وباقي إجراءات التحرير الاقتصادي.

غير أن التحدي الذي تواجهه التنمية العربية الآن يتجاوز مشكلة الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية. ذلك أننا بعد سقوط التجربة الاشتراكية الاقتصادية، والتي يكشف عنها ليس فقط مجرّد سقوط الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية، ولكن تحول الصين هذا المارد العملاق إلى الرأسمالية ـ وإن كان بخطوات محسوبة ودقيقة ـ أصبحنا

وخصوصاً في ظل العولمة في إطار سياق دولي يركز على التنمية الاقتصادية ويعتمد مبادئ حرية السوق وتشجيع الحافز الفردي، وإعطاء القطاع الخاص الجزء الأكبر من مسؤولية التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من هذا التطور الذي هناك شبه إجماع بين النخب السياسية في مختلف بلاد العالم حول إيجابياته وضرورته القصوى لدفع التنمية، إلاّ أن العولمة بذاتها كظاهرة وعملية تاريخية متعددة الجوانب تثير للدول النامية مشكلات لا حدود لها. وإذا نظرنا على وجه الخصوص إلى تأسيس منظمة التجارة العالمية، وموافقة غالبية دول العالم عليها، وهي المنظمة التي قامت كنتاج لمفاوضات الجات المتعددة، لتقنين مبدأ حرية السوق وتحرير التجارة الدولية وحراسته من أي عدوان، تمثله أي إجراءات حمائية، بل والعقاب الصارم على مخالفته، لأدركنا أي صعوبات تمثلها معاهدة هذه المنظمة بكل نصوصها المعقدة بالنسبة لدول الجنوب.

فالمنظمة في الواقع تفتح باب المنافسة العالمية واسعاً عريضاً، ولكن هل صحيح أن الندية في التنافس موجودة بين الدول الصناعية المتقدّمة والدول النامية؟

هناك شكوك متعددة حول هذا الموضوع، مما قد يؤدي إلى نشوء حقبة جديدة من هيمنة الدول العظمى المتقدّمة على دول الجنوب، وبالتالي ظهور مشكلات اجتماعية خطيرة، تتمثّل في زيادة دوائر الفقر في هذه الدول، وعجزها عن المنافسة العالمية، وتحولها بالتالي إلى أطراف سلبية في العملية الاقتصادية العالمية التي تجري الآن على قدم وساق بعد فتح الحدود وإزالة الحواجز، وتشكيل السوق العالمي الواحد.

وتبدو الصعوبات على وجه الخصوص بالنسبة للبلاد العربية، التي يمكن إذا أردنا تقييم وضعها التنموي بناء على المؤشرات الكمية والكيفية المعتمدة، أن نصل إلى نتيجة هامة مؤداها أنها تواجه ـ في مجال المنافسة العالمية ـ مخاطر لا حدود لها.

وهذه المخاطر لا بد من مواجهتها بتطبيق مجموعة متناسقة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية تصوغها النخبة السياسية العربية، سواء على المستوى القطري أو على المستوى القومي.

ونستطيع ، بصدد عملية تقييم الوضع الاقتصادي في البلاد العربية ، أن نعتمد على دراسة حديثة نشرها الأستاذ أحمد السيد النجار الخبير الاقتصادي في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة في سلسلة «كراسات استراتيجية» (رقم ٨٤ سنة ١٩٩٩) وعنوانها : «الاقتصادات العربية من الصعود الزائف إلى الانحدار المنذر» .

وهذه الدراسة القيمة تستعرض بشكل بانورامي دقيق نشأة وتطور الاقتصادات العربية وتصل في النهاية إلى تحديد دقيق للتحديات التي تواجهها في القرن الجديد ، وتجملها في خمسة تحديات كما يلي :

١ . التحدي الرئيسي هو تخلّف وجمود هياكل الإنتاج والصادرات . والباحث يقرر أن «هذا الضعف للقدرة التنافسية لا يؤهل الاقتصادات العربية للمنافسة بجدية وفعالية في الأسواق الدولية الأخرى ، أو حتى للاحتفاظ بأسواقها المحلية في ظل تحرر العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية» .

٢ . ويضيف الباحث أن الاقتصادات العربية تواجه تحدياً هائلاً ممثلاً في التغيّرات العاصفة في البنية الاقتصادية الدولية . وهذه التغيرات تتمثل في الموجة العالمية لتحرر العلاقات الاقتصادية الدولية والتي أصبحت مؤثرة بفعالية في كل اقتصادات العالم بعد أن تمخضت عن اتفاقات وتنظيمات دولية كأطر ناظمة لتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية .

٣ . تدهور الوزن النسبي لناتج وصادرات الدول العربية بالنسبة للناتج والصادرات العالمية . وهناك تدهور مناظر بالمقارنة مع القوى الإقليمية الصديقة أو المعادية ، وبالتحديد إيران وتركيا وإسرائيل .

٤ . هناك مشكلة كبيرة تواجه الشركات والكيانات الاقتصادية والعربية في المنافسة في الأسواق الدولية أو حتى في أسواقها لدى تطبيق الدول العربية لالتزاماتها في مجال تحرير العلاقات الاقتصادية الخارجية .

٥ . وأخيراً تواجه الاقتصادات العربية تحدياً مهماً ، هو نقص موارد المياه التي تضع قيداً على النمو الزراعي والصناعي ، وتضع قيداً على تحقيق درجة عالية من الاكتفاء

الذاتي من الغذاء الذي يعتبر قضية أمن قومي .

والواقع أن الأستاذ النجار لم يقنع بسرد هذه التحديات ولكنه اجتهد وقدّم مجموعة من الحلول المقترحة ، والتي تركّز على زيادة فعالية السياسات الاقتصادية وتغيير مساراتها ، مع محاولة جادة للتنسيق الاقتصادي العربي .

وفي تقديرنا أن لب المشكلات التي تعاني منها التنمية العربية في الوقت الراهن يتمثل في ضعف المشاركة الديموقراطية ، والتي أدّت إلى أن تنفرد النخب السياسية العربية بإصدار القرارات الاستراتيجية الاقتصادية الهامة ، التي تؤثر على مصائر الشعوب ، والتي ثبت أن بعضها يتخذ إما بصورة عشوائية ، أو لتحقيق مصالح طبقية بالغة الضيق لأعضاء النخب السياسية ، والطبقات التي يعبرون عن مصالحها .

وإذا أضفنا إلى ذلك الفساد المستشري ، ونهب المال العام بغير عقاب أو ردع ، وعدم وضع الجماهير العريضة في الاعتبار في إطار عملية تخطيط السياسات الاقتصادية ، لأدركنا أننا أمام تحديات ليست اقتصادية فحسب ، ولكن ثقافية وسياسية في المقام الأول .

ثقافة تحت الحصار!

من يقرأ مقالنا السابق عن تحديات التنمية العربية ، وتركيزنا على البعد الاقتصادي قد يظن أننا من أنصار تغليب العوامل الاقتصادية في مجال تفسير حركة التاريخ ، وتحليل بنية المجتمعات ، وتقييم تجارب التنمية . وليس هذا صحيحاً في الواقع ، لأننا نتبنى مفهوماً للتنمية الشاملة ، يرى أن هناك امتزاجاً عضوياً بين الأنساق الاقتصادية والسياسية والثقافية ، بل إن تقدّم المجتمعات لا يمكن أن يتم إلاّ من خلال تبني رؤية بصيرة للعالم ، تنطلق من التوازن الدقيق بين هذه الأنساق جميعاً .

وفي ضوء ذلك نتساءل : هل يمكن للمجتمع العربي المعاصر ـ مهما بلغت إنجازاته الاقتصادية ـ أن يتقدّم في ظل سيادة ثقافة الاستبداد ؟ وهل يمكن إطلاق المبادرات الخلاقة للأفراد والجماعات والتنظيمات السياسية والمؤسسات الاجتماعية ، والسلطة

الدينية تمسك بسيف التحريم تشهره في وجه كل مجدد، وتهدد به من يحاولون تحرير المجتمع من ربقة التفسير الجامد للنصوص الدينية، وهل ـ ونحن في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية ـ حيث تنتقل البلاد المتقدّمة من نموذج مجتمع المعلومات إلى نموذج مجتمع المعرفة بالمعنى الشامل للكلمة، يمكن للمجتمع العربي الذي يرسف نصف عدد سكانه تقريباً في جهالة الأمية، والذي تسوده غيبوبة الفكر الخرافي أن ينهض بين العالمين؟

ثقافة الاستبداد

ولنتفق منذ البداية على أن ملمحاً أساسياً من ملامح الثقافة العربية المعاصرة، هو أنها ثقافة تقدّم على أساس استبداد الحكّام وخضوع المحكومين!

وظاهرة الاستبداد في المجتمع العربي قديمة ولها جذور في التاريخ البعيد، ولعل المجتمع الإسلامي في مراحله الأولى والذي اختلطت فيه السلطة الدينية بالسلطة الزمنية، هو الذي أسس لثقافة الاستبداد وأفسح لها لكي تهيمن على مجمل الفضاء الاجتماعي، وأصبحت من ثم عموداً رئيسياً من أعمدة الثقافة السياسية للمجتمع.

والاستبداد السياسي العربي المعاصر استبداد مراوغ! فليس بالضرورة أن يرتدي ثياب الاستبداد الفج القديم، حيث كان يستطيع الحاكم أن يأمر بقطع رقاب خصومه بغير جرم ثابت، وبدون محاكمة عادلة، ولكنه اليوم يلبس أقنعة شتّى، منها شرعية الثورة المزعومة التي تسمح للنظام الثوري أن يحطّم قاعدة سيادة القانون، ومنها شرعية التقاليد التي تبيح للجماعة الحاكمة استناداً إلى شرعية تاريخية تقوم على الاستمرار والوراثة أن تتحكّم في مقاليد الاقتصاد والاجتماع والسياسة وفقاً لإرادتها المنفردة، ومنها شرعية التعددية السياسية المحكومة بإرادة الحاكم الذي يدير العملية السياسية وكأنها مسرحية عبثية مستمرة يقوم هو بإخراجها بنفسه، باعتباره الزعيم الملهم، حيث يختفي الأبطال، ويكون كل الممثلين السياسيين مجرّد كومبارس، يؤدون الأدوار التي يرسم خطوطها الزعيم، بل وينطقون بالحوار الذي يضعه على ألسنتهم.

ولو تأملنا في أنظمة الشرعية السياسية السائدة في الوطن العربي اليوم، لوجدناها لا تخرج عن هذه الأنماط الثلاثة: التقاليد والثورة والتعددية السياسية المحكومة. وكل نمط من هذه الأنماط يثير مشكلات متعددة نظرية وتطبيقية، كما ظهر من خلال الممارسة طوال القرن العربي الماضي.

والشرعية السياسية التي تقوم على التقاليد لها في علم الاجتماع السياسي مبرر وسند، ذلك أن الباحثين في هذا العالم يقررون أن الحكم الذي تمارسه عائلة مالكة ما، استمر أعضاؤها في حكم البلاد، أحياناً لمئات السنوات، يكتسب عبر الزمن شرعية تاريخية، لأنه يكثّف ـ إن كان بشكل ضمني ـ عن رضاء المحكومين بهذا الحكم، حتى لو كانت في مرحلة أو أخرى برزت ظواهر احتجاج أو معارضة مارستها جماعة من الجماعات، أو قادها أفراد من هنا وهناك. غير أن ذلك لا يعني أن هذا النمط من أنماط الشرعية السياسية العربية قد جمد على حاله عبر السنين، بل إنه ـ تحت ضغط ضرورة التطور للتكيّف مع تغيّر مفهوم السياسة في العالم ـ قد حاول أصحابه أن يطوروه، ويكسبوه ـ ما أمكنهم ذلك ـ سمات عصرية. ولو تأملنا هذه المحاولات بطريقة نقدية، لقلنا أنها في الواقع محاولات متقطعة الأنفاس، ومحدودة للغاية من زاوية الأفق الديموقراطي المعاصر. وبعض هذه المحاولات لم تخرج عن محاولة تطبيق نظام صوري للشورى، يقوم على أساس تعيين بعض أعضاء المجتمع من الموالين للحكم في مجلس يعرض عليه ما تختاره العائلة المالكة من أمور. وفي بعض المحاولات التي اعتبرت في حد ذاتها جسورة، تقرر أن تكون عضوية مجلس الشورى في جزء منها تقوم على الانتخاب وليس على التعيين! ويا لها من مغامرة كبرى تقوم بها هذه النظم في مجال توسيع دائرة المشاركة السياسية!

وهناك دول ممن تنتمي إلى نموذج التقاليد، صاغت نظاماً سياسياً يقوم على التعددية السياسية المحكومة، وعلى وجود برلمان، يتم التحكّم فيه بصورة صريحة أو خفية، حتى لا يتجاسر على القيام بوظائفه في التشريع والرقابة التي يقوم بها أي برلمان معاصر في أي نظام ديموقراطي.

وعادة إذا ما اشتد عود الممارسة الديموقراطية، تحدث مواجهات قد تتسم بالحدة في

بعض الأحيان بين البرلمان والحركة الديموقراطية والعائلة المالكة، وقد أدّت في حالات متعددة إلى حل البرلمان، وإعادة تشكيله، حتى يتحلّى أعضاؤه بالخنوع المطلوب، ويرضخون للتوجيهات العليا في البلاد.

أما عن شرعية الثورة في الوطن العربي فحدّث عنها ولا حرج! ذلك أن أغلب النظم السياسية العربية التي أقيمت على أساس شرعية الثورة لم تكن في حقيقة أمرها سوى نظم انقلابية صريحة، قامت بها مجموعة من المغامرين السياسيين سواء ارتدوا الثياب العسكرية أو المدنية، باسم أيديولوجية معلنة، أو بدعوى إصلاح الأوضاع والقيام بالتنمية الشاملة للبلاد. وتثبت الخبرة التاريخية العربية أن هذه النظم الثورية المزعومة، التي سحقت مبدأ سيادة القانون، وقضت على الحريات السياسية، ومارست التصفية الجسدية الهمجية ضد خصومها السياسيين، أدّت في الواقع إلى تخلّف مجتمعاتها، وتجميد تطورها السياسي، والقضاء المطلق على حيويتها الاجتماعية. ولسنا في حاجة إلى الإشارة إلى هذه النظم العربية، فهي معروفة، وما زال بعضها يمارس الحكم المطلق، بكل ما في ممارسات الاستبداد السياسي من وحشية، ومن الانفراد باتخاذ القرار في حالات السلم والحرب على السواء.

ونأتي أخيراً إلى الشرعية السياسية العربية التي تقوم على أساس التعددية السياسية المقيدة المحكومة، وهذه النظم لها نماذج مختلفة حقاً، فبعضها فيه تقليد قديم للتعددية السياسية وإن كان يهيمن على المسرح السياسي حزب حاكم قوي، ولعل تونس تعد مثالاً بارزاً على ذلك، وبعضها عاد مرة أخرى إلى التعددية السياسية بعد تجميدها في مرحلة ثورية، نموذجاً لذلك، ونوع ثالث يعكس الإبداع السياسي العربي في مجال تجميل النظام الاستبدادي، ويتمثّل في دعوة المعارضة لكي تتولى الحكم بنفسها، في ظل شعار جديد هو التوالي السياسي. ولعل المغرب هي النموذج الأمثل.

وكل حالة من هذه الحالات تحتاج إلى مناقشات مستفيضة لمعرفة هل هذا النظام، ونعني التعددية السياسية المقيدة والمحكومة، يحقق فعلاً قيم الديموقراطية والتعددية، أم أنه مجرّد تنويع على لحن الاستبداد العربي الأصيل والراسخ؟

الحالة التونسية تحتاج إلى تأمل ؛ ذلك أن قادة النظام السياسي أحسوا بالحاجة إلى التكيف مع شعارات العولمة السياسية المرفوعة في الوقت الراهن وهي الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان. ومن هنا عمدوا إلى تجميل النظام السياسي الذي يقوم أساساً على الهيمنة المطلقة للحزب الدستوري الحاكم. وهذه الهيمنة في الواقع لم تأت من فراغ، وإنما لها أصول تاريخية تتمثّل أساساً في الدور الإيجابي الذي لعبه هذا الحزب إلى الحصول على الاستقلال في البلاد، وفي البدء بمسيرة التنمية وبغض النظر عن نجاحاتها أو إخفاقاتها عبر الزمن.

واقتصرت محاولات التجميل السياسي على أمرين: الأول إدخال تعديلات دستورية وانتخابية تضمن تمثيل أحزاب المعارضة بنسب معينة، والثاني يتعلّق بالسماح بالترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، حتى تتحقّق تعددية المرشحين، ومن ثم يتاح للشعب أن يختار الأصلح من بينهم.

أما الحالة المصرية فهي أكثر تعقيداً، نظراً لوجود إرث تاريخي في التعددية السياسية من أيام العصر الليبرالي الذي قطعت مسيرته ثورة يوليو ١٩٥٢، وكذلك نتيجة لتعدد التجارب السياسية التي مرّ بها المجتمع المصري منذ الثورة حتى الوقت الراهن.

ولعل نقطة الانقطاع الحاسمة تتمثّل في إلغاء النظام الذي يقوم على أساس الحزب الواحد، وهو هنا الاتحاد الاشتراكي، وفتح باب ضيق أمام التعددية السياسية، استطاع عدد محدود من الأحزاب أن ينفذ منه. غير أنه يمكن القول إن ألوان الطيف السياسي كلها ليست ممثلة، فليس هناك تمثيل لتيار الإسلام السياسي وليس هناك أيضاً تمثيل للشيوعيين.

والتجربة المصرية حافلة بالعبر والدروس، لأنه تبيّن من الممارسة العملية أن الحزب الحاكم وهو الحزب الوطني لا يتسم بالفعالية السياسية المطلوبة، لأن أنصاره لا ينطلقون من أيديولوجية واحدة تمت صياغتها من خلال حوار ديموقراطي تم داخل الحزب. كما أن أحزاب المعارضة تتسم بالترهل والجمود والضعف الشديد نتيجة تحكم التقاليد الاستبدادية والتي تتجلّى في انفراد زعامات تقليدية باتخاذ القرار، وإلغاء الحوار

الحقيقي داخل الأحزاب، وعدم جماهيرية هذه الأحزاب، وهامشية دورها السياسي.

غير أن الأمانة تلزمنا أن نقرر أن هناك، إضافة إلى الضعف الداخلي للأحزاب، قيوداً سياسية وأمنية متعددة تحد من حرية حركتها في الشارع السياسي.

وتبقى أخيراً الحالة المغربية الفريدة، والتي تتمثّل في أن النظام ألقى بعبء التخلّف على عاتق المعارضة، وقيّد حركتها في نفس الوقت بالانفراد بتعيين الوزراء في الوزارات السيادية. وهكذا أصبح على عاتق المعارضة واجب النجاح المستحيل في تحقيق التنمية، واحتمال الفشل الذريع في القيام بالمهمة.

وهكذا إن شئنا أن نصدر حكماً نهائياً على المحاولات المبذولة من قبل النظم السياسية العربية المعاصرة للخروج من إسار ثقافة الاستبداد، لقلنا إنها في الواقع لا تكذب ولكنها فقط تتجمّل!

عقلية التحريم!

هل يمكن لنا كعرب أن ندخل القرن الحادي والعشرين بأقدام ثابتة وأعين مفتوحة وبفكر جسور يقتحم سائر المشكلات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تواجهنا. بغير ممارسة كاملة لحرية التفكير وحرية التعبير؟

إن الثقافة العربية المعاصرة المحاصرة بالاستبداد السياسي، تضع قيوداً متعددة على حرية التفكير. ولو تأملنا تاريخ التقدّم في مختلف الحضارات، لأدركنا أنه كان محصلة لممارسة حرية التفكير بغير قيود ولا حدود. فلننظر لتاريخ التقدّم الغربي، فسنجد أن أوروبا لم تستطع أن تخرج من عباءة القرون الوسطى بكل تخلفها وأثقالها إلاّ بعدما حطّمت المؤسسات التي كانت تحجر على الفكر، وتضع قيوداً لا حدود لها على العقل الإنساني، بل وتمارس البطش الشديد والقمع بمختلف صوره على كل مفكر أو مثقف أو باحث جرأ على تحدي المسلّمات العلمية أو الفكرية أو السياسية أو الدينية السائدة. لم تستطع أوروبا أن تنفذ من أبواب التقدّم إلاّ بعد أن حققت ثورتها الثقافية الكبرى، من خلال تحطيم استبداد الكنيسة، التي أرادت بسيف الإرهاب الديني الباطش أن تختم

على عقول الناس، وأن تجبرهم على التسليم بمذاهبها المتهافتة، والتي تعكس رؤيتها المتدهورة للعالم. وبذلك فتحت أوروبا الناهضة من خلال ركام القرون الوسطى الباب واسعاً عريضاً أمام العقل لكي يجوب الآفاق، ويستطلع أسرار الكون، ويحاول استكشاف المجهول، من خلال بلورة منهج عقلي متكامل يحاول بالمنطق بحث مختلف المشكلات، ويسعى بالمنهج العلمي إلى دراسة مختلف الظواهر الطبيعية الاجتماعية. ومن هنا نستطيع أن نفهم الدلالة الكبرى لكتاب الفيلسوف ديكارت الشهير «مقال في المنهج» الذي كان فتحاً في بابه وقت صدوره، لأنه رسم طريقاً جديداً للتفكير المنهجي، ووضع دليلاً للعقل الإنساني الناهض لكي يتفحّص أي مشكلة، ويدرس مختلف جوانبها، ويصل في النهاية إلى نتائج محددة، بعضها يتسم بصفة اليقين، وبعضها يتحول إلى فروض علمية قابلة للدحض والإثبات.

ويمكن القول بغير مبالغة إن كتاب ديكارت كان يمثّل إحدى علامات التقدّم البارزة، التي دفعت بالعقل الأوروبي إلى الأمام، وجعلته يؤسس من بعد للعلوم الاجتماعية الحديثة، وفي مقدمتها علم الاجتماع وعلم السياسة وعلم الاقتصاد. ولو طالعنا كتاب ديكارت اليوم، كما فعلت منذ سنوات بعيدة وأنا في مطالع الصّبا حين قرأته في ترجمته الإنجليزية في عطلة صيفية، لاندهشنا من القيمة العالية التي اكتسبها في تاريخ الفكر الأوروبي. وذلك لسبب بسيط مؤداه أنه يضع قواعد التفكير المنهجي كما يمارسه ملايين الناس في عالم اليوم. وفق قواعد تبدو لنا اليوم في غاية البساطة، بل وتكاد أن تكون بديهية! فهل هناك اليوم من يعتقد أن قاعدة تقسيم المشكلة ـ أي مشكلة تخضع للبحث ـ إلى أجزاء محددة قبل التعرّض لبحثها كانت حين وضعها ديكارت تمثّل هي وغيرها من القواعد المنهجية ثورة فكرية في زمانها؟

لقد سمحت حرية التفكير للعقل الأوروبي أن يستطلع آفاق ميادين الاجتماع والسياسة والاقتصاد من خلال بلورة علوم متكاملة تدرسها، ولكنها دفعت به أيضاً إلى تنمية المنهج العلمي المنضبط لدراسة الظواهر الطبيعية بمختلف تجلياتها. وفي هذا المجال لم يتردد العقل الأوروبي إطلاقاً في أن يبنى على القواعد الراسخة التي وضعها المسلمون في مجال البحث العلمي بمختلف فروعه، في الطبيعة والكيمياء والفلك

والطب. لم يزعم بعض الأوروبيين أن الفكر العلمي الإسلامي فكر وافد لا ينبغي الاستعانة به، ولم ترتفع أصوات غيره ترفع شعارات الغزو الثقافي أو تندد بالتبعية الثقافية، كما يحدث اليوم في مواجهة الفكر الإنساني المتقدّم. بل إن الأوروبيين أرسلوا بعثات منظمة إلى الأندلس لدراسة الفكر العلمي الإسلامي، ولتعلم اللغة العربية، لكي يترجموا النصوص الأساسية المكوّنة لهذا الفكر. ومن هنا يمكن القول إن الحضارة الغربية الراهنة حضارة إنسانية، بغض النظر عن بعض جوانبها السلبية، والتي توجد على كل حال في أي حضارة، لأنها أخذت من الحضاة الإسلامية، كما أخذت من غيرها من الحضارات، بالرغم من انكار سجلات الحضارة الأوروبية ذلك، في محاولة للزعم بأن الحضارة الغربية الراهنة هي امتداد للحضارة اليونانية القديمة. وأياً ما كان الأمر فقد تكفّل المؤرخ الأمريكي مارتن برنال في تفنيد هذه المزاعم في كتابه الشهير «أثينا السوداء» والذي حدّد فيه الأصول الآسيوية والأفريقية للحضارة اليونانية.

حرية التعبير

لم تكن حرية التفكير هي فقط مدخل أوروبا للدخول في عالم الحداثة، ولكن رافقتها حرية التعبير، ولا يجوز لنا الظن أن حرية التفكير التي حصل عليها العقل الأوروبي قد تبلورت بسهولة، ذلك أن المفكّرين والباحثين والمثقفين عموماً خاضوا في سبيل امتلاكها معارك ضارية مع السلطة، بل إن بعضهم وقعت عليه عقوبات بدنية بالغة القوة، وبعضهم سيقوا للموت جزاء وفاقاً لممارستهم حرية التفكير. وخاض هؤلاء الرواد معارك أخرى للحصول على حق حرية التعبير. ذلك أن قيود النشر كانت ثقيلة، لأن السلطة السياسية والدينية عمدت إلى فرض رقابة محكمة على ما ينشر، حتى لا تتهدد مصالحها بتأثير قوة الكلمة المكتوبة. وهكذا يمكن القول إن أوروبا حلقت في فضاء التقدّم مستخدمة جناحي حرية التفكير وحرية التعبير.

وإذا ولينا وجوهنا الآن إلى الوضع في العالم العربي، لأدركنا أننا حققنا منذ بداية النهضة العربية الأولى خطوات متواضعة في مجال حرية التفكير وحرية التعبير. ذلك أنه إذا كنا قد شهدنا بناء المدارس والجامعات الحديثة في مختلف ربوع الوطن العربي،

حيث يدرس المنهج العلمي، ويستخدم في بحث مختلف الظواهر الطبيعية، فإنه يجابه صعوبات جمة في التطبيق في ميادين السياسة والاجتماع والاقتصاد.

في مجال السياسة يضيق إلى حد كبير هامش حرية التفكير وحرية التعبير نظراً لسيادة ثقافة الاستبداد، وممارسة القهر المنظّم على فئة المثقفين والباحثين. والتي تمنعهم من طرح الأسئلة الصحيحة عن طبيعة النظم السياسية السائدة، وعن شرعيتها، وعن مظاهر استبدادها. وعن كيفية الخلاص من ربقتها، من خلال تبديد الوعي الزائف الذي تنشره هذه النظم من خلال التحكّم في الإعلام وفي منابر الثقافة المتعددة، ونشر الوعي الاجتماعي الصحيح. وهناك حالات متعددة لاحقت فيها السلطة المفكرين ووضعتهم في السجون، أو صفتهم تصفية جسدية جزاء لجسارتهم الفكرية، وطرحهم لمشكلة استبداد النظام أو تحكم السلطة، بل إن بعض المجتمعات العربية أفسحت للمواطنين العاديين الذين يتنمون لأكثر التيارات الفكرية محافظة ورجعية أن يرفعوا دعاوى قضائية ضد المفكرين الذين يرون أنهم قد تخطوا بإبداعهم ـ سواء كان ذلك بحثاً علمياً أو دراسة تحليلية أو رواية أو حتى أغنية ـ الخطوط الحمراء للحرام كما يحددونها هم. ولعل الأحداث التي برزت في السنين الأخيرة في بعض البلاد العربية، حيث صدر حكم بتطليق أحد المفكرين من زوجته بتهمة الردة، وصدرت أحكام أخرى بسجن مبدعات عربيات بزعم أن إبداعهن فيه تطاول على الذات الإلهية، كل هذه الأحداث تبيّن أننا ـ في الوطن العربي ـ ما زلنا نعيش أجواء القرون الوسطى التي تجاوزتها أوروبا خصوصاً، والبلاد المتقدّمة عموماً منذ قرون طويلة. وفي تقديرنا أن المشكلات التي تواجه العرب ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين، والتي يرد جانب كبير منها إلى الفجوة الواسعة بين تخلفنا وتقدّم الآخرين، يقف وراءها بشكل أساسي ما يمكن أن نطلق عليه عقلية التحريم. فما دام العقل العربي المعاصر ممنوعاً من التحليق في آفاق حرية التفكير، باسم كثير من الموانع، فلن يتاح لنا أن نستطلع الآفاق المجهولة، ولا حتى أن نسير في الدروب المطروقة التي سلكتها مثلنا الشعوب المعاصرة التي استطاعت تحقيق التقدّم.

ولعل الظاهرة الملفتة للنظر حقاً في الحياة السياسية المعاصرة، هي تواطؤ المؤسسة

السياسية ـ أياً كانت طبيعتها واتجاهاتها ومدى انغلاقها أو انفتاحها ـ مع المؤسسة الدينية لممارسة حظر حرية التفكير وحرية التعبير . ولعل هذا أحد أهم أسباب التخلّف في الوطن العربي .

لقد وصلنا إلى نهاية القرن العشرين وبدأنا قرنا جديداً، ومن واجبنا أن نتأمل حصاد هذا القرن عربياً، لكي نشخص السلبيات البارزة، ونضع أيدينا على جوانب القصور، ولكي نحدد أيضاً الميادين القليلة التي استطعنا فيها أن نحقق نوعاً من التقدّم النسبي .

ولا ينبغي لنا أن نتطور تحت تأثير تهديدات العولمة، بل إنه من الضروري لنا ممارسة النقد الذاتي بصورة بصيرة، في تشخيص مشكلاتنا ووضع الحلول التي تتفق مع تاريخنا الاجتماعي، والتي لا تحاول القفز فوق الواقع العربي بكل تناقضاته وأوضاعه . العولمة السياسية ترفع شعارات الديموقراطية والتعددية، واحترام حقوق الإنسان، والعولمة الاقتصادية تدعو لتحرير الاقتصاد وفتح السوق . والعولمة الثقافية تركّز على الإنتاج الثقافي وحوار الحضارات ، والعولمة الاتصالية فتحت باب الاتصال غير المحدود بين بني البشر من خلال الإنترنت .

هذه كلها دعوات صريحة لمختلف بلاد العالم ، خصوصاً تلك التي تسودها الأنظمة الاستبدادية، والفكر المنغلق، على أن تتحرر من ربقة الماضي، وتدخل العالم الجديد .

ومعنى ذلك أننا نحتاج إلى عملية إحياء ثقافي كاملة، تتكفّل بالقضاء على ثقافة الاستبداد، وتؤسس لثقافة الديموقراطية، وتغرس مبادئها في الأسرة والمدرسة والجامعة وفي فضاء المجتمع كله . ومن ناحية أخرى ينبغي توسيع دائرة حرية التفكير وحرية التعبير إلى غير ما مدى، وتحكم العقل في صنع السياسات وصنع القرار، والاستفادة من التجارب المقارنة الناجحة . ولا بد من إعادة صياغة العلاقة بين الدولة العربية ومواطنيها، حتى يتحوّلوا من وضع الرعايا إلى مكانة المواطنين ذوي الأهلية السياسية والثقافية .

إن تأمّل أوضاع العولمة الراهنة، يدفعنا إلى القول إننا إن لم نتطور اختياراً، ونفتح الأبواب المغلقة، فإن رياح التغيير العالمية من شأنها أن تحطّم قلاع الاستبداد السياسي وحصون الرجعية الفكرية .

آفاق المستقبل العربي

بعد جولة طويلة طوفنا فيها بمختلف أبعاد الوضع العربي سياسياً واقتصادياً وثقافياً، آن الأوان ونحن نتحدّث عن «العرب يودعون القرن العشرين» أن نلقي بنظرة على المستقبل. ومن تابع هذه السلسلة من المقالات قد يصاب بإحباط، نظراً للصورة القاتمة الواقعية التي رسمناها للوضع السياسي، حيث تحققت إنجازات بالغة التواضع في المجال الديموقراطي، وللوضع الاقتصادي حيث تمر محاولات التنمية العربية بأزمة خانقة، نتيجة غياب الرؤى الاستراتيجية المتكاملة سواء كانت على المستوى القومي أو المحلي، وأخيراً للوضع الثقافي حيث تسود الأميّة، ونفتقر إلى أساسيات التفكير العلمي، وتسود التقاليد المتحجّرة التي تعوق التقدم.

إذا كانت هذه هي مفردات الصورة العربية الراهنة، فليس معنى ذلك على الإطلاق انتفاء إمكانية التقدّم العربي. غير أن ذلك يحتاج إلى عدة شروط أساسية، لعل أهمها تبلور إرادة سياسية فاعلة تصمم على عبور التخلّف بكل صوره، وقدرة النخب السياسية العربية على بلورة رؤى استراتيجية قادرة على تعبئة الموارد الاقتصادية، ورفع الروح المعنوية للشعوب، وأن تكون إيجابية في تعاملها مع المتغيّرات العالمية وأهمها على الإطلاق موجات العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية.

شروط التقدّم

وإذا كانت الإرادة السياسية الفاعلة المصممة على عبور التخلّف هي الشرط الأول في مضمار التقدّم، فإن هذه الإرادة لكي تكتمل وتتبلور لا بد أن يسبقها إدراك صحيح لأعضاء النخب السياسية الحاكمة. وهذا الإدراك الصحيح لا بد له أن يركّز على الأحوال القطرية والقومية والعالمية في نفس الوقت. فيما يتعلّق بالأحوال القطرية لا ينبغي الرضا، بما تحقق من منجزات اقتصادية حتى لو كانت تعتبر واسعة المدى بالنظر لماضي بلاد معينة، وخصوصاً تلك التي نعمت بالثروة النفطية. وأغلب هذه البلاد قفزت فعلاً في مجال التحضّر قفزات ضخمة إلى الأمام، بالإضافة إلى توسع التعليم في كل مراحله، وخصوصاً في المرحلة الجامعية، حيث نشأت في الخليج العربي ـ على

سبيل المثال ـ جامعات متعددة تخرّج آلافاً من الخريجين كل عام. وذلك لأن النهضة الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية لا بد أن ترافقها نهضة سياسية، تتمثّل في توسيع إطار المشاركة السياسية. وليس حتماً في هذا المجال التطبيق الحرفي لمبادئ الديموقراطية الغربية، فقد يتعثّر هذا التطبيق نظراً لخصوصية المجتمعات العربية التقليدية. ولكن على الأقل هناك حاجة لتوسيع دائرة المشاركة، حتى لا تنفرد القلة باتخاذ القرار، وحتى يصبح ذلك مقدّمات أساسية في طريق التطور الديموقراطي.

أما الشرط الثاني المتعلّق بضرورة بلورة رؤى استراتيجية فهو يكاد أن يكون أهم الشروط جميعاً. ذلك أن السياسات التي تصاغ بغرض التطبيق في المجالات المختلفة، حتى لو كانت صحيحة التوجه في ذاتها، لا قيمة لها إذا لم تنتظم في إطار مصفوفة متكاملة تعكس رؤية ثاقبة وعصرية للتطور الاجتماعي. ولعل أولى الاعتبارات التي ينبغي إيلاؤها أعظم الاهتمام، هي ضرورة إرساء قواعد التنمية المستدامة، التي تخطط بطريقة عقلانية رشيدة لا بد أن تضع في اعتبارها صالح الأجيال المقبلة، وبالتالي لا تقنع بالمشروعات قصيرة الأجل التي تخدم الجيل الحالي، وإنما تضع أسساً ثابتة للتطوير الاجتماعي الشامل. ومن ناحية ثانية لا بد أن تتسم هذه الرؤية بالتكامل والشمول بحيث تصاغ في ضوئها حزمة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المترابطة. ولا بد لهذه الرؤية الاستراتيجية حتى تكون رؤية عصرية أن تقوم على دعامتين: الحرية السياسية من ناحية والعدالة الاجتماعية من ناحية أخرى.

وإذا كانت الرؤية الاستراتيجية القطرية ينبغي البدء بها، إلاّ أن الاقتصار عليها قد يؤدي إلى خلل شديد في مسيرة التنمية. ذلك أنه قد استقرّت الآراء في العالم المعاصر، على ضرورة صياغة تكتلات اقتصادية تنتظم دولاً شتى تنتمي لنفس الإقليم، وهناك حالات يتم فيها التكتل السياسي والاقتصادي معاً. ولعل الاتحاد الأوروبي خير نموذج لذلك. وهذه التكتلات الإقليمية أصبحت أحد معالم النظام الدولي في الوقت الراهن. فحتى الدول المتقدّمة تكنولوجيا مثل ألمانيا وفرنسا وجدت أنها لا يمكن أن تمارس التنمية المستدامة بغير أن تندرج في إطار إقليمي شامل، يسمح بصياغة سياسات أوروبية متكاملة، تتيح المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تريد أن تشغل

الفضاء السياسي والاقتصادي الدولي بمفردها باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في الوقت الراهن.

ومن هنا فعلى النخب السياسية العربية الحاكمة أن تسعى بجدية، لا نقول في سبيل تحقيق الوحدة العربية، فهذا هدف قد يبدو بعيد المنال في الوقت الراهن، ولكن في سبيل تحقيق التنسيق الاقتصادي الضروري من خلال سوق عربية مشتركة. غير أن الرؤية الاستراتيجية القطرية والرؤية الاستراتيجية الإقليمية لا تغني عن تبني رؤية استراتيجية عالمية، تحدّد طريقة التعامل العربي مع عصر العولمة.

التقدّم في ظل العولمة

وليس هناك من شك أن صياغة الرؤى الاستراتيجية للدول، ووضع سياسات التنمية المستدامة، قد أثر عليها إلى حد كبير بزوغ العولمة بتجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاتصالية. لم تعدً المسألة كما كانت في الماضي، إذ لا بد من وضع متغيّرات العولمة في الاعتبار حتى صياغة الرؤى الاستراتيجية القطرية والإقليمية.

لقد أحدثت العولمة، ولا شك، انقطاعات حادة في مسيرة العالم، لأنها فرضت أوضاعاً سياسية واقتصادية و اتصالية جديدة، والعولمة السياسية تركّز على شعارات الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان.

أما العولمة الاقتصادية والتي تقوم على أساس حرية السوق العالمي وتدفّق رؤوس الأموال عبر الحدود بلا حواجز أو قيود، فقد وجدت الترجمة الفعلية لها في إنشاء منظمة التجارة العالمية، التي قلبت موازين التبادل التجاري في العالم، وخصوصاً بعد إدخالها الملكية الفكرية في إطار التقنين الدولي. وهكذا أصبح صانع القرار الاقتصادي في أي بلد في العالم ليس طليق الحركة كما كان الحال من قبل، بل لا بد له أن يخضع رؤاه الاقتصادية للقوانين واللوائح التي تطبقها منظمة التجارة العالمية. وإذا أضفنا إلى ذلك النفوذ الضخم للمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد

الدولي، لأدركنا حجم القيود التي فرضت على الدول والتكتلات الاقتصادية في رسم سياساتها الاقتصادية.

وإذا ولينا وجوهنا إزاء العولمة الثقافية لأدركنا أن هناك ملامح للتبلور التلقائي لثقافة كونية، بحكم تعرّض البشر في كل مكان لرسائل إعلامية وثقافية متشابهة تصدر أساساً من المركز والذي هو الآن خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، وعموماً مصادر الثقافة الغربية، ومعنى ذلك أننا أمام أخطار قد تهدد الخصوصيات الثقافية في مختلف المناطق الحضارية في العالم. وإذا جئنا إلى العولمة الاتصالية التي أدّت ـ وخصوصاً من خلال شبكة الأنترنت ـ إلى فتح باب الحوار والاتصال الإنساني بين البشر في مختلف الثقافات، لأدركنا أننا سنشهد عصراً من حوار الحضارات غير مسبوق، بالإضافة إلى سيل المعلومات المتدفق، والذي سيؤدي إلى نوع من الشفافية على مستوى العالم لم يشهده من قبل.

وهكذا يبدو التحدي أمام الدول العربية في عصر العولمة، فأي سبيل يسلكونه للتطور في ضوئها؟

سيتوقف هذا السبيل على وجهة النظر التي ستتبناها النخب السياسية العربية الحاكمة إزاء العولمة. ذلك أن العولمة كظاهرة أصبحت تملأ الدنيا وتشغل الناس، محل جدل عنيف بين الحكومات والسياسيين والمفكّرين. فهناك اتجاه متطرّف يدعو لها بكل ما فيها من أبعاد اقتصادية، حتى لو أدّت إلى تهميش عديد من بلاد العالم الثالث، واستبعاد طبقات اجتماعية عريضة داخل البلاد المتقدّمة ذاتها. وهناك اتجاه متطرّف مضاد يدعو لمقاومتها ومحاولة منع تطبيق سياساتها باعتبارها شراً مطلقاً.

والواقع أن العولمة في تقديرنا فرص ومخاطر. ذلك أن لها مخاطر متعددة بحكم هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدّمة تكنولوجياً واقتصادياً على مساراتها، ولكن أيضاً تنطوي على فرص لدول العالم الثالث، لكونها قد تدفعها دفعاً إلى الارتفاع في مستوى أدائها سياسياً بتوسيع دائرة المشاركة الديموقراطية، واقتصادياً بالاتجاه إلى اقتصاد السوق لدفع عجلة التنمية المستدامة، وثقافياً بوضع سياسات فعالة

ورفع الوعي الاجتماعي.

ولا بد للنخب السياسية الحاكمة العربية أن تجيد التفرقة بين إجراءات العولمة وقيم العولمة. فبعض إجراءات العولمة غير قابل للارتداد، مثل الاتصال الكوني عبر شبكة الإنترنت، ومن ثم فمحاربة الإنترنت تبدو كما لو كانت معركة مع طواحين الهواء! وإذا كانت بعض الدول العربية قد وضعت محاذير على استخدام الإنترنت بالنسبة لجماهير الناس العاديين، فذلك إجراء من شأنه أن يوقف التطور الثقافي والاجتماعي. غير أن هناك سياسات أخرى للعولمة قابلة للارتداد، وخصوصاً في مجال التدفقات المالية والاستثمارات الدولية، وحرية تداول السلع الغذائية المصنعة في ضوء الهندسة الوراثية. وهذه السياسات لا يمكن مراجعتها لصالح الشعوب المتقدّمة ذاتها ولصالح شعوب دول الجنوب، بغير محاولات مخططة لإعادة صياغة نسق القيم الذي تدار على أساسه العولمة الراهنة. وهذه المحاولات لا بد أن تأخذ شكلاً كفاحياً من خلال مجموعة الـ ١٥ ، التي تحاول من خلال نقد العولمة تقديم سياسات بديلة قابلة للتنفيذ تكفل خير مختلف الشعوب بدلاً من قصر ثمار العولمة على الدول المتقدّمة.

خلاصة الأمر أن الدول العربية مطالبة في رسم رؤاها الاستراتيجية أن تلتحم بالحركة العالمية التي تهدف من خلال اتباع وسائل شتى إلى خلق ثقافة كونية جديدة للمستقبل أكثر حرية وأكثر عدالة.

العرب في سياق التغيّر العالمي

إذا كنا تحدّثنا حديثاً عاماً عن «آفاق المستقبل العربي»، فإن ذلك لا يغني عن تحليل خبرة التفاعلات العربية في الماضي، ولا عن تقييمها في الحاضر، ولا عن استشراف مستقبلها. وقد قام بهذه المهمة العلمية الهامة الدكتور محمد سعد أبو عامود أستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان، في دراسة ممتازة نشرتها مجلة «السياسة الدولية» في عددها الأخير (يناير ٢٠٠٠) بعنوان «العلاقات العربية ـ العربية في النصف الثاني من القرن العشرين: الظواهر ـ الإشكاليات ـ المستقبل»، والواقع أن هذه الدراسة تكاد أن

تكون من أشمل الدراسات العربية في الموضوع، نظراً لخطتها المنهجية المحكمة، ولموضوعيتها في التحليل، ولحسها النقدي البارز. وقد قسّم الباحث دراسته إلى أربعة مباحث: الأول الإطار التاريخي لتطور العلاقات العربية ـ العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، والثاني الظواهر التي أفرزتها التفاعلات العربية على مدى نصف قرن، والثالث الإشكاليات التي تواجه العلاقات العربية ـ العربية في المرحلة الراهنة، والرابع والأخير عن العلاقات العربية ـ العربية، رؤية مستقبلية.

وابتداء يمكن القول إن الدراسة في اهتمامها بالبعد التاريخي، وخصوصاً تركيزها على خبرة التفاعل العربية في النصف قرن الماضي، إنما تنطلق انطلاقاً صحيحاً، ذلك أن خبرة التفاعل العربية الراهنة تعكس بالضرورة الميراث التاريخي لهذا التفاعل بكل أبعاده المتشابكة، وما دار فيه من تعاون وصراع وتنافس، تأثر بالضرورة بالمحيط الإقليمي وبالنظام الدولي. كما أن دراسة التفاعل العربي ـ العربي لا يمكن أن تكتمل شروطه العلمية بغير وضعه وضعاً صحيحاً في الإطار الإقليمي، وخصوصاً ما تعلّق بأهمية التفاعلات مع دول الجوار وخصوصاً إيران وتركيا وأثيوبيا، وكل ذلك في إطار التفاعلات العربية الدولية المعقدة، والتي تقف في مقدّمتها بلا شك الأهمية الاستراتيجية البارزة للإقليم العربي، وبخاصة منطقة الخليج بحكم المخزون الهائل من النفط في دولها، وباعتبارها من أهم دول العالم تصديراً له. وإذا أضفنا إلى ذلك الصراع الضاري الذي دار بين الولايات المتحدة الأمريكية، زعيمة ما كان يطلق عليه العالم الحر، وبين الاتحاد السوفيتي زعيمة الكتلة الاشتراكية وذلك طوال النصف الثاني من القرن العشرين، وحرص كل دولة عظمى على اجتذاب الأنصار، وصياغة الأحلاف السياسية والعسكرية، لأدركنا أن الإقليم العربي كان محلاً لمنافسات دولية شرسة أثّرت تأثيرات بالغة على النظم السياسية العربية وتوجهاتها الأيديولوجية، وعلى درجة نموها وتطورها، بل وعلى الصراع فيما بينها، خصوصاً وأن هذه الدول توزّعت بين الانضمام إلى المعسكر الغربي والالتحاق بالمعسكر الشرقي. وإذا أضفنا إلى كل ذلك وجود دولة إسرائيل الصهيونية العنصرية في المنطقة ممثلة أبشع صور الاستعمار الاستيطاني، ودعم الولايات المتحدة الأمريكية لها عسكرياً واقتصادياً

وتكنولوجياً، لأدركنا خصوصية الإقليم العربي في إطار التفاعلات الدولية، مما حدد وضعه الراهن بعد تجربة تاريخية طويلة حافلة بكثير من العثرات، وإن كانت شهدت أيضاً عديداً من الإنجازات السياسية والاجتماعية والثقافية.

بانوراما للعلاقات العربية العربية

والواقع أن دراسة الدكتور أبو عامود تقدّم لنا لوحة متكاملة للعلاقات العربية العربية، يكفي أن نتأمل مفرداتها لكي نكتشف مدى تعقدها من ناحية، وأهمية التعامل الحصيف مع كل بعد من أبعادها المتشابكة.

وتحصر الدراسة الظواهر التي أفرزتها التفاعلات العربية ـ العربية في عشر ظواهر، تحتاج كل ظاهرة إلى دراسة مستقلة لكي نستكشف مختلف أبعادها، ولكننا سنقنع ـ إيماناً منا بالأهمية البالغة لهذه الدراسة ـ بالتعليق الوجيز على هذه الظواهر ونحن بصدد سردها بإيجاز شديد:

١ . توازن القوى العربي ـ العربي ـ غير المستقر. يقرر الباحث أن توازن القوى العربي يعكس طبيعة علاقات القوى العربية وما ينتج عنها من تفاعلات خلال فترة زمنية معينة، وهو توازن متغيّر أدى إلى بروز أنماط متعددة له. ففي عقد الخمسينات كان هذا التوازن يقوم على أساس وجود قوة رئيسية هي مصر وتدور حولها قوى عربية أخرى. والنمط الثاني بدأت ملامحه في الظهور بعد نكسة ١٩٦٧ حيث تراجعت عناصر القوة المصرية، وبالتالي اتسم هذا النمط من أنماط توازن القوى العربي بالتعددية. ويصل الباحث إلى نتيجة هامة هي أن هشاشة أنماط توازن القوى العربية ـ العربية لم يوفر عنصر الاستقرار اللازم لتبلور قواعد عربية حاكمة للعلاقات العربية ـ العربية.

٢ . العلاقات بين الدول العربية الكبيرة والدول العربية الصغيرة. يقدّم الباحث بهذا الصدد معادلات متعددة تحاول الربط بين حجم الدولة ومواردها. وهي معادلات متعددة ومحيرة في الواقع! فهناك دول كبيرة الحجم كثيرة الموارد، ودول كبيرة الحكم

متوسطة الموارد، ودول كبيرة الحجم قليلة الموارد. وهناك دول صغيرة الحجم وفيرة الموارد، ودول صغيرة الحجم متوسطة الموارد، ودول صغيرة الحجم محدودة الموارد. ويلاحظ القارئ أننا كدنا أن نضيع ي خضم هذه الفسيفساء العربية المعقدة، والتي هي باعثة بحكم طبيعتها على الصراع، وإن سمحت في بعض المراحل التاريخية بالتعاون العربي الخلاق، وخصوصاً في حقبة الثروة النفطية، حيث أقدمت الدول العربية صغيرة الحجم كبيرة الموارد على مساعدة عديد من البلاد العربية الأخرى، من خلال وسائط متعددة.

٣ . حساسية الدول العربية بالنسبة لمسألة السيادة. ويفسّر الباحث هذه الظاهرة تفسيراً صحيحاً لكون المسألة تعود إلى حداثة الدولة العربية، ولكون أغلب الدول العربية في مرحلة بناء الدولة الوطنية. وإذا أضفنا إلى ذلك ـ كما يقرر الباحث ـ أن الفكر القومي العربي في الخمسينيات والستينيات الذي رأى ضرورة تجاوز الدولة القطرية العربية وصولاً إلى دولة موحدة، وقد أدى عملياً إلى زيادة هذه الحساسية فيما يتعلّق بموضوع السيادة. ونحن مع الباحث تماماً فيما وصل إليه من أن الدولة القطرية قد وجدت لتبقى وأنه يصعب تجاوز هذه المرحلة عملياً وواقعياً.

٤ . التشكك وعدم الثقة. وهي ظاهرة واضحة في مجال المستوى الجماعي في العلاقات العربية ـ العربية.

٥ . ضعف درجة التراضي. التراضي يعني به الباحث إمكانية التوصل إلى نوع من الاتفاق حول ما يجوز الخلاف عليه وما لا يجوز الخلاف بشأنه. ويكشف عن ضعف درجة التراضي اشتداد حدة الصراع وتصاعدها في فترة ثم هدوئها المفاجئ أيضاً، دون أن يتم تحديد أسباب الصراع وطرق التعامل معه مستقبلاً.

٦ . ارتباط العلاقات العربية ـ العربية بشرعية النظم السياسية العربية، وذلك على أساس أن هناك در .ة من درجات الارتباط بين شرعية النظم العربية وبين نشاطها ودورها في الإطار العربي.

وموضوع الشرعية السياسية موضوع معقّد، وسبق لنا في مقال سابق أن حددنا

أنماطه الثلاثة، في شرعية التقاليد، وشرعية الثورة، وشرعية التعددية السياسية المقيدة. وقد أدى موضوع الشرعية السياسية إلى صراعات شتى بين الدول العربية في الماضي والحاضر. ولنتذكر الصراع في الستينيات بين الدول التقدمية والدول الرجعية، ويكفي في الحاضر أن نشير إلى مأساة حرب الخليج والإدعاءات العراقية بعدم شرعية النظام الكويتي، وموقف بعض المثقفين العرب الملتبس من موضوع الشرعية السياسية خصوصاً أثناء حرب الخليج وبعدها.

٧. غياب آلية عربية فعالة لفض المنازعات العربية ـ العربية. وهذه مسألة لا تحتاج إلى إثبات، لأنها برزت في عديد من المنازعات العربية ـ العربية.

٨. اتساع نطاق العلاقات العربية ـ العربية. وهذه علامة صحة في مجال التفاعلات العربية.

٩. أولويات العلاقات العربية ـ العربية. هناك احصاع بين الباحثين على أن قضية الصراع العربي الإسرائيلي احتلت أولوية واضحة في سياق العلاقات العربية ـ العربية. غير أن الغزو العراقي للكويت أثار مسألة العلاقات بين الدول العربية لتحتل مكاناً بارزاً، نظراً لتغيّر مفهوم الأمن القومي ذاته!

١٠. ونصل أخيراً إلى زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول العربية، وهي ظاهرة صحية في إطار العلاقات العربية ـ العربية.

الإشكاليات العربية

إذا كان ما سبق هي الظواهر التي أفرزتها التفاعلات العربية ـ العربية فإن الباحث في المبحث الثالث من دراسته الهامة يعدد بقدر كبير من التوفيق الإشكاليات التي تواجه العلاقات العربية ـ العربية. وهي في نظره إشكالية الدولة القائد، بمعنى وجود دولة رئيسية تستطيع أن تقود بقية الدول الأخرى في نطاق إقليمي معيّن. غير أننا نجابه من بعد بإشكالية توزيع الثروة، وإشكالية أخرى تستحق التأمل وهي زيادة تأثير دول الجوار الجغرافي على العلاقات العربية ـ العربية. وإذا أضفنا إلى ذلك إشكالية ازدياد الضغوط

من البيئة الدولية على العلاقات العربية ـ العربية، وعدم الاستقرار الداخلي في بعض الدول العربية، لأدركنا أن النظام الإقليمي العربي يواجه تحديات خطيرة ينبغي مواجهتها في المستقبل القريب بصياغة إستراتيجية عربية جديدة يتم الحوار بصددها بين كافة الدول العربية، لأن المخاطر المحيطة بالإقليم من شأنها أن تؤثر على أوضاع كل قطر عربي.

وربما كان الجزء المستقبلي في دراسة الدكتور أبو عامود أقل أجزائها توفيقاً، لأنه قنع في الواقع بترديد السيناريوهات الثلاثة التي سبق للدراسة المستقبلية الشهيرة التي نشرها مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٨٨ بعنوان «مستقبل الأمة العربية». وهي سيناريو بقاء الوضع القائم على ما هو عليه، أو سيناريو المزيد من التدهور في العلاقات العربية العربية، أو أخيراً سيناريو الصحوة العربية المأمولة.

وفي تقديرنا أن النظام العالمي أصبح أكثر تعقيداً، وخصوصاً بعد بروز ظاهرة العولمة، وبعد قرب ظهور مرحلة ما بعد التسوية العربية الإسرائيلية، مما يدعو إلى صياغة فكر مستقبلي جديد، لا يقوم على بعض المسلمات القديمة، وإنما يحاول من خلال خيال جسور أن يستشرف المستقبل العربي في عالم متغيّر.

حصاد القرن في علم القانون

د. يحيى الجمل
(أستاذ القانون العام في جامعة القاهرة - مصر)

حصاد القرن في علم القانون

د. يحيى الجمل

مقدّمة

ما شاهدته البشرية من تطوّر في مجالات العلم خلال القرن الأخير، بل خلال نصف القرن الأخير، بل وخلال الربع الأخير من القرن شيء مذهل بكل المعايير، ويوشك تسارع التطوّر أن يسبق محاولات رصده، وذلك في كل مجالات العلم: في الكيمياء، الهندسة الوراثية، في الطب، في علوم الفضاء وفي ثورة الاتصالات، شيء يدعو إلى الدوار خاصة بالنسبة لأولئك الذين يعيشون بعيداً عن هذه المجالات التي تتفتّق كل يوم عن جديد يوشك أن يشكّل ثورة في كل مناحي المعرفة والحياة. وإذا كان هذا هو الحادث في نطاق العلوم الأساسية التي أشرنا إلى بعضها فإنّ الأمر مختلف جداً في العلوم الاجتماعية.

العلوم الاجتماعية بطبيعتها بطيئة التطوّر حتّى أنّك لتشاهد بعض الظواهر التي كانت قائمة منذ آلاف السنين ما زالت قائمة حتى يومنا هذا بتعديل يسير أو بغير تعديل.

ومع ذلك وحتى الظواهر الاجتماعية لحق بعضها خلال الفترة

الأخيرة من القرن الماضي زلازل أوشكت أن تنال من ثباتها، ولعلّ ظاهرة الأسرة وهي من أقدم الظواهر الاجتماعية وأكثرها رسوخاً واستقراراً خلال قرون عديدة قد نالها من الهزّات في النصف قرن الأخير ما يوشك أن يغيّر كثيراً من ثوابتها، إلاّ أنّنا على أي حال نستطيع أن نقرّر بطمأنينة أنّ التطوّر في مجال العلوم الاجتماعية يسير أكثر بطئاً من التطوّر المتلاحق والمتسارع في مجالات العلم والتكنولوجيا المرتبطة به.

والقانون واحد من العلوم الاجتماعية، بل إنّه واحد من أكثرها محافظة وأعصاها على التغيّر السريع، حتّى إننا نستطيع أن نرصد كثيراً من القواعد القانونية القائمة بيننا الآن والتي تجد جذورها في القانون الروماني أي منذ حوالي ألفي عام.

وسنحاول أن نعرض لحصاد القرن الأخير ـ القرن العشرين ـ في مجال القانون، وهي محاولة ليست سهلة بحال، ولكن المنهج الذي انتهيت إلى اختياره قد يجعل الموضوع أكثر يسراً وتحديداً في تناوله.

لقد رأيت أن أتناول حصاد القرن في نطاق علم القانون في عدّة مجالات منها ثلاث نظريات أساسية من النظريات الحاكمة في نطاق القانون العام والتي تلقي بتأثيرها على شتّى مجالات العلم القانوني.

أولاً: (نظرية المؤسسة): من الدولة الشخصية إلى دولة المؤسسات.

ثانياً: نظرية السيادة.

ثالثاً: نظرية الحريّة.

سلطة الدولة ـ ارتباط السلطة بأشخاص الحاكمين

قيلت نظريات كثيرة في تفسير نشأة الدولة، وفي كتابنا عن الأنظمة السياسية المعاصرة عرضنا لبعض هذه النظريات والتي يعرض لها عادة الدارسون لظاهرة السلطة.

والنظريات التي قيلت حول تأصيل ونشأة الدولة تدور في جملتها حول قضية «السلطة» ذلك إنّه كان من المستقر في الفقه أنّ للدولة أركاناً ثلاثة هي الإقليم والشعب

والسلطة . . فإنّ الركنين الأولّين ـ الإقليم والشعب ـ لا يثيران جدلاً كثيراً، وإنّه بوجود عنصر السلطة المستقرة على الإقليم والشعب معاً تقوم الدولة. لما كان ذلك فإنّ النظريات التي قيلت حول نشأة الدولة كانت تنصرف في مضمونها إلى بحث «سلطة الدولة» باعتبار أنّ ذلك الركن هو الذي «يخلق» واقعة الدولة.

والنظريات التي تعرض لهذا الموضوع بالدراسة والتحليل كثيرة متشعّبة والخلافات بين أصحابها لا نهاية لها، وككل الظواهر الإنسانية المركّبة فإنّ أغلب النظريات تهتم بجانب من جوانب المركب وتعطيه أهمية أكثر من غيره وتعتبره هو دون سواه التفسير والتبرير لذلك المركب كلّه.

ولن نسمح لأنفسنا أن نتوه في غمار تلك النظريات الفلسفية، وإنّما سنعرض لها لا باعتبارنا فلاسفة أو دارسي فلسفة وإنّما سنعرض لها بالقدر الموجز الذي يكفي دارس النظم السياسية، وفي إطار دراسة عن حصاد القرن العشرين في علم القانون.

ورغم تعدّد النظريات التي قيلت في هذا الموضوع فإنّه يمكن ردّها إلى قسمين:

قسم يبدأ من فرضيات تخرج عن نطاق البحث العلمي الموضوعي، ثم تبنى على تلك الفرضيات بناء النظرية كلّه. وبذلك فإنّ مقدّمة النظرية أو نقطة البدء منها إذ تخرج عن إطار البحث العلمي تؤدّي إلى أن تصبح النظرية كلّها ـ وقد بنيت على مقدمات غير علمية أو غير خاضعة للبحث العلمي ـ من نوع التفكير الغيبي.

وقسم آخر يبدأ بداية قابلة للبحث والتحقيق العلمي ويبنى على تلك البداية نظرية في الموضوع، وبذلك يمكن أن يقال إنّ هذا النوع من النظريات عقلي أو علمي.

ووصف النظرية بأنّها غيبية أو أنها علمية لا يعني بالضرورة وصفها بالصواب أو الخطأ، وإنّما يعني شيئاً واحداً دون سواه: أنّ النظريات الغيبية غير خاضعة للتحقيق العلمي، وأنّ النظريات الأخرى تخضع لمثل ذلك التحقيق. ولا شك أنّه ليس كل ما يخضع للتحقيق العلمي يعتبر صحيحاً وسليماً، وكذلك، وما أكثر النظريات التي كانت مسلمة علمياً في القرون الماضية وإذا بها اليوم ولا صلة لها بالعلم وما أكثر ما كان يعتبر ضرباً من الخيال وإذا به اليوم من حقائق العلم والحياة.

وعلى ذلك فإنّ وصفنا لنظرية بأنّها غيبية ولنظرية أخرى بأنّها علمية إنّما ينصرف إلى منهج البحث في النظرية لا إلى إصدار حكم تقييمي على النظرية نفسها.

وعلى أي حال فإنّ النظريات التي قيلت عن نشأة الدولة وأساس السلطة السياسية فيها لا يخرج بعضها عن أن يكون نظريات تبدأ من فرضية معينة غير قابلة للتحقيق العلمي ومن ثم تصبح نظريات غيبية، على حين إنّ بعضها الآخر يبدأ من مقولة قابلة للتحقيق العلمي ومن ثم تصبح نظريات علمية.

ومن أهم النظريات الغيبية إسناد قيام الدولة إلى فكرة العقد الاجتماعي، ذلك أنّه من المؤكّد أن مثل هذا العقد لم يحدث في الواقع قط، كذلك من أهم النظريات العلمية التي قيلت في تفسير نشأة الدولة هي نظرية القوّة والتي يسميها البعض القهر والتغلّب وكذلك نظرية التطوّر العائلي.

اجتهادنا في موضوع أصل الدولة

إنّ مواجهة جوهر الدولة ومحاولة تفسيره يجب أن تكون مواجهة كاملة تنظر إلى جوانب الظاهرة كلّها.

إنّ البحث عن الأصول هو بحث في الكليات لا في الجزئيات يبدأ أولاً برد التعدّد إلى نوع من الوحدة ثم يحاول بعد ذلك تفسير هذه الوحدة.

والرأي عندي أنّ التفسير ظاهرة الدولة يقتضي وضع مقدّمات معيّنة والبدء منها، وهذه المقدّمات ليست من نوع المقدّمات الغيبية بل هي مقدّمات تخضع للبحث العلمي تماماً.

أولى هذه المقدّمات أنّ الدراسة للنوع الإنساني تثبت أنّ الإنسان الفرد خيال لم يتحقق إلاّ في مذهب أصحاب الخيال من أمثال روبنسون كروزو. إنّ الإنسان ما وجد إلاّ في جماعة، فالجماعة إذن حقيقة من حقائق الاجتماع الإنساني.

ثانية هذه المقدّمات أنّ الجماعات الإنسانية ـ منذ البدء وحتى الآن ـ لا تخلو من نوعين من العلاقات الإنسانية: علاقات صراع وعلاقات تساند، فالصراع حقيقة

والتساند حقيقة أيضاً.

ثالثة هذه المقدّمات أنّ الإنسان دائماً منذ بدء الخليقة وحتى الآن كان وما زال معرّضاً لأنواع من الأخطار، وأنّه كان وما زال يريد أن يدفع عن نفسه هذه الأخطار بوسيلة أو بأخرى، وكان يريد أن يحقّق لنفسه نوعاً من الأمن. وقد تعدّدت الأخطار وتنوّعت وتطوّرت منذ كانت تتمثّل في خطر حيوان متوحش أو خطر عاصفة إلى أن أصبحت خطر الأسلحة النووية الآن. كذلك فإنّ الرغبة في الأمن لم تأخذ صورة واحدة، فقد كان الإنسان في الماضي يريد أن يحس بأمن في مواجهة الحيوان الكاسر أو في مواجهة غارة من جماعة مجاورة تريد أن تسطو على طعامه وما إلى ذلك، وأصبحت الحاجة إلى الأمن اليوم ذات روافد ومظاهر متعدّدة، إنّ الإنسان يريد أن يحس بالأمن على نفسه وعلى فكره وعلى ماله وعلى قوّته وعلى صحته وعلى ما يريده من ثقافة وما إلى ذلك من أمور ترتد في النهاية إلى ذلك الإحساس بالأمن.

هذه المقدّمات الثلاث تمثّل في تقديري الأساس الذي تقوم عليه ظاهرة الدولة وتستند إليه ظاهرة السلطة السياسية.

إنّ الإنسان ما وجد إلاّ في مجتمع وهذا المجتمع تحكم علاقات الناس فيه حقيقتان: حقيقة الصراع من ناحية وحقيقة التساند من ناحية أخرى. والإنسان في الجماعة والجماعة كلّها تهدّدها بصفة مستمرة أخطار متعدّدة ومتنوّعة بتنوّع البيئات وتطوّر الأزمنة، والإنسان في الجماعة والجماعة كلّها في حاجة إلى الشعور بالأمن في مواجهة تلك الأخطار، ومن الجماعة يبرز أناس يدّعون أنّهم أقدر من غيرهم على تحقيق الأمن المنشود ويكون لهم على الناس مقابل ذلك حق الطاعة وهذا هو جوهر السلطة.

وفي العصور الحديثة فإنّ الجماعات الإنسانية أو شعوب الدول بتعبير آخر تريد أن تشبع حاجتها إلى الأمن المتمثّل في المعنى الضيّق للأمن من ناحية والمعنى الواسع له من ناحية أخرى، ويتقدّم لهم أناس - في الأنظمة الديموقراطية - يقولون لهم إننا سنشبع لكم أكبر قدر من الأمن إذ نحقق لكم أقصى ما يمكن من خدمات ومن حماية لحريّاتكم وحياتكم، فاختارونا للسلطة نحقّق لكم ما تنشدون من أمن.

هذه المقدّمات الثلاث تقدّم في تقديري تفسيراً متكاملاً لنشأة الدولة ـ بصفة عامة ـ وقيام السلطة السياسية فيها .

وهذا القول لا ينفي أنّ عوامل تكوّن الدولة تخضع لأمور كثيرة ومتعدّة، ولا ينفى أنّ التاريخ الإنساني لا يمكن تفسيره في ضوء سبب واحد، ولا يستبعد طرائق متعدّدة لممارسة السلطة وإن اتحد أساس جوهرها .

إنّ جوهر السلطة شيء وممارسة السلطة على نحو أو على غيره لتحقيق هذا الهدف أو ذلك الهدف شيء آخر .

تطوّر كيفية ممارسة السلطة من السلطة الشخصية إلى سلطة المؤسسات

أياً كانت النظرية التي تفسّر السلطة فإنّ ممارسة السلطة في تاريخ البشرية مرّت بمرحلتين :

- **مرحلة السلطة الشخصية.**
- **ثم مرحلة السلطة المؤسّسية.**

على مدى تاريخ الإنسانية الطويل وإلى قرابة قرنين من الزمان فقط كانت السلطة ترتبط وتختلط بأشخاص الممارسين لها .

كان الفرعون أو الامبراطور أو من يدعى أنّه خليفة الله في الأرض ـ كانوا جميعاً يمارسون السلطة باعتبارها حقاً شخصياً لهم سواء استند هذا الحق على أسس دينية أو على أسس دنيوية .

كان صاحب السلطة وممارسها هو الذي يملك أمر القوّة المادية ويسيطر على وسائل القهر ولم يكن هناك من رقيب ولا حسيب على تصرّفاته . كان يمنح ويمنع وكان هناك شبه تسليم بذلك لأنّه صاحب السلطة في مقابل حقّه في السلطة ملتزم بتوفير «الأمن» للناس .

كانت هذه هي المعادلة الأساسية في الاجتماع الإنساني .

وعلى مدى تاريخ الإنسانية الطويل كانت السلطة «امتيازاً مطلقاً» لمن يمارسونها أيّاً كان سندهم . كانت ملكاً شخصياً لهم . وهكذا اختلطت السلطة بأشخاص الحكّام .

ولكن هذه الصورة لممارسة السلطة لم تسلم يوماً من وجود ناقدين لها أو متمرّدين عليها حتى في الأزمنة القديمة .

وثورات الفلاحين في مصر وثورات العبيد في روما وكثير من الانتفاضات في الصين القديمة وفي بابل تدل كلها على أنّ التسليم لم يكن مطلقاً بإطلاق السلطة . ولكن هذه الثورات والانتفاضات كانت هي الاستثناء ولم تكن هي الأصل وكانت تقمع بغير هوادة .

كذلك فإنّ كثيراً من الفلاسفة والمفكّرين بدءاً من المعلّم الأول ـ أرسطو ـ كانوا ينادون بنوع من السلطة المقيَّدة ، وتحقّق شيء من ذلك في بعض الفترات في بعض مدن اليونان ولكن ذلك كلّه كان يمثل الاستثناء وليس القاعدة .

كانت القاعدة أنّ السلطة امتياز وملك شخصي لمن يمارسها ولا رقيب عليه إلاّ إحساسه هو بالمسئولية ورغبته في أن يكسب حب شعبه وتأييده ، ولم تكن هناك ضوابط أو معايير خارجية تكبح جماح السلطة .

وعندما جاءت المسيحية أرادت أن تقيم نوعاً من المصالحة بين صاحب السلطان وبين الناس فقالت دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله . وبذلك أقامت أساس المبدأ الذي يقول بفصل الدين عن الدولة .

ولكن وجود دين سماوي يدعو إلى المحبة ويؤمن بوجود يوم آخر وبالحساب والثواب والعقاب في ذلك اليوم كل ذلك يدعو صاحب السلطان ـ أو بعضهم على الأقل ـ إلى مراجعة نفسه وهو يمارس السلطة ويضع بعض الكوابح الذاتية .

ولما جاء الإسلام كانت قفزة كبيرة إلى الأمام .

ذلك أنّ الإسلام دعا إلى المساواة بين بني البشر واعتبر أنّ السلطة وديعة في يد الحكّام يُسألون عنها أمام الله يوم القيامة ، بل إنّ الأمر لم يخل من بعض الفقهاء الذين

كانوا يرون إمكانية مساءلة الحاكم في الدنيا عن كيفية ممارسته لسلطاته.

إلاّ أنّه أيّاً كان تأثير الرسالتين السماويتين الكبيرتين ـ وقد كان وما زال تأثيراً كبيراً ـ إلاّ أنّه من ناحية السلطة السياسية وكيفية ممارستها لم يتغيّر الأمر كثيراً. بل إنّ بعض فقهاء الدين أحياناً قد برّروا عسف السلطة واستبدادها.

وكانت القرون الوسطى في العالم كلّه شرقه وغربه هي القرون التي انطلقت السلطة فيها من عقالها، بل إنّها في تلك الفترة لم يكن للدين من تأثير على ممارستها حتى ولو كان تأثيراً معنوياً ذلك أنّ الكنيسة في الغرب آثرت أن تهادن الأباطرة وأن تستأثر بنوع من القوّة والسلطان الديني على رعاياها مقابل أن تترك للسلطة الدنيوية الحق في أن تفعل ما تشاء.

أمّا في الشرق ومنذ أخريات العصر العبّاسي الثاني فقد دخلت تلك المنطقة كلّها في عصور من الظلام والقلق والاستبداد والصراع، ولم يكن لممارسة السلطة من كابح أو رادع.

بداية ظهور المؤسسات

انتقال سلطة الدولة من أشخاص الحاكمين إلى مؤسسات الدولة

الحقيقة أنّ هذا الانتقال مرّ بتطوّر طويل واكتمل هذا التطوّر وبلغ غايته في القرن العشرين، ولكن ليس معنى ذلك أنّ السلطة ظلّت شخصية مطلقة طوال القرون الماضية.

وفي انجلترا بالذات وبغير تأصيلات نظرية كان الصراع بين البرلمان المنتخب وبين التاج يسير في اتجاه واحد هو تقليص سلطة الملوك لحساب المجالس المنتخبة، وهكذا كانت السلطة الشخصية تتقلّص لحساب المؤسسات.

كان البرلمان وكانت حكومة الوزارة المؤيدة بالأغلبية البرلمانية بدءاً من القرن الثامن عشر هي مركز الثقل في الحياة السياسية وفي اتخاذ القرار.

واستقرّت قاعدة أنّ الملك لا يخطئ لكي تعنى من ناحية أخرى أنّ الملك غير مسؤول

لأنّه ليس صاحب سلطان ولأنّ السلطان قد انتقل إلى غيره: إلى البرلمان والحكومة.

صحيح ظلّ كل شيء باسم الملك: حكومة صاحبة الجلالة، أغلبية صاحبة الجلالة وحتى المعارضة معارضة صاحبة الجلالة، وكان الواقع يقول منذ بداية القرن العشرين أنّ صاحب الجلالة أو صاحبة الجلالة لم تعد غير نوع من «الديكور» الذي يحبه الشعب البريطاني «الديكور» المجرّد من كل سلطة.

تمّ ذلك في انجلترا دون فلسفات وتحليلات ونظريات.

وعندما استقلت بعض الولايات الأمريكية عن التاج البريطاني كانت قد ورثت مراحل التطوّر السابقة، ولذلك فعندما تداعت بعض هذه الولايات لإقامة اتحاد فيدرالي ووضع أول دستور مكتوب عرفه العالم الحديث كان ذلك إيذاناً بوأد السلطة الشخصية للحكّام.

وبعض فقهاء القانون الدستوري يربط بين مولد الدول وإعلان أول دستور لتلك الدولة. والواقع أنّه على الرغم من أهمية وجود الدستور في الدولة الحديثة فإنّ وجود الدستور في ذاته لا ينشيء الدولة وإنّما «يؤسس» السلطة أي ينقل السلطة من الأشخاص إلى المؤسسات. وجود الدستور يؤثر على «ركن السلطة» ولكنه لا ينشئ الدولة. الدولة توجدعندما تجتمع أركانها الثلاثة: الإقليم والشعب والسلطة، وكل عنصر من هذه العناصر أو الأركان يلحقه التطوّر، ولمّا كان ركن السلطة هو الركن الأسمى في نشأة الدولة فقد اهتم الباحثون بما حدث لهذا الركن ـ السلطة ـ من تطوّر جوهري وواضح حيث بدأت السلطة حقّاً وامتيازاً مطلقاً للحاكمين، فهم لا يُسألون عمّا يفعلون. وانتهى الأمر الآن إلى أن أصبحت السلطة اختصاصاً يمارس استناداً إلى قاعدة قانونية إذا خرج عليها كان عملاً غير مشروع.

سلطة الدولة ركن أساسي أو هي الركن الأساسي في وجود الدولة، ولكن سلطة الدولة لم تبدأ في الصورة التي هي عليها الآن ولا يعني ذلك أنّ الدولة لم توجد إلاّ عندما أخذت السلطة شكلها النهائي الحاضر. ومن الذي يستطيع أن يقول إنّ هذا هو الشكل «النهائي» للسلطة، إنّ هذه مرحلة من مراحل التطوّر الحاسم في ركن السلطة

وفي حياة الدولة، ولكن هذا التطوّر ليس هو الذي بدأت الدولة به كما يحلو لبعض الفقهاء أن يقول وإلاّ كان معنى ذلك أنّ عمر الدولة لا يتجاوز قرنين من الزمان وكان من المتعين أن نقول أنّ الامبراطورية الصينية لم تكن دولة، وأنّ مصر القديمة لم تكن دولة أو أنّ فرنسا لم تصبح دولة إلاّ بعد قيام الثورة الفرنسية والقضاء على السلطة الشخصية للملوك. هذا أمر غير مقبول وينطوي على خلط بين ركن من أركان الدولة ـ هو السلطة ـ وبين الدولة نفسها باعتبارها تقوم على أركان ثلاثة قابلة للتطوّر: الشعب والإقليم والسلطة.

وهذا كلّه يدل على أنّ عهد السلطة الشخصية قد ولّى إلى غير رجعة وأنّ السلطة الآن هي سلطة مؤسسات. وهذه المؤسسات تستند إلى قاعدة في الدستور.

قواعد الدستور هي التي تحدّد مؤسسات الدولة.

وهي التي تحدّد كيف تأتي هذه المؤسسات.

وما هي سلطات هذه المؤسسات.

وما هي علاقة المؤسسات ببعضها.

وما هي حقوق الأفراد وواجباتهم إزاء هذه المؤسسات.

ومن هذا كلّه تبيّن أهمية الدستور في الدولة الحديثة أو دولة المؤسسات.

والحقيقة أنّ الضمان النهائي لاحترام الدستور هو مدى وعي الرأي العام ومدى وعي القائمين على السلطة. إنّهم يمارسون اختصاصاً ولا يملكون سلطة ومدى الوزن الحقيقي لعلاقات القوى السياسية والاقتصادية في البلاد. كذلك فإنّ وجود قضاء مستقل هو ضمانة أساسية من ضمانات سيادة القانون وسيادة مبدأ المشروعية. وعلى الرغم من أنّ فرنسا لا توجد فيها رقابة حقيقية فعّالة على دستورية القوانين فإنّ القضاء العادي ومجلس الدولة هناك يحميان حقوق الأفراد ويصونان مبدأ المشروعية، ذلك كلّه فضلاً عن إيمان القوى السياسية جميعها بأنّ الضمان الحقيقي لها في النهاية هو سيادة القانون.

وعندما يستقر مبدأ سيادة القانون وما ينتج عنه من حماية للمشروعية ينتفي عن

السلطة أن تكون امتيازاً أو استئثاراً وتصبح «اختصاصاً» يمارس وفقاً للقاعدة القانونية.

وهذه هي السلطة المؤسسية وهذه هي دولة المؤسسات.

وخلاصة القول إنّ حصاد القرن في موضوع السلطة ينتهي بنا إلى المبادئ الأساسية الآتية:

- إنّ السلطة السياسية الآن لم تعد ملكاً لمن يمارسونها وإنّما هي وظيفة أو اختصاص يستند إلى قاعدة قانونية تحدّد سند هذا الاختصاص ومداه.
- إنّ السلطة مقيّدة بالقانون وليست مطلقة. وأنّ سيادة القانون فوق الإرادات جميعاً سواء في ذلك إرادة الحاكمين أو المحكومين.
- إنّ مبدأ المشروعية هو النتاج الطبيعي لمبدأ سيادة القانون وأنّ كل عمل غير مشروع أيّاً كان مصدره يعتبر باطلاً ولا ينفذ.
- إنّ الأصل في السلطة أن يتم تداولها تداولاً سلمياً وفقاً لإرادة صاحب السيادة الأصلي وهو الشعب. وإنّ بقاء السلطة فترات طويلة في يد أشخاص بعينهم يؤدّى إلى مخاطر بروز شخصنة السلطة من جديد.

ولكن قرون الظلام الطويلة لم تكن تخلو من ومضات ضوء هنا أو هناك، وكانت تلك الومضات تتمثّل، في فكر بعض المفكّرين وفي دعوات بعض المصلحين، إلى تغيير الأوضاع الجائرة التي كانت قائمة في كل المجتمعات الإنسانية، وبعد أن احتكت أوروبا بالحضارة العربية الإسلامية عن طريق الحروب الصليبية والأندلس، وبعد عصر النهضة كانت ومضات الضوء أشدّ لمعاناً وأكثر تواتراً.

ثم كانت بوادر النهضة الصناعية وتقوّض نظام الإقطاع وقيام طبقة من التجّار والصنّاع وأرباب الحرف وأصحاب الرساميل، وأحسن هؤلاء جميعاً استغلال فكر المفكّرين ودعوات الداعين إلى التغيير وحرّكوا وقادوا حركات ثورية من أجل انتزاع السلطة من أيدي من كانت بيدهم: أمراء إقطاع كانوا أو ملوكاً مستبدّين - أو من أجل تقييد تلك السلطة والمشاركة فيها على الأقل.

وكانت انجلترا هي أسبق البلاد الأوروبية في هذا الطريق.

وكان التطوّر في انجلترا يدور حول محور أساسي هو تقليص سلطات الملوك ونقلها إلى ممثلي الشعب، وسار التطوّر بطيئاً ولكن ثابتاً ومستقراً.

وكان على القارة الأوروبية أن تنتظر حتّى قيام الثورة الفرنسية الكبرى التي رغم ما صاحبها من إرهاب وعسف وظلم أحياناً إلاّ أنّها كانت إيذاناً بانتهاء السلطة الشخصية المطلقة وبدء السلطة المقيّدة وبزوغ فكرة سيادة القانون.

وهكذا انتقلت السلطة من كونها ملكاً أو امتيازاً للحاكمين إلى أن تكون وظيفة أو اختصاصاً يستند إلى قاعدة قانونية ويمارسه ممثلون لمؤسسات وليس مالكون للسلطة وآذن ذلك بتحوّل كبير وخطير.

أما في الوطن العربي فإنّه في الغالب من دوله فإنّ السلطة ما زالت تحتفظ بقدر كبير من الطابع الشخصي يستوي في ذلك الأنظمة الملكية والأنظمة الجمهورية. فالسلطة في غالبية الدول العربية تختلط بشخص الحاكم سواء من وجهة نظره أو من وجهة نظر بعض الناس.

نظرية السيادة

الحديث عن السيادة لا يتصوّر إلاّ مع الحديث عن دولة لها شعب وإقليم وسلطة وهو الأمر الذي لم يتحقق له وجود فعلي في أوروبا إلاّ بعد إنهاء الامبراطوريات القديمة من ناحية وقيام الدول الحديثة على أنقاض الإقطاع وفي مواجهة البابوية من ناحية أخرى.

كانت الامبراطورية الرومانية قد انقسمت إلى شرقية وغربية. وكانت الامبراطورية العربية قد دخلت المحاق وكذلك الامبراطورية الفارسية.

ولكن الذي يعنينا هنا هو المسرح الأوروبي، ذلك المسرح الذي شهد تطوّرات جذرية وعميقة لم تتحقق على النحو ذاته في أماكن أخرى.

على ذلك المسرح كان النظام الإقطاعي قد اشتد عوده. وكان الإقطاع طبقات

بعضها فوق بعض، كان هناك الإقطاعي الصغير وله رعاياه وعليهم له حق الطاعة وعندهم له حق الحماية وكان هناك الإقطاعي الكبير ـ وأحياناً الأمير ـ وكان يضم تحت سلطاته عدداً من الإقطاعيات والإقطاعيين الصغار. ولم تكن العلاقة بين الإقطاعيين الصغار وبعضهم وبينهم وبين الإقطاعيين الكبار أو أمراء الإقطاع علاقات مودة وسلام وإنّما كانت هكذا أحياناً وكان يشوبها أحياناً التمرّد والصراع.

كذلك كان الأمر بين الإقطاعيين الكبار. كان هادئاً أحياناً وعاصفاً أحياناً أخرى. وكان الأمر بين الملوك وأمراء الإقطاع أكثر تقيداً. كان أمراء الإقطاع يعترفون أحياناً بولائهم للملوك وكانوا أحياناً أخرى يرون أنّ هذا الولاء لا مبرّر له وأنهم يعطون في هذه العلاقة مع الملوك أكثر مما يأخذون.

وفي هذه الأجواء لم يكن ممكناً أن نتحدّث عن «سلطة» سيدة ومتفرّدة للدولة.

ولكن الأمر لم يستمر طويلاً على هذا النحو. وكان اختراع المدفع الذي يرسل قاذفات ثقيلة أحد العوامل الحاسمة في إنهاء هذا الصراع لصالح الملوك الذين كانوا يحوزون وحدهم السلاح الجديد.

وكانت العوامل الاقتصادية وفي مقدّمتها التبادل التجاري من العوامل الأخرى المؤثرة في انهيار نظام الإقطاع.

وعلى أنقاض الإقطاع قويت سلطة الملوك وأصبحت السلطة واحدة في الدولة الواحدة. أصبحت السلطة مركزية.

ولكن انهيار الإقطاع لم يكن يعني أنّ كل التحديات على سلطة الدولة قد زالت. كانت الكنيسة الكاثوليكية وعلى رأسها بابا روما تنازع الملوك سلطاتهم ومنذ أيام شارلمان والإمبراطورية الرومانية المقدّسة كان البابا هو الذي يتوّج الملوك ويمنحهم بركاته ويضفي عليهم الاعتراف بالسلطان.

كان رضا البابا ومباركته أمرين ضروريين لإضفاء الشرعية على الملوك.

ولكن الأمور لم تستمر هكذا، فقد أخذت السلطة الدينية تتراجع في مواجهة السلطة الدنيوية كانت «البركات» تخلي المكان «للمدفع».

وكانت سلطة العقل تتأكّد من جديد وسلطة الكنيسة تتراجع وقوّة الملوك تزداد وسلطتهم في مواجهة الرعايا تتركّز.

وفي هذا الوقت ظهر الفقيه الفرنسي جان بودان (١٥٣٠ ـ ١٥٩٦) الذي ولدت على يديه نظرية السيادة والذي استطاع أن يعبّر فيها عن كل العناصر التي ارتبطت فها وعن كل التوازنات التي عكسها عصره. وقد عرض بودان نظريته في كتابه المسمّى Les six livres de la republique والذي ظهر عام ١٥٧٧.

ويسند بودان السيادة للملك. وبذلك ينفي الكنيسة والإقطاع معاً وينحاز للملوك أو لملك فرنسا بالذات.

وهذه السيادة تعني أنّ الملك يملك السلطة المطلقة والدائمة في الداخل على رعاياه، وفي الخارج في مواجهة الدول الأخرى. هذه السيادة لا تتقيّد إلاّ بالشرائع الإلهية والقانون الطبيعي. إنّ السيادة تعني أنّ الدولة التي يشخصها الملك تملك الحريّة كاملة في التشريع في الداخل وتملك الحريّة نفسها في تحديد علاقاتها مع غيرها من الدول الأخرى.

والسيادة عند بودان غير قابلة للتجزئة ولا قابلة للتنازل ولا للتقادم.

وكون السيادة غير قابلة للتجزئة يعني أنّ السيادة واحدة في الدولة الواحدة، فهي لا تتجزأ ولا تتعدّد وأنّه في داخل السيادة الواحدة يوجد نوع من توزيع الاختصاصات على أجهزة داخل الدولة وهذه الأجهزة تمارس اختصاصاتها في ظل السيادة الواحدة ومع الخضوع الكامل لها.

هذا عن كون السيادة غير قابلة للتجزئة، أمّا كونها غير قابلة للتنازل فإنّ ذلك يعني أنّ التنازل عن السيادة ـ وهي وصف لسلطة الدولة ولصيقة ومختلطة بها ـ يعني التنازل عن سلطة الدولة وإرادتها، وهذا يعني بالضرورة زوال الشخصية القانونية للدولة وتحوّلها إلى كيان آخر لا يجوز أن يوصف بوصف الدولة، ذلك أنّ الدولة لا بد وأن تكون لها سلطة وأن تكون تلك السلطة موصوفة بالسيادة.

وإذا كان الأمر واضحاً بالنسبة لعدم جواز التنازل عن السلطة وعن السيادة فإنّه يبدو

كذلك أيضاً بالنسبة للتفويض في السيادة وهو الأمر غير ممكن ولا جائز إلاّ إذا فقدت الدولة كيانها .

وعبر تفويض السلطة والسيادة يجوز توزيع الاختصاصات بين أجهزة متعدّدة داخل الدولة وخاضعة لسلطانها كما سبق القول .

كذلك فإنّ السيادة غير قابلة للتقادم المسقط أو المكسب ذلك أنّ كلا النوعين من التقادم لا بد وأن يؤدي إلى سقوط السيادة في حوزة الغير ومن ثم انتهاء استقلال الدولة ووضع حدّ لشخصيتها القانونية المستقلة .

والاستقلال نتيجة حتمية ملازمة للسيادة . وانتفاء الاستقلال يعني انتفاء السيادة والعكس بالعكس . وهكذا لا يتصوّر أن تكون الدولة المحتلة بجيوش أجنبية دولة مستقلة .

هذا هو معنى السيادة عند بودان وهذه هي الخصائص المترتبة عليها .

ولكن معنى السيادة لم يتوقف عند بودان .

تطوّر فكرة السيادة مع بدء عصر التنظيم الدولي

يمكن أن تعتبر معاهدات وستفاليا هي بداية التنظيم الدولي الحديث . وقد عقدت هذه المعاهدات عام ١٦٤٨ وانتهت بها حروب الثلاثين عاماً . وهي تلك الحروب الدينية التي أرهقت دول وسط أوروبا إرهاقاً شديداً . وقد دارت تلك الحروب أساساً بين الامبراطورية الجيرمانية من ناحية وعدد من دول أوروبا بزعامة فرنسا من ناحية أخرى .

وانتهت تلك الحروب بإضعاف الامبراطورية الجيرمانية ضعفاً شديداً وباستقلال كثير من الدويلات الألمانية ، واستقلّت هولندا وسويسرا وأصبح الامبراطور الجالس في ڤيينا لا يتمتع بما كان يتمتع به من سلطة واسعة على دويلات الامبراطورية في وسط أوروبا . وكما أصاب الضعف الامبراطور أصاب أيضاً البابوية . ولم يعد البابا يتمتّع بذلك الحول والطول الذي كان يتمتع به من قبل ولم يعد الملوك يحسبون له ما كانوا

يحسبونه من قبل من حساب.

كذلك فإنّ النظام الإقطاعي لفظ أنفاسه الأخيرة واستسلم أمراء الإقطاع لسلطات الدولة المركزية.

وهكذا جاءت اتفاقيات وستفاليا لتتوّج ذلك كلّه ولتفتح صفحة جديدة في تطوّر المجتمع الدولي. أو بالأدق لتبدأ الصفحة الأولى من سفر المجتمع الدولي الجديد بعد عهد الامبراطوريات القديمة.

وكان ذلك المجتمع الدولي أشبه بالنادي المغلق الذي يضم دول أوروبا والدول التي تسمح لها الدول الأوروبية بالدخول عن طريق «الاعتراف الدولي».

وبين هذه الدول نشأت قواعد القانون الدولي. ولم تكن هذه القواعد تخاطب غير هذه الدول. كانت الامبراطورية العثمانية رغم قوّتها واتساع رقعتها، ورغم أنّها هدّدت أوروبا نفسها واستولت على أجزاء منها كانت تلك الامبراطورية إلى زمن طويل خارج النادي الأوروبي وخارج المجتمع الدولي ولم تكن مخاطبة بأحكام القانون الدولي الجديد لأنّها لم تتمتّع باعتراف الدول الغربية إلاّ في وقت لاحق. (بعد مؤتمر ڤيينا عام ١٨١٥).

والذي يعنينا هنا هو تأثير نشأة المجتمع الدولي والقواعد القانونية الدولية على فكرة «السيادة».

كانت السيادة قبل بدايات التنظيم الدولي فكرة مجرّدة أقرب إلى الإطلاق لا يحدّها ولا يقيّدها قيد. وأقصى ما كان يمكن أن يقال أنّ السيادة لا تستطيع أن تخالف القواعد الإلهية والقانون الطبيعي. وكان هذا وذاك من الأمور الميتافيزيقية غير المحدّدة ولا الواضحة المعالم. ولكن بعد أن بدأ مجتمع الدول في الظهور وبعد كتابات الفقيه الهولندي جروسيوس وبروز القواعد القانونية التي جاءت بها المعاهدات والقواعد الدولية. لم تعد السيادة ذلك المطلق المجرّد وإنّما تحوّلت إلى تنظيم مسئول.

صحيح كانت المعاهدات الدولية تنص على تمتّع الدول بالسيادة وبالمساواة في الحقوق والواجبات ولكنّها كانت تنص أيضاً على أنّ الدول تلتزم بما التزمت به من

تعهّدات دولية ولا تستطيع أن تخرج عليها، مما يعني أنّ «السيادة» بدأت تتعرّض لبعض القيود. صحيح هي قيود ارتضتها الدول بإرادتها ولكنها مع ذلك تمثّل نوعاً من القيد والالتزام.

وأخذ مجتمع الدول يتزايد كلّما دخلت فيه دول جديدة عن طريق اعتراف الدول القديمة بها، وكثرت المعاهدات، ونشأت أعراف دولية. وتأكّد أنّ ثمّة قانوناً للحرب وقانوناً للسلم.

ويعتبر عام ١٨١٥ من العلامات المهمة في تطوّر المجتمع الدولي.

كانت الثورة الفرنسية قد قامت وتزايد الحديث عن انتقال السيادة من الملوك إلى الشعوب. أصبحت الأمّة هي مصدر السلطات وهي التي تتمتع بمعنى السيادة وجوهرها. وأرادت الثورة الفرنسية أن تصدر مبادئها إلى خارج فرنسا. وكانت حروب نابليون غرباً وشرقاً إلى أن هزم نابليون في موقعة واترلو الشهيرة ونفي إلى منفاه الذي قضى فيه نحبه.

وجاء مؤتمر ڤيينا لكي يعيد تنظيم أوروبا بعد الحروب النابليونية، وقرّر ذلك المؤتمر إعادة كثير من الملكيات التي كان نابليون قد قضى على عروشها.

وبمقتضى مؤتمر ڤيينا أصبحت بلجيكا وهولندا شخصاً دولياً واحداً. وأقيم اتحاد حقيقي بين السويد والنرويج ووضعت سويسرا في حالة حياد دائم.

ونتج عن مؤتمر ڤيينا بعض القواعد الدولية كتلك التي تؤكّد حرية الملاحة في الأنهار الدولية وتحرم تجارة الرقيق وأخذت هذه القواعد نوعاً من القبول والإقرار الدولي مما جعلها قواعد دولية شارعة أو عامة.

وهكذا، فإذا كانت معاهدات وستفاليا هي الخطوة الأولى من خطوات التنظيم الدولي فقد كانت معاهدات ڤيينا تمثّل الخطوة التالية.

وكان أثر هذه الخطوات على فكرة السيادة أن ألقت عليها قيوداً جديدة وانتقصت من إطلاقها القديم. ولكن الدول كانت تحب أن تقول إنّها التزمت بإرادتها وأنّ هذا الالتزام الإرادي نابع من سيادتها وليس مفروضاً عليها.

وكان علينا أن ننتظر قيام الحرب العالمية الأولى ومؤتمر باريس لكي يولد التنظيم الدولي بمعناه الحقيقي متمثّلاً في عصبة الأمم وما أنشأته من أجهزة دولية لعلّ أهمّها فيما نحن بصدده هو المحكمة الدائمة للعدل الدولي بلاهاي التي كانت تمثّل في التنظيم الدولي معنى سيادة القانون. وإن كان الأصل في اختصاص المحكمة أنّ الالتزام بميثاقها هو التزام اختياري للدول الأعضاء.

ولكن وجود محكمة دولية على هذا النحو كان خطوة غير سهلة في الاعتراف بقواعد القانون الدولي وبإلزامية هذه القواعد.

وأصبح من الصعب الحديث عن السيادة باعتبارها أمراً مطلقاً.

والحقيقة أن انهيار عصبة الأمم المتحدة وقيام الحرب العالمية الثانية يرجع في بعض أسبابه إلى أنّ بعض أشخاص المجتمع الدولي ـ بعض الدول ـ حاولت أن تعتبر نفسها مطلقة السيادة وأخذت تتصرّف على نحو كان لا بد معه من انهيار التنظيم الدولي الذي أقامته عصبة الأمم وبالتالي اندلاع الحرب العالمية الثانية بكل ما ترتّب على قيامها من دمار وأهوال.

وفيما نحن بصدده، فقد كان قيام الأمم المتحدة هو الثمرة التي أنضجتها ويلات الحرب.

وقد حرص الميثاق على أن يؤكّد مبدأ أنّ الدول جميعاً تتمتّع بمبدأ المساواة في السيادة كما حرص في الوقت نفسه على أن يؤكّد التزام الدول بقواعد القانون الدولي. وأنشأ الميثاق الأجهزة الأساسية للمنظمة ومنها الجمعية العامة للأمّم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ومحكمة العدل الدولية. وحدّد الميثاق اختصاص كل جهاز من هذه الأجهزة.

ومن الأمور الواضحة بالنسبة لميثاق الأمم المتحدّة في الخروج على مبدأ السيادة التقليدي طريقة تكوين مجلس الأمن وطريقة عمله. فالمجلس يتكوّن من خمس عشرة دولة. ولكن هذه الدول الخمس عشرة ليست متساوية. منها خمس تتمتع بالعضوية الدائمة في المجلس أمّا بقية أعضاء المجلس فإنّ عضويتها تتجدّد دورياً وفقاً لمعايير معيّنة جرى عليها العرف الدولي. والدول دائمة العضوية هي الولايات المتحدة الأمريكية

والاتحاد السوفيتي ـ وحلّت محلّه في العضوية الدائمة روسيا ـ وانجلترا وفرنسا والصين. هذا من حيث التشكيل، أما من حيث الفاعلية وطريقة العمل والتصويت فقد أعطى الميثاق للدول دائمة العضوية حق «الاعتراض» ـ الفيتو ـ على ما يمكن أن يصدره مجلس الأمن من قرارات. وهذا يعني أنّ أي دولة من الدول الخمس دائمة العضوية تستطيع بإرادتها المنفردة وباستعمالها لحق الاعتراض أن توقف إرادة المجتمع الدولي كلّه.

وأعتقد أنّه مع هذا الوضع، سواء من حيث تشكيل مجلس الأمن أو من حيث طريقة التصويت فيه وفاعلية الأصوات وتأثيرها، فإنّه من البعيد عن الواقع أن نتحدّث عن المساواة بين الدول جميعاً أو عن السيادة بالمعنى المطلق القديم السابق على عصر التنظيم الدولي.

والدراسة المتأنيّة تظهر أنّ الميثاق يميل إلى مفهوم جديد للسيادة يبعدها عن «الإطلاق» القديم ويلقي عليها التزامات نحو المجتمع الدولي ونحو إنكار الحرب وسيلة لإنهاء الالتزامات الدولية ونحو الحرص على السلم والأمن الدوليين باعتبارها إحدى الغايات الأساسية للتنظيم الدولي.

ويفهم من ذلك كلّه أنّ «السيادة» أصبحت قاصرة على علاقة الدول بأفرادها أو بمجتمعها الداخلي فقط أما في المجال الدولي فإنّ السيادة لم تعد مطلقة وإنّما أصبحت خاضعة لقواعد القانون الدولي ومبادئ التنظيم الدولي.

وهكذا نرى أنّ سيادة الدولة الداخلية انتقلت من أن تكون سيادة الملك إلى أن تصبح سيادة الأمة بحسبان أنّ الأمّة هي مصدر السلطات. وقد يكون ذلك فعلاً في بعض الأحيان ومن باب التمنّي في أحيان أخرى. إلاّ أنّ المستقر عليه في فقه القانون الحديث أنّ «السيادة» لم تعد ملكاً لفرد واحد أيّاً كان: ملكاً أو أميراً أو رئيساً ولكنّها انتقلت إلى «مؤسسة» الدولة التي تعبّر عن شعبها، أي أنّها انتقلت إلى الناس أو إلى الأمّة.

كذلك نرى أنّ السيادة في المجال الخارجي ما زالت قائمة ولكن على نحو غير النحو الذي كانت عليه في الماضي وقبل أن يتأكد عصر التنظيم الدولي. بقيت موجودة في

حدود أنّ الدول حرّة في إقامة علاقات مع هذه الدولة أو تلك أو في عدم إقامة علاقات حميمة مع هذه الدولة أو تلك ولكن الدول جميعاً تستظل بظل قواعد القانون الدولي وتعيش كلّها ـ أو أغلبها ـ في كنف التنظيم الدولي، ومن شأن ذلك كلّه أن ينزع عن سيادة الدولة صفة الإطلاق.

وإنّ نظرة إلى المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة تؤكّد هذا المعنى الذي نقوله حيث تنص على أنّه «إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتّبة على هذا الميثاق».

ومعنى ذلك واضح وهو أنّ عصر التنظيم الدولي لا يسمح بمبدأ إطلاق السيادة الذي كان سائداً من قبل.

وإذا رجعنا إلى كتابات كبار فقهاء القانون الدستوري فإننا سنجد اختلافاً واضحاً بين كتابات هؤلاء الفقهاء في بدايات القرن الماضي وكتاباتهم حتّى في الستينيات والسبعينيات من القرن نفسه وقبل الوصول إلى نهاية القرن العشرين.

عندما كتب الفقيه الفرنسي الكبير كاريه دي مالبرج كتابه عن نظرية الدولة في أعقاب الحرب العالمية الأولى مباشرة، كان يتحدّث عن السيادة بصورتها المطلقة. كان ما زال محافظاً على النظرية التقليدية للسيادة.

فإذا وصلنا إلى ستينيات القرن وجدنا الفقيه الفرنسي الذائع الصيت ـ موريس ديفرجيه ـ يتحدّث عن السيادة بصورة مختلفة تماماً حتّى أننا لنجده ينكر فكرة المساواة في السيادة بل يصل إلى حد أن يقول إنّه لا يوجد في العالم ـ آنذاك ـ إلاّ دولتان فقط تتمتّعان بالسيادة المطلقة، وهاتان الدولتان هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي اللتان تتمتعان بالسيادة المطلقة والمتساوية أمّا غير هاتين الدولتين فقد يتظاهرون بالسيادة ويتحدّثون عنها ولكنهم يعلمون جيمعاً أنّ عصر السيادة المطلقة قد انقضى.

وإذا كان الفقيه الكبير موريس ديفرجيه يرى في كتابه عن القانون الدستوري والنظم السياسية الصادر بعد قرابة عشرين عاماً من قيام هيئة الأمم المتحدة أنّه لا يوجد في العالم

إلاّ دولتان فقط تتمتعان بالسيادة، وإذا كنّا نعرف أنّ إحدى هاتين الدولتين قد زالت بعد أن أصابها ما أصابها، فإننا نستطيع بالتالي أن نقول إنّه لا يوجد في العالم الآن إلاّ دولة واحدة مطلقة السيادة هي الولايات المتحدة الأمريكية وقد نضيف إليها ـ بديلاً عن الاتحاد السوفيتي ـ الصين التي تخطو بخطوات ثابتة لكي تكون القوّة العسكرية والاقتصادية الثانية في العالم.

ومع ذلك ومن الناحية النظرية فإنّ مبادئ القانون الدولي العامة ما زالت تتحدّث عن مبدأ السيادة وما زالت تتحدّث عن المساواة بين الدول لكن الواقع أنّ هذا الذي تقرّره المبادئ التقليدية للقانون الدولي والذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة بعيد عن حقائق الحياة الدولية.

وقرب نهاية القرن الماضي بدأ الحديث عن العولمة واختلط الحديث عن العولمة بالحديث عن النظام الدولي الجديد وبالحديث عن انفراد أمريكا بسقف العالم، كذلك فقد اختلط الحديث عن العولمة بالحديث عن الشركات العابرة للقارات أو المتعددة الجنسية كما اختلط بثورة الاتصالات التي جعلت العالم يبدو كما لو كان قرية صغيرة يسهل الاتصال بين أركانها وشعوبها.

وكان لا بد لهذا الاتجاه ـ الاتجاه نحو العولمة ـ أن يلقي بتأثيراته على نظرية السيادة التقليدية، لكن هذا التأثير بدأ يظهر بشكل واضح في بدايات القرن الواحد والعشرين وهو ما يخرج عن بحثنا.

نظرية الحريّة

تمهيد

هل هو مصلح دقيق أن نقول «نظرية الحريّة» وهل للحرية نظرية؟ أم أنّ الأصح أن تقول مبدأ الحرية أو الحق في الحرية أو الحريات العامة.

وهل يكون من الأجدى أن ندرس الحريّة من زاوية علاقتها بالسلطة على اعتبار أنّ المجتمع الإنساني كان دائماً وبصفة مستمرة هو المسرح الذي يجري عليه الصراع بين

السلطة والحريّة؟ وأنّ الحريّة كقيمة مجرّدة لا تثير كثيراً من الجدل؟

كذلك، ومن ناحية أخرى ما هو المنهج الأسلم لدراسة موضوع الحريّة وتطوّر منظورها خلال القرن العشرين؟ وهل نستطيع أن نبدأ هذه الدراسة مع بداية القرن أم لا بد من الارتداد إلى الماضي حتى لا نفصل التطوّر عن جذوره؟

ولعلّ أهم الجذور البعيدة للحريّة تمثّلت في الفلسفة الإغريقية والأديان السماوية الكبرى وبالذات المسيحية والإسلام، ثم حدث تراجع كبير لقضية الحريّة إلى أن بدأت في أوروبا وحركات التحرير وبدأ عصر النهضة. إلاّ أنّ التتويج الحقيقي فيما يسبق القرن العشرين كان هو ما أنجزته الثورة الفرنسية.

واستمرّت دعاوى الحريّة في تصاعد في بداية القرن العشرين إلى أن انتكست على يد المد النازي والمد الفاشي في أوروبا والذي كان البداية الحقيقية للحرب العالمية الثانية وما شهدته فيها البشرية من أهوال.

ونرى بعد الحرب العالمية الثانية ما حدث في أوروبا من اندحار للنازية والفاشية. ثم صدور ميثاق الأمم المتحدة، ثم صدور الميثاق العالمي لحقوق الإنسان ثم العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ثم نرصد ما يجري من صراعات بين حلفاء الأمس ـ الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي ـ ثم الحرب الباردة. ثم نرصد بدايات التراجع في موازين القوى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وعلى حساب الاتحاد السوفييتي، ونقترب من نهاية القرن لنرى انهيار الاتحاد السوفييتي وانفراد أمريكا بسقف العالم. والحديث عن نهاية التاريخ من ناحية وصراع الحضارات من ناحية أخرى وانعكاس ذلك كلّه على قضية الحريّة وحقوق الإنسان.

ولن تتسع هذه الدراسة بطبيعة الحال لتتبع هذا التطوّر الطويل على نحو مفصّل وإنّما هي محطّات سنمر بها وسنرى من خلالها ما كان من أمر تلك العلاقة الجدلية بين السلطة والحريّة. وكيف أنّه لم يقدّر لأي من طرفيّ العلاقة أن يندحر تماماً أو أن ينتصر تماماً.

وحتى تكتمل هذه الدراسة فلا بد وأنّ نعرض ما قدّمه القرن العشرون من ضمانات تصون الحريّة وتجعلها من حقائق الحياة المعاصرة.

معنى الحريّة

كلمة «الحرية» من أكثر الكلمات شيوعاً على الألسنة وتداولاً في الكتابة، ومع ذلك، وقد تكون من أجل ذلك، من أكثر الكلمات استعصاء على التحديد والتعريف. وكثيراً ما ينتهي أمر تعريفها كمن عرّف الماء بعد الجهد بالماء.

والحريّة نقيض العبودية ولكن نظام العبودية اختفى منذ عقود طويلة بحيث لم تعد المقابلة بينه وبين الحريّة أمراً مجدياً. ويمكن أن يقال إنّ الحريّة نقيض القيد. وهذا صحيح إلى حدّ كبير لولا أنّ الحريّة تتضمن أحياناً بعض القيود لإمكان استمرارها وهذا ما يدعو إلى القول إنّ الحرية المطلقة ترادف الفوضى وأنّه لا بد للحريّة من حدود تتمثّل في حريّات الآخرين. وهذا في ذاته نوع من القيد وقد تطلق كلمة الحريّة ويقصد بها إمكانية الإنطلاق، وهذا أيضاً صحيح ولكنّه لا يحمل في ذاته تحديداً ولا تعريفاً.

ويبقى وارداً أن نتساءل عن ماهيّة الانطلاق كما نتساءل عن ماهيّة الحريّة.

والحريّة مذهب من مذاهب الفلسفة وقد أعطته الفلسفة الوجودية زخماً جديداً. ولكننا في مجال الدراسات القانونية لا نريد أن نغرق في بحار الفلسفة فهي بحار واسعة وقد تكون بغير قرار في كثير من الأحيان.

والكثرة من الدارسين لموضوع «الحريّات العامة» يبدأون كتاباتهم بأنّ كلمة الحريّة بقدر شيوعها بقدر ما هي غامضة وغير محدّدة. وهذا صحيح إلى حدّ كبير.

وكلمة الحريّة ـ على جلال قدرها ـ تختلف من حيث الزمان ومن حيث المكان ومن حيث الموضوع. وهذا ينقلها على الإطلاق إلى النسبيّة.

وقد نرى أن نقول إنّ الحريّة هي إمكانية ممارسة الحقوق المشروعة بغير عوائق وفي حماية القانون. وهذا قريب مما قال به لوك في تعريف للحريّة بأنّها « الحق في فعل أي شيء «تسمح به القوانين».

ـ وإنّه لا عقاب إلاّ على الأعمال التي يقرّر العقاب عليها قانون سابق على تاريخ ارتكابها.

ـ وأنّ كل متهم يفترض أنّه بريء حتى تثبت إدانته.

ـ وأنّ لكل فرد حريّة الرأي والعقيدة ما لم تخل ممارستها بالنظام العام.

ـ وأنّ لكل مواطن حق الكلام والكتابة دون إسراف في استعماله.

هذه هي المبادئ التي أقرّتها الجمعية التأسيسية التي جاءت بها الثورة الفرنسية والتي أصبحت بعد ذلك وبحكم تأثيرها تراثاً بشرياً عاماً.

وقد تضمّنت مبادئ هذا الإعلان نصوص الدساتير الفرنسية المتعاقبة وخاصة دستور ١٩٤٦ و ١٩٥٨ لكي يضيف عليها قيمة دستورية. وإن كانت هذه المبادئ قد استقرّت في الوجدان الإنساني في كل الدول المتحضّرة التي تقوم على أساس المؤسسات بحيث أنّ قيمتها الأدبية ـ بل والقانونية ـ أصبحت أعلى من كل النصوص.

معالم أساسية في القرن العشرين حول قضية الحريّة

كان القرن التاسع عشر هو قرن ازدهار النظام الرأسمالي وقرن تمدّد الاستعمار فيما بقي من آسيا وأفريقيا، وقرن المذاهب الليبرالية في الفكر السياسي.

ولكن ازدهار النظام الرأسمالي وتوسع المدّ الاستعماري صاحبه كثير من المظالم الإنسانية فإضافة الثراء المتراكم والرخاء الباذخ كان هناك أيضاً بؤس شديد واستغلال أشدّ بالنسبة للطبقات العاملة والفقيرة. وكان هناك امتهان للبشرية في الدول المستعمرة وكان لا بد لذلك كلّه ـ من ردود أفعال ـ وظهر ذلك كلّه في القرن العشرين.

ويمكن أن نرصد أهم الحركات التي تركت بصمات على قضية الحريّة في الأمور التالية:

الحرب العالمية الأولى

الثورة البلشفية

الحرب العالمية الثانية

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

تصفية الاستعمار

الاتجاه نحو اعتبار حقوق الإنسان قضية عالمية

الاتجاه نحو آليات دولية لحماية حقوق الإنسان

نمو المجتمع المدني ونشأة منظمات حقوق الإنسان

الثورة التكنولوجية وقضية الحريّة

التوجّه الامبراطوري الأمريكي والارتداد عن المثل الأمريكية حول الحريّة.

قد تكون هذه هي أهم المحطات التي مرّ بها القرن العشرون.

ولن نتوقّف طويلاً عند كل هذه المعالم الأساسية في القرن العشرين ولكننا سنختار منها أكثرها اتصالاً وتأثيراً على قضية الحريّة.

وإذا كانت أعلام الحريّة قد ارتفعت في القارّة الأوروبية وأمريكا الشمالية فإنّ بقية العالم كان يرزح تحت نير الاستعباد الداخلي والخارجي مجتمعين أحياناً ومنفردين أحياناً أخرى.

وهكذا فإنّ الكلام عن القرن العشرين يجب أن لا ينسينا أن خيرات هذا القرن لم تكن موزعة بين بني البشر توزيعاً عادلاً. وأن رايات الحريّة لم تكن تخفق في كل الأماكن على ذات النحو.

أزمة الحريّة مع غروب القرن

خلال القرن العشرين تحقّق كثير من ضمانات الحريّة في بعض البلاد وأحسّ الفرد فيها بكرامته وتمتّع بحريته ولم تعد السلطة بالنسبة له شبحاً مرعباً. كانت السلطة مغلولة بالقانون. وكان الفرد متحصّناً بالقانون. وهكذا مال الميزان بين السلطة والحريّة في تلك البلاد لصالح الحريّة.

وفي القرن العشرين شاهدت أوروبا صعود النازية ثم اندحارها وكذلك الفاشية. ولكن النازية والفاشية لم ترحلا إلاّ بعد حرب ضروس كلّفت البشرية أرواح كثير من الملايين.

وشاهد القرن العشرون ـ خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ـ مرحلة تصفية الاستعمار وانتقلت البلاد المستعمرة من حكم المستعمر إلى حكم أبناء الوطن. ولكن رحيل الاستعمار لم يكن في كثير من الحالات سنداً لمزيد من حريات المواطنين. قد يكون عكس ذلك هو الصحيح للأسف الشديد، حتّى إنّ كثيراً من مواطني تلك البلاد في لحظات اليأس والإحباط يتحسّرون على عهود الاستعمار. إلى هذا المدى لم يكن رحيل الاستعمار دائماً مؤذناً بمجيء الحريّة. ولكن الرياح التي كانت تهب على العالم من كل اتجاه كانت رياحاً تبشّر بالحرية وتدعو لها حتى أنّ واحداً من الحكّام المناهضين للحريّة في أعماقهم لم يجرؤ على أن يجاهر بمعاداة الحريّة، بل كانوا جميعاً يتسابقون في الظاهر للإشادة بالديموقراطية والحريّة. ولكن الحريّة في حاجة إلى ضمانات أكثر من حاجتها إلى كلمات كثيرة والضمانات قليلة أو معدومة.

وهكذا، ورغم قيام حربين عالميتين ضاريتين، ورغم قيام الثورة البلشفية ومع اندحار النازية والفاشية وتصفية الاستعمار، ومع صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ـ مع ذلك كلّه فإنّ الحريّة كانت تزدهر أساساً في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ـ حيث يوجد كثير من ضمانات الحريّة التي تحدّثنا عنها ـ وكانت الحريّة في غير ذلك من البلاد مهيضة الجناح.

كانت الهند في آسيا وجنوب أفريقيا، بعد زوال الحكم العنصري في أفريقيا، كانتا هما الدولتان الوحيدتان من بلاد العالم الثالث اللتان خرجتا من نير الاستعمار الغربي واستطاعتا أن تحقق للمواطن قدراً من الحريّة يُعزى وجوده في الغالبية العظمى من بلدان العالم الثالث رغم تحرّره من الاستعمار. وقد يعزى ذلك في جانب منه إلى وجود نهرو في الهند ونيلسون مانديلا في جنوب أفريقيا مما يدل على أنّ العامل الشخصي ما زال عاملاً مؤثراً في حركة التاريخ. لقد كان إيمان نهرو بالديموقراطية

وزعامته لحزب المؤتمر الذي حكم الهند غداة استقلالها عاملاً قوياً في الخطوات القويّة التي سارت بها الهند في طريق إعلاء كلمة الحريّة. وقد تختلف الأسباب في جنوب أفريقيا ولكن شخصية نيلسون مانديلا كانت من غير شك ذات أثر كبير على التوجّه نحو الحريّة: حريّة الغالبية من السود أصحاب البلاد الأصليين.

ولكن الحريّة مع ذلك حتّى في البلاد التي كانت مهداً لها واجهت قرب نهاية القرن أزمات حقيقية نالت بالذات من الحريّة الشخصية للإنسان وهي أكثر الحريّات التصاقاً بشخصه.

كيف كان ذلك؟

كانت الثورة العلمية والتقدّم التكنولوجي الكبير الذي تحقق في النصف الثاني من القرن العشرين مصدر خير كثير لبني البشر في كل المجالات.

ولكن يبدو أنّه لا شيء يخلص للخير مطلقاً أو للشر مطلقاً.

حتّى الثورة العلمية والتقدّم التكنولوجي الهائل رغم كل ما أضفتاه على البشرية من خيرات لم يتخلّصا من بعض الشوائب التي عكست نفسها بالسلب على بعض جوانب الحياة الإنسانية. وما زلت أذكر كتاباً قرأته منذ فترة بعنوان «The Naked Society ـ المجتمع العاري» هذا الكتاب يعطي صورة مخيفة لمجتمع كبار رجال الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية وكيف أنّ الغالبية من هؤلاء الرجال يعيشون وكأنّهم عرايا غير مستورين. عندما قرأت ذلك الكتاب أدركت معنى كلمة «الستر» وهكذا كان التقدّم التكنولوجي سبباً من أسباب تعرية الحياة الخاصة وانتهاك حرماتها.

ليس هذا فحسب بل إنّ التقدّم التكنولوجي وبالذات في وسائل التسلّح والقهر قلب الموازين بين السلطة والحريّة في كثير من بقاع العالم. أصبح في يد سلطة الدولة من السلاح الصغير الفتّاك ومن الأساليب ما لا قبل للأفراد بمواجهته، ولهذا قال بعض علماء السياسة، إنّ فكرة الثورة التي كانت ممكنة في القرون الماضية وحتّى أوائل هذا القرن أصبحت الآن غير ممكنة نظراً لاختلال التوازن بين ما تملكه السلطة من وسائل القمع وما يملكه الأفراد من وسائل المقاومة. وهكذا أصبح الحديث عن حق مقاومة الطغيان حديثاً غير ذي معنى.

صحيح تحدث هبّات شعبية هنا وهناك ولكن تكلفة هذه الهبات أصبحت عالية. على كل حال هذه الصورة من صور القهر ومقاومة القهر توشك أن تكون قاصرة على الأنظمة الديكتاتورية والشمولية التي ما زالت تسيطر على الكثير من بلاد العالم الثالث.

أمّا في البلاد الديمقراطية فقد هدّد التقدّم التكنولوجي الحريّات الخاصة أيضاً تهديداً شديداً وإن لم يكن بوسائل القمع البربرية كما يحدث في دول العالم الثالث.

وما زال الكثيرون يذكرون أحداث «ووترجيت» في أكبر دولة ديموقراطية في العالم ـ أو هكذا كانت ـ يتجسّس رئيس الدولة ومعه سلطة الدولة على الحزب المعارض، ووسيلته في ذلك هو التقدّم التكنولوجي الرهيب.

وفي ظلّ النظام الديموقراطي أمكن كشف ذلك وأدّى إلى أن يستقبل رئيس الجمهورية ـ نيكسون ـ من منصبه ويخلفه نائبه ـ فورد ـ ويصدر قراراً بالعفو عمّا ارتكبه حتّى لا يمثل أمام محاكمة علنية كانت ستكون بمثابة محاكمة للنظام الديموقراطي في أمريكا.

وإذا كان ذلك قد حدث في بلد من بلاد الديموقراطية والحرص على الحريّة فإنّ السلطة في الأنظمة الديكتاتورية أشد قسوة لأنّ تلك الأنظمة تدرك جيداً أنّه لا يوجد لها سند شعبي، ولذلك فإنّها ـ رغم ضعفها الحقيقي لافتقارها للسند الشعبي ـ تبدو مسعورة وهي تدافع عن نفسها في مواجهة أي تحرّك شعبي.

ويدل واقع الحال أنّه لم يعد حزب أو جماعة أو فرد في أي بلد من بلاد العالم بمنجاة من كشف الأستار والأسرار. إنّ إمكانيات التنصّت عن بعد وإمكانيات التصوير من مسافات بعيدة أصبحت متاحة ليس للدولة فحسب ولكن للشركات الكبرى ولعصابات الابتزاز والإجرام. بل إنّ الشركات الكبرى في حرب المنافسة الشرسة بينها وبين بعضها لم تتورّع عن استعمال هذه الأسلحة التي وفّرتها التكنولوجيا الحديثة لكي تتغلّب في سوق المنافسة الرهيب أو لكي تظهر مثالب أو مخالفات ارتكبتها الشركات المنافسة.

وهكذا لم تعد وسائل التقدّم التكنولوجي واستعمالاتها غير المشروعة قاصرة على الدول بل إنّها أصبحت متاحة للشركات والجماعات الخاصة بل وللأفراد.

وقد وصلت الخطورة إلى أقصى مدىً عندما تمكنت مجموعة من الأفراد بمساعدة وسائل التقدّم العلمي الحديث من ارتكاب ما حدث في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والذي لم يكن يخطر على خيال أحد. والحديث متداول الآن عن إمكانية أن تصل أيدي الأفراد إلى أنواع من الأسلحة الجرثومية أو النووية وأن ذلك قد يضع العالم كلّه في مواجهة خطر مستطير.

ومما يدعو للمرارة أنّ الدول الكبرى وهي تواجه الإرهاب الشرّير خلطت بينه وبين المقاومة المشروعة للشعوب المقهورة سواء من قوى خارجية أو من سلطة باغية ديكتاتورية.

لا بد من وضع معيار واضح بين محاربة الإرهاب من ناحية وتنظيم واحترام مقاومة الطغيان من ناحية أخرى وإلاّ فقد العالم الإحساس بالعدل.

وفقدان الإحساس بالعدل وضياع القيم الأخلاقية وإحداث شرخ كبير في معنى القانون كلّها من الأسباب التي أدّت وتؤدّي إلى تصدّع الامبراطوريات ونهايتها (*).

إنّ حصاد القرن العشرين في مجال الحريّات الأساسية كان حصاداً كبيراً في كثير من دول العالم ذات الأنظمة الديموقراطية.

وكان حصاداً متواضعاً ولكنه ضاغط في البلاد الأخرى.

وتجيء نهاية القرن وبدايات القرن الواحد والعشرين المرتبطة به لكي تمثّل تهديداً كبيراً لحرية وأمن الإنسان.

(*) راجع بخصوص موضوع أزمة الحريّة رسالة الدكتور عبدالوهّاب محمد خليل: الصراع بين السلطة والحريّة، حقوق القاهرة ٢٠٠٤ ـ وأيضاً دكتور/ حيدر سليمان الريّس: أثر التطوّر التكنولوجي على الحريّات الشخصية، حقوق القاهرة ١٩٨٢، وأحزان حرية الصحافة لصلاح الدين حافظ ـ منشورات الأهرام.

المراجع العربية

١ . طعيمة الجرف : نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٨ .

٢ . يحيى الجمل : الأنظمة السياسية المعاصرة ، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٩

٣ . منذر الشاوي : القانون الدستوري «نظرية الدولة» بغداد : منشورات مركز البحوث القانونية (٣)، ١٩٨١

٤ . سعاد الشرقاوي : النظم السياسية، الجزء الأول، ط٢ القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٣

٥ . كمال الغالي : تطوّر السلطة السياسية، دمشق، [د. ن] ، ١٩٦٤

٦ . ثروت بدوي : النظم السياسية ، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٥

٧ . عبدالفتاح ساير داير : نظرية أعمال السياسة ، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة ، ١٩٥٥

٨ . فتحي عبدالكريم : الدولة والسيادة في الفقه الإسلامي ، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٧٤

٩ . عبدالله سعيد الديجاني : مأسسة السلطة ، رسالة دكتوراة ـ كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة ١٩٩٧

المراجع الأجنبية

1. BARTHOLY, Maric-Claude et Jean-Pierre DESPIN:LE POUVOIR, Magnard, 1987

2. BIRNNBAUM,Pierre: LE POUVOIR POLITIQUE Paris, Dalloz, 1975

3. BURDEAU, Georges;TRAITE DE SCIENCE POLITIQUE, 3e ed., L. G. D. J; T : I ,V.2, LEPPUVOIR POLITQUE, 1980.

4. DUGUIT, Leon: TRAITE DE DROIT CONSTITUTIONNEL 3e ed., Paris A. L. C. Editeurs 1927

5. DUVERGER, Maurice: INSTITUTIONS POLITIQUE et DROIT CONSTITUTIONNEL, 17e ed., Paris, P.U.F, 1988

6. HAURIOU Andre: DROIT CONSTITUTIONNEL et INSTITUTIONS POLITIQUE. 5 e ed., Paris, Montchretien, 1972

7. POSE, Alfred: PHILOSOPHIE DU POUVOIR, Paris, P.U.F, 1948

8. ROY , Maurice-Pierre: LES REGIMES POLITQUE DU TIERS MONDES, Paris. L.G.D.J, 1977

9. VEDEL, Georges : MANUAL DE DROIT CONSTITUTIONNEL, Paris, Sirey, 1040

حصاد القرن في علم القانون

«القانون الدولي»

د. محمد يوسف علوان

(عميد كلية القانون في جامعة اليرموك ـ الأردن)

حصاد القرن في علم القانون «القانون الدولي»

د. محمد يوسف علوان

مقدمة :

القانون الدولي ـ كغيره من فروع القانون ـ قانون متطور ، لأن المجتمع الدولي الذي ينطبق عليه مجتمع متطور . وهناك شبه إجماع على أن القانون الدولي هو نتاج الحضارة الغربية ، وأن وجوده يعود إلى بداية العصر الحديث وظهور الدول الحديثة في أوروبا ونشوء العلاقات فيما بينها ، وفق قواعد وأسس تعتبر بمثابة حجر الأساس للقانون الدولي الذي نعرفه اليوم . ولكن هذا لا يعني أن العلاقات الدولية لم يكن لها وجود قبل نشوء تلك الدول . فالواقع يشهد على أن العلاقات الدولية قديمة قدم المجتمعات البشرية ، وأن محاولات تنظيمها قانونيا سابقة على نشوء الدول المذكورة . غير أن القانون الدولي شهد قفزة كبيرة ابتداءً من ظهور الدول في القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين . وجاءت فترة ما بين الحربين العالميتين لتعدل بعمق المجتمع الدولي والقانون المنطبق عليه . وقد فاق التطور الذي لحق بكل منهما كل التوقعات ابتداءً من العام ١٩٤٥ ، وذلك حينما

جرى اعتماد ميثاق الأمم المتحدة الذي يمثل مكان الصدارة في هذا القانون .

وبهذا تكون خطة البحث لهذا الفصل على الوجه التالي :

المبحث الأول : إرهاصات القانون الدولي (القانون الدولي قبل نشأة الدول الحديثة) .

المبحث الثاني : القانون الدولي التقليدي بدءاً من نشأة الدول الحديثة حتى الحرب العالمية الأولى .

المبحث الثالث : القانون الدولي فيما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية .

المبحث الرابع : القانون الدولي منذ الحرب العالمية الثانية.(١)

المبحث الأول : إرهاصات القانون الدولي (القانون الدولي قبل نشأة الدولة الحديثة).

عرفت العصور القديمة والعصور الوسطى مجتمعات سياسية لا ينطبق عليها وصف الدولة ، كما عرفت بعض القواعد المكتوبة وغير المكتوبة التي تحكم العلاقات بين تلك المجتمعات .

وكالامبراطوريات الحديثة ـ وآخرها أمريكا ـ كانت الامبراطوريات القديمة (الصين ومصر وفارس وروما) تعتبر نفسها مركز أو محور العالم أو العالم بأسره . وكانت تشعر دائماً أنها مهددة ؛ فالصين كانت مهددة من القبائل الرُحّل ، وروما كانت مهددة من فارس التي كانت بدورها مهددة من روما . ولم تكن حالة الحرب الدائمة تسمح بنشأة نظام قانوني دولي حقيقي في العالم المعروف في تلك العصور سواءٌ أكان ذلك في الشرق الأقصى أم الأوسط أم في العالم اليوناني ـ الروماني .

لكن فكرة تنظيم العلاقات وخضوعها لقواعد محددة لم تكن غائبة تماماً في العصور القديمة . ففي الصين سجل الفيلسوف كونفوشيوس أول مرافعة لصالح السلام العالمي الدائم في داخل كل شعب ، وعلى صعيد العلاقة بين الشعوب .

وانتشرت التجارة على نطاق واسع في حوض نهر النيل وبابل وفارس والمدن الفينيقية والأشورية ولم تنعدم العلاقات السلمية بين الامبراطوريات القديمة . فقد سجل المؤرخون بعض الأمثلة لمعاهدات تجارة وتحالف وصداقة وصلح ورسم حدود وتسليم مجرمين عقدت على أساس من المساواة بين الأطراف المتعاقدة . ومن أبرز تلك المعاهدات معاهدة للتحالف والتعاون وتسليم المجرمين السياسيين أبرمت في القرن الثالث عشر قبل الميلاد (حوالي ١٢٩٢ ق . م .) بين رمسيس الثاني فرعون مصر و«خاتيشار» أمير الحثيين أطلق عليها المعاهدة اللؤلؤة (٢) . وقد كشفت رسائل تل العمارنة عن شبكة من العلاقات الدبلوماسية بين دول الشرق الأدنى في أواسط الألف الثاني قبل ميلاد السيد المسيح . ولم تكن قاعدة «العقد شريعة المتعاقدين» غائبة، وكان حلف اليمين أحد أبرز الضمانات لتنفيذ المعاهدة .

وكان **لليونان القديمة** (ابتداء من القرن السادس قبل الميلاد إلى بضعة مئات من السنين بعد الميلاد) أثر بارز على الفكر الأوروبي . وقد سادت في اليونان القديمة تفرقة أساسية بين علاقة المدن ـ الدويلات ـ اليونانية فيما بينها من جهة وعلاقاتها بالقبائل والأمم الأخرى من جهة أخرى . فحالة من الحرب بلا رحمة هي التي كانت تطبع العلاقة بين المدن اليونانية وبين العالم الخارجي ، وإن كانت فكرة السلم الدائم قد تم تقنينها أحياناً في معاهدات كتلك التي عقدت مع بلاد فارس عام ٣٦٨ق . م .

وفي المقابل عرفت العلاقات بين المدن اليونانية ، التي بلغت أوجها مع الديمقراطية الأثينية، قدراً كبيراً من الاستقرار ، مرده إلى الخصائص المشتركة للمجتمع الهيليني من ثقافة وحضارة ودين . ولهذا ازدهرت العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين المدن اليونانية ، وأمكن الحديث عن «قانون دولي أقليمي هيليني» (٣) لحكم العلاقات بين المدن المذكورة .

وابتدعت اليونان مؤسسة البروكسيني Proxenie التي يعدها البعض أساس العلاقات القنصلية التي نعرفها الآن . كما ابتدعت التحكيم كوسيلة لتسوية المنازعات بين المدن اليونانية . وقد تم إحصاء ما مجموعه ١١٠ تحكيمات خلال خمسة قرون تنتهي مع الغزو المقدوني في منتصف القرن الرابع قبل الميلاد .

وقد لجأ اليونانيون إلى الوسيلتين الأساسيتين للعلاقات الدولية: المعاهدة والدبلوماسية. وعرفت اليونان القديمة بعض قوانين وأعراف الحرب. كما عرفت محاولات أولية لإقامة نوع من التنظيمات الدولية التي تقوم على أسس دينية ومحاولات أخرى لإقامة أحلاف عسكرية للدفاع المشترك.

وبدورها أسهمت روما حين كانت تسيطر على العالم القديم إسهاماً لا ينكر في تطور القانون الدولي. واتخذت هذه المساهمة أشكالاً مباشرة وأخرى غير مباشرة.

فقد كانت روما أول «دولة» في العالم تضع مجموعة من القواعد الداخلية التي تحكم علاقاتها مع الدول الأخرى. فكان هناك مثلاً قانون روماني للسلام والحرب jus Fetial. وهذا القانون ذو صبغة دينية أساساً. وقد ميّز القانون الروماني بين الحرب العادلة وبين الحرب الظالمة. لكن هذا التمييز يستند إلى قاعدة رومانية لا إلى قاعدة دولية. وقد قامت علاقات دولية بين روما وبين العالم الخارجي. وكثيراً ما تضمنت معاهدات الصداقة Amicitia والضيافة Hospitium والتحالف Foedus التي عقدتها روما بنوداً لتسوية المنازعات عن طريق التحكيم.

وتبادلت الامبراطورية الرومانية السفراء مع الممالك الأخرى واعترفت بالحصانة للسفراء الوافدين إليها.

وأوجدت روما مجموعة كبيرة من القواعد القانونية التي تحكم علاقات المواطنين الرومان مع الأجانب الذين تعقد دولهم معاهدات صداقة مع روما. وقد اندرجت هذه المجموعة من القواعد ضمن القانون الذي أطلق عليه الرومان اسم قانون الشعوب jusgentium.

ولكن يلاحظ أنّ نزعة روما للهيمنة وبسط النفوذ جعلتها لا تبدي الحرص المطلوب للتعامل على قدم المساواة مع الشعوب الأخرى. ومثل هذا الموقف السلبي من جانبها لا يساعد طبيعة الحال على بناء قانون دولي متكامل، الشرط الأول لوجوده هو قيام العلاقات الدولية على أساس من مبدأ المساواة، وليس على أساس من القوّة. وهكذا يمكن القول إنّ مساهمة اليونان والرومان في تطوّر القانون الدولي كانت ضعيفة نسبياً.

ولم تتحقق الشروط اللازمة لنشأة القانون الدولي إلاّ مع ولادة عدد من الدول المستقلة في أوروبا.

وباستثناء النصف الثاني من القرون الوسطى الذي بدأ في القرن الحادي عشر عاشت أوروبا خلال هذه القرون حالة من الظلام والفوضى والحروب التي توقف معها نمو أو تطوّر القانون الدولي.

وقد مزّقت الصراعات المريرة بين القوّتين المسيطرتين المتمثّلتين في التنظيم الأوروبي السياسي وعلى رأسه الامبراطور، والتنظيم الأوروبي الديني وعلى رأسه البابا، مجتمع القرون الوسطى. وبدأ الصراع أولاً بين الكنيسة والأباطرة، وانتهى بينها وبين الملوك.

وقد حال نظام الإقطاع الذي كان يعمل فيه أمراء الإقطاع على استقلالهم داخل المجتمعات السياسية الحديثة دون ظهور سلطة مركزية فعّالة وبالتالي دون وجود القانون الدولي. ولم يكن هم الملوك إقامة علاقات مع أقرانهم من الملوك الآخرين، بقدر ما كان همهم الأول الدفاع عن سلطاتهم التي كانت تقتضي منهم العمل على جبهتين: الجبهة الداخلية في مواجهة تابعيهم من أمراء الإقطاع Vassaux ، والجبهة الخارجية في مواجهة كل من الامبراطور والبابا، اللذين يزعم كل منهما أنّه على رأس «جمهورية الأمم المسيحية» Christiana Civitas وفوق جميع الملوك. ولم يكن بد لقيام علاقات طبيعية بين هذه الأطراف من القضاء على نفوذ كل من الإقطاع في الداخل والبابا والأباطرة في الخارج، الأمر الذي تحقق فعلاً وبشكل تدريجي.

وقد قبل الملك شارلمان الذي توّجه البابا ليون الثالث تفوّق الكنيسة والبابا حين أعاد إنشاء الامبراطورية الرومانية الغربية عام ٨٠٠م. غير أنّ الامبراطورية الجرمانية الرومانية المقدّسة لم تتردّد في طرح نفسها كمنافس للبابوية، وادّعى الأباطرة السلطة العالمية وزعموا أنّ سيادتهم تعادل السيادة التي يتمتع بها البابوات. وفي المقابل أكّد البابا سلطته في ممارسة الوساطة الإلزامية أو التحكيم الإلزامي فيما ينشب بينهم من منازعات. بل ذهب به الأمر إلى حدّ إعطاء نفسه الحق في عزل الأمراء الذين يخرجون

من زمـرة المؤمنين بارتكابهم خطايا تخـرجـهـم من كنيسـة المسـيح ، والحق في إعـفـاء رعاياهم من الأيمان التي قطعوها على أنفسـهم بطاعـة هؤلاء ، والحق في إلغاء القـوانين والأعراف الأميرية المخالفة للقانون الكنسي . وكسلطة عـالمية ، خوّل البابا نفسه توزيع الأقاليم التي ليست مملوكة لأحد على الأمراء . فقد أجاز البابا أدريان الرابع في العام ١١٥٥م لملك انجلترا هنري الثاني ، غزو إيرلندا ، كـما قام البـابا الكسندر السـادس في نهاية القرن الخامس عشر بتقسيم العالم الجديد في أمريكا الجنوبية بين إسبانيا والبرتغال ١٤٩٣ . وقد حال تدخّل البابا في شؤون الملوك والأمراء دون قيام دول مستقلة خلال العصور الوسطى .

وبقيت سيطرة البابوية على الأمراء فعلية حتّى بداية القرن الثالث عشر . إلاّ أن هذه السلطة لم تتوقف منذ ذلك الوقت عن الانحسار لتختفي تماماً في القرن الرابع عشر . وعلى أنقـاض الصـراع بين السلطتين الدينيـة والسـياسـيـة ظهـرت الدول الحـديثـة في أوروبا .

والواقع أنّ الصراع الطويل على السيادة قد أنهك المتنافسين (البابا والأباطرة) .

أما الملوك فقـد اتسع نفوذهم تدريجياً . وقـد أذن انتصـار ملك فـرنسـا فـيليب لوبل Philippe le Bel في بداية القـرن الرابع عـشـر على البـابا بانتـصـار الملوك عـمـومـاً في أوروبا . ولئن استمرت الامبراطورية ككيان إلاّ أنّ الامبراطور لم يعد لديه تفوّق على الملوك إلاّ من الناحية الفخرية . وبعد أن استطاع كل ملك أن يقيم لنفسه دولة حقيقية داخل الامبراطورية نشأت في أوروبا نواة الدول القومية التي نعرفها الآن . وفي القرن السادس عشر أصبحت سلطة كل من الامبراطور والبابا مجرّد سلطة شكلية .

وقد عرفت العصور الوسطى فكرة تقسيم القانون الدولي إلى قانون حرب وقانون سلام ، وهو تقسيم يقوم على أساس الفقه المسيحي . وأخذ بهـذا التقسيم فيما بعد غروشيوس ، ولا يزال هناك من ينادي به من الفقهاء المعاصرين . ولكن الكنيسة لم تدن الحروب ضد غير المؤمنين ، وعدّت هذا النوع من الحروب حروباً عادلة . أما الحروب بين المسيحيين فليست عادلة ، إلاّ إذا قام بها أمير شرعي لدفع الظلم . وعلى أساس من

هذه التفرقة شنّت دول أوروبا المسيحية، تحت قيادة الكنيسة الكاثوليكية، وبدعوة منها، الحروب الصليبية على العالم الإسلامي، في ما بين القرن الحادي عشر والقرن الثالث عشر، والتي انتهت كما هو معروف بارتداد الجيوش الأوروبية. وعرفت العصور الوسطى محاولات «لأنسنة» الحروب، عن طريق مؤسسات إنسانية أنشئت خصيصاً كهدنة الله (بضعة أيام قبل الحرب) وسلام الله (حرمة مباني العبادة ورجال الكنيسة والحجاج). غير أنّ المؤسسات المذكورة لم تكن كافية ولم تكن مرعية دائماً.

وازدهرت العلاقات الدولية في بداية القرن الحادي عشر الميلادي. وكان للحروب الصليبية أثرها الكبير في تنمية العلاقات التجارية بين شرق البحر الأبيض المتوسط وبعض البلدان الغربية. وعلى أثر زيادة نفوذ «الدول الحديثة» وتحرّرها من نفوذ الكنيسة الكاثوليكية، أمكن إبرام معاهدات «غير متكافئة» مع العالم غير المسيحي، من بينها معاهدة التحالف بين فرنسوا ملك فرنسا و«الباب العالي» في العام ١٥٣٢م، ومعاهدة التجارة بين الطرفين في العام ١٥٣٥م، التي كانت بمثابة مقدّمة لما عرف فيما بعد بنظام الامتيازات الأجنبية Capitulations الذي يُعفَى الأوروبيون المقيمون في البلاد الإسلامية بموجبه من الخضوع لقوانين تلك البلاد ولاختصاص القضاء الوطني فيها. (٤)

وقد كثر اللجوء أثناء تلك العصور للتحكيم كوسيلة لتفادي الحروب بين الأمراء وبين الأمم. ولم تفتقر أوروبا القرون الوسطى لقواعد تحكم العلاقات الدبلوماسية وعلى رأسها الامتيازات والحصانات الدبلوماسية. وفي نهاية القرون الوسطى تطوّرت الدبلوماسية بإنشاء وزارات للخارجية وسفارات دائمة.

وقد أسفرت العلاقات التجارية البحرية عن ولادة قانون بحري لزمن السلم وزمن الحرب: حماية التجارة البحرية، التهريب البحري، الحصار، الحق في الزيادة، نظام القرصنة... الخ. ولحماية التجار في البلاد الأجنبية، وجد نظام القناصل. وقد أنشئ نظام خاص لحماية القناصل في البلاد غير المسيحية.

نخلص إلى القول إنّ العصور الوسطى لم تكن سلبية تماماً من حيث أثرها على

تطوّر القانون الدولي، وأنّ العديد من المؤسسات الحالية للقانون الدولي يجد أساسه في تلك العصور وبخاصة في النصف الثاني منها.

وقد شهدت العصور الوسطى عام ٦٢٢م **ولادة دولة الإسلام** التي كوّنت في فترة قياسية من الزمن امبراطورية كبرى وصلت جيوشها إلى مدينة بواتييه في جنوب فرنسا؛ وباتت تهدّد أوروبا بأسرها. ولم يعرف العالم الإسلامي، على خلاف الحال في أوروبا، الصراع بين السلطتين الروحية والزمنية بل كان الخليفة يجمع في شخصه كلتا السلطتين. كما أنّ بلاد الإسلام كانت واحدة، ما يعني أنّه لا سيادة ولا استقلال ضمن الدولة الإسلامية. ولكن، وكما حدث في أوروبا تماماً، لم تعش وحدة الأمّة التي عرفها العالم الإسلامي لمدّة طويلة. ولم يكن الخليفة يملك في العصور المتأخرة سوى سلطات رمزية أو صورية في الدول الإسلامية المستقلة فعلياً عن الخلافة تتمثّل في كتابة اسمه على العملة والدعاء له في خطبة يوم الجمعة. ولكن المسلمين ـ على خلاف الأوروبيين ـ رفضوا الاعتراف بشرعية التجزئة وعاشوا تاريخهم «ممزّقين بين واقع مفروض يرفضونه و «مثال» يطمحون إليه فلا يصلون إليه» (٥).

وباستثناء بعض التحالفات الإسلامية العارضة في مواجهة المخاطر الخارجية كالهجمات الصليبية التي انتهت بارتداد الجيوش المسيحية الغازية، لم تقم بين الدول الإسلامية في العصور الوسطى علاقات دولية على قدم المساواة، بل وصل الأمر أحياناً إلى حدّ قيام تحالفات بين الدول الإسلامية والدول غير الإسلامية، كتحالف هارون الرشيد وشارلمان، والتحالف المضاد لعبدالرحمن خليفة دولة الأندلس مع ملوك بيزنطة في الشرق. ولكن دولة الإسلام عرفت مع ذلك منذ نشأتها الأولى قانوناً عاماً داخلياً لحكم العلاقات الخارجية لها مع أهل الملل من الدول والشعوب الأخرى.

وخلافاً للقانون الدولي تخاطب الشريعة الإسلامية ذات المصدر الإلهي الجميع على قدم المساواة.

وقد كفلت الشريعة الإسلامية في نصوص صريحة واضحة الحق للدولة الإسلامية في أن تقيم علاقات سلمية مع الدول والشعوب غير المسلمة، وأن تعقد معها العهود أو

المواثيق «الصلح أو الموادعة». وترسي النصوص الإسلامية مبدأ الوفاء بالعهود. ولكن الشريعة الإسلامية توجب على الإمام التحلّل من العهود والمواثيق إذا ما تمّ نقضها من الطرف الآخر.

ولدولة الإسلام قانونها الحربي الإنساني. فالحرب الإسلامية «النبذ» لا تعلن إلاّ بعد الدعوة للإسلام. وقد دعا الإسلام إلى مراعاة حرمة أشخاص وأموال الأعداء وهي الحرمة التي أصبحت اليوم مع غيرها من الأحكام محل فرع جديد من فروع القانون الدولي هو القانون الدولي الإنساني. وتبادل المسلمون الرسل (سفراء اليوم) مع الأجناس والشعوب الأخرى (ملوك الروم والحبشة والهند وغيرهم) وضمنوا لهم الحق في الأمان. ولغير المسلمين من سكّان دار الإسلام (أهل الذمة) حقوقهم التي يمكن أن تندرج اليوم في موضوع أصبح القانون الدولي يوليه عناية متزايدة وهو حقوق الأقليات.

وللأجانب من دار الحرب الذين يدخلون مسالمين إلى دار الإسلام «المستأمنين» مجموعة من الحقوق يمكن أن تندرج في ما يطلق عليه الآن «الحد الأدنى في معاملة الأجانب». فهم يتمتعون بالشخصية القانونية لأنّ لهم الحق في التملّك وفي إبرام التصرّفات القانونية. وخلاصة القول إنّ العديد من الأحكام الدولية الحالية قد عرفتها الحضارة الإسلامية في ما بين القرنين السابع والرابع عشر الميلاديين (٦).

المبحث الثاني: القانون الدولي التقليدي منذ نشأة الدول الحديثة حتّى الحرب العالمية الأولى (١٦٤٨ - ١٩١٨)

تتزامن نشأة القانون الدولي التقليدي، أي القانون الدولي بما هو مجموعة من القواعد القانونية التي وضعتها الدول الأوروبية لكي تحكم العلاقات فيما بينها، مع نشأة الدولة القومية الحديثة في القرن السادس عشر. وقد تركت مجموعة كبيرة من الأحداث التي وقعت من ذلك الوقت حتّى الحرب العالمية الأولى بصماتها على القانون الدولي العام:

تحوّل الملكيات الأوروبية إلى دول حديثة

مع نهاية القرون الوسطى ، وانهيار أحلام أوروبا في الوحدة، وانتصار الملوك نهائياً على الوصاية الخارجية (المتمثّلة في البابا والامبراطور) والإقطاع الداخلي، اكتملت تدريجياً العناصر المنشئة للدولة . فقد ظهر الإقليم في القرن السادس عشر كأحد العناصر الأساسية المكوّنة للدولة . كما تجلّت أهمية الحدود كأساس لتعيين دائرة الاختصاص الإقليمي لها . وفي نفس الوقت بدأت تتجسّد فكرة الأمّة . وأصبحت الدول ذات جوهر قومي بعد أن تعزّز الشعور القومي لسكان الدولة وازداد إدراكهم بانتمائهم لمجتمع واحد ذي تاريخ مشترك تقوم على أموره دولة وطنية تقع على عاتقها مهمة حمايتهم ، وفي المقابل يتعيّن عليهم الولاء لها بعد أن كان الولاء في الامبراطوريات القديمة والمدن اليونانية للعائلة وللمجتمع المحلي والتنظيم الديني . وفي نفس الآونة وجدت المؤسسات الدائمة للدولة بما في ذلك الجيش ، وأصبحت الدولة تحتكر تدريجياً وسائل الإكراه المادي ، وأصبح للملوك السيادة على الإقليم وعلى سكان الإقليم . وهكذا أصبح للدولة سلطة مركزية قوية منظمة تمارس كامل اختصاصات الدولة داخل حدودها . (٧)

ونشأت الدولة الانجليزية قبل غيرها من الدول ، وذلك لأنها تحرّرت في وقت مبكّر من وصاية البابا ، ولأنّ الظاهرة الإقطاعية لم تشكّل مصدر ضعف للسلطة المركزية فيها .

أما في فرنسا فقد استكملت عناصر الوحدة القومية في ظل الملك لويس الحادي عشر في نهاية القرن الخامس عشر (١٤٦١ ـ ١٤٨٣) . وتعزّزت سلطة الملوك في فرنسا تدريجياً ، وذلك إثر الاختبار الطويل والقاسي الذي عانى منه الفرنسيون خلال حرب المائة سنة ، والذي ولّد شعوراً وطنياً عارماً بوجوب التفاف الجميع حول التاج الفرنسي . وتضاعف هذا الشعور مع حركة الإصلاح الديني والحروب الدينية التي عصفت بالقارة . وتحققت الوحدة السياسية تدريجياً في عدد آخر من البلدان الأوروبية كإسبانيا والبرتغال والسويد والدنمارك وهولندا وروسيا . وكان التطوّر أبطأ وأصعب في

كل من ألمانيا وإيطاليا . فبعد تجزئة الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدّسة التي كانت تخضع لها البلدان فعلياً توزّعت السلطة بين العديد من النبلاء والإمارات والمدن ولم تتحقق وحدة كل من البلدين سوى عام ١٨٧٠ . وفي الشرق كان هناك دول مثل الامبراطورية العثمانية والصين واليابان والمغرب والحبشة .

الأساس النظري: مبدأ سيادة الدولة

ما كان للدولة الحديثة أن تنشأ دون اكتمال أركان الدولة من إقليم وسكان وسلطة وسيادة. وقد وضع جان بودان Jean Bodin (١٥٣٠ ـ ١٥٩٦) الصياغة الأولى لنظرية السيادة كمعيار أساسي للدولة في كتبه الستة حول الجمهورية Les six livres de la républiques التي نشرها عام ١٥٧٦ . وبودان ملتزم بالنظام الملكي وكان هدفه من نظريته تعزيز سلطة الملك وتمكينه من الكفاح على جبهتين إحداهما خارجية (البابوية والامبراطورية) والأخرى داخلية (الإقطاع). وقد اهتدى لنظرية السيادة كمخرج لحالة الفوضى التي كانت تعاني منها بلاده فرنسا التي اكتوت بنار الحروب المدنية والدينية. وفي سبيل دعم جهود الملك الرامية لبناء الدولة أو الجمهورية رأى بودان أنّ جوهر الدولة يكمن في وحدة سيادتها ووحدة حكومتها، أي في كونها محكومة من قبل «سلطة عليا» "Summa Potetas" .

هذا وكان لحركة الإصلاح الديني Réforme في القرن السادس عشر والانتصار النهائي للدولة على الكنيسة في أوروبا أثره في تعزيز السيادة الداخلية للدولة. فقد أسفر الانشقاق الديني عن انقسام أوروبا إلى معسكرين : المعسكر البروتستانتي، معسكر الاستقلال عن النفوذ الكنيسي الذي أكّد على علو السلطة المدنية في الدولة وأسهم بالتالي بتعزيز ووحدة هذه الأخيرة، ومعسكر الدول الموالية للكنيسة الكاثوليكية التي ضعفت فيه الكنيسة تدريجاً ولم يعد بمقدورها أن تكون منافساً جدياً للدولة. وقد لجأ كل من البروتستانت والكاثوليك لملوكهم طلباً للحماية، الأمر الذي أسفر عن تكريس سلطة الدولة نهائياً اعتباراً من القرن السادس عشر .

معاهدات وستفاليا لعام ١٦٤٨

تعد معاهدات وستفاليا فاتحة عهد جديد للعلاقات الدولية وأول تدوين لقواعد القانون الدولي التقليدي. وهي التي وضعت حجر الأساس لسياسة التوازن الدولي كعامل للمحافظة على السلم في أوروبا. وجاء توقيع المعاهدات المذكورة (١٤ ـ ٢٤ تشرين الأول ١٦٤٨م) لتضع حداً لحرب الثلاثين عاماً الدامية التي اندلعت في العام ١٦١٨ بين ألمانيا البروتستانتية والنمسا الكاثوليكية، وتحوّلت تدريجياً إلى حرب طاحنة للسيطرة على أوروبا بين كل من فرنسا وإسبانيا.

وطبقاً للمعاهدات المذكورة تمّ تفتيت الامبراطورية الجرمانية وذلك بتجزئة ـ ألمانيا إلى مجموعة من الدول المستقلة (٣٥٥ دولة) لم يعد الامبراطور يحتفظ إزاءها إلاّ بسلطات اسمية. وقد اعترف فيها بالكونفدرالية السويسرية وبهولندا اللتين ظهرتا من قبل كدول مستقلة ومحايدة. كما اعترف بفرنسا والسويد وهولندا دولاً كبرى في ذلك الوقت.

وأكّدت معاهدات وستفاليا، انتصار الملكيات على البابوية واستقلال الدول عن الكنيسة، وبهذا تكون قد شرعت رسمياً ولادة الدول الحديثة ذات السيادة. كما اعترف فيها بالحرية الدينية. وهذه المعاهدات هي التي وضعت حجر الأساس لقانون عام أوروبي يحكم العلاقات فيما بين الدول الأوروبية أساساً ويقوم على مبدأ سيادة الدول المسيحية الكاثوليكية منها والبروتستانتية والمساواة فيما بينها وعدم وجود سلطة أعلى منها. وبفضلها حلّ نظام السفارات الدائمة محل السفارات المؤقتة الذي كان متبعاً إلى ذلك الحين(٨).

وقد عرف القرنان السادس عشر والسابع عشر كتّاباً، سبقوا زمانهم، وأعدّوا مشروعات لمنظمات دولية تصلح إطاراً للعلاقات السلمية بين الدول (أميريك كروسيه وسولي). ولكن تطبيق هذه الأفكار كان يتطلّب نزولاً من الملوك عن جزء من سيادتهم، ولهذا فقد فضلوا على ذلك تطبيق مبدأ أساسي هو مبدأ التوازن، عوضاً عن التنظيم الدولي.

وتقوم سياسة التوازن في أوروبا ، التي أرستها معاهدات وستفاليا، على فكرة توزيع القوة بين الدول، بحيث لا تتمكّن واحدة منها من بلوغ درجة من القوّة تستطيع معها شن حروب على غيرها، تكون واثقة سلفاً بانتصارها عليها. وكانت سياسة التوازن الأوروبي لصالح فرنسا وعلى حساب النمسا. وقد استمرت سياسة التوازن التي بلورتها معاهدات وستفاليا إلى أن حاول لويس الرابع عشر ملك فرنسا توسيع مملكته على حساب الدول المجاورة دون مراعاة فكرة التوازن الدولي. وعلى الأثر تكاتفت الدول الأوروبية ضده في حرب طويلة انتهت بتوقيع معاهدة أوترخت عام ١٧١٣ التي أعيد فيها تنظيم أوروبا من جديد على أساس التوازن الدولي. غير أنّ التوازن كان هذه المرّة لصالح ألمانيا على حساب فرنسا.

ولئن كانت العلاقات فيما بين الدول الأوروبية بعد سلام وستفاليا هي الأكثر بروزاً، إلاّ أنّ العديد من المعاهدات قد عقدت بين دول أوروبية وأخرى غير أوروبية مثل امبراطورية المغول في الهند، والامبراطورية العثمانية والصين وفارس وبورما وسيام (استقلت في عام ١٨٨٠ وسميت تايلندا في عام ١٩٣٩) وأثيوبيا وليبيريا (استقلت عام ١٨٤٧) وهاييتي (استقلت عام ١٨٠٤). وبعد عام واحد فقط من سلام وستفاليا أي في العام ١٦٤٩ ، عقدت الامبراطورية الرومانية المقدّسة معاهدة مع تركيا للحفاظ على السلام الذي كان قد اتفق عليه في العام ١٦٤٢م.

وقد انضمت الولايات المتحدة (١٧٨٣) ودول أمريكا اللاتينية (١٨١١ ـ ١٨٢١) إلى النادي الدولي.

وطوّرت الدول الأوروبية نوعين من العلاقات مع العالم الخارجي: فمع الدول بمعنى الكلمة (الامبراطورية العثمانية والصين واليابان إلخ) أقامت أوروبا وأمريكا علاقاتها على أساس نظام الامتيازات الأجنبية. أما مع الجماعات التي كانت تفتقر إلى أي سلطة مركزية منظمة (الجماعات القبلية أو الجماعات الخاضعة لحكام محليين في آسيا وأفريقيا) فقد أقامت علاقات تقوم على الغزو والتملّك ومن بعد حوّلتها إلى مستعمرات لها.

والامتيازات الأجنبية [٩] هي عبارة عن اتفاقات عقدتها الدول الغربية مع الحكّام المسلمين والعرب ومع فارس وتايلاندا والصين واليابان منذ القرن التاسع عشر، لتنظيم أوضاع الأوروبيين (يشمل هذا اللفظ من هذه الزاوية الأمريكيين) في هذه البلدان غير الأوروبية. وتوفّر هذه الاتفاقيات عدّة مزايا للأوروبيين لعل أبرزها عدم جواز الإبعاد، وممارسة الشعائر الدينية، وبناء الكنائس، وحريّة الاتجار والتجارة مع الاعفاء من رسوم الاستيراد، والتصدير واستثناؤهم من الخضوع للقضاء وللقانون الوطني.

أما العلاقة بين الدول الأوروبية والكيانات من غير الدول فقد كانت تقوم على السيطرة الاستعمارية.

وقد بدأ الأوروبيون باستعمار أمريكا في القرن الخامس عشر. وحينما بدت الدلائل الأولى للتمرّد في أمريكا، أصبحت آسيا هي المنطقة المرغوبة. ففي القرن الثامن عشر استولت فرنسا، ومن ثم المملكة المتحدة، على مناطق واسعة من الهند. وفي العام ١٧٧٣ أصبح معظم أجزاء الهند خاضعاً للاستعمار الانجليزي. ومع استقلال أمريكا ودول أمريكا اللاتنية تحوّل الأوروبيون إلى أفريقيا دون أن يغفلوا آسيا. وقد توزّعت أفريقيا إلى مستعمرات بين كل من المملكة المتحدة وفرنسا والبرتغال وبلجيكا وألمانيا وإيطاليا. أما آسيا فتوزعت بين المملكة المتحدة وفرنسا وهولندا والمستعمرة السابقة أمريكا (استولت على الفلبين في العام ١٨٩٨م).

العلاقات الدولية خلال القرن التاسع عشر:

لم يصاحب إقرار مبدأ المساواة بين كافة أعضاء المجتمع الدولي قانون بالمساواة الفعلية فيما بينها. فقد كان لمجموعة من الدول الكبرى (فرنسا والمملكة المتحدة وإسبانيا والبرتغال والولايات المتحدة وروسيا والنمسا وبروسيا وهولندا) السيطرة على الساحة الدولية.

وقد أعطت الدول الكبرى نفسها خلال القرن التاسع عشر دوراً مهيمناً في تسوية المشكلات الدولية ونصبت نفسها كحكومة واقعية عالمية للمجتمع الدولي.

وقد أنشأت فيما بينها التحالف المقدّس ومن ثمّ الوفاق الأوروبي (١٨١٥م) اللذين كان الغرض منهما حماية الملكيات الأوروبية وإرجاع بعضها إلى عروشها بعد أن هددت مبادئ الثورة الفرنسية في الحريّة والمساواة تلك العروش.

ولئن سمحت الدول الأوروبية الكبرى باشتراك دول متوسطة أو غير أوروبية معها أحياناً في بعض مؤتمرات القرن التاسع عشر (١١)، إلا أنها كانت دائماً تؤدي الدور الحاسم في الإعداد لتلك المؤتمرات والدعوة إليها وتنظيمها وتسيير المفاوضات التي تدور فيها. وقد سيطر الوفاق الأوروبي على السياسة العالمية لقرن كامل من الزمن (١٨١٥ـ١٩١٤).

الملامح الأساسية للقانون الدولي التقليدي

ظهر اصطلاح القانون الدولي لأول مرّة في العام ١٧٨٠ على يد جيرمي بنتام في مقدّمته لمبادئ الأخلاق والتشريع. ومنذ ذلك الوقت حلّ هذا الاصطلاح محل الاصطلاحات السابقة مثل قانون الأمم أو قانون الشعوب. أما اصطلاح القانون الدولي التقليدي فينصرف إلى قواعد هذا القانون التي أعدّت فيما بين معاهدة وستفاليا في العام ١٦٤٨ والحرب العالمية الأولى.

وفي هذه الأثناء ومع نهاية القرن الثامن عشر تعزّز العديد من المؤسسات الدولية التي عرفتها العصور السابقة؛ فقد ظلّت المعاهدات الدولية الوسيلة الفضلى لتنظيم العلاقات بين الدول، وتوسّع مجال تطبيقها ليشمل مجالات جديدة كالمجال التجاري، حيث عرف شرط الدولة الأوْلى بالرعاية نجاحاً كبيراً. واستمرّت أهمية العرف كمصدر للالتزام الدولي، لكنه على حين كان ينظر للمعاهدة كأداة للتعبير الصريح عن إرادة الدولة، فقد كان ينظر للعرف كأداة للتعبير الضمني عن تلك الإرادة.

وبالمثل تعزّزت المؤسسة الدبلوماسية بعد أن حلّت السفارات الدائمة تدريجياً محل السفارات المؤقتة. واعترف بحصانة موفدي الدول الأجنبية. واستقرّ مبدأ حريّة أعالي

البحار منذ القرن السابع عشر لتفادي أي سيطرة منفردة عليها، كما استقر مركز الدولة المحايدة في حالة النزاع المسلّح.

وظلّت الحرب مشروعة قانوناً. ولكن الاتجاه نحو السلام الدائم بين الأمم بدأ يعبّر عن نفسه منذ القرن الرابع عشر.

وقد تبلور القانون الدولي التقليدي أساساً في القرن التاسع عشر، ولا يزال العديد من مبادئ وقواعد هذا القانون ومؤسساته ماثلة إلى أيامنا هذه. والمجتمع الدولي في القرن المذكور هو أساساً مجتمع بيندولي inter - étatique يقوم على علاقة الدولة المباشرة مع غيرها من الدول. وباستثناء المنظمات الدولية النادرة التي جرى انشاؤها في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، فقد كان المجتمع المذكور يتكوّن من دول ذات سيادة ومتساوية قانوناً فيما بينها. ودول القرن المذكور هي أساساً دول أوروبية محدودة العدد (خمس عشرة دولة في عام ١٨١٥) وأقل من (٤٠) دولة قبل الحرب العالمية الأولى. أما الدول غير الأوروبية فهي مستبعدة عموماً من دائرة المجتمع الدولي.

ولا عجب أن تكون القواعد الدولية في تلك الفترة من نتاج الحضارة الغربية، وأن تحمل بصمة الأيديولوجية المسيحية وفلسفة السوق الحرة و«دعه يعمل دعه يمر». ولأنّ تلك القواعد كانت أساساً من صنع الدول الكبرى (الاستعمارية)، والدول المتوسطة الحجم، فلم يكن هناك ثمة وجود في تلك الحقبة من الزمن لأي قيود على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

ولكن الدول الكبرى اضطرت أحياناً لتقديم تنازلات للدول الأصغر دون أن يكون في هذه التنازلات أي مساس بمصالحها. وهذا هو الحال فيما يتعلّق بمبدأ حريّة أعالي البحار والسيادة على المياه الإقليمية، وحق المرور. وقد نجحت الدول الصغيرة والمتوسطة في القرن التاسع عشر، في إضفاء صفة المقاتلين القانونيين، الذين يحق لهم الإفادة من وضع أسرى الحرب، على المليشيات والمتطوّعين.

كما تعزّز دور الدول الصغرى والمتوسطة في تكوين القانون الدولي في المؤتمرات

الدبلوماسية التي جمعت بين هذه الدول والدول الكبرى (مؤتمر بروكسل عام ١٨٧٤ الذي لم يسفر عن اعتماد أي معاهدة ومؤتمرات لاهاي في العامين ١٨٩٩ و ١٩٠٧). وعقدت في هذه الأثناء معاهدات أملتها الاعتبارات الإنسانية، مثل تلك المتعلّقة بتجارة الرق والاتفاقيات الدولية التي تحدّ من استخدام الأسلحة التي تتسبّب في معاناة لا إنسانية مثل إعلان حظر استخدام الرصاص القابل للانتشار أو التمدد في الجسم بسهولة (١٨٩٩)، وإعلان سان بيترسبورغ لعام ١٨٦٨ بشأن حظر استعمال بعض القذائف في وقت الحرب.

وقد جرت، على استحياء، محاولات للحدّ من سيطرة الدول الكبرى. ولعلّ أبرز هذه المحاولات شرط كالفو (فقيه أرجنتيني) الذي حرصت دول أمريكا اللاتينية على تضمينه عقود الامتياز مع الأجانب منذ منتصف القرن التاسع عشر، والذي بموجبه يتنازل الأجانب عن الحق في الحماية الدبلوماسية من قبل دولهم، ويقبلون تسوية المنازعات مع الدول المعنية عن طريق المحاكم الوطنية.

ويدخل في الإطار نفسه كذلك المحاولة التي قادها وزير خارجية الأرجنتين لويس دراغو في بداية القرن العشرين كرد فعل على الحصار البحري الذي قامت به ثلاث دول أوروبية هي المملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا للموانئ الفنزويلية في العام ١٩٠٢، وذلك لإجبار فنزويلا على سداد الديون المترتبة عليها لمواطني تلك الدول. وقد ذهب دراغو في المذكرة الدبلوماسية الموجهة لوزارة الخارجية الأمريكية إلى عدم جواز التدخّل العسكري لإجبار الدول المدينة على سداد ديونها.

وبفضل الحكومة الواقعية التي اتخذت شكل «التحالف المقدّس» ومن ثم «الوفاق الأوروبي» والمكوّنة من الدول الكبرى (ألمانيا، انجلترا، النمسا، فرنسا، روسيا)، أمكن بلورة حالة من الاستقرار النسبي في العلاقات الدولية خلال القرن التاسع عشر. وقد مهّد ذلك لإرساء قانون دولي يحكم العلاقات بين الدول هو القانون العام الأوروبي الذي يقوم على مبدأ المساواة فيما بين الدول الأوروبية والعلاقة الاستعمارية مع العالم غير الأوروبي. وقدّم القانون الدولي التقليدي سنداً للظاهرة الاستعمارية، فقد أجازت الاتفاقية العامة لمؤتمر برلين Acte général de Berlin (١٨٨٥)، الذي

حضرته ثلاث عشرة دولة أوروبية فضلاً عن الامبراطورية العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية، بسط السيادة على الأقاليم الإفريقية التي لا مالك لها Terrae nullius بشرط أن يكون الاستيلاء الفعلي على الإقليم مضموناً بنيّة التملّك. ومعنى ذلك أنّ مبدأ القوميات وحق الشعوب في تقرير المصير لم يكن في نظر الأوروبيين حقّاً عالمياً بل هو قاصر على القارتين الأوروبية والأمريكية ولا يشمل آسيا وإفريقيا.

وشهد القرن التاسع عشر تطوّراً كبيراً في القانون الدولي الاتفاقي. ولهذا فلا عجب أن تشهد الفترة ما بين ١٨١٥ ـ ١٩٢٤ توقيع ما يقرب من ١٦,٠٠٠ معاهدة دولية. وفي العام ١٩١٧ كانت عشرة آلاف معاهدة لا تزال سارية المفعول. [(١٢)] وابتدعت في هذا القرن المعاهدات الجماعية أو الشارعة التي تبرم بين عدد واسع من الدول في أمور تهم الدول جميعاً (الأنهار الدولية والحياد).

كما شهد القرن التاسع عشر توسعاً في مجال انطباق القانون الدولي. فإلى جانب القواعد التقليدية الخاصة بالدبلوماسية وترتيب المبعوثين الدبلوماسيين من حيث أسبقيتهم في التقدّم والصدارة (مؤتمر ڤيينا عام ١٨١٥، وبروتوكول إكس لا شابل عام ١٨١٨)، وتلك الخاصة بالحياد الدائم (سويسرا عام ١٨١٥، وبلجيكا عام ١٨٣١) والحرب البحرية (معاهدة باريس عام ١٨٥٦)، عرف القرن المذكور فروعاً جديدة للقانون الدولي. ففي مجال المواصلات الدولية التي تقدّمت كثيراً بفضل الثورة الصناعية في أوروبا، أقرّ مؤتمر ڤيينا (١٨١٥) مبدأ حريّة الملاحة في نهر الراين، كما عقدت عدّة معاهدات نهرية خاصة بالأنهار الدولية الكبرى الأخرى (ألب، أسكو، الدانوب، الكونغو). كما تمّ تنظيم الملاحة في القنوات الدولية التي تربط ما بين المحيطات مثل قناة السويس (اتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨) وقناة بنما (معاهدات ١٩٠١ و ١٩٠٣). وأقر مجتمع دول القرن التاسع عشر مبدأ حرية المضائق الدولية (مضائق الدردنيل والبوسفور والمضائق الداغماركية). كما جرى تنظيم النقل بواسطة السكك الحديدية والعلاقات البريدية والبرقية والهاتفية.

وجرى خلال القرن نفسه التوقيع على اتفاقيات دولية شارعة لحماية الملكية الصناعية (باريس: ١٨٨٣) والأعمال الأدبية والفنية (بيرن: ١٨٨٦) وحماية الكائن البشري

(بدءاً من أول اتفاقية للصليب الأحمر لتحسين حال الجرحى والمرضى من العسكريين في ميدان القتال عام ١٨٦٤ . واتفاقية بروكسل لإلغاء الرق عام ١٨٩٠).

وقد ولدت المرافق العامة الدولية، نواة المنظمات الدولية الحالية، تدريجياً اعتباراً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وأصبح القانون الدولي يخاطب هذه المرافق باعتبارها أشخاصاً دولية جديدة لا قبل له بها سابقاً. فبالإضافة إلى اللجنة الدولية لنهر الراين، واللجنة الدولية لنهر الدانوب، ظهر إلى الوجود أربعة عشر اتحاداً إدارياً دولياً تقوم باختصاصات فنية وإدارية محدّدة، نخص منها بالذكر اتحاد التلغراف الدولي (١٨٦٥) والاتحاد العام للبريد (١٨٧٤) الذي أصبح عام ١٨٧٨ اتحاد البريد العالمي، والاتحاد المتري (١٨٧٥)، واتحاد حماية الملكية الصناعية (١٨٨٣)، واتحاد حماية الملكية الأدبية والفنية (١٨٨٤) والمكتب المركزي للنقل الدولي بالسكك الحديدية (١٨٩٠)، والمكتب الدولي للزراعة (١٩٠٥).

وعلى صعيد التسوية السلمية للمنازعات الدولية ظهرت أساليب جديدة ذات طابع دبلوماسي: المساعي الحميدة، التحقيق، التوفيق، الوساطة. وفيما يتعلّق بالتسوية القضائية للمنازعات الدولية، فقد أحيل العديد من المنازعات خلال القرن التاسع عشر إلى التحكيم.

وضمن الجهود الرامية لإنشاء قضاء دولي دائم للحد من المنازعات الدولية المسلحة، وبناء على مبادرة من نقولا الثاني قيصر روسيا، انعقدت مؤتمرات عالمية في لاهاي في العامين ١٨٩٩ و ١٩٠٧ . وقد أخفق المؤتمران في الحد من الحق في اللجوء إلى استخدام القوّة المسلّحة، وفي قبول فكرة التحكيم الدولي الإلزامي للمنازعات، وفي إنشاء محكمة دولية للغنائم. غير أنّ المؤتمر الأول أعدّ ثلاث اتفاقيات دولية، قننت الأولى منها تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية (المساعي الحميدة، التوفيق، التحقيق، الوساطة والتحكيم). كما تضمّنت الاتفاقية النص على إنشاء «المحكمة الدائمة للتحكيم» التي تعدّ بمثابة المحاولة الأولى لمأسسة القضاء الدولي.

أما مؤتمر لاهاي الثاني فقد توصل إلى ثلاث عشرة اتفاقية نذكر منها على وجه

الخصوص الاتفاقية الرابعة واللائحة المرفقة بها حول قوانين وأعراف الحرب البريّة .

ويمكن القول إنّه مع نهاية القرن التاسع عشر أصبح هناك مجموعة من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي : مبدأ المساواة القانونية في السيادة بين جميع الدول الأوروبية منها وغير الأوروبية، وذلك بعد اتساع دائرة الجماعة الدولية التي كانت قاصرة على الدول المسيحية في أوروبا وأمريكا شيئاً فشيئاً لتشمل عدداً من الدول غير المسيحية، ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، ومبدأ حريّة الملاحة في الممرات المائية الدولية، ومبدأ تحريم الرق والاتجار به، ومبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية، ومبدأ عدم جواز التدخّل في الشؤون الداخلية للدولة .

المبحث الثالث : القانون الدولي فيما بين الحربين العالميتين :

دامت الحرب العالمية الأولى أربع سنوات (١٩١٤ـ١٩١٨) وانتهت بهزيمة المعتدي وبفرض الدول الحليفة (فرنسا وانجلترا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان) معاهدات صلح على الدول المهزومة .

ومع نهاية الحرب لم تعد أوروبا تؤدي الدور الحاسم في المجتمع الدولي، وتزايدت أهمية الولايات المتحدة الأمريكية، وظهر الاتحاد السوفيتي كقوة كبرى مؤثرة في العالم. هذا على صعيد العلاقات الدولية في الفترة ما بين الحربين العالميتين . أما على صعيد القانون الدولي فلم تشهد الفترة نفسها قواعد جديدة . وها نحن نعرض الآن لأبرز سمات المجتمع الدولي والقانون الدولي في هذه الفترة .

(١) تطور ظاهرة المنظمات الدولية:

ظلت «مأسسة» العلاقات الدولية هامشية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. لكن بفضل أفكار الرئيس الأمريكي تودرو ويلسون أمكن لمؤتمر السلام الذي عقد في فرساي في العام ١٩١٩ إنشاء أول منظمة دولية ذات اتجاه عالمي هي «عصبة الأمم». وقد أدمج عهد العصبة في المواد الأولى من معاهدات الصلح الخمس . ويتوافر للعصبة كيان متميز دائم ولها إرادتها الذاتية المتميزة تماماً عن إرادة الدول الأعضاء . وهدف المنظمة

التي جاء إنشاؤها بعد مآسي الحرب العالمية الأولى هو المحافظة على السلام، ومنع اندلاع نزاعات مسلحة على صعيد العالم من جديد ، ولكنها لم تدعم بأية سلطات حقيقية لمعاقبة المعتدي . وقد أخفقت العصبة في القيام بمهامها لعدة أسباب أهمها افتقادها للعالمية، فقد بقيت أمريكا خارج المنظمة ولم ينضم الاتحاد السوفيتي لعضويتها إلا في العام ١٩٣٤ ، وفصل منها في العام ١٩٣٩ أثر اعتدائه على فنلندا . وانسحبت كل من ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية من عضوية العصبة . ومن مظاهر إخفاق العصبة أيضاً عجزها عن منع اليابان من الهجوم على الصين وإقامة دولة منشوريا فيها تحت حمايتها (١٩٣١) ، وعن منع إيطاليا موسوليني من الاستيلاء على الحبشة وضمها لها عام ١٩٣٦ . وقد عجزت العصبة في الحيلولة دون وقوع الحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩). ووجدت نفسها مشلولة تماماً قبالة ألمانيا المسؤولة عن اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ ، حيث قررت العصبة وقف أعمالها إلى أن يعود السلام. ولا بدّ أن نشير بطبيعة الحال إلى أن عهد العصبة هو الذي أوجد نظام الانتداب على الأقاليم العربية المقتطعة من الامبراطورية العثمانية (م٢٢/ من عهد العصبة) وهو نظام استعماري جديد مقنع في ثوب قانوني حضاري . وقد زجّ إنشاء وطن قومي يهودي استيطاني وإحلالي في فلسطين في نهاية الانتداب ، بالمنطقة في حلقة من النزاعات التي لا يبدو أنها تقترب من نهايتها .

ومهما يكن من أمر فإنه يمكن النظر للعصبة التي كان عدد أعضائها عام ١٩١٩ ، اثنتين وأربعين دولة، وبلغ عددهم عام ١٩٣٨ أربعاً وخمسين دولة كمشروع ثوري في حينه. وقد بدأت المحاولات الأولى لتقنين القانون الدولي في عهد العصبة وتحت إشرافها اعتباراً من العام ١٩٣٠ . إلاّ أنّ المؤتمر الذي عقدته العصبة في لاهاي لهذه الغاية في العام ١٩٣٠ لم يسفر سوى عن التوقيع على اتفاقية بشأن الجنسية. وأخفق المؤتمر في الوصول إلى اتفاقيات بشأن المياه الإقليمية ومسؤولية الدولة عن الأضرار التي تلحق بأشخاص وأموال الأجانب في إقليمها.

وشهدت الفترة نفسها «مأسسة» القضاء الدولي وإنشاء أول محكمة دولية دائمة لتسوية المنازعات الدولية على أساس القانون الدولي ـ بعد محكمة عدل أمريكا

الوسطى التي أقيمت في الفترة ما بين ١٩٠٧ و١٩١٧ ـ وذلك مع التوقيع عام ١٩٢٠ على النظام الأساسي للمحكمة الدائمة للعدل الدولي La Cour permanante de justice inernationale الذي أصبح النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية الحالية (م/ ٩٢ من ميثاق الأمم المتحدة) . وقد أصدرت المحكمة خلال فترة عملها (٣٢) حكماً و(٢٧) رأياً استشارياً . ولأول مرة تتم «مأسسة الوظيفة الاجتماعية الدولية مع إنشاء منظمة العمل الدولية التي جرى تضمين دستورها في معاهدة فرساي المؤرخة في ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩١٩ (الجزء الثالث عشر) . ومهمة المنظمة إيجاد قانون عالمي موحد للعمل وذلك عن طريق اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية التي تصدر عن أحد أهم أجهزة المنظمة وهو مؤتمر العمل الدولي الذي يعقد سنوياً في مقر المنظمة في جنيف . كما أن هذا الاتجاه نحو «مأسسة» العلاقات الدولية أصبح ماثلاً على الصعيد الإقليمي (أمريكا اللاتينية ، الكومنولث البريطاني) .

(٢) تقييد وحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية :

تضمن عهد العصبة لأول مرة في التاريخ حظراً جزئياً للحرب ، إذ بمقتضى نظام تأخير الحرب Moratoire de guerre الذي أوجده تعهدت الدول الأعضاء في العصبة بعرض كل نزاع بينها على المحكمة الدائمة للعدل الدولي أو على المحكمين أو على مجلس عصبة الأمم قبل اللجوء إلى استعمال القوة . وبمعنى آخر حظر العهد اللجوء إلى الحرب قبل استنفاد الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية ، وأقر إمكانية توقيع العقوبات الاقتصادية والعسكرية في حال اللجوء إليها قبل ذلك (المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ من العهد) .

وكانت الحرب قد أصبحت «خارج القانون» الدولي بمقتضى عهد باريس أو عهد بريان ـ كيلوج Brian - Kellog المعقود بين أمريكا وفرنسا في ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٢٨ . فقد أدان العهد اللجوء للحرب لتسوية المنازعات الدولية ونبذها كأداة للسياسة الوطنية للدول في علاقاتها المتبادلة (م١/) . وعلى الرغم من الخروقات العارضة التي تعرض لها هذا العهد ، إلا أنه قُبل من معظم الدول وكان أساساً لميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها .

(٣) التوسع المادي للقانون الدولي :

أغفل المجتمع الدولي قبل الحرب العالمية الأولى عموماً قضايا حقوق الإنسان ، وذلك على اعتبار أن علاقة الفرد بالدولة هي قضية داخلية يُحظر على المجتمع الدولي التدخل فيها . وتدريجياً أصبح الإنسان عامة أو بعض فئات الأفراد خاصة ، محل عناية القانون الدولي . فقد أوجدت معاهدات الصلح المنهية للحرب العالمية الأولى لأول مرة نظاماً دولياً لحماية الأقليات العرقية أو الدينية أو اللغوية (١٣) . كما أن العمال حظوا بالعناية من قبل منظمة العمل الدولية .

وأصبح القانون الدولي يعنى أكثر فأكثر بالعلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية الدولية . فقد شهدت فترة ما بين الحربين على سبيل المثال توقيع الاتفاقيات الأولى لتنظيم تجارة بعض المواد الأولية (الكاوتشوك عام ١٩٣٤ والقصدير والسكر عام ١٩٣٧) .

وفي عهد العصبة جرى اعتماد بضع اتفاقيات أخرى : بروتوكول جنيف الخاص بتسوية المنازعات عن طريق التحكيم (١٩٢٤) ، اتفاقية لوكارنو بشأن المساعدة المتبادلة (١٩٢٥) وميثاق جنيف بشأن التحكيم الإجباري (١٩٢٨) . إلاّ أنّ جهود العصبة في مجال تقنين القانون الدولي باءت بشكل عام بالإخفاق الذريع كما ذكرنا من قبل .

(٤) ظهور الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية
الأخرى وأثره على تطور القانون الدولي :

كان الاعتقاد السائد بعد نجاح الثورة البلشفية في الاتحاد السوفييتي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٧ أنه سيشكل تهديداً للدولة الحديثة وللأساس القومي الذي قامت عليه .

ودون الدخول في محاولة تقييم الأسس النظرية التي بشرت بها الاتجاهات الاشتراكية ، يكفي أن نشير إلى أن نبوءة اختفاء الدولة لم تصدق ، وأن الدولة السوفييتية قد استمرت وقويت ، وأن دولاً اشتراكية جديدة أخرى قد ظهرت إلى الوجود .

وقد بقي الاتحاد السوفيتي ناقداً للقانون الدولي «البرجوازي» أو «الرأسمالي» باعتباره أداة من أدوات الاستغلال (١٤) . إلا أنه انتهج أثناء الحرب الباردة التي تلت الحرب العالمية الثانية سياسة التعايش السلمي بين الدول ذات النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتباينة . ودعا الاتحاد السوفيتي إلى إعمال حق الشعوب في تقرير مصيرها وللمساواة الفعلية بين الدول ، وأنكر بعض مبادئ القانون الدولي وعلى رأسها مبدأ قدسية المعاهدات وحماية الاستثمارات في الخارج ، ولكنه لم ينكر وجود القانون الدولي في ذاته ، ومثله في ذلك مثل الدول الاشتراكية الأخرى قبل الاتحاد السوفيتي بمبدأ سيادة الدولة وتقسيم العالم إلى دول . كما قبل بالمعاهدات كمصدر وحيد للقانون الدولي . أما العرف الدولي فلم يقبله إلا بوصفه اتفاقاً ضمنياً بين الدول . وقد رفض الاتحاد السوفيتي فكرة السلطة العالمية لأنها تشكل انتهاكاً لمبدأ سيادة الدولة . وإلى جانب القانون الدولي المطبق على الدول كافة ، رأى الاتحاد السوفيتي وجود قانون خاص بالدول الاشتراكية يوجب مساعدة كل دولة للأخرى والدفاع عنها من التهديدات الرأسمالية (التدخل السوفيتي في المجر عام ١٩٥٦ وفي تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨) .

وقد بدت الصين الشعبية ، مع انتصار الشيوعية فيها عام ١٩٤٩ أكثر انتقاداً للامبريالية في العالم المعاصر وأكثر تأييداً لدول العالم الثالث ، إلا أنها أقرت منذ وقت مبكر (بيان البانش شيلا Panch Shila الصادر عن شو إن لاي وجواهر لال نهرو في ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٥٤) مبادئ التعايش السلمي الخمسة : الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية ، وعدم الاعتداء ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وقيام العلاقات على أساس المساواة والمنافع المتبادلة ، والتعايش السلمي (أي التعاون الدولي) .

والواقع أن المفهوم الصيني للقانون عموماً ، مختلف عنه في الغرب . إذ لم يحتل القانون مكانة مهمة في المجتمع الصيني كما حدث في أوروبا . وكان الاعتقاد السائد هو أن حال المجتمع يكون أفضل في حال اعتماده على القدوة والأخلاق منه في حال اعتماده على القواعد والجزاءات (فلسفة كونفوشيوس) .

وقد اعترفت الصين بالمعاهدات الدولية مصدراً أساسياً للقانون الدولي ، كما دخلت في العديد من الاتفاقيات ونفذتها كبقية الأمم الأخرى . وكان الاستثناء الوحيد على ذلك هو ما يسمى «المعاهدات اللامتكافئة» التي سمحت بضم أراضٍ صينية من قبل الدول الأخرى وخاصة من قبل الامبراطورية الروسية في القرن التاسع عشر . وبعد انتهاء المرحلة الانعزالية في تاريخ الصين منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي أصبحت تدريجياً دولة رأسمالية ، وهي تعتمد الآن مقاربة أكثر حرصاً على العلاقات الدولية (١٥) .

والواقع أن فترة ما بين الحربين العالميتين لم تسجل قواعد قانونية جديدة ، فقد ظلّ الاتحاد السوفييتي إلى حد كبير في موقف دفاعي . ولئن هاجم الاتحاد السوفييتي المؤسسات الدولية القائمة ، إلا أنه لم يتمكن من ترك بصماته على قواعد جديدة . والموضوع الوحيد الذي أمكن فيه إحداث نوع من الاختراق هو موضوع التسوية القضائية للمنازعات الدولية .

كما أمكن في هذه الفترة إلغاء الامتيازات الأجنبية تدريجياً ، فبعد إلغاء النظام في اليابان عام ١٨٩٩ ، جرى الغاؤه في تركيا (١٩٢٣) وسيام (١٩٢٧) وفارس (١٩٢٨) والصين (ابتداء من العام ١٩٢٥ حين تنازل الاتحاد السوفييتي عن امتيازاته ، وعام ١٩٤٣ حين تنازلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن امتيازاتها في هذا البلد) . وفي مصر ألغيت الامتيازات مع نشأة المحاكم المختلطة بموجب اتفاقية مونترو عام ١٩٢٧ وانتهى النظام كلياً عام ١٩٤٩ .

وقد شهدت الفترة محل البحث دوراً جديداً للأفراد على الصعيد الدولي (إلغاء تجارة الرق وحظر الرق) ، والأقليات التي أصبح لها الحق في تقديم الالتماسات أو العرائض بموجب عهد العصبة ، والعمال الذين أصبح لنقاباتهم الحق في التقدم بعرائض وفق نظام ابتدعه دستور منظمة العمل الدولية .

المبحث الرابع : القانون الدولي منذ الحرب العالمية الثانية:

شهد المجتمع الدولي منذ الحرب العالمية الثانية ، وهو لا يزال يشهد ، تغيرات جذرية

كان لا بد من أن تترك بصماتها على القانون الدولي .

المجتمع الدولي منذ الحرب العالمية الثانية ولغاية الحرب الباردة:

اندلعت الحرب العالمية الثانية ، وهي أحد أكثر الأحداث عنفاً وتأثيراً في تاريخ البشرية ، في العام ١٩٣٩ ، واستمرت ست سنوات، وانتهت كسابقتها ، وبفضل الولايات المتحدة أساساً ، بهزيمة المعتدي واستسلامه دون قيد أو شرط .

وفي مؤتمر موسكو المنعقد في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٣ أعلنت الدول الكبرى الثلاث الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتي ـ وانضمت إليها الصين بعد ذلك ـ عن قبولها إقامة تنظيم دولي عالمي مهمته الأساسية حفظ السلم والأمن الدوليين .

وقد رسمت قمة يالطا المنعقدة في ١١ شباط/ فبراير ١٩٤٥ خريطة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية .

ويشير هذا كله إلى أن الدول الكبرى تستأثر بدور حاسم في العلاقات الدولية ، وهي تنظر لنفسها كبديل وحيد ممكن للمنظمة العالمية . (١٦) ولكن كبار اليوم، بعد هزيمة النازية والفاشية واليابان، هم غير كبار الأمس وهم قانونا الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن والذين كان لثلاثة منهم دور خاص في الحرب العالمية الثانية. وقد أمكن للصين الوطنية أن تصبح عضواً دائماً في المجلس بإصرار من أمريكا التي كانت الصين الوطنية حليفاً لها في حربها ضد اليابان . أما فرنسا فأصبحت عضواً في المجلس بإصرار انجلترا التي أرادت أن لا تكون الممثل الوحيد لأوروبا القديمة في المجلس.

وقد انتهى مؤتمر سان فرنسيسكو بالتوقيع على ميثاق منظمة الأمم المتحدة في ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٤٥ ـ دخل حيّز التنفيذ في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٥ ـ الذي أخذت فيه الدول على عاتقها حفظ السلم والأمن الدوليين وإنماء العلاقات الودية بين الأمم . وتضمن الميثاق فصلاً خاصاً بسبل التسوية السلمية للمنازعات الدولية

(السادس)، وآخر فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان (السابع). ولكن نظام الأمن الجماعي الذي ابتدعه الميثاق لم يحقق الأهداف المرجوة منه نتيجة للحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي التي سرعان ما بدأت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. وإذا كان المجتمع الدولي قد نجح في تفادي وقوع حرب عالمية ثالثة، فقد كان هناك أكثر من مائة نزاع مسلح ساحته الدول النامية.

ولأول مرة في تاريخ الحروب يستعمل السلاح النووي بإلقاء الولايات المتحدة الأمريكية قنبلتين ذريتين على هيروشيما وناجازاكي في ٨ و٩آب/ أغسطس ١٩٤٥ على التوالي. وهكذا أصبحت بعض الدول تملك من الوسائل ما يمكنها من إنهاء العالم كله أو أجزاء واسعة منه. وفي الثامن من آب/ أغسطس من السنة نفسها تم التوقيع على اتفاق لندن الذي أنشأت بموجبه المحكمة العسكرية الدولية التي عقدت جلساتها في نومبرغ لمحاكمة كبار مجرمي الحرب من الألمان، وفي طوكيو لمحاكمة مجرمي الحرب من اليابانيين.

ويشير التوسع الجغرافي في نادي الكبار إلى تراجع أهمية أوروبا في الساحة العالمية وهي التي كانت تمسك بزمام الأمور لغاية الحرب العالمية الأولى على الأقل. وبسبب فقدانها لامبراطورياتها الاستعمارية وصغرها النسبي لم تعد الدول الأوروبية تؤدي الدور السابق الذي كانت تضطلع به من قبل، وأصبح التفوق من نصيب الدولتين الأعظم الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي..

وقد جاء انهيار الامبراطوريات الاستعمارية الذي عجّلت الحرب العالمية الثانية به بشكل تدريجي إلى أن تحقق ذلك بشكل نهائي في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. ويشبه أحد الكتاب تحرير الشعوب الأفريقية المستعمرة بعد العام ١٩٤٥ إلى حد كبير بتحرير الأفارقة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة)[١٧].

وقد أدى الاتحاد السوفييتي دوراً إيجابياً في تحرر المستعمرات السابقة. أما الولايات المتحدة فعلى الرغم من سيطرتها الاستعمارية على الفلبين واستغلالها الفعلي لبعض

دول أمريكا اللاتينية ، إلا أنها هي الأخرى وقفت موقفاً مناوئاً للاستعمار .

ومهما يكن من أمر فقد تغيرت بنية المجتمع الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية بصورة جذرية مع نيل عدد كبير من المستعمرات السابقة للاستقلال بعد مقاومة بطولية أبدتها شعوب هذه المستعمرات، ومع تحوّل دول أوروبا الشرقية إلى «ديمقراطيات اجتماعية». وقد وجدت الدول الغربية على الأثر نفسها في وضع غير مسيطر ، واضطرت للتعامل مع دول أوروبا الشرقية ودول العالم الثالث .

وقد كان مجلس الأمن مشلولاً خلال سنوات الحرب الباردة ، بسبب استخدام حق النقض (هذا لا يعني أنّه لم يستخدم بعدها) . وكان القرار الوحيد الذي أجاز فيه مجلس الأمن استخدام القوّة في حقبة الحرب الباردة ضد دولة تخل بالسلم والأمن الدولي بمناسبة الأزمة الكورية في العام ١٩٥٠ (جرى ذلك تحت علم الأمم المتحدة ولكن تحت إشراف فعلي أمريكي) . وفي المقابل أنشأت الجمعية العامة، سنداً لتوصية الاتحاد من أجل السلام لعام ١٩٥٠ عدّة عمليات لحفظ السلام (١٥ قوة من عام ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨).

المجتمع الدولي منذ نهاية الحرب الباردة ، وبداية الأحادية القطبية:

حفلت السنوات الأخيرة من القرن العشرين بسلسلة من الأحداث البارزة [١٨] التي كان لها أكبر الأثر على مجرى العلاقات الدولية، وعلى القانون الدولي نفسه. فقد انتهت الحرب الباردة التي دامت ما يقرب من أربعين سنة مع سقوط جدار برلين في العام ١٩٨٩ وانهيار الاتحاد السوفياتي في ٢٥ كانون الأول ١٩٩١ وانحلال حلف وارسو. وفي العام ١٩٨٩ عادت إلى الوجود ألمانيا الموحدة ، وفي العام ١٩٩٣ انقسمت تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين تشيكيا وسلوفاكيا . وقد وضع مؤتمرا قمة ريكيافيك (١٩٨٦) وواشنطن (١٩٨٧) عملياً نهاية للحرب الباردة [١٩] .

وبدأت هذه المرحلة بسياسة الانفتاح وإعادة البناء Reconstructurring التي اتبعها الزعيم السوفييتي ميخائيل غورباتشوف في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، والتي

جاءت بتعديل على سياسة التعايش السلمي السوفييتية السابقة ، وأنهت فكرة صراع الطبقات من القاموس السياسي السوفييتي . وعوضاً عن ذلك ، أصبحت روسيا (وريثة الاتحاد السوفييتي منذ العام ١٩٩١) تطرح طروحات جديدة مثل الاعتماد المتبادل والتعاون الدولي واحترام الشرعية الدولية وحقوق الإنسان ، كما أنها أصبحت تدعو إلى دور أكبر للأمم المتحدة وحل المشكلات الدولية عن طريق القانون الدولي (خطابات غورباتشوف أمام الجمعية العامة عام ١٩٨٨) . ولم يعد أحد في روسيا يتحدث عن الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية . وقد قبل الروس بعدم قانونية التدخلات السوفييتية في تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ وفي أفغانستان عام ١٩٧٩ . ولهذا لم تتردد روسيا في سحب قواتها العسكرية من أفغانستان ، وفي سحب القوات الكوبية الحليفة من أنغولا . وتتصرف روسيا اليوم في ضوء مصالحها الخاصة المتحررة من الأيديولوجيا .

وبانهيار النظام الاشتراكي والاتحاد السوفييتي الذي فوجئ العالم به وبهذه السرعة ، خرجت الرأسمالية منتصرة على الاشتراكية الماركسية وانتهى الصراع بين الشرق والغرب الذي كان يخشى معه اندلاع حرب عالمية ثالثة . ولكن هذه النهاية ، التي سبقها كذلك نهاية العالمثالثية لم تصحب بإحياء القانون الدولي ولا بتعاظم دور منظمة الأمم المتحدة . فقد تحققت لأمريكا أحادية قطبية في العام ١٩٩١ وتعززت هذه الأحادية منذ اعتداءات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ التي أسفرت عن انهيار الثنائية القطبية تماماً .

وأمكن بعد انتهاء الحرب الباردة تفعيل نظام الأمن الجماعي ، وأصبح استخدام حق النقض نادراً . وللمرة الثانية في تاريخه أقر مجلس الأمن استخدام القوّة ضدالعراق بسبب عدوانه على الكويت . كما اعتمد المجلس بشكل كبير على عمليات حفظ السلام بعد انتهاء الحرب الباردة . فقد أنشأ المجلس ما يزيد على (٢٥) قوّة لحفظ السلام في الفترة ما بين ١٩٨٨ و ٢٠٠٠ استناداً إلى الفصل السابع من الميثاق [٢٠] .

وأعلنت الزعامة الأمريكية في وقت مبكّر بعد انتهاء الحرب الباردة عن «نظام عالمي جديد» (يذكر بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي دعت إليه دول العالم الثالث في

السبعينيات من القرن الماضي)، عالم تتحرر فيه الأمم المتحدة من مأزق الحرب الباردة، عالم تكون فيه المنظمة قادرة على تحقيق الرؤية التاريخية لمؤسسيها، عالم تحترم فيه الحرية وحقوق الإنسان من جميع الأمم، عالم أكثر تحرزاً إزاء التهديد بالإرهاب وأكثر أمناً وعدلاً، عالم يسوده القانون (خطاب الرئيس جورج بوش أمام الكونجرس في ١١ أيلول ١٩٩٠ وفي ٦ آذار ١٩٩١). وقد نظر الكثيرون إلى حرب الخليج الثانية التي شنها حلفاء بقيادة الولايات المتحدة وبشراسة غير معهودة على العراق، المتهمة بالعداء للنظام العالمي (الأمريكي في حقيقة الأمر) الجديد، تحت غطاء الشرعية الدولية ومعاقبة المعتدي على أنها بداية للنظام الدولي الجديد.

ولكن أمريكا لم تعد تأتي على ذكر النظام العالمي الجديد ابتداءً من العام ١٩٩١. وخابت آمال الذين اعتقدوا أن الولايات المتحدة جادة في الطروحات الجديدة التي تداولتها لفترة قصيرة بعد انتصارها على الشيوعية، كما خابت آمال بعض المسؤولين والمثقفين العرب الذين اعتقدوا في ذلك الوقت بإمكانية إيجاد حل عادل للصراع العربي الإسرائيلي ترعاه الولايات المتحدة.

ولم يعد أحد في العقدين الأخيرين ينافس أمريكا من حيث القوة، فهي التي تمسك بزمام النظام العالمي، وهي زعيمة وحامية وشرطي العالم بلا منازع. وهي التي تقود العولمة وتقدم نفسها على أن لديها مشروعاً كونياً جديداً، وهو مشروع لا محالة سيؤدي إلى ظهور النزاعات، لأنه غالباً ما يؤدي إلى رفض التمايز وإنكار الهويات. وتتمتع القوة العظمى الوحيدة اليوم بتفوق لا تضاهيه فيه الامبراطوريات البائدة حتى الكبرى منها.

وقد اقنعت اعتداءات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ وما تلاها من أحداث الدول المعاندة أو المتشككة مثل روسيا والصين وفرنسا بالتفوق الأمريكي. وكانت هذه الاعتداءات فاتحة لعصر جديد من الحروب. فقد استخدمت ذريعة لاجتياح أفغانستان. أما العراق فلم يُكْتَف بالعقوبات الجائرة المفروضة عليه طوال اثنى عشر عاماً والتي أسهمت في تفكيك الدولة والمجتمع فيه بل شنت عليه أمريكا وبريطانيا حرباً جديدة في خرق فاضح للقانون الدولي. وقد كشفت الحرب على العراق، التي كانت

نتيجتها متوقعة بعد هذه السنوات الطويلة من الحصار غير القانوني ، عن الوجه القبيح للحضارة . وتبدو أمريكا اليوم وبعد أكثر من ثلاث سنوات على الاحتلال عازمة على الإمساك بزمام الأمور في العراق بخلاف الحال في إقليم كوزوفو حيث سلمت أمريكا الأمر إلى الاتحاد الأوروبي، وفي أفغانستان حيث أوكلت الإدارة اليومية إلى القوات الدولية المساعدة في حفظ الأمن (الإيساف).

وتسمح أمريكا لنفسها (مثلها في ذلك مثل إسرائيل) الآن بشن حروب وقائية عرض الرئيس الامريكي مفهومها في الأول من حزيران عام ٢٠٠٢ . وهذا النوع من الحروب لا يستند حتماً إلى الخشية من اعتداء داهم بل على مخاوف . فالأعداء المحتملون باتوا مستهدفين . ومن الآن فصاعداً بات القضاء على أى خطر لم يتجسد بعد، وربما يكون وهمياً أو مختلقاً، أمراً مشروعاً . وبعكس الخصوم في القرن المنصرم ، لم يعد من الضروري تحديد العدو ؛ ونحن الآن بصدد نوع جديد من الحروب ضد البلدان التي تسميها أمريكا الدول «المارقة» أو «محور الشر» أو «أعداء الحضارة» أو «الإرهابية» . والعالم كله هو عنوان العدو الجديد لأمريكا وحقل لعملياتها .

كما تسمح أمريكا لنفسها في حربها العالمية على الإرهاب بقراءة انتقائية لنشر الأسلحة النووية (موقف أمريكي حازم من إيران المرشحة كي تكون دولة نووية يقابله سكوت أمريكي حذر إزاء كوريا الشمالية النووية وتجاهل تام للترسانة النووية الإسرائيلية).

ومن الطبيعي أننا في عصر العولمة لم نعد نسمع الكثير عن نظام اقتصادي دولي جديد، ولا عن حق في التنمية، ولا عن إصلاحات اقتصادية تؤدي إلى تقليص الهوة بين شمال غني وجنوب فقير .

وقد توج الازدراء الأمريكي للقانون الدولي مؤخراً بتعيين جون بولتون مندوباً لها في الأمم المتحدة ، وهو الذي عرف عنه عداؤه السافر للقانون الدولي والأمم المتحدة . ولا شك أن هذ الازدراء من جانب أمريكا يبرر للآخرين فعل الشيء ذاته كما أنه يبرر للدول التسلطية، ولا سيما في الجنوب، تعزيز نزعتها التسلطية . ولا يبقى أمام

الشعوب سوى اليأس الذي يغذي كل أشكال التعصب. لكن السعي إلى تفوق منفرد لا شريك فيه قد يؤدي إلى تسريع الخطى نحو عالم متعدد القطبية، كما أن الهيمنة القائمة على القوة لا بد أن تولد في وجهها قوة أخرى..

القانون الدولي منذ الحرب العالمية الثانية

لعل أهم ما يتسم به القانون الدولي بعد الحرب العالمية الثانية هو تنوع الأشخاص المخاطبين به وزيادة الميادين التي تدخل في دائرة نفوذه. وهذا ما سنتناوله قبل أن نختم بالرد باختصار على التيار المنكر لوجود هذا القانون.

أولاً: تنوع اللاعبين في المجتمع الدولي (٢١)

(١) **الدول**: أسفرت حركة تصفية الاستعمار في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وشمول حق تقرير المصير أخيراً آسيا وأفريقيا، عن ولادة عدد كبير من الدول الأعضاء في المجتمع الدولي. ففي حين بلغ عدد الدول المشاركة في مؤتمرات لاهاي في مطلع القرن قرابة الأربعين دولة وبلغ عدد الدول المشاركة في مؤتمر سان فرنسيسكو الذي عقد في عام ١٩٤٥ وأسفر عن ولادة الأمم المتحدة خمسين دولة، فقد وصل عدد الدول الأعضاء في المنظمة العالمية الآن إلى مائة وإحدى وتسعين دولة. لكن الدولة، وهي حجر الأساس في المجتمع الدولي، تواجه العديد من المشكلات التي تعد مصدراً للتوتر الدولي، والتي عجز القانون الدولي حتى الآن عن إيجاد الحلول الملائمة لها. ويأتي على رأس هذه المشكلات التفاوت الصارخ بين الدول الكبرى والدول الصغرى، وحالة عدم الاستقرار في العديد من الدول الحديثة العهد بالاستقلال، فضلاً عن ضعف الوحدة الوطنية فيها، والمنازعات العديدة فيما بينها على الحدود الاستعمارية التي فرضتها الدول الكبرى، واستمرار خضوعها لهذا الشكل أو ذاك من أشكال الهيمنة الأجنبية، وأحياناً عدم سيطرتها الفعلية على الإقليم وعلى سكانه.

ويعاني العديد من الدول من أوضاع اقتصادية متردية، لا بد وأن تنعكس على

سيادتها السياسية أو على استقلالها[٢٢].

ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى ظاهرة الدول الصغيرة أو «المجهرية»، إذ يبلغ عدد السكان في سبع وثمانين دولة أقل من خمسة ملايين نسمة ، ويبلغ عدد السكان في ثمان وخمسين دولة أقل من مليونين ونصف المليون نسمة ، في حين يبلغ عددهم في خمس وثلاثين دولة أقل من نصف المليون نسمة [٢٣].

وتشكل هذه الأوضاع مصدراً دائماً للتوتر الدولي . ولهذا فلا عجب من اندلاع عدة أنواع من المنازعات المسلحة منذ العام ١٩٤٥ راح ضحيتها حوالي (١٧) مليون شخص. ومع استثناءات بسيطة كانت دول العالم الثالث هي ساحة هذه المنازعات. وتطرح هذه الأوضاع أهمية سيادة النظام والقانون في هذه الدول كشرط مسبق لوجود دولة القانون .

وعلى خلاف الحال في القرن التاسع عشر الذي عرف دولاً متجانسة ، فقد المجتمع الدولي منذ العام ١٩١٧ في العديد من الأوجه تجانسه. فقد جاء وقت انقسمت فيه الدول إلى دول رأسمالية وأخرى اشتراكية . ولكن هذا التقسيم قد اختفى أو هو في طريقه إلى الاختفاء، وذلك بعد أن أصبح الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية وبينهما وبين كتلة عدم الانحياز في أدنى درجاته. والصراع البارز الآن هو بين دول الشمال (الدول الغنية) ودول الجنوب أو دول العالم الثالث (الدول الفقيرة والدول الأشد فقراً).

وقد كان لهذه الفروقات والتباينات أثر كبير على القانون الدولي المعاصر، الذي لم يعد قادراً على الحفاظ على عالميته للافتقار إلى المصالح المشتركة الكافية فيما بين الدول. ولهذا فالقانون الدولي يعرف اليوم تطورات هي الأكثر أهمية على الصعيد الأقليمي بين الدول المتجانسة والتي تجمعها مصالح مشتركة . وتقبل بعض الدول القومية مثل الجماعات الاوروبية أكثر فأكثر الدخول في كيانات ذات طابع اتحادي . وفي المقابل تعرضت بعض الدول المتعددة القوميات مثل الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا، بسبب عدم التجانس في داخلها، للتفكك وظهر على أنقاضها عشرون

دولة على أساس مبدأ القوميات ، هذا في الوقت الذي لا تزال فيه شعوب عديدة تطمح إلى تقرير المصير والاستقلال : (الشعب الفلسطيني والشعوب في التبت والباسك وكوزوفو والشيشان وكردستان).

كما أنّ القانون الدولي يفقد وحدانيته، فدول العالم الثالث تطالب ، دون نجاح حتى الآن ، بنظام اقتصادي دولي جديد يخفف من حالة عدم المساواة فيما بين الدول ، ويحقق العدالة الاقتصادية في العلاقات فيما بينها وبين الدول الغنية (القانون الدولي للتنمية).

ويعاني القانون الدولي من حالة من الجمود الآن إن لم نقل من التراجع، بسبب المواقف المتباينة للدول . فقد سبق لدول العالم الثالث أن قبلت بالقانون الدولي صراحة أو ضمناً ، وأيدت على الخصوص مبدأ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، اللذين يسمحان لها بإسماع صوتها في المحافل الدولية . ولكن تلك الدول وقفت موقفاً متشككاً من بعض قواعد القانون الدولي التقليدي الذي جرى إعداده في القرن التاسع عشر دون مشاركة منها.

وكان مؤتمر باندونغ (١٩٥٥) بمثابة نقطة انطلاق مجموعة الدول العالمثالثية. فقد طالب المؤتمر ـ الذي جاء بعد هزيمة القوات الفرنسية في ڤيتنام على يد هوشي منه (٧ تموز ١٩٥٤) والذي تلاه اندلاع الثورة الجزائرية ـ والذي ضمّ ممثلين عن تسع وعشرين دولة وثلاثين حركة تحرّر وطني، بانهاء الاستعمار ، والتمييز العنصري. ونجحت دول المجموعة تدريجياً في استخدام منظمة الأمم المتحدة منبراً للتعبير عن مطالبتها بالاستقلال السياسي والاقتصادي. ففي العام ١٩٦٠ أمكن لهذه الدول التوصل إلى إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ لعام ١٩٦٠). وبفضل جهود هذه الدول التي أنشأت حركة عدم الانحياز رسمياً في بلغراد في خضم احتدام الحرب الباردة عام ١٩٦١ ، والتي أصبحت تسمّى مجموعة الـ (٧٧) ، عام ١٩٦٤ ، اعترفت الأمم المتحدة بحركات التحرّر الوطني (منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٤ وحركة تحرير ناميبيا عام ١٩٧٠).

ولأول مرّة تحقق دول المجموعة (تضم الآن (١٣٢) دولة) حضوراً بارزاً في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عام ١٩٦٤ . وقد نجحت في عام ١٩٧٤ في إقناع الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتماد القرارين الخاصين بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . . وبفضل دول المجموعة أصبح من الممكن الحديث عن حق تأميم الممتلكات الأجنبية ، وإخضاع الشركات المتعددة الجنسية لقوانين الدول المضيفة ، والسيادة الدائمة على الثروات الطبيعية ، والحق في التنمية ، وحق الدول النامية في المساعدة من قبل الدول الصناعية المتقدّمة . وبفضل مبدأ التمثيل الجغرافي العادل الذي دافعت عنه دول المجموعة أمكنها أن تحصل على تمثيل أفضل في المنظمات الدولية . وقد نجحت دول المجموعة في إدراج فكرة التراث المشترك للإنسانية في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في عام ١٩٨٢)

ومع نهاية **الحرب الباردة** والتطوّر في العلاقات الروسية الأمريكية تحوّل مركز الصراع من الشرق والغرب إلى الشمال والجنوب . واليوم ، ومع انتصار الليبرالية تحت اسم العولمة ، وضع حد لمحاولات تغيير النظام القانوني الدولي . ويجد العالم الثالث الآن أكثر من أي وقت مضى ، نفسه مهمشاً ومعزولاً سياسياً واقتصادياً . ومما يزيد من تفاقم المشكلة أنّ وحدة المجموعة الآن مهددة بسبب الفروقات الشديدة في درجة التنمية فيما بين أعضائها . فأفريقيا تعاني من التخلّف ، أما أمريكا اللاتينية السائرة في طريق الديمقراطية فلا تجد لمشكلاتها الاقتصادية علاجاً ناجعاً ، في حين تشهد دول آسيا أو بعض دول آسيا تطوّراً ملموساً .

وقد فقد العالم الثالث ، وبخاصة العالم العربي منه ، الكثير من إشعاعه خلال نصف قرن ، ولم يتوصل إلى حلول لأي من مشكلاته المتمثلة أساساً في الجوع والتخلّف وغياب الحريّات وخطر التفكّك . ولكن هناك الآن محاولات خجولة لتجديد شباب العالم الثالث تقودها البرازيل : مجموعة العشرين G20 التي تضم دول الجنوب العشرين الكبرى (الدولة العربية الوحيدة من بينها هي مصر) ، وقمة أمريكا الجنوبية والدول العربية (٢٠٠٥م) . وتسعى المجموعة الأولى لإعادة توازن لميزان قوى غير عادل في المفاوضات التجارية ، وقد فرضت نفسها كمحاور شرعي وأساسي في

المفاوضات التجارية المتعلّقة بالزراعة داخل منظمة التجارية العالمية. إلاّ أنّه لا يزال من المبكّر الحكم على أي دور لهذه المجموعة في إعادة تشكيل موازين القوى، وإعادة تنظيم المجتمع الدولي على أسس جديدة.

وقد بات الأمن الدولي الآن رهينة موقف أحادي الجانب من قوّة عظمى عبّرت تدريجياً عن رغبتها في التحرر كليّاً من القانون الدولي، وهو ما يجعلنا نعيش الآن في حالة جديدة من الفوضى العالمية.

٢. المنظمات الدولية الحكومية

لم تعد الدولة القومية اللاعب الوحيد في الميدان الدولي - وإن ظلّت دون شك اللاعب الأهم - وذلك بعد أن ظهرت المنظمات الدولية الحكومية كإحدى أبرز السمات للمجتمع الدولي المعاصر. ويشجع ميثاق الأمم المتحدة قيام تنظميات أو وكالات أقليمية تعالج الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين شريطة أن يكون نشاطها متلائماً مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها (م/ ٥٢).

ويتجاوز عدد المنظمات الدولية «البينحكومية» الآن عدد الدول (أكثر من (٦٠٠٠) منظمة عالمية، وعبر قارية، وإقليمية) (٢٤).

ومن الناحية النوعية تغطّي المنظمات الدولية عملياً جميع مناحي الحياة من سياسية واقتصادية واجتماعية وفنية.. إلخ. وهي تتمتع بشخصية قانونية دولية مستقلة عن شخصية الدول الأعضاء فيها. وقد أصبحت التصرّفات التي تصدر عنها تبعاً لذلك مصدراً مستقلاً لقواعد القانون الدولي. إنّها تخضع للقانون الدولي، ولكنها تسهم بشكل قوي في تطويره. ومن هنا يأتي الحديث عن «السلطة شبه التشريعية» للمنظمات الدولية.

والتجارب الإقليمية مفيدة، ولكنها يمكن أن تشجع الرغبة في الانطواء، وهو ما ينعكس سلباً على دور المنظمات العالمية.

ولكن المنظمات الدولية العالمية منها أو الأقليمية لم تؤثر سلباً على العلاقات المتبادلة بين الدول، كما أنّها لم تهدد السلطة الواقعية للدول الكبرى، لأنّه لا وجود حتّى الآن

لمنظمة دولية مركزية تتمتّع بوسائل إكراه لفرض إرادتها على الدول.

وقد شكّل اعتماد ميثاق الأمم المتحدة في العام ١٩٤٥ منعطفاً حاسماً في تاريخ العلاقات الدولية. وحظر الميثاق استخدام القوّة في العلاقات الدولية أو التهديد باستخدامها، ولكنّه استثنى حالتين من هذا الحظر هما حالة الدفاع الشرعي ونظام الأمن الجماعي.

وقد تجلّت أوجه القصور في نظام الأمم المتحدة منذ تأسيسها، إذ قامت على تناقضات صريحة. فقد أراد مؤسسو المنظمة الجديدة أن تكون منظمة عالمية، وأن يكون لها دور سياسي وعسكري. غير أنّه من منطلق الواقعية والفاعلية اعترفت الحكومات المنتصرة بمركز خاص متميّز لنفسها (الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن). ويقرّ الميثاق حق تقرير المصير، فيما أوجد في نفس الوقت نظام الوصاية فيما يتعلّق ببعض شعوب الجنوب (الفصل الثاني عشر). وقد سوى الميثاق بين الدول الدكتاتورية والدول الديمقراطية من حيث حق التصويت ومن حيث الدخول في عضوية الأمم المتحدة، مع أنّ الميثاق يوجب على الدول الأعضاء صراحة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. والأمين العام هو عبارة عن «مدير عام إداري» وهو في خدمة الدول كما يتبيّن من تسمية مكتبه «الأمانة العامة».

وقد قامت المنظمة على فكرة أنّ الاعتداءات على الحدود كانت السبب الرئيسي للحرب العالمية الثانية، وأنّها أكبر خطر يهدّد البشرية، ولكن الثابت الآن أنّ تهديدات جديدة أخرى يمكن أن تأتي من دول لا تعبأ بحقوق الإنسان داخل حدودها.

وتعاني المنظمة من عدّة مشكلات خيّبت على مرّ السنين الكثير من الآمال التي عقدت عليها. ويتحدّث البعض عن مسؤولية الأمم المتحدة عن بعض حالات الإبادة الجماعية (رواندا). وقد وجد مجلس الأمن نفسه مراراً عاجزاً بسبب الحق في الفيتو. ولم تتمكن الأمم المتحدة من منع اندلاع العديد من الحروب. وهي لم تتمكن دائماً من أداء دور أساسي في الصراعات الأقل حدّة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. أما في الموضوع الفلسطيني فهي عاجزة بامتياز. ويطول الحديث في مفهوم الأمن الجماعي

الذي يعاني من ضعف شديد لعدة أسباب لعل أهمها معارضة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء قوات مسلحة موضوعة تحت تصرف المجلس ولتكوين لجنة أركان حرب من الأعضاء الدائمين في المجلس (المواد من ٤٥ ـ ٤٧ من الميثاق). أما «الحق في التدخل الإنساني» المزعوم، والذي بمقدور الدول الكبرى وحدها تطبيقه عملياً، فيستعيد الامبريالية القديمة مغلّفاً إياها بشيء من الأخلاقية. ويذكّرنا هذا الحق بما كانت عصبة الأمم تسميه بـ «المهمة التحضيرية المقدّسة حيال شعوب عاجزة عن إدارة شئونها في الظروف البالغة الصعوبة للعالم».

أما دور محكمة العدل الدولية، فهو دور محدود. وكذلك الأمر في الجمعية العامة التي من المهم إعادة الاعتبار لها. وتجد بلدان العالم الثالث نفسها مهمّشة في الأمم المتحدة مع أنها تملك الأكثرية في الجمعية العامة. وقد ضعفت أهمية المنظمة، أكثر فأكثر في ظل السياسة الأحادية التي تنتهجها الولايات المتحدة. ويبدو إصلاح المنظمة المطروح على بساط البحث منذ انتهاء حقبة الحرب الباردة أمراً ميؤوساً منه. فأكثر الدول حماسةً للإصلاح هي الولايات المتحدة التي تريد إدخال اليابان إلى مجلس الأمن. أما الصين فتعارض توسيع مجلس الأمن لهذا السبب. وهناك خلافات حول كيفية توسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن بين مؤيد لفكرة زيادة المقاعد الدائمة ومؤيد لفكرة المداورة. كما أنّ هناك وجهات نظر متباينة حول المعايير التي ينبغي اتباعها لاختيار الدول الدائمة العضوية في المجلس.

٣. الفرد العادي

كان القانون الدولي التقليدي يغفل الفرد، ولم يكن يعنى بكيفية معاملة الدولة لمواطنيها وللأجانب المقيمين فيها، وذلك على اعتبار أنّ هذه المعاملة إنّما تدخل في الاختصاص الداخلي للدولة. غير أنّ القانون الدولي الحديث لم يعد يقتصر على العلاقات القائمة بين الدول، فللفرد الآن مجموعة من الحقوق المستمدة مباشرة من القانون الدولي. وبعد أن كان تدويل حقوق الإنسان ظاهرة عابرة بين الحربين العالميتين

أصبح أحد سمات الفترة التالية للحرب العالمية الثانية التي عرفت انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان على يد الأنظمة النازية والفاشية. وإذا كان القانون الدولي التقليدي قد أولى عنايته أساساً لحماية بعض الفئات داخل الدول كالأجانب والأقليات العرقية أو الإثنية أو اللغوية، فإنّ القانون الدولي الحديث يهتم أكثر فأكثر بالشعوب وبحقها في تقرير مصيرها وبالمجموعات البشرية التي اقتلعت وهجّرت من أوطانها، وبجميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية منها أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفردية منها أو الجماعية. وللفرد بموجب القانون الدولي الحق في المطالبة باحترام الحقوق المقرّرة له دولياً في مواجهة الدول الأجنبية أو في مواجهة دولته (المثال الأبرز هو الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعام ١٩٥٠).

وقد شهدت مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة ازدهار العولمة الليبرالية (تمجيد النظام الديمقراطي والاحتفاء بدولة القانون وتعظيم حقوق الإنسان). ولكن باسم الحرب العالمية على ما يسمّى الإرهاب بعد الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ تبدو جميع التجاوزات مباحة فجأة. ويلجأ العديد من الدول (أبرزها أمريكا وإسرائيل) إلى ممارسة التعذيب في حربها ضد الإرهاب، وكل الدلائل تشير إلى أننا بتنا ننزلق نحو دولة أكثر بوليسية. والأدهى أنه تسيطر على جمهور الناس في كل مكان تدريجياً حالة من التوجس يمكن معها القبول بأي إجراء تتخذه السلطات.

وقد عرف القرن العشرون عدّة فصول من الإبادة الجماعية. فبعد أن غابت أو تكاد الآليات التطبيقية الفعّالة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان واستخدام الحرب ضد الإرهاب ذريعة لتقويض الحريات والحقوق الأساسية، عمدت عدّة دول إلى إفشال المحكمة الجنائية الدولية التي أقرّ نظامها الأساسي في السابع عشر من تموز عام ١٩٩٧ (أمريكا وروسيا والصين وإسرائيل). ولم تكتف إدارة الرئيس بوش بعدم التصديق على النظام الأساسي للمحكمة، بل تنكّرت في اللحظة الأخيرة لتوقيع الرئيس السابق بيل كلينتون على النظام. وقد عمدت أمريكا إلى توقيع اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول تمنع فيها من تقديم الرعايا الأمريكيين إلى المحكمة. ومن الجدير بالذكر أنّ المحكمة لا تتدخل إلاّ في حالة قصور القضاء الوطني. ويخشى أن يؤدي ذلك إلى تمييز

جديد بحق البلدان الفقيرة، حيث يندر أن تتمكّن النظم القضائية من تأمين سير العدالة بصورة مرضية، وفي هذه الحالة تتحوّل العدالة الدولية إلى أداة أخرى في يد الدول الكبرى.

وأخيراً فإنّ القانون الدولي لا يمكن أن يغفل لاعباً أساسياً في المجتمع الدولي المعاصر هو الشركات التي يتجاوز نشاطها حدود الدولة (الشركات متعددة الجنسية) التي تقوم، من بين أمور أخرى، بالتعاون مع الدول لاستغلال الثروات الطبيعية فيها (عقود الدولة) وإلاّ فقد سيطرته على الحياة الاقتصادية الدولية المعاصرة. وقد بلغ عدد هذه الشركات في إحصائية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٦٥٠٠٠) شركة يتبع لها (٨٥٠,٠٠٠) شركة فرعية موزعة على كافة أنحاء العالم. وبحسب الإحصائية نفسها فإنّه من بين أكبر مائة كيان اقتصادي كبير في العالم عام ٢٠٠٢ وقد وصل عدد الدول إلى (٧١) دولة، في حين بلغ عدد الشركات المتعددة الجنسية (٢٩) شركة[٢٥]. ولا شك أنّ هذه الشركات تؤثّر بالعمق على العلاقات الاقتصادية الدولية، وهي لا بد أن تتمتع بقدر من الشخصية القانونية الدولية.

ثانياً: زيادة الميادين التي تدخل في دائرة نفوذ القانون الدولي

أثّرت التحوّلات العميقة التي طرأت على المجتمع الدولي في القرن العشرين وعلى رأسها الحربان العالميتان اللتان وقعتا في أقل من جيل واحد على حياة الشعوب كافة، وأقنعتها بوجود مصالح مشتركة لها، وأحيت فيها الشعور بالتضامن فيما بينها، وأشعرتها بضرورة البحث عن حلول للمشكلات المشتركة وإشباع الحاجات الجديدة والمتعدّدة في عالم متغيّر ومنقسم.

(١) العالمية والنسبية[٢٦]

كانت وظيفة القانون الدولي التقليدي متواضعة نسبياً لأنها كانت تقتصر على تحديد اختصاص أشخاصه من الدول فقط وتنظيم هذه الاختصاصات، ولكن القانون الدولي

شهد في القرن العشرين ولا سيما في النصف الثاني منه قدراً كبيراً من التطوّرات التي تراعي حقائق العلاقات الدولية الجديدة.

فقد أدّى تنوّع الأشخاص المخاطبين بقواعد القانون الدولي المعاصر وعدم تماثل اختصاص كل منهم (٢٧)، إلى ولادة مصدر جديد للقانون الدولي هو الأعمال الإرادية المنفردة الصادرة عن المنظمات الدولية.

وأدّى عدم التجانس بين الدول إلى اتخاذ مواقف مختلفة من القانون الدولي وإلى تفسيرات متباينة لقواعد هذا القانون. فحقوق الدول الكبرى والتزاماتها تختلف عن حقوق والتزامات الدول الصغرى، وحقوق والتزامات الدول الصناعية المتقدّمة ليست بالضرورة هي ذات حقوق والتزامات الدول الفقيرة أو الأشد فقراً. وتتباين نظرة الدول إلى مبدأ سيادة الدولة وإلى مبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخلية وإلى العرف الدولي وإلى القيمة القانونية لقرارات المنظمات الدولية.

وقد كان واضعو ميثاق الأمم المتحدة يرون أن إنشاء نظام اقتصادي دولي فعّال هو ضمان للأمن الدولي. أما الأغلبية الحالية من الدول فترى أنّ العلاقات السلمية شرط مسبق للتنمية. ومع انتصار الليبرالية في السنوات الأخيرة أصبح هم القوى الأساسية الفاعلة في المجتمع الدولي اعتماد قواعد تكفل المنافسة التجارية.

وكان لزاماً على القانون الدولي أن يأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات المتنوّعة للدول. أما ظهور المنظمات الدولية فقد جعل القانون الدولي الذي يستند في قسم كبير منه إلى ممارسات هذه المنظمات ولا سيما منها منظمة الأمم المتحدة، يعنى بدراسة هذه المنظمات. وقد أصبح الحديث معتاداً عن قانون داخلي للمنظمات الدولية وذلك أسوة بالقانون الداخلي للدول. وقد أسفر قيام تجمعات إقليمية في أعقاب حركة تصفية الاستعمار التي طالت القارتين الآسيوية والإفريقية، ومطالبة هذه التجمعات بتعديل قواعد القانون الدولي الحالي واعتماد قواعد دولية جديدة في مجالات مثل تصفية الاستعمار وتوارث الدول والتنمية المستدامة، عن جعل القانون الدولي في حركة دائبة. والقانون الدولي الإقليمي في بعض المناطق (أوروبا) يتعزّز بفضل الأعمال

الانفرادية الصادرة عن التجمعات الإقليمية التي تنطبق مباشرة على الأفراد في داخل الدول الأعضاء في هذه التجمعات. وقد فرضت هذه التطوّرات التساؤل عن العلاقة بين القانون الدولي «العمومي» والقانون الدولي «الخصوصي» (مثل القانون الدولي الأوروبي، القانون الدولي الأمريكي اللاتيني، القانون الدولي العربي) وأولية أحدهما على الآخر.

(٢) التنوع

القانون الدولي المعاصر، قانون متنوّع بسبب الموضوعات أو المجالات الجديدة التي لم تكن معروفة في القرن التاسع عشر والتي أصبح ينطبق عليها. فقد كان الهم الأول للقانون الدولي التقليدي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ولهذا فهو لم يكن يختص إلاّ بمجالات محدودة نسبياً: الحرب والحياد، الامتيازات والحصانات، الدبلوماسية، التسوية السلمية للمنازعات الدولية. أما القانون الدولي المعاصر فقد أصبح يشمل، ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، مجالات لا حصر لها بحيث لا نبالغ إذا قلنا أنه يغطي اليوم عملياً الموضوعات ذاتها التي يشملها القانون الداخلي. ونحن نشهد الآن انفجاراً حقيقياً في قواعد القانون الدولي يعزى أساساً إلى التقدّم العلمي والتقني الهائل الذي عرفه العالم في السنوات الأخيرة. ويتفرّع عن القانون الدولي الآن عدّة فروع جديدة: قانون التنظيم الدولي، القانون الدولي لحقوق الإنسان، القانون الدولي الاقتصادي، القانون الدولي للتنمية، قانون التجارة الدولية، القانون الدولي الإداري، القانون الدولي للبيئة، القانون الدولي الجنائي، قانون العمل الدولي، قانون الفضاء الخارجي، القانون الدبلوماسي والقنصلي، القانون الجوي الدولي، . . . إلخ).

ولا تزال حركة التطوّر التدريجي للقانون الدولي وتقنيته مستمرة وذلك إعمالاً للمادة ١٣/ ١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تجعل من بين اختصاصات الجمعية العامة للأمم المتحدة تشجيع التقدّم المطرد للقانون الدولي وتدوينه. وتقوم لجنة القانون الدولي التي أقرّت الجمعية العامة إنشاءها في دور انعقادها الثاني بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر

١٩٤٧ بهذه المهمة. وقد أعدّت اللجنة التي أصبح عدد أعضائها في العام ١٩٨١ أربعة وثلاثين عضواً عدّة معاهدات دولية نخص منها بالذكر اتفاقيات جنيف الأربع الخاصة بقانون البحار (المياه الإقليمية والمنطقة المجاورة، أعالي البحار، الصيد، الجرف القاري) لعام ١٩٥٨، واتفاقية نيويورك لتخفيض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١، واتفاقية ڤيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١، واتفاقية ڤيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣، واتفاقية البعثات الخاصة لعام ١٩٦٩، واتفاقية ڤيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩، واتفاقية منع ومعاقبة الجرائم ضد الأشخاص المحميين دولياً ومنهم المبعوثون الدبلوماسيون لعام ١٩٧٣، والاتفاقية بشأن تمثيل الدول في علاقاتها مع المنظمات الدولية ذات الطبيعة العالمية لعام ١٩٧٥، واتفاقية ڤيينا بشأن استخلاف أو توارث الدول في مسألة المعاهدات لعام ١٩٧٨، واتفاقية توارث الدول في مسألة ممتلكات الدولة والأرشيف والديون لعام ١٩٨٣، واتفاقية ڤيينا بشأن قانون المعاهدات بين الدول والمنظمات الدولية أو بين المنظمات الدولية لعام ١٩٨٦ واتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام المجاري المائية الدولية في غير الأغراض الملاحية لعام ١٩٩٧. هذا ومن المنتظر أن تزداد حركة التقنين مستقبلاً في مجتمع وصل عدد أعضائه إلى أكثر من مائة وتسعين دولة.

ثالثاً: الرد على التيار المنكر لوجود القانون الدولي

يرى التيار المنكر لوجود القانون الدولي أنّ وجود القانون، أي قانون، يتوقف على وجود سلطات أو هيئات مركزية تعمل بالنيابة عن المجتمع، وتعلو على الأشخاص المخاطبين به (سلطة تشريعية تقوم بوضعه وسلطة تنفيذية تقوم بتنفيذه، وسلطة قضائية تتولى تطبيقه، Law-making , law-determination, law enforcement) وعلى وجود جزاء يمكن توقيعه قسراً إذا اقتضى الأمر على من يخالف القانون. وتتوافر هذه الشروط كافة في القانون الداخلي. ولا تتوافر للقانون الدولي هذه الشروط لأنّ المجتمع الدولي لم يصل إلى درجة الاكتمال والتطوّر ذاتها التي وصل إليها مجتمع الدولة (٢٨).

والواقع أنّ وجود القاعدة القانونية لا يتوقّف على وجود سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية.

أما فيما يتعلّق بالرأي القائل بانتفاء الجزاء في القانون الدولي وبعدم وجود القانون دون تملّك المجتمع الذي يخضع له لوسائل الإكراه المادي، فعيبه أنه يرجع أصل القانون إلى القوة. والواقع أن القانون تام بدون جزاء منظّم وأن الأخير ليس من ماهية القاعدة القانونية، وهو لا يعدو أن يكون شرطاً لفاعلية القانون وليس لوجوده. ولا ينفي انعدام الجزاء أو ضعفه وجود القانون. وليس أدل على ذلك من أن بعض فروع القانون الداخلي كالقانون الدستوري تخلو من الجزاءات المنظّمة (الجزاء غير المنظّم له يكمن في الحق في مقاومة الطغيان). ومع ذلك لا يشك أحد في إلزامية هذا القانون، وفي أنه أسمى القوانين مرتبة في الدولة.

والجزاء غير منتف في القانون الدولي بل ويمكن مقارنته إلى حدّ ما بالجزاء المعروف في القانون الداخلي. فقد يمس الجزاء في القانون الدولي الكيان المادي أو المعنوي للدولة (حق الدفاع عن النفس، المقاطعة السياسية، قطع العلاقات الدبلوماسية، الاحتجاجات الدبلوماسية، الفصل من عضوية المنظمات الدولية أو وقف العضوية). وقد ينصب على الذمة المالية للدولة (التعويض، مصادرة أموال الدولة أو تجميدها، الحصار الاقتصادي، الحرمان من المساعدات). وقد ينصب أخيراً على التصرفات أو الأعمال القانونية للدولة المخالفة للقانون الدولي (بطلان المعاهدات وانقضائها والانسحاب منها وإيقاف العمل بها).

وثمة دائماً وسائل لإرغام الدولة على احترام القانون الدولي. ويتضمن ميثاق الأمم المتحدة فصلاً خاصاً بالتدابير التي يمكن لمجلس الأمن أن يقرر اتخاذها في حالة تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان. وهذه التدابير قد لا تتطلب استخدام القوات المسلحة، ولكن يجوز للمجلس إذا رأى أن هذه التدابير لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، أن يلجأ إلى ما يلزم من أعمال عسكرية لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه (المادتان ٤١ و ٤٢ من الميثاق). ولمجلس الأمن إذا امتنعت دولة ما عن القيام بما يفرضه عليها حكم تصدره المحكمة، أن يقدم توصياته أو يصدر قراراً بالتدابير التي

يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم. ويحظر الميثاق التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد «الأمم المتحدة» (الفقرة الرابعة من المادة الثانية). غير أنه ليس في ميثاق المنظمة العالمية ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء «الأمم المتحدة» (م/ ٥١ من الميثاق).

وقد سبق لمنظمة الأمم المتحدة أن فرضت جزاءات اقتصادية على روديسيا (زمبابوي الآن) في العام ١٩٦٦ وعلى جنوب أفريقيا في العام ١٩٧٧ . كما سبق لها أن فرضت جزاءات عسكرية على كوريا في العام ١٩٥٠ . وفي التسعينيات من القرن الماضي عوقب العراق في العام ١٩٩٠ لاحتلاله الكويت، كما عوقب الاتحاد اليوغسلافي (صربيا والجبل الأسود) في العام ١٩٩٩ لانتهاجه سياسة التطهير العرقي للألبان في إقليم كوزوفو . ويتعزّز الآن مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية، حيث يكون الشخص الذي يرتكب جريمة تدخل في اختصاص المحاكم الجنائية الدولية مسؤولاً عنها بصفته الفردية (على سبيل المثال م/ ٢٥ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية).

ولا تنازع الدول في إلزامية القانون الدولي، وفي خضوعها لقواعد هذا القانون . وتتخذ صور اعتراف الدول بالخضوع للقانون الدولي عدّة أشكال أهمها اعتراف العديد من الدساتير الوطنية للقانون الدولي بقوة مساوية لقوة التشريع الداخلي وأحياناً بقوة أكبر من قوة هذا التشريع. وقد يصل الأمر ببعض الدساتيرإلى حد الاعتراف للقانون الدولي بمرتبة أعلى من الدستور (هولندا). ويطبّق القضاء الوطني القانون الدولي انطلاقاً من النصوص الدستورية للدولة. أما القضاء الدولي فهو لم ينشأ إلاّ لتطبيق القانون الدولي.

ولم تجاهر أي دولة بانتهاك القانون الدولي أو بعدم تقيّدها به. وهي على العكس تحاول دائماً أن تضفي المشروعية على سلوكها وأن تقنع الرأي العام الدولي بأن هذا السلوك يتفق وقواعد القانون المذكور. فقد سبق للاتحاد السوفيتي أن برّر عدم قبوله المساهمة في تمويل عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة استناداً إلى القانون الدولي[٢٩] . وهذا ما فعلته أمريكا أثناء الأزمة الكويتية [٣٠]وفي فيتنام[٣١] .

ولا تؤثر المشكلات المتعلّقة بتنفيذ الالتزام على صحة هذا الالتزام. وبخلاف الاعتقاد السائد تطبّق الدول عموماً الاتفاقيات الدولية والأعراف الدولية، ولا تنهض انتهاكات القانون الدولي دليلاً على عدم وجوده. فالاعتداءات على الدساتير والقوانين الوطنية هي أكثر من أن تحصى، ومع ذلك فإن أحداً لا يساوره الشك في وجودها أو في إلزاميتها. ولئن كانت خروقات القانون الدولي تظهر ضعفاً في هذا القانون إلا أنها لا تعني نفي وجوده أو نفي الحاجة إليه.

والواقع أن المنكرين لوجود القانون الدولي ينطلقون عموماً من وجهة النظر السائدة بأن قواعد هذا القانون قد وضعت فقط للحفاظ على السلم. ويغفل هؤلاء عن أن العدد الأكبر من هذه القواعد لا يختص بالسلم والحرب. ولدى وزارات الخارجية في مختلف الدول دوائر قانونية تعنى بقيام العلاقات الدولية للدولة على أساس قواعد القانون الدولي. وتعالج هذه الدوائر مسائل في غاية التنوّع: الحماية الدبلوماسية لمواطني الدولة في الخارج، دخول وإبعاد الأجانب، تسليم الأجانب (والآن تقديمهم للمحكمة الجنائية الدولية)، مسائل الجنسية، مسألة الامتداد الجغرافي لبعض القوانين الداخلية، تفسير المعاهدات والترتيبات الدولية المتعلقة بالتجارة والمالية والنقل والطيران المدني والطاقة... إلخ. وتعزى النظرة السلبية للقانون الدولي كذلك إلى الخروقات التي يتعرض لها القانون الدولي أثناء النزاعات المسلحة. ولكن الواقع هو أن هناك مجموعة من قواعد هذا القانون تظل مرعية حتّى في هذه الأثناء.

ويمكن القول باختصار إن عدم وصول الظاهرة المؤسسية في القانون الدولي إلى درجة النضج التي بلغتها مثيلتها في القانون الداخلي لا ينهض دليلاً على اختلاف في الطبيعة فيما بين القانونين، ولا يعدو أن يكون اختلافاً في الدرجة فيما بينهما فحسب(٣٢). إن القانون الدولي قوي وضعيف في نفس الوقت. ويمكن له أن يحقق نجاحات وقد يقف عاجزاً عن ذلك. ولكن الإنسان يبحث دائماً عن النظام والعدالة والرفاهية ليس فقط ضمن النظام الداخلي للدولة، وإنما أيضاً ضمن النظام الدولي اللذين يعيش في كنف كل منهما على حدّ سواء.

المراجع

(١) يراجع في هذ الموضوع

Nguyen Quoc Dinh, Droit international public, 7éme édition (Paris: LGDJ), 2002, P.33, A. Cassese, Internationl Law in a Divided World.(London : Clarendon Press, oxford), 1986, P.34.

(٢) وهناك معاهدة مكتوبة باللغة السومرية تعود إلى سنة ٣١٠٠ قبل الميلاد بين حكام «لاغاش» و«أمة» وهما عبارة عن مدن ـ دول تقع في بلاد الرافدين . انظر :

A: Nussbaum, A Concise History of the Law of nations (New York: 1962), p.1

(٣) محمد سامي عبدالحميد ، أصول القانون الدولي ، الجزء الأول ، الجماعة الدولية ، (الاسكندرية : دار المعارف) ، ص ٥٤ .

(٤) انظر أنتونيو كاسيس، مرجع سابق، ص ٤١ ، علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، الإسكندرية، ١٩٩٢ ص ٢٣٧ .

(٥) انظر محسن الشيشكلي ، الوسيط في القانون الدولي العام ، الجزء الأول، منشورات الجامعة الليبية، كلية الحقوق، ١٩٧٣ ، ص ٣٢٦ .

(٦) ولا يتسع المقام هنا للحديث عن النظريات الفقهية الإسلامية في العلاقات الدولية بين دار الإسلام والعالم الخارجي (دار الحرب) : الأصل الجهاد أي القتال لنشر الدعوة، الأصل السلم ولا يكون القتال إلا لرد العدوان، والأصل الحرب إلا إذا عقدت دار الحرب الصلح مع دار الإسلام؛ أنظر الإمام ابن الحسن الشيباني، كتاب السير الكبير، القاهرة ١٩٦٠ ؛ الشيخ محمد أبو زهرة، العلاقات الدولية في الإسلام ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤ ؛ ودراسته «نظرية الحرب في الإسلام»، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد ١٤ ، ١٩٨٥ ، ص ٧ ـ ٤٢ ؛ الدكتور صبحي محمصاني، القانون والعلاقات الدولية في الإسلام (بيروت، دار العلم للملايين) الطبعة الثانية، ١٩٨٢ . وانظر أيضاً H.Khaddouri, “Islam and the Modern Law of Nations: , 50 AJIL, p. 358.

(٧) انظر في نشأة الدول الحديثة في أوروبا بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر واستكمال العناصر اللازمة لظهورها اعتباراً من عام ١٤٥٠

J.R. Straterm, on the Medieval Origin of the Modern State , princeton, NJ, 1970 .

(٨) هناك من يجادل في ولادة القانون الدولي مع معاهدات وستفاليا . فالبعض يرى أنّه ولد في القرن التاسع لتنظيم العلاقات الدولية بين امبراطورية شارلمان الفرنسية وبيزنطة والامبراطورية

الإسلامية. ويرى آخرون أنّه ولد في القرن الحادي عشر لتنظيم العلاقات بين المجتمعات المسيحية. ويرى الكتاب الاشتراكيون أن القانون الدولي قد تطور بحسب المراحل التي شهدتها الدولة من حالة الرق إلى الإقطاع إلى الرأسمالية إلى الاشتراكية. ولكن إذا فهمنا القانون الدولي كقانون لتنظيم العلاقات فيما بين الدول، فلا شك أن بداية هذا القانون تكون مع معاهدات وستفاليا. أنظر في هذا الخلاف أنتونيو كاسيس، مرجع سابق، ص ٣٧ وما يليها.

(٩) انظر أنطونيو كاسيس ، مرجع سابق ص ٣٨ وما يليها.

(١٠) المرجع ذاته، ص ٤١ .

(١١) مؤتمر باريس الذي جرى عقده بعد حرب القرم عام ١٨٥٦ والذي دخلت فيه الدولة العثمانية لأول مرّة لجماعة الدول، ومؤتمر برلين حول المسائل الاستعمارية للعام ١٨٨٥ والذي حضرته الدولة العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية، ومؤتمر الجزيرة للعام ١٩٠٦ بشأن التنافس الفرنسي الألماني في المغرب، ومؤتمرات لاهاي عام ١٨٩٩ و ١٩٠٧ التي دعيت إليها دول غير مسيحية مثل اليابان وسيام وإيران.

(12) A. Nussbaum, OP. Cit. p . 197.

(١٣) انظر كتابي حقوق الإنسان ، في ضوء القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٩ ، ص ٨٥ .

(14) G. Tunkin, International law, Moscow, 1986.

(15) See H.Chiu, comnuurnist China's attitude towards internationl law, 60 A J I L, P. 245.

(16) Michel Virally, L'organisation mondiale, Paris, 1972, P. 13.

(17) G.Myrodal, The Worldwide Emancipation of Underdeveloped Nations, in Assuring Freedom to the Free, ed . A. Rose, Detroit 1964, p.39.

(١٨) انظر عبد الحميد العبدلي ـ قانون العلاقات الدولية ، الطبعة الأولى ـ تونس ، ١٩٩٤ ، ص ٤٠١ وما يليها.

(١٩) ريمون حداد ، العلاقات الدولية ، الطبعة الأولى ـ (بيروت : دار الحقيقة) ، ٢٠٠٠ ، ص ١٤٤ وما يليها.

(٢٠) انظر في هذا الموضوع محمد خليل الموسى، استخدام القوّة في القانون الدولي المعاصر، (عمّان: دار وائل للنشر)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ .

(٢١) لا يزال الوقت مبكراً للحديث عن الشبكة الإرهابية ـ الدولة (القاعدة) ، أو الفرد ـ الدولة (بن لادن) وهما شخصان جديدان أصبح البعض يضيفهما إلى قائمة أشخاص القانون الدولي بعد

سياسة «الحرب العالمية على الإرهاب» التي تدعو لها أمريكا. ولكن لا شك أنه تظهر إلى الوجود الآن قوى دينية ـ سياسية عابرة للحدود، لا بد أن يأخذها القانون الدولي بعين الاعتبار (الاتفاقيات الدولية لمناهضة الإرهاب). ولا نتوقف في هذه الورقة كذلك عند أشخاص آخرين للقانون الدولي مثل المنظمات الدولية غير الحكومية وحركات التحرير.

(22) S.F.D.I. , l'Etat souverain à l'aube de 21 Siècle, collogue de Nancy, Pedone, 1994.

(23) Economist, 3 Jan. 1998.

(24) Dominque Carreau, Droit International, Pedone, 2004, p. 29 انظر

(25) Ibid , p. 31.

(٢٦) انظر أحمد سرحال، قانون المعاهدات الدولية، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع)، ١٩٩٣، ص ٢٣.

(٢٧) يتفاوت أشخاص القانون الدولي من حيث مدى الاختصاصات التي يتمتع كل منهم بها: ففي القمة نجد أن الدولة تملك كامل الاختصاصات الدولية لأنها لا تخضع لمبدأ تخصص الشخص الاعتباري، وبعد ذلك تجيء المنظمات الدولية التي لا تملك سوى اختصاصات دولية قاصرة على أمور معيّنة. واختصاصات الدول واحدة، أما اختصاصات المنظمات الدولية فمتنوعة، ولا يتمتع الأفراد العاديون سوى باختصاصات ثانوية ووظيفية.

(28) J.G. Starke, Introduction to International Law, Nineth edition, butter worths, انظر 1984, p.4, Roymond Aron, Paix et querre entre les nations, 5 e éd., Paris, 1968, Hans J. Morgentau, politics among nations, the Struggle for power and peace, 3e ed., New York, 1960

وانظر في الرد على هؤلاء أستاذنا الدكتور محمد سامي عبدالحميد، القانون الدولي العام، القاعدة الدولية، الجزء الثاني، الطبعة السادسة، الدار الجامعية، ١٩٨٤، ص٣١.

(29) ICJ, 1962 , p. 51.

(30) A. Chayes, The Cuban missile crisis, oxford, 1974.

(31) The Vietnam War and International Law (ed. R.A. Falk), 4 vols., Princeton, 1968 - 1976 .

(٣٢) انظر كتابي، القانون الدولي العام. المقدّمة والمصادر، الطبعة الثانية، (عمّان: دار وائل)، ٢٠٠٠، ص ٢٨٦.

حصاد القرن : الفكر الاستراتيجي وتطبيقاته

د. أحمد عبد الحليم

(خبير ومحاضر بأكاديمية ناصر العسكرية العليا - مصر)

حصاد القرن: الفكر الاستراتيجي وتطبيقاته

د. أحمد عبد الحليم

مقدمة

يتعامل الفكر الاستراتيجي مع الحرب، والإعداد للحرب، وشن الحرب. وبالتالي فهو يتعامل مع عدة موضوعات محددة، أهمها البناء الاستراتيجي للقوة المسلحة، والتوزيع الاستراتيجي لها، وأسلوب نقلها استراتيجياً إلى الاتجاهات الاستراتيجية المحددة طبقاً لخطط العمليات الموضوعة. وبالطبع يتأثر ذلك كله بتطور الفكر الاستراتيجي وتطور تطبيقاته على مر الزمن. ونقول منذ البداية إن هذا الأمر لم يبدأ مع بداية القرن الماضي، وإنما ضربت بداياته في أصلاب قرون أخرى، سوف نجملها في بحثنا هذا، ويكون التركيز الرئيس على حصاد القرن العشرين.

والقوة في حد ذاتها ليست خطأ، ولكن الخطأ في كيفية استخدامها. والحق بغير القوة ضائع، كما أن القوة بغير الحق طغيان. والهدف من هذه الدراسة هو تبيان الطريق التي تطور بها الفكر الاستراتيجي الذي استند إليه تطور استراتيجية الحرب الحديثة، حتى يمكن فهم أسباب الحرب والمبادئ الأساسية التي

تحكمها. وتنوير القارئ العربي بذلك هو ثمن البقاء والحرية والازدهار، وهي المصالح الحيوية الأساسية التي نسعى، نحن العرب، إلى ضمان تحقيقها.

حوالى نهاية القرن الثامن عشر، كانت الاستراتيجية عبارة عن إدارة القائد لعملياته في مسرح عملياته المحدود، كما كانت هي الحيل والخداع الحربية التي كان يقوم بها القائد لخداع العدو وكسب النصر. وتغير الأمر مع بدايات القرن التاسع عشر، ووضح تماماً خلال القرن العشرين، وحيث أصبحت الحرب والمجتمع أكثر تعقيداً، أن الحرب جزء هام من المجتمع، وبذا تطلبت الاستراتيجية إعتبارات متزايدة للعوامل غير العسكرية: اقتصادياً، ونفسياً، وأخلاقياً، وسياسياً، وتكنولوجياً. وبذا لم يعد الفكر الاستراتيجي مجرد مفهوم وقت الحرب، وإنما أصبح عنصراً هاماً للدولة من كل الأوقات: سلماً وحرباً. وأصبح جوهر الفكر الاستراتيجي في عالم اليوم هو فن إدارة الدولة، والتحكم في ثروات الأمة، وحسابات مقارنات القوة، وإنشاء التحالفات، من مواجهة تهديدات واضحة يجب التحسب لها، والقدرة على مواجهتها، وهزيمة الأعداء الفعليين أو المحتملين أو المفترضين.

إن أعلى أنواع الفكر الاستراتيجي هو ما يدمج سياسات الدولة لبناء القوة التي تشعر الخصم أن اللجوء للحرب غير ضروري، أو أن تكلفته ستكون عالية. كما أن مطوّري الفكر الاستراتيجي لا يتفقون دائماً فيما بينهم حول شكل وطبيعة هذا الدمج، أو حول أسلوب استخدام القوة وكيفيته وأهدافه، ومع ذلك فإن هناك خيطاً رفيعاً يربط هذه الأفكار معاً، وإن اختلف تطبيقها من مكان إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى. كما يوضح هذا الخيط أيضاً العلاقة بين الحرب والمؤسسات الاجتماعية وبين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية، ومخرجات باقي العلوم الاجتماعية والطبيعية والرياضية، وظهر ذلك كله في تطور التكنولوجيا العسكرية، التي هي في النهاية نتيجة لتطور المجتمع ككل ومدى تقدم العلم به.

ومن جانب آخر، فإن العوامل القومية ـ والأيديولوجية ـ في الاستراتيجية هي من العوامل المؤثرة، فهي نتاج للاختلافات في شخصية وسيكولوجية الشعوب، وأيضاً في مستويات القيم والنظرة إلى الحياة وإلى الآخر. ومن ناحية أخرى هي نتيجة

للمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهي أيضاً التميز العسكري للموقع الجغرافي والأهمية الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية لهذا الموقع. ويبدو من الواضح مثلاً أنه منذ عام ١٨٧٠ فكر الألمان في أساليب الحرب العدوانية والإبادة العسكرية للخصوم، وفكر الانجليز - وبعد ذلك الفرنسيون - في شروط للحرب الدفاعية والنتائج على المدى الطويل للإنهاك الاقتصادي. وفي هذا الشأن، فإن الدبلوماسية والاستراتيجية والأعمال السياسية والقوة العسكرية غير منفصلة، ومالم يتم إدراك ذلك فسوف تسير السياسة الخارجية للدولة في الاتجاه الخاطئ. كما أن وجود الأمة يعتمد على مفهومها للمصلحة القومية وأسلوب إثرائها، وأنه يوجد طريق آمن واحد للأمن القومي للدولة، هو الشعب كله.

وهناك علاقة فريدة أخرى يجب توضيحها، وهي العلاقة بين العلم العسكري والاستراتيجية العسكرية والعلوم الأخرى، وهي المؤثرات الواقعة على تطور الفكر الاستراتيجي وتطبيقاته. وهي قضية كبرى نكتفي بإلقاء الضوء على بعض جوانبها. فيهدف العلم العسكري، كنظام متكامل للمعرفة، إلى تبين طبيعة وجوهر وأبعاد الحرب ككل والصراع المسلح وصولاً إلى نظرية فن الحرب ومجموع النظريات الأخرى، ووسائل تنظيم وإعداد القوات المسلحة وتطوير معداتها وأسلحتها وبناء استراتيجيتها على أسس سليمة وحديثة. كما يبحث العلم العسكري في طبيعة وخصائص الصراعات المسلحة والحروب المقبلة والقوانين والمبادئ التي تخضع لها وطرق إدارة الصراعات المسلحة، كما يضع الأسس النظرية والتوصيات العملية لحل مسائل بناء القوات المسلحة وإعدادها للحرب المقبلة. ولما كانت الحرب تخضع لقوانين ومبادئ عامة ثابتة ونظريات عسكرية، فقد اعتبرت علماً يجب دراسته شأنها في ذلك شأن العلوم الأخرى. ولما كانت تلك القوانين والمبادئ والنظريات التي تقوم عليها الحرب تحتاج إلى حكمة ومهارة وذكاء من القادة عند التطبيق بسبب الظروف المتغيرة التي تكشف عنها كل حرب، فقد أصبح التخطيط للحرب وإدارتها يدخل ضمن الفنون. ومن هذه الزاوية فإن العلاقة بين العلم العسكري وكل من العلوم الإنسانية والطبيعية والرياضية هي علاقة وثيقة.

وبناء على ما تقدم، فقد برزت نتيجة هامة، وهي أن هناك علاقة مباشرة بين العلم العسكري والعلوم الأخرى، وأن مجال التفاعل بينهما، وهو الممثل في التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل، ينعكس بصورة مباشرة على الفكر الاستراتيجي والاستراتيجية العسكرية وتطورها. هذه العلاقة هي علاقة متبادلة، فبتطور الفكر الاستراتيجي يظهر له مطالب في مجال تفاعل العلم العسكري والعلوم الأخرى. كما أن التقدم العلمي والتكنولوجي يفتح آفاقاً جديدة لتطور الفكر الاستراتيجي. وهكذا تستمر العلاقة متبادلة يتقدم بها العلم العسكري والعلوم الأخري، ويتطور بها الفكر الاستراتيجي. ونتيجة للانطلاق العلمي والتكنولوجي اللا محدود، فقد برزت نتيجة أكثر إثارة وأكثر أهمية. فقد أدى التطور العلمي والتكنولوجي، مع ازدياد خطر قيام صراعات مسلحة مدمرة وحروب متنوعة تستخدم فيها الاستراتيجية النووية والاستراتيجية الفضائية، إلى التفكير في استراتيجيات جديدة تسعى إلى التحكم في وسائل الصراع المسلح ومحاولة التغلب على أسبابه والقضاء عليها قبل الوصول إلى مواقف خطرة تحتم قيام الصراع المسلح والحروب بصفة عامة. وبذلك يحقق التحكم في وسائل الصراع المسلح ما تهدف إليه الاستراتيجية المعاصرة، ولكن بحلول وبدائل تختلف عما كانت تمارسه الاستراتيجية، ويدعو إليه الفكر العسكري في الماضي. والخلاصة، أنه في الظروف الحديثة فإن المسائل العسكرية متشابكة جداً مع المظاهر السياسية والاجتماعية والتكنولوجية، لدرجة أنه من المشكوك فيه أن يستطيع أحد أن يتحدث عن استراتيجية عسكرية خالصة دون ارتباطها بمسائل أخرى معقدة.

تطور الفكر الاستراتيجي العالمي وتطبيقاته

سنقوم بإبراز تطور الفكر الاستراتيجي العالمي وتطبيقاته بداية منذ القرن السادس عشر إلى منتصف القرن العشرين، حيث لم يعد تطور الفكر الاستراتيجي بعد ذلك ينسب لأحد صناع الاستراتيجية بشكل محدد، كما أصبح التطور في الفكر الاستراتيجي وتطبيقاته هو امتداد وتطوير لهذه الأسس التي ظهرت خلال هذه الفترة.

كما سوف نركز في النصف الثاني من القرن العشرين على الخبرة العربية في جولات الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وهو الأمر الذي يهم القارئ العربي.

مكيافيللي

كانت البداية مع مكيافيللي، ونهضة فن الحرب في عصره. وقد أشار ميكافيللي إلى العلاقة الوثيقة بين الحياة المدنية والحياة العسكرية وذلك من خلال النظر إلى طبيعة الحكم والحكومات، وأنه من الضروري أن تتلاحم وتتماسك الحياة المدنية والحياة العسكرية بعضها بالآخر. وقد أصبح مكيافيللي أول مفكر عسكري في تاريخ أوروبا الحديثة، وازدادت اهتماماته بالقضايا والمسائل العسكرية من خلال تجربته الشخصية. ولذلك تناول برنامجاً إيجابياً للاصلاح العسكري يوضح فيه التوسع في استخدام قوات المشاة المترجلة وإلغاء قوات المرتزقة. وأكثر من ذلك فقد رفع شعار أن الحرب الأساسية هي من أجل البقاء، وفي سبيل ذلك يمكن تنفيذ أي شيء ويسمح بكل شيء. ويؤكد مكيافيللي أنه لا يجب على القائد العسكري أن يقصر فكره على الأعمال العسكرية فقط، بل يتحتم على القائد الناجح أن يبتكر بعض الوسائل والطرق الفعالة لخداع خصومه. ونصت أفكار مكيافيللي الثورية على أن استخدام كافة الطرق والوسائل والقوى المتاحة أمر حتمي لا غبار عليه إبان الحرب، وكان بالتالي ينظر إلى الدولة بكاملها باعتبارها كائناً حياً يجري اختبار كافة موارده وقواه وشجاعته وذكائه في زمن الحرب.

ويؤكد مكيافيللي على أن هناك رابطة وثيقة بين الديمقراطية وفكرة الجيش، الذي يجب أن يرتكز على فكرة التجنيد الإجباري. ويضيف في كتابه «فن الحرب» أن الجنرال لا يستطيع تفادي معركة صمم العدو على خوضها رغم كافة المخاطر. كما يشير إلى أنه منذ اختراع المدفعية أصبحت القلاع والحصون بلا قيمة تذكر في عمليات وقف تقدم قوات الخصم، وأن المعركة تمثل الذروة الضرورية والحتمية في كافة الحروب. وقد أكدّ مكيافيللي على الانضباط العسكري الذي يلي المعركة. وبالنسبة للكثيرين، فقد ظل مكيافيللي نبياً للحروب الحديثة، استطاع التنبؤ بالابتكار الجديد للثورة الفرنسية والمتمثل في نظام التجنيد الاجباري العام. بيد أن عدداً آخر يبرز فشله

في إدراك أهمية المدفعية، ويرى في مقترحاته الحماسية باتباع اسلوب المؤسسات العسكرية الرومانية دليلاً على افتقاره للمعلومات الواقعية والعملية للشئون العسكرية. وفي العصر الحديث، فإن مسألة التخطيط في القيادة العسكرية والتدريب العقلاني والفكري للجنرالات أصبحت بمثابة مشكلة، فلقد تقدم الفكر العسكري بشكل تجاوز بكثير أفكار مكيافيللي. ورغم ذلك فإن العديد من الأمور العسكرية الاستراتيجية الحالية تعتبر استمراراً منطقياً للأفكار والدراسات التي بدأها مكيافيللي.

فوبان

تأتي بعد مكيافيللي علوم «فوبان» وأثرها على الحروب. وقد رأى الكثيرون تأثير هذه العلوم على تطور الجيش الفرنسي من عهد لويس الرابع عشر، وعلى تقدم هذا الجيش بفضل الإدارة المدنية، التي كان فوبان أحد أركانها. وخلال الفترة تعرض فن العمارة العسكرية لثورة جبارة في القرن الذي تلا الحروب الإيطالية التي وقعت في عصر مكيافيللي، فقد قامت المدافع الفرنسية بتدمير التحصينات والقلاع ذات الجدران العالية. وكان رد الفعل الإيطالي هو ابتكار الحصون المطوّقة بالأسوار، والتي جرى تحسينها ببعض الابتكارات، فظلت مستخدمة في أوروبا حتى بداية القرن التاسع عشر. وأسهم فوبان في التقدم والتطوير العسكري لبلاده في العديد من المجالات. وتتركز إنجازات فوبان في العلوم التطبيقية والرياضيات التطبيقية البسيطة، وكذلك يعتبر واحداً من مؤسسي علم الأرصاد الجوية.

واهتم فوبان بدراسة التطورات في سلاح المدفعية، وحاول استخدام المزلجة في نقل مواسير المدافع الثقيلة، واقناع الجيش باستخدام الحديد بدلاً من البرونز في تصنيع مواسير المدافع، وقام بابتكار نيران «السكترمة»، حيث قلّلت العبوة الدافعة إلى حد كبير حتى تقفز الكرة ـ التي كانت بمثابة المقذوف ـ في اتجاهات متعددة بعد اصطدامها بمنطقة الهدف، وهو ما كان يصيب أي إنسان أو آلة بالقرب من نقطة سقوط الكرة. واخترع فوبان «سونكي» للبندقية حاز الرضى والقبول. وكان أسلوب فوبان في الهجوم نظاماً سهلاً ومنظماً للغاية، تقوم فيه القوات المواجهة بالتمركز وتخزين

معداتها ومؤنها بعيداً عن مرمى نيران الدفاعات، مع إخفاء وتمويه القوات والمعدات بشكل كاف باستخدام السواتر والهيئات الطبيعية والصناعية.

فترة التحول

ثم جاءت فترة صراعات الأسر الحاكمة - بعد فوبان - إلى الحرب القومية. فقد كانت الحرب قبل الثورة الفرنسية صراعاً بين الملوك والأمراء أساساً، وتحولت بعدها - وبشكل موسع - إلى حروب بين الشعوب والحكومات، وبالتالي أصبحت حروباً موسّعة وشاملة. وقد انعكست الحياة في العصور القديمة على الجيش، حيث انقسم من داخله إلى طبقات لا تربط بينها أي روح مشتركة. فطائفة كان الشرف حافزهم، وطائفة أخرى كانت ترى في الجيش والحروب مصدراً للرزق، مما دعا الحكومات لخلق النظام المدني، وبناء الروح المعنوية والانضباط بين القوات، التي كان من الصعب عليها أن تعيش على مجرد الأفكار. وقد تطلب ذلك العناية بالجنود وإسكانهم في ثكنات كاملة المرافق، والاعتناء بغذائهم وبناء المستودعات لإمدادهم بما يحتاجونه. لقد كان الانتقال والتحول واضحاً في كتابات ثلاثة مفكرين استراتيجيين هامين، وحيث يوضح كل منهم - ويتناول بالشرح والدراسة - مرحلة هامة من مراحل التفكير العسكري وتطور الفكر الاستراتيجي وتطبيقاته.

فردريك الأكبر

وأول هؤلاء هو «فريدريك الأكبر»، الذي أذاق أوروبا طعم «الحرب الخاطفة»، وذلك إثر قيامه بغزو «سلسيا» فجأة عام ١٧٤٠، فترتب على ذلك توحيد «بروسيا» بشكل آلي، وأصبحت أكثر الدول خضوعاً لحكم الملك من أعلى، وأقل الدول تعلقاً بروح المواطنة، وأفقر الدول من حيث الموارد المادية والبشرية. وجاء فردريك فغرس في ضباطه وجنوده فكرة القتال من أجل المملكة البروسية، وحماية عائلات الفلاحين، وعدم السماح للنبلاء والبورجوازيين بالاستيلاء على أراضي هؤلاء الفلاحين، وأنه يجب أن يقتصر التجنيد على أولئك الذين لا جدوى منهم في زراعة الأراضي (وكان يقصد بذلك صغار السن من أبناء الفلاحين). وكان من أهم منجزات فردريك غرس

روح الانضباط العسكري بين ضباطه وجنوده، ثم إتباع ذلك بالتدريب الميداني بهدف تحقيق المرونة وخفة الحركة التكتيكية والمهارة في التحول من تشكيل المسير إلى تشكيل القتال، ورباطة الجأش عند التعرض لنيران الخصوم، والاستجابة الكاملة لأوامر القادة والضباط. وإضافة لذلك فقد وضع فردريك مجموعة من القيم الأخلاقية، فقد أكد لقواته المنتصرة ضرورة أن تظل في مواقعها إذا ولى العدو أدباره، وعدم نهب القتلى والجرحى، ومراعاة شرف الجندية في كل الأوقات.

وفي مجال أفكاره العملياتية، فقد أكدّ فردريك على أن استخدام سلاح الفرسان ـ الذي كان يشكل ربع تعداد جيوشه ـ يجب أن يتم في حالة واحدة فقط، هي «إحداث صدمة» في وحدات تكتيكية ثابتة، كما كان أول من أدخل فكرة استخدام قطع المدفعية الميدانية التي تجرّها الخيول لتغيير المواقع واحتلال المواقع التبادلية أثناء المعركة. ومع ذلك فقد أصر على أن سلاح المدفعية سلاح مساعد للقوات وليس سلاحاً منفصلاً، كما ابتكر فكرة «التشكيل المائل» الذي يعتمد على تقدم أحد الأجنحة في أنساق في الوقت الذي تتوقف فيه بقية الأجنحة عن التقدم.

جيبرت

وثاني هؤلاء الكتاب هو «جيبرت»، الذي ينظر إليه معاصروه على أنه تجسيد للعبقرية. وقد خدم كضابط في ألمانيا وكورسيكا. وقد طرح جيبرت فكرتين أساسيتين. واحدة منهما تطالب بأن يكون الجيش من المواطنين من أهل البلاد، ونادت الفكرة الأخرى بالحرب من الحركة: أي المناورة بالقوات. وكان تفسير جيبرت للتكتيك أنه كافة العلوم العسكرية، وقسّمه إلى قسمين: الأول منهما يشمل بناء الجيوش وتدريبها، وتعلّق القسم الثاني بفن القيادة. وذكر جيبرت أن القلاع والحصون ستصبح ضئيلة للغاية اذا ما أزيلت المستودعات والمخازن الكبيرة التي كان من الضروري إقامة الحصون والقلاع لحمايتها. كذلك كان يرى أن الحصون والقلاع عديمة النفع من الناحية الدفاعية في مواجهة جيوش تتمتع بالخفة وحرية الحركة. ودعت الرسالة التي كتبها جيبرت باختصار إلى المطالبة بنوع جديد من الجيوش، يعتمد في أساسه على المواطنين أهل الدولة الذين يعيشون على أرضها، ويشعر بحرية العمل أكثر

نظراً لتحرره من النقط الحصينة والحصون، كما يستطيع المناورة بشكل أفضل نظراً لتشكيله من عدة فرق منفصلة، وأن يكون قادته قادرين على اتخاذ قرارات الحرب من الحركة.

بولو

وآخر هؤلاء الكتاب الثلاثة هو «بولو»، الذي ابتكر مجال التشكيلات المفتوحة، أو بتعبير أدق مجال تكتيكات المشاة. وقد ألّف كتابين حول الحملة الفرنسية لقيا قبولاً واسعاً وتم الإشادة بهما. وكان بولو كمفكر نظري يمتلك ميزة الحس بطبيعة الثورة في العلوم والعمليات العسكرية التي كانت قائمة في ذلك الوقت، على الرغم من أن ذلك الحس كان بطيئاً ومشوّشاً في بعض الأحيان. ولم تكن الثورة مبنية على التنكولوجيا على الرغم من أهمية التطورات التي وقعت في مجال المدفعية، كما أنها لم تكن في الأساس ثورة في مجال الاستراتيجية، رغم خفة الحركة المتزايدة، وزيادة القوة الضاربة للجيوش التي تحررت من المستودعات والمخازن ونظمت في تشكيلات «الفرق». لقد كانت الثورة في الأصل «ثورة سياسية».

جوميني

وننتقل الآن إلى تقاليد القرن التاسع عشر ومترجمي نابليون. وأول هؤلاء هو «جوميني». وهو ينوه بالحرب العالمية بين فرنسا وسلسلة من الأحلاف (تعرف في الوقت الحاضر بأنها حروب نابليون)، والتي امتدت خلال الفترة من ١٧٩٢ إلى ١٨١٥، فرض فيها التجنيد الإلزامي على المواطنين، وبأن الجمهورية الفرنسية الثورية توحدت كلمتها وتزايدت قوتها بفضل التجنيد الإلزامي. وأصبح نابليون قائداً لقيادة مستقلة، واجتاح دولاً عديدة منها إيطاليا وسردينيا والنمسا ولومبارديا وانجلترا وسويسرا وهولندا وألمانيا. ولكي يلحق الضرر بالنظام الاقتصادي البريطاني، وضع نظاماً قارياً حرّم فيه دخول البضائع البريطانية للقارة الأوروبية. إلا أن نابليون تعرض لنكسة خطيرة حينما انسحبت اثنتا عشرة دولة حليفة كانت معه وانضم جزء منها إلى بريطانيا، ودارت معركة «ليبزيج» عام ١٨١٣، وكانت أكبر معركة حدثت في أوروبا،

لم تستطع فرنسا خلالها أن تصمد أمام أوروبا الموحدة، فكانت بداية النهاية.

كان جوميني ضابطاً سويسرياً عاصر نابليون وخدم في فرنسا. وقد حاول توضيح أعمال نابليون، وبدأ يدرس الحرب بأسلوب جديد يختلف عما كان متعارفاً عليه. وعارض جوميني اتجاهات «بولو» في توجيه الاهتمام إلى الجانب العلمي للحرب، واتهم كلاوزفيتز ـ الذي سيرد الحديث عنه لاحقاً ـ بجعل جميع مجالات العلم العسكري مستحيلة. وكانت نظرية جوميني الرئيسية، والهدف من مؤلفاته، ضرورة إعادة النظر في نظريات الحرب التي سادت في القرن الثامن عشر. وكان جوميني يبحث في مؤلفاته عن المبادئ التي تفسّر الأسباب التي أدت إلى القيام بالعمل، كما حاول أن يربط نظرياته بالحقائق التاريخية. وقد اعتقد أن العقل الإنساني يستطيع، مثلما أمكنه أن يبتدع بعض الأساليب التي قد تحقق النجاح في الحرب، أن يبتدع أساليب أخرى قد لا تحقق أي نجاح. وكان جوهر كتاباته يشير إلى ضرورة وجود مبدأ حاكم يكون الأساس في كل العمليات الحربية، ذلك المبدأ الذي يجب أن يسيطر على جميع الخطوات التي اتخذت لنجاح الحرب، وأن قدرة الجنرال على تبين هذا المبدأ هو جوهر فن قيادة الحروب. ويرى جوميني أنه ليس بتدريب الضباط والجنود أو التفكير السليم وحده يُحقق النصر، حيث أن الصفات الأخرى مثل الشجاعة والمبادأة أكثر أهمية. ولكن الذكاء في مجاله السليم أمر ايجابي، وهذا المجال هو الاستراتيجية. وقرر جوميني أن المبدأ الأساسي للاستراتيجية يتكون من توجيه الجانب الكبير من قوات الجيش إلى المناطق الحاسمة من مسرح الحرب، والسيطرة على طرق مواصلات العدو، والمناورة بالقوات التي تجعل قوات كبيرة من الجيش تقابل أجزاء صغيرة من قوات العدو، ثم توجيه القوات إلى منطقة حاسمة من ميدان القتال للسيطرة عليها، وأن يتم ذلك كله بالجهود المشتركة.

وعرّف جوميني «خط العمليات» بأنه جزء من «منطقة العمليات»، والذي يغطي فيه الجيش مساحته خلال قيامه بمهمة، سواءً سار في عدة طرق أم في طريق واحد. ونجد أن جوميني فضّل القيام بالهجوم. وحتى عندما يضطر القائد ـ لأسباب سياسية أو غيرها ـ القيام بالدفاع فيجب أن يكون دفاعاً هجومياً، وذلك عن طريق القيام بمختلف

أنواع العمليات ضد العدو لإنهاكه وخفض روحه المعنوية. ويعتبر فكر جوميني دليلاً على أن كثيراً من الاستراتيجيين من القرن الثامن عشر رفضوا الاعتراف بأن الحرب ليست انحرافاً عن حياة الإنسان، مع ارتباط التاريخ العسكري بمختلف أنواع التواريخ الأخرى، وأن ذلك كله جزء من تاريخ الحضارة الإنسانية. وقد أعجب جوميني بأعمال نابليون ومن سبقه من الثوريين، وعرف بواسطة الأجيال التالية له كأول مفكر عسكري عظيم تولى التعليق على أعمال نابليون.

كلاوزفيتز

ومترجم نابليون الثاني هو «كلاوزفيتز». وأبرز أعمال كلاوزفيتز هو كتابه «فن الحرب»، ويضم ثمانية أجزاء تبحث في طبيعة الحرب، ونظرية الحرب، والاستراتيجية، والقتال، والقوات المسلحة والدفاع، والهجوم والخطط الحربية من وجهة نظر كلاوزفيتز. وكان تركيز كلاوزفيتز في البحث عن جوهر وطبيعة الأشياء، وهي الروح التي سادت الفلسفة الألمانية، إضافة لاهتمامه بدراسة أساليب المعرفة وصلاحية المبادئ النظرية وامكانية تطبيقها في مختلف العلوم، إضافة إلى جانب الفنون الحربية. وقد رأى كلاوزفيتز أنه منذ عهد نابليون أصبحت الحرب قضية كل الشعب، وأن ظهور قوى اجتماعية جديدة يساعد على اقتراب نشوب الحرب. ورفض كلاوزفيتز نظرية التفاؤل والقدرة التي سادت في القرن الثامن عشر، واعتقد أن الحرب ليست لعبة علمية أو مباراة دولية، ولكنها أقصي استخدام للعنف. وقد أعطى كلاوزفيتز أهمية إضافية لعملية امداد القوات باحتياجاتها، وللطابع الجغرافي لميدان القتال، واعترف بأن العوامل الحسابية والطبوغرافية تعتبر عوامل هامة في التكتيك، ولكنها أقل أهمية من الاستراتيجية.

وقد عرّف كلاوزفيتز كلاً من الاستراتيجية والتكتيكات، فقال إن التكتيكات هي نظرية استخدام القوات العسكرية في القتال، أما الاستراتيجية فهي نظرية استخدام القوات لتحقيق هدف الحرب، وركز على العلاقة القوية بين الوسائل والأهداف. وأكدّ خلال ذلك على أن الاستراتيجية بصفة عامة والقيادة بصفة خاصة تتطلب عدم تناقض

الأهداف والرغبات السياسية مع طبيعة الوسائل العسكرية، وأن السياسة هي قضية الحكومات. ولم يتطرق كلاوزفيتز إلى كيفية تحقيق السلام، ولكنه عندما اعتبر الحرب استمراراً للنشاط السياسي مزجها بعدة معان، حيث أكّد حقيقة أنه ليس هناك تداخل قاطع بين الأمرين، ووافق على الرأي الذي كان سائداً في ألمانيا وهو أنه ينبغي على السياسة أن تنتظر النتائج التي سوف تفرضها العمليات العسكرية، وأن هذه النظرية الأساسية لها علاقة بنظرية الحرب نفسها، لذا نجد أن السياسة تحدد الخطوط الرئيسية التي يجب على الحرب أن تسير عليها.

وقد اهتم كلاوزفيتز بالمشاكل التي تظهر في حروب الأحلاف، وأشار إلى أن الدولة التي تشترك في الحرب ضد حلف معين تواجه مشكلة اتخاذ قرار يتعلق بتحديد الدولة التي سوف توجه إليها الجهود الرئيسية من هذا الحلف: هل تكون الدولة الأضعف أم الدولة الأقوى؟ والعلاقة المنطقية بين الهجوم والدفاع موجودة في نظريات كلاوزفيتز. وفي نظرية «نقطة الذروة»، يفيد بأنه اذا فشل الهجوم الاستراتيجي في الوصول إلى قرار محدد في التوقيت المناسب فسوف تستنفد قوته الدافعة الأمامية، كما تزداد بعض الموارد المادية والمعنوية بتقدم القوات المهاجمة، إلا أن قوته سوف تضعف بصفة عامة لأسباب متعددة. ويعطي كلاوزفيتز مثلاً تشبيهياً عندما يقول: تعتبر القوى المادية المقبض الخشبي للسيف، أما القوى المعنوية فهي النصل اللامع له. ويشير إلى أن مثل هذه الأمثال تنطبق على كل الحروب القديمة والحالية (في عصره).

وتتميز الفترة من القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى بخصائص مميزة. ففي هذا العصر، وبظهور الدولة القومية وانتشار الحضارة الأوروبية وقيام الثورة الصناعية والتقدم المستمر للتكنولوجيا العسكرية، تداخلت القوة التجارية والمالية والصناعية من ناحية، والقوة السياسية والعسكرية من ناحية أخرى، ومن ناحية ثالثة لا ترغب الشعوب القيود التي ينطوي عليها الاقتصاد القائم على الحرب والاستعداد لها في الوقت الذي تفضل فيه نظاماً اقتصادياً يقوم على رفاهية الفرد أكثر منه على القوة المفرطة للدولة. وكان «آدم سميث»، الذي آمن بأن الرخاء المادي يقوم على الحد الأدنى الحكومي من حرية الفرد، على استعداد للتسليم بوجوب تعديل هذا المبدأ العام

حينما يؤخذ الأمن القومي في الإعتبار، حيث أن الدفاع ذو أهمية أكبر من الثروة. وقد وجد «فردريك ليست» نفسه متفقاً تماماً مع آدم سميث في هذه النقطة، حيث قال: «إن القوة ذات أهمية أكبر من الثروة، لأن نقيض القوة - وهو الضعف - يؤدي إلى التخلي عن كل ما نملك». إلا أن آدم سميث اعتقد أن قدرة الدولة على شن الحرب تقاس بمعيار قدرتها الإنتاجية، واعترض على صناديق الحرب وقروضها كوسائل أساسية لتمويل الحرب. وأكّد سميث على ضرورة تدخل الدولة في الأمور الاقتصادية بقدر ما هو ضروري للقوة العسكرية للدولة.

الكسندر هاميلتون

وكان «الكسندر هاميلتون» على دراية بكتاب «ثروة الأمم» لسميث، واتفق معه بشأن حكمة وضرورة وجود جيش مهني يحافظ على قضايا السياسة الاقتصادية المتعلقة بالدفاع القومي، وكان يؤمن بضرورة توفير احتياجات الدفاع القومي وذلك لكمال الأمة ولسلامة ورفاهية المجتمع. كما كان يؤمن بضرورة دعم الدولة للصناعات القومية وحماية منتجاتها. كما كانت لسياسات هاميلتون المالية دلالات سياسية. وكواحد يجمع بين الاقتصاديات والسياسة والحكم، فإن هاميلتون يرقى إلى منزلة كبار رجال الدولة، وحيث انطبعت قوة وتأثير أفكاره بشكل لا يمحى في ذهن أجيال متعاقبة.

إنجلز وماركس

يأتي دور المفاهيم العسكرية للثورات الاجتماعية. ونشير هنا على وجه الخصوص إلى «إنجلز» و «ماركس». وقد اهتم ماركس وإنجلز في كتاباتهم بالمشاكل التكتيكية وبالإعتبارات العسكرية، وأعلنا سياستهما التي كانت معادية للآلة العسكرية، وللطبقة العسكرية، وللدولة العسكرية. وأعلنا توقعهما لظهور نظام عسكري جديد يصاحب عصر السلام، ولكن موقعهما خارج الدولة لم يشجع على الدراسة الواقعية للقوة العسكرية ولحفظ حملات حربية معينة. وحلّت الماركسية محل اليوتوبية، ليس فقط من مدخل علمي جديد للتطور الاجتماعي، ولكن أيضاً في تقييم واقعي للقوى

السياسية. وقد اكتسبت كتابات ماركس وإنجلز أهمية عندما أصبح نمط القرن العشرين ومشاكل الحرب واضحة ومتطورة. ويمكن تسمية ماركس وإنجلز عن حق بأنهما آباء الحرب الشاملة.

وقد كان تقسيم العمل بين الاثنين طبيعياً، فقد أظهر ماركس في أبحاثه المتعمقة التقليد الثقافي لأسلافه، فكان من الواضح أنه المفكر المنظم الأفضل، وبدونه تصبح كتابات إنجلز مفتقرة إلى ترابط الاتجاه والقوة، فكان ماركس السياسي الاستراتيجي الأفضل، مع قدرته على السيطرة على الموقف خاصة في لحظاته الثورية، وهذه صفة لم تتوافر في إنجلز. إلا أن اهتمام إنجلز بالعمل الحاسم والتكتيكات الهجومية حتى في الدفاع أصبح المخزون الثوري الاستراتيجي، والتي تم تطبيقها في حملات الجيش الأحمر الناجحة.

مولتكه

وفي المدرسة البروسية الألمانية، نلمح «مولتكه» و «شليفن». فبعد سلام فيينا، امتنعت بروسيا عن الاشتراك النشط في الحروب الأوروبية لحوالي نصف قرن. خلال هذه الفترة قامت بروسيا ببناء جيش قوي، تفوق على أقرانه بفضل تنظيماته وتدريبه زمن السلم وبالدراسة النظرية للحرب، والتي وصلت إلى حد الكمال من نصف القرن السابق لمعركتي سادو وسيدان، وكان من قدر مولتكه أن يستفيد تماماً من الأفكار والمؤسسات التقليدية التي ظهرت أثناء حروب التحرير. ولم يتولَّ مولتكه قيادة أي من الوحدات الصغرى إلى أن بلغ الخامسة والسبعين من عمره، فتولى قيادة الجيوش البروسية في حربها ضد النمسا، وكانت له رؤية عظيمة، حيث كان يعتمد على قدرة الضابط البروسي في أن يجد حلاً مناسباً للمشاكل التكتيكية في الحرب، كما قام هو باجراءات أسرع لتعبئة الجيش البروسي. وبدأ مولتكه يدرس السكك الحديدية قبل البدء في بناء أي خط حديدي في ألمانيا، حيث آمن بأن للسكك الحديدية مستقبلاً زاهراً، وحيث مكّنت فيما بعد من تحريك القوات بسرعة تعادل ست مرات سرعة جيوش نابليون، وبذا أصبحت أساساً جديداً للاستراتيجية يمكّن من سرعة تعبئة وحشد

الجيوش، كما أصبح الجدول الزمني للتعبئة والتجمع هو أساس الخطط الاستراتيجية التي وضعتها هيئة الأركان توقعاً للحرب. واقترح مولتكه استخدام نظام الطرق الكثيفة الذي بدأ العمل به مع بدء الثورة الصناعية، ومن المحتمل أن مولتكه تصور عمليات يتم فيها حشد الجيش في ميدان المعركة نفسه، وبذلك يتجاهل مبدأ نابليون بضرورة حشد الجيش قبل بدء المعركة بوقت كاف، ويعتبر ذلك ثورة في الفكر الاستراتيجي.

وكان مولتكه من تلاميذ كلاوزفيتز المخلصين، فكان، مثله، من أنصار مد الفكر العقلاني إلى الحرب وإلى أبعد مدى ممكن، وكان يعلم تماماً أن مشاكل الحرب لا تحل بالحسابات العسكرية فقط، فالحرب من وجهة نظره أداة سياسية. إلا أنه نادى بضرورة أن يكون القائد العسكري حراً في توجيهه للعمليات الحربية، كما اعترف بأن تذبذب الأهداف السياسية، وتغير الظروف السياسية، سوف يفرض تعديل الاستراتيجية. إلا أنه على الجانب الآخر رفض فكرة أن الاستراتيجية علم، كما رفض إمكان وضع مبادئ عامة يمكن بناء عليها استنتاج خطط للعمليات. وتبنى مولتكه الرأي القائل أن الاستراتيجية يمكنها أن تستفيد كثيراً من التاريخ بفرض أن دراسة التاريخ تمت بشكل صحيح. وقال أنه رغماً من أهمية التاريخ للضباط فإنه يختلف عن الاستراتيجية، فالاستراتيجية نظام يساعد في هذا المجال فهي أكثر من المعرفة، إنها تطبيق للمعرفة في الحياة العملية. وقابلت أفكار مولتكه الاستراتيجية أعظم اختبار لها في الحملات البروسية عام ١٨٨٦.

شليفن

أما الكونت «الفريد شليفن» فقد اكتسب خبرة قتالية لم يكتسبها مولتكه لأنه تقلّب في وظائف عدة، من وظائف عليا في الأركان العامة، إلى وظائف الأركان في التشكيلات. واهتم شليفن كثيراً بالتكنولوجيا الحديثة، ولم يكن مرجع ذلك ظنّه بتفوق التكنولوجيا على الاستراتيجية، ولكن لأنه رأى في التكنولوجيا محكّا جديداً للقيادة العسكرية. وكان من دعاة الحرب الشاملة، ولو أنه خشي من أن التغيرات الاجتماعية الأساسية ستكون نتيجة حتمية للحرب الطويلة. وقد رأى شليفن أن أكبر

إنجاز للقيادة هو استراتيجية المعركة، وكان ميالاً لتبسيط التاريخ العسكري، فقد كون أفكاره الاستراتيجية بعد دراسة للتكتيكات الحديثة، ثم طبق هذه الأفكار على أحداث التاريخ. وكان مقتنعاً بأن معركة التطويق من الأفضل أن تنفذ على شكل هجوم ضد جناحي العدو، وهي بذلك أرقى صور تنفيذ الاستراتيجية. وإذا كان شليفن سيحول الحرب كلها إلى معركة واحدة بأن يتوقع ويجهز في نفس الوقت خطط التعبئة والنقل والحشد الأوّلي للجيش، فإنه يحتاج أيضاً إلى قيادة جيش متكامل التنظيم. وبعكس مولتكه الذي كانت خطط عملياته مرنة تسمح بقدر من الأخطاء أثناء التنفيذ، نجد أن استراتيجية شليفن تطالب بدرجة عالية من الدّقة.

دى بيك

وفي المدرسة الفرنسية، نجد «دى بيك» و «فوسن». وقد تعرضت المدرسة الفرنسية للفترة الطويلة التي تميزت بالسلام في أوروبا، والتي وقعت بين سقوط نابليون وبين حروب الوحدة الإيطالية والألمانية، وقد أدّت هذه الظروف بالطبع إلى حالة ركود في تطوير النظرية العسكرية. وسرعان ما صدرت إصلاحات كبيرة، مما أثار مناقشات حية حول التنظيم العسكري، وأهمها التي قدمها «أردانت دى بيك»، الذي استلهم الكثير منها من خدمته العسكرية. وهناك خبرتان هامتان في حياته العسكرية، هما عدم كفاءة القيادة العسكرية أثناء حرب القرم والتي أدت مع غيرها إلى الموقف الذي مكّن من أن يكون الجيش الأكثر عدداً ضعيفاً في ميدان المعركة إذا كانت نسبة غير المقاتلين كبيرة. وقد أكّد دى بيك أن الجيش الصغير المحترف هو الأفضل، وشدد على ضرورة تنوع أعمال القتال، فاجمالي أعمال القتال ليس هو العامل الحاسم، ولكن النجاح في المعركة هو مسألة معنوية، ففي المعركة تتصارع قوتان معنويتان أو أكثر، وتكون الغلبة لمن تتميز بالروح المعنوية. وكان ينكر وجود الصدمة إذا ما توافر الحافز المعنوي، ورأى أنه لا يمكن للفرسان اكتساح خط المشاة لمجرد تأثير الصدمة، ولذلك فإن المعركة هي نزاع لا بد أن ينتصر فيه الجانب الأفضل تسليحاً، والأقوى بدنياً، والأرفع معنوياً. وقد عارض دى بيك بشدة الاتجاه إلى الضغط على المرؤوسين لإجبارهم على تقبّل آراء الرؤساء، وعدم قبول الأخطاء الصغيرة واعتبارها أخطاء فادحة. وأكد أن قيمة الجيش

تعتمد بدرجة كبيرة على قيمة ضباطه وكوادره، مع الحرص على العناية الكبيرة بالجنود.

فوسن

أصدر «فرديناند فوسن» كتاباً هاماً هو «مبادئ الحرب». وبدأ في فصله الافتتاحي بمناقشة الرأي القائل بأن الحرب يمكن تعلمها في ميدان المعركة فقط، ووصل إلى أن ذلك غير صحيح، إذ لا يمكن الدراسة في ميدان المعركة وأن على الجيش أن يتعلم قدراً كبيراً من المعرفة قبل خوض الحرب الحقيقية. وأكد فوسن أن مبادئ الحرب ذات أهمية دائمة، مع ضرورة التوفيق بين المبادئ الثابتة وبين الظروف المتغيرة دائماً في فن الحرب. ومبادئ الحرب التي أعلنها فوسن هي: الاقتصاد في القوى، وحرية العمل، وحرية نقل القوات، والأمن. وإذا درسنا هذه المبادئ فإننا ـ على سبيل المثال ـ لا نجد تمييزاً واضحاً بين مبدأي حرية العمل وحرية نقل القوات، ويبدو أن فوسن قد استخدمها بالتبادل ليوضح لتلاميذه الأهمية العظمى للمبادأة وللتحرر من سيطرة الخصم على الأعمال القتالية. والمبادئ الأخرى أكثر أهمية، فالاقتصاد في القوى هو نتيجة طبيعية لحرية العمل التي بشّر بها، ونتيجة للأمن الذي كان شرطاً لتطبيقه. وتقسّم فكرة الأمن إلى الأمن المادي وهو الذي يمكّن من تجنب ضربات العدو، والأمن التكتيكي الذي يمكّن من الاستمرار في تنفيذ الخطة والأوامر رغم الظروف غير المواتية في الحرب. وحدد فوسن واجبات حرس المقدمة، كما خص بالأهمية قيمة التخطيط للعمليات الكبيرة التي أدت إلى استسلام الألمان. وقد تضمن التخطيط ضرورة القيام بسلسلة من الهجمات المنظمة التي تغطي كل الجبهة والمتشابكة فيما بينها، وهو ما ظهر كمبدأ رئيس من خصائص الاستراتيجية الهجومية الكبرى التي وضعها فوسن عام ١٩١٨.

دلبروك وبداية القرن العشرين

وكان «دلبروك» مفكراً استراتيجياً ومؤرخاً عسكرياً ومحللاً للشؤون العسكرية أمام الشعب الألماني، وكانت إسهاماته في الفكر العسكري الحديث ذات وزن. ولم يكن كتابه «تاريخ فن الحرب» مثلاً للثقافة الألمانية فقط، ولكنه كان أيضاً كنزاً من المعلومات

القيّمة التي أفادت المفكرين العسكريين في عصره. وصدر كتابه في أربعة مجلدات: اختص المجلد الأول بمناقشة فن الحرب من الحروب الفارسية إلى قيمة الحروب الرومانية في عهد يوليوس قيصر، واهتم المجلد الثاني أساساً بالألمان الأوائل كما تعامل مع انحدار المؤسسات العسكرية الرومانية ومع التنظيم العسكري للامبراطورية البيزنطية ومع نشأة النظام الاقطاعي، واختص المجلد الثالث باختفاء تكتيكات واستراتيجية العصور الوسطى مختتماً بتقويم احياء الجماعات التكتيكية في الحروب السويسرية، وتعامل المجلد الرابع مع تطور الأساليب التكتيكية والتفكير الاستراتيجي حتى عهد نابليون.

وفرّق دلبروك بين شكلين للحرب صورهما كلاوزفيتز، وفحص المبادئ الخاصة بهما. وكان الشكل الأول للحرب هو «استراتيجية الإبادة»، وهدفها الوحيد هو المعركة الحاسمة، وعلى القائد أن يقدر فقط إمكانية قتال مثل هذه المعركة في موقف ما. والشكل الثاني من الاستراتيجية أسماها دلبروك «استراتيجية الإنهاك» أو «الاستراتيجية ثنائية القطبية»، ويميزها عن استراتيجية الإبادة أن الأخيرة ذات قطب واحد فقط هو المعركة، بينما لاستراتيجية الإنهاك قطبان هما المعركة والمناورة، وبينهما يتحرك قرار القائد. وفي استراتيجية الإنهاك لا تكون المعركة هي الهدف الوحيد للاستراتيجية، ولكنها واحدة من وسائل كثيرة متساوية الفاعلية لتحقيق الأهداف السياسية للحرب، وهي ليست بالضرورة أهم من احتلال الأرض أو تدمير القوات المعادية أو حصارها. وبذا فإن الشكل الثاني للاستراتيجية ليس مجرد اختلاف عن الشكل الأول أو أقل قيمة منه.

وفي عام ١٩١٧، نادى دلبروك بخطة واحدة تتمثل في أنه يمكن التغلب على الحرب باستراتيجية سياسية مبنية على الإعلان بعدم وجود أطماع أقليمية في الغرب وبالاستعداد للتفاوض، وتعرضت أهمية دلبروك في تاريخ الفكر العسكري أيضاً للنقد الشديد، كما تم التعريض بإمكانياته الأكاديمية، ولم تقبل معظم اكتشافاته. ولكن كتاب «تاريخ فن الحرب» سيبقى واحداً من أفضل أمثلة تطبيق العلم الحديث على أحداث الماضي.

رايت والديموقراطية

يفرض الشكل الديموقراطي للحكومة والفلسفة التي تسير عليها بعض مشاكل عسكرية وتنظيمية، اضافة لبعض المشاكل في السيطرة لم تكن معروفة زمن الملكيات، ففي الدول الديموقراطية، تقع المسئولية النهاية في الإشراف على الأمور العسكرية في البلاد على عاتق العنصر المدني، فإذا كانت العناصر المدنية ستدير سياسة الدفاع، فهي تسهم إسهاماً مباشراً بطريقة أو بأخرى - في إدارة العمليات العسكرية، مما يفتح ميداناً للجدل والاحتكاك المدني/ العسكري. وقسم الاستاذ «رايت» تاريخ الحروب - حتى منتصف القرن العشرين - إلى الفترات التالية :

١ - استخدام الأسلحة النارية. (١٤٥٠ - ١٦٤٨).

٢ - فترة الجيوش المحترفة وحروب الأسر الحاكمة (١٦٤٨ - ١٧٨٩).

٣ - فترة الحروب الرأسمالية. (١٧٨٩ - ١٩١٤).

٤ - فترة الحروب الشاملة (١٩١٤ - ١٩٤٥).

وكان أهم أشكال الحروب في بدايات النصف الثاني للقرن العشرين، والذي ظهر نتيجة للخبرة الأمريكية في حرب فيتنام هو «الحرب المحدودة»، وهو ردة عن شكل الحروب الشاملة الذي ظهر بوضوح خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية. كما ظهرت نتيجة لظهور الأسلحة النووية عدة استراتيجيات نووية أهمها : استراتيجية «الانتقام الشامل»، حينما كانت الولايات المتحدة متفردة بحيازة الأسلحة الذرية، واستراتيجية «الرد المرن»، حينما وازنت القوة النووية السوفيتية القوة النووية الأمريكية، ثم توالت بعد ذلك الاستراتيجيات النووية المختلفة التي ظهرت طبقاً للتقدم التكنولوجي للأسلحة ولتغير الظروف السياسية السائدة في العالم.

على أي حال، فبحلول عام ١٩١٥ - وبعد بداية الحرب العالمية الأولى - أصبحت المعدات هي العامل الحاسم في الحرب، وفاقت مطالب حرب الخنادق من الإمدادات والمعدات العسكرية كل التوقعات، وأصبح واضحاً عدم قدرة العسكريين المحترفين بمفردهم على تنظيم وإدارة الموارد القومية بكفاءة، وتطلب الأمر تعاوناً بين القادة

العسكريين والسياسيين. وهنا تبرز مقولة كليمانصو - رئيس وزراء فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى - الشهيرة: «الحرب أخطر من أن تترك للعسكريين بمفردهم».

لويد جورج وتشرتشل

وناضل سياسيون مشاهير في بريطانيا، من أمثال دافيد لويد جورج وونستون تشرشل، لحل المشاكل العسكرية السياسية والصناعية التي تضمنتها حرب الموارد - الحرب العالمية الأولى - من ١٩١٤-١٩١٨. وكانوا يعملون في إطار ديموقراطية برلمانية رغم ظروف الحرب. وقد وهب لويد جورج حياته للتعامل مع المشاكل الاجتماعية والقانونية والسياسية، وعارض ميزانيات الجيش والبحرية الضخمة. وعلى العكس من ذلك اهتم تشرشل بعد عام ١٩١١ بالأمور البحرية، وكتب مذكرة للجنة الدفاع عن الأمبراطورية يعبر فيها عن رأيه حول سير الغزو الألماني لفرنسا. وحاول تشرشل السيطرة على الاستراتيجية العسكرية، وكان له دور شخصي في الدفاع عن «انتوورب»، وحث على برنامج لكسب حلفاء في البلقان، وبذا أصبح لهذا الرجل المدني دور بارز في عمل هيئة الأركان البريطانية.

وأقر كل من لويد جورج وتشرشل بأهمية حرب الخنادق في فرنسا عام ١٩١٥، وخرجا بعدة استنتاجات منها ضرورة استعادة المناورة، وضرورة حل بعض مشاكل الاستخدام الفني للأسلحة وضرورة اجراء بعض التعديلات على الأسلحة لضمان سلامة الاستخدام. وحاول تشرشل تجنب الجمود في فرنسا بفتح ميادين جديدة في الشرق الأوسط والبلقان، بينما لم يحاول لويد جورج أن يشغل نفسه بالأمور العسكرية في الحرب حتى أتم الخطوات المالية الضرورية نتيجة للتحول من السلم للحرب، ثم بدأ في استكشاف التنظيم العسكري والبرنامج العسكري الذي تولى إدارته وتمويله، ونتيجة لما تم تعرفه عليه، أخذ دوره المباشر يتزايد في التحضير للحرب، ثم في النهاية إدارة الحرب نفسها. وفي سنة ١٩١٥ كتب لويد جورج أن الأمل الكبير لقضية الحلفاء يتوقف على تفوقهم في الموارد الصناعية، فإذا تم استخدام تلك الموارد بسرعة، إضافة لتنسيق الجهود العسكرية للحلفاء، فسوف يتحقق النصر. وقدم لويد

جورج اقتراحات لتحسين موقف العتاد الحربي لاقت إعتراضات وعوائق عسكرية كثيرة، واستمر ذلك حتى معركة الدردنيل عام ١٩١٥ وما نتج عنها من هزّة سياسية الأمر الذي اضطره إلى إنشاء وزارة العتاد الحربي التي تولى مسئوليتها بنفسه. ولخص تشرشل خبرته العسكرية في مجال الإدارة العسكرية في أن الحرب الحديثة حرب شاملة، تتطلب إدارتها تماسك السلطات الفنية والمهنية، وتتولى الحكومة عند الضرورة توجيهها بمن لديه المعرفة التي تمكنه من فهم القوى العسكرية والسياسية والاقتصادية الفعالة، وبمن لديه القدرة على توجيه كل عناصر قوة الدولة لتحقيق الهدف السياسي للحرب.

كليمانصو

وفي فرنسا، نجح كليمانصو في القضاء على الحركة الانهزامية في الدوائر السياسية بعد فشل هجوم نيفيل عام ١٩١٧، وتولى منصب وزير الحرب بالاضافة إلى رئاسة الوزراء فقوى بذلك الجبهة الداخلية، ووضع ترتيبات عمل فعّالة مع قيادات الجيوش، وبذلك نجح فيما فشل فيه أسلافه. واستبدل كليمانصو ديكتاتورية البرلمان بإشرافه الشخصي على الشؤون العسكرية، كما أشرف على تفاصيل الترتيبات الدفاعية. وحينما تحول سير المعارك ضد المانيا، رأى كليمانصو ضرورة تنسيق هجوم الحلفاء وفقاً لنمط استراتيجي محدد، فأراد أن يضرب خطوط مواصلات الألمان بدلاً من مجرد دفع العدو للخلف على طول امتداد الجبهة. وكان إسهام كليمانصو في انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ مميزاً للغاية، حتى أنه وصف في فرنسا بأنه «منشّط السلام». وتتلخص إنجازات كليمانصو في المجال العسكري في إعادة تنظيم وزارة الحرب، وإلغاء العديد من الوظائف العسكرية التي ليس لها فائدة، واختيار قادة عسكريين جدد، وإعادة تنظيم الأركان العامة وفقاً لأسس منطقية، والتوسع الكبير في برامج الدبابات والعربات المدرعة للخدمة في الجيش الفرنسي، وإعادة تنظيم وإحياء القيادات العليا الفرنسية في إيطاليا وسالونيكا، إضافة لإسهامه المتميز في الهجوم الاستراتيجي ضد الألمان خلال الفترة من ١٨ يوليو إلى ١١ نوفمبر ١٩١٨. ومثل لويد جورج وتشرشل، كان كليمانصو يقوم بدور المسيطر المدني على العسكريين في تنفيذ

دور فرضته الحرب الحديثة على رؤساء الدول وحكامها. وفي الوقت المعاصر الذي يتميز بالحروب المعقدة الشاملة، فإن هؤلاء الرؤساء والحكام وحدهم الذين لديهم المعلومات الكاملة، واتساع الرؤية، واستقلال الرأي، والقوة اللازمة لإدارة الحرب بنجاح. ونجاحهم في أداء دورهم في هذا المجال سوف يترتب عليه نجاح إدارة الحرب.

لودندورف

وكان لألمانيا فكر في تنظيم وإدارة الحرب الشاملة، عبر عنه المفكر الألماني الشهير «لودندورف». وقد أسهم لودندورف في تطور الفكر العسكري بعد هزيمة الجيوش الألمانية في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨. وكتبه غنية بالخبرات الاستراتيجية والتنظيمية إلا أنها حاولت تبرير الهزيمة الألمانية، حيث حاول إثبات أن ألمانيا لم تخسر الحرب بالمفهوم العسكري. وكتب لودندورف في ثلاثة موضوعات رئيسية: في الذكريات، وفي كشف الحقائق، وفي التنبؤ. ولم يَبْنِ لودندورف نظريته عن الحرب الشاملة على أساس دراسة التطور العسكري في فترة ما بين الحربين، كما أنها ليست مشتقة من دراسة معينة للعلاقات الداخلية بين السياسة والحرب والتكنولوجيا والاقتصاد ومعنويات الشعب، ولكن «تنبؤات» لودندورف كانت تاريخاً للتخطيط في المستقبل. ولودندورف مثل هتلر، لم يكن فقط معارضاً للجمهورية الألمانية ولكن معارضاً أيضاً للبناء السياسي للرايخ تحت ولهلم الثاني. ورغم ذلك لم يكن التشابه بين الرجلين كبيراً، فقد كان لودندورف تقليدياً، وكان يدعم مزايا القوة المركزية في توجيه وادارة السياسة الحديثة، ولكنه قاس تلك المزايا بمعيار كفاءة البيروقراطية فقط.

ولفهم أفكار لودندورف عن الحرب الشاملة يجب أن يضع المرء في ذهنه طبيعة العسكرية الألمانية قبل نشوب الحرب العالمية الأولى. كانت العسكرية الألمانية في ذلك الوقت مكونة من طبقة عسكرية نصفها على الأقل من نبلاء المجتمع الألماني، في إطار مجتمع متنوع في رأسماليته، لم يتمكن من حل النزاع بين التقاليد العسكرية في عهد الملكية وبين آمال الطبقة الوسطى الصناعية، وإنما جرى تقنين هذا النزاع فقط ـ ولعدم فصل العسكرية الألمانية نفسها عن الجماعات الاقتصادية والأيديولوجية القومية، فقد

مدت قواعدها الاجتماعية لهذه الجماعات. والجدير بالملاحظة أن العسكرية الألمانية كانت لها مصالح ملحوظة في الحرب القصيرة، وكانت قيادة الأركان العامة متخوفة من أن الاستعداد لحرب ممتدة طويلة سوف يؤدي إلى إنهاء الاحتكار العسكري في السيطرة على الحرب، أو على الأقل قد يزيد من أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية للحرب، مما يزيد من تدخل السياسيين في شئون الحرب. وكان هناك رفض مماثل لتقوية وتحديث الأفرع الفنية في الجيش، وخاصة في مجالات الاتصالات والهندسة، حتى لا تقوى طبقة التكنوقراط على حساب العسكريين. وبذا انحصرت الطبقة العسكرية في اطار تشكيلها الاجتماعي، وفي إطار جهلها بالنواحي الاقتصادية في الحرب.

وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى بقليل، أصبحت حدود الطبقة العسكرية الألمانية أكثر وضوحاً. فنظرياً، كان القيصر هو القائد الألماني وكان مستشاره الاستراتيجي هو رئيس الأركان، وعملياً، قامت في ألمانيا ديكتاتورية عسكرية منذ اللحظة الأولى لقيام الحرب التي حل فيها هندنبرج ولودندورف محل فولكنهاين. ووضع هندنبرج الجنرالات فوق رجال الدولة، وتبوأ لودندورف موقعاً مميزاً، وتجاهل الاثنان أي قيود دستورية على سلطتهما. ويمكن ايجاز فكرة لودندورف عن الحرب الشاملة في خمسة فروض رئيسية. أولاً، نتيجة لأن مسرح الحرب يغطي كل أراضي الدول المجاورة، ونتيجة للمخاطر التي تنتج عن ذلك، تتضمن الحرب الشاملة اشتراك كل الشعب في المجهود الحربي. ثانياً، الأمم وليست الجيوش هي التي تشن الحرب، وعليه فإن تنفيذ الحرب الشاملة يستلزم مواءمة النظام الاقتصادي مع أهداف الحرب. ثالثاً، إن اشتراك أعداد ضخمة في الحرب يجعل من الضرورة بذل جهود كبيرة لتقوية المعنويات داخل الوطن، وإضعاف الترابط السياسي للخصم، وذلك بالاستخدام الجيد لفنون الدعاية والإعلام. رابعاً، يجب أن يبدأ التحضير للحرب الشاملة قبل نشوب القتال، وحيث تؤثر الحرب النفسية والاقتصادية والعسكرية فيما يسمى أهداف السلام في المجتمعات الحديثة. وأخيراً، حتى يتم تحقيق مجهود حربي متكامل، يجب أن تتولى إدارة الحرب جهة عليا واحدة: هي القائد العام.

لينين

وللسوفيت أفكار عن الحرب، عبر عنها لينين، وتروتسكي، وستالين. وتولى لينين السلطة في بتروجراد عام ١٩١٧، وكان بعيداً عن الأمور العسكرية والاستراتيجية، حيث كان دارساً متعمقاً للاشتراكية، كما كان فوضوياً ثورياً نقابياً إرهابياً. وكان لينين مقدراً لدور العنف والقوات المسلحة في الشؤون الإنسانية، واعتقد أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين بناء الدولة ونظام الحكومة من جهة وبين التنظيم العسكري وإدارة الحرب من جهة أخرى، كما كان مدركاً بأن الحرب ليست ناحية عسكرية فقط ولكنها أيضاً دبلوماسية ونفسية واقتصادية. واعتقد لينين بوجود علاقة وثيقة بين الحرب والثورة، وخاصة ـ وكما قال ماركس ـ أن الحرب يمكن أن تكون مولّدة للثورة. وكانت الحركة الثورية في روسيا وقبل عام ١٩١٧ عسكرية نشطة، بعكس ما حدث في فرنسا وبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة، حيث كانت حركات تلك البلاد سلمية برلمانية. ولم يتجاوب لينين كثيراً مع الطرق السلمية للتغيير، حيث اعتقد في ضرورة استيلاء الفلاحين والعمال على السلطة بالقوة وتكوين دكتاتورية من البروليتاريا، وكان هدفه الرئيس هو القضاء على الرأسمالية كخطوة أولى نحو السلام. وبعد تولى لينين السلطة بعد عام ١٩١٧، شن هجوماً دبلوماسياً وسيكولوجياً على القوى المركزية، ولكنه فشل في الاختراق الثوري لألمانيا والنمسا والمجر، وهو الأساس الذي بنيت عليه السياسة البلشفية. واضطر لينين مجبراً إلى الإعتراف بأن حزب الحرب في ألمانيا له اليد العليا، وأن الثورة في وسط أوروبا ـ حتى إن جاءت ـ ستأتي متأخرة جداً ولن نستطيع إيقاف الغزو الألماني للأراضي السوفيتية. وكان لينين من المؤمنين بالسياسة الواقعية، ولم ير أن السلام غاية في حد ذاته، بل رآه، مثل الحرب، من أدوات السياسة. لقد أراد الاتحاد السوفيتي السلام لتدعيم ثورته، حيث لا يمكن تعريض الثورة للخطر على أمل انتظار ثورات في أماكن أخرى. ودعت الثورة البلشفية كل مواطن في الاتحاد السوفيتي إلى اتخاذ كل الاستعدادات للحرب، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وأن يضع الجيش الأحمر السلاح في يد البروليتاريا.

تروتسكي

وكان «ليون تروتسكي» المدير العبقري الذي أدار الجيوش السوفيتية في الحرب الأهلية، وأكد أن هذه الحرب هي صورة مصغرة لحروب أخرى تحكمها أحجام الجيوش المتقاتلة. وأخذ تروتسكي على عاتقه إعادة البناء الاستراتيجي للقوة العسكرية، ووضع نظم الانضباط الرئيسية لهذه القوة لتنفيذ تعليمات قيادة الجيش. وبصفته مفوض حرب، كان تروتسكي يتخذ قرارات استراتيجية كلما تطلبت واجباته ذلك. ويتحدد موقفه الاستراتيجي بناء على إعتبارات سياسية واقتصادية، وليس بناء على الإعتبارات الاستراتيجية البحتة. وقد صمم تروتسكي، رغم كل المصاعب والعقبات، على بناء جيش من البروليتاريا والفلاحين، وعلى تحويل الأمة إلى معسكر حرب إسبرطي، وأن يخلق في إطار الثورة نظاماً من الشيوعية العسكرية. واشتغل تروتسكي بتنظيم إمداد الجيش الأحمر وتزويده بالضباط، وكذلك قيادته الشخصية للجيش. ودعا تروتسكي لأن تصبح العقيدة الماركسية المقررة العريضة للثورة البلشفية في عالم السياسات.

ستالين

ومع تولي ستالين للسلطة، بدأ في قمع معارضيه في الحزب الشيوعي. ورغم موافقة ستالين على حل «الكومينتيرن» فإنه لم يتخل تماماً عن الصفة الدولية للحركة الشيوعية، وكان مصمماً على تنفيذ مبادئ الماركسية كما فهمها. وكان مقتنعاً بأن الهجوم في المعركة وحده هو الذي يؤدي إلى النجاح في الحرب. وتضمنت خطط السنوات الخمس أهدافاً منها الجهد العسكري السوفيتي وأساليب تأمينه المختلفة، مع التأكيد منذ البداية على وحدة الدولة ضد أخطار الحرب. وقام ستالين بتنمية العقلية الحربية لدى المواطنين من خلال وسائل الإعلام المتيسرة، ومن خلال تنظيمات الحزب والجيش الأحمر. ورغم ذلك لم تكن استراتيجية ستالين السياسية خلال السنوات ١٩٣٣ ـ ١٩٤١ متمشية مع المبدأ الشيوعي الكلاسيكي، فمنذ تولي هتلر السلطة في ألمانيا أصبح العالم في حالة استعداد للحرب، ومع ذلك فقد طبق ستالين معادلة لينين

بتحويل الحرب العالمية إلى حرب أهلية، وكانت هناك أعمال وردود فعل لتكتيكات هتلر وموسوليني أكثر منها تطبيقات لنظريات عسكرية واستراتيجية وضعها لينين.

ماجينو

وخلال تطور الفكر الاستراتيجي، تبنى البعض عقيدة الدفاع، على رأس هؤلاء يأتي «ماجينو» و «ليدل هارت». وترجع فكرة ماجينو في إنشاء الخط المسمى باسمه إلى فكرة «الساتر»، وهي فكرة تبناها الجيش الفرنسي وغير واردة في تفكير أي جيش آخر. وقد صمم خط ماجينو وأعده «بانليفيه» الذي كان رئيساً للوزراء أثناء مأساة هجوم نيفيل عام ١٩١٧، والذي أكد للبرلمان أنه لن تكون هناك هجمات أخرى. وكان خط ماجينو هو الرمز الواضح لتحول فرنسا عن الهجوم. وقد أضعفت عقلية خط ماجينو السياسة الخارجية الفرنسية، وأدت إلى ظهور هتلر وإعادة عسكرة أراضي الراين وكل الأعمال الألمانية الأخرى. وبوضع فكرة خط ماجينو في الذهن، يمكن تتبع أصل عقيدة الحرب ذات العمل التعرضي المحدود المبني على الدفاع، التي تبنتها فرنسا عندما دخلت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، متمسكة بها حتى حملة ألمانيا على بولندا في بداية الحرب، والتي كانت مثلاً واضحاً لقوة الهجوم. وكان الجيش الفرنسي جزءاً من الشعب الذي كان مشبعاً تماماً بفكرة خط ماجينو الذي انهار فجأة مع بداية هجوم الجيوش الألمانية على فرنسا، حيث قتلت هذه الفكرة المبادأة والقدرة على التصور والرغبة في إحراز النصر.

ليدل هارت

وحاول الذين آمنو بالهجوم أن يصوغوا فكرة «الدفاع المرن». وكان ليدل هارت من مقاتلي الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، كلف بمراجعة قوانين خدمة الميدان البريطانية للمشاة وحل التكتيكات الألمانية لقوات الصدمة التي سرعان ما بطل استخدامها. ونشر ليدل هارت ثلاث مقالات مقترحاً أن تقبل بريطانيا نظرية «المسؤولية المحدودة» في ارتباطاتها العسكرية، وأن تعود سياستها التقليدية في الحرب الاقتصادية والحصار، والتي تناسبها تماماً بفضل أسطولها البحري القوي وموارد الامبراطورية غير المحدودة.

ونصح باتباع استراتيجية دفاعية واضحة داخل أوروبا، لملاءمتها لبريطانيا، ولأنه في ضوء تفوق الدفاع على الهجوم - من وجهة نظره - فسوف تتحقق نتائج أفضل على المدى الطويل، ويمكّن بريطانيا من إرسال قوة صغيرة إلى فرنسا على إعتبار أن خط ماجينو والحامية الفرنسية المدافعة عنه سيتمكنان من صد هجوم العدو. وهنا تبقى القوة البريطانية في الخلف كاحتياطي استراتيجي ذي خفة حركة عالية. وكان ليدل هارت هو المعبّر عن العقلية البريطانية والمتحدث الرئيس باسمها، ولم يتجاهل نظريات فوللر واستمر مؤيداً للدبابة. وعلى كل فإنه لم يستخدم الفرق المدرعة الجديدة الموجودة في الجيش البريطاني في فرنسا، ولكنه احتفظ بها في بريطانيا كاحتياطي استراتيجي رئيس، مع مراقبة الأراضي المنخفضة والشرق الأدنى.

راتزل

ومن الموضوعات التي تطورت مع تطور الفكر الاستراتيجي موضوع «الجغرافيا السياسية». والجغرافيا السياسية من خلق العسكريين ومن أدوات الحرب، مستفيدين من علماء الجغرافيا الذين نصحوا بها وطوروها. وقد نما هذا العلم مع الجيل الذي شاهد الحربين العالميتين، وجعلها العلماء فرعاً من فروع العلم الحديثة التي نمت بسرعة. لقد أثّر «راتزل» تأثيراً عميقاً في الفكر الجغرافي، ليس فقط في وسط أوروبا، وإنما أيضاً في كل العالم الناطق بالانجليزية والفرنسية. لقد كان إيمان «فردريك راتزل» بتفوق الجيش الآرى أو الجرماني على الأجناس الأخرى هو الأساس الذي بنى عليه نظرياته ومباده، والتي بنيت على أساس أن الدولة هي كائن حي، وأنه لا سبيل أمام الدول الصغيرة والضعيفة للبقاء والحياة، وأن الدول القوية تسحق في طريق تقدمها الدول الضعيفة حولها. ووضع راتزل قانوناً لنمو الدول يرتكز على عدة مقومات كان أهمها: أن مساحة الدولة هي أفضل المعايير التي يستدل منها على قوة الدولة، وأن نمو الدولة ما هو إلا نتيجة تابعة لنمو سكانها، وأن الدولة تنمو بامتصاص أجزاء صغيرة ذات أهمية استراتيجية واقتصادية من الأراضي حولها، وأن حدود الدولة ما هي إلا غلاف لرقعتها وهي ظاهرة دينامية قابلة للتغير. وقد استفادت اسرائيل تماماً من هذه النظرية، بل وقامت بتطويرها لصالحها.

ريتر

وقد أيد العالم الألماني «كارل ريتر» نظريات ومبادئ راتزل. وقد اعترف العالم براتزل على أنه مؤسس الجغرافيا السياسية. كما سخر هذا العلم الجغرافيا في خدمة ألمانيا العسكرية، وكان من واجباتها جمع المعلومات الجغرافية وتوجيهها لخدمة أهداف الدولة. ثم انتشر بعد ذلك على مستوى العالم.

هوشفر

وتوافقت الفكرة الرائعة في تاريخ ألمانيا بعد الوحدة الساسية مع حياة «كارل هوشفر» الذي اهتم كثيراً بالجغرافيا، وأثبت مهارته واهتماماته بالحرب وبالتعليم الأكاديمي. وفي كتابه «اليابان العظمى»، قدم هوشفر التطور الياباني والأطماع اليابانية. وفي مجمل كتاباته لمس فقط أطراف الجغرافيا العسكرية، إلا أنه أتيحت له فرص هامة لدراسة المشاكل الجغرافية في التكتيك والاستراتيجية، كما طبق معلوماته خلال أدائه لوظائفه كضابط مدفعية، وتوافق عمله مع تطوير واجبات الأركان العامة. وترى الجغرافيا السياسية الألمانية أن القوي العظمى هي فقط الممكن اعتبارها نامية، بينما يصبح الانقراض هو مصير الدول الصغرى. إلا أنها ترى في نفس الوقت أن القوى العظمى الأخرى - خلاف ألمانيا - سوف تضعف عاجلاً أو آجلاً. واقترح علماء الجغرافيا السياسية تقسيم العالم إلى ثلاث مناطق سياسية متكاملة، واعتبروا كل منطقة اقليماً شاملاً مكتفياً ذاتياً. وقد حبّذ هذا العلم كأساس للاستعداد العسكري في ألمانيا، إلا أن علماء الجغرافيا السياسية في الدول الأخرى تجاهلوا هذا العلم حتى جاءت الحرب العالمية الثانية فأجبرتهم على الاهتمام به.

النصف الثاني من القرن

وقد تطورت الأفكار الاستراتيجية العامة خلال النصف الثاني من القرن العشرين على يد مفكرين استراتيجيين عظام، مثل البريطاني ليدل هارت ونظرياته في الدفاع الاستراتيجي والدفاع المرن، والفرنسي أندريه بوفر ونظرياته في الاقتراب غير المباشر، والأمريكي مورتون هالبرين وكتاباته عن الحرب المحدودة. وعلى الجانب السوفيتي

برز سوكولوفسكي الذي حدد العقيدة السوفيتية في الاستعداد للحرب وأدائها، وسيرجى جورشاكوف وكتاباته عن الحرب البرية. وفي مجال التنظير للحرب البحرية برزت أفكار الأمريكي الفريد تايلور ماهان، بينما وضعت أسس وقواعد الحرب الجوية على يد مفكرين عظام مثل دوهيت وميتشل وسيفرسكى.

السوفييت

وفي النصف الثاني من القرن العشرين، بنيت استراتيجية الاتحاد السوفيتي - قبل انهياره - على الأسس التالية:

١ - الاحتفاظ بقوة نووية استراتيجية قادرة على توجيه الضربات الصاروخية النووية، سواء في حرب عالمية شاملة أو محدودة في المسرح الأوروبي، أو في أي مكان آخر في العالم.

٢ - الاحتفاظ بقوة نووية للمسرح - الأوروبي - قادرة على توجيه الضربات الصاروخية النووية داخل مسرح العمليات.

٣ - الاحتفاظ بقوة عسكرية تقليدية متفوقة لاستخدامها داخل الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية بهدف فرض السيطرة وإعادة التبعية - المجر وتشيكوسلوفاكيا - مع احتمال استخدامها في أغراض أخرى في مسارح عمليات مختلفة.

وقد بنيت الاستراتيجية السوفيتية على عناصر ثلاثة هي: الردع، والدفاع، والوفاق. ولتحقيق هذه العناصر الثلاثة، فقد تطلبت الاستراتيجية العسكرية السوفيتية توافر القوات التالية:

١ - قوات ردع استراتيجية قوية.

٢ - قوات ردع نووية تكتيكية وعملياتية للمسرح.

٣ - قوات تقليدية - جوية وبرية وبحرية ودفاع جوي - لتحقيق أهداف الدفاع.

٤ - قوات خفيفة الحركة بالحجم والقوة المناسبين - بحرية وجوية وبرية - لدعم القوات في مواجهة أي مواقف طارئة خارج الاتحاد السوفيتي إذا تعرضت مصالحه الحيوية للتهديد أو الخطر.

٥ ـ هذا بالإضافة إلى تدعيم بعض الجيوش المحلية الاشتراكية لتقاتل بالوكالة ـ كوبا وأنجولا وأثيوبيا .

الأمريكيون

بينما تطلبت الاستراتيجية العسكرية الأمريكية لتحقيق نفس العناصر ـ الردع والدفاع والوفاق ـ توافر القوات التالية :

١ – قوات ردع استراتيجية نووية قوية ومؤمنة .

٢ ـ قوات ردع نووية للمسرح .

٣ ـ قوات تقليدية تنتشر استراتيجياً وقت اللزوم في المناطق الحيوية ـ حرب الخليج الثانية ويوغوسلافيا .

٤ ـ قوات تقليدية خفيفة الحركة لحماية المصالح الأمريكية في أي مكان في العالم ـ قوات القيادة المركزية .

٥ ـ جهاز مخابرات دقيق لتوفير المعلومات المطلوبة .

٦ ـ برامج للأبحاث والتطور لزيادة تأثير القوة المسلحة .

٧ ـ قيادة استراتيجية قادرة وفعالة .

وبناء على ذلك تطورت الاستراتيجية النووية الأمريكية من الردع الجسيم، إلى الرد المرن ، إلى الردع الواقعي، إلى إعادة صياغة الرد المرن، إضافة لاستراتيجيات التدمير المؤكد المتبادل والبقاء المؤكد المتبادل. وما زالت التطورات جارية والتي كان أبرزها مبادرة الدفاع الاستراتيجي وتطوير استراتيجيات الفضاء وتطوير نظم التسليح المختلفة بأحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا من تقدم .

الخبرة العربية في جولات الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

عام

حكمت توجهات الأمة العربية تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي ضرورة الحفاظ

على الأمن القومي العربي، وفي جوهره القضية الفلسطينية. وقد تراوحت الاعتبارات الحاكمة لهذا الاتجاه بين محاولة سرعة مواجهة مواقف تنشأ قسراً لإزالة أخطار حالة، وبين الإعداد الجيد المبكر لإزالة عدوان واقع عليها بالفعل نتيجة لظروف متعددة، مروراً باتبارات دولية واقليمية، وأيضاً محلية، فرضت على العرب الدخول في صراعات مسلحة مع العدو الاسرائيلي، عرفت في مجملها بجولات الصراع المسلح. وتراوح الاشتراك العربي في هذه الجولات بين إطار عربي غير مؤهل سياسياً وعسكرياً لاحتضان إحدى جولات الصراع المسلح (حرب ١٩٤٨)، وبين مؤامرات إسرائيلية ودولية عليهم (حرب ١٩٥٦)، وبين خداع العرب دولياً في صراع لم يكونوا مستعدين له عسكرياً (حرب ١٩٦٧)، وبين أسلوب علمي اتبع في أعقاب الهزيمة لإعادة بناء قوة العرب عسكرياً لإزالة آثار العدوان (حرب الاستنزاف)، وبين - أخيراً - جولة عسكرية استعد لها العرب كما ينبغي فحصلوا على مكاسب توقعوها وتنبأوا بها (حرب ١٩٧٣). وفي كل من هذه الجولات كان هناك مفهوم واستراتيجية لتحقيقه فشل بعضها ونجح الآخر، كما كان هناك أسلوب لإدارة الحرب والصراع المسلح في منحنى كامل تراوحت نتائجه بين نقيضين: فشل كامل (١٩٤٨) ونجاح كامل (١٩٧٣)، وبين هذا وذاك دارت جولات الصراع المسلح العربي - الاسرائيلي.

والمبدأ الحاكم الذي فرض نفسه على كل جولات الصراع العربي - الاسرائيلي، وما زال قائماً حتى الآن، هو اعتبار الصراع مع اسرائيل عملية شاقة معقدة بعيدة المدى، ولا تقتصر على جولة بمفردها، أو على أداة بعينها. فرغم أهمية الأداة العسكرية في كل جولات الصراع، إلا أن الأداة الحاكمة كانت وما زالت وستظل هي أدوات القوة الشاملة. فالصراع حضاري في جوهره، شامل في أبعاده. وهو أمر لزم التنويه عنه منذ البداية، حتى توضع الأمور في نصابها. فالخيار العسكري لا يتم من فراغ، وإنما في مناخ كامل لأدوات القوة التي تستخدم في الصراع، ومن محورها القوة الاقتصادية.

١٩٤٨

وتعتبر حرب فلسطين عام ١٩٤٨، حدثاً فاصلاً في التاريخ العربي، وتاريخ منطقة

الشرق الأوسط بكاملها. وهي في الوقت نفسه جولة الصراع الأولى بين العرب واسرائيل، والتي كان جوهرها الاعتداء على فلسطين العربية، وحيث لم تكن أبعادها قد توسعت بعد لتشمل البعد العربي، وهو الأمر الذي تم في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧، حيث احتلت اسرائيل، إضافة لفلسطين، أرضاً عربية أخرى. وقد خلّفت الحرب آثاراً واضحة في كافة المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، كما حملت بين طياتها إرهاصات الثورة العربية، والتي كان أبرزها ثورة يوليو في مصر عام ١٩٥٢، وثورة العراق عام ١٩٥٨، اللتان أنهيا النظام الملكي في كلا البلدين.

وقد جسّدت حرب ١٩٤٨ أمرين بصورة واضحة: الأول، عدم قدرة العرب على التنسيق فيما بينهم ولو مرحلياً حتى أمام عدو مشترك. والثاني، أن الدول العربية دفعت بجيوشها في الحرب بأهداف متباينة - في اطار مصالحها الذاتية - وحيث لم تتبين هذه الأهداف إلاّ خلال سير الحرب، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها. وقد نتج عن هذين الأمرين عدم قدرة الجيوش العربية على تحقيق أي من الأهداف القومية والعسكرية، بل ونتج عنها فقدان الجزء الأكبر من فلسطين، ثم الاعتراف الدولي بدولة اسرائيل. ولنبدأ الأمر من البداية.

فبعد ظروف سياسية عربية داخلية، وأخرى نشأت في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية، طلبت بريطانيا في الثاني من إبريل عام ١٩٤٧ عقد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة خاصة لبحث ما أسمته «مسألة فلسطين»، وفي ذلك الوقت كان اليهود قد تمكنوا من بناء معظم مقومات الدولة اليهودية، في الوقت الذي أضيرت فيه مصالح السكان الأصليين في فلسطين. وقد انتهت اجتماعات الجمعية العامة في تلك الدورة الخاصة، والتي عقدت في الفترة من ٢٨ ابريل وحتى ١٥ مايو ١٩٤٧، إلى تشكيل لجنة دولية خاصة انتهت أهم قراراتها، في تقريرها الذي نشر في ٣١ أغسطس نفس العام ووافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد ذلك، إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين يجمع بينهما اتحاد اقتصادي (لاحظ أن القضية الاقتصادية كانت في ذهن المخطط اليهودي والدولي منذ البداية)، وتبقى القدس منطقة دولية خاصة (في انتظار لحظة دولية وإقليمية خاصة تسلم فيها إلى الدولة اليهودية)، وذلك بعد فترة

انتقالية مدتها عامان تبدأ في سبتمبر ١٩٤٧ (انتهت في عام ١٩٤٩ بقرار التقسيم).

وفي إطار ذلك تباين الاستعداد السياسي لطرفي الصراع. ففي الوقت الذي كان اليهود فيه مستعدين للمضيّ قدماً لإنشاء الدولة، لم يكن العرب قد استوعبوا بعد الأسلوب الصحيح للعمل السياسي، وكيفية الاستعداد سياسياً لإدارة الصراع، ذلك اضافة للدعم البريطاني والدولي لليهود لإقامة دولتهم المرجوّة. وقد أعطى قرار التقسيم الدولة اليهودية حوالي ٥٥٪ من أرض فلسطين، في الوقت الذي لم يكن اليهود يملكون فيه أكثر من ٦٪ من الأراضي. وكان أهم فقرات قرار التقسيم الأخرى انهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وجلاء القوات البريطانية تدريجياً منها، وقد أعلنت بريطانيا فيما بعد أن الانتداب البريطاني سينتهي في ١٥ مايو ١٩٤٨، وهو الموعد الذي أعلن فيه قيام دولة اسرائيل.

وما أن أعلن قرار التقسيم حتى بدأت حرب العصابات في فلسطين، وذلك في محاولة عربية لمقاومة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأعلن رؤساء الحكومات العربية في اجتماع القاهرة في منتصف ديسمبر ١٩٤٧ استنكارهم للقرار وبدء المقاومة المسلحة الشعبية في فلسطين لمناهضته. إلا أنه في مواجهة التسليح الحديث لليهود، كان عرب فلسطين يتسلحون ببنادق قديمة محدودة العدد والذخائر. ولم يكن «جيش الإنقاذ العربي» المكون من متطوعين من البلدان العربية، بأفضل حالاً. وتنفيذاً لقرارات الجامعة العربية، نظّمت الخطة العسكرية على أساس تحويل المدن والقرى العربية في فلسطين إلى جزر دفاعية، تستطيع الصمود لفترة زمنية محدودة لحين وصول الدعم العربي لها، إذا ما اتخذ قرار بذلك. وفي غضون ذلك نشأت معركة التسليح، والتي كان لليهود فيها اليد الطولي، وحيث انعكس ذلك على تطورات الحرب الأهلية في فلسطين، والتي كانت نتائجها لصالح العمل العسكري اليهودي.

وخلال الفترة من أول ديسمبر ١٩٤٧ إلى ١٤ مايو ١٩٤٨ نشبت حرب غير رسمية بين العرب واليهود اشتملت على مرحلتين. الأولى، مرحلة النشاط العربي غير المنسق بهدف الحفاظ على عروبة فلسطين، وقد استمرت حوالي أربعة شهور (من أول ديسمبر ١٩٤٧ حتى الحادي والثلاثين من مارس ١٩٤٨). والثانية، مرحلة العمل

اليهودي المضاد بهدف استكمال إنشاء الدولة اليهودية (من أول ابريل ١٩٤٨ وحتى الرابع عشر من مايو من نفس العام). ومن عيوب إدارة الصراع في هذه المرحلة، عدم الدفع بقوة عربية يعتد بها لحسم الموقف، مما ترتب عليه إعطاء حصانة للقوات اليهودية، وإعطاؤها الفرصة الكافية لاستكمال البناء الاستراتيجي لقوة جيش الدفاع الاسرائيلي. ويرجع السبب في ذلك لغياب الإرادة السياسية العربية الموحدة، وعدم وجود قرار سياسي واضح لبدء الصراع المسلح وشن الحرب، بل وتباين المصالح العربية وتضاربها في كثير من الأحيان.

وبذا انفجر الصراع في حرب غير معلنة، وازداد النشاط السياسي في الخارج مع تصاعد العمليات العسكرية داخل فلسطين. واعترت الرأي العام العربي وقتئذ موجة عارمة تطالب بالاشتراك في حرب فلسطين، وتدخل الجيوش العربية فوراً في القتال الدائر لإنقاذ الأرض العربية في فلسطين، ومن ثم تدفقت جموع المتطوعين على الأرض المقدسة، وإن كان ذلك حدث متأخراً وبغير تنظيم كاف. وبدأت الحكومات العربية تفكر جدياً في إعلان الحرب رسمياً، بل وقرر بعضها ذلك. وأصدر مجلس الأمن في ١٧ ابريل ١٩٤٨ قرارا يدعو فيه الطرفين المتنازعين إلى وقف كل نشاط عسكري وأعمال العنف وعدم دخول قوات مسلحة إلى فلسطين، ووقف كل نشاط سياسي قد يؤثر على حقوق الطرفين، كما قرر مجلس الوصاية في ٣ مايو ١٩٤٨ عقد هدنة في مدينة القدس القديمة تجري المفاوضة بشأنها بين الطرفين بإشراف المندوب السامي البريطاني.

وبحلول ليلة ١٥ مايو ١٩٤٨ أعلن عن قيام دولة اسرائيل، ودخلت الدول العربية الحرب رسمياً. ورغم تفوق الجيوش العربية عددياً على الجيش الاسرائيلي، إلا أن هناك عوامل عدّة أدت إلى تفوق العمليات العسكرية الاسرائيلية. ومن أهم هذه العوامل وحدة القرار السياسي والعسكري على الجانب الاسرائيلي، وتعدد المصالح السياسية وتفاوت الأداء العسكري بين القوات العربية. كما تفوقت اسرائيل أيضاً في نظم السلاح والنظم المعاونة، إضافة للتأييد السياسي الخارجي (خاصة من بريطانيا والولايات المتحدة)، والذي انعكس في صورة دعم عسكري واقتصادي، زاد من قدرة

اسرائيل على ادارة الصراع، وعلى مدد زمنية مناسبة. ولم يقتصر الأمر على مشاكل التعاون والتنسيق بين الدول العربية، بل امتد ليشمل داخل كل دولة، وهو الأمر الذي انعكس في النهاية على أداء القوات المسلحة لوظائفها ومهامها. ولم تكن هناك على الجانب العربي أهداف سياسية واضحة أو أهداف عسكرية محددة، وضاعف من هذا الأمر القصور الشديد في أداء القيادتين السياسية والعسكرية وأسلوب إدارتهما للصراع، وتضارب الأوامر الصادرة للقوات المحاربة. هذا في الوقت الذي كانت تخضع فيه القوات الاسرائيلية لقيادة مركزية رئيسية، تتبعها قيادات فرعية ذات سلطات واسعة في إطار التخطيط الاستراتيجي العام المتفق عليه، إضافة لتوفير وسائل النقل الاستراتيجية والعملياتية اللازمة للمناورة الاستراتيجية، وتوفر المخابرات الاستراتيجية، والقيادة الاستراتيجية المناسبة لقيادة أعمال القوات. وعلى عكس الجانب العربي، كان هناك على الجانب الاسرائيلي أهداف سياسية واضحة، وأهداف عسكرية محددة، إضافة إلى التدريب العالي الذي كانت عليه القوات الاسرائيلية.

ونحن هنا لا نتعرض لتفاصيل العمليات العسكرية التي خاضتها القوات المتحاربة، وإنما نشير فقط إلى أهم مراحل الحرب. فكانت المرحلة الأولى من بدء الحرب النظامية حتى نهاية الهدنة الأولى (١٥ مايو ـ ٨ يوليو ١٩٤٨)، ثم حرب الأيام العشرة وقيام الهدنة الثانية (٩ ـ ١٨ يوليو ١٩٤٨)، ثم أحداث الهدنة الثانية والعودة للقتال وحصار الفالوجا (٩ يوليو ـ ٥ نوفمبر ١٩٤٨)، ثم محاولة فك الحصار والهجوم العام على جبهة الجيش المصري (١٦ نوفمبر ـ ١١ يناير ١٩٤٩)، ثم المرحلة الخامسة والأخيرة وهي معركة الحرب الأخيرة ومفاوضات الهدنة الدائمة في رودس وقيامها (٢٤ فبراير ١٩٤٩). وخلال هذه المراحل، كان أداء الجيوش العربية في حدود إمكاناتها المتاحة، إلا أن العوامل السياسية والعسكرية ـ والعوامل الأخرى ـ أدت إلى النتائج المعروفة في نهاية الحرب.

لقد كانت حملة فلسطين سياسية في المقام الأول، وبذا كانت القرارات المتعلقة بها في مجملها خروجاً على العديد من مبادئ الحرب. وحتى في جانبها السياسي، فقد كان هناك تباين واضح بين القوى السياسية بين الدول العربية وداخل كل دولة عربية

على حدة، وبذا كان الرأس السياسي للحرب، رغم كونها سياسية في المقام الأول، متعدد مراكز التفكير. وفي نفس الوقت، لم تكن حرب فلسطين حرباً كباقي الحروب، ولم تكن صراعاً حراً تستخدم فيه القوة لآخر مداها، ولكن تخللتها فترات هدنة ووقف لاطلاق النار مفروضة من الخارج، كانت في مجملها لصالح القوات الاسرائيلية المحاربة. ورغم أن الحرب استمرت رسمياً ما يقرب من ثمانية شهور، إلا أن القتال الحقيقي استمر حوالي ربع هذه المدة فقط، وعلى فترات متقطّعة، وهو الأمر الذي انعكس سلبياً على أداء القوات المسلحة العربية في مسرح العمليات، إضافة للأسباب الأخرى الداخلية والخارجية.

١٩٥٦

وما أن وضعت حرب فلسطين عام ١٩٤٨ أوزارها وتم عقد الهدنة بين أطراف الصراع، حتى ظهر شكل جديد لمنطقة الشرق الأوسط، جاءت في إطاره دولة جديدة طارئة، هي دولة اسرائيل. وكان مجيء هذه الدولة، وظروف تكوينها، بمثابة متغير جديد في المنطقة العربية، أدى إلى سلسلة من جولات الصراع المسلح، ما زالت قائمة حتى الآن وإن كان ذلك بأشكال أخرى. ثم جاء متغير آخر جوهري، هو قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر، التي وجهت مسارات الصراع إلى مناطق لم تكن في الحسبان. وكان أول اختبار حقيقي لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، هو حرب العدوان الثلاثي على مصر في خريف عام ١٩٥٦.

كان السبب الظاهري للعدوان هو تأميم مصر لقناة السويس في السادس والعشرين من يوليو ١٩٥٦. وبعد خمسة وتسعين يوماً من هذا الحدث، شنت بريطانيا وفرنسا واسرائيل عدواناً ثلاثياً على مصر. وكانت الأهداف الحقيقية للعدوان ثلاثة. دار الهدف الأول حول ضرورة إيقاف العمل السياسي لجمال عبد الناصر ووأد أفكاره السياسية التي كانت تهدف لبناء العمل العربي الموحد، وهو ما اعتبرته أطراف العدوان معادياً لسياستها في المنطقة ومعوقاً لاستكمال بناء الدولة اليهودية في الشرق الأوسط. وسعى الهدف الثاني إلى تحطيم القوات المسلحة المصرية شرق القناة لحرمان مصر من

أهم أدوات القوة، وبالتالي استبعاد احتمال استخدام القوة المسلحة ضد اسرائيل، وهي ما زالت بعد في مرحلة التكوين والبناء. بينما كان الهدف الثالث هو دخول مصر واحتلالها دون مقاومة بعد تحطيم القوات المسلحة، وإعادة احتلال قاعدة قناة السويس وإلغاء قرار التأميم، الأمر الذي يضع مصر - من وجهة نظر المعتدين - في حجمها الطبيعي الذي يتواءم مع إعادة تشكيل المنطقة طبقاً لرؤية القوى الغربية المشتركة في العدوان.

وتشكلت هذه الأهداف كلها نتيجة لمقاومة عبد الناصر لكافة الأحلاف الغربية في المنطقة، وسعيه لكسر احتكار السلاح في المنطقة والذي كلل بالنجاح أثناء مؤتمر باندونغ في إبريل عام ١٩٥٥ الذي حصلت مصر في أعقابه على صفقات سلاح من الكتلة الشرقية، وإنهاء اتجاهات القومية العربية التي تبناها عبد الناصر، وإيقاف نشاط مصر السياسي المؤيد لحركات التحرر في العالم، وإيقاف دعم عبد الناصر لثورة الجزائر، وإحباط محاولات مصر لبناء السد العالي لتحجيم قدرتها على بناء القوة الاقتصادية - وبالتالي القوة العسكرية، وحسم الموقف السياسي والعسكري في المنطقة لصالح اسرائيل، وغير ذلك من الأعمال الوطنية والقومية.

وقد بدأ تكوين محور العدوان (لندن - باريس - تل أبيب) بعمل ثنائي سابق لإعلان مصر لتأميم قناة السويس. ففي الحادي عشر من مارس ١٩٥٦، سافر جي موليه رئيس وزراء فرنسا إلى لندن، واجتمع بالسير أنتوني إيدن رئيس وزراء بريطانيا للاتفاق على «انتهاج سياسة فرنسية بريطانية مشتركة تتسم بالشدة ضد مصر». وبعودة جي موليه من لندن، تم اجتماعه بالسفير الاسرائيلي في باريس «يعقوب تسود». وبذا اتصلت حلقات محور العدوان، الذي شكّل جي موليه همزة وصله. وفي أعقاب تأميم قناة السويس، واستناداً إلى هذا المحور الثلاثي، بدأ رسم أول خطوط خطّة العدوان يوم ١١ سبتمبر ١٩٥٦، وجرى الاستعداد والتجهيز لها على امتداد نيف وثلاثة أشهر، حتى بدأت الحرب على مصر يوم ٣١ اكتوبر ١٩٥٦.

احتوى خطاب عبد الناصر لتأميم قناة السويس على حقيقتين هامتين: قرار التأميم نفسه، وسبب هذا القرار. فقد أعلن الرئيس أن سحب الولايات المتحدة عرضها

للمساهمة في تمويل مشروع بناء السد العالي، والطريقة التي تم بها الاتفاق مع البنك الدولي وبريطانيا، هما سبب قراره بتأميم شركة القناة. فكما شكّل قرار سحب عرض تمويل السد العالي ضربة سياسية لمصر، فإن قرار التأميم هو الضربة المضادة.

وانقسمت الفترة الحرجة بين قرار التأميم وبدء العدوان إلى أربع مراحل رئيسية. المرحلة الأولى، مرحلة العمل الثنائي المباشر بين بريطانيا وفرنسا، واستغرقت كل شهر أغسطس وبضعة أيام من شهر سبتمبر، حيث تبينت خلالها الدولتان عدم مساندة الولايات المتحدة للعمل العسكري. المرحلة الثانية، مرحلة التواطؤ الثلاثي المشترك، واستغرقت باقي شهر سبتمبر، وتم خلالها قبول فكرة اشتراك اسرائيل، ورسم الخطط لخلق ذرائع التدخل. المرحلة الثالثة، وهي مرحلة إخفاق مخططات افتعال أحداث على الحدود الأردنية ـ الإسرائيلية تقوم مصر في إطارها بدعم الأردن مما يوجد ذريعة لضرب مصر، واستغرقت النصف الأول من شهر أكتوبر. المرحلة الرابعة، مرحلة تحمّل اسرائيل تدبير هجوم مباشر ضد مصر، واستغرقت النصف الأخير من شهر أكتوبر وحتى بدء العدوان.

وقد وضعت خطط العدوان الثلاثي على مصر ودارت معاركها وفقاً لعقيدة الحرب المحلية المحدودة للمدرسة العسكرية الغربية، التي تضع في الاعتبار الأول عاملي السرعة والحسم، لحصر الحرب في نظام محلي محدود، بتطبيق مبدأ الحشد في أشمل صورة. وكان عدم تأييد الولايات المتحدة ـ لظروف مختلفة ـ للعدوان العسكري المسلح ضد مصر، سبباً رئيسياً وراء تركيز مخططي الخطة على مبدأي السرعة والحسم. واشتملت مراحل الحرب طبقاً لخطة الهجوم على: المرحلة التمهيدية، ومرحلة خلق ذرائع الهجوم، ومرحلة التمهيد الجوي المركّز، ومرحلة الاقتحام والاستيلاء على رأس الشاطئ في منطقة بور سعيد، ومرحلة حسم الحرب. إلا أن تنفيذ الهجوم لم يتم طبقاً للخطة الموضوعة، وتبلورت مراحل التنفيذ في أربع مراحل: المرحلة الابتدائية، وتمت فيها الجهود السياسية والعسكرية التي مكّنت من بدء الحرب. ومرحلة الصراع لتحقيق الاتزان الاستراتيجي، وتمت خلالها محاولة كل طرف أن يدفع خصمه لتصرفات استراتيجية خاطئة. ومرحلة القتال، حيث لم يتمكّن أطراف العدوان من تحقيق

الاستراتيجية الموضوعة. والمرحلة الختامية للحرب، والتي انتهت بعدم تحقيق أهداف الخطة، وانسحاب القوات المعتدية من الأراضي المصرية.

ونحن لسنا في مجال تحليل المعارك العسكرية التي دارت، ولكن نعرض إجمالاً مراحل العملية الهجومية للعدوان، ومراحل العملية الدفاعية المصرية. فقد بدأت الحرب بشن هجوم اسرائيلي ثانوي ضد منطقة سيناء، في الوقت الذي تأخر فيه الهجوم البريطاني الفرنسي على بور سعيد، لإعطاء صورة أن ذلك أمر محلي تتدخل فيه الدولتان تحت مبرر تهديده للسلام العالمي. تلا ذلك مرحلة التمهيد الجوي المركز لتحقيق هدفين. مساعدة الهجوم الاسرائيلي الثانوي في مرحلته التالية (مرحلة تحقيق المهمة الأساسية)، والتمهيد لمرحلة الاقتحام البحري في منطقة مدينة بور سعيد. وبانتهاء التمهيد الجوي المركز، بدأت مرحلة الاقتحام البحري الأوّلى بالوصول إلى أرض بور سعيد، بينما لم تتمكن القوات المهاجمة من تحقيق هدفها التالي، وهو التقدم والوصول إلى مدينة الاسماعيلية. وكان هذا الموقف العسكري هو بداية التحول في الموقف السياسي لأطراف العدوان، وتبين فشل أهدافه.

وقد مرت العملية الدفاعية المصرية بثلاث مراحل: مرحلة صَدّ العدوان الاسرائيلي، وتم فيها نقل مركز الثقل الدفاعي من غرب قناة السويس إلى سيناء شرقها لمواجهة الهجوم الاسرائيلي ومرحلة تبين أبعاد المخطط الثلاثي، حيث أعيد نقل مركز الثقل الدفاعي مرة أخرى إلى غرب القناة، وتجهيز دفاعات تعطيلية لمنع القوات البريطانية والفرنسية من الوصول إلى مدينة الاسماعيلية (كان للمقاومة الشعبية المصرية دور كبير في تحقيق أهداف هذه المرحلة). ثم مرحلة صد وحصر الغزو البحري، وإعادة تنظيم الدفاع الاستراتيجي عن مصر بتنظيم الدفاع على الاتجاهات والمناطق المختلفة، مع إعادة تجميع القوات المسلحة وتوزيعها استراتيجياً بما يتناسب مع مطالب تحقيق الأهداف الدفاعية الاستراتيجية الجديدة.

ورغم أن الظروف السياسية الدولية، وبخاصة الموقف الأمريكي المعارض للعدوان والموقف السوفيتي المؤيد لمصر كانت أحد الأسباب الرئيسية لفشل العدوان الثلاثي على مصر، إلا أن المقاومة المصرية كانت الأساس الذي بنى عليه الموقف الدولي. وأدت

فطنة الرئيس عبد الناصر بعد تبينه لأبعاد المؤامرة، إلى طلبه عدم تدخل أي أطراف عربية أخرى في المعركة. وكانت إدارته الساسية للموقف غاية في الكفاءة، واستطاع استغلال تناقضات الموقف الدولي لصالح قضية مصر، هذا في الوقت الذي انحصر دور اسرائيل في خدمة العدوان في شن الحرب على الاتجاه الثانوي، تاركة بذلك العمل الرئيس للقوات البريطانية والفرنسية، التي أساءت اختيار قطاع الهجوم (وربما توقعت انهياراً سياسياً وعسكرياً سريعاً للقيادتين السياسية والعسكرية المصرية)، وفشلت في تحقيق أهداف التخطيط الاستراتيجي للعملية.

وفي التحليل النهائي، فقد ترتب على فشل العدوان رسوخ عبد الناصر والنظام السياسي في مصر، وسقوط مخططي العدوان في بريطانيا وفرنسا، وبدء الانطلاق الحقيقي نحو فكرة القومية العربية، وهو ما كان سبباً، ضمن أسباب أخرى، لقيام حرب يونيو ١٩٦٧.

١٩٦٧

هناك أسباب لحرب يونيو ١٩٦٧، جزء منها خاص باسرائيل، وجزء آخر خاص بمصر، خاصة وأنها كانت الهدف الرئيس للعدوان، للقضاء على عبد الناصر وأفكاره الثورية. ورغم ذلك فقد كانت حرب يونيو ١٩٦٧، هي إحدى الجولات الرئيسية المؤثرة في الصراع العربي الاسرائيلي.

وتدور الأسباب الرئيسية الاسرائيلية، إضافة لهدف القضاء على عبد الناصر، حول ثنائية الهجرة وعلاقتها بأراض جديدة مكتسبة. فكلما ازدادت الهجرة اليهودية إلى اسرائيل، ازدادت مطالبها إلى أراض جديدة تضمها إليها، والعكس صحيح. فقد سعت اسرائيل إلى إحداث أزمة ما، في توقيت ما، لتحقيق هدف ما. وكان الهدف هو الاستيلاء على أراض عربية جديدة تُضم إلى اسرائيل، تمهيداً واستعداداً لموجات هجرة يهودية جديدة تصل باسرائيل إلى الكتلة الحرجة من السكان، والتي تقدرها اسرائيل بتعداد يتراوح بين ٤ إلى ٦ ملايين نسمة. وسبب اسرائيلي آخر هو الاستيلاء على مصادر المياه في الأراضي العربية (سوريا ولبنان والأردن) لتوفير احتياجاتها من هذه

السلعة الاستراتيجية للمستقبل. ومن هنا خططت اسرائيل للعدوان والحرب، ودعمها في ذلك حكومة الرئيس ليندون جونسون في الولايات المتحدة.

وعلى الجانب المصري، كانت هناك ـ على الأقل ـ أربعة أحداث رئيسية مؤثرة على أوضاع استراتيجية وجيوبوليتكية وجيوستراتيجية، عالمية وإقليمية، لم يكن من الممكن الإفلات بها. وكان رابعها مؤثراً على استعداد مصر العسكري للدخول في صراع مسلح أو حرب جديدة تنشب في الشرق الأوسط. وهذه الأحداث الأربعة هي:

١ ـ حرب اليمن. وحيث كانت المردودات السياسية والاستراتيجية لتحرك مصر عسكرياً تجاه اليمن تتعدى بكثير حدود مسرح العمليات اليمنى. فالتحرك المصري كان يعني محاولة لتغيير أوضاع سياسية واستراتيجية وعسكرية في منطقة الشرق الأوسط، وإخلالاً بالتوازنات الاستراتيجية والعسكرية الحافظة للمصالح الغربية، ومصالح الولايات المتحدة بشكل خاص. فبالنسبة لمصر، كان التحرك يعني امتداد دوائر الاهتمام الاستراتيجي إلى دوائر جديدة، لم يكن مسموحاً لها بالوصول إليها. كما كان يعني للاتحاد السوفيتي، صديق مصر في هذه الفترة، امتداد نفوذه بشكل عملي إلى منطقة حركة نقل النفط العربي إلى منطقة المصالح الغربية، وتعديلاً لمعادلات القوة والتوازن في هذه المنطقة الحيوية مع الولايات المتحدة لصالح الاتحاد السوفيتي. وكان هذا التحرك أيضاً يمثل تهديداً لدول المنطقة التي كانت في علاقات تقليدية مع الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي ترتبت عليه نتائج حالّة وبعيدة على مصالح أطراف التوازن. وبالطبع يعود ذلك كله بشكل ما على معادلات القوة بين مصر واسرائيل، خاصة في مناطق المضايق الاستراتيجية المتحكّمة في حركة الملاحة في البحر الأحمر خاصة في منطقة باب المندب، والموصلة إلى ميناء إيلات الاسرائيلي.

٢ ـ اقتحام النقطة الرابعة الأمريكية في مدينة تعز اليمنية. ففي أواخر عام ١٩٦٦، اختلقت القوات المصرية في اليمن أسباباً لاقتحام النقطة الرابعة (إطلاق طلقتين من مدفع بازوكا تجاه مدينة تعز). وقد ترتب على ذلك اقتحام القوات المصرية للنقطة الرابعة الأمريكية، والتحقيق مع الأمريكيين الموجودين بالنقطة (ومعظمهم من عناصر المخابرات المركزية الأمريكية)، والاستيلاء على كل الوثائق السرية الموجودة هناك.

وقد أشار الأمريكيون خلال التحقيق معهم إلى خطورة هذا الأمر، وعدم جواز اطلاع غير المسؤولين الأمريكيين على هذه الوثائق (التي كانت تحوي نشاط المخابرات الأميركية من الشرق الأوسط وأسماء عملاء الوكالة في المنطقة). ونتيجة لانكشاف الخطط الأمريكية تجاه المنطقة ودولها، كان من الضروري تغيير شكل خريطتها بالكامل. ومن ثم كان حماس الأمريكيين لدعم مخطط الحرب الاسرائيلي في ١٩٦٧.

٣ ـ دعم أعمال عسكرية ضد المملكة السعودية من أراضي اليمن. والحقيقة أن مصر لم تفعل ذلك بوازع من نفسها، وإنما تلبية لمطالب بعض الأطراف السعودية المهمة التي كانت ترغب في العودة لمكانتها السابقة في المملكة. ورغم ذلك لم تتم هذه الأعمال، وإنما بدأ الترتيب النظري لها بوصول بعض أطراف هذه الطائفة السعودية إلى اليمن ومعهم كميات كبيرة من الذهب لتجنيد بعض القبائل اليمنية للقيام بالمهمة. وانتهى الأمر عند هذا الحد، حيث لم يتابع هؤلاء الأفراد هذه العملية بعد ذلك. إلا أن تهديد السعودية في ذلك الوقت، وفي إطار التواجد المصري في اليمن بآثاره السابق الإشارة إليها، كان عملاً جاداً وخطراً تجاه المصالح الأمريكية والغربية عموماً في منطقة المادة الاستراتيجية في العالم. وهو الأمر الذي زاد من دوافع الولايات المتحدة لدعم اسرائيل في عملياتها العسكرية ضد مصر في سيناء.

٤ ـ التوزيع الاستراتيجي للقوات المسلحة المصرية. وحيث كانت خيرة تشكيلات ووحدات القوات المسلحة موجودة في مسرح عمليات اليمن، وخيرة قواتها المدرعة في بغداد بالعراق، ولم يتبق في مسرح العمليات السينائي بعد ذلك إلا قلّة من القوات المسلحة وأفراد الاحتياط. وقصة تواجد جزء من القوات المسلحة في اليمن معروفة، بينما قصة تواجد القوات المدرعة في بغداد ربما لا تكون معروفة للكافة. وقد بدأت القصة بمرور الرئيس العراقي عبد السلام عارف بالقاهرة أوائل عام ١٩٦٤ وطلبه من الرئيس عبد الناصر دعم القاهرة له بقوات مسلحة مصرية لخطورة الأوضاع في العراق. وقدتم الدعم بخيرة القوات المدرعة المصرية، التي بقيت في بغداد إلى ما بعد انتهاء عمليات ١٩٦٧ العسكرية. وبالطبع فإن مثل هذا التوزيع الاستراتيجي للقوات

المصرية كان ضاراً بإمكانات الدفاع عن الدولة وحدودها الدولية، وهو الأمر الذي كان يجب وضعه في الاعتبار عند اتخاذ قرارات مايو ١٩٦٧ السياسية، والتي ترتب عليها سحب قوات الطوارئ من سيناء، وإيقاف الملاحة الاسرائيلية في خليج العقبة، وهي الأمور التمهيدية التي أدت إلى بدء الحرب.

وإضافة لهذه الأحداث الأربعة، كان الموقف السياسي المصري يخضع لعاملين. الأول، الصراع بين القيادة السياسة والقيادة العسكرية في مصر ـ خاصة في أعقاب أحداث انفصال دولة الوحدة مع سوريا ـ واستقلال القيادة العسكرية إلى حد بعيد دون الاستعداد الكافي للحرب. والثاني، التفكير في الحرب وإدارتها على نمط الأزمة السابقة لها (حرب ١٩٥٦)، واعتبار أنها فرصة جديدة للحصول على مكاسب سياسية دون توقع نشوب صراع مسلح بالفعل. وهو تقدير سياسي غريب للحرب، التي هي من مضمونها كما يقول كلاوزفيز في كتابه «في الحرب» أنها «أقصى درجات العنف». فحتى لو كان الهدف مكسباً سياسياً، فإن الأمر كان يتطلب إعداد القوة العسكرية الداعمة للقرار السياسي تحسباً لتطور الأمور لغير التقدير السياسي الموضوع مسبقاً.

وتنوعت الأسباب المعلنة للحرب، بدءاً من مد القومية العربية وتأثيراتها السلبية على المصالح الغربية واسرائيل، وتهديد الدول الصديقة والحليفة للولايات المتحدة في المنطقة، ورغبة اسرائيل في عمل مضاد بعد نتائج اشتراكها السلبية في العدوان الثلاثي على مصر، وتطبيق القوانين الاشتراكية في مصر كنموذج مهدد لأنظمة أخرى من المنطقة، وحدوث ثورة اليمن وتأثيراتها الاستراتيجية على معدلات القوة في الشرق الأوسط، وبدء الاهتمام العربي بمياه المنطقة وعقد قمة عربية خصيصاً لهذا الموضوع (١٣ ـ ١٧ يناير ١٩٦٤)، وغير ذلك من الأسباب التي نعرفها جميعاً.

غير أن أخطر ما نتج عن هذا الحدث التاريخي هو التغير في علاقة القوتين العظميين في ذلك الوقت: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. فرغم العلاقات السوفيتية المصرية الوثيقة حينئذ، فقد جاء اتفاق الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة على خداع مصر في هذا الأمر. فالبيانات الأولى عن الحشود العسكرية ضد سوريا جاءت من موسكو، وثبت أنها غير صحيحة. والدعوة الأمريكية لزكريا محي الدين نائب الرئيس

المصري لزيارة واشنطن يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ لحل الأزمة عن طريق الوسائل السياسية والدبلوماسية جاءت من واشنطن، وفي اليوم المحدد لذلك بدأت اسرائيل الحرب. ولكن في كل الأحوال، فنحن لا نعفي أنفسنا من مسؤولية النتائج التي تمخضت عن الحرب.

الاستنزاف

تعتبر حرب الاستنزاف، والتي تعتبر تطوراً جديداً للفكر الاستراتيجي وتطبيقاته، من أشرف ما مارسته القوات المسلحة المصرية، في فترة كانت معنوياتها منخفضة نتيجة لهزيمة لم يكن لها يد فيها، واعتقد العالم أنها انتهت لعقود قادمة ولن تقوم لها قائمة، وأن القوة السياسية لمصر في أدنى مستوياتها. ودار حوار جدلي على المستوى القومي والعسكري عن مكان حرب الاستنزاف في إطار الجولات العربية الإسرائيلية: هل هي امتداد لجولة سابقة؟ أم هي شيء بين جولتين؟ أم هي مقدمة لجولة قادمة؟ ولم يستغرق الأمر كثيراً بين العسكريين، ورغم الإجابة بالإيجاب على الأسئلة السابقة، إلا أنها اعتبرت جولة مستقلة قائمة بذاتها وإن كانت ذات طابع خاص، تلتها حرب رمضان التي كانت ثمار حرب الاستنزاف.

وقد شعرت القوات المسلحة في أعقاب حرب ١٩٦٧ أنها ورّطت فيها، وخدعت من أطراف دولية عديدة. وخلال الحرب تبين بوضوح ضرورة دخول القوات حرباً أخرى، تستعد لها، وتختار مكانها وزمانها. وكان ذلك واضحاً من الشعار الذي أطلقه جمال عبد الناصر: «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة». وحددت ثلاث مهام رئيسية للقوات المسلحة. الأولى، إعادة بناء القوات المسلحة. والثانية، ضرورة إزالة الحاجز النفسي الذي تولد عن الهزيمة. والثالثة، الاستعداد لحرب ١٩٧٣، التي لم تكن القوات المسلحة قد عرفت توقيتها بعد. وكانت حرب الاستنزاف هي الإجابة الواقعية لتغطية هذه المهام الثلاث.

وتحت غطاء حرب الاستنزاف أمكن إعادة بناء القوات المسلحة ـ وتدريبها في نفس الوقت ـ في ظروف القتال الفعلي. كما دربت تدريجياً على مواجهة القوات الاسرائيلية، وفي إطار ذلك رفعت كفاءتها القتالية ودرجة استعدادها للقتال. وحفلت

الفترة بين يونيو ١٩٦٧ واكتوبر ١٩٧٣ بجهود شاقة لاستعادة التوازن، والاستعداد لجولة مقبلة مع اسرائيل. كما اشتملت على العديد من الأعمال والعمل الصامت الدؤوب، وإعادة القوات المسلحة البناء من الأساس نفسياً ومعنوياً ومادياً. وواصلت التدريب الشاق والتخطيط الجاد لخوض المعركة الحتمية. كل ذلك وأعمال القتال نشطة بين قوات اسرائيل التي حاولت إيقاف أعمال البناء، والقوات المصرية التي صممت على إعادة بناء قوتها الذاتية.

ومن واقع السجل التاريخي والأحداث الموضوعية لفترة ما بين الحربين، كانت هناك أربع مراحل واضحة: مرحلة الصمود (يونيو ١٩٦٧ ـ أغسطس ١٩٦٨)، ومرحلة الدفاع النشط (سبتمبر ١٩٦٨ ـ فبراير ١٩٦٩)، ومرحلة الاستنزاف (مارس ١٩٦٩ ـ أغسطس ١٩٧٠)، ومرحلة إيقاف إطلاق النار (سبتمبر ١٩٧٠ ـ اكتوبر ١٩٧٣).

وكان الهدف الرئيس من مرحلة الصمود هو الالتزام بنوع من الهدوء لإتاحة الفرصة لإعادة البناء وتجهيز الدفاع عن جبهة القناة. ورغم ذلك شهدت الفترة بعض أعمال القتال المصرية. فكانت معركة: «رأس العش» في أول يوليو ١٩٦٧ هي باكورة المواجهة الحقيقية بعد يونيو ١٩٦٧، حيث تصدت قوة صغيرة من القوات الخاصة لقوة مدرعة اسرائيلية وتمكنت من إيقاف هجومها تجاه بور سعيد وأجبرتها على الانسحاب. وكانت المعركة الجوية الشهيرة من الرابع عشر من يوليو ١٩٦٧، حيث قصفت القوات الجوية المصرية المواقع الاسرائيلية في سيناء، ثم اشتبكت في معركة جوية مع طائرات اسرائيل وأجبرتها على الفرار.

وفي البحر كان إغراق المدمرة «إيلات» من الحادي والعشرين من أكتوبر ١٩٦٧ بواسطة أحد لنشات الطوربيد المصرية.

واتسم الصراع من مرحلة الدفاع النشط بالتراشق بالنيرات لفترات طويلة وبكثافة عالية، وأثمر ذلك تقييد حركة العدو من التحرك والمناورة والاستطلاع، كما تكبد خسائر جسيمة. ثم بدأت معارك المدفعية في سبتمبر ١٩٦٨ حيث زادت خسائر الإسرائيليين، واستخدم العدو كافة إمكاناته الجوية والمدفعية ولكنها لم تحرز نتائج

كبيرة، فبدأ في انشاء خطّه الدفاعي الذي عرف فيما بعد اسم «خط بارليف».

وبدأت حرب الاستنزاف في الثامن من مارس ١٩٦٩ بتركيز شديد من المدفعية المصرية على المواقع الاسرائيلية. وتوجه الفريق عبد المنعم رياض - رئيس أركان حرب القوات المسلحة - ليرقب عن كثب نتائج هذا القصف، وسقط شهيداً وهو في أقصى المواقع الأمامية ضارباً بذلك مثلاً فريداً في الشجاعة والاقدام. ثم بدأت عمليات الإغارة على المواقع الاسرائيلية في الضفة الشرقية للقناة لتنمية الروح الهجومية للقوات وتدريبهم على العبور. وبدأ ذلك بمجموعات صغيرة تحولت بعد ذلك إلى إغارات كبيرة الحجم والهدف. وبرز نشاط القوات الخاصة وجماعات الاستطلاع والكمائن، وتصاعدت الأنشطة القتالية ليلاً ونهاراً.

وزج العدو بقواته الجوية بتركيز شديد ضد مواقع الدفاع الجوي في يوليو ١٩٦٩، كما حاول مهاجمة بعض مواقع القوات المصرية المنعزلة. وفي مواجهة ذلك قامت القوات المصرية بتنفيذ بعض أعمال القتال الخاصة، واشتركت قواتها الجوية والبحرية ببعض عمليات القصف الجوي والبحري. واتجه العدو لضرب الأهداف المدنية لعل ذلك يخفّف من ضغط القوات المصرية عليه، وفشل ذلك لظهور مارد مصري جديد هو شبكة الصواريخ المضادة للطائرات حيث بدأت فترة استنزاف قوات وطائرات اسرائيل، مما كان له أكبر الأثر في قبولها مبادرة «روجرز» وزير الخارجية الأمريكي. وبدأت مرحلة إيقاف النيران التي استمرت حتى بدء حرب أكتوبر ١٩٧٣.

لقد مرت عملية إرسال الدوريات إلى شرق القناة خلال حرب الاستنزاف بعدة مراحل على سلم التصعيد. فبدأ الأمر بإرسال دوريات استطلاع عبر قناة السويس لغرس روح المبادأة في عناصر الاستطلاع، ثم إرسال دوريات الاستطلاع ودوريات القتال في إطار خطة عامة للحصول على المعلومات اللازمة للتخطيط الاستراتيجي والقيام ببعض العمليات العسكرية الخاصة، ثم انتهت - قبل بدء حرب أكتوبر بفترة قصيرة - بإرسال دوريات مختلفة ومتعددة من وحدات الاستطلاع ومن تشكيلات ووحدات القوات المقاتلة، وكانت مهام هذه القوات الأخيرة - دون أن تعلم - التعرف على مناطق تمركزها شرق القناة عند بدء الحرب. وتمت كل هذه المراحل تحت قصف

الطيران والمدفعية الاسرائيلية الكثيف. كما تم خلال هذه الفترة أيضاً، إنشاء دشم الصواريخ أرض ـ جو، التي أثبتت وحدة الصف والتعاون المدني ـ العسكري، وكان لها دورها الفعال خلال حرب أكتوبر. لقد كانت حرب الاستنزاف مقدمة ضرورية لحرب أكتوبر المجيدة.

١٩٧٣

بانتهاء حرب يونيو ١٩٦٧، بذل العديد من الجهود السياسية والدبلوماسية لتهيئة الظروف المواتية لإرساء قواعد السلام في الشرق الأوسط. وصاحب هذه الجهود عدة محاولات دولية لإيجاد تسوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي. وتحطمت كل هذه الجهود وتلك المحاولات على صخرة الرفض الاسرائيلي، وبالتالي لم يعد هناك بد من خوض حرب جديدة ضد اسرائيل. هذه الحرب التي مثّلت تطوراً جديداً في الفكر الاستراتيجي العربي وأساليب حديثة لتطبيقه.

وكانت الملامح العامة لخطة الحرب أن تكون محدودة على جبهتيه (المصرية والسورية) بهدف تغيير موازين القوى في المنطقة وهدم نظرية الأمن الاسرائيلي، وأن تمتد الحرب إلى الفترة التي تكفي لمشاركة عربية بما يسمح باستخدام القوى العربية الشاملة، مع ضرورة عمل خطة خداع سياسي واستراتيجي لإخفاء الاستعداد للحرب وشنها لمنع اسرائيل من القيام بعملية مضادة أو ضربة إحباط، كما حدث في عام ١٩٦٧ عقب إعلان التعبئة العامة في مصر. وفي ضوء الإمكانيات العسكرية والاقتصادية للأطراف المشتركة في الحرب، قام خبراء السياسة والاستراتيجية الذين تم اختيارهم في ضوء خبراتهم العالية في تخصصاتهم، بتحديد بدائل القرار، وحساب نتائج كل بديل وفوائدة الاستراتيجية وتكلفته السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. وبذا تكامل عمل القيادتين السياسية والعسكرية طبقاً لأساليب علمية حديثة، وطبقاً لحسابات سياسية واستراتيجية دقيقة، تدخل في حسبانها تأثيرات المناخ الدولي والأقليمي.

وخلال التخطيط الاستراتيجي للعملية الهجومية الاستراتيجية، كانت القيادة السياسية تعمل من خلال الأدوات السياسية والدبلوماسية في المجال الدول، ومجال

الأمم المتحدة، والمجال الأفريقي، ومجال دول عدم الانحياز، والمجال الأوروبي، وأيضاً في المجال العربي، لتمهيد المناخ السياسي لشن الحرب، وتنفيذ خطة الخداع السياسي والاستراتيجي المواكبة لخطة العمليات. وفي نفس الوقت عملت القيادة العسكرية في عدة اتجاهات رئيسية لخطة الهجوم، من أهمها : حرمان العدو من تفوقه الجوي بواسطة نظام الدفاع الجوي الحديث الذي تمكنت من بنائه خلال حرب الاستنزاف، وتوفير ضمانات عمل القوات الجوية، وحرمان العدو من التمتع بمزايا توجيه الضربة الأولى وذلك عن طريق مفاجأته وسبقه في توجيهها، وحرمان العدو من القدرة على توجيه ضربات مضادة قوية بقواته المدرعة في المراحل الأولى للهجوم بالوسائل المبتكرة للدفاع المضادة للدروع، وبفرض المعركة عليه قبل إتمام استعداد قواته واستكمال حشدها، وقفل الشريان البحري لاسرائيل عن طريق إغلاق مضيق باب المندب بالقوات البحرية، وغير ذلك من الأعمال الأخرى التي كان أهمها التنسيق بين مصر وسوريا في قضايا الحرب.

وفي سرية بالغة وهدوء تام، أتمت القوات المسلحة الفتح للعمليات طبقاً للخطة الموضوعة، نفذت خلال فترة زمنية طويلة، كان هدفها إحداث تغيير في أوضاع وتجميع التشكيلات والوحدات تدريجياً، وبأسلوب لا يثير شك العدو. وانتهى ذلك باتخاذ القوات أوضاعها الملائمة لشن الهجوم. وفي صباح أول أكتوبر رفعت درجة استعداد القوات المسلحة إلى الحالة الكاملة، وتم احتلال جميع مراكز القيادة والسيطرة على مختلف المستويات وحدد تمام الاستعداد للهجوم. ثم بدأت العملية الهجومية الاستراتيجية ظهر يوم السادس من أكتوبر، التي كللت بالنجاح لأول مرة منذ فترة طويلة في تاريخ العرب.

وقد أدى الهجوم المصري ضد القوات الاسرائيلية المتمركزة في سيناء، بعد الاقتحام الناجح لقناة السويس، إلى التعجيل بالموقف الذي أدى إلى استخدام سلاح البترول العربي وفرض الحظر البترولي. فبعد مضى أسبوع من القتال ونجاح القوات في تحقيق المهام المكلفة بها، فقدت اسرائيل أعداداً كبيرة من الأسلحة والمعدات والذخائر. وأدت جسامة الخسائر إلى توجيه الحكومة الاسرائيلية نداء عاجلاً إلى الولايات المتحدة لنقل

الأسلحة جواً لتمكين القوات الاسرائيلية من تجنب الهزيمة الشاملة. واستجابت الولايات المتحدة لذلك بتنظيم عمليات النقل الاستراتيجي ـ الجوي أساساً ـ على أساس إعطاء الأولويات المطلقة لتلبية احتياجات اسرائيل العسكرية خلال الأزمة. وبناء على التنسيق المصري السعودي في هذا الإطار، والذي تم في مرحلة التمهيد للحرب، أنذرت الحكومة السعودية الولايات المتحدة من خلال القنوات الدبلوماسية أنها ستنظر إلى المعونة العسكرية الأمريكية لاسرائيل على أنها تحيز للدولة اليهودية، وأنها بناء على ذلك ستقوم بإيقاف شحنات النفط إلى الولايات المتحدة ودول أخرى موالية لها. وخلال أيام قليلة، ونتيجة لرفض الولايات المتحدة لهذا الإنذار، قامت الدول العربية المنتجة للنفط بفرض الحظر البترولي الذي هددت به. وأدى هذا الموقف أيضاً إلى رفع أسعار النفط الخام بنسبة ٤٠٠٪ خلال الستة أشهر التالية. ونتيجة لدبلوماسية المكوك التي قام بها هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي، والوصول إلى اتفاقات الفصل بين القوات على الجبهتين المصرية والسورية، رفعت الدول العربية الحظر البترولي، إلا أن نتائج الأزمة كانت واضحة للعالم أجمع: فقد نجحت الدول العربية في استخدام السلاح البترولي ضد الولايات المتحدة، استغلالاً للنصر العسكري العربي الذي تحقق في حرب أكتوبر/ رمضان الخالدة.

وقد حققت حرب أكتوبر ١٩٧٣ نتائج يأتي على رأسها ظهور وحدة هدف عربية شاملة وموقف عربي موحد لم يحدث من قبل، وتعزيز الوحدة الوطنية بصورة لم تشهدها مصر سابقاً، كما أنها أعادت للقوات المسلحة ثقتها بنفسها وأعادت للشعب ثقته في قواته المسلحة، وقضت على أسطورة جيش اسرائيل الذي لا يقهر، وغيّرت الاستراتيجية العسكرية وقلبت الموازين العسكرية في العالم، وفي نفس الوقت حركت أزمة الشرق الأوسط بدرجة لم تحدث في أي وقت مضى. وبذا أمكن تلافي وجهي القصور الرئيسيين اللذين سادا الجولات العربية الاسرائيلية السابقة، وهما: إيجاد الإطار العربي الملائم للعمل العسكري لإحراز النصر، واعتماد الأساليب العلمية في التخطيط السياسي والاستراتيجي وتناسق العمل بين القيادتين السياسية والعسكرية. وكان هذا هو السبب الرئيس للنصر.

خاتمة

وفي التحليل النهائي، نجد أن مصر ـ والعرب ـ قد انشغلت طوال النصف الثاني من القرن العشرين بقضية فلسطين، والصراع العربي الاسرائيلي عموماً، رغم ظهور قضايا عربية أخرى في هذا الشأن. وقد ترتب على ذلك آثار سياسية واقتصادية واجتماعية واستراتيجية وعسكرية كانت سلبية في معظمها، بحيث استنزفت موارد الدولة.

منذ جولة الصراع الأولى (فلسطين ١٩٤٨) تجسد أمران بصورة واضحة، وما زال تأثيرهما حتى الآن، بل ضاعف منهما نتائج أزمة الخليج الثانية. الأول، عدم قدرة العرب على التنسيق فيما بينهم ولو مرحلياً حتى أمام عدو مشترك وأخطار حالّة. والثاني، عدم وجود حد أدنى من الاتفاق بين الدول العربية على الأهداف القومية، بل تباين وتضارب هذه الأهداف في معظم الأحيان. وكان الصراع العربي ـ الاسرائيلي سياسياً في طبيعته وعسكرياً في جوهره، دون بناء أدوات القوة ـ وخاصة العسكرية منها ـ اللازمة لادارة هذا الصراع بنجاح. وتميزت اسرائيل عن الدول العربية في كل جولات الصراع تقريباً بوحدة القرار السياسي والعسكري، ووجود إدارة سياسية واضحة لتنفيذ غايات وأهداف الدولة اليهودية، وتناسق عمل القيادتين السياسية والعسكرية، خاصة في مواجهة الأخطار الخارجية، وهي الأمور التي افتقدها العمل العربي إجمالاً وتفصيلاً. ويؤيد ذلك واقعة تاريخية كان بطلها عبد الرحمن عزام الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية. فحينما سئل في أعقاب انتهاء حرب فلسطين لغير صالح العرب: «كيف تتفوق اسرائيل وهي دولة واحدة على الجيوش العربية لخمس دول؟» فأجاب ببساطة: «لأن اسرائيل دولة واحدة والعرب خمس دول». وتصور هذه الإجابة البسيطة، عميقة المغزى، حال العرب منذ حرب فلسطين ١٩٤٨ وحتى الآن.

لقد خاض العرب جولات الصراع العربي الاسرائيلي في إطار توازنات سياسية واستراتيجية وعسكرية صعبة للغاية. يعود جزء منها للدعم الخارجي لاسرائيل، إلا أن الجزء الأعظم يعود لتقصير الدول العربية في بناء معادلات القوة اللازمة، والتي حانت فرصها للعرب أكثر من مرة. بل ورغم وجود التهديد الاسرائيلي المستمر، خلق العرب

فرصاً للنزاعات والصراعات الداخلية فيما بينهم، والتي كانت لها مردودات سلبية كثيرة على مجمل نتائج جولات الصراع .

ورغم وجود خطوط عامة تجمع بين جولات الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، إلا أن لكل منها خصائص متميزة . فتفرق العرب وعدم قدرتهم على التوحد أمام الخطر المشترك مع تباين وتضارب أهدافهم ، كانت الخصائص المميزة لجولة ١٩٤٨ ، واستمر ذلك حتى الآن . أما جولة العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، فقد جسدتها أبعاد مؤامرة خارجية دولية على دولة إقليمية ، وتحمل هذه الدولة لأبعاد الصراع مع إبعاد أطراف عربية أخرى عن الاشتراك بعد تبين كل جوانب المؤامرة . كما كانت هذه الجولة تعبيراً حقيقياً لاستخدام هذه الدولة الأخيرة لأدوات السياسة والدبلوماسية استغلالاً لأوضاع دولية قائمة ، مع بروز أهمية استخدام أدوات الاتصال والإعلام لدعم مواقف الدولة السياسية والعسكرية . وقد أبرزت جولة يونيو ١٩٦٧ أمرين هامين هما : سلبية الاعتماد على قوة خارجية (الاتحاد السوفيتي) لدعم مواقف وحروب وطنية ، وعدم تطور الفكر السياسي والاستراتيجي للقيادتين السياسية والعسكرية ، حيث تم بناء التصور السياسي والاستراتيجي على أساس جولة سابقة (حرب ١٩٦٧ حينما حصلت مصر على مكاسب سياسية بناء على موقف استراتيجي عسكري) . وكان من الدروس الهامة لهذه الجولة : مراعاة عدم التوسع السياسي والاستراتيجي لدوائر اهتمام استراتيجي جديدة دون بناء «القوة الذاتية» اللازمة لتأمين ذلك ، ومدى خطـورة انقسام المعسكر العربي (نتيجة لتدخل مصر العسكري في اليمن ، واحتلال العراق للكويت في مرحلة تالية) ، وعدم اتصاف التحالفات الخارجية بالديمومة ، حيث هناك دائماً احتمالات تغير مواقف الأطراف الدولية حتى الصديقة منها ، وخطورة انفصال القيادتين السياسية والعسكرية في تقديرهما للموقف السياسي والعسكري ومن اتخاذ القرارات المواكبة لذلك ، ثم تبين أن آثار الهزيمة العسكرية لا تزول سريعاً وانما تحتاج لوقت كبير وجهود مثابرة مكثفة .

وأبرزت حرب الاستنزاف أهمية الإعداد السياسي والاستراتيجي السليم والكامل ، مع ضرورة الإعداد التدريجي للقوات خاصة في أعقاب هزيمة لها تأثيرات مادية

ومعنوية ونفسية. كما أبرزت ضرورة مواكبة العمل السياسي لإعداد وبناء القوة المسلحة، وأهمية إجراء تدريب القوات في ظروف المعركة، وأهمية التخطيط الاستراتيجي السليم واختباره وتعديله في ظروف الاشتباك مع العدو. وجسدت حرب أكتوبر ١٩٧٣ أهمية اتباع الأسلوب العلمي في إعداد القوات ورفع كفاءتها القتالية ودرجة استعدادها للقتال، وأهمية إيجاد العلاقة الصحية بين القيادتين السياسية والعسكرية. كما أبرزت الحرب أهمية البعد العربي في الصراع (إغلاق باب المندب، واستخدام سلاح البترول)، وأهمية إعداد المناخ الدولي والإقليمي والداخلي لاستخدام أداة القوة المسلحة، وأهمية التعاون والتنسيق في العمليات العسكرية المشتركة بين الدول العربية، وأهمية توفير المناخ الملائم لعمل القوة العسكرية. ويحرص العرب حالياً على الاستفادة التامة من نتائج جولات الصراع العربي الاسرائيلي ودروسها، إلا أن بعض الأحداث العربية تعوق مثل هذه الاستفادة. خاصة وأن القرن العشرين قد انتهى وما زالت مفاوضات السلام بين العرب واسرائيل، في مساريها الثنائي والمتعدد، متعثرة. وعموماً، فإن نتائج التفاوض من التسوية السياسية الحالية، وبالتالي مواقف الأطراف فيها، هي نتائج لمعادلات القوة الحالية بين الأطراف، ومعادلات التوازن الاستراتيجي والعسكري إضافة للسياسي والاقتصادي في المنطقة، وتأثير القوى الخارجية (الفاعل الخارجي وخاصة الولايات المتحدة) على مثل هذه المعادلات وغيرها. وعلى العرب إعادة بناء القوة بناء على ذلك.

علم الاجتماع في القرن العشرين

د. ابراهيم عثمان
(أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأردنية - الأردن)

علـم الاجـــــتـــــمـــــاع
فـي الـقـــــرن الـعـــــشـــــريـن

د. ابراهيم عثمان

مقدمـة

أبعاد ثلاثة تشكل المحاور الأساسية لأي علم، طبيعة المعرفة فيه، وموضوعها وتعريف حقيقة الموضوع، والمنهجية التي تربط بين الجانبين. هذه المحاور نفسها تشكل أزمة علم الاجتماع، ولذا فإن تناولها يساعد في دراسة مسيرة هذا العلم، فضلاً عمّا ينجم من مشكلات وتحديات نتيجة ارتباط النظري بالواقع، وكيفية بناء هذه العلاقة، لتحقيق صحة المعرفة ومصداقيتها. لقد فطن المفكرون المسلمون لهذه المشكلات، وقالوا إن المعرفة تبدأ بالحواس، فهي التي تصور الأشياء في العالم الخارجي وتحملها إلى المخيلة. فالحس لا يدرك أمراً كلياً عاماً، إذ ليس في الخارج إلا جزئي معين. لم يرفض ابن تيمية الكليات باعتبارها ماهيات في الذهن مجردة، وإنما رفض من يعطيها الوجود في العالم الخارجي. وينتقد ابن خلدون من يطابق بين ما في الأذهان وما في الأعيان، ومن يعطون للكلي وجوداً موضوعياً في العالم الخارجي، وإن البرهان الذي يجب أن نلجأ إليه ليس المقدم منهم، وإنما ما نشاهده بالحس. (عواد، ١٩٩٩).

تمثل هذه الآراء موقفاً متقدماً من طبيعة الواقع الذي يشكل أحد أهم أوجه الاختلاف في تعريف علماء الاجتماع للواقع الاجتماعي، فالبعض يراه، في كله أجزاء أوكليات، ويراه البعض مجرد معان وتصورات ذاتية، وآخرون ينظرون إليه كشيء موجود هناك، له كينونة كموضوع مستقل عن التصورات الذاتية. ويترتب على تباين هذه المواقف تباين في المناهج وطرق بناء المعرفة.

لقد تم إثارة مثل هذه الإشكالية للقول أن هذه الدراسة قد اختارت التركيز على المعرفة والموضوع و المنهج لاعطاء صورة عن علم الاجتماع في القرن العشرين. أما البعد الزمني الذي تم تحديده، فلا يمكن تناوله إلا في علاقته التاريخية، وبخاصة وأن ما تطور من معرفة علم اجتماعية في القرن العشرين يمتد بجذوره الأساسية في ما تم إنتاجه في القرنين السابقين بشكل خاص، وعلى الامتداد التاريخي عامة.

هذا وإذا كان للعوامل الفكرية و تطورها دور في تشكيل أي علم اجتماعي، فإن للظروف الموضوعية آثارها، فلا يمكن فصل الفكر عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي نبت وتطور في إطارها، متأثراً بها ومؤثراً فيها. وينطبق هذا القول بشكل خاص على البداية الأوروبية لعلم الاجتماع، وإن كان من الممكن تفسير استجابات المفكرين المتباينة، ضمن الأوضاع العامة، بتباين أوضاعهم وما تبنوه من أيديولوجيات. كما تمكننا هذه المقولة من ربط التغيرات في الأطر النظرية بما استجد من تغيرات موضوعية وفكرية.

رغم هذا المدخل في تناول علم الاجتماع في القرن العشرين، فإن الكم الهائل الذي تم إنتاجه، يفرض تحدي الاختيار، مما يدخل البعد الذاتي و الاجتهاد الشخصي في ما يتم اختياره، وقد كان الهدف هنا التركيز على المسائل الأساسية في كل من المعرفة وحقيقة الموضوع، والمنهج و ارتباطاتها.

مما لا شك فيه أن تناول المسائل و القضايا الاجتماعية قد ظهر في كتابات القدماء عبر الحقب التاريخية، لكن أول محاولة منظمة لدراسة العمران البشري والاجتماع الإنساني كانت لعبد الرحمن بن خلدون في القرن الرابع عشر. فقد اكتشف هذا العالم

ضرورة وجود علم خاص بالعمران والاجتماع البشري، وحدد موضوعه وأسسه المنهجية «بما يعرض للبشر في اجتماعهم من أحوال العمران في الملك والكسب والعلوم و الصنائع بوجوه برهانية يتضح بها التحقيق في معارف الخاصة والعامة، وتدفع بها الأوهام وترفع الشكوك.» (المقدمة، ١٩٨٢ م).

يبحث ابن خلدون في أسباب قيام المجتمع و الدوله ثم في تطورها، ويشمل هذا :

١. ضرورة الاجتماع البشري القائمة على طبيعة الإنسان، وهو يستدعي بقاءه واستمرار وجوده، بالاجتماع و التجمع ، متميزاً عن غيره من الكائنات بقدراته الفكرية التي تسمح له ببناء علاقة نافعة مع البيئة ويتضمن هذا أسس الروابط والتجمع وهو ما يسميه ابن خلدون ـ بالعصبية.

٢. ضرورة الواعز الذي يتضمن النظام و التنظيم وقيام السلطة، لضبط و تنظيم العلاقات بالوازع والسلطان القاهر، و يتضمن هذا مبدأ قيام الدولة .

٣. ضرورة السعي في المعاش، والعمل على تحصيله، واكتساب أسبابه، وما يتضمن هذا من تعاون أو صراع وتقسيم عمل. ويربط بين التغير في نحل العيش وتغير المجتمع عامة. وقد جعل للمجتمع الإنساني نموذجين أساسيين، أولهما البداوة ونهايتهما المجتمع الحضري الذي يزول بالترف والتفكك، فيستبدل بجماعة ذات عصبية .

ظلت هذه التجربة الإبداعية فريدة، لم يتم البناء عليها في زمنه أو بعده مباشرة، عدا ما قدمه أبو عبد الله بن الأزرق في كتابه "بدائع السلك في طبائع الملك " في بلورة منظمة لإفكار ابن خلدون .(عثمان ، ١٩٩٩).

أما في أوروبا فقد تأثرت أصول النظرية الاجتماعية بنظريات حاولت تفسير قيام النظام الاجتماعي واستمراره، وقيام الدولة، خاصة ما جاء في نظريات العقد الاجتماعي، أو نظريات القوة كأساس لقيام النظام والدولة كما جاءت لدى ديفيد هيوم D.Hume. افترضت معظم هذه النظريات حالة طبيعية غير اجتماعية سابقة، واختلف جون لوك John louke مع هذه المسلمة، بالقول أن طبيعة الإنسان وفطرته تمنع قيام

مثل هذه الحالة، ويجمع كثيرون من هؤلاء على أن السبب الرئيسي في ترك الإنسان للحالة الطبيعية يكمن في ظهور وانتشار الملكية الخاصة، والرغبة في تأمينها وحمايتها، ولهذا تصبح وظيفة النظام السياسي حماية الملكية. وقد رأى روسو أن الحالة الطبيعية مثالية، وأن التنظيم قد أدى إلى الإستبداد والفساد واللامساواة، ثم عاد ليصفها بعدم الثبات مما أدى إلى قيام المجتمع المدني مؤكداً سلطة الشعب .

كانت إحدى نتائج التقدم العلمي منذ القرن السادس عشر، تبني فكرة العقلانية والتقدم. وقد تضمنت هذه بداية فكرة التراكم الثقافي والحضاري، وأن العلم هو الطريق إلى حياة أفضل، وخاصة بعد عصر التنوير، وتم ربط زيادة التعقيد الحضاري بالتقدم، مما أدى أيضاً إلى رؤية التاريخ الإنساني كعملية تقدم ضمن مراحل زمنية.

كان اهتمام المفكرين حتى القرن السابع عشر منصباً على الطبقة العليا والوسطى، ثم تحول إلى الاهتمام بالطبقة الدنيا مما أدى إلى الاهتمام بالتغير الاجتماعي والاقتصادي، وكيف يمكن توجيهه للجميع. فظهرت كتابات ومحاولات يوتوبية، إضافة إلى إن مثل هذا التحول كان أساساً للثورات الاجتماعية، وتطورت أفكار، منها المناداة بشيوعية الملكية، واستخدام العلم للصالح العام، وتحقيق العدالة الاجتماعية، فتغير مفهوم الدولة من نظام للمحافظة على الملكية والنظام القائم، إلى الحفاظ على الطبيعة الخيّرة للإنسان وتحقيق المساواه الاجتماعية.

أدى التقدم العلمي إلى التحول من الفلسفة الاجتماعية إلى العلوم الاجتماعية، فإذا كان بمقدور جاليلو ونيوتن تفسير الظواهر الطبيعية على أسس علمية واضحة، فلماذا لا يكون مثل هذا في العلوم الاجتماعية ؟ ولهذا أطلق كونت على علم المجتمع في البداية " الفيزياء الاجتماعية " .

وقد كان لهذا آثاره المنهجية، حيث اعتقد معظم رواد علم الاجتماع بضرورة تطبيق المناهج كما تطورت في العلوم الطبيعية، مما دفعهم إلى تحديد موضوع علم الاجتماع كموضوع يتطابق مع تلك المناهج، وبدلاً من افتراض طبيعة خاصة بالإنسان والمجتمع، عمل البعض قياساً على نماذج العلوم الطبيعية، على تعريف العمليات

الاجتماعية، قياساً على العمليات الطبيعية، فالجاذبية هي القوة المركزية للاجتماع. ولكن البعض ـ أمثال هيوم ـ تعلّقوا بالنزعة النفسية والبيولوجية، فالغريزة الجنسية تؤدي إلى قيام الأسرة، ثم التجمعات الأوسع وتتضمن هذه العملية تنميط العلاقات، بحيث تؤدي عملية المحاكاة إلى التشابه والتجانس. (بوتومور، ١٩٨٥).

في كتابات بنتام BENTHAM تحول من العقلانية إلى المنفعة، فيصبح مبرر الاجتماع والدولة والفعل الاجتماعي في ما تقوم به من تحقيق للمنفعة، وبهذا يصبح تعظيم المتعة وتجنب الألم أساس تفسير الفعل الإنساني. ولقد ظل تأثير هذا المبدأ سائداً، حتى نبّه جراهم سمنر G. SUMMNER في كتابه "الطرق الشعبية : FOLK WAYS" إلى أهمية العادات والطرق الشعبية و غيرها من العوامل غير العقلانية كأساس للسلوك الإنساني.

إضافة إلى ابن خلدون الذي ركز على أهمية البعد التاريخي، والبعد الاجتماعي للتاريخ جاء فيكو VICO ليقدم نظرية في التقدم تقوم على نفس المبادئ، وقد جعل الدين والحياة العقلية، أساساً للتغير الاجتماعي ومراحله. وقد اهتم البعض أمثال مونتسكيو في كتابه «روح القوانين» بتأثير العوامل البيئية على تطور القوانين والعادات والنظم. و لا يمكن هنا تجاوز أهمية كتابات مفكري الاقتصاد السياسي، وإثارتهم قضايا مثل قضايا دور الحكومة في الاقتصاد، وأهمية التخطيط، وما جاء به آدم سميث وريكاردو، من قضايا حول السوق الحرة، وأهمية تقسيم العمل وعقلانية الفعل، وربط المكانة بالدخل ومصادره.

تمثل هذه تراكمات معرفية كان لها أثارها في الاتجاهات المعرفية في علم الاجتماع، وفي تحديد موضوعه ومناهجه. ولكن رغم أهمية هذه الجذور الفكرية، إلا أنها لا تكفي وحدها في تفسير ما حدث في علم الاجتماع، ولا بد لاستكمال الصورة من تناول الظروف الموضوعية، التي أحاطت بالنشأة والتطور.

أهم هذه الظروف الموضوعية، الثورات السياسية، وخاصة الثورة الفرنسية، ثم عمليات التصنيع والتجارة والتحضر والتي ارتبطت بالتحول من الإقطاع إلى

الرأسمالية. خلفت هذه التغيرات والحركات تبدلات جذريه في البناء الاجتماعي، فظهرت فئات وشرائح لم يكن لها وجود من قبل، وتحولات في العلاقات الاجتماعية ودور المؤسسات المرتبطة بها، تحولت مركزية العلاقات الأولية وتجمعاتها، إلى مركزية العلاقات الثانوية وتنظيماتها، تبدلت علاقات العمل، وزادت من حرية العامل في الاختيار. وإلى جانب هذا زادت فرص الحراك الاجتماعي. ولكن الظروف الرأسمالية الجديدة جلبت معها المعاناة والتعاسة لقطاعات كبيرة في المجتمع وزادت من حدة الفوارق الطبقية وفرص استغلال الإنسان للإنسان. هذا إلى جانب اختلاط الجديد بالقديم وتشكل حالة من التحلل المعياري، أو ما سمى بالأنومي. وفقد الدين والمؤسسات الدينية مكانتها، وعلت مكانة العلم والعلمانية.

هذه العوامل الفكرية والموضوعية هيأت الظرف المناسب لقيام علم للحياة الاجتماعية، وبهذا جاء علم الاجتماع استجابة لهذه الظروف. وعليه كانت مشكلة النظام أو تغيره من القضايا الأساسية، ثم تحولت إلى التسليم بضرورة النظام ولكن أي نظام؟ أما المشكلات الاجتماعية الثقافية فقد أسست لتوجه إصلاحي نلاحظه في كتابات الرواد.

تأسيس علم الاجتماع الحديث ورواده (*)

ظهرت الاستجابة المنظمة الأولى في فرنسا على يدي أوجست كونت AUGUSTE COMTE، (١٧٩٨-١٨٥٧) وكان هذا أول من أطلق عليه اسمه الأجنبي SOCIOLOGIE ويعني علم الجماعة أو المجتمع. وكان يعتقد أنه الشكل المتطور والنهائي للمعرفة الإنسانية، وأنه يقوم على نفس طرق البحث التي طورتها العلوم الطبيعية.

وزع كونت اهتمام ميدان هذا العلم بين الثابت والمتغير، فبحث في الأول وحدات المجتمع ونظمه وارتباطاتها ضمن تصور موحد للمجتمع، مركزاً على التكامل والنظام

* لمزيد من التفاصيل عن الرواد انظر، ابراهيم عثمان، مقدمة في علم الاجتماع، عمان، دار الشروق، ١٩٩٩.

في إطار هذا التصور. أما التغير فقد رأى أن أساسه التغير في أنماط الفكر، وبناء على تبدل الطريقة التي يفسر بها الناس ما يحيط بهم، توصل إلى «قانون الحالات الثلاث» والذي يشمل مراحل ثلاثاً هي المرحلة اللاهوتية فالميتافيزيقية ثم الوضعية، يقابلها مراحل اجتماعية هي العسكرية والصناعية.

في الثلث الأخير من حياة كونت، ظهر سبنسر SPENCER (١٨٢٠ـ١٩٠٣) في انجلترا وشارك كونت اهتمامه بالثابت والمتغير. فاهتم بدراسة الوحدات والنظم الاجتماعية بقياس عضوي، مظهراً ترابطها البنائي الوظيفي، أما التغير فقد رآه تبدلا من البسيط إلى المركب المعقد، مرتبطاً بتحول من التماثل إلى التباين، وخاصة في تقسيم العمل، وما ينطوي عليه هذا التحول من انطلاق للفردية. وقد كان لأفكاره تقبلٌ في أمريكا الرأسمالية المصنعة والمتحولة إلى مراكز حضرية ضخمة. وترتبط هذه التجربة بالأفكار الداروينية في التطور الطبيعي، ومبدأ الاختيار، والصراع والبقاء للأصلح، مما أفرز فيما بعد الداروينية الاجتماعية، ممثلة في سمنر ولستر وورد L.WARD والأساس هنا أن المجتمع والحياة يسيران حسب قوانين خارجة عن إرادة الإنسان، وبهذا فإن أي تدخل في ما هو قائم يفسد مسيرة الحياة وغاياتها.

يمثل ماركس (١٨١٨ـ١٨٨٣) مكانة خاصة في آثاره فكريا وعملياً. أفاد ماركس من المنهج الجدلي لهيجل HEGEL، وكان هذا يعتقد أن العقل الإنساني هو أساس ومركز الحقيقة، وأن الفكر عملية دينامية دائمة التطور، وان الفكر كعملية (قضية) يفرز نقيضه، فيؤدي التفاعل بينهما إلى «تركيب» يمثل قضية أو أطروحة جديدة وهكذا. استبدل ماركس بالفكر كأساس للتطور فعل الإنتاج وعملياته فالإدراك المادي للتاريخ، ممثلاً في المادية التاريخية، لا يفسر التاريخ بالمشيئة الإلهية والفكر المطلق، أوبارادة الفرد، وإنما بالظروف الواقعية والموضوعية لنشاط الناس العملي، بعملية الإنتاج التي تشكل علاقات قوى الإنتاج وعلاقاتها مراحل تطور التاريخ الاجتماعي، والتشكيلات الاجتماعية المحددة تاريخياً. (اوسيبوف، ١٩٩٠).

افترض ماركس أن الوجود هو الأساس في تقرير الوعي وتشكيله، وبهذا نظر إلى المجتمع في بنائه الأساسي التحتي وبنائه الفوقي وجعل التغير في الأول أساس التغيرات

في الثاني، فالقاعده الاقتصادية تشكل الوعي والنظم التشريعية والسياسية، وتفسر التغيرات الاجتماعية بالتغير في القاعدة الاقتصادية. تفرز الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج علاقات إنتاج غير متوازنة تؤدي إلى وجود طبقتين أساسيتين: مالكي وسائل الإنتاج والعاملين، إضافة إلى فئات هامشية ليس لها دور تاريخي، يؤدي التناقض بين الطبقتين في المصالح، إلى عملية استقطاب وصراع بعد تبلور الوعي الطبقي، فيصبح هذا الصراع الطبقي أساس تطور المجتمع.

يتضمن هذا الطرح في تحليل المجتمع الإنساني تاريخيا قضايا أهمها:

١ . أن ذوي الأوضاع الاقتصادية المتماثلة يميلون إلى العمل كجماعة مصلحة ـ طبقة، فإذا نما لدى الجماعة وعي بذاتها ومصالحها، ووعي بتناقض مصالحها مع الآخر فإنها تتحول إلى طبقة فاعلة منظمة، فتدخل في عملية صراع مع الآخر.

٢ . أن الطبقات الاجتماعية هي أهم الجماعات في البناء الاجتماعي، وأن تاريخ علاقاتها يمثل تاريخ الإنسانية .

٣ . أن النظم التي تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تحمل بذور التناقض، وإمكانية استغلال الإنسان للإنسان، فالرأسمالية تسمح للبرجوازية الرأسمالية باستغلال الطبقة العمالية، مما يؤدي في النهاية إلى الصراع فالثورة، التي تتبنى علاقات إنتاج جديدة ضمن نمط إنتاج جديد، وهكذا يستمر الأمر حتى تنتهي أسبابه بإنهاء الملكية الخاصة وأسس اللامساواة والاستغلال.

كان لأفكار ماركس آثارها، ليس بين من أخذ بفكره فقط، وإنما بما أفرز من فكر معارض، فآثاره الفكرية واضحة بين الحوريين والمعارضين والتوفيقيين.

كان ماكس فيبر MAX WEBER (١٨٦٤ ـ ١٩٢٠) من أبرز من عارضوا ماركس في جزئيات واتفق معه في أخرى، مع اشتراك الاثنين في درجة التأثير الفكري. حاول فيبر الرد على أطروحة المادية التاريخية، في محاولته تفسير ظهور الرأسمالية بالقيم البروتستانتية، جاعلاً الأفكار الجديدة لحركات الإصلاح الديني، من حث على العمل وعدم التبذير، العامل الأساسي في ظهور المستثمر المغامر وأخلاقيات العمل، حيث

شكلت هذه ظروف ظهور الرأسمالية . وبين أن فقدان هذه العوامل والظروف في الأديان الأخرى منع تطور النظام الرأسمالي . ولكنه عاد إلى العامل الاقتصادي في تناوله لتطور الرأسمالية ، كما تضمنت أطروحاته عملية الصراع والطبقة ، وإن كان قد جعل القوة والثروة والمكانة أساسا لتشكيل المفهوم الطبقي .

إن أهمية فيبر لا تنحصر فيما قدم من أفكار ، وإنما تتعداها إلى مواقفه من العلم والمنهج . لقد آمن فيبر بتفرد الظاهرة الاجتماعية لما تشتمل عليه من حوافز وقصدية لدى الفاعل ، وبهذا لا بد من اعتبار البعد الذاتي إلى جانب البعد الموضوعي ، مما يستدعي الأخذ بما أسماه بعملية التفهم . أما المستوى المعرفي ، فيمكن التوصل إليه ببناء النماذج المثالية ، التي يتم بناؤها على أساس الخصائص المشتركة والعامة للواقع الذي تمثله . وان الظاهرة الا-جتماعية لا يمكن أن تفسر بسبب واحد وإنما بتعدد الأسباب .

من أهم الوجوه المنهجية عند فيبر ما جاء به عن الفعل الاجتماعي وأنماطه ، وقد جعله أساس التحليل في علم الاجتماع . والفعل الاجتماعي هو كل فعل يحمل معنى ، ويأخذ فيه الفاعل الآخرين بعين الاعتبار . وقد قام بتصنيف الفعل إلى : فعل عقلاني غرضي ، وعقلاني مرتبط بقيمة ، ثم فعل تقليدي ورابع وجداني ، وانطلاقاً من نمط الفعل يمكن دراسة السلطة وشرعيتها على أساس نمط الفعل السائد ، فينتج لدينا سلطة عقلانية ، وسلطة تقليدية وأخرى كارزمية جاذبة . كذلك يمكن التحدث عن مجتمع تقليدي وآخر عقلاني حديث .

تؤدي العقلانية دوراً هاماً لدى فيبر ، فهي أساس التقدم في التنظيمات الإنسانية ممثلة في النظام البيروقراطي ، وفي استخدام الأسس العلمية في المأسسة وفي اختيار الوسائل لتحقيق الأهداف . وإذا كان ماركس قد تبنى قضية الطبقة العمالية ، فقد تبنى فيبر قضية الطبقة الوسطى ، وتعاظم وجودها التاريخي في المجتمعات الحديثة .

يعتبر أميل دوركهايم EMILE DURKHIEM (١٨٥٨ ـ ١٩١٧) من أوائل المختصين في علم الاجتماع تكويناً ومهنة ، إذ يعود له الفضل في جعله تخصصاً علمياً على المستوى الجامعي . وكان همه وضع الأسس التي تحدد موضوعه ومناهجه ، بقصد

تمييزه عن العلوم الاجتماعية الأخرى.

كان دوركهايم أول من استخدم مصطلح الوقائع الاجتماعية SOCIAL FACTS للقول بأن علم الاجتماع يدرس وقائع لها حقيقة موضوعية، فأنماط الفعل والفكر والشعور تشكل مع الزمن أنماطًا جماعية من الوقائع والظواهر الاجتماعية. فبعض أنواع التفاعل تتواتر، وتنتشر في الجماعة، مما يؤدي إلى أنماط جماعية مستقلة عن الافراد، وبهذا تعامل كالشيء. ويمكن الاستدلال عليها في وظائفها التوجيهية والضابطة. وقد طبق هذه الخصائص في دراسته للانتحار، مهتماً بنسب الانتحار ودرجة انتشاره في المجتمع. (دوركهايم، ١٩٦٤).

يشكل مفهوم التضامن الاجتماعي قاعدة أساسية في كتابات دوركهايم، فقد حاول مناقشة التضامن وعلاقته بتقسيم العمل في كتابه «تقسيم العمل في المجتمع»، ويتوصل من خلال هذا الربط إلى نمطين اجتماعيين، على أساس طبيعة الروابط الاجتماعية وارتباطها ببساطة البناء وتعقيده، هما المجتمع الآلي والعضوي. وقد شاع مثل هذا التنميط الثنائي للمجتمعات، فنجده لدى ابن خلدون في البداوة مقابل الحضارة، ولدى بيكر BEAKER في المجتمع الديني مقابل العلماني، وعند ريد فيلد REDFIELD في الشعبي مقابل الحضري، وأهم من هذه جميعاً في أثرها، تصنيف تونيز TONNIES للجماعة الجماعية مقابل المجتمع أو ما أسماه GEMEINSCHAFT مقابل GESELLSCHAFT . وقد نتج عن هذه أيضاً تصنيفات للعلاقات الاجتماعية أبرزها ما بدأه كولي COOLEY بالجماعة الأولية مقابل الثانوية والتي وسمت بهذا فيما بعد.

بينما شاع بتأثير من الاقتصاد السياسي افتراض الإنسان العقلاني، جاء فلفريدو باريتو VALFREDO PARETO (١٨٤٨ ـ ١٩٢٣)، ليقول بأن معظم الأفعال الإنسانية أفعال لا عقلانية، وقد ربط هذا السلوك بالغرائز، أو ما أسماه بالرواسب، كما ربط مكانة الإنسان بما يملك من هذه الرواسب. فالذين يملكون من رواسب الإبداع والقدرة على ربط الوسائل بالأهداف، هم الصفوة، وأهم فئات الصفوة في المجتمع الصفوة الحاكمة، أما البقية فيمثلون العامة، قدراتهم محدودة، ولا يؤدون، بعكس الطرح

الماركسي، أي دور تاريخي. من يحرك التاريخ ويؤثر في مجرى الأمور هم الصفوة، ويمكن لهذه الصفوة أن تطعم بأعضاء جدد، مما يساعد على استقرارها. كما يمكن أن تستبدل الصفوة الحاكمة بمجموعة من الصفوة خارج الحكم، ويشكل هذان الجانبان دورة الصفوة. وقد كان لمفهوم الصفوة آثاره، إذ أصبح بتأثير من باريتو ومواطنه الإيطالي موسكا MOSCA، أحد طرق تحليل البناء الاجتماعي وتطور المجتمعات. ولقد برز في هذا المجال ميتشل الذي قال بالقانون الحديدي للصفوة، ويتضمن أساليب هذه المجموعة في إعادة إنتاج الوضع بما يتفق مع مصالحهم، وذلك من خلال تحكمهم في الموارد النادرة. أما ميلز فقد اعتبر الصفوات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وما يتشكل بينها من روابط، المجموعة المؤثرة في القرارات في الولايات المتحدة.

من المفاهيم الأساسية لباريتو أيضاً مفهوم النسق الاجتماعي، الذي يتضمن وحدة المجتمع، ويتكون من أجزاء مترابطة، بينها تفاعل متبادل ومستمر، وقد كان لآرائه هذه آثارها في كتابات الوظيفيين، وخاصة بارسونز.

إذا كان معظم الاهتمام حتى الآن بالوحدات الاجتماعية الكبرى، إلا ما جاء لدى فيبر عن الفعل الاجتماعي، فقد جاء جورج زيمل GEORGE SIMMEL (١٨٥٨ - ١٩١٨) ليركز على عملية التفاعل بين الأفراد، متجاوزاً كموضوع لعلم الاجتماع مضمون التفاعل، وجاعلاً أشكال وصور العمليات الاجتماعية موضوعاً لهذا العلم، فمهما اختلف نوع النشاط كمضمون، سواء أكان سياسيا أم دينياً أم اقتصادياً، فإن الصور التي تتخذها العمليات الاجتماعية واحدة. ومن أهمها عمليات الصراع والتنافس والتعاون. وقد طور زيمل في كتابه الصراع: CONFLICT نموذجاً لنتائج الصراع داخل الجماعة وبين الجماعات، مستخدماً وظائف الصراع، فالصراع الخارجي بين الجماعات يعزز التضامن داخل الجماعة كما أنه يؤدي إلى اكتشاف طرق التكيف الجديدة. (زيمل، ١٩٥٥).

إن الملاحظ في هؤلاء الرواد، المؤسسين لعلم الاجتماع، اختلاف خلفياتهم العلمية، فابن خلدون قاض ومؤرخ وسياسي، وكونت عالم رياضيات وفلسفة، وسبنسر مهندس سكك حديد، وماركس فيلسوف وصحفي واقتصادي، وفيبر قانوني

وسياسي . ولم يقتصر التباين على الخلفية العلمية ، بل تعداه إلى تباين عقائدي ، فماركس متحيز للطبقة العمالية ، أما فيبر فقد انحاز للطبقة الوسطى ، بينما تحيز باريتو للنخبة الحاكمة ، هذا التباين أدى إلى اختلاف في وجهات النظر معرفياً ومنهجياً ، ولا يزال علم الاجتماع يعاني من مثل هذه الاختلافات ، ويمكن بيان أوجه الاختلاف هذه في النقاط التالية :

١ . مدى النظرية ، يلاحظ أن ابن خلدون وكونت وسبنسر وماركس ودوركهايم وباريتو قد اهتموا بمحاولات وضع نظريات كبرى شاملة ، تقوم في الغالب على دراسة المجتمع الإنساني كوحدة للتحليل ، وإن كان بعضهم مثل كونت ودوركهايم قد اعتبر مجتمعاً بعينه وحدةً للتحليل ، أما زيمل وفيبر فكان اهتمامهما في غالبه منصباً على قضايا جزئية ، تؤدي إلى مستويات نظرية وسطية .

٢ . اختلف الرواد في اختيارهم لكيفية تحليل المجتمعات ، فقد اعتمد ماركس التشكيل الاجتماعي في مرحلة زمنية ممثلا في نمط الإنتاج ، بينما جعل دوركهايم من النظم الاجتماعية وعلاقتها أساساً للتحليل ، في حين اختار فيبر الفعل الاجتماعي ، بينما ركز زيمل على عمليات التفاعل . وينطوي هذا على فارق هام و هو اعتبار فيبر وزيمل للمستوى الفردي . بينما يحصر ماركس ودوركهايم التحليل في المستويات الاجتماعية .

٣ . الاختلاف في تعريف حقيقة الواقع الاجتماعي ، فكونت ودوركهايم ، المنتميان للوضعية ، يحصران الواقع في ما يمكن ملاحظته ، فالواقع الاجتماعي ، وعلى ما يرى ماركس ، يشكل حقيقة في ذاته مستقلة عن وعي وشعور الأفراد ، بينما يدخل فيبر وزيمل العنصر الذاتي ، وأن الواقع يتكون من موضوع وجانب ذاتي . وقد ظهر نتيجة المثالية الألمانية ممثلة في دلثي DILTHEY ، موقف آخر ، وهو أن حقيقة الواقع عقلية خالصة .

٤ . الاختلاف حول طبيعة العلاقة الأساسية التي يركز عليها التحليل ، كونت ودوركهايم وباريتو يركزون على علاقات التكامل وحالة التوازن بين الأجزاء ، بينما

يركز ماركس على أساسية علاقات الصراع كأساس للتحليل، ويجمع فيبر بين الجانبين، فيما يرى زيمل وظائف إيجابية لعمليات الصراع.

٥. الاختلاف حول العامل الأساسي المؤثر كأساس للتحليل، فقد رأى ماركس أن العامل الاقتصادي هو الأساس، بينما يرى فيبر أن القيم والأفكار يمكن أن تكون أساس البناء والتغير. كذلك ظهر الاختلاف حول فاعلية الوحدات الاجتماعية ودورها التاريخي، اذ تؤدي الطبقة العمالية لدى ماركس أو من يماثلها في الأنماط الاجتماعية الأخرى الدور الأهم في الثورة والتغيير، بينما يرى باريتو أن مثل هذا الدور محصور في النخب السياسية خاصة.

٦. بناء على ما جاء في النقطتين الأولى والثانية، يرى البعض أن الظاهرة الاجتماعية، كأي ظاهرة كونية، يمكن أن تطبق عليها مناهج العلوم الطبيعية، ويظهر هذا واضحاً لدى سبنسر، بينما يصر فيبر على البعد الذاتي للفعل وإدخال عملية التفهم، في حين يعتقد آخرون ممن تأثروا بالمثالية بالبعد الذاتي لحقيقة الواقع، وبالتالي بمنهجية خاصة في العلوم الاجتماعية.

هذه الاختلافات لا تزال موجودة، وتشكل تحديات للعاملين في ميدان علم الاجتماع، هذا وإن كانت قد خلقت أزمات، إلا أنها تعتبر من عوامل الإثراء الفكري، لما استحثته من حوار ودراسات، ومحاولات نظرية يعتبر كل منها استجابة لكل أو بعض هذه الإشكاليات المعرفية والمنهجية. وقبل الدخول في هذه التطورات الحديثة والمعاصرة لعلم الاحتماع، يمكن أن نعرض لاختلاف المواقف حول تحديد معنى علم الاجتماع وتعريفه، وجميعها متأثر بما تم تأسيسه من وجهات نظر مختلفة.

تعريف المحدثين والمعاصرين لعلم الاجتماع :

الاختلاف في التعريف يرتكز إلى اختيار وحدة البداية في التحليل ويتضمن الاختيار غالباً تبايناً منهجياً، واختلافاً حول حقيقة الواقع، والعوامل التي تدخل في تشكيل الظاهرة الاجتماعية، ويمكن الحديث هنا عن مواقف في تعريف علم الاجتماع

أهمها :

١ . الفعل الاجتماعي ، يرى مفكرو هذا المدخل ، وبتأثير خاص من فيبر ، أن نقطة البداية هي الفعل الاجتماعي ، فهو الوحدة الأصغر التي تعتبر أساساً لكل التنظيمات الاجتماعية . ويتضمن البدء بالفعل اعتبار الفاعل وخصائصه ، وما يحمل من معان ذاتية . ويعرف علم الاجتماع من هذا المنطلق ، كما هو الحال لدى تالكوت بارسونز بأنه « العلم الذي يهدف إلى بناء نظرية تحليلية لنظم وأنماط الفعل الاجتماعي» . (بارسونز ١٩٦٢) .

٢ . عملية التفاعل ، يرى الفريق الثاني أن المعرفة في علم الاجتماع تنطلق من عملية التفاعل ، معتبراً أنها العملية التي تجمع أطراف التفاعل ، وأنها بهذا أساس تشكيل ما هو اجتماعي من علاقات وجماعات ونظم ومجتمعات . هنا يتجاوز أصحاب هذا الموقف تناول العملية من وجهة نظر الفاعل المبادر ، إلى اعتبار أهمية الطرف الآخر في العملية . ويمثل زيمل أساس هذا الاتجاه، وقد برز هذا أيضاً في أعمال التفاعليين الرمزيين .

٣ . العلاقات الاجتماعية ، تمثل العلاقات ما ثبت نسبياً من طرق الاتصال والتفاعل ، كما تمثل ما ارتبط بها من قواعد السلوك ومعاييره ، وهي شاملة لجميع أوجه الحياة الاجتماعية في حياة الإنسان ، وممن يأخذ بهذا التوجه ماكيفر وبيج Maciver & Page ، اللذان يعرفان علم الاجتماع بأنه «العمل الذي يدرس ويحلل العلاقات الاجتماعية ، حيث تفضي شبكة الاتصالات الناجمة عن ذلك إلى ما نطلق عليه مجتمعاً» (ماكيفر وبيج ١٩٧٤) .

٤ . الجماعة ، فريق رابع يذهب إلى أن الجماعة هي وحدة التحليل الأساسية ، فيرى سوروكن Sorokin أن علم الاجتماع هو الحصيلة المعرفية القائمة على دراسة التشابه والتباين بين الجماعات الانسانية ، ويتضمن هذا دراسة أنماط التفاعل في مختلف المجالات الإنسانية لتلك الجماعات (سوروكن ١٩٧٤) ولعل أوضح الأمثلة على هذا التوجه ما جاء على لسان بروم وسلزنيك ، Broom and Selznick ، أن علم الاجتماع هو العلم الذي يدرس الأشكال المختلفة لبناء الجماعة (سميلسر ، ١٩٦٤) .

٥ . النظم الاجتماعية، وتعتبر النظم الاجتماعية وما يربطها من علاقات مدخل التحليل، وقد جاء هذا الاتجاه نتيجة كتابات دوركهايم. (دوركهايم، ١٩٦٤).

٦ . المجتمع، أخيرا هناك من ينطلق من أن المجتمع كوحدة كلية هو الوحدة الاساسية للتحليل، وقد يشير مفهوم المجتمع هنا إلى مجتمع بعينه، أو إلى المجتمع الإنساني ككل. فابن خلدون وماركس انطلقا من مستوى المجتمع الإنساني، بينما يركز سي رايت ميلبز على مجتمع محدد. هذا إلى جانب منطلقات أخرى قد تأخذ بالتجمعات الحضارية أو الثقافية، كما هو الحال لدى توينبي Toynbee.

تشترك جميع هذه المواقف المتباينة في هدف واحد، هو محاولة دراسة الواقع وتحليله بطريقة علمية، والتوصل إلى معرفة نظرية تساعد في فهم وتفسير ما هو اجتماعي. ورغم التباين في النظر إلى وحدة التحليل، فإنها تمثل مستويات تحليلية متفاوتة ولكن مترابطة، فالفعل يؤدي إلى التفاعل، ويؤدي التفاعل بالتكرار والتنميط إلى العلاقات، التي تؤدي إلى قيام الجماعات والنظم في المجتمع. ولكن الذين يأخذون بالفعل والتفاعل لا يستبعدون المتغيرات الفردية والنفسية في تفسيراتهم للظاهرة الاجتماعية، ويعتقدون أن ما يشكل اجتماعياً هو نتيجة لأفعال الإنسان وتفاعلاته ولا يزيد عن ذلك، أي ليس له حقيقة خارجة عن ذلك. ويرى أصحاب هذين الموقفين المترابطين أن هناك علاقة تبادلية بين الفرد والمجتمع. والإنسان هنا كائن قصدي عاقل له قدرة على الاختيار. أما الذين يأخذون بالنظم والجماعات وعلاقاتها أو ينطلقون من المجتمع ككل، فالأغلب أن ينظروا إلى ما تشكل اجتماعيا، على أنه حقيقة قائمة بذاتها، مستقلة عن الأفراد و الأحداث التي أدت إلى تكوينها. وينطوي هذا الموقف أن الإنسان منفعل يتأثر بما هو اجتماعي، فلا يعطون للفرد أهمية في تغيير ما هو قائم أو التأثير فيه.

هذه بعض أهم الأفكار والمواقف المنهجية التي ظهرت في بداية قيام علم الاجتماع، وقد زامن بعضها مواقف لتيارات أمريكية، سيتم ذكرها لاحقاً. يعتبر ما تم عرضه القاعدة التي تطور على أساسها علم الاجتماع في القرن العشرين، فالاتجاهات الجديدة، إما أن تكون استكمالاً لنظرية سابقة، أو معارضه لها، أو محاولة توفيقية

لأكثر من اتجاه نظري، وهذا ما سنقوم بتناوله بعد هذا العرض لمرحلة التأسيس.

إن الهدف الأساسي لأي علم شامل كعلم الاجتماع، هو التوصل إلى معرفة منظمة حول موضوع هذا العلم، أو بمعنى آخر التوصل إلى قوانين ونظريات تساعد في فهم الواقع وتفسيره والتنبؤ بحالة مستقبله، وبالتالي إمكانية الاستفادة، من هذه المعرفة تطبيقاً. وقد تشكّل لدى علماء الاجتماع، بعد قيامه وتطوره، نماذج نظرية، وأصبح من الممكن الاستفادة من هذه المعرفة، والأطر النظرية في دراسة الجوانب والنشاطات الاجتماعية المختلفة. وإذا كانت محاولات الرواد والمؤسسين قد اتجهت في معظمها لبناء الأطر النظرية الشاملة، فقد أدت زيادة تعقيد البناء الاجتماعي والثقافي في ما بعد إلى ضرورة التركيز على بعض الجوانب الاجتماعية، مما أدى إلى ظهور ميادين كثيرة ضمن الإطار الكلي لعلم الاجتماع.

والأساس في تناول ميدان اجتماعي، هو تناوله من منظور علم اجتماعي، وتطبيق المعرفة في علم الاجتماع على هذا الميدان، فكان يتم دراسة النظم أو المؤسسات التربوية أو الأسرية أو الاقتصادية، من خلال ما تراكم من معرفة في علم الاجتماع. فقام لدينا نتيجة هذا التناول لأجزاء من المجتمع ميادين وفروع لعلم الاجتماع، كعلم اجتماع الأسرة، وعلم الاجتماع الديني، والسياسي والاقتصادي، وحتى علم اجتماع الفن والأدب وغير هذه.

إن مثل هذا التفرّع، يقوم أساساً على افتراض أن كل ما ينتجه الإنسان ككائن اجتماعي، سواء في علاقاته مع البيئة الطبيعية أو الاجتماعية يعتبر ظاهرة اجتماعية، لا يمكن فهمها أو تفسيرها إلاّ في سياقها الاجتماعي. فالمعرفة تتطور بالإنسان، ويتأثر دور الإنسان بأوضاعه الاجتماعية، كما يتأثر التطور المعرفي بالظروف الاجتماعية العامة. لهذا يمكن اعتبار المعرفة ظاهرة اجتماعية، يمكن دراستها من منظور علم اجتماعي، وقد أدى هذا إلى قيام علم اجتماع المعرفة. والنظام التربوي جزء من النسق الاجتماعي، يتفاعل مع النظم الأخرى، يؤثر فيها وتتأثر به، وبهذا لا يمكن فهمه بشكل دقيق في إطاره الاجتماعي، وفي علاقته بالأجزاء الأخرى. يمكن للباحث في نظم التعليم أن يختار مدخلا بنائياً ويدرس علاقة التعليم بالاقتصاد والسياسة، كما

يمكن الاستفادة من نظريات التنظيمات في دراسة المؤسسة التربوية، وعلاقات الفئات فيها، وارتباط هذه بالعملية التعليمية، وهذا بعض ما نطلق عليه علم الاجتماع التربوي.

التفاعلية الرمزية

كان بلومر Herbert Blumer هو من أطلق على هذا الاتجاه النفسي الاجتماعي ما عرف بالتفاعلية الرمزية. ويركز أصحاب هذا الاتجاه على عملية التفاعل بين الأفراد، وهي عملية قائمة أصلاً على الفعل الاجتماعي الموجه للحصول على استجابة من طرف آخر، وترتكز هذه العملية في مجملها إلى الخاصية الرمزية للتفاعل، والأساس في الاتصال التفاعلي هنا أن المتفاعلين لا يتبعون وصفات اجتماعية جاهزة، وإنما يقومون بتعريف عملية التفاعل وظروفها، وبهذا لا ينظر إلى العلاقات الاجتماعية كشيء ثابت وإنما كعملية مفتوحة ومتطورة. (بلومر، ١٩٦٩).

لقد قامت هذه المدرسة معتمدة على فلسفات من أهمها البراغماتية و الإصلاح السياسي الديموقراطي ضمن علاقة هذا بالتحضر والتصنيع، وكان الهدف إيجاد علم اجتماع امبريقي مع الاعتراف بالمعرفة السوسيولوجية السابقة. و تنطوي بعض أهمية التفاعلية الرمزية في تضمينها الفعل الاجتماعي والنظام الاجتماعي، وهي أفكار أساسية في البراغماتية، في نظرية اجتماعية عن الواقع الاجتماعي. وقد جاء تحول البراغماتية إلى معرفة سوسيولوجية نتيجة هذه الظروف الأمريكية ووضعها في إطار المعرفة السوسيولوجية.

إن الأصل في الفلسفة البراغماتية أنها فلسفة الفعل، ولكنها لم تطور نموذجها النسقي للفعل، كما أن النظام الاجتماعي والمثال المعياري لهذا النمط الفكري موجه بفهم للضبط الاجتماعي من خلال التنظيم الاجتماعي والجماعي للذات، وكان لمقولات ديكارت Descartes، ثم فيما بعد وليام جيمس William James وجون ديوي John Dewey آثارها في بلورة جذور التفاعلية الرمزية. فتحرير الفرد من سلطة النظم والأفكار القائمة يعود لديكارت، وهو الذي ركز على حق الفرد في التشكك فيما هو

قائم ومؤسس. أما جيمس فقد حدد معيار الحقيقة بما ينتج عنها من أفعال، وليس بما يمكن أن ينتج من أفعال بديلة. ولم يتخذ جيمس مدخله في الفعل وإنما في المسار العام للوعي، مما أدى إلى تعريف حقيقة الواقع بمعناه، وبما يحمل له الناس من تصورات ومعان، أما ديوي ومن بعده جورج ميد George Mead فقد تبنيا منظوراً ديلكتيكيا لعملية التطور الطبيعي، سمي بالسيكولوجيه الوظيفية. والقصد هنا تأويل كل العمليات والإجراءات الفيزيقية وليس المعرفية فقط بوظائفها في حل المشكلات التي تواجه الأفراد في سلوكهم. وقد وجها نقداً للاتجاهات الابستمولوجيه التي تحاول بناء علاقة سببية بين المؤثرات البيئية والاستجابة، والتي تقول إن الفعل هو الذي يحدد المؤثرات المناسبة، وينطوي هذا النقد على الأخذ بالفعل القصدي.

إن أهمية التفاعلية الرمزية، وخاصة لدى ميد، تكمن في تغييرها النظر إلى العلاقة بين الفرد والجماعة، وذلك بتركيز الضوء على التفاعل بين الأفراد حيث يصبح الفاعل، ضمن ظروف محددة، مصدر تأثير على الآخرين، وفي الوقت نفسه متأثرا بهم، وبهذا لا بد لكل فاعل أن يهتم بطرق قيامه بالفعل، لما لهذه من تأثير في استجابة الآخرين، وبهذا يصبح توجيه الفاعل لنفسه، ومحاولته الحصول على استجابة معينه بأخذ الآخرين بعين الاعتبار من شروط وظروف استمرار التفاعل، وفي هذا المجال طور ميد مستعيناً بديوي ظروف إمكانية التأمل الذاتي في الطبيعة الإنسانية والقدرات الاتصالية للإنسان. ففي معايير الجماعة، يتم إدراك نتائج الفعل و تأويلها وتقييمها، لا من خلال ما هو قائم حسب نظم فقط، ولكن من قبل الأفراد والجماعات المتأثرة بهذه النتائج أيضاً، وبهذا تصبح الاتصالات من أجل حل مشكلات جماعية ظرفاً أساسياً في النظام الاجتماعي، وينفي هذا ضرورة التجانس العقلي للنظام على ما يذهب إليه كونت، ودوركهايم والوظيفيون عامة. ويفسر النظام هنا باتصال الأفراد الذين رغم تمتع كل منهم بخصوصيته، فإنهم يشاركون في نظام رمزي مشترك، فيصبح الضبط قائماً على الضبط الذاتي بدل قيامه في النظريات الأخرى على الضبط الاجتماعي.

يركز التفاعليون الرمزيون على قدرة الإنسان على إيجاد واستخدام الرموز، وأن أساس الإنسان وعالمه ينبثقان من قدرة الإنسان على التعبير رمزياً عن نفسه والآخرين

وعن الأشياء والأفكار والمشاعر وكل تجربة مر بها. وقد حررت هذه القدرة الإنسان من الغرائز والبرمجة البيولوجية، كما منحته القدرة على التنظيم وإقامة المؤسسات الاجتماعية. يستخدم الناس الرموز للاتصال، وبالمواضعة على معنى الصوت أو الإيماءه أو الشارة يمكنهم التفاهم و إيصال المعاني. ولا يقتصر الاتصال على هذه الوسائل بل تدخل فيها تعبيرات الوجه ونغمة الصوت وحركات الجسد وغير ذلك مما يحمل معنى لأعضاء الجماعة. (ميد، ١٩٦٨).

وكما جاء لدى ميد فإنه بقراءة وتأويل تعبيرات الآخرين يستطيع الناس التفاعل والتواصل، فيصبح لديهم القدرة على القراءة التبادلية لبعضهم البعض، وتوقع استجابة الآخر والتكيف على هذا الأساس، وقد أطلق ميد على هذه القدرة مصطلح «أداء الدور» وهي القدرة على معرفة اتجاهات الآخرين ومنطلقاتهم للفعل. وقد عبر أرنولد روس Arnold Ross عن أداء دور الآخر بأن الفرد الذي يحاول الاتصال يتصور في عقله كيف سيفهم الآخر هذا الاتصال، وقد عرّفه آخرون بأنه افتراض تصوري لوجهة نظر أو موقف الآخر.

لقد ركز التفاعليون الرمزيون أمثال ميد وكولي وبلومر وآخرين من المعاصرين على الذات والعقل و تطورهما. فقد اهتم كولي Cooley بالجماعات الأولية ودورها في التنشئة ونمو الذات وخاصة تصور الإنسان لذاته، كما تضمنها مفهومه للمرآة العاكسة للذات، فتصور الإنسان لنفسه يتطور من استجابة الآخرين، وتصور الإنسان لهذه الاستجابات، ثم نماء شعور لديه اتجاه نفسه، وقد جعل ميد للآخر أهمية في نمو الذات، أولاً من خلال المحاكاة ثم أداء أدوار الآخرين، وأخيراً جمع الأدوار في نسق، وبما يرتبط بالدور من علاقات وواجبات وحقوق فيما اسماه الآخر المعمم.

الذات والعقل إذن عمليات مكتسبة، لا تولد مع الإنسان، وإنما تنمو بتعلم النظام الرمزي للجماعة، وهو النظام الذي يؤهل الإنسان للتفاعل و فهم المعاني. ويؤكد المعاصرون من التفاعليين الرمزيين على العلاقة بين التفاعل الرمزي و قيام المجتمعات الإنسانية، وأن ما يجعل المجتمع ممكنا هو قدرة الإنسان على التعلم. والعقل لديهم هو القدرة على التفكير، أي القدرة على أن يكون قادراً على أن يشير رمزيا إلى، وأن

يزن، ويقيم، ويتوقع و يخطط و يصنع مسارات الفعل. و قد أعيد تشكيل مفهوم العقل ليستوعب ما أطلق عليه توماس W.I.Thomas «تعريف الموقف»، فبالقدرات العقلية يستطيع الفاعل أن يعرف ويصنف، ويوجه نفسه لمجموعة من المواضيع، بما في ذلك ذاته. (توماس وزنانكي، ١٩٢٣م).

حاول ميد أيضا أن يؤسس لعلاقة الفرد بالمجتمع، فابتدأ من توزيع الذات إلى جانبين: الذات المجردة المعبرة عن الرغبات الفردية، و الذات الاجتماعية المطبعة اجتماعياً، والتي تستجيب للتوقعات الاجتماعية، بينهما علاقة جدلية تمثل العلاقة بين الفردية والجماعية، فالإنسان أوجد ما هو اجتماعي، و لكن قيام هذا يؤدي إلى علاقة تبادلية بين الجانبين. و قد اختلف أصحاب الاتجاه التفاعلي حول هذه العلاقة، ويمكن تلخيص نقاط الخلاف في: طبيعة الإنسان، و طبيعة التفاعل، وطبيعة التنظيمات الاجتماعية، والمنهج وأشكال التنظير في علم الاجتماع*.

فالإنسان بالنسبة لبلومر حر، لا تحكم البناءات والتنظيمات الاجتماعية سلوكه، فالإنسان مبدع نشط خلاق للعالم الذي يستجيب له. والتفاعل وما ينبثق عنه من أنماط تنظيمية يمكن فهمها فقط بالتركيز على قدرات الأفراد على التشكيل الرمزي لعالم المواضيع الذي يستجيبون له. أما كون Kuhn فيؤكد أهمية محور الذات كموضوع، فمن خلال التنشئة يكتسب الإنسان مجموعة ثابتة نسبياً من الاتجاهات و المعاني نحو ذاته، فتصبح هذه الذات محور تشكيل الطريقة التي يعرف بها الإنسان الموقف، و ما يدخل فيه من مواضيع، فالشخصية الإنسانية تشكل ضمن بنية معينة وثابتة نسبياً، مما يسبغ على السلوك الإنساني انتظاما وبالتالي إمكانية توقعه والتنبؤ به. فالبناءات الاجتماعية تشكل بفضل الأدوار والمكانة ما يسميه بالذات المحورية التي تنسجم وتوقعات الجماعة.

أما في طبيعة التفاعل فيؤكد كل من بلومر وكون عملية أداء الدور، حيث يقوم كل بالتعبير عن إيماءات الآخر و تأويلها. ومن المعلومات المكتسبة من تأويل الرموز، يمكن

* J. Turner, The Structure of Sociological Theory, 1978

للفاعل أن يعالج سراً مختلف إبدال النشاطات، ثم يعبر عن هذه المسلكيات التي تحقق التعاون والنشاطات المنظمة. لكن بلومر وكون يختلفان حول الدرجة التي تؤدي فيها إرادة الإنسان دورا في التفاعل، إذ يخص بلومر الإرادة الفردية بدور أكبر.

وركز التفاعليون في مسألة التنظيمات على عملية التفاعل التي يشكل الإنسان على أساسها العلاقات الاجتماعية، وذلك بدلاً من التركيز على نتائج التفاعل. كما أن معظمهم يحصر البحث في التفاعل داخل الجماعات الصغيرة. ويرى بلومر أن هذه التنظيمات مؤقتة و متغيرة، أما كون فيهتم بالوجه البنائي للموقف الاجتماعي. ويذهب بلومر إلى أن البناء الاجتماعي ليس إلاّ واحداً من المواضيع الكثيرة التي يوظفها الفاعل في تعريف الموقف، وأن هذه التنظيمات تعبر عن عمليات اجتماعية أكثر من كونها بناءات. أما كون فيرى أن التنظيمات والنظم تمثل مواقف وشبكة ثابتة نسبياً مرتبطة بمعايير وتوقعات يمتثل المتفاعلون لها تشكيل اتجاهاتهم.

ويعتمد بلومر منهجيا على عملية اكتشاف المعنى من خلال الرموز والنشاطات، بينما يرى كون علاقة سببية بين ما هو اجتماعي وبين السلوك. أما أهم الأفكار المتداولة بين من يأخذ من المعاصرين بهذا الاتجاه فيمكن تلخيصها في النقاط التالية :

١ . الاهتمام بتشكل الذات الإنسانية ونموها، مما يؤدي في النهاية الى تصور ثابت نسبيا للإنسان عن ذاته .

٢ . قدرة الإنسان على اشتقاق تصور للذات، أو بناء صور عن الذات كموضوع في المواقف الاجتماعية، باعتبار الذات عاملاً هاماً في تعريف الموقف الاجتماعي - فهي الأساس في تشكيل أغلب ما نراه أو نشعر به أو نفعله في العالم المحيط بنا.

٣ . أما المجتمع فيعني أنماط التفاعل الثابتة نسبياً، وهو يصبح ممكنا بفضل قدرة الإنسان على تعريف المواقف، وبشكل خاص، على القدرة على أن يرى الإنسان نفسه كموضوع في هذه المواقف. فالمجتمع بهذا المفهوم، ينشأ ويستمر ويتبدل بقدرة الإنسان على التفكير وتعريف الذات وتقييمها.

و يمكن تلخيص المحاور في فكر التفاعليين في :

أ. الناس يوجدون ويستخدمون الرموز.

ب. يتواصلون ويتصلون ويتفاعلون بالرموز.

ج. يتفاعلون من خلال أداء أو تبني الدور، الذي يشمل قراءة و تأويل الرموز المرسلة من الآخرين.

د. ما يميز الإنسان هو وجود العقل والذات، وتتشكل هذه وتنمو بالتفاعل والاتصال الرمزي، وبهذا فإن القدرات الاتصالية هي أساس وجود المجتمع.

هـ. حقيقة المجتمع إذن حقيقة عقلية تستند إلى تصورات الإنسان.

ينتمي إلى هذا الاتجاه إلى حد ما إرفينج جوفمان Earving Goffman الذي ارتبط اسمه بالمدرسة التفاعلية الدرامية، وهي محاولة تمزج بين قياس الحياة على المسرح، بما يشمله الأداء من أدوار وعلاقاتها، وبين التفاعلية الرمزية وافتراضاتها. لقد عُني بمحاولات الفاعلين تدبير انطباعاتهم بما يمكنهم من خلق أثر إيجابي لدى الآخرين، وبما يضمن بناء مصداقية لتصوراتهم الذاتية. وقد أدى به هذا إلى الاهتمام بما يقوم به الإنسان من انفعال وإيماءات وحركات جسدية وإشارات، لخلق الانطباع الذي يريد إيصاله للآخرين، وقد أطلق على هذه العملية، تدبير الانطباعات. إن الإنسان يحاول أن يحصل على أفضل تصورات الآخرين لذاته، وبهذا فإن كل شخص يحاول إخفاء ما فيه من عيوب، وإظهار كل ما يبقي على مكانته. يدخل في هذا محاولات إبقاء المسافة الاجتماعية مع الآخرين حتى لا يتاح لهم كشف عيوبه، وتدبر المواقف الاجتماعية لصالحه، بما في هذا محاولات التكيّف مع الوصمة الجسمانية الظاهرة، أو الخفية. وقد أفاد أصحاب منهجية الجماعة من أطروحاته هذه في دراساتهم للتفاعل في الحياة اليومية، خاصة وأن جوفمان يركّز على عملية التفاعل نفسها، دون الاهتمام بالبناءات التي تنتج عنها (جوفمان. ١٩٥٩).

كان سمول Small من أوائل العاملين في علم الاجتماع في الولايات المتحدة، وقد بنى نظريته على أساس النفعية الجمعية، محاولا تفسير الحياة الاجتماعية من خلال عمليات الصراع بين جماعات المصالح المختلفة. كان لوليام توماس William I.

Thomas الفضل في ربط الأطر النظرية بالبحث الإمبريقي، وقد اعتمد المنهج الأنثروبولوجي الأثنوغرافي. أما من الناحية النظرية فقد أهتم بعلاقة الثقافة بالفرد، فالثقافة تتضمن درجة كبيرة من التباين مادياً و تقنياً ومعرفياً، والمستوى الثقافي للجماعة قد يساعد العقل على الاستجابة للأزمات و التكيف مثلما أنه قد يحد من هذه القدرة. وقد وجهه هذا إلى جمع البيانات و تأويلها على أساس النظرة الذاتية للفاعل، كما يتضح هذا في كتاب «الفلاح البولندي» "The polish peasant" الذي وضعه بالاشتراك مع زنانينكي T. Zananieki وكان من أبرز إسهاماته إدخال مفهوم الموقف الاجتماعي وتعريفه كعامل يتوسط بين الاتجاهات و الحوافز والأهداف.

كان من أعلام هذه المدرسة (مدرسة شيكاغو) روبرت بارك Robert Bark الذي كان متأثرا إلى حد كبير بكتابات زيمل وأفاد من خلفيته في العمل الصحفي في دراسة الرأي العام وتكوينه وتبدله. لم ينظر بارك للمجتمع كعامل ضبط للفرد وإنما كعامل إثارة وإيحاء وكمصدر لتنمية الذات ومحرر للقوى الخفية لديه. وكان في ذلك متأثراً هو وشريكه بيرجس Burgess بزيمل في كتابهما (مدخل إلى علم الاجتماع)، حيث ركز الاثنان على انبثاق أشكال من التمثيل والاندماج الاجتماعي، و لكنهما حصرا هذه العملية في النظام الأخلاقي، وقد استخدما المفهوم البيئي في تفسير التنافس على الموارد النادرة، وما ينتج عن هذا من عمليات تكيف وصراع وتوزيع مكاني، وبذا ربطا عمليات التنافس والتكيف والصراع بالمتغير المكاني والبيئة الفيزيقية. ثم ربطا بين التعددية والعمليات الاجتماعية وخاصة عمليتي التكيف والاندماج بظهور مجتمع واحد ديمقراطي. (بارك و بيرجس، ١٩٢١ م)

ولقد شملت هذه المدرسة أسماء هامة أمثال لويس فيرث Lewis Writh واليزويرث فارس Elswarth Faris وحديثاً إيفرت هيوز Evertt Huges. ولهذا الأخير إسهامات في دراسة العمل والمهن و التنظيمات المركبة، فقد درس هذه الأخيرة على أساس التنافس بين جماعات المصالح، و قد نظر إلى كل مؤسسة كجزء من نسق عضوي تقوم بوظائف لكنها كوحدة غير متكاملة. (هيوز ١٩٧١ م) لم يعد مفهوم الوعي الجمعي يشير إلى إطار المجتمع الكلي، و إنما ألصق بالجماعة التي ينتمي الفرد لها، مما أدى إلى

إبراز أهمية الجماعات في حياة الفرد. ومن أهم أعماله ما جاء حول التنظيمات والمهن معتبرا أن هذه أنماط نشاطات متخصصة تعكس من خلال تقسيم العمل التباين في البناء التنظيمي. ومن خلال هذا التباين واختلاف المصالح يبحث توزيع القوة وطرق حل المشكلات بين الجماعات بالتفاوض، وعلى هذا الأساس فقد جرت العادة في النظر إلى التنظيمات كأنساق من التفاوض الدائم.

ارتبط بوجود التفاعلية الرمزية والفريق الثاني من مدرسة شيكاغو، ظهور ما أطلق عليه نظرية الدور. والأساس هنا، كما لدى جوفمان، قياس الحياة الاجتماعية بالمسرح، وأن الحياة كما قال شكسبير مجرد مسرح، و أننا كالممثلين نؤدي أدوارا مرسومة ومحددة بالنص الذي يمثله المضمون والمعيار الثقافي للجماعة. وكما يعمل المخرج على توجيه الممثلين، فلا بد للإنسان في حياته من الامتثال لقرارات من يملكون القوة و النفوذ، و أن يكيف سلوكه بما يتناسب مع اصحاب الأدوار الأخرى، والجمهور. وكما يمكن أن يؤثر الممثل بقدراته في أداء دوره، فإن الإنسان في الحياة الاجتماعية ، يمكن أيضا أن يضفي على الدور من خصائصه الشخصية، و ذلك من خلال تصوره لذاته، وما يكتسب من مهارات التفاعل.

ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى العالم الاجتماعي كشبكة من الأوضاع المترابطة، تتوزع ضمنها الأدوار مرتبطة بترتيب على أساس المكانة، و يرتبط المفهوم المركب للدور والمكانة بمجموعة من التوقعات والوصفات الثقافية التي تحدد كيفية التصرف. ويتم تناول وضع المكانة ضمن مجموعات ووحدات اجتماعية، يمثل كل منها مستوى في البناء الاجتماعي. وتختلف هذه الوحدات، بناء على حجمها وبنائها، من وحدات، صغيرة بسيطة التركيب، إلى تنظيمات كبيرة معقدة البناء، مما يضفي أهمية على علاقة الشكل الاجتماعي بمضمونه. فالفعل الإنساني على هذا الأساس محكوم بالنص الثقافي، وما يمليه هذا من تصور لتوقعات الآخر في عملية التفاعل، إضافة إلى ارتباط الفعل بالتوقعات العامة للجماعة، وما يمكن أن يكون من تأثير للخصائص الشخصية للفاعل، ومكانته بالنسبة للآخرين.

تتم العلاقة بين الفرد والمجتمع إذن من خلال « الدور » وتعتمد هذه العلاقة على

طبيعة الدور ، فهنالك أدوار محددة ثقافياً ، كما هو الحال في الوصفة الطبية ، لابد من التقيد بما هو مرسوم في إطار المكانة . وهناك أدوار تتضمن مرونة ، فيدخل فيها الاختيار الفردي ، وتأويل الفرد للموقف . يختلف هذا الاتجاه عن التفاعلية الرمزية عامة ، و يتفق مع (كون) في النظر إلى علاقة الفرد بالمجتمع ، فالتفاعليون يرون إنساناً فاعلاً نشطاً حراً نسبياً ، بينما يراه أصحاب هذا الاتجاه ككائن منفعل بما هو اجتماعي ثقافي ، ومقيد في سلوكه إلى حد كبير بما هو قائم من بناءات اجتماعية وثقافية .

ونتيجة للصعوبات النظرية والمنهجية التي يتضمنها هذا الاتجاه ، قام رالف تيرنر بمحاولة تعديل نظرية الفعل لتتفق مع المفاهيم التي جاءت في أعمال ميد ، وبهذا فقد جاءت جهوده لتنصب على التوفيق بين التفاعلية الرمزية ونظرية الدور ، مركزاً على التوصل إلى مفاهيم و علاقات بينها ، تمكن من حل الإشكاليات النظرية بما في هذا إمكانية التحقق من صحتها (تيرنر ، ١٩٧٨م)

في الوقت الذي استمرت فيه الدراسات في التفاعلية الرمزية ومدرسة شيكاغو عموما ، بدأ الثقل ينتقل إلى جامعة هارفرد ، التي بدأت فيها الدراسات الاجتماعية على يدي بيتريم سوروكن P.Sorokin كان لخلفية سوروكن الموسوعية أثرها في تعزيز الاتجاهات النظرية الشاملة من جديد . وقد اهتم سوروكن بدراسة العلاقة بين المجتمع والثقافة والشخصية ، وعمل على ربط هذه المستويات من خلال مفهوم الدور الاجتماعي ، والمشترك بين هذه المستويات الثلاثة . فالدور أساس شبكة الاتصال وتحليلها ، كما أنه يرتبط بمعايير ويعتبر في الوقت نفسه من مؤثرات الشخصية ، وبهذا يستخدم في تحليل هذه المستويات وبيان العلاقات بينها . و يظهر هذا في كتاب ، «المجتمع والثقافة والشخصية» . وإلى جانب اهتمامه بالحراك الاجتماعي ، فقد أهتم بالديناميات الاجتماعية والثقافية . وفي رفضه الوضعية ، وضع نموذجا لأنماط المعرفة ، إذ يعتقد ان الحقائق الأساسية لعلم الاجتماع عقلية في طبيعتها ، ويمكن فهمها فقط في إطار العالم الاجتماعي الثقافي للإنسان . ولقد أدى به هذا الموقف إلى تبني عدة أنساق معرفية و منهجية ، ترتبط بالوضع الاجتماعي الثقافي وتغيراته وهي : المعرفة الحسية والمعرفة العقلية ، ثم كمحصلة للعلاقة الجدلية بينها ، المعرفة الفوق حسية والفوق

عقلية. ان أياً من هذه الأنساق المعرفية لا يكفي بذاته للوصول إلى معرفة كاملة للموقف، ولهذا يرى ضرورة دمج هذه الأنماط المعرفيه، على أساس افتراض أن الواقع النفسي الاجتماعي الثقافي كل معقد، يشمل في تشكيله المظهر الحسي والعقلي، ومافوق الحسي والعقلي. إن التغير في هذه الأنساق المعرفية وديناميايتها، يعتبر في الوقت نفسه مؤشراً للتغيرات الاجتماعية.

لكن رغم أهمية وغزارة إنتاج سوروكن، فقد حدّ من تأثيره بروز شخصية شابة وديناميه، أصبح لها الأثر الأكبر في توجيه علم الاجتماع الأمريكي، وإلى درجة كبيرة العالمي، حتى منتصف هذا القرن. فلقد كان لظهور تالكوت بارسونز Talcott Parsons ثم تلاميذه أمثال ميرتون وشيلز وبيلز وديفس ومور و غيرهم، أكبر الأثر في إحياء الاتجاه الوظيفي، و فرضه كتيار مسيطر منذ الثلاثينيات حتى أوائل الستينات. أما الأثر الثاني لهذا التوجه فقد كان دوره في ظهور تيارات واتجاهات نظرية جديدة، كالتبادلية والاثنوميثودولوجية وغيرها، اضافة لما كان له من أثر أولئك الذين يأخذون بالصراع وبالأساس الماركسي في التحليل.

بارسونز والوظيفية

أدى تطور الوظيفية، التي تقوم على تفسير الوحدات الاجتماعية أو السمات الثقافية بوظائفها، إلى تميزها عن أصولها المرتبطة بالنظرة العضوية على ما كانت عليه لدى كونت وسبنسر، فظهرت بدايات أشكالها الجديدة في أعمال دوركهايم ورادكلف براون ومالينوفسكي، ثم لدى بارسونز و ميرتون وليفي وغيرهم. و قد ظلت الاتجاه المسيطر حتى أواخر الخمسينيات، حيث نجم بعدها كثير من الاتجاهات الحديثة التي عارضت في معظمها المنظور الوظيفي.

وقد ظهرت الوظيفية في شكلها الأكثر وضوحاً في أعمال دوركهايم التي استندت إلى عدة افتراضات أهمها:

١. الكليات الاجتماعية تتطلب وسائل وأنماط ضرورية للتكامل بين الأجزاء.

٢ . بعض العمليات و الأجزاء كتقسيم العمل أو الدين تعمل على تكامل الكل الاجتماعي .

٣ . أسباب و جود هذه العمليات والأجزاء بأشكالها المختلفة تتميز عن الوظائف التي تؤديها للحفاظ على حالة التكامل .

٤ . يشتمل التحليل الوظيفي على وجهين منهجيين : تَبَيُّن هذه الأجزاء ووظائفها في التكامل، ثم تبيّن أسباب وجودها والتباين بينها .

أما مالينوفسكي، فقد أدّت به دراسته للشعوب البدائية إلى إضافة افتراضات هي :

- تتواجد الحقيقة الاجتماعية في مستويات مختلفة المستوى الفردي والجماعي والثقافي .

- هناك حاجات أساسية لبقاء الفرد، تمثل التنظيمات الاجتماعية الثقافية استجابة لهذه الحاجات .

- بعد قيام هذه التنظيمات يصبح لها حاجاتها الخاصة التي تتم الاستجابة لها بتطوير الثقافة .

- يستدعي فهم أي نمط ثقافي، بالضرورة، فهم الحاجة التي قام استجابة لها .

- من الضروري، في دراسة الأنماط الاجتماعية، افتراض أن أي تنظيم اجتماعي يتضمن تكيفا معقداً لحاجات اجتماعية ثقافية وأخرى فردية .

هذا ويقوم المنظور الوظيفي عامة على افتراض وحدة اجتماعية ممثلة في نسق يتكون من أجزاء مترابطة متساندة متكاملة، تقوم بوظائف للكل والأجزاء الأخرى، ترتبط ببعضها بشكل يولد حالة من الاستقرار والتوازن. وينطوي هذا الاتجاه على تقبل لما هو قائم بل وعلى تبرير الوضع القائم بضرورة بنائية ووظيفية. وعلى هذا الأساس يبرر كنكزلي ديفس و ولبرت مور K.Davis and W. Moore التدرج الاجتماعي و عدم المساواة في المجتمع . فالتدرج نتيجة لضرورة تقسيم العمل، وأن توزيع الأدوار يؤدي الى تفاوتها في الأهمية، مما يؤدي إلى تفاوت المكافآت. لكن هذا التفاوت يرتبط بتفاوت مؤهلات المؤدين للأدوار، فذوو القدرات الأوفر يحتلون المراكز العليا،

فيحصلون على المكافآت الأعلى . لقد واجه هذا الموقف انتقادات من أهمها ما عبّر عنه Tumin فليس من السهل تقييم أهمية الأدوار من حيث وظيفتها الاجتماعية، كما أنه ليس من الضروري أن توزع المكافآت حسب أهمية الدور، هذا مع عدم وجود تكافؤ فرص لشغل هذه الأدوار أساسا (تومن ١٩٥٣).

ونظرية بارسونز في الفعل الاجتماعي والنسق الاجتماعي تمثل الاتجاه الوظيفي، وقد تم اختيارها لما كان لها من تأثير، سواء بين المؤيدين أو فيما بعد بين المعارضين، مما ساهم في ظهور اتجاهات نظرية جديدة.

نظرية الفعل الطوعي

افترض تالكوت بارسونز Talcott Parsons فعلا إنسانيا إراديا، فهو لا ينظر إلى الفرد بوصفه كائنا مقهورا أو منفعلا كليا ، وإنما هو كائن يستطيع بما لديه من طاقات معرفية ووجدانية ، تحقيق غايات، واختيار وسائل تبين كيفية أداء الفعل . وبهذا فهو لا يأخذ بالحتمية الاجتماعية، وإلحاق الإرادة الفردية كليا بإرادة الجماعة . وهذا لا يعني حرية اختيار مطلقة ، فإن افتراض هذه يلغي النظام، علاوة على أن الفرد لا يقرر في معزل عن الآخرين و الموقف الاجتماعي الثقافي، ومعنى ذلك أن نظرية الفعل الاجتماعي الطوعي تجمع بين الفردية وبين الجماعية. وهي تجنب بارسونز افتراض عقلانية مطلقة فرغم إمكانية إدراك الفرد للبدائل الوسيلية المتاحة، و إدراكه النسبي للنتائج المترتبة على أفعاله، وقدرته على الاختيار، فإنه لا يمكن إلا أن ينظر إليه ضمن عقلانية نسبية محدودة (بارسونز ١٩٤٩- ١٩٥١)

يبقى تحديد الوسائل و الظروف التي تنظم الاختيارات و مسارات الفعل، ففي كل جماعة مؤثرات اجتماعية ثقافية تؤثر على رغبات الأفراد وسلوكهم، وتخضعها للموقف الاجتماعي. وبهذا فإنه رغم افتراض طوعية الفعل ، إلا أن الاختيار لا يأخذ طابعاً عشوائياً، بل يتصف بالانتظام ضمن مؤثرات ثقافية اجتماعية .

تتضمن نظرية الفعل فاعلاً يحاول تحقيق غاية، لديه حوافز وأمامه بدائل من

الوسائل يمكن الاختيار من بينها، ويحدد حرية الاختيار مؤثرات يفرضها موقف اجتماعي، وقيم ومعايير ثقافية تتدخل في توجيه الفعل (بارسونز ١٩٤٩) . يطلق عادة على مجموعة العناصر التي تكون نظرية الفعل «وحدة الفعل».

اكتشف بارسونز بعد ذلك أن وحدة الفعل لا تفسر النظام الاجتماعي واستمراريته، فأدخل عملية التفاعل، فوحدة الفعل لا تحدث في فراغ، و إنما في إطار اجتماعي ثقافي يشارك فيه آخرون يصبحون من عوامل التأثير أيضا . وقد أنصب اهتمام بارسونز في محاولته الثانية، والتي ضمنها كتاب « النسق الاجتماعي» على محاولة فهم وتفسير النظام الاجتماعي، وقد وجد حله في تبني البنائية الوظيفية، والتي تقوم في نموذجه على عدة افتراضات هي :

١ . للأنساق صفات انتظامية، واعتماد متبادل بين أجزائها .

٢ . تتضمن الأنساق ميلاً للمحافظة على النظام وحالة التوازن .

٣ . طبيعة أي جزء في النسق تؤثر على الأشكال التي تأخذها الأجزاء الأخرى .

٤ . تحافظ الأنساق على حدود في علاقتها مع البيئة .

٥ . الحصحصة التوزيعية والتكامل عمليتان أساسيتان و ضروريتان لحالة التوازن .

٦ . يعمل النسق على المحافظة على بقائه، بما في ذلك المحافظة على الحدود، وعلاقة الأجزاء بالكل، وضبط المظاهر البيئية المختلفة، والتحكم في محاولات تغيير النسق من الداخل . (بارسونز ١٩٥١) .

يلاحظ هنا أن بارسونز قد قصر اهتمامه على مسألة النظام، فأدى ذلك إلى إغفاله عملية التغيير التي لم يتنبه لها الإ في وقت متأخر في حياته كما أن تركيزه على التكامل والتوازن، أدى إلى إغفاله للتناقض وعمليات الصراع .

بدأ بارسونز بحثه للنسق الاجتماعي بتناول عملية التفاعل بين الأنا والآخر معتبرا هذا المستوى الشكل الأول للنسق الاجتماعي، ورغم أنه عرف النسق أساساً بعملية التفاعل، ووجود مجموعة من الفاعلين إلا أنه ركز في تحديده لأطراف التفاعل فيما بعد على مركب «الدور ـ المكانه» واعتبره الوحدة الأساسية للتحليل التي تقوم

المكونات الأساسية البنائية للنسق الاجتماعي. وبهذا تحول الفاعل الى مجرد حزمة من المكانات والأدوار، إلى جانب هذا الاهتمام بالجانب البنائي للدور والمكانة، اهتم بالوحدات الأكبر من مجموعات بشرية ومعايير وقيم، ولم يحصر اهتمامه في الجانب البنائي، بل تعداه إلى الاهتمام بالناحية الوظيفية. وقد افترض هنا أن النظام في النسق يفترض توفر حاجات ومتطلبات تعتبر من الشروط المسبقة والضرورية للنسق. وكان قد عدد العديد من هذه الحاجات، ولكنه عاد ليردها في أربع تعتبر ضرورية للنسق الكلي، ولكل من أنساقه الفرعية الممثلة في النسق العضوي، والشخصي والاجتماعي والثقافي. وقد حدد هذه الحاجات الضرورية لبقاء النسق واستمراره وتكامل أجزائه وتوازنه بأربع هي :

١ . التكيف : القدرة على التعامل مع البيئة بالحصول على الحاجات اللازمة وتوزيعها.

٢ . تحقيق الهدف : تحديد الأولويات من الأهداف وحشد الموارد لتحقيقها.

٣ . التكامل والاندماج : تنسيق وصيانة العلاقات الحيوية بين وحدات النسق ومكوناته.

٤ . حاجات كامنة : وتتضمن شقين، المحافظة على ما تم تأسيسه وتنميطه، وحل وإدارة التوترات.

وأثناء هذا كله انشغل بارسونز بمشكلة العلاقة بين النسق الكلي والأنساق الفرعية، وبشكل خاص في علاقة الأنساق الفرعية : العضوي والشخصي والاجتماعي والثقافي.

وقد ركز اهتمامه هنا على الناحية الوظيفية للأنساق الفرعية. افترض بارسونز أن للنسق الثقافي أهمية أولية، فهو الذي يجمع الأنساق الفرعية الأخرى، وأنه والبناء الاجتماعي يعملان معاً في تشكيل النسق الشخصي. وبهذا ركز على وظيفة عملية التنشئة وعمليات الضبط. ولا يقتصر تأثير الثقافي على البعد المعياري العام، بل يتضمن استدماج الشخص لها، فتصبح جزءا من البناء الشخصي، وأساسا لمنطلقات

الفعل والاختيار لديه، مما يجعلها بما تحتويه من قيم، الموجه القيمي للفعل الإنساني. أما الفرد فرغم أنه نتيجة مؤثرات ثقافية اجتماعية إلا أنه يملك بعض الحرية من خلال علاقة الشخصي بالعضوي وتميز خبراته. أما النسق العضوي والذي لم يخصه بالأهمية، فقد حصر وظيفته في أن تكون مصدراً للطاقة، تحل من خلاله مشكلة التعامل مع الموارد البيئية للأنساق الأخرى. ركز بارسونز في بحثه للعلاقة بين الأنساق الأربعة على ما تملكه من المعلومات، وعلى انتقال هذه من نسق إلى آخر. كل هذه ضمن المفهوم الوظيفي لهذه الأنساق . وقد فسر ما اسماه بالتطور بزيادة أو نقص المعلومات أو الطاقة في أي من هذه الأنساق أو كلها.

لقد أدى اهتمام بارسونز بالنظام، وتركيزه على التكامل والتوازن واستخدامه لمفاهيم عامة غير محدودة المعنى، يصعب ربطها بالواقع الإمبريقي، وتجاهله للتباين في البناء الاجتماعي، وما يمكن أن يترتب على هذا من تناقضات وصراع، إضافة إلى أهماله تناول التغير بشكل جدي، أدى كل ذلك الى ظهور اتجاهات نظرية جديدة. مثلما أن الموقف الوظيفي كان أحد أسباب التوجه الى الماركسية التي بدأت تعود، إلى الوجود والإنتشار، وبخاصة في الولايات المتحدة.

كان ميرتون من أوائل وأهم من حاولوا تعديل الوظيفية بما يجعلها تتجاوز الانتقادات التي وجهت لها فبدأ بوضع افتراضات اهمها :

١ . الأنساق الإمبريقية لا النظرية هي التي ينبغي أن تكون موضع التحليل .

٢ . وظيفة التحليل الوظيفي هي أن تحدد وتوضح المفردة الاجتماعية الثقافية الخاضعة البحث.

٣ . تحليل المفردة، من خلال نتائجها في تلبية الحاجات، ثم التحقق منها إمبريقيا، بدلا من الافتراضات القبلية للحاجات الوظيفية .

٤ . لابد من الاهتمام بالنتائج الوظيفية الإيجابية والسلبية وغير المؤثرة، سواء على مستوى النسق أو المستوى الفردي .

٥ . يصبح هدف التحليل الوظيفي تقدير شبكة التوازن للنتائج المترتبة على المفردة

الاجتماعية أو الثقافية.

بهذا حاول ميرتون تحويل النظرية الوظيفية إلى ما أسماه: بنظريات الحد الوسط "Middle Range" وكان ميرتون قد بدأ بنقد الافتراضات الثلاثة الأساسية التي تضمنتها كتابات الوظيفيين الأنثروبولوجيين وهي: (١) افتراض الوحدة الثقافية للنسق الاجتماعي (٢)الشمولية الوظيفية للعناصر الاجتماعية (٣) ضرورة العنصر وعدم إمكانية الاستغناء عنه.

أما بالنسبة للإفتراض الأو ل، الذي يتضمن التكامل، فإن درجة وجوده تقرر إمبريقيا وليس بافتراضات نظرية قبلية، وبهذا يتحول السؤال إلى تنوع ومستويات التكامل الاجتماعي، ونتائج هذا على الجماعات والأفراد. (ميرتون، ١٩٦٨).

إن تفسير استمرار عنصر ما بالقول إنه لايزال يقوم بوظيفة، يؤدي إلى تفسير دائري، وإغفال تفاوت أثره في المستويات المختلفة في البناء، ولهذا قدم ميرتون مفاهيم الوظيفي واللاوظيفي وغير الوظيفي، وهي محاولة لإدخال متغير التباين في البناء، كوجه معترف به وتحليلي. كما أدخل مفهوم الوظيفة الظاهرة والوظيفة الكامنة، الأولى ما يعيه الفاعل، والثانية تنتج دون وعي بها، وعلى الباحث اكتشافها. وأخيراً أخذ ميرتون بالبدائل للعناصر الاجتماعية والثقافية، فلا يمكن القول أن عنصراً ما هوعنصر ضروري لا يمكن الاستغناء عنه أو استبداله.

طبق ميرتون نموذجه على الآلة السياسية الأمريكية، محاولاً تفسير استمرارها، وأهم من ذلك دراسته لعلاقة البناء الاجتماعي بالتحلل المعياري (الأنومي)، محاولاً الإجابة عما يسبب الانحراف. وبناء على مفهوم الأنومي عند دوريكهايم، افترض أنه يمكن النظر إلى الانحراف كأحد أوجه الاستجابة أو التكيف لحالة التحلل المعياري. وتتضمن هذه حالة من عدم التكامل والتوازن بين الثقافة والبناء، والأساس هنا أن من أسس التكامل والتوازن في النسق، اتساق العلاقات بين الاهداف والوسائل ثم موقف الفرد منهما أو من أحدهما.

هناك محاولات عديدة بذلها أصحابها لتطوير الوظيفة، من بينها تلك التي قام بها

نيجل Nagel وكانكيان Cancian وريتشارد ميونيتش R.Munch ويتصف معظم هذه المحاولات بالتوجه إلى بناء نموذج وظيفي متكامل، والأخذ بالجانبين الموضوعي والذاتي، وتجاوز ما أخذ على الوظيفة من إغفال للتناقضات والتباين، وعدم التركيز على العامل الدينامي في الحياة الاجتماعية ورغم هذا ظلت مشكلة النظام، وهاجس التكامل والتوازن من المشكلات المستمرة، وتضافرت هذه مع عدم إعطاء دور للفرد في علاقته بالاجتماعي، إلى ظهور تيارات فكرية جديدة.

نخلص من هذا إلى أن التيارين الرئيسين كانا الماركسية والوظيفية، وأنهما قد ساهما في ظهور اتجاهات فكرية جديدة. سنبدأ بتناول الأشكال الجديدة للماركسية، ثم نتحول إلى الاتجاهات التأويلية للفعل الاجتماعي، مع تناول سريع لبعض التيارات المحدودة الانتشار أو التي لا تزال في طور التكوين.

تطورات الماركسية

ظلت الماركسية تتطور خارج إطار علم الاجتماع حتى الحقبة الثانية من خلال هذا القرن بالنسبة للأوروبيين، أما في الولايات المتحدة فقد عادت إلى الظهور بعد الحرب العالمية الثانية كنتيجة لكتابات سابقه مثل أعمال فابلن Vabiln ودراسات ليندوليند Lynd and Lynd ثم بشكل خاص نتيجة لأعمال سي رايت ميلز C.Wright Mils والفن جولدنر Alvin Gouldner. كان لأعمال ميلز الفضل في إحياء واستمرار الفكر الماركسي في علم الاجتماع الأمريكي، فقد قدم في (ذوي الياقات البيضاء) عام ١٩٥١م نقداً لوضع هذه الفئة المهنية الوظائفية المتعاظمة، كما بين في «قوة النخب» عام ١٩٥٦ م كيف تسيطر أقلية من النخب السياسية والاقتصادية والعسكرية على القرارات في أمريكا، وكيف ترتبط هذه النخب في موقف موحد منسلخ عن عامة الشعب. وقد وجه في (الخيال السوسيولوجي) نقدا لاذعاً للوظيفية ولبارسونز ونظرياته داعياً إلى الأخذ بالتباين في البناء الإجتماعي كأساس للتحليل على مختلف المستويات. وكان لكتاب فردريش Fredrich (A Sociology of Sociology) تأثيره أيضاً. كما كان لأعمال جولدنر آثارها في فتح الطريق لعلم اجتماع راديكالي. وكان هذا قد

هاجم في كتابه (الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي) الوظيفية وبارسونز لعدم إبراز اللامساواة وعمليات الصراع . ولكن عدم قدرته على تبني النموذج الماركسي حصر نقده في علم الاجتماع الامريكي . ولهذا فقد تبنى ما أسماه بعلم الاجتماع التأملي ، حيث ركز فيه على الدور التاريخي للمثقف في تشكيل ثقافة العصر ، وجعل من الأيديولوجية وسيلة التحول الاجتماعي ، يشكلها المثقفون الذين يألفون طبقة جديدة ، فالثورة باسم الجماهير ، ولكنها تنسق وتنظم من قبل جماعات المثقفين (جولدنر ١٩٧٠م) . أما بالنسبة للبدائل الماركسية الجديدة في أوروبا فقد جاءت نتيجة لتغيرات بنائية لم تكن موجودة في حياة ماركس ، ونتيجة لما تبناه بعض الماركسيين من حتمية اقتصادية . أما التغيرات البنائية فأهمها كما أوردها دارندورف :

١ . انحلال رأس المال، فقد كانت الملكية والتحكم بوسائل الإنتاج في أيدي المالكين ثم انفصل التحكم عن الملكية لظهور الشركات الكبرى المساهمة، ليصبح في أيدي الادارة التي أصبحت تمثل الطرف النقيض للعمال .

٢ . انحلال الطبقة العمالية، فلم يعد العمال يشكلون مجموعة متجانسة، بل فئات تختلف حسب المهارة ، فتبدلت المصلحة والوضع الواحد إلى مصالح، والوعي الطبقي إلى وعي فئوي .

٣ . ظهور طبقة وسطى، فقد أدى العاملان السابقان، وزيادة فرص التعليم وتعميمه، ووجود فرص حراك اجتماعي، إلى تكوين طبقة وسطى، أصبحت من عوامل الاستقرار الاجتماعي، وفاصلاً بين العمال والطبقة الرأسمالية . كما أدت فرص الحراك إلى التحول عن أساليب الصراع إلى التكيف مع النظام .

٤ . ظهور دولة المؤسسات ومفهوم المواطنة، بما شمله الوضع القانوني من تنظيم علاقة الإدارة بالعمالة، وإقامة طرق شرعية للتفاوض، هذا إضافة إلى ما حققه العمال من تحسين اوضاعهم . (دارندورف ١٩٥٩)

هذه التغيرات البنائية، وما وجه من نقد للحتمية الاقتصادية، إضافة إلى وجود مرجعيات فكرية أخرى كأفكار فيبر وباريتو، أدت جميعها إلى ظهور اتجاهات

ماركسية جديدة، اهمها ، خارج إطار المدرسة الراديكالية الأمريكية التي تم ذكرها، الهيجلية الماركسية، وموقف التوسير، ثم المدرسة النقدية، ومدرسة الصراع، التي سنعرض لها فيما بعد.

ولكن قبل الدخول في هذه التيارات الحديثة لابد من تتبع بعض التعديلات التي لحقت بالوظيفية من جهة، ثم تناول ما يمكن أن يسمى بالتيارات التأويلية التي ظهرت نتيجة التفاعلية الرمزية والظاهراتية كرد على الوظيفية .

الماركسية الهيجيلية

عاد بعض من ينتمون إلى التحليل الماركسي إلى الجذور الهيجيلية بقصد إعادة العلاقة الجدلية بين الجوانب الذاتية والموضوعية في الحياة الاجتماعية، وكان هذا التوجه متأثراً بالظروف الموضوعية والفكرية للعصر الذي يعيشونه، وباكتشاف المخطوطات الاقتصادية السياسية لماركس الشاب. من أبرز من يمثل هذا الاتجاه جورج لوكاش George Luckas وأنطونيو جرامتشي Antonio Gramsci .

تتلخص أفكار لوكاش الرئيسية في محاولة ربط الوعي بالتاريخ الاجتماعي والتفاعل المتبادل بين الجانبين، وفي تناوله لفكرة التشيؤ، واستبداله بالمقولات الفلسفية للجدلية الاعتماد على الواقع الملموس في تناول الصراعات الطبقية. الجدلية لدى لوكاش تهتم بالذاتية، وبهذا فإن التاريخ ناتج عن العلاقة التبادلية بين الذات والموضوع، وهوفي هذا القول يتجاوز الزعم بأن الوعي مجرد جزء من البنية الفوقية التي تمثل انعكاسا ونتيجة للبنية التحتية. ويعني بالوعي هنا العقيدة المشتركة بين أعضاء الطبقة الواحدة .أن مفهوم الوعي الطبقي كجزء هام في العملية التاريخية، ينطوي على الأقل، في المرحلة الرأسمالية، على حالة سابقة من الوعي المزيف بمعنى أن الطبقات الاجتماعية في الرأسمالية، لا تملك، قبل مرحلة الثورة، حساً واضحاً بمصالحها الحقيقية، كعدم تبلور وعي عمالي واضح لدرجة الاستغلال التي يتعرضون لها. ولا يعتبر الزيف السابق للوعي، مسألة عابرة، بل هونتيجة لعدم الوعي بالظروف الثقافية الاقتصادية للإنسان. لكن البروليتاريا تستطيع تجاوز هذه العقبة لأنها تستطيع التوفيق

بين الظاهرة والماهية أو الجوهر (لوكاش ١٩٦٨م).

تتضافر عوامل عديدة في مرحلة ما قبل الرأسمالية، لمنع تبلور الوعي، منها استقلالية الاقتصادي عن الدولة التي تؤثر في التدرج الاجتماعي، ولا يستطيع الفلاحون والبرجوازية النامية تطوير وعي، لغموض وضعهم في البناء الاجتماعي، وهامشيتهم كبقايا من المجتمع الإقطاعي.

يجعل لوكاش في كتابه (التاريخ والوعي الطبقي) من البروليتاريا مبدأ النفي ذاته، فهي لا تبقى طبقة إلا إذا استطاعت نفي كونها سلعة كما جعلتها الرأسمالة، لذلك يعتبر صراعها ضد الاستلاب قضية حياة أو موت، في حين أن البرجوازية والتي تواجه استلابا من نوع آخر، يتلخص موقفها في استبدالها العلاقات الانسانية بفيتشيه (تشيؤ). أما البروليتاريا فتستطيع تطوير وعي حقيقي يشمل المجتمع ككل، وبالتالي لا ينحصر عملها الثوري في مصلحة طبقة. وإنما في مصلحة كلية مجتمعية. ويرفض لوكاش النظر إلى البروليتاريا كطبقة تسيرها قوى خارجية حتمية، وإنما يراها كجماعة فاعلة نشطة مسؤولة عن مصيرها ومصير المجتمع. تمتلك البرجوازية في البداية الأسلحة الفكرية والتنظيمية، بينما تمتلك البروليتاريا القدرة على رؤية المجتمع كما هوفعلا، ومع مرور الزمن تتحول البروليتاريا من «طبقة في ذاتها» إلى «طبقة لذاتها»، أو بمعنى آخر تحويل الصراع من مستوى الضرورة الاقتصادية إلى مستوى الوعي الطبقي.

أدى جرامتشي دورا هاماً في الخروج من قوقعة الماركسية التقليدية والحتمية الاقتصادية، فرغم اعترافه بأهمية البناءات القائمة، وخاصة الاقتصادية، إلا أنه ركز على أهمية النظام الفكري، ودور المثقفين في إحداث الأيديولوجية الثورية. يؤمن جرامشي بأن الأفكار تبدأ بالمثقفين ثم تنقل إلى الجماهير، فلا تستطيع الجماهير في نظره، تحقيق الوعي دون مساعدة النخبة المثقفة، إلا أن الجماهير هي القادرة على تحويل هذه الأفكار إلى افعال.

اهتم جرامشي بالمجتمع المدني ومؤسساته وبالدور الهام الذي تؤديه هذه في إكساب

الوعي بالوحدة لدى طبقات المجتمع. ولكنه أدرك أن بإمكان الطبقة المسيطرة اقتصادياً وسياسياً الأخذ بأشكال المجتمع المدني دون المضمون بقصد تعزيز شرعيتها، إذ تعمل هذه الطبقة على إقامة الاتحادات والأحزاب والنقابات والجمعيات، مع حرصها على أن تكون هذه المؤسسات تحت سيطرتها، ومتبنية لرؤيتها للعالم.

تبدأ هذه السيطرة بالانهيار مع وعي الطبقات الأخرى بمصالحها وبناء مؤسسات مستقلة خاصة بها، فيجمع هنا بين ضرورة الوعي والتنظيم. وتعمل هذه المجموعات بقيادة مثقفيها العضويين على بلورة وتطوير هيمنتها المضادة. لا يقتصر هذا التحول الثوري على انتقال أجهزة الدولة لهذه الطبقة، وإنما يمتد إلى قوى الإنتاج وعلاقاته، أو قاعدة نمط الإنتاج ذاتها. بهذا نرى أن جرامتشي يركز على التأثير المتبادل بين مكونات المستوى الفوقي والتحتي، وهونمط فكري يتجاوز موقف الماركسيين الذين حصروا التحليل في أثر المستوى التحتي على البناء الاجتماعي.

يختلف لوي التوسير Louis Althusser عمن يطلق عليهم الماركسيين المحدثين، بمحاولته العودة إلى الماركسية العلمية من خلال اعتماده على ما اعتقد أنه المصدر الحقيقي للفكر الماركسي ممثلاً في كتاب رأس المال. ويمكن فهم طروحاته من خلال حواراته مع من أخذوا بالعنصر الانساني في قراءة الماركسية، ومع من أخذوا بالحتمية الاقتصادية، وكان السؤال هل يعتبر ماركس مفكراً بنائياً حتمياً؟ أو إنسانياً جدليا؟ الفئة الأولى تصدر عن كتاب (رأس المال)، اما الفئة الثانية فهم الذين يجمعون بين هذا المصدر وبين المخطوطات الاقتصادية الفلسفية.

لقد أخطأ المفكرون الذين اتهموا الماركسية بحصر التحليل في العامل الاقتصادي، آخذين بأهمية الوعي والثقافة كعوامل مؤثرة، في فهم أطروحة ماركس. فعندما تحدث ماركس عن النشاط الإنتاجي لم يحصره في الإنتاج الاقتصادي بالمعنى الضيق، فالإنتاج لا يقتصر على السلع والخدمات، وإنما يشمل إنتاج الأفكار والفنون والقانون. ثم إن فكرة الحتمية الاقتصادية تفقد الجدلية معناها، وما تتضمنه هذه من علاقات تأثير وتأثر. أما ما أقرّ به ماركس من مقولات فلا بد أن يفسر على أساس سببية جزئية في أطر ومضمون المنهج الجدلي الأعم. وكان إنجلز Engles قد اضطر إلى توضيح هذا

التركيز على الحتمية الاقتصادية بقوله : « ماركس وأنا مسؤولان عما يذهب إليه الكتاب الجدد في تركيزهم على الجانب الاقتصادي ، لقد كان علينا إبراز أهمية هذا العامل في وجه الذين ينكرون أهميته ، ولم تتح لنا فرصة القول بعملية التفاعل بين الجانبين» (التوسير ، ١٩٦٩) .

يمثل التوسير نوعاً مختلفاً من الحتمية الاقتصادية ، فهويعترض على مفهوم الاغتراب والأسس الفلسفية الإنسانوية في أعمال ماركس ، وهي تتضمن القول بفاعل مبدع نشط حر ، فالإنسان في نظر التوسير محكوم بقوانين لا يعيها . فهويرى أن لب النظرية الماركسية ماثل في البناء الاجتماعي وفي القوانين التي تحكم هذا البناء وتطوره ، كما يظهر هذا بوضوح في كتاب (رأس المال) . فما يقوله ماركس في جدلية التاريخ هوأن الأفراد لا يصنعون التاريخ ، رغم أن الجدلية تتحقق بهم وبنشاطاتهم ، وإنما يصنع التاريخ بالجماهير في علاقاتها في إطار الصراع الطبقي . وقد ميّز التوسير بين ماركس الشاب وبين ماركس العالم الناضج وقد سجل تغيرات أساسية ثلاثة تدل على هذا :

١ . طور ماركس مجموعة مفاهيم جديدة لتحل محل الاغتراب وغيره من المفاهيم الإنسانوية ، واستبدل بها مفاهيم علمية بنائية كالتشكيل الاجتماعي والمستوى التحتي والفوقي وقوى الإنتاج وعلاقاته .

٢ . قام ماركس بنقد نظري لجميع النظريات الفلسفية الإنسانوية .

٣ . اعتبر ماركس الإنسانوية كالأيدولوجية أي أنها نخبوية تمثل نظاماً فكرياً مشوهاً .

تتلخص محاولة التوسير في تركيزه على الجانب الموضوعي العلمي للماركسية ورغم تأكيده على أهمية العامل الاقتصادي ، إلا أنه رفض اعتبار المستوى الفوقي بما يشمله من وعي انعكاساً للمستوى التحتي فقط ، وأخذ بالعلاقة الجدلية بين الجانبين متنهياً إلى أن التشكيل الاجتماعي يقوم على أعمدة ثلاثة هي الاقتصاد والسياسة والأيديولوجيا ، حيث يؤدي التفاعل بينها الى تشكل الكل الاجتماعي .

النظرية النقدية

تعرف أيضاً بمدرسة فرانكفورت ، حيث ظهرت، وإن كانت الحرب العالمية الثانية قد شتتت أصحاب هذا الاتجاه إلى فرنسا أولا ثم إلى الولايات المتحدة. وقد كانت البداية إنشاء مركز لدراسة العلوم الاجتماعية عام ١٩٢٤ برئاسة جرونبرغ Grunberg، ولكن التوجه الحقيقي لهذه المجموعة تبلور على يد هوركهايمر Max Horkhiemer الذي تولى قيادتها عام ١٩٣٠. لم يشكل هذا الاتجاه نسقا نظريا منظماً، وإنما تتمثل إسهاماته في الجوانب المنهجية، وفي تناوله لعدد من القضايا ومواقف أصحابه منها، وأهمها:

١. نقد منهجي ومعرفي للوضعية، والنزعات العلمية المتطرفة.

٢. نقد لعلم الاجتماع والعلوم الاجتماعية منهجا ودورا، منادين بمزاوجة المعرفة بالتطبيق، وباتخاذ موقف ناقد من الواقع بقصد تغييره.

٣. موقف نقدي من المجتمعات الحديثة، وخاصة للتأثير الأيديولوجي للعلم والتكنولوجيا في خلقهما شكلا تكنوقراطيا بيروقراطيا جديداً للتسلط.

٤. الاهتمام بصناعة الثقافة ودورها، وخاصة الأوجه التسلطية بما عبر عنه بالثقافة الجماهيرية.

٥. موقفهم الناقد للقائلين بتماثل المنهج في العلوم الطبيعية والاجتماعيه، حيث تم التأكيد على مفهوم للعلم بما هو نشاط اجتماعي مرتبط بالنشاطات الاجتماعية الأخرى، يجمع بين التفسير والفهم.

انطلقت هذه المدرسة، معتمدة في البداية على ماركس ولوكاش وهيدغر، من محاولة التوفيق بين الفلسفة التاريخية والدراسات الإمبريقية، وكان معظم التحليل في البداية، وخاصة في كتابات هوركهايمر وأدورنو، قائماً على التحليل الماركسي، ثم ظهر الميل إلى تجاوزه، باستخدام المنظور المتكامل الذي يقوم على تداخل العلوم الاجتماعية المختلفة وترابطها، وبهدف استخدام النتائج، مع افتراض التوافق بين المنطق والمعرفة النظرية والبحث الامبريقي. وقد عمل هوركهايمر على وضع نموذج يعكس العلاقة المنهجية بين فلسفة التاريخ والبحث القائم على تداخل العلوم، مفترضا

عالمية الجانب النظري، مع الاعتقاد بوجود درجة من المرونة فيه، كافية لخضوعه للنتائج الإمبريقية، إضافة إلى افتراض تطور البحث من حيث تصور القضايا والظاهرات بما يتراكم من معرفة نظرية. (هوركهايمر، ١٩٧٢).

كانت القضية التي شغلت هوركهايمر في البداية هي التغيرات والآليات التي حالت دون قيام ثورة عمالية في زمنه، واندماج هذه الطبقة في النظام الرأسمالي، فكيف يمكن تفسير كمون الصراع الطبقي القائم على اللامساواة الاقتصادية في النظم الرأسمالية؟ جذب هذا الاهتمام الأنظار إلى الاقتصاد السياسي كإطار نظري ولكن على أساس تفسير مادي، كما نبه إلى أنه لا يمكن تفسير الاحداث الاجتماعية بالفعل العقلاني فقط، فلابد من رفده بالفعل والعوامل اللاعقلانية. ولقد أدت هذه الاعتقادات الأخيرة إلى ضرورة الرجوع الى علم النفس الفرويدي، والاهتمام بالعامل الثقافي كميدان يتوسط بين الفلسفة التاريخية وعلم النفس من جهة، وبين الفرد وما هواجتماعي ثقافي من جهة أخرى. نتج عن هذا التوجه المنهجي، في محاولة فهم الوجه ما بعد الليبرالي للرأسمالية، اهتمامٌ بالتحليل الاقتصادي، ودراسات نفسية اجتماعية لاندماج الأفراد في المجتمع، ومحاولات تحليل لنمط الثقافة الجماهيرية.

كانت مسؤولية فردريك بولاك Friedrich Pollack الاقتصادي أن يقوم بدراسة التغيرات التنظيمية في الرأسمالية، فاكتشف توجها تدريجياً لتبني التخطيط الاقتصادي في البلدان الرأسمالية، وتطور إدارة مركزية وسيطرة دولة في البلدان الاشتراكية، فأطلق على هذا النمط «رأسمالية الدولة». (بولاك، ١٩٧٥). أما نيومان وكيرتشهايمر، NEUMANN & KIRCHEIMAER فقد أفادت معرفتهما بالقانون والسياسة في بحث الاندماج والتكامل السياسي في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. وفسرا هذا التكامل بما حدث من مساومات بين الطبقات رغم التفاوت في القوة، كما درسا التغيرات التشريعية التي ارتبطت بالتغيرات الاقتصادية. واستبدل نيومان مفهوم «رأسمالية الدولة» بالاقتصاد الاحتكاري التسلطي، وذلك على أساس أنن سيطرة الاشتراكية الوطنية قد جاءت في شكل مساومة اجتماعية محددة تم تحريرها من المسؤوليات الدستورية، حيث اتفق الحزب والإدارة على إجراءات هدفها تحسين فرصهما

الاحتكارية للدمج.

أما الجانب النفسي الاجتماعي فقد اهتم به إريك فروم Erich Fromm الذي شدّد على مسألتي الاندماج والتكامل الاجتماعي، وذلك من منظور يقوم على محاولة التوفيق بين التحليل النفسي الفرويدي والمادية التاريخية، وكان السؤال الذي طرحه هو، لماذا يقبل الأفراد طوعا نظاما إداريا مركزيا! . وافترض أن الإجابة تكمن في التشكل النفسي للأفراد، وذلك أن النظام الرأسمالي، وما يمثله من رأسمالية الدولة، أديّا إلى تغيرات بنائية في الأسرة النووية البرجوازية نتيجة التحولات الاقتصادية، مما ادى إلى تدني سلطة الرجل، فنتج عنه فقدان الطفل للإطار المرجعي لتطوير الأنا، وبهذا ارتبطت هذه التطورات الأسرية باضعاف الأنا لدى المراهق، فكانت النتيجة تطور شخصية يسهل إدارتها مما سمح في الطرف الآخر بتطور ما أسماه بالشخصية التسلطية.

أما ماركيوز فقد أكّد أن فكرة السيطرة على الطبيعة في الرأسمالية، من خلال العلم والتكنولوجيا، قد نتج عنها شكل جديد من التسلط على البشر. وقد التقت هذه الفكرة بفكرة ماكس فيبر عن العقلانية والترشيد، وخاصة في نقطتين : الأولى، أنه قد تم تصور العقلانية التقنية كقوة مجردة تشكل مجتمعاً يقع خارج التحكم البشري، والثانية، النظرة التشاؤمية القائلة أن المجتمع يمكن أن يتعرض للتسلط بما ينتج عن العقلانية من علاقات اجتماعية ذرائعية بحتة، تخنق الإبداع الفردي والقيم الشخصية.

لقد كان للثقافة الجماهيرية والسلوك الجمعي أهمية في دراسات اصحاب هذه المدرسة. وكان هوركهايمر وأدورنو قد ركزا على أثر الثقافة والنظم الاجتماعية في دمج الأفراد وقيام حالة من التكامل من خلال تحليل العلاقة بين الثقافة والذات. وكانا يؤمنان بأن التكنولوجيا الحديثة هي أساس صناعة الأفكار في المجتمع. ولم يعد تفسير حالة التسلط بالعلاقة بين قوى الإنتاج وعلاقاته، وإنما بالتشكل الديناميكي للوعي الإنساني، متجاوزين نظريات الرأسمالية إلى نظرية في الحضارة الإنسانية. وفي كتاب مشترك بينهما : (جدل التنوير) (Dialectic Of Enlightment, 1947) لم يعد العمل الاجتماعي يرتبط بحالة من التحرر، وإنما بعملية تشيؤ تحكمها العقلانية الذرائعية. كان

هذا بتأثير مفهوم التشيؤ لدى لوكاش، فحرية الإنسان ترتبط بقدرته على التوافق مع الطبيعة ومس سيادتها.

تفترض النظرية مركزية السلطة، وارتباطها بقوى الضبط الاجتماعي، وتمثل الأفراد لما يملى عليهم من ثقافة، تقوم في اساسها على أفتراض أن العقل والعقلانية هما الوسيلة لفهم الطبيعة واخضاعها. يتمسك أصحاب المدرسة النقدية قبل هبرماس Habermas بنظرية الوعي وتطوره وأن التطور الاجتماعي عملية تنطوي على تفتح وتطوير العقلانية في علاقة الإنسان بالطبيعة، مغفلين دور الفرد والفعل الاجتماعي في توليد وتطوير خلاق لتوجهات مشتركة لفعل في إطار اتصالي، كما فطن إلى هذا هبرماس، الذي يعتبر أهم رموز هذه المدرسة في الوقت الحاضر.

يعتبر يورجن هَبْرماس Jürgen Habermas الوحيد من بين أعضاء هذا الاتجاه، ممن حاولوا وضع نظرية متكاملة لتفسير المجتمعات الحديثة وعملية الحداثة. وقد اعتمد، إضافة إلى الماركسية، على كتابات فيبر Weber وبارسونز Parsons، وخاصة بما يتعلق بالفعل الاجتماعي، والنسق الاجتماعي.

تقوم نظريته في الفعل الاتصالي على مفهوم الاتصال اللغوي «البين ـ ذاتي» للفعل الاجتماعي. وقد انتهى بتبنيه لفلسفة تأويل المعنى والتحليل اللغوي، إلى أن الناس يتوحدون بالفهم اللغوي المشترك، وأن حياة الإنسان تتميز ببين ذاتية أساسها البناءات اللغوية، وبهذا فان إعادة إنتاج الحياة الاجتماعية تعتمد أساساً على فهم مشترك للتبادل اللغوي، وأن الوجود الاجتماعي اعتمد منذ بدايته على المحافظة على الاتفاق الاتصالي. وبهذا يصبح الاتصال اللغوي أساس التجمع وإعادة إنتاجه، كما يطور القدرة على توجيه الفعل نحوالآخرين.

يشكل مفهوم فيبر للعقلانية والفعل العقلاني الإطار النظري لمحاولة هَبرماس الجمع بين مفهومي العمل والتفاعل. وقد افترض هَبرماس أن الفعل لا ينحصر في إنتاج الحياة الاجتماعية، بل يتعدى هذا إلى إنتاج المعرفة، وانه بهذا لابد من التمييز بين إعادة إنتاج الحياة الاجتماعية ممثلة في العمل والتفاعل من جهة، وبين فعل إنتاج المعرفة بشكل

مستقل عن العقلانية . هذا إضافة إلى قوله بتصنيفات للفعل العقلاني ، وأنه لا ينحصر في الوسيلة أو الأداتية ، وإنما يتعداه كأساس للاتصال (هيبرماس ، ١٩٧٩) .

والحقيقة أن ما جاء به هبرماس هوتتبع مسار هذا التصور للمجتمع ، حيث يميز بين انساق الفعل العقلاني الموجه لغرض أو هدف ، وبين أوجه الاتصال في ممارسات الحياة اليومية ، بافتراض أشكال عقلانية لكل من الجانبين . هذا ويبين المستوى التحتي اللغوي لفعل الاتصال عن نظرية لتطور اجتماعي تساعد في توضيح منطق تطور المعرفة المجتمعية ، وبالتالي عملية العقلنة في كل من الجانبين . والهدف من هذا بيان أن عقلانية فعل الاتصال مسألة ضرورية لفهم تطور المجتمع ، وأن الميل إلى القول بالتشيؤ الأداتي ، الذي أخذ به بعض أعضاء المدرسة النقدية كادرونو وهوركهايمر ، يمكن نقده كشكل من العقلنة المجتمعية ذات البعد الواحد ، وهي عقلنة قامت حصراً على الفعل العقلاني الغرضي . (هبرماس ، ١٩٨٤) .

والأساس هنا أن أفعال الخطاب الاتصالي في الحياة اليوميه ، تساعد ، إلى جانب أنواع الفعل العقلاني الأخرى ، في تفسير الواقع الاجتماعي ، بما في ذلك الإنتاج الاقتصادي والإدارة السياسيه في المجتمعات الحديثة . إن حصر الأولين في هذه المدرسه تحليلاتهم على الفعل العقلاني الغرض ، وهوتفسير ذوبعد واحد ، قد انطلق من تصوراتهم الرأسمالية كحالة أزمته ، وذلك بناء على افتراض غرض سيادة الطبيعة .

وعلى أساس الازدواجية التاريخية للنسق من جهة ، وعالم الحياة من جهة أخرى ، يبرر هيبرماس ادخال مستويين للمجتمع ، وهكذا يصبح دمج نظرية الاتصال ومفهوم النسق من العناصر الهامة في نظرية اجتماعية للحداثة . بهذا تصبح التنظيمات المعقدة والمنظمة الناتج الاجتماعي للعقلانية في الحياة الاجتماعية ، فعقلنة عالم الحياة تسمح بزيادة تعقيد الأنساق ، وهي تتعاظم لدرجة تفوق القدرة على فهمها أو ضبطها . وليس يمكن فهم تشخيص هبرماس للمجتمعات الحديثة إلاّ من حيث هويرى حقيقة المجتمعات منقسمة إلى نسق وعالم حياة ـ أي إلى تنظيم وظيفي لعقلانية غرضية من جهة ، ومجالات اتصال للفعل من جهة أخرى . وتعتبر هذه الازدواجية من نقاط

الضعف في نظريته .

ونتيجة لهذا النظر ، عبر هبرماس عن أوجه أربعة للأزمة في المجتمعات الحديثة هي ، الأزمة الاقتصادية وأزمة العقلانية وأزمة الشرعية وأزمة الحافزية . وهو يعتقد أن النظام الاقتصادي قد فقد استقلاله الوظيفي في مواجهة الدولة ، ومثل هذا الافتراض يتعارض مع عمليات العولمة التي سحبت من الدولة معظم دورها ، وجعلت للشركات الكبرى والمتعددة الجنسية الدور الأهم . إن تطور الرأسمالية ، كما يرى هبرماس ، ينطوي دائما على الشك في إمكانية تجنب الأزمة الاقتصادية ، ويكمن بعض هذا في اتساع نطاق تدخل الدولة في الاقتصاد ، وفي تدني الصراع الطبقي الذي نجحت الدول الرأسمالية المتقدمة في ضبطه ، وبهذا أصبحت المساومة الطبقية جزءا من بنية الرأسمالية ، التي عملت أيضاً على تفتيت الوعي الطبقي (بوتمور ، ١٩٨٥) .

يمكن تفسير ظهور هذه الاتجاهات النظرية بعاملين ، الأول فكري معرفي يتضمن محاولات تطوير الماركسيه والوظيفيه ، والثاني موضوعي ، يتضمن تغيرات تنظيميه تستوجب اعادة النظر في الأطر المعرفيه السابقه تتلاءم مع الواقع الجديد . ولا يختلف أصحاب مدرسة الصراع عن غيرهم في هذا وكذلك الأمر لدى مفكري التبادلية الاجتماعية وغيرهم .

نظرية الصراع

تعتبر نظرية الصراع البديل الأساسي للوظيفة ، كما أن أهميتها وانتشارها في ازدياد مطرد ، ويتصف هذا الاتجاه بتباين المواقف بين أصحابه ، ورغم هذا يشارك أصحاب هذا الاتجاه في عدد من المفاهيم والافتراضات ، مما يشكل أساساً مميزاً للنظر إلى الحياة الاجتماعية . يتفق مفكرو الصراع على ثلاثة افتراضات أساسية هي :

١ . أن للأفراد مصالح ينشدون تحقيقها وأن هذه الرغبات ، في حالة ندرة الموارد ، تؤدي إلى الصراع .

٢ . القوة ومصادرها وتوزيعها أساس لتحليل العلاقات الاجتماعية ، والقوة ندرة ،

وهي موزعة بشكل فريد يؤدي إلى مالكين وغير مالكين، وبهذا تصبح المصدر الأول للصراع. وتبلغ القوة حداً تصبح معه مصدر إكراه يستخدمه مالكوها ضد غيرهم.

٣. الأفكار والقيم أسلحة تستغلها الجماعات في تحقيق أغراضها، وخاصة ما يتعلق بالأيديولوجية والشرعية، ومالك القوة يتحكم فيها وفي توجيهها بما يتناسب ومصالحه.

رغم استخدام مفهوم الصراع منذ القدم، إلا أن الماركسية تتضمن العناصر الأساسية للصراع. فقد اعتقد ماركس أن للإنسان طبيعة أساسية ومصالح محددة ومعروفة، وعلى هذا الأساس يقول الماركسيون إن الإنسان إذا لم يتصرف حسب مصالحه فإن ذلك لا يمكن ان يعني الا انه قد تم خداعه ضمن نسق اجتماعي يعمل لصالح غيره. وقد كان ماركس قد قام بدراسة وتحليل كل من المجتمعات التاريخية والحديثة من خلال الصراع بين الجماعات المتباينة المصالح، كما ركز في نظريته على إبراز الصلة بين طبيعة الأفكار والأيديولوجيات ومصالح الذين يطورونها، وإن أفكار نمط إنتاج معين تعكس مصالح الطبقة المالكة لقوى الإنتاج فيه.

أوضح ماركس أهمية العوامل المادية وأنماط الملكية في تحديد طبيعة البناء الاجتماعي، وبينما ظل البعض يأخذ بهذا المنظور، إلا أن البعض الآخر تحول إلى اختيار القوة أو موارد ندرة أخرى كأساس للتحليل. لقد كان لكتابات فيبر وزيمل آثارها في مثل هذه التحولات. كان فيبر يرى أن النشاطات الإنسانية ترتبط بالمصلحة الذاتيه، وأنه إضافة إلى هذه المصالح، كالرغبة في جمع الثروة، فإن الإنسان يحاول الحصول على القوة والاعتبار وقد جعل من التفاوت الحاصل نتيجة العوامل الاقتصادية والقوة والاعتبار أساساً للصراع.

أما زيمل فقد حاول دراسة العلاقات الاجتماعية فتجاوز في هذا بعدي المكان والزمان، مركزا على أشكال العمليات الاجتماعية دون المحتوى. وكان يعتقد أن هذه العمليات من صراع وتعاون وغيرها تقوم إلى جانب بعضها البعض، وأنه يمكن أن يتبدل الصراع إلى تعاون وبالعكس. كما اهتم ببيان الوظائف الاجتماعية للصراع،

الإيجابية منها والسلبية على حد سواء، وقد ألح على أن الفعل الاجتماعي يتضمن دوماً الانسجام والصراع في آن واحد. كان لهؤلاء المفكرين خاصة، وغيرهم من أمثال باريتو في دراسته للنخب، الأثر الأكبر على مفكري الصراع ، الذين سنناقش أفكار بعضهم.

يعتبر رالف دارندورف Ralf Dahrendorf من أعلام مدرسة الصراع من ذوي الاتجاه الجدلي، وقد عرض نظريته في كتابه (الطبقة والصراع الطبقي في المجتمع الصناعي).

تنطوي نظرة دارندورف للحياة الاجتماعية على وجهين ينمان عن اعتقاده بأن كل تنظيم اجتماعي يحتوي على عوامل الانسجام والاتساق والتكامل والثبات، وفي الوقت نفسه على عوامل التناقض واللامساواة والحركة والصراع والتغير، ورغم أنه بدأ بهذه الافتراضات التوفيقية إلا أنه أهمل الجانب الأول مركزاً على الجانب الثاني .

يعتقد دراندورف أن كل عملية تنظيم ومأسسة اجتماعية تتضمن بالضرورة قيام «روابط منسقة» تمثل تنظيماً للأدوار، وأن هذه الأدوار تتفاوت فيما يرتبط بها من سلطة ونفوذ. فأي تنظيم يتصف بعلاقات قوة موزعة على أساس مجموعات أدوار، بعضها يرتبط بقوة تؤهل شاغليها للتحكم بالآخرين، واستغلال أدوار القوة لتلبية وزيادة مصالحهم، يقابل هذا محاولة من لا يملكون القوة لتغيير وتبديل الوضع، مما يؤدي إلى تناقض في المصالح، يؤدي في النهاية إلى الصراع. ولا يحل هذا التناقض إلا بإعادة توزيع القوة . مصدر الصراع إذن يكمن في اللامساواة في توزيع القوة، وهويربط التباين فيها بتباين الأوضاع في البناء التنظيمي أو الاجتماعي. وبما أنه ينظر إلى عملية الصراع من منظور جدلي فإن أي حل يشكل نواة لبداية صراع جديد، وبهذا فالصراع يفسر التغير الاجتماعي. فالصراع نتيجة حتمية للقوى المتعارضة في البناء الاجتماعي وقد يتسارع أو يتباطأ من خلال عوامل وظروف وسيطة. (دارندورف، ١٩٥٩) .

إن التفاوت في القوة، أو في علاقات الأدوار الشرعية داخل التنظيم، يؤدي إلى تشكل وتطور مجموعتين متناقضتي المصالح، واحدة حاكمة وأخرى محكومة. ويؤدي شعور الخاضعين بأن حقوقهم ضائعة، وبأنهم مستغلون، إلى شعورهم

بالتقارب مما يؤدي إلى تطور ما يسميه بشبه الجماعة. ومع تطور التفاعل بين أعضاء المجموعة، وزيادة الوعي بأوضاعها، تتشكل جماعة المصلحة، ثم تؤدي عملية الاستقطاب إلى قيام تنظيم متناقض في أو ضاعه ومصالحه مع مالكي القوة، الأمر الذي يؤدي إلى وجود جماعة صراع تعمل على تغيير الوضع واستبداله بنمط تنظيم اجتماعي جديد. ومع هذا فإن دارندورف لا يفسر لنا التغير في حالة تفاوت السلطة باسسها الشرعية. وتشمل النظرية بحث حدة الصراع، ودرجة العنف فيه وكيف يرتبط كل من هذه بعوامل وظروف مؤثرة.

يمثل لويس كوزر Lewis Coser وجها آخر للاتجاه النظري للصراع، وقد كان في طروحاته أقرب للمدرسة الوظيفية، فقد اهتم، متأثرا بزيمل، بوظائف الصراع، مركزاً على الطبيعة التكاملية والتكيفية للصراع. وقد تبنى تصورا للمجتمع يقوم على أن المجتمع يمثل وحدة نسقية، مكونة من أجزاء مترابطة، وأن كل نسق يتضمن، إلى جانب عوامل التكامل، وجوهاً من التوتر وعدم الاتزان والتناقض، وأن العمليات بين أجزاء النسق وداخلها، تعمل ضمن ظروف، على الحفاظ على النسق أو تغييره (كوزر، ١٩٥٩).

حدّد كوزر معنى الصراع في كتابه (وظائف الصراع الاجتماعي) بأنه نضال يهدف إلى تملّك مصادر القوة والموارد النادرة، حيث يحاول كل طرف تجميد منافسيه أو الإضرار بهم أو التخلص منهم، (كوزر، ١٩٥٩).

تنبه كوزر، في بحثه للصراع، لأهمية العواطف والانفعالات الإنسانية، ويتفق هنا مع زيمل في افتراض وجود نزعة عدوانية لدى الإنسان. وقد ميز بين الصراع الحقيقي وغير الحقيقي، حيث يستخدم الأو ل لتحقيق أهداف، بينما يكون الثاني غاية في ذاته. كما ميز بين الصراع الداخلي والخارجي، حيث يؤدي الصراع الخارجي إلى تلاحم داخلي، ويساهم في تحديد هوية الجماعة، وقد يعمل الصراع الخارجي على تأجيل الصراعات الداخلية، مما قد يؤدي مع الزمن إلى تراكمها، ثم يتفجر الوضع، إلا في حالة وجود طرق شرعية لتنفيسه. إن تواتر الصراع بشقيه الخارجي والداخلي قد يؤدي أيضاً إلى تنظيم الجماعة، وإزالة المسافات الاجتماعية، كما يمكن أن يؤدي إلى

حصر القرارات في القيادة. ويرى كوزر أن كثيراً من العمليات مثل العنف والانحراف، التي ينظر إليها كعوامل مخلة، يمكن النظر إليها كعوامل تقوية للنسق. فيعتبر الصراع وظيفياً عندما يؤدي إلى زيادة التكامل ووضوح السلطة وأسس شرعيتها، وبناء علاقات الاعتماد المتبادل بين أجزاء النسق.

أما بالنسبة لأسباب الصراع فيركز على الشرعية، ووجود طرق شرعية للتعبير، والتأثير في القرارات، ففي حالة غياب هذه يزداد تساؤل المحرومين من القوة حول شرعية النظام فتزداد احتمالية وقوع الصراع.

يتناول بيير بورديو P.Bourdieu التباين والتفاوت على أساس ما أسماه برأس المال، وخاصة رأس المال الثقافي ـ التعليمي، إلى جانب رأسي المال الاقتصادي والاجتماعي. فالصناعيون والتجار يملكون ثروات كبيرة وثقافة قليلة، بينما يملك الأساتذة ثقافة واسعة وثروات قليلة. وتتوقف أهمية كل من هذه على المرحلة الاجتماعية. وهويعني برأس المال، كل طاقة اجتماعية قابلة أن تنتج نتائج فاعلة، الأمر الذي يستوجب أن يؤخذ في الاعتبار كل ما يملك الإنسان من خصائص ثقافية اقتصادية اجتماعية. ويعود في دراسته للصراع إلى ممارسات العملاء الذين تجمعهم الطبقة، وحيث يسعى الكل إلى الحصول على ملكية رؤوس الأموال هذه، سواء للمحافظة على وضعه أو تغييره، فإن الصراع يتمثل في محاولات الحصول على الموارد النادرة(نصار، ١٩٩٢).

وفي فرنسا أيضاً تناول ألان تورين Alain Touraine النسق الاجتماعي كحقيقة دينامية متغيرة، مركزاً على البعد التاريخي للتنظيمات الاجتماعية، وبشكل خاص على التناقضات البنائية، مما يجعل الصراع مفهوما أساسياً في تحليل المجتمعات الحديثة. وإن كان لا يهمل العامل الاقتصادي، إلا أنه يعطي اهتماماً خاصاً للقوة والسيطرة، فيصبح الصراع أساساً بين مالكي القوة وفاقديها. ويبين في تناوله لمفهوم إعادة الإنتاج، تميز الفئة الحاكمة وقدرتها على إعادة إنتاج الوضع من خلال:

١. إدارة التراكم: وتعني تحكمهم في قدرات المجتمع في التأثير على ذاته عن

طريق استثمار موارده المتراكمة.

٢. تملك جهاز المعرفة: وتعني ملكيتهم أو تحكمهم في المعارف العلمية والاجتماعية والتشريعية ونفوذهم في وضع البرامج والاشراف على الإنتاج واستخدام ونشر المعرفة.

٣. فرض النموذج الثقافي: إذ تفرض الجماعة المالكة للقوة تصوراتها عن الإبداعيه والتوجه التاريخي، أي توجيه العمل التاريخي بما يخدم مصالحها. فالصراع إذن موجود منذ أن كان هناك إنتاج وقدرة على توجيه تراكماته. (نصار، ١٩٩٢).

الطبقة هنا ليست مفهوماً مجرداً، بل مجموعة من الفاعلين، تحدد بعلاقاتها مع الطبقات الأخرى، مما يؤدي تاريخياً إلى جدلية مزدوجة للطبقات الاجتماعية. طبقة هامة مسيطرة تمثل العامل الاجتماعي لتحقيق النموذج الثقافي لتحكمها في توجيه وإدارة الاستثمار، ولقدرتها على ممارسة الإكراه على كامل المجتمع، فإنها تعمل على تثبيت نفوذها. وفي الطرف الآخر طبقة مسيطر عليها، يشمل دورها في عملية الصراع: مقاومة نفوذ الآخر، مدافعة عن عملها ونمط حياتها، ثم محاربة الملكية الخاصة ،التي تجعل منها ضحية هذا النمط في علاقات الانتاج.

يرى الليبراليون، بالنسبة للمجتمع ما بعد الصناعي، أن تراكم الإبداعية أو القدرة على إنتاج المعرفة هما العامل الأهم، وان المجتمع يتحول إلى مجموعة من المنظمات التي تتكيف مع بيئتها، محاولة الحفاظ على مكاسبها، أي القول بقيام مجتمع براغماتي ليبرالي تنافسي، موجه كلياً نحوالتغير والتكيف. يستبدل صراع الطبقات، هنا بتعقد السياقات السياسية وتنوع شبكات التأثير، فلا يعود لجهة ما أن تحتكر القوة، ويصبح المجتمع شبيهاً بسوق تختفي منه عملية فرض النموذج الثقافي لصالح ممارسات يومية تنافسية وتغيرية.

يعارض تورين هذه المقولات الليبرالية، ويرى إمكانية تمركز التراكم الرأسمالي في أيدي فئة، مما يمكنها، من خلال الأجهزة الكبرى، بسط رقابتها، وبهذا تعزز الطبقة المسيطره والتنظيمات الكبرى سيطرتها، محاولة إعادة إنتاج الواقع بما يتفق مع

مصالحها . أما الطبقة الشعبية فتحاول خرق هذا الوضع بتحقيق النموذج الديمقراطي ، الذي يسمح لها بالحصول على قوة ، والمشاركة في القرارات . ويرى تورين أن مثل هذا الوضع الذي يتصف بالتوترات والتناقضات ، يؤدي إلى زيادة تنوع عمليات الإكراه والضبط والتلاعب ، التي يمكن أن تطال أوجه الحياة المختلفة للفرد. لقاء هذا الوضع القهري ، تتحرك مقاومة ثقافية شاملة في أساسها ، وليس حركة اقتصادية أو سياسية ، لمحاربة ما تم فرضه من سيطرة بيروقراطية على الفرد (نصار ١٩٩٢) . حركة المقاومة هذه لا تقوم على أكتاف العامل المنتج ، بل تشارك فيها مجموعة الطبقات الاجتماعية المسيطر عليها والمضطهدة ، فتوجه جهودها ضد أجهزة السيطرة ، وبهذا تصبح الثقافة هي الرهان المحوري للعلاقات الاجتماعية .

لقد قام كل من راندل كولنز وجونثان تيرنر R. Collins and J.Turner بمحاولات توفيقية للوصول إلى نظرية متكاملة في الصراع، وقد جعل تيرنر من القوة أساساً لتوزيع الموارد النادرة، وأن الأحداث يجب أن تفسر بالبناء الاجتماعي، وليس بمتغيرات، وقد ربط قدرة الطبقة على التأثير بما تملك من القوة من خلال وضعها البنائي .

التبادلية الاجتماعية - Exchange Theory

نتيجة لأعمال بارسونز ، ومحاولاته في التنظير ، يعتقد جورج هومانز GEORGE HOMANS، كما ورد في كتابيه، (الجماعة الانسانية) و(الأشكال الأولية للسلوك الإنساني)، أن النظرية يجب أن تقوم على ماهوملاحظ، وليس على بناءات لا يمكن ملاحظتها مباشرة، ومع هذا فلابد ان تكون النظرية قابلة للاستنباط . ومهما كانت وسيلة البناء النظري، فلابد للنظرية من تطوير تعميمات يمكن أن توظف كقوانين تتضمن في معناها مدى واسعاً من الأحداث الإمبريقية، على أن لا تكون هذه عائمة، وإنما تدور حول واقع محدد، وتعبر عن علاقات محددة بين المتغيرات التي تشكل الواقع (هومانز، ١٩٦١)

بناء على هذا التوجه النظري اتجه هومانز إلى عملية التبادل الاجتماعي كأساس لفهم العلاقات الإنسانية وما يتشكل من جماعات ونظم، معتمدا في هذا على عدة مصادر أهمها:

١ . كتابات أصحاب الاقتصاد السياسي، أمثال آدم سميث وريكاردو، وقد أخذ منها افتراضات ينطوي معظمها على مبدأ النفعية وهي :

أ . الإنسان كائن عقلاني يحاول تعظيم مكاسبه في تعامله مع الآخرين بطريقة تنافسية حرة.

ب . الدخول في هذه المعاملات يتضمن حساب المكاسب والتكلفة وموازنتهما.

ج . هذه التكاليف تقاس بالمكاسب لاتخاذ القرار المناسب للمسار الذي يمكن اختياره.

٢ . الدراسات الأنثروبولوجية، وخاصة ما احتوته عن المقايضة وتبادل الهدايا، وتمثل دراسة مالينوفسكي لعمليات التبادل المعروفة بالكولا KULA مثل هذه المصادر. والأساس هنا أن أي هدية تفترض استجابة الآخر برد مقابل لها. وقد كان ليفي ستراوس Levi Strauss قد وضع عدة مبادئ للتبادل:

أ . كل انواع التبادل وعلاقاته تتضمن كلفة، ولكن هذه وتقييمها يعودان إلى العادات والقواعد الاجتماعية والقيم، وليس إلى قيمة السلعة أو الخدمة بذاتها.

ب . كل الموارد النادرة في المجتمع سواء أكانت مادية أم رمزية يتم توزيعها حسب معايير الجماعة وقيمها.

ج . كل عمليات التبادل تتضمن استجابة مماثلة من الطرف الآخر.

إضافة لهذين المصدرين في تشكيل افتراضات التبادلية، كان للمدرسة السلوكية وما تضمنته من افتراضات الأثر الأكبر في بناء افتراضات الاتجاه التبادلي (هومانز، ١٩٥٨).

وقد كانت السلوكية قد تشكلت على يد واطسون J.B.Watson ثم تطورت على يد سكينر B.F.Skinner. وهي تستبدل بالتركيز على الوعي والحالة العقلية، بالنظر إلى

أفعال الناس في حالة يمكن ملاحظتها، وضمن ظروف وبيئة يمكن ربط الأفعال فيها. فالسلوك يعتبر استجابة آلية لمؤثر، كما هو الحال في تجارب بافلوف Pavalov على الكلاب، وبهذا يمكن معرفة السلوك المشروط لمؤثر معين. ولا يحدث المؤثر استجابة مباشرة وإنما هناك الدوافع التي ترتبط بحاجات بيولوجية كالجوع والجنس، وهي تؤدي إلى نشاطات تتطلب الإشباع، فإذا تم هذا فإن النتيجة تؤدي إلى تعزيز مثل هذا النشاط أو الفعل.

على أساس هذه العلاقة بين الدوافع والمؤثر والاستجابة قامت افتراضات منها افتراض قانون المؤثر لثورندايك E.Thorndik ، وصيغته «إذا أدى فعل ما إلى مكافأة (ثواب)، فالمرجح أن يقوم الفاعل بإعادة الفعل أو أي فعل مشابه له». ويتضمن هذا مفهوم التعزيز (تعزيز الفعل)، الذي يمكن للآخرين محاكاته. لكن بعض الأفعال يتبعها عقاب، فتتمثل المكافأة في تجنب الفعل. أما الافتراض الثاني الذي نتج عن الدراسات السلوكية، فهو «إذا توافرت الظروف التي أدت إلى مكافأة فعل، فالاحتمال أن يعيد الفاعل فعله عند توافر مثل هذه الظروف والمؤثر»، ويعتبر هذا مؤثراً تعزيزياً. وأخيراً القول بأن المؤثر الذي تكرر ارتباطه بمكافأة، يمكن أن يتحول ذاته إلى مكافأة، ويصبح لها نفس تأثير المكافأة الأصلية. وبهذا يتعلم الكائن أن سلسلة من الأفعال تؤدي إلى مكافآت، أو أن سلسلة من الوسائل ترتبط بغاية. وقد قام هيرنشتاين Herenstein بزيادة عدد الوسائل المتاحة، فتوصل إلى أن الكائن يوازن بين تلك الوسائل وما يرتبط بكل منها من مكافأة مما ينتج عنه ما أطلق عليه، «قانون المؤثر النسبي». وأضاف هومانز إلى هذا التباين درجة المكافأة لأفعال معينة، وهو ما أسماه بالقيمة، فإذا أتيح للفاعل فعل أو وسيلة اسهل، فالاحتمال أن يكرر هذا الاختيار، وقد يكون الاختيار على أساس قوة الدافع، كالاختيار بين الجوع أو العطش. كما اكتشف هومانز أنه قد يرتبط الفعل بعقاب وثواب، فيدخل هنا مفهوم اقتصادي هو التكلفة، ويقاس احتمال التكرار هنا بموازنة الفاعل بين المكافأة والعقاب.

يرتبط هذا كله بمبدأ نفعي أساسه أن الكائن يحاول دوماً تعظيم المنفعة أو المتعة وتجنب الألم، وبهذا فإن العملية في مجملها ترتبط باتخاذ القرار، فالإنسان يعتمد في

هذا على خبراته السابقة والظروف الحالية. وفي النهاية تشير مثل هذه الافتراضات السلوكية إلى ما هو مشترك من سلوك بين أفراد النوع، فهي ترتبط بطبيعة الإنسان. ولا يعني هذا أن كل فرد سيسلك السلوك نفسه، فالأفراد يختلفون في امتثالهم، ورغم هذا تبقى هذه الافتراضات قائمة سواء أكانت المكافأة أو العقاب من الإنسان أم من مجموعة انسانية. وقد أطلق على مثل هذا الموقف ـ المنهجية الفردية ـ وهي تقوم على ان الخصائص الانسانية للفرد مستمدة في أساسها من الطبيعة الانسانية، أي أنها تضفي على الجانب السيكولوجي اهمية خاصة. وهذا الموقف يتعارض مع بعض الطروحات الاجتماعية، وخاصة مقولات دوركهايم حول الظاهرة الاجتماعية. والنتيجة التي ينتهي هومانز إليها هي أن الفعل الإنساني يمكن أن يفسر بجانبيه الفردي والجماعي. لهذا يميز في تناوله للوظيفة بين الوظيفة المجتمعية والوظيفة الفردية، حيث تتوخى الأولى تفسير النظم الاجتماعية أو الثقافية بما تقدمه من وظائف لبناء وتوازن النسق الاجتماعي، بينما تفسر الوظيفة الفردية أوجها تنظيمية وسلوكية، وذلك بما تقدمه من ثواب أو جزاء، وما يرتبط بذلك من تعزيز أو تجنب للفعل. ولهذا يركز هومانز على اهمية الدراسات النفسية في دراسة ما هواجتماعي، وخاصة فيما يتعلق بالدراسات المتعلقة بالجماعات الصغيرة كالقيادة والتنافس والمكانة والقوة وتوزيع العدالة وتطوير طرق منظمة للاتصال. ولهذا يدعو أيضاً إلى الاهتمام بالجماعات الصغيرة من منطلق الاهتمام بالأشكال الأولية للسلوك. (هومانز، ١٩٦١).

يتضمن مفهوم التبادل الاجتماعي إذن علاقات تقوم على تبادل منافع وخدمات مادية ومعنوية، يحاول كل طرف فيها تعظيم مكاسبه وتقليل التكلفة. وبهذا يفهم السلوك ويفسر في ضوء المكافأة والتكلفة وبمقارنة التكلفة بالفائدة. ويربط هومانز العدالة في التبادل باستمرار العلاقة، مهملا إلى حد كبير تأثير تفاوت القوة، وإمكانية استغلال طرف لآخر نتيجة هذا التفاوت. هذا وإن كان قد حاول في كتاباته الأخيرة إدخال مفهوم القوة، متوصلاً إلى أن من يملك قوة أكبر يسعى إلى استمرار الوضع لما يحقق له من مكاسب.

وخلافاً لهومانز الذي حصر افتراضاته في المستوى الفردي للتفاعل والعلاقات،

توخى بيتر بلاو Peter Blau من دراسته لابسط عمليات التفاعل بين الأفراد التوصل إلى العمليات الاجتماعية التي تحكم التنظيمات الاجتماعية المعقدة والمستوى المجتمعي، مرتقياً بمستويات التعميم من المستوى الفردي إلى مستوى الجماعات والتنظيمات والمجتمع. وقد وجه بيتر بلاوالانتباه إلى غياب التوازن في القوة بين أطراف التبادل الاجتماعي، مما يمكن أن يؤدي إلى الاستغلال وانعدام العدالة، ومما يعني ان بعض اطراف التفاعل يكسب أكثر من الأطراف الأخرى. ويتضمن تفاوت القوة قدرة البعض على فرض الإذعان على الآخرين. وإذا لم يكن أمام هؤلاء الآخرين ما يقدمونه مقابل ما يحتاجونه من الآخر أو الآخرين، فأما الإذعان أو الرفض، الذي قد يتحقق بقدرته على إجبار الآخر قهرا على تقديم المساعدة. أو الحصول على المساعدة من طرف آخر، أو إيجاد طرق بديلة للاستغناء عن المساعدة. اما في حالة تقبل الطرف فاقد القوة لسيطرة الآخر، فإن هذا يؤدي إلى شرعية العلاقة، وإلا أصبحت الشرعية محل تساؤل. ويمكن لصاحب القوة أن يمارس نفوذه على الآخر والآخرين في حالات هي: عدم ملكية المتلقي لشيء يريده المزود، أو إذا لم يكن للمتلقي بديلٌ آخر يزوده بما يريد، أو عجز المتلقي عن إجبار المزود قهرا بالقيام بالمساعدة، وأخيراً عجزه عن الاستغناء عن هذه الخدمة (بلاو، ١٩٦٤).

من أهم ما قدمه بلاولنظرية التبادل دراسته للعلاقة بين التبادل والتكامل الاجتماعي، فإحدى وظائف التبادل ما يؤديه من دور في التكامل الاجتماعي إيجاباً أو سلباً، من هذا مثلاً قبول الاتباع سلطة مالك القوة، إذ تشكل الشرعية عنصراً أساسياً للاستقرار. وتظهر المعارضة للسلطة عندما تنموفي نفوس الخاضعين مشاعر مشتركة بالاستغلال والقهر، وحيث تصبح المعايير الاجتماعية السائدة الإطار المرجعي للحكم على عدالة استخدام القوة أو معارضتها.

يحاول الأفراد في عملية التبادل تدبير الانطباعات، بما يحسن موقفهم اتجاه الطرف الآخر، وهذه مسألة هامة في تحديد "الكلفة" التي يتضمنها التبادل، وتعتمد هذه كما تم طرحها لدى جوفمان على كيفية تقديم الانسان نفسه للآخرين. ويدخل ضمن هذه التدابير ما يؤكده أحد الأطراف من مسافة اجتماعية بينه وبين الطرف الآخر.

الظاهراتية ومنهجية الجماعة (الأثنوميثودولوجي) :

ترتكز الظاهراتية Phenomenology على افتراض أساسي لحقيقة الواقع الاجتماعي يقول أن حقيقة عالم الأفراد حقيقة ذاتية، وبهذا فالمعرفة النظرية يجب أن لا تهتم بما هوخارج الوعي، وإنما يجب أن تهتم بالحالة الذاتية وكيف تتشكل ويحافظ عليها وتتغير.

كان لأفكار إدموند هسرل Edmond Hessrel آثارها على علم الاجتماع. وتتلخص أفكاره التي كان لها وقع في العلوم الاجتماعية في النقاط التالية : أولاً : إن معرفة الإنسان بالعالم تتأثر بما تشكّل لديه من خبرات، فكل ما هوهناك في هذا العالم ينتقل بالحواس ليصبح جزءاً من الوعي العقلي، وبهذا فإن البحث عن الحقيقة هوالبحث عما يعي الانسان . ثانياً، إن الناس يتعاملون في الحياة في عالم مسلم به وكحقيقة طبيعية قلما يتساءل الإنسان حول حقيقتها، رغم أنها تشكل طرق تفكيرهم وأفعالهم. ويتضمن هذا الافتراض اعتقاد الناس بأنهم يحيون العالم نفسه. كيف يمكن أذن بعد افتراض هذه الأبعاد الذاتية لحقيقة الواقع معرفة حقيقة هذا العالم؟ كانت إجابة هسرل تتلخص في محاولة الكشف عن جوهر الوعي ومحاولة فهمه، وأنه بفهم هذا يمكن فهم الأحداث والأفعال الاجتماعية. ولا بد للباحث هنا أن يتخلى عن الاتجاه الطبيعي بما في هذا من تصورات مسبقة، وتحيزات، وأن يحاول فهم العملية الأساسية للوعي. لقد كان هدفه بناء نظرية للوعي في غاية التجريد، بعد أن يضع الباحث العالم الخارجي بين قوسين، أي بعد التخلص من افتراض وجود عالم هناك خارج إطار الوعي، وافتراض قصدية الوعي.

أدت أفكار هسرل إلى حض الباحثين الاجتماعيين على دراسة الوعي، وحقيقة الواقع، واهم من هذا، إلى تجاوز مقولات هسرل والتوجه إلى دراسة الوعي الانساني من خلال التفاعل الفعلي في الحياة الواقعية. لقد كان الفضل لألفريد شوتز Alfred Schuts في نقل وتكييف الفلسفة الظاهراتية لتوافق العلوم الاجتماعية (شوتز، ١٩٧٣).

عمل شوتز على مزاوجة الظاهراتية بمفهوم الفعل الاجتماعي لفيبر وأفكار التفاعلية الرمزية. وكان هذا المزيج هو الأساس الذي قامت عليه «منهجية الجماعة Ethnomethodology» أيضاً. فالفعل الاجتماعي عند فيبر هو الفعل الذي يحمل معنى، ويأخذ فيه الفاعل الآخرين بعين الاعتبار، وبهذا فإن وظيفة البحث لدى فيبر هي الكشف عن هذه المعاني، ويتضمن هذا كيف يعرف الناس العالم وكيف يتصورونه. وكان فيبر، قد اقترح مفهوماً استبطانياً للتفهم أطلق عليه "verstehen" وهو مفهوم يتطلب من الباحث الدخول إلى العالم الذاتي للفاعل. وقد اعتبر فيبر هذه العملية من ضرورات استكمال البحث في الجوانب الموضوعية والذاتية للفعل الاجتماعي. وقد رأى شوتز أن ڤيبر قد أخفق في بحث وتفسير كيف يقيم الناس في جماعة معرفة مشتركة. وكانت إجابة شوتز فيما أسماه بالتفاعل البين ذاتي، والذي يؤدي في رأيه إلى تحويل المعاني الشخصية الذاتية إلى معان جماعية مشتركة. (تيرنر، ١٩٧٨).

وافق شوتز على فكرة هسرل في أنه لا يمكننا فهم «عالم خارجي هناك»، ولكنه رأى أن دراسة الوعي وفهمه تحتاج إلى دراسة التفاعل في الحياة العادية. وقد أخذ ضمن هذا المعنى أفكار (ميد) والتفاعليين الرمزيين التي تعتبر العقل والذات عمليات تتشكل اجتماعيا. فقد أصبح موضوع البحث المعاني التي يحملها الناس لا أفعالهم ونشاطاتهم وعالمهم، وكيف يتوصل الناس في جماعة إلى معان مشتركة حول هذه جميعها.

كان لأعمال شوتز ثم كتابات التفاعليين الرمزيين الأثر الواضح في تشكل اتجاه نظري جديد عرف بمنهجية الجماعة «الأثنوميثودولوجي»، وقد كانت بدايته ثورة على البنائية الوظيفية على الصورة التي نجدها في كتابات بارسونز. ويمكن الاستدلال على معنى هذا الاتجاه بتحليل المصطلح Ethnomethodology فاثنو ethno تعني مجموعة إنسانية أو شعبا، و method تعني الطريقة أو المنهج، وبهذا يصبح المعنى الحرفي للمصطلح: علم منهجية الجماعة، أو بمعنى أوضح العلم أو المعرفة التي تبحث في الطريقة التي تنتهجها جماعة في بناء معنى للحياة الاجتماعية وللعالم من حولها. ويرتكز الاهتمام هنا على طرق تشكيل المعرفة الشعبية، وليس على مضمونها. كيف

يتم بناؤها وكيف تكتسب وتستخدم وكيف تعمم في الجماعة فيتوقعها الاعضاء من بعضهم بعضا.

يتضمن الافتراض الأول أن حقيقة الواقع، وخاصة في الحياة العادية اليومية، حقيقة ذاتية، أساسها الوعي الشخصي، وهووعي يتحول بالاتصال بالآخرين، بفضل ما يسمى بالبين ذاتية، إلى حقيقة جماعية مشتركة، لكن الناس يأخذون ما تم بناؤه من حقيقة، وحياتهم اليومية بأنماطها، كأمر طبيعي مسلم به. وهذا هوالافتراض الثاني الذي تم التعبير عنه بالموقف الطبيعي، فالناس يتقبلون ويتمسكون بما هوقائم وعادي، لا يتساءلون حوله إلا إذا تم خرقه أو تحديه. وبهذا تصبح وظيفة الباحث أن يتعامل مع هذا العادي والطبيعي والمسلم به كقضية للبحث. أما الافتراض الثالث فهو أن الأعضاء يحافظون على النظام الاجتماعي باستخدام أساليب تولّد لدى الفاعلين حسا بأنهم يشتركون في حقيقة واحدة، مما يساعدهم على توقع سلوك بعضهم وإمكانية أداء دور الآخر. ويرتبط بهذا افتراض رابع وهوأن محتوى الحقيقة أقل أهمية في حل مشكلة النظام، من تقبل وتمثل الفاعلين لمجموعة من الطرق والأساليب المشتركة. ويمكننا هذا من القول، أولاً، بأن الاختلاف حول مجموعة الاساليب يزيد من احتمال تهديد النظام، وثانياً، إنه كلما زاد الاختلاف في وجهات النظر حول حقيقة الواقع، قل احتمال المحافظة على النظام.

يمكن القول إن بداية هذا الاتجاه قد ارتبطت بأعمال هارولد كارفينكل Harold Garfinkel أولاً في الأربعينات عندما عمل على تحليل أشرطة قرارات المحلفين، ثم في الستينات عند ظهور كتابه، (دراسات في الأثنوميثودولوجيا) "Studies in Ethnomethodology" وقد أثارت لديه الدراسة الأولى التساؤل حول الطرق التي يتوصل بها المحلفون إلى قراراتهم، واستخدامهم لمعرفة كيفية عمل الأمور المنظمة في المجتمع، وكيف يتم بناء مثل هذه المعرفة؟.

بهذا نرى أن التركيز هنا على الطرق التي ينتهجها الناس في تشكيل حس عام ومعنى للحياة وعالمهم، وقد جعل كارفنيكل للغة أهمية خاصة في تشكيل هذه الحقائق، وبهذا

يصبح حديث الناس عن أفعالهم المؤشر لما تتضمن من معان. هذه الأحاديث والتقارير اللغوية يجب أن تفهم وتؤول في سياقها في إطار الجماعة. ولقد استعار مفهوم حقيقة الواقع من الظاهراتية، فهي كنشاط تفاعلي لا توجد هناك في الخارج، وإنما يتم بناؤها بالتفاعل المستمر والمتبادل من قبل أعضاء الجماعة، وبهذا فإنها تعكس تصوراتهم الناتجة عن التفاعل البين ذاتي، كما أن الحقيقة لا تمثل بناء ثابتا، فهي دينامية يمكن خرقها وتغييرها، كما أنها قابلة للفهم، إضافة إلى هذا فقد أخذ كارفينكل بالموقف الطبيعي من الحياة اليومية وأنماطها (كارفنكل، ١٩٦٣).

قام كارفنكل مع زملاء وطلاب بتجارب عديدة للتحقق من صحة هذه الافتراضات شملت التجارب مواقف اجتماعية عادية، وأخرى مواقف مبتدعة يتحدى الباحث فيها المألوف والمتوقع، وذلك بقصد ملاحظة الناس في الحالتين لدراسة استجاباتهم ومحاولاتهم تأكيد أو خلق أو صيانة أو تغيير القواعد في إقامة مظاهر الإجماع حول بنية العالم الواقعي.

برز من أصحاب هذا الاتجاه العديدون منهم آرون سيكوريل ولورانس وايدر ودون زيمرمان Aaron Cicaurel, l.Wieder, Don Ziemmerman اهتم سيكوريل بالجانب اللغوي، وقد بين عجز اللغة عن التعبير عن حقيقة الواقع، أو حتى التعبير عما يحمل الناس من معان أو مشاعر أو معتقدات. وينطبق نفس المعنى على الأرقام والإحصاءات. وعلى هذا الأساس انتقد اعتماد كارفنكل على التقارير اللغوية. وقد سعى سيكوريل إلى الكشف عن الإجراءات التأويلية التي يستخدمها الناس في تفاعلهم، مفترضا أن اكتشافها يمهد لفهم الطرق التي يتبناها الناس في بناء حس ووعي بالبناء الاجتماعي وعالمهم. وقد لخص هذه الاجراءات في :

١ . البحث عن الشكل المألوف العادي والمتوقع، فكل منا يحاول تأويل حديث الآخر، أو ما أسقط منه، بما يتفق مع معتقداتنا بما هوعادي ومتوقع.

٢ . العمل على تبادل المنظورات، فكل منا يؤول أقوال أو أفعال الآخر بما يعتقد أنه لوكان مكانه لاعتقد أن ما قام به الآخر أو قاله ينم عن نفس الخبرات والرؤى.

٣. استخدام «الخ» في الحديث، وينطلق من مبدأ المشاركة الجماعية التي تسمح بما يسعى الآخر إلى التعبير عنه، فيملأ السامع الفراغات دون مقاطعة الأول.

أما زيمرمان فقد وضع عدة افتراضات حول التفاعل، وتعبر جميعها عن اهتمام بالطريقة التي يستخدمها الناس في بناء وصيانة وتغيير مظاهر عالم اجتماعي منظم ومترابط، وتعتبر مثل هذه المحاولات تفسيراً لقيام النظام الاجتماعي واستمراره وتغيره.

هذا وقد أخذ أصحاب هذا الاتجاه مفهوم جوفمان عن تدبير الانطباعات التي يحاولها الناس في عملية التفاعل، أما أهم القضايا التي يتم التركيز عليها في المنهجية الجماعية فهي:

أ. دراسة الواقع المألوف اليومي، أي الاهتمام بالحياة العادية اليومية، فالناس يسلمون بأن سلوكهم طبيعي ومألوف فكيف يمكن كشف القواعد والتوقعات المرتبطة بالسلوك والتفاعل.

ب. الاعتقاد بدينامية البناءات الاجتماعية والتنظيم، فهذه جميعها نتيجة النشاطات الإنسانية فليس للواقع الاجتماعي وجود موضوعي مفروض من الخارج، ولا يمكن أن توجد مستقلة عن النشاطات التي شكلتها، أو عن تصورات الناس لها.

ج. الاعتقاد باختلاف العقلانية العلمية وعقلانية الحياة اليومية، فالناس ينظمون حياتهم بطرق تختلف عما هو الحال لدى العلماء، وعلى الباحث أن يأخذ هذا بعين الاعتبار فلا يفرض تصوراته على الواقع المدروس.

د. دور اللغة في تنظيم المجتمع، والاعتقاد هنا بأن لغة الحياة اليومية هامة في تشكيل النظام الاجتماعي وتصوراتنا له، فحديث الناس ضمن ظروف معينة يعكس حقيقة الواقع الاجتماعي، على الأقل لدى بعض مفكري هذا الاتجاه. ومن خلال تقارير الناس يمكن اكتشاف القواعد التي تحكم استقرار المجتمع وانتظام الحياة فيه، فاللغة يمكن أن تكشف عن طرق تشكل قواعدها وما يبدو منظما في الحياة اليومية.

إن اهمال اصحاب هذا الاتجاه للجانب الوضعي للبناءات الاجتماعية، وأثر هذه البناءات في تشكيل أنماط الفعل والفكر والشعور، من المشكلات المنهجية التي يواجهها

هذا الاتجاه النظري. أدت مثل هذه المشكلات إلى العودة للاهتمام بفكر الفرد وأفعاله، وحقيقة الواقع الاجتماعي. ويمثل كتاب "The Social Construction of Reality" لصاحبيه بيرجر ولوكمان مثل هذه المحاولة. وقد اعتمدا على شوتز وفيبر وميد وماركس ودوركهايم في سد الفجوة بين الذاتي والموضوعي حول البناءات الاجتماعية والنظم والثقافة. كما حاولا دمج مقولات فيبر عن الفعل الاجتماعي بأفكار دوركهايم عن الوقائع الاجتماعية كأشياء وحقائق خارجة. وبهذا فهي محاولة توفيقية للخصائصالازدواجية للمجتمع، وهي الجوانب الموضوعية والمعاني الذاتية من جانب، ثم الاهتمام بالمجالات المحدودة مقابل الظاهرات العامة. وقد افترضا في تحليلهما للحياة اليومية على مستوى الأفراد، إن الناس ينظرون لواقع الحياة كحقيقة منتظمة مستقلة وموضعة تفرض نفسها على الفاعل، مستقلة عن إدراكه لها. ويتعامل الناس في حياتهم اليومية مع الواقع كشيء طبيعي وعادي، رغم قدراتهم على التساؤل، فالناس يكفون عن التساؤل ليعيشوا في الرتابة التي اعتادوا عليها.

في تناولهما لعلاقات الوجه لوجه في الحياة اليومية، في المجال «الدقيق» ـ الأصغر ـ. يقولان بأن هذا التفاعل يتضمن اتصالاً رمزياً وتناقل معان، فتصبح الموضعة والتشيؤ في مثل هذه العلاقات الأولية أقل مما هي عليه مع من هم خارج جماعة "النحن". تمتاز علاقات الوجه لوجه بالجانب الشخصي غير المقيد بحدود، بينما تتصف العلاقات مع الآخرين في الجماعات الثانوية باللاشخصية والنمطية. وبهذا فإن الجانب الذاتي يبرز في العلاقات الأولية، بينما يسيطر الجانب الموضوعي في العلاقات الثانوية والرسمية (بيرجر ولوكمان، ١٩٦٧)

أما من حيث اللغة وتموضعها أي اعتبارها موضوعا، فإن أهمية اللغة تكمن في أنها لا ترتبط بالضرورة بـ «هنا . . الآن»، وأنها قادرة على نقل معان عن الذاتية، وتسمح بالتعامل مع أشياء لم نختبرها، وتمكننا من نقل هذا كله للأجيال القادمة، وبهذا وغيره فاللغة كأهم بناء اجتماعي، حقيقة خارجة عن الذات، ولها دور ضابط على الفرد، وهذا يطابق نظرة دوركهايم للظاهرة الاجتماعية.

وهكذا فإن مفهوم البناء الاجتماعي، يجمع مكونات موضوعية، فهوحصيلة ما تم تنميطه من أفعال متكررة في عمليات التفاعل. وعملية التنظيم والمأسسة ضرورية،

فالناس ينتجون ما يصبح خارجا عنهم، وهذا ضروري للبقاء والتفاعل مع الآخرين. يطور الناس أنماطاً للفعل والتفاعل ويتعودونها، فالحياة مستحيلة دون عادة وتعود. الأساس إذن في بناء النظم وعملية المأسسة أفراد، وبهذا فهي تجربة ذاتية في بدايتها، ولكن قيامها وتنميطها ومأسستها يحولها إلى حقيقة خارجية ضابطة وقهرية.

في النهاية الشيء الهام هوالمعرفة التي يحملها الناس لما هواجتماعي، وبهذا فلابد للباحث من التركيز على الطرق التي يتم بها بناء حقيقة المجتمع، وكيف يعيد الناس بناء هذه الحقيقة. وقد يقع الناس في عملية تحد وهي اعتبار المجرد موضوعاً مادياً، وقد ينتج الإنسان أشياء ومواضيع كثيرة، وقد ينظر إليها بغير ما هي عليه، ويعتقد بأنها تسير خارج إرادته، مما يؤدي إلى فكرة التشيؤ. كما يحاول الإنسان تبرير وتفسير ما هوموجود وكأنه بهذا يقيم شرعية وجوده، كل هذا يجعل معرفة ما يعتقد الناس، وطرق بناء هذه المعرفة أمراً هاماً للبحث. ما يعتقد الناس لا يطابق بالضرورة إذن موضوع الاعتقاد، ولكن هذا الموضوع: «ماثل . . هناك». وظيفة الباحث هي الكشف عن الجانبين.

إلى جانب ما تم تناوله من اتجاهات نظرية منهجية، هناك اتجاهات محدودة الانتشار منها النهج الرياضي. يؤمن أصحاب هذا الموقف بعدم قدرة اللغة على نقل المعاني بدقة، وأن الأرقام والمعادلات الجبرية وحدها القادرة على ذلك. ومن أشهر أصحاب هذا الاتجاه والموقف توماس ولسون . Thomas Wilson لكن علم الاجتماع يتناول مواضيع كالسياسة والجريمة والتعليم والدين والمعايير والقيم والفعل الاجتماعي، والسؤال هنا هل يمكن التعبير عن مثل هذه المواضيع رقمياً؟ إن غالبية العاملين في علم الاجتماع يميلون إلى اعتبار الجانب الإنساني، والجانب الذاتي، مما يجعل مثل هذا التيار بعيداً عن الانتشار. (ولسون، ١٩٧١).

هذا وقد تمت الإشارة إلى الاتجاه البيئي (الإيكولوجي) والذي يركز على علاقة الإنسان وتجمعاته وثقافته بالبعد البيئي.

من الاتجاهات التي تزداد أهميتها حالياً البنيوية وما بعد البنيوية. وكان ليفي ستراوس Levi- Strauss من أوائل من حاول إدخال البنيوية في تناوله للبناءات الاجتماعية والثقافية في دراساته الأنثروبولوجية. ورغم اختلاف وجهات نظر

ومواقف مفكري هذا الاتجاه إلا أنهم يؤمنون بأن اللغات، أو على الأقل أجزاء منها، ذات أهمية للنظرية الاجتماعية. فالتركيز على الطبيعة العقلانية للكليات، ترتبط بفكرة الخاصية غير الثابتة للرمز، مع التركيز على أولوية موضوع الرمز بدلا من التركيز على الرمز، والاهتمام بالنص وخاصيته الآنية التكوينية لطبيعة الأشياء والأحداث (جيدنز، ١٩٩٧). إن اهمية البنيوية ترتبط بافتراضاتها عن اللغة كبنية وإن كل نظام يقوم على قاعدة ومنطلق، ودراسة الفروع تستدعي اكتشاف الأصول القاعدية للبنية.

هناك محاولتان جادتان لكل من جيدنز A.Giddens وجونثان تيرنز J.Turner اطلق على الأولى التوليف البنائي structuration، وعلى الثانية التحليل البنائي. وهما لا تزالان في طور التكوين، ولهما طابع توفيقي.

أما التجربة التي لابد من ذكرها، خاصة في عصر العولمة، فهي العودة إلى اعتبار المجتمع الإنساني وحدة للتحليل وقد كان لدراسات سمير أمين ومفكري امريكا اللاتينية الفضل في وضع أسس هذا التوجه.

حاول إيمانويل وليرشتاين Immanuel Wallerstein أن يقيم تحليله للعالم على أساس تقسيمه إلى مراكز ودول هامشية أو شبه هامشية ضمن عالم رأسمالي. وهو يعتقد أن العلم يبدأ بالمجرد ثم يتحول إلى الموجود، والأساس هنا استخدام إطار تجريدي نظري عام في تأويل الواقع التاريخي والأحداث الإمبريقية، هذا وقد جعل للتباين الاقتصادي الأهمية الكبرى في بنائه النظري.

جاء علم الاجتماع في الغرب استجابة لظروف موضوعية وفكرية، أما ظهوره حديثاً ومنذ بداية هذا القرن في الوطن العربي فلم يكن تلبية لظروف اجتماعية وإنما محاكاة للجامعات الغربية التي جعلته تخصصاً جامعياً.

وقد امتازت البداية بالترجمات وتأليف الكتب الدراسية، ثم تحول البعض إلى إجراء دراسات إمبريقية، ولكن باستخدام ما تراكم من معرفة في الغرب. التزم معظم المتخصصين من أبناء الجيل الأول والثاني بالنظريات الغربية وخاصة الكلاسيكية، ومع بداية الخمسينات ازداد انفتاح أبناء الجيل الثالث على الماركسية، وقد استخدمت من قبل كثيرين في إجراء دراسات معمقة للمجتمعات القطرية، والمجتمع العربي بكامله.

في أوائل السبعينات بدأ الوعي بعدم جدوى التبعية، خاصة وأن ظروف المجتمع العربي تختلف عنها في المجتمعات الغربية، فقامت حركة تنادي بعلم اجتماع عربي، وأخرى بعلم اجتماع إسلامي. وانقسم علماء الاجتماع إلى: فريق يرى أن المعرفة عالمية، وان خصوصية المجتمع العربي يمكن أن تؤدي إلى المساهمة في تطوير المعرفة السوسيولوجية عالمياً، وأما الفريق الثاني فيرى إمكانية قيام علم اجتماع محدد قومياً أو دينياً، وهو موقف يخالف عالمية العلم، وحتى النظرة الإسلامية للمعرفة الإنسانية.

قامت فعاليات عديدة للنهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي من أهمها، لقاء الجزائر عام ١٩٧٢، والاسكندرية عام ١٩٧٤، والكويت ١٩٧٨ ثم أبوظبي ١٩٨٣، وتونس ١٩٨٤ و١٩٨٥.

إن الصعوبات التي تعترض تطور علم الاجتماع في الوطن العربي كثيرة منها:

١. عدم توافر الجو السياسي المنفتح وعدم وعي المسؤولين بالدور الذي يمكن أن تؤديه العلوم الاجتماعية.

٢. عدم توافر مصادر الإنفاق المالية، فالأبحاث الاجتماعية مكلفة وليس هناك مؤسسات مستعدة لتمويل الأبحاث.

٣. تخبط العلماء العرب بين النظريات والأيدولوجيات المختلفة.

٤. الاهتمام بالتدريس وإثقال المتخصصين باعبائه.

٥. التبعية العامة للغرب، والتخلف الحضاري العام، انعكس على مختلف العلوم بما في ذلك علم الاجتماع.

لكن الحاضر يبشر بتحرر نسبي من هذه المعوقات، مما قد يؤدي إلى دور لعلماء الاجتماع في تطوير المعرفة في هذا الميدان، ولكن ضمن إطار عالمية المعرفة. ولعل الرجوع إلى دراسة جدية للفكر الاجتماعي العربي الإسلامي من جهة، ودراسات إمبريقية شاملة أو مقارنة للمجتمع العربي، يشكل مصدراً لاسهامات عربية مستقبلية في كل من الجانب المعرفي والمنهجي.

أما وضع علم الاجتماع وما سيكون عليه مستقبلا فيمكن التنبؤ، بناء على التوجهات الحالية، بعدة أمور من أهمها:

١ . أن الخلافات المعرفية والمنهجية باقية، ولكن ستظهر أعمال ترفع من المستوى المعرفي نتيجة الحوار والاجتهادات.

٢ . أن معظم العاملين في الميدان سيأخذون بوجهي حقيقة المجتمع الموضوعية والذاتية، وان الموضوع الاجتماعي لا يقرر كليا أفعال الأفراد وأن الأفراد يتأثرون بما هواجتماعي.

٣. سيتحول التركيز عن مجتمع الدولة كوحدة أساسية للتحليل، إلى التركيز على النسق العالمي، نتيجة التداخل بين المجتمعات، وتطور اساليب نقل المعلومات والمعرفة والاتصال.

٤ . أن موجة تقسيم العلوم إلى تخصصات محددة ومستقلة ستنفتح المجال إلى الأخذ بتداخل العلوم وترابطها، وضرورة هذا الترابط لبناء نظرة أكثر تكاملاً لموضوع الدراسة.

٥ . أن ما يعاني منه الإنسان في مجتمعه من مشكلات داخلية، وأخرى نتيجة التفاوت بين المجتمعات، سيملي على الباحثين وأصحاب القرار، الاهتمام بالجانب التطبيقي.

٦ . يعاني علم الاجتماع حتى الآن من غموض المفاهيم من جهة، وطرق ربطها بما تشير اليه في الواقع، ويعتقد أن جهدا سيوجه للتغلب على هذه الجوانب المعرفية والمنهجية.

هذه لمحة عما تم في هذا القرن في علم الاجتماع وما تم اغفاله لظروف البحث كثير جداً ولكن الأمل أن يكون فيما تم تناوله حافز للقارئ على الاستزادة.

المراجع العربية:

١ . ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، بيروت، دار الكتاب اللبناني ودار التنوير للنشر، ١٩٨٢ .

٢ . أوسيبوف، غينادي، أصول علم الاجتماع، ترجمة سليم توما، الاتحاد السوفيتي، دار التقدم، ١٩٩٠ .

٣ . بوسينو، جيوفاني، نقد المعرفة في علم الاجتماع، ترجمة محمد عرب صاحب، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر و التوزيع، ١٩٩٥ .

٤ . بوتمور، ت، علم الاجتماع، منظور اجتماعي نقدي، ترجمة عادل الهواري، الاسكندرية، دار المعارف الجامعية، ١٩٨٥ .

٥ . عثمان، ابراهيم، مقدمة في علم الاجتماع، عمان، دار الشروق ، ١٩٩٩ .

٦ . نصار، بيار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، ترجمة نخلة فريفر، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٢ .

٧ . ماكيفر وبيج، المجتمع جـ ١ ، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧١ .

٨ . زايتلن، ارفينج، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ترجمة محمود عودة وابراهيم عثمان، الكويت، ذات السلاسل ، ١٩٨٩ .

المراجع غير العربية:

1-Althusser, Louis, For Marx, Hamondsworth, Penguin, 1969 .

2- Alexander , J. , Neo Functionalism, Beverly Hills, Sage, 1985 .

3- Anderson , N, The Hobo, Chicago, University of Chicago Press, 1923.

4- Amin, Samir, Unequal Development , NewYork , Monthly Review Press, 1977.

5- Berger, Peterand Luckman , Thomas, The Social Construction of Reality , Garden city , New York , Anchor, 1967.

6- Blau, Peter, Exchange and Power in Social Life, NewYork , John Wiley & Sons, 1964.

7- Blumer, Herbert. , Symbolic Interaction : Perspective & Method, Englewood, Cliffs, 1969 .

8- Collins, Randall , Conflict Sociology : Towards an Explanatory Science , New York , Academic Press, 1975 .

9- Coser, Lewis, The Functions of Social Conflict , NewYork , Free Press, 1964 .

10- Dahrendort , Ralph, Class and Class Conflict In Industrial Society, Stanford University Press , 1959.

11- Durkheim,, Emile. The Division of Labor in Society ,NewYork, Free Press 1964 .

12- The Rules of Sociological Method , Free Press , 1964.

13- Engels, Fredrich, "Letter to Joseph Bloch" in M.Resenberg & R.Turner The Marx-Engels Reader, New york , Norron, 1972.

14- Garfinkel, Harold , Studies in Ethnomethodology , Englewood cliffs, Prentice - Hall, 1963 .

15- Giddens, Anthony, Social Theory and Modern Sociology , Norwitch, Polity Press, 1993.

16- Giddens, At Turner, J., Social Theory Today , ed. Norwitch, Polity Press, 1993.

17- Goffman , Erving, Presentation of Self in Everyday Life, Garden City, New York, Anchor, 1959.

18- Gouldner, Alvin, The Coming Crises of Western Sociology, NewYork , Basic 19- Habermas, Jurgen , Towards a Rational Society, Bolton ,Beacon Press , 1970 .

The Theory of Communicative Action , Combridge, Polity Press, 1985 .

20- Homans, George , "Socilal Behavior as Exchange" , American Journal of Sociology, 63: 1958. 597- 606 . Socia Behavior : Its Elementary Forms, NewYork, Harcourt , 1961.

21- Hughes, Evert, The sociological Eye, Chicago, University of Chicago Press, 1971.

22- Kuhn, Manford , Major Trends in Symbolic Interaction Theory in the Past twenty five years, The Sociological Quarterly , 5:1964.

23- Lukacs George, History of Class Consciousness, Cambridge , Mass .MIT. Press, 1968 .

24- Marx, Karl & Engles, F. The Communist Manifesto,New York , International Publishers, 1930.

25- Mead, George H. , Mind , Self & Society , Chicago, University Press, 1962.

26- Merton , Robert, Social Theory and Social Structure , NewYork, Free Press, 1968 .

27- Mills, C,Wright , White Collar, NewYork Oxford University Press, 1951.

The Power Elite , NewYork , Oxford University Press, 1956

The Sociological Imagination, N.Y, Oxford University Press, 1959.

28- Munch, Richard., , "Parsonian Theory Today: In Search of a New Synthesis , in Giddens & Turner, ed , Social Theory Today,1997 pp. 116-157.

29- "Nagel , Ernest, A Formularization of Functionalism" , in his Logic Without Metaphysics, NewYork, Free Press, 1956.

30- Park , Robert E, and Burgess, E.W, Introduction to the Science of sociology Chicago, University of Chicago Press, 1921.

31- Parsons, Talcott, Towards a General Theory of Action, Combridge, Mass., Harvard University Press, 1951.

The Structure of Social Action , NewYork , Free Press, 1968.

The Social System , Glencoe, ILL., Free Press, 7, 1951.

The System of Modern Societies - Englewood Cliffs, Printice -

Hall, 1971.

32- Simmel , George , Conflict and the Web of Group Affiliation , New york , Free Press, 1955.

33- Smelser, N, Social Change in the Industrial Revolution , Chicago, University of Chicago Press, 1959.

34- Sorockin , Pitrim , Society , Culture and Personality , NewYork , Harper Brothers, 1947.

35- Thomas , William I.and Znanieck , F, The Polish Peasant in Europe and America, NewYork , University of Illinois Press, 1926

36- Tumin, Melvin, "Some Principles of Stratification : A Critical Analysis, American Sociological Review, 18 : 1953. 387-394 .

37- Turner , Jonathan , The Structure of Sociological Theory Hamewood, Ill., The Dorsey Press, 1978.

38- Weber, Max., From Max Weber: Essays in Sociology, ed, and translated by H.Gerth & C.R.Mills, London , Routledge & Kegan, 1957.

39- Wilson , T.P. “Normative and Interpretive Paradigms Sociology” in Douglas , 1971, 57-79.

40- Winch, Peter, The Idea of Social Science , London Routledge, 1958.

41- Wallerstein, Immanwel, “World - System Analysis” in Giddens & Turner, ed, Social Theory Today, 1993-. 309-234.

42- Zeitlin, Irving , Ideology and the Development of Sociological Theory , Englewood cliffs, Prentice - Hall, 1968.

43- Zimmerman, D.H, "Enthnomethodology", American Sociologist, 13:1965. 6-15.

الوضع الحالي للأنثربولوجيا (علم الإنسان)

د. أحمد أبو زيد

(أستاذ علم الأنثربولوجيا في جامعة الإسكندرية - مصر)

الوضع الحالي للأنثربولوجيا (علم الإنسان)

د. أحمد أبو زيد

قد يكون من الصعب الإحاطة في حدود المساحة المتاحة لهذا البحث بتاريخ الأنثربولوجيا وتطورها ووضعها الحالي. مع تحديد ملامح الصورة المتوقع أن تكون عليها في المستقبل في ضوء التغيرات المتسارعة التي تتناول كل جوانب الحياة وتؤثر بالضرورة في نشاط الجنس البشري الذي هو في آخر الأمر موضوع الدراسات الأنثربولوجية. ومهما حاولت الإحاطة الاكتفاء بتبيين الخطوط الرئيسية فلابد لنا من أن نأخذ في الاعتبار البعد التاريخي لهذا العلم لتحديد المجالات التي كان يهتم بها وقت نشأته الأولى والتغيرات والمستجدات التي طرأت على هذه المجالات منذ ذلك الحين وبخاصة في العقود الأخيرة من القرن العشرين. فالأنثربولوجيا باعتبارها علما للإنسان - وهذه هى الترجمة الحرفية للمصطلح - تدرس الإنسان في أبعاده الثلاثة الأساسية من حيث هو كائن عضوي حيّ (البعد الفيزيقي) يعيش في مجتمع (البعد

الاجتماعي) وله ثقافة (البعد الثقافي). وهذه الأبعاد الثلاثة هى التي تحدد الفروع الثلاثة الرئيسية للأنثربولوجيا وهى الأنثربولوجيا الفيزيقية والبيولوجية، التي تعنى بدراسة الخصائص الفيزيقية المميزة للكائن البشري عن غيره من الكائنات الحيّة كما تميز فئات البشر بعضهم عن بعض؛ ثم الأنثربولوجيا الاجتماعية التي تهتم بدراسة الأنساق والنظم الاجتماعية التي تسود في المجتمعات الإنسانية المختلفة مثل أنساق القرابة والاقتصاد والسياسة والقانون والدين واللغة وما إليها؛ ثم الأنثربولوجيا الثقافية التي تدرس الجانب الذي ينفرد به الإنسان عن غيره من الكائنات وهو الثقافة بالمعنى الواسع للكلمة الذي يشمل أنساق الفكر والإبداع والتقاليد والقيم والتراث الثقافي المادي وغير المادي. وقد تختلف آراء العلماء حول تحديد مجالات العلم ولكنها كلها لا تخرج عن هذه الأبعاد الثلاثة.

ولقد نشأت الأنثربولوجيا كعلم متخصص ومتميز في القرن التاسع عشر وكانت تركز اهتمامها على نظم وثقافات ما كان يعرف حتى عهد قريب باسم الشعوب البدائية، وذلك إذا ما أغفلنا الأنثربولوجيا الفيزيقية التي تخرج عن اهتمام الدراسة الحالية. [(١)] وقد كان العلماء الرواد يرون أن دراسة المجتمع البدائي هى المدخل الطبيعي والمنطقي لفهم الأشكال الاجتماعية والثقافية الأكثر تطورا وتعقدا، وكانت نشأة الأنثربولوجيا في ذلك القرن مرتبطة بها ونتاجا للأوضاع السائدة في أوربا حينذاك. فالقرن التاسع عشر كان عصر التفكير التطوري في كل العلوم والدراسات الإنسانية نتيجة للتطورات التي حدثت في كثير من جوانب الحياة مثل تطور الحياة الاقتصادية وتحولها من الزراعة إلى الصناعة وظهور الثورة الصناعية وما ترتب عليها من قيام طبقات جديدة وما ارتبط بذلك من صراع طبقي، وكذلك تطور النظرة إلى المجتمع الإنساني ككل نتيجة للكشوف الجغرافية والحركات الاستعمارية واتصال الأوربيين بالتالي بمجتمعات وثقافات مختلفة كانت تمثل نماذج أو مراحل متدنية في سلم الرقي والتطور والتقدم. وقد دفع ذلك علماء القرن التاسع عشر إلى تصنيف الشعوب إلى شعوب وحشية وبربرية ومتمدينة حسب درجات قربها أو ابتعادها عن النموذج الأوربي، وبذلك سادت النظرة التطورية في مجال الأنثربولوجيا مثلما سادت في كثير

من التخصصات الأخرى، وكما كتب داروين كتابا عن «أصل الأنواع» ظهرت كتابات عن أصل اللغة وأصل الدين وأصل العائلة وأصل القانون وغيرها، وكلها كتابات تؤلف الجانب الأكبر من الأنثربولوجيا في ذلك الحين.

كان علماء القرن التاسع عشر يستمدون معلوماتهم عن الشعوب (البدائية) في المستعمرات في أفريقيا واستراليا، بل وعن الشعوب شبه المتمدينة من كتابات الرحالة والمبشرين من كل أنحاء العالم، ولذا كانت نظرتهم إلى النظم والثقافات نظرة واسعة شاملة تحيط بأكبر قدر ممكن من الشعوب كوسيلة لفهم ثقافات الجنس البشري ككل في كل زمان ومكان، ولذا جاءت أحكامهم عامة ولكن ينقصها الدقة في كثير من الأحيان، كما كانت تلجأ إلى الظن والتخمين حين لا تتوافر المعلومات الضرورية. ولكن المهم هو أن هذه الكتابات رغم ما بها من عيوب كانت تحاول الإحاطة الشاملة بالإنسان ونظمه وثقافاته من مدخل إنساني يخاطب الإنسان في تفكيره ومشاعره ووجداناته حتى وإن كانت نتائجها بعيدة أحيانا عن الموضوعية ومثقلة بالأحكام التقويمية. [٢] وعلى أي حال فإن كتابات القرن التاسع عشر أصبحت الآن من الكلاسيكيات ذات الأهمية التاريخية فحسب، وإن كانت تعتبر مصدرا خصبا للأفكار التي تستحق الفحص والاختبار من خلال البحوث الميدانية.

مع بداية القرن العشرين، وهو عصر العلم والتجريب في العلوم الطبيعية، اتجهت العلوم الاجتماعية ومنها الأنثربولوجيا إلى الاعتماد على الملاحظة والتجربة والتحليل، وكان المقابل للتجربة المعملية في العلوم الطبيعية الدراسة الحقلية أو الميدانية التي تحمل الباحث إلى مجتمع بدائي صغير منعزل ليعيش فيه فترة زمنية معينة لملاحظة سلوك أعضاء المجتمع ومتابعة عاداتهم وتقاليدهم وتسجيل ملاحظاته لتحليلها بعد عودته إلى وطنه الأصلي. ولما كانت الدراسة الميدانية محدودة بالضرورة بحدود الزمان والمكان فإنه يصعب مقارنتها باتساع نظرة علماء القرن التاسع عشر رغم كل ما يؤخذ عليها من عيوب ونقائص لعدم التأكد من صحة المعلومات أو دقتها، فالبحوث الميدانية التي أجريت بين مئات الشعوب والقبائل دراسات جزئية ومتفرقة، وإن كان هناك دائما أمل في أن يؤدي تكرار هذه الدراسات وكثرتها وتعددها وتنوعها إلى الوصول عن طريق

المقارنة إلى نوع من التعميم يكون أقرب إلى القانون الكلي الذي يصدق على الجنس البشري ككل، أي أن الهدف كان دائما هو فهم «الإنسان» في حد ذاته في كل زمان ومكان وهو ما لم يتحقق حتى الآن بشكل قاطع وواضح وصريح.

والمهم، على أي حال، هو أن ندرك أن الأنثربولوجيا علم شامل ومتكامل يدرس «الإنسان» في كل مراحل تاريخه، ابتداء من أقدم هذه المراحل، وهى مراحل الإنسان المبكر، أو حتى ما قبل مرحلة البشرية حيث ظهر ما يعرف باسم «أشباه البشر»، وحتى ظهور الإنسان في العصر الحديث مرورا بالمراحل الوسيطة، وكذلك دراسة المجتمع والثقافة في تطورهما ووضعهما الحالي لدى مختلف الجماعات الإنسانية من الجوانب الثلاثة الأساسية، وهذا مجال واسع للغاية. بل إن تفرعات الأنثربولوجيا هى أيضا واسعة ومتعددة وتتجاوز فيها الحدود الفاصلة بين العلوم بحيث تحتاج في كثير من الأحيان إلى الاستعانة بنتائج هذه العلوم كما هو الحال مثلا في «الأنثربولوجيا اللغوية» ـ وهى أحد فروع الأنثربولوجيا الثقافية ـ أو فيما يتعلق بأنثربولوجيا الإنسان المبكر أو في أركيولوجيا (علم آثار) ما قبل التاريخ وهكذا. وقد تصل هذه التفرعات إلى المجالات الطبية كما هو الشأن في تشريح الجسم البشري لمعرفة مقاييس الجسم ودراسة الجماجم وحجم المخ والهيكل العظمي لتعرف مراحل التطور وهكذا. وهذا كله معناه أن الباحث الأنثربولوجي في أي فرع من الفروع الثلاثة الرئيسية لابد من أن يكون لديه قدر معقول من اتساع النظرة بحيث تشمل نظرته كثيرا من التخصصات التي تساعد على فهم تخصصه المحدد، وقد يصل الأمر في ذلك إلى الإلمام بالاتجاهات والتيارات الفلسفية والأدبية والفنية التي تلقي أضواء على مجال تخصصه.

(١)

ارتبطت المدرسة البريطانية باسم الأنثربولوجيا الاجتماعية التي تدرس البناء الاجتماعي بأنساقه ونظمه المتفاعلة المتساندة، بينما ارتبطت المدرسة الأمريكية باسم الأنثربولوجيا الثقافية التي ترى أن أنساق المجتمع جزء من الثقافة وأن مصطلح

الأنثربولوجيا «الثقافية» مصطلح شامل ينضوي تحته النظم الاجتماعية والثقافية على السواء. وعلى الرغم من أن الفصل القاطع بين ما هو اجتماعي وما هو ثقافي أمر صعب لأن المجتمع والثقافة يمثلان الوجهين المتقابلين لشيء واحد، أو حسب تعبير إيفانز بريتشارد يمثلان وجهي «صفحة الورقة»، إلاّ أننا نميل إلى التمييز بين هذين الفرعين ليس فقط لسهولة العرض بل وأيضا لأن كلاً منهما خضع في تطوره لتأثيرات مختلفة. فقد تأثرت الأنثربولوجيا الاجتماعية في بريطانيا بعلم الاجتماع الفرنسي أو المدرسة الفرنسية في علم الاجتماع التي ترتبط أساساً باسم إميل دوركهايم Emile Durkheim والمجلة السنوية لعلم الاجتماع L'Année Sociologique التي تميز في مجال ذلك العلم بين ما تسميه «المورفولوجيا الاجتماعية» أى دراسة الهيكل المادي للمجتمع كالبيئة والسكان وما إليهما؛ وبين ما تسميه «الفسيولوجيا الاجتماعية» التي يُقصد بها فروع علم الاجتماع المختلفة التي حددتها تلك المدرسة في علم الاجتماع السياسي وعلم الاجتماع العائلي وعلم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاجتماع الديني وعلم الاجتماع القانوني وعلم الاجتماع اللغوي وعلم الاجتماع الجمالي وعلم الاجتماع الأخلاقي. وقد ظهرت هذه التسميات في الأنثربولوجيا الاجتماعية البريطانية بعد تحريف ضئيل يتلاءم مع اهتمام هذا الفرع من الأنثربولوجيا بدراسة بناء المجتمع. فاستبدلت الأنثربولوجيا الاجتماعية بكلمة المورفولوجيا الاجتماعية اسم «النسق الإيكولوجي»، بينما استبدلت بفروع «علم الاجتماع» مصطلحات «النسق القرابي» والنسق السياسي والنسق الاقتصادي والنسق الديني وهكذا. أى أن فروع «علم الاجتماع» أصبحت هى «الأنساق الاجتماعية» التي يهتم الأنثربولوجيون بدراستها في المجتمع. ومجموع هذه الأنساق يؤلف البناء الاجتماعي لذلك المجتمع. وبقول آخر، بينما يتكلم علم الاجتماع الفرنسي عن فروع «علم الاجتماع» تتكلم الأنثربولوجيا الاجتماعية عن أنساق «المجتمع». وفي الوقت الذي يدرس فيه علم الاجتماع الفرنسي هذه الفروع دراسة نظرية لا تخلو من مسحة فلسفية واضحة تهتم الأنثربولوجيا الاجتماعية بدراسة هذه الأنساق دراسة واقعية في مجتمعات معينة ومحدودة بالذات يُجري فيها الباحثون بحوثهم الميدانية التي تعتمد على الإقامة في

تلك المجتمعات وملاحظة أنماط السلوك والفكر السائدة بين الناس.

وقد يمكن رد ظهور الأنثربولوجيا بفرعيها الاجتماعي والثقافي كتخصصين متمايزين إلى حدثين تاريخيين متقاربين يتمثلان في ظهور عالمين رائدين في بريطانيا وفي أمريكا في فترة واحدة تقريبا، ونعني بذلك ظهور إدوارد بيرنت تايلور، أب الأنثربولوجيا البريطانية وشغله وظيفة أستاذ بدون كرسي للأنثربولوجيا في أكسفورد عام ١٨٨٤ من ناحية، وظهور فرانز بواس وشغله وظيفة أستاذ الأنثربولوجيا بجامعة كلارك بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٨٩ من الناحية الأخرى. ومن المفارقات أن تايلور كان يعتبر (مفكرا) وعالما نظريا لأنه لم يقم بأى دراسة ميدانية بالمعنى الدقيق للكلمة، فيما عدا فترة قصيرة أمضاها بين بعض قبائل المكسيك وظهرت نتائجها في كتابة أنهواك Anahuac، كما أنه كان يتكلم في أعماله المختلفة على (الثقافة) وليس على المجتمع لدرجة أن كتابه الأساسي هو «الثقافة البدائية Primitive Culture»، ومع ذلك فإن اسمه يرتبط بالأنثربولوجيا الاجتماعية وليس بالأنثربولوجيا الثقافية. وكان مسئولا بذلك إلى حد كبير عن تأسيس «معهد الأنثربولوجيا الاجتماعية» في أكسفورد والذي أصبح يُعرف باسم «معهد الأنثربولوجيا الاجتماعية والثقافية» بعد أن رؤي ضرورة توسيع مجال نشاطه واهتمامه بحيث يمتد إلى الأنثربولوجيا الثقافية، ولكن ظل هناك تمييز بين الفرعين على عكس الحال في أمريكا التي تندرج فيها دراسة المجتمع تحت دراسة الثقافة ويُعرف العلم على هذا الأساس باسم «الأنثربولوجيا الثقافية» فحسب. (٣) على الجانب الآخر نجد فرانز بواس يهتم بالبحوث الميدانية وبخاصة بين قبائل الهنود الحمر والإسكيمو ويدرس تنظيماتهم الاجتماعية، ولكنه يعتبر مؤسس الأنثربولوجيا (الثقافية) وليس (الاجتماعية) التي لا تحتل على أي حال مكانا مرموقا في أمريكا بالمقارنة بدراسة الثقافات البدائية. ويرجع ذلك إلى اهتمام بواس بدراسة العمليات الذهنية كما هو الحال في كتابه عن «العقل البدائي»، ودراسة الفن في كتابه «الفن البدائي» إلى جانب اهتمامه البالغ بدراسة اللغة وتشجيع تلاميذه على الاهتمام بدراسة اللغات البدائية بحيث أصبحت «الأنثربولوجيا اللغوية» من أهم ملامح المدرسة الأمريكية وتفوقت في ذلك المجال على جهود الأنثربولوجيين البريطانيين المتواضعة.

وعلى أي حال فإن ظهور هذين الاتجاهين الأساسيين في مجال الدراسات الأنثربولوجية كان البداية الحقيقية لقيام الأنثربولوجيا كعلم يأخذ في الاعتبار ضرورة الاعتماد على البحث الميداني بعد أن كان العلماء الأوائل في القرن التاسع عشر من أمثال سير جيمس فريزر و إدوارد بيرنت تايلور في بريطانيا ولويس هنري مورجان ـ إلى حد كبير يعتمدون على كتابات الرحالة والمبشرين ورجال الإدارة في المستعمرات أو بين الهنود الحمر. فقد بدأ الباحثون الأنثربولوجيون، بتشجيع وتوجيه تايلور وبواس، يذهبون بأنفسهم إلى المجتمعات المراد دراستها، والإقامة الطويلة في تلك المجتمعات، واستخدام أساليب الملاحظة والمعايشة والمشاركة التي أصبحت هى الأساليب الأساسية المعتمدة في البحث الأنثربولوجي في جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات «الإثنوجرافية» من مجتمع الدراسة وتحليلها في ضوء إحدى النظريات المستمدة في الأغلب من علم الاجتماع الفرنسي بالنسبة للمدرسة البريطانية أو علم الاجتماع الألماني بالنسبة للمدرسة الأمريكية.

وقد ساعدت البحوث الميدانية بهذا الفهم وبهذه الأبعاد التي تحتم الاتصال المباشر والإقامة الطويلة في مجتمع البحث على تصحيح كثير من المفاهيم والأفكار الخاطئة السابقة عن الشعوب (البدائية). فقد ساعد الاتصال المباشر بتلك الشعوب على التخلص من كثير من الآراء والأحكام التقويمية التي كانت تطلق بغير أساس أو معرفة على تلك الشعوب ووصفها مثلا بأنها شعوب همجية لا تعرف مبادئ الأخلاق. (٤) فالبحوث الأنثربولوجية الميدانية تنطلق من مبدأ احترام الثقافات الأخرى والعمل على فهمها في ضوء الأوضاع القائمة في تلك المجتمعات والثقافات، وذلك على أساس ما يعرف بمبدأ النسبية الثقافية، وأن كل مجتمع أو كل ثقافة يجب أن يدرس في ذاته دون أن يقاس إلى المجتمعات أو الثقافات الأخرى ودون محاولة تقويم السلوك والعادات والعلاقات السائدة في ذلك المجتمع أو تلك الثقافة بالرجوع إلى المجتمعات والثقافات الأخرى التي ينتمي إليها الباحثون الميدانيون، وبذلك وحده يمكن تحقيق مبدأ وضعية وموضوعية البحث الأنثربولوجي. وتعتبر هذه النظرة الجديدة إضافة هامة تساعد على إزالة (انغلاق) الفكر الغربي الذي كان يميل إلى التمييز بين (نحن) الأوربيين وبقية

العالم. فقد كان الاتجاه العام في القرن التاسع عشر يميل إلى تقسيم تاريخ الجنس البشري إلى مراحل والتمييز بين مراتب مختلفة للمجتمعات الإنسانية وثقافاتها، وربما كان أفضل مثال لذلك هو موقف لويس مورجان الذي يقوم على التمييز بين مراحل الوحشية والبربرية والحضارة، وأن المجتمع الإنساني مر في تطوره وتقدمه بمراحل تبدأ من الجمع والالتقاط ثم الصيد والقنص ثم الرعي ثم الزراعة قبل أن يصل إلى مرحلة التصنيع التي تميز المجتمع الغربي الحديث.(٥)

وربما كان أكبر وأهم وأخطر ما يعيب هذه النظريات وأحكامها هو افتراض وجود مراحل ليس لها وجود في الواقع، ودراسة هذه المجتمعات والثقافات من وجهة نظر ذاتية بحتة وفي ضوء المقاييس والمعايير الغربية وحسب قربها أو بعدها من النموذج الغربي. فهي دراسات لا تعتمد على المعرفة الوثيقة المباشرة ولا تستند إلى الرصد الواقعي للنظم والعلاقات وأنماط السلوك السائدة بالفعل في تلك المجتمعات والثقافات، ولذا كان يداخلها كثير من الخيال والافتراضات. فالنظريات التي سادت القرن التاسع عشر كانت تصدر عن افتراض أن المجتمع الغربي هو (مركز) ومحك كل شيء وأنه المعيار الذي يجب أن تقاس إليه الأوضاع السائدة في المجتمعات الأخرى، أي أن هذه النظريات كانت تقوم على التأمل النظري البحت كما أنها تعكس صورة ذهنية موجودة في أذهان أصحابها بصرف النظر عن مدى مطابقتها للواقع.(٦)

(٢)

البحث الأنثربولوجي الميداني هو مشروع الرجل الواحد، بمعنى أن الباحث الأنثربولوجي يذهب في الأغلب بمفرده إلى مجتمع البحث ويتولى بنفسه جمع المعلومات الإثنوجرافية وإن كان يستعين في ذلك بمساعدين أو (إخباريين) من مجتمع البحث نفسه يكونون على دراية وخبرة بأحوال المجتمع وطبيعة العلاقات بين الناس. ويعتبر ذلك نقطة اختلاف هامة بين البحوث الأنثربولوجية والبحوث السوسيولوجية التي تعتمد في الحصول على المعلومات على تطبيق استمارات البحث التي يتولى

تطبيقها عدد كبير من الباحثين المساعدين. ومن هنا كان من الضروري أن يركز الباحث الأنثربولوجي جهوده على دراسة «مجتمع محلي» محدود المساحة والسكان بشكل عام حتى يستطيع إجراء الملاحظة المباشرة بنفسه والإحاطة بمختلف مظاهر الحياة وبكل العلاقات والنظم والأنساق الاجتماعية التي تؤلف «البناء الاجتماعي»، أو بأكبر قدر من العناصر المادية واللامادية التي تؤلف «الثقافة»، وإن كانت هناك استثناءات من ذلك سوف نعرض لها فيما بعد. ويعتبر العمل الميداني بهذا المعنى نقطة فاصلة بين الأنثربولوجيا كعلم متميز بالمعنى السائد الآن ومنذ أوائل القرن العشرين، وبين الدراسات الأنثربولوجية النظرية التي سادت في القرن التاسع عشر لدى العلماء (التطوريين) والمفكرين النظريين من أمثال مورجان وتايلور وباخوفين وماكلينان وغيرهم.

ويرجع الفضل في وضع أسس البحث الميداني في الأنثربولوجيا الاجتماعية في بريطانيا إلى كل من برونيسلاف مالينوفسكي الذي أمضى أربع سنوات في جزر التروبرياند تمكن في ضوئها من تحديد الأسس والتقاليد والأساليب التي يجب اتباعها في البحوث الميدانية، وعرض ذلك كله في مقدمة كتابه **The Argonauts of the Western Pacific.** وإلى ألفرد رادكليف براون الذي قام عام ١٩٠٦ بدراسة جزر الأندمان وسجل تجربته الميدانية في كتابه الشهير **.The Andaman Islanders**، ومع أن رادكليف براون لم يفلح في إجراء دراسة تفصيلية على نفس المستوى الذي وصل إليه مالينوفسكي خاصة، وأنه لم يهتم بدراسة لغة الأهالي لكي يستخدمها في إجراء بحوثه، وهو ما كان مالينوفسكي يعتبره أحد أهم أسس البحث الميداني الناجح على أساس أن معرفة اللغة تساعد على فهم أنساق الفكر وأساليب التفكير، فإن رادكليف براون كان ينادي بضرورة توجيه البحث الميداني في ضوء نظرية سوسيولوجية محددة تساعد على تفسير الظواهر والعلاقات الاجتماعية وفهمها، وترتفع بالبحث نفسه عن مستوى التقارير الإثنوجرافية البسيطة والسطحية.

وقد استمد هذان العالمان الرائدان كثيرا من توجهاتهما النظرية من المدرسة الفرنسية في علم الاجتماع ومن المبدأ الأساسي الذي نادى به إميل دوركهايم في كتابه «**قواعد**

المنهج في علم الاجتماع» من ضرورة «تفسير ما هو اجتماعي بما هو اجتماعي» حسب تعبيره. وقد ترتب على ذلك ابتعاد الأنثربولوجيا الاجتماعية عن التفسيرات السيكولوجية والاهتمام بدلا من ذلك بتفسير الظواهر الاجتماعية عن طريق ربطها بعضها ببعض لإظهار العلاقات المتبادلة بينها. وقد أدى ذلك من ناحية إلى قيام الاتجاه الوظيفي عند مالينوفسكي الذي يُعنى بإبراز ترابط التأثيرات المتبادلة بين الظواهر الاجتماعية، مثلما أدى من الناحية الأخرى إلى ظهور الاتجاه البنائي عند رادكليف براون الذي كان ينظر إلى المجتمع كبناء مؤلف من عدد من الأنساق والنظم المتفاعلة حيث يؤدي كل نظام دورا معينا في تماسك ذلك البناء واستمراره في الوجود مع عدم إعطاء أولوية للفرد وسلوكياته وتصرفاته من حيث هو فرد، لأن العلاقات الاجتماعية وإن كانت تقوم بين أفراد فإنها تعلو عليهم، ولأن سلوك الفرد في المجتمع مفروض عليه من المجتمع نفسه. فالظاهرة الاجتماعية تختلف عن مجموع الظواهر الفردية. (٧)

ويؤخذ على هذا الاتجاه البنائي الوظيفي الذي سيطر على الأنثربولوجيا الاجتماعية في بريطانيا نظرته إلى المجتمع موضوع الدراسة على أنه يؤلف نسقا متماسكا ومتكاملا ومتوازنا وقائما بذاته مما كان يضع قيودا على إمكان إجراء مقارنات بين المجتمعات المختلفة. فالباحث يقصر جهده على مجتمع معين ومحدد بالذات دون اهتمام بتتبع علاقاته بالمجتمعات الأخرى بما في ذلك المجتمعات التي تنتمي إلى نفس الدائرة الثقافية أو نفس المجموعة اللغوية أو العرقية. وقد ساعد على اتخاذ هذا الموقف أن المجتمعات (البدائية) التي كان يهتم بها الباحثون البريطانيون والتي يقع معظمها في أفريقيا جنوبي الصحراء كانت تؤلف كيانات متمايزة وتكاد تكون منعزلة عن العالم الخارجي نتيجة للأوضاع البيئية المحيطة بها (مناطق غابات استوائية أو سافانا مدارية شاسعة تفصل بين القبائل ولا تساعد على الاتصال والتواصل). كذلك لم يهتم هذا الاتجاه بالتاريخ لأن القبائل الإفريقية (والأسترالية) ليس لها تاريخ مدون أو معروف بدقة، كما أن (التاريخ الشفاهي) أو (التاريخ الحي) في ذاكرة الأهالي كان يعتبر جزءا من الثقافة القائمة بالفعل وقت إجراء البحث، ولذا جاءت الكتابات الأنثربولوجية البنائية الوظيفية على مستوى عال من التجريد ومن الثبات أو السكون نظرا لالتزام الباحث بحدود المكان والزمان

اللذين أجرى فيهما البحث، وإن كان ذلك لم يمنع في الوقت ذاته من وجود محاولات لدراسة التغيرات الاجتماعية التي طرأت على بعض المجتمعات وعلى الأبنية الاجتماعية منها بالاعتماد على ذاكرة الأهالي أو بالرجوع إلى بعض الوثائق الرسمية والإحصاءات، أو بعودة الباحث إلى ذلك المجتمع نفسه بعد عدة سنين.

كذلك يعتبر هذا الاتجاه البنائي الوظيفي مسئولا إلى حد كبير عن ظهور مفهوم «النسبية الثقافية» نظرا لأنه يأخذ كل مجتمع على حدة باعتباره يؤلف كيانا متماسكا ومتمايزا وله ثقافته الخاصة التي أفرزتها الظروف المحيطة به، وذلك على الرغم من أن هذا الاتجاه لا يهتم بدراسة الثقافة. فالثقافات المختلفة تقف على مستوى واحد وتستحق الاحترام المتكافئ، ومن الخطأ دراسة أى مجتمع في ضوء المعايير الأخلاقية القريبة التي تنتمي إلى ثقافة مخالفة.

وعلى أى حال فقد تمخض الاتجاه أو المدخل البنائي الوظيفي عن عدد كبير من الدراسات الميدانية التي تعتبر الآن من كلاسيكيات الأنثربولوجيا الاجتماعية والتي تمثلها خير تمثيل أعمال إيفانز بريتشارد عن النوير، وميير فورتس عن الأشانتي، وريموند فيرث عن تيكوبيا وغيرهم؛ وكلها دراسات تعطي صورة متكاملة عن البناء الاجتماعي الكلي بمختلف أنساقه ونظمه عند الشعوب التي أجريت فيها تلك الدراسات المركزة المتعمقة.

هذا الوضع يختلف تماما بالنسبة للدراسات الأنثربولوجية الثقافية السائدة في أمريكا والتي تهتم في المحل الأول بدراسة الأنماط الثقافية، كما تتمثل في العادات والتقاليد والقيم والأساطير واللغة وما إليها، كما تستمد توجهاتها النظرية في التحليل والتفسير من علم الاجتماع الألماني ومن الفلاسفة والمفكرين الاجتماعيين الألمان من أمثال فيلهلم ديلتاى. فالرواد الأوائل من الأنثربولوجيين الأمريكيين جاءوا في الأصل من ألمانيا حاملين معهم التراث الفكري الألماني؛ بل إن بعضهم جاء إلى أمريكا بعد أن كان قد أكمل تكوينه الأكاديمي بالفعل في ألمانيا كما هو الحال بالنسبة لأهم اثنين من هؤلاء الرواد الأوائل وهما فرانز بواس وألفرد كرويبر. وقد ساعد على الإقبال على دراسة الثقافة بدلا من دراسة البناء الاجتماعي طبيعة تكوين الجماعات القبلية التي اهتم بها

الباحثون الأمريكيون وهي جماعات الهنود الحمر التي تعيش في ظروف إيكولوجية مختلفة عن تلك التي تعيش فيها قبائل أفريقيا. فجماعات الهنود الحمر تقطن في مناطق سهلية فسيحة ومترامية وتسهل فيها الحركة والانتقال والاتصال فيما بينها، كما يسهل بالتالي التفاعل الثقافي والتأثير المتبادل. فهي لا تؤلف مجتمعات صغيرة محدودة مغلقة على ذاتها أو منعزلة اجتماعيا Social isolate بحيث يضطر الباحث إلى التركيز على جماعة صغيرة واحدة نظرا لصعوبة - إن لم يكن استحالة - الحركة والاتصال والتواصل. كذلك تتمتع جماعات الهنود الحمر - بعكس قبائل أفريقيا - بوجود تقاليد ثقافية ذات بعد تاريخي طويل كما هو شأن قبائل المايا والأزتكة ذات الحضارة التاريخية القديمة التي يصعب إغفالها. وقد دعت هذه الظروف والأوضاع الأنثربولوجيين الثقافيين في أمريكا إلى دراسة ثقافة هذه الجماعات في بعديها الزماني والمكاني، وهو الأمر الذي تفتقر إليه البحوث الميدانية التي تُعنى بدراسة البناء الاجتماعي للجماعات القبلية في أفريقيا أو أستراليا. وقد دفعت هذه الأوضاع ذاتها إلى اهتمام الأنثربولوجيا الثقافية بالبحث عن الاطرادات في العناصر الثقافية لدى جماعات الهنود الحمر المنتشرة انتشارا كبيرا في مساحات شاسعة من السهول الوسطى، مع محاولة إعادة بناء وتركيب أساليب الحياة التي اختفت وزالت أكثر من العناية أو الاهتمام بتبيين العلاقات المتبادلة بين الأنساق والنظم الاجتماعية التي تؤلف البناء الاجتماعي كوحدة متماسكة ومتعاونة تعاونا وظيفيا فيما بينها Functional interdependence.

ولقد أفرز هذا الاتجاه لدراسة الثقافة والأنماط الثقافية - بدلا من دراسة البناء الاجتماعي والنظم الاجتماعية - دراسات على جانب كبير من الأهمية في تاريخ الأنثربولوجيا وأصبح بعضها - هنا أيضا - من الكلاسيكيا التي توضح معالم ذلك المسار. ولعل من أهم هذه الكتابات، أو على الأقل أشهرها كتاب روث بنديكت عن «**أنماط الثقافة Patterns of Culture**» الذي ظهر عام ١٩٣٤ وفيه تحاول تبيين الصيغ الثقافية Cultural Configurations بين السكان الأصليين في عدد قبائل الهنود الحمر الذين يعيشون في بعض مناطق السهول الشمالية في أمريكا. وقد امتد هذا

الاتجاه لدى تلميذتها الشهيرة مارجريت ميد التي اهتمت بدراسة وإبراز نماذج الشخصية التي تفرزها تلك الأنماط الثقافية، وركزت بحوثها على بعض الجماعات (البدائية) في غينيا الجديدة، وتركت بعض الأعمال التي تعدى تأثيرها المجالات الأكاديمية المتخصصة.(٨)

(٣)

هذا التراث الأنثربولوجي الغربي (البريطاني والأمريكي) انتقل إلى العالم العربي بعد الحرب العالمية الثانية وأصبح يؤلف الركيزة الأساسية التي تقوم عليها البحوث والدراسات الأنثربولوجية التي يجريها الأنثربولوجيون العرب بعد إدخال بعض التعديلات والإضافات التي تتفق مع طبيعة المجتمع العربي والظروف التي تُجرى فيها. وقد كانت مصر هى الرائدة في ذلك حين جاء رادكليف براون إلى جامعة الإسكندرية عام ١٩٤٧ لتأسيس معهد العلوم الاجتماعية بكلية الآداب، وهو معهد يمنح درجة دبلوم في العلوم الاجتماعية بعد دراسة ثلاث سنوات بعد الشهادة الجامعية الأولى، وعرفت مصر لأول مرة ـ على الأقل بطريقة رسمية ـ الأنثربولوجيا الاجتماعية كعلم متخصص ومستقل عن علم الاجتماع.(٩) وقد أفلح في تثبيت أقدام هذا العلم منذ منتصف الخمسينيات من القرن العشرين بعض الأنثربولوجيين العرب في مصر وفي العراق ممن درسوا في بريطانيا أو في أمريكا.(١٠) وانتشر بعد ذلك تدريس الأنثربولوجيا بفرعيها الاجتماعي والثقافي في العالم العربي، وكان للأنثربولوجيا الاجتماعية الغَلَبة في الانتشار في أول الأمر بينما اقتصرت معرفة الأنثربولوجيا الثقافية على الجامعة الأمريكية، إلى أن اتجهت الأجيال الشابة التالية في البلاد العربية وبخاصة في منطقة الخليج، نحو الدراسة في أمريكا مما أوجد نوعا من التوازن بحيث عرف العالم العربي الأنثربولوجية الاجتماعية والأنثربولوجية الثقافية على حد سواء.
ولما كانت المدرسة البريطانية متأثرة بعلم الاجتماع الفرنسي الذي كان يدرس بالفعل في الجامعات المصرية وفي شمال أفريقيا قبل نشأة بقية الجامعات الأخرى الأكثر حداثة في العالم العربي، فإنه يمكن اعتبار الأنثربولوجيا الاجتماعية كما عرفها العالم العربي

امتدادا طبيعيا لعلم الاجتماع الفرنسي.

وقد أفلحت الأنثربولوجيا العربية في إحراز بعض الإسهامات الخاصة التي تميزها عن كلتا المدرستين البريطانية والأمريكية والتي تتمثل في الأمور التالية:

أولا: كانت الأنثربولوجيا الغربية تهتم - ولا تزال إلى حد كبير - بدراسة المجتمعات (البدائية) وإن كانت هناك بحوث ميدانية أجريت في المجتمعات ذات الثقافات والحضارات القديمة مثل الهند والصين، بينما تركز الأنثربولوجيا العربية بالضرورة على المجتمع العربي مع الأخذ في الاعتبار البعد التاريخي الذي تفضله الدراسات البنائية الوظيفية التي تميز الأنثربولوجيا الاجتماعية في بريطانيا.

ثانيا: وقد ترتب على ما ذكر في **أولا** وعلى اكتفاء الأنثربولوجيا الاجتماعية في بريطانيا بالتركيز على الأبنية والأنساق والعلاقات الاجتماعية خلال فترة البحث الميداني أن اصطبغت تلك الدراسات بصبغة سكونية استقرارية واضحة، بعكس الحال بالنسبة للبحوث التي تجرى في المجتمعات العربية التي تخضع لكثير من التغيرات نتيجة عوامل داخلية أو نتيجة للاتصال والتاثيرات الخارجية التي يأخذها الأنثربولوجيون في الاعتبار، مما يضفي على هذه البحوث طابعا ديناميكيا أو حركيا متميزا.

ثالثا: يتميز العالم العربي بوجود نمط إيكولوجي وسكاني واجتماعي وثقافي فريد، وهو المجتمع الصحراوي البدوي مما فتح أمام الأنثربولوجيين العرب مجالا جديدا لم تهتم به الأنثربولوجيا الغربية إلا في مرحلة متأخرة نسبيا. وقد اتجه عدد كبير من الباحثين العرب في مختلف البلاد العربية إلى دراسة القبائل البدوية مما ترتب عليه ظهور ما يمكن تسميته بالأنثربولوجيا البدوية أسوة بالأنثربولوجيا الحضرية مثلا التي عرفتها الأنثربولوجيا في الغرب. ومع أن هناك بحوثا ميدانية أجراها بعض الأنثربولوجيين الغربيين في الصحارى العربية فإن الأنثربولوجيا البدوية كمجال متميز نشأت نشأةً عربية تكاد تكون خالصة، وقد يمكن رد هذه الجهود إلى الأربعينيات من القرن العشرين وشاركت فيها في الأصل جامعة الإسكندرية ثم الجامعة الأمريكية في القاهرة في الخمسينيات إلى جانب عدد من الأنثربولوجيين السودانيين والأردنيين.

وقد أدت خصوصية الأوضاع في العالم العربي إلى الاهتمام بموضوعات معينة

بالذات أصبحت من معالم الأنثربولوجيا العربية مثل دراسة المشكلات الأساسية الكبرى التي تواجه المجتمع العربي، وبخاصة الظروف والأوضاع السياسية المضطربة التي يستلزم فهمها على الوجه الصحيح الأخذ في الاعتبار كل الأنساق والنظم وأنماط القيم والتراث المحيط بالعالم العربي، والمشكلات المتعلقة بالضبط الاجتماعي، والتغيرات الثقافية والاجتماعية، والتنظيم القبلي، ومشكلة الأقليات العرقية واللغوية، والميل إلى العزلة القبلية بالإضافة إلى الاهتمام بكتابات المستشرقين والرحالة التي تنظر إلى العالم العربي من زاوية خاصة غير متعاطفة في كثير من الأحيان مع الأوضاع القائمة، وكثيرا ما تفتقر إلى الفهم الصحيح الدقيق، وذلك كله إلى جانب الاهتمام بالتراث العربي ذاته الذي يمثله ابن خلدون أصدق تمثيل والذي كان يعطي صورة متكاملة بشكل أو بآخر عن تماسك وتفاعل وتساند النظم فيما بينها. (١١)

وإلى جانب الجهود التي يقوم بها الباحثون العرب أنفسهم وبعض الأنثربولوجيين الغربيين في دراسة بعض المجتمعات المحلية أو بعض جوانب الثقافة في المجتمع العربي بشكل عام، كانت هناك دائما الكتابات التي قام بها المستشرقون أو حتى بعض العسكريين والتي تدخل بشكل أو بآخر في نطاق البحث الأنثربولوجي بفضل دقة المنهج القائم على الملاحظة وعلى الإقامة الطويلة. وقد أثرت هذه الكتابات في بعض البحوث الأنثربولوجية الأكاديمية أو على الأقل وجدت طريقها إلى هذه البحوث. ويكفي أن نشير هنا إلى كتابات العسكريين الفرنسيين التي ظهرت في مجلة **«أعمال معهد البحوث الصحراوية .T.I.R.S»** في الجزائر من ناحية وكتاب إدوارد لين عن مصر «أخلاق وعادات المصريين المحدثين» من ناحية أخرى وقبل هذا كله كتاب ويليام روبرتسون سميث عن «القرابة والزواج في بلاد العرب القديمة» الذي انتبه فيه إلى العلاقة بين القبائل في شبه الجزيرة العربية وتقسيمات هذه القبائل وتفرعاتها الداخلية، وكان ذلك أساسا أقام عليه إيفانز بريتشارد نظريته عن المجتمع الانقسامي ومبدأ الانقسام والالتحام الذي وضعه في كتابه الأساس عن «النوير» وأصبح من أهم المبادئ التي يعتمد عليها الأنثربولوجيون في دراسة كثير من أنماط التنظيم القبلي وبخاصة في أفريقيا والعالم العربي.

(٤)

كان للتغيرات السياسية التي طرأت على العالم بعد الحرب العالمية الثانية وحصول المستعمرات الأفريقية على استقلالها وخروجها بالتالي ـ ولو في حدود معينة ـ عن سيطرة وسطوة القوى الاستعمارية في الغرب وبخاصة بريطانيا أثره في اهتمام الأنثربولوجيا إلى دراسة المجتمعات غير البدائية، واتخذ ذلك ثلاثة مسارات متكاملة دون أن يؤدي إلى إغفال المجتمعات القبلية (البدائية) إغفالا تاما.

ويتمثل **المسار الأول** في التوجه نحو دراسة الجماعات المحلية في المجتمعات التقليدية ذات الحضارات القديمة مثل الهند والصين وهى مجتمعات قروية مستقرة وليست جماعات بدوية ولها تاريخها الطويل وتراثها الثقافي العريق. والواقع أن الاهتمام بهذه المجتمعات كان قد بدأ في الخمسينيات من القرن العشرين وظهرت فيه دراسات عديدة لها مكانتها في السجل الأنثربولوجي كما هو الحال مثلا بالنسبة لدراسات فاى Fei في الصين ودراسات سرينيفاس Serinivas في الهند ودراسات جون إمبري John Embry في اليابان.[١٢] ويدخل في ذلك المسار الدراسات الأنثربولوجية التي أجريت في العالم العربي والإسلامي.[١٣] ويتركز المسار الثاني في دراسة المجتمع الغربي نفسه وبعض مؤسساته، ومن أوائل هذه البحوث الدراسات التي قام بها لويد وورنر Lloyd Warner في المجتمع الذي يشير إليه تحت مسمى (يانكي سيتي) وبعض البحوث التي حصل بها أصحابها على درجة الدكتوراه في بريطانيا مثل دراسة باميلا برادني Pamela Bradney عن محلات سلفريدج Selfridge's في لندن وكذلك البحوث التي أجريت في المجتمعات القروية في البلاد الواقعة حول البحر المتوسط في أسبانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان وغيرها، وقد عرضت بعض نتائج هذه البحوث ـ مع بحوث أخرى أجريت في تركيا ومصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب ـ في المؤتمرات التي عقدتها ما كانت تعرف بطريقة غير رسمية باسم «مجموعة البحر المتوسط» التي تألقت بعد مؤتمر عقد عام ١٩٥٨ في Burg Wartenstein بالنمسا تحت رعاية مؤسسة Wenner Gren وكانت تجتمع كل عامين أو ثلاثة أعوام لمناقشة موضوع واحد مثل «السكان الريفيون في منطقة البحر المتوسط» أو «مفهوم الشرف والعار» أو

«التنظيم العائلي والقرابي»، وكان الهدف الأخير هو إبراز المتوسط على أنه منطقة ثقافية متمايزة. (١٤) أما المسار الثالث فإنه يتمثل في ظهور أجيال من الأنثربولوجيين الوطنيين الذين يدرسون مجتمعاتهم هم أنفسهم مما أدى إلى ظهور ما يعرف باسم «الأنثروبولوجيا الوطنية Indigenous Anthropology». (١٥) ويخرج هذا المسار عن التقليد والفهم السائدين من ضرورة إجراء البحث الميداني في غير المجتمع والثقافة اللذين ينتمي إليهما الباحث الأنثربولوجي. وقد أفلح هؤلاء الأنثربولوجيون الوطنيون في تقديم دراسات من منطلق ومن وجهة نظر مخالفين لوجهة النظر التي تظهر في الدراسات التي يجريها باحثون أجانب، كما أن دراساتهم تنحو بشكل واضح نحو تسجيل التغيرات التي تتعرض لها مجتمعاتهم مع الاهتمام بإمكانات التنمية.

وقد ترتب على ذلك حدوث تغيرات في المناهج وأساليب البحث. فإلى جانب أسلوب الملاحظة المباشرة عن طريق المشاركة والمعايشة لرصد الواقع وتسجيله وتحليله أخذ الباحثون في الاعتبار بُعدي الزمان والمكان أو البعدين التاريخي والجغرافي للمجتمع والثقافة على ما سبقت الإشارة إليه. فالمجتمعات التقليدية في الصين والهند ومصر ومجتمعات البحر المتوسط والعالم العربي كلها مجتمعات ذات ثقافات وحضارات وتاريخ مدون ومكتوب وتراث عريق، وهي أمور لا يمكن إغفالها في أي محاولة لفهم الواقع الراهن وتحليله، وذلك بعكس الحال في البحوث الأنثربولوجية في المجتمعات (البدائية). كما أن هذه المجتمعات التقليدية والحديثة المعاصرة ترتبط بروابط قوية تتعدى حدودها الجغرافية إلى العالم الخارجي وذلك نتيجة لازدياد وسائل الاتصال والتواصل ـ سواء أكان هذا العالم الخارجي هو المجتمع الوطني أو القومي الذي يقوم فيه مجتمع الدراسة المحلي أم كان مجتمعات الجوار في الدول الأخرى المجاورة التي تنتمي إلى نفس المنطقة الثقافية، أو حتى العالم ككل حسب موضوع الدراسة. ولقد كانت تقاليد البحث الأنثربولوجي تقضي أو على الأقل تفترض أن يقوم الباحث بنفسه وبمفرده ـ أو مصطحبا زوجته في حالات قليلة ـ بالدراسة الميدانية وجمع المعلومات الإثنوجرافية وتحليلها حسب التصور العام الذي يحدده هو نفسه، وكذلك حسب التصور النظري المستمد من إعداده الأكاديمي الخاص، وبذلك فإن

البحث الأنثربولوجي يعتبر على هذا الأساس مشروع الباحث الواحد بل والوحيد في الأغلب الأعم. فقلما كانت تتاح لغيره القيام بدراسة ميدانية أخرى في ذلك المجتمع بالذات وإن كانت هناك استثناءات قليلة كما هو الحال بالنسبة لدراسة كل من روبرت ردفيلد وأوسكار لويس لمجتمع تبوزتلان في فترتين زمنيتين مختلفتين وخروجهما بتفسيرين وتأويلين متعارضين لمظاهر الحياة والسلوك في ذلك المجتمع؛ أو كما هو الحال بالنسبة لإيفانز بريتشارد الذي درس نسق التفكير عند الأزاندي في كتابه الشهير «الشعوذة والمتنبئون والسحر عند الأزاندي» ثم أرسل بعد ذلك بسنين طويلة تلميذه كونراد راينج Conrad Reining لدراسة المجتمع ذاته وتعرّف التغيرات التي طرأت على المجتمع خلال تلك الفترة، أو مثلما فعل مع تلميذه الآخر إمريس بيترز Emrys Peters الذي أرسله إلى برقة في ليبيا لدراسة قبيلة البراعصة، وكان إيفانز بريتشارد قد درس الحركة السنوسية وحياة السنوسي الكبير ونشر ذلك في كتابه المعروف **The Sanusi of Cyrenaica** وهكذا. ولكن هذه حالات استثنائية فقط كان يمنع من تكرارها بكثرة البعد المكاني لمجتمعات البحث، سواء في أفريقيا أو أستراليا أو حتى بين الهنود الحمر، عن الموطن الأصلي للباحث الأوربي أو الأمريكي، ثم العزلة المكانية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات التي يهتم الأنثربولوجيون في العادة بدراستها فضلا عن التكلفة المرتفعة جداً التي يقتضيها إجراء هذه البحوث، والصعوبات التي تواجه الباحث الميداني بحكم طبيعة مجتمعات البحث والظروف البيئية وأحيانا الأوضاع السياسية المناوئة.

وقد شهدت الدراسات الميدانية في الأنثربولوجيا العربية في مصر على الأقل تطوراً آخر ناشئا عن الرغبة في أن تغطي هذه الدراسات مساحات أوسع من المجتمعات المحلية الصغيرة المحدودة حتى يتسنى تنفيذ بعض مشروعات التنمية الضخمة. وتمثل ذلك بأوضح صوره في مشروع المسح الإثنوجرافي للمجتمعات الصحراوية في مصر الذي بدأه عام ١٩٨٧ المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة وظهرت نتائج المرحلة الأولى. منه في عدد من الكتب عن شمال سيناء.[(١٦)] وكذلك المشروع البحثي الذي كان مركز البحوث الاجتماعية قد بدأه في أوائل الستينات ولم يُستكمل

لدراسة التنظيم القبلي في الصحراء الغربية . ومثل هذه الدراسات ذات المجال الجغرافي الواسع الممتد تساعد على المقارنة بين الجماعات القبلية أو المجتمعات المحلية المستقرة وشبه المستقرة، مما قد ينتهي إلى التوصل إلى تحديد أنماط ثقافية عامة تصدق على منطقة ثقافية واسعة ومتكاملة بدلا من الاكتفاء بالنتائج المحدودة التي تصدق على الجماعة الصغيرة أو المجتمع المحلي موضوع الدراسة، وإن كان ذلك لا يقلل من أهمية هذه النتائج الجزئية . وتتطلب الدراسات الميدانية ذات المجال الواسع مشاركة فريق بحث متكامل وليس مجرد باحث ميداني واحد، بل وقد يضم هذا الفريق أعضاء من غير التخصص الأنثربولوجي الاجتماعي أو الثقافي المحدد بحيث قد يضم باحثين في الجغرافيا أو التاريخ وغير ذلك، وإن كان البحث كله يخضع في آخر الأمر لتفكير (الرجل الواحد) أى الباحث الرئيسي المشرف على المشروع كله والمسئول عن وضع خطة البحث والإطار النظري، بل ودليل العمل الميداني الذي يسترشد به الباحثون الميدانيون في جمع المعلومات الإثنوجرافية من خلال الملاحظة وإجراء المقابلات مع الإخباريين . ويتيح هذا التنظيم لفريق البحث الفرصة لكل باحث أن يجرى ملاحظاته ومقابلاته بدرجة عالية من الاستقلال عن بقية أعضاء الفريق، مع الالتزام في الوقت ذاته بالخطة المقررة وبدليل العمل حتى يتحقق التجانس في الموضوعات التي تتم دراستها في مختلف المناطق وبين مختلف الجماعات المحلية بواسطة أعضاء الفريق . كذلك يتيح هذا التنظيم العمل على الجانب الآخر لكل عضو في الفريق أن يحقق شخصيته المستقلة، وهذا مطلب أساسي قد لا يتوفر للباحثين السوسيولوجيين الذين يكتفون بملء استمارات البحث من خلال الإجابات المحددة على الأسئلة النمطية الموحدة، مما يقضي على شخصية الباحث الميداني . فدليل العمل الذي يشتمل على تساؤلات عامة وليس على أسئلة دقيقة محددة يعطي للباحث الأنثربولوجي قدرا أوسع من الحرية في الاتصال بأفراد المجتمع وإجراء المقابلات المفتوحة التي قد تتعدد مع الإخباري الواحد لأكبر عدد من المرات خلال المدة الزمنية التي يستغرقها البحث والتي قد تمتد إلى عدة شهور إن لم يكن إلى عدة سنوات .

(٥)

إذا كان الأنثربولوجيون الاجتماعيون البنائيون يعتبرون «المجتمع» هو الحقيقة النهائية التي تجعل من الممكن فهم طبيعة الأنساق والنظم الاجتماعية التي تسود في ذلك المجتمع فإن الأنثربولوجيين الثقافيين يعتبرون «الثقافة» هى الحقيقة المتمايزة بذاتها وأن المجتمع ليس سوى أداة ووسيلة لقيام الثقافة ووجودها واستمرارها، أى أنه مجرد ظرف أو شرط ضروري ـ ولكنه ليس كافيا ـ لوجود الثقافة. فالاختلاف بين المدخلين الاجتماعي البنائي الوظيفي والثقافي ليس مجرد توكيد أو اهتمام بناحية أكثر من الأخرى، وإنما هو اختلاف في المبادئ والأسس التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير الحياة الاجتماعية بحيث نجد أنه حتى في الحالات التي يتكلم فيها كلا الفريقين عن موضوع واحد بالذات فإنهما يعالجانه من زوايا مختلفة وأبعاد مختلفة تماما، كما يتبعان مناهج للتفسير والتأويل مختلفة أيضا.[١٧] وعلى أي حال فإن الاتجاهين: الاجتماعي البنائي والثقافي يوجدان جنبا إلى جنب في كل البلاد التي تهتم بالأنثربولوجيا ولكن مع ميل واضح نحو واحد منهما وهو ما يصدق على البحوث الأنثربولوجية في معظم الدول العربية حيث يبدو الميل نحو الأنثربولوجيا الاجتماعية البنائية الوظيفية أوضح مما هو نحو الأنثربولوجيا الثقافية بمناهجها واتجاهاتها النظرية في التفسير.

وقد غلب على الأنثربولوجيا الثقافية منذ البداية اتجاهان أو حتى منهجان للتفسير والتأويل وهما الاتجاه التاريخي والاتجاه السيكولوجي، وكلا الاتجاهين يرجعان إلى القرن التاسع عشر حيث كان المفكرون الأنثربولوجيون يهتمون بالبحث عن الأصول التاريخية للثقافة أو يهتمون بانتشارها وتطورها عبر التاريخ باعتبار الثقافة حصيلة النشاط البشري، بينما كان البعض يستعين بعلم النفس لفهم الظواهر الثقافية وكان بعضهم يلجأ أحيانا إلى الاستيطان لمعرفة أصل الثقافة (البدائية) ونشأتها وبخاصة الدين والسحر والشعوذة والأساطير، وظل هذا الاتجاه لدى عدد من العلماء المتأخرين نسبيا مثل ماريت R. R. Marett في بريطانيا وبول رادين Paul Radin في أمريكا. وظهر نتيجة لذلك اتجاهان أساسيان للتفسير يعرفان على العموم بالتفسيرات السيكولوجية العقلية التي تبحث عن العمليات الذهنية التي أنتجت تلك الثقافة، والتفسيرات

السيكولوجية الانفعالية التي ترى أن الإنسان توجهه في تصرفاته عواطفه ووجداناته وانفعالاته أكثر مما توجهه قواه الإدراكية، وأن كثيرا من المظاهر الثقافية نشأت عن الحالة الوجدانية لأعضاء المجتمع. وقد طرأت تغيرات على استخدام هذين (المنهجين) تتفق مع تغير النظرة إلى الأنثربولوجيا ذاتها. فالاتجاه السائد الآن هو تركيز الدراسات الحقلية على مجتمعات محلية محدودة مما اقتضى من الأنثربولوجيين الثقافيين أن يقنعوا بدراسة الثقافة التقليدية في ذلك المجتمع بالذات والتغيرات التي طرأت عليها نتيجة للاحتكاك الثقافي من ناحية، أو دراسة العلاقة بين الثقافة السائدة في المجتمع والمقومات الأساسية للشخصية على اعتبار أن أي نظرية متماسكة متكاملة عن الثقافة يجب أن تحاول الكشف عن علاقة الثقافة بطبيعة الإنسان البيولوجية النفسية، وأنه لا يكفي دراسة الثقافة على أنها شئ مستقل ومتمايز أو على أنها نسق مغلق. وبذلك لم يعد الأنثربولوجيون الثقافيون الذين ينظرون إلى الثقافة في أبعادها السيكولوجية يأخذون الثقافة على أنها مجرد التقاليد أو حصيلة النشاط الاجتماعي التي لا ترتبط بالأشخاص من حيث هم أشخاص، أو أنها مجرد الأشياء التي يصنعها الناس وينتجونها ويحققونها في المجتمع تبعا لقوانين خاصة بها، وإنما بدأوا ينظرون إليها باعتبارها تعبيرا عن الصور المكتسبة للسلوك والمشاعر والتفكير عند الأفراد داخل المجتمع - أى أن الثقافة أصبحت في نظرهم شيئا ذاتيا يرتبط بالأفراد الذين يشتركون في صيغة ثقافية معينة أو أنماط ثقافية محددة. فالصور والأنماط الثقافية هى تجريدات من السلوك ومن التجربة ومن ثم فليس لها وجود واقعي شخصي بعيدا عن الأفراد أو الأشخاص الذين صنعوها وأبدعوها.

ومن أهم الموضوعات التي جذبت اهتمام علماء الأنثربولوجيا الثقافية في هذا الصدد دراسة التمييز بين الجماعات والثقافات تبعا للخصائص والمقومات السيكولوجية السائدة في تلك المجتمعات والثقافات. وترتبط هذه الدراسات بما يعرف على العموم باسم «الطابع القومي» في الدراسات الحديثة، وإن كانت هناك محاذير واعتراضات على هذا المفهوم خاصة وأن دراسة الطابع القومي دخلت إلى مجال الأنثربولوجيا الثقافية أثناء الحرب العالمية الثانية حين اهتم بعض الأنثربولوجيين الأمريكيين من أمثال

مارجريت ميد وكلوكهوهن Kluckhohn بدراسة شعوب الأعداء مستعينين بخبراتهم الطويلة في دراسة المجتمعات الأكثر بساطة، ومعرفتهم بأساليب وطرق إعادة تركيب الثقافات الزائلة أو التي على وشك الاندثار، وقد ساعدت روث بنديكت بكتابها عن «أنماط الثقافة» الذي سبقت الإشارة إليه على اتباع هذا الأسلوب في دراسة المجتمعات البدائية والمتخلفة مثلما ساعدت على زيادة الاهتمام بمشكلات الثقافة والشخصية. وقد كان لروث بنديكت فضل كبير في توكيد أن السلوك الإنساني في أى ثقافة من الثقافات يمكن فهمه على أحسن وجه في ضوء القيم والمثل والاتجاهات العامة التي تسود هذه الثقافة بالذات، وأن هناك ضوابط محددة تحكم انفعالات الأفراد وهذا الاختلاف هو السبب في اعتبار الأنماط السلوكية السائدة في المجتمعات الأخرى أنماطا شاذة أو غير سوية حين ننظر إليها من وجهة نظرنا الذاتية وفي ضوء ثقافتنا الخاصة. والمهم هنا هو أن كل ثقافة تسيطر عليها - في رأى بنديكت - اتجاهات عامة شاملة تطبعها بطابع خاص يميزها عن غيرها، وهذا هو أساس نظريتها «الصيغة الثقافية العامة» التي تهتم بدراسة الاتجاهات الأساسية للثقافة أكثر مما تهتم بدراسة العلاقات الوظيفية لكل سمة من السمات الثقافية التي تميز الاتجاه الوظيفي في الأنثربولوجيا.

ومن الواضح أنه على الرغم من كل ما يقال عن أن البناء الاجتماعي والثقافة مظهران لشيء واحد، وأن دراسة أحدهما تتطلب بالضرورة أخذ الثاني في الاعتبار، وأن التفرقة بين البناء الاجتماعي والثقافة تفرقة مصطنعة، فالواقع أن الاختلاف بين الاتجاهين البنائي الاجتماعي والثقافي اختلاف جوهري ناجم عن اختلاف الأسس الأولى التي يقوم عليها كل منهما وعن اختلاف المناهج بل واختلاف مستوى التفسير والتأويل رغم بعض المحاولات للتوفيق أو للتقريب بينهما.

(٦)

لم تمنع سيطرة المدخل الوظيفي على الأنثربولوجيا بوجه عام من ظهور مداخل جديدة تمثل نوعا من الابتعاد عن ذلك المدخل دون الانقلاب التام عليه، وأن تتأثر هذه المداخل بالتيارات الفكرية الحديثة التي نجمت في المحل الأول عن الاهتمام بالدراسات

اللغوية المتأثرة بلغويات العالم السويسري فردينان دوسوسير Ferdinand de Saussure كما عرضها في كتابه «دروس في اللغويات العامة **Cours de Linguistique Générale** » ومحاولة تطبيق الأسس التي وضعها لدراسة اللغة كنسق على الأنساق الاجتماعية والثقافية. وكان أول وأهم من تأثر بهذه النظرة إلى اللغويات البنائية عالم الأنثربولوجيا الفرنسي كلود ليفي ستروس Claude Lévi-Straus وظهر ذلك بشكل واضح في مقال شهير له عن «البناء الاجتماعي On Social Structure» نُشر أولا بالإنجليزية في كتاب اشرف على تحريره ألفريد كروبير بعنوان **Anthropology Today** ثم ظهرت له ترجمة فرنسية بعد ذلك في أحد أعداد مجلة **Cahiers Internationaux de Sociologie** كما ظهرت له بعد ذلك عام ١٩٦٣ ترجمة عربية في مجلة «مطالعات في العلوم الاجتماعية» التي كان يصدرها مكتب اليونسكو في القاهرة. وفي هذا المقال نقل ليفي ستروس التحليل إلى مستوى من التجريد أبعد مما تذهب إليه الأنثربولوجيا البنائية التقليدية (البريطانية). إذ لم يقنع ليفي ستروس بتبيين العلاقات المتبادلة بين الأنساق والنظم التي تؤلف البناء الاجتماعي على ما يفعل علماء المدرسة البريطانية في الأنثربولوجيا الاجتماعية وإنما عمل على الكشف عما يسميه «البناء العميق» أي الأنماط الفكرية والمبادئ الذهنية التي تكمن وراء النظم والأنساق.

وقد استمد ليفي ستروس هذه النظرة ـ إلى جانب تأثره بلغويات دو سو مير البنائية ـ مما كان يطلق عليه اسم (معشوقاته الثلاث) أي العلوم الثلاثة الأثيرة لديه وهي الجيولوجيا والتحليل النفسي والماركسية. فهذه العلوم أو التخصصات تحاول كلها ـ وبطرقها الخاصة وفي مجالاتها المحددة ـ الكشف عن العوامل الكامنة تحت المظاهر الخارجية. فالجيولوجيا تهتم بطبقات الأرض الكامنة تحت السطح الخارجي بينما يحرص التحليل النفسي على الكشف عن العوامل والدوافع الكامنة في اللاشعور والتي تؤثر وتوجه السلوك الظاهري، بينما تهتم الماركسية بالبحث عن العوامل الاقتصادية التي تختفي وراء السلوك البشري في المجتمع وإبراز هذه العوامل. ومن هنا كان ليفي ستروس يتعدى نطاق السلوك الاجتماعي الظاهر للعيان والذي يركز عليه

الأنثربولوجيون (التقليديون ـ البريطانيون) اهتمامهم ويبحث عن تلك العوامل والمبادئ الذهنية الكامنة وراء ذلك السلوك والموجهة له. كذلك خرج ليفي ستروس في بحوثه الميدانية على التقاليد التي وضعها الأنثربولوجيون الأنجلو ـ أمريكيون والتي تحرص على التركيز على دراسة مجتمعات محلية صغيرة الحجم ومحدودة السكان دون أى محاولة جدّية لتجاوز هذه المجتمعات إلى ما وراءها. فقد كان يرى أن الأولى بالأنثربولوجيا أن تبحث عن العمليات المعرفية العامة أو الكلية وراء البنى الاجتماعية والثقافية التي توجد في كل المجتمعات الإنسانية، وبذلك كانت نظرته إلى الأنثربولوجيا نظرة أعم وأشمل من نظرة العلماء الأمريكيين والبريطانيين. وقد ساعده على توسيع نظرته أنه لم يقم في حقيقة الأمر بأي بحث ميداني مركّز أو متعمق بالمفهوم الأنجلو أمريكي؛ إذ لم يقم في أى مجتمع محلي لفترة طويلة تماثل ما يفعله الأنثربولوجيون (التقليديون) كما أنه وجّه معظم اهتمامه في المراحل التالية لدراسة الثقافة أكثر من دراسة المجتمع والنظم الاجتماعية مثل نظام القرابة الذي كرّس له كتابه المهم «**الأبنية الأولية للقرابة**» واستعاض عن البحث الميداني المتعمق بالدراسة الموسّعة المقارنة على ما يظهر بوجه خاص في كتابه عن الأساطير الذي ظهر في أربعة أجزاء تحت عنوان عام هو **Mythologique** جمع فيها ٨١٣ أسطورة من أساطير الهنود الحمر قام بتحليلها لكى يكشف عن المبادئ الذهنية الكامنة وراءها. وعنوان الكتاب له دلالته ومغزاه إذ يمكن تفكيكه إلى **Mytho-Logique** أي منطق الأساطير. وذهب إلى أنه يمكن بهذه الوسيلة دراسة كل أساطير العالم لكى نتبين أن ثمة مبادئ ذهنية وفكرية واحدة تقف وراء كل هذه الأساطير، وأن تشابه المبادئ لا يمنع من تعدد المظاهر التي تعبر عن تلك المبادئ الأولية. أى أن تنوع الأشكال والصور والمظاهر يمكن أن يعبر عن نفس المعنى، كما أن الشكل أو الصورة الواحدة يمكن أن تكون تعبيرا عن عدد من المعاني والدلالات. وهذا معناه في آخر الأمر أنه يمكن تحليل الصور والأشكال والمظاهر على أنها أنساق أو بنى مستقلة وقائمة بذاتها ولها منطق خاص بها، وذلك بصرف النظر عن أى عوامل بيئية أخرى.(١٨)

ويميز فردينان دو سوسير في دراسته للغة بين عنصرين أساسيين هما «الدال»

و«المدلول» وقد ذهب ليفي ستروس إلى أنه يمكن بالطريقة نفسها دراسة الرموز في الأساطير وفي نظم القرابة بعيدا عن أي مؤثرات أو عوامل أخرى خارجية . ففي دراسته للأساطير مثلا كان يركز على تحليل «نص» الأسطورة ويقابلها بالنصوص الأخرى في الأساطير الموجودة في المنطقة الثقافية الواحدة، بينما كان البنائيون والوظيفيون البريطانيون وعلى رأسهم مالينوفسكي يدرسون الأسطورة في علاقتها بالنظم الاجتماعية الأخرى لمعرفة الدور الذي تقوم به في المحافظة على استمرار البناء الاجتماعي .[١٩]

وعلى الرغم من أن تعاليم المدرسة البنائية الفرنسية (ليفي ستروس وأتباعه) ونظريتها وكتاباتها وعلماءها معروفون في مجال الأنثربولوجيا في العالم العربي، وأن النظرية البنائية أو البنيوية ـ كما تسمى أحيانا ـ تدرس بالفعل في مقررات الأنثربولوجيا بالجامعات العربية، كما أن بعض هذه الكتابات تمت ترجمتها إلى اللغة العربية، فإن الجهود في مجال الاسترشاد بها في البحوث الميدانية لا يزال ضئيلا للغاية . وقد ظهرت بعض الكتابات العربية التي تقدم البنائية الفرنسية وبعض البنائيين الفرنسيين (كما هو الشأن في كتاب عبد الله يتيم عن ليفي ستروس أو كتابنا عن المدخل إلى البنائية ومقالات عديدة عن لغويات دو سوسير في الدوريات العربية المختلفة) . ولكن المدرسة البنائية الفرنسية لم تحتل حتى الآن منزلة مماثلة لتلك التي تشغلها البنائية الوظيفية البريطانية . وقد يكون السبب في ذلك عدم التمكن من اللغة الفرنسية التي ظهرت بها هذه الكتابات في الأصل وإن كانت معظم الأعمال الأنثربولوجية بالفرنسية تمت ترجمتها إلى الانجليزية فضلا عن المؤلفات العديدة التي ظهرت بهذه اللغة عن ليفي ستروس والمفكرين البنائيين بوجه عام حتى خارج نطاق الأنثربولوجيا . وقد يخرج من ذلك على سبيل الاستثناء الأنثربولوجيا في شمال أفريقيا . والمفارقة هنا هى أن البنائية أكثر انتشارا واستخداما وتطبيقا في غير مجال الأنثربولوجيا في العالم العربي وبخاصة في مجال الدراسات الأدبية والنقد الأدبي ولكن هذا موضوع يخرج عن نطاق هذه الدراسة .

(٧)

ولقد خضعت الأنثربولوجيا خلال العقود الثلاثة بين الستينيات والثمانينيات من القرن العشرين لبعض التغيرات الجذرية الهامة التي تمثلت في ظهور ثلاثة اتجاهات رئيسية هى : ما بعد البنائية وما بعد الحداثة ثم النزعة النسوية Feminism وما بعدها وهى اتجاهات جديدة تتناول النظرة إلى التخصص ذاته وموقف الباحثين من معالجة موضوعاته .

فخلال الفترة السابقة على ظهور هذه التغيرات وهى الفترة التي يعتبرها بعض مؤرخي الفكر الأنثربولوجي الآن فترة «الأنثربولوجيا التقليدية» كانت النظرة إلى الأنثربولوجيا كدراسة وتخصص تتراوح بين موقفين متعارضين بل ومتناقضين وهما اعتبار الأنثربولوجيا «علماً Science » تُراعى فيه شروط الموضوعية الواجب توافرها في العلوم الطبيعية ، وبين اعتبارها أحد «الإنسانيات Humanities » التي يغلب عليها طابع الذاتية . ويعطي الاتجاه الأول أهمية وأولوية لدراسة البناء الاجتماعي على حساب الأفراد وذلك على العكس من الاتجاه الثاني الذي يهتم بالأفراد كعنصر فاعل وأساسي في المجتمع المتغير وليس البناء الثابت المستقر .

وقد ترتب على ظهور هذه الاتجاهات إسقاط فكرة «علمية» الأنثربولوجيا تماما من الاعتبار وبالتالي نبذ الدعوة إلى قيام «علم طبيعي للمجتمع» على ما كان ينادي به رادكليف براون ، كما بدأت في التراجع والتواري فكرة إمكان إجراء بحوث ميدانية «موضوعية» خالية من الأحكام التقويمية ومنزهة عن التأثر بالقيم السائدة في مجتمع الباحث والتي خضع لها الباحث بحكم نشأته في ذلك المجتمع . وتنظر هذه الاتجاهات الثلاثة إلى الأنثربولوجيا (التقليدية) بعين الاتهام . فهى تتهمها من ناحية بالتحيز نحو إعلاء قيم الثقافة الغربية وتوجيه البحوث لما فيه صالح الإنسان الغربي (الذي كان يقوم بالبحوث الميدانية في المجتمعات اللاغربية) ، كما تتهمها من الناحية الأخرى بالتحيز نحو إبراز وجهة نظر الباحث الأنثربولوجي (الرجل) أو (الذكَر) وإغفال نظرة الباحث الأنثربولوجي (المرأة) أو (الأنثى) إلى المجتمع والثقافة ؛ فهى أنثربولوجيا (رجالي) أو (ذكورية) متعصبة لقيم النوع gender ، وهو في هذه الحالة «نوع الذكور» . وفي كلتا

الحالتين تخرج الأنثربولوجيا تماما عن ادعاء الموضوعية لنفسها، وأنه لا خلاص لها ولا مخرج من هذا المأزق إلا عن طريق الاعتراف صراحة بمبدأ الذاتية خاصة وأنها كثيرا ما تخضع للاعتبارات والتوجهات السياسية التي تتطلب أحيانا إعلاء شأن «المجتمع» أو «الشخص» الباحث على حساب «الآخر» المبحوث أو موضوع البحث والدراسة والذي يفتقر إلى القوة والسلطة التي يملكها الطرف الباحث (الأنثربولوجي)، سواء أكان هذا الطرف (الآخر) الضعيف هو المجتمع البدائي أو المرأة التي لا تؤخذ نظرتها إلى الموضوع بعين الاعتبار، وعلى أساس أن الدراسة تتم من مداخل ومواقف ومناهج ونظريات وأساليب (رجالية) أو (ذكورية) صدرت في الأصل عن الرجل وتعبر عن نظرته إلى الأمور، كما أن البحوث الأنثربولوجية ذاتها التي تجريها الباحثة الأنثى وعلى موضوعات تتعلق بالنساء تتم هى أيضا من منطلق الأسس المنهجية والنظرية التي وضعها الرجل ولذا يمكن اعتبارها بحوثا (ذكورية) رغم صدورها عن باحثة أنثى.

وتعتبر البنائية أقوى هذه الاتجاهات الثلاثة وأكثرها وضوحا وتأثيرا في تاريخ العلم كما أنها لقيت اهتماما أكبر من الاتجاهين الآخرين اللذين لا يزال الغموض يغلّف دعاواهما الأساسية حتى في الخارج، ولذا لم يلق هذان الاتجاهان حتى الآن قبولا في الأوساط الأنثربولوجية الأكاديمية في العالم العربي. وقد تكون هناك أسباب تاريخية وأخرى موضوعية حالت دون انتشار هذين الاتجاهين الأخيرين وبخاصة الأنثربولوجيا النسوية.

(أ) ومع أن البنائية Structuralism أثرت في عدد من التخصصات المختلفة مثل النقد الأدبي (رولان بارت) وعلم النفس التحليلي (جاك لاكان) وتاريخ أنساق الفكر (جاك دريدا وميشيل فوكو) وعلم الاجتماع والفلسفة واللغويات سواء في فرنسا أو خارجها، وعملت على إيجاد بديل للنزعة الوضعية Positivism في العمل الإنساني بشكل عام فإن تأثيرها في الأنثربولوجيا كان شديد الوضوح نتيجة لوجود عدد من الأنثربولوجيين الفاعلين والمؤثرين وعلى رأسهم ليفي ستروس. وقد ذكرنا أن البنائية تدعو إلى دراسة ما تسميه البناء التحتي أو البناء العميق بدلا من الاكتفاء بدراسة البناء السطحي أو الظاهر، على ما تفعل دراسات البناء الاجتماعي في الأنثربولوجيا

البريطانية، مع الاهتمام في الوقت ذاته بدراسة الحياة العقلية للشعوب موضوع الدراسة وتعرُّف المبادئ العامة الكلية المشتركة بين مختلف الشعوب، وردّ ذلك كله إلى عدد معين من النماذج التي تندرج تحتها كل العمليات الذهنية في كل الثقافات، وإن كانت ظلّت تحتفظ بالطابع الاستقراري أو التزامني على حساب النظرة التتبعية أو التاريخية، كما ظلت تنظر إلى الفرد بنفس النظرة الهامشية مما جعل نقّاد المدرسة البنائية يتهمونها بأنها مناوئة للتاريخ ومعارضة بل ومعادية للنزعة الإنسانية.[٢٠]

(ب) ويصدر اتجاه (ما بعد الحداثة) Post-modernism من التشكك في إمكان القيام بتجارب على المجتمعات الإنسانية تماثل التجارب التي يجريها علماء العلوم الطبيعية في معاملهم، وذلك فضلا عن تعقد العلاقات الإنسانية بطريقة لا نجد لها مثيلا في بقية الأنواع والكائنات والظواهر الأخرى. ولا يهتم علماء (ما بعد الحداثة) بوجه عام بمسألة إمكان تطبيق - أو عدم تطبيق - المنهج العلمي بدقة على المجتمعات الإنسانية، لأن المشكلة التي تشغل بالهم هى فكرة علم الثقافة ذاته ومناقشة ذلك العلم على المستويين الإبستمولوجي والأخلاقي.[٢١] فعلى الجانب الأول يوجد نوع من الشك، بل ومن التحدي لفكرة ضرورة دراسة المجتمعات الغريبة - أي اللاغربية - كمبرر لقيام الأنثربولوجيا. وفي الوقت ذاته ينظر مفكرو (ما بعد الحداثة) على الجانب الآخر إلى البحث الميداني من منظور سياسي ويعتبرونه نوعا من النشاط السياسي الذي يستطيع الباحث الأنثربولوجي بمقتضاه أن يقدم المجتمع موضوع الدراسة بالصورة التي تتراءى له وذلك من موقف القوة الذي يشغله إزاء مجتمع الدراسة الذي يحتل مكانة أدنى في ترتيب نسق القوة. وغالبا ما تأتي هذه الصورة على درجة عالية من التشويه والبعد عن الحقيقة بحيث تكون أقرب إلى نوع من «العبث العلمي» مما يؤكد هيمنة الغرب على العالم. وكما هو الحال بالنسبة للبنائية فإن جهود ما بعد الحداثة امتدت إلى مجالات متنوعة مثل العمارة والفن والفلسفة والنقد الأدبي.[٢٢]

فاتجاه (ما بعد الحداثة) يقف موقف المعارضة من دعاوى الموضوعية في وصف المعلومات الإثنوجرافية وتحليلها وتفسيرها وادعاءات الباحث الأنثربولوجي بصدق وصحة الصورة التي يقدمها عن المجتمع أو الثقافة موضوع البحث، ويرى بدلا من

ذلك ضرورة التعامل مع المادة الإثنوجرافية كما لو كانت شكلا من النص الأدبي الذي يحتمل أكثر من قراءة واحدة وأنه يمكن على هذا الأساس تحليل هذه المادة الإثنوجرافية باستخدام أدوات النقد الأدبي وأساليبه. فالدراسات الإثنوجرافية كتابات أدبية فيها قدر من الخيال ويمكن تحليلها بالإشارة إلى أسلوب الكتابة مثلا دون أن يعني ذلك عدم صدقها أو بعدها عن الواقع، وإن كان يدخلها كثير من (الصنعة). فالأنثربولوجيا بمقتضى هذا الفهم أقرب إلى الإنسانيات منها إلى العلم الطبيعي ولذا لم يعد أنثروبولوجيو ما بعد الحداثة يحرصون مثلا على البحث عن العلة أو السبب وراء السلوك أو وراء النظم الاجتماعية، كما أصبحت الثقافة تعتبر نسقا من الرموز والعلامات، أي مركبا من المعاني وشكلا من أشكال اللغة، كما أصبحت وظيفة الباحث الأنثربولوجي تدور حول الاتصال بأعضاء المجتمع وتأويل حياتهم من خلال (تفكيك) النظم الاجتماعية إلى أصغر الوحدات المكونة مع إغفال الأبعاد الأيديولوجية وبخاصة تلك المتعلقة بعلاقات القوة. [٢٣] فالأجدى إذن في البحوث الأنثربولوجية هو الاهتمام بما هو جزئي وخاص ومتفرد وفريد مما يعني في آخر الأمر الاهتمام بمشكلة النسبية والتركيز عليها على اعتبار أن لكل ثقافة مقوماتها الخاصة، مع عدم الاهتمام بإجراء المقارنات بين الثقافات المختلفة بقصد الوصول إلى قوانين عامة كلية، والاكتفاء بفهم العادات والتقاليد وأنماط السلوك في إطار السياق الثقافي السائد في كل مجتمع على حدة. وهذا يثير من جديد ـ على ما يقول ستانلي باريت ـ التساؤل عن إمكان وجدوى إحياء مفهوم النسبية الثقافية في عصر تسوده فكرة العولمة والتقارب بين الثقافات.

وهذا كله يكشف عن الخاصة الأساسية لاتجاه ما بعد الحداثة وهو الاهتمام بنظرة الباحث الأنثربولوجي وتفسيره وتأويله وفهمه الخاص للثقافة أكثر من الاهتمام بالمادة الإثنوجرافية في ذاتها. ولذا فإن الكتابات الأنثربولوجية المابعد حداثية تكشف عن المؤلف بقدر ما تكشف عن المجتمع موضوع الدراسة. وهذا كله ناشئ عن عدم الإيمان ببعض المسلمات الأساسية التي يقوم عليها البحث الميداني (الموضوعي) وعدم الإيمان في العلم Science .

(جـ) وتمثل الأنثربولوجيا النسوية الاتجاه الثالث الرافض للأنثربولوجيا (التقليدية) المتميزة للنوع والتي يغلب عليها التوجه الذكوري ليس فقط لأن معظم الأنثربولوجيين كانوا في الأصل من الذكور ولكن أيضا لأنهم يفسرون الثقافة من وجهة نظر ذكورية، كما أن الباحثات من النساء يسرن في الطريق نفسه بحكم الواقع وخضوعا للتيار السائد المسيطر، وهو الأمر الذي تعترض عليه هذه الأنثربولوجيا النسوية التي تنادي بضرورة فهم الثقافات وتفسيرها من زاوية نسوية ينبغي أن تظهر في أعمال الأنثربولوجيين الذكور أنفسهم.

فالاتجاه النسوي في الأنثربولوجيا ظهر إذن كنوع من رد الفعل ضد هيمنة الذكور على مجال التخصص، وكذلك ضد وضع المرأة في المجتمعات والثقافات المختلفة التي خضعت للبحوث الأنثربولوجية وما تعانيه الأنثى في هذه المجتمعات والثقافات من اضطهاد واحتلالها مكانة هامشية بالنسبة للذكر . . وقد ارتبط ظهور هذا الاتجاه النسوي في الأنثربولوجيا بحركة تحرير المرأة والدفاع عن حقوقها ومطالبها وإبراز دورها في المجتمع، إلا أنه يرى في الوقت ذاته أن المرأة أقدر من الرجل على فهم الثقافة نظرا لخاصية «الذاتية» التي تتمتع بها؛ فالذاتية ليست عيبا أو نقصا في البحث الأنثربولوجي وإنما هى (أداة) أكثر دقة وقدرة على التغلغل في الفهم من «الموضوعية» التي ينادي بها الباحثون من الرجال. وهذا معناه أن هذا الاتجاه الحديث اتجاه معارض لمبدأ الوضعية كما أنه معارض للغة العلم التي هى في جوهرها لغة (قهر) نظرا لتحيز العلم الذكوري، بل إن العلم ذاته كيان رجالي إلى حد كبير يقوم على الأساليب الكمية التي هى لغة العلم (الرجالي) أو الذكوري والتي لا تساعد بأي حال على الكشف عن أعماق الثقافة لأنها تقنع بعرض الجوانب السطحية للظواهر الاجتماعية والثقافية، وذلك بعكس الحال في الدراسات الوصفية والأساليب والمناهج الكيفية التي يجب أن تسود في الدراسات الأنثربولوجية، ولذا كان أسلوب أو طريقة «تاريخ الحياة» هو الأسلوب الأمثل الذي ينبغي أن تأخذ به البحوث الأنثربولوجية لأنه يكشف عن الجوانب الكيفية في حياة الناس أكثر مما تكشف عنه المقابلات المألوفة في الأنثربولوجيا التقليدية. (٢٤)

وربما كان وراء هذا الاتجاه النسوي في الأنثروبولوجيا ـ ولو في حدود معينة ـ الرغبة في إبراز مكانة المرأة والدفاع عن هذه المكانة وكذلك الرغبة في تحقيق المساواة المطلقة بين النوعين الذكر والأنثى ولو أدى ذلك إلى (نَسْوَنَة) العلم ذاته. والأمر يختلف هنا عما يعرف باسم «الدراسات النسائية» في الأنثربولوجيا أو اهتمام الأنثربولوجيا بدراسة دور المرأة في المجتمع والثقافة على ما يقول ستانلي باريت (صفحات ١٦٣ ـ ١٦٦).

وواضح أن هذه الاتجاهات الثلاثة تصدر عن موقف موحد هو نقد الأنثربولوجيا (التقليدية) بل والتمرد عليها ورفضها، كما ترفض ما يذهب إليه بعض الأنثربولوجيين الاجتماعيين بالذات من أن الأنثربولوجيا «علم» له كل مقومات وخصائص العلوم الطبيعية. إلا أن هذا المنطق الرافض لعلمية الأنثربولوجيا يمتد إلى مفهوم «العلم» ذاته وأساليب البحث العلمي الكمية وإمكان الوصول إلى قوانين عامة كلية، ويدعو بدلا من ذلك إلى الاهتمام بإبراز الجوانب الفردية والمتفردة والمتمايزة في الثقافات، وكذلك التركيز على دور الباحث الأنثربولوجي على حساب المادة الإثنوجرافية والتشكك في قيمة وأهمية الدراسات الميدانية المركزة المتعمقة بالمعنى التقليدي، واعتبار الأنثروبولوجيا أقرب إلى الإنسانيات منها إلى العلم. ولكن هذا لا يعني أن الأنثربولوجيا (التقليدية) والأساليب والطرق والوسائل الراسخة قد تراجعت أو توارت تماما، فهي لا تزال سائدة في البحوث الميدانية ليس فقط في المجتمعات العربية ولكن في الخارج أيضا رغم تزايد وتكاثر البحوث والدراسات التي تتبع هذه الاتجاهات الثلاثة.

الهوامش والمراجع

(١) تهتم الأنثربولوجيا الفيزيقية أو الطبيعية بالنشأة الأولى للإنسان وتطوره عن الرئيسات السابقة عليه والخطوات والمراحل التي مر بها ذلك التطور والمشابهات أو الاختلافات الفيزيقية بينه وبين تلك الرئيسات، كما تهتم بمشكلة تصنيف السلالات البشرية بالاعتماد على قياس بعض الخصائص الفيزيقية مثل شكل الجمجمة وارتفاع القامة ولون البشرة وما إليها، وكذلك دراسة الخصائص السلالية المتوارثة وتداخل السلالات بعضها في بعض وامتزاجها، ثم تطرقت حديثا إلى بعض الموضوعات التي تدخل في مجال البيولوجيا والطب . . . راجع المقدمة التي كتبناها لترجمتنا كتاب: وليام هاولز: ما وراء التاريخ - دار النهضة العربية بيروت ١٩٨٤ صفحة ١١ .

(٢) راجع مقالنا عن «تطورات علم الإنسان في عالم متغير» ـ مجلة الهلال ـ أغسطس ١٩٩٦ صفحة ١٠ـ١١ .

(٣) انظر تفاصيل ذلك في كتابنا عن «تايلور» سلسلة نوابغ الفكر الغربي، دار المعارف بالقاهرة عام ١٩٨٥ .

(٤) راجع في ذلك ترجمتنا لكتاب: أ. أ. إيفانز بريتشارد: «الأنثربولوجيا الاجتماعية»؛ منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأولى ١٩٥٨، صفحة ٥٠ وما بعدها .

(5) Lewis H. Morgan; **Ancient Society**.

راجع أيضا مقالنا عن: «لويس مورجان والمجتمع القديم» - مجلة تراث الإنسانية، المجلد التاسع، العدد الأول ١٩٧٠ .

(6) Richard Ferdon, (ed) ; "Introduction" , in Id, **Counterworks: Managing the Diversity of Knowledge**, Routledge, London 1995, pp. 5-7.

(٧) انظر على العموم كتاب إميل دوركايم: قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة الدكتور محمود قاسم ومراجعة الدكتور السيد محمد بدوي، وكذلك الفصل الأول من كتابنا: البناء الاجتماعي، الجزء الأول عن «المفهومات» ـ راجع أيضاً مقال:

A.R. Radcliffe-Brown; **"On Social Structure" in Structure and Function in Primitive Society**, Cohen and West, London 1953.

(٨) من أهم أعمال مارجريت ميد:

Margaret Mead; Coming of Age in Samoa; Growing Up in New Guinea

وتعتبر أعمال مارجريت ميد من أكثر الكتابات الأنثربولوجية انتشارا حتى بين غير المتخصصين وقد

طبعت كلها عشرات الطبعات .

(٩) الواقع أن مصر عرفت قبل مجيء رادكليف براون عددا من الأنثربولوجيين البريطانيين الذين تولوا التدريس في الجامعة المصرية القديمة ثم في جامعة القاهرة مثل ألفرد هوكارت وجون بريستياني وإيفانز بريتشارد نفسه، ولكنهم كانوا يدرسون الأنثربولوجيا تحت مظلة علم الاجتماع . ومع أن رادكليف براون جاء إلى مصر عام ١٩٤٧ ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الأنثربولوجيا تدرس كعلم قائم بذاته ، فإنه لم يتم إنشاء قسم مستقل للأنثربولوجيا إلا عام ١٩٧٤ .

(١٠) وقد أفلح في تثبيت أقدام هذا العلم في العالم العربي ثلاثة من أوائل المتخصصين العرب منهم اثنان درسا بانجلترا وتأثرا بالمدرسة البنائية الوظيفية وهما شاكر مصطفى سليم من العراق وقد درس في جامعة لندن وخضع لتأثير ريموند فيرث ومدرسته، وأحمد أبو زيد من مصر وقد درس في أكسفورد وتأثر بتعاليم رادكليف براون وإيفانز بريتشارد، ثم ليلى شكري الحمامصي من مصر أيضا ودرست في أمريكا وأجرت بحوثها الميدانية بين النافاهو وأدخلت الأنثربولوجيا الثقافية إلى الجامعة الأمريكية .

(11) R. Antoun; "Anthropology" in Leonard Binder, ed; **The Study of the Middle East**; John Wiley & Sons, N.Y. 1976, p.139; Dale F. Eickelman; **The Middle East; An Anthropological Approach**, Prentice-Hall, N.J. 1981, Ch. 2.

(١٢) انظر على سبيل المثال :

H.T.Fei; Peasant Life in China, A Field Study in **Country Life in the Yangtze Valley** (Routledge); S.N.Serinevas; **The Koorgs**, O.U.P.) S.C.Dube, **Indian Village** (Routledge); etc.

(١٣) هناك عدد كبير جدا من الدراسات والبحوث الميدانية التي أجريت على أيدي أنثربولوجيين وطنيين من العرب ومن العالم الإسلامي في معظم الدول العربية والإسلامية ، وإن كانت نتائج بعض هذه الأبحاث تتضمنها رسائل جامعية لنيل درجة الماجستير والدكتوراه سواء في البلاد العربية والإسلامية ذاتها أو في الجامعات الأجنبية ولم تنشر هذه الرسائل . وإذا تركنا جانبا الأبحاث الأنثربولوجية المنشورة باللغة العربية فإنه يمكن ذكر بعض الأعمال المنشورة باللغة الإنجليزية (وهى اللغة الغالبة على الكتابات الأنثربولوجية المنشورة في الخارج) وذلك على سبيل المثال فحسب :

A.M.Abou-Zeid, "Migrant Labour and Social Structure in Kharga Oasis," in J.Pitt-Rivers (ed), **Mediterranean Countrymen** (Mouton); Lila Abu-Lughod, **Veiled Sentiments, Honour and Poetry in A Bedouin Society**, California U.P.; Soraya Altorki; **"Religion and Social Organization of Elite Families in Urban Saudi**

Arabia," Ph.D. Thesis, University of California; R.T.Antoun, "On the Modesty of Women in Arab Muslin Villages," **American Anthropologist**, 70, 1968; F.L.Khuri "Family Associations in Beirut" in J.G.Peristiany (ed) **Mediterranean Family Structures**, Cambridge U.P.; S.K.Mohsen; **Conflict and Law among Awlad Ali of the Western Desert**, N.C.S.C.R., Cairo; etc.

(١٤) من الأعمال التي صدرت في هذا الصدد :

J.Pitt-Rivers (ed) **Mediterranean Countrymen**, Mouton; J.G.Peristiany (ed) **Honour and Shame - The Values of Mediterranean Societies**, Weidenfeld and Nicolson; J.G.Peristiany (ed), **Contributions to Mediterranean Sociology**, Mouton.

(15) Hussein Fahim (ed); **Indigenous Anthropology in Non-Western Countries**, Carolina Academic Press, 1982.

(١٦) أحمد أبو زيد : المجتمعات الصحراوية في مصر - البحث الأول : شمال سيناء - دراسة إثنوجرافية للنظم والأنساق الاجتماعية، القاهرة ١٩٩١ : تغريد شرارة (تحرير) الإنسان والمجتمع والثقافة في شمال سيناء - إشراف وتقديم أحمد أبو زيد، ١٩٩١ ؛ أحمد أبو زيد (إشراف وتقديم) المجتمعات الصحراوية وتحديات المستقبل (ط٢ ١٩٩٦) وقد نشر هذه الكتب الثلاثة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة .

(١٧) انظر تفصيل ذلك في كتابنا عن : البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع، الجزء الأول «المفهومات» - مرجع سبق ذكره . صفحات ١٩٠ وما بعدها . انظر أيضا :

David Bidney; **Theoretical Anthropology**, Columbia U.P., 1951, pp. 96-7.

(١٨) انظر كتابنا : المدخل إلى البنائية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة ١٩٩٥، وكتاب عبد الله يتيم عن ليفي ستروس .

(١٩) انظر ما ذكرناه في هذا الصدد في كتابنا عن البناء الاجتماعي - المفهومات - - مرجع سبق ذكره - أنظر أيضا : الطبعات المختلفة لكتاب مالينوفسكي :

B.Malinowski; **Sex, Culture and Myth.**

(٢٠) من الأعمال المترجمة التي تعطي القارئ العربي فكرة شاملة عن البنائية كتاب إديث كروزويل «عصر البنائية» - ترجمة جابر عصفور (القاهرة : دار سعاد الصباح ١٩٩٣) وكتاب جون ستاروك (تحرير) : «البنيوية وما بعدها» ترجمة محمد حسن عصفور - سلسلة عالم المعرفة رقم ٢١١، الكويت ١٩٩٦ .

(٢١) وهناك قائمة طويلة من أعمال ليفي ستروس نقلت إلى اللغة العربية منها:

ـ الأنثربولوجيا البنيوية (جزءان) ترجمة مصطفى صالح - دمشق ١٩٧٧، ١٩٨٣ .

ـ الفكر البري ترجمة نظير جاهل ـ بيروت ١٩٨٣ .

ـ الأسطورة والمعنى ـ ترجمة شكري عبد الحميد ـ بغداد ١٩٨٦ .

(٢٢) من الكتابات الشاملة عن ما بعد الحداثة يمكن الرجوع إلى:

Bryan S. Turner (ed); Theories of Modernity and Postmodernity, Sage, London 1990; Zygmunt Bauman, Intimations of Postmodernity, Routledge, London 1997, Linda Nicholson and Steven Seidman (eds.); Social Postmodernism, Cambridge U.P., 1995.

(23) Stanley R. Barrett; Anthropology: A Student's Guide to Theory and Method, University of Toronto Press, 1997.

(٢٤) من الكتب العامة عن الاتجاه النسوي بشكل عام وما بعد ذلك الاتجاه (لغير المتخصصين):

Sophia Phoca and Rebecca Wright; Introducing Postfeminism, Icon Books, London 1999.

وهناك عدد كبير من المقالات عن الاتجاه النسوي وما بعده ويمكن أن يرجع القارئ على سبيل المثال إلى:

Marilyn Strathern; "An Awkward Relationship: The Case of Feminism and Anthropology"; Signs, No. 12, 1987; Marjorie Shostak; Nisa, The Life and Words of a Ikong Woman, Harvard U.P. 1981.

الحصاد الفلسفي للقرن العشرين

د. عطيات أبو السعود

(أستاذ مساعد الفلسفة في جامعة حلوان - مصر)

الحصاد الفلسفي للقرن العشرين

د. عطيات أبو السعود

مقدمة

يعيش العالم الآن بواكير القرن الحادي والعشرين. وقد تعالت صيحات بعض المفكرين معلنة النهايات: فمنهم من يتنبأ بنهاية العالم. ومنهم من يقول بنهاية التاريخ، وآخرون يعلنون نهاية الفلسفة. ولكن أين الحقيقة من الأوهام في هذه المزاعم.

إذا تناولنا الزعم القائل بنهاية الفلسفة وحاولنا فحصه للوقوف على حقيقة الأمر فيه، فلا بد ونحن قد ولجَنا الألف الثالثة للميلاد أن نتخذ موقف المراجعة النقدية لكل الاتجاهات الفلسفية التي سادت القرن العشرين. وأن نرصد حركة التفكير الفلسفي، وهو موضوع هذا البحث، حتى نتبين هل أفضت هذه الحركة إلى وضع نهاية لهذا التفكير بالفعل أم لا ؟ وكيف تجلت الروح النقدية بأشكال وصور مختلفة في جميع التيارات الفلسفية التي سنتعرض لها بالرصد والمتابعة والتقييم؟ وأخيراً هل استطاعت الفلسفة طوال مائة عام، وهي الحقبة الزمنية التي يتناولها البحث بالتقييم،

أن تواكب احتياجات المجتمع المتغيرة في تلك الفترة التاريخية التي تميزت بالاحتجاج والتمرد على كل ما هو مألوف ومعتاد ؟

وإذا كان الرد على هذا السؤال بالإيجاب، فما هي السمات العامة للتفكير الفلسفي التي ميزت القرن العشرين عن القرون الماضية ؟ وهل استطاعت الفلسفة أن تلحق بركب التطورات السريعة للتقدم العلمي والاجتماعي بحيث أصبح وجودها لازمة ضرورية مصاحبة لهذا التطور ؟ أم أن الطفرات التي حققها التقدم المذهل في العلوم الطبيعية قد أزاح دورها الريادي ؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل تراجعت الفلسفة بالفعل عن مكانتها بما يسمح للبعض بإعلان نهايتها ؟ وهل النهاية المقصودة في هذا المقام تعني المعنى الحرفي للكلمة، أم هي إعلان بنهاية المشكلات التقليدية للفلسفة ومنع طغيانها على الفلسفة المعاصرة ؟ أم هي إيذان بتحولات جديدة في التفكير الفلسفي وفي طرح مشكلاته كما تمثلت في الثلث الأخير من القرن العشرين ؟ وإذا كانت الفلسفة تقف الآن في مفترق الطرق بين التقدم الهائل للعلوم من ناحية، وعصر يموج بالمتغيرات والمتناقضات والتحولات في ظل ثورة المعلومات والاتصالات من ناحية أخرى، فما هي الوظيفة الموكلة إليها في خضم الهجوم الشديد عليها من قبل بعض الاتجاهات ـ كالماركسية والبراجماتية والوضعية المنطقية والوجودية ـ بهدف التقليص من مهمتها ؟ وإذا كانت الفلسفة جزءاً من الحياة وعليها مسؤولية تاريخية لا ينبغي التهوين من شأنها، فماذا تبقى لها ؟ وما مصيرها ؟ وماذا ينبغي على كل فيلسوف حي الضمير أن يفعل وما هي مهمته .

يحاول هذا البحث الرد على هذه التساؤلات التي تستلزم الإجابة عليها الرجوع إلى الوراء قليلاً لرصد حصاد التفكير الفلسفي منذ بدايات القرن العشرين وحتى نهايته بقدر الاستطاعة، فكثرة الفلسفات المتنوعة المختلفة بشكل مذهل محير في آن واحد، تجعل مهمة محاولة إيجاد وحدة تربط هذا التنوع مهمة مشكوكاً فيها، طالما كنا نحن أنفسنا ننتمي إلى هذا العصر وغارقين فيه حتى آذاننا . وربما ترجع صعوبة تقديم صورة كلية ونظرة بانورامية شاملة على التيارات الفلسفية في القرن العشرين إلى عدة عوامل نحاول إجمال أهمها في النقاط التالية :

أولاً: إن التنوع الهائل للتيارات الفلسفية في القرن العشرين يجعل مهمة رصدها من الأمور الشاقة العسيرة. فلم يشهد أي قرن من القرون الماضية مثل ما شهده القرن العشرون من هذا الكم الضخم من الاتجاهات الفلسفية المتشابهة أحياناً المتباينة أحياناً أخرى كثيرة. وإذا كنا نستطيع أن نصف القرون الماضية بأن نقول إن القرن السابع عشر هو عصر المذاهب العقلية والتجريبية، وأن القرن الثامن عشر هو عصر التنوير، والقرن التاسع عشر هو عصر الفلسفات المادية بأنواعها المختلفة، فإننا لا نستطيع أن نفعل هذا مع القرن العشرين الذي تميز بتيارات فلسفية متنوعة تنوعاً وفيراً يجعل تحديد خصائص عامة لكل هذه التيارات أمراً متعذراً.

ثانياً: إن التفكير الفلسفي في القرن العشرين ليس مقطوع الصلة بفلسفات القرن التاسع عشر ولا بالقرون السابقة عليه. فهناك بعض التيارات ـ خاصة في النصف الأول من القرن ـ التي تعد امتداداً وتطويراً للأفكار الأساسية التي سادت في القرن الماضي أو حتى القرن الذي سبقه. وإذا كان هذا التأثير لا ينفي عن هذه التيارات جدتها وأصالتها، فهذه هي طبيعة التفكير الفلسفي الذي يتميز بأنه فكر متصل مستمر وفي حالة جدل وحركة دائمين. كما تتميز بعض اتجاهاته بأنها تكاد أن تكون مقطوعة الصلة بكل ما سبقها، فهناك تيارات ومذاهب ـ في النصف الثاني من القرن ـ جديدة ووليدة القرن العشرين وتكاد أن تكون في زعم أصحابها بداية جديدة كل الجدة ومختلفة عن التيارات السابقة عليها. وبين هذا الاتصال والانقطاع يقع الراصد لحركة الفكر في نوع من الحيرة والذهول معاً تجعل من الصعب عليه أن يلم بهذه الحركة في نظرة واحدة موحدة.

ثالثاً: يتميز القرن العشرون بأنه عصر يموج بالمتناقضات والمتقابلات ويحفل بالتغيرات والتحولات السريعة. وتنتاب الباحث في سمات التفكير الفلسفي في القرن العشرين وحصاده النهائي مشاعر متناقضة ومتباينة بسبب تشابك الفلسفة في هذا القرن مع علوم أخرى كثيرة. وعلى الرغم من انفصال العلوم عن الفلسفة قبل قرنين من الزمان، وعلى الرغم أيضاً من أن الفلسفة لم تعد هي أم العلوم ولا المشرع لها ولا الحاكم المطلق في أمرها، إلا أنها عادت وتشابكت مع العلوم الطبيعية والرياضية

والإنسانية مرة أخرى بصور مختلفة، كما تداخلت مع كل آداب العصر وفنونه. وبالإضافة إلى هذا الشعور المتناقض المتباين يحس الباحث أيضاً بالاغتراب كلما توغل بحثه واقترب من نهاية القرن؛ فهناك نوع من الانشطار بين بداية القرن ونهايته، فالتطور والتحول السريع الذي حدث في التفكير الفلسفي في النصف الثاني، أو إذا توخينا الدقة في بداية السبعينيات من هذا القرن. هو المسؤول عن الإحساس بهذا التغريب، حتى ليخيل للمرء أن انتقاله من النصف الأول من القرن، إلى نصفه الثاني أشبه بالخروج من عباءة العصر الوسيط إلى عصر جديد كل الجدة. إن النظرة العامة إلى المشكلات التقليدية للفلسفة من ميتافيزيقا ومعرفة ومنطق وأخلاق قد اهتزت من أساسها، إذ «أصبحت الميتافيزيقا والمعرفة مجرد أيديولوجيا، والأيديولوجيا نفسها قد ساءت سمعتها بشكل متزايد. لم يعد أحد يجرؤ على التساؤل عن العناصر الأساسية للوجود، كما فعل الميتافيزيقيون القدامى، ولم يعد باستطاعة أحد أن يعلمنا المبادىء الأساسية للمعرفة الإنسانية، مثلما فعل الإبستمولوجيون القدامى، ولم يعد المنطق موضوعاً فلسفياً، بل أصبح معظم المناطقة أعضاء في أقسام الرياضيات. كذلك الأمر في فلسفة الأخلاق التي تحولت إلى الدراسات الفلسفية التحليلية وانتهت إلى ما بعد ـ الأخلاق meta - ethics وهي الدراسة التي يفترض أنها ستجد مكانها الصحيح في علم اللغويات الجديد» (١).

I ـ خصائص التفكير الفلسفي في القرن العشرين :

للأسباب السابقة يصعب أن تتوحد فلسفات القرن العشرين تحت تصنيف واضح، كما يصعب وضع خصائص للتفكير الفلسفي لهذا القرن يمكن أن تنطبق على كل تياراته المتنوعة. ومع ذلك يمكن إجمال سمات التفكير الفلسفي في القرن العشرين في النقاط التالية :

١ ـ يتصف التفكير الفلسفي ـ خاصة في النصف الأول من القرن ـ بالاستمرارية والاتصال مع فكر القرن التاسع عشر بالإضافة أيضاً إلى الجدة، فقد «حاول تقديم

إجابات متطورة عن أسئلة أو تساؤلات طرحها الإنسان في نهاية القرن التاسع عشر، بل وفيما قبل ذلك القرن. إلا أن سمة الحياة الجديدة بوجه عام أدت إلى طرح أسئلة جديدة كذلك . . . فالسؤال عما إذا كان سوء استخدام اللغة يؤدي إلى كثير من مشكلات الفلسفة بعامة والميتافيزيقا بخاصة سؤال جديد في فلسفة التحليل المعاصر»(٢) .

٢ ـ اختفت المذاهب والأنساق الفلسفية الكبرى التي تميز القرون الماضية، «ولا نكاد نجد لدى أغلب الفلاسفة المعاصرين هذه الأنساق أو التركيبات الفكرية الهائلة أو المذاهب الفلسفية الضخمة التي نجدها في الفلسفات التقليدية. وإنما نجد نزعات تحليلية يتوخى أصحابها الاهتمام بالمنهج ويحرصون حرصاً شديداً على الوضوح في الفكر والمعنى، وكذا الدقة البالغة في استخدام اللغة وأساليب التعبير»(٣) .

٣ ـ التمرد على النزعة المثالية هي السمة المميزة للعقل الفلسفي في القرن العشرين. وقد عبر هذا التمرد عن نفسه في أشكال عديدة من التفكير سادت في الفلسفة المعاصرة: الماركسية، والوضعية، والفلسفة التحليلية الانجليزية، والبراجماتية والوجودية. تمرد الماركسيون على النزعات المثالية لإغفالها الظروف المادية الاجتماعية والتاريخية للمجتمع، كما تمرد الوضعيون عليها واعتبروا عباراتها فارغة من المعنى، وتمرد التحليليون الانجليز على المثالية على أساس من نزعتهم الواقعية، وتمردت الوجودية عليها أيضاً لأنها لم تكترث بالقلق الإنساني والتاريخ والزمان، وهذا التمرد على المثالية هو في حقيقة الأمر ثورة على النزعة العقلية بوجه عام .

٤ ـ تحول الهجوم على الميتافيزيقا العقلية التقليدية إلى هجوم على الفروض المنهجية للنزعة العقلية، «لا البراجماتية ولا الوجودية وحدهما في نقد النزعة العقلية الكلاسيكية، فالحقيقة أن الهجوم عليها جاء من كل الاتجاهات، وكان إحدى العلامات المميزة والسائدة في القرن العشرين، فكل فيلسوف ـ منذ كانط ـ جعل جزءاً كبيراً من مهمته ـ سواء بشكل ضمني أو صريح ـ مواصلة نقد العقل الذي استهله كانط نفسه. . . وقد أعلن هوسرل مؤسس الفينومينولوجيا الحديثة أن مهمة الفلسفة هي إعادة تأسيس أو تكوين العقل reconstitution of reason»(٤) . وهذا يدلنا على أن

النقد الجذري هو القاسم المشترك لا بين هذين الفيلسوفين الأصيلين فحسب، بل بين جميع الاتجاهات التي سنتوقف عندها بعد قليل .

٥ ـ ترتب على رفض الفلسفة المثالية «أن أصبح الاتجاه إلى الواقع وإلى الإنسان أمراً طبيعياً، فنزع كثير من الفلاسفة المعاصرين إلى الواقعية . . وترتب على نقد فكرة المطلق لدى معظم الفلاسفة المعاصرين ازدياد الاهتمام بالإنسان الفرد . . . بذلك عادت أصداء دعوة سقراط إلى معرفة الإنسان لنفسه تتردد من جديد وخاصة عن بعض الوجوديين» (٥) .

٦ ـ أصبحت الفلسفات المعاصرة أكثر ارتباطاً بالعلم، وإن لم تعد قائمة على العلم ونتائجه بشكل مباشر كما كان الحال في القرن التاسع عشر . وانعكس هذا التأثير على استخدام المنهج العلمي والاستعانة بنتائج العلوم الطبيعية والنظريات العلمية في أغلب التيارات الفلسفية السائدة في القرن العشرين، حتى أصبح يطلق عليه اسم عصر المنهج والتحليل . وإذا كان الاهتمام بالمنهج يعود إلى عهد ديكارت وهيوم . . . إلخ، إلا أن هذا القرن نجح نجاحاً كبيراً في تحليل المفاهيم وتصنيف أشكال التفكير والتحرر من الميتافيزيقا التقليدية .

٧ ـ كانت العقود الأولى من القرن العشرين فترة فحص نقدي، وامتدت الدراسة النقدية طوال القرن لتشمل كل مناحي الحياة والعقل والعلم والأخلاق والفن والدين بل والفلسفة ذاتها . صحيح أن التحليل النقدي هو جوهر الفلسفة على امتداد تاريخها، لكن الدراسات النقدية في القرن العشرين اتخذت أبعاداً مختلفة وشملت كل شيء في حياة الإنسان في المجتمعات الرأسمالية والصناعية المتقدمة، حتى تبلورت في مدرسة فلسفية حاولت أن تؤسس نظرية نقدية كان لها تأثيرها على أغلب فلاسفة النصف الثاني من القرن العشرين، وهي مدرسة فرانكفورت ونظريتها النقدية الإجتماعية .

٨ ـ يوصف القرن العشرون بأنه عصر الكلمات والرموز بقدر ما هو عصر مضاد للميتافيزيقا . وينطبق هذا بوجه خاص على النصف الثاني من القرن وهي الفترة الزمنية

التي ظهرت فيها تيارات فلسفية يمكن القول بأنها جديدة، ومقطوعة الصلة بما سبقها، مفرطة في طموحها. فقد انشغل الفلاسفة المعاصرون في انجلترا وأمريكا بتحليل المفاهيم والبحث عن الدلالة والمعنى في الاستخدامات اللغوية، وحدث نوع من التحول في التفكير الفلسفي في تلك الحقبة، وتطورت الفلسفة التحليلية الإنجليزية «وتحولت إلى دراسة اللغة العادية في كل تنوعها وكان فيتجنشتين هو المهندس الرئيسي لهذا التحول، حينما أكد أننا نكتشف اللغة من خلال استعمالها في مختلف مجالات النشاط الإنساني في حياتنا اليومية، وليس في استخدامها العلمي فحسب، فالكلمة لها معنى فقط داخل تيار الحياة» (٦).

وهكذا سادت تيارات فلسفية طالبت العقل بالتريث وآمنت بأن الجهل باللغة وسوء استخدامها هو المسؤول عن الإخفاق العقلي والفوضى الروحية التي سادت التفكير الغربي، وأصبحت اللغة هي أحدث ملاذ للفلسفة والمأوى الآمن من الهجوم الضاري عليها. وتطورت هذه النوعية من الدراسات على أيدي الفلاسفة الفرنسيين بوجه خاص، كما سنرى في تحليلات البنيويين والتفكيكيين.

٩ ـ ظهرت في الثلث الأخير من القرن العشرين بعض التيارات الفلسفية المعروفة باسم فلسفات ما بعد الحداثة، وشهدت فرنسا على وجه التحديد تحولاً جديداً في الفكر الفلسفي يتسم بشيء من الأفول النسبي لفلسفات الوجود. وظهرت البنيوية ثم التفكيكية وغيرهما من فلسفات ما بعد الحداثة التي تعد رد فعل بنهاية الحداثة أو هي التجربة الأخيرة بالحداثة، كما أنها رد الفعل العقلي والأخلاقي والجمالي لنهاية الحداثة.

١٠ ـ واجه التفكير الفلسفي في نهاية القرن مأزقاً شديداً، فبعد أن تطورت العلوم الطبيعية الحديثة تطوراً هائلاً أبعدت مجالات كثيرة عن سلطة التفكير الفلسفي، ولم تعد الفلسفة تستطيع أن تزعم أنها تسيطر على كل جوانب المعرفة، ووجدت نفسها في مفترق طرق ونقطة تحول، وتعالت الصيحات بأنها أصبحت عديمة النفع، وكان لابد من التفكير: ماذا بعد الفلسفة؟ وظهرت بعض التيارات التي تؤكد أن «استمرار الفلسفة لا يكون إلا من خلال تحولها إلى هيرمنيوطيقا فلسفية أي التأويل

الفلسفي»[٧]، كما في مشروع جادامر وريكور، أو في تحطيم (أو تجاوز وتفكيك) الميتافيزيقا الغربية كما عند دريدا، أو في نقد الأيديولوجيا المتجذرة في الظلم الاجتماعي عند هابرماس، أو في استمرارها عند البعض في السيمانطيقا (علم الدلالة) وعند البعض الآخر في النظرية العامة للاتصال اللغوي.

وفي كل الأحوال كان التحول البارز الذي تعين على الفلسفة أن تتجه إليه هو التحولات اللغوية التي انطلقت بشكل أساسي من فلسفة كل من هيدجر وفيتجنشتين. وينتهي القرن بطرح التساؤل عن مصير الفلسفة !!، فقد رأى البعض علامات النهاية ونذرها الزاحفة، ورأى البعض الآخر أن هناك حاجة ماسة لمفهوم نسقي جديد للفلسفة، ورأى آخرون أنها «ليست في العلم ولا الفن ولا هي نظام معرفي "Discipline" ولا يمكن لها أن تقدم أي شيء، بل هي دائماً وللأبد نشاط وفعالية للروح الإنسانية [٨]. وإن اختلفت الآراء كذلك حول طبيعة هذه الفاعلية وموضوعها وأدواتها.

II ـ تصنيف التيارات الفلسفية في القرن العشرين :

تعددت المدارس الفلسفية وتنوعت في القرن العشرين ـ كما سبق القول ـ إلى حد اختلاف الباحثين والفلاسفة أنفسهم حول تقسيمها فيقول رسل «بثلاث فرق أساسية: الأولى اتباع الفلسفة الكلاسيكية (فلسفة كانط وهيجل)، والثانية تتكون من البراجماتيين وبرجسون، والثالثة ممن يتصلون بالعلم»[٩]. وقدم «وولف» ستة اتجاهات: «المذهب المادي، المذهب المثالي المطلق، مذهب الكثرة الروحية، مذهب التجربة الجديد (الظاهريات)، فلسفة الحياة ومذهب الواقع»[١٠]. أما بوشنسكي فقد ميز أهم النظم الفلسفية في النصف الأول من القرن العشرين من حيث المحتوى إلى ست مجموعات: «المذهب التجريبي أو فلسفة المادة، وهو خليفة المذهب الوضعي (وهما يمتدان من مذاهب القرن التاسع عشر)، والمثالية في صورتيها الهيجلية والكانطية. ثم يأتي مذهبان قطعا كل حبال الاتصال مع القرن التاسع عشر وهما فلسفة الحياة وفلسفة الماهيات أو الفينومينولوجيا. وأخيراً تأتي مجموعتان تعبران عن

المحاولات الأصلية والمعبرة عن القرن العشرين وهما مجموعة الفلسفة الوجودية ومجموعة ميتافيزيقا الوجود الجديدة» (١١) . أما تصنيف هذه المذاهب حسب المنهج فيرده بوشنكسي إلى «التحليل الرياضي المنطقي من جهة، وإلى العمليات الفينومينولوجية من جهة أخرى» (١٢) .

ومما لاشك فيه أن تصنيف المذاهب ـ كما يعترف بوشنسكي نفسه ـ لا يخلو من تعسف لأن هناك فروقاً كبيرة تفصل بين فلسفات تم وضعها تحت عنوان واحد، ومع ذلك فالتصنيف ضرورة من أجل تقديم صورة كلية ونظرة شاملة. وسنعرض الآن لأهم التيارات الفلسفية في القرن العشرين، ولكن هذا العرض أيضاً لا يخلو من تعسف، فالمساحة المتاحة لهذا البحث لا تسمح بعرض كل الاتجاهات، لذلك سنقتصر على أكثر التيارات تأثيراً في فلسفة القرن العشرين، وسيتم اختيار الفلاسفة الذين نظن أن لهم وجهات نظر ثاقبة، أو أن لهم إسهاماً مميزاً وتأثيراً واضحاً في مناهج أو نظريات أو تأملات فلسفية أخرى، والذين أصبح لهم الآن تأثير على عقول فلاسفة واعدين .

سنبدأ أولاً بعرض التيارات الفلسفية التي سادت الفكر الغربي في النصف الأول من القرن العشرين، والتي كانت رد فعل أو امتداداً لتيارات القرن التاسع عشر، ولكننا سنستثني من هذا العرض الفلسفة الماركسية؛ وعلى الرغم من أنها تنتمي إلى مذاهب القرن التاسع عشر ، فقد كان لها تأثير على بعض الفلاسفة في القرن العشرين، لا سيما بعض الفلاسفة الماركسيين الذين اجتهدوا في تجديد الفكر الماركسي من الداخل ـ مثل بلوخ وأصحاب التيار النقدي الاجتماعي من مدرسة فرانكفورت ـ وحاولوا تحذير العالم مما سيؤول إليه الفكر العقائدي المتزمت بعد أن شهد النصف الأول من القرن العشرين أهوالاً عديدة، فقد سيطرت حكومات شمولية استبدادية على النظم السياسية في العديد من بلدان أوربا كالفاشية الإيطالية والشيوعية السوفيتية والنازية الألمانية، وشهد أيضاً ملايين الضحايا في حربين عالميتين انتهتا بأن تركا العالم في حالة فوضى، بعد أن وصلت ذروته بإلقاء القنابل الذرية على هيروشيما ونجازاكي. لذلك ظهرت الدعوة إلى تجديد الفكر الماركسي والوقوف في وجه النظم الشمولية. ولكن لم تكن هناك آذان صاغية لهذا التجديد. ولسنا في حاجة إلى الإشارة إلى المصير المأساوي

الذي انتهت إليه الماركسية، فالانهيار العظيم يشهد عليه. ومع ذلك سنكتفي بالإشارة إلى تيار واحد حاول تجديد الفكر الماركسي من حيث المنهج وإن كان قد تخلى عن معظم مقولاته الفلسفية الأساسية وهو التيار النقدي لمدرسة فرانكفورت والذي سنعرض له في حينه. ونبدأ العرض بالتيارات التي سادت في النصف الأول من القرن العشرين مثل البرجسونية والبراجماتية والفلسفة التحليلية. وقد كانت فلسفة برجسون الحيوية مناهضة للمذهب المثالي والفلسفة الوضعية المنتميين للقرن الماضي، كما عرضت لأول مرة مفهوم الديمومة. وقدم برجسون نظريته في التطور وكانت دفعة كبيرة للأبحاث الفلسفية اللاحقة لها.

وكانت البراجماتية امتداداً للتيار التجريبي باعتبارها شكلاً من أشكال الفلسفة التجريبية، ثم أصبح لها تأثير عميق على المسار اللاحق لها، «ليس فقط على الفلسفة التكنولوجية، بل أيضاً على ازدهار نظم معرفية لم تكن مستقلة بنفسها تمام الاستقلال half-independent disciplines مثل علم الدلالة، وعلم النفس، والسوسيولوجيا والتشريع والتعليم» (١٣). هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تعتبر البراجماتية بمثابة حركة انتقالية أو الحلقة المفقودة بين عصر الأيديولوجيا وعصر التحليل.

ثم نعرض للفلسفة التحليلية وللوضعية المنطقية التي صدمت الحياة الفلسفية وكانت الطفل المرعب لفلسفة القرن العشرين، فلم تكن تسعى كغيرها من التيارات إلى تجديد الفلسفة بل عمدت إلى تدميرها، بزعم أنها تبحث في موضوعات لا معنى لها. وبذل الوضعيون المناطقة كل جهودهم لوضع حد حاسم بين الميتافيزيقا والعلم الطبيعي. وجعلوا مهمتهم الأولى هي حذف الميتافيزيقا ثم توضيح لغة العلم وتحديدها. وعلى الرغم من الصخب الذي أحدثه أصحاب هذا الاتجاه في بدايته المبكرة، إلا أن نجمهم قد أفل وانخفض صوتهم، وتحول اتجاههم الفلسفي إلى تيارات علمية وتجريبية أخرى متطورة.

ثم يعرض البحث لأكثر التيارات تأثيراً في القرن العشرين ـ والتي لم تكتشف في رأينا كل كنوزها حتى الآن ـ وهي فلسفة الظاهريات أو الفينومينولوجيا ومؤسسها هوسرل، أو هو بالأحرى مؤسس فلسفة الوعي، الذي كانت مهمته إعادة بناء نقدي

للمعرفة. وربما لا نبالغ إذا قلنا إن الظاهريات هي بحق العباءة التي خرجت منها معظم التيارات الفلسفية اللاحقة لها في هذا القرن وإن لم يكن لها تلك الشعبية التي حظيت بها هذه التيارات (مثل الوجودية على سبيل المثال). والظاهريات هي الفلسفة التي تنتمي عن أصالة لفكر القرن العشرين، وهي التي يصفها مؤلفها بأنها «عالم البحث المحايد الذي تنبت منه جذور شتى العلوم» (١٤).

ثم ننتقل إلى الوجودية وهي من أكثر الفلسفات انتشاراً في منتصف القرن العشرين. وهي أيضاً من أكثر الفلسفات التي تأثرت ـ بكل تياراتها المختلفة ـ بظاهريات هوسرل. عادت الوجودية بتاريخ الفلسفة إلى جذور السؤال عن الوجود والماهية، كما عبرت عن أزمة الإنسان الأوربي في مرحلة ما بين الحربين العالميتين. وإذا كانت الوجودية قد انحسرت منذ ما يقرب من ربع قرن، إلا أنها امتدت في تيارات أخرى انتشرت في الثلث الأخير من القرن العشرين، وهي التي تسمى بفلسفات «ما بعد الحداثة» والتي انبثقت من فلسفة هيدجر على التحديد.

ثم نعرض لتيار آخر اجتاح الفكر الفلسفي الأوروبي منذ أواخر الربع الأول من القرن العشرين، لكنه لم يتبلور في شكل نظرية إلا بعد الحرب العالمية الثانية وهو التيار النقدي الاجتماعي الذي أرسى دعائمه أعضاء مدرسة فرانكفورت، وصاغوا له النظرية التي عُرفت باسم «النظرية النقدية». وشكلت هذه المدرسة تياراً فلسفياً داخل الفكر المعاصر، مستعينة بالأدوات التحليلية والطاقة النقدية للماركسية، لتحليل المجتمع الصناعي والرأسمالي. وإن كان يؤخذ على أصحاب النظرية النقدية أنهم لم يقيموا نسقاً منهجياً محكماً، إلا أنهم يمثلون تياراً فلسفياً لا يمكن تجاهله؛ فقد حاول أن يعيد للفلسفة دورها في المجتمع، وخاصة على يد أحد أهم أعلام جيلها الثاني وهو يورجين هابرماس.

ثم نعرض للبنيوية، ذلك التيار الذي سيطر على الفكر الفرنسي في الستينات، بعد أن هدأ الصراع الفكري بين الوجودية السارترية وأنصار الماركسية، ذلك الصراع الذي سيطر على الساحة الثقافية الفرنسية في تلك الفترة الزمنية. والبنيوية ليست مذهباً فلسفياً جديداً بقدر ما هي منهج في المعرفة العلمية، احتذى بالنجاح الذي حققته علوم

اللغة بهدف الوصول إلى مرتبة العلم المنضبط على نمط العلوم الطبيعية. وقد أثارت البنيوية، فكراً ومنهجاً، الكثير من الجدل تراوح بين الحماس لها من ناحية وبين الغضب عليها من ناحية أخرى.

ويعرض البحث للفلسفات الجديدة التي ظهرت في مطلع السبعينيات وتركز معظمها في الفكر الفرنسي على وجه التحديد. ومنذ ذلك الحين بدأت تظهر فلسفات «المابعدية» ـ إذا صح هذا التعبير ـ أعني تلك التيارات التي اتخذت شعار: «ما بعد ـ التجريبية»، «ما بعد ـ الفلسفة»، «ما بعد ـ النقد»، «ما بعد ـ البنيوية»، «ما بعد ـ الحكاية». ولا غرابة في أن تظهر هذه الاتجاهات في الثقافة الفرنسية التي اشتهرت «بالبدع» أو «الموضات» الثقافية والفكرية بنفس القدر الذي اكتسبت به شهرتها في «تقليعة» أو «موضة» الأزياء. تعبر كل هذه «المابعدات» عن التغيرات الأساسية التي طرأت على الثقافة والمجتمع الغربي في أخريات القرن العشرين، وظهرت بوضوح في مجالات الآداب والفنون، ثم انتقلت إلى مجالات الفلسفة والنظريات الإجتماعية. ومن أهم هذه التيارات التي سنعرض لها في هذا البحث فلسفة التأويل (الهرمنيوطيقا) والتفكيكية.

III ـ أهم التيارات الفلسفية في القرن العشرين:

قبل أن نعرض لأهم تيارات هذا القرن لا بد أن نؤكد أن الغالبية العظمى من فلاسفة القرن العشرين انتابتهم رغبة جامحة للإتيان بأفكار وتيارات جديدة واقتلاع القديم من جذوره، ولهذا السبب كانت الروح النقدية هي الدافع الأول في هذه التيارات. وإذا كانت هذه الرغبة مشروعة في الحياة بصفة عامة، فهي بغير شك أكثر مشروعية في الفكر الفلسفي الذي يعد النقد جوهره وأهم سمة من سماته. هذا من جانب، ومن جانب آخر لابد من التأكيد أيضاً أنه ليس هناك بداية مطلقة من الصفر، كما يستحيل على أي جديد أن يتبرأ تماماً مما يدين به للأسلاف، ولا يمكن على الإطلاق أن تكون هناك جدة مطلقة لا تتصل على نحو من الأنحاء ـ ولو على سبيل الرفض والقطيعة ـ بما سبقها من أشكال الفكر ومضامينه.

فلسفة الحياة : Philosophy of life

نبدأ هذه البانوراما الفلسفية للقرن العشرين بالتيار المسمى بفلسفة الحياة، وسنكتفي منه بالفيلسوف الفرنسي هنري برجسون Henri Bergson (١٨٥٩ ـ ١٩٤١)، ولن نقف عنده كثيراً، لا لعدم أهميته ولكن لأنه ـ من بين فلاسفة قلائل ـ حظي باهتمام كبير في الفكر العربي، حيث ترجمت معظم مؤلفاته إلى اللغة العربية وصدرت في عدة طبعات مختلفة، وتجاوبت معه الرومانسية العربية. لقد كان لبرجسون تأثير قوي ليس على الحياة الفكرية الفلسفية فحسب، بل على الحياة الفكرية والأدبية أيضاً في النصف الأول من القرن العشرين، لما كان يتمتع به من أسلوب أدبي مرهف ودقة في التعبيرات الفلسفية، فذاعت شهرته وراجت كتبه. وعلى الرغم من أن آراء برجسون ليست جديدة تماماً على الفكر الفلسفي الغربي ـ حيث نجد فيها أصداء هرقليطس وأفلوطين وهيجل وشيلنج ومين دي بيران ـ إلا أنه «يعد أكبر فيلسوف في فرنسا منذ عهد بعيد لما بذله من براعة في الجمع بين هذه الآراء والتجديد في عرضها، وقد أذاع لوناً من التفكير وأسلوباً في التعبير طغيا على سائر فروع المعرفة العلمية وتجاوزاها إلى الأدب»(١٥).

واجهت فلسفة برجسون الحيوية كلاً من النزعة الآلية الميكانيكية والنزعة المادية مواجهة نقدية حاسمة. وقدم برجسون فلسفة للحياة من خلال نظرية التطور في إطار حدده هو لنفسه واتخذه أساساً لاتجاهه الفلسفي، وليس في الإطار الذي حدده كل من اسبنسر وداروين؛ فقد عرض لتطور الحياة في لغة شعرية وأدبية بعيدة عن اللغة العلمية التي استخدمها علماء البيولوجيا. وقد اتخذ من «الوثبة الحيوية» أصلاً للتطور، كما عرضها في كتابه «التطور الخالق» عام ١٩٠٧، ولم يكشف العقل عن هذه الدفعة أو الوثبة الحيوية، بل هناك ملكة أسمى منه في رأي برجسون وهي ملكة الحدس التي نتعرف من خلالها على ما بداخلنا من صيرورة مستمرة وديمومة حقيقية، وهي الملكة الوحيدة القادرة على فهم الحياة وإدراك كل ما هو حي ومتغير ومتحرك وجديد في الزمان.

وفي كتابه (المعطيات المباشرة للشعور) يؤكد برجسون أن الحياة النفسية «تيار غير

منقطع من الظواهر المتنوعة، أي تقدم متصل من الكيفيات المتداخلة، بخلاف الظواهر المادية التي هي كثرة من الأحداث المتمايزة المتعاقبة» (١٦) . وإذا كان برجسون يرفض المنهج العقلي كمنهج للفلسفة، فهو لا ينكره في ميدان العلم لأنه هو القادر على القياس والتحليل والتركيب، ولكنه لا يستطيع النفاذ إلى داخل الأشياء بل يعرفها من الخارج فحسب. أما الزمان الشعوري أو الباطني فلا يمكن إدراكه إلا بالحدس، وهو ضرب من الإدراك المباشر لحياتنا الباطنية ولمجرى شعورنا الداخلي. وقد حاول برجسون بذلك «تجاوز التفرقة بين الذات والموضوع بوصفهما قطبين متضادين، ولكنه نظر إلى هذا التجاوز نظرة مثالية، مقدماً العالم الداخلي للإنسان، حدسه وحريته، بوصفهما بديهيات أساسية في الفلسفة» (١٧) .

لقد كان الإسهام الأكبر الذي قدمه برجسون للفلسفة في بداية القرن العشرين هو إنقاذ فلسفة الروح من النزعة الوضعية (Positivism)، إذ قصد إلى «إنقاذ القيم التي أطاح بها المذهب المادي، فهو واحد من أولئك الذين يقومون في الإنسانية ليعلنوا إيمانهم بالروح» (١٨) . ولقد كانت فلسفة برجسون بأكملها دفاعاً عن الروح والحرية، والتأكيد على أن لكل إنسان شخصيته الحية المتميزة، وأن «كل خط للتطور ينتهي إلى تحرير الوعي عند الإنسان؛ ويظهر الإنسان وكأنه الغاية النهائية من تنظيم الحياة على كوكب الأرض». ولكن فلسفة برجسون انحسرت مع نهاية الحرب العالمية الثانية ـ على الرغم من انتشارها السريع ومن الشهرة التي حظيت بها في معظم بلدان أوربا وامتدت إلى الشعوب الشرقية ـ ويعزو البعض هذا الانحسار إلى اهتمامها المبالغ فيه بالزمان الشعوري، باعتبار أنه وحده هو الزمان الحقيقي وتجاهلها للزمان المكاني. وربما يعود السبب الحقيقي لهذا الانحسار إلى اكتساح الوجودية للساحة الفلسفية والفكرية في فرنسا في تلك الفترة وخاصة الوجودية السارترية .

البراجماتية : Pragmatism

تعد البراجماتية من بين فلسفات القرن العشرين التي أدت دوراً هاماً في الفكر المعاصر، واشتهرت بأنها شديدة الإحساس بالمصالح الإنسانية. وهي الفلسفة التي ترجمت الأفكار إلى فعل وعمل؛ فالحقيقي في الفلسفة البراجماتية هو ما يمكن التحقق

من صدقه في الواقع الموضوعي، والمنفعة والقيمة والنجاح هي المعيار الوحيد للحقيقة. ولا نستطيع القول أن البراجماتية مذهب فلسفي بقدر ما هي منهج يتتبع النتائج العملية للأفكار. وعلى الرغم من ردود الأفعال المتباينة التي تشكك في قيمة وأصالة البراجماتية، إلا أنها تعبر عن فلسفة حضارة جديدة؛ فبدون تشارلز بيرس (Charles Pierce) ووليم جيمس (William James)، وجون ديوي (John Dewey) ـ وهم أعلام هذا التيار ـ يصعب تخيل الحياة العقلية في القرن العشرين وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية معقل هذا التيار. وعادة «ما ينظر إلى بيرس على أنه سقراط النزعة البراجماتية، وجيمس على أنه أفلاطونها أما ديوي فهو أرسطو» في حضارة القارة الجديدة.

كان تشارلز بيرس (١٨٣٩ ـ ١٩١٤) «أول فيلسوف أمريكي يخرج على العالم بفكر جديد يبلور فيه الحياة العقلية كما تمثلت في القارة الجديدة، فهو الذي خلق الفلسفة البراجماتية خلقاً، ثم هو الذي بلغ بها غاية كمالها، حتى إذا ما جاء بعده التابعان الكبيران اللذان سارا على نهجه ـ وهما وليم جيمس وجون ديوي ـ لم يسعهما إلا أن يتحركا في الإطار نفسه» (٢١). وأهم ما يميز فلسفة بيرس هي أنها فلسفة علمية وليست تأملية، وأنها بعيدة عن الرطانة الفلسفية الأكاديمية. ويعتبره البعض «أكبر مفكر أنجبته أمريكا، له إسهاماته المميزة في المنطق، وفلسفة العلم، والميتافيزيقا، والابستمولوجيا وفروع أخرى من الفلسفة بجانب اشتغاله بالعلم» (٢٢) والفكرة الأساسية عند بيرس هي أن الوظيفة الوحيدة للفكر تنحصر في النتيجة العملية المثمرة التي يتمخض عنها الفكر. ويشترك وليم جيمس (١٨٤٢ ـ ١٩١٠) مع بيرس في هذه الفكرة الأساسية وهي أن الفكر لا يكون مفيداً ذا معنى يمكن فهمه مصداقية إلا من خلال علاقته بغاياته. فالمعرفة بالنسبة لهما ليست تأملاً ولا حدساً بل هي فعل وعمل.

وربما كان بيرس ووليم جيمس هما أول من «عرض بوضوح الاتجاه المميز للقرن العشرين في النظر بعين الاعتبار للمعنى ووضعه في قلب الفلسفة؛ ففي اعتقادهما أن الفكرة الموجودة في العقل لها وظيفة تكيفية تتجلى في الفلسفة وفي نظرية المعنى»(٢٣)، وهذه هي إحدى آثار نظرية داروين التطورية. ولوليم جيمس إسهاماته في ظهور

البراجماتية على الساحة الفلسفية، على الرغم من أنه ليس مؤسس هذه النزعة (مثل بيرس) ولا هو الذي قدمها بشكل محدد (مثل جون ديوي)، ولكن قوة شخصيته ونشاطه أديا دوراً حاسماً في الأثر الذي خلفته البراجماتية في معاصريه. ومحاضراته عن البراجماتية يؤرخ بها لبداية هذا التيار الفلسفي كحركة واضحة المعالم؛ خاصة في بحثه عن مفهوم الصدق، فبعد أن اختلف الفلاسفة طويلاً حول طبيعة الصدق، جاء جيمس ليؤكد أن الفكرة الصادقة هي التي تتلاءم مع غيرها من الأفكار التي تثبت صحتها عملياً. وتصبح الفكرة حقيقية عندما تثبت التجربة أنها صالحة ومفيدة.

ثم يأتي جون ديوي (١٨٥٩ ـ ١٩٥٢) أحد الفلاسفة الثلاثة الذين طوروا البراجماتية بما له من وعي عميق بالبعد الاجتماعي للفكر الفلسفي. فقد أدرك أكثر من أسلافه ليس قيمة التفاعل بين الفلسفة والأنشطة الثقافية الكبرى فحسب، بل أيضاً قيمة الفلسفة ذاتها ومواجهتها المستمرة مع السياسة والتعليم. مما جعل لفلسفته تأثيراً عظيماً على الحياة الأمريكية، فقد «ذاعت شهرة جون ديوي على الأخص باعتباره مفكراً تربوياً يروم إصلاح مناهج التربية على أساس آراء اجتماعية متشددة في شأن الطابع الاجتماعي للتربية. وقد كانت فلسفته لمدة طويلة أقوى قوة عقلية في تلك البلاد التي تعبد التكنولوجيا. ولم تعرف خبرة التقدم العلمي على النحو الذي عرفته أوربا» (٢٤). لقد شارك جون ديوي زميليه بيرس وجيمس في المبدأ العام للبراجماتية وهو أن الفكرة خطة عمل، وأنها ـ أي الفكرة ـ لن تكتسب أية قيمة إلا حين تثبت أنها قابلة للعمل وقادرة على تحقيق نجاح تلك الخطة. ولكن لفلسفة ديوي مفتاحاً آخر مختلفاً وهو مفهومه عن الخبرة وتأثره بالنزعة السلوكية، والخبرة عنده هي خبرة بالطبيعة لأنه لا توجد ـ في رأيه ـ معرفة حقيقية غير تلك التي يأتي بها منهج العلوم الطبيعية ولذلك فهو يرفض كل الأفكار التي تتعالى على الطبيعة ويتجه مباشرة إلى الخبرة.

ولعل أهم إسهام قدمه ديوي في تطور البراجماتية هو نظريته في التربية ورفعه شعار التعليم بالممارسة؛ فالتربية الواعية هي إعادة بناء مستمر للخبرة. وأن الأفكار لا تكون أفكاراً حقيقية إلا إذا كانت أدوات أو ذرائع نستعين بها في حل المشكلات التي تواجه الفرد والمجتمع على حد سواء. ولا غرابة في أن تنشأ الفلسفة البراجماتية وتجد صدى

لها ـ بل وتحقق نجاحاً باهراً أيضاً ـ في مجتمع يحكمه منطق القوة والنجاح كالمجتمع الأمريكي، ولكنه ليس بالضرورة هو أفضل المجتمعات. وربما لهذا السبب أيضاً لم تجد البراجماتية رد فعل إيجابياً في المجتمعات ذات القيم المثالية العريقة؛ لأن ربط الأفكار الحقيقية والصادقة بآثارها العملية سواءً أكانت مباشرة أم غير مباشرة استدعى استبعاد كل القضايا الأخلاقية وأحكام القيمة، بل وبعض قضايا العلم أيضاً من دائرة الحق والصدق. كما يحصر الفكر الفلسفي في الجانب العملي الذي يحقق منفعة مباشرة، ويزعم بغير حق أن الحقيقة مساوية للنجاح والتأثير العملي. والأبعد من هذا أن البراجماتية بهذا المفهوم تهدم الهدف الأسمى للفلسفة وهو البحث عن الحقيقة لذاتها، أي البحث المنزه والمجرد من كل غاية أو هدف أو منفعة عملية، وربما كان هذا هو الجانب السلبي في المنهج البراجماتي. لكن هناك بغير شك جانباً إيجابياً يتمثل في نزعتها النقدية للمطلقات المثالية والميتافيزيقية، كما تتمثل أيضاً في ترجمتها للأفكار إلى فعل وسلوك عملي، وتوجهها بوجه خاص نحو آفاق المستقبل.

الفلسفة التحليلية : Analytical Philosophy

أحدثت الفلسفة التحليلية ثورة في تاريخ الفكر الفلسفي. كما يقول آير (A. Ayer) ـ بانتقاله على أيدي التحليليين من البحث في مجال الموضوعات والأشياء إلى مجال آخر يبحث في الألفاظ والعبارات التي يستخدمها العلماء والفلاسفة. ولم تكن الفلسفة التحليلية مذهباً، بل هي منهج في البحث اهتم اهتماماً شديداً بالتحليل اللغوي بهدف إضفاء الوضوح والدقة على لغة الفلسفة والكشف عن حقيقة الكثير من مشكلاتها. وجورج مور George Moore (١٨٧٣ ـ ١٩٥٨) هو رائد النزعة التحليلية في الفلسفة المعاصرة، وهو يمثل مع رسل Bertrand Russell وفيتجنشتين L.Wittgenstein المدرسة التحليلية التي يطلق عليها اسم الواقعية الجديدة New Real-ism. والتحليل عند مور ينصب على التصورات أو الأفكار أو المفاهيم، وليس على الألفاظ أو العبارات اللغوية. كما اصطنع رسل منهجاً للتحليل للوصول إلى المكونات الأساسية التي يتألف منها الفكر عن طريق التحليل اللغوي، وأيضاً عن طريق تحليل المفاهيم والتصورات الرياضية وتحويلها إلى مفاهيم منطقية. وقد حصر رسل مهمته في أن

«يمنطق الفلسفة كلها . . . من أجل أن تقلع الفلسفة عن دراسة الوجود الكلي، وأن تقنع بدراسة الوجود العام وهو الوجود المنطقي الذي أراد أن يحصر فيه الفلسفة كلها»(٢٥)، فالمعروف أن السمة الأساسية التي تجمع بين فلاسفة التحليل هو عداؤهم الشديد للفلسفة المثالية والميتافيزيقا بوجه خاص .

تتحول الفلسفة كلها على يد فيتجنشتين ـ الذي يحتل مكانة عظيمة الشأن، في النزعة التحليلية ـ إلى تحليل للغة . وقد تجاوز تأثيره الفلسفة التحليلية ليتبوأ موقعاً هاماً في الفلسفة المعاصرة، ففلسفته المتأخرة وخاصة في كتابه (بحوث فلسفية) فتحت «آفاقاً جديدة أفاد منها علم اللغة والعلوم المتصلة به، ولم يقتصر الأمر على اكتشاف الفروق الأساسية بين لغة العلم ولغة الفلسفة ولغة كل يوم، وإنما تعداه إلى الاختلافات المتنوعة بين اللغات، واختلاف العناصر المكونة داخل كل لغة على حدة، وتعدد الألعاب اللغوية حسب القواعد المستخدمة في كل لعبة بمفردها»(٢٦). ولا ترجع أهمية فيتجنشتين إلى تأسيسه لمنهج جديد للتحليل المنطقي للغة، بل تمتد أيضاً إلى إثارته للقضايا «بطريقة نقدية أصيلة أخرجتها من دائرة «التسليم» ووضعتها في دائرة «الإشكال» وبذلك استحقت أن تكون رافداً هاماً من روافد النزعة النقدية الغالبة على التفكير الفلسفي المعاصر»(٢٧).

الوضعية المنطقية : Logical Positivism

ظهرت الوضعية المنطقية حوالي عام ١٩٢٢ بالتقاء مجموعة عرفت باسم حلقة فيينا، وكان لكتاب فيتجنشتين (رسالة منطقية فلسفية) أثر كبير على أعضاء هذه الحلقة، كما كان أيضاً لمنطق رسل وطريقته الفنية في التحليل أثرها العميق عليهم. ولقد «اختار الوضعيون المناطقة لفظة «منطقي» ليشيروا إلى اهتمامهم بالتحليل المنطقي للمعرفة ولكل نتائج العلم والحياة اليومية لإضفاء الوضوح عليها وشرح العلاقة التي تربط هذه النتائج»(٢٨). وللوضعية المنطقية بعض السمات الخاصة التي أثارت حولها الكثير من الجدل والخلاف في النصف الأول من القرن العشرين منها : رفض الفلسفة التقليدية بما في ذلك رفض الفلسفات المثالية والميتافيزيقا لحساب العلم والتفكير العلمي. ويرجع رفض الوضعيين المناطقة للمثالية إلى أنهم ورثة بيرس من ناحية ورسل من ناحية

أخرى، وقد حصروا الفلسفة في وضع أسس التفكير العلمي أو خدمة العلم الوضعي وربطوا التراث التجريبي بالتطور الجديد في المنطق.

من أهم المشكلات التي أثارتها الوضعية المنطقية مشكلة «مبدأ التحقق» Principle of Verification ويقوم هذا المبدأ على أن الأحكام أو العبارات التي «لا نستطيع إثباتها بالإدراك التجريبي هي بالمعنى الحرفي للكلمة مجرد لغو، إذ لا يوجد أي معنى أو دلالة يمكن أن تنسب إليها . . . فما يمكن إثباته عن طريق الوقائع facts هو وحده ما يمكن أن يكون له معنى . . . ولقد طبق الوضعيون المناطقة هذا المبدأ على رفضهم للميتافيزيقا» (٢٩)، باعتبار أن قضاياها هي من قبيل ما لا معنى له. وينسب أعضاء حلقة فيينا هذا المبدأ إلى فيتجنشتين الذي كان له أكبر تأثير عليهم خاصة في كتابه (رسالة منطقية فلسفية) ـ وهو الكتاب الذي كان نقطة تحول في تاريخ الفكر الفلسفي المعاصر ـ وفيه انتهى إلى أن «مشكلات الميتافيزيقا والفلسفة التقليدية قد نشأت عن إساءة فهم منطق اللغة، وأن تحليل لغة العبارات والقضايا قد بين أن معظمها ليس كاذباً وإنما هو خال من المعنى» (٣٠).

يعد كارناب R. Carnap (١٨٩١ ـ ١٩٧٠) أبرز ممثلي الفلسفة الوضعية، وصار المتحدث باسم حلقة فيينا إلى أن فقدت الحركة زخمها من الناحية الفلسفية عام ١٩٣٦ وتشتت أعضاؤها بموت بعض روادها ومقتل شليك M. Schlick، وهجرة بعض أعضائها إلى بريطانيا والبعض الآخر إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن القول إن المرحلة الأولى من الوضعية المنطقية قد خبت وانطفأت شعلتها للأسباب السابقة وبسبب انصراف الحركة الفلسفية عنها ـ بعد أن كانت تشغل مكاناً متميزاً في فلسفة القرن العشرين ـ كنوع من الاحتجاج على دوجماطيقية أعضائها. ولكن هذا لا يعني أن الوضعية المنطقية قد انقرضت أو انتهت تماماً، وإنما تطورت عند كارناب أفضل ممثليها وأنشطهم، وخاصة في دراساته في السيمانطيقا أو علم المعاني (Semantics)، التي يتجاوز فيها التحليل المنطقي للغة.

وربما يكون الدرس الوحيد المستفاد من غلو هذه المدرسة في مرحلتها الأولى أنه ليس هناك رأي قاطع وحاسم في الفلسفة، وكما أن هناك مبدأ التحقق من الصدق؛

فهناك أيضاً مبدأ التكذيب ـ الذي قال به بوبر (Karl Popper) ـ والذي يعني أن القضية أو النظرية تظل صادقة حتى تظهر قضية أو نظرية أخرى تكذبها. وإذا كان للوضعية المنطقية تأثير إيجابي في الحياة الفلسفية المعاصرة فهو بلا شك أنها دفعت الدراسات المنطقية دفعة هائلة نحو التجديد، كما أنها برفضها للميتافيزيقا نبهت الفلاسفة إلى ضرورة إعادة النظر في استخدامهم للعبارات الفلسفية الفضفاضة، وأن عليهم أن يقدموا نماذج للأفكار تتسم بالدقة والوضوح وأن يصوغوا عباراتهم الفلسفية صياغة لغوية دقيقة.

فلسفة الظاهريات (الفينومينولوجيا) : Phenomenology

كان للفلسفة التحليلية عند مور ورسل وفيتجنشتين أثر كبير على فلاسفة البلدان الناطقة بالانجليزية، بينما ساد في أوربا نظام من التفلسف برز في الوجودية الألمانية، والوجودية الفرنسية وكلاهما تأثر إلى حد كبير بفينومينولوجيا هوسرل ـ وهي مفتاح تطور الوجودية المعاصرة ـ فكان الاختلاف شاسعاً بين الفلاسفة التحليليين من ناحية والفلاسفة المهتمين بالتراث الأوروبي المعاصر من ناحية أخرى، بحيث يصعب على كلا الفريقين الاتصال بالآخر، ورفضت الفلسفة الغربية الحديثة والمعاصرة أن تنظر للفلسفة باعتبارها علماً تجريبياً وكان هوسرل Edmund Husserl (١٨٥٩ ـ ١٩٣٨) أحد حاملي لواء هذا الاعتراض، الذي بدأ فلسفته بالهجوم الشرس على علم النفس، بل جعل هدفه تدمير النزعة السيكولوجية في المنطق والهجوم على المثالية والوضعية التجريبية، وقدم منهجه في الظاهريات.

الظاهريات هي أحد التيارات الهامة في فلسفة القرن العشرين التي سادها الاعتقاد بأن الفلسفة ليست كالعلوم الطبيعية أو الواقعية وأنها لا يمكن أن تستخدم مناهج تلك العلوم. ولذلك فإن أهم سمتين أساسيتين من سمات الفينومينولوجيا هي أنها منهج في المقام الأول «ينحصر في وصف الظاهرة أي ما هو معطى مباشرة . . . ومن جهة أخرى فإن موضوعها ـ أي الفينومينولوجيا ـ هو الماهية essence أي المضمون العقلي المثالي للظواهر، الذي يدرك في إدراك مباشر، هو رؤية الماهيات[٣١]. وقد عارض هوسرل بهذا الفلسفة الكانطية التي تنكر معرفة الماهيات. واستطاع أن يؤسس فلسفة جديدة في

الفكر الغربي في القرن العشرين، يمكن القول بأنها فلسفة البدايات الأولى التي لا تفترض مسبقاً معرفة قبلية بالأشياء، بل تقوم بتجربة الأشياء في الشعور كظواهر محضة. الفينومينولوجيا ـ إذن ـ هي علم دراسة الظواهر أو المعطيات التي تتكشف وقد جعل هوسرل مهمته إيجاد المنهج الفلسفي الذي يستطيع رؤية الماهيات أو حقيقة الموضوعات العينية .

والماهيات ليست ماثلة أمام الذهن أو الوعي، ولكن بلوغها لن يكون إلا من خلال مراحل متدرجة هي مراحل المنهج الفينومينولوجي وهو ليس منهجاً استنباطياً سيكولوجياً ولا تجريبياً، وإنما هو منهج استنباطي يتم بعمليات ثلاث تبدأ بالاستغناء عن كل المعلومات السابقة عن الشيء، وبالتوقف عن الحكم ووضع بعض عناصر المعطى ـ وهي العناصر التي لا تهتم بها الذات بحيث لا يبقى لها إلا ما هو معطى من الموضوع ـ بين قوسين واستبعادها من التأمل، أي تقويس العالم، والانصراف بالوعي إلى الماهية الخالصة ، وهذا ما يسميه هوسرل بالرد الترنسندنتالي . ولكن الوعي لا يكون إلا وعياً بشيء ما، أي أن للوعي طابعاً قصدياً، ونشاطاته نشاطات قصدية . والقصدية هي الفكرة الأساسية في فلسفة الظاهريات . ويتجاوز الوعي الصفات العارضة وينفذ إلى الماهية، وهو ما يسميه هوسرل بالرد الماهوي، بمعنى الوصول إلى ماهية الشيء . ثم البحث عن معنى أو دلالة الظاهرة . بمعنى آخر يمكن أن نقول إنه تتم عملية حفر للوعي أو ـ إذا استعنا بتفكير فوكو ـ أركيولوجيا الوعي .

مهمة الفيلسوف الفينومينولوجي إذن هي بحث الظاهرة الماثلة أمام الوعي أو الشعور الذي يتوجه إليها ويقصدها «بأفعاله القصدية، وغدت رؤية الماهيات وتحليلات المعنى هي أدواته في البحث» (٣٢) . ولعل ما أسفر عنه هذا المنهج هو نوع جديد من المثالية، أطلق عليه المثالية الذاتية المتعالية . إن الحقيقة الوحيدة المطلقة في هذا المنهج هي الذاتية المتعالية التي يعتمد عليها كل وجود آخر في العالم، بحيث يمكن أن نقول إنها ذروة الذاتية بعد ديكارت، بل هي تعميق للذاتية والارتفاع بها . فإذا ما اندثر كل شيء في العالم سيبقى الوعي صانع الماهيات والحقائق . وربما لهذا السبب أيضاً تعرضت فلسفة الظاهريات للنقد كشكل من أشكال المثالية الذاتية ، فهي كفلسفة للباطن قد

أكدت «عجز كل الفلسفات المثالية الذاتية عن التأثير في حركة الواقع التاريخي والاجتماعي» (٣٣) . ولكنها من ناحية أخرى كانت شهادة بإفلاس العقل الغربي، وعودة إلى الشعور الفردي الحي؛ فقد أيقظت الوعي بالأشياء والعالم والتجربة الحية. وبرؤية الماهيات من خلال الوعي أو الشعور تصبح الحقائق حية .

إن أثر الفينومينولوجيا على الفلسفات الأخرى يؤكد الجانب الإيجابي منها، فهي كمنهج ـ أكثر مما هي فلسفة ـ تعد منهجاً خصباً أثر على العديد من فلسفات العصر، وطُبق تطبيقات مثمرة في مجالات مختلفة؛ لقد أعطى هوسرل إشارة البدء من جديد لعلوم كثيرة منها «علم النفس، دراسة الدين» (٣٤) . هذا بالإضافة أيضاً إلى تأثيرها العميق ـ كما سبقت الإشارة ـ على الفلسفات الوجودية، وفلسفة اللغة، وفلسفة التأويل أو الهرمنيوطيقا، وتأثيرها غير المباشر على أعضاء مدرسة فرانكفورت. وعلى الرغم من تأثير فلسفة الظاهريات في تيارات متعددة وبعثها للحياة في حقول بحثية جديدة، إلا أنها تعد أقل الفلسفات حظاً من الانتشار والفهم أيضاً. وربما يعود هذا إلى غموضها من ناحية، وصعوبة التعامل مع مفاهيمها المخالفة للنظم الفلسفية السائدة حينذاك من ناحية أخرى، فهي ما تزال غير معروفة معرفة كافية بالمقارنة مع التيارات الفلسفية المعاصرة لها والتي حظيت بانتشار واسع ودراسات وافية، وإن لم تكن تفوقها عمقاً وقدرة على التأثير. وعلى الرغم مما تحتويه كتابات هوسرل من تحليلات دقيقة وعميقة إلا أن «المؤرخين لم يضعوا أيديهم بعد على كل ما يشكل قيمة هذه الكتابات التي تعد نبعاً عظيماً للمعرفة، ولم يحددوا بعد مدى قوة فائدتها، ويظهر أن كتابات هوسرل (التي ما زالت تنشر تباعاً حتى اليوم) في طريقها إلى أن تصبح مصدراً أساسياً معتمداً من مصادر الفلسفة الغربية ترجع إليها الأجيال القادمة في الحضارة الغربية»(٣٥) .

هكذا فتح البحث الفينومينولوجي آفاقاً جديدة جعلته أحد المنابع الرئيسية للتفكير الفلسفي للحضارة الغربية في القرن العشرين. وكما جاءت الظاهريات ببعض وجهات النظر النقدية ـ الجذرية ـ للفلسفات السابقة عليها، وزعمت أنها فلسفة البدايات، وكانت صيحتها على لسان هوسرل بالرجوع إلى الشيء نفسه، وكما وجه نقده اللاذع

للوعي الأوربي وأزماته، محاولاً البدء من الوعي ـ تعميقاً لفلسفة ديكارت ـ كما وجهت الفينومينولوجيا نقدها للمثالية والتجريبية والنزعة النفسية في المنطق، فإن هناك بعض الانتقادات التي وجهت إلى الظاهريات نفسها وعرضتها للنقد لاستغراقها في استبطان الوعي وإغفالها إلى حد كبير للبعد الاجتماعي، وتحويلها للفلسفة إلى نوع من الاستبطان المنطقي المعرفي الذي انتهى إلى مثالية ذاتية متعالية بعكس الهدف الأصلي لهذه الفلسفة.

الفلسفة الوجودية : Existentialism

كان للمنهج الفينومينولوجي أكبر الأثر على الفلسفة الوجودية التي كان لها حظ كبير من الشهرة والانتشار ـ خاصة فيما بعد الحرب العالمية الثانية ـ يفوق بكثير الأصول التي نهلت منها. لقد كانت رد فعل قوي على المذاهب العلمية والفلسفات التي حاولت أن ترسخ في الأذهان فكرة المطلق. وإذا كان نيوتن «قد وضع أساس المطلق في العلم، وجاء هيجل ليؤكد فكرة المطلق في الفلسفة . . . فقد جاء عدد من المفكرين وركزوا على التجربة الإنسانية الفردية الحية التي تتمتع باستقلال ذاتي»[٣٦]. ونقطة البدء في الفلسفة الوجودية هي الإنسان الفرد بمفارقاته الفردية والمواقف التي يخوضها مع الحياة، وتحليل الوجود الإنساني إنما يبرهن على أن الموجود (الإنساني) هو الذي يتساءل عن الوجود.

تتعدد تيارات الفلسفة الوجودية وتتباين فيما بينها، على الرغم من أنها نبعت جميعاً من مصادر واحدة، وإلى جانب تأثير المنهج الظاهرياتي على جميع فلاسفة الوجود ـ بصفة عامة ـ فقد كانت لفلسفة الحياة بصماتها أيضاً، بالإضافة إلى انتساب جميع فلاسفة الوجود إلى كيركيجورد (S. Kierkegaard) الأب الروحي للفلسفة الوجودية. وأهم أعلام التيار الوجودي هم جابريل مارسيل، (Gabriel Marcil) وكارل ياسبرز، (Karl Jaspers) ومارتن هيدجر، (Martin Heidegger) وجان بول سارتر، (Jean - Paul Sartre) ويمثل ياسبرز وهيدجر تيار الوجودية الألمانية وهما اللذان تأثرا بكيركيجورد، وأضافا إليه وأخرجا فلسفته الوجودية من الوجود الذاتي بمعناه الضيق إلى الوجود العام. وهناك أيضاً الوجودية الفرنسية بشقيها المؤمن والملحد، يمثل جابريل

مارسيل التيار الأول، ويمثل كل من سارتر وميرلوبونتي ، (M. Merleauponty) التيار الثاني. وهناك اختلافات أساسية فيما بين أعلام هذه الاتجاهات تجعل من الصعب الحديث عنهم جميعاً تحت مسمى واحد. ومع ذلك نستطيع أن نجمل بعض الخصائص المشتركة بين الفلاسفة الوجوديين :

١ ـ تنبع الفلسفة الوجودية من تجربة حية معيشة تسمى تجربة وجودية، تحمل طابعاً شخصياً.

٢ ـ الوجود هو الموضوع الرئيسي للبحث الفلسفي عند الوجوديين.

٣ ـ يتصور الوجوديون الوجود على نحو فاعلي نشط، فلا «يكون» الوجود بل «يصير».

٤ ـ أن الوجوديين يفهمون «الذاتية» بمعناها الخلاق، فالإنسان يخلق نفسه بنفسه.

٥ ـ يقول كل المفكرين الوجوديين بالتبعية المزدوجة، تبعية الإنسان للعالم وتبعيته للبشر.

٦ ـ يرفض كل الوجوديين التمييز بين الذات والموضوع، بل ينبغي التعامل مع الواقع الذي يتم في تجربة القلق، وفيه يدرك الإنسان أنه محدود قاصر. وبالرغم من هذه السمات المشتركة بين الفلسفات الوجودية، فإنه توجد اختلافات عميقة بين ممثلي الوجودية، إذا أخذ كل منهم بمفرده (٣٧).

حظيت الوجودية الفرنسية ـ وخاصة السارترية ـ بشهرة واسعة ليس في أوساط المثقفين فقط، بل أيضاً على المستوى الجماهيري والشعبي، ويليها حظاً من هذه الشهرة وجودية هيدجر، وإن كان انتشار هذه الأخيرة على المستوى الأكاديمي أكثر منها على المستوى الجماهيري. وعلى الرغم من هذا يعد كارل ياسبرز (١٨٨٣ ـ ١٩٦٩) ـ الأقل شهرة وانتشاراً ـ من بين الفلاسفة الوجوديين المعاصرين لكنه أغزرهم إنتاجاً وأوضحهم تفكيراً وأوسعهم اهتماماً وأقربهم إلى التفكير الإنساني العام. ليس فيه غموض هيدجر ولا جفاف لغته وليس فيه عبث سارتر (٣٨). ويؤكد ياسبرز ـ كسائر الوجوديين ـ أن الإنسان هو الحقيقة الأساسية التي يمكن إدراكها في العالم، وأنه موجود في مواقف

عينية واقعية في الحياة. وأن الوجود «انفتاح على العالم، ولن يتحقق ـ أي الوجود ـ إلا في الفعل والسلوك، ونقابل هذا الانفتاح في المواقف الحدية (مثل الموت والألم والصراع والخطيئة)، وفي الوعي التاريخي، وفي الحرية، وفي التواصل مع الآخرين»(٣٩). يتحقق وجود الإنسان إذن في لحظة خروجه من حال الإمكان إلى حال التحقق، وهو بهذا يحقق معنى الحرية التي هي جوهر الوجود الماهوي عند ياسبرز.

ثم يأتي مارتن هيدجر (١٨٨٩ ـ ١٩٧٦) الممثل الآخر للوجودية الألمانية والأكثر شهرة من سلفه، ويعلن أن نقطة البدء في فلسفته هي الموجود ـ هناك Dasein ليبدأ مرحلة جديدة في فهم الإنسان. ويبدأ أيضاً بحثه عن «الوجود الأصيل» مسقطاً بذلك مشكلة وجود العالم الخارجي لأن الموجود هناك بطبيعته موجود ـ في العالم، وبحثه عن وجوده الخاص يرتبط ببحثه عن الوجود العام. وينطلق هيدجر في «تحليلاته الأنطولوجية للوجود الإنساني من الحياة اليومية أو «الموقف الطبيعي» الذي نحياه جميعاً. وهذه التحليلات للوجود ـ في العالم والوجود بالقرب من الأشياء والمعية والاداتية . . . إلخ تعد من أثمن ما قدم هيدجر للحياة الفلسفية»(٤٠). مما جعله يمثل تحولاً بارزاً في الفكر المعاصر خاصة في كتابه (الوجود والزمان) الذي يعتبره بعض الباحثين بداية عصر جديد من التفلسف كان له أكبر الأثر على بعض التيارات الفلسفية في القرن العشرين.

يؤكد هيدجر أن المنهج الوحيد الملائم للتحليل الوجودي هو المنهج الفينومينولوجي ولكنه لم يأخذ بمفهوم هوسرل للظاهريات «كفلسفة ترانسندنتالية تصل في مراحلها التكوينية الأخيرة إلى رد كل شيء إلى الأنا (الذات أو الوعي) الخالص الذي يبقى ولو فنى العالم كله . . . ولكنه يعلن تنصله من الظاهريات فلسفة واتجاهاً، واستفادته منها منهجاً وطريقاً للكشف عن أشكال الوجود»(٤١) وكأن فلسفة الظاهريات تقوم عند هيدجر «بدور عمل التأويل، وهي تدريس الكينونة من أجل تفسير تركيبها وتكوينها، وتصبح الفلسفة نظرية أنطولوجية فينومينولوجية عامة، تنتج عن تأويل «الموجود ـ هناك»(٤٢). مهمة التحليل الأنطولوجي إذن عند هيدجر هي الكشف عن الوجود الإنساني بصفة عامة، أي وجوده ـ في ـ العالم، بمعنى أنه يمضي من تحليل الموجود إلى

تحليل الوجود .

والوجود ـ في ـ العالم عند هيدجر يعني أن الوجود البشري قُذف به على غير إرادته في عالم ليس من صنعه، وفي محاولته ـ أي الموجود البشري ـ المستمرة للخروج من ذاته يصطدم بعالم الأشياء والأدوات ليحقق إمكانية ويكون ما لم يكنه. والموجود البشري لا يوجد في العالم فقط، بل أيضاً مع الآخرين. والقلق الوجودي ـ وليس السيكولوجي ـ هو ما يميز حياة «الموجود ـ هناك» وهو الحالة الانفعالية التي تتكشف فيها حقيقة الوجود، وأنه وجود للموت، وأن الموت هو أعلى إمكانيات «الموجود ـ هناك»، وهي إمكانية انتهائه وموته. ومفهوم هيدجر عن الموت يفترض كذب المفهوم الأفلاطوني ـ المسيحي، بمعنى انفصال الجسد الفاني عن الروح الخالدة، فالموت عدم مطلق، سقوط في اللاشيء. وكما ألقي بالإنسان في العالم بدون هدف أو معنى، فهو يُلقى به أيضاً للموت وبدون أن يكون لمجيئه أو رحيله معنى[٤٣]. فالإنسان محكوم عليه بالموت، والموت هو «عبور الموجود ـ هناك» إلى حيث لم يعد هناك وجود .

كانت الوجودية الفرنسية هي التيار الآخر للفلسفة الوجودية، وقد انقسم هذا التيار نفسه ـ كما سبق القول ـ إلى تيارين متعارضين، أحدهما ديني كاثوليكي ويمثله جابرييل مارسيل (١٨٨٩ ـ ١٩٧٣) والآخر ملحد ويتزعمه سارتر. لن نقف عند الأول ـ أعني جابرييل مارسيل لأنه لم يؤسس نظاماً فلسفياً، ولم يترك سوى تأملات على شكل يوميات، وهو أقرب إلى كيركيجورد من كل ممثلي الفلسفة الوجودية، ولم يكن له شهرة ولا تأثير سارتر، القطب الآخر للوجودية الفرنسية، الذي تجاوز تأثيره ساحة الفكر الفرنسي إلى بلدان أخرى كثيرة، ومنها بعض البلدان العربية التي حظي فيها باهتمام كبير وحركة ترجمة واسعة لأعماله .

تطورت فلسفة سارتر (١٩٠٥ ـ ١٩٨٠) على مراحل ثلاث تأثر فيها بثلاثة فلاسفة هم هوسرل وهيدجر وماركس. كانت المرحلة الأولى من هذا التطور سيكولوجية ظاهرية، والمرحلة الثانية انطولوجية، ثم المرحلة الثالثة وجودية ذات ميول ماركسية. وأثمر هذا التطور الأخير ما يعد أهم كتب سارتر وهو (نقد العقل الجدلي) الذي أدرك فيه البعد التاريخي للوجود الإنساني مما أتاح الفرصة لإقامة فلسفة أساسها عقل جدلي

يدرك أن حقيقة الإنسان متغيرة ولا تتوقف عن الصيرورة .

وإذا كان الإنسان عند هيدجر هو الكائن المحكوم عليه بالموت، فهو عند سارتر محكوم عليه بالحرية، لأنه هو الذي يختار أن يصبح أو يصير. وكما يقول سارتر في (الوجودية والنزعة الانسانية)، إن الإنسان مسؤول عن وجوده ونوعه، وكذلك مسؤول عن كل البشر في كل اختيار أو قرار له. ومبدأ الوجود عنده : الإنسان هو ما يصنعه بنفسه ! الإنسان مشروع Man is a Project (٤٤). والإنسان يوجد بقدر ما يحقق ذاته وإمكاناته في أفعال ملموسة، بمعنى آخر أن الإنسان هو مجموع أفعاله .

يعود الانتشار الواسع للفلسفة الوجوية في منتصف القرن العشرين ـ إلى الحد الذي أصبحت معه «موضة العصر» ـ إلى أنها تعبر عن أزمة مبادىء وقيم مرحلة ما بين الحربين العالميتين، لقد وضعت المبادىء الأساسية للفلسفة التقليدية بكل قيمها وحقائقها موضع التساؤل، معتبرة مشكلة الإنسان المشكلة الأساسية. فقد عاد الفلاسفة الوجوديون بتاريخ الفلسفة إلى السؤال عن مصير وماهية الإنسان، والسؤال عن معنى الوجود أو حقيقته بعد أن طغى الطابع العلمي على فلسفات القرن التاسع عشر، واختزلت الوجود الإنساني وقصرته على الوجود المادي، فجاءت الفلسفة الوجودية لتبحث عن ماهية الوجود الإنساني من حيث وجوده ـ في ـ العالم، ووجوده مع الآخرين ومن أجلهم. وربما كان هذا سبباً قوياً في انحسار الفلسفة الوجودية ـ فيما بعد ـ واتهامها بإهمال الجانب العقلي في الإنسان باعتباره عصب الثقافة الأوربية القائمة على العلم .

حدث نوع من الانحسار للفكر الوجودي بعد موت كل من هيدجر وسارتر، وبقيت قيمة فلسفة هذا الأخير في كونها أعمالاً أدبية. أما عن فلسفة هيدجر فنستطيع أن نقول إنها من النوع الذي يتم اكتشاف كنوزها وتزداد أهميتها بعد موت أصحابها، فعلى الرغم من انحسار التفكير في الوجودية كفلسفة، بقيت قيمة فلسفة هيدجر في أنها تولدت عنها فلسفات أخرى أثارت الكثير من الجدل، وأحدثت تغييراً جذرياً في مسار التفكير الفلسفي في الثلث الأخير من القرن العشرين، وأقصد بوجه خاص تأثير فلسفة هيدجر ـ لا سيما في تحليلاته لبعض نصوص الفلاسفة قبل سقراط والنصوص الشعرية

لهيلدرلن وغيره ـ على كل من فلسفة التأويل أو الهرمنيوطيقا والنزعة التفكيكية. وفيما بين التأثير الفعال والتراجع والانحسار تعرضت الفلسفة الوجودية للكثير من النقد، على الرغم من أنها قامت في الأساس لتوجيه النقد للفلسفات السابقة عليها، وعلى الرغم أيضاً من زعم أحد روادها (أعني هيدجر) أنه تجاوز الميتافيزيقا الغربية، وأنه يؤسس فكراً جديداً للوجود ـ على الرفم من كل هذا فإن الوجودية نفسها لم تسلم من سهام النقد الموجه إليها باعتبارها نزعة معادية للعلم. وكانت فلسفة هيدجر في بعض جوانبها مرتعاً خصباً لهذا النقد، خاصة في إغفالها البعد الاجتماعي والسياسي في حياة الموجود الفرد، وانغلاق فلاسفة الوجود بصفة عامة في الفردية الذاتية ـ باستثناء سارتر ـ إلى حد تجاهل الواقع الجدلي المتحرك حولهم. وقد كان هذا الجانب هو الأساس الذي ارتكز عليه نقد أعضاء مدرسة فرانكفورت لفلسفات الوجود.

النظرية النقدية : Critical Theory

امتد تأثير بعض أفكار فلسفة الظاهريات وفلسفة الحياة وفلسفات الوجود إلى تيار آخر ساد في أواخر الثلاثينيات من هذا القرن أطلق عليه اسم التيار النقدي وانطلق من «معهد البحوث الاجتماعية» بمدينة فرانكفورت حتى بعد أن هجرها أعضاؤه ـ في فترة الحكم النازي ـ ورحلوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية ثم عودتهم مرة أخرى إلى بلادهم عام ١٩٥١. اتخذ أعضاء هذه المدرسة من التحليل النقدي منهجاً لهم فعُرفت باسم «النظرية النقدية»، وقد تطورت هذه النظرية على مرحلتين أساسيتين، تمت المرحلة الأولى على يد الجيل الأول من المؤسسين وهم هوركهيمر(Max Horkheimer) وأدورنو (Th. W. Adorno) وماركوز وإريك فروم (Eric Fromm) وغيرهم، وتطورت المرحلة الثانية على يد الجيل الثاني الذي يعد هابرماسJürgen Habermas أحد أشهر أعلامها.

إن السمة الأساسية التي جمعت أعضاء «مدرسة فرانكفورت» بجيلها الأول والثاني هي «نقد» العقلانية التقنية التي سادت الفكر الغربي في ظل الحضارة الصناعية والنظام الرأسمالي. إنها تعبير عن رفض العقلانية العلمية، وعقل التنوير بكل ما نتج عنه، وقد تبنى أعضاء المدرسة المنهج التحليلي النقدي للماركسية دون مقولاتها التقليدية.

و«بلغت هذه المدرسة ذروة تأثيرها على الحياة الفلسفية والعقلية وعلى تفكير الرأي العام المثقف في أوربا وألمانيا الغربية في النصف الثاني من عقد السبعينيات عندما تبنت حركة الطلاب المعروفة بعض أفكار النظرية النقدية وأدمجتها في أيديولوجيتها اليسارية الجديدة الرافضة لكل أشكال السلطة والتسلط» (٤٥). اكتفى الجيل الأول من مدرسة فرانكفورت بنقد سلبيات المجتمع الأوربي في ذلك الحين التي ذكرنا بعضها، ولكنها لم ترق إلى وضع نظرية نقدية نسقية، ولم تقدم بديلاً عما قامت بتوجيه النقد إليه. ولعل الدور الهام الذي أدته هذه النظرية في مرحلتها الأولى هو تأكيدها على الدور النقدي للفلسفة. وأخيراً «تشتت أبناء الجيل الأول للمدرسة مع بداية الثمانينيات، وبقيت أفكارهم الثورية بغير أثر علمي ملموس، وانفضت عنهم حركة الطلاب المتمردين، وأحكمت الدولة قبضتها وراحت تطارد اليسار الجديد وعلى رأسه رواد المدرسة وتلاميذهم. لكن المدرسة ظلت حية في الجيل التالي الذي ما يزال ممثلوه ممسكين بالخيوط التي نسجها الرواد، عاكفين على مواصلة تراثها النقدي الثوري وبلورة نظريتها النقدية»(٤٦).

ويعد يورجين هابرماس (١٩٢٩ ـ ....) أهم ممثلي الجيل الثاني لمدرسة فرانكفورت. أفاد كثيراً من تطور العلوم الاجتماعية وتعمق في مشكلات نظرية المعرفة وفلسفة اللغة وبعض اتجاهات الفلسفة المعاصرة كالهرمنيوطيقا والأنثروبولوجيا الفلسفية، وانعكست كل هذه التيارات على تطويره للنظرية النقدية، أو بمعنى آخر إعادة بنائها وتزويدها بدماء جديدة. وساهمت كل اتجاهات الفلسفة المعاصرة. بالإضافة إلى التراث النقدي الذي ينحدر منه هابرماس نفسه: بدءاً من كانط وانتهاء بالجيل الأول من مؤسسي النظرية ـ في تكوين القاعدة النقدية لفلسفة هابرماس بحيث مكنته من «تأسيس منطلقات جديدة لنظرية نقدية خاصة به تتميز بمتانتها المعرفية والمنهجية وتتسم بالامتداد والتواصل مع متغيرات المستقبل» (٤٧). وإذا كان الجيل الأول من مؤسسي النظرية النقدية قد هاجم عقل التنوير وكل ما تمخضت عنه أفكار الحداثة، فإن هابرماس دافع عن العقل، ونظر إلى الحداثة على أنها مشروع لم يكتمل بعد. وعندما نادى بعض المحدثين بأن تتخلى الفلسفة عن دور المرشد أو القاضي الذي

يعين للعلوم مكانها ومناهجها ووظيفتها، وحاولوا تبرير قولهم بخلع الفلسفة عن عرشها بزعم أن الأفكار الأساسية (مثل الحقيقة والمطلق) ليست شروطاً ضرورية للحياة البشرية، بل من الممكن أن تسقطها البشرية من حسابها؛ أقول عندما نادوا بذلك، تصدى هابرماس للدفاع عن دور الفلسفة وضرورة ارتباطها بالعقل، ولكنها عنده ليست دليلاً للعلوم أو المعرفة، وإنما تشغل مكانها داخل العلوم، بمعنى أن الفلسفة لا تضع حدوداً للعلوم ومناهجها، بل تكون هي نفسها منخرطة في هذه العلوم ومفسرة لها .

أكد هابرماس ـ إذن ـ على دور الفلسفة «باعتبارها منخرطة Stand - in في المجتمع، وأكد على علاقتها بالأبحاث التجريبية العينية، فلم تعد وظيفة الفلسفة أنها الحاكم المطلق في العلم والثقافة، بل دخلت في علاقة مع العلوم الإنسانية وتاريخ العلم، ومع فلسفة اللغة واللغويات التجريبية» (٤٨). ويمكن القول إن محاولة هابرماس الأساسية ـ منذ كتابه «المعرفة والمصلحة» وحتى «نظرية الفعل التواصلي» ـ هي وضع إطار عمل شامل للعقلانية والتعقل. إن التفكير الفلسفي يبدأ بتأمل العقل المتمثل في المعرفة، والكلام والفعل، ويحتفظ بدوره الرئيسي «كحارس للعقل»، وبذلك يقدم هابرماس نوعاً من «الخطاب المهجن» الذي يدمج الأفكار الفلسفية في سياق البحث التجريبي معارضاً بذلك التصورات والمفاهيم التقليدية للفلسفة .

وإذا كان ممثلو الجيل الأول من مؤسسي «النظرية النقدية» قد اقتصروا على نقد أفكار وعقلانية الحداثة، واكتفوا بتوجيه سهام النقد إلى كل أوجه الحياة الفلسفية المحيطة بهم فإنهم لم ينجحوا في بلورة نظرية نقدية نسقية، ولم يقدموا في النهاية غير نظرة تشاؤمية إلى الوجود والتاريخ عندما عجزوا عن إمكانية التغيير، فإن هابرماس يؤكد أن الحداثة مشروع لم يكتمل بعد، ولكنه يؤكد من ناحية أخرى أن «فلسفة الوعي وفلسفة الذات قد استنفدت كل طاقاتها، ويتعين إدخال مسألة التفاهم والتواصل لتنشيط التفكير الفلسفي في اللغة والزمن والذات والحداثة والعقل» (٤٩). ولذلك أسس هابرماس نظرية فلسفية أطلق عليها اسم «نظرية الفعل التواصلي» تتخذ من النقد مرتكزاً لها وتستند إلى صياغة جديدة للعقلانية قائمة على التواصل بين الذوات الفاعلة في

المجتمع . ويقدم هابرماس مفهوماً للتفاعل يقوم على الممارسة الاجتماعية التي تصاغ باللغة العادية . وتقوم على أخلاقيات الحوار بين أفراد المجتمع ، ويتم توظيف اللغة من أجل التفاهم للتوصل إلى نوع من الاتفاق بين الذوات .

البنيوية : Structuralism

بعد أن انحسرت الوجودية كفلسفة من الساحة الثقافية في الغرب الأوربي ، ظهرت «البنيوية» في الساحة الثقافية الفرنسية على وجه الخصوص ، واكتسحت ميادين شديدة التنوع ، منها ما يختص بمجال اللغويات وأهم أعلامه جاكوبسون (Jacobson) وشومسكي (N. Chomsky) ، ومنها ما ينتمي إلى علم النفس ويمثله لاكان (Jacques Lacan) ، ومنها ما يختص بالنقد الأدبي الذي يهتم بالبنية الفنية المعطاة ، لا بمعنى أو مضمون النص الأدبي مثلما فعل رولان بارت (Roland Barthes) الذي انتقد سيطرة أيديولوجية المؤلف سواء في الأدب أو الفلسفة باعتبار أن سلطة المؤلف تعبر عن تاريخ ومجتمع وتحيل إليهما ، وبارت يريد إلغاء هذه السلطة لفهم النص الأدبي بعيداً عنها . أما في ميدان الفلسفة ، فيعد فوكو (Michel Foucault) أحد أشهر أعلام البنيوية ، على الرغم من تنكره أحياناً من الانتماء إليها . وكان التوسير (Louis Althusser) بنيوياً في تأويله للماركسية ، ثم يأتي ليفي شتراوس (Claude Le'vy - Strauss) مؤسس الأنثروبولوجيا البنيوية . وكان للتطور المعاصر للعلوم والممارسة الاجتماعية فضل كبير في ظهور البنيوية ، كما كان علم اللغة أحد مصادرها .

تعتبر البنيوية منهجاً علمياً أكثر منها مذهباً فلسفياً ، وعداؤها للنزعة التجريبية (Empiricism) والنزعة التاريخية (Historicism) هو أهم ما يميزها . أثارت البنيوية ردود أفعال متباينة ـ كما أشرنا في المقدمة ـ بين الحماس العاطفي لها والرفض الغاضب عليها . أنكرت الذات واهتمت بالنسق «اللغوي» كنسق منطقي لا يتوافق مع الواقع ؛ فأصبح البحث البنيوي لا يتجه نحو الموضوع بل نحو نسق الدلالات ؛ بمعنى آخر أصبحت الدلالة اللغوية من المفاهيم الأساسية في النزعة البنيوية بمختلف أشكالها ، وأصبحت اللغة هي الحقيقة الموضوعية التي لا تظهر إلا باختفاء الذات .

كانت الأنثروبولوجيا البنيوية هي ميدان بحث ليفي شتراوس (١٩٠٨ ـ . . .) وقد

كان «للبحوث اللغوية دور عظيم الأهمية في تحديد الاتجاه الذي سارت فيه بنيوية ليفي شتراوس وفي صبغ أبحاثه الأنثروبولوجية بطابعها المميز» (٥٠). لم يكتف شتراوس ـ في أبحاثه ـ بالوقوف على ثقافة بعينها، بل سعى إلى الوصول للمبادىء الأساسية التي يشترك فيها العقل البشري في كل زمان ومكان، وتكون البنية العامة للفكر البشري. وقد كان دي سوسير (Ferdinand de Saussure) (١٨٥٧ ـ ١٩١٣) هو الذي أوحى لشتراوس بذلك، ففي الوقت الذي كان فيه علماء اللغة يربطون بين تطور اللغة وتطور المجتمع، فإن دي سوسير «لم يعد يهتم بالبحث التكويني التاريخي، وقلب العلاقة بين النسق والتاريخ. وقد ميز عالم اللغة بين اللغة باعتبارها مجموعة من المواضعات المتفق عليها والتي تتيح استخدام اللغة وممارستها عند الأفراد وبين الكلام الذي يمثل تلك الممارسة نفسها» (٥١). أي أن هناك اتساقاً يحدد العلاقة بين عناصر اللغة بدون أن يكون لها علاقة بالعالم الخارجي الذي تعبر عنه أو تدل عليه.

يعد ميشيل فوكو (١٩١٥ ـ ١٩٨٠) من أكثر البنيويين شهرة. وكان كتابه (الكلمات والأشياء») من أكثر كتبه التي أثارت ضجة كبرى، ولكن بعض الباحثين رأى أن هذه الضجة مؤقتة. «إذ أن الكتاب بعد مضي عشر سنوات على نشره، لم يثبت قدرته على الصمود للزمن». وقد طبق فوكو منهجه الحفري (الأركيولوجي) على دراسته للعلوم الإنسانية، ففي هذا الكتاب يعرض «صور العقل الأوربي في القرن العشرين منذ عصر النهضة، وفيه يحاول أن يهتدي في كل عصر إلى عناصر الثبات وراء التحول الظاهري وأن العناصر الثابتة هي الأساسية والجوهرية، وأن العناصر المتحولة والمتغيرة سطحية عرضية» (٥٢). واهتم فوكو ـ في المراحل الأخيرة من تطور تفكيره ـ اهتماماً كبيراً بتحليل الأشكال المختلفة من الممارسات الخطابية لإبراز التمايزات والاختلافات التي تنشأ في الأشكال الخطابية. وعلى الرغم من استمراره في تحليلاته الأركيولوجية، إلا أنه ابتعد إلى حد كبير عن البنيوية واقترب من أفكار فلاسفة التأويل، فبدأ البحث عن الدلالة في الأشكال الخطابية المتنوعة.

وعلى الرغم من أن فوكو يصف نمط تفكيره بأنه فلسفة نقدية، إلا أن البنيوية نفسها تعرضت للكثير من النقد بحجة أنها أنكرت الفاعلية الإنسانية وتصورت إمكانية بناء

أنساق تجريدية ثابتة وساكنة بعيداً عن حرية الإنسان وفاعليته، وعلى الرغم من محاولة بعض البنيويين الدفاع عن أنفسهم من تهمة معاداة النزعة الإنسانية، وإن أنساقهم التي توصف بأنها مجردة وتستبعد الذات والتاريخ هي ثمرة دراسات عميقة لفترات تاريخية هامة في حياة الجنس البشري وهي التي تمثلت في المجتمعات البدائية الأولى، كما أن دراساتهم أيضاً هي التي أضفت على الأساطير نوعاً من المعقولية بعد أن ظلت حقبة طويلة من الزمان خارج نطاق العقل والمعقول. على الرغم من كل هذا الدفاع، فإن التطور التاريخي نفسه قد أثبت أن البنيوية لم تستطع الصمود طويلاً أمام عالم يموج بالمتغيرات، وأن فاعلية الإنسان بإمكانها التدخل في مجريات الأمور لزعزعة كل الأنساق الثابتة والمستقرة، ولذلك سرعان ما انحسرت البنيوية بأسرع مما توقع روادها وعارضتها تيارات أخرى أطلقت على نفسها اسم «ما بعد البنيوية» أو «ما بعد الحداثة» تركت أثراً كبيراً على الفكر الفرنسي المعاصر .

ما بعد الحداثة : Postmodernism

هكذا حدث نوع من الانتقال من البنيوية الحداثية إلى تيارات «ما بعد البنيوية» أو «ما بعد الحداثة» التي استندت إلى نقدها للبنيوية وأكدت على «التفاعل المتبادل بين القارىء والنص . ولا ترى ما بعد البنيوية أن ثمة شيئاً قائماً خلف اللغة مثلما كانت تذهب البنيوية، وبذلك فهي إعلان بنهاية التفكير البنيوي في العلوم الإنسانية»(٥٣). وربما لا نبعد عن الحقيقة إذا قلنا إن فلسفات «المابعدية» على اختلافها وتنوعها ـ وهي التي أشرنا إليها في المقدمة ـ كانت تعبيراً على السخط والتمرد على التقدم التكنولوجي في المجتمعات الصناعية والرأسمالية، وعلى العقلانية الآنية التي أتت بها الحداثة الأوربية منذ عصر النهضة وازدادت بشكل مذهل في الفترة من ١٨٥٠ حتى ١٩٥٠ . إن ما بعد الحداثة تقدم نفسها تاريخياً ونقدياً في علاقتها بالحداثة، وكانت نتيجة إنهيار ألوان مختلفة من اليقين التقليدي أو التاريخي بحيث انتهت الحداثة أو أصبحت في حكم المنتهية (على الرغم من إيمان البعض ـ كهابرماس ـ بأن الحداثة مشروع لم يكتمل بعد)، بمعنى آخر نستطيع أن نقول إن «ما بعد الحداثة» هي الوعي بنهاية الحداثة . وكانت هذه هي النظرة الأساسية لمن يسمون فلاسفة ما بعد الحداثة وهي النظرة التي أدت بهم إلى

الموقف النقدي من الحداثة وتمثلت في تجربة جديدة تظهر في شكل التحدي للتقاليد والسلطة، ومراجعة وفحص المفاهيم الأساسية في الميتافيزيقا وتفكيكها لبيان نزعتها المنطقية المركزية، وفي تبني كل ما هو جديد أو غير مألوف. كما تتجلى أيضاً في الكشف عن المسلمات والقوى التي كانت فاعلة في الرؤية الحداثية، وإخضاع هذه القوى الأيديولوجية والتقنية للتحليل النقدي الدقيق (٥٤). أو بالأحرى للتحطيم أو التفكيك.

تميزت تيارات «ما بعد الحداثة» بسمات خاصة أولها ارتباطها بعلوم اللغة وعلم الدلالة والمعنى. كما حدث نوع من الامتزاج ـ في هذه النوعية من الدراسات ـ بين الفلسفة والنقد الأدبي؛ فكان هذا الأخير هو الميدان الرئيس الذي شهد التطبيقات العملية لهذه التيارات. وأخيراً تقوم هذه الدراسات على المناهج النقدية أو التفكيك بمعناه الإيجابي والسلبي معاً. لقد قامت فلسفة التأويل (الهرمنيوطيقا) على نقد وتفكيك النصوص الأدبية من أجل الفهم والوقوف على المعنى والدلالة والقيمة التي ينطوي عليها النص، أي أنه تفكيك من أجل البناء. بينما تقوم التفكيكية على المعنى السلبي للكلمة والهادف إلى نقد وتفكيك النص للوقوف على التناقض والاختلاف بداخله، أي أنه نقد لا يتجاوز مرحلة الهدم. تمثلت أفكار ما بعد الحداثة ـ إذن ـ في عقلانية التأويل والتفكيك وفلسفة الاختلاف.

فلسفة التأويل (الهرمنيوطيقا) : Hermeneutics

تمتد جذور التأويل كمنهج نقدي إلى العصور الوسطى عندما تمثلت في تفسير وتأويل النصوص الدينية واستكناه المعنى الكامن في النص من الداخل، ولكنها تميزت في الربع الأخير من القرن العشرين بأن أصبحت اتجاهاً فلسفياً يهدف إلى نظرة جديدة إلى العالم وإلى الوجود عن طريق تفسير النصوص وتأويلها، وانفتاح الذات على الآخر من خلال عملية الفهم التي ترتكز في المقام الأول على اللغة والكلمة كرمز لهذه اللغة. كما أعادت الهرمنيوطيقا للذات التاريخية مكانتها بعد أن أنكرتها البنيوية. وفلسفة التأويل هي نتاج امتزاج فلسفات عديدة كالفلسفة الوجودية والمنهج الظاهرياتي والمنهج البنيوي. لقد أخذت من هيدجر فكرة أن وجود الإنسان أسبق من بحثه عن

المعرفة، أي أن الإنسان ككائن وجود أسبق منه ككائن عارف. وبذلك تحولت الفلسفة في الهرمنيوطيقا إلى دراسة انخراط الإنسان في العالم، كيف يفهم العالم ويفهم نفسه من خلال العالم؛ أي كيف يتحول من كائن معرفي إلى كائن يصنع وجوداً جديداً، وبذلك تحولت الفلسفة إلى فهم الإنسان لنفسه بشكل جديد بتأسيس عقلانية جديدة.

يتفق فلاسفة التأويل على أن التشكلات المختلفة للغة وممارستها وتحولات آفاق المعنى فيها ليست خالية من الأغراض والمصالح والرغبات والبحث عن القوة والسلطة؛ فليس هناك معنى للقول ببراءة اللغة لأن تشكلات اللغة والمعنى دائماً تنطوي على مصالح وأهداف وصراعات ورغبات... إلخ وبذلك يؤكد فلاسفة التأويل مسألة الفهم التأويلي الأصيل في سبيل بحث مشترك عن موضوعية الموضوع، والكشف عن التحيزات والأحكام المسبقة والكامنة في بناءات الهيمنة والسيطرة (٥٥)، أي رفع الأقنعة عن مفاهيم القوة والسيطرة الكامنة في اللغة واستخداماتها، وكأن أزمة اللغة المعاصرة ليست شيئاً آخر سوى «التأرجح بين إزالة الحجب التي يختفي المعنى وراءها واستعادة المعنى الحقيقي» (٥٦). ولما كانت الهرمنيوطيقا منفتحة على كل ألوان المذاهب الفلسفية والاجتماعية والعلوم الإنسانية بصفة عامة، وكانت أيضاً ذوات روابط وعلاقات وثيقة بمختلف مناهج النقد الأدبي، فلا نستطيع بطبيعة الحال أن نتتبع تطبيقاتها على جل هذه المجالات المعرفية، لذلك سنعرض باختصار للمنهج الهرمنيوطيقي عند اثنين من أشهر أعلامه وهما بول ريكور وجادامر.

يعرف بول ريكور Paul Ricoeur (١٩١٣ ـ ...) بأنه فيلسوف المعنى الذي يهتم بالدرجة الأولى بتنظير المنهج الهرمنيوطيقي من أجل الوقوف على المضامين الدلالية للنصوص. ويختلف بول ريكور عن رواد الهرمنيوطيقا «بالقدر الذي يتجاوز فيه المجال المعرفي الضيق للنصوص التراثية في علاقتها بتطور فقه اللغة الكلاسيكية والعلوم التاريخية، وبالقدر الذي يطرح فيه قضية التفسير وفهم التاريخ كجزء من مجال أوسع هو مجال الفهم مرتكزاً في ذلك على الجوانب النفسية والحياتية والتاريخية واللغوية التي تتجاذب النص في علاقته الحية المتجددة بضمير المفسر»(٥٧). وحديث ريكور عن العلاقة الحية بين النص والمفسر يجعله قريباً من المنهج الفينومينولوجي إلى

حد كبير، كما يقربه أيضاً من هيدجر أكبر فلاسفة الوجود المعاصرين عندما رأى أن اللغة هي تجلي الوجود في العالم، «ومن ثم فإن تفسير النصوص هو تفسير للوجود، ومهمة تفسير النصوص هي مهمة الوعي بالوجود. وهكذا ارتبط المبحث اللغوي في النصوص بالمبحث الأنطولوجي في الفلسفة؛ فتفسير النصوص هو قراءة للغة الوجود وسماع صوته كما تتجليان فيها»(٥٨). ويحاول ريكور «تأسيس الفهم على اكتشاف المستويات الدلالية والرمزية للغة التي تتيح للذات المدركة أو العارفة فهم نص من النصوص أو تفسير التاريخ انطلاقاً من رؤية معينة للحياة» (٥٩). لكن محاولة ريكور ـ تأسيس معرفة بالوجود ـ تختلف عن محاولة فهم حقيقة الوجود العام المباشر الذي يقصده هيدجر، لأن الوجود الذي يعنيه فيلسوف التأويل هو الوجود الدال والمرموز.

إذا كان للبنيوية تأثير على المنهج الهرمنيوطيفي، فهي ـ أي البنيوية ـ تعد عند ريكور البداية التي ينطلق منها، وهي كمنهج علمي تتطلب الانفصال التام عن ذاتية الباحث وموضوع بحثه وبالتالي تختلف عن التفسير الرمزي الذي ينتهجه، ولأنه مدرك للفرق الجوهري بين المنحى البنيوي الظاهري وبين المنحى الهرمنيوطيقي التأملي، أخذ يبحث عن «العلاقة التي يمكن أن تربط بينهما كقطبين متوازيين من أقطاب المعرفة والوجود: القطب الموضوعي للمدخل البنيوي من جهة، والقطب الوجودي أو الأنطولوجي للمدخل الهرمنيوطيقي من جهة أخرى» (٦٠). وعكف بول ريكور على تطبيق منهجه التأويلي على النصوص الأدبية بكل أشكالها في محاولة لإثبات أن الرمز والاستعارة والمجاز ليست أشكالاً أدبية أو محسنات بديعية لإضفاء الجانب الجمالي على العمل الأدبي فحسب، بل إنها تتحول من خلال التأويل إلى نوع من الوعي بالوجود، أو نوع من تحقيق الذات لذاتها وكينونتها الحرة ووعيها بنفسها وإمكاناتها.

وننتقل إلى القطب الآخر من أعلام فلاسفة التأويل وهو هانز جورج جادامر Hans George Gadamer - (١٩٠٠ ـ . . . .) الذي أعطى للهرمنيوطيقا بعداً أشمل وأكثر عمقاً عندما اعتبرها استمراراً للفلسفة العملية بأساليب مختلفة. و«يصر جادامر على أن الوعي هو دائماً وجود أكثر من أن يكون وعياً، وأن وجودنا التاريخي سابق على أي فصل تجريدي بين الذات والموضوع في المعرفة، كما أنه هو أساس هذا الفصل. ومهمة

الهرمنيوطيقا الفلسفية أن ترفع إلى مستوى الوعي التأملي تلك القدرة الإنسانية الأساسية على التواصل المعقول مع الموجودات التي تعيش معنا. وذلك لتحقيق الفهم المتبادل من خلال اللغة، وهي بهذه المثابة ـ أي الهرمنيوطيقا ـ تظل سابقة على نوع معين من الفعل العملي، كما تظل كذلك مرتبطة به» (٦١).

والموضوع الأساسي للتأويل الفلسفي عند جادامر هو الدور التأسيسي الذي تقوم به الأخطاء والأحكام المسبقة في الفهم: «إن التحيزات Prejudices غير العادلة ليست بالضرورة خاطئة وغير مبررة، بحيث تشوه الحقيقة بشكل لا يمكن تجنبه. فالواقع أن تاريخية وجودنا تستلزم أن تشكل التحيز، بالمعنى الحرفي للكلمة (أي الأحكام المسبقة) التوجه الأصلي لقدرتنا الكلية على التجربة. التحيز إذن هو أساس انفتاحنا على العالم» (٦٢). وهو أيضاً أساس فهمنا له، فالفهم «ليس أسلوباً ذاتياً على الإطلاق تجاه الأشياء المعطاة، وإنما يختص بالتاريخ المؤثر لما يُفهم، أي أنه بمعنى آخر فهم متعلق بوجود ذلك الذي يفهم» (٦٣). وهكذا يكون الفهم عند جادامر أسلوباً في الوجود التاريخي.

ويؤكد جادامر، مصداقاً لهيدجر أو استمراراً له، أنه لا يمكن الوصول إلى حقيقة موضوعية في التاريخ، لأنها ـ أي الحقيقة ـ أسلوب في الوجود التاريخي قبل أن تكون معرفة يمكن أن تصبح موضوعية. ويمكن أن ننظر إلى «الدلالة الأنطولوجية للهرمنيوطيقا من خلال التحدي الذي تقدمه للمنظور الفلسفي الذي يفرض الانقسام الواضح بين الذات والموضوع» (٦٤). ويؤكد جادامر الطابع الأنطولوجي لوجودنا ولأسلوب فهمنا للعالم في واحد من أهم إنجازاته وهو كتابه (الحقيقة والمنهج) محاولاً إثبات أن الهرمنيوطيقا ـ التي هي فن الفهم ـ لها «دلالة وجودية عامة، فلم تعد تشير ببساطة إلى آلية تفسيرية تستخدم داخل أنظمة خاصة مثل اللاهوت والتشريع، وإنما المسألة الأساسية هي كيف يكون الفهم بصفة عامة ممكناً»(٦٥). ولذلك ينسب جادامر الأخطاء إلى إمكانية الفهم، وأن الوصول إلى المثل الأعلى للتنوير، وهو المعرفة الموضوعية الكاملة ـ أي المعرفة المتحررة من كل وجهات النظر الخاصة أو من كل التحيزات ـ هو أمر مستحيل، بل محض وهم باعتباره تصوراً حدياً أو نهائياً، لأننا في

الأصل كائنات موجودة وفاعلة في التاريخ، والوعي نفسه هو أحد أساليب وجودنا التاريخي، أي أن الوعي نفسه محدود ومحدد بالتاريخ.

لقد أعطى جادامر للهرمنيوطيقا بعداً أعمق عندما جعل للفهم دوراً أساسياً في فلسفته التأويلية. وعلى الرغم من أن مقولة الفهم قديمة في تاريخ الفلسفة، إلا أن جادامر توسع في إمكانيات الفهم توسعاً لا حد له؛ فالهرمنيوطيقا لديه هي مفتاح لفهم البشرية وفهم الآخرين: «الفهم حدث يتم بشكل متبادل بين كل من المفسر والنص، الذات والموضوع. ولهذا فإن البحث عن معنى موضوعي، في ذاته، غير ملائم لاستيعاب الفهم بوصفه ذاتاً شفافة تحتوي المضمون في ذاتها أو تتحكم تحكماً نهائياً كاملاً في موضوعها» (٦٦). وربما تتضح أهمية مفهوم أو نظرية الفهم عند جادامر في الأزمة التي واجهها العالم في العصر الحديث والمتعلقة بالقدرة على فهم الماضي وفهم الثقافات الأخرى. ويريد جادامر أن يقيم نوعاً من التواصل اللغوي بين البشر لفهم أنفسهم وفهم الآخرين بحرية وتعاطف. وقد دافع جادامر عن الذاتية، وكيفية انصهار الذات في النص والتحامها بأفقه، فوعيه التاريخي الفعال يتضمن من الوجود أكثر مما يتضمن من الوعي.

هكذا حدث عن جادامر نوع من التحول من التأمل في الذات على الطريقة الديكارتية إلى نظرة جديدة تماماً: إن الإنسان لا يعرف نفسه إلا بتعامله مع العالم وبقصديته المتجهة نحو الآخرين من خلال اللغة، ومن خلال سلوكه مع الأشياء والأحداث. وهذه نظرة مختلفة تماماً إلى الإنسان الذي لا يعرف نفسه - كما يرى جادامر - ولا يقوم بعملية المعرفة عن طريق الفصل بين الذات والموضوع، لأن وجود الإنسان التاريخي أسبق من بحثه عن المعرفة أو من معرفته لنفسه. لقد تحولت الفلسفة الآن إلى التأمل في الشروط التي لا غنى عنها للقصدية (باعتبارها ماهية الوعي عند هوسرل) ويكشف هذا التأمل أننا قبل كل شيء كائنات فاعلة ومجسدة في العالم، وأن معرفتنا للعالم تقوم على تعاملنا معه، وأنه ليس هناك مجال «للموضعة» سيطرتنا على العالم باعتبارنا كائنات فاعلة فيه (٦٧). وقد أصبحت مهمة الفلسفة هي توضيح هذه الخلفية أو هذا الموقف وبيان ما ينطوي عليه ومراجعته باستمرار بحيث نصل إلى فهم

أفضل للإنسان ككائن فاعل وعارف ومنفتح على العالم وعلى الآخرين انفتاحاً حراً.

هكذا تحول المثل القديم من معرفة الذات إلى صنع الذات بحدوث تحول في التراث العقلي الذي كان يرتكز على النقد الذاتي، فلم تعد المعرفة من خلال معرفة الذات فقط. بل من خلال التعامل مع الآخرين والأشياء من حولنا عبر اللغة. بذلك تحولت الفلسفة إلى بحث في اللغة، ولهذا السبب نفسه ينتظر الكثير من فلاسفة التأويل في تأسيس فلسفة حرية وانفتاح عن طريق لغة مشتركة يُكشف فيها عن جذور الهيمنة والكذب والخطأ والسيطرة، لكي تستهدف الوصول إلى لغة إنسانية وعقلانية تجمع بين البشر على أساس الثقة المتبادلة والحوار المفتوح، ومن ثم يبحث فلاسفة التأويل في الأيديولوجيات، في محاولة لرفع الأقنعة عن بعض المفاهيم المستخدمة مثل السلطة، والمعنى والأيديولوجيا . . . إلخ.

التفكيكية : Deconstruction

ننتقل الآن من القراءة الهرمنيوطيقية ـ التي تفضي إلى «المعنى الحقيقي» أو إلى دلالة النص الفلسفي أو حقيقة الموضوع الذي يطرحه النص ـ إلى نوع آخر من فلسفة قراءة وتفسير النصوص وهي التفكيكية التي يحلو للبعض أن يصفها بأنها تعبر عن أفكار النهايات : نهاية التاريخ ونهاية الفلسفة. والتفكيكية هي آخر الفلسفات أو التيارات التي ظهرت في الربع الأخير من القرن العشرين في محاولة لتفكيك ثوابت الفكر الفلسفي الغربي من أنساق ومذاهب ومفاهيم منطقية وعقلية، إنها بمعنى آخر خطاب نقدي ـ في نهايات القرن العشرين ـ لكل إبداعات الحضارة الغربية وثوابتها العقلية المستقرة. وجاك دريدا (Jacques Derrida) (١٩٣١ ـ . . . .) هو أحد أقطاب هذا الخطاب التفكيكي، وقد أحتل مركز الدائرة في المسرح الفلسفي الفرنسي عام ١٩٦٧ بنشر ثلاثة كتب كانت بداية مشروعه لتفكيك الميتافيزيقا الغربية أو ما سماه مركزية اللوجوس Logocentrism.

اكتفى هذا الخطاب التفكيكي بالنقد والهدم بغير أن يتجاوزه إلى مرحلة البناء أو إيجاد خطاب بديل، أي أنه لم يتجاوز الجانب السلبي من النقد، واستخدم كل

الأدوات النقدية بدون أن يحاول بناء صرح خاص به أو نظرية جديدة بديلة. تبحث القراءة التفكيكية عن التوتر بين الإيماءة والتعبير في النص، وقد قدم دريدا ـ لأول مرة ـ لفظة جديدة للقاموس الفلسفي وهي الاختلاف différence، أي أنه لا يبحث في النصوص عن التساوق والتكامل، بل يلقي الضوء على التعارضات والمفارقات التي تميز سلسلة الأضداد المشهورة التي تختص بها «متقابلات الحضارة الغربية : كالعقل والأسطورة، والمنطق والبلاغة، والعقلاني والحسي، والكلام والكتابة، والحرفي والتصوري أو المجازي، والطبيعة والثقافة، والحدس والدلالة. ويزعم دريدا، أن هذه التصورات المتضادة ليست من طبيعة الأشياء وإنما تعكس استراتيجيات الاستبعاد والقمع التي لم تستطع المذاهب الفلسفية الغربية الإبقاء عليها إلا على حساب ما يشوبها من تناقضات داخلية ومفارقات كامنة فيها» (٦٨). ومهمة التفكيك هي إظهار هذه المتناقضات إلى النور.

ليست التفكيكية نوعاً من القراءة الجدلية، وليست قراءة تأويلية تقصد الدلالة والمعنى، ولكنها قراءة تهدف إلى تفتيت النص من الداخل وإظهار أوجه الاختلاف والتناقض داخله بحيث تتكاثر القراءات، ويحيلنا النص إلى نصوص أخرى كامنة فيه Intertextuality (أو التناص كما يطلق عليه المشتغلون عندنا بالنقد الأدبي). التفكيكية إذن قراءة تلقي الضوء على التصورات المتضادة ومن ثم تضع مفاهيم الوجود التي كانت مسؤولة عنها موضع السؤال. لقد فسر دريدا القراءات الإنسانية لكل من هيجل وهوسرل وهيدجر التي احتلت مكانة أساسية في الحياة العقلية في فرنسا بعد الحرب، سواء أكانت فكرة الـ «نحن في ظاهريات هيجل أو التوجه إلى بداهة المعنى عند هوسرل أو حتى محاولة هيدجر للوصول إلى حقيقة الوجود العام عن طريق تحليلاته الوجودية للموجود الإنساني الملقى به هناك أو الـ Dasein. كل هذا يدل على أن النزعة المنطقية العقلية ما زالت مسيطرة على الفكر الغربي، ومعنى هذا أننا جميعاً لم نتخل عن البحث عن غاية أو هدف نهائي» (٦٩). وهذا ما جعل هدف دريدا محاولة اكتشاف إمكانية وجود فلسفة خالية من المركز وخالية من أي ذات متعالية وبغير هدف أو غاية.

يتميز دريدا بنزعة شكية ترتاب في كل الأوليات التي سادت التراث الفلسفي الغربي

مثل : «تقديم الحضور على الغياب والكلام على الكتابة والتشابه على الاختلاف، والأبدية على الزمن المتناهي»، وهو ببرنامجه في التفكيك يحاول أن «يتحدى هذه الأوليات وأن يحدد الإطار النقدي لكل النصوص الأساسية في هذا التراث الغربي فيتساءل عما أظهرته وعما سكتت عنه» (٧٠). لم يهدف دريدا إذن بمنهجه التفكيكي لوضع نظرية بديلة، ولكنه اكتفى فقط بفحص أدوات ومواد واستراتيجيات الآخرين دون أن يحاول أن يبني بناء خاصاً به، ولقد كان هو نفسه على وعي بذلك، و«يعلم تماماً أن التفكيك لا يمكن أن يصبح هو النموذج السائد الذي يجب أن يحل محل جميع النماذج الأخرى وإلا فإنه يكون قد استبدل بنموذج عقلي مركزي نموذجاً عقلياً مركزياً آخر» (٧١). ولكنه أراد فقط وقف التصورات الميتافيزيقية المتوارثة في خطابنا الفلسفي، وكأنما أراد أن يذكرنا بأننا «لم نفهم شوق نيتشه في زرادشت إلى ذلك الإنسان الذي يرقص فرحاً خارج بيت الوجود». فأراد أن يتحدى بمنهجه التفكيكي كل الأفكار المسبقة أو القبلية التي سادت الخطاب الفلسفي الغربي ولكنه منهج لم يتجاوز ـ كما قلنا ـ مرحلة النقد والهدم إلى مرحلة التأسيس والبناء.

بعد هذا العرض لأهم تيارات الفلسفة الغربية في القرن العشرين، وبعد أن وضع الفلاسفة أسس نقدهم للميتافيزيقا وتحليلاتهم للمعنى والأشكال اللغوية، وبعد أن كادت الفلسفة أن تتحول إلى منطق وفلسفة للغة، فهل صدق الشعار الذي أعلنه البعض عن نهاية الفلسفة؟ وإذا لم يكن هذا الزعم صحيحاً فما هي إذن الوظيفة الباقية للفلسفة؟ إذا كان من الصحيح أن الفلسفة لم تعد تدعى أنها تضع مذاهب شاملة، وعلى الرغم من أنها سلبت الكثير من وظائفها التقليدية، إلا أنه من الصحيح أيضاً القول أنه حدث نوع من التحول للتفكير الفلسفي يشهد عليه تاريخ الفلسفة طوال القرن العشرين، بحيث يظل السؤال عما يبقى لها مشروعاً . . . ولعله قد اتضح من العرض السابق أن الدور المهم الذي يكفل فرصتها في البقاء هو وظيفتها النقدية، بمعنى أنها وسيلة أو أداة نقدية سواء للعلم الوضعي أو للمجتمع البشري وتنظيم حياة الإنسان فيه. ولا عجب في هذا، فقد رأينا أن هذا هو الدور الذي حدده لها الفكر الغربي الذي طُبع على النقد الذاتي المستمر. ولا حاجة بنا لأن نذكر القارىء بأن ما عرضناه من

اتجاهات فلسفية ليس كافياً ولا شاملاً بسبب ما فرضته ظروف هذا البحث .

IV الإسهام الفلسفي العربي بين الترديد والتجديد :

والآن علينا أن ننتقل إلى الجانب العربي لنتعرّف على إسهام الفلسفة العربية في التيارات الفكرية التي اجتاحت الساحة الفلسفية الغربية في القرن العشرين . وحقيقة الأمر أن طرح هذه القضية بهذه الصيغة يغلب عليه طابع المبالغة والتفاؤل معاً ، فلا نستطيع بطبيعة الحال أن نقول إن هناك فلسفة عربية خالصة بالمعنى الدقيق لكلمة فلسفة ، أو أن هناك مذاهب ومدارس فلسفية عربية بالمعنى المتعارف عليه في الفكر الغربي . ولكن هناك بالتأكيد محاولات للتفلسف متأثرة بالتيارات المتنوعة للفلسفة الغربية . وإذا توخينا الدقة قلنا إنه نوع من التلقي أو الاستقبال بأشكال مختلفة لتلك التيارات تمثّلت في حركة نشطة لترجمة وتقديم وتعريف عرض المذاهب الفلسفية الغربية على تنوعها ، كما أن هناك أيضاً محاولات لمفكّرين عرب لتأصيل بعض الاتجاهات الفلسفية داخل الواقع الثقافي العربي . وسوف نعرض الآن نماذج منها بقدر ما تسمح به المساحة المتاحة لهذا البحث .

بالعودة إلى فلسفات بداية القرن نجد صدى أفكار كل من برجسون وفلسفة الحياة على الساحة الأدبية العربية على وجه الخصوص . وعلى الرغم من ترجمة أغلب أعمال برجسون إلى العربية ، إلاّ أننا لم نجد لها انعكاساً من الناحية الفلسفية الدقيقة خارج أسوار الموسسات الأكاديمية (وذلك باستثناء جوانية عثمان أمين التي بقيت شذرات متفرقة لم تكتمل في بناء متكامل) ، بل انحصر تأثيرها على الأدب والأدباء وخاصة في نظرتها الحيوية إلى الإنسان واستعادة الاهتمام بالشعور الحي المتدفق والحرية والطاقة الروحية ، وربما يكون هذا هو السبب في انجذاب المفكّرين العرب إلى فلسفة برجسون بسبب ما وجدوا فيها من نزعة رومانسية تناسب العقلية العربية إلى حد كبير ، وإن كانت هذه النزعة قد انحسرت عنها الأضواء كما انحسرت عنها في موطنها الأصلي تماماً .

غلب على الفكر العربي التيار الوجودي وخاصة فلسفة سارتر التي حظيت خلال الخمسينيات والستينيات بالقسط الأكبر من الاهتمام لا سيما بعد ترجمة جل أعمال سارتر إلى العربية، وليس هذا بالأمر الغريب، فقد رأينا كيف انتشر هذا التيار في البلدان الغربية انتشار النار في الهشيم. وعلى الرغم من أن تأثير الوجودية كان أعظم على الشعراء والقصاصين العرب، فقد حاول بعض المشتغلين بالفلسفة تأصيل التيار الوجودي في الفكر العربي بالعودة إلى التراث ومحاولة تطبيق الوجودية، وبخاصة مفهوم القلق، على الفكر العربي كما فعل عبد الرحمن بدوي في كتابيه (الإنسانية والوجودية في الفكر العربي) و (شخصيات قلقة في الإسلام). وحتى لقد رأى البعض أنه «مفكر وجودي أضاف إلى الفكر الوجودي إضافات إبداعية ترتفع به وتفوق حدود النقل والتقليد والاتباع» (٧٢). وعبد الرحمن بدوي هو المفكر الوحيد في الفكر العربي المعاصر الذي وصف نفسه بأنه فيلسوف وعرّف اتجاهه الفكري بأنه «الفلسفة الوجودية في الاتجاه الذي بدأه هيدجر. وقد أسهم في تكوين الوجودية بكتابه (الزمان الوجودي). وتمتاز وجوديته ـ على حد قوله ـ من وجودية هيدجر وغيره من الوجوديين بالنزعة الديناميكية التي تجعل للفعل الأولوية على الفكر، وتستند في استخلاصها لمعاني الوجود إلى العقل والعاطفة والإرادة معاً، وإلى التجربة الحية، وهذه بدورها تعتمد على ملكة الوجدان بوصفها أقدر ملكات الإدارك على فهم الوجود الحي»(٧٣). وعلى الرغم من أن عبد الرحمن بدوي زعم أنه وضع الخطوط العامة لمذهب جديد في الوجود ووعد بأنه سيجعل مهمته في الحياة تفصيل أجزائه(٧٤)، إلاّ أنه لم يكمل محاولته قط، بل انصرف عنها أيضاً انصرافاً تاماً. ويعزو بعض المفكّرين توقف المشروع الوجودي عند بدوي إلى تغيّر الأوضاع السياسية والاجتماعية والموضوعية من حوله، بالإضافة إلى تراجع المشروع الوجودي في الفكر الفلسفي المعاصر في العالم بصفة عامة، وإن لم يمنع ذلك من التمسّك بالوجودية كفلسفة له(٧٥).

إذا انتقلنا إلى الوضعية المنطقية وجدنا أنها أكثر التيارات التي حاول المهتمون بها ترسيخ أسسها العلمية في المجتمع العربي الذي كان ـ وما يزال ـ يعاني من التردي في

الخرافات والغيبيات الذي أخذ على عاتقه هذه المهمة، ويمكن اعتباره «أحد المفكرين العرب القلائل الذين صاغوا موقفاً فلسفياً واضحاً، داعياً إلى الأخذ بالتفكير العلمي مطالباً بسيادة منطق العقل، أما طريق ذلك فكان الوضعية المنطقية التي نذر نفسه لشرحها وتفصيلها وتبسيطها»(٧٦). وكما كانت الوضعية المنطقية هي الطفل المرعب في تاريخ الفلسفة المعاصرة في أوربا، كانت كذلك عند محاولة ترسيخها في الفكر العربي. وتعرض زكي نجيب محمود للنقد والهجوم من كل حدب وصوب في مرحلة من أهم مراحل الفكر العربي للتخلص من اللاعقلانية التي سادته ومواصلة طرح مشروع التنوير طرحاً علمياً جديداً، لقد حاول زكي نجيب محمود الخروج بمشروعه التنويري من داخل أسوار الجامعة إلى عامة الناس بدعوته التي تكاد ترقى عنده إلى مرتبة الرسالة المقدسة، إلى قيمتي الدقة والنقد. فكتابته كلها كفاح في معركة واحدة طويلة متصلة، هي معركة الدعوة إلى الانضباط في الأفكار، والتدقيق في الأقوال، وإخضاع الأحكام الشائعة للفحص والاختبار»(٧٧).

كانت مهمة زكي نجيب محمود في حقيقتها مهمة تحررية، أي تحرير الحياة الثقافية العربية من بعض جوانبها اللاعقلانية، وتحرير العقل من مسلمات موروثة وبديهيات غير قابلة للنقاش، ومحاولة وضعه ـ أي العقل ـ على أولى درجات المنهج العلمي. ولتحقيق هذا الهدف لم يكن أمامه من سبيل ـ في معركته التنويرية ـ غير التحليل اللغوي المنطقي واستخدام السلاح النقدي للوضعية المنطقية لمراجعة كل المسلمات والبديهيات الموروثة وغير المدروسة في آن واحد. ويمكن القول أيضاً أن زكي نجيب محمود بقدر ما كان وضعياً منطقياً، كان أيضاً براجماتياً من حيث إيمانه بأن الفكرة هي خطة عمل، ودعوته إلى إصلاح الفكر بأن يكون «عالم الكلام» هو جانب «التخطيط» لعالم العمل والتطبيق، أنه لم يكن مصادفة أن أصبح «التخطيط» علامة من أبرز العلامات المميزة لعصرنا، لأن التخطيط تحليله هو أن «الفكر» خطة لعمل نؤديه أو هو لا يكون فكرا»(٧٨). وربما انتهى البعض لذلك السبب إلى أن خلاصة تعريفات العقل والعقلانية عند زكي نجيب محمود «أنها عملية إجرائية خالصة بصرف النظر عن مبادئها وغاياتها. فالعقل إذن مجرّد سلوك عملي يبدأ من مقدّمات مبدئية مفروضة أو قيم

أخلاقية مطلقة وينتهي إلى أهداف مبتغاة . ولهذا فهو إلى جانب طابعه الإجرائي الخالص له طابع نفي كذلك ، وهو وسيلة أو أداة عملية لتحقيق غاية . وسلامته وصحته في مدى دقته في الوصول إلى هذه الغاية ، إنها إذن دقة براجماتية نفعية(٧٩) .

وننتقل إلى تأثير تيار آخر على الفكر العربي ألا وهو البنيوية ، وكان ميشيل فوكو هو أكثر أقطابها حظاً من الانتشار في الفكر العربي الحديث . وربما يكون هذا الانتشار هو سبب أو نتيجة «الترجمات المختلفة لنصوصه وعدد الدراسات المختلفة التي تناولت الفيلسوف والتي تعادل اهتمام العرب بفلاسفة غربيين أمثال ديكارت وسارتر وماركس ، أي أولئك الفلاسفة الذي يشكلون توجهاً فكرياً أو تياراً فكرياً وحدثاً ثقافياً»(٨٠) . وقد قام بعض المفكرين العرب توظيف الفكر البنيوي وتطبيقه على بعض نصوص الأدب العربي القديم والحديث . وربما تكون أوضح محاولات هذا التوظيف هي انعكاسات تطبيق المنهج البنيوي على النقد الأدبي بين المتحمسين والمعارضين له ، فقد تحمّس له بعض المشتغلين بالنقد الأدبي (مثل جابر عصفور ، وحكمت الخطيب وكمال أبو ديب) وعارضه بنفس القدر من الحماس البعض الآخر من النقّاد (مثل شكري عياد وعبد العزيز حمودة) وذلك لرفضهم لفكرة نقل مدارس نقدية تنتمي إلى مناخ ثقافي وفكر فلسفي محددين إلى مناخ ثقافي وفكر فلسفي مغايرين تماماً . ويرى هذا الأخير أن الحداثيين العرب عندما ينقلون المصطلح النقدي الجديد ويعزلونه عن خلفيته الفكرية والفلسفية فإنه «يفرغ من دلالته ويفقد القدرة على أن يحدد معنى . فإذا نقلناه بعوالقه الفلسفية أدى إلى الفوضى والاضطراب إذ أن القيم المعرفية القادمة مع المصطلح تختلف بل تتعارض أحياناً مع القيم المعرفية التي طورها الفكر العربي المختلف»(٨١) . وإذا صح قول هذا الناقد فإن النتيجة المترتبة عليه هي أن ما ينطبق على النقد الأدبي يمكن أن ينسحب بطبيعة الحال على سائر المجالات المعرفية الأخرى ، أي محاولة نقل فلسفات ومناهج بحث غربية وإدماجها في بنية الثقافة العربية التي تتسم بطبيعتها بسياق اجتماعي وتاريخي ومعرفي مغاير مما يثير الكثير من الجدل والتساؤلات حول مدى صدق ومشروعية هذه المحاولات . وهذه حجج مردود عليها ولكننا سنرجئ الرد قليلاً .

وكما حاول نقاد الأدب العربي تطبيق المنهج البنيوي على النصوص الأدبية العربية، حاول أيضاً بعض المفكرين العرب توظيف هذا المنهج في بحث التراث الفلسفي العربي، كتلك المحاولات التي قام بها العديد من مفكري المغرب العربي وغيرهم (أمثال محمد عابد الجابري ومحمد أركون والتريكي وصفدي وغيرهم). ولا نستطيع بطبيعة الحال تتبع المشروعات الفكرية التي طرحها أصحابها ولكن سنكتفي بالحديث المقتضب عن مثال واحد فقط، وليكن هو المشروع الذي طرحه محمد عابد الجابري لنقد العقل العربي، وقد قدّم الجابري مشروعاً في نقد العقل العربي وتحليل المكونات الثقافية العربية التي ساهمت بدورها في تكوين العقل العربي ذاته، واستهل هذه الدراسة بكتابة (تكوين العقل العربي) الذي بدأ به مشروعه النقدي على أساس من التحليل الأبستمولوجي: «إن وجهتنا هي تحليل الأساس الأبستمولوجي للثقافة العربية التي أنتجت العقل» (٨٢). واستأنف هذا النقد في كتابه (بنية العقل العربي) الذي قدّم فيه دراسة تحليلة نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية على أساس من التحليل البنيوي. وينقسم المشروع إلى «جزئين منفصلين لكنهما متكاملان: جزء يتناول تكوين العقل العربي وجزء يتناول تحليل بنية العقل لعربي، الأول يهيمن فيه التحليل التكويني والثاني يسود فيه التحليل البنيوي»(٨٣). وقد حدد الجابري الهدف من مشروعه النقدي للعقل العربي في «تبيان مكونات الثقافة العربية الإسلامية وفحصها ونقدها وصولاً إلى إعادة بناء الذات العربية على أسس جديدة قوامها التخلّص من رواسب النماذج السلبية الماضية»(٨٤).

ومما لا شك فيه أن هذا المشروع هو جزء متميّز من مشروع أكبر بدأه رواد النهضة العربية في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن العشرين لخوض معركة التنوير التي شغلت أذهان كبار مفكري ومثقفي العالم العربي، ولكن مشروع النهضة أصيب بنكسة نتيجة زحف التيار السلفي الإسلامي ولأسباب تاريخية وسياسية واجتماعية عديدة. وربما لهذا السبب أخذ الجابري على عاتقه مهمة تحرير العقل العربي من سلطة التفكير السلفي الرجعي المتزمّت، ومن كل السلطات الموروثة التي قيّدت انطلاقه إلى الحرية والتقدّم. وقد تراوح تقييم مشروع الجابري ما بين الإعجاب به من ناحية والمعارضة له

من ناحية أخرى، فاعتبره البعض «من أبرز وأعمق المفكّرين العرب الذين يتبنون النقد الأبستمولوجي للفكر العربي»[٨٥]. وبينما استقبلت بعض الأوساط العربية مشروع الجابري على أنه «فتح جديد» وأنه استطاع أن يرسم خريطة تضبط منطق التراث العربي الإسلامي ورؤيته، «رأت أوساط ثقافية عربية أخرى في ذلك الفتح والانجازات التي ترتبت عليه تراجعاً إلى وراء ووجهاً مكروراً من أوجه إشكالية قديمة مأزومة، أو دعوة إلى صياغة أنساق مغلقة قد تفصح عن لا تاريخية فاضحة، في حين أعلن البعض أن الجابري لم يقدّم أكثر من «تصنيف أكاديمي» لما قاله سابقوه، مع إفادته من المناهج الغربية»[٨٦] التي حاول زرعها في الواقع العربي وتكييفها مع بعض مفاهيم تراثيه.

أما عن تلقي الفكر العربي لفلسفات ما بعد البنيوية أو ما بعد الحداثة كما بدت في توظيف المنهج التأويلي (أو الهرمنيوطيقي) والمنهج التفكيفي، فقد كشفت عن عجز العقل العربي، في ظروفه الراهنة، عن استيعاب هذه التيارات كما تمثّلت في المنهج التأويلي ومحاولة تطبيقه على بعض النصوص التراثية. وربما يعود السبب في هذا إلى أن الروح النقدية لم تتأصل بعد في الفكر العربي، هذا بالإضافة إلى أن السمة الأساسية التي تميّز العقلية العربية ـ وهي أنها عقلية نصية ـ مرتبطة أشد الارتباط بالنص الديني ولا تستطيع الفكاك منه. ويكفي الإشارة هنا إلى محاولات نصر حامد أبو زيد، وكيف تلقت السلفية العربية المتزمتة هذه المحاولات وكيف تعاملت معها، عندما سعى إلى «إعادة قراءة الفكر الديني برؤية جديدة مختلفة عن أغلب القراءات السابقة بما يعيد بناءه بناء جديداً. . قراءة تقوم على التحليل العلمي النقدي التاريخي للنصوص»[٨٧]. كان هذا الجهد الجاد ـ من بين جهود أخرى كثيرة ـ محاولة للخروج من أزمة العقل العربي التي تواجه معركة التنوير العربي، لا سيما عندما تستند هذه المحاولة في تحليلها للنصوص لاستخراج دلالتها إلى «عدة أسس منهجية ومفهومية لعل من أبرزها تسلحه بالمناهج العلمية الحديثة في إنتاج دلالة هذه النصوص مثل الألسنية والهرمنيوطيقا وعلم الاجتماع. والحرص على إنتاج الدلالة من داخل النصوص نفسها دون أن يفرض عليها أي رؤية أيديولوجية من خارجها»[٨٨]. ولكن تم إجهاض هذه المحاولة في مهدها من قِبل التيارات السلفية الرجعية الرافضة للنقد والحوار والتغيير، والتي غلبت ـ

للأسف الشديد ـ على الساحة الثقافية العربية.

وربما أيضاً بسبب ارتباط العقلية العربية بالنصوص التراثية، تجد محاولات تطبيق المنهج التفكيكي من قبل بعض المفكرين والمثقفين العرب إعراضاً، بل واعتراضاً شديداً خاصة إذا ما تعرّضت لتفكيك النصوص الوثيقة الصلة بالتراث الديني الإسلامي، كما في محاولة محمد أركون قراءة الفكر الإسلامي قراءة علمية وتقديم مشروع لنقد العقل الإسلامي، «وتبنى نمط التحليل البنيوي كمرحلة لازمة اعتمد مقاييس التاريخ الحفري في رسم حركية المفاهيم ونظام المعارف، وكانت منهجيته القائمة على الأنثروبولوجيا والتحليل اللساني ـ السيميائي تتلخص في إخضاع القرآن الكريم لمحك النقد التاريخي المقارن، والتحليل الألسني التفكيكي، وللتأمل الفلسفي المتعلّق بإنتاج المعنى وتوسعاته وانهدامه»(٨٩).

يمكننا أن نسأل الآن: ما مدى إسهام تلقي واستقبال هذه التيارات في إثراء الفكر الفلسفي العربي؟ إن ما يثبته الواقع الفعلي حتى الآن أن كل هذه الجهود المشكورة لم تؤت ثمارها المرجوة ولم تساهم في ازدياد وعينا بالحضارة كما يتجلى هذا بوضوح في محاولات قراءة بعض نصوص التراث قراءة جديدة من منظور عصري ومغايرة للقراءات السائدة والمألوفة ومسلحة بمناهج تحليلة ونقدية لاستلهام الجوانب المضيئة من التراث وتجديدها أو تطويرها وفق متطلبات العصر. وبقدر ما كانت هذه الجهود محاولة للخروج بالعقل العربي من أزمته، بقدر ما كانت صدمة له في نفس الوقت. وبدلاً من أن تستخدم العقلية السلفية المتزمتة في إحداث نوع من النكوص الفكري والارتداد إلى قرون طويلة مضت، وبدلاً من البحث عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذا الإخفاق، نجد الأصوات تتعالى بعدم مشروعية نقل مناهج وفلسفات غربية ومحاولة زرعها في واقع ثقافي مغاير بحجج كثيرة. فهناك من وجد أن هذه الاجتهادات مجرّد محاولات لـ «زرع بذور أفكار جديدة في تربة جديدة دون البحث في الشروط الملائمة لنمو هذا الزرع الجديد، فقد تجاهلوا ظروف المجتمع العربي التاريخية والثقافية، حيث يهيمن التفكير الديني والغيبي، فكانوا بذلك أوفياء لمجتمعهم وثقافته وحاجته ومتطلباته»(٩٠).

والغريب أن يظهر على الساحة الثقافية العربية أيضاً ليس فقط من يطعن في مشروعية التلقي من تيارات غربية، بل أيضاً من يشكك في فهم العقلية العربية لهذه التيارات، وذلك مثلاً عندما يُطرح هذا السؤال: هل استطاع الواقع الثقافي العربي أن يعي التجربة الغربية بكل غناها وأحداثها المنظورة وغير المنظورة، وهل يملك الأدوات المعرفية التي تؤهله لاكتشاف هذه التجربة؟ (٩١)، ثم تُطرح إجابة على هذه التساؤلات تنطوي على صيغ إنكارية. إن هذه الانتقادات والاعتراضات قد تكون مصيبة في بعض جوانبها، ولكنها أيضاً مخطئة في جوانبها الأخرى. فالتراث الفكري الإنساني ليس له وطن محدد أو هو بالأحرى وطن لكل إنسان يفكّر، كما أن الإبداع البشري بكل تجلياته الفكرية والعلمية والمنهجية الفكرية هو ملك للجميع؛ وماذا يمنع المتشغلين بالثقافة العربية من التسلح بأدوات ومناهج العصر ما داموا يطوعونها لمتطلبات مجتمعاتهم؟ وما هو المبرر لأن تنفصل الثقافة العربية عن ثقافة العصر بحجة أنها ثقافة وافدة أو مناهج غريبة؟ إن هذه الأدوات والمناهج تلقي المزيد من الضوء على تراثنا لاكتشاف الجوانب الحيّة منه التي تستحق أن تتطور لتواكب الحاضر المتغيّر، ولكي نتخلّص أيضاً من الجوانب الميتة التي تعوق تطورنا، فالبديل هو الاعتكاف على ذواتنا وتراثنا دون الالتفات إلى أهمية الوعي بمعرفة عصرنا وثقافته المتطورة. ثم لماذا ننقل آخر مناهج ومدارس ومنجزات العلم والتكنولوجيا ولا ننقل الأفكار والمناهج الفكرية؟

حقيقة الأمر أن السؤال عن صحة ومشروعية التلقي أو عن نجاحها أو إخفاقها يجب أن يسبقه البحث عن الأسباب الحقيقة التي عوقت التفكير الفلسفي العربي وعرقلت أيضاً كل المشروعات الطموحة لتجديد الفكر العربي المعاصر. كما يجب أن يسبقه أيضاً السؤال الأكثر أهمية وهو: لماذا اقتصرت الساحة الفلسفية العربية على تلقي تيارات ومناهج غربية ولم تبدع بذاتها فلسفاتها الخاصة النابعة من عمق مشكلاتها، فاقتصرت على التأثّر دون التأثير، وارتضت أن تكون مفعولاً وليس فاعلاً؟ وإلى متى سنظل منفعلين لا فاعلين؟ الإجابة على هذه التساؤلات تحتاج إلى دراسة عميقة لملابسات الظروف العربية التي تحول دون قيام فلسفة عربية خاصة بها وليس هذا البحث مجالها على أية حال. ولكن لعل أهم الأسباب جميعاً هو أن الفلسفة لا تزدهر إلاّ في مجتمع

بلغ درجة معينة من التقدّم الثقافي، وتوفرت له بيئة ملائمة ترعى الفكر الفلسفي وتوفر مناخ الحرية الذي يسمح بالتفلسف. فأين نحن من كل هذا وما زلنا نحيا في ظل تيار سلفي متزمت يضع ثوابت فكرية يحذر الاقتراب منها، ونعيش في ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية لا تعوق التفكير الفلسفي وحده بل والبحث العلمي أيضاً، ويكفي أن نقول بصراحة إن السلطة السياسية في معظم بلدان العالم العربي لا تسمح بممارسة الديموقراطية ممارسة حقيقية، ولا تعرف منها غير قشورها وإطارها الخارجي دون مضمونها الحي.

إن المشكلة الحقيقية التي تواجه المثقف أو المفكّر العربي ـ ولا أقول الفيلسوف فما زلنا بعيدين عن أن يكون لدينا فلاسفة بالمعنى الحقيقي ـ هي كيف يصبح المجتمع المدني مجتمعاً ديمقراطياً قائماً على الحرية. ويبقى التحدي الحقيقي للفكر العربي في لحظتنا الراهنة هو أن يمارس النقد بمناهجه ومدارسه المختلفة، وأن يفكك أغلال التقاليد التي تكبله، وأن يتحرر من الأفكار الموروثة التي لا تؤمن بحق الاختلاف والمغايرة، بل تخشى المخاطرة بتغيير القيم الثقافية البالية والجامدة وتتهم المشتغلين بالفلسفة بالتجريد والمروق والتجديف. لكل هذه الأسباب لم تسهم المحاولات التي تحدثنا عنها إسهاماً حقيقياً وملموساً في إثراء فكر فلسفي عربي، ولم تؤسس الروح الفلسفية الأصيلة أو جوهر الروح الفلسفي وهو النقد الذاتي المستمر على مستوى الفرد والمجتمع، هذا النقد الذي قام عليه الفكر الغربي وشكل أساس وعيه وتطوره. ولذلك فإنه بصرف النظر عن التأييد أو الاعتراض على مشروعية التلقي من حضارة غربية، فالشيء الجدير بالتقدير والذي يجب وضعه موضع الاعتبار هو الجهد المشكور الذي بذله من أخذوا على عاتقهم تأصيل وتوظيف تلك التيارات الغربية في واقع الثقافة العربية من أجل تنمية الوعي العربي وتحرير العقل والفكر من ركام اللامعقول الذي يثقل كاهل الثقافة العربية.

يكفي المحاولات التي تحدثنا عنها أنها بمثابة المراحل التمهيدية للنهضة الحقيقية (أعني بذلك الترجمات الواسعة والشرح والتعليق والتحقيق... إلخ) وهي مراحل ضرورية وسابقة لمرحلة الإبداع الفكري الحقيقي. فالتاريخ يشهد بأن كل الأمم والشعوب التي

سبقتنا على طريق النهضة مرّت بهذه المراحل الأساسية . وإذا كنا نأمل في ظهور تيارت فلسفية عربية تنبع من واقع مجتمعاتا ومشكلاتنا التي لا يتعرّض لها الغرب أو التي تجاوزها خلال مسيرته منذ عصر النهضة حتى الآن، فإن هذا لا يمنعنا من الاهتداء بمناهج وأدوات البحث المعروفة لدى الآخرين دون خشية على ثقافتنا أو هويتنا من تلقي تيارات غربية أو غيرها . فنحن أيضاً لسنا قادمين من فراغ ، ولكننا منحدرون من تراث ثقافي طويل، كما أن الهوية العربية بتاريخها الحضاري ليست بهذه الهشاشة حتى نخشى عليها من رياح التغيير . فمن حقنا أن ننهل من الإبداع البشري أياً كان موطنه، ومن حقنا أن نتعرّف على كل التيارات الفكرية، ثم من حقنا أيضاً بعد ذلك أن نقبلها أو نرفضها وفقاً لمعيارين : الأول براجماتي بمعنى أن نأخذ منها ما يثبت مع الزمن نفعه لنا ونجاحه في زيادة وعينا بأنفسنا وحاضرنا وتراثنا، والآخر معرفة أصوات العصر لنكون معاصرين ، حتى لا ينظر إلينا على أننا بقايا متخلفة من عصور ماضية، نجتر الماضي ونعيش فيه مكتفين بهذا الاجترار . وإذا كنا نتطلع إلى أن تنبع الفلسفة أو الفلسفات التي نأمل في تبلورها في مجتمعنا الثقافي من أزماتنا العربية، فإننا نأمل أيضاً في استعادة الروح النقدية الحرة في الفكر العربي دون أن يمنعنا هذا بطبيعة الحال من تلقي فلسفات غربية وتوظيف مناهجها النقدية عن مشاكل مجتمعاتنا، على أن نكون مشاركين في ثقافة العصر لا تابعين لها . فبدون النقد المرتبط بواقعنا، وبدون الحرية والديمقراطية التي لا غنى عنهما لازدهار الروح النقدية، سنظل تابعين متأثرين مجترين لما ينتجه الغرب، وسنقتصر على التفاخر بما نعلم فحسب، ولن نكون أنفسنا أبداً، لا مبتكرين ولا مبدعين .

المراجع

1- Barrett, William and, Akien, Henry (Eds): Philosophy in the Twentieth Century, Anthology. Random House-New York. 1962. Volume one. P. 16.

٢ـ عزمي إسلام: اتجاهات في الفلسفة المعاصرة. وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠، ص ١٥ ـ ١٦.

٣ـ المرجع السابق، ص ١٧.

4- Barrett, W. and Aiken, H. Ibid. P. 29.

٥ـ عزمي إسلام: مرجع سابق، ص ١٨

6- Barrett, W. and Aiken, H. Ibid. P. 32.

7- Baynes, Kenneth, Bohman, James, and McCarthy, Thomas: After Philosophy, End or Transformation. The MIT Press. Cambridge., Massachusetts and London, England. 1991. P.2-3.

8- Barrett, W. and Aiken, H. Ibid. P. 18.

٩ـ راسل، برتراند: فلسفة القرن العشرين. في فلسفة القرن العشرين، مجموعة مقالات في المذاهب الفلسفية المعاصرة، نشرها داجوبرت د. رونز، ترجمة عثمان نوية. راجعه د. زكي نجيب محمود. مؤسسة سجل العرب. القاهرة، سلسلة الألف كتاب (٤٦٤) ١٩٦٣، ص ١٠.

١٠ـ محمد مهران: مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة. دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٣٦.

١١ـ بوشنسكي. إ. م. الفلسفة المعاصرة في أوربا. ترجمة د. عزت قرني. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. عالم المعرفة عدد ١٩٦٥ سبتمبر ١٩٩٢. ص ٦٤.

١٢ـ المرجع السابق، ص ٦٥.

13- Barrett, W. and Aiken, H. Ibid. P. 49.

١٤ـ فاربر، مارفين: علم الظواهر، فلسفة القرن العشرين السابق ذكره، ص ١٢٦.

١٥ـ يوسف كرم: تاريخ الفلسفة الحديثة، الطبعة الرابعة، دار المعارف، مصر ١٩٦٦، ص ٤٤٩.

١٦ـ المرجع السابق، ص ٤٣٩.

١٧ـ ساخاروفا، ت . أ: من فلسفة الوجود إلى البنيوية . ترجمة وتقديم د . أحمد برقاوي . طبعة أولى، دار دمشق، دمشق، . ١٩٨٤، ص ٩ .

١٨ـ يوسف كرم: مرجع سابق ، ص ٤٤٩ .

١٩ـ بوشنسكي، إ . م: مرجع سابق ص ١٨٦ .

20- Barrett, W. and Aiken, H. Ibid. P. 49.

٢١ـ زكي نجيب محمود: نافذة على فلسفة العصر . كتاب العربي، الكويت الكتاب السابع والعشرون ١٥ أبريل ١٩٩٠ . ص ١٢٦ .

22- Alston P. William And Nakhnikian, George (Eds): Readings In Twentieth-Century Philosophy. The Press of Glencoe. Collier-Macmillan Limited, London. 1963. p. 3.

23- Ibid., P. 3.

٢٤ـ بوشنسكي: مرجع سابق، ص ٢٠٠ .

٢٥ـ يحيى هويدي: دراسات في الفلسفة الحديثة والمعاصرة . دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٢٩٦ .

٢٦ـ فتجنشتين، لودفيج: بحوث فلسفية، ترجمة وتعليق المرحوم د . عزمي إسلام، مراجعة وتقديم د . عبد الغفار مكاوي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٠، ص ٣٢ .

٢٧ـ المرجع السابق، ص ١٨ .

28- Alston, W. And Nakhnikian, G: Ibid, p. 385.

٢٩ـ عزمي إسلام: اتجاهات في الفلسفة المعاصرة، ص ١٢٢ .

٣٠ـ فتجنشتين: بحوث فلسفية، الترجمة العربية ص ٢٢ .

٣١ـ بوشنسكي: مرجع سابق ص ٢١٩ ـ ٢٢٠ .

٣٢ـ عبد الغفار مكاوي: الأزمة أم الإبداع، محاولة لتفسير بداية الإبداع الفلسفي . مجلة فصول، القاهرة ، المجلد العاشر العدد ٣ ، ٤ يناير ٩٩٢، ص ٢٧ .

٣٣ـ المرجع السابق ، ص ٣٠ .

٣٤ـ فاربر، مارفين: علم الظواهر، مرجع سابق ص ١٤٢ ـ ١٤٣ .

٣٥ـ بوشنسكي، مرجع سابق ص ٢٢٥ .

٣٦ـ محمد مهران، مرجع سابق ص ٩٥ ـ ٩٦ .

٣٧ـ بوشنسكي، مرجع سابق ص ٢٦٦ ـ ٢٦٨ .

٣٨ـ عبد الرحمن بدوي : موسوعة الفلسفة ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ج٢ . ص ٦٣٣ .

٣٩ـ بوشنسكي : مرجع سابق ص ٢٧٣ .

٤٠ـ عبد الغفار مكاوي : نداء الحقيقة . دراسة مع ثلاثة نصوص من هيدجر . دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ١١ .

٤١ـ المرجع السابق، ص ٣٧ .

24- Alston, W. And Nakhnian: Ibid, P. 686-687.

44- Sartre, P. Jean: Existentialism and Humanism. In The Continental Philosophy Reader. Edited by Richard Kearney and Mara Rainwater. Routledge, London, and New York. 1969. P. 68.

٤٥ـ عبد الغفار مكاوي : النظرية النقدية بمدرسة فرانكفورت، تمهيد وتعقيب نقدي، جامعة الكويت، حوليات كلية الآداب، الكويت ـ حولية ١٣ رسالة ٨٨ ، ١٩٩٣ . ص ٢٣ .

٤٦ـ المرجع السابق . ص ٥٢ .

٤٧ـ علاء طاهر : مدرسة فرانكفورت (من هوركهيمر إلى هابرماس) . منشورات مركز الإنماء القومي، بيروت، بدون تاريخ، ص ٩٣ .

48- Baynes, K. Bohman, J. And McCarthy, T: Ibid, P. 292.

٤٩ـ محمد نور الدين أفاية : الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة (نموذج هابرماس)، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٩١ ، ص ٢١٠ .

٥٠ـ فؤاد زكريا : الجذور الفلسفية للبنائية، في آفاق الفلسفة . الطبعة الأولى، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٨ ، ص ٣٠٦ .

٥١ـ لاكروا، جان : نظرة شاملة على الفلسفة الفرنسية المعاصرة، ترجمة د . يحيى هويدي، ود . أنور عبد العزيز، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة ـ نيويورك، فبراير ١٩٧٥ ، ص ٢١٣ .

٥٢ـ فؤاد زكريا : مرجع سابق، ص ٣٣٤ .

٥٣ـ عاطف أحمد : الحداثة/ ما بعد الحداثة، بعض الخصائص والإشكاليات، الكتاب التاسع عشر والعشرون من قضايا فكرية، أكتوبر ١٩٩٩ ، ص ٤٠٠ .

54- Leaman, Oliver (Ed.): The Future of Philosophy, Towards the 21st Century. Routledge, London. 1998. p. 78.

55- Baynes, K. Bohman, J, and McCarthy, T: Ibid, P. 12.

٥٦ـ لاكروا، جان: مرجع سابق (الترجمة العربية) ص ٤٥.

٥٧ـ محمد علي الكردي: دراسات في الفكر الفلسفي المعاصر، من الوجودية إلى التفكيكية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ١١٤.

٥٨ـ منى طلبة: الهرمنيوطيقا، المصطلح والمفهوم، مجلة إبداع، القاهرة، إبريل ١٩٩٨، ص ٥٧.

٥٩ـ محمد علي الكردي، مرجع سابق ص ١١٤.

٦٠ـ المرجع السابق ص ١١٦.

61- Baynes, K. Bohman, J And McCarthy. T Ibid, p. 9.

62- Ibid, P. 320.

63- Ibid, P. 320.

64- Ibid, P. 319.

65- Ibid, P. 319.

66- Ibid, P. 320.

67- Ibid, P. 8-9.

68- Ibid, P. 119.

69- Ibid, P. 122.

70- Kearney, R. And Rainwater (Eds): Ibid, p. 439.

71- Ibid, P. 439.

٧٢ـ محمود أمين العالم: مواقف نقدية من التراث، دار قضايا فكرية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٦٥.

٧٣ـ عبد الرحمن بدوي: موسوعة الفلسفة، ج١، ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥.

٧٤ـ المرجع السابق ص ٣١٨.

٧٥ـ محمود أمين العالم: مواقف نقدية من التراث ص ١٧٩.

٧٦ـ معن زيادة: الفلسفة العربية الحديثة والمعاصرة بين الإبداع والاتباع. مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، مايو ـ أغسطس ١٩٧٩، ص ٩.

٧٧ـ فؤاد زكريا: مقدّمة الكتاب التذكاري للدكتور زكي نجيب محمود، قسم الفلسفة، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٧.

٧٨ـ زكي نجيب محمود: ثقافتنا في مواجهة العصر، دار الشروق، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٥٠ ـ ٥١.

٧٩ـ محمود أمين العالم: الوعي والوعي الزائف في الفكر العربي المعاصر، ط ٢، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٣١١.

٨٠ـ الزواوي بغوره: ميشل فوكو في الدراسات العربية مجلة الفلسفة والعصر، لجنة الفلسفة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، العدد الأول أكتوبر ١٩٩٩، ص ٥٩.

٨١ـ عبد العزيز حمودة: المرايا المحدبة، من البنيوية إلى التفكيك، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أبريل ١٩٩٨، ص ٦٣.

٨٢ـ محمد عابد الجابري: تكوين العقل العربي، ط ٣، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩١، ص ٣٣.

٨٣ـ المرجع السابق، ص ٦.

٨٤ـ المرجع السابق، ص ١٩٢.

٨٥ـ محمود أمين العالم: الهشاشة النظرية للفكر العربي المعاصر، قضايا فكرية، القاهرة، الكتاب الخامس والسادس عشر، يونيه ـ يوليه ١٩٩٥، ص ١١.

٨٦ـ طيب تيزيني: الفكر العربي المعاصر اتجاه نقد النقد، قضايا فكرية، العدد السابق، ص ٤٢.

٨٧ـ محمود أمين العالم: مواقف نقدية من التراث، ص ٦٥.

٨٨ـ المرجع السابق، ص ت٦٠.

٨٩ـ عبد الله موسى: هاجس الحداثة في الفكر العربي أو إشكالية التجاوز والتأسيس عند محمد أركون، قضايا فكرية، الكتاب التاسع عشر والعشرون أكتوبر ١٩٩٩ ص ٦٥.

٩٠ـ معن زيادة: مرجع سابق ص ١٣.

٩١ـ مطاع صفدي: الفكر العربي ومعركة المنهج، المشروع الثقافي العربي بين المشاكلة والمثاقفة، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء العربي، عدد ٨ ـ ٩، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ ص ١٧.

القرن العشرون الطويل من الاستشراق
إلى مناهج الإنسانيات
المدرسة الفرنسية ودلالاتها في التاريخ العربي المعاصر

د. وجيه كوثراني

(أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية ـ لبنان)

القرن العشرون الطويل من الاستشراق إلى مناهج الإنسانيات: المدرسة الفرنسية ودلالاتها في التاريخ العربي المعاصر

د. وجيه كوثراني

يراوح الموقف العربي من الاستشراق بين اتجاهات وأنماط من الكتابة التي يمكن أن تُرى من خلال أربع زوايا للنظر تكوّن حقلها من سمات ثقافية وحوافز وتحديات شهدها قرن من الزمن التاريخي العربي المعاصر هو القرن العشرون.

١ ـ من زاوية النظر النهضوي والإصلاحي، حيث أن حقل العلاقة مع الغرب اتّسم، من هذه الزاوية، بوعي معرفي نسبي آنذاك، حيث جرى التمييز في الوعي التاريخي العربي والإسلامي لدى النخبة، بين ما هو غربي امبريالي، أي هيمنة وتسلّط من جهة، وبين ما هو غربي حضاري وعلمي من جهة أخرى. نلاحظ تجليات هذا الوعي المميّز لظاهرة الغرب بشكل جليّ وواضح لدى جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ومدرستهما الإصلاحية ورموزها. على أن جذور معرفة الاستشراق تعود إلى بدايات حركة الترجمة التي أطلقها رفاعة

رافع الطهطاوي واستخدمها في مباحثه التاريخية، وهذا الاستخدام للمراجع والمصادر الغربية توبع على يد تلامذة الطهطاوي من أمثال علي مبارك وعلي بهجت بك وأحمد زكي باشا، وصولاً إلى بروز عدد من المؤرخين والباحثين الاجتماعيين من أمثال قاسم أمين ومحمد فريد بك ومحمد حسين هيكل وأحمد أمين وجرجي زيدان. وإننا نكاد لنجد المسار نفسه في لبنان وسورية عبر تأثير الترجمات التي قام بها الإنجيليون واليسوعيون. فنلاحظ استخداماً للمصادر الأجنبية واقتباساً واسعاً عنها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وكما هو الحال لدى البساتنة الأوائل (بطرس وسليم وسليمان)، ولويس شيخو وفيليب طرازي، ولدى رفيق العظم وشكيب أرسلان ومحمد كرد علي[(١)].

٢ـ من زاوية المواجهة الأيديولوجية والثقافية مع الامبريالية الغربية والاحتلالات المباشرة. وإذ يصعب تحديد هذه الفترة زمنياً، ففترتها تختلف من قطر إلى قطر، كما أنها لا تزال تمتد أسلوباً ومضموناً في العديد من الكتابات العربية حتى اليوم. من سماتها السائدة: الربط الأيديولوجي ـ السياسي ما بين النص الاستشراقي و«المؤامرة الامبريالية» وبالتالي الربط بين النقد الموجّه ضد الاستشراق وبين الموقف النضالي ضد الاستعمار. وفي حقل هذه الرؤية تستعاد من الذاكرة الجمعية فكرة الجهاد من هنا وفكرة الصليبية، من هناك، كما تستعاد فكرة «دار الحرب» و «دار الإسلام» وبطريقة أحادية وإسقاطية (Anachronique). ولا شك أن الخطاب التاريخي في هذه الوجهة متأثّر بما أشاعته أدبيات أيديولوجية ـ سياسية كان لكتابات أبو الأعلى المودودي وسيّد قطب ومدرستهما تأثيرها فيهما وخاصةً في الصور التاريخية الصراعية الدائمة التي تستحضر لصيغة العلاقة بين الغرب والإسلام.

٣ـ الزاوية الثالثة، وقد تتقاطع مع السابقة في بعض الخطوط، إلاّ أنها تتكوّن انطلاقاً من توجّه جماعة من المثقفين الإسلاميين المعاصرين اليوم، تطلق على أهدافها ومنهجها تعبير «إسلامية المعرفة» أو «أسلمة المعرفة». ويتركّز نشاط هؤلاء في إطار «المعهد العالمي للفكر الإسلامي» في الولايات المتحدة الأميركية، والجامعة الإسلامية في ماليزيا، وفي بعض مراكز الأنشطة الثقافية في مصر. ويصدر عن نشاطهم البحثي

مجلتان، مجلة بالانكليزية بعنوان : «العلوم الاجتماعية» ومجلة بالعربية بعنوان : «إسلامية المعرفة» ـ المعهد العالمي للفكر الإسلامي ـ ماليزيا .

وأرجّح أن كتابات السيد محمد باقر الصدر في «فلسفتنا» و «اقتصادنا» و «التفسير الموضوعي» للقرآن الكريم تندرج أيضاً ـ مع ملاحظة استقلال إنتاجها وتأليفها عن أصحاب تلك الدعوة ـ في السياق المنهجي لدعوة «أسلمة المعرفة» . وهذه الدعوة، صحيح أنها تمتاز بموقف منفتح تجاه الاستشراق و «تجاه علوم» الغرب، إلاّ أنها تظل تبحث عن تمايز منهجي وخصوصية ثقافية مستمدّة من تجربة التاريخ الإسلامي، وخصائص التراث الإسلامي (الأصالة والهوية الثقافية) .

وفي حدود هذا الجهد البحثي نلاحظ أن خطاب هذه الدعوة لا يكاد يتجاوز علموية القرن التاسع عشر الأوروبي أو بعض النقد الإبستمولوجي الغربي الذي وجّه إلى هذه العلموية بدءاً من أواسط القرن العشرين (٢) . وغالباً ما يقع خطاب هذه الدعوة في مزلق التماثلية الضمنية بين نصين أو مفهومين، أو الانتقائية الأحادية لنص أو مفهوم، وخاصة عندما يشدّد الخطاب الإسلامي على الدلالات المنهجية المتماثلة مع مفهوم منهجي حديث أو معاصر لبعض الآيات المنتقاة من القرآن الكريم، لينسب صفة «المعرفة الإسلامية» أو «المنهج الإسلامي» لذاك المفهوم (٣) .

٤ ـ من زاوية معرفية أكاديمية عالمية، أتقن أصحابها أصول البحث التاريخي الحديث ومنهجيته وكما دُرِسَتْ في الجامعات الغربية، وأنتجوا أعمالاً تأريخية جديدة تختلف في حقولها ومضامينها، وفي درجة وقع الأيديولوجيا فيها، وذلك تبعاً للمدارس الفكرية والنظرية المؤثرة في التكوين الثقافي والعلمي، وتبعا للأجيال ومنظورات كل جيل .

يرى رضوان السيّد أنه يمكن تقسيم أجيال المؤرخين العرب المعاصرين (خلال قرن)، بناءً على حقل المضمون إلى أربعة أجيال (٤) :

ـ **الجيل الأوّل** الذي اهتمّ بالجانب السياسي من التاريخ العربي ـ الإسلامي، ومن أمثال حسن ابراهيم حسن وعبد الرحمن الرافعي، وأسد رستم . . .

ـ **الجيل الثاني** الذي وسّع اهتمامه إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي، أمثال نقولا زيادة وصالح أحمد العلي وعبد العزيز الدوري.

ـ **الجيل الثالث** (في الستينيات والسبعينيات)، ركّز اهتمامه على الجانب الثقافي ـ السياسي والإيديولوجي (قضايا الأمة والدولة والسلطة . .)، من مثل عبدالله العروي، وهشام جعيط، ومحمد عابد الجابري، وعلي أومليل . . .

ـ أمّا **الجيل الرابع**، فقد تابع الإهتمام بالتاريخ الثقافي من زاوية التأريخ للمفاهيم، أو «التاريخ المفهومي».

ومع وجاهة التنميط وأسبابه التي قد تكون مبرّرة في ذهن صاحب التصنيف، أفضّل القول بانتظام هؤلاء المؤرخين والدارسين العرب جميعاً تحت مشروع قبة عالمية لم تكتمل بعد في خضم حركة الأفكار التي شهدها وما يزال يشهدها القرن العشرون بامتداده الذي قد يطول متعدياً حدود القرن الواحد والعشرين (مفهوم القرن الكبير والطويل عند بروديل) (٥). وهذه القبة المعرفية تحتضن حقول السياسي والاقتصادي والثقافي والمفهومي معاً، وتستدخلها فيما بينها عبر مناهج ما زالت قيد التعلّم أحياناً والتراكم أحياناً أخرى.

والملاحظ أن موقع الاستشراق في الجهد البحثي العربي المتعاقب والمتراكم، لم يكن مدعاة رفض سياسي مطلق تجاه خطاب امبريالي، ولا مدعاة تبنٍّ مطلق تجاه خطاب علمي، لقد أمستْ نصوص الاستشراق في الجهد البحثي العربي الذي يطمح أن يكون عالمياً مجرّد مراجع ونصوص تحمل معلومات أو معارف أو وجهات نظر تتفاوت في أهميتها ومدى جدّيتها، ومدى صلاحيتها للاستخدام المرجعي. لقد كان البحث التاريخي العربي على يد هؤلاء يدخل عالمية البحث العلمي في حقل التاريخ الإسلامي، وندّية الاستشراق، ولكن من موقع آخر. فأعمال كأعمال عبدالله العروي، وهشام جعيط وحنا بطاطو، وعبد الكريم رافق، وعادل اسماعيل وكمال الصليبي، وقبل ذلك أعمال الدوري وصالح العلي، دخلت نطاق التداول العالمي في البحث التاريخي العربي والإسلامي.

وبقدر ما كان البحث التاريخي العربي يتسلّح بالخبرات التقنية والمنهجية واللغوية العالمية بقدر ما كان يخترق سقف الثنائية الجامدة التي كرّسها الموقف الاستشراقي، أي ثنائية غرب/ شرق، ثنائية ذات/ موضوع.

غير أن صور الذاكرات الجماعية وثقافة المعيش السياسي، كانت تطغى على الجهد التأريخي العربي وتعيق تحوّله إلى خطاب معرفي سائد وعلمي. فكلما كانت الاستراتيجيات الغربية، استراتيجيات القوة والهيمنة والاكتساح، تتصاعد وتعنف حيال المجتمعات العربية والإسلامية، بقدر ما كان ينسدّ باب النقد العربي (العلمي) الموجّه للإستشراق ليبرز الخطاب العربي بصيغة خطاب نضالي وجهادي وتعبوي وتحريضي، مغذ لثقافة تبسيطية وجاهزة ومستفزّة ضد ما سمّي «الغزو الثقافي». وبالمقابل لم يكنً الخطاب الغربي لينقصه عدّته ومادته ومبادرته وأرضيته العرقية والمركزية وشعوره بالتفوّق. فكثيرٌ من نصوص الاستشراق «المعادي» جاهزة لإعادة إنتاجه في خطابات التصنيف النابذ والتنميط المنتقص، والتشويه المؤذي بدءاً من صفة «التعصّب» التي شاعت في أوّل القرن العشرين إلى صفة «الإرهاب» التي تشيع في أواخره.

تلك كانت «مشكلة» إدوارد سعيد، على سبيل المثال، وغيره من الباحثين الذين حاولوا نقد الاستشراق من موقع أبستمولوجي معرفي، أي من موقع التراكم العلمي في حقل الإنسانيات، ومن موقع ثقافة المثقّف الإنساني ـ العالمي. كان هذا النقد يصطدم بسوء الفهم من الجانبين: من جانب أصحاب الأيديولوجيا الغربية السائدة في الخطاب الإعلامي الغربي، ومن أصحاب الأيديولوجيا الإسلامية أو القومية السائدة في الخطاب النضالي والجهادي العربي.

ومع ذلك فقد حقّق كتاب إدوارد سعيد «الاستشراق» الذي تُرْجم إلى العديد من اللغات والذي رافقت إنتشاره عملية تداول فكري واسع في الجامعات والأندية والأوساط الثقافية في العالم، إنجازاً علمياً كان على البحث العربي لا سيما، في مجال التأريخ الإسلامي أن يطوّره ويستثمر نتائجه.

ولعلّ هذا ما تجهد هذه الورقة في التشديد عليه من خلال عرض ومعالجة الفرض التالي : ضرورة الخروج من أسر منطق الاستشراق، أي من ثنائية غرب/ إسلام، إلى مغامرة لستخدام مناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية المتعدّدة وحقولها المتنوعة. وأقصد بذلك، التعدّد على مستوى تقنيات المعرفة الإنسانية وآلياتها ونظرياتها وفلسفاتها، وعلى مستوى حقول هذه المعرفة وغناها وتعقيداتها، سواء لناحية تنوّع الشعوب والجماعات والحضارات والثقافات، أو لناحية تنوّع أوجه النشاط الإنساني ودينامية الاجتماع البشري، اتصاداً وانتاجاً وتبادلاً، وعلاقات بشرية وأفكاراً وقيماً وإبداعات وإنجازات.

والفرض الآخر، في رأينا، أن هذا الخروج من أسر الاستشراق، تحقق نسبياً في الغرب، لا سيما في مرحلة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، وبخاصة في المدرسة التاريخي ـ الاجتماعية الفرنسية (الجديدة) التي تجاوزت المدرسة التاريخية المنهجية القديمة بمنهجها الوضعاني، وبحقلها الاستشراقي معاً.

وإذا كنا نشدّد على صفة «التجاوز» المعرفي هنا، فلا بد من التذكير بطبيعة الإنجاز الذي حققه إدوارد سعيد.

لعلّ أهم ما في عمل إدوارد سعيد ليس التوصيف الذي ينعت به بعض قطاعات الاستشراق بالعنصرية أو المركزية الإثنية الغربية، أو الثقافة الامبريالية أو خدمة الهيمنة الاستعمارية عن طريق تقديم معرفة معينة للشرق والمجتمعات الإسلامية ولتواريخها، فكل هذه المواصفات يقدّمها «الاستشراق السياسي» فعلاً، ويرددها الناقدون العرب من زاوية أيديولوجية ـ سياسية نضالية (٦) ولكن ليس من زاوية فهم آليات إنتاج النص الاستشراقي، في منشئه وفي إطار علومه وتقنياته التي اعتمد عليها، أو في إطار خلفيته الثقافية والتاريخية التي تحكّمت به كحتمية تاريخية أو كنتاج. أهم ما في إنجاز إدوارد سعيد هو استخدامه لإنجازات الثقافة الغربية نفسها في جانبها النقدي لذاتها، ليقرأ مسار الاستشراق ومآله «كخطاب معرفة»، (Discours) أدّى وظيفة تاريخية واستنزاف نفسه في عملية تراكم أضحت تطرح قطيعة وتجاوزاً على الصعيد المعرفي وفي شروط مغايرة لشروط صعود الغرب الإمبريالي وهيمنته على العالم.

وهنا، لا بد من استكمال البحث عن أوجه هذه القطيعة التي قد تكون حصلت أو بدأت تحصل في مرحلة من مراحل المعرفة والدراسات التاريخية في أوروبا. وأرجّح أنه بعد الحرب العالمية الثانية، برزت أعمال بحثية تناولت المجتمعات الإسلامية أو الشرقية في إطار الحقول الإنسانية التي تساوت فيها المناطق عبر نظرات جيو ـ حضارية واسعة، أي في حقلٍ واسعٍ من التاريخ العالمي والمقارن.

إنّ دراسة هذه الأعمال تتيح لنا أن نطوّر الدعوة حول ضرورة الخروج من سجن الاستشراق والانحباس في منطقة ردّاً عليه أو/ واعتماداً عليه، لنترسّم دور العلوم الإنسانية والاجتماعية في تجاوز الاستشراق كمرحلة من مراحل المعرفة ذات الموقع المتفوّق والمتسلّط والمشيّء لموضوعه (المختبري)، وفي توليد معرفة إنسانية وعالمية ذات منهج توليفي وتركيبي.

مفاد فرضيتنا أن هذا التوليد حصل على يد عدد من المستعربين الفرنسيين (بصورة خاصة)، خرجوا، بعد ماسينيون، من القالب الاستشراقي الكلاسيكي ووظيفته الامبريالية وموقعه المهيمن، لينخرطوا في إنتاج بحوث ودراسات معمّقة وواسعة ومتنوعة، يصعب تصنيفها في مواصفات الاستشراق التي يوردها إدوار سعيد، لا من ناحية المنهج (المختبر الفيلولوجي عند رينان)، ولا من ناحية الوظيفة أو الهدف: خدمة القرار السياسي أو تأكيد «التفوّق الموقعي».

يتبادر إلى ذهننا ونحن نجازف بهذه الفرضية أسماء من المدرسة الفرنسية، من مثل: كلود كاهين، موريس لومبار، وجاك بيرك، مكسيم رودنسون، روبرت مونتران، أندريه ريمون، أندريه ميكيل. فهؤلاء لا يشكّلون استمراراً لاستشراق القرن التاسع عشر وسيّده (E. Renan)، ولا نسخاً لاحقة عن أستاذهم الكبير و«شيخهم» (L. Massigon). بل ربما كان ماسينيون، يشكّل حلقة القطعية والوصل معاً، جسراً بين مرحلتين. إنه يمّثل القطيعة مع مناخ القرن التاسع عشر ذي التوجهات القومية والعنصرية وذي المنهجية العلموية المبالغة في الركون إلى يقينياتها وتفوقها وأحكامها، ويمثّل حلقة الوصل مع ما استجدّ في النصف الأول من القرن العشرين من نظريات ومفاهيم ومناهج علمية واجتماعية ـ إنسانية جديدة نقرأ إرهاصاتها في أعمال ماسينيون

عن هيئات الحرف في المدينة الإسلامية والأصناف والبنوك والتجارة والتصوّف الإسلامي وأعلامه، (ولا سيما الحلاّج الذي قرأه ماسينيون ككاثوليكي متديّن) (٧).

وعليه فإن الجيل أو الأجيال الفرنسية التي نشير لها من المستعربين (تمييزاً لهم عن المستشرقين بالمعنى الذي يستخدمه إدوارد سعيد)، هم جزء من مرحلة تاريخية جديدة اتّسمت بظهور أفكار ومناهج علمية عدّلت النظرة إلى العلم وفلسفته وآليات تطوره في التاريخ. فنظرية النسبية في الفيزياء كان لها تأثيراتها في النظرة النسبية إلى «موضوعية» علوم الإنسان والمجتمع، وإلى تاريخية تكوين العقل العلمي، ليس بما هو حالة تطورية في نسق واحد، وإنما بما هو حالات مركّبة ومعقدة تتداخل فيها مرحلة ما قبل العلم ومرحلة العقبات المعرفية المختلفة وصولاً إلى القفزات أو الثورات العلمية والانقطاعات أو القطائع المعرفية.

كان لعلماء الإنسانيات مساهماتهم الخلاّقة في الدراسات الأبستمولوجية للمعرفة العلمية، أمثال غاستون باشلار وبياجيه وكانغيلام (Bachelard, Piaget)(٨). وكان للقفزات التي حققها علم الاجتماع والأنثروبولوجيا على يد دوركهيم ومارسيل موس الفرنسيين (٩)، وعلى يد ماكس فيبر الألماني، أهمية كبرى في شد الانتباه إلى تداخل العلوم الإنسانية والاجتماعية في حقل معرفي مشترك ذي عناصر متجاذبة. ولعلّ ماكس فيبر كان أكثرهم شفافية في إظهار التداخل والتجاذب عبر استخدامه في مباحثه للاقتصاد وعلم الاجتماع الديني والتاريخ الثقافي ودراسة نظرية العلم والحضارات والأديان في العالم (١٠).

هذه القفزات والإنجازات، مع غيرها من العوامل التاريخية التي سنشير لها لاحقاً، كان لها تأثيرها الواضح في مناخ الأفكار وفي مناهج البحث وحقوله وتقنياته. وكان علم التاريخ من بين العلوم والمعارف التي أصابها رذاذ أو زخّات من ذاك التأثير، وذلك وفقاً لاستعدادات المتلقي واستجاباته.

ولا ريب أن مجلة «الحوليات» الفرنسية التي أسّسها في العام ١٩٢٩ المؤرخان مارك بلوك ولوسيان فيفر والتي ما لبثت أن تحوّلت إلى مدرسة منهجية متميزة، كانت

حقلاً غنيّاً لذاك التفاعل بين التلقي والاستجابة، وأعني التفاعل المتبادل بين التاريخ ومناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى[١١]. صحيح أن أعلامها المؤسسين الكبار كانوا بمعظمهم مؤرخين للتاريخ الأوروبي، لا سيما التاريخ الوسيط والحديث منه، إلاّ أن تأثيراتهم في تعديل منهجية البحث التاريخي كان واضحاً في كل الميادين والحقول. فنقدهم لتاريخانية القرن التاسع عشر، المستمرة (Historicisme) وللوضعانية (Positivisme) التي سادت البحث التاريخي (الركون إلى نقد الوثائق واستخلاص معطيات موضوعية منها)، ونقدهم للتعامل مع الزمن التاريخي كزمن ماض (أي كشيء في مختبر)، ودعوتهم للربط الجدلي بين الماضي والحاضر على قاعدة «التأريخ ـ المسألة» و«مساءلة الحاضر للماضي» وإلحاحهم على توسيع حقل التاريخ وفقاً لفعاليات النشاط البشري (الثقافي ـ الاجتماعي، الاقتصادي، الذهني) وللتكامل مع العلوم الاجتماعية والإنسانية وجذبهم عبر المجلة ككتّاب وهيئة تحرير، علماء نفس واجتماع واقتصاد . . . كل هذا أسّس لفكرة العمل التأريخي التوليفي (Travail de synthese)، ومهّد لفكرة التاريخ العالمي وتاريخ الحضارات المقارن. وجاء عمل فرناند بروديل عن تاريخ «المتوسط» بحضاراته المتعددة وبشره المتنوعين وجغرافيته المركّبة التي تتعدّى الشواطيء والسهول الساحلية إلى الجبال والصحارى وعبر الممرات وطرق التجارة البعيدة والقريبة، وبزمنه الممتد (Longue duree) الذي يتعدّى وتيرة الزمن الحدثي السريع، جاء ليقدّم نموذجاً للتاريخ العالمي، العام والمقارن وبمنهجية مبدعة تتداخل فيها تقنيات الاقتصادي ونظرات الإتنولوجي، ونقدية المؤرخ، وكل هذا كان أيضاً فاعلاً في مناهج المؤرخين الذين جعلوا حقل دراستهم حقل التاريخ العربي ـ الإسلامي (كميدان اختصاص).

وسواء أكان هؤلاء المستعربون الذين أشرت لهم، جزءاً من هذه المدرسة، كالمؤرخ موريس لومبار (Maurice Lombard) أم قريبين منها أم خارجها فإن اهتماماتهم ومقارباتهم والموضوعات التي تطرّقوا لها كانت جزءاً من نهضة «تاريخ جديد» دعا له ودشّنه مؤرخو مدرسة الحوليات[١٢]، وهو تأريخ لا يزال يتفاعل بين الدعوة إلى التأريخ التوليفي العام أو العالمي، وبين ممارسة تواريخ فرعية تكتب تحت عناوين مناهج

إنسانية أو تتفرّع تحت عنوان «اختصاص» محدّد (كما سنرى).

لا يتّسع المجال هنا لعرض تجليات ذلك التاريخ وتعبيراته ومضامينه المختلفة، لدى من ذكرت بعض أسمائهم. يمكن أن نشير إلى عينات من تلك الأعمال حيث نلاحظ استدخالها لمناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية واستخدامها التكاملي لها وانفتاحها الإنساني على قضايا العصر والعالم آنذاك، وحيث نلاحظ أيضاً، وبشكل أساسي، أنها أحدثت نوعاً من القطيعة المزدوجة: قطيعة مع استشراق امبريالي وقطيعة أيضاً مع تواريخ أوروبية قومية محلية (لا سيما مع مناهج التأريخ القومي الألماني ومناهج التأريخ القومي الفرنسي) (١٣).

والعينات التي اختارها في هذه العجالة هي إشكاليات وفروض ومداخل استنبطها أصحابها وعالجوها بكثير من العمق والجدية والمسؤولية، وهي لا تزال بالنسبة للباحث المعاصر، وإلى أي منطقة أو ثقافة انتمى، تحمل طاقة الاستمرارية «كإشكاليات بحثية» وتدعو للمساءلة الدائمة ومتابعة المعالجة على قاعدة التراكم وتطلّب التجاوز المعرفي الدائم.

من ذلك على سبيل، الفروض والمداخل التالية لموضوعات التاريخ الإسلامي:

- موضوعة الإقطاع الإسلامي، كما نقرأها عند كلود كاهين.

- موضوعة المدينة الإسلامية كما نقرأها عند سوفاجيه ومانتران وكاهين أيضاً.

- موضوعات التجارة والأسواق والعملة وأشكال التداول والممرات وطرق المواصلات، كما نقرأها عند موريس لومبار.

- موضوعة العلاقات الحضارية بين الشرق والغرب، ولا سيما العلاقات التجارية المتوسطية، وكما نقرأها عند فرناند برويل في تاريخ المتوسط، وعند كلو وكاهين في زمن الحروب الصليبية.

- موضوعة الجغرافية-التاريخية، كمنظمة عوامل مؤثرة، مساعدة أو معيقة لانتشار الإسلام. كما نقرأ عند أكزافيه بلانول (Xavier de Planohl)، أو كحقل إدراك وبناء وتصوّر ذهني للعالم، كما نقرأ عند أندريه ميكيل (André Miquel).

ـ موضوعة «الإسلام والرأسمالية» كما نقرأها عند مكسيم رودنسون (M. Rodinson).

ـ موضوعة الثقافة السياسية العربية، كما نقرأها عند جاك بيرك (J. Berque)، موزّعة على تاريخ مفهومي وسوسيولوجيا مفهومية للدولة والأمة، وقضايا الوحدة والتعدّد والهوية، والمجال الحضاري السياسي ودوائره المتداخلة.

وهكذا، وكما نلاحظ تتوزّع اهتمامات هؤلاء المستعربين، على حقول مركّبة من التاريخ الاقتصادي والعمراني والاجتماعي والثقافي والذهني والمفهومي. وكلها حقول استثارتها وبلورتها في وعي المؤرخ أسئلة العلوم الاجتماعية والإنسانية خلال الثلث الثاني من القرن العشرين وبما أنجزته هذه الأخيرة من مباحث أعادت النظر في مفاهيم التطورية والفكر الأحادي والمركزية والتاريخية والعرقية، كما أعادت النظر في مفهوم «الموضوعية» أو «الحيادية» المدعاة.

يعبّر أندريه ميكيل في مقدّمة كتابه عن «جغرافية العالم الإسلامي البشرية حتى منتصف الحادي عشر»، عن هذا المنهج، فيقول:

«إن البحث يتمثّل هنا، لا في دراسة العالم مثلما كان في الواقع، بل في دراسة العالم الذي تدركه الضمائر وتقبل به وتصححه وتبدّل هيئته وتحلُم به» (١٤).

وهذا الموضوع الذي أطلق عليه الباحثون دراسة «الذهنيات» يقتضي وسائل هائلة تتجاوز إمكانيات الباحث الفرد. يتطلّب التحليل ـ في رأي ميكيل ـ أن يقابل بمقارنات جزئية من جهة، وبمقارنات تتوخّى دراسة الذهنيات في فترات أخرى من حضارة الإسلام الكلاسيكية والحديثة. بل بمقارنات بعوالم أخرى من الشرق والغرب (١٥).

إنّ كل هذا «يتجاوز الحضارة الواحدة» ويتطلّب السعي لإجراء مقارنة بين الحضارات. بل إن «الموضوعية» تتخذ في هذا النوع من البحث الإنساني المنفتح، بعداً ذاتياً يقرّب الباحث من «ذاتيات» حقل دراسته وأشخاصه الذي يتكلّمون ويصمتون. يقول: «اتّخذت من الجغرافيين القدامى رفاقاً وسرنا على الطريق معاً في طمأنينة روحية بعثوها في نفسي، فتمثلتهم تارة مولعين بالمغامرات وطوراً منكبّين على

مصنّفات أسلافهم، أو على عرف جعله بروست بآن واحد (قديماً ومباشراً ومستمراً وشفهياً ومحرّفاً ومشوّهاً وحيّاً). وكنت أدوّن أقوالهم الصريحة، لكن كنت أتذكّر مع بروست أيضاً أن وراء الترددات والأحلام الخفية وضروب الندم أو الصمت تكمن «حقيقة» أعمق من الحقيقة التي نقولها . . . » (١٦).

ولنلاحظ أن الدراسات التي عالجت التاريخ العربي والإسلامي من زاوية تلك الفروض والمداخل المنهجية الجادّة ظهرت في الفترة الزمنية الممتدة بين الثلاثينيات وأوائل السبعينيات، وكان آخرها على ما أرجّح كتاب دومينيك شفاليه (D. Chvallier). في موضوع «مجتمع جبل لبنان إبان الثورة الصناعية في أوروبا» (١٩٧١)، وكتابه أندريه ريمون في موضوع «حرفيّو القاهرة وتجارها في القرن الثامن عشر» (١٩٧٣)، وكلاهما كانا رسالتي دكتوراه، وتتويجاً لجهود بحثية طويلة لدى المؤلفين خلال عقدين سابقين.

السؤال كيف نفسّر هذا التنامي «النوعي» في الدراسات التاريخية الفرنسية خلال تلك الحقبة، وفي حقول التاريخ ـ العربي الإسلامي (الوسيط الحديث)، ولمَ التركيز على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والذهني والمفهومي، وعلى الفترات الممتدة والطويلة من التاريخ وعلى شمولية النظر إلى الظاهرة التاريخية العربية ـ الإسلامية كجزء من التاريخ العالمي غير منفصل عنه، بل كحالة تستدعي المقارنة المنفتحة؟.

لا شك أنه كان للقفزات المعرفية ـ المنهجية في العلوم الإنسانية والاجتماعية دور كما ذكرنا. إذ دفعت بالمؤرخ عامّة وبالمؤرخ المتخصص بالإسلاميات تالياً، إلى أن يستوعب هذه التحديات العلمية في منهج تاريخي جديد، غير حدثي وغير سياسي، ولكن دائماً من موقع المؤرخ المستعين بعالم الاجتماع والإتنولوجي الاقتصادي والنفساني والألسني، بل المستوعب أيضاً لمدارس نظرية معرفية بدءاً من الماركسية إلى البنيانية. وكل هذا كان يدفع لأنسنة هذه العلوم وعولمتها في مجال التاريخ، كل تاريخ.

ولكن إلى جانب هذه التحديات العلمية، كان ثمة عوامل تاريخية دفعت بالمؤرخين والباحثين إلى تلك المسالك المعرفية. وفيما يلي بعضها :

إن انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية في العام ١٩٢٩، أشْعرَ كل باحث، بخطورة العامل الاقتصادي، كعامل خطير غير محلي، أي كجزء من حركة رأس المال لا يتحكّم به الاقتصاديون المحترفون، سواء أكانوا رجال أعمال أم خبراء، وأنّ المؤرخ معني بفهم جذور الأزمة ومسارها ونتائجها كجزء من كل. فهل هي محض مصادفة أن يكون تاريخ إنشاء مجلة «الحوليات» التي غلّبت الاهتمام بالتاريخ الاقتصادي في سنوات نشأتها هو أيضاً العام ١٩٢٩؟ ربما. ولكن يبقى للصدفة معناها الدّال في السياق التاريخي. بل أكثر من ذلك، أن السياق التاريخي اللاحق هو الذي جعل من المؤرخ فرناند بروديل الذي أدار مشروع «الحوليات» بعد لوسيان فيفر لا مؤرخاً فحسب «للمتوسط»، بل أيضاً مؤرخاً للرأسمالية الأوروبية، وواحداً من اصحاب النظريات الاقتصادية في فهم التكوين الرأسمالي.

مع الأزمة الاقتصادية العالمية وكنتيجة لها، يشهد العالم صعوداً للنازية والفاشية ولحرب عالمية ثانية مدمرة، اختلط فيها الاقتصادي بالثقافي، بالسياسي، بالأيديولوجي. وتشاء الصدفة أيضاً أن يُعدمَ مارك بلوخ، مؤسس مجلة «الحوليات» في العام ١٩٤٤، على يد الاحتلال النازي في فرنسا.

تثور بعد الحرب أسئلة حول المصير والإنسان والقوميات، وأيديولوجيات الجماعات والدول، فتكتسب الفلسفة الوجودية معنى حياتياً معيشاً في تجربة سارتر الأدبية والفكرية، وينحو البحث الأتنولوجي أكثر فأكثر نحو التعاطف مع موضوعه والاندماج به ويحمل البحث التاريخي هموماً جديدة حول «المعيش» و«الذهنيات» أو «العقليات» و«الأفكار»، هموماً يطلق عليها أحد مؤرخي بعد الحرب (فيليب أرييس) تعبير «التاريخ الوجودي» (Historie existentielle)، باعتباره التاريخ الذي يستحق من المؤرخ الاهتمام الأوّل بموضوعاته حول تاريخ العواطف والحب والموت و«الحياة الخاصة» (١٧).

إلى جانب هذين التحديين «الداخليين» (أي داخل أوروبا والغرب)، يأتي التحدي العالمي من «الخارج»، من حركات التحرّر الوطني المنطلقة من قارات أضحت في التاريخ الحديث الأوروبي «هامشية» أي من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لتنبّه إلى

«نسبية الثقافات» في العالم وحجم «الخصوصيات» وأنساق «العقلانيات» الخاصة بكل «بقعة ثقافية»، ولتطرح طرقاً وأساليب مختلفة في التنمية وأنماط العيش وتخطي العوائق في العلاقات «البنيوية» التي «أسّستها» العلاقة اللامتكافئة بين مستعمر (بكسر الميم) والمستعمر (بفتح الميم).

ولعلّه، أمام هذه السياقات التاريخية، ينبغي أن نتوقف لنقرأ أبعاد بعضٍ من النتاج التاريخي الفرنسي، في مقاربته للتاريخ العربي ـ الإسلامي.

فكلود كاهين في دراسته «للإقطاع الإسلامي» (١٨)، عبر الوثائق والمخطوطات والمصادر الكلاسيكية العربية، كان يردّ بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على محذورين أو منزلقين غربيين سائدين:

ـ منزلق الوضعانية الليبرالية الغربية التي تخلط بين الفيودالية الأوروبية والإقطاع الإسلامي.

ـ ومنزلق الماركسية الستالينية، التي تسطّح وتوحّد النظرة العالمية لأنماط الإنتاج وتسلسلها الترسيمي (Shematique) في التاريخ العالمي (الواحد) الذي ينظر له «تطورياً» كنسخة عن تاريخ أوروبا. أما موريس لومبار، فإنه بمعالجته الثقافية لدوائر التجارة العالمية الإسلامية وتداول العملة وسكّها، فإنما يطرح إشكاليتين أساسيتين:

ـ قدرة السيادة الإسلامية السياسية والثقافية أن توحّد أسواقاً ذات دوائر حضارية قديمة (أسيوية ساسانية)، ومشرقية بيزنطية، وأفريقية ـ أوروبية ـ متوسطية في اقتصاد عالمي معتمد على دينار إسلامي.

ـ ودحض الفكرة الشائعة التي قدّمها كتاب هنري بيرين (H. Pirenne) «محمد وشارلمان» والتي مفادها أنه مع ظهور الإسلام انقطع التبادل التجاري بين الشرق والغرب، وأن انعزال أوروبا وتقهقرها كان سببه ازدهار العالم الإسلامي.

بيّن لومبار من خلال الوثائق والمخطوطات والمسكوكات أن هذه العلاقات لم تنقطع بين الشرق والغرب مع ظهور الإسلام وسيادته، بل على العكس ازدهرت هذه العلاقات، وكانت، فيما بعد سبباً من أسباب نهضة أوروبا (١٩).

وهذه الإشكالية المهمة يستكملها كلود كاهين في مرحلة تاريخية لاحقة، حيث يظهر أيضا عمق العلاقات التي قامت بين الشرق الإسلامي وأوروبا المتوسطية في أكثر المراحل محنة وصعوبة وفي مرحلة الحروب الصليبية بالذات [٢٠]. كما يوسّع حقلها أتنولوجيا، وعلى مستوى دراسة الإدراكات والتصورات أندريه ميكيل في دراسته «جغرافية العالم الإسلامي البشرية» من خلال نصوص الجغرافيين العرب[٢١]. أما مكسيم رودنسون، فإلى جانب اهتماماته بتاريخ الساميات قبل الإسلام، واهتماماته بالحركات والأحزاب والأيديولوجيات السياسية العربية الحديثة والمعاصرة، فإنه في كتاب «الإسلام والرأسمالية» (١٩٩٦)، يحاول أن يكون باحثاً في علم الاجتماع السياسي، ارتكازاً إلى ثقافة تاريخية إسلامية واسعة.

الإشكالية التي تنظم دراسته هي أن السؤال الشائع «هل الإسلام بضوابطه ونواهيه، منع تكوّن نمط إنتاج رأسمالي وتشكيلات اجتماعية رأسمالية، أم لا «هو سؤال إسقاطي أي أنه أسقط من مرحلة تاريخية حديثة ومن ثقافة معاصرة على مرحلة تاريخية أخرى وثقافة أخرى.

في المرحلة الإسلامية حيث نظّم الفقه حيّز المعاملات الاقتصادية، يرى رودنسون، ارتكازاً إلى كمّ من المعلومات التاريخية قيام حقل واسع من علاقات التبادل المالي التي يطلق عليها تعبير «القطاع الرأسمالوي» (Capitalistique) [٢٢]، تمييزاً له عن القطاع الرأسمالي المتشكّل على قاعدة التراكم الموظّف في الصناعة في التاريخ الغربي. أمّا حول السؤال: لماذا لم تتشكّل صناعة رأسمالية في العالم الإسلامي، وعندما حاول المسلمون ذلك، مع التحديث العثماني والتحديث المصري (أيام محمد علي باشا)؟ فإن الإجابة، الفرضية عند رودنسون تكمن لا في ممانعة الثقافة الإسلامية، بل في العوائق الكثيرة وفي مقدمتها اللاتكافؤ في المعاهدات الاقتصادية على مستوى رسوم الجمارك بين دول أوروبا ودول العالم الإسلامي. والعوائق، هنا، هي جزء من عملية الاكتساح الاستعماري، السلعي والسياسي والعسكري التي كان من بين نتائجها تدهور الحرف في العالم الإسلامي.

لكن هذه الفرضية تبقى على وجاهتها، منفتحة ـ ومن خارج حقل الرؤية عند

رودنسون ومن يشاطره إيّاها ـ على أسئلة أخرى تصاغ من زاوية دور الثقافة الأهلية، هل تشجع هذه الأخيرة المبادرة الفردية أم تلجمها؟ كما تظل منفتحة على طبيعة تنظيمات الحرف وفرقها (أصنافها) : هل تقدّم عبر عقلية أصحابها (مشايخها وصناعها ومعلميها) احتمال قيام مشروع صناعي قابل للتطوير التقني والتسويقي، أم أن هذه الحرف، هي حالة ساكنة منغلقة على نفسها في طوائف لها طقوس وأسرار وأخلاقيات داخلية كطوائف طرق الصوفية؟

ومن هنا تأتي أهمية الدراسات التي عالجت موضوع الحرف والتجارة، ومن بينها دراسة أندريه ريمون حول «حرفيي القاهرة وتجارها» لا لتجيب ببساطة وبشكل مباشر على السؤال المطروح، ولكن لتقدّم مسحاً واسعاً لمعلومات تستقى من الأرشيف الأجنبي والمحاكم المحلية يعاد بناؤها في تاريخ للفعاليات الاجتماعية والاقتصادية وفي مدينة (حاضرة) كالقاهرة، في القرن الثامن عشر [٢٣]، أي قبل بدايات هيمنة المشروع الاستعماري على المنطقة، وتمكنه من السيطرة المباشرة على الاقتصاد والمجتمع، الأمر الذي يتيح دراسة مقارنة للخط البياني لحالات الاقتصاد العربي بين قرنين، لحالته في مرحلة ما قبل التبعية، ولحالته في مرحلة محاولة البناء (وتجربة محمد علي) ولحالته في مرحلة التبعية. وهذا مشروع على حد علمنا وباستثناء مقالات شارل العيساوي المهمة، لم ينجز.

أمّا جاك بيرك (J. Berque)، فإلى جانب اهتماماته الكثيرة باللغة العربية وشعرها وأدبها فإن اهتمامه بالتاريخ الاجتماعي ـ السياسي الحديث والمعاصر في المنطقة العربية، وبالثقافة السياسية لدى النخب العربية، يوصله إلى معالجة إشكاليات خطيرة في الممارسة السياسية العربية وبرامجها وتوجهاتها : هل الوحدة العربية تعني بالضرورة دولة قومية؟ هل العرب هم فعلاً مع الوحدة أم أنهم وحديون بالمعنى الأحادي للكلمة (Unitarisme)؟ أي أنهم لا يلحظون مظاهر التعدّد في مشروعهم الوحدوي؟ ومن شروط هذا التعدّد ومداخله المجموعات الإقليمية أو «القرابات العربية الأربع التالية : الشمال الأفريقي (المغرب)، ووادي النيل، الهلال الخصيب، الجزيرة العربية. كما أن مظاهر هذا التعدّد وأبعاده الغائبة في الفكر الاستراتيجي العربي، البعد الجيو ـ تاريخي،

وأهم محور فيه، البعد المتوسطي. «لقد كان المتوسط محور التاريخ العربي منذ الأمويين، وكان هذا التاريخ يتجّه دوماً نحو المتوسط» (٢٤).

لا شك أن مختاراتنا التي انتقيناها كإشكاليات للبحث التاريخي من الإنتاج الفرنسي تنتظم هنا في إشكالية واحدة محورية، هي تعبيرها عن حالة تجاوز واضح للاستشراق، عبر اندراج واستخدام مبدع لمنهج وحقول إنسانية ازدهرت في مرحلة تاريخية معينة، وقام علم التاريخ بهضمها في أسلوب مباحثه ومقارباته. كما أنها جاءت تعبّر عن دور عالمي للمثقف ـ الباحث لأي بلد انتمى ولأيّ ثقافة انتسب وفي مرحلة تاريخية تصاعدت فيها النضالية العالمية بشقيها: بشقها الديمقراطي، الأوروبي خاصةً، وبشقها العالمثالثي (٢٥).

أين نحن اليوم من هذه التوجهات والمناهج، سواء على مستوى طبيعة المرحلة التي نعيش، أو على مستوى طبيعة البحث التاريخي ووظيفته اللتين نمارس أو نواجه؟.

ـ لا بد أولاً من ملاحظة الخط البياني في تراجع حركات التحرّر الوطني في العالم الثالث، وصولاً إلى هزائمها ومآزم شرعيتها ومشروعيتها في بناء «الدولة الوطنية».

ـ ولا بد ثانياً من ملاحظة الخط البياني في تراجع الديمقراطيات الغربية وحركات الأنتليجنسيا فيها التي كانت تتعاطف مع قضايا الشعوب وتؤيّد حقوقها في تقرير المصير ورفع المظلومية عنها.

ـ ولا بد ثالثاً من ملاحظة الانكفاء التدريجي لهامش المناورة أو الاستقلال في صراع الثنائية القطبية وصولاً إلى انهيار الاتحاد السوفياتي، وبروز الولايات المتحدة قطباً أحادياً أو قطباً مهيمناً في إطار تعددية قطبية، أو إلى بروز نوع من الفوضى الدولية المسوكة بحبلٍ من الاستراتيجية العالمية التي يسميها علم السياسة الأميركي «إدارة الأزمات».

ولا بد أخيراً، من ملاحظة بروز الكتل الجيو ـ اقتصادية الكبرى، وتطور أشكال العمل الأوروبي الوحدوي، والأشكال التنسيقية الأخرى في شرق آسيا. وكل هذا يتمّ في سياق حركة تاريخية يتجاذبها اندفاعان متناقضان:

ـ اندفاع نحو عولمة السوق والإعلام، وخاصة على مستوى المؤسسات المالية الكبرى وسيطرة الشركات المتعددة الجنسية، وهيمنة الوكالات والأقنية الإعلامية الكبرى، وفي ظل تبريرات الليبرالية الجديدة، ونهاية صراع الأيديولوجيات، وانحسار دور الدولة القومية.

ـ واندفاع عكسي يذهب نحو التشظي والتجزّؤ في عناصر المنظومات الثقافية والسياسية في العالم التي قامت، أما على الجوار الجغرافي ـ القاري (الوحدة الأفريقية)، أو على التوليف ـ الثقافي السياسي (جامعة الدولة العربية)، أو على الضبط المؤسساتي ـ الحكومي والحزبي الأحادي (الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية). وهذا التشظي تمّ ويتمّ في ظل تبريرات صدمة الحضارات والثقافات وبروز الخصائص الدينية والإثنية والمذهبية و«الأصولية»، كخطوط تمايز وانقسامات وعبر عملية تداخل وتشابك مع خطوط الدول القومية وجغرافية ثرواتها النفطية أو المعدنية أو مواقعها الإستراتيجية.

ما علاقة كل هذه الملاحظات بطبيعة البحث التاريخي ووظيفته وممارسته؟

يبدو لي لافتاً للنظر انحسار أو غياب الأعمال التأريخية الكبرى، بدءاً من أواخر السبعينيات، لا لأن الموضوعات التأريخية العالمية، بما فيها التاريخ العربي ـ الإسلامي استنفدت، بل لأن توجهاً آخر في مناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية ـ والتاريخ من ضمنها ـ قد حلّ محل التوجهات البحثية ذات التراكيب التوليفية المتعدّدة المعارف والحقول، والتي كانت تتطلّب ليس فقط دراسة «المدد الطويلة» في الزمن التاريخي وفي الأطر الجغرافية ـ الحضارية الواسعة، بل أيضاً مدداً طويلة على مستوى الإعداد والتحضير والإنجاز (لا بد من التذكير بأن عمل بروديل عن المتوسط استغرقه عشرين سنة).

فهل انكسار «الزمن البطيء» (الزمن الحضاري) تم وتراجع لحساب «الزمن السريع» زمن الحدث، ومفاجآته، فانكبّ البحث في علوم الإنسان والمجتمع والتاريخ على المباشر والآني والنافع على المستوى المنظور؟ يلاحظ أن العمل البحثي التوليفي

(Travail de synthese) بدأ ينحسر لتكاثر أعمال بحثية قطاعية وميدانية نلاحظها في البحث التاريخي المحدّد في إطار بلدة أو منطقة صغيرة، أو موضوع محدّد، والقائم على إحصاءات وأرقام وبيانات مستقاة من سجلاّت اقتصادية وديموغرافية وإحصائية من الماضي.

صحيح أن هذا «التأريخ الكمي» سابق على التحوّلات والأحداث التي شهدتها سنوات الثمانينيات والستينيات، بل أنه يعود في شق منه إلى استخدامات بروديل الاقتصادية للأسعار والسلع وحجم التبادل، وإلى استخدامات المؤرخ الأميركي فوجل (Fogel) لكميات الإنتاج الزراعي في الولايات المتحدة الأميركية في القرن التاسع عشر، إلى مؤرخين عديدين سابقين استخدموا التاريخ الكمي [٢٦]. إلاّ أن الجديد في هذا التاريخ أنه أخذ يتجزأ أكثر فأكثر إلى حقول صغيرة، كما أخذ التاريخ الثقافي والتاريخ التفهمي (Conceptualisante)، وتاريخ الذهنيات يتجزأ إلى اختصاصات ومساهمات تحت عناوين ونظم معرفية مختلفة (Disciplines) كالأنثروبولوجيا التاريخية، والديموغرافيا التاريخية، وعلم الاجتماع التاريخي[٢٧]، والدراسات القطاعية في المونوغرافيا والأتنوغرافيا.

لا شك أن الربط الآلي بين التشظّي العالمي والتجزّؤ الاختصاصي في الدراسات الإنسانية، أمر يدعو للحذر، وهو أمر نتحفّظ حيال فهمه بهذه الطريقة. فالدراسات التي تهتم «بالجزء (Micro) سبق أن شهدتها أيضاً المرحلة السابقة، مرحلة إنجاز الأعمال التوليفية الكبرى، بينما الذي أفهمه من هذا الربط المتسق في تزامن ذي ظاهرة سائدة أو غالبة هو وعي التحوّل الذي نشهده عموماً في دور الباحث وموقعه، أي تحوّله من دور باحث مثقف عام وعالمي إلى باحث خبير (مختص). وموقع الباحث ـ الخبير، هو الموقع الوظيفي المؤسسي (الحكومي أو غير الحكومي) الذي شهدته تجربة البحث الأميركية بصورة خاصة [٢٨] والذي يكاد يصبح نموذجاً عالمياً.

ومن المعروف أن منهج الباحث الخبير ينحو عادةً نحو الدراسات الموجزة، على مستوى البلد أو المسألة أو المشكلة، ويعتمد إلى حد كبير على التجريبية والملاحظة المباشرة، وصياغة الموقف المحتمل والاحتمالات الممكنة وبإسلوب يهدف إلى المساهمة

أو المساعدة في صناعة القرار أو إبداء الرأي .

ولا شك أيضاً أن العولمة التي ينحو نحوها الوضع الاقتصادي والثقافي والمعرفي عامّة هي عولمة مالية وتقنية ومعلوماتية، لا عالمية أو أممية إنسانية (بالمعنى الذي ساد في الخمسينيات والستينيات)؟ بل إنها عولمة من شأنها أن تؤدي إلى نقيضها الذي هو التشظي. إذن، فإن مفهوم التاريخ العالمي الذي يقوم على التاريخ المقارن وعلى الحضارات المقارنة، وعلى إدراكات متبادلة ذات طابع حواري وتفاعلي هو في طريقه لأن يخلي مكانه - إذا لم يكن قد أخلى مكانه تماماً - لمفهوم معرفي جديد ذي جاذبية لتسليط الأضواء على ما يجري والتأثير فيها، هو مفهوم البحث الاستراتيجي العالمي، حيث ينتظم علم التاريخ والعلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى كعلوم مساعدة في توليفة معرفية تتوخى استشراف المستقبل أو التخطيط الاحتمالي له. إنه إذن، توسيع لحقول ومنهج علم الانتصار العسكري (بمعناه القديم) ليشمل أبعاداً ومضامين جديدة، اقتصادية وإنمائية وثقافية وتاريخية، وبيئية وغذائية وصحية ونفسية وذهنية، من شأنها أن تكسب هذا العلم صفة «الشمولية»، ولكن أيضاً صفة العالمية باعتبارها مسلكاً وهدفاً للسيطرة على العالم والتحكّم بمصيره.

في العام ١٩٩٠، شكا أحد الباحثين الاستراتيجيين الأميركيين من أن الأبحاث الاستراتيجية الأميركية ذات منهج محدود وتجريبي وبراغماتي وبلا نظرية، ولا تخرج عن إطار الخبرة السياسية في «إدارة الأزمات»، ويدعو إلى إدخال النظرية الفلسفية أو المفهومية عليه (٢٩).

في أوائل التسعينيات، وقد أنجز سيناريو حرب الخليج (الثانية)، كما أنجز سيناريو سقوط الاتحاد السوفياتي، يطلع علينا الفكر الاستراتيجي الأميركي بمقالتين ما لبثتا أن أضحتا كتابين عالميين: «نهاية التاريخ»، لفو كوياما، و «صدام الحضارات» لهانتنغتون. الأول يلجأ إلى «فلسفة التاريخ» الهيجلية، بشكل أساسي، ليطوّر نظرية هيجل في الاستشراق المستقبلي لمبادئ الثورة الفرنسية العالمية، وليطوّر نظرية ماركس في استشراف نهاية صراع الطبقات وزوال الدولة القومية، نحو استشراف غائي جديد لنهاية جديدة للتاريخ تتمثّل في تعميم الليبرالية كهدف «أسمى» لحركة التاريخ.

والثاني، يلجأ إلى معطيات الدراسات الأتنولوجية والأنثروبولوجية وإلى مراقبة ما يجري في العالم من انفجارات محلية وأزمات، فيرصد صراعات ذات طابع أثني وديني وطائفي ومذهبي ويستشرف صراعات مماثلة مستقبلية فيدرجها جميعاً في خانة «الحضارات» وليدعو إلى تعايش بين الحضارات، تعايش تديره ضمناً أو صراحةً قوة قادرة كالولايات المتحدة (٣٠).

وهكذا بين «نهاية التاريخ» و «صدام الحضارات»، وأعمال استراتيجية عامّة أخرى، ينشأ علم استراتيجي عالمي جديد، ليس هو بالضرورة تلبية مباشرة لطلب الباحث الاستراتيجي الأميركي في العام ١٩٩٠ في أن يكون للبحث الاستراتيجي خلفية نظرية وفلسفية، وإنما هو استجابة بشكل أساسي لتحوّل تاريخي استشعره ذاك الباحث مبكراً، فعبّر عنه بذاك التطلّب المنهجي لنظرية للاستراتيجيا الجديدة. وكان الاتجاه السائد، وقد فقدت الثنائية القطبية والحرب الباردة مبرراتها ومشروعيتها، ينحو نحو تأكيد حركة الأمر الواقع وتبريرها على مستوى خطاب جديد، هو خطاب الاستشراف المستقبلي. وكل خطاب يحمل في نشأته ووظيفته تبريراً أيديولوجياً قد تكون في أساسها «علماً» يتحوّل إلى «أسطورة علم».

أين هو موقع البحث التاريخي، وبالتحديد البحث التاريخي العربي الإسلامي، في هذا «الجديد»؟

إن سمة العالمية الجديدة التي تنحو نحوها مباحث كمباحث فوكوياما أو هانتنغتون تترافق من جهة أخرى، ومن الجانب الأوروبي ـ الفرنسي مع مباحث في الإسلام الثقافي وفي اجتماعيات العالم الإسلامي، تراوح في نظرتها إلى التاريخ الإسلامي وإلى الحالة الإسلامية الراهنة بين نظرة ذات خلفية استشراقية ولكن، هذه المرة، أكثر تبسيطية وتحريضاً، وتعتمد بشكل أساسي على تغطية الإسلام بوسائل الإعلام اليومي والمقالة التحريضية التبسيطية (٣١) وبين نظرة اجتماعية أو سياسية تحاول فهم ظاهرة الدينامية الإسلامية اليوم بمقالة علم الاجتماع السياسي أو علم السياسة أو الأنثروبولوجيا (٣٢)، ومعظم الأحيان من موقع السوسيولوجي أو الأنثروبولوجي، أو الخبير السياسي.

وبالعودة إلى بعض الإنتاج الفرنسي في السنوات الأخيرة، يمكن أن نخلص إلى أن هذا «الخبير الباحث» قد يكون متفهماً لظاهرة «الأصوليات» لكونها جزءاً من ظاهرة اجتماعية ثقافية عالمية لا تقتصر على الإسلام والمسلمين، شأن الباحث الاجتماعي الفرنسي جيل كيبل (Gel Kepel) [٣٣]، وقد يطرح نفسه «داعية» «لإسلام علماني» وبأن الإسلام شأنه شأن المسيحية يمكن أن يوصل إلى العلمانية بزمنيته وتاريخيته. شأن دراسة (Olivier Carré) في «الإسلام العلماني» [٣٤].

وقد يكون، محللاً لمأزق الحركات الإسلامية المعاصرة وعدم قدرتها على مواكبة تحديات العصر وإخفاقها في أن تتحول إلى مشروع سياسي، كما هي حالة دراسة أوليفيه لوروا، (Olivier Le Roy) في «إخفاق الإسلام السياسي» [٣٥].

وقد يكون متقاطعاً مع الحركات الإسلامية باعتبارها امتداداً للتعبير القومي وحركات التحرّر الوطني في بلدان الجنوب ضد السيطرة الاستعمارية الجديدة، شأن دراسة بورجا حول «إسلام الجنوب» [٣٦].

هذه المباحث وغيرها الكثير، وسواء تلك التي تنحو نحواً عالمياً شمولياً أو منحىً اختصاصياً أو فرعياً، تعبّر عن مفارقة ذات وجهين:

- وجه المرحلة التاريخية الجديدة ومفارقتها التي تكمن في حركتي العولمة والخصوصيات الثقافية معاً...

- ووجه المنهج البحثي ومفارقته في اعتماد طريقتين وحقلين:

- حقل التفتيت والتفكيك والتجزيء لعلوم إنسانية واجتماعية مختلفة ولأغراض شتى، (ليست سياسية بالضرورة).

- حقل إعادة تركيب هذه العناصر برؤية استراتيجية ومفهومية شاملة هي سياسية في نهاية التحليل.

هذا يعني، أن التاريخ الشمولي والعالمي يعود فيتحلّل في الدراسات الغربية إلى فروع من العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تشكّل منها واستخدمها في محاوره وحقوله في الأربعينيات والخمسينيات والستينيات..

أمّا صفة العالمية التي اكتسبها علم التاريخ بجدارة آنذاك والتي جعلت المؤرخ الفرنسي جاك لوغوف (J. Le Goff) يصف موقع المؤرخ ودوره بين الأتنولوجي والمستقبلي (٣٧) فإنها أخذت ترتبط أكثر فأكثر بالباحث الاستراتيجي الجديد المتكوّن عادة من أوساط علم السياسة أو الاقتصاد السياسي أو علم الاجتماع السياسي. إنّ الباحث الاستراتيجي يطمح اليوم لاكتسابها دون كلفة علمية كبيرة، وعبر منابر أو إصدارات عالمية حازت سلطة الغلبة والشيوع في العالم، لأنها تشكّل إحدى أقنية صياغة «الخطاب السياسي» المهيمن عالمياً، وبالتالي إحدى أقنية علم «إدارة الأزمات» في العالم.

من استشراق امبريالي حمل خصائص مرحلة القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، إلى تاريخ عالمي ومقارن استوعب قفزات العلوم الإنسانية والاجتماعية وتحدياتها ويقظة العالم الثالث، فاندرجت فيه دراسة التاريخ الإسلامي بدءاً من الأربعينيات حتى أواسط السبعينيات، إلى اعتماد مناهج متعددة في الإنسانيات والاجتماعيات حيث تفتت فيها التاريخ إلى حقول صغيرة ومحدودة، ليعود علم الاستراتيجيات الجديد فيستوعبها في أعمال ومباحث عامّة وعالمية تحت سقف العولمة الجديدة ومتطلباتها، في هذا الخط ترتسم محطات ثلاث: مرحلة الاستشراق الامبريالي، مرحلة التاريخ العالمي المقارن، مرحلة الاستراتيجيا والدراسات الجزئية والتجزيئية. فأين نحن من هذه المراحل سواء تمايزت أم تداخلت؟.

خلاصة وإستنتاجات

إن اتجاهات الاستشراق والمواقف الأجنبية والمحلية منه لا يمكن عزلها عن تطورات المناهج العالمية وأساليب النظر إلى الأمور على مستوى البحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية خلال الخمسين سنة الأخيرة. فالاستشراق في أوروبا كان جزءاً من تيارات العلوم التي ولدتها نظرية المعرفة «الوضعية» والعلموية التي سادت في القرن التاسع عشر، كما أنه خضع لتأثيراتها المنهجية جنباً إلى جنب مع مناهج الدراسات التاريخية الفيلولوجية التي حاولت تمثل المنهج التجريبي الفيزيائي والبيولوجي. والكل يعلم أن فكرة التطورية والتقدم المطرد وفقاً لنسق مركزي وعالمي (أوروبي) كانت الفكرة - المرجع أو المثال في ذاك الإنتاج المعرفي الغربي الضخم والذي كان الاستشراق جزءاً منه.

غير أن هذا الإرث المعرفي لم يلبث أن تعرّض لنقد صارم منذ بدأت نظرية النسبية تعدّل في مناهج علوم الفيزياء أولاً، وثانياً في مناهج علوم الإنسان. وما إن أطل النصف الثاني من القرن العشرين حتى لاحظنا قفزات معرفية إنسانية تتمثّل بنقد العلموية والتطورية والموضوعانية وفي شتى حقول العلوم الاجتماعية والإنسانية، وكان التاريخ والاستشراق من ضمنها.

إذن، إن النقد الفعلي للثقافة العلمية الغربية والاستشراق باعتباره جزءاً منها، جاء من الغرب نفسه، وعبر أدوات ومناهج من نتاج الثقافة نفسها، أو بتعبير آخر، هي من نتاج التجاوز الدائم الذي استطاعت هذه الثقافة أن تحققه عبر التراكم والنقد والقفزات والانقطاعات المعرفية.

وهذا لا يدعو للاستنتاج أن المعرفة الاستشراقية الكلاسيكية أضحت غير مفيدة، أو غير «علمية». بل إن المقصود أن نقدها في الغرب جاء في سياق عملية التراكم المعرفي والاستيعاب والقدرة على التجاوز، ولم يأت ردة فعل أو صيغة سياسية لممانعة ثقافية. وإذا جاز إعطاء مثل عن حركة النقد التاريخي في فرنسا، فإننا نشير إلى الدور الذي قامت به مجلة «الحوليات» (Les Annales) في نقد مدارس القرن التاسع عشر

التأريخية والتي كانت لا تزال سائدة في الجامعات آنذاك، لترسي بعد سنوات حقولاً ومناهج جديدة في التاريخ، طالت حقول التاريخ الأوروبي ومناهجه، كما طالت حقول تاريخ العالم الإسلامي (موضوع الاستشراق).

هذا، وعلى الرغم من بقاء تأثيرات الاستشراق اليوم واستمرار دوره في الغرب كوظيفة لعلاقة بين سلطة ومعرفة - وهي وظيفة مستمرة على كل حال، طالما هناك معرفة وطالما هناك سلطة في التاريخ وفي العالم - فإنه يمكن أن نقول أنه فيما يتجاوز هذا الاستشراق، أو في موازاته نمت مناهج معرفية إنسانية، قطعت مع حقول الاستشراق الكلاسيكي ومناهجه، وقدّمت حقولاً ومقاربات أكثر فائدة للدراسات التاريخية والاجتماعية. وبالنسبة إلى العرب والمسلمين ينبغي الإفادة من المصدرين معاً: من مصادر الاستشراق الكلاسيكي، ومن مصادر الدراسات الأنتولوجية والاجتماعية المعاصرة والتي تطمح إلى أن تكون بديلاً للاستشراق اليوم.

وإذ يصعب، في هذه العجالة، إعطاء أمثلة وافية عن أوجه الفائدة التي يمكن للباحث العربي أن يحصّلها من جملة تطور المصادر الغربية ومناهجها حول قضايا العالم الإسلامي، تجدر الملاحظة أن البحث العربي بدأ منذ العقود الثلاثة الأخيرة يشق طريقاً واثقاً في مجال التأريخ الاجتماعي وتاريخ الفكر، مستفيداً من تلك المصادر ومن حقولها ومناهجها، دون الوقوع في جاذبية التقليد، ودون الهروب إلى أشكال من «الممانعة الثقافية» التي أدّت إليها ولا تزال، إشكالية العلاقة السياسية بالغرب، وتعثرات مشروع النهوض العربي. إنّ حيّزاً كبيراً من المعرفة الاستشراقية وغير الاستشراقية في العلوم التاريخية والاجتماعية يبقى حيّز معرفة إنسانية وعالمية فاعلة ومؤثرة، وسواء حملت هذه المعرفة ما «نحب» أم ما «نكره» وسواء صنّفها بعض الإسلاميين أو القوميين في خانة «التعاطف» مع الإسلام أم في خانة «العداء»، فإن حيّز تأثيرها وفعلها أضحى تأثيراً عالمياً، ولا يمكن رد «ضررها» إن كان لها من ضرر إلاّ في دخول «معرفتنا» الحيّز العالمي، أي أن يصبح بحثنا العربي مرجعاً معرفياً عالمياً.

السؤال كيف يمكن تأمين شروط للباحث تؤهله لأن ينتج معرفة موازنة للسلطة السياسية وقادرة على المشاركة في صناعة القرار، وعلى ترشيده أو صنعه بالطرق

السليمة أي عبر تداول الأفكار وحركتها وتأثيرها ؟؟ .

لم نبتعد، في هذا الكلام، عن موضوعنا الذي هو «الاستشراق». فالاستشراق مارس سلطة معرفية، ذات وقت، وربما لا يزال يمارسها عبر مناهج وأقنية أخرى. وفي رأيي هنا تكمن أهميته وقيمته للدراسة والمراجعة والنقد، وصولاً إلى إنتاج معرفة عربية جديدة وعالمية ومؤثرة في «صناعة القرار» المحلي والعالمي. على أن البحث العربي اليوم لا ينطلق من الصفر كما قلنا، ثم إن قطاعاً واسعاً منه تخلّص من عقدة «التبعية» كما تخلّص من عقدة الرفض الطفولي. وإذا كنا نلاحظ اليوم ـ ومع صعود الحركات الإسلامية الجديدة ـ هجوماً على الثقافة الغربية والاستشراق، وبصيغ تبسيطية تستعاد فيها مقولات «النقد العربي» القديم للاستشراق، كمقولات «التبشير والاستعمار» ودون بذل أي جهد في الاطلاع، فإن أسباب تجدّد هذا الهجوم قد تعود اليوم إلى تراجع مشروع النهوض العربي.

ومن مظاهر هذا التراجع تدهور الحالة الثقافية والتعليمية في البلاد العربية بدءاً من مستوى المدرسة الابتدائية إلى مستوى الجامعة، ناهيك عن الأزمات الاجتماعية والسياسية وشبح الحرب الأهلية الذي يهدّد أكثر من بلد عربي. . . وناهيك أيضاً عن شبح الإرهاب الفكري الذي يتوزعه أهل الدولة المستبدة وبعض قوى المجتمع الأهلي التي تبتز أهل الدولة بمتراس «إسلامي».

إن الخيط الذي يربط ـ مثلاً ـ ما بين قضية علي عبد الرازق في مطلع القرن العشرين، وما بين نصر أبو زيد في أواخر القرن، هو نفسه الذي يربط ما بين «مخاوف» قوى اجتماعية وسياسية على «الخلافة» سابقاً وعلى «الشريعة» اليوم. وفي ظل هذه «المخاوف» التي تثور في غير محلها ثم لا تلبث أن تتحوّل إلى هلع وفزع وتكفير وتفسيق في خضم الأزمات، يصعب أن يستقيم منهج علمي أو أن يصيب نظر إلى الأشياء. رحم اللّه مالكاً بن نبّي عندما شبّه الهدف الخاطئ للعمل الجماهيري «بالمنديل الأحمر» الذي يوضع أمام الثور حتى يخيّل له أنه الخصم الذي ينبغي القضاء عليه، فيقضي الثور على نفسه.

المعادلة الصعبة هي في تحقيق التوازن والتكامل ما بين المعرفة والسلطة، ولكي يتحقق هذا التوازن في بلادنا لا بد من إنتاج معرفة تحوز مكانة السلطة. أي مكانة «رأس المال الرمزي» على حد تعبير عالم الاجتماع بورديو (Bourdieu).

هذا التوازن تحقق نسبياً في النموذج الديمقراطي الغربي، في حين بقيت العلاقة بين المعرفة والسلطات في بلادنا علاقة ملتبسة. . . فالعارف أو المؤهّل لمعرفة ما عليه إلا أن يختار بين اثنين: إمّا أن يجلس في «حاشية» السلطان وإما أن «يخرج»، وفي هذه الحالة لا بد أن ينضم إلى أهل «المحنة» المعروفين في تاريخنا.

هوامش

١ ـ راجع إشارات إلى هذا الحوار في : المنار، مجلّد ١٠، جزء ١١، ص ٨٣٤ ـ ٨٤٥ وفي : وجيه كوثراني، مختارات سياسية من مجلة المنار، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٠، ص ١٠٠ ـ ١١٤.

٢ ـ يطرح عبد الوهاب المسيري، وهو من الاختصاصيين في الأدب المقارن، وخريج جامعة نيوجرسي ضرورة العمل إسلامياً، لبلورة «مشروع معرفي حضاري مستقل». وإذ يبدأ بنقد المشروع الغربي، يتبنّى مقولات «الفكر الغربي الاحتجاجي أو المضاد» أو المقولات التي تشدّد على خصوصية الحضارة الغربية، كمقولات ماكس فيبر، وليستنتج أن كل هذا «أمر في غاية الأهمية ويخدم قضية المشروع المعرفي الإسلامي المستقل».

عبد الوهّاب المسيري، «الفكر الغربي، مشروع رؤية نقدية»، في : إسلامية المعرفة، العدد الخامس، يوليو ١٩٩٦، ص ١٢٥ ـ ١٣٨.

والملاحظ أن ما يسكت عنه المسيري هو أن المشروع الإسلامي المعرفي، وكما يقدّمه، يعيش على ما أنجزه النقد الغربي من أفكار، ليصار إلى البحث عمّا يشبهها في التراث الإسلامي، وأن النقد الغربي هو نتاج قدرة هذه الحضارة الغربية أن تتجاوز نفسها من داخلها.

٣ ـ يُذكّر هذا الموقف الانتقالي أو التماثلي بالموقف الذي انتقده رشيد رضا، عندما نبّه هذا الأخير قارئاً مسلماً اعترض على القول بالحكم الدستوري المقتبس من الغرب، لناحية أن هذا الحكم موجود في القرآن الكريم بصيغة «الشورى». فنبّهه رشيد رضا «بأنك وأمثالك» لم تتذكّر الشورى إلا حينما تنبّهنا أوروبا لهذا الأمر عبر تجربتها الدستورية، راجع النص كاملاً في : وجيه كوثراني، مختارات سياسية من مجلة المنار، (المقدمة).

وهكذا يبدو لي الآن، أن البعض من الداعين «لإسلامية المعرفة»، يتنبّه لمفاهيم تنشأ وتزدهر في الغرب، من مثل حقوق الإنسان، وحرية المرأة، والمجتمع المدني، ومن مثل العديد من المفاهيم الأبستمولوجية كالنسبية، والقطعية الذاتية، والموضوعية، والانحياز، والتجاوز الخ، فيبحث عمّا يماثلها في النص الإسلامي، بمعزل عن تاريخيته ونسبيته في الزمان والمكان.

٤ ـ رضوان السيّد، الجماعة والمجتمع والدولة، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٩٧، ص ١١ ـ ١٢.

٥ ـ إن تأملاً مدققاً بحركة الأفكار في القرن العشرين، وبسياق تشكّلها بدايةً ومساراً وانعطافاً، قد يؤدي إلى النظر لهذا القرن قرناً قد يكبر ويطول، تماماً كما لاحظ بروديل هذا الطول والكبر في امتداد القرن السادس عشر، فصنّفه في تاريخ المتوسط «قرناً طويلاً» أو كبيراً، بدأ كحركة أو كزمن ممتد منذ أواسط القرن الخامس عشر وانتهى في الثلث الأوّل من القرن السابع عشر، محدداً ومعلناً أفول عالم قديم (متوسطي) وبزوغ عالم جديد (أطلسي).

وهكذا يبدو لي القرن العشرين وقد حمل مكوّنات امبريالية النصف الثاني من القرن التاسع عشر ولا يزال يتفاعل في مكوناته وأحداثه وتحولاته الدولية ليمتد على مستوى النتائج والتداعيات إلى مطالع القرن الواحد والعشرين تحت عنوان «العولمة» التي لا يمكن اعتبارها ظاهرة جديدة، بل إنها تتعمق اليوم على مستوى الإعلام ووسائل الاتصال.

٦ - على سبيل المثال كتاب: مصطفى نصر المسلاّتي، الاستشراق السياسي في النصف الأوّل من القرن العشرين، دار إقرأ، ١٩٨٦.

7- L. Massignon, opera minora, textes recueillis classes et presentes avec une biblographie par Y. Moubarak, 3 vol, Beyrouth, 1963.

٨ - غاستون باشلار، تكوين العقل العلمي، ترجمة خليل أحمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت ١٩٨١.

- P. Ricoeur, Histoire et verite, seuil 1955.

- R. Aron, Introduction a la philosophie de I historie, Essai sur les limites de I objectivite historique, Paris, Gallimard, 1938.

٩ - حول أهمية مارسيل موس في فهم المجتمعات «غير الأوروبية» والمجتمعات التقليدية عامةً، انظر: حسن قبيسي، المتن والهامش، المركز الثقافي العربي ١٩٩٧، وخاصة مقالة: «كيف نقرأ مقالاً لمارسيل موس».

١٠ - كاترين كولي - تيلين، ماكس فيبر والتاريخ، ترجمة جورج كتّورة، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت ١٩٩٤.

١١ - حملت المجلة عنواناً فرعياً في البداية: «مجلة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي»، ليتحوّل العنوان الفرعي بعد الحرب العالمية الثانية إلى «اقتصاديات، مجتمعات، حضارات»،Economies. Societies, Civilisations

١٢ - لا بد أن نضيف إلى أن مساهمات باللغة الانجليزية قدّمها مؤرخون من أصل عربي، من أمثال ألبرت حوراني، وشارل عيساويٍ، اندرجت في هذا التجديد الملحوظ في البحث التاريخي العالمي، والذي يتناول بالمعالجة أنماطاً من الإنتاج ومؤسسات وعلاقات وذهنيات من التاريخ العربي - الإسلامي.

١٣ - لعبت المدرسة المنهجية الفرنسية (الوضعانية Positiviste) دوراً قومياً معبّأً ضد ألمانيا، وذلك من خلال التشديد على التاريخ القومي الوحدوي «للدولة الأمة» الفرنسية. وكذلك المدرسة الألمانية (التاريخانية Histoiriciste) في الطرف الآخر.

وراجع أيضاً عينات من آراء الباحثين الغربيين في الإسلام والإسلام السياسي : حسنين توفيق ابراهيم وأماني مسعود الحديثي، «ظاهرة الإحياء الإسلامي في الدراسات الغربية» في منبر الحوار، العدد ٢٥، صيف ١٩٩٢ .

وتجدر الإشارة إلى أن كبار المؤرخين الفرنسيين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، انخرطوا في المدرسة المنهجية، وكانت «المجلة التاريخية» (Revue Historique) تعبّر عن أعمالهم. واللافت أن المستشرق أرنست رينان (E. Renan)، كان عضواً في هيئة تحريرها.

لمزيد من التوسّع راجع :

- Francois Dosse, l'Histoire en miettes, des "Annales" la "nouvelle histoire", La Decouverte, Paris. 1987, p. 30 - 36.

١٤ ـ أندريه ميكيل، جغرافية دار الإسلام البشرية حتى منتصف القرن الحادي عشر، الجزء الثاني، ترجمة ابراهيم خوري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٥، ص ١١، العنوان بالفرنسية :

- La Geographie humaine du Monde Musulman jusqu au milieu du 1 le siecle.

١٥ ـ المرجع نفسه، ص ٢١ .

١٦ ـ المرجع نفسه، ص ٢٢ .

١٧ ـ Ph. Aries, Le Temps de Histoire, (Paris, le seuil, 1986).

١٨ ـ Cl. Cahen, "I' evolution de I Iqta du IX au XIII siecle" Annales Economies, soci-etes, civilisations, VIII, 1953, pp. 25 - 52.

وقد تُرجمت هذه المقالة إلى العربية في مجلة الاجتهاد، المجلّد الأول، العدد الأول، تموز ـ تشرين الأول ١٩٨٨ .

19- Maurice Lombard, L Islam dans sa premiere grandeur.

الإسلام في عظمته الأولى، من القرن الثامن حتى القرن الحادي عشر الميلادي، ترجمة ياسين الحافظ، بيروت، دار الطليعة، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٦ .

راجع أيضاً : فرانسوا زبّال، لومبار : «مؤرخ المجتمعات الإسلامية»، مجلة الفكر العربي عدد ٢، تموز ـ آب ١٩٧٨ .

ـ الفضل شلق، مراجعة كتاب «محمد وشارلمان وأصول أوروبا» للكاتبين : Richard Hodges, David white-Huse حيث يناقش الكاتبان فرضية بيرين اعتماداً على مكتشفات أثرية حديثة،

الاجتهاد ـ العدد ٣٦، صيف ١٩٩٧، ص ٢٥٣ ـ ٢٧٤.

٢٠ ـ كلود كاهين، الشرق والغرب زمن الحروب الصليبية، ترجمة أحمد الشيخ، سينا للنشر، القاهرة ١٩٩٥.

٢١ ـ أندريه ميكيل، الجغرافية البشرية لدار الإسلام، مرجع ذُكر سابقاً.

22- Maxime Rodinson, Islam et ca pitalisme, seuil, Paris 1966.

23- A. Raymond, Artisans et Commercants du Caire au XvIII siecle, 2 vol. Institue francais de Damas, 1973 - 1974.

٢٤ ـ تنبث هذه الأفكار في العديد من كتاباته ولا سيما في كتابه Arabies، وفي محاوراته الكثيرة، ومنها: «حوار مع جاك بيرك»، أجراه بدر الدين عرودكي، في: الفكر العربي، العدد ٢، تموز ـ آب ١٩٧٨، ص ٢٧٥ ـ ٢٨٥.

٢٥ ـ تندرج أعمال المؤرخ الأميركي من جامعة شيكاغو، مارشال هودغسون (توفي في العام ١٩٦٨) في النظرة العالمية للتاريخ الإسلامي. ويحمل كتابه «مسيرة الإسلام» The venture of Islam الصادر في العام ١٩٧٤، نظرة مماثلة لنظرة لومبار إلى دوائر العالم الإسلامي حيث تشكلت منطقة حضارية يسميها المنطقة الأفرو ـ أوراسية (أفريقيا، أوروبا، آسيا) حيث ـ ينتظم مجال تاريخي إيراني ـ سامي نهل منه الإسلام ديناميته الكوسموبولوتية. وفقاً لهذا المنهج في النظر إلى التاريخ لا يمكن قراءة أي نهوض أو انحطاط في الماضي أو أي حداثة اليوم إلا في إطار تفاعل التاريخ العالمي ونسبية النظر إلى المعايير.

وتجدر الإشارة إلى أن كتاب هودغسون الواقع في أجزاء ثلاثة ترجم مؤخراً إلى الفرنسية عن دار سندباد ـ باريس ـ ١٩٩٨.

وسبق لمجلة «الاجتهاد» أن خصّصت ملفاً عنه، بعنوان: «تاريخ الإسلام وتاريخ العالم»، دار الاجتهاد ـ بيروت ـ ١٩٩٥.

٢٦ ـ حول جذور «التاريخ الكمي» وإنجازاته، راجع:

- Le roy Ladurie, le territoire de I' Historien, Gallimard Paris, 1973, pp. 15-37.

- Francais Furet, "le quantitatif en Histoire", dans : Faire de L Histoire, t 1, direction : Le Goff Nora, Gallimard, paris, p. 42-61.

وتجدر الإشارة إلى أن «التاريخ الكمي» هو أحد حقول واتجاهات مدرسة الحوليات.

27- Fr. Dosse, L' Histoire en miettes, p. 252 - 259.

٢٨ـ قارن ب : إدوار سعيد، صور المثقف، تعريب غسّان غصن، دار النهار ١٩٩٦ .

29- Gregory Foster, "A conceptual foundation for a theory of stratege".

مجلة واشنطن كوارتلي، مجلّد ١٣ ، عدد ١ ، شتاء ١٩٩٠ .

٣٠ـ راجع نقداً لهذا المنحى في التحليل، وجيه كوثراني، «صدام حضارات أم إدارة أزمات» «شؤون الأوسط» عدد ٣٠ـ ص ٦١ـ ٦٥ (١٩٩٤).

٣١ـ إدوارد سعيد، تغطية الإسلام، كيف تتحكّم وسائل الإعلام الغربي في تشكّل إدراك الآخرين وفهمهم، ترجمة سميرة نعيم خوري، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٣ .

٣٢ـ راجع مسحاً ونقداً للدراسات الأنثروبولوجية عن الإسلام والعالم العربي :

ـ طلال أسد ـ «فكرة أنثروبولوجيا الإسلام»، تعريب أبو بكر باقادر، منبر الحوار العدد ١١ ، خريف ١٩٩، ص ١٢٣ـ ١٤٣ .

ـ ليلى أبو اللغد، «أنثروبولوجيا العالم العربي»، تعريب أبو بكر باقادر، منبر الحوار، العدد ٣٢ـ ٣٣، ص ٢٤ـ ٢٦ .

33- Giles Kepel, Le revanche de dun, musulmans, chretiens et juifs a la reconquete du monde, Paris, seuil 1991.

34- Olivier Carre, L Islam laique, Armand colin, paris 1993.

35- Olivier Roy, L echec de L Islam politique, paris, seuil, 1992.

٣٦ـ فرانسوا بورجا، الإسلام السياسي، صوت الجنوب، ترجمة لورين ذكرى، ترجمة دار العالم الثالث، القاهرة ١٩٩٢ .

37- J. Le Goff, Memoire et Histoire, ed. Gallimard, 1988.

المنطق في القرن العشرين

د. محمد مهران رشوان
(أستاذ ومشرف مادة التفكير العلمي في
جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ـ مصر)

المنطق في القرن العشرين

د. محمد مهران رشوان

١. مقدمة

لعل أول ما يثير انتباه الدارس لتطور المنطق الحديث منذ زمن رواده في القرن الماضي: من «بول» إلى «فريجه»، هو أن التيار الرئيسي الذي سار فيه هذا التطور هو انحداره بصورة حادة في اتجاه الاهتمامات الرياضية والتطبيقات الرياضية. والواقع أن الرياضيات قد استمرت حتى وقتنا الحاضر تشغل وضعاً مركزياً على الساحة المنطقية، مما ترتب عليه نتائج غاية في الأهمية. وقد استمر جنى ثمار هذا الاهتمام في مجال المنطق الرياضي في مختلف المجالات (١)، حيث تمكن المنطق الرياضي من أن يجد لنفسه الكثير من مجالات التطبيق. فلم يطبق في مجال الرياضيات وأسسها (عند فريجه ورسل وهلبرت وكارناب وغيرهم) فحسب، بل في مجال الفيزياء (عند رسل ووايتهد وكارناب وريشنباخ وغيرهم) وكذلك في مجال البيولوجيا (عند وودجر وتارسكي وغيرهما) وفي مجال علم النفس (عند فتش وهمبل) وفي مجال الاقتصاد (عند نيومان ومور جنشتيرن) وفي

مجال الأخلاق والقانون (عند منجر وكلاج وأوبنهايم) وفي المسائل العملية (عند أ. س. بيركلي وبنتام)، بل حتى في مجال الميتافيزيقا (عند سلامتشا وبوشنسكي)، كما كان تطبيقه في تاريخ المنطق مثمراً إلى أبعد حد (عند لوكاشيفتش وتشولز وميتس وبوشنسكي وغيرهم) (٢). هذا فضلاً عن دوره الهام الذي أداه في الفلسفة المعاصرة، فقد ظهرت أهميته الكبيرة في تطور المدارس الفلسفية المتعددة وصياغة المشكلات الفلسفية على وجه نستطيع معه القول بأن معرفة النظم المنطقية أمر لا مفرّ منه لكل من يريد معرفة قدر طيب من الفلسفة المعاصرة (٣).

لقد استطاع المنطق الرياضي ـ كما يرى شيخ المناطقة المعاصرين: برتراند رسل أن يحل كثيراً من المشكلات في مجال الفلسفة مثل مشكلة اللانهائية والاتصال مما جعل من الممكن قيام فلسفة متماسكة للمكان والزمان والحركة، فضلاً عن تفسير أسس الرياضيات في حدود المنطق (٤). وبذلك ساعد المنطق الرياضي على دراسة العلاقة بين المنطق والرياضيات من زاوية جديدة على صورة أصبح معها العلمان علماً واحداً عند «رسل» و «وايتهد» وأصبحت الرياضيات مجرّد فرع من المنطق يعطي عناية خاصة للتطبيقات الكمية (٥).

وهكذا نستطيع أن نؤكد أن المنطق الرياضي قد شكّل ـ سلباً أو إيجاباً ـ الفلسفة المعاصرة في القرن العشرين، بحيث يستحيل على مؤرخ الفلسفة في هذا القرن أن يغفل ولو للحظة عن دور المنطق الرياضي في رسم الخريطة الفلسفية للقرن العشرين.

إلاّ أن هذا الاتجاه الرياضي القاهر قد جعل بعض التطورات الهامة في مجال المنطق مطموسة المعالم أو غامضة الجوانب، وجعل نتائجها المثمرة في المنطق الأكثر حداثة غير معلومة بصورة كافية. ولعل من أهم هذه التطورات هو نمو المنطق في الاتجاهات ذات الاعتبارات الفلسفية، وهو ما يمكن أن نسميه بالمنطق الفلسفي، الذي يضم فروعاً من المنطق تطورت من زاوية ارتباطها بالتطبيقات الفلسفية في مجال العقل. كما نجد أيضاً اهتماماً متنامياً بمنطق اللغات الطبيعية، وخاصة بتقييم صحة التفكير الاستدلالي الذي تتحكّم فيه مثل هذه اللغات أكثر من أن تتحكم فيه الأنسقة الصورية المستخدمة في الرياضيات مثلاً. وقد وجد هذا الاتجاه دفعته القوية عند المدرسة الفلسفية المعروفة

بمدرسة اللغة العادية [٦]. -

وهكذا يكون أمامنا تياران سار فيهما المنطق في القرن العشرين: المنطق الرياضي، وهو التيار الأوضح والأكثر أهمية في مجال الدراسات المنطقية المعاصرة، والتيار الفلسفي اللغوي الذي ترتبط أكثر فروعه بالفلسفة أكثر من ارتباطها بالمنطق الخالص. ولما كان اهتمامنا هنا بالمنطق من زاوية ارتباطه بالفلسفة، وليس بتطبيقاته الكمية الرياضية التي هي أدخل إلى الرياضيات البحتة، فإننا سنعالج المنطق الرياضي من الزاوية التي تهم الفلسفة. إلاّ أننا سوف لا نفرد جزءاً مستقلاً لتطبيقات المنطق في مجال العقل أو اللغة، وإن كنا سوف لا نتجاهل بعض أفكارها، ولكن بالقدر الذي يخدم غرضنا، حتى نستطيع رسم خريطة واضحة للمنطق وتطوراته في القرن العشرين.

٢. خصائص المنطق الرياضي

«المنطق الرياضي» اسم من عدة أسماء يطلقها المناطقة على المنطق الحديث الذي يميّز المنطق في القرن العشرين؛ فهناك العديد من الأسماء التي تطلق عليه، فيقال له أيضاً «المنطق الرمزي»، وهو من أشهر الأسماء الشائعة في الكتابات المنطقية المعاصرة، ويطلق عليه حيناً اسم «المنطق الصوري»، ويسمى أحياناً باسم «المنطق الدقيق»، كما أطلق عليه من زاوية معينة اسم «اللوجسطيقا» Logistics. وكلها أسماء ونعوت تجسّد الهدف الذي يسعى إليه المنطقي من ممارسته للعملية المنطقية. وهذه الأسماء ـ وإن لم تكن مترادفة تماماً ـ تحاول أن تظهر اختلافاً معيناً بين هذا المنطق وبين المنطق التقليدي الذي وضع أساسه الفيلسوف القديم «أرسطو» Aristotle (٣٨٤ ـ ٣٢٢ق. م)، وأخذ صورته التقليدية على يد المدرسين في العصور الوسطى. إلاّ أن هذا الاختلاف ليس هو بالهدف المقصود، إذ أن وجود هذا الاختلاف أمر عرضي يرجع إلى عدم كمال المنطق الأرسطي وعدم دقته نسبياً. فاستخدام الرموز خاصية تميّز بها المنطق منذ بداية نشأته، حيث استعمل أرسطو الحروف الأبجدية لتدل على حدود القياس المنطقي [٧]، وما فعله المنطق الرياضي هو التوسع في استعمال الرموز بالطرق التي يقتضيها الوضوح وتتطلبها

الدقة [٨].

فاستعمال الرموز لا يكفي ـ إذن ـ لتحديد طبيعة المنطق الرياضي وأهدافه، فضلاً عن أن استعمال الرموز ليس قاصراً على المنطق الرياضي، فهناك علوم أخرى تستعمل الرموز ـ مثل الجبر ـ ولا نقول عنها أنها منطق رياضي أو رمزي. لذلك يرفض «بوشنسكي» اسم المنطق الرمزي ويكتفي باسم المنطق الرياضي. ويرى أن استعمال الرموز في المنطق الرياضي رغم كثرتها بالنسبة للمنطق التقليدي أمر عرضي، وليست له علاقة أساسية بالصفة الرئيسية للمنطق الرياضي [٩]. وكان «برتراند رسل» «قد ذهب منذ كتابه المتقدّم «أصول الرياضيات» (١٩٠٣) إلى مثل هذا الرأي حين اعتبر صفة «رمزي» صفة عرضية لا تمليها طبيعة المنطق [١٠].

ومع ذلك فإن استخدام الرموز استخداماً موسعّاً يعد من الخواص الرئيسية التي تميّز المنطق الرياضي.

والآن، ما المقصود بالمنطق الرياضي؟ إننا لا نتوقع إجابة واحدة عن هذا السؤال رغم ما بلغه المنطق الرياضي من تقدّم في القرن العشرين، وقد أدركنا حالاً مدى اختلاف المناطقة حتى حول اسمه. هنا نجد عدة تعريفات له يعكس كل منها مفهوماً معيناً لطبيعته. فها هو ذا شيخ الفلاسفة المعاصرين مرة أخرى ـ برتراند رسل ـ يقدّم تعريفاً عاماً للمنطق في كتابه «أصول الرياضيات» (١٩٠٣) فيقول: المنطق الرمزي أو الصوري ـ وسأستخدم المصطلحين على أنهما مترادفان ـ هو دراسة مختلف الأنماط العامة للاستدلال [١١]. ويأتي بعد ذلك بعشر سنوات ليقدّم تعريفاً آخر فيقول «حينما أتحدث عن المنطق الرياضي فإني أستخدم هذا اللفظ بمعنى واسع إلى حد كبير، فهو في فهمي يشير إلى أعمال «كانتور» في الأعداد اللانهائية، كما يشير إلى أعمال «فريجه» و«بيانو» المنطقية... إذن فإن ما أعنيه بالمنطق الرياضي أي نظرية منطقية يكون موضوعها تحليل الحساب والهندسة واستنباطها بواسطة مفاهيم تنتمي بشكل واضح إلى المنطق [١٢].

وواضح هنا أن هذا الفهم لطبيعة المنطق الرياضي يرتبط بنزعة رسل اللوجسطيقية،

أعني تلك المحاولة التي يراد بها رد الرياضيات إلى المنطق، بينما كان تعريفه الأسبق عاماً لكل أنواع المنطق، لأنه تعريف للمنطق من زاوية موضوعه.

ويرى «بيانو» : أن المنطق الرياضي يقوم بدراسة خواص عمليات المنطق وعلاقاته[١٣] . وموضوعه صياغة أبسط نسق من الأفكار المنطقية يكون كافياً وضرورياً لتقديم الحقائق الرياضية وبراهينها بطريقة رمزية[١٤] . في حين نجد «هلبرت» و«أكرمان» يعرفان ما يطلقان عليه اسم «المنطق النظري» بقولهما : «إن المنطق الرياضي أو الرمزي هو امتداد للمناهج الصورية للرياضيات إلى موضوع المنطق»[١٥] .

ومهما يكن من اختلاف المناطقة في تعريف المنطق وتحديد طبيعته، فإننا نلاحظ أن هناك خصائص عامة تميّز هذا النوع من المنطق عن المنطق التقليدي. وحسبنا أن نشير إلى أهم هذه الخواص التي تجسّد في مجموعها طبيعة المنطق الرياضي ـ منطق القرن العشرين[١٦] .

(١) اللغة الرمزية

وهي لغة اصطناعية وضعها المناطقة لتحقيق أغراض المنطق. ويطلق عليها أحياناً اسم «اللغة المنطقية» و «اللغة الكاملة منطقياً» و «اللغة المثالية». ولهذه اللغة أهمية كبرى في صياغة مبادئ المنطق وحججه، ولكنها بالطبع عديمة الأهمية في الحياة اليومية. ومن المفروض أن تكون هذه اللغة قادرة على الوفاء بمتطلبات التعبير الدقيق عن الأفكار والمفاهيم، حيث تعجز اللغة العادية عن ذلك مما يؤدي إلى أخطاء منطقية وفلسفية خطيرة. فاللغة المنطقية قوة تعبيرية في المسائل التي تحتاج إلى دقة لا يمكن التماسها في اللغات الطبيعية[١٧] . إلاّ أن ذلك لا يعني إمكان الاستعاضة بها عن اللغات الطبيعية، فليس ثمة لغة مثالية تدّعي لنفسها القوة التعبيرية الكاملة التي تتمتع بها اللغات الطبيعية، فليس المطلوب من اللغة الرمزية أن تعبّر عن الأوامر والأسئلة مثلاً، ومع ذلك فهي قادرة من حيث المبدأ على التعبير عن أية قضية أو واقعة أو أي شيء يحمل معنى من الناحية المعرفية[١٨] . وعلى ذلك لا بد لهذه اللغة من أن تكون غنية وواضحة ودقيقة على وجه يكفي للتعبير عن الأفكار بوضوح لا يحتمل سوء الفهم، ولا يقبل

اللغو المعوق للتعبير الدقيق. ولو أمكن إيجاد مثل هذه اللغة لأمكن حل كثير من المشكلات التي تسمى الآن مشكلات فلسفية(١٩).

والواقع أن استخدام لغة خاصة ورموز خاصة مقابل الرموز المألوفة ـ وهي الألفاظ ـ أمر ملائم من الناحية العملية، وإن لم يكن أمراً ضرورياً ضرورة منطقية. فليس ثمة قضية في المنطق والرياضيات لا يمكن التعبير عنها باللغة العادية. ولكن من المستحيل عملياً تحقيق أي تقدّم في الرياضيات دون استخدامها لرموز ملائمة، تماماً كما لا يمكن مباشرة التجارة بدون استخدام الشيكات والدفاتر المصرفية(٢٠). ولعل في تاريخ الرياضيات ما يوضح هذه الحقيقة؛ فقد كان علم الحساب في بداية الأمر مفتقراً إلى وسيط أكثر ملاءمة من اللغة العادية، ولم يكن لدى قدماء الرياضيين من الإغريق رمز للصفر، وكانوا يستخدمون الحروف الأبجدية للأعداد الأخرى، فامتنع ـ نتيجة لذلك ـ وضع أي قاعدة عامة للقسمة، بل كان يتم ذلك بمجرّد تقديم مثال من الأمثلة، وكانت العمليات التي يستطيع أن يقوم بها أي طفل باللغة الرمزية الحديثة، ترهق الأذهان الرياضية الذكية أيام عصر «بركليس»، وما كان يمكن أن يحرز كثير من فروع الرياضيات أي تقدّم ما لم تكن هناك لغة رمزية جديدة، لأن الذهن البشري لا يمكن أن يدرك طبيعة عملياتها في حدود اللغة الجارية (٢١).

واللغة المنطقية الرمزية لا تساعدنا على حل المشكلات فحسب، بل تساعدنا أيضاً على التعبير الدقيق في كل خطوات الحل لأي مسألة، فضلاً عما تتيحه من اقتصاد في التفكير من شأنه أن يجعل من الممكن إجراء استدلالات معقدة(٢٢). هذا فضلاً عن التخلّص من الجانب السيكولوجي الذي ارتبط بالمنطق قروناً طويلة، فمن شأن استخدام هذه اللغة أن تخلص المنطق من جميع الاعتبارات السيكولوجية والمعرفية، بحيث يكون اهتمامها منصباً على تحليل صور القوانين المنطقية الصورية الخالصة(٢٣).

وهكذا، فإن الاستخدام الموسع لهذه اللغة الرمزية قد كشف عن الكثير مما هو قيّم وهام على وجه أصبح معه المنطق في القرن العشرين دراسة أكثر عمقاً واتساعاً مما كان عليه الحال في القرون السابقة، فكشف تطبيقات جديدة للمبادئ التي يتم التسليم بها، وأزالت لغته اللبس والأخطاء التي كانت تمر في الماضي دون أن يلاحظها أحد، كما

أدّت إلى تعميمات جديدة ما كان لها أن تجد تعبيراً واضحاً دون صياغة رمزية دقيقة ومحكمة، وبذلك أصبح المنطق في القرن العشرين أوسع مجالاً، وباتت علاقاته مع العلوم الأخرى الدقيقة مثل الرياضيات علاقات وثيقة (٢٤).

وتتألف اللغة المنطقية من نوعين أساسيين من الرموز: المتغيّرات والثوابت Variables & Constants. ويقصد بالرمز الثابت ذلك الذي لا يكون له معنى محدّد مثل أ، ب، س، ص، ق، ك . . . . . أما الرمز الثابت فهو يحتفظ بمعنى محدد مهما تغيّر السياق الذي يرد منه، مثل العلامات الحسابية +، ×، ÷، وبعض الرموز الدالة على «و» (واو العطف) و«أما . . . أو . . .» و«إذا كان . . . كان».

ولكي تحقق اللغة الرمزية الأغراض التي وضعت من أجلها، لا بد في رأي سوزان ستبنج (٢٥) من توافر خواص ثلاث في هذه اللغة وهي: (أ) الإيجاز في التعبير، و(ب) الدقة و(جـ) النسقية. فمن شأن الإيجاز الاقتصاد في التفكير والجهد، وإتاحة عمل استدلالات مركبة لا يمكن إنجازها عن طريق اللغة العادية. وتعدّ الدقة من أهم ما يميّز المنطق. أما النسقية فتتصل بخاصية أخرى من خصائص المنطق الرياضي وهي النسق الاستنباطي.

(٢) النسق الاستنباطي

من أهم خصائص المنطق الرياضي أن يقوم المنطقي بتطبيق المنطق على نفسه، وبذلك تكون مهمته أن يستنبط القوانين المنطقية من أقل عدد من المبادئ (بديهيات وقوانين الاستنباط) بصورة دقيقة دقة كاملة (٢٦). ومعنى ذلك أن المنطق الرياضي نسق استنباطي، يبدأ فيه المنطقي من مقدمات معينة، لينتهي إلى النظريات اللازمة عن المقدمات وفق قواعد الاستنباط.

وقد كانت هندسة إقليدس أول مثال للنسق الاستنباطي، حيث يبدأ من مقدمات (تعريفات وبديهيات ومسلمات) ثم تأتي النظريات الرياضية (المبرهنات) التي يتم استنباطها من تلك المقدّمات. وحين نتحدّث عن المنطق الرياضي بوصفه نسقاً استنباطياً، فإننا نعني شيئاً قريباً من هذا. ولعل قيام مثل هذه النسق هو الذي أتاح

البرهنة على أن الرياضيات جزء من المنطق وامتداد له، وقد استطاع «وايتهد» و«رسل» في كتابهما «برنكبيا ماتيماتيكا» (أسس الرياضيات) التوحيد بين العلمين في نسق واحد يعد خير مثال للنسق الاستنباطي في مجال المنطق الرياضي (وسيأتي الحديث عنه في حينه).

(٣) الصورية الكاملة :

لا خلاف بين المناطقة على أن المنطق يعالج «صور» التفكير، ولكن منذ عهد قريب فقط تم الإقرار بوجود علم المنطق البحت الذي لا يعالج شيئاً سوى «الصورة» [٢٧]. وهذا العلم هو المنطق الرياضي، وتبدو هذه الحقيقة نتيجة طبيعية لاستخدام اللغة المنطقية الرمزية، حيث أعطى المنطق الصوري الحديث عناية فائقة بدقة اللغة فجاءت الصورية نتيجة لازمة عن هذا الاتجاه نحو الدقة[٢٨].

إلاّ أن استخدام اللغة المنطقية الرمزية لا يمثّل سوى الخطوة الأولى نحو الصورية، فبعد اختيار رموز هذه اللغة، ينصرف الذهن تماماً عن معاني هذه الرموز، وتصاغ قواعد الاستدلال التي يتم تطبيقها على الصورة المنطقية الخارجية للرموز، وليس على معانيها، ثم يتقدّم الاستنباط برمته بطريقة «صورية». أي أن قاعدة المنطق الرياضي هي أن المرء في سياق البرهنة لا يجب أن يلجأ إلاّ إلى صور الرموز[٢٩].

حقيقة أن النسق الذي يتم إنجازه على هذا النحو يمكن إعادة تفسيره بالنظر إلى المحتوى، أي يمكن أن تعاد صياغته مع وضع المعاني موضع الاعتبار، إلاّ أن النسق نفسه لا بد أن يكون دائماً متميّزاً عن تفسيراته، فيظل على الدوام صورة بحتة أو قالباً فارغاً من كل محتوى.

هذه هي الخصائص الهامة للمنطق الرياضي الذي ساد الفكر المنطقي في القرن العشرين، فكيف نشأ هذا المنطق؟ وكيف تطور خلال هذا القرن؟

٤. المنطق الرياضي ورياضيات القرن التاسع عشر

قيل بحق أن فهم المنطق في القرن العشرين فهماً صحيحاً لا يمكن أن يتحقق دون

معرفة حالة المنطق من حيث علاقته بالرياضيات في القرن التاسع عشر. لذلك ستكون بدايتنا هنا تقديم تصوّر عام لأثر الرياضيات في القرن التاسع عشر على التطورات المنطقية الكبرى في هذا القرن وجهود بعض كبار الرياضيين في هذا المجال.

تميّزت الرياضيات في القرن التاسع عشر بإعادة تنظيم نفسها في كل مجالاتها. وقد جاء ذلك بتأثير عاملين أساسيين: التعميم الذي قاد إلى رؤية مناطق من الرياضيات كانت مستقلة على أنها مجرّد أمثلة من حالة عامة، واختبار الأسس الرياضية سواء في حدود المفاهيم الأساسية أو على طريق النظرة الأكسيوماتية. وبصرف النظر عن أي مساهمات محددة قام بها الرياضيون في المنطق الحديث، فإن الجو العام كان ملائماً تماماً للفحص المنطقي بصورة دقيقة لكل من الرياضيات بوجه عام وفروعها المتعددة بالمثل، بما في ذلك ـ في نهاية القرن ـ المنطق الرياضي نفسه[٣٠].

وفي الوقت نفسه، شجع نمو الجبر المجرّد إحياء دعوة ليبنتز Leibnitz، ووجدت أفكاره ـ مع أن معظمها لم ينشر ـ مكاناً ثابتاً لها عند الرياضيين في القرن التاسع عشر. ففي بدايات العقد الثالث من ذلك القرن هاجم أ. ل. كوشي A.L.Coushy (١٧٨٩ ـ ١٨٥٧) في مقدّمة كتابه عن التحليل (Cours d'analyse (Paris, 1921 الاستعمال الجاري للاستدلالات الجبرية في الهندسة على أساس أنه «يجعل المرء ينسب سلسلة غير محددة للصياغة الجبرية، بينما الحقيقة أن معظم هذه الصياغات تصدق بشكل محدد تحت شروط معينة، ولقيم معينة لكميات معينة. وقد تبنى هذه الفكرة بشكل إيجابي الرياضي الانجليزي جورج بيكوك (١٧٩١ ـ ١٨٥٨) Geogre Beacock. ففي كتابه: رسالة في الجبر A Treatise on Algebra (جزءان ١٨٤٢، ١٩٤٥) راح ـ بدلاً من رفض مثل هذا الاتساع في سلاسل الصياغات الجبرية ـ يميّز بين نوعين من الجبر: الحسابي والرمزي. يأتي الأول من استعمال الرموز والعلامات لتدل على الأعداد والعمليات التي تكون الأعداد موضوعاً لها، وتكون هذه الأعداد أو ما تمثله والعمليات القائمة عليها مستعملة بنفس المعنى وبنفس التحديدات التي تستعمل فيها في الحساب العام. أما الثاني ـ وهو الجبر الرمزي ـ فتكون الرموز المستعملة غير محددة القيمة، ويكون تطبيق العمليات القائمة أيّاً كانت دلالاتها أو الاسم الذي يطلق عليها

تطبيقاً عاماً[٣١].

ويوضح بيكوك العلاقة بين الاثنين، فيذهب في مقدّمة الكتاب إلى أن تعميمات الجبر الحسابي هي تعميمات للتفكير الاستدلالي وليس للصورة، أما الجبر الرمزي فهو يأخذ بقواعد الجبر الحسابي، وكل ما هنالك أنه يلغي تماماً تحديداتها. إن هذا الأخذ بقواعد العمليات في الجبر الحسابي على أنها قواعد لإنجاز العمليات التي تحمل نفس الأسماء في الجبر الرمزي هي التي تكفل الهوية المطلقة للنتائج في العلمين طالما تكون هذه النتائج موجودة بصورة مشتركة [٣٢].

وجاء جورج بول G. Boole (١٨١٥ ـ ١٨٦٤) ـ الذي يعده كثير من المؤرخين الواضع الحقيقي لأساس المنطق الرياضي ـ متأثراً بآراء بيكوك، وقد كتب مقدّمة كتابه «التحليل الرياضي للمنطق» (١٨٤٧) يقول بأن أولئك الذين يعرفون الحالة الحاضرة لنظرية الجبر الرمزي هم على وعي بأن صحة عملية التحليل لا تقوم على تفسير الرموز المستخدمة، بل تقوم فقط على قوانين التركيب الخاصة بها، فأي نسق للتفسير لا يؤثر على صدق العلاقة المفترضة يكون نسقاً مقبولاً بالمثل [٣٣].

وهنا نجد أن المنطق الرياضي يكافح للخروج إلى حيّز الوجود، واعياً بنسبة، ولكن وضعه ما يزال غير دقيق، إذا قيس بما سيكون عليه فيما بعد. لقد أعطى عمل بيكوك عناية متزايدة للخواص الصورية للعمليات ونظر بول إلى موضوعه من هذه الزاوية، وسار على هذا النهج كثير من الرياضيين اللاحقين.

وكان هذا الاتجاه الجديد قد برهن عليه بالفعل ج. د. جيرجون J.D.Gergonne (١٧٧١ ـ ١٨٥٩) في مقاله الذي نشره تحت عنوان «مقال في الديالكتيك العقلي (١٨١٦ ـ ١٨١٧) حيث يقول: «وبنفس الطريقة يمكن تحقيق الحساب الجبري دون أن يكون لدى المرء أدنى فكرة عن معنى الرموز التي يتعامل معها، فمن الممكن متابعة مسار الفكر الاستدلالي دون أي معرفة بمعنى الحدود التي يتم التعبير بها أو دون الإعلان عنها إذا كان المرء يعرفها. وكان كارل فيرشتراوس ما زال يحارب من أجل هذا الاتجاه الصوري. وأنجز جيرجون بعد ذلك أعمالاً هامة في هذا المجال، وقدّم تحليلاً

جديداً للأفكار الرياضية للاتجاه القياسي مستخدماً "⊂" للدلالة على التضمن والتي عدلت صورتها قليلاً في المنطق في القرن العشرين (٣٤).

وقد سار على هذا الطريق «أغسطس دي مورجان» A. De Morgan (١٨٠٦ ـ ١٨٧١) الذي كان معاصراً لبيكوك وأعطى اهتماماً خاصاً بتنظيم الرياضيات لأغراض تعليمية في العديد من كتبه «عناصر الحساب» (١٨٣٠) « في دراسة الرياضيات وصعوباتها» (١٩٣١)» الأفكار الأولى للمنطق» (١٨٣٩) «المنطق الصوري» (١٨٤٧) وغيرها. وقد وضع دي مورجان بداية للأفكار الرياضية عن الدالة والتي أسهم فيها كل من «بول» و «بيرس» و «فريجه» ، كما يعد جراسمان Grassmann (١٨٠٩ ـ ١٨٧٧) أحد المبدعين للصورة الجديدة للجبر، وهي الصورة التي تأثر بها «بيانو» و«وايتهد» في كتابة «رسالة في الجبر الشامل مع تطبيقاته (١٨٩٨) (٣٥).

كما كان لاختراع الهندسات اللاإقليدية أثرها الواضح على الدراسات المنطقية. وكان اختراعها بفضل كل من جينس بولياي J. Bolyai (١٨٠٢ ـ ١٨٦٠) ونيكولا إيفانوفتش لوباتشكوفسكي N. I. Lobachewski (١٧٩٣ ـ ١٨٥٦) وبرنارد ريمان B. Remann (١٨٢٦ـ١٨٦٦).

وهكذا أدى الرياضيون في القرن التاسع دوراً هاماً ورائداً في وضع أسس المنطق الرياضي الذي شهد قمة تطوره في القرن العشرين.

٤. تطور المنطق الرياضي

في ضوء ما سبق من دور الرياضيين في القرن التاسع عشر في وضع أساس المنطق الرمزي وما ترتب على ذلك من تطورات متلاحقة منذ نهايات القرن التاسع عشر والقرن العشرين، يمكن أن نضع تصوراً عاماً للمراحل التي مرّ بها المنطق الرياضي (الرمزي)، مع ملاحظة أن هذه المراحل ليست منفصلة تماماً، بل تتداخل فيما بينها على صورة يبدو عليها مسار التطورات متلاحماً ومتداخلاً.

(١) مرحلة الانبثاق

وهي المرحلة التي ظهرت فيها فكرة المنطق الرياضي. وتبدأ هذه المرحلة من ليبنتز Leibnitz (١٦٤٦ ـ ١٧١٦) حتى ظهور كتاب «التحليل الرياضي للمنطق لـ «جورج بول» الذي نشر عام ١٨٤٧. وفي هذه المرحلة صيغت بعض الأفكار عن المنطق في صورته الرياضية وخاصة على يد ليبنتز، ولكن لم يشكل ذلك كله مدرسة منطقية متميزة، بل كانت بالأحرى جهوداً متفرقة لم تكن في كثير من الأحيان مثيرة للانتباه. ويطلق بوشنسكي على هذه المرحلة اسم مرحلة ما قبل التاريخ، أي ما قبل تاريخ المنطق الرياضي [٣٦].

ولعل ليبنتز أهم من ترتبط أسماؤهم بالمنطق الرياضي (أو الرمزي) بل يقال أحياناً إن المنطق الرمزي بدأ مع ظهور ليبنتز [٣٧]. فقد كان يحلم بأن يصبح كل تفكير فلسفي أشبه ما يكون بالحساب، بحيث يمكن حسم أي خلاف ينشأ بين فيلسوفين، وهذا يقتضي وجود لغة رمزية شبيهة بلغة الرياضيات، فبشر بما أطلق عليه اللغة العالمية (أو العامة) Characteristica Universalis وهي لغة رمزية تصويرية ideogrophic يشير كل حرف فيها مباشرة إلى مفهوم بسيط، وتكون هذه الحروف مفهومة عند جميع الناس أيّاً كانت اللغة التي يتكلمون بها. لذلك توصف هذه اللغة بأنها حساب عقلي مثل الجبر، وتشكّل حروفها «أبجدية الفكر البشري» التي تناظر جميع الأفكار البسيطة الممكنة وهي المفاهيم الأولية التي تتألف منها الأفكار المركبة بواسطة قواعد التركيب. ويطلق ليبنتز على هذه العملية اسم «فن التركيب». وهذا الفن هو الحساب العقلي [٣٨].

وهكذا نلاحظ أن النتائج التي توصل إليها ليبنتز كانت ثورية في زمانها، إذ كان أول من وضع برنامجاً للغة المنطقية الرمزية، ولو كان أبدى في تنفيذ هذا البرنامج نفس الجهد والعبقرية اللذين أبداهما في اختراعه لحساب التفاضيل لعجل بظهور المنطق الرمزي مائة وخمسين عاماً عن موعد ظهوره الفعلي، غير أن عمله كله ظلّ غير مكتمل وغير معروف في عصره [٣٩].

والواقع أن ليبنتز ـ على الرغم من أنه يوصف أحياناً بأنه أول المناطقة الرياضيين [٤٠] ـ لم يكن يمثل نقطة التحوّل في تاريخ المنطق، فقد كان برنامجه يختلف عن تصورات

المنطق الرياضي كما نفهمه اليوم في جانبين : الأول: أن ليبنتز لم يستطع إدراك أن العلاقات التي ينطوي عليها منطقه لا بد أن تكون موضوع تحليل [٤١]. ولعل ذلك يرجع إلى أنه لم يستطع التحرر من المنطق الأرسطي على الرغم من إدراكه لبعض نقائص هذا المنطق الأرسطي. ونحن نعرف اليوم أن المنطق الأرسطي كان مجانباً للصواب في هذه النقاط، إلاّ أن احترام ليبنتز لأرسطو منعه من إدراك إمكان حدوث هذا الخطأ. والثاني: أنه افترض أن المفاهيم الأولية لا بد أن تكون آتية نتيجة تحليل صحيح. ما دامت هذه المفاهيم متاحة نتيجة لأبجدية الفكر البشري، إلاّ أن هذا غير صحيح، فإن المفاهيم الأولية الخاصة بأي نسق استنباطي لا تكون متاحة، بل هي إلى حد ما مختارة بشكل تعسفي، وهذا ما يتيح إمكانية وجود العديد من الأنساق الاستنباطية المختلفة [٤٢].

ومع ذلك فقد كان لاقتراح ليبتنز للغة الجديدة الشبيهة بلغة الجبر والحساب دلالة كبيرة وأهمية بالغة بالنسبة للمنطق الحديث. فقد وجّه انتباه الأجيال المتعاقبة من المناطقة إلى ضرورة تحرير الدليل المنطقي والتفكير من الالتباس والغموض اللذين يكتنفان الصورة المنطقية للحجج التي يتم التعبير عنها باللغة الطبيعية أو الجارية. [٤٣].

(٢) مرحلة الظهور:

وتبدأ هذه المرحلة من نشر كتاب جورج بول ١٨٤٧ حتى نهاية القرن التاسع عشر. وقد أطلق بوشنسكي على هذه المرحلة اسم «المرحلة البولية» (نسبة إلى جورج بول). وخلال هذه المرحلة وجدت لأول مرة صورة من صور المنطق الرياضي، وكانت هذه الصورة متميزة عن الصور اللاحقة في أن المشتغلين بهذا الموضوع لم يجعلوا مناهج الرياضيات موضوعاً لدراستهم، بل اقنعوا أنفسهم بتطبيقها ببساطة في مجال المنطق[٤٤].

ويعد عالم الرياضيات الإيرلندي «جورج بول»، في نظر معظم المؤرخين، هو الواضع الحقيقي لأساس المنطق الرمزي (الرياضي). وقبل أن نتحدّث قليلاً عن بول يجدر بنا أن نشير إلى وضع الدراسات المنطقية في بريطانيا أبان القرن الثامن عشر

والنصف الأول من القرن التاسع عشر. وهنا نجد أن مناطقة القرن الثامن عشر والسنوات الأولى من القرن التاسع عشر ـ أؤلئك الذين كان لهم الفضل في التمهيد لظهور المنطق الرياضي ـ لم يكن أحد منهم ينتمي إلى بريطانيا بل كانوا جميعاً من القارة الأوربية، كانوا فلاسفة بجانب كونهم مناطقة. أعني ليبنتز وبرنارد بولزانو Bernard Bolzano (١٧٨١ـ١٨٤٨) ـ وكانوا يمثلون النزعة العقلية للقارة الأوربية. إذ إن الاتجاه التجريبي البريطاني والذي كان سائداً في تلك الفترة لم يتمخض عن أي اتجاه منطقي، بل كان على العكس ـ اتجاهاً ضد المنطق Antilogical، فقد هاجم التجريبيون المنطق الصوري ـ الذي كان يتمثل عندهم في النظرية القياسية ـ بوصفه شكليّاً دائرياً لا يؤدي إلى معرفة جديدة. ولكن كان لظهور ريتشارد واتلي R. Whately (١٧٨٧ ـ ١٨٦٣) في بداية القرن التاسع عشر أثر على إحياء المنطق العام، وإخراجه من دائرة النسيان التي أحاطت به، إلاّ أن التوسع في المنطق وانتشاره لم يحدث على يد «واتلي» بل حدث بعد ذلك على الفور، وكان هذا الانتشار هو العمل الذي قام به المناطقة البريطانيون، وسرعان ما انتشر المنطق في الولايات المتحدة على يد تشارلز بيرس Charles. Peirce (١٨٣٩ ـ ١٩١٤) وفي ألمانيا على يد عالم الرياضيات الألماني «أرنست شرويدر»(٤٥).

والغريب هنا أننا نجد ـ على الرغم من فترة الركود المنطقي في بريطانيا ـ أن معظم المناطقة الذين أقاموا صرح المنطق الحديث كانوا من بريطانيا؛ فقد ساهم وليم هملتون W. Hamilton (١٧٨٨ ـ ١٨٥٦) في تصحيح بعض أخطاء المنطق القديم بوضعه لما يسمى بكم المحمول، إذ وضع أسواراً للمحمول وهو أمر لم يكن قائماً في المنطق القديم حيث اقتصرت الأسوار على الموضوع. إلاّ أن نظرية هاملتون لم تكن بالنظرية الدقيقة، وتعرّضت للعديد من الانتقادات، إلاّ أن ذلك لا ينفي أن هاملتون ـ شأنه في هذه الفترة شأن معظم المناطقة البريطانيين ـ حاول دفع الدراسات المنطقية إلى الاتجاه المؤدي إلى التطور الصحيح.

وهذا ما فعله أيضاً «دي مورجان» De Morgan (١٨٠٦ ـ ١٨٧١) الذي انتقد نظرية هاملتون. ولما كان من الرياضيين، فقد كان بوسعه أن يقوم بما لم يقم به هاملتون، من إدخال القوانين والرموز الرياضية في المنطق، وإن ظل في نطاق المنطق الأرسطي إلى

حد كبير، مما جعل المناطقة اللاحقين يرفضون الكثير من نتائج أعماله.

ولكنه ـ مع ذلك ـ استطاع أن يكشف صوراً جديدة للقياس وأنواعاً جديدة من القضايا، وقام بتحليل عميق للرابطة «هو» is فكشف بذلك عمّا في استعمالها المنطقي من نقص، وفصل أنواع الدلالات الرابطة ثم عبر عن كل دلالة برمز خاص(٤٦). ولعل أهم ما أسهم به دي مورجان في مجال المنطق نظريته في العلاقات من حيث صياغتها لأول مرة في صورة رمزية، مما كان له أثره في تطور المنطق الرياضي.

ونصل الآن إلى خير ممثل لتلك المرحلة وهو جورج بول ـ الذي يعد بحق أبا المنطق الحديث. وكان بول في رأي بعض المؤرخين (٤٧) مديناً بالكثير من أفكاره لمعاصره دي مورجان، ويتعدّى هذا الدين مجرّد التشجيع المبكر الذي خصه به، إذ كان دي مورجان بمثابة المنبه الذي أثار النزاع مع هاملتون، وكان من نتيجة هذا النزاع ظهور كتاب بول عن «التحليل الرياضي للمنطق»، بل يتعدى تأثير دي مورجان على بول ذلك إلى تلك الفكرة الهامة التي ترجع إلى دي مورجان وهي أن قوانين الجبر يمكن وضعها بصرف النظر عن أي تفسير جزئي خاص. وهذا ما أفاد بول إلى أن يتصور جبراً محدوداً يتمثّل في عمليات الفكر الضرورية والتي قد يكون من الأفضل وصفها بأنها «حساب الفئات»، وقد ضمن بول هذه الفكرة في كتابه «فحص قوانين الفكر» (٤٨).

ومهما يكن من أمر هذا التأثير، فقد كان بول، بلا شك، هو الواضع لجبر المنطق الحديث، وبالتالي المنطق الرياضي (الرمزي) سواء قيل أنه تأثّر في ذلك بمعاصره دي مورجان أو أنه استوحى الفكرة من سابقه «ليبنتز»، لأن أكثر ما يمكن أن يكون قد استفاده من سابقه هو مجرد الفكرة بأن المنطق يمكن أن يستخدم أساليب الرياضيات، وليس هذا بالشيء الكثير. فقد كان أول من قدّم مناهج لعمليات تقوم على أساس المتغيرات التي تقوم مقام الحدود، وكانت تلك العمليات شبيهة بالمناهج الجبرية المألوفة التي تقوم على أساس المتغيّرات التي تقوم مقام الأعداد.

وفي «فحص قوانين الفكر» يحدد بول الأهداف التي يسعى لتحقيقها وأهمها التوصل إلى قوانين الفكر والتعبير عنها بلغة رمزية دقيقة حتى يتسنى الوصول إلى

المنطق ومنهجه (٤٩). والجدير بالملاحظة هنا أن بول لم يقر باللغة الجارية كوسيط دقيق للتعبير عن الفكر، فكان لا بد من اللجوء إلى اللغة الرمزية التي تحقق دقة التعبير عما أطلق عليه اسم «قوانين الفكر»، إلاّ أنه كان ـ في نظر سوزان ستبنج ـ مخطئاً في زعمه بأنه يعالج التفكير، فما كان يقوم بالبحث عنه هو «مبادئ منطقية» خاصة. وبذلك يكون قد أقام منطقاً رمزياً ولم يقدّم تحليلاً للفكر. وكان تركيزه على أن عناصر اللغة هي علامات Signs، وتشير العلامات بشكل اختياري إلى تفسيرات لما تقوم له، وتقبل التركيب وفق قواعد محددة، تلك التي تكفي لتقرير مغزى التركيب. ولم يكن بول يستخدم الرموز فحسب، بل كان يهدف إلى القوانين التي على أساسها تتركّب هذه الرموز، ولذلك فهو يحدد خاصية أي حساب صحيح للمنطق بأنه منهج يقوم على استخدام الرموز، تلك التي تكون قوانين تركيبها معروفة وتسمح نتائجها بتفسير منسق (٥٠).

وقد طبّق بول جبره المنطقي على كثير من فروع المنطق بما في ذلك القياس التقليدي(٥١)، وقد كان من التطور الهائل أن يبيّن لنا أن نظرية القياس التقليدية التي كانت حتى ذلك الوقت مرادفة ـ من الناحية العملية ـ للمنطق الاستنباطي ـ يمكن أن تكون مجرّد مثال جزئي خاص لنوع من الجبر المنطقي، بل قد أصبح جبر بول بدوره بعد ذلك مجرّد نوع من الحسابات الرمزية التي تشكّل هيكل المنطق (٥٢).

ومع ذلك كله لم يكن منطق بول خلواً من الخطأ والغموض، بل كان ينطوي في الواقع على العديد من العيوب مما دفع بعض كبار المناطقة إلى إصلاحه وتفادي ما به من عيوب، وإضافة ما ينقصه من مباحث. فقد جعل جيفونز W.S. Jevons (١٨٣٥ ـ ١٨٨٢) منطق بول أكثر بساطة وأضفى عليه صبغة منطقية أكبر، وتابعه في ذلك فن J. Venn (١٨٣٤ ـ ١٩٢٣) ثم بيرس، وشرويدر وغيرهم.

(٣) مرحلة النضج:

وهي المرحلة التي تبدأ من ظهور كتاب «التصورات» لـ «فريجه» حتى ظهور كتاب برنكبيا ماتماتيكا (١٩١٠ ـ ١٩١٣) وقد ساهم في هذه المرحلة العديد من المناطقة

والرياضيين من أمثال : بيرس وفريجه وبيانو . ومن بين هؤلاء الثلاثة أسس بيانو مدرسة لها أهميتها في تاريخ المنطق . أما بيرس وفريجه فلم يتنبه إليهما كثيراً في هذه الفترة . إلى أن جاء برتراندرسل عام ١٩٠٣ واكتشف آراء فريجه، وشرح هذه الاكتشافات في كتاب «برنكبيا» الذي وضعه مع وايتهد، حيث استخدما فيه رمزية بيانو(٥٣). ومنذ ذلك الوقت احتل فريجه مكاناً فريداً في المنطق الحديث .

وقد وضع فريجه ومعاصروه بيرس وبيانو هدفاً جديداً لإيجاد أسس للرياضيات، وتطورت مجموعة من الأفكار المنطقية الهامة وبعض المناهج المنطقية، وقد بلغ ذروته في كتاب «برنكبيا» الذي وضع نهاية خط التطور السابق ونقطة انطلاق لتطور جديد(٥٤) .

ويذهب معظم المؤرخين إلى أن المنطق الحديث قد بدأ بنشر كتاب فريجه «التصورات» Begriffsschrift . ويرى بوشنسكي أن هذا الكتاب وحده هو ما يمكن مقارنته بكتاب آخر طوال تاريخ المنطق، وهو كتاب التحليلات الأولى لأرسطو . حقيقة لا يجب أن نضع الكتابين في مستوى واحد، ذلك لأن أرسطو كان أول واضع للمنطق، بينما كان فريجه مجرّد حلقة في سلسلة التطور، إلاّ أن هناك تشابهاً كبيراً بين الكتابين، فكتاب « التصورات» ، مثله في ذلك مثل التحليلات الأولى، يحتوي على سلسلة طويلة من النظرات الجديدة تماماً . وعلى سبيل المثال : وضع فريجه لأول مرة تمييزاً حاداً بين المتغيرات والثوابت ـ وهي مفاهيم الدالة المنطقية ـ للدالة متعددة الموضع وللسور، وكان دقيقاً بصورة واضحة في فهم النظرية الأرسطية للنسق الأكسيوماتي وميز بوضوح بين القوانين laws والقواعد rules، وقدّم تميّزاً حاداًّ بالمثل بين اللغة واللغة الشارحة (ما وراء اللغة meta - language) رغم أنه لم يستخدم هذه الاصطلاحات ، وكان فريجه هو واضع نظرية الأوصاف . وفي نفس الوقت ـ مثل أرسطو تماماً ـ قدم جميع تلك الأفكار الجديدة والحدوس بأمثلة واضحة وبطريقة منسقة . ولدينا في كتاب التصورات بالفعل، ولأول مرة في التاريخ، سلسلة طويلة من المبرهنات المنطقية الرياضية المشتقة من بديهيات قليلة دون أدنى قطع . كما يقول فريجه(٥٥) .

وثمة حقيقة يراها بوشنسكي بيّنة ، وهي أن منطق فريجه ظلّ عشرين عاماً دون أن

يوضع موضع الملاحظة، وظلّ عشرين عاماً أخرى قبل أن يعرض لوكاشيفتش لدقته الكاملة في إجراءاته، ورغم ذلك فإن المؤلفات التي نشرت بين عام ١٨٧٩ و١٩٢١ وربما حتى اليوم كانت تستلهم طريقة فريجة، بل يذهب بوشنسكي إلى أن الزعم بأن رمزيته كانت صعبة الاستعمال عمليّاً، إلاّ أنها كانت على عكس العادات القديمة للجنس البشري وأنها بلغت من الأصالة حداً يدعو إلى قبولها (٥٦).

إن كتاب «التصورات» في نظر معظم المؤرخين يعد عام ظهوره ١٨٧٩ الحد الفاصل بين مرحلتين من مراحل تطور المنطق، فيرى كواين أن المنطق موضوع قديم، ولكن منذ عام ١٨٧٩ أصبح موضوعاً عظيماً (٥٧). ففي هذا الكتاب يستعيض فريجه عن الاصطلاح الجبري باصطلاح آخر يظهر بشكل أفضل الخواص البنيوية التي تلائم الاستنباط أكثر من غيرها. وقد قدّم فريجه في كتابه الثاني «أسس علم الحساب» تحليلاً للعدد الأصلي منتقداً الآراء السابقة عن طبيعة الأعداد وقوانين علم الحساب، وقد وجدت الصعوبات التي واجهت تحليلات العدد تفسيراً وحلولاً جديدة عند فريجه تقوم على أساس حدود منطقية خالصة، واستنتج فريجه بأن من الممكن أن يكون لعلم الحساب وضعٌ تحليليٌّ قبليّ وهي وجهة نظر تضعه في مقابل رأي «كانت» الذي أقر بأن قضايا الحساب تركيبة أولية، ورأي «مل» الذي نظر إليها على أنها تعميمات استقرائية(٥٨).

وهنا لا بد لنا من أن نشير إلى أن فريجه قد أجاب عن سؤال هام كان مطروحاً في ذلك الوقت وهو: ما حقيقة الأعداد؟ وقد جاءت دراسات فريجه مؤدية إلى النتائج الآتية:

أ. ليست الأعداد تعميمات من الخبرة. وإلاّ لما كانت نافعة إلاّ بالنسبة للموضوعات التي نعرفها بالفعل.

ب. ليست الأعداد علاقات صورية نستعملها، وإلاّ لصار تطبيقها على العالم غير يقيني.

جـ. ليست الأعداد بالتأكيد مجرّد أفكارنا وإلاّ لكان من السهولة بمكان أن تختلف

من شخص إلى آخر.

إنّ الأعداد في نظر فريجه لا بد أن تكون موضوعية بشكل كامل دون ربطها بشكل مباشر للغاية بالموضوعات. فكان الحل الذي توصل إليه يتضمن اللجوء إلى المفاهيم بوصفها موضوعات في حدّ ذاتها مستقلة عن الموضوعات التي تمثلها وعن العقول التي تملكها (٥٩).

ولعل السبب في إهمال أعمال فريجه مدة من الزمن يرجع في نظر البعض إلى اللغة الرمزية التي كان يستخدمها، والتي بلغت من الصعوبة والتعقيد حداً أدى إلى إهمالها حتى توصل المناطقة اللاحقون عليه إلى كثير من نظرياته بشكل مستقل(٦٠). وذلك على يد بيانو ووايتهد ورسل.

أما تشارلز بيرس Ch.S. Peirce (١٨٣٩ ـ ١٩١٤) فقد كانت له مساهمات واضحة في المنطق الرياضي، ويمكن النظر إليه (مع زميله الألماني فريجه) على أنه واحد من المؤسسين لنظرية الأسوار (منطق المحمول). ففي بحثه «في جبر المنطق» مساهمة في فلسفة الترقيم (١٨٨٥) حيث فسّر المنطق القضائي بوصفه حساباً لقيم الصدق، ودرس منطق الموجهات، واخترع في التسعينات نسقاً للرسوم البيانية المنطقية (وتسمى الرسوم البيانية الوجودية) وتقوم على التعبير عن القضايا بالأشكال، وفيها قدّم بعض الأفكار الأساسية لمنطق الجهة (٦١).

ولعل أهم ما أسهم به بيرس هو منطق العلاقات، حيث نظر إلى المنطق بوصفه جزءاً من منطقة للبحث أكثر عمومية، وهي نظرية العلامات Theory of Signs. ورأى أن علامة العلاقات ثلاثية بما في ذلك العلامة نفسها وموضوعها والمفسّر لها وهو معنى العلامة. وقدّم العديد من أنواع العلامات على أساس خاصية العلامة نفسها والعلاقة بين العلامةموضوعها والطريقة التي يقوم بها المفسّر للموضوع(٦٢).

وتنطوي خطابات بيرس ومذكراته على كثير من النظريات المنطقية والفلسفية الهامة. فقد اختبر مثلاً قوائم الصدق ثلاثية القيم (المنطق الثلاثي) واكتشف عام ١٨٨٦ إمكانية تقديم روابط دوال الصدق للمنطق القضائي عن طريق دوائر كهربائية ذات

مفاتيح تحويل خاصة (٦٣).

وبالنسبة للرياضي الإيطالي بيانو G. Peano (١٨٥٨ ـ ١٩٣٢) فقد ساهم في التطورات المتقدّمة للنزعة المنطقية والنزعة الصورية التي تبدو متعارضة معها جزئياً. وأهم ما أضافه بيانو في مجال المنطق ابتكاره للغة رمزية جديدة تصاغ بها التعريفات وغيرها من المصادرات التي تشكّل جوهر النظرية الرياضية، ورغم أنه لم يطوّر نسقه تطويراً أبعد إلاّ أن أفكاره الأساسية وترقيمه كانت موضع تَبَنّ من جانب وايتهد ورسل بوصفه نقطة البدء في نسق المنطق الذي ضمه كتابهما «برنكيبا» (٦٤).

(٤) مرحلة الاكتمال

وتبدأ هذه المرحلة منذ ظهور كتاب « الفرد نورث وايتهد» و «برتراندرسل» : «برنكبيا ماتيماتيكا» (أسس الرياضيات) » ٣ أجزاء (١٩١٠ ـ ١٩١٣) » . الذي يعد أكبر إنجاز في المنطق الرياضي، ومعلماً أساسياً من معالم المنطق، وحدّاً فاصلاً بين عهدين في دراسته. فقد أصبح هذا الكتاب ـ الذي يوصف عادة بأنه من أعظم ما أنتجه العقل البشري ـ معروفاً لدى جميع المشتغلين بالمنطق منذ ذلك التاريخ، بل هو المحرّك لإثارة العديد من المسائل التي ساهمت في تطور المنطق طوال القرن العشرين. وما كتب بعد ذلك إنما يستوحي ما في هذا الكتاب، واللغة التي ترسخت في المنطق ومناهج المنطق إنما تنطلق من لغة (برنكبيا) ومناهجه. وما قد يلاحظ من تعديلات وتصحيحات في بعض الموضوعات التي وردت في هذا الكتاب عند بعض المناطقة اللاحقين عليه إنما كانت تعديلات لا تمس جوهر النسق المنطقي المعروض في الكتاب، بل كانت تعديلات كشف الزمان عن ضرورتها ـ حتى من جانب رسل نفسه ـ واجتهادات لا تمسّ أسلوب (برنكبيا) ومنهجه (٦٥).

لقد استطاع وايتهد ورسل أن يستوعبا الرياضيات في الصورة التي انتهت إليها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كأعمال جورج كانتور، و«فيرشتروس» ، كما استطاعا أن يستوعبا أيضاً الجهود التي بذلت قبل ذلك في مجال المنطق، فمكّن كل ذلك لهما من وضع المنطق الرياضي في صورة تكاد تكون كاملة، وربما كانت هي

الصورة التي تجسّد فيها موضوع المنطق الرياضي. ونقرأ في مقدمة هذا الكتاب اعتراف المؤلفين بفضل كثير من المناطقة والرياضيين من أمثال «فريجه» الذي يدينان له بجميع مسائل التحليل المنطقي، و«بيانو» الذي يتابعانه في لغته الاصطلاحية وغيرهما (٦٦).

وإذا كانت مجهودات «وايتهد» في هذا المجال قد توقفت تقريباً بعد ظهور هذا الكتاب، فقد استمرت مجهودات رسل، على وجه نستطيع معه القول بأنّ رسل قد لعب الدور الأساسي في هذه المرحلة. وبالتالي في القرن العشرين برمته. ومن المعروف ـ كما يذكر لنا رسل في سيرته الذاتية بأنه قد دخل إلى الفلسفة مدفوعاً برغبته إيجاد سبب مقنع للاعتقاد في صحة الرياضيات. ويبدو أنّه قد وجد في ظل الافتراض الشائع بأنّ الرياضيات يمكن أن ترتد إلى قضايا عن الأعداد الطبيعة الحل الذي يبحث عنه، وهو رد هذه القضايا بدورها إلى قضايا لنسق للمنطق الصوري. وهو مشروع لم يكن رسل على علم بعد بأنّه موضع المحاولة من جانب جوتلوب فريجه قبل ذلك بثلاثين عاماً (٦٧).

وقد رأى رسل أنّ هذا المشروع يتطلّب أمرين:

الأول: اكتشاف منهج لتعريف الأعداد الطبيعية في حدود منطقية خالصة.

الثاني: تطوير نسق للمنطق يكون على درجة من الغنى تسمح فيه بإمكان استنباط قضايا الحساب.

وقد بدأ رسل بمحاولة تحقيق أولهما في كتابه أصول الرياضيات (١٩٠٣) كما حاول بالتعاون مع مرشده الرياضي الفرد نورث وايتهد تحقيق الأمر الثاني في كتابهما «أسس الرياضة» (برنكبيا ماتيماتيكا) والذي نشر كما أشرنا خلال الفترة من ١٩١٠ إلى ١٩١٣ (٦٨). ويبدو أن رسل قد أدرك ما ينطوي عليه كتاب «برنكبيا» من تناقضات وأخطاء، وما يعانيه من قصور في بعض جوانبه، فضلاً عن صعوبته البالغة وكثيرة الجدل حول قيمة ما ينطوي عليه من نظريات. فجاء في بعض كتبه التالية ليعيد شرح بعض نظريات هذا الكتاب بصوة أبسط، وبلغة سهلة بعيدة عن تعقيد اللغة الرمزية مثل كتابه «مقدّمة في الفلسفة الرياضية» (١٩١٩)، كما راح في بعض كتاباته الأخرى

يشرح بعض نظريات «البرنكيبا» بلغة بسيطة تظهر الأهمية الفلسفية للمنطق الرياضي، إذ بدا هذا الكتاب مفتقراً إلى العمق الفلسفي.

ونستطيع أن نقول بوجه عام أن ظهور كتاب «برنكبيا ماتيماتيكا» كان أخطر عمل منطقي في القرن العشرين، وذلك لما أحدثه من أثر كبير في تطور المنطق الرياضي وتحليل أسس الرياضيات. ولا ندري ماذا كان يمكن أن يكون عليه حال المنطق في القرن العشرين لو لم يظهر هذا الكتاب! ولعل أهم ما أثاره هذا الكتاب في مجال المنطق هو تحليل أسس الرياضيات وعلاقة الرياضيات بالمنطق، كما تعود أهميته إلى النظرة الفاحصة والحل الحاسم لمشكلة المفارقات، تلك المشكلة التي فرضت نفسها بشكل ملح منذ نهاية القرن التاسع عشر، ولم تجد لها حلاً إلاّ في القرن العشرين.

وقد وضع رسل نظرية الأنماط Theory of Types للتغلّب على بعض المفارقات أو التناقضات الرياضية التي بدت له أثناء اشتغاله المبكّر بفلسفة الرياضيات. وقد عالجها في العديد من كتبه: «أصول الرياضيات» ومحاضراته في «فلسفة الذرية المنطقية». كما عرضت هذه النظرية في كتاب «برنكبيا» حيث قدّم المؤلفان العديد من التناقضات وناقشها في ضوء نظرية الأنماط.

ولعل أشهر المفارقات وأقدمها هي مفارقة «ابمنديز الإقريطي» الذي يحكى عنه أنه قال: «كل الإقريطيين كذابون» مما جعل الناس يتساءلون عما إذا كان كاذباً قوله أم صادقاً. وهذا التناقض في أبسط صوره هو: إذا قال شخص من الأشخاص: «إني أكذب» فهل هو صادق أم كاذب؟ فلو كان كاذباً لكان يتكلّم الصدق ولا يكذب، ولو كان صادقاً لكان صادقاً في قوله إنه يكذب ولكان كاذباً. أي باختصار: لو كان صادقاً لكان كاذباً، ولو كان كاذباً لكان صادقاً. وهكذا يؤدي كل إقرار إلى نقيضه. وقد حاول رسل أن يحل مثل هذه المفارقات عن طريق وضع ترتيب هرمي للقضايا والعبارات، أي وضع مستويات بحيث يصدق القول في مستوى أي نمط منطقي ويكذب في مستوى آخر أو نمط آخر (٦٩).

وحاول رسل بهذه النظرية حل بعض المفارقات الرياضية في كتابه «برنكبيا» مع

زميله وايتهد. وقد أثارت هذه النظرية، ونظرية أخرى لرسل عرضها أيضاً في كتاب «برنكبيا» وهي نظرية الأوصاف، جدلاً عنيفاً بين المشتغلين بالرياضيات والمنطق والفلسفة بوجه عام.

٤. النزعة المنطقية وتطور المنطق الرياضي

إن القضية التي أثارها رسل في كتابه المتقدّم «أصول الرياضيات» (١٩٠٣) قد وجدت لها برهاناً دقيقاً وصياغة رمزية دقيقة في كتابه مع وايتهد «برنكبيا»، وهذه القضية التي شكّلت اتجاهاً في الرياضيات هي الاتجاه اللوجسطيقي Logistic تقول: «إن جميع فروع الرياضيات البحتة تقتصر على معالجة مفاهيم يمكن تعريفها في حدود عدد قليل من المبادئ المنطقية[٧٠]. ومعنى ذلك أن الرياضيات ما هي إلاّ جزء من المنطق وامتداد له، لأن من الممكن اشتقاق الرياضيات البحتة برمتها من مقدّمات منطقية. ويرى رسل أن الرياضيات بعد تطورها في القرن التاسع عشر قد أصبحت أكثر منطقية، كما أصبح المنطق رياضياً بصورة أكبر، لذلك أصبح من المستحيل تماماً وضع خط فاصل بين العلمين، فهما في الواقع شيء واحد، وما الاختلاف بينهما إلاّ كاختلاف الصبي والرجل، فالمنطق شباب الرياضيات والرياضيات رجولة المنطق[٧١].

فنحن إذا ما بدأنا من مقدّمات نسلّم تماماً بأنها تنتمي إلى المنطق، ووصلنا عن طريق الاستنباط إلى نتائج تنتمي بشكل واضح للرياضيات، تبيّن لنا أن ليست هناك نقطة يمكن عندها رسم خط واضح، يوضع المنطق على يساره والرياضيات على يمينه[٧٢].

وهكذا يمكن أن يلتحم المنطق والرياضيات، ويتم التوحيد بينهما في نسق واحد، وقد تجسّد هذا المنطق في «برنكبيا» حيث يبدأ هذا الكتاب بحساب القضايا ثم ينتقل إلى حساب الفئات ثم حساب العلاقات ثم يتدرج دون أدنى فجوة أو قطع إلى تناول الحساب العادي، متنقلاً بين فروع الرياضيات كما نسقها المذهب الحسابي (الذي رد الرياضيات إلى الحساب) الذي يرجع إليه الفضل في إمكان تسلسل الرياضيات بأكملها ابتداءً من العدد الصحيح. وفي هذا النسق لا نستطيع أن ندرك متى انتهى المنطق وبدأت

الرياضيات [٧٣].

كان السؤال الذي طرح على الساحة الرياضية في العصر الحديث، والذي فرض نفسه على عقول علماء الرياضيات في القرن التاسع عشر هو: ما الذي يجعل الرياضيات حقائق صادقة بالضرورة؟ وتعدّدت الإجابات عن السؤال، فقد أنكر مل صدق الرياضيات ورأى أنّ ضرورتها ضرورة افتراضية نظراً لممارستنا لها بشكل موسع ولأزمنة طويلة. فهي في الواقع تعميمات أو تجريدات من الموضوعات الواقعية، وليس فيها هذه الضرورة التي تزعمها لها. وقد رفض فريجه هذا الموقف وسخر منه، وربط بين الرياضيات والمنطق، وهو الموقف الذي تأكّد في برنكبيا ماتيماتيكا. فقد كانت وجهة نظر رسل وايتهد هي أنّ الرياضيات هي ببساطة صنيعة المنطق وأنّ المنطق هو الذي يجعل من الحقائق الرياضية حقائق صادقة.

إلاّ أنّ تصوّر الرياضيات بوصفها منطقاً قد واجه في أوائل العشرينات من القرن العشرين صعوبات جمّة. فعلى أساس هذه الصعوبات، كما رأى فرنك بلمتون رامزي F.P.Ramsey (١٩٠٣ ـ ١٩٣٠)، كانت معالجة رسل للرياضيات على أنّها منطوية على قضايا يمكن صياغتها في حدود منطقية خالصة ـ أو عبّر عنها رامزي ـ قضايا عامة بصورة كاملة... ليست عن الأشياء الجزئية أو العلاقات الجزئية، ولكن عن بعض الأشياء أو كل الأشياء والعلاقات».

إلاّ أنّ رامزي استمر قائلاً: «من الواضح حقاً أنّ مثل هذه القضايا ليست جميعها قضايا رياضيات أو منطق، خذ مثلاً «أي شيئين إنّما يختلفان بثلاثين طريقة على الأقل «هذه قضية عامة تماماً وربما تكون صادقة تماماً. ولكن لا يستطيع أحد أن يعدها قضية رياضية أو منطقية فهي تختلف تماماً عن القضية «أي شيئين معاً مع أي شيئين تكون أربعة أشياء» التي هي قضية منطقية وليست هي مجرّد صدق تجريبي» [٧٤].

إن النظر إلى الرياضيات من هذه الزاوية يمكن أن يؤدي ـ في اعتقاد رسل ـ إلى حل كثير من المسائل التي كانت موضع جدل فلسفي، وتجد لها إجابة يمكن التثبت منها بيقين رياضي مثل طبيعة العدد واللانهائية، والمكان والزمان وطبيعة الاستدلال الرياضي ذاته، وبذلك ينحسم الخلاف الذي ما برح قائماً في فلسفة الرياضيات حتى (بدايات

القرن العشرين) (٧٥).

تطور النزعة المنطقية :

شهد الاتجاه المنطقي كما ظهر في كتاب « برنكيبا» بعض التعديلات والتصحيحات على يد عدد كبير من المناطقة المعروفين في القرن العشرين، إلاّ أن أيّاً من هؤلاء لم يقدّم نسقاً مختلفاً عن نسق «برنكيبا» ، بل بعض التعديلات والإضافات والتبسيطات لهذا النسق، وإن لم ينكر أحد أهمية مساهماتهم في مجال الدراسات المنطقية في هذا القرن.

ولكن ماذا عسى أن يكون الصدق المنطقي؟ لم تجب «برنكبيا ماتيماتيكا» وأجابت «رسالة منطقية فلسفية» : الصدق المنطقي هو تحصيل حاصل، أي بوجه عام أنّ القضية تصبح صادقة سواء أصبحت قضية أخرى صادقة أو لم تصبح كذلك . ولكن ليست جميع تحصيلات الحاصل قضايا رياضية. «إما أنها تمطر الآن أو لا تمطر» هي قضية تحصيل حاصل ما دامت ستكون صادقة مهما كانت حالة الجو. إلاّ أنّها ليست قضية رياضية، لأنّها ليست عامة بدرجة كافية. ولكن القضية «أي شيئين يختلفان في ثلاثين طريقة على الأقل» هي عامة بدرجة كافية/ وهي ليست قضية رياضية، لأنّها ليست تحصيل حاصل. فالقضايا الرياضية يجب أن تكون في نظر رامزي عامة تماماً في محتواها وتكرارية في صورتها (٧٦).

وقد كان بحث رامزي عن «أسس الرياضيات» والذي ألقى في الجمعية الرياضية بلندن عام ١٩٢٥ عندما كان رامزي في سن الثانية والعشرين يمثّل أعلى قمة في برنامج «البرنكبيا» الخاص برد الرياضيات إلى المنطق (٧٧) محاولاً بسيط نظرية الأنماط المنطقية عند رسل تبسيطاً جوهرياً، متجنّباً الحاجة إلى بديهية الرد التي افترضها رسل . إلاّ أنه تابع آراء رسل ووايتهد في القول بأن الرياضيات يمكن أن ترتد إلى المنطق بوصفها جزءاً منه (٧٨).

أما «هيربراند» Herbrand (١٩٠٨ ـ ١٩٣١) فهو على الرغم من وفاته في سن

صغيرة (٢٣ سنة) إثر حادث، فإنه قد قدّم إسهامات واضحة في تطور المنطق الرياضي، وخاصة في فحوص منطق «ما وراء النظرية» والتي كانت تتعلّق بوجه خاص بموقف هلبرت ومدرسته الصورية، وكانت نقطة انطلاق هيربراند نسق المنطق القضائي الكلاسيكي كما قدّمه وايتهد ورسل في «برنكبيا ماتيماتيكا»، إلاّ أنه توسع فيه حتى شمل حساب الدوال مضيفاً قواعد أخرى للبديهيات (٧٩).

ونصل إلى لودفيج فتجنشتين L. Wittgenstein (١٨٨٩ ـ ١٩٥١) فهو على الرغم من أنه قد أسهم بشكل واضح في تطور بعض المباحث المنطقية إلاّ أنه ركّز على النقد الدقيق لنظريات رسل، وقد حقق في هذا الجانب الكثير من الإنجازات (٨٠). وقد وضحت إسهامات فتجنشتين في مسألتين أساسيتين هما: نظرية الأنماط والنسق الأكسيوماتي عند رسل، حيث اعتبر نظرية الأنماط التي قدّمها رسل غير صحيحة، ويكمن ذلك في عدم تمييز رسل بين العلامة والرمز تمييزاً دقيقاً. أما عن النسق الأكسيوماتي فقد رأى فتجنشتين أن طريقة «برنكبيا» في الوصول إلى صيغ تحليلية أو تحصيل الحاصل بحيث تكون كل القضايا المستمدة مباشرة من القضايا الأولية في نسق الحساب التحليلي هي من هذا النوع، وذلك بالبرهنة على قضية منطقية معينة عن طريق قضية أخرى بتطبيق إجراءات معينة. وهذا أمر لم ير فتجنشتين أنه ضروري للمنطق، وبذلك يكون كل نسق برنكبيا بناءً عشوائياً (٨١).

وإذا كان مؤلفا «برنكبيا» في استنباطهما لنظريات حساب القضايا قد قاما به على نمط البرهان الهندسي، فإن فتجنشتين استطاع تقديم طريقة أخرى للبرهنة على أن قضية ما تكون تحليلية وهي طريقة قوائم الصدق. وبرغم أن هذه الطريقة كانت معروفة عند «بيرس» و «فريجه» إلاّ أنها قد استخدمت عندهما بشكل عرضي. أما عند فتجنشتين (و «بوست» بشكل مستقل) فإنها قد نالت شهرة خاصة، وبذلك يكون فتجنشتين قد أسهم في تجديد المنطق وتطويره بإدخاله لفكرة قوائم الصدق التي تصل بنا بشكل مباشر إلى قوانين المنطق. كما قدّم فتجنشتين العديد من الإسهامات الأخرى في هذا المجال(٨٢).

ولكن على الرغم من أن فتجنشتين قد قدّم في كتابه «رسالة منطقية فلسفية» منطقاً

صورياً، وكان تقديمه له ينم عن استخفاف غير طبيعي ومضلل بالنسبة لتطبيقه، فقد أكّد على ما يمكن أن يسمى بوجهة النظر المطلقة للحقائق المنطقية. بمعنى أنه تحدّث بطريقة توحي كما لو أن هناك نسقاً واحداً للمنطق وحسب، وهي الصورة المبسطة لما هو مقدّم في كتاب «برنكبيا»، مع أننا نجد بعضاً من بين من يسمون بأتباعه قد رأى أن التركيز الذي أولاه لأهميته المواضعات الرمزية قاد على الفور إلى التعاطف مع إمكانية وجود أنواع منطقية بديلة كتلك التي اقترحها «بوست» و«لوكاشيفتش» و«هايتنج» على صورة نجد فيها «كارناب» يقول عام ١٩٣٤ «لا أخلاقيات في المنطق» فكل شخص حر في بناء منطقه الخاص بالطريقة التي يراها، وكل ما هو مطلوب منه هو أنه إذا أراد مناقشة فعليه أن يحدد مناهجه بوضوح، ويقدّم القواعد التي يتم على أساسها صياغة التركيبات بدلاً من تقديم الحجج الفلسفية (٨٣).

وقد ساهم المنطقي الأمريكي كلارنس إرفنج لويس C. I. Lewis (١٨٨٣ ـ ١٩٦٤) مساهمات لها قيمتها في تطور المنطق في القرن العشرين، وأهم ما يذكره تاريخ المنطق المعاصر في هذا القرن لهذا الفيلسوف البراجماتي التجريبي هو دراسته للمنطق الموجه Modal Logic (٨٤).

ومن الصعب فهم نظرية لويس في الموجهات دون أن نتمثّل نسق «برنكبيا ماتيماتيكا» وطريقة معالجة هذا الكتاب لمنطق القضايا. ولكن لا شك في أن دراسات لويس تعد إضافة هامة إلى آراء «فريجه» و «رسل» و«وايتهد»، حيث ندرك تعارضاً بينه وبينهم وخاصة فيما أطلق عليه اسم « اللزوم الدقيق».

والمعروف أن «فريجه» في كتابه عن «التصورات» رفض إدخال منطق الموجهات في مجال المنطق الخالص. فأي شخص يقول أن شيئاً ما يجب أن يكون كذلك فإن لفظ «يجب» يوحي بأنه قد اكتسب معرفة عن حقيقة كلية أمكن منها استنباط القضية هنا. ولو صحّ رأي فريجه هذا فإن ألفاظاً مثل «يجب» و«من الممكن» و«من الضروري» و«من المحتمل» تتضمن إشارة إلى المعرفة البشرية المتغيّرة التي لا مكان لها في مجال المنطق الخالص. ومن الخطأ أن نفترض، مع أرسطو ومن تابعه، أن من بين أغراض المنطقي وضع قواعد للاستدلال لا تطبق إلاّ على القضايا الموجهة. وقد تابع فريجه في

هذا الرأي كثير من المناطقة اللاحقين عليه. إلاّ أن هناك من المناطقة الآخرين من رأى ضرورة إضافة نظرية الجهات إلى منطق فريجه، لأن فكرتي الضرورة والاستحالة لا يمكن أن تنتميا ـ كما يرى ـ إلى نظرية المعرفة أو إلى أي علم آخر إلاّ المنطق نفسه (٨٥).

وقد بدأ الاهتمام الحديث بالمنطق الموجه في كتاب «س. أ. لويس» الذي نشر أول مرة عام ١٩١٨ : «مسح للمنطق الرمزي». وهذا النوع من المنطق هو ما يسمى عموماً باسم «منطق اللزوم الدقيق» وهو نظرية وضعت في مقابل اللزوم الذي اعتقد «لويس» أنه خاطئ (٨٦).

كما نشر لويس كتاباً مع س. هـ. لانجفورد يحمل اسم «المنطق الرمزي» حيث نجد فيه نسقاً منطقياً، أو بالأحرى مجموعة من الأنساق المنطقية تقوم على أساس هذا اللزوم.

وكان من الطبيعي أن يبدأ لويس نظريته هذه بنقد مفهوم اللزوم عند رسل ووايتهد، حيث رأى أن لزوم رسل لزوم مادي، لأن معناه بدقة هو : «العبارة ق صادقة و ك كاذبة» هي عبارة كاذبة (أي «ق C ~ك» كاذبة) لأن هذا ليس هو المعنى المألوف للزوم(٨٧). لأنه يفترض خطأ أن علامة اللزوم «C» تعبر عن ارتباط في المعنى بين العلامات الدالة على قضايا، والتي تمثّل مقدمها وتاليها. ولذلك فقد رأى رسل أن القضية الكاذبة تستلزم أي شيء، والقضية الصادقة تكون لازمة عن أي شيء. بينما يرى لويس أن قضية لا تلزم عن أي قضية أخرى بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة إلاّ إذا كان من المستحيل «أن تكون القضية الأولى صادقة والثانية كاذبة. وكتب الصيغة « ق ε ك » لتعبّر عن هذه العلاقة بين القضيتين التي تعبر عنهما ق، ك. ولويس هنا يتابع هـ ماكول H. Mac Coll الذي كان قد قدّم بعض الاقتراحات للمنطق الموجه في كتابه «المنطق الرمزي وتطبيقاته» (١٩٠٦). وتبعاً لتعريف لويس فإن القضية المستحيلة يجب أن تلزم عنها أية قضية، والقضية الضرورية تكون لازمة عن أي قضية. إن التفرقة بين اللزوم المادي واللزوم الدقيق يعود في الواقع إلى المناطقة المدرسيين الذين وضعوا خطأ واضحاً بين الاثنين، مقدّمين أمثلة كتلك التي قدّمها لويس (٨٨).

وكان «ماكول» ـ الذي تأثر به لويس على الأرجح ـ قد قدّم بالإضافة إلى الصدق والكذب موجهات الحكم وهي: الضرورة والواقع والإمكان. وتبعاً لماكول تكون محمولات الأحكام هي: اليقين والمستحيل والصادق والكاذب والمتغير. ومعنى المتغيّر هو ما ليس باليقيني ولا بالمستحيل، فيمكن أن يكون صادقاً ويمكن أن يكون كاذباً بمعنى أنه غير يقيني. ومن الواضح أن المفاهيم التي قدّمها «ماكول» ومن بعده «لويس» لها ـ على عكس نسق رسل ـ ما يناظرها في اللغة العادية: وقد أطلق لويس على نسقه المنطقي اسم «نسق اللزوم الدقيق» وفقاً لمفهومه الأساسي(٨٩).

ومهما يكن من أمر، فإن «لويس» على الرغم من استعماله لعلامات معينة للموجهات، وبناء نسقه المنطقي الخاص بها بطريقة قد توحي ببعض الاختلافات عن نسق «برنكبيا»، إلاّ أنه ما كان يمكنه أن يفعل ذلك إلاّ وهو يقرأ نسق برنكبيا ويسير على خطاه على وجه يمكننا معه أن نعد محاولته إضافة لها قيمتها إلى نسق برنكبيا.

وجاء كواين W. O. V. Quine (ولد ١٩٠٨) ليبني نسقاً منطقياً يهدف إلى أن يحل محل نسق « برنكبيا ماتيماتيكا»، ولكنه يؤكد على جميع مبرهنات نسق «برنكبيا»، ولكي يحقق ذلك وضع نصب عينيه الفكرة المركزية للوضعيين المناطقة، وهي أنّ قضايا المنطق الصادقة والرياضيات البحتة تكون صادقة بالمواضعة لـ(العرف)، وهذه الفكر كما تراها الوضعية المنطقية تنطوي على قبول الادعاء الذي قال به رسل ووايتهد، وهي أنّ الرياضيات يمكن أن ترتد إلى المنطق، وقد سلّم كوين بهذا الادعاء طالما كان يسمح برد الرياضيات إلى نظرية المجموعة، بالرغم من أنّه في أعماله المتأخّرة (مثل فلسفة المنطق ١٩٧٠) قد اعترض على وضع نظرية للمجموعة داخل المنطق، على أساس أنّ ذلك يعدّ إفراطاً في تقدير الصلة بين علاقة العضوية وعلاقة الحمل. وكان في مقاله المتقدّم (١٩٤٠) بعنوان «الصدق عن طريق المواضعة» قد أثار بعض الشك في إمكان رد الهندسة إلى المنطق. لكنّه أقرّ بإمكانية ذلك إذا نظرنا إلى الهندسة على أنها متطابقة مع الجبر خلال العلاقة القائمة بين الهندسة التحليلة والتعبيرات الجبرية، تلك التي يمكن تعريفها على أساس التعبيرات المنطقية كما هو الحال في البرنكبيا (٩٠) وقد سلّم كواين بما جاء في كتاب برنكبيا رغم القول بأنّه وضع نسقاً منطقياً جديداً يكون بديلاً لنسق

برنكبيا؛ ففي كتابه عن «المنطق الرياضي» (١٩٤٠ ، ط ٢ ، ١٩٥١) وضع نظرية أطلق عليها اسم نظرية «الترتيب الطبقي» Stratification وذلك بغرض إحلالها محل نظرية الأنماط عند رسل، وذلك في إطار نسق منطقي آخر يقوم على أساس منهج للمواصفات التي تختار بشكل ملائم، وفي هذا النسق تختفي جميع التعبيرات المتناقضة. وتقدّم هذه النظرية عدداً من المتغيّرات، وتعبيراً أطلق عليه كواين اسم «مرتب طبقياً» وذلك إذا كانت المتغيّرات التي يتألف منها أعداداً متتالية. ويرى كواين أن نسقه هذا يتخلّص من المتناقضات التي قال بها بورالي فورتي ورسل، إلاّ أنه ليس من المؤكد أنه يتخلّص من جميع المتناقضات الممكنة. وكذلك وضع كواين نسقاً لنظرية المجموعة تقوم على أساس « تصنيف التعبيرات طبقياً» للتخلص أيضاً من نظرية الأنماط. إلاّ أن هذه النظرية قد بدأت من نسق رسل، على وجه نستطيع معه القول بأنه على الرغم من محاولة كواين وضع نسق لا تظهر فيه مباشرة نظرية الأنماط، إلاّ أن نظريته عن «الترتيب الطبقي»، قد جاءت في تعبيراتها متطابقة مع تعبيرات نظرية الأنماط عند رسل (٩١).

ونصل الآن إلى آخر التطورات الهامة في النزعة المنطقية، وهي تلك التي قال بها رودلف كارناب R. Carnap (١٨٩١ ـ ١٩٧٠) فقد كان من القلائل الذين استمعوا إلى محاضرات «فريجه» في المنطق الرياضي، وكان اهتمامه الأساسي في الفيزياء وفلسفة العلم. ومن خلال «فريجة» درس كتاب برنكبيا ماتيماتيكا لرسل ووايتهد. وقدتأثّر كارناب تأثّراً كبيراً بماكتبه رسل عن نظرية المعرفة أثناء تبيّنه للواحدية المحايدة(٩٢).

قرأ كارناب كتاب برنكبيا في «يينا» ولكنّه لم يستطع شراء نسخة مستعملة منه، كما لم يجد في فرايبرج حيث انتقل إليها من يعيره إياه. فكتب إلى رسل يسأله عن مكان يشتري منه نسخة مستعملة من الكتاب. وتلقّى إجابة رسل في رسالة من ست وثلاثين صفحة، كتب فيها رسل جميع التعريفات الأكثر أهمية والتي قامت عليها براهين برنكبيا. وهذا ما ساعد كارناب على تجميع كتابه « موجز في المنطق الرياضي» . وقد كتب مسودته الأولى عام ١٩٢٤ ، إلاّ أنّه لم ينشر إلاّ عام ١٩٢٩ . وكان هذا الكتاب

أول كتاب عام ألماني يقرّ بفضل التوسّع في المنطق الذي كان فيرجه مسؤولاً عنه منذ خمسين عاماً (٩٣).

وتعرف نزعة كارناب المنطقية باسم «النزعة العرفية المنطقية» Logical Conventionalism . وقد قوبل هذا الاتجاه بقبول حسن إلى حد ما من جانب المشتغلين بالمنطق الرياضي. وتقوم هذه النزعة على أساس أن العلامة تكون بعيدة عن أي محتوى، وتكون النقطة الرئيسية فيها ـ ولو أنها ليست هناك نقطة وحيدة دون غيرها ـ مختارة بشكل تعسفي. والذي حفز كارناب لكي يقوم بتنظير هذه النزعة العرفية في المنطق هو ضرورة قبول علماء الفيزياء لمصادرات متعددة. فظهور الهندسات اللاإقليدية وفكرة لوكاشيفتش (١٩٨٢) عن بناء منطق متعددة القيم ـ قد أوجد فكرة أن المنطق أيضاً ـ متحولاً إلى نسق صوري ـ يمكن أن يسير على نفس الطريق (٩٤).

وفي كتابه «التركيب المنطقي للغة» (١٩٣٤) رفع كارناب تصوره للنزعة العرفية إلى مكانة المبدأ، فالمنطق في تصوره لا يعدو كونه لغة، وأن أي شخص يمكنه أن يقيم لنفسه منطقه كما يحلو له، فليس في المنطق أخلاقيات. فهذه الحرية في اختيار الشخص لمنطقه الخاص، حيث يكون حراً حرية كاملة في اختيار الأعراف أو المواضعات التي تحقق غرضه في بناء نسقه المنطقي والذي يعبّر فيه عن نفسه، هو ما أطلق عليه كارناب اسم «مبدأ التسامح» فليس على الشخص الذي يختار «منطقه الخاص» أو بلغة كارناب «منطق لغته» أي التزام اللهم إلاّ أن يخبرنا بوضوح ـ إن شاء أن يتناقش معنا ـ عن طريقه الذي يتقدّم فيه، أي كيف يقيم لغته وفق المنطق التركيبي (٩٥).

أراد كارناب إذن أن يبني نسقاً صورياً للمنطق يكون الاتساق فيه منظماً بطريقة عرفية، وتكون قواعد البحث فيه مختارة اختياراً جاداً، فليس الغرض كما يقول أن نقيم محظورات (وكل القواعد التي لا تختار بشكل حر هي محظورات) بل لنحصل على الأعراف. وفي وقت لاحق اعتقد كارناب أنه يستطيع أن يستعيض عن مبدأ التسامح بتعبير آخر هو مبدأ العرف (٩٦).

وقد تعرّضت هذه النزعة العرفية للعديد من الانتقادات، على أساس أن المنطق المنظور إليه على أنه نسق صوري لم يجن منه المناطقة إلاّ القليل. أليس اتباعنا لهذه

النزعة يؤدي إلى أن يفقد المناطقة التواصل مع تفكير المناطقة السابقين عليهم؟ إن هذه الملاحظة التي أثارها فيلسوف الرياضيات المعاصر ستيفن كورنر S. Korner (١٩٦٧) حين كتب يقول بأن فلسفة الرياضيات بوصفها تحليلاً للتفكير الرياضي قد تصل إلى حد التعارض مع الرياضيات، سواء بفقدان الصلة بموضوعها أو بضعفها بالمقارنة بوضعها الراهن. وقد ذهب بعض المناطقة إلى أن عمليات التفكير المنطقي لا يجب أن تدرس على الإطلاق، فقد ذهب لوكاشيفتش في كتابه عن «نظرية القياس الأرسطية» إلى عدم صحة القول بأن المنطق هو علم قوانين الفكر، فليس من مهمة المنطق أن يفحص الطريقة التي نفكر بها بالفعل، أو الطريقة التي يجب أن نفكّر بها، فأول هذين الغرضين ينتمي إلى علم النفس، والثاني فن علمي يماثل الذاكرة الاصطناعية [٩٧].

٥. الاتجاه الصوري والمنطق الرياضي [٩٨]:

ويعد فيلسوف الرياضيات والمنطق الرياضي الألماني ديفيد هلبرت D. Hilbert (١٨٦٢ ـ ١٩٤٣) زعيم الاتجاه الصوري Formalism في المنطق والرياضيات. وهو مؤسس مدرسة جوتنجن الرياضية. وقد رد هلبرت الهندسة الإقليدية إلى نسق صارم من البديهيات، اتسع ليطول المعرفة كلها بحيث تصاغ على هيئة اكسيوماتية (بداهية).

لقد أراد هلبرت ـ مثله في ذلك مثل فريجه ورسل ـ أن يقيم أسس الرياضيات متوسلاً بطريق المنطق الرياضي الذي يطلق عليه اسم «المنطق النظري». وهو يرى أن الحساب الجبري ما هو إلاّ صورة للتفكير المنطقي. وكانت نقطة انطلاق هلبرت هي أن المنطق ـ مثل أي نظرية رياضية ـ لا يدرس موضوعات معينة، بل يدرس القضايا التي يمكن صياغتها تبعاً لهذه الموضوعات. هذا يعني ـ بعبارة أخرى ـ أن اللغة التي نستعملها في النظرية الرياضية شيء، واللغة التي نستعملها في الحديث عن تلك النظرية شيء آخر. ويطلق هلبرت على دراسة اللغة الرياضية اسم «ما وراء الرياضيات Metamathematics»، وقد احتاج في هذه الدراسة إلى لغة غاية في الدقة وهي اللغة الرمزية التي وجدها جاهزة في «برنكبيا ماتيماتيكا»، وكل ما كان عليه أن يفعله هو أن يأخذ هذه اللغة ويقوم بتبسيطها أو تعديلها حسب متطلباته.

وليس على المنطق، في رأى هلبرت، إلاّ أن يمزج بين الرموز الخالصة التي يجب أن يجعلها رجل المنطق موضوعاً للتفكير الاستدلالي دون أدنى تفكير في معناها. وعلى ذلك يكون المنطق عند هلبرت هو منطق العلامات. والعلامة ـ فيما يقول ـ تنطوي على قاعدة وليس لها معنى، وهذا ما يجعلها غاية في الغنى من حيث إمكانية الاستبدال.

ولقيام هذا العلم سلّم هلبرت بأن أي نظرية رياضية يمكن أن تصاغ بشكل كامل من البداية ثم تخضع للتحليل الرياضي. والرياضيات ـ فيما يدعى هلبرت ـ متحررة من أية افتراضات أولية. ولكي نقيم أسسها لا حاجة بنا إلى أي افتراضات من أي نوع إذا كانت النظرية الرياضية مأخوذة من الزاوية الصورية الدقيقة. وإن إقامة مثل هذا النسق يمكن أن يتم بطريقة اكسيوماتية. وقد ظهر المنهج الاكسيوماتي (القائم على البديهيات) بشكل دقيق في أعمال هلبرت منذ عام ١٩٠٠، ويقرر هذا المنهج فصلاً قاطعاً بين المفاهيم الأولية التي نسلم بها دون تعريف وبين تلك المفاهيم التي تشتق منها عن طريق التعريفات، كما يقرر أيضاً فصلاً بين البديهيات والمبرهنات، ويضع أيضاً قواعد التعريف والنسق الاكسيوماتي هو هيكل الرموز الأساسية، يتم منه التقدّم في كل شيء طبقاً لقواعد صورية صارمة.

أما عن اختيار البديهيات، فلا بد أن يتم وفق شروط ثلاثة:

١ . يجب أن تكون البديهيات مستقلة، لا يمكن استنباط إحداها من الأخرى.

٢ . يجب أن يكون عدد البديهيات كافياً لاستنباط جميع المبرهنات.

٣ . يجب ألا تكون البديهيات متناقضة. وهذا هو الشرط الأهم في النسق الأكسيوماتي، وهو الأكثر صعوبة في الوقت نفسه.

وقد نتج عن هذه الشروط ثلاث مشكلات لأي نسق أكسيوماتي: وهي البرهنة على عدم التناقض في البديهيات، والبرهان على استقلالها والبرهان على كمالها. ودراسة هذه المشكلات تسمى بالدراسة الأكسيوماتية.

وقد أثبت المنهج الأكسيوماتي أهميته الكبيرة، حيث تدين له الرياضيات بالكثير. وهو أمر يعترف به حتى أؤلئك الذين يهاجمون النزعة الصورية في الرياضيات.

أما بالنسبة لموقف هذه النزعة من النزعة المنطقية، فإن الصوريين لا يوافقون على رد الرياضيات إلى المنطق، ويرون أنه لما كانت الرياضيات تحتوي على مفاهيم منطقية وكان المنطق يحتوي على مفاهيم رياضية، فإنه لا يمكن قيام المنطق بمعزل عن الرياضيات، ويستحيل للرياضيات أن تنفصل عن المنطق، بل يجب أن يقام كل منهما في تواز تام منذ البداية.

هذا وقد تطورت الدراسة الأكسيوماتية تطوراً ملحوظاً خلال القرن العشرين وتحققت فيها مساهمات ومناهج مهمة على يد المناطقة البولنديين أمثال لوكاشيفتش J. Lukasiewicz (١٨٦٨ ـ ١٩٥٦) والفـــرد تارسكي A. Tarski (١٩٠١ ـ ١٩٨٣) وستانستا ليسنيفسكي S. Lesniewski (١٨٨٦ ـ ١٩٣٩) وغيرهم. كما وجدت مشكلة كمال النسق الصوري العام وقفة جديدة في دراسات المنطقي النمساوي كيرت جودل K. Godel (١٩٠٦ ـ ١٩٧٨).

ويعد لوكاشيفتش من أعظم مناطقة القرن العشرين، ويعود إليه الفضل في إحياء المدرسة البولندية التي تمثّل تراثاً قديماً يعود إلى العصور الوسطى، وله أعمال متميزة ذات قيمة كبرى إبان هذا القرن. وأهم ما يمكن ذكره له هنا هو اكتشافه لما يسمى بالمنطق متعدد القيم، وهو اكتشاف يمكن مقارنته باكتشاف الهندسات اللاإقليدية. فإذا كان من الممكن أن تقام الهندسات اللاإقليدية بالتخلي عن المصادرة الخامسة من مصادرات إقليدس، فإن المنطق متعدد القيم يمكن إقامته إذا تخلينا عن مبدأ الثالث المرفوع، الذي يقرر لكل قضية قيمتين فقط إما الصدق أو الكذب، وهذا هو المنطق ثنائي القيم، إلاّ أن هناك قضايا معينة لا تكون عند صياغتها ضرورية ولا صادقة ولا كاذبة، مثل قولنا: من الممكن أن أكون في وارسو يوم ٢١ ديسمبر. هذا النوع من القضايا هو الذي أطلق عليه أرسطو «قضايا المستقبلات الممكنة»، لذلك كان لا بد للوكاشيفتش من إضافة قيمة ثالثة هي «الممكن». فإذا كان رمز القضايا الصادقة «١» والكذب «صفر» فإن رمز القضايا الممكنة هو ٢/١.

وقد أقام لوكاشيفتش نسقا أكسيوماتياً للمنطق ثلاثي القيم يقوم على أفكار أولية وتعريفات وبديهيات وقواعد الاستنباط. ويمكن تعميم مبدأ المنطق ثلاثي القيم

بادخـال سلسلـة من القيـم للقضايا في المسافة الفاصلة بين الكذب (صفر) والصدق (١)، وبالتـالي يكون لدينا العـديد من الأنسـاق المنطقـية الرباعـية والخـمـاسـية والسداسية. . . أي منطق متعدد القيم.

وقد ساهم «بوست» Post بشكل مستقل عن لوكاشيفتش في العشرينات من هذا القرن في وضع أسس المنطق متعدد القيم حين نشر عام ١٩٢١ دراسة بعنوان «مقدمة في النظرية العامة للقضايا الابتدائية» وقام «روسير» Rosser و«توركتويت» Turquette في كتابهما عن «المنطق متعدد القيم» (١٩٥٢) بتطوير منطق لوكاشيفتش، كما ساهم «أ. د. موستوفسكي» A. R. Mostowski في دراسته عن إمكانية صياغة حساب المحمول للمنطق متعدد القيم صياغة أكسيوماتية (١٩٦١) وغيرهم كثير من المناطقة البولنديين.

٦. الاتجاه الحدسي والمنطق الرياضي

وقف الاتجاه الحدسي Intuitionism الذي يتزعمه الرياضي الهولندي «برور» L.E. Brouwer(١٨٨١ ـ ١٩٦٦) في وجه النزعة المنطقية، والنقطة الجوهرية في هذا الاتجاه هي رفض اعتبار القضية صادقة إلاّ إذا كانت هناك طريقة لتقرير أنها كاذبة والعكس صحيح [٩٩]. أي أنه لا يمكننا أن نعد القضية صادقة أو كاذبة إلاّ إذا كانت هناك طريقة (أو منهج) لتقرير أنها صادقة أو كاذبة. وعلى ذلك رفض الحدسيون قانون الثالث المرفوع. ويعد رفضهم لهذا القانون عصب نظريتهم [١٠٠]، فهم لا يعدون هذا القانون ضرورياً في الرياضيات والمنطق ما دمنا لا نبحث عن الأفكار الرياضية لنعرف هل لها وجود أم لا. كما أنهم يعتبرون الأفكار الرياضية والطرق البرهانية معتمدة على الحدس الذي يتصف به الرياضي، وهذا يعني أن مصدر الرياضيات ليس المنطق بل العقل [١٠١]، وبذلك لا يعدون الرياضيات جزءاً من المنطق، بل على العكس فإن النظريات المنطقية ما هي إلاّ نظرية رياضية على أقصى درجات التعميم، أي أن المنطق جزء من الرياضيات ولا يمكن النظر إليه على أنه أساس لها [١٠٢].

ويلاحظ هاسكل كرى أن هذه النزعة، مثلها مثل النزعة المثالية في الرياضيات، غامضة وتقوم على افتراضات ميتافيزيقيه ينبغي على الرياضيات التخلّص منها. فلم يقدّم لنا أنصار هذه المدرسة وصفاً دقيقاً لهذا الحدس الذي تقوم عليه، وما قدّمه بعض رجالها (هاينتج) من خصائص هذا الحدس دليل على ميتافيزيقيتها، فهم يقولون أن الحدس في أساسه نشاط إنساني، وإنه أوليّ عن اللغة وموضوعي، بمعنى أنه واحد عند جميع الموجودات المفكرة (١٠٣).

٧. أنواع أخرى من المنطق (*):

تطورت الاتجاهات المنطقية السابقة في النصف الثاني من هذا القرن، وظهرت نتيجة لذلك عدة أنواع من المنطق، يقوم معظمها على تطور منطق الجهة، وحسبنا أن نشير هنا إلى ما يسمى بالمنطق العملي الأخلاقي deontic logic الذي يدرس المعايير والقواعد المختلفة وعلاقاتها، وهو منطق ذو صبغة عملية لذلك سمى بالمنطق العملي.

وقد كان الفيلسوف الفنلندي فون رايت Von Wright (المولود ١٩١٦) أول من استخدم هذا الاسم وعالج هذا الموضوع بشكل نسقي منذ عام ١٩٥١. وكلمة deontic مأخوذة عن كلمة يونانية وتعنى «الواجب» أو الإلزام. وهذا النوع من المنطق قديم قد يعود إلى أرسطو، كما عرفه المدرسيون في العصور الوسطى.

ويرى أنصار هذا المنطق من المحدثين (فون رايت) أن المعرفة إذا كانت موضوعاً للفكر كانت نظرية، وإذا اقتضت فعلاً مباشراً كانت عملية. وتتطلب المعرفة العملية بنية منطقية خاصة، وهذا هو موضوع المنطق العملي الأخلاقي الذي ينطوي على جوانب عديدة تتوقف على المجال الخاص الذي يطبّق من هذا المنطق. فهناك منطق القيم، والمنطق المعياري والمنطق الأكسيولوجي ومنطق التمني ومنطق الأمر ومنطق الاختيار ومنطق الأفضل.

هذا وقد توسع فون رايت في موضوع الجهات مميزاً بين أربعة أنواع: الموجهات المنطقية (ضروري ـ ممكن ـ محتمل)، والموجهات المعرفية (معروف بأنه صادق ـ

معروف بأنه كاذب ـ غير حاسم)، والموجهات الأخلاقية (إجباري ـ مسموح به ـ محظور)، وأخيراً الموجهات الوجودية (كلى ـ الموجود ـ الفارغ).

والمنطق الأخلاقي العملي بوجه عام هو منطق موجهات موسعة يمكن النظر إليه على أساس أنه منطق عملي.

وقد ظهر العديد من أنواع المنطق نتيجة تطبيق المنطق المتعدد القيم في مجالات عديدة: الأنساق اللغوية، الأنساق الصورية، وميكانيكا الكم والمفارقات المنطقية.

ورغم ما بين منطق الجهة وبين المنطق متعدد القيم من الاختلافات، إلاّ أن الفروق بينها ليست واضحة، بل يرى البعض أن المنطق الموجه ينبغي أن يكون منطقاً متعدد القيم.

وقد رأينا في الكتابات الكثيرة التي ظهرت في التسعينات منطقاً جديداً باسم «المنطق الحر» free logic. وهو منطق صوري يستبعد فكرة الوجود.

وهكذا تطور المنطق في السنوات الأخيرة تطوراً كبيراً أدى فيه النسق الصوري الاستنباطي دوراً رئيسياً، كما أدّت فلسفة اللغة دوراً واضحاً، وما يزال التطور مستمراً.

٨. المنطق في العالم العربي

يمكننا القول، بوجه عام، أن تطور المنطق في العالم العربي ارتبط بفتح الجامعات والتدريس فيها. لذلك فإننا لا نجد اهتماماً به قبل فتح الجامعة المصرية (الأهلية عام ١٩٠٨ ثم ١٩٢٥ كجامعة حكومية). حقيقة أن المنطق كان له بعض التواجد في الأزهر، وخاصة بعد تحقيق كتاب «البصائر النصيرية» للساوى على يد الشيخ محمد عبده وقيامه بتدريس المنطق في الأزهر، إلاّ أن بداية الاهتمام به ارتبط بالجامعة المصرية وبوجود بعض المستشرقين فيها وإرسال البعثات للخارج ورجوع المبعوثين في الثلاثينيات من هذا القرن، ووجود الكتب المترجمة، والرسائل المنطقية الصغيرة، وحتى حوالي منتصف القرن العشرين كان تدريس المنطق مقصوراً على المنطق الصوري

في صورته التقليدية.

أما المنطق الرياضي فلم يلق بعض الاهتمام إلاّ في النصف الثاني من القرن العشرين، عندما بدأت الكتابات الحقيقية في المنطق على يد زكي نجيب محمود (المنطق الوضعي) وعبد الرحمن بدوي (المنطق الصوري والرياضي) وثابت الفندي (المنطق الرياضي) وعبد الحميد صبره (ترجمة كتاب نظرية القياس الأرسطية للوكاشيفتش). إلاّ أن تدريسه وشيوعه بين الدارسين للمنطق لم يتعزّز بشكل واضح إلاّ في الستينيات من هذا القرن. حيث ظهرت المؤلفات المستقلة عنه، وراحت الجامعات العربية (وخاصة في مصر والعراق وسوريا ولبنان) تخصه باهتمام متزايد.

ومهما يكن من أمر فإن المنطق في العالم العربي لم يكن إلاّ صدى لما يحدث في الغرب، ولا نستطيع الإدعاء بأي إسهامات مستقلة في هذا العلم. وما زلنا نعتمد في كتاباتنا على المؤلفات الغربية حتى اليوم.

وختاماً نقول:

إننا اقتصرنا في هذا البحث على المنطق الصوري البحت، ولم نتطرّق إلى فلسفة العلوم ومناهج البحث (المنطق الاستقرائي) لأننا نرى أن أمثال هذه المواضيع ـ تحتاج إلى دراسات مستقلة حتى تكتمل الصورة العامة للمنطق بمعناه الواسع.

الهوامش

1. Rescher, N. Topics in Philosophical Logic. D. Reidel Publishing Company, Dorderecht-Holland, 1968, P. 1.
2. Bochenski, I.M. A Precise of Mathematical Logic, Reidel publishing Company, D ordrecht-Holand, 1956, PP. 1 -2 .
3. Ibid, P. 252.
4. Russell, B., "The {Philosophical Importance of Mathematical Logic, **The Monist**, Vol. XXII (1913) PP. 481 -- 493.
5. Ibid, P. 443.
6. Rescher. Op. Cit., P. 1.

٧. تعد نظرية القياس الأرسطية عصب المنطق القديم، ويتألف من مقدمتين تلزم عنهما نتيجة وفق قواعد معينة في تركيب هذا القياس واستنباط النتيجة من المقدمتين. والقياس نوع من الاستدلال غير المباشر، لأن هناك استدلالاً مباشراً ننتقل فيه من مقدمة إلى مقدمة أخرى تلزم عن الأولى وفق قواعد محددة. كما أشار أرسطو أيضاً إلى الاستدلال الاستقرائي الذي تعود فيه المقدمات إلى الوقائع، بينما في القياس تكون مفترضة ومسلم بصدقها تسليماً.

8. Lewis, C.I. Symbolic Logic, The Century Co. New York & London, 1932, P.3.
9. Bochenski, I.M. Contemporary European Philosophy, University of California Press, PP. 252 - 253.

قارن في ذلك

Thomas T.Tominaga: "Symbols and Referents in Symbolic Logic" International Logical Review edited by Franco Spisoni, N. 14 - December 1967 (vol. no 2) Bologna - Italy, pp. 182 - 197.

حيث يؤكد على أهمية استخدام الرمزية في المنطق الحديث، وهو أمر يفوق بكثير اهتمام المنطق التقليدي، ويرى أنّ السبب في ذلك هو أنّ الرمزية المنطقية بالنسبة للمنطق التقليدي لا بد من فهمها بالنظر إلى فكرة الجوهر، بينما هي بالنسبة للمنطق الحديث مرتبطة بفكرة الدالية وهو أمر جد مختلف (p. 183).

10. Russell, B., Principles of Mathematics, 2nd ed., George Allen & Unwin, London 1937. P. 9.
11. Ibid., P. 10.

12. Russell, B., "The Philosophical Importance of Mathematical Logic, **The Monist** . Vol. XXII, 1013, P. 481.

13. Carruccio, E., Mathematics and Logic in History and in Contemporary Thought, Faber 8 Faber, London, 1964, P. 340.

14. Ibedem.

15.Ibedem.

١٦ . انظر في ذلك : محمود فهمي زيدان : المنطق الرمزي نشأته وتطوره، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٣ ، ص ٢١ وما بعدها، عبد الرحمن بدوي : المنطق الصوري والرياضي، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٢ ، ص ٢٠٤ ، وانظر أيضاً :

Basson & O, Connor, Symbolic Logic, P. 3, Amobrose & Lazowitz, Fundamental of Symbolic Logic. 1948.

17. Russell, B., Logic and Knowledge, Geoge Allen & Unwrin, 1951 , P. 330.

18. Encyclopedia of Philosophy Vol. 4. P. 169.

19. Wang, H., "On Formalisation," **Mind**, Vol. Lxn (1955) p. 225.

20. Cohen, M.R, Preface to Logic, Meridian Books, New york, p. 22.

٢١ . ريشنباخ، هانز، نشأة الفلسفة العلمية، ترجمة فؤاد زكريا، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٩٣ ـ ١٩٤ .

22. Stebbing, S., A Modern Introduction to Logic 7th ed. 1950, P. 121.

23. Bochenski, Op. Cit., P. 253.

24. Lewis and Langfard, Symbolic Logic, P. 4.

25. Stebbing, Op. Cit., P. 121.

26. Bochenski, Op. Cit., P. 58.

27. Stebbing, Op. Cit., P. 163.

٢٨ . لوكاشيفتش ، يان : نظرية القياس الأرسطية، ترجمة عبد الحميد صبرة، ص ٢٩ .

29. Bochinski, p. 253.

30. Thomas, I., "Nineteenth. Century Mathematics", in Encyclopedia of Philosophy, Vol. 4, P. 551.

31. Ibid., P. 552.

32. Ibedem.

33. Ibedem.

34. Ibedem.

35. Ibedem.

36. Bochenski, I.M. A History of Formal Logic translated and edited by Ivo Thomas, Chelsea Publishing Co. New York, N. Y. 1956, P. 269.

37. Cerruccio, E, Mathematics & Logic, P. 315.

38. stebbing. S., Op. Cit., P. 483.

٣٩. ريشنباخ، نشأة الفلسفة العلمية، ص ١٩٢ .

40. Bochenski, A Precise of Mathematical Logic P. 1.

41. Stebbing, Op. Cit., P. 484.

42. Russell, B. Our Knowledge of External world. P. 49.

stebbing, Op. Cit., P. 484.

وانظر في ذلك أيضاً:

43. Jominga, T.T., op.cit.pp.182 - 3.

44. Bocheraki, A History . P. 269.

45. Encyclopedia of Philosophy, Vol. 4 , 541.

٤٦ : عبد الرحمن بدوي، المنطق الصوري والرياضي، ص ٢٥٦ .

47. Encyclopedia of Philosophy . V. 4. 542.

48. Ibid. P. 542.

49. Boole, G, An Investigation of the Laws of Thought. reprinted in Readings on Logic, edited by I. M. Copi & J. A. Gould. The Macmillan Co. New York, 1964, P. 195.

50. Stebbing, Op. Cit., P. 484.

51. Boole, G, The Mathematical Analysis of Logic , Oxford Basil Blackwell, 1955, p. 4.

52. Basson & O'cconnor Op. Cit., P. 4.

53. Bocheski, A History. P. 267.

54. Ibid. P. 269.

55. Ibid. 286.

56. Ibid. P. 268.

57. Quine W. V.O. Methods of Logic, Holt, Rinhart & Wiston, USA, 1959. P. VII.

58. Encyclopedia of Philosophy, Vol. 4, P. 554 - 555.

59.http/www.philosophy pages. com/hy/6k,htm

60. Stebbling. P. 489.

61. The Cambridge Dictionary of Philosophy, Cambridge University Press, 2 nd ed. 1999. 653.

62. Ibidem.

63. Ibidem.

64. Encyclopedia of Philosophy, vol. 4 , p . 556

٦٥ . محمد مهران : مقدمة في المنطق الرمزي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٨ ، ص ٣٩.

66. Whitehead, A. N. & Russell, B., Principia Mathematics, Vol. VIII.

67. Ayer, A.J., Philosophy in the Twentieth Century, Weidenfeld and Nicolson, London, 1987, pp. 22 - 3.

68. ibid., p. 23.

٦٩ . انظر محمد مهران: فلسفة برتراند رسل، دار المعارف ـ القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٢٧١ . وما بعدها.

70. Russell, B. The Principles of Mathematics, (1903), 2 nd ed., George Allen & Unwin, London, 1929 , P. 194.

71. Russell, B, Introduction to Mathematical Philosophy 2nd. George Allen & Unwin, London, 1929, p. 194.

72. ibid., p. 194.

٧٣ . محمد ثابت الفندي: فلسفة الرياضية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٩ ، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

74. D.H. Mellor: "F.O. Ramsey". vol. 70, No. 272, 1995, p. 246.

75. Russell, Principles of M., P. VI.

76. Ramsey, F.P. Philosophical Papers, edited by D.H. Mellor, Cambridge University Press. P. 167, Qu. From ibid., p. 246.

77. Mellor. op.cit., p. 246.

78. The Cambridge Dictionary of Philosophy, P. 770.

79. The Encyclopedia of Philosophy, P. 770.

٨٠. ياسين خليل، مقدّمة في الفلسفة المعاصرة، منشورات الجامعة الليبية، جـ ١، ١٩٧٠، ص ١١٩.

81. Dumitriu, P. 119 - 120.

٨٢. ديمتريو : تاريخ المنطق، ترجمة اسماعيل عبدالعزيز، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧، مقدّمة المترجم، ص ١٤، وما بعدها.

83. Kneal & Kneale, The Development of Logic, P. 634 - 635.

وانظر أيضاً ديمتريو، ص ١٤، ١٥ (مقدّمة المترجم).

٨٤. فرع من المنطق يدرس الضرورة والإمكان، فالقضية الموجهة هي تلك التي يقال عنها إنها هكذا بالضرورة أو من الممكن أن تكون هكذا. وهو مبحث قديم يعود إلى أرسطو. إلاّ أن المناطقة المحدثين قد عالجوه بطريقة دقيقة واضعين للموجهات رموزها الخاصة في نطاق المنطق الرياضي.

85. Kneale & Kneale, The development of Logic, P. 548.

86. Ibid. pp. 548 - 549.

87. Dumitriu, Op. Cit., P. 146.

88. Kneale & Kneale, P. 549.

89. Ibid., PP. 548-549., Bochenski (1970) pp. 403 -404.

90. Ayer. op.cit,p. 243.

91. Dumitriu, Op. Cit., PP. 116, 141, 210.

92. Ayer, op.cit., p. 125 .

93. ibid., pp. 125-6.

94. Ibid., PP. 231-232.

95. Ibid., PP. 232.

96. Ibid., PP. 232.

97. Ibid., PP. 233.

٩٨. انظر في ذلك المرجع السابق من ص ١٢٤ـ١٢٥، ص ١٥٩ ـ ١٦٠ وانظر أيضاً كتابنا: فلسفة برتراند رسل ص ٢١٣، وأيضاً الترجمة العربية لهذا الجزء من كتاب ديمتريو الذي ترجمه الدكتور إسماعيل عبدالعزيز، ص ٩٥، وما بعدها.

99. Russell, B., The Principles of Mathematics, P VI.

100. Russell, B., My Philosophical Development, P. 110.

١٠١. ياسين خليل، المنطق والرياضيات، ص ٤٢.

102. Hyting, A., “Disputation” in Philosophy of Mathematics, P. 59.

103. Curry, H., Remarks on the Definition of Nature of Mathematics, in Philosophy of Mathematics, P. 158.

* أخذت المادة العلمية هنا من كثير من الدراسات والقواميس وانظر بوجه خاص :

Dumitriu Op.Cit.,

وما ترجمه منه د. اسماعيل عبدالعزيز. السالف ذكره. وانظر أيضاً

The Cambridge Dictionary of Philosophy Edited by : R. Audi, Cambridge University Press, 1999.

تطور الفكر التاريخي في القرن العشرين

د. قاسم عبده قاسم

(أستاذ التاريخ في جامعة الزقازيق - مصر)

تطور الفكر التاريخي في القرن العشرين

د. قاسم عبده قاسم

يرتكز تطور الفكر الحديث في عالمنا المعاصر على منجزات المؤرخين الغربيين ، بشكل عام، في القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين على حد سواء . وعلى الرغم من أن التاريخ ، شأنه شأن الفن والفلسفة ، يمثل رؤية شديدة الخصوصية للكون والعلاقات داخل هذ الكون ودور الجماعة الإنسانية في تطور البشرية ، فإن تأثير الفكر التاريخي الأوروبي على الفكر التاريخي الحديث والمعاصر عامة كان تأثيراً كبيراً لسببين :

أولهما : أن القرن العشرين جاء ليشهد السيطرة الاستعمارية الأوربية وقد بُسطت على كافة أنحاء العالم؛ ولم يتحرر كثير من مناطق العالم من هذه السيطرة الاستعمارية قبل أن ينتصف القرن العشرون ؛ بل إن السيطرة الاستعمارية ما تزال قائمة بشكل أو بآخر ، بعد أن انتهى هذا القرن .

وثانيهما : أن هذه السيطرة الاستعمارية خلقت نفوذاً فكرياً وتأثيرات ثقافية ولم يكن النظام التعليمي ، بكل مراحله ، لينجو من هذا النفوذ وهذه التأثيرات ؛ وهو ما ترك أثره الواضح على

تطور الدراسات التاريخية في العالم الحديث .

وهنا يلفت النظر إلى أن تأثير الفكر التاريخي الأوروبي والأمريكي على تطور دراسة التاريخ في العالم كان واضحاً في مجال منهج البحث، وأساليب الدراسة ، والتغيرات الإيديولوجية وفلسفة التاريخ إلى حد ما ؛ ولكن هذا التأثير لم يصل إلى لب «فكرة التاريخ» التي ظلت فكرة خاصة بكل جماعة إنسانية تستمدها من تراثها ومن رؤيتها لذاتها .

وعلى الرغم من أن التاريخ في التراث العربي الإسلامي حقق نجاحات مذهلة ، فإن الدراسة التاريخية تجمدت منذ القرن السادس عشر . ثم بدأت دراسة التاريخ على أسس أكاديمية أوروبية كانت لها ـ وما تزال ـ نتائجها السلبية على الفكر التاريخي العربي . إذ إن الكثير من مشكلات المنهج ، والتقسيمات التاريخية ، والمصطلحات ، التي تعوق تطور الفكر التاريخي العربي قد نتجت عن البدايات الأولى لدراسة التاريخ في الجامعة المصرية على أيدي أساتذة أوربيين يحملون مفاهيم الثقافة الأوربية ، كما يقرأون تاريخ العالم وفقاً للقراءة الأوربية الاستشراقية السائدة في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين . وقد انتقلت المفاهيم بالضرورة إلى بقية الجامعات العربية .

. . . وهذا ما يبرر مشروعية البحث في التراث الأوربي في الفكر التاريخي منذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين .

❖ ❖ ❖

لقد أسهمت النزعة القومية التي سادت القرن التاسع عشر في تطور الفكر التاريخي، وتدوين التاريخ في أوربا في آن معاً، إذ إن هزيمة الألمان على يد نابليون وجيوشه في بدايات القرن التاسع عشر أيقظت الشعور القومي في ألمانيا وولى القوميون الألمان وجههم في إعجاب ووجدان متوهج شطر الأيام المجيدة التي عاشتها الامبراطورية الألمانية في العصور الوسطى ، وأقامت الحكومة الألمانية معهداً للبحث في تاريخ ألمانيا العصور الوسطى تولى العمل فيه نخبة من الباحثين المتازين . وكان

ذلك المعهد ، وما يزال ، من أهم المؤسسات الحاضنة للفكر التاريخي (في ميونيخ) في أوربا .

وقد أدى الاهتمام الألماني بالقراءة القومية لتاريخ ألمانيا إلى انتشار مؤسسات الدراسات التاريخية في أوربا من ناحية ، وإلى تطور منهج البحث التاريخي وأدواته من ناحية أخرى ، إذ إن الفرنسيين لم يلبثوا أن دخلوا حلبة المنافسة مع الألمان في مجال الدراسة التاريخية بشكل عام ؛ بل إن مشروعات إصلاح التعليم الفرنسية في القرن التاسع عشر اهتمت بإدخال تدريس التاريخ في المناهج المدرسية وفي برامج الجامعات . وبلور المؤرخون الفرنسيون قراءة قومية فرنسية لتاريخهم . وخلال الشطر الأخير من القرن التاسع عشر شهدت فرنسا أيضاً قيام مدرسة لمؤرخي العصور الوسطى الذين قاموا بأبحاثهم في معهد تموله الحكومة ، وقد أدى قيام هذا المعهد إلى تطور الدراسات التاريخية عموماً في فرنسا التي أنجبت عدداً من أهم المؤرخين في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين .

ولم تدخل انجلترا حلبة الدراسات التاريخية العلمية سوى مع بدايات القرن العشرين ، ومعها عدد من البلاد الأوربية الأخرى . ولأن الحافز لهذه الدراسات كان هو الشعور القومي الذي تبلور في أوربا آنذاك ، فقد أخذت كل دولة تدفع مؤرخيها إلى البحث في أصولها التاريخية وأصول المؤسسات السياسية والنظم القانونية التي ترجع جذورها في معظم أنحاء أوربا إلى العصور الوسطى ، وهكذا كان تنافس القوميات وراء هذه «القراءة القومية» للتاريخ التي كانت سبباً في تطور الفكر التاريخي في أوربا أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين .

ومن ناحية أخرى ، أدرك مفكرو القرن التاسع عشر في أوربا أن التاريخ يجسد معرفة الإنسانية بذاتها ، وأننا لا يمكن أن نقيد الذاكرة التي تيسر معرفة الإنسانية بذاتها في إطار الإنسان الفرد ونتجاهل الذاكرة الجماعية للجنس البشري . ومن هنا بدأ اهتمام أوربا ـ إنطلاقاً من الرؤية القومية لكل أمة من أممها ـ بدراسة التاريخ بوصفه علماً ونشاطاً عقلياً يبحث في ذاكرة الماضي بدرجة عالية من الضبط والتدقيق الصارم من خلال المناهج العلمية التي ابتكرها علماء القرن التاسع عشر الذين هالهم تقدم العلوم

الطبيعية والرياضية ، وحاول المؤرخون أن يجعلوا من التاريخ «علماً» بمقاييس هذه العلوم يحاول كشف النقاب عن الماضي «كما حدث بالضبط» على حد تعبير المؤرخ الألماني «ليوبولد ڤون رانكه» Leopold Von Ranke (١٧٩٥ ـ ١٨٨٦م) وتلاميذه ، وكانت هذه المدرسة تحاول أن تجعل من التاريخ علماً لا يهتم إلاّ بالوثائق والأدلة المادية دون أن يتدخل المؤرخون بآرائهم وتفسيراتهم في سياق الرواية التاريخية . وعلى الرغم من أن مدرسة رانكه (Ranke) لم تحرز تقدماً حقيقياً فإنها أسدت خدمة جليلة للبحث التاريخي عندما قام تلاميذه بنشر عدد كبير من الوثائق والحوليات لتحقيق هدفهم في كشف النقاب عن الماضي «كماحدث بالضبط» .

بيد أن نشاط هذه المدرسة في مجال المنهج وأساليب البحث ، لم يكن هو النشاط الوحيد في أوربا من ناحية ، كما أنه أشعل المنافسة مع الفرنسيين وغيرهم من ناحية أخرى . وقد أدى هذا إلى نشر العديد من المصادر التاريخية الأصلية ، كما أدى إلى الكشف عن حقائق تاريخية بنفس درجة اليقين التي نعرف بها بعض حقائق عالم الطبيعة أو عالم الكيمياء ، لقد توصل مؤرخو القرن التاسع عشر إلى عدة استنتاجات مشتركة فيما بينهم حول تفسير الماضي ، ولكنهم اختلفوا في تفسيرات أحداث وظواهر تاريخية أخرى . هذا العمل الشاق الذي قام به مؤرخو القرن التاسع عشر هو الذي وضع الأسس العلمية التي قام عليها علم التاريخ بمفهومه الحديث ، وإذا كان القرن التاسع عشر يوصف عادة بأنه «قرن الحقائق الأكيدة» ، أي أن العلماء في شتى جوانب المعرفة الإنسانية ظنوا أنهم توصلوا إلى الحقائق الأكيدة ، فإن هذا كان ناجماً عن حقيقة أن هذا القرن شهد قمة النمو الأوربي على حساب العلم كله من ناحية، كما شهد أفول الدولة العثمانية ، عدو أوربا المرعب على مدى أربعة قرون سابقة ، فضلاً عن بسط السيادة الاستعمارية الأوربية على أنحاء العالم ، قديمه وجديده .

وقد أدت هذه الحقائق التاريخية إلى نوع من الرضا عن الذات والإحساس باليقين الناتج عن الثقة بالنفس ؛ وانعكس ذلك بطبيعة الحال على الثقافة الأوربية التي جعلت من نفسها ثقافة مرجعية تقاس عليها أحوال العالم بأسره ، ولم يكن علم التاريخ استثناء من ذلك بطبيعة الحال . وهكذا كان القرن التاسع عشر هو القرن الذي شهد

إرساء الأسس العلمية والمنهجية للدراسات التاريخية في أوربا كما شهد إرهاصات القراءات الإيديولوجية المختلفة للتاريخ ؛ وهي القراءات التي ميزت تطور الفكر التاريخي في القرن العشرين .

بيد أن القرن العشرين تمايز بسمات تاريخية موضوعية جعلت منه عصر القراءة الإيديولوجية للتاريخ . إذ إن القرن العشرين شهد ما يمكن أن نسميه «ثورة» في دراسة التاريخ . وبينما كانت جذور العلم التاريخي في القرن العشرين تمتد إلى تربة الدراسات التاريخية في القرن التاسع عشر ، وما حققته من إنجازات ؛ فإن القرن العشرين شهد عدداً من ردود الفعل تجاه الصياغات الضيقة التي حبس مؤرخو القرن التاسع عشر أنفسهم في داخلها ؛ وتمثلت ردود الفعل هذه في ظهور فروع جديدة للدراسات التاريخية من جهة ، وتطور علم التاريخ بحيث صار علماً أكاديمياً خصصت له الكراسي الأكاديمية في الجامعات لدراسته من جهة أخرى . وكانت تلك الفروع الجديدة امتداداً وبلورة للاتجاهات التي كانت قد بزغت في أوربا القرن التاسع عشر في مجال التاريخ السياسي والتاريخي الاجتماعي ، والتاريخ الاقتصادي ، والتاريخ الثقافي ، وتاريخ المؤسسات الدستورية والنظم القانونية ، وتاريخ الفن ، وتاريخ الحرب . . . وما إلى ذلك .

كانت تلك الاتجاهات الجديدة نتيجة البيئة الفكرية الأوربية التي حكمتها ظروف الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) ونتيجة عدم اليقين الذي هز مسلمات القرن التاسع عشر بسبب ذيوع نظرية أينشتين في النسبية ، ونتيجة لقيام الثورة البلشفية في روسيا سنة ١٩١٧م .

لقد تمايز القرن العشرون بعدة سمات كان لها تأثيرها على تطور الفكر التاريخي في أوربا وخارجها ؛ فقد شهد أكبر مذبحتين في تاريخ الإنسانية بسبب الصراع بين القوى الرأسمالية والتسابق الاستعماري ؛ وأعني بهما الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية . إذ كان القرن العشرون هو عصر الحروب العالمية وعصر القنبلة الذرية ، وعصر الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والرأسمالية الغربية وعصر حركات التحرر الوطني وحروب التحرير والثورات الشعبية ، وعلى صعيد الفكر التاريخي كان لا بد من أن

تنعكس هذه الأحداث الجسام على دراسة التاريخ . ذلك أن دراسة التاريخ هي في حقيقة أمرها قراءة آنية لأحداث الماضي من أجل تسليط الضوء على العناصر التي تخدم حركة الجماعة الإنسانية في الحاضر والمستقبل ، فإذا استخدمت الدراسة التاريخية لتكريس إيديولوجية بعينها ، تجلى هذا الأمر بصورة أشد وضوحاً . وليس معنى هذا تزييف التاريخ ، وإنما معناه ببساطة محاولة تفسيره وفق رؤية بعينها لخدمة أغراض الجماعة .

فقد ركزت الدراسات التي تمت في الغرب على قيم الفردية والمنافسة بحيث حدثنا كارلايل عن البطل التاريخي ، على حين ركزت الدراسات التي قامت على أساس من الفكر الماركسي على دور الطبقة من خلال محاولة إثبات أن تاريخ البشر هو تاريخ الصراع بين الطبقات من أجل السيطرة على وسائل الإنتاج وأدوات الإنتاج . ولسنا هنا بصدد عرض لنظريات التفسير التاريخي المختلفة ، فهذه مسألة تهم مؤرخي فلسفة التاريخ ؛ ولكننا نهتم بتأثير هذه النظريات على تطور الفكر التاريخي في القرن العشرين .

وربما يكون مناسباً أن نعرض لتطور الدراسات التاريخية في القرن العشرين على مستويين : المستوى الأول ، هو تطور المنهج وأساليب البحث ، والمستوى الثاني ، هو تطور الفكر التاريخي النظري ، أي محاولة فلسفة التاريخ في إطار إيديولوجي .

❖ ❖ ❖

قدمت ثورة القرن التاسع عشر في الدراسات التاريخية أسس الدراسة الحديثة للتاريخ ؛ ويبدو أن ثورة التاريخ كانت مثل سائر الثورات من حيث أنها قدمت عدداً كبيراً من المؤرخين ، لكن عدداً قليلاً كان يتمتع برؤية علمية أسهمت في تطور الدراسات التاريخية . وتفسير ذلك أن القرن العشرين شهد التزام العديد من الباحثين «بتعاليم ثورة القرن التاسع عشر التاريخية» ، ولكن هذا القرن أيضاً أنتج الكثير من ردود فعل المؤرخين ذوي الرؤية تجاه الأشكال الضيقة التي حبس فيها أتباع رانكه ، المجردون من الخيال ، الدراسة التاريخية . وكانت هذه الاتجاهات الجديدة ، إلى حد

ما، نتاجاً لبيئة فكرية حكمتها الظروف الناجمة عن الحربين العالميتين والتي هزت كل مسلمات القرن التاسع عشر، كما تأثرت بانتشار أفكار «سيجموند فرويد» S. Freud في علم النفس، ونظرية النسبية التي صاغها أينشتين A. Einstein.

كان أول من استجاب لهذه النظرة الجديدة إلى التاريخ في القرن العشرين هو المؤرخ الانجليزي «بيورى» J.B.Bury الذي دعا إلى الاهتمام بالتراث الأدبي القديم الذي أهملته مدرسة رانكه التي ركزت اهتمامها على الوثائق والسجلات. وسار على دربه «ترڤيليان» G.M. Tervelyan الذي قال إنه لا يمكن للتاريخ أن يقوم بوظيفة العلوم الطبيعية، لأن التاريخ علم مهمته جمع الحقائق، وموازنة الأدلة والبراهين التاريخية. وظن «ترڤيليان» أنه بهذا ينقذ التاريخ من سيطرة أتباع رانكه حينما قال إن بوسع المؤرخ أن يستخدم خياله والخروج بنتائج ترجيحية. كما أعلن أن للتاريخ هدفاً تربوياً تعليمياً هو بمثابة تدريب أساسي على أن يكون المرء مواطناً صالحاً. وقد نشر «ترڤيليان» آراءه تلك في مقالة بعنوان "Clio and Muse" (ربات الفنون والمعرفة عند الإغريق) في إشارة واضحة إلى ما يتضمنه البحث التاريخي من خيال وإبداع يتجسد في تفسير الحقائق التاريخية من وجهة نظر المؤرخ. وقد امتازت كتابات «ترڤيليان» Tervelyan بسمة أدبية رفيعة حققت له شعبية واسعة في بدايات القرن العشرين. بيد أن مقالته التي نشرها سنة ١٩٠٣م روجت آراءه في التاريخ بين أولئك الذين يهتمون بالتاريخ اهتمام الهواة أكثر مما راجت بين المؤرخين المحترفين.

على أن أهم ما قدمه «ترڤيليان» Tervelyan في الدراسات التاريخية تمثل في أنه بدأ دراسة «التاريخ الاجتماعي»؛ إذ إنه كتب كتابه الأساسي في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية بعنوان «التاريخ الاجتماعي الانجليزي» ويبدو أنه كان يعتبره إسهاماً في العمل الوطني البريطاني في الحرب ضد ألمانيا، بيد أن ما كتبه «ترڤيليان» لم يؤد في الحال إلى وجود تاريخ اجتماعي حقيقي ومستقل.

ولكن التاريخ الاجتماعي ومفاهيمه لم تكن رد الفعل الوحيد تجاه المفاهيم التاريخية التي سادت أوربا القرن التاسع عشر؛ إذ إن ردود الفعل هذه جذبت الدراسات التاريخية صوب جوانب من النشاط الإنساني طالما تجاهلها مؤرخو القرن التاسع عشر

الذين اهتموا بالتاريخ بوصفه «سياسة الماضي» . إذ إن «كارل ماركس» Karl Marx ، و«روشر» W.Roscher و«شمولر» G. Schmoller وغيرهم كتبوا حقاً في التاريخ الاقتصادي ولكن عدد المؤرخين الذي أسهموا في كتابة التاريخ الاقتصادي في القرن العشرين ازداد بشكل ملحوظ في جميع بلاد الغرب ؛ وكان من أهمهم الألماني «ڤيرنر زومبارت» Werner Sombart (١٨٦٣ ـ ١٩٤١م) الذي ألف عدداً من الكتب المهمة منها كتابه الذي نشره سنة ١٩١٣ بعنوان «الحرب والرأسمالية» الذي ركز على الدور الذي أدّته الحرب في تصنيع أوربا .

كذلك برز التاريخ الفكري نتيجة لردود الفعل تجاه الدراسات التاريخية في القرن التاسع عشر واهتمامها بالتاريخ الدبلوماسي والدستوري .

بيد أن أي تقسيمات فئوية جامدة في مجال الدراسات التاريخية في العقود الأولى من القرن العشرين تتجاهل أمرين غاية في الأهمية : أولهما الاعتقاد الشائع بأن الدراسة التاريخية كلها (أي دراسة الإنسان والمجتمع في الماضي) هي في حقيقة الأمر تاريخ اجتماعي ، وثانيهما أننا بهذه التقسيمات الجامدة نظلم النظرة العريضة التي تمتع بها معظم المؤرخين الرواد في القرن العشرين ، إذ إنهم جميعاً اهتموا بالعوامل الاقتصادية والعوامل الفكرية والثقافية في التفسير التاريخي . وبوسعنا أن نقدم بعض النماذج الدالة على صدق ما ذهبنا إليه ، فالمؤرخ «هنري بيرين»Henri Pirenne (١٨٦٢ ـ ١٩٣٥م) ، الذي يوصف عادة بأنه مؤرخ اقتصادي ، كان في حقيقة الأمر «مؤرخاً متكاملاً» . وهو أعظم مؤرخ أنجبته بلجيكا على الإطلاق ، وهو معروف بكتاباته الفذة في تاريخ الاقتصاد الأوربي في العصور الوسطى ؛ ومن أهمها كتابه الذي يحمل عنوان «محمد وشارلمان» ، وقد كتبه في أواخر حياته ونشر بعد موته سنة ١٩٣٩م . كان بيرين رجلاً نادر المثال ، فهو باحث قدير غزير العلم ، ومفكر أصيل صاحب أسلوب حي ومقنع . وقد أثر كتابه هذا تأثيراً بالغاً على التفسير العام لتاريخ العصور الوسطى . وهو يجسد التفاعل الحتمي بين بيئة المؤرخ من ناحية ، وكيفية تناوله للماضي من ناحية أخرى . إذ إن بلاده (بلجيكا) لم تتمتع بالوجود السياسي المستقل سوى في ثلاثينيات القرن التاسع عشر ؛ ومن ثم لم يكن غريباً أن يهتم «هنري بيرين»

بتاريخ بلجيكا الباكر ، ثم يدلف من ذلك إلى دراسة التاريخ الاقتصادي والفكري لأوربا كلها. وكان كتابه الذي يحمل عنوان «المدن في العصور الوسطى : أصولها وإحياء التجارة» الذي نشر سنة ١٩٢٥م، بلورة كاملة لآرائه وأفكاره في الدراسة التاريخية. وقد شاركه الكثيرون من مؤرخي أوربا آنذاك آراءه ورؤيته ، وكان لهم جميعاً فضل توسيع قنوات دراسة التاريخ الأوربي في العصور الوسطى مما جعل دراسة تاريخ العصور الوسطى تتفوق على دراسة التاريخ الحديث في فترة ما بين الحربين. والمدهش أنه صار بطلاً وطنياً أثناء الحرب العالمية الثانية ؛ وهو نفس ما حدث لمؤرخ فرنسي تخصص في تاريخ العصور الوسطى أيضاً ، هو «مارك بلوش» M.Bloch الذي سنعرض له بعد قليل .

فإذا كانت جذور الدراسات التاريخية الحديثة تعود إلى ألمانيا القرن التاسع عشر؛ فإن أعظم تقدم حدث في دراسة التاريخ جاء على أيدي قلة مختارة من المؤرخين الفرنسيين في القرن العشرين. وقد بدأ هذا الاتجاه بالمؤرخ الفذ جورج لوفيبفر G. Lefebvre (١٨٧٤ـ١٩٥٩م) الذي صك كلمة السر لجيل كامل من المؤرخين عندما قال : "il faut compter" ؛ أي يجب الاعتماد على الكم في دراسة التاريخ ؛ (وهو ما يعرف الآن بالمدخل الكمي الذي يعتمد على الأرقام والإحصائيات والدلالات الرقمية للتاريخ) . وقد نشر كتابه الأول سنة ١٩٢٤ في مجلدين بعنوان : «فلاحو الشمال أثناء الثورة الفرنسية» . وكان ماركسياً يتقبل فكرة صراع الطبقات، ولكن ماركسيته كانت من النوع التحرري الخلاق . وفي سنة ١٩٣٣م نشر كتابه الذي يحمل عنوان «المسائل الزراعية زمن الإرهاب» ، وهو الكتاب الذي جعله يُصنَّف من بين علماء علم النفس الاجتماعي ، وعلماء الاجتماع ، وعلماء الأنثربولوجيا الاجتماعية . لقد كان لوفيبفر يسارياً سياسياً يرتبط بالطبقة العاملة . ولا شك في أن تزايد اهتمام المفكرين بالطبقة العاملة ، وبالأفكار الاشتراكية عموماً كان من أهم حوافز تقدم دراسات التاريخ الاقتصادي .

بيد أن التطور الأكثر عبقرية واتساعاً في مجال الدراسات التاريخية حدث في فرنسا عندما تم تأسيس «مجلة التأليف التاريخي» Revue de synth`ese historique وكان

أبرز من أسهم في هذا أثنان من المؤرخين الفرنسيين همـا «لوسيان فيڤر» L. Febvre (١٨٧٨ ـ ١٩٥٦م) ومارك بلوش M.Bloch (١٨٨٦ ـ ١٩٤٤م)، فقد كان من تقاليد الدراسات التاريخية الفرنسية التأكيد على أهمية الجغرافيا ؛ ومن ثم كان أول كتاب ألفه «فيڤر» محكوماً تماماً بالجغرافيا ، وجاء مليئاً بالمعلومات الجغرافية والاقتصادية .

أما «مارك بلوش» M.Bloch ، الذي كان أبوه أستاذاً للتاريخ القديم في السوربون، فقد كانت دراساته الأولى دراسات جغرافية ، وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى تم تعيينه أستاذاً في جامعة ستراسبورج ، وكان اهتمامه منصباً على الجغرافيا وعلم النفس الاجتماعي . وكان يؤمن بالدراسات المقارنة وبالمنهج التراجعي في دراسة التاريخ (أي استخدام الدليل التاريخي على وجود ظواهر تاريخية في عصور لاحقة يحتمل أن وجودها يرجع إلى فترات سابقة لكي يفسر بها تلك الفترات السابقة) . ويعد مارك بلوش أهم باحث بين العديد من العلماء البارزين الذين بحثوا التطور الاقتصادي في العصور الوسطى ، لا بسبب إسهاماته في التاريخ الزراعي فحسب ، وإنما أيضاً بسبب المنهج والمفاهيم التاريخية التي أرسى دعائمها ، وكذلك بسبب تأثيره على جيل جديد متمكن من مؤرخي العصور الوسطى الفرنسيين خاصة ، وعلى الفكر التاريخي الأوربي بشكل عام . ومن أهم المفاهيم التي أرساها بلوش أن النظم لا تكتسب أهميتها التاريخية سوى عند دراستها في ضوء وظائفها الاجتماعية . وعلى الرغم من أن بلوش كان يجنح أحياناً صوب الحتمية الاقتصادية، التي يقول بها الماركسيون ، إلاّ أنه كان يتمتع برؤية شاملة للتاريخ فرضت عليه استخدام كل أنماط البحث التاريخي وأدواته من أجل فهم نموذج مجتمع بأسره . كان مارك بلوش ملتزماً بالتقاليد التي أرساها علماء الاجتماع الفرنسيون ؛ ومن هذا المنطلق أخذ يحاول إيجاد رؤية شاملة للمجتمع الإقطاعي ، ويربطه بدراسة مقارنة في النظم والمؤسسات . كذلك كان مقتنعاً كل الاقتناع بأن المجتمع كيان أكبر من مجرد تجميع شذرات وشراذم من هنا وهناك .

وتحمل كتابات مارك بلوش اقتراحات ذات قيمة كبيرة في تناول التغيرات التاريخية بشكل عام ، وفي العصور الوسطى بشكل خاص . ومن أهم آرائه في هذا الصدد قوله بأن الدليل الوثائقي ، بحد ذاته ، لا يفسّر لنا التاريخ وإنما يوضح خيط سير المجتمع

فقط ؛ ولذا فإن على المؤرخ أن يستخدم التخيل العقلي لاسترداد شكل الحضارة التي ما تزال آثارها المادية واللامادية باقية . وقال أيضاً إن المؤرخ الذي يحبس نفسه في نطاق البحث عن الوثائق والأصول ، إنما يقوم بمهمة شاقة لا جدوى منها ؛ لأنه يُخضع عقله لفكرة واحدة فقط . أما عن تقسيم التاريخ ، فإن أفضل وحدة لتقسيم التاريخ ، في رأي بلوش ، هي الوحدة الزمنية التي تضم جيلاً واحداً .

وتتمثل إسهامات مارك بلوش الرئيسية فيما كتبه عن المجتمع الإقطاعي إذ إن كتابه «ملوك وأقنان : فصل في تاريخ آل كابيه» الذي نُشر سنة ١٩٢٠م يكشف عن الطريقة التي رأى بها بلوش المجتمع الإقطاعي من وجهة نظر الفلاحين وليس من وجهة نظر السادة والملوك. كما أن كتابه الذي يحمل عنوان «الخصائص الأساسية للتاريخ الريفي الفرنسي» الذي نشر سنة ١٩٣١م تجسيد وبلورة واضحة لآرائه في مجال الدراسة التاريخية . ويكشف كتابه «المجتمع الإقطاعي» عن كيفية استخدامه لمصادره وعن أساليبه المنهجية .

ولكن أهم إسهامات مارك بلوش تتمثل في أنه دفع بالدراسات التاريخية إلى الأمام من خلال تأسيس واحدة من أهم المؤسسات الحاضنة للفكر التاريخي في القرن العشرين : «حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي» "Annales d'Histoire Economique et Sociale" ، بالاشتراك مع لوسيان ڤيفر في يناير سنة ١٩٢٩م ، وقد اشتهرت باسم مختصر هو «الحوليات» Annales واجتذبت عدداً من أشهر المؤرخين من بينهم : هنري بيرين Henri Pirenne، وبيجانيول Piganiol، واندريه سيجفريد A.Siegfried . . . وغيرهم . واليوم تتبوأ «الحوليات» مكانتها العالية بوصفها أكثر الدوريات التاريخية احتراماً وأعلاها شأناً .

وقد ترك بلوش بعد وفاته مسودة كتاب نشر بالانجليزية بعنوان «حرفة المؤرخ Historian's Craft» عرض فيه لجاذبية التاريخ وسحره بوصفه جزءاً من سعي البشرية ومسيرتها صوب المعرفة . قد حاول تعريف التاريخ بأنه «علم البشر في رحاب الزمان» وأنه العلم الذي يتيح لنا فهم الحاضر من خلال الماضي . وتتحدث بقية فصول الكتاب عن منهج البحث ، والنقد التاريخي ، ودور علم النفس في فهم التاريخ ،

والمصطلحات التاريخية التي يستخدمها مؤرخو العصور الوسطى ، ثم يتناول في خاتمة الكتاب مسألة السببية في الدراسات التاريخية .

كان مارك بلوش أحد أبطال المقاومة الفرنسية ضد الاحتلال النازي ؛ وقد اعتقله الألمان وعذبوه ، ثم أعدموه رمياً بالرصاص سنة ١٩٤٤م . وكانت تعليقاته على الحاضر تستمد قوتها من دراساته التاريخية . وتكمن أهميته في أنه ربط آراءه عن الحاضر بتوضيح ما يمكن للدراسة التاريخية العريضة والمتعمقة أن تقدمه لتوجيه الممارسة العملية من ناحية ، وفي أنه أصرَّ على تطوير المستويات البحثية الراقية من ناحية أخرى .

ويمكن القول بأن مارك بلوش وتلاميذه كانوا أصحاب مدرسة اجتماعية في الدراسات التاريخية ؛ فمنذ سنة ١٩٤٥ كانت أكثر مدارس الدراسات التاريخية خصوبة في الغرب الأوربي والأمريكي هي تلك التي كونها زملاء بلوش وتلاميذه الفرنسيون ؛ ومنهم روبير بوتريش R. Butriche، وروبير لاتوش R. Latouche ، وجورج دوبي G.Dubby وفيليب وولف Philipp Wolf. وتمثل هذه المجموعة مدرسة في التاريخ الاجتماعي تبدو أكثر اهتماماً بالتاريخ الاجتماعي منها بتاريخ المجتمع ؛ فهم يركزون على دراسة البناء الطبقي بدلاً من الاهتمام بالتاريخ الكلي الشامل للمجتمع .

أما في بريطانيا ، فقد اتضح تأثير الأفكار الاشتراكية والاهتمام بالطبقة العاملة على تطور الدراسات التاريخية في الفترة الباكرة من القرن العشرين . إذ إن عدداً كبيراً من المؤرخين قد أولى اهتماماً فائقاً بدراسة التاريخ الاقتصادي ، ويبرز من بينهم المؤرخ العملاق ج ، هـ. كلافام J.H.Clapham (١٨٧٣ ـ ١٩٤٦م) الذي كان يشغل كرسي أستاذ الاقتصاد بجامعة ليدز منذ سنة ١٩٠٢م . وقد نشر أول كتاب له عن صناعة النسيج سنة ١٩٠٧ . وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى نشر أهم كتبه الذي يحمل عنوان «التطور الاقتصادي لفرنسا وألمانيا ١٨١٥ ـ ١٩١٤م» وقد نُشر سنة ١٩٢١م . وتوج حياته العلمية بكتاب يقع في ثلاثة مجلدات ضخمة بعنوان «تاريخ انجلترا الحديثة الاقتصادي» ، نشره فيما بين سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٣٨م .

وتتمثل أهم إسهامات كلافام في أنه مع نهاية العقد الثاني من القرن العشرين ، كانت دراسة التاريخ الاقتصادي قد صارت فرعاً مستقلاً من فروع الدراسات التاريخية في بريطانيا . إذ تم تأسيس جمعية التاريخ الاقتصادي في لندن سنة ١٩٢٦م وأصدرت مجلة رفيعة هي «مجلة التاريخ الاقتصادي The Economic History Review التي كانت من أهم وأوائل المؤسسات الحاضنة للدراسات التاريخية في أوربا ؛ فقد سبقت الحوليات الفرنسية التي أسسها بلوش وفيفر.

من ناحية أخرى ، تم إنشاء كرسي للتاريخ الاقتصادي بجامعة كمبردج وعُيِّن «كلافام J.H. Clapham أستاذاً للتاريخ الاقتصادي بهذه الجامعة سنة ١٩٢٨م وتلا ذلك تأسيس أقسام لدراسة التاريخ الاقتصادي في سائر الجامعات البريطانية .

هكذا شهدت السنوات الثلاثون الأولى من القرن العشرين بروز الدراسة المستقلة للتاريخ الاجتماعي ، وللتاريخ الاقتصادي . وبينما أحرز التاريخ الاقتصادي مكاسب هامة : مثل إنشاء كراس وأقسام متخصصة ودوريات وجمعيات علمية للتاريخ الاقتصادي ، ظل التاريخ الاجتماعي رهن الجدل الدائر بربط التاريخ الاجتماعي بالتاريخ الاقتصادي ، أو الدراسات النفسية والاجتماعية والأنثروبولوجية . ويكمن السبب في هذا في أن التطورات الصناعية والتكنولوجية التي حدثت في القرن التاسع عشر عن نتائجها وثمارها الحلوة والمرة في بدايات القرن العشرين، قد حفزت الكثيرين على البحث عن الدوافع الاقتصادية في التغير التاريخي . ومن ناحية أخرى فإن الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر وتداعياتها في القرن العشرين أثارت أفكاراً كثيرة حول الطبقة العاملة ، وأنتجت الفكر الاشتراكي والماركسي الذي أعطى الأولية للعوامل الاقتصادية في التطور التاريخي .

وقد يبدو غريباً أن الدراسات التاريخية في السنوات الباكرة من القرن العشرين كانت تحاول التقدم على جبهتين مختلفتين في الوقت نفسه ؛ أي في اتجاه الاقتصاد وفي اتجاه الأفكار . وربما يرى البعض أنهما اتجاهان متناقضان . بيد أن هذا التناقض الظاهري كان يعكس التناقض في الرؤى بين جيلين من المؤرخين في أوربا . فقد تجاهل الجيل القديم العوامل الاقتصادية والفكرية في التطور التاريخي لحساب العوامل

السياسية والفردية ، وجاء الجيل الجديد ليحاول استكشاف كل من العوامل الاقتصادية والفكرية معاً ، أو فهم كل مجموعة منها على حدة . وكان الاهتمام بالتاريخ الاقتصادي متسقاً مع سياق تطور الحضارة التكنولوجية كما أوضحنا سابقاً . أما التاريخ الفكري فقد نتج عن حالة الشك الفلسفي الذي اجتاح العالم الغربي بعد الحرب العالمية الأولى ، وهزَّ كل المسلمات التي عرفها الغرب في القرن التاسع عشر ، مكتسحاً أمامه ذلك الإيمان القديم بوجود «حقائق تاريخية» وغير تاريخية ، صلبة راسخة كما اعتقد الأوربيون قبل نشوب الحرب . فبعدها صار كل شيء «نسبياً» وكل شيء «في العقل» .

هذه النسبية سادت في أوربا وأمريكا على السواء . وفي أوساط المؤرخين الأمريكيين ظهر تيار جديد من المؤرخين اشتهر باسم تيار التاريخ الجديد . وكان من أبرز أعلامه «جيمس هارفي روبنسون» J.H.Robinson (١٨٦٣ ـ ١٩٣٦م) الذي قال إن الحقيقة التاريخية المجردة لا تعني شيئاً بحد ذاتها ، وإنما يجب استخدام التاريخ لفهم الحاضر ، ولهذا تجنب روبنسون الكتابة السردية للتاريخ . وبلور هذا الاتجاه مؤرخ موهوب آخر هو «تشارلز بيرد» Charles Beard(١٨٧٤ ـ ١٩٤٨م) الذي كان مولعاً بدراسة الجوانب الاقتصادية . وبذلك تبلورت في الولايات المتحدة مدرسة في التاريخ الاقتصادي بوصفه فرعاً مستقلاً من الدراسات التاريخية من ناحية ، كما ساد موقف نسبي بين المؤرخين الأمريكيين من أصحاب «التاريخ الجديد» من ناحية أخرى . فقد أكدوا على أن التاريخ يجب أن يكتب «وحاجات الحضارة ماثلة في الذهن» .

وربما كان أول شكل ناضج لمفهوم النسبية التاريخية قد ظهر في أمريكا من خلال مقالة «كارل بيكر» Carl Becker التي نشرها سنة ١٩١٠م . وخلاصتها أنه على الرغم من أن المؤرخين كانوا وما زالوا يطمحون إلى تقديم إسهامات دائمة وباقية للمعرفة الإنسانية ، فإن الدراسات والبحوث التاريخية التي تكتب في عصر سابق لا تلبث أن تفقد صلاحيتها للبقاء في العصر ، أو العصور اللاحقة . وما يريد «بيكر» قوله هو أن كل عصر يبحث عن عناصر بعينها في التاريخ لكي يلقي عليها الضوء لأنها تخدم أهداف العصر الحاضرة والمستقبلية ؛ فإذا جدَّ عصر جديد بمطالب جديدة يتم تسليط الضوء على عناصر جديدة في التاريخ بحيث لا تصلح العناصر القديمة لتقديم «قراءة

جديدة» للتاريخ . فقد ازدهرت دراسة التاريخ السياسي والدبلوماسي في القرن التاسع عشر ، عصر الثورة السياسية ، لأنه كان هناك اتفاق واسع النطاق على مفهوم أن «التاريخ هو سياسة الماضي» . وفي العصر الذي كانت فيه المشكلات الصناعية تلح في طلب الحل ، بات التفسير الاقتصادي للتاريخ هو الأمر الذي يتفق عليه المؤرخون . كما أن ظهور الدولة الاشتراكية بعد الثورة الروسية سنة ١٩١٧م طرح معادلة جديدة في كتابة التاريخ ، أو بالأحرى ، قراءته .

وفي سنوات ما بين الحربين العالميتين شاعت أفكار نظرية النسبية التي طرحها أينشتين في الفكر الغربي بشتى جوانبه ، كما أن تجربة الحرب العالمية الأولى ، بكل فظائعها ونتائجها السياسية والعسكرية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية ، جعلت الشك يطال مسلمات القرن السابق وأحكامه المطلقة . ولم تكن دراسة التاريخ استثناء في ذلك ؛ إذ شاعت النسبية في الدراسة التاريخية في تلك الفترة .

بيد أن «المؤرخين النسبيين» كانوا مدرسة متواضعة بين المؤرخين . صحيح أنهم أدوا دوراً مهماً في تقويض دعائم مدرسة رانكه ، ولكنهم كانوا يضعون عناوين ضخمة على حقائق بسيطة . ومن ناحية أخرى ، فإنهم خلطوا بشكل مفهوم بين «التاريخ العلمي» الذي نادت به مدرسة رانكه ، وبين النسبية التاريخية . وقد تعرض هؤلاء إلى الهجوم من جانب المؤرخين المحدثين الذين زاد اتجاههم صوب التفسير الاجتماعي للتاريخ ، ويبرز من هذه المدرسة اثنان أحدهما أقرب إلى الفلسفة منه إلى التاريخ ؛ وهو «بنديتو كروتشه» Bendetto Croce(١٨٦٦ ـ ١٩٥٢م) ، والثاني أقرب إلى الآثار منه إلى التاريخ ؛ وهو «روبين جورج كولينجوود»R.G.Colling wood (١٨٨٩م ـ ١٩٤٣م) . كان كروتشه وزيراً للتعليم في الحكومة الإيطالية عامي (١٩٢٠ ـ ١٩٢١)، كما كان معارضاً قوياً للفاشية . وكتب عدة مقالات فلسفية عن طبيعة التاريخ ؛ فقد أفرد للتاريخ قسماً في كتابه «المنطق» وألف كتاباً بعنوان «التاريخ» (١٩٤١م) .

وقد عرَّف كروتشه التاريخ عدة تعريفات مبهمة متناقضة ، إذ قال : «إن الحياة والحقيقة هما التاريخ والتاريخ وحده» ولأن للتاريخ بوصفه حياة الروح أهدافه الداخلية الذاتية ، فليس له هدف أو غاية متسامية تتجه إليها حركته . إلا أنه اعترف ، من ناحية

أخرى ، بأن التاريخ «سجل واقعي» للأحداث . وعموماً فإنه لا يمكن متابعة ما كتبه كروتشه لأنه يفتقر إلى الاتساق ويغلفه الغموض والإبهام . ويعتبر كروتشه من الفلاسفة المثاليين ، لأنه في الاستقطاب بين المثالي والمادي (أو الاقتصادي الذي هو أساس التطور الاجتماعي) جنح إلى المثالية . وأصر على أن المعرفة التاريخية نوع من الإلهام الفكري . وأخيراً ، قال إن الماضي بحد ذاته غير موجود (وهو رأي ساقه فلاسفة كثيرون في سياق هجومهم على التاريخ) وأن حقيقة التاريخ لا توجد سوى في أذهان المؤرخين. ومن أشهر عبارات كروتشه في هذا الصدد قوله بأن «التاريخ كله معاصر» ، أي أنه غير موجود إلا في أذهان المعاصرين . ومع ذلك فإنه قال إن الفكر التاريخي يسمو فوق كل صنوف الفكر ؛ إذ إن نسبية المعرفة التاريخية ليست اعترافاً بالضعف، وإنما هي تأكيد على القوة الفكرية والقوة الإبداعية .

لقد ترك كروتشه تراثاً محيراً مربكاً في آرائه الفلسفية عن التاريخ . وقد وجه إليه أحد الباحثين نقداً لاذعاً في عبارة صاغها كروتشه نفسه «كم أمقت الفيلسوف غير الكفء» .

ومع ذلك فإن المؤرخ الانجليزي كولينجوود قد هذَّب أفكار كروتشه ووضعها في قالب شاعري على الرغم من أنه كان باحثاً في الآثار وتاريخ بريطانيا في عصر الرومان. وكان يشغل كرسي الفلسفة بجامعة أوكسفورد التي كان يلقى فيها محاضراته في التاريخ أيضاً . وفي سنة ١٩٣٠م نشر للجمعية التاريخية ببريطانيا العظمى كتيباً عن «فلسفة التاريخ» يمكن أن نتعرف منه على مداخل فكر كولنجوود. إذ قال إن التاريخ عمل من خلق المؤرخ يبدأ وجوده عندما يطرح المؤرخ سؤالاً حول ظاهرة تاريخية بعينها. والتاريخ هو الإجابة عن هذا السؤال . والمؤرخ لا يختار، لأنه لا توجد حقائق من الماضي ماثلة أمامه لكي يختار منها وضعها من خلال التفكير التاريخي ، وهو قول غير جاد بقدر ما هو مربك؛ فدراسة التاريخ ليست دراسة تخيلية ، وإنما هي دراسة تقوم على الحقائق التاريخية المسجلة بشكل أو بآخر . ومعنى كلام كولينجوود - في التحليل النهائي - أن التاريخ كله في ذهن المؤرخ، أي أنّ كل مؤرخ يحمل في ذهنه تاريخاً غير الذي يحمله مؤرخ آخر غيره، وهو عبث تحت راية الفلسفة . ومع هذا كان

كولينجوود فخوراً بآرائه؛ فهو يقول إن كتاب التاريخ المعروض على الرف ليس تاريخاً بحدّ ذاته، ولكنه يصير تاريخاً حينما نأخذه ونبحث فيه عن المعرفة التاريخية.

ولم تؤثر آراء كروتشه وكولينجوود في تطوّر الدراسة التاريخية، وإن كانت بمثابة رافد ثانوي من روافد المعرفة التاريخية يجسّد رؤية الفلاسفة المثاليين للتاريخ. ومن حسن الحظ أنّ المؤرخين لا يحاولون فلسفة التاريخ، وهو ما يمكن تفسيره بسبب بسيط وواضح، هو أنّ المؤرخين يغيّرون آراءهم كلما جدت معلومات جديدة تكشف عنها المصادر التاريخية.

وفي مقابل المثاليين حاول الفلاسفة الوضعيون، أيضاً، فلسفة التاريخ أي البحث فيما وراء التاريخ "metahistory"، وهي تقاليد ترجع إلى فلاسفة القرن التاسع عشر على أيّ حال. ومع أنّ فلاسفة التاريخ اهتموا باستمرار بمحاولة وضع قوانين للحركة التاريخية، فإنّ المؤرخين أنفسهم كانوا يرون في فلسفة التاريخ نوعاً من العبث بحيث أسماها بعضهم «العفريت الأسود» الذي يخاف منه المؤرخون. ومع هذا، فإنّ النظريات التي قدّمها فلاسفة التاريخ قد ساعدت على تطوّر الفكر التاريخي والدراسات التاريخية.

كان أهم الفلاسفة الوضعيين الذين حاولوا فلسفة التاريخ في القرن العشرين هو «أوزوالد شبنجلر O.Spengler» (١٨٨٠ ـ ١٩٣٦م) الذي كتب بدافع من الشك الذي ساد في الغرب بعد الحرب العالمية الأولى وضرب فكرة أنّ التاريخ مضمار التقدّم البشري التي كانت سائدة قبل الحرب. ففي كتابه «اضمحلال الغرب» (الذي نُشر فيما بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٢) عَرَض شبنجلر آراءه عن النظرة الدورية للتاريخ التي تشبه الدورة العنصرية للإنسان. وكان يرى أنّ التاريخ هو الفترة الزمنية الدنيوية، وليست ثمّة قيمة لما وراء التاريخ الدنيوي. ولكن أهم ما قدّمه في كتابه هذا أنّه حاول أن يقدّم نظرية عامة للتاريخ وضع فيها أسس فكرته التي يدلّل بها على تدهور الحضارة الغربية؛ إذ قال: «إنّ البشرية لا تشيخ، ولكل حضارة إمكانياتها الجديدة الخاصة في التعبير عن الذات؛ فهي تنشأ وتنضج ثم تضمحل، ولكنها لا تعود إلى سيرتها الأولى أبداً». وكتابه عبارة عن دراسة مقارنة عن صعود حضارات كاملة وسقوطها. وقد تنبأ

شبنجلر بانهيار الحضارة الغربية لأنها بلغت ذروة الميكنة، وقد شبه شبنجلر الحضارة بالكائن الحي الذي ينشأ ثم ينضج ويتدهور في النهاية.

وعندما صار «أرنولد توينبي A. Toynbee» مشغولاً بمشكلة تكوين الحضارات التمس الهداية والإرشاد لدى شبنجلر؛ ولكنه وجد أنّ نظرية شبنجلر ذات قيمة محدودة. ويشرح توينبي كيف شغلته الدراسة المقارنة بين الحضارات بقوله:

«لقد اتضح لي فجأة أنّ التجربة التي نمرُّ بها في عالمنا (الحرب العالمية الأولى) قد مرَّ بها ثوكيديدس Thucydides (المؤرخ الإغريقي الذي عاصر حرب البلوبونيز) في العالم بالفعل».

كان توينبي يدرس التاريخ والأدب الإغريقي؛ ومنذ سنة ١٩١٩ م إلى سنة ١٩٢٤م كان يشغل منصب مدير البحوث في المعهد الملكي للشئون الدولية في لندن وكان مسئولاً أثناء سنوات ما بين الحربين عن النشرة السنوية عن الشئون الدولية Survey of International Affairs التي ينشرها المعهد.

وبعد عدّة محاولات شرع توينبي في كتابه المهم والشهير «دراسة للتاريخ» (صدرت المجلّدات من ١ ـ ٤ سنة ١٩٣٤، ومن ٤ ـ ٦ سنة ١٩٣٩، ومن ٧ ـ ١٠ سنة ١٩٥٤). وقد تسببت الحرب العالمية الثانية في اتساع الفجوة الزمنية بين نشر المجلّدات الستة الأولى والمجلّدات الأربعة الأخيرة، وقد حدث في الوقت نفسه أن تغيّرت آراء توينبي بشكل بسيط.

وفي هذا الكتاب عرَّف توينبي بإحدى وعشرين حضارة زعم أنها مرّت بمراحل متشابهة من مراحل النمو والانهيار والتحلل النهائي. وقال إنّ المرحلة النهائية في كل حالة كانت تتميّز بتكوين «دولة عالمية»، وأنّ ثمّة «قوانين» بعينها تتسبّب في تطورات حاسمة معينة، وهو ما صاغه في شكل التحدي والاستجابة. وتتسم المجلدات الستة الأولى بأنها ذات مسحة تشاؤمية لرجل يعرف أنّ الحضارة التي ينتمي إليها آخذة في التدهور. ولكن المجلّدات الأربعة الأخيرة التي نشرت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء تشي بالنزعة الإحيائية عند «أرنولد توينبي» إذ قال: «عندما تصعد الحضارات وتسقط، وعندما تدفع في سقوطها حضارات أخرى للصعود، فإنّه ربما

يكون هناك مشروع هادف ، أسمى قدراً من مشروع تلك الحضارات الساقطة ، ربما يكون يحرز تقدّماً طوال الوقت وفق خطّة مقدّسة، عارفاً أنّ المعرفة التي تتحقق من خلال المعاناة التي سببها الفشل سوف تكون الوسيلة الأساسية للتقدّم».

لكن أهم ما قدّمه توينبي في «دراسة التاريخ» يتمثل في أنّه كسر تقاليد اتجاه الدراسات التاريخية الغربية إلى التركيز على تاريخ الغرب. وقد تزامن ذلك مع نجاح علم الآثار في الكشف عن حضارات قديمة أخرى ووضعها تحت الضوء.

وقد حاز توينبي إعجاب القارئ العام، ولكنه لم ينج من انتقادات المؤرخين المحترفين، إذ إن هناك ما يشبه الاتفاق بين المؤرخين المحترفين على أنّه أيّاً ما كان ما كتبه توينبي في كتابه « دراسة للتاريخ» «فهو ليس تاريخاً. وثمّة لدى الجيل الحالي من المؤرخين الشباب نوع من ردّ الفعل الإيجابي لصالح توينبي وبعض ما كان يحاول القيام به. إذ لا ينبغي أن نتمثّل مشروع توينبي لتفسير التاريخ برمّته على أساس فكرة التحدي والاستجابة، وإنما يجب أن نعترف بأنّ هذه الفكرة كانت إسهاماً عبقرياً صوب فهمنا للماضي. وربما لا يكون توينبي مؤرخاً محترفاً كما يحلو لناقديه أن يصفوه، لكنّه دفع بالفكر التاريخي إلى الأمام وساعد الأجيال الجديدة من مؤرخي العصر الحديث على التخلي عن النظرة الجزئية للتاريخ.

وإذا كان هذا الجيل من مؤرخي القرن العشرين، من أمثال بلوش وتوينبي وغيرهما، قد عمل على توسيع قاعدة الدراسات التاريخية ، فإنّ الأغلبية الساحقة من المؤرخين الذين لا يملكون رؤية لحركة التاريخ استمرت تعمل داخل الحدود التي تم تحديدها عند نهاية القرن التاسع عشر على أيدي أناس مثل «لانجلوا وسينيوبوس» C.V. (Langlois و Ch. Seignobos) اللذين وضعا كتاباً في منهج البحث التاريخي يتسم بالسمة التقليدية يكاد أن يكون دليلاً لأصحاب الحرفة (ترجمه الدكتور عبدالرحمن بدوي تحت عنوان «النقد التاريخي») . إذ استمر أولئك المؤرخون في الاهتمام بالتاريخ السياسي والدستوري بشكل حصري وظلّوا يفضلون جمع الحقائق وتراكمها على التفسير التاريخي، ودراسة الوثائق على استخدام الوسائل والأدوات البحثية التي تستخدمها العلوم الأخرى لفهم التاريخ. ولعل من الأفضل أن نطلق على هذه

المجموعة من المؤرخين اسم «المؤرخين الحرفيين» ، إذ إنهم كانوا يستخدمون المناهج العلمية المستمدة من القرن التاسع عشر، ويفيدون من الشك الذي ساد بعد الحرب العالمية الأولى، كما كانوا أكثر تفهماً للسمة الكلية للمجتمع الإنساني. وقد انكب هؤلاء على دراسة أصول المؤسسات الانجليزية في العصور الوسطى، وكان هدفهم : «نحن نفحص الماضي ليس من أجل استخلاص دروس سياسية عملية، وإنّما لكشف ما حدث بالفعل».

وقد تطوّرت تطوّراً بالغاً في القرن العشرين دراسة أحد فروع الدراسات التاريخية التقديدية، وأعني به التاريخ الدبلوماسي . ففي معظم الجامعات الرئيسية في الغرب ، حيث تمّت صياغة الدراسة التاريخية في شكل رسمي، كان لا بد لدراسة التاريخ من أن تتوقف عند فترة ما في القرن التاسع عشر، وحتى قبل ذلك، ولم يكن هناك دراسة للتاريخ المعاصر. بيد أنّ الاهتمام الذي انتشر في فترة ما بين الحربين حول أصول الحرب العالمية الأولى أعطى دفعة قوية لدراسة التاريخ الدبلوماسي الحديث. وفي السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى نشرت مختلف الدول مجلّدات عن مراسلاتها الدبلوماسية مما قدّم للمؤرخين مادة مصدرية وفيرة لدراسة التاريخ الدبلوماسي . وفي كثير من الجامعات البريطانية تخلّى الباحثون عن التحفّظ التقليدي بحيث صار من المقبول دراسة التاريخ الدبلوماسي في الفترة الحديثة والمعاصرة. وعلى الرغم من أنّ التاريخ الدبلوماسي لم يلبث أن اشتهر بكونه أكثر فروع الدراسات التاريخية جدباً وعقماً، فإنّ معظم ما تم من دراسات في مجال التاريخ الدبلوماسي آنذاك كان موجهاً صوب الحاضر.

كانت نتيجة ذلك أنّ جيلاً كاملاً من مؤرخي الغرب تربّى على مقولة أنّه « إذا لم يكن التاريخ وثائق دستورية، فإنه ينبغي أن يكون مراسلات دبلوماسية»، وهي مقولة تحبس التاريخ ـ مرة أخرى ـ في إسار فكرة «سياسة الماضي» التي شاعت في القرن التاسع عشر. وقد أنفق المؤرخون جهداً بلا طائل على مدى ربع قرن يبحثون في التحالفات الثنائية والثلاثية، ويفتّشون عن أصول أزمة البلقان، وينقبون عن جذور مشكلة المغرب العربي بسبب هذه النظرة الضيّقة للتاريخ التي كانت نتاجاً مباشراً

لأحداث الحرب العالمية. ويبدو أنّ مؤرخي التاريخ الدبلوماسي عامة كانوا يشعرون بجدواهم الاجتماعية أكثر من غيرهم : فقد كانوا على ثقة من أنّ البحث المكثّف عن أصول الحرب السابقة وتوفير المعلومات الكافية عنها سوف يساعد على تجنّب الحرب التالية (وهو ما لم يحدث على أيّ حال).

وفي هذه الفترة برز عدد كبير من المؤرخين المحترفين الذين تعاملوا مع التاريخ باعتباره «حرفة» أو «صنعة» لا مجال فيها للخيال؛ وبرز عدد من المؤرخين الانجليز والأمريكيين في ثلاثينيات القرن العشرين. وباندلاع الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩م، كان هذا النمط من التاريخ الحرفي ما يزال موجودا. ولكن فروع الدراسات التاريخية التي عرفها الغرب آنذاك لم تلبث أن انزلقت إلى الجمود والعقم لأنها التزمت بالحرفة وأعرضت عن الفكر؛ فقد صارت فروع التاريخ الاقتصادي والتاريخ الفكري، وتاريخ العلوم، فروعاً تعاني من عدم القدرة على التقدّم وتوسيع المفاهيم.

وقد عُرفت هذه الفترة التي بدأت بسنوات الحرب العالمية الثانية، «بأزمة الثلاثين عاماً» في الدراسات التاريخية. وكانت أزمة الدراسات التاريخية جزءاً من أزمة الدراسات الإنسانية والاجتماعية بشكل عام. وقد تبدت واضحة من خلال الحقيقة القائلة بأنّ تلك السنوات الثلاثين قد شهدت ظاهرة تبدو فريدة في تاريخ الكتابة التاريخية بأسره: إذ إنّ عدداً كبيراً من المؤرخين قضوا شطراً كبيراً من وقتهم لكي يقولوا للآخرين كيف يكتبون التاريخ وليوجّهوهم في ذلك المجال بدلاً من أن يكتبوا هم التاريخ بأنفسهم.

والواقع أنّ ما يسمّى بأزمة التاريخ كان نتاجاً للتوتّر الناجم عن طبيعة الدراسة التاريخية نفسها من ناحية، وتأثير سنوات الحرب العالمية الثانية وما بعدها على المفاهيم والقيم والمثل العليا من ناحية أخرى. وتفسير ذلك أن ما كان على الدراسات التاريخية أن تفسره وتوضحه وتشرّحه، كان هائلاً ومتناقضاً وكانت الحرب العالمية الثانية قد أثّرت في شكل الحاجات الثقافية للناس، كما كان التسارع في التطورات التكنولوجية منذ أربعينيات القرن العشرين قد غيّر كثيراً من المفاهيم الثقافية والاتجاهات الفكرية. ففي أمريكا زاد معدّل التنابز بالاتهامات بين الاتجاهات المختلفة في التفسير التاريخي .

أما في بريطانيا فلم يكن ثمّة إحساس بالأزمة بسبب عدم ثقة المثقفين في محاولات التنظير لما يقوم به المؤرخ وما يجب أن يقوم به. ولكن نتاج الدراسات التاريخية في تلك الفترة لم يكن يحمل نغمة الثقة نفسها التي ميّزت أعمال المؤرخين من قبل ومن بعد.

لقد صبغت الحرب العالمية الثانية والفترة التي تلتها الدراسات التاريخية من طريقين: أولهما ذلك التحدي الخطير الذي واجه الاستمرارية التاريخية التي كانت أساس الفكر التاريخي برمّته في القرن العشرين. إذ كانت فكرة الاستمرارية بمثابة المخزون الاحتياطي للمؤرخ الذي كان يكسب عيشه من بيان أنّ كل شيء مرتبط بكل شيء آخر. ولكن الطفرة الهائلة التي أحدثتها الحرب الثانية جعلت مفهوم الاستمرارية يهتز ويتراجع؛ وثانيهما أنّ ميزان القوى العالمي بأسره قد تغيّر منذ بداية الحرب العالمية الثانية، إذ انتهت سنوات السيادة والسيطرة الأوروبية إلى الأبد، وبدأ التركيز على أفريقيا وأمريكا الجنوبية والشرق الأقصى. وقد أدّت حقيقة أنّ التطوّر التاريخي في هذه المناطق قد حدث على مرّ القرون بشكل منفصل تماماً عن التطورات الأوروبية التي كان المؤرخون الغربيون يركّزون عليها في السابق ـ أدّت هذه الحقيقة إلى طرح التحدّي أمام المفهوم القائل بأنّ التاريخ عملية متواصلة داخلياً. ولكن أهم نتائج هذه الحقيقة قد تمثّل في أنها خلقت نمطاً من الدراسة التاريخية للأقاليم المختلفة التي ظهرت في دائرة الاهتمام بعد الحرب العالمية الثانية.

أما التقدّم التكنولوجي فكانت له آثاره الواضحة على المنهج، لأن هذا التقدّم وضع في متناول المؤرخ الحاسبات الإلكترونية وغيرها من الإمكانيات من ناحية، وكان من ناحية أخرى حافزاً على بزوغ فرع مهم من الدراسات التاريخية يهتم بتاريخ العلوم والتكنولوجيا من ناحية أخرى. والأهم من ذلك أنّه خلق شعوراً عميقاً بأنّ العالم المعاصر الذي يحظى بالإنجاز التكنولوجي يختلف بشكل أساسي عن العصور الماضية. وهو ما أكّد من جديد على عدم استمرارية التاريخ، وطرح التساؤل حول جدوى الدراسة التاريخية للعصور الماضية. ومن المؤكّد أنّ هذا قد زرع بذور الشك في نفوس أولئك الذين طالما عوّلوا على التبرير الوظيفي لدراسة التاريخ.

❖ ❖ ❖

لقد وجّهت الحرب العالمية الأولى ضربات قاضية لبعض مسلمات القرن التاسع عشر. بيد أنّ مؤرخي فترة ما بين الحربين تشبّهوا بالمسئولين الحكوميين في دولهم وهم يبحثون عن ملجأ بعيد عن الحقيقة. وبزغت فكرة مفيدة تجسّدت في «النسبية». وكانت هناك ضجّة صاخبة حول التحوّل من التاريخ السياسي إلى التاريخ الاجتماعي والتاريخ الفكري. وسادت نغمة ليبرالية غامضة تقول إنّ سياسات الأسر الحاكمة والدبلوماسية السرية جلبت الحرب، وأنّ من المؤكد أنّ السياسات العقلانية يمكن أن تتجنّب الحرب مستقبلاً. ومن ثم فإنّه قبل الحرب العالمية الثانية كان ما يزال هناك إيمان بعقلانية الإنسان، وقبول لفكرة أنّ الحرب والثورات تحدث بسبب قرارات معيّنة يتخذها القادة والزعماء، أو نتيجة نقص التخطيط الواعي لتجنّب مثل هذه الحروب والثورات. لكن الحرب العالمية الثانية قضت على كل هذه الأفكار؛ فمنذ سنة ١٩٤٥م كان هناك مؤرخون في شتّى فروع الدراسات التاريخية وبأعداد غير مسبوقة ولكن الأفكار الأساسية في مجال الدراسات التاريخية تغيّرت، وزادت حدّة الاختلاف بين اتجاهات المؤرخين ومفاهيمهم. وإذا كانت هناك سمة تميّز دراسة التاريخ كلها بعد الحرب العالمية الثانية، فهي أنّه صار هناك تقدير حقيقي للقوى غير العقلانية في مسار التاريخ، وصار هناك أيضاً فهم أعمق للنفسية الإنسانية المركبة المعقّدة، كما صار مقبولاً تقدير أهمية غير المتوقع في التاريخ. ومع ازدهار العلوم الاجتماعية، ازداد اهتمام المؤرخين بالحصول على مساعدة النقد الأدبي الحديث، باعتبار ذلك فهماً للأدب بوصفه كشفاً للذهن الإنساني اللاعقلاني.

وقد تركت الحرب العالمية الثانية تأثيراتها على كتابة التاريخ بطرق أكثر تحديداً، إذ إنّ الكتابة التاريخية الألمانية، تحديداً، حملت بصمة هزيمة عسكرية ثانية أشدّ هولاً. وفي إنجلترا حدث تغيّر واضح في اتجاهات الدراسة التاريخية بعد الحرب، إذ إن «أستاذ تاريخ الممتلكات البريطانية في آسيا» بجامعة لندن صار يعرف باسم «أستاذ التاريخ الشرقي». كان التغيير رمزياً ودالاً على اتجاه بأسره ينتقل من دراسة تاريخ العلاقات الإمبريالية صوب دراسة أقاليم وأمم مفردة كما يراها سكانها بدلاً من دراستها من جهة نظر الغزاة الأوروبيين.

كان معظم الشك الذي أمسك بتلابيب المؤرخين في فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها شكّاً مدمّراً في طبيعته. بيد أنّه حقق إنجازاً مهماً في لفت الانتباه إلى النمطية الجاهزة التي سادت الفكر التاريخي الأوروبي تجاه الشعوب الأخرى حتى ذلك الحين. وبرزت في هذا الاتجاه أسماء مثل الانجليزي «ألفرد كوبان A.Cobban» الذي سار قدماً بدراسات التاريخ الاجتماعي في كتابه «التفسير الاجتماعي للثورة الفرنسية» (١٩٦٤)، والمؤرّخ الأمريكي هكستر J. H. Hexter (ولد سنة ١٩١٠م) الذي سار على درب كوبان. وقد تجلّى ذلك في مجلة «المجلس الأمريكي لبحوث العلوم الاجتماعية» في عددها سنة ١٩٥٤ وسنة ١٩٦٤م حيث طرحت استفسارين عن طبيعة الدراسة التاريخية.

ومنذ الخمسينيات لم يعد المؤرخون في الغرب يرتبطون بالعلوم الاجتماعية بل أخذوا ينتقون منها ما يصلح ويرفضون ما لا يصلح. ولا يعني هذا أنّ أزمة الدراسات التاريخية كانت قد انتهت؛ إذ إن طبيعة الموضوع سوف تولد جدلاً ونقاشاً حول ما يجب على الدراسة التاريخية أن تؤديه للإنسانية (وهو ما سوف نلاحظ أنّه تجدّد في مقالة «فوكوياما» عن نهاية التاريخ في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة، أو في أعمال برنارد لويس المناهضة للمسلمين والعرب في محاولة اختراع عدو جديد للحضارة الغربية، وأخيراً في مقولات صموئيل هنتنجتون عن صدام الحضارات).

وفي الستينيات ظهر جيل من المؤرخين يرغب في أن يضفي على الدراسة التاريخية نوعاً من المعنى أو الغرض أكثر من مجرّد رصّ الحقائق وتدمير الأساطير، وفي التأكيد على الوحدة الكلية للتاريخ. ولكن اللافت للنظر أنّه في هذه المناقشات والمجادلات، وفي غمرة الأزمات وحركات التجديد التي مرّت بها الدراسات التاريخية، استمر تطوّر الدراسات التاريخية بشكل واضح. وقد تمثّل ذلك في تكاثر جمعيات الدراسات التاريخية في أوروبا وأمريكا من جهة، وفي صدور المجموعات التاريخية التي تبنتها الجامعات والمؤسسات البحثية من جهة ثانية، فضلاً عن المجلات والدوريات المتخصصة في فروع الدراسات التاريخية من جهة ثالثة.

كـــان ظهـــور المجلدات الأولى من سلسلة "Oxford History of England" في ثلاثينيات القرن العشرين انعكاساً لمدى اتساع الدراسات التاريخية في تلك الفترة من ناحية، ولمدى تخصّص الدراسات التاريخية من ناحية أخرى. ذلك أنّ كل فصل كان منفصلاً عن الفصول الأخرى بحيث يبدو من تتابع فصول المجموعة أنّ الكاتب متخصص في التاريخ الفكري في فصل، وأنّ غيره متخصص في التاريخ السياسي، أو في التاريخ الدبلوماسي، أو التاريخ الاقتصادي، أو التاريخ الاجتماعي، أو التاريخ الامبراطوري، أو تاريخ الفن.

ولم يكن هذا هو العمل الجماعي الوحيد بطبيعة الحال، فقد أصدرت جامعة أوكسفورد وجامعة كمبردج سلسلة من الكتب التي شارك في تأليفها عدد كبير من المؤرخين مثل (تاريخ أوكسفورد الاقتصادي) أو (تاريخ كمبردج للعصور الوسطى). كما أصدرت جامعة ويسكنسون بالولايات المتحدة مجموعة دراسات عن الحروب الصليبية كان المحرّر العام لها الأستاذ سيتون، وتعرف بتاريخ جامعة ويسكنسون للحروب الصليبية. . . وغيرها.

كانت جامعة أوكسفورد صاحبة السبق في الدراسات التاريخية في بريطانيا؛ ولكن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية برزت جامعة كمبردج منافساً في هذا المجال. وقد خرّجت كل من الجامعتين عدداً من المؤرخين الذين أسهموا في توسيع مجال الدراسات التاريخية في بريطانيا خلال القرن العشرين.

وفي الغرب، في النصف الثاني من القرن العشرين، يمكننا أن نميّز بين جانبين من جوانب الكتابة التاريخية مرتبط كل منهما بالآخر: الأسلوب الكلي للفكر الذي يميّز كل المؤرخين تقريباً، سواء أكانوا يساريين أم يمينيين، أم تقدّميين أم محافظين، وسواء أكانوا منجذبين إلى الدبلوماسية، أم الأدب، أم الاجتماع، وهو الأسلوب الذي يمكن وصفه اختصاراً بأنه القبول بحقيقة اللاعقلانية. وبغض النظر عن المقاربة الكليّة للدراسات التاريخية فإنّ الجانب الثاني من جوانب الدراسة التاريخية يتعلّق بالطريقة التي انتشرت بها مقاربات معيّنة في دراسة التاريخ: أولها الأعمال الجماعية التي تعاونت فيها مجموعة من الباحثين لدراسة ظاهرة تاريخية ما؛ ثم بعض أنماط الدراسة

التي خرجت مباشرة من رحم الظروف التاريخية للقرن العشرين، وثالثاً دراسة العلاقة بين الأدب والتاريخ، ثم نمط السيرة الشخصية الذي طالما احتقره المؤرخون الحرفيون.

وفي مجال المؤلفات التاريخية الجماعية يبرز اسم الأستاذ ميرل كورتي Merle Curti الذي كان محرّراً لعدد من المؤلفات التاريخية الرائدة بالتعاون مع عدد من المؤرخين: منها كتاب:

The Making of American Community : A Case Study of Democracy in a Frontier Country.

«بناء المجتمع الأمريكي: دراسة حالة للديمقراطية في مقاطعة حدودية» (١٩٥٩). وأهم ما يميّز هذا الكتّاب أنّه استخدم مفهوم الدراسة الكمية للتاريخ باعتباره رديفاً للمنهج التقليدي، وهو مفهوم ما زال شائعاً في الدراسات التاريخية حتى الآن. وقد أفاد مؤرخون كثيرون من التحليل الرقمي واستخدموا الجداول الإحصائية لكي يطوّروا اتجاهاً مهماً في الدراسات التاريخية.

وربما كان من نتائج توسّع الدراسات التاريخية في استخدام الأسلوب الكمّي أن تطوّرت دراسة «الديموجرافيا التاريخية»، أو «علم السكان التاريخي». وكان من روّاد هذه الدراسة الفرنسي «لُوي هنري» Louis Henry من المعهد الفرنسي للدراسات السكانية. (Institut National d'Études Démographiques) الذي طوّر أسلوباً جديداً لاستخدام المادّة التي يسجلها صغار الموظفين، وهو الأسلوب المعروف بإعادة البناء عندما تكون هناك تفصيلات كاملة تم جمعها عن عينات من العائلات. وقد جاءت الإسهامات المهمة في هذا المجال من جانب الباحثين الفرنسيين المتخصصين في الجغرافيا التاريخية ومن جانب مدرسة «الحوليات Annales» التي أشرنا إليها من قبل. وكان من أعلامها آديلين دومار A.Daumard، وبيير جوبير Pierre Gobert، ولُوي شيفالييهL. Chevalier، وجارسان Garcin، وأندريه ريمون A.Raymond.

وظهرت دراسات مهمة في تواريخ المدن منها ما كتبه لابيدوس Lapidus عن المدن العربية، وما كتبه أندريه ريمون عن المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، وعن

القاهرة، وكتاب جارسان عن قوص . . . وغيرهم. وفي انجلترا كان هناك عدد من المؤرخين العاملين في هذا المجال. وقد نشط المؤرخون الديموجرافيون في دراسة الانفجار السكاني الذي حدث في أوروبا القرن الثامن عشر. وأدّت هذه الدراسات إلى مزيد من فهم الماضي ومزيد من استخدام الحاسبات في دراسة التاريخ، وهو تطوّر محمود في الدراسات التاريخية على أيّ حال.

هذا الفرع الجديد من فروع الدراسة التاريخية الذي ازدهر منذ ستينيات القرن العشرين حتى الآن، وهو «التاريخ الحضري» الذي يهتم بدراسة التطوّر التاريخي للمدن، كان نتاجاً لمشكلات جديدة واجهتها الجامعات الإنسانية في القرن العشرين. إذ كان الاهتمام بتاريخ المدن، أو التاريخ الحضري، راجعاً إلى الاهتمام السائد حالياً بمشكلات المدينة، ولكن جذوره تعود إلى ما حدث من تطوّر في الفكر التاريخي نفسه؛ ففرع التاريخ الحضري في حقيقته فرخ من أفراخ «التاريخ الديموجرافي»، هدفه أن يفحص بالتفصيل عن بنية المدن والتغيرات التي طرأت عليها باعتبارها أهم ما يمكن للمؤرخ أن يدرسه دون أن يقع في حبائل الجمود الذي يميّز الفروع التقليدية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، فهذا الفرع من فروع الدراسات التاريخية يقدّم، في المدينة، تركيزاً وافياً على الدراسة المقارنة بين المجتمعات المختلفة، كما أنّه يلبي حاجة المؤرخين حالياً إلى مراجعة وإعادة التاريخ الوطني في ضوء معلومات أكثر وفرة عن العلاقات المحلية والضغوط الداخلية. وفي أمريكا، وبالتالي في أوروبا، كان لمدرسة شيكاغو في الاجتماع الحضري تأثير كبير. وتمثّل هذا التأثير في مجموعة من الدراسات نشرت تحت عنوان «المؤرخ والمدينة» (١٩٦٣م). ويمثل التاريخ الحضري عالماً فريداً من المصادر والمناهج التي يسعى إليها المؤرخ المعاصر، ففيه إحصاءات ومعلومات دقيقة من ناحية، ودراسة نقدية للروايات والأشعار من ناحية أخرى.

أما أسباب ازدهار دراسة تاريخ العلوم وتاريخ التكنولوجيا فتبدو واضحة. فمنذ خمسينيات القرن العشرين، أو قبلها بقليل، كان تاريخ العلوم وقفاً على عدد قليل من المتخصصين الذين ربطوا أنفسهم بالتطوّر الداخلي للعلوم، دون اهتمام بالتأثيرات الاجتماعية والثقافية. وخارج نطاق هذه المدرسة المتخصصة كانت هناك مقاربتان:

تمثّلت الأولى في الدراسات التاريخية الاقتصادية التي قدّمت نوعاً من الرصد للابتكارات العلمية والتكنولوجية دونما أي شرح كاف لكيفية حدوثها أو كيفية ارتباطها بالسياق الاجتماعي والاقتصادي الأوسع؛ وتمثّلت الثانية في الكتابات الماركسية التي كان لها فضل التأكيد على العلاقات الاجتماعية للعلوم ولكنها كانت تصر على تقديم التقدّم العلمي على المطالب الاقتصادية. وتاريخ العلوم، الآن موضوع أكثر تعقيداً، فهو يتطلّب من المؤرخ فهم النظريات العلمية التي يناقشها وفهم عملية السببية التاريخية والتغيّر التاريخي، وهو ما نجده لدى عميد مؤرخي العلوم المعاصر جيللسبي G.C.Gillispie وفي كثير من المصنّفات التي كتبت في تاريخ التكنولوجيا وألّفها باحثون كانت نقطة انطلاقهم من أرضية الأساليب المنهجية الراقية التي يستخدمها المؤرخون الاقتصاديون المعاصرون. ويبرز من بينهم، في جامعة هارفارد، «ديفيد لانديس» D.Landes الذي بدأ بالتاريخ الاقتصادي في كتابه «مصرفيون وباشوات: المالية العالمية والامبريالية الاقتصادية في مصر» (١٩٦٠م).

“Bankers and Pashas: International Finance and Economic Imperialism in Egypt”.

ثم صار يحتل مكانة مرموقة بوصفه حجّة في تاريخ الابتكارات التكنولوجية والتغيير الصناعي، وذلك بفضل الفصل الرائع الذي كتب في المجلّد السادس من مجموعة كامبردج في التاريخ الاقتصادي Cambridge Economic History (١٩٦٥م).

وقد تبلور قبول فكرة أهمية تاريخ العلوم وتاريخ التكنولوجيا في كافة الأوساط من خلال السلسلة الممتازة التي ينشرها معهد ماساشوستس التكنولوجي تحت عنوان «موضوعات رئيسية في التاريخ الأوروبي»، حيث تم تخصيص مجلّدين من المجلّدات الستة الأولى لدراسة صعود العلم وتطوّر التكنولوجيا. وكذلك فإن السلسلة المعروفة بعنوان: “Problems and Prespectives in History” تضمّنت مجلّداً عن «أصول الثورة العلمية».

وينبغي رصد المحاولات الناجحة التي قام بها المؤرخون للخروج من أسر التوجه القديم صوب التاريخ الغربي لرؤية حضارات أخرى من داخلها وبمصطلحاتها. وعن المؤرخين الأمريكيين والبريطانيين صدر رد فعل أيضاً تجاه مفهوم تفرّد التجربة الاستعمارية البريطانية ورد فعل بإزاء فكرة أنّ البريطانيين كانوا مستعمرين ممتازين بسبب كفاءتهم وأخلاقيتهم، وأنّهم تفوّقوا على الفرنسيين والإسبان في ذلك.

فقد تطوّر الاهتمام بدراسة الحضارات والمجتمعات غير الغربية في ظل السيطرة الاستعمارية، وبدأت تظهر اتجاهات للتعاون مع المؤرخين الوطنيين في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية لدراسة عصر الاستعمار.

لكن العلاقة بين الأدب والتاريخ، ومدى التفاعل بينهما، لقيت اهتماماً متزايداً في أوساط المؤرخين. ففي أوائل الستينيات تم تأسيس كرسي جديد في جامعة هارفارد للتاريخ والأدب، إذ كتب جون كليف J. Clive كتاباً يربط بين النقد التاريخي والنقد الأدبي. ثم صدرت في جامعة ولاية إنديانا صحيفة تهتم بالتداخل بين العلوم (Victorian Studies).

ومن ناحية أخرى فرضت كتابة السيرة التاريخية نفسها في مجال الكتابة التاريخية إذ اتضح للمؤرخين الغربيين أنّه بدون سيرة كريستوفر كولومبس، ومارتن لوثر، وجورج واشنطن، وجوزيف ستالين، وأدولف هتلر... وغيرهم، فإنّ مناطق شاسعة من التاريخ كانت ستبقى غامضة. وقد تم نشر عدد كبير من الدراسات التاريخية جعلت هذا الفرع من فروع الدراسات التاريخية يقف على قدم المساواة مع الفروع الأخرى التي أشرنا إليها من قبل.

لقد وصلت الدراسات التاريخية في الربع الأخير من القرن العشرين إلى تحقيق إنجازات مهمة؛ سواء من حيث توسع الدراسات التاريخية في فروع عديدة على نحو ما أشرنا إليه في السطور السابقة، أو من حيث تطوّر منهج البحث التاريخي والأساليب البحثية نفسها. لكن أهم ما يميّز القرن العشرين هو انتشار المؤسسات الحاضنة للفكر التاريخي وتكاثرها بحيث تخصّص بعضها في دراسة مجال بعينه مثل جمعية دراسة

الحروب الصليبية والشرق اللاتيني التي عقدت مؤتمرها الأول سنة ١٩٨٣م. كما أنّ المؤتمرات والندوات الدولية جمعت مؤرخين من شتّى الأقطار.

إذا كانت هناك سمة يمكن أن تميّز تطوّر الدراسات التاريخية في القرن العشرين فإنّ هذه السمة يمكن أن تتضح بشكل واضح جلي في غلبة القراءة الأيديولوجية للتاريخ؛ إذ إنّ القرن العشرين الذي شهد الحربين العالميتين والحرب الباردة، وحركات التحرّر الوطني؛ شهد أيضاً قيام الدولة الصهيونية العنصرية في فلسطين، وسقوط الكيان العنصري في جنوب أفريقيا، ونجاح وفشل محاولات التنمية في بلدان العالم الخارج من عباءة الاستعمار، وشهد سقوط الاتحاد السوڤييتي ونهاية الحرب الباردة، وبروز نظام عالمي مشوّش تحاول الامبريالية الأمريكية فرض قيادتها عليه تحت راية العولمة.

وكان لا بد لهذا كله أن ينتج تأثيراته في مجال الفكر التاريخي و الدراسات التاريخية؛ إذ إنّ حركات التحرّر الوطني أفرزت نمطاً من التواريخ الوطنية والقومية كانت النبرة الأيديولوجية فيه أعلى من الدقة التاريخية الموضوعية. وقد مالت معظم هذه الكتابات صوب الصياغات الأيديولوجية المستمدة من التفسيرات الماركسية الجديدة التي سادت في الكتابات التاريخية حتى ثمانينيات القرن العشرين على أقل تقدير. وبعد مرور ربع قرن على نهاية الحرب العالمية الثانية كانت هناك أعمال بحثية تاريخية كثيرة تحت الإعداد. ونشر بعض المؤرخين إسهاماتهم البالغة التميّز في المعرفة في الربع الأخير من القرن.

وعلى الرغم من أنّه يمكن، بقدر من التجاوز، طرح بعض التعميمات في الكتابات التاريخية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد كانت هناك داخل التيار العام للفكر التاريخي حركات قصيرة المدى تسعى في اتجاهات مختلفة، لا سيما فيما يخص دراسة التاريخ المعاصر. ففي زماننا هذا تتحرّك الأمور بسرعة لدرجة يصعب معها متابعة الاتجاهات الجديدة في الفكر التاريخي، وربما لا تكون هناك مشكلة حقيقية. ولم يحدث حتى الآن حسم الجدل حول فترات التقسيم التاريخي؛ وهو الجدل الناشب فيما بين المؤرخين أنفسهم، وفيما بينهم وبين ناقديهم.

من ناحية أخرى، لا يجوز ربط المؤرخين بلافتات سياسية طالما أنّ المؤرخين بشكل عام قد نجحوا في تجاوز انحيازاتهم السياسية، وهو ما يمثّل واحداً من أكبر إنجازات البحث التاريخي في القرن العشرين. ومع ذلك فإنّ بعض التيارات في مجال الدراسات التاريخية لم تسلم من الانحياز السياسي، أو التفسير الأيديولوجي للتاريخ.

إذا كانت الماركسية إحدى الوسائل التي تحمل إمكانية التقدّم صوب فهم معنى التاريخ، فالواقع أن عدداً من كبار المؤرخين الماركسيين البريطانيين كانوا على قدر من الفهم والتعمّق في التحليل التاريخي بدرجة تجعل من الصعب تمييزهم عن المؤرخين الذين عملوا في رحاب مدرسة «الحوليات» ذات الشهرة المرموقة، أو عن غيرهم من المؤرخين الذين اهتموا بكلية التاريخ، وبدراسة التاريخ باعتباره «كُلاًّ» لا يتجزأ. فقد حاول الماركسيون، وغيرهم كثير بالطبع، أن يكشفوا عن ارتباط الحوادث التاريخية ارتباطاً داخلياً ذا مغزى. وكان أهم إنجازاتهم يتمثّل على نحو خاص في أنّهم أعادوا «الشعب» مرّة أخرى إلى التاريخ، ولكن ذلك تم بطريقة استغلت كل مصدر متاح وكل منهج جديد بشكل مرهق.

ومن أهم هؤلاء المؤرخين كريستوفر هيل C.Hill (المولود سنة ١٩١٢) الأستاذ في جامعة أكسفورد الذي كان أول مجال لاهتمامه الفكري وأعظمه المدرسة الميتافيزيقية التي وجدت في أوروبا القرن السابع عشر؛ إذ إنّه وجد أنّ الماركسية أداة جيّدة تعينه في تحليله النقدي لأشعار هذه المدرسة. وفي الأربعينيات اتخذت كتاباته التاريخية العامة موقفاً ماركسياً فجّاً إلى حد ما، ولكن ما كتبه في الخمسينيات والستينيات: مثل «المشكلات الاقتصادية للكنيسة» (١٩٥٦) و«البيوريتانية والثورة» (١٩٥٨م) و«الأصول الفكرية للثورة الانجليزية» (١٩٦٥م) يحتل مكاناً مرموقاً في تاريخ الكتابة التاريخية الانجليزية عن الثورة الانجليزية. ويصرّ «هيل» على الوظيفة الاجتماعية للتاريخ. وقد كرّس حياته البحثية لدراسة القرن السابع عشر لأنه يعتقد أنّ هذا القرن(قرن الثورة) كان حاسماً في التطوّر الحديث للمجتمع الانجليزي. وهو يبدي احتقاراً شديداً للدراسة الأكاديمية العقيمة للتاريخ. وقد أشار إلى أنّ «ماركس نفسه لم

يسقط في خطأ التفكير بأنّ أفكار البشر كانت مجرّد انعكاس باهت لحاجاتهم الاقتصادية، لأنّ أسوأ تجاوزات الحتمية الاقتصادية» إنما جاء على أيدي الكتّاب اللاحقين الذين كان كثيرون منهم غير ماركسيين على حد تعبيره. وقد شرح هيل الارتباط بين الدين والعلم والسياسة والاقتصاد، محذّراً من الوقوع في فخاخ الحتمية الاقتصادية وحدها.

وهناك مؤرخ ماركسي آخر من أصحاب الاتجاه الماركسي الجديد بين الانجليز هو «هوبسباوم» E.J.Hobsbawm (ولد ١٩١٧م)، وهو أستاذ التاريخ في جامعة لندن. وقد صاغ آراءه في مقالته التي تحمل عنوان «الأزمة العامة للاقتصاد الأوروبي في القرن السابع عشر» التي يحلّل فيها المرحلة الانتقالية الأخيرة من الاقتصاد الإقطاعي إلى الاقتصاد الرأسمالي. ويتجلّى اهتمامه الخاص بـ «الشعب» في كتبه: «حركات التمرّد البدائية: دراسات في الأشكال العتيقة للحركات الاجتماعية في القرنين التاسع عشر والعشرين» (١٩٥٩م)، و «العمّال» (١٩٦٤م) الذي يتحدّث عن الطبقات العاملة كما هي، بدلاً من تنظيمات العمّال والحركات العمّالية التي كان المؤرخون التقليديون يركزون عليها. وليس هناك كتاب دراسي يمثّل التاريخ الكليّ مثل كتابه الذي يحمل عنوان «عصر الثورة ١٧٩٨ـ١٨٤٨م» (١٩٦٢م) فهو عمل يشي منذ فصله الأول بأنه كتاب فذ في التاريخ الاجتماعي.

كذلك يبرز ثومبسون E.P.Thompson (ولد سنة ١٩٢٤م) من بين المؤرخين الماركسيين الجدد. وهو متخصص في تاريخ العمل والعمّال، وقد حاز على شهرته بفضل كتابه «تكوين الطبقة العاملة الانجليزية» (١٩٦٥). ويصرُّ ثومبسون على أنّ «الطبقة» ظاهرة تاريخية وليست «بنية» أو «فئة»، فهي «شيء يحدث في العلاقات الإنسانية». فالطبقة علاقة تاريخية بشكل مندفع يحول دون أيّ محاولة لوقفها وتشريح بنيتها. وهي أيضاً علاقة يجب أن تتجسّد في بشر حقيقيين وفي سياق حقيقي. إذ إنّ الطبقة تحدث ـ وفق رأي ثومبسون ـ حينما يشعر بعض الناس، نتيجة تجربة عامة، بهوية المصلحة التي تجمع بينهم، وبأنهم قُبالة أناس آخرين ذوي مصالح مضادة لمصالحهم. وهذا الكتاب الذي يضم ثمانمائة صفحة يحتوي على كنز من المعلومات

المدهشة والنظرة التاريخية المتعمّقة التي جاءت نتاجاً لمعرفة ثومبسون بكل جوانب الأدب الخلاّق في هذه الفترة، وفهمه الشامل لاهتمامات علماء النفس وعلماء علم النفس الاجتماعي، والعلماء في سائر العلوم الاجتماعية. وبينما كان المؤرخون الاقتصاديون يهتمون بتشجيع الأرباح الكمية للثورة الصناعية، كان ثومبسون بحساسيته يستكشف الخسائر الكيفية لهذه الثورة.

أما في فرنسا فقد اشتهر عدد من هؤلاء الماركسيين الجدد منهم موريس جروزيه M.Grouzet (١٩٥٢). وتم تأسيس مجلّتين إحداهما بعنوان Past and Present في انجلترا على أيدي مجموعة مؤرخين، معظمهم ماركسيون والثانية بعنوان Comparative Studies in Society and History في الولايات المتحدة.

وقد أدّت التطورات التي اعتورت العالم منذ مطلع التسعينيات إلى خفوت التيار الماركسي في الدراسات التاريخية نتيجة لانهيار الاتحاد السوفييتي، وما بدا أنه انتصار نهائي للرأسمالية والامبريالية الغربية، ولتعاظم الدور الأمريكي في العالم. فقد ظهر أنّ الأيديولوجية الماركسية التي قام عليها الاتحاد السوفيتي قد برهنت على إخفاقها، مما أدّى إلى تراجع واضح في الفكر الماركسي وبدلاً من ذلك الاتجاه الماركسي الجديد الذي مثله بعض المؤرخين الأوروبيين، انتشرت نماذج التناول الكلي للظاهرة التاريخية، حيث يتدخل عدد من فروع الدراسات الإنسانية والاجتماعية، وهو ما يعرف باسم «النظام المشترك بين العلوم» "Inter-disciplinary System". وقد اعتمد هذا النوع من الدراسات على مسوغ القول إنّ التجربة الإنسانية محل اهتمام كثير من فروع العلم، وأن أي فرع بمفرده (مثل التاريخ) لا يمكن أن يفهم هذه التجربة حق الفهم. ومن ناحية أخرى، فإنّ المؤرخين كثيراً ما استعاروا أدوات العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى لفهم التجربة الإنسانية في سياقها التاريخي، فلماذا لا يتعاونون مع الآخرين لدراسة الظاهرة التاريخية؟

والحقيقة أنّ هذا «النظام المشترك» ما يزال محل تجربة، كما أنه ما يزال محل جدل ونقاش لأن التاريخ له خصوصية تتمثّل في منهجه وأدواته البحثية ومصادره فضلاً عن إمكانياته الذاتية التي قد لا تتوافر للعلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى. وربما يكون

هذا هو السبب في أنّ مثل هذه الدراسات المشتركة ما تزال قيد البحث في التاريخ المعاصر.

على أنّ أهم التطورات التي شهدها الفكر التاريخي في التسعينيات، هو ذلك الطرح الأيديولوجي للظواهر التاريخية. وكان أول ما لفت النظر في هذا السياق هو ما كتبه الأمريكي (فوكوياما) F.Fukuyama عن «نهاية التاريخ»، في رد فعل واضح لانهيار الاتحاد السوفييتي. وعلى الرغم من أنّ مقولة «فوكوياما» أحدثت ضجّة إعلامية وصحفية صاخبة، فإنني أعتقد أنّ تأثيرها على الفكر التاريخي محدود ومؤقت؛ فهي نوع من «البهجة السياسية» لسقوط العدو أكثر منها تحليل تاريخي لحقائق الظروف الموضوعية التي أدّت إلى هذا الانتصار المؤقت للرأسمالية والمعسكر الغربي. و«فرانسيس فوكوياما» كان النائب السابق لمدير مجموعة تخطيط السياسة بوزارة الخارجية الأمريكية، ويعمل حالياً مستشاراً لإحدى المؤسسات في واشنطن، وقد طرح أفكاره أولاً في مقال بعنوان « هل هي نهاية التاريخ؟» نشره سنة ١٩٨٩م في مجلة The National Interest ذهب فيه إلى أنّ هناك إجماعاً ظهر في السنوات القليلة السابقة حول شرعية الديمقراطية الليبرالية نظاماً للحكم بعد أن لحقت الهزيمة بالأيديولوجية المنافسة مثلما حدث للنظم الملكية الوراثية والفاشية والشيوعية. وكان من رأيه أنّ الديموقراطية الليبرالية قد تشكّل «نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للإنسانية» و «الصورة النهائية لنظام الحكم عند البشر»؛ ومن ثم فهي تشكّل «نهاية التاريخ».

وقد أثار هذا المقال موجات عارمة من النقد تمثّلت في أن سقوط حائط برلين ومذبحة الميدان السماوي في بيكين التي ارتكبتها السلطات الصينية الشيوعية، ثم الغزو العراقي للكويت، وحرب الخليج الثانية التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق بهدف تدميره وتقليم أظافره... وغير ذلك من الأحداث ـ كلها تدل على أنّ التاريخ ما يزال مستمراً. ورد «فوكوياما» بكتاب أصدره سنة ١٩٩٢، هو (نهاية التاريخ وخاتم البشر). وكان هدف الكتاب حسب كلامه الإجابة على سؤال قديم للغاية: إلى أي مدى يجوز القول إن تاريخ البشرية يتجه صوب الديموقراطية الليبرالية؟ وفي رأي

فوكوياما أنّ الإجابة على هذا السؤال يجب أن تكون «نعم» لسببين مستقلين: الأول يتصل بالاقتصاد والثاني يتصل بما يسمّى الصراع من أجل نيل التقدير والاحترام. وهو يؤكد أنّ المنطق الاقتصادي للعلم الحديث والنضال من أجل الاحترام كانا من أهم أسباب سقوط النظم المنافسة للديموقراطية الليبرالية؛ وذلك كان خلال النظم الاستبدادية اليمينية والنظم الدكتاتورية الشيوعية على حد سواء ـ كما أدّيا إلى إقامة الديموقراطية الليبرالية في العالم الرأسمالي باعتبارها نهاية التاريخ.

ويحاول «فوكوياما» بعد ذلك الإجابة على السؤال المتعلّق بمستقبل الإنسانية، وهل ستخلق الديموقراطية الليبرالية الرأسمالية مجتمعاً مستقراً للإنسان بحيث يكون الإنسان في هذا المجتمع خاتم البشر؟ وهو يطرح، في سياق الإجابة على هذا السؤال، عدة أسئلة أخرى عمّا إذا كانت الديموقراطية الليبرالية الرأسمالية آمنة من خطر أعدائها في الخارج، وعن إمكانية استمرار المجتمعات الديموقراطية على حالها إلى الأبد أم أنها ستكون عرضة للانهيار بسبب تناقضاتها الداخلية؟ ولكنه يجيب في النهاية بأن الديموقراطية الرأسمالية قادرة على تخطّي هذه الصعاب ولن تنهار مثلما انهارت الشيوعية في ثمانينيات القرن العشرين.

وفي رأينا أنّ ما كتبه فوكوياما لا يعدو أن يكون « تبشيراً» بالنمط الأمريكي الذي ظنّ أنه سوف يسود العالم المعاصر من ناحية، كما أنّه تبرير أيديولوجي لما روّجت له الدوائر الأمريكية من زعامة العالم وقيادته، قسراً، في ظل ما سمي باسم «النظام العالمي الجديد» أو ما عرف باسم «العولمة» من ناحية أخرى. وعلى أيّ حال، فإنّ ما كتبه «فوكوياما» أثبت إخفاقه وعقمه بسرعة مذهلة، وذلك بسبب ازدواج معايير هذه الديموقراطية الرأسمالية، وسعيها إلى فرض هيمنتها على العالم، وانفرادها بتقرير المعايير الأخلاقية والسياسية في العلاقات الدولية على هواها، فضلاً عن استنادها المطلق إلى القوة العسكرية كما شاهد الجميع في السنوات الأخيرة.

هذه القراءة الأيديولوجية للتاريخ المعاصر، وفق منظور فوكوياما، لم تلبث أن تخلّت عن مكانها لقراءة أيديولوجية أخرى تتم صياغتها الآن في الولايات المتحدة على أسس تناقض فكرة «نهاية التاريخ» وتقوم على فكرة «صدام الحضارات» التي روّج لها

اثنان أحدهما مؤرخ صهيوني هو «برنارد لويس» Bernard Lewis والثاني مفكّر ومُنظّر سياسي هو «صمويل هنتنجتون» S. Huntington .

كان «برنارد لويس» هو الذي قدّم الإسلام والمسلمين على أنّهم خطر يهدّد الحضارة الغربية في كتابه الذي يحمل عنوان «الأصولية الإسلامية» الذي كان في أصله محاضرة ألقاها سنة ١٩٩٠م باسم «محاضرة جيفرسون المهيبة»، وهو أعلى شرف تسبغه حكومة الولايات المتحدة على أي باحث تقديراً لإنجازاته في مجال الدراسات الإنسانية. ثم نشر المحاضرة بعد تنقيحها تحت عنوان «جذور الغضب الإسلامي» لتكون المقالة الرئيسية في مجلة "Atlantic Monthly" الأمريكية. ويظهر الانحياز والانتقائية في أنّ الكاتب يهيء القارئ سلفاً لأن يرى علاقة الإسلام بالغرب في ضوء الغضب والعنف والكراهية واللاعقلانية . وبسبب مكانة برنارد لويس العالمية باعتباره مؤرخاً ومعلّقاً سياسياً على الأحداث التي تجري في المنطقة العربية اهتمت وسائل الإعلام بالترويج لأفكاره التي طرحها بالشكل الذي ترك أثراً واضحاً على فهم الغرب للإسلام والمسلمين. ويلخّص لويس آراءه فيما كتبه:

«إنّ الصراع بين الإسلام والغرب استمر حتى الآن على مدى أربعة عشر قرناً من الزمان. وقد تكوّن (بدلاً من تضمّن) من سلسلة طويلة من الهجمات والهجمات المضادة، الجهاد والحملات الصليبية، الغزو والاسترداد. واليوم تسيطر على معظم العالم المسلم من جديد حالة عارمة وعنيفة من الاستياء ضد الغرب. وفجأة صارت أمريكا العدو الأكبر، تجسيداً للشر والخصم الشيطاني لكل ما هو خير للمسلمين والإسلام بشكل خاص؛ فلماذا؟».

هنا يصوّر «برنارد لويس» الإسلام والمسلمين في صورة المحرّضين والدعاة طوال أربعة عشر قرناً من الحرب، فهو يصوّر الإسلام على أنّه عدواني، ويقدّم أفعال المسلمين باعتبارها عدواناً مسئولاً عن الهجمات وحروب الجهاد. ومن ناحية أخرى، يقدّم «برنارد لويس» الغرب في صورة دفاعية يردّ بهجمات مضادة وبالحملات الصليبية، وحرب الاسترداد. وتتميّز كتابات «لويس» في هذا الشأن بأنها مبتسرة وبندرة مذهلة في المعلومات، ومناقشة هزيلة للتعليم والخلفيات الاجتماعية مما يجعل

كتابه مجرّد «دعاية نزقة» ضد المسلمين لخدمة أغراض الهيمنة الأمريكية وأغراض الحركة الصهيونية وإسرائيل. ولا يمكن اعتبار كتابات «برنارد لويس» سوى تمهيد أيديولوجي لاصطناع «عدو» للغرب يحل محل العدو الذي انهار في الثمانينيات» أي الشيوعية.

إنّ التحوّل الذي حدث في مواقف المسلمين تجاه الغرب، من الإعجاب والتقليد إلى العداوة والرفض، يتم اختزاله في أغلب الأحوال إلى مجرد صدام بين حضارات منفصلة ومتمايزة تكاد كل حضارة ترفض الأخرى.

هذه الفكرة هي محور مقالة «صدام الحضارات» لصمويل هنتنجتون S. Huntington نشرها أولاً في مجلة الشئون الخارجية (سنة ١٩٩٣) ثم أصدرها في كتاب «صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي» (نيويورك، ١٩٩٧م)، إذ يعلن أنّه في أعقاب نهاية الحرب الباردة سيحكم الصدام بين الحضارات الشئون السياسية العالمية، وستكون الخطوط الفارقة بين الحضارات هي خطوط القتال في المستقبل... وستكون الحرب العالمية القادمة حرباً بين الحضارات إذا اندلعت نيرانها...» ويرى «هنتنجتون» أنّ الفترة الحديثة من تاريخ البشرية كانت محكومة بالصراع بين الأمم والأيديولوجيات على نحو ما كان يجري بين القوى العظمى أثناء الحرب الباردة. و في عالم يزداد صغراً وتداخلاً صارت الفروق الأساسية بين الحضارات أكثر وضوحاً وأشدّ بروزاً. ويحدث هذا في وقت يجري فيه التحوّل من مرحلة سادت فيها الحضارة الغربية إلى مرحلة أخرى تظهر فيها الحضارات غير الغربية لتؤدي أدواراً عالمية مهمة: «إنّ الحضارات غير الغربية لم تعد موضوعات للتاريخ يستهدفها الاستعمار الغربي، ولكنها تنضم إلى الغرب في تحريك التاريخ وتشكيله». ويسوق هنتنجتون تعريفاً للحضارة بأنها «كيان ثقافي... أعلى تجمّع ثقافي... يتحدّد بواسطة كل من العناصر الموضوعية المشتركة، مثل اللغة والتاريخ والدين والعادات والمؤسسات والعناصر الذاتية التي يعرِّف الشعب نفسه بها.. ويمكن للحضارة أن تضم العديد من الدول الوطنية وليس دولة واحدة». ومن بين الحضارات التي يعددها: الغرب، والإسلام، وأمريكا اللاتينية، والصين واليابان.

ولأن رؤيته أيديولوجية، تخدم انحيازاته السياسية، يعجز هنتنجتون عن رؤية الفروق الثقافية التي تستعصى على التعميم حتى داخل الغرب نفسه. فهل يمكن تفسير المقاومة الأوروبية، والفرنسية خصوصاً، للهيمنة الأمريكية في سياق هذا التعميم الذي جعله يرى في الغرب كتلة واحدة؟

ويستمر هنتنجتون ليحدّد رؤيته بأنّ المستقبل القريب سوف يشهد صراعاً بين الغرب ومختلف الدول الإسلامية ـ الكونفوشيوسية. بل إنّه يصف الإسلام بأنه «العدو القديم». ويقول تحت عنوان لأحد أقسام كتابه «حدود الإسلام الدموية» إنّ الإسلام دين يرتبط بالعنف وإراقة الدماء. وهنا يتضح أنّ «هنتنجتون» يرى التاريخ في ضوء منابع الصراع والصدام، وهو في بحثه عن منبع الصراع في المستقبل يركّز على الاختلاف بين الحضارات.

هذا الطرح الأيديولوجي لتفسير حركة التاريخ لم تتضح آثاره في مجال الدراسات التاريخية حتى اليوم، فما يزال النقاش محتدماً. ولكن ما يلفت النظر هنا استخدام هذه التفسيرات الأيديولوجية للتاريخ لصالح المطامع الامبريالية الأمريكية على الصعيد العالمي، وتبرير استخدام القوة الأمريكية لغرض أهداف مصالح الاحتكارات الرأسمالية على العالم. وهي محاولة تلقى معارضة متصاعدة في شتّى أنحاء الدنيا؛ بل وفي داخل أوروبا نفسها.

لقد تطوّرت الدراسات والمفاهيم التاريخية في أوربا وأمريكا خلال القرن العشرين على المستوى الكمي. وعلى المستوى الكيفي أيضاً، وحقّقت دراسة التاريخ إنجازات ربما تفوق كل ما تحقق في التاريخ بأسره على مدى القرون الماضية. بيد أن هذه الإنجازات ـ على الرغم من أهميتها وجسارتها ـ لم تحقق نوعاً من الاتفاق على تحديد معنى التاريخ، أو غايته. وما زالت التفسيرات الأيديولوجية ذات الأهداف السياسية تُفسد على المؤرخين عملهم. ومع ذلك فإن تطور المناهج، وأساليب البحث التاريخي وأدواته، ومصادر الدراسة التاريخية قد ارتقت بحرفة المؤرخ إلى مستوى غير مسبوق. ومن ناحية أخرى، فإنّ المؤسسات الحاضنة للفكر التاريخي قد تكاثرت في القرن العشرين؛ سواء من حيث تطوّر دراسة التاريخ في الأقسام الجامعية ومراكز البحوث،

أو الجمعيات المتخصصة في الدراسات التاريخية وفروعها، أو المجلات والدوريات والمنشورات التاريخية، أو الندوات والمؤتمرات وغيرها .

إنّ القرن العشرين يعتبر، بحق، قرن التطور الكبير في الدراسات التاريخية في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، وفي أماكن كثيرة من العالم.

فماذا عن الدراسات التاريخية في العالم العربي في القرن العشرين؟

في ظني أنّ الحديث عن الدراسات التاريخية في العالم العربي خلال القرن العشرين، لا يمكن أن يستقيم دون أن نضرب معول البحث في تربة الفكر التاريخي العربي، بحثاً عن الأصول والجذور من ناحية، ومحاولة الكشف عن التأثيرات المحتملة للتراث العربي الإسلامي على الفكر التاريخي العربي الحديث من ناحية ثانية، ثم رصد تأثيرات التطورات التي جرت في العالم الغربي في مجال الدراسة التاريخية من ناحية ثالثة.

والناظر في خريطة الدراسات التاريخية في العالم العربي اليوم سوف يلاحظ على الفور عدة ظواهر لافتة للنظر، كما أنّه سيجد أنّ خيوطاً كثيرة تربط الدراسات التاريخية العربية باتجاهات ومدارس خارج الوطن العربي، وسيلفت النظر أيضاً تلك الكثرة من الدراسات التي تركز على التواريخ المحلية والقطرية على الرغم من وجود المؤرخين الذين اهتمت دراساتهم بتاريخ العالم العربي كلّه. ومن ناحية أخرى، سنجد أن عدد الأقسام الأكاديمية والجمعيات العلمية المهتمة بالدراسات التاريخية قد ازداد زيادة كبيرة خلال الربع الأخير من هذا القرن، دون أن ينتج عن هذه الزيادة الكمية تقدّم كيفي مناسب. ولعل من المفيد أن نمهّد لرصد الخطوط العامة لتطوّر الفكر التاريخي العربي واتجاهات الكتابة التاريخية في العالم العربي خلال القرن العشرين، باستحضار مخطط عام لتراث الفكر التاريخي في ظل الحضارة العربية الإسلامية. فقد وصل علم التاريخ، في ظل هذه الحضارة إلى درجة من التقدّم والرقي لم يبلغها في ظل أيّ حضارة أخرى باستثناء الحضارة الغربية الحديثة بطبيعة الحال. وعلى أساس موروثات الشعوب التي اعتنقت الإسلام ديناً واتخذت العربية لغة، وفكرة التاريخ كما تجسّدت

في آيات القرآن الكريم ذات المضمون التاريخي، والتطورات التاريخية التي جرت على دار الإسلام (والعالم العربي داخله)، انطلقت رحلة الفكر التاريخي العربي عبر مسافة من الزمان تغطى حوالي ألف سنة، تطوّرت المعرفة التاريخية العربية خلالها، سواء من حيث فكرة التاريخ، أو فلسفة التاريخ، أو تاريخ التاريخ. وعلى المستوى العملي تنوّعت أنماط الكتابة التاريخية تنوّعاً مثيراً، ما بين كتب التاريخ العالمي، وتواريخ البلدان، وتواريخ المدن والرسائل ذات الموضوع الواحد، والسير الملكية والتراجم التي ترصد مدى إسهام البارزين من أبناء الأمّة في تقدّمها ورقيها.

وبقدر ما تنوّعت أنماط التدوين التاريخي العربي وتعدّدت، ازدادت أعداد المؤرخين واختلفت رؤاهم ومشاربهم. فكان منهم من اهتم بتسجيل الحوادث والوقائع الجارية، ومنهم من حاول أن يفهم قراءة مغزى ما سجله قلمه، ومنهم من وضع قواعد منهج البحث التاريخي، أو حاول أن يفهم القوانين التي تحرّك التاريخ، فكتب في فلسفة التاريخ.

ثم دخلت الحضارة العربية الإسلامية منحنى الأفول والغروب، وهبّت رياح الزمن المعاكس. فقد خرجت الحضارة العربية الإسلامية من المواجهة الطويلة المضنية ضد المغول والصليبيين وقد انتصرت عسكرياً؛ ولكنها كانت قد دفعت الكثير من حيويتها وقواها الإبداعية ثمناً للانتصار العسكري. وحين انتهت الحرب بقيت النظم العسكرية الحاكمة في العالم العربي في كراسي الحكم؛ ولكنها أخفقت في إدارة المجتمع المدني واتضح ذلك الإخفاق جليّاً في مظاهر عديدة، كما كانت هناك تراجعات وانهيارات موازية في مجالات الاقتصاد والفكر والثقافة. وحين احتل العثمانيون العالم العربي كانت أجزاء هذا العالم العربي قد اعتراها الجمود والسكون الذي يشبه الموت. ولم يستطع العثمانيون شيئاً سوى «إبقاء الحال على ما هو عليه»، وغلب الجمود على كافة جوانب الحياة، ولم تكن المعرفة التاريخية استثناء من ذلك بطبيعة الحال.

ففي مجال المعرفة التاريخية، انحدر التأليف ليأخذ شكلاً اتباعياً من جهة، وليقتصر على رصد الأحداث والوقائع الجارية من جهة أخرى، وحلّت الحكاية الممزوجة بالوهم محل الكتابات التي كانت قد تبلورت حول فكرة التاريخ الإسلامية ومفهوم العظة

والعبرة، كما جاء الرد السطحي المختلط بالخرافة التاريخية التي نورتها الفكرة والرؤية السلبية للحادثة التاريخية.

ولم تنتعش الكتابة التاريخية في العالم العربي، مرّة أخرى، قبل القرن التاسع عشر. وما بين التدهور الذي حدث في القرن السادس عشر، ومحاولة تجديد الفكر التاريخي العربي في القرن التاسع عشر، كانت هناك فترة اجترار وخمول لم يقطعها سوى ظهور عدد محدود من جامعي الأخبار التاريخية الذين كانت كتاباتهم أقرب إلى عدم الكتابة؛ لأنها لا تقول شيئاً يسهم في تقدّم الفكر التاريخي.

ولكن الظروف التاريخية الموضوعية التي بدأ العالم العربي يتعرّض لها منذ القرن التاسع عشر حرّكت كثيراً من المياه الراكدة؛ فقد كانت الدولة العثمانية قد صارت «الرجل المريض» الذي تنتظر القوى الأوروبية وفاته حتى تقتسم تركته، بل إنّ هذه القوى الاستعمارية استولت على أملاك «الرجل المريض» قبل الوفاة بعشرات السنين. وكانت صدمة الاحتلال موازية لصدمة حضارية تعرض لها العالم العربي في مشرقه ومغربه. وتنبّه العرب إلى الفارق الحضاري بينهم وبين المستعمرين الأوروبيين، وبدأت محاولات النهضة وكان طبيعياً أن تبدأ برصد ما حدث، ثم تقليد الأوروبيين على أساس أنّ المغلوب مولع بتقليد الغالب.

كان «عبد الرحمن الجبرتي» أول من سجّل هذه «الصدمة» في كتابيه «عجائب الآثار» و«مظهر التقديس». ويعتبره بعض المؤرخين علامة البداية على حركة التأليف التاريخي في العصر الحديث. والناظر في كتابَي الجبرتي يجد صدى «الصدمة» واضحاً في صفحاتهما. وعلى الرغم من احتفاء عدد من الباحثين بعبد الرحمن الجبرتي باعتباره رائداً لحركة تدوين التاريخ في العصر الحديث، إلاّ أنّ ما كتبه يعتبر من جوانب عديدة استمراراً، بعد انقطاع، لكتابات المؤرخ ابن إياس ومن سبقه من مؤرخي عصر سلاطين المماليك. فقد كانت كتاباته نوعاً من الحوليات التي تصل أحياناً إلى يوميات سجل فيها الحوادث التي عاصرها، ولم تكن أبداً نوعاً من دراسة التاريخ بمعناها الحديث. وقد عاصر الجبرتي إثنين سجلا حوادث الفترة نفسها، ولكن من منظور مختلف هما «نقولا بن يوسف الترك اللبناني»، و«الشيخ عبد الله الشرقاوي».

كانت هذه الكتابات صدى باهتاً لتراث الفكر التاريخي العربي ولم تضف شيئاً ذا بال في مجال الدراسات التاريخية العربية . وعلى نفس النهج سار رفاعة الطهطاوي وتلاميذه في مصر ، ولكن ما يحسب للطهطاوي أنه بدأ حركة ترجمة للمؤلفات التاريخية الأوروبية خلقت نوعاً من التلاقح الثقافي من ناحية وإثارة الوعي التاريخي لدى أبناء مصر من ناحية أخرى . وقد حاول إنشاء مدرسة للتاريخ والجغرافيا لم تستمر في الوجود فترة طويلة . ودور رفاعة الطهطاوي في الفكر العربي الحديث معروف ومشهور ، ومن هنا يأتي دوره في تحريك الوعي التاريخي العربي . بيد أن كتاباته التاريخية الكثيرة تحمل من بصمات التراث التاريخي العربي بقدر ما تقدم من ملامح تجديد الوعي التاريخي في العالم العربي . وعلى الرغم من أن بعض الباحثين يرون أن «التسجيل التاريخي أصبح بفضل جهود الطهطاوي ومدرسته تاريخاً بالمعنى الحقيقي لكلمة تاريخ . . «فإننا نرى أنه كان تجسيداً لحال الانتقال من المفهوم التقليدي للتاريخ في التراث العربي الإسلامي ، إلى نمط جديد من الدراسة التاريخية يتخذ من الثقافة الأوربية ثقافة مرجعية ، ويسير على دربها في تقسيم العصور التاريخية ، ومنهج البحث ، وفلسفة التاريخ» .

ودليلنا على ذلك أن علي مبارك الذي كان معاصراً لرفاعة الطهطاوي ، لم يستطع أن يتخلص من إسار التراث التاريخي العربي ، بل إن أهم مؤلفاته على الإطلاق ، وهو كتاب «الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة » ، لم يكن سوى تقليد لخطط المقريزي الشهيرة ، وتم بناؤه على غرار هذه الخطط مع النقائض والعيوب الكثيرة التي تشوب عادة المؤلفات «التقليدية» التي تحذو حذو كتب إبداعية شهيرة .

وقد جاءت كتابات تلاميذ علي مبارك ورفاعة استمراراً لنفس الخط : مثل كتابات محمد مختار باشا ، واسماعيل باشا سرهنك .

وظل القرن التاسع عشر يمثل مرحلة الانتقال التي جسدتها مؤلفات كل من فيليب جلاد ويعقوب آرتين في مصر ، وسليم نقاش اللبناني وميخائيل شاروبيم . بيد أن أهم ما يميز الكتابات التاريخية في هذا القرن أنها كانت تسير على طريقة الحوليات القديمة

في غالب الأحوال، كما أن معظمها لم يكن ليشكل أي إضافة للفكر التاريخي.

كانت الصدمة الثانية التي حرّكت ركود الفكر التاريخي متمثلة في الثورة العرابية وتطورات الأحداث التي انتهت بالاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢م. وفيما بين صدمة الحملة الفرنسية في السنتين الأخيرتين من القرن الثامن عشر وأولى سنوات القرن التاسع عشر، وصدمة الاحتلال البريطاني في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، كان الفكر التاريخي يتململ محاولاً الخروج من ركوده في عباءة أنماط الكتابة التاريخية التقليدية.

ولكن الاحتلال أوجد واقعاً جديداً، وكان حادثة غير مسبوقة في تاريخ مصر الإسلامية؛ ومن ثم فإنّ هذا الحادث غير التقليدي كان يتطلّب تناولاً غير تقليدي أيضاً. وبرزت في هذه الفترة كتابة المذكرات السياسية التي وضعها زعماء الثورة العرابية، وكانت هذه الكتابات لوناً جديداً من ألوان الكتابة التاريخية لعله كان التجديد الوحيد في مجال الفكر التاريخي العربي حتى ذلك الحين.

كان الاحتلال الانجليزي، كما ذكرنا، من أهم أسباب إثارة الوعي التاريخي في مصر في بدايات القرن العشرين؛ فقد استخدم الانجليز التاريخ لتبرير احتلالهم لمصر واستمرار حكمهم فيه، وعلى الجانب الآخر استخدم المصريون التاريخ باعتباره أحد أسلحتهم في مقاومة الاحتال وسلطانه. بيد أننا يجب أن نلاحظ أن معظم الكتابات «التاريخية» التي ظهرت في تلك الفترة لم تكن «دراسات تاريخية» بقدر ما كانت نوعاً من « الشهادات» و «المذكرات» و «تفسيرات» للأحداث التي كانت تجري آنذاك. ومع ذلك، فإنّ هذا «التراكم» الكمي في الكتابات التاريخية بدأ يخلق نوعاً من «التطور الكيفي» الذي أدّى في النهاية إلى حدوث نقلة نوعية في الكتابة التاريخية.

والمثير في الأمر أنّ إسهامات المؤرخين المصريين والعرب في النصف الأول من القرن العشرين جاءت تحمل بصمة المؤثرات الأوروبية؛ بيد أنها لم تخضع تماماً لهذه المؤثرات؛ إذ كانت أنفاس تراث الكتابة التاريخية العربية ما تزال تتردّد في ثنايا كتابات أولئك المؤرخين الذين كانوا استمراراً عصرياً لأصحاب مؤلفات القرن التاسع عشر

الذين سبقت الإشارة إليهم . ومن ناحية أخرى ، فإنّ الدراسة الأكاديمية للتاريخ لم تبدأ في مصر ، ومن ثم في العالم العربي ، إلاّ بعد إنشاء الجامعة المصرية سنة ١٩٠٨م ، ثم تحوّلها إلى جامعة حكومية سنة ١٩٢٥م .

وفي كلية الآداب بالجامعة المصرية ، كان قسم التاريخ أحد الأقسام الخمسة وهي : التاريخ ، واللغة العربية ، واللغات الشرقية ، واللغات الأوروبية ، والفلسفة .

ومن المثير أنّ بداية الدراسة الأكاديمية للتاريخ في العالم العربي كانت مقترنة بتبعية هذه الدراسة لفكرة التاريخ الأوروبية ، وتقسيمات التاريخ حسب الرؤية الأوروبية ، إذ كان من الطبيعي أن يقوم الأساتذة الأجانب بتنظيم الدراسة في كليّة الآداب ، ولم يكن قسم التاريخ استثناء في ذلك بطبيعة الحال . وكانت الانجليزية والفرنسية ، وغيرهما من اللغات الأوروبية ، لغات التدريس بالجامعة مثلما كانت الانجليزية لغة التعليم بالمدارس الثانوية . وظلّ قسم التاريخ تحت رئاسة الأساتذة الأجانب حتى سنة ١٩٣٦م .

هكذا إذن ، كانت بداية الدراسة الأكاديمية للتاريخ بيد الأساتذة الأجانب الذين تولّوا التدريس وتنظيم مناهج الدراسة . وكان من المستحيل عليهم أن ينسلخوا من ثقافتهم ومن تراثهم التاريخي . لكن لم يكن ممكناً أن يخرجوا عن إطار فكرة التاريخ الأوروبية . ومن ثم جاءت الدراسة الأكاديمية للتاريخ في العالم العربي وكأنها فرخ من أفراخ الدراسة التاريخية الغربية بوجه عام . وظلّت عيوب النشأة تلازم الدراسة التاريخية في العالم العربي حتى الآن ؛ سواء من حيث فكرة التاريخ ، أو من حيث فلسفته ، أو من حيث تقسيم العصور التاريخية . وربما كانت الفائدة الإيجابية الوحيدة في هذا المجال متمثلة في تطوّر منهج البحث التاريخي الذي نقل دراسة التاريخ في العالم العربي من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة حقاً .

وتكمن المشكلة في حقيقة أنّ التاريخ ممارسة ثقافية ذات طبيعة خاصة . وبينما يمكن الإفادة من الدراسات التاريخية الأوروبية في مجالات التطوّر الفني والمنهجي ، فإنّه لا يمكن نقل فكرة التاريخ ، وتصوّر الوظيفة الحضارية للتاريخ ، عن الآخرين . وهذا هو لب مشكلة الدراسات التاريخية في الوطن العربي الآن .

لقد بدأت مشكلة تكوين المؤرخ العربي، والمفكّر العربي عامة، من خلال الحيرة التي عاناها بين الانبهار بمنجزات الحضارة الأوروبية الغالبة من ناحية، ومحاولة البحث عن الذات الحضارية والهوية الثقافية في مواجهة قوى الاستعمار والتسلّط الأوروبي من ناحية أخرى، ومنذ بدأ إنشاء قسم التاريخ في الجامعة المصرية على غرار الأقسام المناظرة في الجامعات الأوروبية، نجمت مشكلات كثيرة في جوهر الدراسات التاريخية في الوطن العربي، وتعذّرت الإفادة الشاملة من التطور الفني والمنهجي، وأساليب الكتابة التاريخية في الغرب لأسباب تتعلّق بأمراض الجامعات العربية... وهي كثيرة.

لقد كانت فكرة التاريخ من حيث الوعي بالذات وبالآخر ومن حيث إدراك دور الجماعة في الكون وعلاقتها بالجماعات الإنسانية الأخرى، هي الباعث على تقسيم العصور التاريخية من جهة، وتوزيع مناهج الدراسة التاريخية من جهة أخرى. ومن ثم فإنّه كان طبيعياً أن ينقل الأجانب فكرة التاريخ الأوروبية إلى رحاب الجامعة المصرية، ولكن الذي لم يكن طبيعياً هو أن يقتصر تعريب الدراسات التاريخية على اللغة دون المفهوم أو الجوهر الذي يحرّك الدراسات التاريخية ويحدّد أطرها ومجالها.

ولم ينجح الجيل الذي تولّى المسؤولية بعد الأجانب إلاّ في طرح وجهة نظر مصرية في مواجهة الكتابات الأوروبية، أمّا صياغاتهم لبرامج الدراسة فقد تمركزت حول محورين أساسيين هما مصر وأوروبا. وكان ذلك في تقديري انعكاساً للشعور بالتبعية الثقافية. ولم يكن تاريخ الوطن العربي، الذي تنتمي مصر إليه، يحظى إلاّ باهتمام قليل، على حين تركّز الاهتمام على تاريخ أوروبا وحوض البحر المتوسط، ولم يكن ثمة اهتمام بتاريخ آسيا أو أفريقيا، أو تاريخ الأمريكتين. وانتقلت هذه البرامج، بطبيعة الحال، إلى كل من جامعة الإسكندرية وجامعة عين شمس بعد إنشائهما. ومن الجامعات المصرية الثلاث انتقل هذا المفهوم إلى الجامعات العربية؛ مع تعديلات اهتمت بالتواريخ الوطنية والمحلية، ووسّعت من دائرة الاهتمام بالتاريخ الإسلامي والحضارة العربية الإسلامية.

لقد تخرّج العدد الأكبر من المؤرخين العرب المحدثين من أقسام التاريخ في الجامعات المصرية، وعلى أكتافهم قامت أقسام التاريخ في الجامعات العربية في سوريا

والعراق والأردن ومنطقة الخليج والسودان ومنطقة المغرب العربي. وإلى جانب الذين تخرّجوا في الجامعات المصرية والعربية نجد أجيالاً جديدة تخرّجت في الجامعات الأوروبية والأمريكية. وقد كان طبيعياً ومنطقياً أن تستمر رؤيتهم للتقسيمات التاريخية على النمط الأوروبي نفسه، وأن يظل تركيزهم على تاريخ العلاقات العربية/ الأوروبية بشكل أكبر من اهتمامهم بالدوائر التاريخية الأخرى في آسيا أو أفريقيا.

ومن حيث مفهوم التاريخ، ومن حيث منظور الدراسة والتقسيمات التاريخية، ما تزال الرؤية الأوروبية تتحكّم في برامج الدراسة بالجامعات العربية جميعاً. بيد أنّ هناك تطوراً هاماً يستحق الرصد؛ فقد عَظُم الاهتمام بتاريخ الحضارة العربية من ناحية، وبدراسة التاريخ المحلي لكل قطر من أقطار العالم العربي من ناحية أخرى. وفي المقابل تراجعت الدراسات الخاصة بتاريخ العرب باعتبارهم أمة واحدة أمام الدراسات القطرية والمحلية. وحرصت كل دولة على أن يكون تاريخها محوراً لتوزيعات المناهج في الجامعات. ووجدنا أنفسنا أمام كفتيْ ميزان غريب؛ إحداهما تهتم بالتاريخ الإسلامي في عصور ازدهار الحضارة العربية الإسلامية، والثانية تركّز على الذات المحلية، أو القطرية، بل والقبلية في بعض الأحيان. وفيما جاوز ذلك، تضاءل الاهتمام بتاريخ العالم، والحضارات المجاورة، كما تبدّد الاهتمام بتطور علم التاريخ، وفلسفته، ومناهجه. ولم تعد للدراسات النظرية في علم التاريخ تلك الأهمية التي بدأت بها الدراسات التاريخية في الوطن العربي والتي كانت تعد بالكثير الذي لم يتحقق منه شيء.

وعلى مستوى الفكر التاريخي؛ انقسم المؤرخون في العالم العربي إلى فصائل وفرق تعكس تأثرهم بالفكر الغربي وتردد أصداءه، فقد اهتم الموالون للنظم الحاكمة بكتابة التاريخ من وجهة نظر البطل في التاريخ، على حين اهتم المؤمنون بالفكرة القومية بدراسة عصور الازدهار في الحضارة العربية الإسلامية، ونشرت عشرات الكتب التاريخية التراثية بفضل الجهود الفردية والأهلية والحكومية، ثم بدأ إنشاء مراكز تحقيق التراث بإشراف الدولة ورعايتها في مصر ثم في البلدان العربية الأخرى. وفي وسعنا أن نقدّم تقسيماً عاماً للاتجاهات التي سادت في مجال الدراسات التاريخية منذ

الثلاثينيات، مما كان انعكاساً للتيارات والتطورات السياسية في العالم العربي:

١ـ الاتجاه المتأثر بالفكر الغربي؛ وينقسم إلى:

أ. أتباع المدرسة الانجليزية الذين تأثرت غالبيتهم بآراء أصحاب نظرية البطل في التاريخ ممن ساروا على درب ت. كارليل. وقد كان الرعيل الأول من المصريين الذين درسوا في أوروبا في الثلاثينيات، وتلاميذهم في مصر والعالم العربي، ووراء هذا الاتجاه الذي ما تزال آثاره ماثلة للعيان. وقد ازدهرت هذه الاتجاهات في النصف الأول من القرن العشرين.

ب. هناك عدد ممن تأثروا بآراء الألماني «ليوبولد فون رانكه» ومدرسته التي لا ترى التاريخ إلاّ من خلال الوثائق. وهي مدرسة حاولت أن تجعل من التاريخ علماً بمقاييس العلوم الفيزيقية؛ فاستبعدت كل ما لا يجد سنداً له من الوثائق والأدلة الصارمة، وحبست نفسها في إطار نمط من الموضوعية الزائفة. ولا يزال بعض المشتغلين بالتاريخ في العالم العربي يرى أنّ هذه هي الوسيلة المثلى لدراسة التاريخ، وهم يظنون أنّ التاريخ دراسة تحاول أن تسترد صورة ما حدث في الماضي «بالضبط».

جـ. تأثّر بعض المؤرخين العرب بأفكار ونظريات أرنولد توينبي عن التحدي والاستجابة، وهذه النظرية هي القطب المعاكس للتفسير الماركسي للتاريخ.

د. كان الفكر الماركسي قد استقطب عدداً من العقول العربية منذ وقت مبكّر، ومن ثم كان طبيعياً أن يبرز تيار يحاول دراسة التاريخ المصري والعربي. من وجهة نظر التفسير الماركسي.

هـ. كان القوميون المؤمنون بفكرة الوحدة العربية يشكّلون رافداً هاماً من روافد الفكر التاريخي في العالم العربي، فتركزت دراساتهم على هذا الجانب، وأنتجوا قدراً عظيماً من المؤلفات التاريخية. لكن أهم إسهاماتهم تمثّل في نشر كتب التراث التاريخي العربي. وقد ازدهر هذا الاتجاه طوال فترة المدّ القومي في النصف الثاني من القرن العشرين. ومن ناحية ثانية ظهرت في الآونة الأخيرة اتجاهات إسلامية عالمية طبعت الدراسات التاريخية بطابع البحث في التراث التاريخي لتعزيز الرؤية السلفية التي تتعلّق

بعالمية التاريخ الإسلامي.

ح. هناك عدد من مؤلفي كتب التاريخ الذين يظنون أن دورهم ينحصر في جمع المعلومات التاريخية ووصف الظاهرة التاريخية فقط، والمؤسف أنّ هذا الاتجاه ما زال قائماً.

٢ـ من ناحية أخرى، كان لا بد للتراكم الكمي (سواء أكان ذلك في عدد المؤرخين العرب، أو المؤسسات التي تضمّهم ـ مثل اتحاد المؤرخين العرب والجمعيات التاريخية في كل قطر من أقطار الوطن العربي على حدة ـ أم في مقدار الدراسات التاريخية) أن يفرز نوعاً من التمايز والتنوّع الكيفيّ. فقد ظهر التخصّص في أنماط الكتابة التاريخية، فوجدنا دراسات متزايدة في مجال «التاريخ الاجتماعي»، و«التاريخ الاقتصادي»، كما تصاعد الاهتمام بتاريخ النظم والمؤسسات، والتاريخ الحربي وتاريخ الفن والتاريخ الثقافي «التاريخ الحضاري ـ تاريخ المدن». وكذلك تزايد عدد الكتابات التي تهتم بعلم التاريخ نفسه، وإن كان أغلبها مترجماً عن اللغات الأوروبية.

٣ـ وقد كان للمؤسسات المهتمة بالدراسات التاريخية أثرها الواضح في تطوّر هذه الدراسات في العالم العربي خلال القرن العشرين، إذ تم تنظيم دور الوثائق، ومراكز نشر التراث، ومراكز الدراسات والبحوث في جميع أنحاء العالم العربي، وفي خارجه أيضاً، وتعدّدت الدوريات التي تخصصت في الدراسات التاريخية: تلك التي تصدرها الجامعات، وتلك التي تصدر عن الجمعيات والاتحادات المهتمة بدراسة التاريخ.

٤ـ وقد كان للتطورات السياسية أثرها في تطوّر الدراسات التاريخية أيضاً، إذ أنتجت فترة الكفاح ضد الاستعمار كتابات تاريخية عديدة حول قضية الاستقلال، وظهر المؤرخون الوطنيون والقوميون والإسلاميون. كما أنّ نجاح ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م في مصر، وتأثيراتها القومية على اتساع العالم العربي خلقت اتجاهات في الدراسات التاريخية العربية لا يمكن تجاهلها، كما شجّعت، من ناحية أخرى، الدراسات الاجتماعية وأسهمت في بروز الفكر التاريخي المستند إلى النظرية الماركسية

والتفسير المادي للتاريخ. وعندما عقد السادات معاهدته مع إسرائيل، وما أعقب ذلك من انحسار للفكر القومي برز إلى السطح تيّار يركّز على التواريخ المحلية، وظهرت كتابات تعادي الأفكار القومية العربية على مستويين:

أ. الانحصار في التاريخ الجزئي لكل منطقة أو قطر من أقطار العالم العربي، بل في دراسة تاريخ الطوائف العربية والدينية.

ب. الاتجاه إلى التاريخ الكلي الشامل واعتباره من منظور الجماعات السياسية الدينية التي تعادي الفكرة الوطنية والقومية وتنادي بنمط من الأممية الإسلامية.

٥ـ بيد أنّ ما يلفت النظر حقاً هو أنّ الصراع العربي/ الصهيوني قد أفرز تياراً جاداً يبحث في الأصول التاريخية للمسألة من ناحية، ويحاول دراسة العلاقات بين العالم العربي والغرب الأوروبي من منظور الصراع العربي الإسرائيلي من ناحية أخرى. إذ إنّ الدراسات التاريخية كانت وسيلة من وسائل النضال العربي ضد الصهيونية على جبهة المواجهة الثقافية. والناظر في تراث الدراسات التاريخية التي تدور حول الصراع العربي/ الإسرائيلي والعلاقات العربية/ اليهودية منذ فجر التاريخ، سوف يلاحظ بسهولة أنّ هذا الحادث التاريخي المستمر منذ ١٩٤٨ حتى الآن كان حافزاً إيجابياً في تطوّر البحث التاريخي في العالم العربي من عدّة وجوه.

إنّ خلاصة ما يمكن قوله في هذه العجالة، أنّ القرن العشرين قد خلّف في العالم العربي تراثاً كمّياً ونوعياً كبيراً من المعرفة التاريخية يمكن أن يقودنا إلى بناء فكرة التاريخ العربية التي تجسّد رؤيتنا لتراثنا ودورنا في الكون وعلاقاتنا مع «الأغيار».

مصادر ومراجع

١ـ أحمد محمود صبحي: في فلسفة التاريخ، منشورات الجامعة الليبية (د. ت).

٢ـ إدوارد كار: ما هو التاريخ (ترجمة ماهر كيالي، وبيار عقل)، بيروت ١٩٧٦.

٣ـ جب (السير هاملتون): ـ علم التاريخ (كتب دائرة المعارف الإسلامية)، بيروت ١٩٦٤.

٤ـ جريجوريان، ب: ـ الفلسفة وفلسفة التاريخ (ترجمة هيثم طه) دار الفارابي، بيروت ١٩٨٠م.

٥ـ حسام الألوسي: ـ الزمن في الفكر الديني والفلسفي، بيروت ١٩٨٠م.

٦ـ راوس، أ. ل: التاريخ ـ أثره وفائدته (ترجمة مجد الدين حفني ناصف) سلسلة الألف كتاب.

٧ـ سيدة اسماعيل كاشف: ـ مصادر التاريخ الإسلامي ومناهج البحث فيه (ط. ثانية) القاهرة ١٩٧٦م.

٨ـ عماد الدين خليل: ـ التفسير الإسلامي للتاريخ، بيروت ١٩٧٥م.

٩ـ قاسم عبده قاسم: تطوّر منهج البحث في الدراسات التاريخية، دار عين، القاهرة، ٢٠٠٠م.

١٠ـ كولينجوود (روبين جورج): فكرة التاريخ (ترجمة محمد بكير خليل) القاهرة ١٩٦٨م.

11. Arthur Marwick, The Nature of History, Mcmillan (London 1970).

12. C. Gustavson. A preface to History, McGraw Hill (N.Y. 1955).

13. Carlo Antoni. From History to Sociology: The Transition in German Historical Thought (Detroit. 1959).

14. Donald V. Gawranski , History : Meaning and Method (U.S.A. 1969).

15. M.F. Ashly Montagu (ed) Toynbee and History . (Boston Mass, 1956).

16. Herman Ausubel ct al . (eds.), Some Modern Historians of Britain (N.Y. 1952).

17. Herman Ausubel, Historians and their Craft: A Study of Presidential Addresses to the American Historical Association 1884-1945 (N.Y. 1950).

18. Geoffrey Barraclough, History in a Changing World (London , 1961) .

19. H. Elmer Barnes. A History of Historical Writing (N.Y. 1962).

20. H. Hale Bellot, American History and American Historians (London 1952).

21. J. B. Bury, Selected Essays (London , 1930).

22. Herbert Butterfield, Man and his Past . The Study of the History of Historical

Writing (Bosten Mass, 1960) .

23. S. William Halperin, Some 20th Century Hisotrians: (Chicago) 1960.

24. Richard Halstadter, The Progress of Historian: Turner, Parrington, (London) 1969.

25. F.M. Powicke, Historical Study in History (London , 1929).

26. First / Stern (ed). The Varieties of History : Voltaire to Present (2nd edn. London, 1971).

حصاد القرن في العلوم التربوية

د. زاهية عيسى أبو السميد

(باحثة - أستاذة تربوية - الأردن)

حصاد القرن في العلوم التربوية

د. زاهية عيسى أبو السميد

مقدمة

وقفت طويلاً أمام ما يمكن أن أقدمه في هذه الدراسة المحدودة الحجم حول ما خلصت إليه العلوم التربوية خلال قرن من الزمان، فما خلص إليه القرن العشرون في العلوم التربوية يتجاوز جهداً بشرياً منفرداً، إذ يحتاج إلى جهود مخلصة من عدة جهات. فغني عن القول أن القرن العشرين أفرز علوماً تربوية متنوعة، فبرزت مدارس واندثرت أخرى وعادت مدارس للظهور وخلّد القرن أسماء لامعة لو أتينا على ذكرها، فقط، لغطينا الصفحات المتاحة. ومن هنا يكون التحدي أمام أي باحث في التوصل إلى اختيار يمثل مختلف التوجهات، وفي التوصل إلى تحليل محكم يجيب عن أسئلة القارئ العادي حول الهم التربوي وفي الوقت نفسه يكون مقنعاً للتربويين.

وعليه خلصت إلى تنظيم هذه الدراسة على نحو يوضح لقارئها قصة التربية، والاختلاف الملحوظ في التعامل مع القضايا

التربوية، وكيف تحولت إلى علوم تربوية، وهل سارت في نهج خطي؟ أم هناك رجوع إلى الوراء؟ وعليه سأحاول الإجابة على الأسئلة التالية التي تُطرح تكراراً على الساحة التربوية:

- هل قدم القرن العشرون نقلة نوعية في ميدان التربية؟ وهل هناك فرق ملموس بين ما قدمه وبين ما خلص إليه منظرو القرن السابق؟

- هل تمكن منظرو القرن العشرين من الاتفاق في ما بينهم حول القضايا التربوية الهامة؟

- هل تتماشى التغيرات التي تحدث على الساحة التربوية مع التغيرات التي تتوالى على العلوم التربوية؟ بمعنى آخر: هل تتمكن المؤسسات التربوية من مجاراة التغيرات على الساحة التربوية؟

- ما هي العلوم التي تسهم في تسهيل عمل المؤسسات التربوية؟

وسيتم الإجابة عن هذه الأسئلة وفق المخطط التالي:

- الموقف التربوي في نهاية القرن التاسع عشر.

- ما الذي تغير في الموقف التربوي في بداية القرن العشرين؟

- المنظورات التربوية التي تركت أثراً ولا تزال.

- الفروق الهامة بين هذه التيارات.

- العالم العربي وموقفه من كل هذه المجريات.

المشهد التربوي في نهاية القرن التاسع عشر

لا يمكن فصل القرن العشرين عما سبقه، فمن البداهة أن تيار الفكر متصل لا يقبل الانقطاع ولا الاقتطاع، فالثمار التي نقطفها في القرن العشرين مبنية على جهود سابقة يمكننا أن نتلمس نتاجها في تقديم مراجعة سريعة للمشهد التربوي في القرن التاسع عشر، وهو مشهد الطريق لظهور الفكر التربوي في القرن العشرين.

شهد القرن التاسع عشر تحركاً تربوياً لا يزال تأثيره متجذراً في مؤسساتنا التربوية إذ أسهم عدد من المفكرين الأوروبيين في إحداث نقلة نوعية في مفهوم التربية وفي تحديد أهدافها.

فمن سويسرا برز **جوهان بستالوتزي** (١٧٤٦ ـ ١٨٢٧) في سويسرا كمفكر تربوي. وكما هو حال مفكري العصر، فقد عالج بستالوتزي المواضيع التي كتب حولها بأسلوب تأملي ذاتي مبني على تجاربه وخبراته الشخصية. طالب بالنظر إلى الطفل كإنسان وبأن المتعلم هو الذي ينبغي أن يكون مركز الاهتمام في العملية التربوية، وفتح بذلك الطريق أمام التربية الحديثة، وهناك من يعتبره المؤسس الأول لها؛ فهو أول من أقنع الملأ بأن مهمة التربية الاهتمام بتنمية عقل الطفل، وصرح بأن التجربة والاختبار لا التقاليد والعادات هما أساس عمل التربية. كما بين أن على التربية أن تتماشى مع طبيعة الطفل. وكما فعل جان جاك روسو في القرن الذي سبقه قدم **بستالوتزي** آراءه التربوية عن طريق الروايات (ليونارد وغرترود) ورواية (كيف تعلم غروترود أطفالها)، ثم كتب تقريراً سماه (الطريقة)، ويضم الطرق التدريسية التي دعا إليها، وهي طرق تعتمد على التحليل وعلى الانتقال من البسيط إلى المركب واعتبر أن الانطباع الحسي الذي تتركه الطبيعة هو الأساس الصحيح الوحيد للمعرفة البشرية. وكل ما يلي ذلك إن هو إلا نتيجة هذا الانطباع الحسي وعملية التجريد منه. وعليه دعا إلى توسيع دائرة الانطباعات الحسية لدى الأطفال وإلى تثبيت تلك الانطباعات. واستطاع بستالوتزي أن يؤسس معهداً لتدريب المعلمين. فقد انتقلت طرائقه عن طريق هذا المعهد إلى ألمانيا وفرنسا وانكلترا والولايات المتحدة.

وبرز في ألمانيا **جون فريدرخ هربارت** (١٧٧٦ ـ ١٨٤١) الذي عمل مدرساً خاصاً في سويسرا، وأثناء وجوده هناك زار مدرسة بستالوتزي لتدريب المعلمين وكتب عن زيارته لها بكثير من العطف والتقدير. وقضى الأعوام ما بين ١٨٠٢ و ١٨٠٨ محاضراً في التربية والفلسفة في جامعة «غوتنجن» في ألمانيا حيث نشر كتابه المشهور «علم التربية»، وبقي بعد ذلك ستاً وعشرين سنة رئيساً لقسم الفلسفة في جامعة **كونيسبرغ** المركز الذي احتله قبله «**عمانويل كانت**»، وقد أنشأ في هذه الجامعة «حلقة تربوية»

ومدرسة تطبيقات لتدريب المعلمين وأجرى التجارب على طرائق التعليم ثم نشر عام ١٨٣٥ كتابه المشهور «الخطوط العريضة للعقيدة التربوية».

عمل بجد على الانتقال بالتربية من مجموعة نصائح وأساليب ذاتية أو حدسية في التعليم إلى مادة أو علم يخضع للبحث والأسلوب العلمي، وسعى إلى صياغة نظام تعليمي يستند إلى علم الأخلاق وعلم النفس، إذ حدد لعلم الأخلاق وظيفة تشخيص وتحديد الأهداف التربوية، بينما وجد في علم النفس أداة لتشخيص الأساليب الضرورية ولتحقيق تلك الأهداف.

بنى هربارت مفاهيمه في علم النفس على أساس أن كامل الحياة النفسية للفرد متكونة من تصورات آتية من البيئة الخارجية وهي التي تحدد عناصر التكوينات النفسية للأفراد، وعليه يمكننا تغيير التكوينات النفسية للأفراد بالسيطرة على البيئة الخارجية. ومن هنا جاء تركيزه على دور المعلم فالمعلم هو الذي يوجه ويقود الأطفال من خلال تنظيم الدروس والنشاطات التي من شأنها العمل على نموهم الجسمي وتعويدهم النظام والانتظام، ودعا إلى ضرورة الجمع بين اللين والشدة في عمليات التوجيه والقيادة. وقد اعتبر العقاب شرطاً أساسياً لتحقيق الأهداف الأساسية للتربية. وتتلخص نظرته إلى التربية في أن الغاية من التربية هي تكوين الإنسان ذي الشخصية والمعتقدات الإنسانية الذي يفهم الفن العظيم للحياة الإيجابية المتسقة.

وفي ألمانيا انطلق **فريدرخ وليم فروبل** (١٧٨٢ ـ ١٨٥٢) أيضاً من فكر فلسفي يؤمن بوحدة الوجود. آمن بدور التربية في تطوير الإنسان وتقدمه، وبيّن أن على التربية التعامل مع مرحلة الطفولة كمرحلة تستحق العناية لذاتها لا لغرض آخر كالإعداد لمرحلة قادمة. فالنظر إلى الطفولة بأنها إعداد للمستقبل نظرة خاطئة وتسبب ارتكاب كثير من الأخطاء في التربية، فعلى الطفل أن يعيش طفولته. كما أوضح بأن على التربية أن تقود الإنسان وترشده لكي يكون واضحاً حول نفسه وبنفسه وحول عيشه بسلام مع الطبيعة وحول وحدته بالله، وعليه ينبغي على التربية أن تأخذ بيد الإنسان لمعرفة نفسه والجنس البشري ولمعرفة الله والطبيعة. وإليه يعود الفضل في تأسيس أول

روضة للأطفال عام ١٨٣٧ ، وإعداد الألعاب والأناشيد لرياض الأطفال وتحسين طرق تعليمهم.

وفي انجلترا نال **هربرت سبنسر** (١٩٢٠ ـ ١٩٠٣) شهرة واسعة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد أبرزَ في مؤلفاته دور العلم بصورة عامة، وانتقد اهتمام الناس ورجال التعليم المبالغ فيه بالدراسات القديمة الميتة وعدم اهتمامهم بالدراسات العلمية الحية الطبيعية منها والاجتماعية. اعتبر أن وظيفة التربية هي إعدادنا للحياة الكاملة، والطريقة العقلية الوحيدة للحكم على منهج تربوي هي مدى قيامه بهذه الوظيفة. وعليه ينبغي أن تصنف العلوم والمعارف بالنسبة إلى قيمتها في الحياة وأن ننظر فيما إذا كان التعب والجهد الذي نبذله في تحصيل علم ما، يعادل فائدته العملية. فالغاية من التربية «تهيئة المرء للحياة الكاملة» ويكون هذا التحضير: ١ـ باكتساب المعلومات التي تساعد الإنسان في حياته الفردية والاجتماعية. ٢ ـ بتوليد القوة لاستعمال هذه المعلومات. وقدم سبنسر جدولاً مشتملاً على تصنيف العلوم بالنظر إلى فائدتها:

١ . المعرفة التي تؤدي مباشرة إلى الحفاظ على النفس والمحافظة على الجسد وحسن العناية به والتي توفرها علوم الفيزيولوجيا والصحة والبيولوجيا والفيزياء والكيمياء.

٢ . المعرفة التي تؤدي بطريقة غير مباشرة إلى الحفاظ على النفس بتمكين المرء من كسب قدرة مهنية كافية لتأمين المأكل والملبس والمأوى بما فيها المعرفة المهنية التي تكتسب من درس العلوم كالرياضيات والفيزياء والكيمياء ومختلف العلوم الأخرى التطبيقية.

٣ . المعرفة التي تؤدي إلى التعرف بأصول الأبوة والعناية بالأطفال وتشمل أيضاً المعرفة القيمة التي تأتي من علوم البيولوجيا والفيزيولوجيا وعلم النفس.

٤ . المعرفة التي تؤدي إلى المواطنة الصالحة التي تساعد المرء على أن يكون مواطناً صالحاً، وجاراً خيراً، وعضواً نافعاً في المجتمع، وتشمل المعرفة المستمدة من العلوم السياسية والاجتماعية والاقتصادية وعلم النفس.

٥ . وفي المرتبة الأخيرة تأتي المعرفة التي تؤدي إلى حسن استخدام أوقات الفراغ

والاستمتاع بمتع الحياة التي تشمل المعرفة المستمدة من الآداب والفنون الجميلة الرفيعة واللغات الأجنبية وآدابها.

وهكذا نجد أن سبنسر حدد خطوطاً عامة للمنهاج بين فيها الأهمية القصوى للعلوم الطبيعية ووضعها فوق العلوم الاجتماعية والإنسانية.

المشهد التربوي في بداية القرن العشرين

نرى مما سبق أن القرن العشرين اتكأ على إرث يدعو إلى الاهتمام بالمتعلم وجعله محور العملية التربوية إضافة إلى اهتمام خاص بمرحلة الطفولة وإخضاع التربية للبحث والأسلوب العلمي والتخلص من تدريس مواد لا فائدة منها إلا العمل على ترويض العقل، كما كان الحال في القرن السابع عشر والثامن عشر، والعمل على تدريس معارف تكمن قيمتها في إعداد الإنسان للحياة.

كان الجو السائد في بداية القرن العشرين يشجع على الثورة على التربية التقليدية، ويتجه إلى جعل التربية علماً له أصوله، وقد تمَّ إنجاز الكثير في هذا السبيل إذ أصر «**ثورندايك**» **Thorndike** و«**جد**» **Judd** في الربع الأول من القرن العشرين على أن الواجب الرئيسي للمربي الجدي هو تكوين عادة البحث العلمي وتعلم منطق الإحصاء. وتمَّ استحداث علم الإحصاء التربوي كفرع من فروع العلوم التربوية الذي ازدهر وترعرع فيما بعد. لقد أثرت الدعوة لاستخدم الأصول التجريبية الإحصائية في جمع المعلومات على الألوف من طلبة كليات التربية إذ سعوا إلى الإجابة بطريقة علمية عن السؤال: كيف يتغير الأفراد بواسطة التربية؟ ولا تزال الدعوة إلى تطبيق هذا المنهج، في بعض الجامعات، الطريقة المفضلة في البحث التربوي على الرغم من أصوات الاحتجاج التي بدأت تتعالى في الربع الأخير من القرن العشرين للتخلي عن المنهج الكمي لصالح منهج أكثر ملاءمة للتربية كما سنرى فيما بعد. ومن هنا انبثقت العلوم التربوية مع بدايات القرن العشرين مطبقة المنهج الكمي التجريبي في معالجة القضايا التربوية وسعت إلى التوصل إلى نظريات وقوانين تعمل كهادٍ لمن يعمل في

المجال التربوي.

كما شهدت نهايات القرن التاسع عشر تكوين علم النفس الذي نما وتفرع في القرن العشرين وكان علم النفس التربوي من أكثر فروعه اهتماماً بدراسة القضايا التربوية، فتأثرت التربية بنتائج أبحاث هذا العلم الناشئ، كما تأثرت بتنوع وجهات النظر التي انبثقت عن العاملين تحت مظلة هذا العلم حول القضايا التربوية والتي أدت إلى فروق في التطبيقات التربوية.

وعلى الرغم من تنوع العلوم التربوية من مثل علم الاجتماع التربوي، وعلم الأعراق التربوي، وعلم الدراسات الإحصائية والاقتصاديات التربوية والتخطيط التربوي، والإدارة التربوية، والتربية المقارنة، والفسيولوجيا التربوية، يبقى علم النفس التربوي وسيظل حتى زمن طويل واحداً من أكثر العلوم التربوية أهمية. وقد اعتبره بعضهم العلم الرئيسي للعلوم التربوية. فعلم النفس التربوي الذي خرج من رحم علم النفس، بعد انفصاله عن الفلسفة، يشخص موقف الفرد في الحياة المدرسية وفي كل عملياته التعليمية. ولأن هذه العوامل تأتي في علاقة مباشرة مع المؤسسة التربوية، فإنّه يمكن القول أن المجال العلمي لعلم النفس التربوي، يقع عند نقطة التقاء بين علم النفس العام، وعلم النفس الوراثي من ناحية، والمؤسسة التربوية من ناحية أخرى، كما تعبر عنها طرق التدريس، والمناهج، وأسلوب الحياة المدرسية.

ومع تنوع العلوم التربوية وازدهارها أصبح من الصعوبة الادعاء بإمكان جمع المشهد التربوي في بحث واحد. فمن هنا كانت صعوبة الاختيار ومحاولة إبراز أهم التنوعات أو الاختلافات والتغيرات.

والذي اتجهت إليه هنا هو أن أقوم بتقديم خلاصة للفكر التربوي تقع في معظمها ضمن إطار علم النفس التربوي منتقية من كان ذا إسهام جليل وانتشار واسع في المؤسسات التربوية.

سيكون البدء بالمفكر والفيلسوف الأمريكي «**جون ديوي**» **John Dewey** الذي امتد نشاطه منذ القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين. ومن ثمَّ سأنتقل إلى **المدرسة**

السلوكية والبنيوية الفردية ممثلة بالعلامة **جان بياجيه والبنيوية الاجتماعية ممثلة بـ «فايجوتسكي** من الاتحاد السوفيتي سابقاً، معرِّجة على مدرسة «**الجشتالت**» من ألمانيا، وعودة إلى أمريكا لتقديم «المدرسة **المعرفية**» والعالم «**جيروم برونر**» ثم إلى السويد لأقدم المنظور **الفينومينوغرافي**، وأبقى في فلك الفكر الغربي متطرقة إلى نظرية **القياس النفسي والبحث في الدماغ والتعلم**، لأختم بالعالمِ العربي.

جون ديوي (١٨٥٩ - ١٩٥٢)

ينتسب إلى المذهب الاجتماعي التجريبي مقابل المذهب الاجتماعي التقليدي ويمكن القول أنه جمع بين علم النفس والفلسفة وعلم الاجتماع فكوَّن منظوراً تقدمياً في التربية كرد فعل على التربية التقليدية. يدعو إلى ضرورة صياغة برامج وطرق تعليمية تتفق واحتياجات المتعلمين وفي الوقت نفسه تلبي احتياجات المجتمع. فالفرد الذي يراد تربيته هو فرد اجتماعي، والمجتمع وحدة منظمة من الأفراد فإذا نزعنا العنصر الاجتماعي عن الطفل فإنّه لا يبقى منه سوى مجموعة من الغرائز والميول والقوى المجردة المعنوية، وإذا نزعنا العامل الفردي من المجتمع لم يبق منه سوى مجموعة من الناس ومن أفكار وقوانين لا حياة فيها. فعلى التربية أن تبدأ بدراسة نفسية الطفل وفهم قواه الطبيعية وميوله وعاداته. ويجب على المربي فهم هذه القوى والميول والعادات وأن يكشف عنها كشفاً صحيحاً كما ينبغي إدراك مراميها وتوضيح أهدافها وما يمكنها تأديته من الخدمات الاجتماعية.

ولعلّنا لا نبالغ إذا قلنا أن التربية في القرن العشرين بدأت به، واستمر حضوره ملهماً للعديد من التربويين ولا تزال أفكاره، وقد دخلنا القرن الواحد والعشرين، مثار نقاش وجدل. فهذه مقالاته التي نشرها في بداية القرن العشرين: («المدرسة والمجتمع» و «الطفل والمنهاج»، عام ١٩٠٠) يُعاد نشرها بتقديم جديد عام ١٩٩٠ بقلم فيليب جاكسون الذي قدم تحليلاً محكماً لعمل المدارس المختبرية Laboratory Schools مع دعوة إلى مراجعة أخرى من قِبَل القراء والمتخصصين.

وهكذا فإن جون ديوي ومنذ بداية القرن لم يكتفِ بتقديم منظور حديث في التربية

وإنما عمل على تأسيس مختبر لتجريب هذه الأفكار فكانت المدرسة المختبرية التابعة لجامعة شيكاغو نموذجاً حياً لأفكار ديوي، وأصبحت تسمى فيما بعد بالمدارس المختبرية إذ بدأت بمدرسة ابتدائية وتطورت بحيث أصبحت تشمل جميع المراحل ولا تزال مستمرة حتى الآن. وقد أُعطي الاهتمام في هذا النموذج الجديد لنمو نشاطات الطلبة من خلال أعمالهم وفعالياتهم المتنوعة ضمن دروس تطبيقية، وعدَّ ديوي هذه النشاطات الفعالة للطلبة من أكثر العوامل تأثيراً على نمو القوى العقلية والقيم الاجتماعية عندهم. وأكدت المدارس المختبرية أن الوظيفة الأساسية لهذه الدروس التطبيقية لا تتمثل في إعداد الطلبة لمهنة ما بل تتمثل في إيقاظ ذكائهم الموروث، وتزويدهم بمعارف تكون بمثابة أداة تمكنهم من اكتساب الخبرات المتنوعة، والانخراط في نشاطات تكشف عن اهتماماتهم الحقيقية الأصيلة. وأخيراً جَعْل المدرسة مجالاً للحياة الحقيقية نفسها وجعلها مكاناً لممارسة التلاميذ للنشاطات اليومية وليست أداة تعدهم إعداداً مستقبلياً للحياة.

إن الأفكار التي استندت إليها المدارس المختبرية هي انعكاس حي لآراء ديوي الذي يعدُّ المعرفة أداة يستخدمها الإنسان للتغلب على مختلف المصاعب ولإعطاء الحلول لمختلف المشاكل التي تواجهه. وهكذا تمكن جون ديوي من تفعيل المنهج العلمي بتقديم مختبر كبير يختبر فيه أفكاره. وبصرف النظر عما قام به وعن النقد التي تعرض له فإن هذه المدارس لا تزال فاعلة وتعتبر من أهم المؤسسات التربوية المستقلة في الولايات المتحدة ويلتحق معظم خريجيها بالجامعات الهامة. ويمكن القول أنه ترك تأثيراً كبيراً في الفلسفة والفكر والتربية المعاصرة أكثر مما تركه أي فيلسوف معاصر. اقترن اسمه مع وليم جيمس و تشارلس بيرس بالفلسفة البرجماتية. ويحلو لبعض الكتاب تشبيه تأثيره بتأثير أفلاطون. فما الذي قدمه جون ديوي ليستحق هذا التشبيه ولينتشر بهذه القوة؟

سار ديوي في الاتجاه الذي سار فيه، من قبله، جان جاك روسو وبستالوتزي وفروبل في الدعوة إلى ضرورة تمتع الطفل بالحرية وإفساح المجال له للحركة والنشاط والإبداع. وتبلورت أفكاره التربوية من الناحية التطبيقية في التأكيد على الخبرة

والعمل والتفكير والعمل الجماعي التعاوني، إلى جانب الاهتمام بنفسية المتعلم وميوله واهتماماته.

لقد أسهم طلاب ديوي الكثر في نشر آرائه في مناطق متعددة من العالم، وقد تمت دعوته من قبل بعض الدول لتقديم الاستشارة التربوية، منها الاتحاد السوفيتي والصين وتركيا.

كما عمل بجد على انتقال التربية من مجرد تأملات فلسفية إلى أن تصبح علماً تجريبياً. فالتربية ليست إعداداً للحياة وإنما هي الحياة نفسها. كما آمن بأن وظيفة التربية خلق مجتمع ديمقراطي. ويعتبر الكثير من التربويين أن خير ما كُتِب في التربية في العصور الحديثة كتاب جون ديوي: «الديمقراطية والتربية».

دعا جون ديوي إلى ربط التربية بالمجتمع بحيث تصبح التربية أداة مهمة من أدوات المحافظة على قيم المجتمع وتطويره من جهة، وأن يهيئ المجتمع المجال للمدرسة لأن تربي الأجيال الجديدة بحيث تحقق للمجتمع الاستقرار والتطور من جهة أخرى. ليست هذه بالمعادلة السهلة ولكن مثل هذه التربية هي التي تصلح للمجتمع الديمقراطي. فلا يكفينا أن نسهر على ألا تُستعمل التربية كأداة فعالة لتيسير استغلال طبقة لأخرى، بل ينبغي أن نعد أنجع الوسائل المدرسية وأوسعها لكي نزيل بالفعل لا بالاسم تأثير التفاوت الاقتصادي ونكفل لجميع من هم في رعاية الأمة، وعلى قدم المساواة، التهيؤ لحياتهم وعملهم في المستقبل. ولا يقتضي تحقيق هذا الهدف أن تقوم السلطات الإدارية بتوفير المعدات المدرسية الكافية، وسد نواحي النقص في موارد أسر الطلاب بحيث يتمكنون من الاستفادة من هذه المعدات فحسب، بل يقتضي الأمر كذلك أن نُدخل من التعديل على مُثل الثقافة ومواد الدراسة وأساليب التعليم والضبط التقليدية ما يُبَقي الناشئين كلهم في ظل تأثير التربية إلى أن يُصبحوا مهيئين للقبض على ناصية حياتهم الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يتناسب مع اعتبار التربية تحرير لاستعدادات الفرد بالنمو المطرد المتجه نحو غايات اجتماعية.

ويعتبر ديوي وأتباعه أن على البيئة المدرسية أن توفّر الجو الذي يعلّمه كيف يلبي

المطالب التقدمية النامية في مجتمع متغير، وأن تنمي لديه دافعاً وذكاءً اجتماعياً يمكنانه من الإسهام في حل مشكلة الحضارة المتغيرة.

المدرسة السلوكية Behavioral School

في الوقت الذي كان جون ديوي وأتباعه يسعون إلى ترسيخ مفهوم شامل للتربية يساوون فيه بين التربية والحياة والتربية والنمو، ويشددون فيه على مراعاة ميول الأفراد وحاجاتهم إضافة إلى مراعاة حاجات المجتمع، تبرز في أمريكا المدرسة السلوكية كاتجاه مناقض لكل ما دعا إليه ديوي وأتباعه. هدفها الأساسي السعي إلى المطابقة بين علم النفس والعلوم الطبيعية منهجاً وموضوعاً، والتأكيد على أن الموضوع الملائم لعلم النفس العلمي هو ما يمكن ملاحظته، وهو بالتحديد السلوك أو الأداء. فما حاول علماء المدرسة السلوكية اختباره هو تغير السلوك الظاهر عند الإنسان والحيوان نتيجة استثارات خارجية وهو ما أسموه بالتعلم. وبحسب مؤسس السلوكية «واطسن» **Watson** فإن التفكير والمقاصد والعواطف وغيرها من الأحداث العقلية لا يمكن رؤيتها أو قياسها بدقة وبالتالي لا يمكن أن نُضمنْها في أي تفسير للتعلم. وبالتالي انصب همّ منظري المدرسة السلوكية على تزويد المجتمع التربوي بخطوات محددة تفسر الطريقة التي يحدث فيها التعلم.

وللتوصل إلى تفسير التعلم الإنساني اختار منظرو المدرسة السلوكية إجراء تجاربهم على الحيوانات ومن ثمَّ تعميم النتائج على التعلم الإنساني، وذلك لصعوبة إخضاع الإنسان للتجربة العلمية مثلما هي مطبقة على الظواهر الطبيعية. فمن وجهة نظرهم لا فرق بين التعلم الإنساني والتعلم الحيواني إلا بالدرجة. ذلك أنهم لا يولون طبيعة المتعلم أي اعتبار فالقضية الأساسية في التعلم هي الظروف التي يُقدَّم بها المثير للمتعلم وهي التي تُحدِّد استجابة المتعلم. واعتبروا أن بإمكانهم التحكم بما يمكن تعليمه للمتعلم؛ فالتعلم محكوم بنتائجه وفقاً لزعيم السلوكية العالم «سكنر» **Skinner** الذي قدم تفسيراً للتعلم عُرف بالتعلم الشرطي الإجرائي: فالمتعلم يقوم بإجراء (سلوك) معين وتحدد النتيجة التي تتبع هذا الإجراء إمكان قيامه بالسلوك مرة أخرى أو التوقف

عن القيام به، وأدى ذلك إلى ارتباط التعلم بالتعزيز الخارجي، وقد تمكنت السلوكية من تزويد المربين بقوانين واضحة تحكم عملية التعلم وما عليهم إلا الالتزام بها.

ويرجع إلى المدرسة السلوكية وبالأخص «سكنر» فضل إدخال التعلم عن طريق الآلات التعليمية والعمل على برمجة التعليم، والتأسيس لتكنولوجيا التعليم. لقد سيطرت هذه الحركة على كثير من دوائر علم النفس في الجامعات الأمريكية لأكثر من خمسين عاماً. وعلى الرغم من تزامن الحركة السلوكية مع حركات هامة في أوروبا كالجشتالت في ألمانيا، والبنيوية الفردية في سويسرا، والبنيوية الاجتماعية في روسيا إلا أن هذه الحركات لم تتمكن من التأثير إلا في القليل من دوائر علم النفس الأمريكية، ولم يتم تقديرها إلا مع بزوغ فجر علم النفس المعرفي في أمريكا. لم يؤثر تراجع السلوكية في الستينيات على سكنر إذ استمر في دعمها والإعلاء من شأنها حتى مماته عام ١٩٩٠.

تلقف العالم مبادئ المدرسة السلوكية ووجدت طريقها إلى برامج تدريب المعلمين ليتم تطبيقها في تعليم الطلبة، ويصعب أن نجد مربياً لم يسمع بالتعزيز الإيجابي والتعزيز السلبي كما هو مطبق لدى السلوكيين، أو بقوانين التعلم أو تجزيء التعليم إلى ما هنالك من مفاهيم تدور كلها حول كيفية إكساب المتعلم استجابات جديدة عن طريق التحكم بالبيئة التعلمية دون مراعاة لطبيعة المتعلم أو نوعية ما يتعلمه. وأصبح لعبارات من مثل «الطفل صفحة بيضاء ونحن نخط عليها ما نريد» أو «الطفل كالعجينة يسهل تشكيله» وقع السحر في نفوس كثير من المعلمين. كما يصعب أن نجد مربياً لم يسمع بالأسئلة الموضوعية أو يستخدمها؟ لقد وجدت أفكار المدرسة السلوكية طريقها إلى المؤسسات التربوية ودخلت مناهج تدريب المعلمين بحيث أصبح من الصعب تخليص المعلمين منها فعندما يصمم المعلم درسه يجد أمامه نموذجاً واضحاً يتبعه يسهل عليه تقديم الدرس وقياس نتائجه فهو يخطط لدرسه كمثيرات واستجابات ثم يعمل إلى قياس ما تعلمه الطلبة بإعداد أسئلة لها إجابات محددة عندها يكون قد التزم بالموضوعية وقاس ما تعلمه الطلبة وأراح ضميره.

فما سر هذا التوجه؟ وما هي العوامل التي أدت إلى انتشاره ليصبح الهادي لمعظم

المؤسسات التربوية على مدى يزيد على خمسين عاماً؟ بل إن العديد من الممارسين التربويين لا يزال يؤمن بقدسية المفاهيم والقوانين التي انبثقت عنها ويدعون إلى اتباعها.

يمكن أن نعزو هيمنة الحركة السلوكية إلى الأمور التالية:

أولا: استطاعت أن تزود علم النفس التجريبي بإطار مادي متسق، مكّنه من مقاربة العالم من خلال منهج علمي متماسك وواضح المعالم. وهكذا كسبت إلى جانبها المشتغلين في حقل العلوم التربوية، وخاصة طلبة علم النفس التربوي، مما أدى إلى تفاعلهم وانفعالهم مع هذه الإنجازات الجديدة لعلم النفس، فلم ينتبهوا إلى بساطة المشكلات المدروسة، بل انبهروا بالمنهج، وبقدرتهم على جمع البيانات، وإجراء التجارب وإعادة تطبيقها للتوصل إلى النتائج ذاتها بما يحقق الشروط الموضوعية.

ثانياً: يعود قسم من الشعبية التي اكتسبتها السلوكية في أمريكا إلى الوعد العملي الذي قدمته بتحسين السلوك. فقد اعتبر كل من واطسن وسكنر أن هدف علم النفس هو التنبؤ بالسلوك الإنساني وضبطه، باعتبار أن الضبط والتنبؤ كانا بمثابة الهدفين المدركين للعلم. ففهم الإنسان لا يعني شيئاً بالنسبة إليهما. ولا تفرق السلوكية المتطرفة بين العلم والتكنولوجية ولهذا فإن علم النفس الناشئ بقيادة وليم جيمس فقد تأثيره على التربية بشكل سريع لأنه لم يقدم أكثر من فهم متعمق للعقل الإنساني، بينما اعتبر السلوكيون أن السلوكية أداة لتغيير الناس، فمع بداية القرن العشرين، وفي أمريكا بالذات، كانت الفرصة مهيأة لانجذاب الناس إلى حلٍ مغرٍ يسعى إلى تغيير الآخرين والتحكم بسلوكهم.

ومع انتشار الحركة السلوكية وتلقف علم التربية لنتائج بحثها حول السلوك الإنساني حدثت آثار سلبية على العملية التربوية. فالتوجه السلوكي لم يأخذ باعتباره التمثيلات العقلية بل ركز على الاهتمام بالسلوك الخارجي الخاضع للقياس الموضوعي ولا يخفى على أحد في وقتنا الحالي ما لهذا التوجه من تأثيرات سلبية على طريقة تفكير الأفراد.

وقد شملت الآثار السلبية كل المؤسسات التربوية التي عملت على الالتزام بالتطبيق الحرفي لنظريات التعلم المنبثقة عن المد السلوكي.

هناك عدد من العوامل التي قد تكون أسهمت في تغلغل هذا المنحى واعتماده من قبل المربين - مسؤولين ومنفذين - أذكر منها:

- استطاعت السلوكية أن تقدّم للمعلمين وللمدربين برنامجاً محدداً يسهل تطبيقه، بصرف النظر عن نتائجه على العملية التربوية.

- أصبح بالإمكان تصميم برامج تعلم ذاتي، تسهم في حل مشكلة الأعداد المتزايدة من الطلبة.

- ترتبط السلوكية بالموضوعية، ولا يخفى على أحد ما لوقع الموضوعية من آثار تنسحب على أسئلة الامتحانات (عمليات القياس والتقويم) مما يتناسب مع نظم الامتحانات العامة.

وقد ترك انتهاج هذا المنحى آثاراً ضارة على العملية التربوية منها:

- سيطرة المحفزات الخارجية على العملية التعلمية التعليمية، فأصبح هم الطلبة الحصول على العلامات المرتفعة، كبديل للاهتمام بموضوع التعلم وبعملية التعلم.

- سيطرة الأهداف السلوكية على خطط المعلمين، ومن ثمَّ العمل على بناء اختبارات تعمل على التأكد من تحقيق هذه الأهداف، غير آبهة بفهم الطلبة، أو ربط ما يتعلمونه بالواقع الذي يعيشونه. فأصبح هناك قطيعة بين ما يتم تعليمه في المؤسسات التربوية والواقع الذي يعيشه المتعلمون. فاهتمام الطلبة ينصب على حفظ ما يمكن أن يلبي أهداف المعلمين، وذلك لتحصيل أعلى كمٍ من العلامات.

وهناك العديد من الأمثلة الأخرى وكلها تصب في خانة البعد عن الهدف الحقيقي لعملية التعلم.

البنيوية الفردية عند جان بياجيه Jean Piaget (١٨٩٦ - ١٩٨٠)

في الوقت الذي كانت فيه دوائر علم النفس الأمريكية واقعة تحت تأثير الفكر

السلوكي، ومأخوذة بموضوعية المنهجية التي استخدمها السلوكيون في تفسير التعلم كانت دوائر علم النفس في القارة الأوروبية تنهج نهجاً آخر. فمن سويسرا إلى ألمانيا إلى روسيا ظهر منظرون همهم الأساسي التوصل إلى فهم الطريقة التي يكتسب بها الإنسان المعرفة وقيمة هذه المعرفة وعلاقتها بفهم العالم الذي يحيط به. وقد تزامنت أعمال العالم السويسري جان بياجيه مع أعمال العالم الروسي ليف فايجوتسكي ومدرسة الجشتالت في ألمانيا. وعلى الرغم من اتفاقهم على الدور الهام لتأثير طبيعة الفرد فيما يتعلمه إلا أن هناك تمايزاً فيما بينهم أسهم في مدى انتشار كل منهم. فلنبدأ ببياجيه وكيفية تأثيره على المجتمع التربوي:

انطلق من عالَم البيولوجيا إلى عالَم الطفولة، مؤمناً بأن أجهزة الجسم تعمل بطريقة معينة وكل جهاز يقوم بوظيفته بصورة طبيعية، وكذلك الدماغ الإنساني فهو كبقية الأجهزة ووظيفته التعلم. الطفل عالم صغير يبني فهماً ذاتياً للعالم من حوله ويتأثر نوع المعرفة التي يبنيها بالمرحلة الزمنية التي يمر بها وبالعوامل البيئية التي يتفاعل معها. فالمتعلم يقوم بصورة فعالة ببناء علاقات لا توجد، ولا يمكن لها أن توجد في البيئة.

لقد تمكن بياجيه، من خلال جهده النظري والعملي ومنهجيته، التي قامت على الملاحظة والحوار والتجربة، الإجابة عن السؤال الذي يدور حول كيفية اكتساب الإنسان للمعرفة ووضع أمام التربويين نظرية متماسكة وشاملة للطريقة التي يتطور بها الطفل ويتعلم، وذلك بالتركيز على دور المتعلم فيما يتعلمه وسحب البساط من تحت أقدام المربيين بإيمانهم بقدرتهم على التحكم بناتج تعلم الطلبة وبقدرتهم على إحداث التعلم الذي يريدون. فما الذي اعتمد عليه في عمله هذا؟

من خلال التآزر بين خلفيته البيولوجية وفكره الفلسفي ومنهجيته، التي قامت على الملاحظة والتجربة والحوار تمكن بياجيه من التوصل إلى منظور حول المعرفة جمع حوله كثيراً من المؤيدين وعدداً من المعارضين أيضاً. فالمعرفة عملية أكثر منها حالة فهي حدث أو علاقة بين العارف والمعروف. يختار الفرد العارف المعلومات التي يتعامل معها من البيئة ويعمل على تفسيرها، فهو لا يحتفظ بالمعلومات كما هي ليبني مخزناً من

المعرفة، فالمعرفة متحيزة ومتأثرة بطرق الفرد الحالية للفهم. فالفرد المتعلم يتعامل مع المعرفة كالفنان النشط وليس كالمصور الذي يستخدم آلة تصوير لتصوير الواقع كما هو. يولد الإنسان مزوداً بوظيفتين ثابتتين تساعدانه على البقاء أو الاستمرار في الحياة وهما قابلية أجهزته للتكيف مع معطيات البيئة، وقابلية هذه الأجهزة لتنظيم هذه المعطيات. وعدَّ بياجيه أن ما ينطبق على الأجهزة البيولوجية، يمكن تطبيقه على الجهاز المعرفي. فالعقل أو الجهاز المعرفي في تكيفه مع البيئة يتعلم عن العالم من حوله وينظم ما يتعلمه ضمن بُنى (سكيمات). وتكيفه يتم من خلال التوازن بين عمليتين، يشير إليهما بياجيه كأدوات التعلم، وهما: التمثل أو الاستيعاب (Assimilation)، والمواءمة (Accommodation).

عن طريق التمثل يغير الفرد المثيرات البيئة لتتفق مع بناه المعرفية، ففي كل مواجهة للفرد مع الأشياء أو الأحداث، هناك درجة من تشويه الحقيقة أو تطويعها. أما عملية المواءمة فهي على العكس من ذلك فعلى الفرد أن يغير من البُنى الموجودة لديه لتتناسب مع الموقف الخارجي. فالأفراد يتكيفون مع بيئاتهم باستخدام البُنى الموجودة لديهم (التمثل)، كذلك بواسطة تحسين في سكيماتهم أو إضافة سكيما جديدة حيث تقتضي الحاجة (المواءمة).

تتأثر طبيعة هاتين العمليتين والموازنة بينهما بالمرحلة الزمنية التي يمر بها الفرد، فالفرق بين معرفة الطفل وبين معرفة الراشد هو فرق في نوع المعرفة وليس في درجتها، ذلك أن الطفل ليس حراً في تمثل المعلومة والمواءمة معها وإنما هناك حدود يفرضها نموه الداخلي. وتوج بياجيه عمله بالفكرة الأكثر جرأة وهي أن الفكر البشري يتقدم منذ الولادة خلال أربع مراحل تتبع نظاماً ثابتاً وتمثل هذه المراحل مستويات المعرفة التي يمر بها الفرد. وتمتد هذه المراحل منذ الولادة حتى مرحلة الرشد. تتميز كل مرحلة بانبثاق قابليات ذهنية جديدة تتيح للأفراد فهم العالم بطرق تزداد تعقيداً، وهذه المراحل هي:

- مرحلة التفكير الحس - حركي منذ الولادة حتى السنتين تقريباً: يكتشف الرضع عالمهم، في هذه المرحلة، باستخدام حواسهم ومهاراتهم الحركية.

ـ مرحلة ما قبل العمليات المادية من السنتين إلى السبع سنوات تقريباً: يتم في هذه المرحلة تطور استخدام الرموز لتمثيل الأشياء عقلياً كما يتم في هذه المرحلة تطور مفاهيم الطفل ولغته بشكل كبير، ومع هذا يبقى تفكير الأطفال بدائياً بصورة واضحة. ذلك أن الطفل لا يتمكن من التركيز إلا على بعد واحد أو مظهر واحد للشيء أو الحالة. كما أنه يركز على الأشياء في حالتها الثابتة متجاهلاً عمليات التحويل التي تحدث للشيء. إضافة إلى أن تفكير الطفل في هذه المرحلة غير منطقي ويتصف بالتمركز حول الذات.

ـ مرحلة العمليات المادية من السبع سنوات إلى الإحدى عشرة سنة تقريباً: يتطور لدى الطفل التفكير المنطقي وينتقل من التركيز على بعد واحد إلى التركيز على عدة أبعاد، ولكن تفكيره يبقى محكوماً بالقيام بعمليات حول الأشياء المألوفة التي لها وجود في العالم الواقعي. يستطيع الطفل أن يدرك لمحياً وحسياً عدداً كبيراً من الأفكار الأساسية في الرياضيات، وفي العلوم، وفي الإنسانيات، وفي العلوم الاجتماعية، ولكنه لا يفعل ذلك إلا عن طريق العمليات المحسوسة وحدها.

ـ مرحلة التفكير المجرد من السنة الحادية عشرة تقريباً إلى سن الرشد: يبدو نشاط الطفل العقلي قائماً على قدرته على إجراء العمليات على أساس اعتبارات فرضية أكثر مما يقوم على تقييده بما سبقت تجربته أو بما هو قائم أمامه، فيستطيع في هذه المرحلة أن يفكر في التباينات الممكنة، بل وأن يستنتج العلاقات الكامنة التي يمكن تحقيقها فيما بعد عن طريق التجربة والملاحظة. وتبدو العمليات العقلية في هذه المرحلة مستندة إلى نفس العمليات المنطقية التي هي عدة المشتغلين بدراسة المنطق والعلوم والمفكرين التجريديين.

وهكذا نجد أن بياجيه استطاع أن يضع بين أيدي المربين ما يساعدهم على وضع المناهج المناسبة وتقديم المعلومة للطفل بما يتناسب مع مرحلة التفكير التي يمر بها ليتمكن من تحقيق التوازن عن طريق التمثل والمواءمة، ذلك إذا لم تساعد البُنى المعرفية الطفل على تمثل المادة التعلمية والمواءمة معها فإنه يلجأ إلى التوازن عن طريق تجاهلها، وعندها تبدأ المشكلات بين التلاميذ والمعلمين كإطلاق الأحكام الجائرة على التلاميذ بوصفهم

بالكسل أو الإهمال إلى ما هنالك من صفات يمكن أن تعود إلى المعلمين أنفسهم بسبب تقاعسهم عن محاولة فهم الطريقة التي يفكر بها الطلبة.

وقد كان بياجيه المحارب الأول للإثابات الخارجية التي يستخدمها المعلمون لتحفيز الطلبة على التعلم، والتي هي من ناتج المدرسة السلوكية، فوظيفة العقل هي التعلم، فهل نثيب أجهزة الجسم الأخرى عندما تقوم بعملها؟! فيكفي العقل إثابة أن نساعده على القيام بوظيفته بطريقة ملائمة. ولتشجيع الطفل على التعلم يطالب بياجيه بوضع الأطفال أمام مواقف تتجاوز قدراتهم بقليل مما يحفزهم على حل المشكلة والعودة إلى حالة الاتزان.

وهكذا نجد أن بياجيه اختلف عن كل من تقدموه أو عاصروه فهو لا يطالب فقط بمراعاة طبيعة الطفل، بل يقدم وصفاً علمياً للطريقة التي يفكر بها الطفل ولا يؤيد إمكانية تعليمنا الطفل ما نريد فذلك غير ممكن بسبب العوامل الداخلية لدى المتعلم والتي تحكم ما يمكن أن يستوعبه. ومن هنا فقد تأخر قبوله من قبل المجتمع الأمريكي ولكن بمجرد اقتناعهم بأفكاره في الستينيات انتشر بشكل واسع وأصبحت أفكاره ملهمة للعديد من الباحثين.

ويبقى بياجيه منعطفاً هاماً في تاريخ الفكر التربوي يصعب فهم أفكار من جاء بعده إلا بالمقارنة به. كما يبقى المنطلق لكل من يرغب في البحث في الطريقة التي يتعلم بها الأطفال، سواء أكان داعماً لطريقته أو ناقداً لها.

البنيوية الاجتماعية

تقوم البنيوية الاجتماعية على تأكيد القول بأن المعرفة مشاركة أكثر مما هي خبرة فردية. فالمعرفة تتطور عن طريق تعامل ديالكتيكي بين عدة عقول، ولا تتم في عقل واح فقط. وترتبط البنيوية الاجتماعية بالعالم الروسي «فايجوتسكي» الذي يحتل مكانة بالغة في علم النفس. فقد نُظر إليه كأبَ لعلم النفس السوفيتي، واعتبر أحد الرواد البارزين في تطور الفكر السيكولوجي العالمي.

ليف س. فايجوتسكي L.S. Vygotsky (١٨٩٦ ـ ١٩٣٤)

اهتم فايجوتسكي في أعماله المتعددة بمشكلة الوظائف العقلية العليا، وقد شغلت الطريقة التي تنبثق عنها الوظائف العقلية العليا من الوظائف الدنيا وكيفية تطورها حيزاً كبيراً في أعمال فايجوتسكي، وكانت من القضايا الرئيسة التي شغلت باله. وتتضح أفكاره في هذا الصدد من آرائه حول العلاقة بين التعلم والنمو.

يتفق فايجوتسكي مع جان بياجيه ومع منظرين آخرين في أن الإنسان يولد بمنعكسات فطرية بسيطة يسميها فايجوتسكي وظائف أولية أو بدائية (Elementary) . أما الوظائف العقلية العليا، التي تشكل الوعي الإنساني، فهي تتطور من هذه الوظائف البدائية. ولكن ليس بسبب التغيرات الفسيولوجية النمائية الداخلية كما هو الأمر وفقاً لتفسيرات بياجيه. إن هذه الوظائف العقلية العليا ـ وفقاً لفايجوتسكي ـ هي نتاج للعملية التطورية المعقدة، وللتطور التاريخي للإنسانية. هناك فرق بين النمو البيولوجي والنمو الثقافي للعمليات النفسية. النمو الثقافي يمثل نمو الوظائف العقلية العليا التي لا تتطلب تغيراً في الطبيعة البيولوجية للإنسان.

وتتمثل الخاصية الأساسية للسلوك الثقافي في اختراع واستخدام أدوات العمل، الأدوات المصطنعة للإنسان، وهذا يفسر لماذا يرتبط نمو الوظائف العقلية بخلق أدوات سيكولوجية معينة تعدِّل الوظائف الأولية. ويتمثل هذا في الإشارات (الكلمات، والرموز الرياضية، والخطط، والخرائط، والرسوم البيانية الخ. .) التي تؤلف تلك الأدوات. وقد دفع هذا الوضع السيكولوجيين السوفييت إلى إعادة تقييم المراحل النمائية ومعالمها النفسية. ويبين فايجوتسكي أن الظروف التاريخية تؤدي دوراً حاسماً في نمو العمليات النفسية، وإن تغيرها المستمر ينعكس على المعالم السيكولوجية للمراحل العمرية المختلفة والتي لا تبقى على حالها. فلا يمكن أن يكون هناك سكيما عالمية تمثل بكفاية العلاقة الديناميكية بين المظاهر الداخلية والخارجية للنمو.

وقد بينت الأبحاث السوفيتية أن المعايير العمرية التي يتقبلها علماء النفس عادة تعتبر غير صحيحة، وأن الطفل قد ينجز في مرحلة معينة أكثر بكثير مما كان يُعتقَد من قبل. وهذا ما أسفرت عنه نتائج أبحاث تجريبية أجراها علماء سوفييت في إحدى المدارس

التجريبية في مدينة موسكو. وأظهرت أن الأطفال قادرون على اكتساب مفاهيم مجردة في مرحلة مبكرة من العمر، أكثر مما كان شائعاً من قبل.

وأدى هذا النظام الجديد والجريء في زمنه ـ والذي لا يزال يعتبر جديداً في وقتنا الحاضر ـ ليس إلى تحسين مستوى التعليم فحسب، ولكن أيضاً إلى التحسين الكيفي للنشاط العقلي العام للأطفال. وينطلق الباحثون في ذلك من وجهة نظر فايجوتسكي، أنه ينبغي تنظيم عملية التعليم ليس بالنسبة لما تكوَّن بالفعل لدى الأطفال من خصائص للنشاط العقلي، ولكن بالنسبة إلى الخصائص التي ينبغي العمل على إظهارها وتكوينها وبلورتها. وكذلك لا ينبغي تكييف التعليم وفقاً لخصائص التفكير المتكوِّنة بالفعل، ولكن علينا أن نقدِّم طرقاً للتدريس تتطلب دائماً أشكالاً من التفكير جديدة وراقية. ويؤكد علماء النفس السوفييت أن هذا الاتجاه يمثل الطريق الأمثل لاستثارة إمكانات التلاميذ العقلية، وهو ما لا يمكن أن تؤديه طريقة دراسة وظائف عقلية مستقلة خارج عملية التعلم. فالاستثارة الحقيقية للإمكانات العقلية لا تتأتى إلا في صميم عملية التعلم والتعليم، بواسطة تغيير مضمونها والطرق التي تكتسب بها.

وقد تمخضت البحوث السوفيتية عن قدر هائل من البيئة التجريبية التي تؤيد هذه المواقف العلمية. ونتيجة هذه الدراسات، أصبح الأطفال يحظون في مرحلتي الحضانة والمدرسة الابتدائية بأهمية خاصة، استناداً إلى ما يتمتعون به من مصادر هائلة لنمو النشاط العقلي يمكن أن تنمو بنجاح بواسطة استخدام طرق للتعليم ينبغي أن تُنظم ليس وفقاً لخصائص الطفل العقلية القائمة بالفعل، ولكن أيضاً وفقاً لما ينبغي أن يتحقق كنتيجة للتعلم. فالتعلم، كما يقرر فايجوتسكي ينبغي ألا يسير في ركاب النمو ويتكيف وفقه، بل على العكس ينبغي له أن يقود النمو. فالتعلم يمثل الطريقة التي تنتقل بها خبرة الناس الاجتماعية التاريخية إلى الطفل، وهو القوة الدافعة للنمو.

إنَّ الإنسان يتشكل بواسطة الأدوات والوسائل التي عليه أن يستخدمها، ولا يستطيع العقل ولا اليد وحدهما أن يصلا بالإنسان إلى المستوى الذي وصل إليه إلا عن طريق الأدوات التي يخترعها. ويؤكد فايجوتسكي بالدرجة الأولى على الخاصية التوسيطية للعمليات النفسية التي تسمح للإنسان بتغيير الوسط وبالتالي تغيير سلوكه

نفسه، وجعله رشيداً متحرراً. وتمييزه بالنشاط الواعي تميزاً جذرياً عن تلك الأشكال الأولية البسيطة للحياة النفسية. ويعني ذلك أن المعالجة السيكولوجية لمشكلة الوعي ينبغي أن تبدأ من دراسة قوانين نمو العمليات النفسية التوسيطية. فينشأ هذا التصور من التسليم بأن الوعي - كشكل للانعكاس المميِّز للإنسان - ينشأ من الشروط الخارجية ومن الأشكال المعقدة للنشاط العملي.

ومن أبرز مقومات العمليات النفسية كالتفكير، والتذكر، والإدراك، والانتباه وغير ذلك، أنها تكتسب دائماً مع عملية النمو خاصيتها التوسيطية غير المباشرة. ويعني نمو العمليات النفسية على هذا النحو أن تنمو أيضاً أشكال جديدة لارتباط العمليات النفسية بعضها ببعض، أشكال جديدة «للعلاقات المتبادلة فيما بين الوظائف العقلية العليا». من هنا تصبح الأشكال الجديدة لنشاط الطفل، المرتبطة بالأشكال الجديدة للاختلاط والمعاشرة وباستخدامات جديدة، عملاً حاسماً في تكوين جديد للوظائف العقلية العليا.

ومن السهل أن نرى كما لو أنَّ كل هذه العلاقات الثانوية الناشئة تاريخياً للعمليات النفسية (أو الوظائف العقلية العليا) في مقابل علاقاتها الأولية العضوية، الناشئة خلال عملية التطور البيولوجي، تتحدّد من الخارج بحكم أنَّ الإنسان يستوعب وسائط النشاط المعالجة اجتماعياً وأساليبها. وهكذا تؤدي عملية توسيط الوظائف العليا حتماً إلى تكوين علاقات وارتباطات جديدة، وهذه العلاقات تصير الخاصية المميزة للوعي الإنساني، فالوعي ليس ببساطة مجالاً لتواتر العمليات والظواهر النفسية، ولكن الوعي، كما يقرر فايجوتسكي، يتميز بنظامه البنيوي (System Structure)، فهو يتصف بوجود ارتباط وعلاقة متبادلة بين الوظائف العقلية المستقلة.

وعليه، لكي نفهم خصائص أي عملية نفسية للإنسان، ينبغي أن ننطلق من تحليل نظامها، أي من تركيب أو بنية الوعي ككل، وتتحدد قيمة هذا الاتجاه الذي يذهب إليه فايجوتسكي في أنه يضع بديلاً لذلك التصور عن العمليات النفسية على أنها وظائف عقلية (كالإحساس والإدراك والتذكر والانتباه) غير قابلة للتغير، أُعطيت مرة ولا تتكرر، بتصور آخر أكثر دينامية يذهب إلى أن هذه الوظائف ذاتها تنشأ في عملية النمو

النفسي للطفل، وتغير علاقاتها إلى أشكال أكثر تعقيداً للحياة النفسية.

في الوقت الذي كان فيه علماء الغرب خارج الإطار السلوكي يركزون على دور الفرد الأساسي والجوهري في عملية تعلمه يظهر فايجوتسكي ليوسِّع دائرة الوسيط التعليمي لتمتد خارج الفرد، ويظهر هذا الامتداد في ثلاثة تصنيفات من الوسطاء وهي:

١. الأدوات المادية. ٢. الأدوات السيكولوجية. ٣. المخلوقات الإنسانية الأخرى.

ويعتبر فايجوتسكي أن تأثير الأدوات المادية هو تأثير غير مباشر على العمليات السيكولوجية الإنسانية، لأنها تعمل مباشرة مع الطبيعة. ومع هذا فإن استخدام الأدوات المادية يضع متطلبات جديدة على العمليات العقلية الإنسانية. ولهذا فإن التقدم التاريخي للأدوات التي تتوسط النشاط وتحوله من صيغ بدائية إلى صيغ أكثر تقدماً يجب أخذها بعين الاعتبار عندما نقوم بدراسة العقل الإنساني. وحسب رأي فايجوتسكي، فإن الأدوات المادية لم يتم وجودها نتيجة إنجازات فردية، وإنما نتيجة تراكم استخدام تواصل بشري، وتمثيلات رمزية. وهذه الجوانب الرمزية للأدوات التي تتوسط النشاط تؤدي إلى انبثاق فئة جديدة وهامة من الوسطاء، يطلق عليها فايجوتسكي اسم الأدوات السيكولوجية. فبينما تتوجه الأدوات المادية إلى الموضوعات الطبيعية، فالأدوات السيكولوجية تتوسط العمليات السيكولوجية الذاتية للإنسان. ومن بين الأدوات السيكولوجية الموغلة في القدم يذكر فيجوتسكي:

١. سحب القرعة الذي يستخدمه الشخص عندما يكون غير متأكد من اتخاذ القرار.

٢. ربط العقدة، الذي يفسر كيفية استخدام الفرد لأداة خارجية تساعده على التذكر.

٣. عد الأصابع، الذي يساعد على تنظيم عملية عقلية باستخدام إجراءات حسابية بدائية.

إضافة إلى هذه الأدوات البدائية ، فإن هناك مجموعة واسعة من النظام الوسيطي الرمزي الأعلى يتضمن اللغات الطبيعية والاصطناعية . كما أن هناك أنظمة رمزية ومعالجات ثقافية لشعوب مختلفة .

إن أحد أهداف نظرية فايجوتسكي هو تطوير نظام أعلى من العمليات العقلية العليا يعكس التحول التاريخي للأدوات السيكولوجية من نظام إلى آخر .

أما عن دور المخلوقات الإنسانية الأخرى كوسيط في بناء العمليات العقلية فإن فايجوتسكي يوضح هذا الدور من خلال مقولته الشهيرة : إن أي وظيفة في التطور الحضاري (الثقافي) للطفل تظهر مرتين : أولاً على المستوى الاجتماعي (بين الناس) وبعدها على المستوى الفردي (داخل الفرد) وهو ما يعبر عنه فايجوتسكي بالاستدخال أو التذويت . إن الوسيط الإنساني يظهر كحامل للإشارات والمعاني .

وقد نُظر إلى هذه التفسيرات في البداية ـ من قبل علماء النفس الغربيين ـ على أنها تعتبر الطفَل مشاركاً سلبياً في نشاطات تعلمه الذي يُحدَّد بطريقة اجتماعية . غير أن النظرة الجديدة لتفسيرات فايجوتسكي اعتبرت نظريته نظرية بنيوية تؤكد على فاعلية الفرد ومشاركته في عملية تعلمه . فإن كانت الشروط الاجتماعية التاريخية تحدد نمو الفرد ، فالتأثير النهائي يتوقف إلى درجة كبيرة على الخصائص الشخصية للفرد وعلاقاته بالبيئة التي يؤدي فيها دوراً فعالاً . فالعمليات النفسية وخصائص الشخصية تتشكل من خلال العلاقات الوظيفية بين الإنسان والبيئة . ولكن سمات الشخصية لا تتجمع ببساطة من البيئة ، وإنما تنمو في سياق عملية الحياة ذاتها وما ينخرط فيه الفرد من نشاط . وفي هذه الحالة تعمل العوامل الخارجية من خلال الشروط الداخلية للفرد .

دور التربية والتعليم

يعطي «فايجوتسكي» أهمية كبيرة لعملية التربية والتعليم . فهي تشكل حجر الأساس في نمو الطفل وتطوره . ولعل هذه نقطة خلاف أخرى بينه وبين «بياجيه» . ففي حين يعتبر «بياجيه» أن النمو يحدد التعلم . أي أن المتعلم يتعلم عندما ينمو بطريقة

تلقائية، تقريباً، وعلى التربية أن تقتفي أثر النمو. يشدد «فايجوتسكي» على دور التعليم في عملية النمو. فالتعليم يجب أن يمضي أمام النمو ويجره وراءه.

ولكن هل يمكن لكل تعلم أن يقود النمو؟ إن ذلك ليس صحيحاً دائماً. فالتعلم سيقود النمو، فقط، إذا كان سير التعليم قد تمَّ تنظيمه بشكل ملائم. إن ما يميز التعليم المنظم بشكل ملائم، حسب فايجوتسكي، أن على التعليم الاعتماد على الوظيفة النفسية التي لم يتم تشكلها بشكل كامل. أي ينبغي تنظيم عملية التعليم لا نسبة إلى ما تكوَّن بالفعل لدى الطفل من خصائص للنشاط العقلي، ولكن نسبة إلى الخصائص التي ينبغي العمل على إظهارها وبلورتها. كذلك ينبغي عدم تكييف التعليم وفقاً لخصائص التفكير المتكونة بالفعل، إنما تقديم طرق للتدريس تتطلب دائماً أشكالاً جديدة وأرقى من التفكير. وهذا ما يقودنا إلى مساهمة أخرى من مساهمات فايجوتسكي، وهو ما يُطلَق عليه اسم: منطقة النمو القريب أو الكامن والتي تُحدَد بالفرق بين مستوى التطور لدى الطفل الذي يُحدَد بحل المشكلة بطريقة مستقلة ومستوى التطور الكامن الذي يُحدَد عن طريق حل المشكلة تحت إشراف الكبار أو بالتعاون مع رفيق أكثر قدرة.

إن جوهر نظرية فايجوتسكي ينصب على كيفية المساهمة في تحسين وظائف الطفل العقلية، ودور الوسيط الإنساني في ذلك. وأيضاً التأكيد على دور الفرد الفاعل في بناء معرفته. وقد أعطى كل من بياجيه وفايجوتسكي لنفسيهما الحق في تفسير ما يجري داخل الفرد، وتوضيح كيفية اكتسابه لمعرفته. كما تشابها بقدرتهما على متابعة وملاحظة الأطفال بدقة متناهية. أما ما يميز فايجوتسكي فهو أنّه ترك الباب مفتوحاً أمام تحسين قدرات الإنسان في المستقبل. فإنسان الغد حتماً غير إنسان الماضي. فالذي يتابع وينتبه إلى قدرات الأطفال في وقتنا الحالي ويقارنها بقدرات الأطفال في الماضي القريب لا يمكنه أن يتجاهل الفرق الهائل في الإمكانات لصالح أطفالنا في الزمن الحالي. إضافة إلى ذلك فأن أي ملاحظ فطن لا بد أن ينتبه إلى الفرق بين إمكانات الأطفال الذين يعيشون في بيئات مختلفة.

ذلك لا يعني تجاهل الإمكانات البيولوجية الكامنة لدى الأفراد، فقد تم اعتبارها في

كل أعمال فايجوتسكي. إن ما قدمته هذه النظرية يُبقي الأبواب مشرعة أمام المربين لتجنب الاستسلام للنغمة القدرية في بعض التوجهات المعرفية، وللعمل الجاد على الأخذ بيد أبنائنا والارتقاء بهم.

لقد تمكن طلاب فايجوتسكي ومؤيدوه من نشر أفكاره في العالم الغربي وفي أمريكا بالذات إلى أن احتلت نظريته مركزها اللائق بها. ونتيجة لذلك ظهرت محاولات جادة للعمل على تحسين قدرات الأطفال عن طريق تحسين البيئات التعليمية إضافة إلى تصميم برامج خاصة تعمل على رفع ذكاء الأفراد كما هو الحال عند فيرشتاين **R. Feuerstein** الذي صمم برامج تساعد المتخلفين عقلياً على الرقي إلى مستوى العاديين بل تجاوزهم. تكمن الدلالة هنا في أهمية دور التعليم في رفع مستوى قدرات الأطفال فالذي كان مستهجناً بل غير مقبول في النصف الأول من القرن العشرين أصبح الآن معترفاً به وله أتباع ومؤيدون وعلى وجه الخصوص بعد التوسع في أبحاث الدماغ، على ما سنعرض له فيما بعد.

المدرسة الجشتالتية

في الوقت الذي كانت الحركة السلوكية تسيطر على ميادين علم النفس في أمريكا كانت القارة الأوروبية تشهد انتشار عدد من الحركات يمكن اعتبارها استباقاً لعلم النفس المعرفي، الذي برز في أمريكا على أنقاض السلوكية، والجشتالت هي إحدى هذه الحركات التي انطلقت من ألمانيا إلى أمريكا بعد أن هاجر إليها رواد الحركة بعد الحرب العالمية الأولى. لم تأخذ مدرسة الجشتالت التقدير الذي تستحقه في البداية، ولكنها عادت وتبوأت مكانتها بعد ظهور الثورة المعرفية.

تبنت مدرسة الجشتالت منظوراً يؤكد على الكليات بدل الأجزاء وعلى العمليات بدل اللبنات. فالجشتالت كلمة ألمانية والترجمة التقريبية لها هي «الكل المنظم» أو «النمط» أو «الشكل». لقد بين زعماء الجشتالت أن الخبرة السيكولوجية ليست مكونة من عناصر معدودة، ثابتة، ومتمايزة، تحضر وتغيب مع الزمن. بل هي عمليات

سيكولوجية ديناميكية ومنظمة بشكل كبير، تحتل مكانها في حقل من الأحداث، ويؤثر كل منها على الآخر بشكل تبادلي. فعندما يخبر الكائن بيئته فإنه لا يدرك عناصر فردية متفرقة، أو يستجيب لها، ولكنه يدرك تشكيل القوة المكونة للحقل النفسي ويستجيب لها، فخصائص الحقل النفسي مختلفة عن مجموع أجزائه. فعندما يمر الفرد بخبرة يدركها ككل منظم، ذلك أن الكل سابق لجزيئاته، ويختلف عن مجموع أجزائه، ولا قيمة للأجزاء في حد ذاتها إلا في ضوء ما تؤديه من خدمات للكل.

كما يؤكد الجشتالتيون ضرورة عدم فصل الكائن عن بيئته فسلوك الإنسان في أي موقف من مواقف حياته هو نتيجة تفاعل الفرد مع ما يحيط به من بيئة ومن ظروف سواء أكانت تلك الظروف نتيجة لاحتكاكه بالبيئة الطبيعية أو الاجتماعية. إضافة إلى ذلك فإن إدراك الفرد للمنبه الخارجي نفسه عملية سيكولوجية ولا تعتمد فقط على خواص المثير الطبيعي. فدور الفرد فاعل فيما يتعلمه، وذلك عن طريق إعادة تنظيم وإعادة بناء المادة التي عليه تذكرها. ومن هنا يأتي الفرق في إدراك الأفراد للموقف الواحد وهو ما لفتت الانتباه إليه المدرسة الجشتالتية. والذي يساعد بدوره المعلمين على فهم الفروق بين الطلبة في إدراك الشيء الواحد.

وعن طريق تفسير المدرسة الجشتالتية للطريقة التي يفهم الأفراد العالم المحيط بهم والظروف التي تحكم هذا الفهم تمكنت من تزويد المعلمين بتفسير للتعلم يبين أن التعلم عملية ذات معنى، فالتعلم الحقيقي ينطوي على الفهم وليس على الإشراط وتكوين الارتباطات الاعتباطية. كما أن النمط الأولي للتعلم الذي يتضمن معنى هو النموذج القائم على الاستبصار في العلاقات الداخلية لما يراد تعلمه. وتبين المدرسة الجشتالتية أن الارتباطات الجزئية الميكانيكية لا تعدو أن تكون صوراً كاريكاتورية فارغة للتعلم الحقيقي.

كما ميزت المدرسة الجشتالتية بين نوعين من التعلم: التعلم عن طريق الفهم والتعلم عن طريق الحفظ الحرفي. وبينت أن التعلم عن طريق الفهم يتضمن تعلم الفرد مبدأ سيساعده على حل مهمات من نوع معين وهو التعلم الذي يدوم ويسهل تذكره، أما التعلم عن طريق الحفظ فهو وقتي ولا يمكن الاستفادة منه في مواقف جديدة ويصعب

الاحتفاظ به. وعليه فعلى المعلمين تبصير المتعلمين بالمبادىء التي يتضمنها الموقف التعلمي التعليمي، كما أن في ذلك دعوة لواضعي المناهج التربوية مراعاة المعنى والفائدة المرجوة عند وضع المناهج.

أثر نظرية الجشتالت على علم النفس المعرفي المعاصر

لقد أثرت نظرية الجشتالت على علم النفس المعرفي المعاصر بعدة طرق وذلك من خلال تأكيدها على أهمية جوهر الإدراك، والترميز الأصلي لحدث ما، وتأكيدها على الاستبصار والفهم كمبدأين للتعلم وحل المشكلة، وعلى الموقف العقلي كعامل ضبط في حل المشكلة، وعلى الذاكرة كعملية ديناميكية متضمنة تغيرات نوعية مع مرور الوقت. كل ذلك كان استباقاً لعلم النفس المعرفي المعاصر. وعلى الرغم من أن ما قدمته مدرسة الجشتالت يقع بشكل كبير أو قليل، خلال النصف الأول من القرن العشرين، إلا أنه حتى الخمسينيات من القرن المذكور، كان التأثير المسيطر هو للسلوكية التي صورّت العضوية كآلية تستجيب لبيئتها بصورة تلقائية. وقد عملت السلوكية في تفسيرها للتعلم على تجريد البشر والحيوانات من العمليات العقلية. وكان يمكن أن يُنظر إلى علم النفس الجشتالتي كمضاد صحي لوجهة نظر السلوكية. ولكن الذي يبدو هو أن منظري الجشتالت لم يبالوا بنشر أفكارهم والترويج لها، كما فعل سواهم. لذا فإنّهم تركوا الباب مفتوحاً على مصراعيه للمدرسة السلوكية لتسيطر على حقل البحث في التعلم. ولم يصبح المجال مفتوحاً أمام علم النفس التجريبي ليكتشف قصور المدرسة السلوكية إلا عندما أصبح قصور هذه المدرسة شديد الوضوح. وعندها أخذت المدرسة الجشتالتية تبرز على الساحة التربوية، وانتشرت أفكار تشير إلى إدراك الفرد للموضوعات بصورة كلية ومن ثمَّ الانتقال إلى الأجزاء، وتُعد الطريقة الكلية في التدريس أحد تطبيقات هذه المدرسة.

كما أسهمت المدرسة الجشتالتية بتفسير لسلوك حل المشكلة عند البشر والحيوانات العليا. يدرك الفرد الموقف ككل ثم يدرك العناصر الموجودة في مجال إدراكه، وتأتي

لحظة الاستبصار عندما يدرك أن الحل يكمن في إعادة تنظيم العناصر الموجودة في مجال إدراكه. كما يتبنى الجشتالتيون الفكرة التي تُظهِر عدم حاجة التعلم الحقيقي والذي يقوم على الفهم والاستبصار إلى إثابات خارجية.

النظرية المعرفية (Cognitive Theory)

وعودة إلى أمريكا لنرى الأجواء في النصف الثاني من القرن العشرين قد أصبحت مهيأة لمراجعة أفكار المدرسة السلوكية، فلم يعد مقبولاً رفض مناقشة ما يجري داخل دماغ الإنسان في وقت أصبحت فيه الآلات تقوم بمعالجة المعلومات والتوصل إلى ناتج يتعلق بهذه المعالجات. فظهرت أفكار المدرسة المعرفية كثورة على المدرسة السلوكية كما أنها عملت على مناقشة أفكار بياجيه عن طريق البحث والتجريب، وتوصلت إلى أن بياجيه قد قلل من إمكانات الأطفال وأن الأطفال يمكنهم القيام أكثر بكثير من الحدود التي وضعها لهم بياجيه. ففي حين رفضت السلوكية القيام بتخيل حول العمليات المعرفية، واكتفت بقياس السلوك الملاحَظ، إذ اعتبرت أن موضوع علم النفس هو دراسة السلوك الظاهري، فإن المعرفية انطلقت من مدخل نظري مختلف، مدخل يعتبر أن لعلم النفس الحق في دراسة السلوك الملاحَظ من أجل التنبؤ بالسلوك غير الملاحَظ، أي التنبؤ بما وراء السلوك الملاحَظ من عمليات معرفية، من مثل: الانتباه والإدراك والتذكر والمعنى وغير ذلك.

يهتم علم النفس المعرفي بالكيفية التي يحصل بها الأفراد على المعرفة عن عالمهم، وبكيفية استخدامهم لهذه المعرفة من أجل اتخاذ قرارات والقيام بأعمال فعالة. لقد حاول علماء النفس المعرفيون فهم العقل وقدراته. كما نرى أن المسلمة الأكثر أهمية لدى المعرفيين هي أن السلوك يُحدَّد عن طريق تفاعل معلومات داخل العضوية، وطالما أنه ليس بالإمكان ملاحظة هذا التفاعل بشكل مباشر، فقد أعطى العلماء المعرفيون لأنفسهم حق التنبؤ بما يجري داخل الفرد، وأصبح تفسيرهم للتعلم يعرف بنظرية معالجة المعلومات Information Processing Theory.

لقد حاولت نظريات معالجة المعلومات السيطرة على الخاصيتين الثنائيتين للإدراك المعرفي وذلك عن طريق التركيز على كل من الخصائص البنائية والتي من خلالها يتم تحديد أي معالجة ستظهر، وعلى العمليات التي تزود بطرق تؤدي إلى تكيف مرن مع عالم متغير باستمرار. تتضح الخصائص البنائية لنظام معالجة المعلومات من خلال إطار يضم ثلاثة أقسام: الذاكرة الحسية أو المسجل الحسي والذاكرة قصيرة المدى والذاكرة طويلة المدى.

ويختلف كل من هذه المخازن عن الآخر بكمية المعلومات التي يحتفظ بها، وأيضاً بكمية الوقت التي يحافظ بها على هذه المعلومات. كما اعتبر منظرو هذه الجماعة أن التغيير الذي يسهم في النمو المعرفي للطفل، ناتج عن التغير الذي يحدث على العمليات التي يقوم بها الفرد أثناء تعامله مع مثيرات البيئة. وهذه العمليات هي:

١. الأتمتة (automatization)

٢. التشفير (الترميز) (encoding)

٣. التعميم (generalization)

٤. بناء استراتيجية (strategy construction)

وتبين نظريات معالجة المعلومات أن التحسن في تفكير الأطفال في ميادين معينة من مثل تعلم الأطفال اللغة إلى تعلم المراهق برامج الكمبيوتر يعتمد بشكل مكثف على هذا التغير في هذه العمليات.

وعلى الرغم من البداية الهزيلة للنظرية المعرفية في الخمسينيات إلا أنها أصبحت منذ السبعينيات القوة الفاعلة في علم نفس التعلم في الولايات المتحدة الأمريكية والدول التي تسير في فلكها. لقد تعاملت نظرية معالجة المعلومات مع العقل باعتباره جهازاً حاسوبياً منذ البداية، وعمل التطور الأخير على الأجهزة الحاسوبية على إعادة التأكيد عل هذه الفكرة. وهذا يؤكد دور العقل الإنساني كمعالج للمعلومات يعمل على تحديدها وترميزها، وتسجيل المعلومات التي لا لُبس فيها حول العالم، وفرزها، وتخزينها، ومقارنتها، واسترجاعها، وإدارتها بصورة عامة بأداة حاسوبية.

إنها تنظر إلى المعلومات بصفتها معطيات، أي بما هي شيء اتفق عليه في علاقته بنظام مشفر، مسبق، ينظم أوضاع العالم. فهل هذا ممكن؟ وهل المعلومات في هذا العالم تسمح بذلك؟ هذا ما يناقشه العالِم جيروم برونر كما سنرى فيما بعد.

لم يقتصر اهتمام منظري معالجة المعلومات على الطريقة التي يعالج بها الأفراد المعلومات والتغيرات التي تتعرض لها هذه الطرق بل أكدوا أهمية المعلومات التي يملكها الأفراد حول طرق التفكير لديهم لما لهذه المعرفة من أهمية على تعلمهم وهو ما أصبح يُعرف بالإدراك المعرفي الفوقي أو ما وراء الإدراك المعرفي (metacognition).

وتتأثر هذه المعلومات بالمعرفة والخبرة، ومن هنا يرى الباحثون أن للمعلمين دوراً في مساعدة الطلبة وإرشادهم لتعظيم استخدامهم للعمليات المعرفية، فدور المعلم لا يقتصر على طريقة تقديم المعلومات بل عليهم أن يعلموا الطلاب التكتيكات والاستراتيجيات المناسبة التي تساعدهم على حفظ المعلومات واسترجاعها واستخدامها لغرض أو آخر.

جيروم س.برونر Jerome S. Bruner (١٩١٥ -)

جيروم س. برونر عالم نفس وعالم تربية أمريكي. ويمكن اعتباره أحد أهم علماء هذا العصر الذين أسهموا بالثورة المعرفية. فقد تبنى المدخل المعرفي في تفسير عملية النمو. إضافة إلى عمله في مجال علم النفس المعرفي فإن عمله في حقل التربية هو الذي جعله عالماً مميزاً، فلقد اكتسب كتاباه (عملية التربية)، و(نحو نظرية في التدريس) شهرة واسعة وانتشرا بشكل كبير، حيث أصبحا من أهم الكتب الكلاسيكية في علوم التربية. كما أنه أسهم في حقل المناهج عن طريق برنامجه في الدراسات الاجتماعية ـ Man A Course of Study (MACOS) الذي أصبح في منتصف الستينيات مرجعاً هاماً في تطوير المناهج. لقد فرضت أفكار برونر نفسها على المجتمع التربوي الأمريكي في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، واستمر برونر في البحث ولا يزال

يواصل عمله الدؤوب في محاولة لفهم العملية التربوية. فقد بدأ بكتابه (عملية التربية) The Process of Education عام ١٩٦٠، وهو كتاب أعيد طبعه خمساً وعشرين مرة كان آخرها عام ١٩٩٩. وعلى الرغم من النجاح الذي حققه برونر مع بقية مطبوعاته إلا أنه لم يتوقف، بل أصبح ناقداً لمحدودية أعماله على الرغم من اعترافه واعتراف العالم بأهميتها. واتجه لتأسيس علم نفس ثقافي عرضه في كتابه(The Culture of Education, 1996)، (١) فقبل الانتقال إلى منظوره المبتكر في التربية لا بد من الرجوع إلى الوراء لمناقشة ما قدمه في أعماله السابقة لما لها من أهمية في فهم المعلمين للطريقة التي يتعلم بها المتعلم، إذ لا تقلل اكتشافاته الجديدة من أهمية ما توصل إليه بخصوص طبيعة المتعلم وتأثيرها على طريقة التدريس والمناهج، فهو لا يتراجع عنها بل يعتبر أنه بالغ في التركيز على العمليات الفردية المعرفية ووجوب مراعاتها عن طريق التربية المناسبة.

البدايات

كانت البدايات عندما شارك برونر مع مجموعة من علماء النفس والتربية والمعلمين وعدد من المؤرخين في مؤتمر لمناقشة الطريقة التي يمكن بها تحسين تعليم العلوم والرياضيات في المدارس الابتدائية والثانوية في أمريكا بدعوة من الأكاديمية الوطنية للعلوم، وذلك لمواجهة السبق الذي حققه الاتحاد السوفيتي في هذا المجال. وقد أسفرت نتائج البحث في المؤتمر إلى إعادة صياغة المناهج وتأليف الكتب في هذا السياق. ترأس برونر هذا المؤتمر وكان عليه أن يقدم التقرير النهائي لمجرياته ونتائجه وأسفر ذلك عن كتابه ذائع الصيت (عملية التدريس) احتوى خلاصة ما توصل إليه المؤتمر إضافة إلى منظور برونر في النمو المعرفي، كما بين طريقة الطفل في التعلم، وهي طريقة ظهرت واضحة في مؤلفاته اللاحقة.

أول ما يبرز في نظرية برونر معارضته لما قدمه بياجيه، فعلى ما يبدو كانت نظرية بياجيه هي المنطلق، إذ لا يخفي برونر تأثره بنظرية بياجيه واعتراضه فيما بعد على بعض مفاهيمها، فهو يتفق مع بياجيه في أن المراحل المعرفية تتطور عبر مراحل من

خلال تغيّرات تدريجية في كيفية استخدام العقل، ويختلف معه من حيث تركيزه على أهمية عوامل البيئة والخبرة في نمو الطفل المعرفي. لقد اتجهت أعمال برونر للتأثر التدريجي بآراء العالم الروسي فايجوتسكي.

منظور برونر في النمو المعرفي

يتبنى برونر وجهة النظر المعرفية التي تعتبر أن نمو الفرد المعرفي هو نتيجة عوامل داخلية (وراثية) وعوامل خارجية (بيئية). وهو يعطي كبير أهمية لأثر الثقافة على تفتح الاستعدادات الكامنة لدى الفرد، إذ يعتبر أن أثر الثقافة على نمو الطفل المعرفي بات من المسلمات. فوفقاً لبرونر فإن النمو المعرفي يتأثر بالحضارات ولا يشترط أن يسير بموازاتها ذلك لأن فردية الإنسان وتشكيلاته الداخلية تتدخل في تمثله للمعرفة.

فعند النظر إلى الإنسان ضمن ثقافة معينة نجد أن التشابه في السلوك بين الناس يُعزى إلى العناصر المتشابهة في الحضارة العالمية، أما الاختلاف فيعود إلى كيفية استقبال مختلف الأفراد للمؤثرات الخارجية وكيفية تشكيلها داخلهم. كما أنه لا يمكن تصور النمو المعرفي باختلافه وتشابهه بمعزل عن إسهام الإنسان في الحضارة العالمية المحيطة به ومن إسهامه في محيطه اللغوي. وعليه لا يمكن أن يحدث النمو المعرفي للفرد ضمن مجتمع معين دون أن يشارك هذا الفرد في ثقافة ذلك المجتمع، كما لا يمكن أن يحدث دفع للنمو من الداخل دون أن يُقابل بسحب من الخارج. ووفقاً لبرونر فإن نمو الإنسان المعرفي يتم بواسطة التقدم الذي يطرأ على طريقة تمثيله للأشياء من حوله.

يشير التَمثُّل (Representation) إلى طريقتنا في معرفة الظواهر من حولنا وترجمتها وفهمنا لها، ويتحقق ذلك عن طريق استخدام واحدة من الطرق الثلاث التالية أو التمكن من استخدامها جميعاً وذلك وفقاً لما يقتضيه الموقف. وتظهر هذه التمثلات بطرق ثلاث: -

١. من خلال فعل الشيء.

٢. من خلال صورة حقيقية أو خيالية ترمز لهذا الشيء.

٣. من خلال بعض التصورات الرمزية لهذا الشيء كاللغة.

وتظهر صيغ التمثل الثلاث في حياة الفرد بنفس الترتيب وذلك من خلال الحركة، ومن خلال الصور والخيالات ومن خلال الرموز. ويعتمد كل منها على الصيغ السابقة في التطور، كما يستمر كل منها قائماً في حياة الإنسان ويظهر عندما نحتاجه وفقاً للموضوع الذي نتعامل معه. ويبدو هنا الاختلاف واضحاً بين منظور بياجيه ومنظور برونر في النمو المعرفي.

ينظر برونر إلى اللغة كعامل مهم في تشكيل المفاهيم لأنها تحرر الطفل من سيطرة خصائص المثيرات المتراكمة، وباكتساب الطفل للغة فإنه يتحرر من الارتباط بهذه المثيرات.

برونر والتربية

ينظر برونر إلى التعلم باعتباره نمواً عقلياً وارتقاءً. وقد شدّد في كتابه (عملية التربية) على دور المعلمين في المساهمة بهذا النمو. إذ آمن بأن الوظيفة الأساسية للتعليم هي جعل المتعلمين يُدركون بنية أي موضوع دراسي، وذلك عن طريق فهم الأسس التي يدور حولها الموضوع. فعندما يسعى المربون إلى مساعدة الطلبة على فهم بنية الموضوع الدراسي، فإن ذلك يؤدي بهؤلاء الطلبة إلى تذكر ما يتعلمون، وذلك عن طريق فهمهم للمبادئ التي يمكن أن تُطَبَّق على حالات متنوعة مما يُعدُّهم لإتقان معارف أكثر تعقيداً. والواقع أن فهم البنية لأي موضوع دراسي يعتبر المنطقة الحرجة التي تؤثر على حل المشكلات إذ إنه البديل لحفظ حقائق وتكتيكات منفصلة ويهو شكل محور انتقال أثر التدريب. فإذا كان للتعلم السابق أن يدعم التعلم اللاحق فيجب أن تظهر في هذا التعلم العلاقات بين الأشياء منذ البداية وأن يعمل التعلم اللاحق على جعلها أكثر وضوحاً.

كما أن فاعلية وكفاية بنية المادة الدراسية تعتمد على ثلاثة عوامل رئيسة يؤثر كل منها في الآخر وهذه العوامل هي:

١ . طريقة العرض: فكثيراً ما تكون الفكرة سهلة ولكن المعلمين يعملون من خلال عرضهم على الإنقاص من هذه السهولة.

٢ . الاقتصاد: ويقصد به كمية المعلومات اللازمة أو الواجب أن يتم الاحتفاظ بها لفهم الموضوع، فكلما احتاج المتعلم إلى معلومات أكثر لفهم موضوع ما ازدادت الحاجة إلى خطوات ومهام جديدة وبالتالي تقلّص الأداء أو المردود.

٣ . القوة الفعالة: تكون للمادة قوة فعالة كلما أمكن توليد منظومات جديدة، وكلما أظهرت قدرة المتعلم على استخدام المعلومات في حل المشكلات.

الاستعداد للتعلم

يرى برونر أن المعلم يستطيع أن يوفر الفرص لتغذية الاستعداد، ولا يكتفي بمجرد انتظاره، ويتألف الاستعداد بهذا المعنى من إتقان تلك المهارات البسيطة التي تتيح للفرد التوصل إلى مهارات أعلى. ويمكن أن يتضح رأي برونر في الاستعداد من خلال مقولته الشهيرة بهذا الصدد إذ يقول: إن أي موضوع يمكن أن يتم تدريسه بفاعلية وبشكل أمين عقلياً لأي طفل في أي مرحلة نمائية اعتماداً على فهم الطريقة التي يستخدمها هذا الطفل في ترجمة وتمثل مثيرات البيئة الخارجية في خبرات داخلية ذاتية. ويصبح ذلك ممكناً عن طريق معرفة المعلم لمرحلة النمو العقلي التي يمر بها التلميذ والعمل على تنظيم المنهاج بما يتناسب مع هذه المعرفة، وعليه يستطيع المعلم تعليم التلميذ أصول أي موضوع وهو يدرك، بطبيعة الحال، أن فهم الموضوع فهماً أعمق يمكن تحقيقه في مراحل متأخرة من البرامج التعليمية. ولقد أدى هذا النوع من التفكير إلى انبثاق فكرة المنهج الحلزوني.

المنهج الحلزوني (Spiral curriculum)

عندما يتم وضع المنهاج يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار سهولة العودة إلى الأفكار

الأساسية السابقة والبناء عليها حتى يتمكن التلميذ من إدراك الموضوع بصيغته الكاملة التي تبقى وتستمر معه ويعود إليها عند الحاجة، وكلما كان هناك مجال لمزيد من التعمق.

وقد اهتم برونر بمحتوى المنهاج، وبتحديد الطريقة للحكم على مدى كفاية هذا المحتوى. فعلى سبيل المثال إذا أردنا أن نحكم على صلاحية موضوع من الموضوعات التي تُدرَّس في المدارس الإبتدائية فعلينا أن نسأل أنفسنا فيما إذا كان من شأن هذا الموضوع عندما يتم التوسع فيه أن يكون جديراً بمعرفة الطالب البالغ، وإذا كانت معرفته له وهو صغير تساعده على أن يكون أفضل مما كان وهو طفل. فإذا كان الجواب في كلتا الحالتين بالنفي أو كان الجواب مبهماً فإن مثل هذا الموضوع لا يكون له أي أثر سوى تشويش المناهج وتكديسها.

التعلم بالاكتشاف

يبين برونر أن المعرفة منظمة بطريقة يُؤدي إدراك بنيتها إلى جعل عناصرها أكثر وضوحاً مهما كانت غزيرة، كما أن المعرفة المكتسبة تزداد فائدتها حين تُكتشف من قبل المتعلم، خلال جهوده المعرفية الذاتية، لأنها بذلك تكون مرتبطة بما عرفه قبلاً، ومستخدمة فيما يتعلق به. وبنية المعرفة نفسها تسهل بقدر كبير أفعال الاكتشاف هذه، لأنه مهما كان أي مجال للمعرفة معقداً، فإن تقديمه من خلال تنظيم عمليات متقنة ومدروسة وأقل تعقيداً يجعله أسهل منالاً. وفي إطار هذا التصور للتربية يصبح المعلم دليلاً للفهم، وشخصاً يساعد التلميذ على الكشف والمعرفة بجهوده الشخصية.

ويؤمن برونر بأن التعلم الحقيقي يتضمن توظيف ما تمّت معرفته والاستفادة منه، وهو يشارك بياجيه إيمانه بأن المفاهيم التي يتوصل إليها التلاميذ بأنفسهم تكون ذات معنى بالنسبة لهم أكثر من تلك التي تقدم لهم من قبل الآخرين. وأن التلاميذ لا يحتاجون إلى مكافآت خارجية عندما يبحثون عن تفسير الأشياء التي تحيرهم. ويضيف برونر أننا عندما نزود التلاميذ بتدريب كافٍ على إيجاد الحلول بأنفسهم فإنهم

لا يطورون مهارات حل المشكلة فقط، إنما يكتسبون الثقة بمقدرتهم على التعلم والتي تساعد في المستقبل على توظيفها لحل مشكلات جديدة. فتعلم المتعلمين عن طريق الاكتشاف يؤدي بهم إلى تعلم كيف يتعلمون.

وحتى لا يساء فهم التعلم بالاكتشاف كما قدمه برونر علينا أن نعي أن برونر لا يقول أن على الطلبة اكتشاف كل حقيقة وكل مبدأ أو معادلة يحتاجونها. إذ إن ذلك يجعل من الاكتشاف أسلوباً غير كاف في التعلم، وإن التعلم من الآخرين يمكن أن يكون له معنى كالتعلم عن طريق الاكتشاف الذاتي. فالمتعلم المتدرب يقوم أثناء تعلمه من الآخرين بدور اكتشافي عن طريق فهم الطريقة والعلاقات التي تربط الأفكار مع بعضها البعض، ويتعلم حل المشكلة بنفسه. فيكتشف كيفية صلة ما يتعلمه الآن بما سبق وتعلمه.

وكنتيجة يقول برونر: إذا أردنا أن نرشد شخصاً إلى نظام ما فإنّه لا ينبغي أن نقدم له نتائج جاهزة حول هذا النظام بل أن نعلمه كيف يشارك في إمكانية بناء المعرفة. ولكنه يُطلق تحذيراً بهذا الصدد فقبل أن نطلب من المتعلمين أن يسهموا في بنية المعرفة علينا أن نعلمهم كيف يتم ذلك، فالتلاميذ الذين يتعلمون كيف يكتشفون هم فقط من يمكنهم التعلم عن طريق الاكتشاف.

ترك برونر، في بداية السبعينيات، منصبه في جامعة هارفارد ليعمل لبضع سنوات في جامعة أوكسفورد، وقد استمر هناك في البحث عن أثر الآخر (العميل) وبدأ سلسلة من الاكتشافات تتعلق بلغة الطفل. لقد عاد إلى هارفارد كأستاذ زائر، وبعد سنتين التحق بالمدرسة الجديدة المخصصة للأبحاث الاجتماعية في مدينة نيويورك. وأصبح عندها ناقداً رئيسياً للثورة المعرفية، وبدأ نقاشاً حول تأسيس علم نفس ثقافي، وقد انعكس هذا التحول الثقافي على عمله التربوي وبرز بوجه خاص في كتابه ثقافة التربية ـ الذي تمت الإشارة إليه سابقاً ـ.

أدرك برونر القصور في عمله السابق وقد أرجع جزءاً من هذا القصور إلى التركيز المفرط على العمليات الداخلية للمعرفة، كما أن القصور الكامل جاء من الفشل في

إدراك عمق وانتشار المشكلات الاجتماعية بما فيها الفقر والعنصرية والاغتراب. فهذا هو العالِم الذي دعا بقوة في الستينيات إلى التركيز على تدريس العلوم والرياضيات لسد الفَجوة العلمية بين أمريكا والاتحاد السوفيتي يتوصل الآن إلى وجوب الاهتمام بتدريس التاريخ والاقتصاد والسياسة وإلى ما هنالك من علوم تمس المشكلات التي يعاني منها المجتمع.

ينطلق برونر الآن من فرضية مفادها أن الثقافة هي التي تشكل العقل وإنها هي التي تزودنا بالأدوات التي لا نبني بها عوالمنا فحسب، بل مفاهيمنا الشخصية حول أنفسنا وقوانا أيضاً. إن النشاط الذهني البشري لا يجري منعزلاً ولا يسير بدون مساعدة حتى حين يمضي «داخل الرأس».

التربية هي تجسيد رئيسي لأسلوب ثقافة ما في الحياة وليست مجرد إعداد لهذا الأسلوب، وهذا يتطلب أن ينظر المرء إلى التربية والتعليم المدرسي في سياقهما المكاني والثقافي. فكما أن الأدوات هي من صنع الإنسان إلاّ أنّها تسهم في إنجازاته، كذلك فإن الثقافة (برموزها وأدواتها) هي التي تشكل أعمال العقل الإنساني المتميز وتجعل وجُوده ممكناً، على الرغم من أنها في الوقت نفسه من صنع الإنسان، ووفقاً لهذه النظرة فإن التعلم والتفكير هما متموضعان situated في سياق ثقافي دائم، ويتوقفان أبداً على استخدام الموارد الثقافية.

وعليه فالتربية ببساطة ليست عملاً تقنياً لمعالجة المعلومات بطريقة جيدة ولا هي تطبيق لنظريات التعلم في الغرف الصفية أو استخدام نتائج اختبارات التحصيل التي تركز على الموضوعات الدراسية، إنها العمل على ملاءمة الثقافة لاحتياجات أعضائها وملاءمة طريقتهم في المعرفة لاحتياجات الثقافة.

وهكذا أطلق برونر على مقاربته الجديدة للعقل الإنساني المقاربة الثقافية مقابل المقاربة الحاسوبية، ويعتبر أن هاتين المقاربتين أصبح لهما السيادة في التسعينيات من القرن العشرين، وعلى الرغم من اختلاف مقاربته عن المقاربة الحاسوبية فإنه لا يتنكر لهذه الأخيرة بل يفندها ويبين كيف يمكن لها أن تتجاوز قصورها بقدرتها على التعامل مع المعاني في السياقات المختلفة.

وباعتقادي إن أهم ما توصل إليه برونر في نهايات القرن العشرين هو النقد الذاتي للمشروع الذي بدأه في الستينات والذي كانت نتيجته التركيز على تدريس العلوم والرياضيات بإعادة بناء مناهجها ووضع الخطط وتقديم أفضل الطرق لتدريسها. فها هو يكتشف عمق المأساة، فعلى الرغم مما حققه ذلك من سبق للولايات المتحدة على الصعيد التكنولوجي، إلا أن ذلك لم يوقف الحروب ولم يقض على الفقر ولم يقلص الفارق بين الطبقات، بل إن آفات المجتمع في ازدياد. وهو ما أدى إلى يقظة لدى التربويين دفعتهم إلى التفكير جدياً في إصلاح التربية، وأصبحت الدعوات تنطلق لتعليم الطلاب شيئاً حول التغيرات السياسية والاقتصادية التي يعيشونها في عالم ثوري. فكما يقول برونر إن التقدم في أوروبا الشرقية لم يقده علماء الرياضيات والعلوم بل قاده كتاب المسرح والشعراء، والفلاسفة، وحتى معلمو الموسيقى. ويضيف: إن ما يميز شخصاً مثل نلسون مانديلا هو الحكمة الإنسانية والعمق الفلسفي. ويمضي برونر بالقول: «نحن نحتاج إلى إحساس أكثر بما نعلِّمه، ولمن نعلِّمه، وكيف نعلِّمه، بأسلوب يجعل أولئك المتعلمين أكثر تأثيراً، وأقل اغتراباً، أسلوب يجعلهم كائنات إنسانية أفضل».

إن ما توصل إليه برونر يتفق إلى حد كبير مع ما دعت وتدعو إليه جماعات متنامية من التربويين في شمال أوروبا، وعلى وجه الخصوص من السويد والتي أعادت الاهتمام بمحتوى التعلم، فالتعلم ليس طريقة واستراتيجيات إنما هو تعلم محتوى معين بطريقة معينة. وعلى هذا المحتوى أن يكون ذا معنى وأن يتم تعلمه بعمق. وهو ما أكدته جماعة غوتنبرغ من السويد.

الفينومينوغرافيا

انبثق المنظور الفينومينوغرافي عن مسيرة بحثية لجماعة من التربويين السويديين عُرفوا في حقل الأدب التربوي بجماعة غوتنبرغ، قام هذا المنظور على فهم للتعلم متأثر بالفلسفة الظاهراتية (الفينومينولوجيا) التي ترفض التعامل مع المعرفة على أنها موضوعية وأنها موجودة في الخارج وما على المتعلم إلا تلقيها، كما ترفض اعتبار

المعرفة فطرية موجودة داخل الفرد وتنبجس من قوة العقل: لا يوجد عالَم داخلي وآخر خارجي، هناك عالَم واحد هو العالَم الذي تتم خبرته. فالمعرفة لا يتم الحصول عليها إلا عن طريق إنسان يقوم بخبرة لظاهرة ما، ويكوِّن معرفة عن هذه الظاهرة، فكل ما نعرفه عن العالم هو في الأساس خبرة إنسانية. بدأت هذه المسيرة البحثية في السويد على يد العالم التربوي فيرينس مارتون (**Ference Marton**) الذي أصبح فيما بعد رائد هذه الحَركة وزعيمها. وقام مارتون بتقديم هذا المنظور إلى المجتمع العلمي تحت اسم فينومينوغرافيا[٢] (Phenomenography) عام ١٩٨١. إذ قدمها على أنها طريقة في تحديد وتشكيل ومعالجة أنواع محددة من الأسئلة البحثية المتخصصة والمتعلقة بالتعلم والفهم في المواقف التربوية.

يختلف المنظور الفينومينوغرافي عن كل التوجهات السابقة في مفهومه للتعلم، سواء على الصعيد النظري أو على الصعيد العملي. لقد رفض مارتون وجماعته الاعتماد على بُنى معرفية افتراضية منفصلة عن العالم لتفسيره. كما استنكروا النظر إلى الإنسان كمتلق سلبي للمعلومات التي تفرض عليه من الخارج، دون أن يكون له دور في تكوينها. أن تتعلم يعني أن تخبُر العالَم أو بعض مظاهره، ذلك يعني أن يحدث تغيير على خبرتك السابقة لهذه المظاهر، فالتعلم يعني تغيراً، ولكنه ليس تغيراً في السلوك أو البُنى المعرفية، إنه تغير في خبرة الفرد، تغير في العلاقة بين الفرد والعالم الذي يخبره. وفي محاولتنا لفهم تعلم الأفراد لا يحق لنا البحث في التعلم كظاهرة معزولة، فالتعلم مرتبط بمحتوى، إذ للتعلم مظهران: ماذا وكيف؟ ومظهر كيف يشكل في جزء منه ناتج التعلم والجزء الآخر يدل على طريقة التعلم. وتحدد الطريقة التي نتعامل بها مع محتوى التعلم ناتج التعلم، كما تحدد الفرق بين ما يتوصل إليه المتعلمون عندما يخبرون موضوعاً ما.

ونتيجة البحث المتواصل توصل مارتون وجماعته إلى أن البشر يَخبرون الظواهر في هذا العالم إما بسطحية وإمّا بتعمق وما يحدد طريقتهم في مقاربة الظواهر أو محتوى التعلم هو مفهومهم للتعلم. فهل التعلم بالنسبة لهم هو سعي لفهم العالم؟ أم أنه طريق للحصول على علامات مرتفعة أو درجة علمية أو وجاهة.

ولكن من أين يكتسب المتعلمون مفهومهم عن التعلم؟ ولماذا الاختلاف بين الناس في فهمهم للتعلم؟ إن الباب لا يزال مفتوحاً أمام أي باحث للكشف عما يجعل الأفراد يختلفون فيما بينهم في مقاربة المادة المتعلمة ويجعل مقارباتهم تتباين فيما بينها في مواقف مختلفة. لقد أشارت الدراسات التي أجريت في هذا المجال إلى هذا التباين ولكنها لم تفسره، فليس من أهداف المنظور الفينومينوغرافي التفسير وإنما الفهم، وذلك لصعوبة إرجاع مثل هذه الأمور إلى سبب واحد. فعلى سبيل المثال كي نفهم كيف تكون مفهوم التعلم لدى فرد ما نحتاج إلى معرفة سيرته الذاتية وجميع الخبرات التربوية التي تعرض لها أثناء مسيرته التعلمية. ومن هنا فقد انتهج المنظور الفينومينوغرافي منهجية مختلفة عن المنهجية المطبقة في العلوم الطبيعية دون أن يعتبر أتباعه أنّهم أنفسهم قد انتهكوا المنهج العلمي. فإذا أردنا أن نفكر بطريقة علمية علينا استخدام منهج ملائم للظاهرة مدار البحث وتجنب العمل على تقزيم الظاهرة لتتلاءم مع المنهج. وهكذا يمكن القول إن أهم ما قدمه هذا المنظور للمجتمع التربوي هو منهجية ملائمة لبحث مشكلات التعلم والتعليم. وعلى الرغم من أن منهجيتهم تندرج ضمن البحث النوعي - وهو ليس بجديد - إلاّ أنّها تختلف عنه في عدة أمور، مما يستدعي القول إن ما قامت به الفينومينوغرافيا في الربع الأخير من القرن العشرين من حيث فهمها للتعلم وتقديم طريقة في بحثه يعتبر من المنجزات المهمة في مجال العلوم التربوية. لقد كشفوا عن اختلاف الناس في فهمهم للنص الواحد ولم يحاولوا إرجاع ذلك إلى اختلاف في البنية المعرفية بل إلى الطريقة التي يقارب بها الأفراد نصاً معيناً. كما تركوا المجال مفتوحاً لمزيد من الاكتشافات. لا يزال هذا المنظور يتطور في محاولة لفهم متعمق للطريقة التي يتعلم بها الأفراد وذلك عن طريق بحث مشكلات التعلم ضمن سياقها. ومن أهم الأسئلة التي طرحها رائد هذا المنظور في بداية عمله: ما الذي يجعل الطلبة لا يدركون العلاقة بين ما يتعلمونه وبين الواقع الذي يعيشونه؟

القياس النفسي

لا يمكن لدراسة تتناول العلوم التربوية في القرن العشرين أن لا تتطرق لعلم القياس

وبالذات ما يتعلق منه بقياس الذكاء، إذ كان لنتائج البحث في الذكاء الإنساني تأثير بالغ الأهمية على السياسات التربوية ولا يزال. بدأ التفكير بقياس الذكاء في نهايات القرن التاسع عشر على يد السير فرانسيس غالتون من انجلترا، إلا أن تاريخ اختبارات الذكاء الذي تطور في القرن العشرين يرجع إلى العالم ألفريد بينيه **Alfred Binet** وثيودور سيمون **Thedor Simon** من فرنسا، وذلك عندما طلبت وزارة التربية والتعليم منهما إعداد مقياس موضوعي يُمكّن من التمييز بين الأطفال العاديين والأطفال الذين يحتاجون لتربية خاصة. وهكذا تمكن بينيه وسيمون من بناء أول اختبار للذكاء عام ١٩٠٥، وكانت مهمة الاختبار تحديد العمر العقلي للطفل والذي يرتبط بمستوى معين من الأداء. وقد تمَّ نقل الاختبار إلى أمريكا عن طريق العالم تيرمان **Terman** عام ١٩١١ وعمل على تطويره في جامعة ستانفورد وأطلق عليه اسم ستانفورد بينيه، وخضع بعد ذلك إلى عدة تعديلات؛ ولا يزال الاختبار يُستخدم حتى الآن لقياس ذكاء الأطفال والراشدين. أما ما يسمى بمعامل الذكاء (IQ) فقد تمَّ وضع معادلة لحسابه على يد العالم الألماني ويليام شتيرن **William Stern** اشتقها من مقياس ستانفورد بينيه.

لقد أثار عمل بينيه العديد من العاملين في مجال علم النفس لمناقشة موضوع الذكاء ومحاولة التنظير حوله، فلا يوجد مدرسة نفسية لا تتبنى منظوراً ما حول طبيعة الذكاء. واختلفت هذه المنظورات باختلاف المنظور الذي تتبناه المدرسة حول العقل الإنساني. وقد أدى ذلك إلى بناء اختبارات متنوعة. وتعددت اختبارات الذكاء وأصبح تطبيقها شائعاً لدرجة أنها أصبحت تُستخدَم من قبل غير المختصين ولأغراض غير التي وضعت من أجلها، كما أن استخدامها من قبل المختصين أدى إلى عواقب غير مرغوبة من مثل إطلاق الأحكام على المتعلمين ووصمهم بصفات قد لا تكون صحيحة، ومع هذا تؤثر على حياتهم ذلك أنها تحدد مسارهم الأكاديمي والمهني.

طبيعة الذكاء

اختلف العلماء في النظر إلى الذكاء، فمنهم من اعتبره قدرة عقلية عامة موروثة

ومنهم من أرجعه إلى العوامل البيئية . ويمكن القول أن هناك شبه اتفاق على أن ذكاء الإنسان ناتج عن التفاعل بين الوراثة والبيئة . ومع هذا استمر الخلاف حول ماهيته، فهل هو قدرة على حل المشكلات أم تكيف مع البيئة أم قدرة على التذكر أم قدرة على الملاحظة أو الفهم إلى ما هنالك من تعريفات . وقد أدى التنوع في مفهوم الذكاء إلى تنوع في اختبارات الذكاء وأصبح التعريف الإجرائي المعتمد للذكاء هو ما تقيسه اختبارات الذكاء . أما الاختلافات الرئيسة فكانت فيما إذا كان هناك ذكاء واحد أم متعدد . مع تطور التفكير في طبيعة الذكاء وإخضاع نتائج مقاييسه إلى التحليل العاملي والتي بدأها العالم الانجليزي شارلز سبيرمان **Charles Spearman** (١٨٦٣ ـ ١٩٤٥) . لم يستَمر التعامل مع الذكاء كقدرة عقلية عامة فقد بين سبيرمان أن الذكاء يتكون من نوعين من العوامل: العامل العام (g) والذي يؤثر على الأداء في كل الاختبارات العقلية وقائمة من العوامل الخاصة (s) التي تؤثر على الأداء في اختبارات عقلية خاصة . يرجع الثبات في أداء الأفراد على الاختبارات المتنوعة إلى العامل العام، كما يعود الفرق في الأداء إلى العوامل الخاصة . أما العالم الأمريكي ثيرستون **Thurstone** (١٨٨٧ ـ ١٩٥٥) فقد اختلف مع سبيرمان حول وجود العامل العام وبيّن أن لدى كل فرد سبع قدرات متعددة متميزة هي القدرات العقلية الأولية : الطلاقة اللفظية، الفهم اللفظي، والقدرة المكانية، والقدرة الحسابية، وسرعة الإدراك والتذكر والاستدلال . وبعد أن حدد هذه العوامل وصمم اختبارات لقياس كل قدرة اكتشف أن هناك ارتباطاً بين علامات الأفراد على مختلف الاختبارات مما يدعم وجهة نظر سبيرمان حول العامل العام .

استمر اختلاف وجهات النظر بين العلماء حول مفهوم الذكاء وإمكان قياسه ليبين لنا جيلفورد Guilford أن هناك ١٢٠ عاملاً للذكاء يرتبط كل منها بالآخر ومع مزيد من التحليل يصل بهم إلى ١٥٠ عاملاً . وقد نظم هذه العوامل ضمن ثلاثة أبعاد رئيسية : محتوى التفكير وعملية التفكير وناتج التفكير .

ومن المعاصرين يظهر روبيرت ستيرنبرغ R. Sternberg (١٩٤٩) والمتبني لمنظور يشير إلى أن العقل عبارة عن جهاز لمعالجة المعلومات، وعُرفت نظريته في الذكاء

بالنظرية الثلاثية (triarchic). وكما يظهر من اسم النظرية فقد نظر ستيرنبرغ إلى الذكاء بمنظور ثلاثي: نظرية العناصر، والنظرية الخبروية، والنظرية السياقية. ينظر إلى الذكاء في النظرية الخبروية بأنه توظيف الذكاء بطرق مختلفة في حالات أكثر جدة أو حالات أكثر ألفة. ويراه في النظرية السياقية كطريقة تسهم في قدرة الفرد على التعامل مع سياقات مختلفة في بيئته. أما في نظرية العناصر فيقسم الذكاء إلى ثلاثة عناصر من عناصر معالجة المعلومات.

أما النظرية الأكثر انتشاراً فهي نظرية الذكاءات المتعددة، فليس هناك ذكاء عام وقدرات خاصة مشبعة بالعامل العام وإنما هناك أنواع متعددة من الذكاء منفصلة عن بعضها البعض. ولا بد من تقديم بعض التفصيل لهذا الموقف الجريء إذ إن هذه النظرية هي التي تتفاعل الآن على الساحة التربوية وتفسيرها للذكاء يدخل القرن الوحد والعشرين بقوة.

هوارد غاردنر Howard Gardner (١٩٤٣) ونظرية الذكاءات المتعددة Multiple Intelligences Theory

تمكن العالم الأمريكي هوارد غاردنر من تقديم منظور خاص في فهم الذكاء مبني على أحدث ما توصل إليه البحث في علم الأعصاب وأبحاث الدماغ. يتناسب مع التغير المتنامي في المجتمع في نهاية القرن العشرين. ومحضراً للقرن الواحد والعشرين فهو يعتبر أن الذكاء من الأهمية بحيث يجب عدم تركه لاختبارات الذكاء لتقرر كميته. ففهمنا للعقل الإنساني في الخمسين سنة الأخيرة لم يعد خاضعاً للتخمين بل أصبح يعكس فهمنا لبنية الدماغ المكون من عدة قوى أو إمكانات.

يعرف غاردنر الذكاء في كتابه (Intelligence Reframed، 1999) بأنه إمكانية بيولوجية نفسية لمعالجة المعلومات التي تظهر في ثقافة معينة لحل المشكلات أو خلق إنتاج معين له قيمة في هذه الثقافة. وهذا ينفي أن يكون الذكاء شيئاً يمكن رؤيته أو حسابه بل هو تكوين عصبي، يمكن أن يُفعَّل أو لا يُفعَّل وذلك وفقاً لقيم ثقافة معينة والفرص المتاحة في هذه الثقافة، والقرارات الشخصية التي يتخذها الأفراد أو عائلاتهم أو المعلمون والآخرون.

لقد تحدى غاردنر في نظريته فكرة التعامل مع الذكاء باعتباره قوة واحدة وأن الشخص إما أن يكون غبياً أو ذكيا. لقد بين أن لدى الفرد قوى مستقلة، تقريباً، بعضها عن بعض. وكان أول من قدم كلمة الذكاء بصيغة الجمع، فنحن لا نملك ذكاء واحداً وإنما عدة ذكاءات تتفاوت في قوتها لدى كل فرد.

في كتابه الأول حول موضوع الذكاء (أطر العقل) قدم للمجتمع التربوي سبعة ذكاءات: الذكاء اللغوي، والذكاء المنطقي الحسابي والذكاء الموسيقي والذكاء الحركي والذكاء المكاني والذكاءان الشخصيان: فهم الشخص لذاته وفهم الشخص للآخرين. كما يبين غاردنر أن حصر الذكاءات بهذا العدد ليس له ضرورة منطقية أو علمية وأن المجال مفتوح دائماً لاكتشاف المزيد من الذكاءات. وهكذا كان الأمر بالنسبة له فالبداية كانت بسبعة ويمكن أن تنتهي إلى أي رقم، فقد أضاف في كتبه اللاحقة ثلاثة ذكاءات: الذكاء الطبيعي (naturalist intelligence) والذكاء الروحي (spiritual intelligence) والذكاء الوجودي (existential intelligence).

ويبين غاردنر أن الذكاءات عبارة عن توليفة بين جينات الفرد الموروثة مع ظروفه الحياتية في ثقافة ومنطقة معينة. وعلى الرغم من أننا جميعاً نولد ولدينا هذه الذكاءات فلا يمكن أن تتجمع هذه الذكاءات لدى شخصين بالطريقة نفسها. على الرغم من أن نظرية الذكاءات المتعددة لا تزال في طور التكوين وخاضعة لمزيد من التغيير إلا أن بياناتها المدعمة بتآزر من نتائج عدد من العلوم: (علم الأعصاب وعلم النفس وعلم الاجتماع والأنثربولوجيا وغيرها)، يشير إلى أن التربية تدخل القرن الواحد والعشرين بمفاهيم مختلفة عن العقل الإنساني الذي وجدت لتتعامل معه وتعمل على تحسينه.

إن قوة الطرح الذي يقدمه غاردنر يغري المرء للقيام بتغطية أوسع لهذه النظرية مما يتجاوز المجال المتاح، إنها دعوة للتربويين العرب لمراجعة وافية لهذا النهج الجديد في التعامل مع العقل الإنساني خاصة وأن عدداً من كتب غاردنر قد تمت ترجمتها إلى العربية. (انظر فهرس: المراجع العربية).

وما يهمنا في هذا المجال هو كيف يمكن أن تؤثر هذه النظرة الجديدة على الممارسات التربوية، فلا نحتاج إلى كثير من التدقيق لنجد أن المؤسسات التربوية تقدر وتهتم

وتنمي أول نوعين من الذكاءات: اللغوي، والمنطقي الحسابي، متجاهلة كل الإمكانات الأخرى المتوافرة لدى الجنس البشري. إن تفعيل نتائج نظرية الذكاءات المتعددة لا بد أن ينتج عنه انقلاب في نظمنا التربوية. فلن يبقى المجال مفتوحاً أمام المعلمين لإطلاق الأحكام جزافاً على المتعلمين من مثل كسول، أو غبي، أو متخلف، وإلى ما هنالك من أحكام تُعفيهم من تحمل مسؤولياتهم، وأقلها فهم ما يستطيع المتعلّم أن يتفوق أو ينجح فيه. فالمعلم الذي لا يتمكن من فهم إمكانات المتعلم والتعامل معها هو من يستحق الحكم عليه بالكسل والتقاعس. وهذا ما تدعو إليه نظرية الذكاءات المتعددة، وما أظهره البحث في العلاقة بين التعلم وبنية الدماغ.

أبحاث الدماغ والتعلم

لقد عزز التقدم في علم الأعصاب في الربع الأخير من القرن العشرين نتائج البحث المستمدة من علم النفس التربوي وعلم النفس المعرفي وعلم نفس النمو، التي تؤكد أهمية الخبرة المبكرة. إذ تمكن من أن يقدم بطريقة ملموسة إجابة شافية للمجتمع حول الطريقة التي يتعلم ويفكر بها أفراده. فقد أسهمت الدراسات البحثية في هذا الميدان بتقديم تفاصيل كثيرة حول التعلم والنمو التقت لتشكل صورة أكثر اكتمالاً حول النمو الذهني. وقد أسهم تقدم الأدوات التكنولوجية في قياس أثر التعلم بصورة مباشرة، حاسماً الجدال بين علماء النفس حول دور الخبرة في عملية التعلم. فعلى الرغم من إجماع علماء النفس والتربويين على أهمية الخبرة التي يتعرض لها الفرد في عملية تعلمه إلى الدرجة التي عدّها بعضهم العامل الأهم بل الوحيد في عملية التعلم، إلاّ أنّ نتائج أبحاث الدماغ جاءت لتؤكد دور المتعلم في ما يتعلمه ولتبين الأثر الهام للخبرة التي يتعرض لها الفرد على نمو الفرد الذهني. ذلك أن الخبرات التي يتعرض لها الفرد ويتعلم منها تسهم في تغيير البنية الفيزيقية للدماغ، كما أنّ هذه التغيّرات البنيوية تعمل على تغيير التنظيم الوظيفي للدماغ، أي أنّ التعلم ينظم ويعيد تنظيم الدماغ.

لقد بدأ علم الأعصاب بالإجابة على أسئلة هامة كانت ولا تزال مصدر حيرة

للتربويين. وأخذت الأدلة تتجمع حول تغير بنية الدماغ النامي والناضج عندما يظهر التعلم. فالدماغ عضو ديناميكي يرجع تشكيله بشكل كبير إلى الخبرة أي بما قام به الفرد وبما يقوم به.

كما أن التعلم ذا المعنى، وليس التعلم الآلي، هو الذي يسهم في تغيير بنية الدماغ. كما أكد ناتج البحث في العلاقة بين التعلم والدماغ أن البيئة الغنية التي تسهم في تنمية الدماغ يجب أن تتكون من مثيرات جديدة وفي نفس الوقت تتحدى قدرات الفرد الحالية، كما يجب أن توفر التغذية الراجعة التفاعلية. إضافة إلى ذلك فقد تمكنت نتائج هذه الأبحاث من تصحيح بعض الأفكار الخاطئة حول عمل الدماغ من مثل الاعتقاد بأن جانبي الدماغ الأيسر والأيمن يجب أن يتم التعامل معهما كل على حدة وذلك لتعظيم فاعلية التعلم.

من الضروري أن نعرف أن البحث في هذا المجال لا يزال يتعاظم ويتنامى. والذي يبدو هو أن القرن الواحد والعشرين سيجيب عن أسئلة كثيرة لا تزال تحير العلماء، إذ سيتعاظم التعاون بين علماء النفس وعلماء الأعصاب لتزويد المجتمع التربوي بخطوات واضحة حول ما عليهم القيام به لاستغلال عملية التعلم في فهم العالم من حولنا. ومع هذا يمكن القول أن البحث المتنامي في هذا المجال تمكن، حتى الآن، من تزويد التربويين بإرشادات توضح ما عليهم القيام به في المواقف التربوية، فلم يعد هناك مجال للتخبط أو التخمين، فبالنسبة للمناهج ظهرت أهمية تدريس الفنون والرياضة البدنية إلى جانب المواد الأخرى. أما من حيث الطريقة فالتعلم يجب أن يكون تفاعلياً، إذ لم يعد مقبولاً وقوف المعلم أمام الصف يحاضر أمام طلبة يتلقون، كما أن على المتعلم أن يتلقى تغذية راجعة فورية. وهناك أشياء أخرى كثير قد تمّ التوصّل إليها. كل ذلك يسهم في إنارة الطريق أمام التربويين وتسهيل عملهم، كما أن المجال لا يزال مفتوحاً للتوسع في البحوث التربوية في هذا الحقل في القرن الحادي والعشرين. .

العالم العربي والتربية

يصعب رسم صورة إيجابية لإسهام التربويين العرب في ما يجري على الساحة

التربوية. فالفكر المتجسد على أرض الواقع لا يدعو إلى التفاؤل. ذلك أن معظم المؤلفات والدراسات العربية تتبنى فكراً غربياً معيناً.

وإذا كنا أكثر تشاؤماً يمكننا القول أن الموقف يزداد سوءاً، فقد شهدت بدايات القرن العشرين خطوات في الاتجاه الصحيح، إذ عملت الحكومة المصرية على إيفاد بعض الرواد إلى الجامعات الغربية وبخاصة إلى انجلترا وفرنسا. وكذلك الأمر مع دول عربية أخرى مثل سوريا ولبنان والعراق. وتكونت جماعات مثل (جماعة علم النفس التكاملي) في مصر، التي قدمت للعالم العربي، بطريق المؤلفات أو الترجمات، ما أثرى المكتبة العربية، وقد كان يمكن أن ينتج عن مثل هذه الجماعات، لو استمرت بنفس قوتها، فكر تربوي عربي. ونسجل في هذا الموقف ما توصل إليه عالم النفس المصري عبد العزيز القوصي من إضافة هامة إلى نظرية القياس النفسي، إذ تمكن ضمن القدرة المكانية من التمييز بين قدرة مكانية ثنائية البعد وأخرى ثلاثية لكل واحدة منها جوانب سكونية وديناميةٍ. وقد منحه ذلك موقعاً على الخريطة التربوية العالمية.

ولكن الموقف لم يستمر كما كان عليه الحال، فمع الانفتاح على التعليم وإلزاميته في العديد من الدول العربية وافتتاح المعاهد التربوية والجامعات تسارعت المؤلفات التي غزت الأسواق والتي وجد فيها المعلمون تسهيلاً لعملهم، فأقبلوا عليها دون وقفة أمامها أو مراجعة. فانشغل المؤلفون في التأليف والترجمة بما يلبي احتياجات المنهج والخطط التربوية، لكن الفكر التربوي العربي ظل يدور في فلك الفكر التربوي الغربي، مع ما صاحب ذلك من مشكلات حقيقية تتعلّق بدقة تمثّل هذا الفكر والتقصير في استخدامه من أجل بناء فكر تربوي عربي خاص.

لكن ثمّة قرائن عديدة تشير إلى تطوّر إيجابي وتقدّم في الطريق الملائم. فقد بدأ يظهر في الأفق تبني بعض الحكومات العربية لحركات الترجمة المنظمة، وتشجيع الباحثين العرب على العمل الجاد. مثال ذلك ما تقوم به الجامعات الرسمية في دول الخليج وعلى رأسها دولة الكويت والمملكة العربية السعودية من تشجيع لترجمة أحدث ما توصل إليه الفكر الغربي. ولا يُمكننا أن نُغفل دور العراق في هذا المجال. كما لا يمكن أن نستثني ما تقوم به الحكومة السورية والمؤسسات اللبنانية. بمعنى آخر إن ثمة ما

يدعو إلى التفاؤل إذا استمرت الحكومات العربية في دعم المفكرين التربويين (مادياً ومعنوياً) ومساعدتهم على متابعة المبدعات الغربية في هذا الحقل، وتشجيعهم على التوصل إلى منظور تربوي عربي يُبنى على هضم ما توصل إليه هذا الفكر والخروج بمنظور ينبع من رحم ثقافتنا ويتناسب مع بيئتنا. والحقيقة أن هذا الهدف ليس غائباً عن فكر المسؤولين في مراكز القرار في العالم العربي، إذ هم يسعون سعياً حثيثاً من أجل الارتقاء بمؤسساتنا التربوية واستخدام ما وصلت إليه التكنولوجيا الغربية في عملية التعلم والتعليم، وتشجيع الطلبة على التعلم الذاتي. ولعلّ ذلك أنّ يكون مقدّمة لإبداع فكر تربوي عربي خاص نفتقر إليه الآن. فنحن ما نزال في حاجة إلى منظومة تربوية عربية تدرس احتياجاتنا وتُخضعها للبحث العلمي وتقدم ما يتناسب معها، وما يعزّز إنتاج مناهج وطرق في التدريس مبتكرة وأصيلة.

المشهد الختامي

خلاصة القول إن علماء النفس والتربويين قد بذلوا جهوداً عظيمة في سبيل تقديم ما يمكن له أن يسهم في تحسين التعلم والتعليم، ويمضي بالعملية التربوية إلى الأمام. فمن اهتمام بالمتعلم وميوله إلى الاهتمام بحاجات المجتمع إلى الاهتمام بما نعلمه إلى التركيز على طريقة التعلم والتحكم بسلوك الفرد إلى العمل على قياس إمكانات الفرد والحكم عليه، ثم تحديد ما يصلح له إلى اكتشاف التنوع في ذكاءات الأفراد. ولقد تسارعت الكشوف العلمية في الإبانة عن أسرار العقل الإنساني، فما عادت معرفة مايجري داخل الدماغ خاضعة لتخمينات الباحثين، وإنما أصبح إمكان التحقق منها وارداً بطريقة ملموسة. وتمكن ناتج البحث في الدماغ من تزويد المربين بوقائع معقولة حول ما يقوم به التعلم من تحسين على وظائف الدماغ وتغيير في بنيته، مما يعيدنا إلى تقدير عمل **فايجوتسكي** و**برونر** اللذين أكدا على دور الخبرة في تحسين الوظائف العقلية العليا. كما أن التحسن الذي يطرأ على عمل الدماغ عندما نضعه أمام مواقف لها معنى يؤيد ما توصلت إليه مدرسة **الجشتالت** في بداية القرن وجماعة **جوتبرغ** في الربع النهائي من القرن العشرين.

لقد حسم ناتج العلوم التربوية في القرن العشرين الخلاف حول عدد من القضايا التي كانت مدار بحث وتقص وتنظير في بداية القرن. فقد بات من المسلم به أن للفرد الفاعل دوراً فيما يتعلمه دون التقليل من أهمية الوسيط الإنساني إضافة للوسيط المادي. كما لم يعد مقبولاً تعليم الطلبة مواد بدون معنى بالنسبة لهم، فما يثير دافعيتهم للتعلم هو ما يشعرون بأهميته وفائدته، وهو فقط ما يعمل على تحسين بنية أدمغتهم. لقد تمكن البحث التربوي في القرن العشرين من أن يضعنا أمام حقائق معقولة يمكنها أن تسهل عمل التربويين في التعامل مع جموع المتعلمين.

ولكن ألا يحق لنا أن نسأل، في هذا الصدد، هل تقوم المؤسسات التربوية بالاستفادة الفعلية من ناتج البحث في العلوم التربوية؟ وهل يمكنها متابعة التغيرات المتلاحقة في هذا المجال؟ وهل يؤدي ذلك إلى العمل على تغيير سياساتها وخططها بما يتناسب مع هذه التغيرات؟ وما الذي يطبق على أرض الواقع؟

في محاولة للإجابة على مثل هذه الأسئلة أستشهد بقول جون ديوي في بدايات القرن في كتابه (التربية والديمقراطية): «تعمل المدارس على تصحير البيئة التعلمية تاركة إياها مغبرة وهشة!!»، ويطالب أن تكون التربية حية مثل الأطفال الذين تتعامل معهم.

فهل تغيرت الصورة الآن؟ يقول (بيتر سميث): «إن كل مدارسنا من الحضانة إلى الجامعات تعكس نموذجاً تقليدياً كان مطبقاً منذ القرن الرابع عشر، ويرتكز على مسلمات وتقاليد كانت موجودة من قبل. فوقوف الأستاذ أمام الصف ليلقي محاضرة هو سابق لآلة الطباعة، إن الأجندة الأكاديمية التي تسير عليها تتناسب مع حاجات المجتمع الزراعي. وعليه فإن كماً كبيراً من التعلم يحدث أثناء العمل، إذ تعمل معظم المؤسسات والهيئات على توفير برنامج تدريبي لموظفيها، ذلك أن المؤسسات التعليمية عجزت عن تزويدهم بالمعرفة أو المنظور الذي يحتاجونه للعمل من أجل المنافسة في السوق العالمي. ويضيف في مكان آخر: «على الرغم من أن الجامعات تبدع المعرفة حول التعلم إلاّ أنّها غير قادرة على الاستفادة منها».

ماذا يعني هذا ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين؟ . فعلى الرغم من التقدم في المجال النظري في الكشف عن أفضل الطرق للتعلم فلا تزال المؤسسات التربوية تمارس دورها في التعليم وفق طرق تقليدية لا تتيح لها التأكد من أن التعلم الحقيقي قد حدث بالفعل، مع أنها توظف الجزء الكبير من جهدها في التخطيط لقياس تعلم الطلبة سواء عن طريق الامتحانات الخاصة أو العامة أو الاختبارات المقننة. ونحن، في العالم العربي، نسير على خطى المؤسسات العالمية في هذا المجال فالاهتمام بعملية قياس ما يتعلم الطلبة تشغل حيزاً كبيراً من جهد العاملين، ومع هذا نسمع مثل التعليق السابق عن عجز المؤسسات التربية تزويد المجتمع بقوى عاملة فاعلة.

لقد أصبحت الشكوى حول عجز المؤسسات التربوية نغمة عالمية. فأين يكمن الخطأ؟ هل ما تعلمه المؤسسات التربوية هو ما يحتاجه المجتمع؟ وهل يتابع المعلمون التغيرات في العلوم التربوية محاولين الاستفادة منها في تعاملهم مع الطلبة؟ ثم هل يرقى المعلم بمعرفته لتصل به إلى ما يمكن أن تقدمه أية وسيلة تثقيفية أخرى؟

تحتاج المؤسسات التربوية إلى وقفة تأملية طويلة وإخضاع نفسها للمساءلة، فلا يجوز أن يبقى التقدم في الكشف عن أسرار التعلم الإنساني والكشف عن حاجات المجتمع بمنأى عن التأثير على عمل هذه المؤسسات. كما لا يجوز أن تبقى معلومات المعلمين أدنى من المعلومات التي يمكن أن يتوصل إليها الطلبة خارج دائرة الصروح التعليمية.

بالطبع لا يمكن لنا أن نقلل مما تقوم به المنظمات التربوية العالمية وعلى رأسها اليونسكو من جهد لتحسين عمل المؤسسات التربوية. ومع هذا تبقى المشكلة قائمة؛ فمع التقدم العلمي السريع ومع الزيادة الهائلة في أعداد الطلبة على مقاعد الدراسة، يتفاقم قصور المؤسسات التربوية ويظهر عدم قدرتها على المتابعة. فكيف يمكن لمؤسسات تحافظ على نمط تربوي تقليدي أن تتكيف مع عالم يتغير بشكل ثوري؟!!

الهوامش

(١) نقلته إلى العربية الدكتورة ملكة أبيض، دمشق، ١٩٩٩ .

(٢) لمزيد من الاطلاع على المنظور الفينومينوغرافي ، يمكن للقارئ أن يعود إلى كتاب (الفينومينوغرافيا في التعلّم ومنهجيته) ، لكاتبة هذا المبحث (دار الأنوار للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، ٢٠٠٣).

المراجع العربية

١ . ألفريد نورث هوايتهيد، ترجمة نظمي لوقا، (١٩٥٨)، أهداف التربية، القاهرة: الشركة العربية للطباعة والنشر.

٢ . إيريك جينس، (٢٠٠١)، كيف نوظف أبحاث الدماغ في التعلم، ترجمة مدارس الظهران الأهلية، المملكة العربية السعودية: دار الكتاب التربوي للنشر والتوزيع.

٣ . جمال أسد مزعل، (١٩٨١) ، دراسة في نظرية التعليم / التعلم في ضوء المفهوم المعاصر لعلم التربية، الجمهورية العراقية: جامعة الموصل.

٤ . ج . ميالاريه، ترجمة صالح عبد الله جاسم، (١٩٩٦)، مقدمة في العلوم التربوية، الكويت: جامعة الكويت.

٥ . جون ديوي، التربية في العصر الحديث، ترجمة عبد العزيز عبد المجيد، ومحمد حسين المخزنجي، (١٩٤٩) ، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

٦ . جون ديوي، الخبرة والتربية، ترجمة محمد رفعت رمضان ونجيب اسكندر، (لم يذكر تاريخ النشر)، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

٧ . جيروم برونر، ثقافة التربية وعلم النفس الثقافي، (١٩٩٩) ، ترجمة وتقديم ملكة أبيض، دمشق: منشورات وزارة الثقافة.

٨ . حسن الدجيلي، (١٩٥٥) ، أصول التربية الثانوية، بغداد: مطبعة الرابطة.

٩ . حنا غالب، (١٩٧٠) ، التربية المتجددة وأركانها، بيروت: دار الكتاب اللبناني.

١٠ . رونيه أوبير، ترجمة عبد الله عبد الدايم، (١٩٧٢) ، الطبعة الثانية، التربية العامة، بيروت: دار العلم للملايين.

١١ . زاهية أبو السميد، (٢٠٠٣) ، الفينومينوغرافيا في التعلم ومنهجيته، بيروت: دار الأنوار للطباعة والنشر.

١٢ . سعيد اسماعيل علي ، (١٩٧٢) ، دراسات في التربية والفلسفة ، القاهرة : عالم الكتب .
١٣ . عبد الله مشنوق ، (بدون تاريخ)، تاريخ التربية ، عمان : مكتبة الاستقلال .
١٤ . عمر محمد الشيباني ، (١٩٧٥)، تطور النظريات والأفكار التربوية ، بيروت : دار الثقافة .
١٥ . غاستون ميالاريه ، (١٩٨٠) ، ترجمة نسيم نصر ، مدخل إلى التربية ، منشورات عويدات : بيروت ، باريس .
١٦ . فاخر عاقل ، (١٩٧٤)، التربية قديمها وحديثها ، بيروت : دار العلم للملايين .
١٧ . فاخر عاقل ، (١٩٨١) ، معالم التربية ، بيروت : دار العلم للملايين .
١٨ . فريد جبرائيل نجار ، (١٩٨٠) ، تطور الفكر التربوي ، المجلد الثاني ، بيروت : المركز التربوي للبحوث والإنماء .
١٩ . فيليب فبنكس ، ترجمة السيد محمد العزاوي ، ويوسف خليل ، (١٩٦٥)، التربية والصالح العام ، القاهرة : مركز كتب الشرق الأوسط .
٢٠ . كيمبول وايلز ، ترجمة فاطمة محجوب ، (١٩٨١) ، نحو مدارس أفضل ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية .
٢١ . محمد أحمد كريم ، وشبل بدران ، وإلهام مصطفى عبيد ، (٢٠٠٠)، في أصول التربية ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية .
٢٢ . محمد الهادي العفيفي ، (١٩٧٤)، في أصول التربية الأصول الثقافية للتربية ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصربة .
٢٣ . محمد جواد رضا ، (١٩٨٠) ، الفكر التربوي الإسلامي ، الكويت : دار الفكر العربي .
٢٤ . موفق حمدان ، ونوري عباس ، (بدون تاريخ نشر)، المستحدثات التربوية ، الجمهورية العراقية : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .
٢٥ . محمد ناصر ، (١٩٧٧)، الطبعة الثانية ، قراءات في الفكر التربوي ، الكويت : وكالة المطبوعات .
٢٦ . هاورد غاردنر ، (٢٠٠١)، العقل غير المدرسي ، ترجمة الدكتور محمد بلال الجيوسي ، مكتب التربية العربي لدول الخليج : الرياض .
٢٧ . هاورد غاردنر ، (٢٠٠٤)، أطر العقل نظرية الذكاءات المتعددة ، ترجمة الدكتور محمد بلال الجيوسي ، مكتب التربية العربية لدول الخليج : الرياض .

المراجع الأجنبية

1. Aggarwal, J.. c., (1995), Teacher and Education in a Developing Society, Delhi: Baharat Photocomposers .
2. Bruner, Jerome, 1996, The Culture of Education, Harvard University Press: London.
3. Bruner, Jerome, 1966, Towoard a Theory Of Instruction, USA: Harvard College.
4. Coombs,P. H., 1970, The World Educational Crisis, Oxford University Press: New York.
5. Dewey, john, (1932), The School and Society, & The Child and the Curriculum Reprint: (1956) (1990) with new introduction by Philip W. Jackson, The University of Chicago Press: Chicago & London.
6. Gardner,Howard, (1993), Multiple Intelligences: the Theory in Practice, Basic Books : New York.
7. Gardner,Howard, (1999), Intelligence Reframed: Multiple Intelligences for the 21st Century, Basic Books: New York.
8. Gutec, Gerald L., (2001), Historical and Philosophical Foundation of Education,New Jersey:Merrill Prentice Hall.
9. Fifty Modern Thinkers On Education From Piaget to the Present, Edited by Joy A. Palmer, 2004, Routledge: London.
10. Morrish,Ivory, (1976), Education Since 1800, London:George Allen and Unwin Ltd.
11. OISE., UNISCO, (1975), Education on the Move, Paris : the Unesco Press.
12. Power,Edward, J.,(1972), Main Currents in the History of Education, New York: McGraw-Hill Book Company.
13. Peterson,A. D. C., A, 1960, Hundred Years Of Education, Collier Books: New York.
14. Olson,David,R., 2003, Psychological Theory and Educational Reform, Cambridge University Press, United Kingdom.
15. Smith,Peter, (2004), The Quiet Crisis How Higher Education is Failing America, Anker Publishing Company, Inc.: USA.

16. The Hand Book Of Education and Human Development, Edited by David R. Olson & Nancy Torrance,(1998), USA: Blackwell Publisher.

17. Ulich. Rober,(1967), The Education of Nations, Harvard University Press: Cambridge, Massachusetts.

18. Vygotsky, L. S., 1978, Mind in Society, Harvard University Press: Cambridge, Massachusetts, London, England.

19. Vygotsky, L. S., 1996, Ninth Printing, Thought and Language, translated newly, revised and edited by Alex Kozulin, the MIT Press: Cambridge, Massachusetts, London, England.

إنجازات علم النفس
في القرن العشرين

د. عثمان لبيب فراج

(أستاذ الصحة النفسية في الجامعة الأميركية بالقاهرة ـ مصر)

إنجازات علم النفس في القرن العشرين

د. عثمان لبيب فراج

تعريف بعلم النفس

يجد الباحث عند محاولة التعريف بعلم النفس صعوبة كبيرة في الوصول إلى تعريف يقدم صورة واقعية عن ماهيته ومحتواه ومضمونه وأهدافه. وذلك لأسباب عدة في مقدمتها التعدد والتغيير المستمر في مجالات وموضوعات البحث وتعدد المدارس والمذاهب ووجهات النظر المختلفة التى عالجت أبحاثه وظواهره، وتنوع القوميات والمجتمعات والجذور الأثنية التى نشأ فيها الباحثون من العلماء، وبالتالي اختلاف الحاجات والاهتمامات الفعلية والمشكلات التى يتوخى هذا العلم إشباعها أو حلها . . .

ومن التعريفات السائدة لهذا العلم أنه العلم الذي يدرس النفس أو العقل والعمليات العقلية أو أنه علم دراسة الروح. وفي يوم ما كان هو العلم الذي يدرس الشعور ثم أصبح العلم الذي يدرس اللاشعور وأخيرا أصبح العلم الذى يدرس سلوك الكائن الحي (من إنسان أو حيوان) والتفكير.

ولكن الواقع أن أياً من هذه التعريفات لا يفي بالغرض،

وذلك بسبب التغير المستمر في اهتمامات الباحثين وفي الاحتياجات الفعلية. ولذا ربما كان من الأنسب للوصول إلى تعريف أكثر دقه ودلالة أن نتتبع الموضوعات التى يعالجها علم النفس المعاصر . وفيما يلي بعضها :

- دراسة الأسس البيولوجية للسلوك والعمليات العقلية من إحساس وإدراك وتفكير .
- دراسة الأسس التى تحكم عملية التعلم .
- فهم الإنسان عن طريق دراسة الحيوان .
- دراسة دوافع السلوك سواء أكانت دوافع أولية فسيولوجية أم ثانوية مكتسبة متعلمة .
- دراسة المجتمع ومدى تأثيره على الفرد وتأثير الفرد على الجماعة وبعض الظواهر السلوكية كالغضب والعدوان والعواطف والانفعالات والحب والزواج وعمليات الإدراك والتطبيع الاجتماعي .
- فهم السلوك الإنساني في ضوء نظريات التطور .
- دراسة الفروق الفردية من حيث الذكاء والقدرات العقلية أو الشخصية أو الإبداع.
- دراسة السلوكيات غير السوية والمرض النفسي والعقلي وتصنيفها وأساليب العلاج المناسبة لكل نوع من أنواعها .
- دراسة الإعاقة من حيث تشخيصها والعوامل المسببة وتصنيفها والتدخل العلاجي والتأهيلي والتربية الخاصة والوقاية من الإعاقة والانحراف السلوكي .
- التركيز على مناهج البحث العلمي في معالجة موضوعات وظواهر الحياة اليومية ومشكلاتها .
- دراسة البيئة الطبيعية والعلاقة السببية بين السلوك الإنساني وتلوث البيئة وإهدار الموارد الطبيعية في البيئة .

• دراسة النمو والتغيرات التي تطرأ مع النضج والرشد والتعلم .

هذه نماذج محدودة من أنشطة ومجالات عمل علماء النفس المعاصرين استعرضناها كأمثلة وليس على سبيل الحصر لتنوع الأنشطة والفروع . وقد أدرك علم النفس مكانة بالغة الأهمية حتى أصبح له في نهاية هذا القرن أكثر من ٤٧ فرعاً فى جمعية واحدة هي الجمعية النفسية الأمريكية APA التى بلغ عدد أعضائها أكثر من ٧٤ر٠٠٠ ينتمون إلى أكثر من ١٦٣ جنسية ومئات الآلاف في جمعيات أخرى في كافة أرجاء المعمورة . وقد يمكن من هذا المنظور أن يعرف علم النفس الحديث تعريفاً مختصراً ولكنه جامع وهو أنه «علم الأنشطة التى يقوم بها علماء النفس» . وهي أنشطة تتميز بالثراء وتنوع المسارات والمناهج والأدوات والموضوعات والاهتمامات والفرضيات المتعلقة بطبيعة وحياة الإنسان وتوافقه ورفاهيته .

وبسبب هذا التنوع والتعدد واتساع الأنشطة فإنه يكاد يكون من المستحيل أن يتضمن عرضنا في هذا البحث التاريخي كافة إنجازات علم النفس الحديث خلال القرن العشرين على المستوى العالمي والوطن العربي ، ولكنه سيقتصر على عرض أهم تلك الإنجازات ، وذكر أبرز العلماء الذين أسهموا في نشأة نظرياته ، ووجهات النظر المختلفة ومدى إسهامها في إشباع احتياجات المجتمع ومعالجة مشاكله ، والحد الذى وصل إليه هذا العلم فى تطوره على مدى القرن العشرين وما نتوقعه منه مستقبلا .

جذور علم النفس

نعلم أن علم النفس من أحدث العلوم الاجتماعية التى بزغت للوجود خلال القرن العشرين ، ولكن الواقع أن جذوره الفلسفية تمتد بعيداً في عمق التاريخ ، ففى عصر الفراعنة درس هؤلاء بعض الظواهر والأمراض العقلية مثل الهستيريا والتهيئوات والأحلام وكيفية علاج بعض الأمراض العقلية الشائعة (س. جرجس، ١٩٦٧)، كما سجلوا على أوراق البردي التى خلفوها أولى محاولات تفهم الصلة بين المخ والسلوك. وتظهر أولى تلك المحاولات منذ أكثر من خمسة آلاف سنة

رسماً تخطيطياً يمثل المخ الإنساني مقسما إلى عدة مناطق (S.Sahakian,1975).

وتشير كتب الفلسفة اليونانية القديمة إلى أعمال وآراء فلاسفتهم أمثال أفلاطون (٣٤٧-٤٢٢)، وأرسطو (٣٢٠-٣٨٤)، وغيرهم من فلاسفة اليونان الذين وضعوا القواعد الفلسفية الأولى لما نعتبره اليوم علم النفس، واستخدموا في بحوثهم منهج الاستبطان (introspection) وكان القديس أوغسطين أول من استمد من ملاحظة سلوكياته ودوافعه ومشاعره الداخلية علاقاتها بالبيئة الخارجية. وظل هذا المنهج يستخدم على مر العصور حتى أوائل القرن العشرين حيث استخدمته بعض مدارس علم النفس التقليدية مع غيره من المناهج المختلفة التى استحدثتها .

وكان القديس أوغسطين قد تعمق في دراسته للظواهر النفسية وخاصة سلوكيات الأطفال الصغار وسلوكيات الأفراد فى التجمعات مثل حلبات سباق العربات التى تجرها الخيول .

وتمتد جذور علم النفس في الأعمال الجليله التي قدمها علماء العرب والمسلمين الذين وضعوا العديد من الأسس وعالجوا العديد من الظواهر النفسية من أمثال الفارابي وابن حزم وابن سينا ومسكويه والغزالي وابن طفيل وابن باجه وابن القيم وغيرهم ممن أسهموا في تقدم دراسة الظواهر النفسية والسلوكية والاجتماعية، السوية وغير السوية، ومنهم من وضع أسس الطب النفسي قبل ظهوره في الغرب، فضلاً عن دراسة الذكاء ونمو الطفل وغير ذلك (أحمد عبد الخالق، ١٩٩١ ص٥٦ إلى ٥٩).

ثم جاء ديكارت (Descartes 1650-1596) الذي ترك بصمات واضحة على علم النفس الحديث ببحوثه في سلوك الحيوانات وفي سلوكيات الفعل المنعكس Reflexactions التى تحتل مكانا هاما في دراسات علم النفس، فضلا عن أعمال العديد من فلاسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر أمثال Leibniz و Hobbes و Lock و Kant و Hume وآخرين غيرهم ممن تناولوا ظواهر نفسية متعدده بالدراسة والتأمل والاستبطان .

وفي القرن التاسع عشر ظهرت نظريتان لمحاولة فهم الوظائف العقلية هما مدرسة علم نفس الملكات Faculty Psychology ومدرسة علم نفس التداعي Association Psychology والمدرسة البنائية Structurism .

وحدثت طفرة واضحة في الدراسات النفسية وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدءا من داروين (Charles Darwin, 1859) الذى ألف كتابه المشهور عن (أصل الأنواع) Origin of Species الذى يعرض فيه نظريته عن الارتقاء الطبيعى والتطور Theory of Evolution وتبعه Gustav Fechner الذى ألف كتابه عام ١٨٦٠ Elements of Psychophysics الذى ابتدع فيه أساليب متعدده لقياس العلاقة بين المثيرات الطبيعية والمشاعر أو الاحاسيس ، ثم جاء «جالتون» (Sir Francis Galton, 1869) بدراسات وبحوث متعمقة عن تطبيقات نظرية داروين عن التكيف والارتقاء الطبيعى لنشأة الأجناس Evolution of Races ، وأخيرا ما جاء به العالم الألماني «فونت» (Wilhelm Wundt, 1920-1832) بوضع الجذور الموضوعية والتفكير العلمى لدراسات علم النفس الحديث بإنشائه أول مختبر أو معمل لعلم النفس في جامعة ليبزج الألمانية والذى بدأ فيه بحوثه عن الحواس وعن النظر بصفة خاصة. ثم قام مع معاونيه بدراسات عن الانتباه Attention والعواطف والانفعالات Emotions والذاكرة Memory وكان يستخدم منهج الاستبطان في دراساته عن الوظائف العقلية ، وهو المنهج القديم الذى استخدمه القديس أوغسطين . ولكن فونت أضاف إليه منحى جديداً إذاعتقد أن الملاحظة الداخلية في دراسة الذات ليست كافية وحدها ، وأن استكمالها يتطلب التجريب المقنن عن طريق إحداث تغييرات محددة في المثير ومتابعة دراسة تلك التغيرات على الاستجابات الحادثة .

وتطرق فونت لدراسة زمن الاستجابة Reaction time أي حساب الزمن الذى يمضى بين حدوث المثير وبين الاستجابة الفورية له ، وهو زمن يختلف من فرد لآخر ، وكان يستخدم الضوء كمثير ويقوم الفرد في المختبر بالضغط على زر بسرعة بمجرد رؤية الضوء وقياس الزمن الذى يمضى بين الضوء وضغط الزر (الاستجابه) .

وقد ذاع اسم فونت نتيجة هذه البحوث التى تجرى لأول مرة في تاريخ علم النفس

فى المختبر الذى أنشأه فونت في جامعة ليبزج بألمانيا ، بل كان يستخدم هذا المختبر في تدريب الباحثين ليس من الولايات المتحدة الأمريكية فقط بل من كل أنحاء العالم بشرقه وغربه. وبعد أن تتلمذوا على يديه عادوا إلى بلادهم لينشروا مناهجه في البحث فى مجالات علم النفس ، وتولوا إنشاء مختبرات علم النفس فى جامعاتها ومراكز بحوثها وأصبحوا بعد وفاته سنة ١٩٢٠ من أشهر البارزين في علم النفس الحديث . واليوم فى دوائر علم النفس يعتبر أن تاريخ افتتاح مختبر فونت في ليبزج هو يوم ميلاد علم النفس الحديث وتبلوره كعلم مستقل له كيانه ومنهجه العلمى التجريبى الخاص ، وذلك بعد أن ظل قرونا ينظر إليه على أنه أحد فروع علم الفلسفة أو أنه موضوع من موضوعاتها وأصبح مخالفا للمنهج الفلسفي الذي يعتمد على التأمل النظري .

وتقديراً للتحول الذى ترتب على جهود فونت في تطوير طبيعة علم النفس ومنهجه اختيرت مدينة وجامعة ليبزج مقرا لعقد المؤتمر الدولي الثاني والعشرين لعلم النفس الذى يقيمه الاتحاد الدولى لعلم النفس كل أربع سنوات فى إحدى الدول التى تكون جمعية علم النفس فيها عضوا بالاتحاد الدولى. وكان انعقاد هذا المؤتمر في ليبزج عام ١٩٨٠ احتفالا بمرور مائة عام على إنشاء فونت لمختبره الشهير وتجديدا لذكراه أو بمثابة الاحتفال بانقضاء قرن كامل على ميلاد علم النفس الحديث باشتراك أكثر من ٣٥٠٠ عالم من علماء النفس فى العالم أجمع في هذا المؤتمر .

وفي عام ١٨٨٣ أنشئ أول مختبر مشابه لعلم النفس في الولايات المتحدة الأمريكية بجامعة جون هوبكنز بمدينة بالتيمور بواسطة G. Stanley Hall كما أنشأ وليام جيمس مختبراً لتدريب تلاميذه في جامعة هارفارد .

والجدير بالذكر هنا أن العالم J.Mckeen Cattell، صاحب نظرية سمات الشخصية ، كان أحد تلاميذ فونت الذين تدربوا على بحوث علم النفس في مختبره وكان أول من حصل على لقب أستاذ فى علم النفس بالولايات المتحدة فى جامعة بنسلفانيا عام ١٨٨٨ . وقبل نهاية القرن التاسع عشر كان كثيرون آخرون من تلامذة فونت يعملون أساتذة لعلم النفس في أماكن عديدة .

وفي الوقت الذي كان يجري فيه تثبيت جذور علم النفس الحديث في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر في جامعات ألمانيا والولايات المتحدة برز في انجلترا Francis Galton (١٨٢٢ـ ١٩١١) كواحد من رواد علم النفس في دراسة الفروق الفردية وممن أسهموا بجدارة في تطوير اختبارات الذكاء، كما كان أول من اخترع واستخدم منهج معاملات الارتباط في بحوثه النفسية لمعالجة البيانات إحصائياً. وأثناء ذلك كان داروين يقوم بدراساته وأبحاثه في بريطانيا.

وفي فيينا بالنمسا كان قد بزغ نجم سيجموند فرويد ببحوثه الشهيرة التى تناولت دراسته للدوافع الوراثية (الجنس والعدوان)، ومفهومه عن اللاشعور ومكونات الشخصية الثلاثة (الأنا ـ الذات ـ الذات العليا) ونظرياته عن مراحل النمو النفس - جنسية Psycho- Sexual وظهور مذهب التحليل النفسي ومناهجه في العلاج النفسي.

وهكذا تمتد جذور علم النفس عبر الشعوب والقارات بل وعبر العلوم المختلفة حيث لمعت أسماء مختلفة من العلماء الرواد في مجالات علم النفس : سيجموند فرويد الطبيب النمساوي (١٨٥٦- ١٩٣٩) وإيفان بافلوف (١٨٤٩- ١٩٣٦) عالم الفسيولوجيا من روسيا - جان بياجيه السويسري ذائع الصيت في علم الأحياء وإدوارد تيتشنر (١٨٦٧- ١٩٢٧) الذى جاء من إيطاليا مؤسساً المدرسة البنائية Structuralism، وفي ألمانيا برز فونت الذي أشرت إليه وكورت كوفكا (١٨٨٦-١٩٤١) وولفجانج كهلر (١٨٨٧-١٩٦٧) وماكس وريهيمر (١٨٨٠-١٩٤٣).

هؤلاء وغيرهم من علماء دول العالم من أصحاب التخصصات العلمية المختلفة قد أسهموا بعلمهم وبحوثهم على أرض الولايات المتحدة الأمريكية مع العديد من العلماء الأمريكيين أمثال جون واطسون (١٨٧٨ـ١٩٥٨) وهربرت سليمون وجيمس كاتل صاحب نظرية سمات الشخصية (١٨٦٠ـ ١٩٤٤) وناغوم كويسكى ووليم جيمس الطبيب الأمريكى (١٨٤٢ـ١٩١٠) مؤسس المدرسة الوظيفية Functionism، وأبراهام ماسلو (١٩٠٨ـ ١٩٧٠) وستانلى هول (١٨٤٤ـ١٩٢٤) وآخرين كثيرين ازدهر علم النفس على أيديهم (B.Hergenhahn, 1992).

مدارس علم النفس - عرض تاريخي

بالرغم من أن علم النفس علم حديث نسبيا إذا ما قورن بغيره من العلوم الإجتماعية الإنسانية أو العلوم الطبيعية الأخرى، فإن القرن العشرين قد شهد انفجارا معرفيا علميا كبيرا في علم النفس وبحوثه العلمية . ولهذا استمر التغيير والتعدد في نظرياته ومفاهيمه خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر واستمر خلال النصف الأول من القرن العشرين، حيث كانت تصنف مفاهيم وتفسيرات علماء النفس وفقاً لمدارس فكرية School of thought ولأطر تشمل مجموعة من المفاهيم المتقاربه التى تفرعت من أساس أو محور واحد تدور حوله تلك المفاهيم Paradigm .

ومع أن الهدف بالنسبة لكل هذه المدارس كان واحدا وهو تفسير السلوك الإنساني، فقد كان التباين بينها كثيرا فى هذا التفسير مثلما كان في أسلوب ومنهج وأدوات البحث التى تعتبر أنسب وأصح طريق للوصول إلى هذا التفسير بالنسبة لكل مدرسة منها .

ولما كانت نظريات ومناهج وأدوات وأساليب البحث التى استخدمتها كل من هذه المدارس تعتبر جزءا لا يتجزأ من تاريخ علم النفس فإننا سنستعرض بعضا منها - لتعذر استعراض كل ما ظهر منها في هذا المقام - ثم نستعرض بعدها ما ظهر فى النصف الثاني من القرن العشرين من مناح أو مسارات مختلفة (Approaches or Trends, Styles, Perspectives) تناولت بعض المجالات المحددة من مجالات علم النفس .

وفيما يلى عرض لنماذج من أكبر هذه المدارس الفكريه شيوعا منذ نشأة علم النفس كعلم منفصل عن الفلسفة في أواخر القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين .

أولا : المدرسة البنائية (Structuralism)

ومؤسسها تيتشنر (Edward B. Titchner, 1927- 1867) الذى ولد في شيسشتر بانجلترا . وقد أكمل دراسته الجامعية في جامعة أكسفورد عام ١٨٩٠ ، وكان يهوى علم النفس التجريبي وقام بترجمة كتاب فونت (أسس علم النفس) عندما كان يدرس على يديه في جامعة ليبزج وحيث قابل زميله الأمريكي Frank Angell الذى أغرى تيتشنر بالهجرة إلى الولايات المتحدة بعد عامين من الدراسة مع فونت فى معمله الشهير،

وقبل العمل في جامعة Cornell الأمريكية حيث نظم أول برنامج للدراسات العليا (الدكتوراه) في أمريكا ولم يكن عمره في ذلك الوقت قد تعدى ٢٥ عاما ، وبقى فيها حتى نهاية حياته .

وكان تيتشنر مؤمنا للغاية بعلم النفس التجريبي ويعتقد أن كل ما عداه ليس من علم النفس . وكان يعارض أفكار المدرسة السلوكية ويعتقد أن أعمال واطسون هى «دراسة تكنولوجية السلوك» وليست من علم النفس . كما كان يرى أن علم النفس يجب أن يركز على البحوث الأساسية بهدف المعرفة بعيدا عن البحوث التطبيقية ، وأن علم النفس هو علم كالعلوم الطبيعية يجب أن يهتم بالحقائق العلمية وليس بالقيم ، وأن العلم ليس فيه خير أو شر ـ صحة أو مرض ، مفيد أو غير مفيد ، بل هو علم يبحث عن الحقيقة في الطبيعة البشرية .

وكان تيتشنر يتفق مع فونت في أن علم النفس لابد أن يهتم بدراسة الخبرات الحالية ، أو بمعنى آخر دراسة الشعور الذى عرفه بأنه «مجموع الخبرات العقلية المكتسبة في وقت معين» ، كما عرف العقل بأنه الخبرات المتراكمة للشخص مدى الحياة ، وقد وضع تيتشنر ثلاثة أهداف لعلم النفس التجريبى هى :

١ ـ الكشف عن العناصر الأساسية للفكر .

٢ ـ الكشف عن القوانين التى تدمج تلك العناصر فى تكوين الخبرات العقلية الأكثر تعقيداً .

٣ ـ تحديد المتعلقات Correlates الفسيولوجية العصبية للخبرة العقلية .

هذه العقيده التى آمن بها تيتشنر أطلق عليها اسم السيكولوجيا البنائية Structuralism 1899 وشاعت هذه المدرسة في حياة تيتشنر ولكنها اندثرت من بعده .

ثانيا : المدرسة الوظيفية Functional Psychology

يمكن أن يعتبر ظهور المدرسة الوظيفية في الولايات المتحدة الأمريكية عملية دمج للتطبيق العملى للعلوم ونظرية التطور (داروين) والتركيز على الإنسان الفرد وبدء أول مدرسة لعلم النفس بها . ويعتبر «ساهاكيان» (Sahakian, 1975) أن تاريخ المدرسة

الوظيفية في الولايات المتحدة يبدأ عام ١٨٩٦ على أثر نشر جون ديوي لمقالته «الفعل المنعكس في علم النفس». أما البداية فكانت يوم نشر وليم جيمس كتابه «أسس علم النفس» عام ١٨٩٠ . وسواء أكان جون ديوى أم وليم جيمس هو المؤسس الأول لعلم النفس فى الولايات المتحدة فإن من الواضح أن هذين العالمين وغيرهما ممن سيأتى ذكر بعضهم هم أقطاب علم النفس ورواده في الولايات المتحدة الأمريكية .

والواقع أن لهذه المدرسة مفاهيم آمن بها أقطابها نلخص فيما يلى بعضا منها :

١ـ معارضتهم للمحاولات العقيمة للمدرسة البنائية للبحث عن عناصر الشعور .

٢ـ كان اهتمام المدرسة الوظيفية منصباً على تفهم وظائف العقل بدلا من الوصول إلى توصيف جامد لمحتوياته، فهم يعتقدون أن أهم وظائفه هى مساعدة الفرد على التكيف مع البيئة . بمعنى أن اهتمامهم كان مركزا على وظائفه وفائدته بدلا من الاهتمام بكنهه أو تركيبه .

٣ـ كانوا يعملون على أن يكون علم النفس أحد العلوم العملية التطبيقية وليس أحد العلوم الأساسية النظرية الخالصة، وأن همهم الأول هو استخدام نتائج بحوثهم من أجل رفع مستوى حياة الفرد وتحسينه بالتعليم والصناعة وغيرها ، خلافاً للمدرسة البنائية التى كانت دائما تتجنب تلك الأهداف .

٤ـ كانت المدرسة الوظيفية تمثل المذهب البيولوجي وتفضله على المذهب الفسيولوجى، بينما كانت المدرسة البنائية متأثرة بأعمال علماء الفسيولوجيا أمثال Helmholtz الذى كان يهتم بتتبع المسار من الاستثارة الحسية إلى الإحساس العقلى البسيط ، بينما كان الوظيفيون متأثرين بأعمال داروين الحيوية التى كان التركيز فيها على النضال من أجل الحياة .

٥ـ كان الوظيفيون ينادون بتوسيع مجال علم النفس ليشمل استخدام الحيوانات في البحث العلمي، ودراسة الأطفال والشواذ من البشر، وكل ما يمكن أن يعود بالنفع على الإنسان كاختبارات الذكاء والمتاهات في البحوث التجريبية .

٦ـ أدى اهتمام المدرسة الوظيفية بوظائف العمليات العقلية والسلوك إلى الاهتمام

بدوافع السلوك ، ولأن الكائن الحي يتصرف بشكل مختلف في البيئة نفسها عندما تتغير حاجاته فإن هذه الحاجات يجب أن تكون مفهومة لنا جيدا وبدون هذا الفهم لا يمكن تفهم السلوك الإنساني .

٧ـ يؤمن أقطاب المدرسة الوظيفية بأن العمليات العقلية والسلوك هى أهم الظواهر التى تكون المحور الطبيعى لعلم النفس ، ويرى معظمهم أن الاستبطان أو التأمل في الذات هو مجرد منهج واحد من بين العديد من مناهج البحث في علم النفس .

٨ـ تهتم المدرسة الوظيفية بكل ما يقيم فروقاً بين البشر أكثر من اهتمامها بعوامل التشابه بينهم (Hergenhahm, 1992) .

٩ـ كانت المدرسة الوظيفية متأثرة بأعمال وليم جيمس الذى كان بدوره متأثرا بنظرية داروين في التطور .

تلك كانت أهم ملامح المدرسة الوظيفية وسنستعرض فيما يلى تاريخ وأعمال بعض أقطابها :

(١) وليم جيمس William James 1910- 1842

يمثل وليم جيمس حلقة الاتصال بين علم النفس الأوروبي وعلم النفس الأمريكى ، ولم تكن أفكاره وآراؤه قد تبلورت تماما كى يمكن اعتباره مؤسسا لمدرسة فكرية في علم النفس ، ولكن كانت تلك الأفكار تعتبر البذور الأولى التى أدى إنباتها إلى بزوغ المدرسة الوظيفية . فقد أدى نشره لكتابه (أسس علم النفس) إلى نشأة علم النفس الأمريكي قبل عامين من وصول تيتشنر Titchner إلى جامعة كورنيل . ولد وليم جيمس في مدينة نيويورك فى أسرة ثرية وأرسله أبوه ليتلقى تعليمه في سويسرا وفرنسا وانجلترا وألمانيا ، وكان وليم قد قرر دراسة الفن مما أغضب والده الذي هدد بالانتحار إذا أصر ابنه على اتخاذ الفن مهنة له . وعاد إلى أمريكا والتحق بجامعة هارفارد لدراسة الكيمياء ، ثم التحق بكلية الطب بها ولكنه كان قد ذهب في رحلة عملية إلى البرازيل وعاد منها معتل الصحة وتعطل عن الدراسة وعاد إلى ألمانيا حيث عمل فترة مع فونت ، وبعدها رجع لاستكمال دراسته الطبية وأكملها عام ١٨٦٩ . وقد عانى وليم

جيمس من حالة اكتئاب حتى التحق بالعمل مدرسا بجامعة هارفارد عام ١٨٧٢ وأنشأ فيها معملا لتدريب دارسى علم النفس وليس للبحوث التجريبية . وفى عام ١٨٩٠ أصدر وليم جيمس كتابا جامعيا عن علم النفس لتلاميذه استعرض فيه أهم أعماله : وانتقد أعمال فونت عن عناصر الشعور لإيمانه بأن الشعور أمر شخصي يتميز بالتغير ويختلف من فرد لآخر ولا يمكن تحليله إلى عناصر أوليه . تلك كانت بعض أعمال وليم جيمس التى مهدت الطريق لظهور المدرسة الوظيفية في الولايات المتحدة. (Hergenhahn, 1992)

(٢) جرانفيل ستانلى هول Granville Stanley Hall 1924-1844

ولد فى قرية صغيرة من ريف ولاية ماساتشوستس الأمريكية وكان يعتبر هو ووليم جيمس من أهم علماء النفس في أمريكا ، ودرس العلوم الدينية في حياته المبكرة في أمريكا وألمانيا حيث شدت انتباهه أعمال فونت وقرأ كتابه Principles of Physiological Psychology ومن هنا بدأ تحوله إلى مجال علم النفس والتحق بالعمل في جامعة هارفارد حيث التقى بوليم جيمس وحصل على الدكتوراه الأولى في علم النفس من هذه الجامعة ، وعاد بعدها إلى ألمانيا حيث درس مع فونت وعاد إلى أمريكا عام ١٨٨٠ ليعمل في جامعة جون هوبكنز وأنشأ معمل علم النفس بها عام ١٨٨٣ ، وهو أول معمل لبحوث علم النفس في الولايات المتحدة ـ وكان المعمل الذى أنشأه جيمس هناك عام ١٨٧٥ معملا يستخدم فقط للتدريب وليس لبحوث علم النفس . كذلك أصدر هول أول مجلة علمية عن علم النفس عام ١٨٨٧ American Journal of Psychology وكان من تلاميذه في جون هوبكنز جيمس كاتل وجون ديوى اللذان أصبحا بعد ذلك من أقطاب التربية وعلم النفس في المدرسة الوظيفية . وفى عام ١٨٨٨ اختير هول مديرا لجامعة كلارك وهناك عقد مؤتمرا اشترك فيه ٢٦ من أشهر علماء النفس في أمريكا وتقرر فيه إنشاء الجمعية الأمريكية لعلم النفس APA التى أعلن عن تأسيسها في المؤتمر يوم الثامن من يوليو عام ١٨٩٢ وأصبحت ذات صفة دولية تضم حاليا أكثر من ٧٤٫٠٠٠ عالم نفسي موزعين فى ٤٧ تخصصاً من كل أنحاء العالم .

(٣) جون ديوى (John Dewey 1952- 1859)

ولد في مدينة بيرانجتون بولاية فيرمونت الأمريكية والتحق بجامعة جون هوبكنز وتتلمذ على يدي هول ودرس علم النفس وأشبع ميوله الفلسفية بدراسة أعمال هيجل. وفى هذه الجامعة جعل رسالته للدكتوراه عن أعمال (كانت) وعمل بعدها في جامعة ميتشجان أستاذاً لعلم النفس والفلسفة، ونشر كتابه عن علم النفس عام ١٨٨٦ وفيه مزج بين فلسفة هيجل وعلم النفس الوظيفي . ثم انتقل بعد عشر سنوات إلى جامعة شيكاغو رئيسا لقسم الفلسفة وعلم النفس ونشر مقالته التى يعتبرها البعض تاريخ تأسيس المدرسة الوظيفية عام ١٨٩٦ . وفى عام ١٩٠٤ انتقل إلى جامعة كولومبيا بنيويورك حيث قام بتدريس التربية والتعليم وأشبع هوايته فى التربية وفلسفتها والبحوث التجريبية ، ودرس على يديه معظم علماء التربية وعلم النفس في مصر الذين هم رواد الرعيل الأول فى العالم العربي. وتوفي عام ١٩٥٢ وهو فى الثالثة والتسعين من عمره.

(٤) إدوارد ثورنديك Edward Thorndike 1949- 1874

ولد في مدينة وليمزيرج بولاية ماساتشوستس الأمريكية ودرس البكالوريوس في جامعة ويزليان التى قرأ فيها كتاب وليم جيمس Principles الذى شده إلى دراسة علم النفس. وحصل على درجة الماجستير من جامعة هارفارد ودرس على يدي وليم جيمس وأصبح من أصدقائه المقربين. وعمل بعد ذلك في جامعة كمبردج وجامعة كولومبيا، وأكمل دراساته للدكتوراه عن الذكاء عند الحيوان عام ١٨٩٨ ، وعين أستاذاً لعلم النفس فى كلية البنات في جامعة ويسترن ريزيرف Western Reserve University ثم عاد إلى كولومبيا أستاذا بها حتى تقاعد عام ١٩٤٠ . وعند وفاته ١٩٤٩ كان قد ألف ٥٠٧ كتب ومقالات عن العديد من موضوعات علم النفس المقارن والتربية وقياس الذكاء وانتقال أثر التدريب وطرق التعلم بالمحاولة والخطأ ، وكان يجرى تجاربه على الحيوانات فى قفص خاص أشتهر باسمه. ومن تلاميذه أيضا العديد من الرواد الأوائل للتربية وعلم النفس فى مصر والعالم العربى .

(٥) جيمس آنجيل (James R.Angell 194-1869)

وهو ابن مدير جامعة ميتشجان ، وقد درس على يد جون ديوى عندما كان يعمل في هذه الجامعة وحضر ندوة هناك كان قد أقامها ديوى عن كتاب وليم جيمس Principles كانت نقطة تحول في دراسته من الفلسفة إلى علم النفس . وذهب خصيصاً للاجتماع بجيمس في جامعة هارفارد واكتسب ثقته وصداقته ، ثم سافر إلى ألمانيا حيث ركز دراسته عن فلسفة Kant على يد Hans Vaihinger 1933-1952 وحصل هناك على شهادتي ماجستير إحداهما من جامعة ميتشجان ١٨٩١ والأخرى من جامعة هارفارد ١٨٩٢ . وفي عام ١٨٩٤ حيث كان في الخامسة والعشرين من عمره دعاه جون ديوي للعمل معه في جامعة شيكاغو حيث كان مهتما ببحث الأفعال المنعكسة . وفى ١٩٠٤ نشر آنجيل كتابه الشهير «علم النفس» مقدمة لدراسة تركيب ووظائف الشعور الإنساني، وقد ترأس آنجيل الجمعية الأمريكية لعلم النفس APA خلفا لزميله جون ديوى ، وألقى سلسلة من المحاضرات هناك حدد فيها الفروق الثلاثة بين علم النفس البنائي (Structuralism) وعلم النفس الوظيفى :

١ـ علم النفس الوظيفى يركز على العمليات العقلية بدلا من التركيز على دراسة عناصر الشعور .

٢ـ العمليات العقلية تتوسط بين حاجات الكائن الحي والبيئة . أى أنها تساعده على الحياة .

٣ـ لا يمكن فصل الجسم عن العقل فهما يعملان كوحدة متكاملة في تحقيق البقاء في الحياة .

واستمر آنجيل فى عمله بجامعة شيكاغو ٥٢عاما حيث شغل مركز رئيس قسم علم النفس ومن أشهر تلاميذه هنرى كار وجون واطسون ، وفي عهده كان علم النفس الوظيفى قد ثبت أقدامه وأصبح منافسا للمدرسة البنائيه وشجع دراسة الشعور وسلوك الحيوان وعلم نفس الطفل والفروق الفردية وتكوين العادات وبتطبيقات علم النفس في مجال التعليم وإدارة الأعمال وعلم النفس الإكلينيكي .

وفي عام ١٩٢١ ترك جامعة شيكاغو وأصبح مديرا لجامعة ييل Yale حتى تقاعد في عام ١٩٣٧ .

ثالثا : المدرسة السلوكية Behaviorism

مرحلة تمهيدية :

من النادر أن نجد تطورا من التطورات الهامة التى تحدث في تاريخ علم النفس قد قام على أكتاف عالم واحد . ولا يعنى هذا أن العالم كفرد لم يكن له أهمية في تطوير العلم ولكن أهميته تكمن فى قدرته على رصد وتحليل أو تجميع أعمال سابقة أكثر من خلق طفرة لا مثيل ولا جذور لها .

وتعتبر نشأة المدرسة السلوكية مثالا واضحا على ذلك ، فبالرغم من أنه يطلق على جون واطسون لقب مؤسس المدرسة السلوكية، فالواقع أن كثيرا من مفاهيم ونظريات تلك المدرسة كانت قد تمت الإشارة إليها من قبل أو أنها كانت موضوعاً للبحث ، ولذا لا يجوز أن تطلق صفة مؤسس بمعنى مخترع أو مبدع لتلك النظرية، بل على أنه صاحب الفضل في تجميع أطراف خيوط أو اتجاهات كانت متناثرة هنا وهناك وبلورتها في صورة جديدة واضحة المعالم ، فإن مفاهيم الموضوعيه والوضوح أو الاعتماد على متغيرات قابله للقياس في بحوث علم النفس كانت قد تبلورت في روسيا قبل ظهور المدرسة السلوكية. وكما جاء فى كتابات كثير من علماء المدرسة الوظيفية العديد مما كتبه واطسون بعد ذلك بفترة زمنية كبيرة ولم تكن تعتمد على الاستبطان فقط بل واستخدمت الدراسة المباشرة للسلوك، وكانت تهتم بالتطبيقات العملية في بحوثها أكثر من الأسس النظرية. وكانوا يتعلمون من دراسة البشر أكثر من تعلمهم من الاستبطان بل وبدأت تتجه أفكارها نحو ما سمي بعد ذلك «بالسلوكية» . فقد كتب العالم كاتل Cattell من أقطاب المدرسة الوظيفية : «إننى مع إيماني بأهمية دور الاستبطان فى دراسة ظواهر علم النفس، ولكن هذا المنهج لا يكون إلا ركنا صغيرا من أركان علم النفس ولو أن إسهامه محدود لا يقارن بالإنتاج الموضوعي الغزير

للمنهج التجريبى خلال العقود الخمسة السابقة، ولا يوجد أى تعارض بين المنهجين، بل إن كلاً منهما يكمل الآخر، ولكننا نرفض أن يكون الاعتماد قاصراً على منهج الاستبطان . . . » واستمر يقول : «إن معظم البحوث التى قمت بها في معملي لم تستخدم منهج الاستبطان اطلاقا كما لو كنت أجري بحوثي على علم الطبيعة أو فسيولوجيا الحيوان، فلم أجد نفسي فى حاجة إلى استخدام الاستبطان في بحوثى عن دقة الإدراك والحركة، والشعور، والإرهاق، الإنجاز الحركي والتفكير والذاكرة، وترابط الآراء، وإدراك الفضاء الخارجي، وإبصار الألوان، والفروق الفردية، وسلوك الأطفال، وسلوك الحيوان . . . إلخ من بحوث لم أجد نفسي في دراستها بحاجة إلى استخدام منهج الاستبطان بأي حال، ولا كان ذلك مما يتطلبه ما أجريه من تجريب ومع هذا توصلت من بحوثى إلى الكثير وما زال أمامى الكثير الذى أتوقع تحقيقه (B.R. Hergenhahn, 1992 p. 335).

ومن الإنجازات التى تحققت وكانت مؤشرا لما سمي بعد ذلك بالمدرسة السلوكية البحوث التجريبية التى أجراها في روسيا العالم الطبيب بافلوف (١٨٤٩ـ١٩٣٦) وتجاربه على الكلاب في معمله وإنجازاته في مجال التعلم الشرطى، وأعمال إدوارد ثورنديك (١٨٧٨ـ ١٩٤٩) وتجاربه العملية فى معمله Conditioning Learning ونظريات التعلم بالمحاولة والخطأ التى كان يجريها في جامعة كولومبيا تحت إشراف جيمس كاتل قبل حصوله على الدكتوراه .

كذلك كان من ضمن البحوث التى يمكن اعتبارها الأسس التى مهدت لظهور المدرسة السلوكية أعمال فلاديمير بتشتيريف Vladimir Bechterev (1857- 1927) الذى درس فى كلية طب سانت بتسبرج العسكرية مع بافلوف، وبعد تخرجه وحصوله على الدكتوراه من قسم الأمراض العقلية والعصبية، وكان عمره عندئذ ٢٤ سنه، بدأ يدرس تحت إشراف فونت الألماني فى جامعة ليبزيج ودبيوارايموند في لندن والطبيب النفسي الشهير Chariot في باريس ثم عاد إلى وطنه روسيا عام ١٨٩٣ حيث أنشا أول معمل علم نفس في روسيا في أكاديمية بتسبرج العسكرية الطبيه حيث شغل مركز أستاذ بقسم الأمراض النفسية والعصبية. وفى عام ١٩٠٤ نشر مقالاته عن علم النفس

الموضوعي التى جمعها بعد ذلك في كتاب صدرت مجلداته الثلاثة بين عامي ١٩٠٧ ، ١٩١٢ ، وترجم إلى الفرنسية عام ١٩١٣ . وكان كبافلوف وزميله الآخر Sechenov من أكثر المدافعين عن موضوعية علم النفس ولكنه كان مركزا اهتمامه على العلاقة بين الاستثارة والمنبهات البيئية والسلوك ، ثم اشترك مع زميليه فى إنشاء معهد الدراسات النفسية العصبية وأجرى فيه بحوثه عن الأفعال المنعكسه وجمعها فى مجلد آخر كان عنوانه :

General Principles of Human Reflexology : An Introduction to the study of Personality.

أي أسس علم دراسة الفعل المنعكس عند البشر : مقدمة لدراسة الشخصية الذى نشر عام ١٩١٧ . وقد أكد فى كتابه أنه لم يكن هو أو بافلوف أصحاب نظرية الأفعال المنعكسه الشرطيه وأنها كانت معروفة قبل أن أعلنها بافلوف بزمن طويل خلال القرن الثامن عشر ، وبالرغم من أنه وبافلوف قد درساها وأنهما يقومان بدراسة حول نفس الموضوع (الانعكاسات الشرطية) فإنهما لم يتفقا ، وكان نقده لبافلوف يشغل جزءا كبيرا من كتابه الأخير .

ويمكن القول على وجه الإجمال إن أعمال وإنتاج بتشتيريف أقرب إلى المدرسة السلوكية من أعمال بافلوف ، ويمكن اعتباره هو وسابقيه واضعي عدد من الأسس الهامه في المدرسة السلوكية .

مفاهيم المدرسة السلوكية : Behaviorism

في حياته اليومية يقوم الإنسان بسلوكيات مثل تناول الغذاء ، قيادة السيارة ، يلقى خطابا أو يجرى محادثة ، يلعب كرة القدم أو التنس ، يشترك في حرب أو عدوان ، يسارع لمساعدة محتاج ، يتبرع بمال لجمعية ترعى الطفولة ، يبكى - يضحك - يغضب . . . الخ كل هذه السلوكيات قابلة للملاحظة . . . وهذا هو أسلوب المدرسة السلوكية في دراسة الإنسان عن طريق متابعة ملاحظته لمثيرات البيئة واستجابة الفرد لها بصرف النظر عما يحدث في داخله أو فى جهازه العصبي .

وكان أول من ركز على دراسة الإنسان بملاحظة سلوكه هو العالم الأمريكى جون واطسون ١٨٧٨ـ١٨٥٨ مؤسس هذه المدرسة فى مطلع القرن العشرين ، حيث كان علم النفس يعرف بأنه علم دراسة الخبرات العقلية ، وكانت بياناته تجمع من ملاحظة الفرد لسلوكياته ومدركاته الحسية ومشاعره بما يعرف بأسلوب الاستبطان introspection وحيث كان الفرد يلاحظها بدقه ويسجل أفكاره وانطباعاته عن كل استجاباته الفورية للمثيرات المختلفة سواءً كانت بريق ضوء مفاجئ أو آثاراً نفسية بعيدة المدى لموقف علاج نفسي . وفى ذلك تختلف الملاحظة فى علم النفس عن الملاحظة في دراسة العلوم الطبيعية ؛ ففى علم النفس هي ذات طابع شخصي وترتبط بمشاعره وأحاسيسه الداخلية التى يشعر بها هو نفسه ولا يتبينها غيره . أما فى العلوم الطبيعية ففي دراسة أى ظاهرة فإن ما يلاحظه الباحث له وجود خارجي يستطيع الآخرون ملاحظته مثلما يلاحظه هو تماما .

وقد رفض واطسون هذا الاتجاه تماما إذ كان إيمانه أن علم النفس يجب أن يعتمد في دراسته للظواهر النفسية على تسجيل نتائج كل ما يمكن ملاحظته وقياسه وليس على ما يشعر به الباحث من أحاسيس فقط . فالدراسة العلمية تعتمد على ملاحظة سلوك الآخرين وقد ساد هذا الاتجاه السلوكى في النصف الأول من القرن العشرين حيث يعرف باسم علم نفس المثير والاستجابة وهو ما يمكن ملاحظته ، أما ما يحدث داخل مخ الإنسان فهو غير قابل للملاحظة ولا تهتم به هذه المدرسة (لهذا كان يطلق عليها اسم مدرسة الصندوق الأسود المغلق) . فهو يرتكز على دراسة المثير البيئى والاستجابة المترتبة عليه وما يرتبط بها من ثواب أو عقاب يؤدي إلى استمرارية تلك الاستجابة وكيف يمكن تعلم تلك الاستجابة نتيجة تغيير الظروف المحيطة من ثواب وعقاب ، أو بمعنى آخر دراسة المدخلات فى العملية التعليمية ومخرجاتها المترتبة على تلك المدخلات .

ويؤخذ على هذه المدرسة عدم اهتمامها بما يحدث داخل المخ مما قد يكون عاملا فى تفسير السلوك الملاحظ . فنحن لا نستطيع إهمال تأثير الخبرات الشعورية السابقة على استجابة الفرد لمثير معين ، فأنت تكون على وعي بالأفكار التى تتوارد إلى ذهنك ،

وأنت تقوم بحل معادلة أو مشكلة صعبة ، كما تعلم ما طبيعة أحاسيسك عندما تكون في حالة خوف أو غضب أو استثارة أو استفزاز ، والمشاهد ربما يستطيع أن يتكهن من سلوكياتك بالانفعال المعين الذى يعتمل فى نفسك ، ولكن تبقى الحقيقة في أنك أنت وحدك الذى تشعر وتعلم عن يقين ما هو ذلك الانفعال بالضبط . ولهذه الأسباب يؤخذ على هذه المدرسة أنها تهمل تماما ما قد يحدث داخل فكر الإنسان ما بين حدوث المثير وبين الاستجابة له من عمليات عقلية قد تكون ذات تأثير على نوعية الاستجابة .

ومع انتشار شعبية تلك المدرسة فى الولايات المتحدة الأمريكية فهناك قلة من علماء النفس الذين يعتبرون أنفسهم سلوكيين بمعنى الكلمة . ولكن لعلنا لا ننسى أن هذه المدرسة كانت الأب الروحى الذى انبثق عنها العديد من مدارس علم النفس الحديث وأن الثورة التى أعلنها واطسون ـ ذلك الشاب الأمريكى الذى لم يتجاوز الخامسة والثلاثين من العمر ـ قد هزت بعنف الثقة التى كان يتمتع بها علماء النفس فى ذلك الحين فى أوروبا من أتباع المدرسة البنائية Structuralism والمدرسة الوظيفية Functionism اللتين كانتا شائعتين فى أمريكا فى ذلك الوقت . ففى مطلع ظهور واطسون على الساحة بدأ ثورته بمقال فى الدورية المعروفة الآن باسم Psychological Review نادى فيه بأهمية تحول علم النفس إلى علم موضوعى يستخدم فقط الملاحظة العلمية للسلوك فى وصفه الموضوعى الذى يرفض الغيبية ويستخدم ألفاظا مثل الصورة والعقل والشعور ، وأن الأكثر أهمية هو استخدام ألفاظ بسيطة قابلة للملاحظة مثل المثير والاستجابة فى دراسة السلوك الإنساني وتطبيق الأساليب التجريبية لعلم نفس الحيوان الذى كان يستخدم مناهجه وأدواته فى مختبرات علم النفس ، ثم يطوعها فى دراسته لسلوك الأطفال والراشدين أثناء الحرب العالمية الأولى مؤمنا بأن المنهج التجريبي ، الذى كان يستخدمه فى دراسة سلوك الحيوان يصلح تماما لدراسة سلوك الإنسان . ففى عام ١٩١٩ كان واطسون أول علماء النفس (بل ربما أول العلماء عامة) الذين درسوا ، باستخدام منهجه التجريبي ، الجوانب النفسية فى العلاقات الجنسية بين الرجل والمرأة حيث كان يستعين بأقطاب كهربية يلصقها في جسم الرجل والمرأة المستخدمين فى عينته التجريبية لتسجيل وقياس سلوكياتهم وانفعالاتهم

أثناء الاتصال الجنسي (D. Sehulz 1981-93-95) . وكان فى استخدامه لهذا المنهج في بحوثه منذ عام ١٩١٥ يؤكد اعتقاده أن علم النفس يجب أن ينحو منحى العلوم الطبيعية باستخدام التجريب والقياس والاختبارات والملاحظة العلمية الدقيقة وأسلوب الفعل المنعكس الشرطى Conditioned- reflex وأدوات القياس فى دراسة السلوك الإنساني .

وكان واطسون يعتبر أن السلوك الإنساني ذو أربعة أنواع : الأول هو السلوك العلنى المتعلم (المكتسب) explicit (overt) learning (مثل الكلام والكتابة ولعب كرة القدم)، والثاني هو السلوك غير الظاهر أو الخفى المتعلم implicit covert learning مثل زيادة سرعة دقات القلب في المواقف التى تبعث على الخوف أو الغضب ، والثالث هو السلوك غير المتعلم الظاهر epolicit unlearned مثل الأفعال المنعكسة كرمشة العين أو تضيق بؤبؤ العين فى الضوء الساطع أو العطس ، والرابع هو السلوك الخفى غير المتعلم implicit unlearned مثل إفراز المعدة أو الغدد الصماء أو دوران الدم . ويؤكد واطسون أن أي سلوك يقوم به الفرد - بما فى ذلك التفكير - لا يخرج عن أن يكون واحداً من تلك الأنواع الاربعة .

وفى دراسة هذه السلوكيات يقترح واطسون ثلاث طرق : (١) طريق الملاحظة الطبيعية naturalistic أو الملاحظة المقننة تجريبيا (٢) طريق الفعل المنعكس الشرطى Conditioned reflex التي استخدمها Betctery وبافلوف فى تجاربهما المعملية المعروفة. أو طريق الاختبار Testing ولا يعنى واطسون بالاختبار قياس القدرات أو الشخصية ولكنه يعنى أخذ بعض النماذج السلوكية واختبارها ، (٣) وأخيراً التقارير اللفظية التى يعتبرها نوعا من أنواع السلوك العلنى overt . لكنه لم يقصد استخدام السلوك اللفظى كوسيلة لدراسة الشعور . وتناولت نظرية واطسون السلوكية أيضا اللغة من جانب آخر أثار الكثير من النقاش ، فقد اعتبر أن اللغة والتفكير هما نوعان من السلوك لا أكثر ولا أقل : القول (الكلام) فعل Saying is doing وأي سلوك سواء أكنت تكلم الآخرين بصوت مسموع أو تكلم نفسك (تفكير) فهذه سلوكات لا تختلف عن أى سلوك آخر كلعب الكرة . وهكذا كانت نظرة واطسون إلى موضوع التفكير،

فهو سلوك خفى أو مقنع implicit أو بدون صوت أو ذاتي intrapersonal وعند الكلام يتحول السلوك الخفى (التفكير) إلى سلوك علنى (الكلام) . . . ولكن هذا الأسلوب فى تفسير التفكير لقي معارضة ونقدا شديدين من جانب Woodworth وغيره من العلماء غير السلوكيين. وعموما فإن تاريخ علم النفس يزخر منذ القدم بمحاولات تفسير طبيعة التفكير وصلته بالسلوك (R. Woodworth 1931 p72) .

ومن أهم الموضوعات التى عالجها واطسون ونظرياته دراساته عن تأثير البيئة على بناء شخصية الفرد منذ الطفولة المبكرة، فقد كان يؤمن أن خبرات التفاعل مع البيئة ـ لا الوراثة ـ هى التى تشكل الشخصية كما جاء فى قوله المشهور : «أعطنى مجموعة من الأطفال الأصحاء كاملى النمو والامكانيات المطلوبة لي في عالمى الخاص لتنشئتهم، وأنا أضمن لك أننى على استعداد أن آخذ من بينهم عشوائياً واحداً لأجعل منه ما اختاره : طبيباً ـ محامياً ـ فناناً ـ شيخ التجار أو حتى شحاذاً أو لصاً بصرف النظر عن قدراته أو مواهبه» وعن جذوره الإثنية أو مهن آبائه، (J.Watson: 1926 p. 10).

ولعل أهم ما تركته أعمال واطسون من آثار في علم النفس :

١ ـ تحويل أهدافه من وصف وتفهم الشعو إلى التنبؤ بالسلوك والتحكم فيه .

٢ ـ تحويل موضوعاته واهتماماته من الشعور إلى السلوك الظاهر المعلن overt behavior.

وفي أوائل العشرينيات من القرن العشرين ذاع صيت جون واطسون وانتشرت مفاهيم مدرسته وأساليبه ومناهجه البحثية بين العديد من علماء النفس الأمريكيين. ومع ذلك فقد لاقت الكثير من النقد حتى من جانب بعض زملائه ومسانديه في البحث الذين قاموا بادخال تعديلات أو اقتنعوا بآراء النقاد بتطوير الفلسفة السلوكية، وبهذا ظهرت وجهة نظر جديدة لعلم النفس السلوكي سنتناولها بعد ذلك. وفيما يلى استعراض بيوجرافي موجز لحياة جيمس واطسون :

رابعا : مدرسة الجشطلت Gestalt

في عام ١٩١٠ كان العالم الألمانى ماكس فرتهرمر (١٨٨٠ـ١٩٤٣) Werthermer

يستقل قطاراً من فيينا حيث كان يقضى إجازته على شواطئ نهر الراين عندما جاءته فكرة كانت هى مبعث انطلاقه لعلم نفس الجشطلت. فقد رأى أن ثمة عملا بنائيا في عملية الإدراك لا يتوافر فى عمليات الاستثارة الحسية. فالإدراك أكبر من مجرد إحساس وأن الخلاف بينهما كبير رغم أن الاحساس هو جزء أساسى فى عملية الإدراك. وما أن انتهت رحلته وغادر القطار حتى نزل فى محطة فرانكفورت وقصد إلى محل لعب أطفال واشترى لعبة كانت منتشرة فى ذلك الوقت تشبه سينما الأطفال Stroboscope وهى مكونة من مجموعة من الصور الثابتة على قرص من البلاستيك يديرها الطفل بسرعة، وهو ينظر من خلال عدسة فيرى اشخاصها وكأنهم يتحركون رغم أن صورهم ثابتة. وقام فى غرفته فى الفندق بتأمل تلك الظاهرة واسرع إلى جامعة فرانكفورت قاصدا معمل الفيزياء الذى خرجت منه فكرة هذه اللعبة حيث يوجد نموذج كبير منها ومن جهاز آخر يصدر ومضات ضوئية متتالية يمكن التحكم فى الزمن الفاصل بين كل ومضة وأخرى، فاذا كان الزمن بين ومضتين متتاليتين ٢٠٠ ملم/ ثانية رأيناهما منفصلتين واذا نقص الزمن إلى ٠٣ ملم/ ثانية رأيناهما كومضة واحدة وإذا كانت الفترة الزمنية بينهما ٦٠ ملم/ ثانية رأيناهما كومضة واحدة، تتحرك من موقع لآخر . . . وأطلق على هذه الظاهرة من الإدراك الحركى ظاهرة فاي Phi phenomenon وهى نوع معين من أنواع الحركة الظاهرية، تماما كفكرة السينما المتحركة التى تعتمد على مرور عدد كبير من الصور الثابتة المتحركة على الشاشة بسرعة معينة، فمع وجود فروق صغيره بين الصور التى تمر تباعا تظهر للمشاهد كما لو كانت متحركة (B. Hergenhahn, 1992,pp399-400)

وجشطلت GESTALT كلمة ألمانية تعنى الشكل والتنظيم أو التكوين أو الصيغة، ويعتبر أصحاب هذا المذهب أن الكل ليس مجرد مجموع أجزائه بل هو أكبر من ذلك، فالإنسان عندما ينظر إلى جسم أو شكل مكون من أجزاء فإنه يدركه فى صيغة أو تكوين أكبر من مجموع تلك الأجزاء، أي في (جشطلت). ففى تجربته (لعبة السينما المتحركة) استنتج أن خبرة الحركة تنشأ عن سلسلة من الصور الثابتة التى يراها تدور فى تتابع سريع رغم أن الحركة فى الواقع غير موجودة فى كل صورة من تلك الصور ولكنها

بدت له متحركة نتيجة العلاقة بين صورها والميل إلى اقامة تكامل بين العناصر الإدراكية (وهى هنا الصور الثابتة) على شكل تكوينات ذات معنى. وهذا ما يعرف حسب أصحاب الجشطلت باسم التنظيم الإدراكي Perceptual Organization، وهو موضوع شغل عدداً كبيراً من بحوثهم على هذا الموضوع فأداهم إلى عدة قوانين تفسيريه منها قانون الشكل والأرضية Figure & ground والتقارب Proximity والاتصال Continuity والتماثل Symmetry والتشابه Similarity والبساطه Simplicity والمصير المشترك Common Fate والإقفال Closure والعمق والمسافة Depth & Distance (أحمد عبد الخالق ١٩٩٢ ص ٦٩-٧٢).

هذا وقد عالجت مدرسة الجشطلت عمليات التعلم من جوانب متعددة، فقد أمضى كهلر سبع سنوات فى جزيرة تنيريف يجرى بحوثه على القرود Apes وخرج منها بنظريته الشهيرة عن التعلم بالاستبصار Insight learning حيث يصل الكائن الحي عندما يواجه مشكلة (القرد الجائع الذى يرى طعامه المفضل - الموز - معلقا لا تصل إليه يديه) فيظل يدرس عناصر الموقف فى البيئة حتى يجد الحل (مستخدما عصا وعدداً من الصناديق يتسلقها ويستخدم ذلك مع العصا كوسيلة للوصول إلى طعامه .B Hergenhahn, 1992, p 401-403)

ويرى كهلر أن الإنسان يتعلم عن طريق الاستبصار والمحاولة والخطأ، ولكن مفهومه عن المحاولة والخطأ يختلف عن مفهوم ثورنديك الذى يجد فيه الكائن الحى حل المشكلة بطريق الصدفة بعد محاولات عشوائية متعددة، ولكن كهلر يعتقد أن الإنسان يستخدم العقل فى الوصول إلى الحل وعندما يواجه مشكلة تحدث فى المخ حالة عدم توازن تستثير التفكير وتنشط العمليات العقلية لدراسة عناصر الموقف حتى يحدث الاستبصار ويجد الحل مما يعيد حالة المخ إلى التوازن بعد نجاح عمليات «المحاولة والخطأ المعرفية» Cognitive trial and error.

هذا وقد عالجت مدرسة الجشطلت فيما يتعلق بالتعلم موضوعات عدة منها دور وعمل الذاكرة والتفكير الإنتاجى Productive Thinking والتدعيم أو التعزيز الخارجي Extrinsic reinforcement والداخلي Intrinsic وانتقال أثر التعليم

(Transposition). كما أثرى مدرسة الجشطلت بأبحاثه العالم الألماني Kurt Lewin (١٨٩٠ـ١٩٧٤) والعالم الأمريكى K.Ashley (1890 -1958) .

واستمرت أبحاث العلماء الثلاثة على دراسة العلاقة بين الإحساس باعتباره عملية فسيولوجية والإدراك باعتباره عملية سيكولوجية وتفاعل بين ما تنقله أعضاء الحس الخمسة من المنبهات الخارجية إلى المخ وما ينقله إليه الجهاز العصبي من تغيرات داخلية (كالجوع والعطش وغيره من دوافع داخلية أولية عن طريق ظاهرة التوازن الكيميائي (Hemeostasis) وما يستدعيه المخ من خبرات سابقة مخزنة فى الذاكرة وغير ذلك من عمليات عقلية كمعالجة أو تحليل البيانات information processing وحل المشكلات problem solving وعمليات معرفية سابقة للوصول إلى خبرات معرفية جديدة وعمليات تعلم . . .

وقد انتقلت نتائج بحوث مدرسة الجشطلت الألمانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية مع هجرة مؤسسيها إليها ابتداء بكوفكا عام ١٩٢٤ ثم فرتهرمر عام ١٩٣٣ وكهلر عام ١٩٣٥ والتحاقهم بالعمل فى جامعات هارفارد وويسكانسون وبنسلفانيا ، ونشرت أبحاثهم فى عدد من الكتب كان أولها كتاب كوفكا عن (سيكولوجية الطفل) الذى كان قد طبع فى ألمانيا عام ١٩٢١ بعد أن ترجمه إلى الانجليزية :

The Growth of the Mind : An Introduction to Child Psychology

ونشر فى أمريكا عام ١٩٢٤ . ثم أتبعه بنشر كتاب (أسس سيكولوجية الجشطلت) Principles of Gestalt Psychology عام ١٩٣٥ ، كما قام كوهلر بنشر كتابين من أكثر الكتب التى ذاع صيتها فى الولايات المتحدة وهما «ديناميات علم النفس» Dynamics of Psychology عام ١٩٤٠ وكتاب «مهمة علم نفس الجشطلت» The Task of Gestalt Psychology وكان هذا آخر كتاب ألفه كوهلر ونشر عام ١٩٦٩ بعد وفاته بعامين . وقد كان لبحوث مدرسة الجشطلت تأثير وانتشار هائل فى الولايات المتحدة فى الوقت الذى كانت المدرسة السلوكية بقيادة واطسون هناك تشغل مكانتها المرموقة فى المجتمع والدوائر الأكاديمية الأمريكية .

والواقع أن هذه المدرسة قد أضافت الكثير وأثرت كافة جوانب علم النفس الحديث

بما تناولت من مواضيع لم تكن قد عولجت من قبل كالاستبصار والإدراك وطبيعته التنظيمية واكتساب الخبرة والتفكير والذاكرة . لكنها كغيرها من المدارس الفكرية فى علم النفس لم تسلم من النقد المرير، إذ أخذ عليها أن معظم مفاهيمها ومصطلحاتها أما مشوشة أو غير واضحة وتتعذر معالجتها تجريبيا، ومصطلح «الجشطلت» نفسه لم تنجح المدرسة فى تعريفه تعريفا واضحا من حيث المعنى والمضمون والمدلول . وأخذ السلوكيون على مدرسة الجشطلت أن مفاهيمها المتعلقة بالتوازن المعرفي وبالشعور ليست إلا ارتداداً إلى الميتافيزيقا القديمة التي خلقت كثيراً من المشكلات في علم النفس. ومنذ أواخر العشرينات لم تعد هذه المدرسة حركة علمية ذات بال في أوساط علماء النفس.

خامسا : مدرسة التحليل النفسى : (١٨٥٦-١٩٣٩) Psychoanalysis

ومؤسسها هو سيجموند فرويد Sigmund Freud ونظريته تنطلق من دراسات حالات المرضى العقليين الذين كان يعالجهم، على أساس البحث التجريبى الذى قامت عليه المدرسة السلوكية. وقد كان لهذه المدرسة آثار بعيدة المدى فى تفسير الظواهر النفسية والسلوك الإنساني والعلاج النفسي .

وتستند مفاهيم هذه المدرسة على أساس افتراضى يعتبر أن معظم سلوكياتنا تنبع من العمليات اللاشعورية التى يعنى بها فرويد المخاوف والأفكار والرغبات التى لا يشعر بها الفرد، ولكنها ذات تأثير على سلوكياته. وهو يعتقد أن معظم الدوافع الأولية الغريزية العدوانية أو الجنسية التي يرفضها المجتمع ويعاقب عليها الأب خلال مرحلة الطفولة تكبت وتختفي فى قرارة اللاشعور . ولما كانت هذه الرغبات الغريزية التي تولد معنا ذات تأثير قوى والحاح شديد يتطلب القيام بعمل ازاءها بدلا من كبتها وإبعادها عن الحياة الشعورية إلى ظلام اللاشعور، فإن ضغوطها تظل مستمرة تكشف عن نفسها فى الأحلام وزلات اللسان وبعض العادات Mannarism أو تعبر عن نفسها بشكل أعراض لأمراض نفسية أو أحيانا بشكل نبوغ أو إبداع فنى أو أدبى مرضيّ عنه من المجتمع أو بشكل عمليات دفاعية Defence Mechanisms .

ويختلف بعض علماء النفس مع فرويد حول مفهوم اللاشعور وإن كانوا قد يتفقون معه على أن الفرد لا يعي بعض جوانب شخصيته، ويفضلون القول أن الحياة الشعورية تتصف بدرجات مختلفة لا تبلغ إلى حد الحديث عن طرفى النقيض بمعنى الشعور واللاشعور. أما فرويد فيعتقد أن وراء كل سلوك دافعاً معيناً، وأن بعض هذه الدوافع شعوري يستطيع الفرد وصفه لغويا (كالجوع والعطش والجنس . . . الخ) والبعض الآخر لا يدرك الفرد كنهه حيث أنه يكمن فى قرارة اللاشعور (Elenber(ger, 1970, p457 .

ويشبه فرويد الحياة العقلية بجبل الثلج Iceberg حيث لا يظهر منه فوق سطح الماء سوى الثمن من حجمه أو ارتفاعه ـ وهو ما يقابل الجانب الشعوري ـ بينما يختفى تحت سطح الماء سبعة أثمان ارتفاع الجبل الثلجي ـ وهو ما يقابل الجانب اللاشعورى. وتقع بين القطاع الشعوري والآخر اللاشعوري منطقة صغيرة يطلق عليها فرويد «ما تحت الشعور» وهى منطقة تحوى أحاسيس ومشاعر ووقائع غائبة مؤقتا عن الشعور ولكن من السهل استدعاؤها إلى الشعور بجهد بسيط من الفرد. . .

و(الهو) فى نظر فرويد هو الجزء الوحيد من الشخصية الذى يوجد في الفرد مع الميلاد وهو العنصر البدائى للشخصية الذى يتولد من خلاله كل من الذات والذات العليا مستقبلا نتيجة التفاعل بين الفرد والبيئة الاجتماعية. ويحتوى الأنا على معظم الحاجات والدوافع البيولوجية كالحاجة للطعام والشراب وتجنب الألم كما يحتوي على الدوافع العدوانية والجنسية وهى من أهم الغرائز الملحة فى تكوين الشخصية مستقبلا فى حياة الفرد .

أما الجزء الثاني من الشخصية وهو الذات Ego التى تبدأ فى الظهور عندما يلمس الطفل ويدرك واقع الحياة فى تفاعلاته مع الآخرين ومتطلبات التجاوب معها، فبخلاف الأنا التى تحركها الغرائز والدوافع والرغبات البدائية ذات الطبيعة البوهيمية فإن ما يحرك الذات ويوجه السلوك الإنساني هو الواقع المجتمعى الذى يفرض عليها أن تؤجل إشباع رغبات الأنا حتى تحين الظروف المناسبة والمقبولة اجتماعيا فى ضوء تقاليد وقيم وقوانين المجتمع السائدة، فهى (الذات) التى تحدد ما يجوز أو لا يجوز من

سلوكيات لإشباع الحاح الأنا ورغباته كما تخضع لتوجيه الذات العليا وتحكمها فى سلوك الفرد .

أما العنصر الثالث من عناصر الشخصية وهو الذات العليا Super Ego التى تكونت نتيجة تفاعل الفرد مع المجتمع وتعاليم الدين وواقع وقيم المجتمع وتوجيهات الأبوين والمدرسة التى امتصها الفرد وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من الشخصية من خلال عمليات التطبيع الاجتماعي Socialization السليم وتقبلها الفرد وآمن بها واستوعبها Internalize Values & Norms.

وفى تحليل فرويد لعناصر الشخصية الثلاثة وتطور نموها انتهى إلى نظرية النمو النفس ـ جنسى Psycho - Sexual حيث تصور أن نمو الطفل يسير فى مراحل خمس تبدأ منذ الميلاد حتى نهاية مرحلة المراهقة أى البلوغ ، ولكنه ربطها جميعا بالغريزة الجنسية حيث اعتبر أنه توجد في جسم الطفل خلال كل مرحلة من تلك المراحل الخمس منطقة يستمد منها اللذه والإشباع المرتبط فى تصوره بالجنس. وأكد أن الإشباع المناسب ضرورى لنمو الطفل وانتقاله من مرحلة إلى مرحلة، أنه إذا تكرر حرمان الطفل أو تم إشباع أكبر بكثير من اللازم يتعثر الطفل فى هذا الانتقال ويحدث له في تلك المرحلة ما أسماه فرويد بالتثبيت .Fixation وينعكس ذلك على سلوكياته مستقبلا وقد تؤدى به إلى انحراف أو شذوذ سلوكى .

وتعتبر نظرية النمو النفس ـ جنسي التى نادى بها فرويد من أضعف ما أخذت به مدرسته، وبسببها لقيت قدراً هائلاً من النقد لبعدها عن الأسلوب العلمى وتركيزها المبالغ فيه على دور الجنس ولتعدد المصطلحات التى ابتدعها فرويد . ولم يسلم فرويد من نقد أتباعه أنفسهم، فقد أخذ عليه رفيقه إريكسون (Erik Erickson 1902) حتى الآن الإسراف الذى خصّ به الجنس في نظرية فرويد في نمو الشخصية. وانتقد إريكسون أيضا تغاضى فرويد عن أثر المجتمع وإهماله فى دراسة تأثيره فى نمو الشخصية. ومن هنا قام إريكسون بوضع نظريته في نمو الطفل وهي النظرية التي أطلق عليها النظرية النفس مجتمعية Psycho-Social Theory وفيها يؤكد أهمية تفاعل الطفل مع المجتمع فى نموه وتشكيل شخصيته عند البلوغ. وقد صاغ نظريته على ثمان

مراحل من الميلاد حتى نهاية العمر والوفاة. واختلف مع فرويد من جهة أخرى إذ أكد أن نمو الشخصية لا يتوقف عند نهاية مرحلة المراهقة والبلوغ ولكنه يستمر مدى الحياة مؤكدا أن المحور الاساسي لهذا النمو هو تشكيل الذات أو تأكيد الهوية Self - identity. هذا ولم تقتصر أعمال فرويد على نظرية دوافع السلوك وتكوين الشخصية ومفهوم وتأثير اللاشعور ونظريته في تطوير نمو الطفل، بل شملت الكثير غيرها وخاصة مفهوم الصحة والمرض النفسي والعوامل المسببة للمرض والانحراف النفسي وسوء التكيف وأساليب متعددة للتحليل والعلاج النفسي الإكلينيكى مثل التداعى الحر وتحليل الاحلام ـ والتنويم . Hypnosis والمجال لا يتسع هنا للتفصيل .

تقييم مدرسة التحليل النفسي :

لم يحدث فى تاريخ علم النفس نظرية من نظرياته كتب عنها الآلاف من كتب ومقالات النقد من جانب أو التقريظ أو المدح من جانب أخر مثلما لقيت النظرية الفرويديه :

الجوانب السلبية :

١ ـ من حيث منهج البحث وجمع البيانات كانت جميعها من مصدر واحد وهو الحالات المرضية التى كان يقوم فرويد بعلاجها، وهي حالات لا تمثل حال المجتمع العام وخاصة وأنه كان يستخدم تلك الحالات المرضية فى وصف شخصية وسلوك الفرد السليم، ولم يكن يلجأ إلى أي أسلوب علمي ولم يكن موضوعيا في جميع بياناته ولم يقم باجراء أي بحوث تجريبية مكتفيا بآرائه الشخصية القائمة على ملاحظاته دون أي محاولة للتحكم فى العديد من المتغيرات التي يؤدي إهمالها إلى عدم الدقة أو الثقة في النتائج المستخلصة .

٢ـ لم يهتم بتسجيل تعريف واضح لكل المصطلحات التي استخدمها أو توصيف دقيق لتطبيقاتها فى الحياة ، فبالرغم من أن نظرياته جاءت فى وقت كانت المصطلحات المستعملة فى مجال علم النفس وفروعه تطبيقية عملية واضحة معظمها قابل للقياس،

لجأ فرويد إلى مصطلحات غامضة غير مألوفة وغير قابلة للقياس، بل وكان الكثير غير ذي أصل لغوى معروف . ومن أمثلتها قلق الختان ـ Castration Anxietyحسد أو غيرة القضيب Penus envy ـ عقدة أوديب Oedipus Complex أو كيف يمكن للفرد قياس كم الطاقة النفسية ؟ أو كيف يمكن تفسير الرموز الكامنة فى الأحلام بشكل صحيح ؟ إن العلم يتطلب توفر القياس وجميع مصطلحات فرويد غير قابلة للقياس .

٣ـ لم يكن فرويد مرنا فى مواجهة النقد من زملائه أو غيرهم من أقطاب مدرسته أو غيرها من المدارس بل كان لا يتقبله أو يقابله بكل جمود وغطرسة واعتداد مسرف بالنفس، بل وكان يبعد من ينتقده أو حتى يختلف معه فى الرأي من زملائه ومريديه إذ كان يعتبر نفسه الحجة النهائية .

٤ـ ذهب بعيدا فى تقدير أهمية الجنس Sex فى تشكيل السلوك الإنسانى أو توجيهه كدافع غريزى لدرجة أن العديد من أتباعه الذين خرجوا عن مدرسته وشقوا طريقاً آخر لأنفسهم فعلوا ذلك بسبب معارضتهم لهذا الإسراف في أهمية تأثير الجنس . وقد بنيت النظريات الجديده للتحليل النفسي التى انشقت عن فرويد على فروض لا تعطى هذه الأهمية وأكدت أن هناك دوافع أخرى تفسر السلوك الإنساني وبناء الشخصية .

٥ـ إن استخدام التحليل النفسي فى تشخيص الحالات المرضية وعلاجها ـ حتى لو أمكن إثبات جدواها ـ عملية صعبة مكلفة تستغرق من الجهد والمال والوقت مالا يتناسب مع عائداتها أو مخرجاتها ، ولا تعطى نتائج فعالة إلا فى حالات محدودة (مع مرتفعى الذكاء أو في حالات العصاب الخفيفة) لأن المرضى يحتاجون إلى مهارات معالجة خبراتهم الدقيقة وإلى تفهم تفسيرات المحلل النفسي ، كما أنه ثبت عدم جدوى التحليل النفسي فى علاج حالات الذهان .

٦ـ حتى في استخدام فرويد للتداعى الحر فى العلاج فان هذا التداعى ليس حرا بمعنى الكلمة ، فهو موجه بواسطة تعليقات المحلل النفسي أو بإيماءاته أو ربما إذا تكررت جلساته يصبح المريض «مدربا» كي يقول بالضبط ما يريده المحلل أن يقوله . . . وهذا النقد أيضا ينطبق على طريقة تحليل الأحلام .

٧ـ إن أي نظرية صحيحة وعلى درجة عالية من المصداقية والثبات لابد أن تكون قابلة للاختبار Testability ، وهذا المعيار ليس متوافراً فى نظريات فرويد، إذ كيف يمكن اختبار مفاهيم مثل اللاشعور ـ الليبيدو ـ ، الطاقة النفسية Psychic energy ، الدوافع الغريزية Eros & Thanatoes ، أو كيف يمكن اختبار نظريته في تطور النمو الجنسي للطفل Psychosexual development بمراحلها الخمس ، فضلاً عما يتصل بها من تثبيت Fixation .

وفي هذا الموضوع بالذات واجه فرويد نقدا شديدا لعل أشده نقد كروبر . (K.Propper 1963 pp 36-37)

الوجوه الإيجابية :

أما اسهامات فرويد التى لاقت تأييداً من مريديه ومسانديه وحتى من بعض نقاده فيمكن إجمالها فيما يلى :

١ـ لم تغط أي مدرسة من مدارس علم النفس السابقة لمدرسة التحليل النفسي هذا القدر الهائل من المجالات ، فهي ليست نظرية للتحليل والعلاج النفسي فقط بل هى مجموعة من النظريات (نظرية الدوافع السلوكية ، نظرية بناء شخصية ، نظرية النمو ومراحل الطفولة ، نظرية التشخيص والعلاج النفسي ، نظرية اللاشعور) . وهي منهج للبحث يعتمد على دراسة الحالات المرضية - نظرية الحيل الهروبية . . . الخ ، وبدون مبالغة كانت هى النظرية الأم التى تشعبت منها عدة مدارس ونظريات للشخصية والعلاج النفسى وغيرها .

٢ ـ أضاف فرويد الكثير إلى علم النفس فى مجال تشخيص وأساليب العلاج المتعددة (التداعى الحر ـ تفسير الأحلام (التنويم المغناطيسى) ـ Hypnosis ، زلات اللسان) وأسهمت أساليبه في علاج العديد من حالات العصاب .

٣ـ نبه فرويد الأذهان إلى أهمية مرحلة الطفولة وعلاقة أساليب التنشئة والتطبيع الاجتماعي وخبرات الطفولة بتشكيل الشخصية مستقبلا وبمفهوم تقدير الذات .

٤ ـ فتح المجال أمام البحث في مجال الجنس Sex بتناوله لمفاهيمه التى لم يكن

الحديث عنها مقبولا منذ العصر الفيكتورى، ولم يكن أحد يجرؤ على مناقشة مشاكله علنا . . . صحيح أنه أعطاه اهتماما أكثر من حيث توجيهه للسلوك، ولكنه فتح الباب لبدء العديد من البحوث المختبرية والميدانية لدراسة الجنس باعتباره أحد أهم الدوافع الأولية الفسيولوجية .

٥ـ بالرغم من أن اهتمامات فرويد كانت منصبة على دراسة حالات مرضاه والسلوكيات الشاذة مما وفر الكثير من المعرفه بالأمراض والانحرافات النفسية إلا أنه لم يهمل دراسة السلوك السوى (الأحلام والنسيان ـ والأخطاء ـ واختيار الزوجة أو الزوج والفكاهة ـ Humour واستخدام الحيل الدفاعية وغيرها) .

٦ـ اختراق علم النفس من خلال نظريات الحواجز بين العلوم والمجالات الأخرى لتفسير بعض الظواهر النفسية والأمثلة عديدة على ذلك مثل : الأدب ـ الرياضة ـ السياسة ـ الفنون (وخاصة المسرح حيث كانت عقدة أوديب على سبيل المثال، محوراً للعديد من المسرحيات والأفلام العالمية) وكتابة القصة والفلسفة .

وكما يؤكد (E. Heidrede, 1933, pp 410-411) «بالرغم من كافة نواحى النقد التى هوجمت بها نظرية التحليل النفسى، فيكفى أنها حققت هذا الانتشار واتساع وجهات النظر التى عالجتها، ومعالجتها للعديد من مشاكل الحياة اليومية» .

علم النفس المعاصر

يستمد علم النفس المعاصر أسسه من المدارس التاريخية والمناهج التقليدية المختلفة : المدرسة البنائية والوظيفية والسلوكية والجشطلت والتحليل النفسي وغيرها من وجه والملاحظة الإجرائية ثم التجريب، وغيرها من وجه آخر .

ولكن لا يعني هذا أن علم النفس المعاصر هو الحصيلة التراكمية لإنجازات علم النفس التاريخية ـ بل الأقرب إلى الصحة أن ننظر إلى علم النفس المعاصر بما هو تنظيم مهجن Hybrid discipline نتج وتأثر من تفاعل مجموعة ضخمة من الإنجازات التاريخية (B. R Hergenhahn 1996, p532).

ويتميز علم النفس المعاصر بالتنوع والتشعب كما كان علم النفس على مر التاريخ، ولم يحدث قط أن اتفق جميع علمائه على منحى أو وجهة نظر واحدة . . . ربما يعترض البعض بأن النظرة السلوكية كانت سائدة فى الفترة مابين ١٩٣٠ و ١٩٥٠ ، ولكن الواقع أنه مع ذيوع وانتشار السلوكية كان هناك دائما نقد عنيف من العديد من العلماء والعديد من وجهات النظر الأخرى البديلة مثل التحليل النفسي وسيكولوجيا الجشطلت .

وما يميز علم النفس الحديث عن علم نفس المدارس التقليدية القديمة هو هذا التعايش السلمي أو الآمن لعلماء النفس الذين يتمسكون بوجهات نظر مختلفة متعددة، وذلك خلافاً لما كان يجري في الفترة مابين ١٩٢٠و ١٩٣٠ حيث كانت الحرب شعواء بين أقطاب وأعضاء المدارس المختلفة، وكان التعصب هو ديدن الجميع. أما المدارس المعاصرة فقد سادت فيها النزعة التوفيقية Eclecticism التى تفضل او تؤمن بالقيمة الوظيفية لعلم النفس التي نادى بها وليم جيمس وأن لكل مدرسة قيمتها وإسهامها الإيجابي .

هذه النزعة التوفيقية تستمد أسلوبها فى العمل من التقنيات المتعددة الجذور التى تناسب مواجهة أو حل كل مشكلة معينة . وأصحاب هذه النظرة لا يتعصبون لأى مدرسة أو منحى أو وجهة نظر ، بل يرون فى كل منها ما له قيمة وفائدة وما من شأنه أن يناسب احتياجات هذه المشكلة أو تلك، فمن الممكن أن نجد حلا لمشكلة معينة في نظرية أو مفاهيم مدرسة معينه ولا نجده فى مدرسة أخرى وهكذا . . .

ولعل أهم ما يؤكد التعدد والتشعب فى علم النفس المعاصر هو التأمل فى سجل عضوية الجمعية الأمريكية لعلم النفس A.P.A لعام ١٩٩٢ التي تضم ٧٤٧٥٠ عضواً من كل أنحاء العالم موزعين على ٧٤ تخصصاً فرعياً ، بينما كان عدد فروع وتخصصات علماء النفس لا يزيد عن ٢٩ تخصصاً عام ١٩٨٠ . (ولا يدخل فى مجموع المسجلين فى جميع فروع علم النفس مجموعة من أعضاء الجمعية غير المنتمين لأي تخصص معين وعدد ٣١٫٠٥٩عضوا ، ويبين الجدول رقم (١) فروع علم النفس المعاصر وتوزيع الأعضاء الحاليين عليها، ثم نستعرض بعد ذلك وجهة نظر السلوكية

الجديدة كنموذج للتطوير المعاصر لأحد مدارس علم النفس التقليدية وهى المدرسة السلوكية، ثم نستعرض وجهة نظر المعرفية ووجهة نظر الإنسانية ـ الظاهرية ثم نعرض موجزاً لوضع وملامح علم النفس في الوطن العربى .

جدول رقم (١) بيان بفروع علم النفس
وأعداد المسجلين في كل منها من أعضاء الجمعية الأمريكية النفسية

رقم	فروع تخصصات علم النفس	العدد المسجل للأعضاء	رقم	فروع تخصصات علم النفس	العدد المسجل للأعضاء
1	علم النفس العام	4.453	25	جمعية بحوث المجتمع	986
2	تدريس علم النفس	1.931	26	علمي العقاقير الدوائية النفسية	920
3	علم النفس التجريبي	1.315	27	العلاج النفسي	4.974
4	التقويم والقياس النفسي	1.353	28	سيكولوجي التنويم Hypmosis	1.487
5	علم النفس الفسيولوجي والمقارن	754	29	جمعية الشؤون النفسية للولايات	459
6	علم النفس الاجتماعي والشخصية	2.794	30	علم النفس الإنساني	726
7	علم نفس النمو	1.398	31	التخلف العقلي	776
8	الدراسات النفسية للحالات المجتمعية	2.688	32	المجتمع وعلم النفس البيئي	393
9	سيكولوجية الفنون	519	33	علم نفس المرأة	2.251
10	علم النفس الإكلينيكي	5.911	34	علم نفس الشؤون الدينية	1.337
11	علم النفس الاستشاري	909	35	خدمات الأسرة والشباب	1.342
12	علم النفس الصناعي والتنظيمي	2.545	36	علم نفس الصحة	2.824
13	علم النفس التربوي	1.736	37	التحليل النفسي	2.773
14	علم النفس المدرسي	2.166	38	علم النفس العصبي العلاجي	2.778
15	الإرشاد النفسي	2.817	39	سيكولوجية القانون والمجتمع	1.262
16	سيكولوجية الخدمة العامة	869	40	علماء النفس العاملين بأعمال خاصة	5.575
17	علم النفس الحربي	534	41	علم نفس الأسرة	1.678
18	علم نفس نمو الراشدين/ والمسنين	1.159	42	علم النفس المرضي	1.007
19	علم النفس التطبيقي/ الهندسي	496	43	جمعية النفسيين المثلية الجنسية	699
20	علم نفس التأهيل	959	44	جمعية الدرسات النفسية للأقليات	601
21	علم نفس المستهلك	453	45	سيكولوجيا الإعلام	353
22	علم النفس النظري والفلسفي	589	46	علم نفس الرياضي	677
23	التحليل التجريبي للسلوك	1.098	47	نفسيين غير منتمين لأي تخصص	31.059
24	تاريخ علم النفس	873		مجموع المسجلين في فروع التخصص لا يدخل في هذا العدد غير المنتمين لأي تخصص	74.570

المصدر: B.R. hergenhahn, 1992,pp533-534

أولاً : السلوكية الجديدة:

كغيرها من مدارس علم النفس القديمة ، واجهت المدرسة السلوكية الكثير من النقد حتى من بين من ناصروا مؤسسها جيمس واطسون الذين أدت آراؤهم إلى ظهور وجهة النظر السلوكية الجديدة نستعرض فيما يلى بعضها :

كان هولت (1946- 1873) Edwin B. Holt يتفق مع واطسون فى الكثير من مفاهيم، مدرسته ولكنه كان فى نفس الوقت يختلف معه بالنسبة لمفاهيم أخرى ، فقد كان يعتقد أن الشعور Consciousness ينتسب إلى الواقعية المعرفية أو الأبستيمولوجية epistemological realism. فالشعور هو مجرد اسم يطلق على عملية توافق حس ـ حركي لأشياء أو أشخاص ذوي وجود طبيعى في بيئة الإنسان، وأن لهذه الأشياء خصائص تشبه تلك الكامنة فى الشعور .

وقد كان هولت يتفق مع واطسون من حيث عدم الاهتمام بتأثير العامل الوراثي فى تشكيل السلوك الإنساني ، فهو يعتقد أن السلوك الإنساني يتشكل بطريقتين : أولاهما من خلال عملية التعلم الذى يحدث نتيجة الاستجابة لدوافع داخلية أو خارجية (ويقصد بالدوافع الداخلية الجوع والعطش والجنس ، أما الدوافع الخارجية فتمثلها الحوافز أو المثيرات البيئية التى بدورها قد تحرك العواطف) . أما الأسلوب الثاني لتشكيل السلوك الإنساني فهو استمرار احتفاظ الراشدين بأنماط سلوكية اكتسبوها فى طفولتهم .

ومن علماء المدرسة السلوكية الذين كان لهم السهم الوافر في تحديد مفاهيمها العالم الألماني فايس (1931- 1879) Albert Weiss الذى كان يرى أهمية تطوير البحث فى علم النفس وفق مفاهيم التفكير العلمي المستخدم فى العلوم الطبيعية، حيث كان يعتقد أن جميع أنماط السلوك الإنساني قابلة للتحليل إلى وحدات صغيرة فى دراستها بل إنه كان يعتبر علم النفس نفسه فرعا من فروع العلوم الطبيعية . وكان يعتقد أن الإنسان ليس كائنا بيولوجيا فقط بل إنه كائن اجتماعي أيضا، وبالتالي فإن سلوكياته تشكلها الأسس البيولوجية والاجتماعية معاً وأنه فى مرحلة الطفولة فقط تكون أسس سلوكياته

بيولوجية أصلا، ومع بلوغ سن الرشد أو البلوغ يتشكل سلوك الفرد بتأثير العوامل الاجتماعية التى تتبلور أثناء تفاعله مع الآخرين، وأنه على أساس تلك العوامل البيواجتماعية Biosocial يتعين على علم النفس أن يهتم بدراسة الطريقة التي يتحول بها الطفل الرضيع تدريجيا من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي، وهى عملية تعرف حاليا بعملية التطبيع الاجتماعي Socialization.

كذلك ظهر العالم الأمريكى سكينر (Burrhus Frederiek Skinner حتى 1904 ـ الآن) الذى ذاع صيته كأهم علماء النفس السلوكيين الذين أسهموا في مجال التربية والتعليم وشكلت بحوثه عن التعليم أحد الجذور الأولى لاستخدام الكمبيوتر فى عملية التعليم الذاتي Programmed or Auto- Instruction حيث صنع آلة للتعليم تعتمد على التحكم في سلوك الطفل أثناء عملية التعلم، ودور الدعم والتعزيز فى اكتساب المعرفة وكذلك فى تعديل السلوك. واشتهر لهذا السبب ما كان يعرف باسم «صندوق سكينر» المغلق وفيه يدخل فأر جائع إلى صندوق علق بوعاء يحتوي حبيبات من الطعام لا تتساقط منه إلا إذا ضغط الفأر الجائع على ذراع أحد جوانب أرضية الصندوق. وكان الفأر يقوم بحركات عشوائية من التخبط بهدف الخروج من الصندوق أو الحصول على الطعام حتى يضغط بمحض الصدفة على هذه الذراع فتسقط أمامه حبات الطعام (الإثابة Reward)، وبتكرار حدوث ذلك التدعيم تقل تدريجيا الحركات العشوائية ويتعلم الفأر كلما جاع أن يضغط على ذلك الذراع فيحصل على الطعام، وبذلك وضع سكينر نظريته عن دور التدعيم أو التعزيز Reinforcement في عملية التعلم.

فاذا بدأنا بأعمال سكينر فإن تأثيرها كبير منذ أن قام بتصحيح مالا يقل عن ٢٠ من المفاهيم الخاطئه عن السلوكية التقليدية في كتابه الذى نشره عام ١٩٧٤ About Behaviorism، حيث نسب معظم هذه المفاهيم غير السليمة إلى كتابات واطسون الأولى ومنها على سبيل المثال اعتماده على السلوك الانعكاسي Reflexive behavior، وإنكاره لأهمية وتأثير العوامل الوراثية. وقد صحح سكينر هذين الخطأين وأكد من ناحية أخرى أنه لم ينكر ما يسمى العمليات العقلية ولكنه عبر

عن اعتقاده بأنها فى نهاية المطاف مجرد تسمية أو نعت لفظى يلحق ببعض العمليات الجسمية .

وسار على النهج نفسه تقريبا العالم الأمريكى باندورا (Albert Bandura 1925 حتى الآن) فى أوائل الستينات وقد عرف بنظريته في «التعلم الاجتماعى» Social Learning التى قامت على أساس اجتماعي سلوكي Socio - behavioristوشددت على دور التدعيم فى التعلم واكتساب الخبرة وتعديل السلوك ، ولو أنه اختلف عن السلوكيين ، فقد اعتقد أن الإنسان كائن عقلاني لديه القدرة على التعلم حتى فى غياب التدعيم ، ورأى أن التدعيم مهم فقط فى تعديل السلوك فى ضوء ما تعلمه أو اكتسبه من خبرة ، كما أن الإنسان قادر على التعلم من ملاحظة سلوك الآخرين ومشاهدة انعكاس نتائج هذا السلوك عليهم Vicarious Learning .

ومن بين الأقطاب الذي أسهموا فى تطوير السلوكية : إدوار تولمان Edward Tolman (1959- 1886) وهو ابن رجل أعمال أمريكي كان من أوائل خريجى معهد ماستشوستس التكنولوجي Massachuesetts Institute of Technology (MIT) وكذلك تخرج الابن إدوارد من نفس المعهد الشهير فى علم الكيمياء ولكن اهتماماته بدأت نتيجة نمو الفلسفة وعلم النفس ودرس على يدى Robert Yerkes في جامعة هارفارد وكان الكتاب المقرر هو كتاب جيمس واطسون مقدمة فى علم النفس المقارن (١٩١٤) .

وفى عام ١٩١١ بدأ اهتمام تولمان بعلم النفس والفلسفة ، وبعد أن أمضى عاما فى دراسته غادر أمريكا متجها إلى ألمانيا لدراسة اللغة الألمانية حيث التقى بعالم الجشطلت كوفكا وعاد إلى امريكا حيث حصل على الدكتوراه من جامعة هارفارد ١٩١٥ ، وبعد أن عمل لفترة فى جامعة نورث ويسترن التحق بالعمل في جامعة كاليفورنيا بمدينة بيركلى ثم فى جامعتي شيكاغو وهارفارد . وكان اهتمامه كبيرا باستخدام الحيوانات (وخاصة الفئران) في بحوثه وألف كتابه «عن السلوك الهادف» لما كان يولى من اهتمام برفاهية الإنسانية ومعاداة الحروب والعنف .

وكان من صور اختلافه مع واطسون إيمانه بأهمية العمليات العقلية في توجيه

وتشكيل السلوك بالإضافة إلى بعض المتغيرات الدخيلة intervening variables من البيئة ودورها فى تعديل السلوك ويقصد بالدخيله هنا التي تتدخل بين المتغيرات المستقلة independent variables وبين المتغيرات المعتمدة Dependent variables كما كان يؤمن بتأثير توقع الأحداث expectationsوالصور العقلية cognitive maps على السلوك مما يوضح الخلاف الكبير مع فلسفة واطسون وتركيزه الكلي على المثير والاستجابة .

وكان ـ كباندورا ـ يعتقد أيضاً أن التعلم يمكن أن يتم عن طريق الملاحظة دون حاجة إلى تدعيم، ولكن التدعيم أساسي كى يستفيد الفرد من استخدام ما تعلمه فى تعديل سلوكه ، كما يؤكد أن الإنسان كائن عقلاني يؤدي دوراً نشطاً فى معالجة البيانات والمعلومات وانه ليس كائناً سلبياً يستجيب أوتوماتيكيا للمثيرات البيئية ، وهي نفس النظرة التي تبناها علم النفس المعاصر .

وتتميز سلوكية تولمان الحديثة بتركيزها على السلوك الهادف والبنائيات العقلية mental constructs التي كانت عاملا رئيسيا فى الشهرة الحالية التى ذاعت لعلم النفس المعرفي .

ومع أن وجهة النظر السلوكية الجديدة قد أصبحت واضحة المعالم فإن علم النفس يواجه تحديات عدة في موضوعات سبق أن عالجتها المدرسة السلوكية . ويمكن إجمال هذه الموضوعات فيما يلى :

١ـ معظم السلوك الإنساني مكتسب ومن هنا تأتى أهمية دور العامل الوراثي .

٢ـ اللغة لا تفرض أى مشكلة فهى مجرد نوع من أنواع السلوك المحكوم بأسس عملية التعلم .

٣ـ لا تختلف الأسس التى تحكم تعلم الإنسان عن تلك التى تحكم تعلم الحيوان .

٤ـ بالنسبة لأسباب السلوك فإن الأحداث العقلية إما أن يغض النظر عنها أو تعطى أدنى أهمية (ولو أن لتولمان رأياً مخالفاً في هذا الموضوع) .

٥ـ إن جميع الاستجابات التى يكون الحيوان قادرا على أدائها يمكن تعديلها باستخدام أسس التعلم .

٦ـ هذه الأساليب نفسها هي التي تحكم تعلم الأطفال والكبار .

وبعكس الكثير من معتقدات الأقطاب الأوائل للمدرسة السلوكية فإن لدينا الآن قرائن متزايدة تدل على صحة الاتجاهات التالية :

- العوامل والاستعدادات الموروثة ذات تأثير قوى على تشكيل السلوك .
- اللغة تتميز بتعقيد كبير يصعب معه التسليم بأنها تعتمد على عملية التعلم فقط .
- تعلم الإنسان يختلف من حيث الكيف عن تعلم الحيوان .
- بعض الاستجابات التي تصدر عن الكائن الحي يمكن تعديلها بسهولة، أكثر من غيرها عن طريق التعلم .
- الأحداث العقلية تؤثر على السلوك ولا يمكن تجاهلها .
- تختلف الأسس التعليمية التي تصلح للتطبيق على أجناس الحيوانات المختلفة .
- تختلف الأسس التربوية لتعلم الأطفال عن تلك التي تناسب تعلم الكبار .

وما زالت جميع هذه المفاهيم موضع نظر في السلوكية الحديثة .

ثانيا : علم النفس المعرفى Cognitive Psychology

يعتقد أقطاب علم النفس المعرفى أن الإنسان يتميز عن غيره من المخلوقات الحية بالعقل والمعرفة، وأنه لهذا لا يمكن أن يكون سلبيا بإزاء المثيرات الخارجية، حيث أن جهازه العصبي يستقبل المعلومات ويتفاعل ويتعامل معها بنشاط ويترجمها إلى صور أو مجالات جديدة أو تفسيرات مختلفة فى ضوء خبراته السابقة ونشاط قدراته العقلية من ذكاء وإدراك وتخيل وتذكر ، وقدرة على استدعاء من الذاكرة، أو حل المشكلات وغير ذلك من العمليات العقلية، مما قد يعطى المعلومات أو المثيرات الحسية معنى خاصا أو تفسيرا جديدا معينا . ولهذا تهتم هذه المدرسة بالدراسة العلمية لتلك العمليات وكيف يستوعب العقل المعلومات ويستخدمها فى حل مشكلاته، وفى التخطيط للمستقبل بإجراء التجارب وبلورة النظريات التى تفسر كيف تجرى تلك العمليات العقلية وتؤدي وظائفها المختلفة وكيف يمكن استخدامها في التنبؤ بنوعية السلوك الملاحظ للفرد في

المواقف المختلفة، دون الاعتماد فقط على التفسيرات البيوعصبية المحدودة الفائدة أو على المفهوم الضيق للمدرسة السلوكية (المثير / الاستجابة) التي قد تفيد فقط في تفسير بعض السلوكيات البدائية البسيطة، ولكنها تتغاضى عن العديد من الوظائف البشرية الهامة. فالإنسان قادر على أن يفكر ويخطط ويتخذ القرارات الهامة في حياته على أساس خبرات سابقة ومعلومات يستدعيها من الذاكرة ثم يختار من المنبهات البيئة المتاحة ما يناسبه.

وإذا كانت المدرسة السلوكية قد رفضت منهج الدراسة الذاتية Subjective للحياة العقلية كي تجعل من الظواهر النفسية علما ونبهت الأذهان إلى أهمية الموضوعية وإمكانية القياس measurement التى تميز ما يمكن أن نسميه علماً Science فإن الأساليب المعرفية Cognitive styles، على تعددها وتنوعها، تؤكد أيضا أهمية الموضوعية والتفكير العلمي في دراسة العمليات العقلية.

وإذا كنا نشبه ما يحدث فى المدرسة السلوكية بدوائر لوحة السنترال التليفوني القديمة وما يجري فيها من وصلات عندما تتلقى منبهاً معيناً، فإننا نجد بالمقارنة أن ما يجرى في المنحى المعرفي يشبه ما يحدث في الكمبيوتر الحديث بما يمكن أن نسميه نظام معالجة المعلومات Information Processing System حيث تعالج المعلومات بصور مختلفة، فيتم الاختيار من بينها وربطها بمعلومات سابقة استدعيت من الذاكرة وترجمتها وإعادة تنظيمها . . . الخ وبالتالي تأتي الاستجابة بعد كل تلك العمليات التى تحدث داخليا فى مخ الإنسان.

لقد شبه العالم البريطاني - Kenneth Gaik (1984) p.9 وهو من قدامي علماء المنحى المعرفى، المخ الإنساني بالكمبيوتر في قدرته على نمذجة وتجسيد ومحاكاة الأحداث الخارجية حيث قال: «إذا كان الفرد يصور في ذهنه نموذجا مصغرا للحقيقة والوضع الخارجي ويدرك إمكانياته المحتملة في رأسه فإنه يصبح قادرا على اختيار وتجريب أفضل الحلول من بين الحلول المحتملة فيتجاوب متنبئا بالمواقف المستقبلية قبل حدوثها، مستخدما خبرات وأحداثاً سابقة في التعامل مع المستقبل، ويكون تفاعله ورد فعله دائما متكاملا مضمونا ومتحسبا لما قد ينجم من مفاجئات طارئة».

والواقع أن الصوره العقلية السليمة للواقع هي المحور الأساسي في تفكير أصحاب المنحى المعرفي . ولا يقتصر أصحاب هذا المنحى على البحث التحليلى للفكر والمعرفة والمعلومات الذي تميز به هذا المنحى في بدايات ظهوره ، ومن أجله سميت المدرسة بالمدرسة المعرفية ، ولكن تلك البداية قادت مؤخرا إلى استخدام نظرياتها في كافة مجالات وظواهر علم النفس (Mandler, G. 1985).

وقد كان لاختراع وتطوير الكمبيوتر ومعالجة وتخزين البيانات والتقدم التكنولوجي المذهل الذي بدأ منذ ١٩٥٠ أثر كبير على المنحى المعرفي وعلى تصميم برامج للكمبيوتر قادرة على التفكير والتخطيط واتخاذ القرارات كالإنسان تقريبا، بالإضافة إلى أنها تتميز عن الإنسان بأنها لا تكل ولا تتعب ولا تخطئ أو تسهو أو يعرقل تفكيرها أي انفعال أو عاطفة تعوق امكانيات التنبؤ .

ولتحقيق كل هذه الأهداف لجأ علماء الذكاء الصناعى Artificial Intelligence إلى نظريات علم النفس المعرفى للتعرف على كيفية قيام الإنسان باتخاذ القرارات أو حل المشاكل وغيرها من العمليات العقلية كالتفكير والإدراك واستخدام اللغة في الاتصال، وما حدث من تطور في استخدام الكمبيوتر في التعليم ليس إلا نتيجة للتزاوج بين تكنولوجيا الكمبيوتر والبحوث المستفيضة التى أجريت على أسس المناحي المعرفية ، ولهذا يعتبر المنحى المعرفي من أكثر المناحي قبولاً وشيوعا منذ السبعينيات، وأنتج أصحابه عدداً كبيراً من البحوث أدت إلى توسع مفاهيمه وتفرعه في وجوه متعددة ساعدت على التعمق فى تحديد ودراسة الفروق الفردية فى مجالات الشخصية والادراك والعمليات المعرفية، ومدى التجاوب مع المثيرات الاجتماعية، والعلاقة بين تلك الأساليب Styles والذكاء والقدرات العقلية والإرشاد والتوجيه التعليمي والمهني من جهة وبين سمات الشخصية ومفهوم الذات ومستوى التحصيل الأكاديمي أو الأداء فى العمل ومستويات الطموح والإبداع الفنى والدوافع السلوكية ومهارات اتخاذ القرارات وحل المشكلات والتفكير من جهة أخرى. كما أتاح تعدد المناحي المعرفية إلى التوسع في الدراسات عبر الثقافات المختلفة فيما يتعلق بالعديد من المجالات المذكورة أعلاه . ولعل من المفيد أن نعرّف هنا بأحد كبار أقطاب هذه المدرسة : بياجيه

جان بياجيه (١٨٩٦-١٩٨٠) Jean Piaget

ما إن بدأ ينطفئ بريق السلوكية الراديكالية وتضعف سيطرتها على علم النفس حتى بدأ علم النفس المعرفي ينتشر ويحتل مكانه الحقيقي . ويعتبر جان بياجيه من أهم أقطاب علم النفس على المدى الطويل وفيه يقول كاجان «مع فرويد كان بياجيه الأمل الواعد في علوم التطور والنمو الإنساني» (J.Kagan 1980, . p246)

والواقع أن أعمال بياجيه هي التي بررت ازدياد الاهتمام في دوائر علم النفس المعاصر ، بعلم النفس المعرفى ، وذلك برغم أن بياجيه قد نشر أهم أعماله عن النمو المعرفى للأطفال في منتصف القرن العشرين (١٩٦٢) وإنها لم تلق اهتمام علماء النفس في الولايات المتحدة . وفى ١٩٦٠ أسس جيروم برونر Jerome Bruner وجورج ميلر Geurge Miller مركز الدراسات المعرفية في جامعة هارفارد الذي وجه اهتماما كبيرا إلى أعمال بياجيه وعلم النفس المعرفي عامة . وكان بياجيه قد نشر أكثر من ٥٠ كتاباً ومقالاً عن النمو المعرفي ، كان لها أثر وانتشار واسعان في أوروبا والولايات المتحدة .

وتقوم نظرية بياجيه في المعرفية الجينيه (التوليدية ، التطورية ، النمائية) Genetic Epistemology على أساس أن القدرات العقلية تنمو وتتبلور مع النضج البيولوجي والخبرة ، وعلينا أن نتذكر ان مصطلح (جيني) هنا يعني تطور النمو ولا يقصد به النمو الوراثي ، وعلى هذا فان المعرفة الجينية تعني تطور نمو المعرفة .

ويرى بياجيه أن الطفل يولد ولديه الانعكاسات التى تسمح له بالتفاعل مع البيئة المحيطة ، وقد أطلق على هذه الانعكاسات اسم «سكيما» (الإطار ، الصورة) ، وهي تسمح للطفل بالقيام بعمليات مثل المص للرضاعة والنظر والإمساك بالأشياء أو القبض عليها . واعتبر أن كل «سكيما» منها عبارة عن عنصر من عناصر البناء المعرفي الذي يظل ينمو ويتطور نتيجة لهذا التفاعل وما يترتب عليه من عمليات التمثيل والتمثل والاستيعاب والتعلم ، وأن التوازن الطبيعى هو النمو والدافعية لنمو القدرات العقلية . ويرى بياجيه أن جميع الكائنات الحية لديها النزعة إلى تحقيق هذا التوازن والتكيف أو

التوافق مع البيئة التي تعيش فيها على مدى المراحل الأربع التى يجتازها الطفل على طريق النمو العقلي، وهى من أهم نظريات النمو الارتقائي للطفل منذ ميلاده حتى المراهقة ، وهى النظرية التي على أساسها تطور علم نفس معالجة المعلومات Information Processing التى ازدهرت بفضله في السبعينيات والثمانينيات والتي أكدت أهمية التراكيب المعرفية (السكيما) في عملية معالجة البيانات كأسس لعلم النفس المعرفي التجريبي .

والجدير بالذكر هنا أن التقدم والانتشار الكبير لعلم النفس المعرفي المعاصر قد أعاد لساحة المناقشة مشكلة العلاقة بين العقل والجسم ـ التي لم يكن قد توقف الحديث عنها نهائيا والتي كانت المدرسة السلوكية التقليدية تصور أن حلها وإنهاء الجدال العام حولها يتمثل في إنكار وجود العقل، فبالنسبة للسلوكية التقليدية ليست أكثر من خبرات فسيولوجية تطلق عليها أسماء معرفية ولأن هذه الخبرات لا يمكن أن تؤدي إلى سلوكيات فإنه يجب أن نتغاضى عنها في تحليلنا للسلوك .

أما بالنسبة لعلم النفس المعرفي فهو يؤمن بهذه العمليات العقلية التي ينظر إليها على أن بعضها ظواهر لأنشطة المخ epiphenomenalism والبعض نتاج آلي لمعالجة المعلومات الحسيه (mechanism) والبعض الآخر محاثية أو بطانة للفعل السلوكي . (Interactionism)

الذكاء الاصطناعى Artificial Intelligence (A.I)

في أواخر السبعينيات امتد علم نفس معالجة المعلومات ليصبح علماً جديداً هو العلم المعرفي Cognitive Science ، وهو في الواقع مجموعة من العلوم التى تتكاتف بجهودها في محاولة لتفهم المعرفة cognition وتضم هذه المجموعة الفلسفية ـ علم النفس المعرفي ـ علم الأعصاب ـ اللغويات ـ والهندسة ـ الكمبيوتر .

ويعمل العالم المعرفي ـ مثله في ذلك مثل عالم علم نفس معالجة البيانات ـ على فهم العمليات العقلية التي تتم فيما بين حدوث المنبه أو المثير وحدوث الاستجابة، ولكنه يعمل على قاعدة أوسع في دراسته لهذه العمليات، وهناك فرق آخر بين علم نفس تحليل المعلومات وبين الباحث في علم المعرفة هو اهتمام الأخير الشديد بالذكاء

الاصطناعى (AI) الذى يعرفه فيتزر على «أنه أحد فروع علم الكمبيوتر، وأنه يبحث في مدى إمكانية القوى العقلية الإنسانية (وغيرها من القوى الحية) في أن تصبح فى متناول قدرات الآلة» (H.Fetzer 1991 pxvi) وبيان المقصود هنا أن العالم م. تيرينج M.Turing 1954-1912 وضع أسس علم جديد هوعلم الذكاء الاصطناعى ونشر مقالة عنوانها : «آلة الكمبيوتر والذكاء (M. Turing 1950, p433- 460) أثار فى سياقها السؤال : هل تستطيع الآلة التفكير ؟ ولأن كلمة تفكير مبهمة اقترح تيرينج طريقة موضوعية للإجابة على سؤاله، إذ أجرى الاختبار التإلى : يقترح تيرنج أن يكلف شخص بطرح بعض الأسئلة موجهة إلى إنسان وإلى كمبيوتر في وقت واحد بحيث لا يراهما ملقي الأسئلة ، على أن تطبع الأسئلة وإجاباتها بواسطة لوحة مفاتيح الكمبيوتر وتظهر على شاشته وبحيث لا يعطى لملقي الأسئلة أي معلومات أخرى غير تلك التى حصل عليها أثناء فترة الأسئلة وإجاباتها . ثم يطلب من الإنسان الذى أُلقيت عليه الأسئلة أن يجيب عنها بكل دقة وأمانة، وأن يقنع السائل بأنه هو الإنسان الذي سمع الأسئلة ويجيب عليها ، ويبرمج الكمبيوتر بحيث تكون استجابته موحية بأنه هو الإنسان الذى يجيب على أسئلته . فإذا حدث بعد تكرار هذه التجربة أن لم يتمكن السائل باستمرار من التعرف على استجابة الإنسان، يكون من الممكن الحكم بأن الكمبيوتر قد اجتاز الاختبار بنجاح ، وأنه أصبح «يفكر». وما الذى يمكن استنتاجه عندما يجتاز الكمبيوتر اختبار تيرينج عن بعض الوظائف المعرفية للإنسان؟ . فعلى سبيل المثال إذا لم يتمكن السائل من التمييز بين الإنسان والكمبيوتر من حيث التفكير والتفسير وحل المشكلات فهل يعنى هذا ان الكمبيوتر يمتلك تلك القدرات أو الخصائص الإنسانية؟ الإجابة بالنفي كما يقول أنصار الذكاء الاصطناعي الضعيف، ويدّعون أن الكومبيوتر يبدو في أحسن الأحوال وكأنه يحاكي أو يقلد الخصائص العقلية للإنسان، بينما يدعي أنصار الذكاء الاصطناعي القوي أن الكمبيوتر ليس مجرد أداة تستخدم لدراسة العقل كما يتصور أنصار الذكاء الاصطناعي الضعيف وإنما البرمجة السليمة للكمبيوتر هي التي تجعل منه عقلا قادرا على الفهم وامتلاك القدرات العقلية . وفي رأي أصحاب الذكاء الاصطناعي القوي أن العقل الإنساني هو كمبيوتر ،

ولهذا لا يوجد أي سبب يمنع صناعة كمبيوتر بعقل غير بيولوجي . وبالنسبة لأنصار الذكاء الاصطناعي القوي فإن الكمبيوتر لا يقلد أو يحاكي العمليات العقلية الإنسانية فقط بل إنه في الواقع ينتج صورة طبق الأصل منها .

وفي محاولة منه للردّ على مزاعم أنصار الذكاء الاصطناعي القوي يضرب «سيارل» Searle (1980,.3 417-424) ، المثل ويقول إن التفكير في الذكاء الاصطناعى القوي هو معالجة الرموز، ولأن برامج الكمبيوتر تتعامل مع الرموز فإنها بالتالي تفكر ، وبالنسبة للذكاء الاصطناعى القوي فإن العقل بالنسبة للمخ يماثل البرنامج بالنسبة للكمبيوتر (Searle, 1990, p.26) ولكي يدحض أو يفند هذا الادعاء يدعو إلى تصور لغة معينه أنت تجهلها ولا تعرف منها شيئا ـ كاللغة الصينية مثلا ـ وتصور أنك موجود في غرفة تحتوي على عدد من السلال مليئة بالرموز (الحروف) الصينية ومعك كتيب للقواعد باللغة الانجليزية أو العربية ، التي تتقنها وتفهمها جيدا ، يشرح لك كيف تقابل رموزاً صينية برموز صينية أخرى من حيث الشكل فقط ولا يطلب منك فهم معانيها . وقد يطلب منك كتيب القواعد مثلا : خذ رموز خريش - خريش من سلة رقم (١) وضعها بجوار رموز خرايش - خرايش من سلة رقم (٢) (Searle, 1990, p27) وتصور بعد ذلك أن هناك أشخاصاً خارج القاعة يجيدون اللغة الصينية وألقوا إليك في الغرفة بكمية من الرموز للتعامل معها وفق كتيب التعليمات وإعادتها إليهم خارج الغرفة .

من هذا المثال يعتبر سيارل أن كتيب التعليمات هو برنامج الكمبيوتر وأن من قام بإعداد هذا الكتيب هو المبرمج أما الكمبيوتر فهو أنت ـ أما سلال الرموز فهي قاعدة المعلومات Data base ـ أما حزمة الرموز التي ألقى بها إليك من الخارج بعض الناس فما هي إلا الأسئلة وأن مجموعة الرموز التي أخذتها وألقيت لهم بها فهي إجابات تلك الأسئلة .

وأخيرا تصور أن كتيب التعليمات قد كتب بطريقة لا تسمح بالتفرقة بين الإجابات answers التى أنتجها وبين إجابات الصينيين الذين يتقنون لغتهم ، أو بمعنى آخر

الكلمات غير المعروفة لديك والرموز التي ألقيت إليك من الخارج بحيث يتكون السؤال التالي :

«ما هى عاصمة فرنسا ؟» وإن إجابتك غير المعروفة أيضا لك كانت « باريس» ، فإنك تكون قد نجحت فى اختبار تيرينج وأنك تفهم اللغة الصينية بالرغم من أنك تجهلها تماما : بالإضافة إلى أنه يمتنع في حالتك أن تصبح قادرا على فهم هذه اللغة لأنك لم تتعلم معاني رموزها . فأنت هنا كالكمبيوتر تتعامل أو تعالج الرموز دون أي فهم لمعانيها . فإن الكمبيوتر الرقمي digital يعالج ويتعامل manipulate مع الرموز تبعا لتعليمات البرنامج ليس الا .

وما نستنتجه من تجربة التفكير هو : أنني إذا لم أستطع فهم اللغة الصينية باستخدام برنامج كمبيوتر عن هذه اللغة فقط فإنه بالتالي لن يستطيع ذلك أي كمبيوتر رقمى آخر على نفس الأساس فقط ، ولا تتعدى وظيفة الكمبيوتر الرقمي أكثر من مجرد معالجة الرموز الأصليه في إطار القواعد التي يمليها البرنامج .

وما ينطبق على اللغة الصينية ينطبق على الصور الأخرى للمعرفة ، إذ لا تعتبر معالجة الرموز في حد ذاتها كافية لضمان المعرفة أو الإدراك أو الفهم أو التفكير . ولما كانت أجهزة الكمبيوتر و Qua Computers عبارة عن أجهزة معالجة رموز من خلال تشغيل برامجها فلا يعني هذا بحال أنها ضمان للمعرفة Searle 1990, p26 .

ويطلق على عملية معالجة الرموز وفق قواعد تركيب استعمال الكلمة . Syntax أما كلمة Semantics فهي تتضمن إعطاء معنى أو دلاله لتلك الكلمة ، وحسب مايراه Searle فإن برنامج الكمبيوتر يحوي تركيبات Syntax ولا يحوي معان Semantics .

وتتضمن أفكار الإنسان وإدراكه والفهم محتوى عقلياً يشير إلى أشياء أو أحداث فى البيئة لها معان أو كما يرى Brentano (١٨٣٨ ـ ١٩١٧) لها مغزى وقصد intentionality إذ يقوم برنامج الكمبيوتر بمعالجة الرموز (كما فعلت أنت فى الغرفة الصينية) دون إدراك لمعانيها ، وإذا كان الكمبيوتر يجتاز بنجاح اختبار تيرينج فهو في الواقع لا يفكر كما يفعل الإنسان . وعلى هذا فإن الذكاء الاصطناعى القوي ما هو إلا

ادعاء زائف . وبرنامج الكمبيوتر يوفر لنا صورة مقلدة لمخرجات العمليات العقلية ، ولهذا يجب عدم الخلط بين الصور والأصل ، فالكمبيوتر ـ على سبيل المثال ـ يستطيع تزويدنا بتركيب ناتج عملية هضم قطعة لحم في المعدة ولكنه لا يستطيع القيام بعملية الهضم نفسها ، فوظيفة المعدة فى هذا المثال كوظيفة المخ وعملياته العقلية ، فالكمبيوتر يمكن أن يقلد الإنتاج الفكري للعمليات العقلية ولكنه لا يفكر ، والكمبيوتر ليس أكثر من آلة أما الإنسان فهو أكثر من آلة .

ويرى أصحاب النزعات الوجودية والإنسانية في علم النفس أن حرية الإرادة التي تميز الإنسان عن الآلة هي القادرة على الإبداع والابتكار والتجديد الأصيل في الانتاج الفني في الموسيقى أو الرسم أو الأدب أو الشعر وفى العلوم الطبيعية والتكنولوجيا ، ولأنه لا توجد أي آلة تمتلك حرية الإرادة فإن الذكاء الاصطناعى لا يمكن استخدامه أو حتى تشبيهه كنموذج بالقدرة البشرية على التفكير والإبداع . ويكفى أن نلمس أنه رغم أن الوظائف العقلية لا تختلف بين عقول أفراد المجتمع الأمريكي وأفراد المجتمع العربي ، إلاّ أن عناصر وأساليب الحياة في المجتمعين مختلفة تماما حيث أن محتوى التفكير البشرى هو نتاج التفاعل بين عقولهم والبيئة الطبيعية والاجتماعية التى يعيشون فيها . . . هذه التفاعلات هي التي تعطي عمليات ونتاج الفكر الإنساني معناه Semantics إن الوظائف العقلية العليا التي منحها الخالق ـ سبحانه وتعإلى ـ للمخ والجهاز العصبي الإنساني وميز بها الإنسان عن غيره من جملة الكائنات الحية الأخرى لم ولن تتوافر للكمبيوتر ولا حتى للسوبر كمبيوتر ، ومن هنا يأتي الفرق بين الآلة وبين الإنسان .

ثالثا : وجهة النظر الإنسانية (القوة الثالثة)

Humanistic - Third Force Psychology

مقدمة :

منذ القدم والفلاسفة ينظرون إلى الطبيعة البشرية كما لو كانت مقسمة إلى ثلاثة

مكونات رئيسية وهي العقل (الفكر والشعور) والجسم (التكوين البيولوجي) والروح (الانفعالات والعواطف). وكان الفلاسفة قديما ومدارس علم النفس حديثا يميلون إلى الاهتمام والتركيز والبحث عن أحد هذه المكونات الثلاثة على حساب المكونات الأخرى، فعلى مر التاريخ كان فلاسفة المنطق العقلاني يركزون على دراسة العقل Mind بينما فلاسفة الاتجاه التجريبي يهتمون بالجسم body، وكانت هذه الاتجاهات تظهر وتكثر الكتابة عنها والخوض فى أسرارها وعناصرها وتسود فى عهود الهدوء والاستقرار، أما فى عهود النزاعات والاضطرابات السياسية والعسكرية فإن الفلاسفة كانوا يهتمون بالجانب الروحي الانفعالي من مكونات الإنسان أو لدى الذين يعانون من الضيق والحرمان، وأقرب مثل على ذلك فى العصر الحديث أنه نتيجة الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية تجدد الاهتمام بالفلسفة الوجودية (Existentialism) التي تهتم بالبحث عن المعنى في عالم خال من المعنى والمدلول والهدف، كما حدث في أمريكا فى عقد الستينيات خلال وبعد النكبات التى ترتبت على دخول الولايات المتحدة الحرب الفيتنامية المقيتة واغتيال مارتين لوثركنج وجون وروبرت كينيدي والاضطرابات الإثنية بين البيض والسود ونجوم حركة الهيبز Hippies التى تمثل عصيان الشباب ضد قيم وسلوكيات الآباء والحكام.

وبين الحرب العالمية الأولى والثانية ظهرت مدارس علم النفس التقليدية: البنائية والوظيفية والسلوكية والجشطلت جنباً إلى جنب تستهدف كل واحدة منها تحقيق أهدافها الخاصة، ثم انحسرت المدرسة البنائية في منتصف العشرينيات وفقدت المدرسة الوظيفية والجشطلت تمايزها كمدارس علم النفس وتحولت إلى وجهات نظر أو توجهات مختلفة وأساليب Styles. وفى الخمسينيات والستينيات بقيت المدرسة السلوكية ومدرسة التحليل النفسي محتفظتين بتأثيرهما، ولو أن مفاهيمهما عن الطبيعة البشرية في عهود الاضطرابات والحروب أصبحت غير كاملة الوضوح أو مضطربة ينقصها الكثير من الضبط. وأصبح جليا أن هناك حاجة أو وجهة نظر جديدة في علم النفس، وجهة نظر لا تقتصر على دراسة العقل والبدن فقط لكن تشمل الروح الإنسانية أيضا.

وفي أوائل الستينيات بدأت مجموعة من علماء النفس بقيادة «أبراهام ماسلو» في تنظيم حركة أطلقت على نفسها اسم «القوة الثالثة» في علم النفس ـ مقابل القوتين الأخريين : السلوكية والتحليل النفسي ـ اللتين قد أهملتا عددا من الجوانب الإنسانية فاتجهت الأولى إلى الدراسة الآلية للإنسان وحصرت الثانية نفسها في فئات المرضى وعلاج الانحرافات . وكان على علماء «القوة الثالثة» ملء الثغرة وبلورة المعلومات والأساليب التي تجعل الفرد السوي أحسن صحة وحيوية كي يصل إلى تنمية قدراته إلى أعلى مستوياتها ، وأن ما نحتاجه هو نموذج لإنسان يطلق العنان لنمو قدراته وتمايزه وإيجابياته بدلا من التركيز على نواحي القصور والسلبيات . وقد كان هذا هو ما تستهدفه وجهة نظر القوة الثالثة في علم النفس .

وقد ذاعت شهرة القوة الثالثة تلك خلال الستينيات والسبعينيات ولاتزال ذات أثر كبير في علم النفس المعاصر ، وهي ، خلافاً لكافة وجهات النظر الأخرى في علم النفس ، وبرفضها الشديد للحتمية أو الجبرية Determinism فى تفسير السلوك الإنساني تؤمن بحرية الأفراد فى اختيار حياتهم ومصائرهم ، وبدلا من رد أسباب السلوك إلى المثير أو المنبه (Stimulative) أو الدوافع أو العوامل الجينية أو الخبرات المبكرة في حياتهم فإن سيكولوجيي القوة الثالثة يعتبرون الحقيقة الذاتية Subjective أهم أسباب السلوك الإنساني .

ولأنهم يرفضون «الحتمية أو الجبرية» فإنهم ليسوا من أتباع المنهج العلمي ، وهم لا ينكرون ذلك فهم يعتقدون أن استخدام هذا الأسلوب بصورته الحالية ليس مؤهلا لدراسة وفهم الطبيعية الإنسانية . إن الدراسة العلمية للإنسان تختلف عن دراسات العلوم الطبيعية للمواد والأشياء . فهي لا بد أن تدرس الإنسان ككائن حي يتميز عن غيره فى الكون ، قادر على الاختيار ، له قيمته وانفعالاته وعواطفه الفريدة ، ولا يجوز دراسته بالطرق التقليدية المستخدمة في دراسة العلوم الطبيعية أو الكائنات الحيوانية الأخرى .

والواقع أن علم نفس «القوة الثالثة» يجمع ما بين الفلسفة الرومانتيكية والوجودية في توجه جديد هو التوجه الإنساني Humanistic Psychology ، حيث يؤخذ في

الاعتبار المفهوم العقلي للإنسان وأنه كفرد آدمي ذو قيمة خاصة مميزة، وأنه قادر على تحقيق الاستقلالية أو الحكم أو الأداء أو التصرفات الذاتية Autonomic judgment and action وفق رغبته هو واتجاهاته الداخلية الذاتية وليس بتأثير أو ضغوط قوى مفروضة عليه من الخارج .

وجهة النظر الإنسانية / الظاهرية

Humanistic / Phenomenological view

أحد المناهج النفسية الذى يوجه أساليبه إلى الخبرات المعرفية كما تحدث بدون أي محاولة لتبسيط أو تحليل تلك الخبرات لعناصرها التركيبية، وعلى هذا يمكن لنا أن ندرس الشعور بدون أن نكون بالضرورة من أتباع النظرة أو التوجه الظاهري. وقد اتبع فونت وتيتشنر هذا المنهج في تحليل الخبرات الشعورية إلى عناصرها الأولية . وبعد توضيح ذلك فإن النظرة الظاهرية قد تأخذ عدة صور منها تلك الصوره التي تبناها جون جوته وأرنست ماش والتي ركزت على بعض الإحساسات المعقدة كالتهيؤات illusions والصور التى يظل يراها الإنسان فترة بعد اختفاء الجسم المرئي من أمام العين Afterimage . . وتتشعب الظاهرية/ الفينومينولوجية إلى عدة أسس ومناهج عند أتباعها من أمثال (Franz Brentano 1917- 1838) و(Ludwig Binsuwgner 1966- 1881) السويسري ، الذي كان من أقرب أصدقاء فرويد. وقد استخدم علم النفس الإنساني وعلم النفس الوجودي كلاهما أيضاً هذه الأساليب والتقنيات .

ويعتبر كل من أبراهام ماسلو وكارل روجرز أبرز أقطاب ومؤسسي «القوة الثالثة» .

أبراهام ماسلو (١٩٧٠ -١٩٠٨) Abraham Maslow

هو الذي ينسب إليه جيل التوجه الإنساني أحد الفروع الرسمية لعلم النفس المعاصر. ولو أن البعض يرى أن ألفرد آدلر ١٩٣٧ـ ١٩٧٠ Alfred Adler النمساوي هو الذي وضع الأساس الأول لهذا التوجه ، فقد كان يهتم بدراسة النفس Self والنفس المبدعة Creative self وكان يؤكد أن الصورة التى سيكون عليها الفرد مستقبلا

هي من صنعه ومن اختياره. وهذا أحدالمفاهيم الأساسية في نظرية ماسلو.

وكان ماسلو قد ولد في حي بروكلين أحد الأحياء الشعبية في جزيرة مانهاتن بنيويورك. وهو من اليهود الذين هاجروا إلى امريكا. التحق بكلية سيتى فى نيويورك ثم انتقل إلى جامعة كورنيل لدراسة علم النفس على يد إدوارد تيتشنر والتحق بعد ذلك بجامعة ويسكونسن ومنها تخرج عام ١٩٣٠ وحصل على درجة الماجستير عام ١٩٣١ ودرس الدكتوراه مع Hary Harlow وعين بعدهالمدة عام في جامعة ويسكونسن قبل انتقاله إلى جامعة كولومبيا ليعمل مساعدا لإدوارد ثورندايك. وكانت بحوث ماسلو تدور حول السلوكيات الجنسية للإناث، مما أسهم في معرفة الكثير عن الجنس الذي لم يكن قد تعمق فى دراسته كثيرون من قبل، ونشرت نتائج بحثه حتى قبل ظهور بحوث كنزى الشهيرة بعدة سنوات. ثم انتقل إلى جامعة بروكلين حتى عام ١٩٥١. وقد اتاحت له حياته في نيويورك فرصا كثيرة للاجتماع بالعديد من علماء النفس الذين كانوا قد هاجروا من أوروبا بعد اجتياح النازيين لها واستقروا في نيويورك في الثلاثينيات والاربعينيات من أمثال Max Wertheimer و Caren Horney وألفريد آدلر Alfred Adler وغيرهم.

وفي عام ١٩٥١ تم نقله إلى جامعة برانديز في ولاية ماساشوسيتس رئيسا لقسم علم النفس بها وهناك أصبح علما من أعلام القوة الثالثة الجديدة في علم النفس Humanistic، وفى عام ١٩٦٨ تدهورت صحته ومل العمل الأكاديمي فاكتفى بإصدار وتحرير مجلة Humanistic Psychology منذ عام ١٩٦١.

ونورد فيما يلي بعض مفاهيم علماء نفس «القوة الثالثة الإنسانية»:

١ـ إن دراسة سلوكيات الحيوان غير ذات قيمة في دراسة الإنسان.

٢ـ الواقع الذاتي Subjective reality هو الموجه المبدئي لدراسة سلوك الإنسان.

٣ـ دراسة الأفراد كمصدر للمعلومات أكثر أهمية من دراسة ما هو شائع مشترك في الجماعات.

٤ـ لا بد أن يبذل الجهد لاكتشاف كل ما من شأنه توسيع وإثراء خبرات الإنسان.

٥ـ يجب أن يستهدف البحث كل المعلومات التي تساعد على حل مشاكل الإنسان .

٦ـ هدف علم النفس هو تكوين وصف كامل لمعنى أن تكون إنسانا . هذا التوصيف يجب أن يتضمن معنى اللغة ـ وقيمة العمل ـ وسلسلة الانفعالات الإنسانية ـ والأساليب التي يتبعها الإنسان للبحث والوصول إلى معنى لحياة البشر .

إن القوة الثالثة ــ الإنسانية ـ ترفض قصر استخدام علم النفس للمذهب العلمي في دراسة الإنسان وتنظر للإنسان باعتباره كلاً متكاملاً ، وترفض محاولات تقسيمه إلى عادات وبناء معرفي أو وحدات مثير واستجابة تؤدي إلى خلخلة أو تشويش الطبيعة الإنسانية . كما ترفض أي نوع من التحكم في السلوك الإنساني أو التنبؤ به وهو ما يرتضيه أصحاب الاتجاه العلمي من علماء النفس ، فالإنسان هو فى الواقع أكثر من مادة طبيعية ، ولهذا فإن المنهج المستخدم فى دراسة العلوم الطبيعية لا يصلح بأي حال لدراسة الإنسان .

ومن جهة أخرى فإن دعاة التحليل النفسي الذين يبنون مفاهيمهم على دراسة مرضى النفس والعقل والمعوقين قد اخترعوا علم نفس الإعاقة (Maslow, 1970, p180) .

والجدير بالذكر هنا أن ماسلو يرفض بشكل قاطع استخدام الأسلوب العلمي أو التحليل النفسي في دراسة الطبيعة البشرية ، ويعتقد أن الاعتماد عليه وحده لا يمكن أن يؤدي إلى معرفة كاملة بتلك الطبيعة ، بل لابد من مناهج أكثر عمقا لفهم كيف يفكر الإنسان وما هي دوافعه السلوكية وكيف يتمكن الإنسان من تنمية واستغلال قدراته إلى أقصى حد ممكن لتحقيق ذاته . وفيما يلي عرض لجملة تصوراته في هذين الجانبين :

١ـ نظرية الهرم المتدرج للحاجات أو الدوافع الإنسانية

في مقدمة إسهامات ماسلو في علم النفس نظريته عن الدوافع السلوكية الموسومة بنظرية الهرم المتدرج ، ففي قاعدة الهرم الدوافع الفسيولوجية الأولية وتعلوها بقية الدوافع لندرك في قمة الهرم الاحتياجات النفسية الأكثر تعقيدا والتي تصبح أكثر أهمية في حياة الفرد :

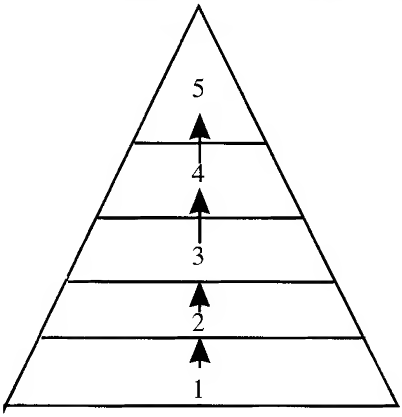

٥ـ الحاجة لتقدير الذات

٤ـ الحاجة للتقدير والمركز الاجتماعي

٣ـ دوافع الانتماء والصداقة والحب

٢ـ دوافع السلامة والأمن

١ـ الحاجات الفسيولوجية : الجوع ـ العطش ـ الجنس

الهرم المتدرج للحاجات السلوكية

تحقيق الذات : Self Actualization

ويعنى به ماسلو نجاح الإنسان في الوصول إلى تنمية واستغلال قدراته إلى أعلى قدر ممكن من إنتاجية وإبداع (وهو مفهوم قديم كان أول من وصفه الفيلسوف أرسطو ٣٢٢ ـ ٣٨٣ ق. م) كما اهتم بدراسته أيضا كارل يونج (١٩٦١ـ ١٨٧٥) مع الاختلاف بين مفهومهما. فعند ماسلو يتم الحديث عن الفرد، أما عند أرسطو ويونج فالمقصود تحقيق الذات بالنسبة للنوع الإنساني كله Species . ويصف ماسلو الشخص القادر على تحقيق الذات بأنه شخص واقعي في حياته يدرك تماما مستويات قدراته ويتقبل ذاته والآخرين ويميل إلى تحقيق أعلى قدر من الاستقلالية والاعتماد على النفس، وهو تلقائي في تصرفاته يستغل إمكاناته وقدراته إلى أقصى حد ممكن فى انتاجيته وإبداعه وإسهامه فى تنمية مجتمعه .

ومن أقطاب الوجهة الإنسانية أيضا :

كارل روجرز ١٩٠٢ - ١٩٨٧ Carl Rogers الذي نشأ فى إحدى ضواحي مدينة شيكاغو. حصل على شهادة جامعة وسكونسون فى عام ١٩٢٤ وعلى درجة الماجستير من جامعة كولومبيا بنيويورك ثم الدكتوراه عام ١٩٣١ في علم النفس، وطور منهجية بحوثه فى علم النفس الإكلينيكي أسلوبا جديدا في العلاج النفسي يختلف عن منهج

التحليل النفسي الذي يقـوم فيه المحلل النفسي بالدور الرئيسى المباشـر (directive)، بينمـا منهـج روجـرز يجـعـل العـمـيل هـو مـحـور العـلاج (child - person - centered) (noedirective) بحـيث يؤدي دوراً نشطا فى الموقف العلاجى، وعنده أن مهمة الكشف عن العوامل المسببة لمشكلة المريض والوصول إلى قرار بشأن اختيار العلاج المناسب ليست متروكة للمعالج وحده بل إن المريض شريك أساسي، وأن على المعالج أن يزيل التوتر والقلق الذي يعاني منه العـميل مما يساعده على الاستبصار الأكثر عمقا ، ويزيل الضباب الذي يمنعه من رؤية العامل المسبب واكتشاف الحل العلاجي لمشكلته بنفسه . . . . وبالإضافة إلى حل المشكلة الحالية يصبح المريض قادراً على معالجة مشاكله بنفسه بدلا من الاعتماد الكلى على المعالج في كل صغيرة أو كبيرة يمكن أن يواجهها مستقبلا .

وهكذا وضع الطبيب النفسي كارل روجرز اللمسات الأخيرة لنظريته التى بناها على خبراته في معالجة مرضاه في عيادته الخاصة، حيث أدرك أن لدى كل مريض من المرضى النفسيين قوة دافعة يمكن توجيهها لتحقيق النمو المتكامل والنضج السليم وتعديل السلوك في الاتجاه الصحيح والتخلص من المرض أو إيجاد الحل للمشكلة التى يعاني منها .

والمحور الرئيسي فى نظرية كارل روجرز هو الذات الحالية The Self، وهو يعرف مفهوم الذات بأنه هو مجموع الآراء والمدركات والقيم التي تميز الفرد عن غيره من الآخرين، كذلك إدراكه السليم لمستويات قدراته بمحاورها الجسمية والعقلية المتعددة، فهي تتضمن معرفة الإنسان ووعيه بمن هو وبما يستطيع تحقيقه من إنجازات . ولاشك في أنه يؤمن بتأثير مفهوم الذات على كل من إدراكه وتفهمه للعالم المحيط ونظرته لسلوكياته وتقييمه لما يكتسب من خبرات .

وكما تناول كارل روجرز بالتحليل خصائص مفهوم الذات فإنه تطرق إلى ما أسماه الذات النموذجية Ideal Self، وهي الصورة المستهدفة للشخصية التي يتمنى الفرد أن يكونها مستقبلا . وكلما كانت صورة الذات النموذجية قريبة فى تكوينها من مفهوم

الذات الحالية كلما كان الفرد سعيدا متوافقا مع ذاته ومتكيفا مع مجتمعه وأقرانه وواقعيا في تصرفاته. وحين كان روجرز رئيسا للعيادة النفسية للأطفال فى نيويورك نشر كتابه الأول عن العلاج الإكلينيكى للطفل المشكل (The Clinical Treatment & the Problem Child) عام ١٩٣٩ وبعدها قبل عرضا للعمل أستاذاً لعلم النفس الإكلينيكي في جامعة ولاية أوهايو ونشر خلال عمله كتابا أكثر أهمية وانتشارا هو : الإرشاد والعلاج النفسي ومفاهيم ممارسة جديدة : Counseling and Psychotherapy : Newer Concepts in Practice عام ١٩٤٢ ثم جاء بعد ذلك نشر أهم إنتاجه العلمي وهو :

(Client-Centered Therapy:Its Current Practice, Implications and Theory)

«العلاج المركز حول العميل : الأسلوب الحالي لممارسته وتطبيقاته ونظريته» الذى ذاع صيته بعد نشره، وانتقل بعدها إلى المعهد الغربي للعلوم السلوكية في كاليفورنيا عام ١٩٦٣ بزغت خلال عمله فيه اتجاهاته الإنسانية نحو رفاهية المجتمع والسلام العالمى ورفع مستوى التعليم ، وفي عام ١٩٨٥ نظم مؤتمرا أو ورشة عمل عن السلام في موسكو، وظل يحارب من أجل رفاهية الإنسان والمحبة في الإنسانية حتى وفاته عام ١٩٨٧ بسبب أزمة قلبية على إثر عملية كبيرة لمعالجة كسر في عظام الحوض حدث له أثناء عمله في الجمعية الأمريكية لعلماء النفس APA .

وهكذا تركز وجهة النظر هذه على الشعور الذاتي وأهمية نظرة الفرد لنفسه، والعالم الذي يحيط به، وتفسيره الشخصى للأحداث والظواهر، وتسعى لمعرفة نظرة الفرد إلى كل ذلك دون أن تصدر أحكاما على الفرد أو أن تفرض عليه نظريات أو تفسيرات معينة.

ويعتقد علماء وجهة النظر هذه أننا نستطيع دراسة السلوك الإنساني والطبيعة البشرية عن طريق التعرف على طريقة رؤية الفرد لنفسه وللعالم الذى يعيش فيه بشكل أدق وأكثر دلالة من الاعتماد على ملاحظة سلوكه، فقد يختلف سلوك فردين بتأثير منبه أو مثير واحد معين أوموقف معين ونستطيع تفهم سلوكهما بسؤال كل منهما كيف يفسر أو يرى الموقف أو المثير .

وفي تركيز تلك النظرة على العمليات العقلية الداخلية بدلا من التركيز على السلوك نفسه يكمن التشابه بينها وبين وجهة النظر المعرفية. فثمة تباين كبير بين الاتجاهين في نوعية المشكلات التي يهتم بها كل منهما وفي المنهج أو الأساليب المستخدمة في الدراسة. فوجهة النظر المعرفية تهتم مبدئيا بكيفية إدراك الفرد للحدث وما يلي ذلك من ترميز وتصنيف وتخزين المعلومات في الذاكرة، كما تهتم بتجديد المتغيرات التي تشكل أو تؤثر على الإدراك والذاكرة حتى يمكن الوصول إلى النظرية التي تفسر كيف يعمل العقل وكيف يمكنه التنبؤ بالسلوك. أما وجهة النظر الإنسانية/ الظاهرية فهي على النقيض تهتم بتوصيف الحياة الداخلية وخبرات الفرد أكثر من اهتمامها ببناء نظريات التنبؤ بالسلوك. فأصحابها على سبيل المثال يهتمون أساسا بمفهوم الذات ومشاعر تقدير الذات والوعى بها.

وعلى هذا فإن علماء هذا التوجه يرفضون تماما مفهوم تحكم اللاشعور في السلوك الإنساني الذي نادى به فرويد، كما يرفضون نظرية المدرسة السلوكية في المثير والاستجابة، أي أنهم يرفضون فكرة تحكم بعض القوى التي ليس لنا سيطرة عليها، إذ في وسعنا التحكم فى مصائرنا وبناء قواعد حياتنا لأن كل فرد منا إنسان حر له الحق والحرية فى أن يتحكم في اختيار ما يريد محددا اهدافه ومسئولا عن تصرفاته. فالمعتقد هنا هو في الإرادة الحرة بدلا من النظريات الجبرية الحتمية will versus determinism Free، وفي ذلك تشابه مع مدرسة الفلسفة الوجوديه Existentialism التي نادى بها الفلاسفة سارتر وكامو وكيركيجارد.

ومن هنا جاءت تسمية هذه النزعة بالنزعة الإنسانية Humanistic اذ أنها تركز على تلك الخصائص التي تميز الإنسان عن غيره من الحيوانات اضافة إلى أن «الإرادة الحره» تمهد الطريق أمام نمو الشخصية إلى أقصى ما تسمح به قدراته self actualization.

تقويم المفاهيم الإنسانية/ الظاهرية (القوة الثالثة)

بالرغم من الشهرة التى شاعت عن تلك القوة الثالثة إلاّ أنه وجه إليها العديد من الاعتراضات:

١ـ تجاوز الطبيعة التراكمية للعلم بالإصرار على أن الأسلوب العلمى في علم النفس لا يأخذ في اعتباره خصائص الطبيعة البشرية السامية ، لأننا لسنا على استعداد لدراستها ، وهل يمكن أن ننظم الشعر قبل أن نتعلم اللغة ؟ إن الأسلوب العلمى الذى تنتقده وجهة النظر الإنسانية هو الذى يضع الأساس لأى دراسة مستقبلية عن السمات البشرية المعقدة.

٢ـ إن الوصف الذي تبناه أقطاب النظرة الإنسانية عن الإنسان لا يختلف عن السمات النظرية التي تغنى بها الشعراء فى الأدب أو الشعر أو الدين، وهو أسلوب تفاؤلي لا تسانده الحقائق التراكمية لمخرجات علم النفس، ولا يجوز لنا إنكار حقائق معينةلمجرد أننا لا نميل إليها .

٣ـ توجه أقطاب النظرية الإنسانية بالنقد المرير لمدارس التحليل النفسي والسلوكية وعلم النفس الموضوعي رغم الإنجازات الهائله التى حققتها هذه المدارس في تحسين أحوال البشر في مجالات التعليم والعلاج النفسي وتنشئة الطفل والتدخل العلاجى السلوكى .

٤ـ إذا كان الأسلوب العلمي مرفوضا في دراسات علم النفس لإثبات مفاهيمه عن سمات وطبيعة الإنسان، فما هي البدائل التي يمكن استخدامها ؟ وإذا كان التفسير العقلي والمنطق reasoning والحدسية intuition فقط هما البديلان فإنه ربما يكون من الأفضل أن تعتبر أعمالنا فلسفة أو حتى ديانة وليست علم نفس كما كنا نعرفها في الماضى البعيد.

٥ـ إن رفض إجراء البحوث على الحيوانات يحرم الباحثين من أهم مصدر متاح لدراسة سلوك الإنسان.

٦ـ إن العديد من مفاهيم هذه النظرية ضبابي يتسم بالعمومية والغموض وعدم الوضوح والتباين، حتى بلغ بميشيل فيرتهيمر أن قال :

«أتحدى أن يستطيع ثلاثة فقط من أقطاب ما يسمونه «القوة الثالثة» أن يعطونى ثلاثة تعريفات متطابقه لعلم النفس الإنساني يتفقون عليها فى الرأى ولو حتى اتفاقا جزئيا . . . ».

الوضع الراهن لعلم النفس في العالم العربي

مقدمة تاريخية

قد يكون مفيداً أن نقدم لهذا الجزء الأخير من بحثنا بإشارة مجملة إلى بواكير هذا العلم في التجربة التاريخية العربية. وقد يكون من المفيد أيضاً أن نشير إلى أن المصريين القدماء بلوروا أفكاراً متعددة عن بعض الظواهر المرضية كالهستيريا والصرع والأحلام والتهيؤات، وعن علاج بعض تلك السلوكيات الشاذة عن طريق استخدام الطقوس الدينية أو العزل مع الصوم والجراحة واستخدام بعض الأعشاب المسحوقة مع طمي النيل، هذا وقد عثر أحد علماء المصريات Egyptology من بين لفائف أوراق البردي المسروقة المهربة إلى انجلترا على رسم تخطيطى للمخ على هيئة مناطق مختلفة لكل منها علاقة سببية ببعض تلك السلوكيات الشاذة، وكان الطبيب القديم يقوم بعملية جراحية يثقب خلالها عظام الجمجمة عند نقطة تلامسها مع منطقة المخ المسؤوله عن ذلك النوع من الشذوذ .(Baken, 1966, p.211)

أما مؤلفات العلماء العرب والمسلمين فقد أثرت المكتبة العربية على مدى تاريخ طويل ما بين القرن التاسع والثالث عشر بإنجازات وفيرة، موضوعات عديدة، وغذت علم النفس الحديث وأسهمت في تطوره وتقدمه. والناظر في مصنفات أبي بكر الرازي وأبي نصر الفارابي وابن سينا والغزالي يتبين الإسهامات العظيمة التي قدموها في إطار ما يسمى بعلم النفس العقلي. ويحتل ابن سينا في هذا السياق مكانة متميزة. فبرغم تأثره الذي لا شك فيه بأفكار أفلاطون وأرسطو في النفس، إلا أنه في حقيقة الأمر قدّم منظومة متكاملة في هذا العلم تمثلت في مواقف وآراء محددة في طبيعة النفس وعلاقتها بالبدن وأقسامها المختلفة، وما يتعلق بذلك من قوى وإدراكات حسية وتخيلية وحدسية وعقلية، ظاهرة وباطنة. وبما أنه فيلسوف فقد خص ابن سينا بالأهمية مسائل أصل النفس وخلودها بعد فساد البدن. وقد كان لآرائه في النفس أثر بالغ في المدارس الفلسفية الأوروبية اللاتينية في العصور الوسطى وإلى مطالع العصر الحديث مع ديكارت، رائد الفلسفة الحديثة. وباب القول هنا واسع ولا يتسع المقام للخوض فيه.

أما في العالم العربي الحديث، فقد بدأ الاهتمام بعلم النفس في مصر بشكل دراسة فلسفية، وتربوية فى الجامعات ومعاهد المعلمين ثم بشكل مقررات علم النفس للمرة الأولى في العقد الثالث والرابع من القرن العشرين فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة (١٩٢٦) والجامعة المصرية سابقا (جامعة القاهرة حاليا) (١٩٣٤) والجامعة اللبنانية (١٩٤٠) والجامعة الأمريكية ببيروت (١٩٥١) ثم انتشر في جامعات سوريا والعراق والاردن وتونس في الخمسينيات، وإلى بقية جامعات الدول العربية بعد ذلك حتى أصبح عدد أقسام علم النفس ١٣٨ قسما في جامعات العالم العربي.

ومع إنشاء أقسام مستقلة لعلم النفس في معظم الجامعات العربية كفرع من كليات الآداب أو التربية أو أقسام الفلسفة ظهرت الحاجة إلى أساتذة يدرسونه، فتم إنشاء المعهد العالي للتربية للمعلمين عام ١٩٢٩ ليحل محل مدرسة المعلمين العليا (والتي تحولت بعد ذلك إلى كلية التربية بجامعة عين شمس بالقاهرة)، فقد قامت الحكومة المصرية بإيفاد مجموعة من خريجي مدرسة المعلمين العليا إلى انجلترا (د. عبد العزيز القوصى) وإلى فرنسا (مصطفى زيور ويوسف مراد وأحمد عزت راجح) الذين حصلوا من جامعاتها على درجة الدكتوراه في علم النفس مكونين أول جيل من علماء النفس في العالم العربي، عادوا من الخارج خلال عقد الثلاثينيات، وكانوا هم رواد مدارس علم النفس الوطنية في مصر، وقاموا بتدريسه فى الجامعات المصرية، وصنعوا بأيديهم صرح علم النفس المعاصر، وكانوا مؤسسية في مصر والعالم العربي وأساتذة الأجيال التالية التي برزت في مصر والعالم العربي.

وأدى هذا التوسع في إعداد القيادات من علماء النفس فى مصر والعالم العربي إلى التوسع فى إنشاء أقسام علم النفس من جانب وفى أقسام الدراسات العليا حيث بدأت في منح درجات الماجستير والدكتوراه فى الجامعات المصرية، ثم فى جامعة الكويت، ثم درجة الماجستير في معظم جامعات الدول العربية. وأنشئت مراكز للبحوث النفسية والتربوية والاجتماعية في معظم الجامعات ووزارات التربية والشئون الاجتماعية، كما أنشئت عشرات العيادات الجامعية والحكومية في وزارة الصحة والصناعة والقطاع الخاص للعمل في مجالات التوجيه التربوي والمهني والإرشاد النفسي وعلاج

الأمراض والانحرافات النفسية من جهة اخرى .

ويمكن القول، على وجه العموم، أن علم النفس في الجامعات العربية بجملتها تغلب عليه الخصائص التالية :

١ـ تركز غالبية أقسام علم النفس على علم النفس العام، والحاجة ماسة لأقسام متخصصة في مجال أو فرع واحد مثل علم نفس البيئي أو الاجتماعى أو الصناعى أو الإكلينيكى أو المرضى أو علم النفس السياسى أو الإعلامى أو علم نفس المجتمعات البدوية أو الريفية أو المجتمعات الحديثة أو علم النفس السياسي . أما الأقسام التي تركز على فرع واحد فهي قلة .

٢ـ التبعية للنموذج الغربى، حيث إن التركيز من الناحية الأكاديمية ما زال متأثرا بالجذور والاتجاهات والمدارس التقليدية الأمريكية، وكذلك من حيث الموضوعات التى تتناولها البحوث ومناهج البحث وأدواته في المجال الأكاديمى ومناهج البحث وأدواته سواء فى اختيار موضوعات بحوث طلبة الماجستير والدكتوراه أو موضوعات بحوث أعضاء هيئات التدريس، فالكثير منها يتم اختياره على نمط موضوعات بحوث تجرى فى الدول الصناعية التي حلت الكثير من المشاكل التى ما زلنا فى مجتمعاتنا نعاني منها، ووصلت إلى مستويات عالية في سلم التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي سبقت مجتمعات الدول النامية – ومنها مجتمعات دول الوطن العربي وبالتالي لا تكون لموضوعاتها الأهمية أو الأولوية من حيث علاقاتها بمشكلاتنا واحتياجاتنا القومية والمحلية .

٣ـ مع وفرة الكم الكبير من البحوث الأكاديمية التي يزخر بها إنتاج علمائنا وتثري دوريات علم النفس فإن هناك نقصا كبيرا في البحوث التطبيقية التي تعالج مشاكل مجتمعية/ نفسية متعددة يمكن ان يسهم علم النفس في مواجهتها ومنها : الإدمان ـ الرشوة ـ استغلال النفوذ ـ عدم تقدير قيمة ومسئوليات العمل وقصور المعدلات الإنتاجية في الجودة ـ غياب الانتماء ـ غياب الضمير ـ النزعة الفردية والأنانية ـ التطرف ـ غياب الحس الوطنى والحساسية الاجتماعية ـ التواكل ـ الفقر والأمية ـ البطالة

ـ الروتين الحكومي وسوء الإدارة والواسطة ـ العنف والعدوان والجريمة ـ مشاكل التلوث البيئي وإهدار الموارد الطبيعية ـ الحرب والسلام وصراع الشرق الأوسط وغير ذلك من مشكلات لم تعد كذلك عند الغرب .

فإن تلك وغيرها مشاكل شخصية ومجتمعية يتوجب على علماء النفس أن يوجهوا بحوثهم إليها من أجل إيجاد الحلول الممكنة وبهذا نضع إمكانات علم النفس الحديث في خدمة المجتمع .

٤ـ يشعر بعض نقاد الوضع الحالي أن علم النفس أصبح يعاني الغربة Alienation عن الثقافة العربية والمجتمع المحلي في مشاكله وطبيعته ومناهجه وأدواته والقصور فى تطبيقاته العملية وتطويرها لمواجهة المشاكل والاحتياجات المحلية حيث إنه في جموده يفتقر إلى الهوية العربية (فؤاد أبو حطب ١٩٩٧ ص٢٦ـ ٢٤) .

٥ـ غياب أو قصور الاهتمام بدراسة تاريخ وتطور علم النفس في الأقسام الجامعية، وإذا وجد فإنه يركز على اجترار تاريخ علماء الغرب ومؤسسى المدارس التقليدية أو التوجهات المستحدثة في الدول الصناعية ـ أما عن دراسة تاريخ العلماء وفلاسفة العرب وإنتاجهم الغزير في الطبيعة الإنسانية والفروق الفردية والشخصية والعمليات العقلية والصحة والمرض النفسي، فمن النادر أن نجد مقررا كاملا عن التراث العربي الثرى ومدى إسهام علمائه العرب في الحضارة الإنسانية والفكر الإنساني .

٦ـ ينحو علم النفس في معظم نواحي بحوثه فى العالم العربى المنحى الإحصائي بالاقتصار على/ أو الإسراف في استخدام المعالجة الاحصائية والتحليل العاملى والإسراف في التطبيق الآلى للاختبارات أو المقاييس والاعتماد الكلي على معالجتها بالكمبيوتر ، مما تمثل مدى التأثر بعلم النفس الذي كان سائدا فى الغرب منذ ثلاثة عقود والذي كان يتسم بالآلية والجمود .

٧ـ لغة تدريس علم النفس في الغالبية العظمى من الجامعات هي اللغة العربية فيماعدا بعض الجامعات التي تدرسه باللغة الانجليزية (الجامعة الأمريكية بالقاهرة والأمريكية ببيروت وجامعة مصر الدولية ، جامعة ٦ أكتوبر في القاهرة، كلية البنات

في جامعة الأحفاد بأم درمان بالسودان) ، أو باللغة الفرنسية (في جامعات لبنان والجزائر والمغرب وتونس).

٨ـ على الرغم من التعدد الكبير لأقسام علم النفس الذي أصبح يزيد عن ١٤٥ قسما في جامعات الوطن العربى ، حيث وصل عدد خريجها فى مصر مابين ١٩٦٠ ، ١٩٩٥ إلى أكثر من ١٦٫٥٠٠ خريج في مجال العلوم النفسية، فإن صورة علم النفس والتصور العلمى لوظائفه وما يمكن أن يقدمه للمجتمع وأفراده ، وفى نظر عامة الجماهير العربية، ما زالت صورة مهزوزة ، ولا نبالغ في القول إنها مشوهة وذلك بسبب ماتقدمه وسائل الاعلام المسموعة والمرئية ومسلسلاتها وأفلامها من مفاهيم يغلب عليها طابع الفكاهة وربما السخرية من علماء النفس مما لا يمثلهم على وجه الحقيقة، ولا يقدم الصورة الواقعية لمساهماتهم الجليلة في مجالات التنمية البشرية والعلاج النفسي والأمن الصناعي والتنمية الإدارية .

٩ـ غياب مشروعات التوثيق المتكامل المبوب لنشر المئات أو الآلاف من البحوث التي أجريت وتجرى في دول العالم العربى منذ أوائل القرن العشرين رغم التقدم التكنولوجي المعاصر فى نظم وبنوك المعلومات واستخدام نظم الكمبيوتر وديسكات الليزر والانترنت مما يبسط عمليات التوثيق . . . ومع ذلك فإن جهوداً ملموسة تبذل الآن في مجال التوثيق، مثال ذلك مشروع مركز الدراسات النفسية والنفسجسدية لإصدار «الدليل النفسي العربي» بإشراف الدكتور فرج عبد القادر طه بجامعة عين شمس بالقاهرة، وكذلك دليل الكتاب النفسي العربي الذي تنشره مجلة الثقافة النفسية التى يصدرها مركز الدراسات النفسية ببيروت بإشراف الدكتور محمد أحمد النابلسي .

التأليف والترجمة والنشر :

تزخر المكتبة العربية منذ صدور أول كتاب عربى بعلم النفس منذ أواخر الخمسينات حتى الآن بثروة هائلة من الانتاج العلمي في مجالات علم النفس وبحوثه من كتب مؤلفة أو مترجمة أو دوريات علمية محكمة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

ـ مجلة علم النفس التي صدر أول عدد منها في القاهرة عام ١٩٤٥ وحررها يوسف مراد ومصطفى زيور وبدأت تصدر بانتظام منذ منتصف الثمانينيات عن الهيئة المصرية للكتاب أربع مرات سنويا .

ـ صدر الكتاب السنوي عن علم النفس عام ١٩٥٤ وبدأ ينتظم ظهوره سنويا عن الجمعية المصرية للدراسات النفسية EAPS منذ عام ١٩٧٣ .

ـ دورية دراسات نفسية وتصدرها أربع مرات فى السنة نفس الجمعية EAPS كما تصدر نشرة أخبار Newsletter .

ـ منذ أوائل الخمسينات يصدر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة دوريته عن الدراسات الإنسانية وبحوثه في المجالات الاجتماعية والنفسية والجنائية .

ـ تصدر جامعة عين شمس (مركز الإرشاد النفسي) دورية الإرشاد النفسي منذ ١٩٩٣ .

ـ منذ عام ١٩٩١ تصدر جامعة المنيا والزقازيق والمنصورة دورياتها التربوية كما تصدر جامعة الأزهر دوريتها عن إعاقات الطفولة ومجلة الدراسات النفسية والاجتماعية منذ ١٩٨٨ .

ـ تصدر جامعة الكويت أربع دوريات : المجلة العربية للعلوم الإنسانية ـ المجلة التربوية ـ مجلة العلوم الاجتماعية . كما تصدر في الكويت أيضاً دورية عالم الفكر وهى تنشر العديد من تقارير بحوث الدراسات النفسية من العلماء العرب كافة .

ـ الجمعية المصرية لعلماء النفس تصدر درويتها من ١٩٩١ .

ـ تصدر ـ جامعة الأزهر ـ فرع غزة في فلسطين أول مجلة للاختبارات والمقاييس النفسية منذ عام ١٩٩٥ .

ـ يصدر اتحاد هيئات رعاية الفئات الخاصة والمعوقين بالقاهرة نشرته الدولية منذ عام ١٩٨٠ .

كان هذا عرضا لبعض المجلات والدوريات العلمية التى تصدر في بعض دول العالم العربي أوردناها كنماذج وليس بهدف الحصر ، ويوجد عشرات غيرها تصدرها بلا

استثناء كافة جوانب الوطن العربي ومراكز البحوث التي لا تخلو منها دولة من الدول العربية .

علم النفس في العالم العربى : (نافذة على العالم) :

في أوائل ١٩٩٨ صدر في مصر أول مرجع باللغة الانجليزية لأوضاع وتطور علم النفس في العالم العربي من تحرير كل من د. رمضان أحمد والدكتور ي. جليلين من كلية سانت فرنسيس في نيويورك. ويجمع هذا الكتاب القيم فى ٢٥ فصلاً أكثر من ٢٥٠٠ بحث في العالم العربي فى مجالات علم النفس الارتقائي والشخصية وعلم النفس التجريبى والبيولوجي والاجتماعي التنظيمي والتعليمي والعلاجي والإكلينيكي ومجال الإبداع والثقافة . وقام بعرض هذه البحوث فريق من علماء النفس من جمهورية مصر العربية والكويت والجزائر والولايات المتحدة، فأسدوا بذلك خدمة جليلة للدراسات النفسية وللمشتغلين فيها في كل مكان.

وفي مجال علم النفس التربوي بدأ الاهتمام بالبحوث النفسية المرتبطة بالتعليم والتعلم في أوائل الأربعينيات وتناول العديد من المجالات منها : مشكلات النمو اللغوي وعيوب النطق والكلام والعوامل المسببة لبعض معوقاته كالأفيزيا والدسلكسيا، واستخدام بعض الاختبارات والمقاييس للتشخيص وتنمية المهارات اللغوية ومهارات التعلم من جهة والتكيف الاجتماعي والإبداع والذكاء وغير ذلك من جهة أخرى.

وجذبت بحوث الشخصية وأعمال إيزنيك اهتمام باحثي الوطن العربي منذ أواخر الخمسينيات وأجري العديد منها باستخدام ترجمة استبياناته المعروفة عن الشخصية وقائمة ميتوسوتا MMPI واختبار كاتل (١٦ PF) بعد تقنينها محليا مما شجع الباحثين على مشاركة إيزنيك في تطوير وتطبيق اختباراته بالتعاون مع فريق من علماء النفس بقيادة د. أحمد عبد الخالق، وفي إجراء بحوث عبر ثقافية متعددة، كما استخدم مقياس روتر لمركز التحكم Rotter's Loeans & Control Scale في العديد من بحوث الشخصية .

هذا وقد نالت أوضاع المرأة العربية ومشاكلها ومساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات وحصولها على حقوقها ومساهمتها في برامج التنمية ومشاكل المرأة العاملة وصورة المرأة في وسائل الإعلام وغيرها ، نصيب الأسد من البحوث التى أجريت في العديد من الدول العربية .

ومن المجالات التى لاقت اهتماماً من الباحثين أيضا دراسات علم النفس الصناعي والتنظيم والإدارة . ومنذ أوائل الستينيات نالت بحوث المسنين اهتمام الباحثين الذين تناولوا دراسة الاتجاهات والاحتياجات والقيم والمعتقدات ومشكلات التكيف مع التغيرات الفسيولوجية والحركية والذهنية المصاحبة لكبر السن والتقاعد ، والتوافق في حالة الاقامة في دور المسنين وعلاقاتهم بأسرهم والفروق الفردية بين الإناث والذكور مع كافة تلك المتغيرات .

وفى مجال علم النفس البيئى الذي أجريت فيه عدة بحوث في بلدان عربية تناولت دراسة السلوك الإنساني وعلاقته بالتلوث في بيئات مختلفة ، وتأثير التلوث واستهلاك الموارد الطبيعية من البيئة على سلوكيات الإنسان وخاصة تأثير بعض الملوثات مثل عادم السيارات والتدخين السلبي على قدرات الأطفال على التركيز والانتباه ونمو القدرات العقلية ، وتأثير التلوث الصوتي والضوضاء على أداء وتحصيل التلاميذ والاستذكار في المنزل وخاصة تأثير ارتفاع نسبة الرصاص فى دم الطفل . كذلك أجريت عدة بحوث على تأثير نفايات المصانع التي تنفثها مداخن بعض المصانع مثل مصانع الأسمنت في ضاحية حلوان قرب القاهرة على صحة وأداء سكان المنطقة وبصفه خاصة الاطفال والأمهات الحوامل والمرضعات منهن . وقد حظيت البحوث المتعلقة بقياس اتجاهات الأطفال والشباب نحو البيئة ووسائل تغيير تلك الاتجاهات ومدى علاقة تغييرها على سلوكياتهم المرتبطه بالبيئة والتلوث ، بنصيب وافر من الاهتمام والعناية .

واستخدمت نتائج تلك البحوث في وضع برامج التوعية البيئية ودور المدرسة والأسرة وبصفة خاصة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والصحف في رفع مستوى الوعى الشعبى وتعديل اتجاهاته وسلوكياته ، كما ترتّب أيضا على تلك البحوث وتوصياتها إدخال مادة «دراسات البيئه» في مدارس التعليم العام والخاص في بعض المدارس والجامعات .

واتجهت العناية بعلم النفس الإكلينيكي في العالم العربي منذ أواسط الخمسينيات . وباتت الخدمات النفسية تقدم في كثير من الأقطار في المستشفيات والعيادات والمراكز الخاصة والرسمية . وكذلك توسعت العناية بالتربية الخاصة وتأهيل المعوقين بالدراسة والبحث والعلاج والمساعدة في مراكز التأهيل .

وفي مجال الاختبارات والقياس النفسي التي تستخدم فى البحث العلمي وفي دعم برامج التخطيط والتقويم وخدمات التشخيص والعلاج والإرشاد النفسي يجرى قدر هائل من البحوث في الوطن العربي حيث تزداد الحاجة إليها . ومما تجدر الإشارة إليه هنا جهود الدكتور أحمد عبدالخالق في هذا الحقل .

تقييم وضع علم النفس في الوطن العربى :

أما من حيث وجهة النظر العامة نحو أوضاع علم النفس فى العالم العربي فاننا نلمس في كتابات المهتمين بهذا الموضوع من علمائنا وجهتي نظر متباينتين، في أمر العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الأجنبية وخاصة في مجال علم النفس : الأولى متحفظة تعي أهمالنا لتراثنا الفكرى الغزيز الذي تمثل في إنتاج علماء العرب والإسلام في علوم المعرفة الإنسانية المختلفة من طب وفلك ورياضيات وهندسة علم دراسة النفس والطبيعة البشرية وغيرها، وصدقنا ادعاءات علماء الغرب الذين أوهمونا أن البداية كانت من أعمال الإغريق وتناست التراث الحضاري السابق من العصر الفرعوني، وادعت أن ما أنتجه علماء العرب ما هو إلا نقل عن فلاسفة الإغريق واليونان والرومان، وإن كافة ما حققته عصور النهضه في القرنين الخامس والسادس عشر ما هو إلا من إبداع علماء الغرب . وأدى تكرار واستمرار تلك الادعاءات إلى أن أوشك أن يصدقها علماؤنا في القرن العشرين، على أن ما حققناه في العلوم النفسية لا يرقى إلى حدود الادعاء بالوجود الفعلي لما يمكن تسميته بالمدارس النفسية العربية ، بل إن مجمل ما أنتج في هذا المجال لا يتعدى كونه مجرد ارهاصات أوليه تحول المعوقات دون تحولها إلى المساهمة الفعلية فى تطور مسار الاختصاص (د . أ . ش . الغالي ١٩٩٤ بحث ألقى في مؤتمر طرابلس ١٩٩٤ حول موضوع نحو «علم نفس عربي») . ويعتقد

بعض علمائنا النفسيين أن العلاقة الحالية بين علم النفس «العربي» وعلم النفس «الغربي» هي علاقة استيراد وتصدير، وهو وصف يصدق تماما على ما يحدث في الاقتصاد حيث تعتمد حياتنا على استيراد البضائع والتكنولوجيا، وإننا في علم النفس نستورد ما أنتجه الغرب . . . بل إنه فى حالة استيراد البضائع والتكنولوجيا نستورد ما نحتاجه منها ونصدر ما ننتجه محليا، أما فى حالة علم النفس فنحن نستورد السمين الغث دون أن يكون لنا رأى فيما نستورده من ثقافات الغرب بالإضافة إلى أن علاقتنا بالغرب هي علاقة في اتجاه واحد أى استيراد دون تصدير. وستتأكد وتزداد هذه العلاقة (من طرف واحد) ترسيخا في ظل اتفاقية التجارة العالمية (الجات) في مجال الإنتاج الفكري مع تيار العولمة الذي سيجرفنا معه عند بدء تنفيذ تلك الاتفاقية في أوائل القرن الواحد والعشرين، وسنظل نستورد نتائج بحوثهم والنماذج والنظريات والمناهج البحثية وادواتها وتستمر التبعية في توجيه السلوك واللغة وطرق التفكير دون أن نهتم بما يترتب على تلك التبعية في الوطن العربي من قطع للصلة بتراثنا العربي ومن وأد لتفكيرنا وقدراتنا الإبداعية التي هي نقيض للتبعية، ومن تجاهل لمشاكلنا الاجتماعية والنفسية والسياسية التي كان لا بد أن يركز على حلها علماؤنا الأجلاء (فؤاد أبو حطب ١٩٩٧ ص١٢).

ووجهة النظر الثانية في المسألة متفائلة، وهي تتمثل في الاعتقاد بأننا لم نتخلف عن ركب التقدم في مجالات علم النفس، وأننا حققنا منه الكثير في الوطن العربي في المجالات الأكاديمية والتطبيقية على السواء. ويدعو الآخذون بهذا التوجه إلى الانفتاح على الثقافات الأخرى مع الاستفادة الواعية من التراث العلمي للإنتاج المحل والعالمي في مجالات علم النفس ومتابعة ما يحدث فيه من تطور وتحديث يتمثل في حسن الاختيار لما يتناسب مع أوضاعنا واحتياجاتنا وقيمنا وتقاليدنا، وما يمكن أن يفيد من جهة كنموذج يحتذى في معالجة مشاكلنا المحلية والقومية، ذلك أن علينا أن نؤمن بأهمية التجديد والتهجين والتكامل العلمي بين منتجات العلوم والثقافات والحضارات المختلفة، مع تجنب الغث أو الضار منه واختيار المفيد السمين لننتج وليداً حاملا لأفضل صفات مصادره وأصوله أو للوصول إلى بناء جديد صالح لمجتمعاتنا يؤدي لإثرائه ويحقق استمرارية تراثنا العربي الأصيل .

المراجع العربية

١ـ أحمد عبد الخالق : أسس علم النفس ـ الطبعة الثالثة ـ الاسكندرية ـ دار المعرفة الجامعية ١٩٩١ .

٢ـ أمير بقطر : الأمراض العقلية قديما وحديثا ، مجلة التربية الحديثة ـ الجامعة الأمريكية بالقاهرة ـ مجلد ٩ يونيو ١٩٣٧ ، ١٤٨٣ .

٣ـ زيد الحارثى : اتجاهات طلبة جامعة الملك سعود نحو علم النفس ـ بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي التاسع للجمعية المصرية للدراسات النفسية ـ أسوان ـ مصر ١٩٩٣ .

٤ـ فتحي عبد الرحيم ، حليم بشاي : سيكولوجية الأطفال المعاقين ـ دار القلم ـ الكويت ١٩٨٠ .

٥ـ فرج أحمد فرج : علم النفس : تأملات في تاريخه وخواطر حول مستقبله ـ مجلة علم النفس القاهرة ١٩٩٦ ، ١ـ١٠ .

٦ـ فرج عبد القادر طه : علم النفس وقضايا العصر ـ الطبعة الخامسة ـ دار المعارف ـ القاهرة ١٩٨٨ـ ٢١٩ـ٢٢٢ .

٧ـ صبرى جرجس : من الفراعنة إلى عصر الذرة قصة الصحة النفسية فى مصر ـ القاهرة ١٩٦٧ .

٨ـ صفوت . أ : علم النفس في الوطن العربي وتحدياته في القرن القادم . دراسات نفسية القاهرة ١٩٩٦, ٦٠١ .

٩ـ صلاح مخيمر : العربى الكفيف ـ مكتبة الانجلو المصرية ـ القاهرة ـ ١٩٦١ .

١٠ـ صلاح الدين محمود علام : شروط وضوابط تطبيق واستخدام أدوات القياس والتقويم فى مجالات الخدمات النفسية من منظور عربي ، مجلة التقويم والقياس النفسي والتربوي ، خان يونس ـ غزه ـ العدد الأول ١٩٩٣ .

١١ـ كمال دسوقى : ذخيرة علوم النفس (قاموس) جزء ١ ، ٢ ـ القاهرة ـ الدار الدولية للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٨٧ .

١٢ـ فؤاد عبد اللطيف أبو حطب : «مسيرة البحث في علم النفس في العالم العربى وآفاق تطويره» . المجلة المصرية للدراسات النفسية ، القاهرة . يونية ١٩٩٧ العدد ٦ ـ المجلد السابع .

١٣ـ محمد أحمد النابلسى : نحو سيكولوجيا عربية . بيروت ـ دار الطليعة ، ١٩٩٥ .

١٤ـ محمد عبد الفتاح القصاص : دولية العلم وقومية العلماء . المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ـ القاهرة ١٩٧١ ، المجلد الأول عدد ٢ .

١٥ـ محمد عثمان نجاتى : الإدراك الحسي عند ابن سينا (الطبعة الثانية) القاهرة ـ دار النهضة العربية ١٦٩١ .

١٦ـ محمد عثمان نجاتي : الدراسات النفسية لعلماء الإسلام ، القاهرة ـ دار الشروق ـ ١٩٩٣ .
١٧ـ مصطفى سويف : علم النفس فى مصر خلال نصف قرن : حوار بين العلم والمجتمع . مجلة الدراسات النفسية ـ القاهرة ١٩٩١ .

المراجع بالأجنبية

1. F.A. Abou hattab, psychology in Egypt , In v.s.sexton & J.D.Hogan (Eds) International Psychology : Views from around the world , Lincoln USA, univeristy Nebraska Press , 1992 ,p.111.
2. American Psychological Associatison (APA) : Ethical standards of psychologists, Washington D.C,1953.
3.American Educational Research Association (AERA), American Psychological Association (APA) and National Council on Measurement in Education (NCME) Joint technical standards for educational and psychological testing , Washington D.C, 1974.
4. American Psychological Association (APA) Ethical principles of psychologists, American Psychologist, 36 , 1981, 633-638.
5. Atkinson , Rita et al., Introduction to psychology , New york, Harcourt Brace College Publishers, 11 edition, 1997.
6. Baken,D. the influence of phrenoogy on American psychology. Journal of the History of Behavioral Seiences,12,1966,2,190-213.
7. Balmary M. : Psychoanalyzing psychoanalysis : Freud and the hidden fault of the father, Baltimore : John Hopkins University Press, 1979.
8. Baring E.G, History , psychology and science , selected papers , New York, Wiley, 1963.
9. Barnes J. The presocratic philosophers, London, Routledge, Kegan Paul,1982.
10. Cattell, J.Mck : The conceptions and methods of psychology, Popular Science Monthly.6,176-186,1908.
11. Clark W.R: Freud, the man and the causes, A Bigoraphy, New York, Random House, 1980.

12. Cohen,D.: J.B.Watson; the founder of Behaviorism, London Routledge & Kegan Paul,1970 pp170-78.

13. Craik Kenneth, The nature of explanation , New York, Cambridge Univeristy Press,193.

14. Eliot R. Interelationships among measures of field dependence, intellectual ability and personality tests, Journal of Abnormal and Social psychology, 1961,vol 63,1

15. Ellenberger F. : The discovery of the unconscious: the history and evolution of dynamic psychology New York , Basic Books, 1970 p. 547.

16. Farrag Osman L, Building National capacity for Environmental Sustainable Development in Egypt, a UNDP Report Cairo 1992, pp3-12.

17. Fetzer,H., Philosophy and cognitive science . New York Paragon House, 1991.

18. Fox,Ronald E., Training Professional Psychologists for the 21st century , American Psychologist,1994,493,200-06.

19. F.Galton: Heredity genius: An inquiry into its laws and consequences , London, Memillan,1969.

20. F.Galton, Inquiries into human faculty and its developement, London McMillan,1983.

21. Graham,Richards,Putting Psychology in its place , New York, Routledge,1996.

22. Harvey,P,Health Psychology , London, Longman,1988.

23. Halahan,A: Environmental Psychology, New York,Random House, 1982,p36-41.

24. Heidbreder E : Sever Psychologies , New York, Appleton Century 1933.

25. Hergenhahn B.R,An Introduction to the history of psychology (2nd edition) , Wadsworth Publishing Co.Belmont , California,1992.

26. Johnes B, B.Gallagher and J.Mcfalls:Social Problems, New York, Mcgraw - Hill,Inc. 1988, 203-219.

27. Jones E,The life and work of Sigmund Freud vol 1-3, New York: Basic Books 1953,1957.

28. Kagan J: Jean Piaget contributions: Phi Delta Kapan,pp 245-246 December 1980.

29. Kinble G.A, Pschology's two cultures, American Psychologist, 39,802-831 1984.

30. King D.W, Psychology in the Arab Republic of Egypt, International Psychologist, 1984, 25,3.
31. King,DM, Indiginous Psychologies: Research and experience in cultural context. L.A . California, Consolidated Publishers Co;1984.
32. Kinget G.M: On being human: a systematic view : New York, Hacouart Brace Jovanavich,1975.
33. Kimble Gregory A& Kur Schlesinger, Topics in the history of Psychology New Jersey, Lawrence Ertlbaun Associates Publishers, 1985.
34. Mandler G : Mind and body , New York; Borton ,1984.
35. G.Mandler : Cognitive Psychology an essay in cognitive science, Hillsdale , New Jersy,Barlbaum,1985.
36. Maslow A.H: Motivation and personality (2nd edition) ,New York, Van Nostrand Reinhold, 1970.
37. Melikian H., The transfer of psychological knowledge to the third world countries and its impact on development : the case of five Gulf oil producing states , International Journal of psychology 10,60-75.
38. Minton L:Leuis M. Terman: Pioneer in psychological Testing: New York, New York University press,1988.
39. Peterson D R. : Is psychology a profession, American Psychologist 1992,47 p1499-1506.
40. Popper K: Conjectures and refutation , New York: Basic Books, 1963.
41. Robinson N .D: An intellectual history of psychology (rev-ed) Madison University of Wisconsin press , 1986.
42. Ramadan Ahmad and U.Glelen, Psychology in the Arab World, Menofia, University Press, 1998.
43. Sahakian S.W History and system of psychology , New york, wiley, 1975.
44. Sahakian S: History and systems of psychology, London, University of Nebraska press,1975.
45. chultz Duane : A History of Modern Psychology , 3rd Ed, New York, Academic Press, 1981.

46. earle R.J : Minds, brains and programs. The Behavioral science 1980, 3 424.

47. Searle R.T: Is the brain's mind a computer? Scientific American 1990, Janurary pp 26-31.

48. Skinner B.F, Beyond Freedom and Dignity , New York: Knoff 1974.

49. Skinner B.F, in W.Dennis Ed., current trends in Psychology Pittsburgh, University of Pittsburgh Press, 1987.

50. Skinner B.F, Selection by consequence in A.C Catania and S.Harnard, Eds, The selection of Behavior : The operant behaviorism of B.K. Skinner, New York Cambridge University Press , 1988.

51. Smith, S., Ideas of the great psychologists, New York Harper & Row, 1983.

Sulloways J.K, : Freud, biologist of mind : Beyond the psychoanalytic legend, New York, Basic Books, 1979.

52. The Brundtland Report : Our common future, U.N Environment and Development Conference , Rio de Janeiro, 1992,91-122.

53. Twing M. : Computing machinary and intelligence , Mind 1950,59, 433-460.

54. Walberg H & G. Haertel : The International Encyclopedia of Educational Evaluation, New York, Pergamon Press,1990.

55. Watson,J.B: Psychology as the behaviorist views it , Psychological Review, 1913,20 p158-177.

56. Watson J: What the Nursery has to say about instincts. In Murchison (ed) (Psychology of ...) 1925 (p1-34) Worcester , MA, Clark University Press 1926.

57. Werthermer M. , A breif history of psychology (3 Ed) New York, Holt, Rinehart and Winston , 1987.

58. Witkin H., R. Dyke, H.Falerson & S.Karp, stability of cognitive style from childhood to young adulthoold , Journal of personality and Social Psychology 1977,17.3.

59. Woodworth R.,: Contemporary schools of psyschology , New York, Ronald Press , 1931.

الاتصال والإعلام في القرن العشرين

د. عايدة النجار

(كاتبة وباحثة ـ الأردن)

الاتصال والإعلام في القرن العشرين

د. عايدة النجار

مقدّمة

يناقش موضوع الإعلام في وقتنا الحاضر بشكل واسع، وذلك لارتباطه بعدة عوامل متشابكة يؤثر بعضها في البعض الآخر، وهي السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وقد تطور حقل الاتصال والإعلام بشكل «ثورة» في القرن العشرين وأصبح أداة يستعملها المخططون لإحداث تغييرات نفسية واجتماعية على الفرد والجماعة، ومنها تغيرات في المواقف والسلوك والقيم والعادات. وذلك لما لها من تأثير على الأفراد والجماهير، بحيث أصبحت تسمى Mass Communications أي وسائل الاتصال الجماهيرية.

رأى بعض الاقتصاديين الذين اقتربوا من مفاهيم علماء الاجتماع والاتصال في منتصف القرن العشرين، أنه يمكن لوسائل الاتصال والإعلام، أن تساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتحدث تأثيرات عند استعمالها، شأنها شأن التعليم والتدريب، كما تحدث تأثيرات تعتبر عنصرا أساسيا

لاستكمال الاستثمار في رأس المال المادي. ويعتبر الإعلام الوجه الآخر للسياسة كما أوضح (هارولد لازويل Harold Lasswell) لشدة ارتباط الإعلام بالسلطة، لأنها هي التي تقرر للمجتمع مساره وأهدافه في كثير من المجتمعات وخاصة «الشمولية» وإلى حد بعيد في الدول «الديمقراطية» أيضا، إذ تعتبرها أهم العوامل والوسائل لنشر سياستها ودعم سيادتها داخليا وخارجيا.

وسواء أكانت وسائل الإعلام مستقلة لا تقع تحت السلطة مثلما هي الحال في ما يسمى بالنظم «الليبرالية الغربية» أم مملوكة من الحكومات مثلما هي الحال في أكثر دول العالم الثالث والدول الاشتراكية، فإن الإعلام واستعمالاته وحجمه قد أصبحت تستعمل أحد العوامل لقياس مدى تقدم الدول وانفتاحها على العالم، بالإضافة لمدى ما تتمتع به من حرية التعبير، والقوانين المتعلقة بها وبحقوق الإنسان والحق في المعرفة.

شهد القرن العشرون ثورة في تطور وسائل الإعلام، من صحافة مكتوبة، وراديو، وتلفزيون، إلى تطور وصل السماء في الفضائيات. وترجع «الثورة الثانية» كما أسماها البعض بعد الثورة الأولى الصناعية التي سبقتها، إلى التقدم السريع في الاتصالات والتطور في التكنولوجيا ووسائل الاتصال والمعلومات.

ربطت هذه المخترعات العالم بعضه ببعضه الآخر ليصبح قرية كونية تتقارب في المكان والزمان، وتلغي الحدود. وتشتمل التطورات في ثورة وسائل الاتصال والإعلام، على التطور في تقنيات الاتصال، وخطوط الهاتف والكابلات التلفزيونية، والأقمار الصناعية والألياف الضوئية والحاسبات الألكترونية والإنترنت وملحقاتها الاتصالية، وشبكات النقال التي تنقل الكلمة والصوت والصورة.

وفرت هذه التكنولوجيا وتطورها المذهل، بنية تحتية ضرورية لصناعة الإعلام بأنواعه المختلفة من صحافة مكتوبة ومسموعة ومرئية. وقد أثرت ثورة الاتصال واستعمالاتها على التقدم في نوعية الإعلام الذي أصبح جماهيريا، يوصل الخبر والمعلومة بالكلمة والصورة بدقة وسرعة مذهلة من أي مكان في العالم. وقد أطلق عليها (بيل جيتس) سيد تكنولوجيا الإنترنت «طريق المعلومات السريع»(١).

ثورة جديدة تضاف للثورتين السابقتين Information HighWay

ساهمت الثورة في مجال الاتصالات في إيصال العالم إلى مجتمع الإعلام والمعلومات، وستقود إلى مجتمع المعرفة التي يسعى إليها الخبراء والمخططون في القرن الجديد. ويرى الباحثون في الدراسات المستقبلية أن هذه الأدوات والوسائط المتعددة ستغير نمط حياة الناس، وأن من يستعملها سيقل استخدامه للورق والقلم، وسيقل ارتباطه بالمكان والزمان. وقد بدأ تأثير ذلك يظهر في بعض المجتمعات الصناعية الإلكترونية وخاصة الصناعية المتقدمة، إذ تسيّر التكنولوجيا حقول النشاط الإنساني من تجارة ومؤسسات مالية وأعمال وتعلم وتجارة وتسلية وترفيه. وقد تنبهت لذلك الشركات العملاقة التي تستطيع إنتاج الآلة والاستفادة منها كسلعة للربح الاقتصادي.

يصل تطور وسائل الإعلام والاتصال درجة متقدمة متزامنا مع تطورات ومستجدات مثيرة للجدل منذ العقد الثامن من القرن العشرين تتمثل في العولمة وتحدياتها وتأثيراتها على العالم عامة، حيث اعتبرت وسائل الإعلام من أهم أدوات العولمة، التي ما زالت موضع نقاشات وجدال بين المؤيدين والرافضين من المفكرين السياسيين والاقتصاديين والمثقفين.

ظهر مصطلح العولمة بعد الحرب الباردة أو بعد تفكك الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٨٩ القطب المنافس في أيديولوجيته للغرب لمدة سبعين عاما. وتعرف العولمة من قبل الخبراء بعدة تعريفات منها الاقتصادية التي طغت على أكثر التعريفات، والثقافية. فمن وجهة النظر الاقتصادية فإن العولمة هي اندماج العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة لقوى السوق العالمية، ويؤدي ذلك إلى اختراق الحدود والقوميات، وإلى انحسار كبير في سيادة الدولة، والعنصر الأساسي المحرك لهذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة. وتعتبر هذه الظاهرة الأكثر تطرفا وعرضة للنقاش، وذلك بسبب ما تركته من خوف وعدم استقرار للبعض والشعور بالعظمة والقوة لمن يؤمن ويبشر بها بما فيها من سلبيات بسبب تحكّم الشركات متعددة الجنسيات المالكة للإلكترونيات ووسائل الاتصال والإعلام بالعالم وجعله دولة بلا حدود.

نوقشت العولمة بمفهوم آخر، إذ بشَّر فوكاياما في كتابه «نهاية التاريخ والإنسان الأخير»، بانتصار الرأسمالية والديمقراطية الغربية، ثم عاد وتراجع عنها، وذهب صموئيل هنتنجتون أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد في بداية التسعينيات إلى أنها حتمية وأنه لا مفر من صراع الحضارات بين الشرق والغرب صراعاً يؤدي إلى صراعات دينية وعرقية.

وأكد وليم فريدمان، الصحافي الأمريكي في صحيفة نيويورك تايمز، أنها تعني «الأمركة» وهو مفهوم إيجابي بالنسبة له، ذاهباً إلى أنه بنجاح العولمة سيتحول العالم بأسره ليصبح ملعبا أمريكيا، بل امبراطورية أمريكية، حيث ستنتشر الثقافة والقيم الأمريكية نظراً لسيطرة أمريكا على وسائل الإعلام والاتصال والتكنولوجيا المذهلة السرعة، وهي أقوى أدوات العولمة.

ومن جهة أخرى نظر إليها مفكرون من العالم الثالث، ومنهم مفكرون عرب، بعد أن ناقشوا مفاهيمها ومصطلحاتها ومنها «الأمركة» بمعنى سلبي، «والاستعمار الجديد»، «والغزو الثقافي»، «والدولة بلا حدود»، «وامبراطورية الفوضى»، وغيرها. وهم يرون في العولمة مزيداً من الامتداد نحو الإنتاج الرأسمالي. ويرى بعضهم أن سيطرة الشركات العملاقة هو تغيير لحجم الدولة، وتذويب للحدود، وسعي إلى رسملة العالم، وهذا سيخلق التبعية وعدم التكافؤ والعدالة بين المركز والأطراف، وسيكون هناك استغلال للعالم الثالث الفقير الضعيف(٢).

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية: أ) ما هي التطورات التي حصلت في هذا الحقل. ب) وما هي تأثيراتها على حياتنا. ج) وأين العرب مما يسمى ثورة الإعلام والاتصال. د) وما هي التحديات المستقبلية!

أولا: التكنولوجيا وتطور وسائل الاتصال والإعلام

استخدمت الكهرباء بعد اختراعها في مطلع القرن التاسع عشر، لتسريع نقل المعلومات والأخبار والأحداث، وكان ذلك بفضل الرسائل المكتوبة لتستعملها

الصحافة المكتوبة في عام ١٨٣٧ بعد اختراع التلغراف. كانت الصحافة قد شهدت تطورا في القرن التاسع عشر بفضل التطور التقني، ثم ظهر الإعلام المسموع (الراديو) بعد ذلك عندما اخترع جراهام بيل الهاتف لنقل الكلمة المسموعة عام ١٨٧١، وتطورت أدوات الاتصالات الكهربائية لتعمم الكلمة والصورة المرئية والمسموعة بواسطة الشبكات التلفزيونية عام ١٩٢٨، واستعملت الأقمار الصناعية التي طورت وسائل الاتصال والإعلام لتصبح هناك أقمار صناعية تبث منها الفضائيات التي أغرقت السماء ونقل الخبر والصورة مباشرة لحظة وقوع الحدث بفضل النظام الرقمي. وكثيرا ما سمي النصف الثاني من القرن العشرين «بعصر الصورة» التي تطورت لتصبح رقمية سريعة النقل بالحجم واللون.

شهد العصر ثورات أبهرت الإنسان وساعدته على الانتقال والتطور من مرحلة لأخرى، وكان هذا مع التطور السريع في الكمبيوتر والحاسوب، والإنترنت مذهل السرعة الذي أصبح يسمى «بالطريق السريع»، لأثره على تطوير وسائل الاتصال والإعلام بمجملها، إذ له القدرة على وضع المعلومات والوثائق وتخزينها وتوزيعها، وتجميعها بفاعلية عالية.

وجاءت هذه التطورات لتعزز عملية الاتصال التي تعتمد على عدة عناصر هي، المصدر، والرسالة، (والقناة) والمتلقي. فقد ساهمت التكنولوجيا المتطورة في تطوير الوسيلة، أي الراديو، والتلفزيون، والفضائيات، بالإضافة لوسائل الطباعة والتصوير التي تستعمل فيها الكمبيوتر والإنترنت، لتصبح دقيقة ومحسنة للإنتاج الإعلامي وسميت وسائل، «الاتصال الجماهيري» الذي أصبح واسع الانتشار والاتساع بحيث يصل أوسع شرائح المجتمع ومن مختلف الطبقات الاجتماعية، حيث في هذه المجموعات يختلف الناس فيها في مراكزهم ومهنهم وثقافاتهم وثرواتهم، فأفراد (الجمهور) منفصلون عن بعضهم ماديا، ولا تتاح لهم الفرصة للاختلاط أو التقارب، وهم غير منظمين؛ ومثال ذلك أنه عندما يشدهم حدث قومي هام، أو يتابعون حدثاً في وسائل الإعلام، وبالرغم من انتمائهم إلى جماعات وثقافات متنوعة، فإن الرسالة الموجهة تكون على أوسع نطاق «لمن يهمه الأمر»[٣]. وهناك أنواع أخرى من عملية

الاتصال، مثل النفسية والاجتماعية والاتصال الشخصي وغيرها، اهتم بها علماء النفس والاجتماع وغيرهم لن نتعرض لها هنا بالتفصيل ولها نظريات ومدارس مختلفة.

توابع أدوات الإعلام

شهدت الستينيات من القرن العشرين، أدوات وشبكات متطورة عَجّلت في ولادة أجيال جديدة من الاتصال لمزيد من تشابك العالم، فقد تطورت الشبكات العامة من نقل المكالمات الهاتفية إلى أنواع أخرى من المعلومات، مثل ربط أجهزة الفاكس والحواسيب، وتطورت لتصبح شبكات رقمية متكاملة الخدمات وما زالت في تطور مستمر يؤثر بشكل واضح في وسائل الإعلام واستعمالاتها.

وبالرغم من ظهور اللاسلكي في بداية القرن العشرين، فقد تطورت هذه الوسيلة ليتمكن الصحافيون وغيرهم من استخدام الهواتف الخلوية التماثلية ولتصبح في التسعينيات رقمية تمهد لتطور نظام جديد للهواتف الخلوية هو نظام الاتصالات الشخصي.

وفي الثمانينيات أصبح التنافس شديدا بين الشركات الكبرى في العالم لبناء مثل هذه الأنظمة، وبلغ عدد الهواتف الخلوية، في العالم عام ١٩٨٨ أربعة ملايين، وارتفع إلى ما يزيد على ٥٠٠ مليون عام ١٩٩٩، ويتوقع في المستقبل القريب أن يساوى عدد الهواتف الخلوية عدد الهواتف الثابتة وقد يفوقه. ومثل هذه الأدوات الاتصالية النقالة والنظم، تساهم في نقل ونشر الأخبار والمواد الإعلامية والترفيهية، وربما هي نقمة بقدر ما هي نعمة بسبب تشجيع الاستهلاك في الاستعمالات غير الرشيدة في كثير من الأحيان، بالإضافة للمساهمة في زيادة أرباح الشركات الكبرى التي تتنافس على الاحتكارات، على حساب المستهلك.

وجدت شبكات اتصالات الحاسوب وشبكة الإنترنت التي لها علاقة مباشرة مع وسائل الإعلام أهمية خاصة لتسريع العمل الصحافي ولاستعمالات مراكز الأبحاث

والمعلومات التي تطورت في السبعينيات وتوسع استعمالها في البريد الإلكتروني. وأثرت ثورة الإنترنت على توفير المعلومات للصحافيين والإعلاميين، وأصبح هناك في التسعينيات (١٩٩٢) ما يسمى بالشبكة العنكبوتية أو شبكة المعلومات العالمية التي تجاوز عدد المشتركين فيها عام ١٩٩٩ أربعين مليونا واستفادت منها الصحافة المكتوبة والإذاعة والتلفزيون والاستعمالات للاتصالات الشخصية.

ويتوقع المزيد من الاختراعات ومن التطوير في قنوات الاتصال والإعلام في المستقبل بشكل يساهم في تطوير كل ما يتعلق بالكلمة المكتوبة (الصحف) والمسموعة (الراديو) والمرئية (التلفزيون) والمنقولة التي توفر كل ذلك في كل وقت وكل مكان. وقد بدأت المخترعات والتطورات تظهر في بداية القرن الحادي والعشرين الذي جدد ثورة الإعلام في القرن الماضي وطورها لتصبح ثورة جديدة هي الثورة الرقمية (Digital).

ثانيا : أنواع وسائل الاتصال والإعلام وتطورها

١- الصحافة المكتوبة

تعتبر الصحافة المكتوبة أول وسائل الإعلام بعد وسيلة الاتصال الشفهية. وظهرت الصحيفة كمصدر منتظم للمعلومات في بداية القرن السابع عشر، وقد ظهرت الصحافة المكتوبة في بداية القرن السابع عشر في فرنسا (١٦٣١) بشكل متقطع ومضى حوالي قرن من الزمن قبل أن تصدر في فرنسا أول صحيفة يومية (١٩٧٧). وظهرت أول جريدة في لندن عام ١٧٠٢، وأول صحيفة «حديثة» في منتصف الثلاثينيات من القرن التاسع عشر (١٨٣٤) في نيويورك عرفت بصحيفة (البنس) لبخس ثمنها الذي لم يتجاوز بنسا واحدا، وكانت الصحف قبل ذلك تقرأ مجانا في المقاهي كما في باريس أو تعلق ليطلع عليها الناس.

وشهدت الصحافة المكتوبة تطورا ملموسا في أواخر القرن التاسع عشر، بسبب تطور الآلة وأدوات الطباعة والصناعة والتطور التكنولوجي، بالإضافة لتطور الطباعة

التي ظهرت في بداية القرن الخامس عشر (جوتنبرغ) ثم تحسين وسائل النقل والمواصلات مما حقق قدرا أكبر من الانتشار حيث تطورت الخدمة البريدية التي وفرت للصحافة البنية الأساسية المثالية لتوزيع مستمر، كما ساهم في الاهتمام بالصحافة المكتوبة ، وارتفاع في التعليم وتقليص في الأمية، قبل أن يصبح القرن العشرون عصر «ثورة الإعلام» كما سمى القرن التاسع عشر «بقرن الصحافة المكتوبة» قبل أن تصبح الثقافة واسعة الانتشار وإحدى وسائل الاتصال الجماهيري في القرن العشرين(٤).

وتزامن ذلك مع الليبرالية السياسية والاقتصادية التي قامت على حرية المؤسسات وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية . ومع تطور المجتمعات الرأسمالية والشركات الكبرى التي تمكنت من الاستثمار في الصحافة وجعلها سلعة تجارية تطورت لتصبح امبراطوريات واحتكارات في القرن العشرين، ولعلنا نتذكر بعض الأسماء مثل مردوخ وبرلسكوني وبيل جيتس وتيرنر .

ساهم الإعلان ونشره في الجرائد في تعزيز دور الصحافة المكتوبة واستعمالاتها؛ فلم يقتصر الدور على الأخبار والتثقيف والتسلية، بل أدى دورا في الانتعاش الاقتصادي والمالي الضروري لتطوير صناعة الصحافة ، وقرب الإعلان منذ بداية القرن العشرين بين الصحافة وأصحابها، ومؤسساتها، وبين المصالح التجارية. وفي بداية القرن العشرين ، أصبحت الإعلانات تحتل نصف مساحة الصحف مما ساهم في ارتفاع معدلات التوزيع ، واستمر ذلك ليشكل العمود الفقري للصحف ووسائل الإعلام ، والتمويل الرئيسي لها، بالإضافة للأرباح الطائلة، كما هو الحال في الصحف واسعة الانتشار.

وبسبب الإعلانات وانتعاشها نرى أنه بينما صدر في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٩١، ١٦٦٢ صحيفة، توزع ٩ ملايين نسخة نجد أنها ارتفعت بعد عشرين عاماً (١٩١٠) لتوزع ٢٤ مليون نسخة مقابل ستة ملايين في فرنسا.

وبلغ عدد الصحف اليومية في العالم في عام ١٩٧٩ وفقا لإحصائيات منظمة اليونسكو ٨٢٤٠ جريدة تصدر في الدول الصناعية المتقدمة أي ما يعادل

٦ر٥٦٪، مقابل ٣٥٨٠ جريدة في الدول النامية (بدون الصين) أي ٤ر٤٣٪. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فبلغ عدد الصحف في ذلك العام ١٩٨٧ صحيفة يومية أى ٧, ٢١٪ من إجمالي صحف العالم.

أما في الدول العربية فقد بلغ عدد الصحف ١١٠ صحف فقط، أي بنسبة ضئيلة تكاد لا تذكر هي ٣٣ر١٪ من إجمالي صحف العالم، وهذا يرجع لارتفاع نسبة الأمية بالإضافة لأسباب اجتماعية واقتصادية وثقافية. وتبلغ نسبة توزيع الصحف لكل ألف مواطن في الدول النامية ٣٥ نسخة فقط. أما في الدول العربية فتبلغ ٣٣ نسخة لكل ألف شخص، إلا أن بعض الدول العربية الغنية قد تخطت هذه النسبة وتجاوزت الحد الذي وضعته اليونسكو، مما يبشر بالاهتمام بالصحافة ودورها الذي ما زال مهما في زمن الصحافة الإلكترونية في بداية القرن الحادي والعشرين.

وفضلاً عن ذلك، ترتبط الصحافة المكتوبة والمطبوعات عادة بالمستوى التعليمي والثقافي، وتتميز بمنزلة عالية في المجتمع حيث ينظر الأميون باحترام إلى قراء الصحف لتميزهم بالقدرة على الحصول على المعلومات أو صنعها، ويصبحون بالنسبة لهم قادة رأي عام. وهذا يزداد في دول العالم الثالث حيث نسبة الأمية مرتفعة، وكثيرا ما يقرأ المتعلمون الصحف والمطبوعات لأبناء القرى النائية من الأميين في حلقات. وقد تطور انتشار الصحافة المكتوبة في العالم لتعم أرجاء المعمورة بأشكال وأساليب مختلفة وبتقدم وتطور ملحوظ بسبب التفاوت في التقدم العام الاقتصادي والسياسي بالإضافة للدور الذي تقوم به واستعمالاتها في النظم السياسية المختلفة.

الصحافة العربية

وإذا ما رجعنا إلى نشأة الصحافة المكتوبة في العالم العربي وتطورها نجد أنها ظهرت وأدت دوراً جليلاً في أواخر القرن التاسع عشر. وانتشرت بانتشار المطابع بعد أن كانت هذه الآلات محصورة في الأديرة في حلب والقدس، وبيروت والقاهرة، إلا أن المطابع انتشرت بعد حملة نابليون على مصر ١٧٩٨ـ١٨٠١ حيث كان

نابليون يؤمن بالمطبعة ويحملها معه على السفينة ليطبع عليها النداءات الموجهة للشعوب وهو يغزوها كما فعل عندما دخل مصر ، وقام محمد علي باشا الذي حكم مصر بين ١٨٠٥ـ١٨٤٨ بإدخالها لمصر حينما بدأ الإعداد لإنشاء جيش نظامي عام ١٨١٠ ، وقد قام بإنشاء مطبعة بولاق الشهيرة عام ١٨٢٠ ليطبع ما يلزم من كتب وقوانين وتعليمات .

كانت أولى الصحف في مصر جريدة بالعربية (التنبيه) عام ١٨٠٠ وجريدتان فرنسيتان تلتها صحف عديدة ، وكانت (وادي النيل) عام ١٨٦٦ أول الصحف الوطنية . وانتعشت الصحافة بين عام ١٨٧٦ ـ ١٨٧٨ بفضل الصحافيين والمثقفين اللبنانيين والسوريين الذين هاجروا إلى مصر هربا من ملاحقة السلطات العثمانية للمواطنين الذين نشطوا في عهد اليقظة العربية والمطالبة بالاستقلال . وظهرت (الأهرام) في القاهرة عام ١٨٧٦ لتصبح في أواخر القرن العشرين أهم الصحف العربية وأكثرها انتشارا ، وساهمت في تخريج عدد من الصحافيين الذين أصبحوا معروفين عالميا كقادة سياسيين وصحافيين مثل محمد حسنين هيكل . وقد سميت في الغرب جريدة نيويورك تايمز العربية . وانتعشت الصحافة في مصر وكان عددها حتى عام ١٩٠٩ حوالي ١٣٥ جريدة ومجلة ، وقد أدت دورا في إذكاء الروح الوطنية والدعوة إلى القومية العربية والدعوة الإسلامية ، وأصبحت الصحافة المكتوبة منبرا للسياسيين والأدباء .

كما أدت الصحافة العربية التي انتشرت في البلدان العربية الأخرى مثل لبنان وسوريا والعراق في مطلع القرن العشرين دورا في التصدي للحركة الصهيونية ، وكانت (الكرمل) الصادرة في حيفا بفلسطين عام ١٩٠٨ أول من نبه العرب لخطر الصهيونية ، تبعتها جريدة فلسطين (١٩١١) ، ثم ذلك العدد الضخم من الصحف الفلسطينية التي صدرت بين ١٩١١ـ١٩٤٨ ، وخلال النصف الثاني من القرن العشرين بعد قيام إسرائيل(٥) .

أصبحت صناعة الصحافة المكتوبة في الأقطار العربية مثمرة لبعض الصحف العريقة ، خاصة بعد أن أدخل الإعلان إلى صفحاتها ليصبح مصدرا اقتصاديا هاما .

وقد ساعد ذلك على تطور أدوات الطباعة، والتوزيع، والنشر، واستعمال التكنولوجيا الجديدة من كمبيوتر، وإنترنت، وملحقاتها المتسارعة التطور وتوفير المعلومات واستعمال الصور.

وتطورت الصحافة المكتوبة في نهاية القرن العشرين في أكثر دول العالم المتقدم من الصحافة المكتوبة الورقية إلى الصحافة الإلكترونية التي ستتوسع وربما تهدد صناعة الصحافة المكتوبة في المستقبل، بفضل التطور السريع في وسائل الاتصال والمعلومات والتدفق الحر للمعلومات، الذي أصبح يسمى «الطريق السريع» وعصر المعرفة وإقامة مجتمع المعرفة.

وقد لوحظ أن تأثير الإنترنت واستعمالاته في بعض البلدان قد أثر على نسبة قراءة الصحف المكتوبة، وبدا ذلك واضحاً وبخاصة عند صغار السن الذين بدأوا يتحولون إلى الإنترنت. وبحسب التقرير السنوي لحالة وسائل الإعلام State of News Media حول الصحافة الأمريكية طوال الأسبوع عدا يوم الأحد، فقد انخفضت نسبة الـ ١١٪ في غضون ١٢ عاما لتصل إلى نحو ٥٥ مليون في عام ٢٠٠٢.

إلا أن توزيع الصحف في اليابان لا يزال قويا بحسب اتحاد ناشري وكتاب الصحف اليابانية، فقد بلغ رقم التوزيع ٥٣ مليونا عام ٢٠٠٤، مقابل ٥٢٫٨ مليونا عام ٢٠٠٣، وكان ٥٢٫٦ مليونا عام ١٩٩٤.

ولا تزال هناك هوة في توزيع الصحف بين قراء العالم وخاصة بين الدول الصغيرة والفقيرة، وفي كثير من البلدان العربية لم يتجاوز عدد الصحف اليومية لكل ألف شخص الحد الذي وضعته اليونسكو وهو ١٠٠ جريدة، كما في دول العالم الثالث الفقير، بينما فاقت النسبة في الدول الصناعية والغنية التي تقرأ أكثر من العالم الثالث تلك النسبة.

٢ـ الإذاعة

إذا كانت الصحافة المكتوبة أقدم وسيلة إعلام واتصال فإن الإذاعة هي أكبر وسائل الإعلام انتشارا، وذلك لخصائصها المتميزة التي تتيح لشرائح واسعة من الناس

بالاستماع إليها وبخاصة بعد اختراع الترانزستور ١٩٤٧ . وإحدى مزاياها أن سماعها لا يقتصر على النخبة المتعلمة وإنما يتجاوز ذلك إلى الجميع ، وذلك لدورها في التسلية، والتعليم بالإضافة لكونها وسيلة إعلامية وإخبارية . وقد عرف الناس أهمية الإذاعة بعد اختراعها من قبل (فورست) كوسيلة إعلام هامة منذ بداية القرن العشرين (١٩٠٦) . وكان الأمريكيون أول من أوفد مراسلين حربيين لنقل أخبار الحرب اليابانية الروسية ، كما استعملتها روسيا في الاتصالات الحربية .

ازدهر استعمال الراديو من قبل الدول والحكومات بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وتطور البث الإذاعي بعد اكتشاف الموجات القصيرة عام ١٩١٩ ، وقد تمكنت الإذاعات من بث الرسائل لتخترق حدود الدول. وكان لينين وتروتسكي أول من استخدم الإذاعة للوصول للناس في الخارج ومحاولة التأثير عليهم، وقد وصف لينين الراديو بأنه «صحيفة بدون ورق وبدون حدود» (Panfilov, 1981) (٦) .

ووصلت ذروة الاستفادة من البث الإذاعي كأداة إعلام واتصال جماهيري خلال الحرب العالمية الثانية، واتسع استعماله كأداة سياسية ، وكان عام ١٩٣٦ نقطة انطلاق لمرحلة توجيه الإذاعات إلى الجماهير خارج حدود الدول، وبلغات مختلفة، ومنها فرنسا، وإيطاليا، حيث كانت تذيع بثماني عشرة لغة من بينها اللغة العربية .

واستخدمت بريطانيا الإذاعة كأداة اتصال سياسية عام ١٩٣٧ لإيصال سياستها لمنطقة الشرق الأوسط، وأنشأت لهذا الغرض هيئة الإذاعة البريطانية في فلسطين باللغة العربية للتصدي للدعاية الإيطالية، وبثت عام ١٩٣٨ جهازين للإرسال قوة كل منهما ٥٠ ألف واط وذلك حتى يصبح بث الإذاعات البريطانية بالموجة القصيرة من أقوى الإمكانيات في العالم .

وبسبب التطور التقني تنافست الدول في استعمال البث الإذاعي لبث دعايتها التي دخلت مجال الإذاعات الموجهة إلى أمريكا اللاتينية وأوروبا خلال الحرب الثانية (بأربع عشرة) لغة. واستعملت الإذاعة في الحرب النفسية لمواجهة الدعاية النازية التي تفوقت على الجميع، وبرز (جوبلز) وزير الدعاية الألماني في تلك الفترة في أسلوبه الدعائي

المميز. ودخلت الصين حرب الإذاعات بعد الحرب الثانية واستخدمتها في ثورتها الثقافية المعروفة حيث تمكنت من منافسة الاتحاد السوفياتي. وبهذا أثبتت هذه الوسيلة الإعلامية الجماهيرية أنها أداة دعاية وسلاح في يد من يمتلكها (Hale, 1975).

وفي السبعينيات أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تملك أكبر شبكة إعلامية في العالم، وقد استعملت الإذاعات في التعبئة في الحرب الباردة بين أوروبا وبين أمريكا والاتحاد السوفياتي ودول أمريكيا اللاتينية، ومن هذه الإذاعات ـ راديو اوروبا، وراديو الحرية، وصوت أمريكا، وهيئة الإذاعة البريطانية. وفي عام ١٩٨١، كانت هناك ثماني دول في أوروبا الغربية. في المقابل أنشأ الاتحاد السوفياتي محطات ترد على أعدائها وتبث بموجات منها راديو موسكو (١٩٢٩) وراديو السلام والتقدم (١٩٦٤). استغل الروس حرب فيتنام كنموذج لحرب استعمارية وساندوا القضية العربية والقومية، واستغلوا عدم تمويل أمريكا لبناء السد العالي، كما ركزوا على عدالة القضية الفلسطينية ووقفوا إلى جانب الشعوب العربية.

وخلال الحرب الباردة عظم دور وسائل الإعلام ومنها الإذاعة لدوافع أيديولوجية وثقافية وتجارية، إذ واصلت الدول الاستعمارية السابقة في أوروبا استخدام وسائل الاتصال والإعلام للمحافظة على امبراطوريتها الثقافية في العالم الثالث. ولذلك استخدمت اللغة العربية على نطاق واسع لإيصال رسائلها الإعلامية والتأثير على المتلقين.

وتابعت هذه السياسة استخدام الإذاعة للاتصال بالجماهير بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي. وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية اليوم مواصلة سياستها، إذ أنشأت عدة إذاعات باللغة العربية وموجهة لفئة الشباب ومنها (سوا) للتأثير عليهم وعلى ثقافتهم مما يدخل في باب «الغزو الثقافي»، وذلك باستخدام البرامج المخططة، خاصة بعد أن أصبحت أمريكا المسيطرة ليس فقط على صناعة وسائل الإعلام بل على مضامينها أيضاً.

العرب والإذاعة

حققت الإذاعة في البلدان العربية نجاحا كبيرا وخاصة في الأماكن النائية بفضل اختراع الترانزستور. إذ أنهت هذه الآلة عزلة الناس في العالم الثالث وخاصة في الأماكن النائية ومنها العالم العربي. وبعد أن استقلت أكثر الدول العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، اهتمت باستخدام وسائل الإعلام في عملية التنمية الوطنية. وفي السبعينيات اهتمت بإنشاء برامج الإعلام التنموي من أجل نشر المعلومات وإقامة الحملات التثقيفية المتعلقة بالصحة والمرأة والإرشاد الزراعي وغيرها. وتجاوز كثير من الدول العربية الحد الذي وضعته اليونسكو كمقياس لاستعمال الإذاعة وهو (٥٠) جهازاً لكل ١٠٠٠ شخص، وخاصة في البلدان العربية التي تتمتع بارتفاع مستوى الدخل، إذ بلغت (٧٩٧) في لبنان و (٦١٩) في عُمان و٤٥٩ في قطر و٤٠٣ في البحرين و ٣٤١ في الإمارت العربية المتحدة عام ١٩٨٠. وقد ظلت الإذاعة الوسيلة الإعلامية التي تعتمد عليها الحكومات لإيصال سياستها لأوسع شرائح المجتمع، إذ كانت وسيلة اتصال جماهيرية واسعة الانتشار. وأكثر محطات الإذاعة مملوكة للدولة في بلدان العالم الثالث ومنها الدول العربية. وهذا ما ساهم في تشديد الرقابة على المواد الإخبارية، وبثها متقيدة بسياسة الحكومات (حولية اليونسكو ١٩٨٠).

واستخدمت الدول العربية كذلك الإذاعات الموجهة. وأهمها (إذاعة صوت العرب) التي بدأت البث في القاهرة في عام ١٩٥٣ في عهد الرئيس جمال عبد الناصر في القاهرة. وقد أدت دوراً بارزاً في قضايا التحرير بشمال أفريقيا وجنوب اليمن وشرق أفريقيا. فضلاً عن الدعوة إلى التيار القومي العربي الذي تزعمه جمال عبد الناصر. وقد عبّر (صوت العرب) عن قضايا مجاهدي الجزائر والمغرب وتونس والمقاومة الفلسطينية. وعرفت بأسلوب أحمد سعيد المذيع الذي رأس إدارتها. وقد غلب أسلوب تأجيج المشاعر على بثها، واستعمل صوت العرب كأداة حرب ضد العدو الصهيوني. إلا أن مصداقيتها قد ضعفت بعد ادعاءات روجتها عن الانتصارات المصرية على الجبهة أثناء حرب ١٩٦٧. وقد أعيد هذا النوع من البث أيضا في نهاية القرن العشرين في حرب أمريكا على العراق وسقوط النظام العراقي لتحتل أمريكا

العراق، وتخطط لوسائل الإعلام المرئية وتنشئ محطة (الحرة) في العراق لتوهم المستمعين بأنها صوت الشعب العراقي الرازح تحت الاحتلال .

وشهد القرن العشرون ، إنشاء عدة اتحادات إذاعية دولية لتحقيق التعاون الدولي، وكذلك اتحادات إقليمية ووطنية، وكان من بينها اتحاد إذاعات الدول العربية الذي تأسس في القاهرة ١٩٦٩ ، وانضمت إليه ٢٢ دولة عربية. وقد كان الهدف منه التخطيط والتنسيق بين الهيئات الإذاعية الوطنية، وبين الهيئات الإقليمية والدولية. وساعد ذلك على تبادل البرامج، وخاصة الترفيهية، وهناك مركز التدريب ومقره في دمشق ، كما أنشئ مركز للبحوث في السبعينيات في بغداد.

٣ـ التلفزيون

بفضل التطور التكنولوجي والاتصالات وجد التلفزيون كأداة إعلام حديثة ، وقد ظهر وانتشر بشكل أبطأ من الإذاعة والصحافة المكتوبة بفضل خصائصه المحدودة التي تختلف عن الراديو الذي انتشر على نطاق واسع. ففي عام ١٩٣٥ تمكنت ألمانيا من تحقيق أول بث تلفزيوني غير ملون، ثم فرنسا ١٩٣٦ وأمريكا عام ١٩٣٩ . وتطور في الولايات المتحدة ليبث بالألوان عام ١٩٥٤ وانتشر في الدول الأوروبية في بداية الستينيات. وجاء البث التلفزيوني مباشرة من الأقمار الصناعية . ولم يقف هذا التطور إذ استخدمت التكنولوجيا الرقمية في البث التلفزيوني المباشر من الأقمار الص ناعية في الثمانينيات. ومنذ ١٩٩٣ وجدت شركات البث التلفزيوني الفضائي واستعمال البث التلفزيوني الرقمي الذي غزا السماء والأرض.

وفي الربع الأخير من القرن العشرين كثر ظهور الأقمار الصناعية التي ساعدت على توسيع نشر التلفزيون، وهناك أكثر من ٥٠٠ قمر صناعي تسبح في الفضاء فوق رؤوسنا وهي ذات أهداف متعددة، ومنها زيادة قنوات الإرسال التلفزيوني من كل جنس أكثرها أمريكي.

وظهر التلفزيون في البلاد العربية في أواسط القرن العشرين وكان أولها في المغرب ١٩٥٤ ، وآخرها في البحرين ١٩٧٣ ، وأصبح التلفزيون في العالم العربي من أوسع

قنوات الإعلام انتشارا وجاذبية، لخصائصه التي ساهمت في إدخال التسلية بالإضافة لاستعماله كأداة أخبار وتعليم وإرشاد وتدريب(٧).

ولوحظ حتى الثمانينيات والتسعينيات أن مضمون البرامج التلفزيونية العربية لا يزال خاضعاً لشركات الإنتاج العالمية التي تبث برامج دعائية إعلانية تهدف للربح المادي الاستهلاكي. وفضلاً عن ذلك فإن البرامج المخصصة للتسلية والترفيه والتي تتمثل في المسلسلات والأفلام في بعض المحطات العربية تصل إلى أكثر من ٧٠٪ من مجمل ساعات البث، كما يطغى على بعض برامج الترفيه هبوط مستواها، مما يدل على انتفاء الإنتاج المحلي الجيد الذي يحافظ على الهوية والخصوصية العربية مع الانفتاح على العالم.

واهتمت الدول العربية عن طريق المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية التابعة لجامعة الدول العربية في الثمانينيات بظهور شبكة (عرب سات) لتوفير خدمات الاتصال والإعلام المتنوعة بالإضافة لمحاولة ربط العالم العربي مع الشبكات العالمية. وهناك أكثر من ١٥٥ محطة تلفزيونية فضائية عربية موزعة بين الدول العربية لبث البرامج الثقافية والتربوية والاقتصادية والرياضية والترفيهية التي تشكل أعلى نسبة من البرامج.

وفي بداية القرن الجديد استطاعت قنوات فضائية عربية، وهي (الجزيرة) التلفزيونية و(العربية) و(أبو ظبي)، منافسة المؤسسات التلفزيونية العالمية بامتياز وخاصة في حرب العراق والممارسات المستمرة ضد الفلسطينيين التي تقوم بها القوات الإسرائيلية المحتلة. وقد تمكنت هذه الفضائيات من نقل الحقائق وبثها على العالم بواسطة المحطات العربية الحكومية التي نقلت عنها، وتمكنت هذه الفضائيات من منافسة CNN وBBC وFOX وغيرها من المحطات العملاقة المحتكرة لوسائل الإعلام والاتصال في العالم. ويعد هذا تطورا نوعيا وتاريخيا في الإعلام العربي الذي يؤمل أن يقوى ويتعزز باللغات الأجنبية ليصل للعالم ويقلل من احتكار الشركات عابرة القارات وخاصة أمريكا. وقد بادرت الجزيرة بإنشاء محطة إخبارية على غرار CNN لتبث الأخبار باللغة الإنجليزية في

مطلع القرن الجديد مما يبشر بمستقبل أفضل لأهداف الإعلام العربي والتطور في هذا المجال[٨] .

وكالات الأنباء

مع تطور وسائل الاتصال والإعلام من صحافة، وإذاعة، وتلفزيون، وفضائيات أصبحت هناك حاجة لمصادر الأخبار العالمية، وكانت قد أنشئت منذ منتصف القرن التاسع عشر أربع وكالات أنباء عالمية لتيسّر للصحافة الحصول على المعلومات والأخبار، وأصبحت الوكالات الرائدة في هذا المجال : أسوشيتد برس (AP) ١٨٤٨ ويونايتد برس (UP) وانترناشيونال برس (IP) (١٩٠٧) وهي أمريكية، ووكالة الأنباء الفرنسية (١٨٣٥) ووكالة رويترز (Reuters) البريطانية (١٨٥١) وهي تؤدي اليوم دوراً هاماً على الصعيد العالمي، لقدرتها التكنولوجية والمادية والفنية، بالإضافة إلى وكالات الأنباء الفيلمية التي ازدهرت في منتصف القرن العشرين[٩] .

احتكرت هذه الوكالات الخدمة الإعلامية خلال القرن العشرين، وظلت تتحكم في جمع وتوزيع المعلومات والأنباء الفيلمية مما خلق عدم توازن في تدفق المعلومات، وأوجد فجوة بين الشركات الكبرى الرأسمالية وبين دول العالم الثالث خاصة. وقد أصبحت الأخبار والدعاية للشركات المحتكرة سلعة ووسيلة للاستثمار وبضائع قابلة للبيع والشراء.

اختلف دور وكالات الأنباء في الجمهوريات السوفياتية والدول الاشتراكية عن عالم الاحتكارات الرأسمالية التجارية، إذ اعتبرت الصحافة ووكالات الأنباء مرفقا عاما من مرافق الدولة، وجدت لتخدم الطبقة العاملة والنظام الاشتراكي. وكان الإعلام قبل انهيار الاتحاد السوفياتي وسيلة الدولة لبيان سياستها والكشف عن نواياها تجاه الشعب الذي تحكمه أو تخدمه.

ظلت وكالات الأنباء السوفياتية وأهمها تاس ونوفوستي (١٩٦١) مسيّرة من قبل الدولة في مرحلة حكم ستالين. وفي عام ١٩٥٧، أي بعد وفاته، لوحظ تأثير الإعلام

الغربي على المقالات في الصحافة الداخلية. إلا أن سياسة نشر الأخبار الخارجية وتوزيعها على الوكالات العالمية بواسطة وكالات الأنباء السوفياتية ظلت قائمة على الحرص الشديد، والدقة التامة المرسومة في الخطة الإعلامية. وكانت تهدف إلى دور دعائي وثقافي والتزام بالدعوة للسلام، كما التزمت بالوقوف لجانب دول العالم الثالث وحركات التحرر الوطني ـ ومنها الحركات العربية ـ وضد النظام الرأسمالي، وكل مفاهيمها تعتمد على النظرية الماركسية.

أما في العالم الثالث ـ ومنه الدول العربية ـ فقد ظهرت في أواسط الخمسينيات وكالات أنباء وطنية وإقليمية تقوم بجمع وتوزيع الأخبار على الصحف المحلية والعالمية، إلا أنها ظلت تعتمد في جمع الأخبار العالمية على وكالات الأنباء الغربية التي أصبحت تحتكر الأخبار وخاصة الأمريكية. وساهمت العوامل الاقتصادية في المنافسة التي أثرت على حجم المؤسسات الإعلامية لتصبح مشروعات تجارية، وليست مؤسسات لها رسالة تؤديها نحو الشعوب، إذ بات هم وسائل الإعلام ـ ومنها وكالات الأنباء ـ تحقيق الربح وامتلاك وحدات إعلامية أكبر بل امبراطوريات تجارية.

وأصبحت الجرائد الكبرى في العالم تحتكر مصدر المعلومة ومنها: صحف التايمز، والديلي تلغراف، والجارديان (لندن)، واللوموند (فرنسا) وواشنطن بوست، ولوس أنجلوس تايمز وغيرها (الولايات المتحدة)، وأصبحت تبث للعالم موادها الإعلامية كمصدر أساسي أو مكمل للأخبار.

تحكّم العالم الغربي حتى العقد السابع من القرن الماضي بمصادر الأخبار وتوزيعها، وأثر على مضامين الأخبار في دول العالم الذي تأخذ عنها السلبي والإيجابي، دون تفحصها، حتى تنبهت دول العالم الثالث للمشاكل التي أوجدتها هذه الأنظمة لها وتسببت في تعثر وضعهما بدل تقدمه. وأجريت دراسات عدة أثبتت تحيز مصادر الأخبار الغربية مما سبب انخفاض تدفق الأخبار إلى الدول النامية وعرقلة بناء قنوات اتصالات تخدم مصالحها. وفضلاً عن ذلك فإن نقص التدريب والآلات، وارتفاع أسعار البرقيات، وتوظيف المراسلين كل ذلك زاد من تبعيتها. ومع تطور الآليات التكنولوجية من الحاسوب والإنترنت والأقمار الصناعية، في العقدين الأخيرين من

القرن، تحسنت كمية نقل الأخبار والمعلومات عن العالم الثالث إلا أنها ما زالت غير متعادلة، وزادت من توسيع الاحتكارات الإعلامية التي تخدم ما يسمى بالعولمة التي أصبح الإعلام وأدواته أهم عواملها. ويكفي أن نقارن نسب استعمال وسائل الاتصال والإعلام لنتأكد من صحة ذلك، إذ بلغت عام ١٩٩٩ (٢٧) تلفزيونا و١٥ هاتفا و٤ حواسيب لكل ألف شخص. وبالطبع هناك فرق شاسع بين الدول الصناعية والدول النامية إذ تتقدم أميركا على الجميع، فقد بلغ المتوسط في أمريكا ٧٩ تلفزيونا و٦٠ هاتفا و٣٠ حاسوبا، بينما بلغ في الدول النامية ١٨ تلفزيونا و٥ هواتف وحاسوبا واحدا[١٠].

وبالرغم من اعتماد وسائل الإعلام والصحافة العالمية على خمس وكالات محتكرة أمريكية وأوروبية إلا أن دول العالم الثالث قد أنشأت وكالات أنباء إقليمية في محاولة التخلص من تحيز تلك الوكالات التي كانت تخدم مصالح الغرب. ومن هذه الوكالات: الانتربرس سرفيس، ومجمع وكالات أنباء عدم الانحياز ١٨٧٦. كما أنشئت وكالات أنباء عربية كان أولها وكالة أنباء الشرق الأوسط في مصر عام ١٩٥٦. كما تم إيجاد اتحاد وكالات الأنباء العربية التي عقدت اتفاقات مع الوكالات الإقليمية العالمية غداة حركات التحرر الوطني التي بلغت أوجها في الثمانينيات. وأنشأت الدول العربية عددا من المنظمات والاتحادات لضمان التنسيق والتكامل بين مختلف قطاعات الإعلام والاتصال ولتبادل المعلومات. ومن بين الشبكات هيئة تلفزيون الخليج أو مراكز تبادل الأنباء في المشرق، وفي المنطقة الوسطى والمغرب، وتم ربط الشبكات الإقليمية مما ساهم في تبادل أكبر مع بعض الشبكات العالمية الدولية الرئيسية.

ثالثا: تأثير الإعلام ونظرياته [١١]

ثمة تساؤلات حول الاهتمام بوسائل الإعلام والاتصال ومدى تأثيرها على إحداث تغييرات في سلوك الناس وعاداتهم وتقاليدهم ونمط حياتهم، ولذلك اهتمت المؤسسات والسلطات على اختلاف أنواعها ونظمها ومدارسها بالإعلام خاصة

واستوثقت من مدى تأثيرها على الجماهير، وكيفية استعمالها في الحقول السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة للتجارية التي تعتمد على الإعلانات.

صحب هذا الاهتمام تطور في نظريات الإعلام أو ما بات يعرف بوسائل الإعلام والاتصال الجماهيري Mass Communications وازدهرت أثناء الحرب العالمية الثانية، وظلت تنمو وتتفاعل في النصف الأخير من القرن العشرين. وكان تأثيرها في الدعاية المرافقة للحرب العالمية الأولى التي استخدمها هتلر، السبب الأكبر في الاهتمام بالبحوث والدراسات لاكتشاف تأثيرها على الجمهور. وتطورت على مراحل مختلفة، حتى دخلت القرن الواحد والعشرين بقوة. ويرجع ذلك إلى الإعلانات التجارية ولمراجعة مفاهيم العولمة ودور الشركات متعددة الجنسيات في الوصول لأوسع مناطق ممكنة في العالم والتأثير على الناس أو المستهلكين لبيع منتجاتها، بالإضافة إلى أهداف أمريكا السياسية التي أصبحت الدولة الوحيدة الكبرى في العالم بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. وقد حرصت أمريكا مثل الشركات الكبرى لنشر سياستها ومفاهيمها، وطموحاتها في أرجاء العالم بالوسائل السلمية أو الحربية ولرسم صورة لها قد لا تكون إيجابية دوما.

تطورت الأبحاث التي قطعت شوطا كبيرا في مجال الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري في دراسة الإعلام وتأثيره. وتم وضع دراسات ونظريات متعددة وأكثرها في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، من أهم النظريات التي قام بها هارولد لازويل (Lass Well) في عام ١٩٢٧ وهو سياسي وليس إعلامياً. وكان ذلك بعد الحرب العالمية الأولى واستعمال الإعلام في الدعاية، إذ برر الحلفاء انتصارهم بسبب حرب الدعاية. وعلى إثر ذلك أسس معهد لتحليل الدعاية في الولايات المتحدة عام ١٩٣٧. وقد عزت هذه النظرية أهمية الشخصيات القيادية «الكارزماتية» في التأثير على الجماهير ولكن ليس باستعمال جميع الرسائل الإعلامية.

وفي أعقاب الحملات الانتخابية الرئاسية في أمريكا عام ١٩٤٠، برزت نظرية جديدة لعدد من الباحثين الإعلاميين وعلى رأسهم (Lazar feld)، وهي نظرية انتقال المعلومات على مرحلتين (Two Step Flow of Communication). اهتم العالم

بنتائج هذه النظرية ليس في العالم الصناعي فقط بل في العالم الثالث، ومنها البلدان العربية والإسلامية حيث تشير إلى أن لقادة الرأي العام دوراً هاماً في انتقاء وبث الرسائل الإعلامية للتأثير على الجماهير وخاصة في المساجد، حيث ينشر قادة الرأي المعلومات التي يستقونها من وسائل الإعلام على جمهورهم .

ولم يقف تطور النظريات وازدهارها في وسائل الإعلام والاتصال الذي أصبح يسمى جماهيريا في الخمسينيات والستينيات. وظهرت عدة نظريات أخرى منها نظرية انتشار المبتكرات التي وضعها روجرز Rogers وشوميكر Shoemaker وتتعلق بقادة الرأي العام وتأثرهم بوسائل الإعلام، وانتشار المبتكرات في النظام الاجتماعي. اهتمت بهذه النظرية المؤسسات المهتمة بالتنمية الريفية والتقليدية، ومنها دول العالم الثالث حيث حاولت إيجاد مؤسسات تهتم بالإعلام التنموي خاصة وأن وسائل الإعلام مملوكة للدولة وتتوزع المعلومات والحملات الاتصالية من القمة إلى الأسفل .

واهتمت الدول العربية بالإعلام كأداة ووسيلة لتسريع عملية التنمية في السبعينيات، واستثمرت في وسائل الاتصال والحملات لبث رسائلها التثقيفية، وعنيت بتغيير العادات والسلوك السلبي في بعض المجتمعات. إلا أنها أهملت تدريب القوى البشرية، مما ساهم في الاعتماد على الإنتاج الأجنبي الذي لا يتماشي في غالبيته مع احتياجات المجتمعات العربية وهويتها . وفشلت مثل هذه المحاولات في معظمها وتوسعت الفجوة بين المجتمعات الصناعية والنامية التي كان همها تسويق أدوات الاتصال والإعلام من أجل الربح المادي للشركات الاحتكارية خاصة بعد أن زاد الاهتمام باستعمال هذه الأدوات في الثمانينيات لنشر الإعلانات للشركات الكبيرة للتأثير على المستهلك.

ومن بين النظريات التي ثبتت صحتها في التطبيق نموذج ترتيب الأولويات Agenda Setting الذي درسه Bernard Berlson عام ١٩٤٨، وتبين أن وسائل الإعلام بهذا المعنى تقود وتثقف الجمهور حول ما يتحدث الناس عنه، ولها أهمية ودور في تشكيل حياة الناس والتأثير عليهم . عزز النظرية الباحثون الذين تابعوها مثل مكومبس MCcombs وشو (Roland Show) وخلصوا عام ١٩٦٨ إلى أن وسائل

الإعـلام ترتب الأولويات (تضع الأجندة) للحملة السيـاسـيـة بالتـأثيـر على بروز الاتجاهات نحو القضايا السياسية[١٢].

التنمية والإعلام والعالم الثالث

وفي الخمسينيات واصل الباحثون دراساتهم حول أهمية وسائل الإعلام في التحديث في العالم الثالث الذي كان لا يزال متخلفا عن العالم الصناعي في أكثر المجالات وخاصة الإعلامية. ويعتبر دانيال ليرنر Lerner أبرزهم. وقد أجرى أبحاثا مسحية في ست بلدان في الشرق الأوسط هي : تركيا، وإيران والأردن وسوريا ولبنان ومصر، وفي انموذجه اعتبر النموذج العربي للتحضر تاريخياً واعتبر انتشاره أساسا للتحديث في المجتمعات التقليدية، وركز على التقمص الوجداني Empathy ووضعه كعامل هام من أجل التأثير بين عوامل أخرى[١٣].

واجهت نظرية (ليرنر) انتقادات حادة في العالم الثالث، وأخذ عليها أنها تدعو إلى التبعية للغرب، إذا ما أراد لهذا العالم إدراك التحضر. بيد أنه لا يزال لهذه النظرية من يؤمن بها إذ تحاول الشركات التجارية والإعلامية فرضها وهي تنشر العولمة بواسطة كتّاب ومفكرين، كهنتنجتون وفوكاياما في بداية التسعينيات، حيث تنبأ هنتنجتون بصراع الحضارات ثم فريدمان (الصحافي في نيويورك تايمز) الذي يبشر بفوز الليبرالية الأمريكية وأمركة العالم.

وتنبهت دول العالم الثالث في آسيا وإفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية وبشكل خاص في عام ١٩٦٠ الذي سمي بعام إفريقيا، حيث نشطت الأبحاث لدراسة أثر الإعلام في التنمية القومية وتأثيره، خاصة وأن تلك الدول الفقيرة اقتصاديا فقيرة أيضا في التقدم التكنولوجي والنهضة العلمية والصناعية مما جعلها متأخرة في صناعة واستعمال وسائل الاتصال والإعلام. وهناك عوامل أخرى منها التدخلات الخارجية طمعا في مواردها الطبيعية كما هي التحديات المعيقة مثل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والاحتلال الأمريكي للعراق وغيرها من المعوقات.

اهتمامات الدول العربية بدراسة الإعلام وتأثيره

بدأ تدريس الصحافة في المنطقة العربية عام ١٩٣٥ بواسطة الجامعة الأمريكية في القاهرة. ويعتبر معهد التحرير والترجمة والصحافة التابع لكلية الآداب بجامعة القاهرة أول (معهد عربي أكاديمي لتدريس الصحافة)، وقد تحول المعهد لكلية إعلام في الجامعة عام ١٩٧٢. وكانت الدول العربية قد عززت استعمال الصحافة المكتوبة التي كانت الوسيلة الوحيدة للاتصال بوسائل الإعلام المرئية والمسموعة الراديو والتلفزيون، بعد أن ازدهرت وخاصة بعد النصف الثاني من القرن العشرين، وفي مراحل التحرر الوطني. إلا أن تطور أساليب البحث في الدول العربية اتسم بالنزعة الأكاديمية، واعتمد على البحوث الغربية التي لا تركز على خصوصية الثقافة العربية الإسلامية أو المشكلات الناتجة عن التخلف الاقتصادي والاجتماعي أو رسم سياسات الإعلام العربي. وظهر هذا الاعتماد ليس فقط في صناعة أدواته بل وأيضا في محتوياته، من برامج تعليمية وترفيهية، إلى درجة أصبح معها يهدد الهوية العربية مع انتشار الفضائيات والمحطات الرقمية التي لا حدود لها.

ومن أجل النهوض بالبحوث الإعلامية العربية وتوثيقها أنشىء عدد من المؤسسات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي من أجل التعاون، وأقيمت أربعة مراكز تولى تنسيقها المركز الإعلامي العربي للعلوم الاجتماعية وكانت بداية للربط مع الشبكة الدولية لمراكز التوثيق في مجال بحوث الاتصال وسياساته، وفي الثمانينيات أنشأت الدول العربية عددا من المنظمات والاتحادات لضمان التنسيق والتكامل بين مختلف قطاعات الإعلام والاتصال، كان أبرزها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (إليكسو). وهي تختص بالإعلام من أجل التنمية والثقافة، كما أنشئت اللجنة العربية الدائمة للإعلام في الجامعة العربية، اتحاد إذاعات الدول العربية والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عربسات) واتحاد وكالات الأنباء العربية، واتحاد الصحافيين العرب واتحاد الموزعين العرب، واتحاد الناشرين والاتحاد العربي لمنتجي الأفلام.

وتقوم هذه المؤسسات بإجراء دراسات وأبحاث تساهم في فهم واقع وتحديات وسائل الإعلام العربية ودراسة احتياجاتها للتطور والتدريب في هذا المجال من أجل

سد الفجوة الكبيرة بين الغرب الذي يسيطر على الإعلام وبين الاتصال العربي .

تحيز وعدم توازن إعلامي

نتيجة لسيطرة الشركات الكبرى واحتكارها لمصادر الأخبار من وكالات أنباء وإذاعة وشبكات تلفزيونية وأقمار صناعية خلال القرن العشرين ، حدث عدم توازن إعلامي في مجال الأخبار ونقلها ، كما برزت تحيزات واضحة من جانب الغرب بإزاء العالم الثالث ومنه الدول العربية والإسلامية . وقد ازداد هذا ، كما يبدو ، في مطلع القرن الواحد والعشرين حيث ظلت الأخبار المتعلقة بالدول النامية حتى الثمانينيات لا تزيد عن ربع ما تقوم بتغطيته عن الغرب ، بالرغم من أن الدول النامية تشكل ٧٥٪ من سكان العالم ، كما ظهر تحيز «كيفي» إذ اتسمت الأخبار عن العالم الثالث بالسلبية ، وخاصة في الحروب والصراعات والكوارث ، كما جاء في دراسات باحثين غربيين .

وهناك أسباب لهذا التحيز : سياسية واقتصادية وثقافية ، فضلاً عن العلاقات التاريخية وحقبات الاستعمار المباشر المتسلط في النصف الأول من القرن العشرين مثل الاستعمار البريطاني ، والفرنسي والايطالي الذي ترك آثاره النفسية والثقافية ورسم صورة سلبية عن العرب ، كما أن وكالات الأنباء والصحف العربية قد أسهمت في أكثرها في تشويه الصورة . ويرجع ذلك لسيطرة الرأسمال الصهيوني واحتكاره لكثير من وسائل الإعلام في الغرب الأوروبي وفي الولايات المتحدة الأمريكية . ثم أن كثيراً من مراسلي الصحف العالمية الكبرى مثل نيويورك تايمز وواشنطن بوست ، ولوس انجلوس تايمز ، وول ستريت جورنال هم متحيزون لصحفهم . وفي منتصف السبعينيات كان لشبكة CBS (٧٥) مراسلا لتغطية أنباء الولايات المتحدة و(١٤) فقط لتغطية بقية أجزاء العالم . كما وجد المراقبون أن هناك ارتباطاً بين عمل بعض المراسلين الأجانب وبين أنشطتهم في الخدمات السرية ، وظهر التحيز وغياب العدالة في التدفق الإعلامي واضحا في زمن الحروب ، وقوياً في فترة الحرب الباردة وبعدها وتكشف ذلك في نهاية القرن غداة انهيار الاتحاد السوفياتي ، وحرب أفغانستان وحرب العراق ،

إذ كان هذا واضحا حينما اصطحبت القوات الأمريكية أكثر من ٦٠٠ من الصحافيين على الدبابات لنقل الأخبار عبر وكالة الاستخبارات. وتخطط أمريكا ضمن «مشروع الشرق الأوسط الكبير» لإعلام عالمي بحجة التغيير والإصلاح ليخدم مصالحها. وهذا يناقض ما جاء في المادة السادسة من الإعلان الدولي الذي تضمن: «إن إيجاد توازن جديد وتبادل أفضل في مجال تداول المعلومات هو أمر مؤات لقيام سلام عادل ودائم لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي للبلدان النامية»[١٤].

التعاون الدولي لإيجاد توازن عادل

اهتمت الأمم المتحدة ومؤسساتها بالإعلام ومشكلاته، وأهمية التعاون الدولي لإصلاحه، واهتمت اليونسكو منذ نشأتها بالرجوع إلى قرارات الأمم المتحدة والحقوق المتعلقة بحقوق الإنسان ومنها (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي أقرته في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ وخاصة المادة ١٩ منه. والقرار ٣٣/ ١١٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٧٨ المتعلق بالتعاون والمساعدة في استعمال وتحسين الشبكات الوطنية للإعلام والاتصال الجماهيري لخدمة التقدم الاجتماعي والتنمية، وإعلان مبادىء التعاون الثقافي الدولي الذي اعتمدته اليونسكو ١٩٦٦).

وجرت لجنة مكبرايد المعينة من اليونسكو على دراسة عدم التوازن في إنتاج الأنباء وتوزيعها وتداولها، ووضعت تقريرها المشهور عام ١٩٨٠ تحت عنوان «أصوات متعددة وعالم واحد»، وهو يتعلق بقضية التعاون الدولي الذي ساعد على طرح فكرة نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال (١٩٧٦) أيده العرب ودول عدم الانحياز من أجل الاستفادة من الإعلام في عملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون تحيز. ويرى خبراء الإعلام في العالم الغربي أن التعاون على المستوى المحلي والإقليمي والدولي يساهم في تحسين تدفق الإعلام خاصة. وقد أصبح هناك وسائل إعلام وفضائيات وتكنولوجيا متوافرة، لكن الإنتاج الإعلامي لا يزال ضعيفا ولا يسمح بمنافسة المؤسسات الغربية الاحتكارية رغم ظهور مؤسسات عربية أثبتت وجودها منذ

الاحتلال الأمريكي للعراق وما تقوم به إسرائيل من ممارسات وتمكنت محطات (الجزيرة) و(العربية) و(أبو ظبي) من منافسة CNN والمحطات الإخبارية العالمية، ووقفت أمامها وأمام محطات متحيزة للصهيونية مثل محطة FOX ، لإظهار بشاعة الحرب والاحتلال.

المواثيق الدولية وحرية الإعلام (١٥)

تعتبر الديمقراطية والحرية حقاً من حقوق الإنسان التي أكدت عليها المادة ١٩ من (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ . ووثق هذا الحق في الميثاق الدولي وتمت المصادقة عليه لاحقا في عام ١٩٦٦ من قبل ١٤٠ دولة. واهتمت به الدول ثم أكدت عليه في أكثر المواثيق والدساتير والعهود الإقليمية، ومنها: العهد الأوروبي لحماية حقوق الإنسان، والحريات الأساسية والعهد الأمريكي لحقوق الإنسان والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

ويلاحظ أن الوثائق الدولية الخاصة بحرية الصحافة واضحة ، فتنص المادة (١٩) من الاعلان العالمي بحقوق الإنسان على أن : «لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشتمل هذا الحق على حرية الرأي دون تدخل وحرية الحصول على الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية». كما نصت المادة (١٩) من (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ١٩٦٦) الذي وضع موضع التنفيذ في ٢٣ مارس ١٩٧٦ ، على أن : «لكل إنسان الحق في اعتناق الآراء الخاصة به دون مضايقة».

وتتشابه المواثيق الدولية في تأكيدها على أهمية الحرية بشكل عام وحرية الصحافة بشكل خاص، ويبدو ذلك واضحا في اتفاقية حقوق الإنسان والحريات «الاتفاقية الأوروبية» التي صدرت في نوفمبر ١٩٥٠ ووضعت موضع التنفيذ في ١٩٥٣ وجاء فيها: «لكل شخص الحق في حرية التعبير ويشمل هذا الحق حرية الرأي»...

وفي عام ١٩٦٩ صدرت الاتفاقية الأمريكية لحماية حقوق الإنسان ووضعت

موضع التنفيذ في يوليو ١٩٧٨. وتنص المادة (١٣) من هذه الاتفاقية على حرية الفكر والتعبير وجاء فيها: «لكل إنسان الحق في حرية الفكر والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في البحث عن مختلف أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، دونما اعتبار للحدود سواء أكانت شفوية أو كتابة أو طباعة أو في قالب فني أو أي وسيلة يختارها».

كما جاء في بند آخر أنه لا يجوز تقييد حق التعبير بأساليب أو وسائل غير مباشرة، كالتعسف في الإشراف الحكومي أو غير الرسمي على ورق الصحف أو استخدام ترددد موجات الإرسال الإذاعية أو التلفزيونية أو الآلات أو الأجهزة المستعملة في نشر المعلومات أو أية وسيلة أخرى من شأنها نقل الأفكار والآراء وتداولها.

وجاءت نفس المبادئ لتنظيم حرية الرأي في إفريقيا عندما وضع الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في تموز ١٩٨١ ووضع للتنفيذ في نفس السنة.

وحددت اليونسكو، المنظمة المعنية بوسائل الاتصال والإعلام، يوما أسمته: «اليوم العالمي لحرية الصحافة» يحتفل به بتاريخ ٣ أيار من كل عام، لتؤكد على ما جاء في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ونشطت المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني في تعزيز حرية الصحافة والديمقراطية في العقود الأخيرة من القرن، بعد أن تنبهت إلى انتهاك حقوق الإنسان بسبب الحروب وممارسات السلطات ضد الصحافيين والتي هي في تزايد. من بين هذه المؤسسات (بيت الحرية) Freedom House، وأمنستي انترناشيونال ومراسلون بلا حدود ومقرها (باريس)، وتقوم الأخيرة بنشر تقرير سنوي حول وضع الصحافة في كل بلد في العالم ومدى ممارسة الحريات أو قمعها. وقد جاء في التقرير لعام ٢٠٠٥ مقتل ٢١ صحافيا بينهم ١٩ على الأقل في العراق، ونصف الصحافيين في العالم الذين سقطوا هم من الشرق الأوسط، وللجمعية فروع في أكثر من عشرة بلدان في العالم.

وتشير إحصائيات التقارير السابقة إلى أنه ما بين ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥ في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، جرى قتل ٧٣ من الصحافيين والإعلاميين ومساعديهم واختفاء ٣ وخطف ١٠ بينما كانوا يقومون بمهماتهم الصحافية وكشف الحقيقة في حرب العراق.

ومع الأسف فما زالت القوانين الدولية التي أبرمت لحماية الصحافيين غير منفذة في أكثر بلدان العالم ولا يزال الصحافيون يسجنون ويهربون من بطش السلطات والحكومات كما تشير المؤسسات المدافعة عن الصحافيين وأهمها «صحافيون بلا حدود» التي تقوم بمساعدة الصحافيين السجناء، ونشر انتهاكات حرية الصحافة وتعميمها، ومساعدة وسائل الإعلام التي تتعرض للقمع والعمل جنبا لجنب مع المنظمات الدولية الرئيسية، كما خصصت خطا ساخنا على مدار الساعة للاستغاثة (SOS) للإبلاغ عن اعتقال أي صحفي أو طرده أو اختفائه.

حرية الإعلام والأنظمة السياسية

في عالم اختلفت فيه الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونظرياتها الاستراتيجية وقوانينها وحراكها، تبين للباحثين والمنظرين أن الإعلام ما هو إلا الوجه الآخر للسياسة. وهذا يعني أن الوسائل الإعلامية وسياستها لها ارتباط وثيق بالسلطة أو نظام الحكم الذي يقرر مسار المجتمع وأهدافه. وتجلى ذلك على مدى أكثر من ٧٠ عاما في الأنظمة السياسية التي كانت مقسمة في العالم حتى عام ١٩٨٩ مع انهيار الاتحاد السوفيتي وتوزعت هذه الأنظمة السياسية إلى:

أ ـ دول النظام الرأسمالي التي ساد فيها النظام الاقتصادي الحر أو الليبرالي، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان. وثبت مفهوم الحرية الاقتصادية من حماية الفرد إلى حماية الاحتكارات وتطور أيضا مفهوم الإعلام من حماية الحقوق الديمقراطية إلى حماية المكاسب الاحتكارية، خاصة وأصبحت الشركات الكبرى هي المالكة لصناعة أدوات الإعلام والاتصال ومنتجاتها.

ب ـ النظرية الشمولية، وقد التصقت بمنظومة الدول الاشتراكية منذ نشأتها وحتى تفككها، حيث يخضع الإعلام للملكية العامة «والحرية المقيدة» وللدولة وسلطاتها.

ج ـ النظرية المختلطة: وهي ما يطبق في العالم الثالث منذ منتصف القرن العشرين، إذ يوائم المخططون مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع والعشائرية، وهي خليط من النظم

السياسية غير المستقرة والمجتمعات القبلية والعشائرية.

وتختلف الدول في مؤسساتها المتعلقة بالإعلام من وزارات ومؤسسات حكومية أو شركات خاصة أو مؤسسات أهلية بالإضافة لأنواع أخرى تنظم وتدعم الإعلام. وفي العالم ما ينوف على خمسين مجلسا للصحافة ووسائل الإعلام أو هيئات مماثلة. ورغم أن مثل هذه المؤسسات قد ظهر لأول مرة في السويد عام ١٩١٦ لينظم العلاقة في كل بلد، إلا أن مجالس الصحافة لم تتمكن حتى في الغرب من تطبيق النزاهة، وقد حاولت بعض الدول العربية إدخال هذا النوع من المؤسسات وكذلك في الدول النامية الأخرى.

ويبدو أن مجالس الصحافة، وإن تنوعت في تشكيل عضويتها، تظل نشاطاتها غير فاعلة، خاصة تلك التي تضم ممثلين ويرأسها وزير إذ تظل السيطرة الحكومية هي الطاغية، وما زالت أزمة حرية الصحافة موجودة على أجندة الحكومات والنقابات المهنية والمؤسسات الصحافية، وتشكل إحدى التحديات للقرن الجديد.

المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والإعلام وحرية التعبير

ونظرا لاعتبار حرية الصحافة حقاً من حقوق الإنسان، فقد وجدت في قرن ثورة الإعلام، منظمات وهيئات غير حكومية تعرف (بالمجتمع المدني) تدافع عن الصحافيين وحريتهم في العمل. وكانت أقدمها (الاتحاد الدولي لمنظمة حقوق الإنسان) الذي أسس عام ١٩٢٢، وهو أقدم منظمة دولية، مركزها (باريس) ويضم ١٥٠ مجموعة وطنية ودولية. كما شكلت شبكة دولية للدعم المشترك لرصد حقوق الإنسان(HRW) وهي أكبر منظمة تُعنَى بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في أكثر من ٦٠ بلداً.

وأنشأ العديد من المنظمات غير الحكومية للدفاع عن حرية التعبير والرأي وحرية الصحافة، من أبرزها: (المادة ١٩)، ومركزها لندن، وجمعية حماية الصحافيين (CPJ) ومركزها نيويورك، وفهرس مراقبة المطبوعات Index on Censorship نشرة نصف شهرية (لندن) والاتحاد الدولي للصحافيين (CPJ) منذ عام ١٩٢١ في لندن

والمركز الدولي للإعلام (IP) والجمعية العالمية لحرية الصحافة (أمريكا).

وهناك العديد من المنظمات الأهلية المهتمة بالصحافة ودورها وتطورها، والتي أصبحت تضم مجموعات نقابية محلية تهدف إلى استعمال الإعلام ليقوم بدور إيجابي في عملية التنمية المتعثرة في أواخر القرن العشرين منها (GFMD). وهناك منتديات دولية تشترك فيها مؤسسات حكومية وغير حكومية، وتهدف هذه المؤسسات للدفاع عن قضايا وحقوق الصحافيين زمن السلم والحرب، والسجناء الصحافيين القتلى، أو الصحافيين الذين تم اغتيالهم، أو الصحافيين الذين يقتلون بطريق الخطأ، والصحافيين المفقودين والصحافيين الذين يتم تعذيبهم، والصحافيين الذين يتم اعتقالهم أو الذين يتم الاعتداء عليهم، أو مضايقتهم بواسطة الضغط الإداري، كما تهتم بشكل خاص بالعقبات أمام الحصول على المعلومة، والعقبات أمام تدفق المعلومات دوليا.

العولمة والإعلام والمستقبل

اعتبر الباحثون والخبراء في الدراسات المستقبلية أن مفهوم العولمة منذ أن استعمل في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، يعتمد على «قطيع» إلكتروني، مصدره وادي السيليكون في سانت خوزيه (كاليفورنيا) في الولايات المتحدة الأمريكية، وتتحكم فيه الشركات الكبرى. وهناك دعوات أمريكية تقول «بانتقاء المركزية وحلول شمسية المعلوماتية مكان القوة التقليدية أو الإرثية وتؤكد هذه الأفكار على سقوط استراتيجيات القوة لتقوم مكانها ديناميات الجماعة العالمية في إيجاد الأفكار، وإدارة الإعلام، وحسن هندسة التعاون في الميادين الاتصالية».

ومن هذه الحقائق يتبين أن القوة الأمريكية الإلكترونية وأدواتها تسيطر على ١٨٠ دولة في العالم وتهدد سلطة الدول، في القرن الحادي والعشرين، وتبدو وكأنها غزو أمريكي يعزز الحروب التي تقوم بها من أجل إقامة امبراطورية تحلم باستبدال السلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بسلطات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، والمجتمع الرقمي الذي سيتحكم في النصوص، والصور، ووسائل الإعلام المكتوبة

والمسموعة والمرئية التي باتت تهدد الثقافات والهوية القومية .

وقد عززت أمريكا أهمية استعمال وسائل الإعلام من أجل أمركة العالم ، وأعطى مروجوها أمثلة بانتشار الوجبات السريعة وألعاب الأطفال ، والموسيقى الأمريكية ، ولبس الجينز ، وإعلانات الشكل الأمريكي من قصة الشعر إلى الوشم على الذراع بالإضافة لاستعمال اللغة والكلمات والمصطلحات الأمريكية للتشبه بها ، وكأنهم يمهدون لانهيار لغات العالم مقابل اللغة الانجليزية التي تراها أمريكا لغة القرن الواحد والعشرين ، وقد يتحقق ذلك إذا ما ظل العالم تابعا للولايات المتحدة في المعلومات التي تبثها شبكاتها العملاقة المتزايدة بلغة قوية وبأنظمة جديدة ستظل تؤثر على وسائل الاتصال والإعلام في المستقبل(١٦) .

وقد بدأت بوادر التغيير في وسائل الإعلام في العالم وتأثيراتها واضحة . ففي الصحافة المكتوبة حدثت تطورات في الكتابة واستعمال الورق وقد تسقط الصحافة المكتوبة أو كما تسمى «السلطة الرابعة» وربما تضعف أمام وسائل الإعلام الأخرى الإذاعة والتلفزيون والحاسوب والإنترنت .

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن غالبية الصحف العالمية قد سارعت إلى وضع نسخها على الإنترنت ، وأصبح هناك محررون مختصون بالكتابة الإلكترونية ، وكذلك للإذاعات مثل إذاعة BBC وهناك توقعات بأن تسود الصحافة الإلكترونية بسبب سرعتها في نقل الأخبار ، وقد يكون ذلك على حساب اللغة والمضمون . هذه التوقعات تخيف المهتمين باللغة والثقافة والتعددية ، وتثير لديهم التوجس من أن تسود ثقافة متشابهة فكرياً وروحياً من شأنها أن تفتت المجتمعات والديانات ، والحقيقة أننا نعيش كل يوم صدمة المستقبل وفق تعبير (توفلر) وبات من الصعب التنبؤ بالمجهول ليس في وسائل الاتصال والإعلام فقط بل وأيضاً فيما يتعلق بكيفية استعمالاتها وبآثارها على الناس الذين يبدو أنهم يفقدون حرياتهم شيئاً فشيئاً .

المراجع

1- Gates, Bill, et.al **The Road Ahead** , The penguin Group, London, New York,1995.

٢ـ أسامة الخولي، وسمير أمين ، **العرب والعولمة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨ .

3- David Berlo, **The Process of Communication**. (New York: Hot Rinehart and Winston, 1960).

انظر أيضا:

Herbert Blumer, **The Crowd, The public, and the Mass**, in Schramm, (ed.) The Process and Effects of Mass Communication, (Urbana; University of Illinois Press (1961), PP. 369-372.

Pye,w. Lucian,ed. **Communications and Political Development**, Princeton University Press, 1972 (Third Printing).

٤ـ فيليب بروتون ، ترجمة هالة عبد الرؤوف، **ثورة الاتصال ـ نشأة إيديولوجية جديدة** ، بيروت، دار المستقبل العربي، ١٩٩٣ .

٥ـ عايدة النجار، **صحافة فلسطين والحركة الوطنية الفلسطينية في نصف قرن ١٩٠٠ ـ ١٩٤٨** . بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٥، ص ص ٤١-٥١ .

٦ـ للمزيد حول الإذاعة ودورها انظر:

Hale, Julian, **Radio Power: propaganda and International Broadcasting**, (Philadelphia, Temple University Press,1975) P. 2-3.

Panfilov, **Broadcasting Pirates or Abuses of the Microphone** (Moscow, Progress Publishers, 1981). PP.10-11

Marzouki, Abdul Kader, 'URTNA: **Broadcasting in Africa**', Inter Media Sept,. 1981,PP. 46-47.

7 - Dizard, Television: **A World View** (NY. Syracuse Univertsity Press, 1967) P.99

إبراهيم إمام ، **الإعلام الإذاعي والتلفزيوني** ، القاهرة : دار الفكر العربي ١٩٧٩ ، ص ٢٩٥، انظر أيضا .

وثائق ندوة الإعلام من أجل التنمية في الوطن العربي ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت ، المركز الوطني للمعلومات المالية والاقتصادية ـ الرياض ـ ٢٠ـ٢٧ شباط ١٩٨٤ .

8- Hugh Miles, **Al-Jazeera, How Arab Tv News Challenges America**, Abacus, London, 2005.

٩ـ حول وكالات الأنباء انظر :

Schiller Herbert I. **Communication and Cultural Domination**.

(N.Y White Plains, International Arts and Science Press, 1976) p.7

- International Commission for the Study of Communication Problems, **The World News Agencies** (UNESCO, 1978) Monograph No.11.
- Pool and IPS: The **New World Information Order in action,** World Broadcast News, June, 1981.pp.15.

١٠ـ تقرير التنمية البشرية ، للأمم المتحدة (٢٠٠٠) .

١١ـ حول نظريات تأثير وسائل الإعلام انظر :

- Harold Lasswell. **The Structure and Function of Communication in Society, in Perspectives of Mass Communication**. Warren Agee, PH Ault a E. Emery (New York. Harper 1982-Raw) P.9 .
- Paul F. Lazarsfeld, Bernard Berlson, & H. Gaurder, **The Peoples Choice :How Voter makes up His Mind in Presidential compaign** (New York Duell Sloanm 1 Peace 1944) .
- Bernard Burleson, Communication and Public opinion In Mass Communication **2nd ed Wilber Schramm**, (Urbana Chicago of Illinois Press,) 1975, P. 542
- Katz, Elihu, "**The Two-step Flow of Communications Of Innovation" , Second edition**, (New York, The Free Press, 1971) .
- Denis Mcquail , : **Towards: Sociology of Mass Communications**, Collier-Mcmillan Publishers, London,1969.
- Harold, Laswell, "The structure of Function of Communication" in **Society in Perspectives of Mass Communication**, ed. Warren Agee P.H Ault and (8) E Emry. (New York: Harper Raw 1982,) PP. 9-15.

12 - Roland Show & Maxwell McComb, **The Emergence of American Political Issues, The Agenda. Setting of the press** (st) Paul West Publisher Co. 1977 P.5

13- Daniel Lerner, **The Passing of Traditional Society** (New Y. The Free Press of Gelncoe,) 1964 (45-61)

وأيضاً :

ـ المؤتمر الدولي الحكومي للسياسات الإعلامية في الدول العربية ، الخرطوم ١٩ـ٢٥ يوليو ١٩٨٧ اليونسكو ١٩٨٧ Arabcom/ 3CC

14 - Sophia peterson, "**News Coverage of the Third World by Western News Agencies and Elite Press**" . Paper Presented at the Annual Meeting of the International Studies Association Washington, D.C. Feb. 22-225/1987

- John Marks, **Media in the Third World**, The Washington Post, August, 1974, P. 25

١٥ـ ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، نيويورك مواثيق الأمم، الدليل العلمي للصحفيين ، اليونسكو ، ٢٠٠٢ ملاحق (رقم ١،٢،٣).

١٦ـ د. نسيم الخوري ، **الإعلام العربي وانهيار السلطات العربية** ، (مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت) ، ص ص ٤٣١-٤٣٩ .

حصاد القرن العشرين في الإدارة

د. جميل جريسات

(أستاذ الإدارة العامة والعلوم السياسية

في جامعة جنوب فلوريدا ـ أمريكا)

حصاد القرن العشرين في الإدارة

د. جميل جريسات

مقدمة

الإدارة (administration) ليست فقط مجموع الأساليب الإدارية التي تكون مستخدمة بشكل سائد في أي مرحلة من مراحل التاريخ. فمنذ أيام الامبراطوريات القديمة وصولاً إلى الدول المعاصرة، كانت الإمكانات والقدرات الإدارية والتنظيمية وما زالت ضرورية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمجتمعات. لقد استغل كل من الصينيين والرومان، والإغريق والفرس والدولة العربية الاتجاهات والمهارات الإدارية الخاصة بهم، والتي كانت كثيراً ما تتطلب استخدام بعض المفاهيم والعمليات التنظيمية المعقدة والمتطورة نسبياً، لتحقيق أهداف الدول والقادة. واليوم يقاس مدى تقدّم المجتمعات بشكل كبير من منطلق مدى فاعلية مؤسساتها وعملياتها الإدارية وكفاءتها. لذلك فليس من الغريب أن نخلص إلى القول بأن المدنية والإدارة يعتمد كل منهما على الآخر (Kennedy, 1987, XV).

لا شك في أن التقدّم في مجال الإدارة أقل تألقاً ولمعاناً من الاختراعات في مجال الهندسة أو الفيزياء. فالاختراعات التي

تمّت في القرن العشرين مثل الطائرات والرادارات والتلفاز والصواريخ والحاسوب أثارت من الاهتمام وأثرت في الجماهير أكثر بمراحل من التطور والتقدّم في مجال القدرات والإمكانات التنظيمية والإدارية التي تجعل الاستخدام الواسع والسهل لهذه الاختراعات ممكناً.

في بدايات القرن العشرين أوجدت الثورة الصناعية (التي ظهرت بعد اندثار النظام الاقتصادي الإقطاعي وبدء ظهور حركة التجارة الحرة الحوافز الكبيرة والتحديات العميقة للمبادئ الإدارية والتنظيمية التي كانت سائدة آنذاك. ومع انتشار حركة التجارة الحرة ظهرت مراكز حضرية جديدة وتزايد صراع القوى على الطرق البحرية، واستعمار مزيد من البلدان، والسيطرة على التجارة الدولية. وقد ظهر أثر التوسع الاستعماري الغربي في كل بقعة من بقاع العالم المعروف تقريباً، وخاصة في آسيا وإفريقيا. وكانت الحصيلة النهائية للتوسع الصناعي تحديث الإدارة والمنظمات وتطويرها وعقلنتها، وذلك لخدمة أغراض الرأسمالية الجديدة. وأصبحت النظريات العقلانية التي تركّز على التكنولوجيا وعلى تحسين الممارسات الإدارية أكثر رسوخاً كوسائل وأدوات ضرورية لتحقيق الأهداف الكبيرة التي يتطلع إليها أصحاب رؤوس الأموال والقادة من السياسيين.

وقد ولّدت هذه الأهداف احتياجات ومتطلبات مختلفة استدعت وجود منظمات إدارية مختلفة في الحجم والكفاءة والفاعلية. كما أن المؤسسات العامة والشركات التجارية على حد سواء أخذت تستخدم وسائل وقيماً مختلفة للتعامل مع الواقع الاقتصادي والسياسي الجديد وإدارته. وفي استجابتها للتكيّف مع الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية الجديدة أصبحت المنظمات التي تدار بطريقة مهنيّة شكلاً **لا يمكن الاستغناء عنه** لتحقيق أهداف المجتمع الأساسية في حالتي الحرب والسلم على حد سواء. وقد استخدمت هذه المنظمات بوجه عام شكلاً قريباً من النموذج البيروقراطي الكلاسيكي بما يتضمنه من التخصص والتسلسل الإداري وسيطرة الأقلية الجالسة على القمة والعلاقات الشخصية البينية التي تحددها السلطة وتميزها عن بعضها البعض تميّزاً واضحاً (Presthus, 1978:2).

لقد أدى هذا الاعتماد المتزايد على المنظمات الرسمية إلى القيام بالعديد من المهام والوظائف الحساسة المهمة للمجتمع الحديث وإلى تزايد التأثير التنظيمي لهذه المنظمات بما يخرج عن حدودها وعن المهام الفنية المناطة بها. **فأولاً**: أدى الانتشار الشامل للمنظمات ونموها المستمر في العدد والحجم ودرجة التعقيد والفاعلية إلى تسمية المجتمع الحديث بـ «مجتمع المنظمات (Presthus, 1978). **وثانياً**: سببت الأهمية المتزايدة للمنظمات الرسمية تغييراً سياسياً عريضاً أشار إليه العالم السياسي شلدون وولين (Sheldon Wolin, 1960: 352) على أنه «عصر المنظمات والتحوّل السياسي» (Sublimation of Politics). ويخلص وولين (Wolin, (1960:353 إلى القول بأن «الوقت الحاضر هو وقت النظر في سياسات الشركات والنقابات وحتى الجامعات وتفحصها بعناية». وسواء أكانت الجوانب السياسية تنتشر أم تتدنى أهميتها، فقد أصبح الأفراد يسعون إلى تحقيق الرضا الذاتي خارج نطاق المجال السياسي التقليدي، وذلك في المنظمات الحديثة التي استحوذت على جزء كبير من السياسة التقليدية. وثالثاً: امتدت آثار المنظمات إلى خارج حدود الدولة. فقد أصبحت المنظمات الدولية حقيقة وجزءاً لا يتجزأ من العلاقات الدولية، تقوم على إدارة الروابط المتزايدة بين الأمم بشكل لم يكن معروفاً بهذا التنوع والاتساع في القرون السابقة. وبعد تجربة عصبة الأمم في بداية القرن العشرين تزايد عدد المنظمات الإقليمية والدولية بشكل متسارع وبخاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية (Miller 1972:3). وفي مجال الأعمال التجارية، سيطرت الشركات متعددة الجنسيات العملاقة على عالم المال والنفط والصناعة والخدمات، وأصبحت تعمل في الأسواق العالمية التي تتخطى الحدود الوطنية للدول.

أولاً: الكلاسيكيون/التقليديون (The Classics)

كانت أكثر مدارس الإدارة تأثيراً خلال النصف الأول من القرن العشرين مدرسة الإدارة العلمية، ومدرسة مبادئ (أسس) الإدارة، ومدرسة النموذج البيروقراطي. لقد بنيت مفاهيم وممارسات هذه المدارس على فرضيات متشابهة، وغالباً ما أوصت باستخدام تطبيقات متماثلة جداً. وقد استمر تأثير التراث الفكري لهذه المدارس بالفعل خلال القرن العشرين بأكمله.

١. مدرسة الإدارة العلمية (Scientific Management)

ظهرت مدرسة الإدارة العلميـة في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن العشرين على يد فردريك تايلور (Frederick W. Taylor ١٨٩٦ ـ ١٩١٥). وقد زودته خبراته العلمية بالرؤية الفنية والإدارية التي أثبتت أهميتها القصوى في تجريب وتحليل أداء العاملين لمهامهم. فقد بدأ تايلور حياته المهنية كفني مبتدئ تحت التدريب ثم أخذ يصعد بسرعة إلى وظائف مهمة في شركات لصناعة الحديد والصلب بما في ذلك عمله مهندساً استشارياً ومديراً عاماً. ونشر تايلور كتابه (إدارة موقع العمل) (Shop Management) في عام ١٩٠٣، ثم ألحق ذلك بكتاب (مبادئ الإدارة العلمية) في عام ١٩١١. وقد تضمن هذا أكثر أفكاره نفوذاً وتأثيراً وهي الأفكار التي كتب لها أن تغيّر شكل موقع أو مكان العمل بشكل نهائي. ولذلك فليس من المستغرب أن يوصف تايلور «بالمؤلف (أو الكاتب) الأكثر تأثيراً في القرن العشرين».

كان تشخيص تايلور للمشكلة الاجتماعية الأساسية في عصره، سواء أكان ذلك في الشركات الصناعية أم في المجتمع ككل، أنها مشكلة ناتجة عن عدم الكفاءة. ولذلك فقد كان تايلور رائداً في البحث عن الوسائل والطرق اللازمة لزيادة إنتاجية المنظمة وتحسينها. وكان جوهر ما قام به تايلور أنه حاول أن يستبدل الطرق والأساليب العلمية بأساليب الانتاج القديمة عديمة الكفاءة، وقد أوجد وسيلة لتحليل الحركات الآلية (الميكانيكية) التي تجري أثناء العمل للتخلص من الحركات المربكة وغير الضرورية، واكتشاف الأسلوب الصحيح «أو الطريقة المثلى» للقيام بالعمل. وقد سعى هذا التوجه، الذي يشار إليه أحياناً بالتايلورية (Taylorism). من خلال البحث العلمي للتوصل إلى أفضل الطرق للقيام بكل حركة أثناء مراحل عملية الإنتاج. وبعد تحقيق ذلك، يجب على إدارة الشركة أن تؤكد على التنميط الأقصى لكل نشاط من نشاطات الشركة بما في ذلك الاحتساب الدقيق لوقت العامل، والتحكم في استخدام المواد والأجهزة، وتحليل العمليات، وقياس الوقت المستغرق في تنفيذ كل جزء من أجزاء العملية. وقد اقترح تايلور أنه، من خلال استخدام هذه الإجراءات المحددة، يمكن إحلال الممارسة العلمية محل التصرف الفردي للعامل. ومن بين الموروث الدائم

للمدرسة التايلورية تطوير واستخدام تقنية خطوط التجميع (assembly line) التي استمر استخدامها في العديد من الصناعات الكبرى خلال القرن العشرين بأكمله.

يحذر تايلور من التعرف على مدرسة **الإدارة العلمية** من خلال آلياتها (مثل دراسات الوقت والحركة) وكيفية تنفيذها دون معرفة الفلسفة التي تحكمها. ويقول أنه يجب ألا يُنظر إلى مدرسة الإدارة العلمية على أنها مجرّد مجموعة من «وسائل الكفاءة» أو نظام جديد «لمعرفة التكاليف» أو الأجور، أو «دراسة الوقت» أو «دراسة الحركة»، بل إنها، حسب قوله، « تتضمن ثورة ذهنية متكاملة».

من الجدير بالذكر أن تأثير حركة **الإدارة العلمية** امتد خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية. فقد حصلت على اعتراف واسع في كل من ألمانيا وفرنسا وانجلترا والسويد والاتحاد السوفييتي ودول أخرى. وفي البداية تركّز الاهتمام على الإنتاج ومشاكل العمل المتعلّقة به، ولكن هذا الاهتمام تحوّل بعد ذلك إلى مبادئ الإدارة في تطبيقاتها الأشمل والأوسع تنظيماً إدارياً. وفي الاتحاد السوفييتي كان رد الفعل مزيجاً من الحكم المتحفظ عليها والإعجاب بها. وتوضح مقولة لينين التالية هذا الاتجاه. يقول لينين «مثل كافة التطورات الرأسمالية، فإن (**الإدارة العلمية**) مزيج من الاستغلال البرجوازي البشع المحسّن وعدد من الإنجازات العلمية العظيمة في مجال تحليل الحركات الآلية أثناء العمل (Gvishiani 1972, 175).

لا يمكن فهم وتقييم كافة المفاهيم في **الإدارة العلمية** بمعزل عن الأوضاع السياسية والاقتصادية في وقت التطبيق. فقد ظهرت حركة **الإدارة العلمية** مع بداية تقديم الثورة الصناعية لحقيقة اجتماعية جديدة مع بداية القرن العشرين. فقد ازدادت النقابات العمالية قوة وأخذت بالضغط على إدارات الشركات لتحسين الأجور وظروف العمل. ولأن تلك الإدارات لم تكن راغبة في الاستجابة لتلك المطالب فقد ادعت بأن ذلك سيؤثر سلباً على التكاليف والأرباح. وتبع ذلك فترة من التوتر بين الطرفين قلّصت من الآمال بحصول مصالحة أساسية بينهما. ومع ظهور أصوات قوية للتغيير في روسيا وأوروبا تطالب بوضع حل لمسألة استغلال العمّال في النظام الرأسمالي من خلال تطبيق الاشتراكية الماركسية وامتلاك الدولة لوسائل الإنتاج، طرح فردريك تايلور

الإدارة العلمية كبديل للماركسية للوصول إلى حلول عادلة ومتوازنة لمشاكل المجتمع.

عن طريق استخدام العلم والآلات أبرزت الثورة الصناعية في المقام الأول القلق والاهتمام بالكفاءة والقياس العلمي والمنفعة والعقلانية، وقد كان إعلاء شأن هذه الأفكار والقيم الوقود اللازم لبروز مفهوم أعراض النمو الذي استمر في التغلغل في المجتمع الغربي عامة والمجتمع الأمريكي خاصة. وتزامن فكر تايلور مع ظهور اتجاهات المنفعة والإيجابية والاتجاهات الموجهة هندسياً في أيامه، إلاّ أن الإفراط في استخدام الأساليب التي اقترحها تايلور اصطدمت بالاهتمامات المتنامية لجماعات مختلفة أخرى في المجتمع وبخاصة نقابات العمال. وتبعاً لذلك، فعلى الرغم من رغبة تايلور الواضحة في تصنيف مساهماته كمساهمات ثورية وفلسفية، إلاّ أن الطرق والأساليب التي اقترحها هي التي عاشت، بل وازدهرت في بعض الفترات، وخلّدت ذكره في عالم الإدارة.

٢. مدرسة مبادئ الإدارة (Administrative Management)

سعت هذه المدرسة أيضاً، مثلها في ذلك مثل مدرسة الإدارة العلمية، إلى إيجاد مبادئ إدارية يمكن تطبيقها في كافة المنظمات. وتمثّل هذه المدرسة أفضل تمثيل كتابات كل من هنري فايول (Henry Fayol) الفرنسي، ولندول أرويك (Lyndall Urwick) البريطاني، ولوثر جوليك (Luther Gulick) وجيمس موني (James Mooney)، وألان رايلي (Alan Reiley) الأمريكيين وآخرين. وقد نشر هنري فايول، المهندس الإداري، كتابه الموسوم (الإدارة العامة والصناعية) في عام ١٩١٦ محاولاً استكشاف بعض مظاهر نظرية الإدارة. وتعتبر المساهمة الكبرى لكتاب فايول هي التقسيم الوظيفي للأنشطة الإدارية إلى عناصر التخطيط، والتنظيم، وإعطاء الأوامر، والتنسيق، والرقابة. وقلّما نجد كتاباً حديثاً في «مبادئ الإدارة» لا يتضمن هذا النظام من التصنيف أو نظاماً مشابهاً له مع قليل من التعديل.

نشر جوليك وأرويك (Gulick & Urwick) كتابهما الشهير الموسوم (أبحاث في علم الإدارة) عام ١٩٣٧. وبظهور هذا الكتاب وصل علم الإدارة العامة إلى مرحلة النضوج والشرعية التي كان من الصعب الوصول إليها قبل عقدين من الزمن. ورغم أن

عملهما هذا هو الأكثر شهرة في مدرسة مبادئ الإدارة، إلاّ أنه ليس الكتاب الوحيد. فقد نشر ليونارد وايت (Leonard D. White) عام ١٩٢٦ كتابه الموسوم (مقدّمة لدراسة الإدارة العامة) الذي يعتبر الكتاب المنهجي الأول من نوعه باللغة الإنجليزية في هذا المجال. كما نشر ولوبي (W.F. Willoughby) عام ١٩٢٧ كتابه (مبادئ الإدارة العامة). وكان التركيز فيه على وجود مبادئ عامة للإدارة يمكن تطبيقها في أي منظمة. ومن بين هذه المبادئ ما يلي:

- التنسيق، وهو الترتيب المنظّم لمجموعة من الجهود للوصول إلى وحدة الفعل في السعي إلى هدف مشترك. والخريطة التنظيمية وسيلة رئيسية في مراقبة عملية التنسيق والإشراف عليها.

يمكن تصنيف **هيكل** المنظمة من خلال أي من المعايير الأربعة الأساسية التالية:

أ. الأغراض (التربية، الدفاع).

ب. العمليات المستخدمة (المحاسبة، الاستقطاب، الشراء)

ج. العميل (المتقاعدون، الأطفال، كبار السن)

د. المكان (عمّان، القدس، دمشق).

- يجب أن تتسق **الصلاحية (السلطة) مع المسؤولية** في كل المنظمة.

- يجب الحفاظ على **وحدة القيادة** في المنظمة. ذلك أن تعدد القيادات يؤدي إلى الإرباك والصراع.

- يجب تحديد **نطاق الإشراف** الفعال في المنظمة (يفضل النطاق الضيّق).

ورغم الاختلاف بين هذه العناصر المشتركة، فإنها تحمل في طيّاتها وزناً هائلاً: التنسيق الذي يعتمد على الصلاحية (السلطة) والتسلسل الهرمي، وتوزيع العمل، ومبدأ الإداري التنفيذي (line) والإداري الاستشاري (staff). وتنطوي تحت هذه الأفكار وظائف الإدارة كما وصفها جوليك (Gulick) عام ١٩٣٧ وهي التخطيط، والتنظيم، والتوظيف، والتوجيه، والتنسيق، وكتابة التقارير، وإعداد الموازنة والتي تحمل اسم (POSDCORB) وهي الأحرف الأولى للوظائف السالفة الذكر (باللغة

الإنجليزية)، وهو الاسم المعترف به بشكل واسع في أدبيات الإدارة. وقد تصور جوليك أن دور الإداري يتمثّل في فهم وتنسيق السياسة العامة وتفسير التوجيهات السياسية للقائمين على تنفيذها ولكن مع الولاء لقرارات المدراء المنتخبين. ورغم ذلك فإن جوليك يسمح للإدارة بمساحة كبيرة في الحكم، فالإدارة في نظره تشمل تحديد السياسة، ووضع البرامج، والتنظيم، والتوظيف، وإعداد الموازنة، وتنسيق الأنشطة، والوظائف، والرقابة، والتدقيق المالي، وكافة الإجراءات الأخرى الضرورية للإيفاء بمتطلبات الدور الإداري.

وفيما ركّزت مدرسة **الإدارة العملية** بشكل أساسي على عمليات الإنتاج، فقد كان أثر مدرسة مبادئ الإدارة عميقاً في نظرة الإدارة العامة وممارستها. واستفادت الإدارة العامة من توافر مجموعة من المبادئ العامة لدراسة المنظمات وتحليلها في وقت كانت الوسائل الإدارية المفيدة الأخرى نادرة. لقد قدمت مبادئ الإدارة الجديدة منهجاً شاملاً، وعقلانياً، وعملياً، ومنسقاً للإدارة الفاعلة والكفؤة. إلاّ أن التأثير الأكثر أهمية لهذه المبادئ كان في التطبيق الفعلي لها. أما النظرية فإن تقبّلها يكمن في بساطتها وسهولة تناولها للموضوع. وقد أدّت الدعوة إلى النموذج التنفيذي القوي إلى ضرورة وجود نموذج مرتكز على المدير لإدارة المنظمات خلال فترة العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين، وبنظرة أكثر عمقاً، يمكن القول بأن مدرسة **مبادئ الإدارة** قد ساهمت بشكل ملحوظ في نمو دور الإدارة العامة كعنصر هام جداً في عملية التحوّل الاجتماعي.

٣. النموذج البيروقراطي: (The Bureaucratic Model)

ترتبط نظرية البيروقراطية الكلاسيكية باسم ماكس فيبر (Max Weber) كارتباط الإدارة العلمية باسم فردريك تايلور. وقد وصف ماكس فيبر، (١٨٦٤ ـ ١٩٢٠) العالم الاجتماعي الألماني، البيروقراطية بأنها شكل من أشكال الإدارة التي تعمل في نطاق نظام سلطة قانوني عقلاني. وقد وصف خصائص البيروقراطية كما يلي:

ـ أن توجد مجالات عمل مكتبية محددة وشرعية (قانونية) تتحكم فيها قواعد وقوانين وتعليمات.

ـ إن مبادئ النظام الهرمي للمكتب ومستويات السلطة المتدرجة تعني نظاماً مرتباً بدقة للعلاقة بين الرئيس والمرؤوس يقوم الرئيس (الأعلى مرتبة) بموجبه بالإشراف على عمل المرؤوسين (الأدنى مرتبة).

ـ أن تكون إدارة المكاتب مبنية على وجود مستندات (ملفات) مكتوبة.

ـ إن إدارة المكاتب تفترض عادة وجود تدريب تخصصي للعاملين.

ـ إن الأعمال المكتبية تتطلب استخدام كامل القدرات والطاقات التي يمتلكها الموظفون.

ـ إن الإدارة تتبع قواعد عامة تكون مستقرة إلى حد ما، وشاملة ويمكن تعلّمها. (Gerth and Mills, 1946).

تعتمد المفاهيم الأساسية في نظرية ماكس فيبر على توزيع العمل، ومركزية السلطة، والقواعد أو التعليمات، السجلات المكتوبة، وعلى نظام للعاملين مبني على أساس الجدارة والأهلية. وقد أثبت النموذج البيروقراطي تناقضه مع نظرية الإدارة وممارستها مع نواح عديدة. فقد مهّد الوصف الذكي الذي قدمه فيبر لنظرية البيروقراطية على أنها «**النموذج الأمثل**» للمنظمة، وتحليله لتطورها التاريخي الطريق لتحليل اجتماعي إيجابي خال من القيم المسبقة. بجانب النظام القانوني العقلاني للسلطة الذي تعمل في ظله البيروقراطية تعرف ماكس فيبر على نموذجين آخرين للنظام السياسي:

أولاً: نظام السلطة التقليدي حيث تبنى الشرعية على «قدسية النظام»، ولا تكون الطاعة للتعليمات والقواعد بل للأشخاص الذين يحكمون بالأعراف والتقاليد. وحيث اختيار الموظفين من بين المحاسيب المقربين للرئيس والمرتبطين بولاء شخصي محض له. وحيث تؤدي كل من صلة القرابة والثروة وأصل العائلة دوراً مهماً في عملية اختيار الموظفين. وبالتالي لا يمتلك الموظفون في مثل هذه الإدارة التقليدية المهارات والقدرات المحددة المطلوبة، كما ينقصها التسلسل العقلاني للوظائف، والتدريب الفني كمتطلبات منتظمة.

ثانياً: نظام السلطة القيادية التي تمتد شرعيتها من إدراك الآخرين لوجود قدرات غير عادية لدى القائد الموجود على رأس السلطة. وهنا لا يقوم الاتباع بانتخاب القائد، بل

ينحصر واجبهم بالاعتراف بهذه القدرات القيادية والاستجابة. ويتكون الجهاز الإداري من الاتباع والمؤيدين الذين لا يتم اختيارهم بناء على التعليمات والأنظمة ولكن على أساس الولاءات السياسية. ولكي لا يكون هذا النظام عابراً، فإن كونه مبنياً على القدرة القيادية للقائد يستدعي أن يحدد خطوط الإحلال للقائد (Diamant, 1962: 59 - 96).

لقد أدرك ماكس فيبر أن من الممكن أن يوجد في العالم الحقيقي مزيج من النماذج الثلاثة للسلطة. إن من الصعب تقييم الآثار الفكرية والعملية لنموذج البيروقراطية الكلاسيكي قبل الأربعينيات من القرن العشرين. فحتى ذلك الوقت لم يكن هناك اهتمام كبير من قبل العلوم الاجتماعية بالقضايا المحيطة بنظرية البيروقراطية، ولكن هذا الاهتمام برز بعد ترجمة أعمال فيبر المكتوبة باللغة الألمانية إلى الإنجليزية. وخلال فترة ما بين الحربين العالميتين أصبح من الواضح أن هناك حاجة متزايدة وملحة للمعرفة وللمهارات الإدارية العملية في كل المؤسسات العامة والخاصة.

على كل حال فقد لفتت أعمال فيبر بشكل غير عادي، اهتمام علماء الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ما بين الخمسينيات والسبعينيات. فقد بذل العلماء الأمريكيون جهوداً مميزة في تفسير وتقييم وفحص كل ما قاله أو قصد إليه فيبر (Crozier, 1964). ويعتبر علماء الاجتماع الأمريكيون ماكس فيبر مؤسساً لدراسة المنظمة للبيروقراطية. وتعتبر مقولات فيبر «المنبع الرئيسي» للعديد من النظريات والدراسات الميدانية لمفهوم البيروقراطية. وكان ذكاء فيبر المتميّز يكمن في وضع الإدارة في السياق التاريخي الواسع، والربط بين عمليتي البيروقراطية والعقلانية في العالم الغربي. وقد ركّز النموذج البيروقراطي على المهارات الفنية، والمعرفة، والجدارة، والعدالة، والمسار السليم، وعلى القيم الموروثة والمتأصلة في الإدارة المهنية الحديثة. ولعل أعظم مساهمة لنموذج فيبر هي أن النموذج البيروقراطي هو الشكل الأكثر شيوعاً للتنظيم في عالم اليوم (Perrow, 1979).

صحيح أن فيبر أوجد نموذجاً مثالياً مصمماً بحيث يكون منطقياً وواضحاً ومحدداً ومتسقاً، ولكن كنظام مثالي لا يمكن أن يوجد كاملاً في الواقع العملي. مع ذلك، من

الصعب أن نجد أيّ منظمة كبيرة، سواء أكانت عامة أم خاصة أم تطوعية، لا تطبق بعضاً من خصائص النموذج العقلاني والقانوني للبيروقراطية. ومع ذلك فإن الصور السلبية المستمرة للبيروقراطية كثيراً ما تجعلها تبدو وكأنها معادلة لعدم الفاعلية أو للنتائج غير المتوقعة لتطبيقاتها.

التقييم

لقد قدّمت نظريات الإدارة الكلاسيكية خدمة قيمة للممارسين في أوقات لم تكن بعض المفاهيم مثل التخطيط وتفويض السلطة معروفة أو مستخدمة. فقد تطرّق أصحاب النظريات الكلاسيكية إلى مشاكل إدارية كانت ملحة في أزمانهم، وحققوا نتائج وتأثيراً قوياً. لقد قدّموا أفكاراً مركبة ولكنها متناسقة ومتجانسة بشكل مدهش ويكمل بعضها بعضاً إلى حد كبير. إن المنظمة التي طرحتها الإدارة الكلاسيكية تستوعب فقط السلوك العقلاني لأعضائها. كما أنها تطرح كفاءة فنية متميّزة وتضع قواعد عقلانية للتصرف لكي تتحكم في العيوب الإنسانية والمواقف المسبقة، وهي مبنية على الشكل الهرمي مع تحديد دقيق للمسؤوليات والصلاحيات ولا تقبل هذه المنظمة لا الفوضى ولا الغموض في موضوع «مَن هو المسؤول؟». ثم إن هناك التزاماً بوحدة القيادة التي تتضح صورتها في الخريطة التنظيمية للمنظمة، ولا يتم الاعتراف بالقيم والأهداف والأولويات الفردية إلاّ عندما تساعد على تحقيق أهداف المنظمه. كما أن الحصول على فوائد التخصص للمنظمة أمر في غاية الأهمية، وكذلك تحقيق التوازن بين القوى الطاردة للتخصص من خلال التنسيق الممارس على المستويات العليا للسلطة (Jreisat, 1997: 90).

إلاّ أنّ النقاد اكتشفوا العديد من العيوب التي أصبحت أكثر وضوحاً مع ظهور مفاهيم النظرية السلوكية في الإدارة. فقد انتُقدت النظريات الكلاسيكية بسبب فرضياتها في الدوافع الإنسانية في المنظمة والاهتمام فقط بالجانب الاقتصادي منها وإهمال الرغبات والاحتياجات الأخرى. فالنظرية المعاصرة للمنظمة تعتبر العوامل المرتبطة بمحتوى العمل عوامل محفزة هامة مثل الإنجاز، والاعتراف بالنجاح،

والمسؤولية وفرص التقدّم الوظيفي. كما فشلت النظريات الكلاسيكية في إدراك التناقضات الموجودة في كل منظمة والتي تقود إلى الصراع. فالنظام يتجزأ ويتبعثر بسبب اختلاف القيم والأهداف والاهتمامات في المنظمة كما تشجع هذه العوامل الأفراد والجماعات على محاولة الحصول على مزايا وظيفية على الآخرين. كما أن تضارب المصالح داخل المنظمة (الصراع الداخلي) غريب على النظريات الكلاسيكية التي تعمل على افتراض وجود خطوط واضحة للسلطة، والقواعد، وتحديد المسؤوليات. ثم إن النظريات الكلاسيكية تُنتقَد من حيث أنها تعتمد على تحليل النظام المغلق للمنظمة الذي لا يأخذ تأثيرات البيئة الخارجية بعين الاعتبار، وكذلك فهي تهمل العلاقات والاعتمادات المتبادلة بين العوامل الفنية والاجتماعية للمنظمة. فعمليات التغذية الراجعة توصل معلومات عن أحوال بيئة المنظمة كما تساعد على بقائها مسؤولة ومساءلة ومتجاوبة (مع البيئة الخارجية). كما أن إغلاق التغذية الراجعة يهدد مثل هذه القيم الإيجابية ويعزز الانطباع الشعبي السلبي عن «البيروقراطية» كنظام بطيء الحركة، مولع بالإجراءات والروتين، طامع بالسلطة، وجامد وعالي الكلفة. (Jreisat, 1997:88-89).

إن الإدارة في العالم العربي بوجه عام، وهي تتشكّل من خلال أطرها السياسية، تقترب من مدارس الإدارة التقليدية التي وصفناها سالفاً، وتؤكد النتائج السلبية لهذه المدارس. ولذلك فليس من المستغرب أن نرى أن معظم جهود الإصلاح الإداري في العالم العربي قد استهدفت معالجة الروتين، والإجراءات، والعمليات الإدارية المتحجرة.

ثانياً: التحدي السلوكي والبعد الإنساني

(The Behavioral Challenge & the Human Dimension)

تعتمد الحركة السلوكية في الإدارة على مفهوم أن الناس ليسوا عصيّاً في دولاب المنظمات الحديثة، بل هم أشخاص مستقلون لهم قيمهم واحتياجَاتهم ورغباتهم ودوافعهم الخاصة. وقد أدّى تفهّم هذه الحقيقة إلى إيجاد ظروف جديدة للإدارة مع

قيام الباحثين بالتفكير في سبب تصرّف الأفراد بالشكل الذي يتصرفون فيه في المنظمات التي يعملون فيها. وكانت الدراسة المنظمة للسلوك تعني نشوء وتطور حركة علوم سلوكية تتضمن عدة مدارس فكرية وعدة مجالات أكاديمية بما في ذلك علم النفس وعلم الاجتماع والعلوم السياسية. وفي الواقع فإن مصطلح «العلوم السلوكية» قد استُخدم ليشتمل على كل ما له علاقة بدراسة السلوك بما في ذلك تلك الجوانب التي تتأثّر بالعمليات البيولوجية أو تحدث نتيجة لها.

ويعمل التفاعل بين الأفراد والمنظمات على تشكيل سلوك كل منهما، كما يؤثر على عدة عمليات إدارية كالاتصالات والمشاركة والتغذية الراجعة. إلاّ أن عوامل الدافعية كانت في صميم اهتمام النظرية السلوكية، ليس من منطلق شرح العلاقات المعقدة بين العاملين والمنظمة فحسب، بل لتحفيز العاملين على تحسين أدائهم وزيادة جهودهم في العمل أيضاً. وبالتالي أصبح موضوع الدوافع مركز اهتمام المدراء في معظم المنظمات الذين يرون أن هناك علاقة بين الأداء والعوامل الإنسانية.

نشر أبراهام ماسلو (Abraham Maslow) عام ١٩٤٣ نظريته الشهيرة في الدوافع الإنسانية مطلقاً بذلك النظرية المشهورة عن «هرمية الحاجات». وقد بنيت أهم أسس هذه النظرية على الفكرة القائلة إن للأفراد حاجات متعددة تفرض وتحدد دوافعهم الشخصية، فإذا أشبعت تلك الحاجات إلى مستوى معيّن فيتوقف هذا المستوى عن كونه دافعاً، لأن مستوى أعلى من تلك الحاجات يصبح هو القوة الدافعة للسلوك. وهرمية الحاجات هذه تتكون من المراحل التالية التي لا تحتاج إلى شرح أو تفسير وهي:

١. البقاء على قيد الحياة (الحاجات الأولية).

٢. الحماية والأمان.

٣. الحب والانتماء الاجتماعي.

٤. إثبات احترام الذات (Self-esteem)

٥. تحقيق الذات (الاستغلال الأمثل لكافة قدرات الفرد ومواهبه وطاقاته الكامنة).

لقد اشتهرت عدة توجهات شاملة ومتنوعة لدراسة الدافعية بعد نظرية ماسلو. كما

أننا نشاهد هذه الأيام ظهور وتطوّر العديد من الطرق والاستخدامات للدافعية والتي تشكل مفاهيم مركزية في معظم أدبيات علم الإدارة. ومع أن الحركة السلوكية ترتبط بمنهج/ نظرية العلاقات الإنسانية، إلاّ أنها تختلف عنها بعض الاختلاف.

منهج/ نظرية العلاقات الإنسانية (Human Relations)

يبتعد منظور العلاقات الإنسانية عن النظريات الكلاسيكية متناولا مفهوماً أكثر تعقيداً عن السلوك الإنساني، فمناصروا توجه العلاقات الإنسانية يؤمنون بإمكانية كمال الإنسان، وبالتالي فإن مصالح المنظمة ومصالح الأفراد يجب أن تتطابق. وقد أثبت عدد من المفاهيم في نظرية العلاقات الإنسانية وجوده الراسخ العميق أو أصبح أحد المكونات المهمة في عدد من النظريات للمنظمة الرئيسية.

تتمثل بداية نظرية **العلاقات الإنسانية** في إدارة المنظمات في دراسة هوثورن (Hawthorne) عام ١٩٢٧ (التي أجريت في مصنع شركة جنرال إلكتريك في ولاية إيلينوي في الولايات المتحدة الأمريكية). وقد نتج عن مشروع البحث هذا مفهوم جديد عن المنظمة يختلف كلياً عن كل ما قالت به النظريات الكلاسيكية. ففي إحدى تجارب هوثورن، التي استمرت عدة سنوات، عملت مجموعة من العاملين (مجموعة الاختبار) في ظل ظروف إنارة مختلفة القوة بينما كان الباحثون يقومون برصد أثر ذلك على إنتاجية العاملين. وفي تجربة أخرى، جرى فصل مجموعة من العاملين وطُلب منهم أن يعملوا في ظروف عمل متغيّرة (كالتغيير في الحرارة والرطوبة وعدد ساعات النوم، وكمية الطعام المستهلكة.. الخ) وتم تسجيل المعلومات المتعلّقة بنوعية وكمية المخرجات (الإنتاج) وكذلك بالحالة الجسدية للعاملين. وفي وصفه للكمية الهائلة من المعلومات التي تم الوصول إليها على مدى خمس سنوات من الدراسة يقول روثليسبرغر (Roethlisberger ١٩٤١) ما يلي: «من المحتمل أنه لا يوجد مكان في العالم تمّ فيه جمع هذا الكم من المعلومات عن مجموعة صغيرة من العاملين لهذه الفترة الطويلة من الزمن.»

ويمكن تلخيص النتائج بعيدة الأثر التي توصلت إليها دراسة هوثورن فيما يلي:

أ. لا توجد دلالة إحصائية ذات ارتباط معنوي كافٍ للربط بين التغيير في الظروف المادية للعمل والتغيير في إنتاجية العاملين.

ب. بيّنت الدراسة بشكل واضح أهمية فهم اتجاهات ومشاعر العاملين.

ج. في ضوء النتائج اضطر الباحثون إلى التخلي تدريجياً عن المفهوم القائل إن «الإنسان كائن اقتصادي»، إنسان مدفوع بشكل رئيسي بالمصالح والاهتمامات الاقتصادية.

لم يكن ممكناً فهم سلوك العاملين بمعزل عن العديد من المشاعر والآراء. فقد كان من الصعب التعرّف على المتغيرات العاطفية للفرد (مثل الولاء والنزاهة والتوقعات والتضامن). فقد وجد الباحثون أن من السهل إخفاء المشاعر. ولكي يمكن فهم «سبب» المشاعر لدى الفرد، كان على الباحثين أن يقوموا بدراسة العديد من الظواهر: وبخاصة عاملين لهما صلة بالمشاعر هما: الظروف الاجتماعية والقيم (الإنسانية). ويتضمن العامل الثاني، نَوع الرضى الذي يحققه الإنسان من المشاركة الاجتماعية مع العاملين والمشرفين ومجموعات العمل الأخرى.

ونتيجة لدراسة هوثورن، وُجه اهتمام كبير لمجموعات العمل غير الرسمية التي تميل إلى التشكّل داخل المنظمة الرسميَة، دون أن تنعكس بالضرورة على الخريطة التنظيمية. وقد أوضحت الدراسة أن المخرجات شكل من أشكال السلوك الاجتماعي، وأن مشاعر المجموعة (التي يعبّر عنها بعدة طرق) تشكّل معايير للسلوك يُعاقَب على أي انحراف عنها أو خروج عليها. وتمثّل النتائج المهمة التي توصّلت إليها دراسة هوثورن بدايات لبعض الأفكار الرئيسية عن الأفراد العاملين داخل المنظمات ممثلة لأهمية وجود الظروف المسبقة للوصول إلى التعاون الفعّال (بين الطرفين). فالفرد العامل أو الموظف ليس كياناً مستقلاً بل هو كائن اجتماعي وعضو في مجموعة. ومع تطور مفهوم **العلاقات الإنسانية** بدأ نوع من المنافسة بينه وبين المفاهيم الكلاسيكية التقليدية للإدارة التي تمتعت بنفوذها القوي في الثلاثينيات وحتى بداية الأربعينيات من القرن العشرين.

قام أصحاب نظرية العلاقات الإنسانية (الإنسانيون) بصياغة مجموعة من الاعتراضات على ما يعتبرونه مفاهيم بيروقراطية بالية شاذة لا فائدة منها. وتتضمن

هذه الاعتراضات اتهام المفاهيم البيروقراطية بأنها لا تسمح بنمو الفرد وتطوره في العمل، كما أنها لا تأخذ المنظمة غير الرسمية بعين الاعتبار، إضافة إلى قول الإنسانيين إن المفاهيم الكلاسيكية والنماذج البيروقراطية لا تهتم إلاّ بالسلطة والرقابة دون امتلاك وسائل وأساليب ملائمة لحل الخلافات والصراعات التنظيمية التي تقوم داخل المنظمة، أو استيعاب الدفق الكبير من التكنولوجيا الجديدة. أما علماء نظرية العلاقات الإنسانية فقد سعوا إلى وجود المنظمة المرنة القادرة على التكيّف في نفس الوقت الذي تولي فيه اهتماماً خاصاً باحتياجات العاملين، وبالرضا الوظيفي، وبتحقيق الذات من خلال الإدارة التي تعتمد على المشاركة.

ومن بين العديد من الباحثين في معسكر العلاقات الإنسانية يبرز كل من دوغلاس ماك جريجور (D.McGregor)، وكريس آرجيريس (Chris Argyris)، ورنسس ليكرت (Rensis Likert). ويعزى الفضل إلى دوجلاس ماك جريجور (١٩٦٠) في «نشر» مفهوم العلاقات الإنسانية من خلال تبيانه للفروق الجذرية (ومن خلفها الفرضيات) عن طريق نموذجين معروفين للسلوك على نطاق واسع يمكن تسميتهما بنظرية (س) ونظرية (ص).

أولاً: نظرية (س): تقترب من التطبيق الأقصى للنموذج البيروقراطي في النظام المغلق حيث الإدارة مسؤولة عن تنظيم عوامل الإنتاج في الشركة ـ المال والمواد والآلات والأفراد ـ لصالح الأهداف الاقتصادية. وحيث الإدارة توجه العاملين، وتدفعهم وتراقب تصرفاتهم وأداءهم وتعدل سلوكهم ليتلاءم مع احتياجات المنظمة. وحيث يكون الأفراد سلبيين ويقاومون احتياجات المنظمة في حالة تدخل الإدارة، ولهذا فإن على الإدارة أن تقنع العاملين وتكافئهم وتعاقبهم وتراقبهم.

ثانياً: نظرية (ص): التي هي مفهوم جديد في الإدارة يقوم على فرضيات أكثر ملاءمة للطبيعة والدافعية البشرية. وهذه النظرية تقرر أن هناك العديد من المكافآت (المحفزات) غير المال هي التي تدفع العاملين نحو العمل، مثل الاستمتاع بالعمل وتحقيق الذات. وفيما يلي بعض أساسيات هذه النظرية:

أ. (مثلما هو الحال في نظرية س) الإدارة مسؤولة عن تنظيم عوامل الإنتاج لتحقيق

الأهداف الاقتصادية.

ب. ليس الأفراد بطبيعتهم سلبيين أو مناهضين لرغبات المنظمة ولكنهم يصبحون كذلك نتيجة للخبرة.

ج. الأفراد يمتلكون في داخلهم العديد من الدوافع والاستعداد للنمو، والقدرة على تحمّل المسؤولية، والاستعداد لتوجيه سلوكياتهم نحو تحقيق أهداف المنظمة. فليست الإدارة هي التي تخلق تلك الخصائص، بل هي تساعد على التعرّف عليها وتطورها، ولذلك فإن المهمة الأساسية للإدارة هنا هي أن توفّر الظروف التنظمية وطرائق ووسائل العمل التي تساعد العاملين على تحقيق أهدافهم الخاصة على أفضل وجه من خلال توجيه جهودهم نحو تحقيق أهداف المنظمة.

أما ليكرت (R. Likert) فقد طوّر أفكاره الإدارية بعد بحث شامل في مركز البحوث الاجتماعية الذي كان يشرف عليه في جامعة ميتشجن. وقد نشر عام ١٩٦١ كتابه الشهير الموسوم «أنماط جديدة للإدارة» الذي تضمن الأفكار والتطبيقات لما أطلق عليه اسم «نظرية جديدة للمنظمة» على أساس مبادئ وممارسات الإداريين الذين يحققون أفضل النتائج سواء في الحكومة أو الشركات الأمريكية (Likert, 1961, vii).

أما الفكرة المركزية في نموذج ليكرت، فهي تصنيف لنظم/ أجهزة المنظمة (Systems of organization) على أساس الخصائص التشغيلية إلى أربعة أنواع هي: المجموعة السلطوية المستغلة، والسلطوية الرحيمة، والاستشارية، والمشاركة. وفي هذا النموذج تعتبر القيادة والإشراف مهمين جداً للوصول إلى أعلى مرحلة من مراحل الإدارة المشاركة ـ الجهاز/ النظام رقم ٤). وفي هذا النظام (المشاركة) يكون القادة الذين يستخدمونه مدراء مشجعين مساندين لمرؤوسيهم، ويسهل الوصول إليهم، ويهتمون برفاه هؤلاء المرؤوسين، ويقوم كل من هؤلاء القادة بتجميع المرؤوسين في مجموعات عمل مترابطة، وفاعلة، ومتعاونة، وتسعى لحلّ المشاكل، كما يتوقع مستوى عالياً من الأداء من نفسه ومن الآخرين. لذلك فإن المنظمات التي تتبع النظام الرابع هذا تمتلك اتصالات ممتازة ودوافع إيجابية عالية نحو العمل، والقدرة على التأثير المتبادل والتي تشكل حجر الزاوية في الإدارة المشاركة (likert, 1981). وقد أدرك

ليكرت أنه لكي توجد الظروف الملائمة لإشراف فاعل ، فإن على المنظمات أن تهيئ أولاً مناخاً مشجعاً وأن تهيئ الظروف التي تساعد وتشجع كل مشرف على التعامل مع المرؤوسين بشكل يتلاءم وقيمهم وتوقعاتهم الشخصية .

نشر تشستر برنارد (Chester Barnard) في عام ١٩٣٨ واحداً من أكثر الكتب نفوذاً وتأثيراً في العلوم الاجتماعية في النصف الأول من القرن العشرين . وقد أبرز كتابه الموسوم «وظائف المدير التنفيذي» العديد من الأفكار المقبولة الآن عن المنظمة والإدارة . وبقدرته على الملاحظة العملية ، تمكن برنارد من الربط بين نظرية المنظمة الكلاسيكية ، والمنهج الوظيفي لهنري فايول (Fayol) والعقلانية الفنية ، وبين المنظمات الحديثة المعقدة ، والحاجة لتعاون العاملين فيها . وقد وصف برنارد كتابه بأنه يتضمن فكرتين أساسيتين : الأولى هي عرض وشرح نظرية للتعاون والمنظمة ، والأخرى دراسة وظائف المدير وطرق عمله في المنظمات الرسمية .

أصبحت تحليلات برنارد لاقتصاديات الحوافز الأعمدة الأساسية للنظرية السلوكية في الإدارة . فقد توصل إلى الدوافع غير الاقتصادية ، واهتمامات العاملين وكيفية تأديتهم للعمل علاوة على العوامل الاقتصادية واعتبرها جميعاً عناصر مهمة وحيوية في السلوك على كافة المستويات في المنظمة . وفي رأيه فإن المحفزات التي يمكن أن تقدمها المنظمة للعاملين أنواع عديدة هي :

(١) المحفزات المادية .

(٢) الفرص الشخصية (للتطور المهني) .

(٣) ظروف العمل المادية المرغوب فيها .

(٤) المزايا الوظيفية المثلى .

كما يجب أن تكون هناك حوافز عامة لتشعر الفرد بأن ارتباطه بهذه المنظمة أو تلك جذاب ولتساعده على التكيف مع ظروف العمل وإجراءاته واتجاهات ، ولتزيد فرص المشاركة وتزيد من ظروف التواصل والمشاركة داخل المنظمة .

وطبقاً لبرنارد فإن التعاون بين العاملين يبرر نفسه كوسيلة للتغلب على محدودية ما

يستطيع الأفراد القيام به ـ والمقصود بالمحدودية هنا القدرات البيولوجية والعوامل المادية في البيئة ـ . ويوجد التعاون عندما يتوافر شرطان هما : تحقيق الغرض من التنسيق ، وإشباع دوافع الفرد . واتساقاً مع ما جاء سابقاً ، فإن تعريف برنارد (ص ٧٣) للمنظمة الرسمية هو «أنها نظام من التنسيق الواعي للأنشطة أو القوى لشخصين أو أكثر» . وحسب رأيه فإن النظام التعاوني «يتصف بأنه نظام دائم التغيير والحركة (ديناميكي) ، وعملية تكيّف وتعديل مستمرة مع البيئات المادية ، والبيولوجية ، والاجتماعية» (٥٩ : ١٩٣٨) . لذلك فإن في هذه الأنظمة ، بجانب وظائف المدير ، ضرورة تأمين التكيف الفاعل لهذه العمليات .

بجانب ذلك كله قدّم برنارد مفهوماً فريداً للسلطة بما هي «ميزة من مزايا التواصل في المنظمة الرسمية» (Barnard, 1938 : 163) . وهذا يعني أن السلطة لا تكمن في الشخص الذي يصدر الأوامر ، بل في الحكم غير الموضوعي للشخص الذي يقبل التواصل على أنه أمر تسلطي . وتختلف الظروف التي تحكم تقبل الأوامر (١) التواصل الذي لا يمكن فهمه لا سلطة له ، (٢) التواصل الذي لا يتسق مع أهداف المنظمة لا يمكن تقبله ، (٣) ليس هناك أي إغراء بقبول وتنفيذ الأمر ، إذا كان التواصل يتضمن إعاقة تحدّ من المكاسب الكلية للفرد لكونه عضواً في المنظمة ، لذلك يجب عدم إصدار أوامر لا يمكن إطاعتها . وقد تصدر بعض الأوامر الحيادية ، بمعني أنها يمكن أن تكون مقبولة أو غير مقبولة ، بينما تكون أوامر أخرى مقبولة دون أي تحفظ . أما بالنسبة لأهمية هذه النقطة ، فإن بارنارد يشير إلى أن فاعلية المنظمة تتأثر بمدى تقبل الأفراد للأوامر (Barnard 1938 : 163 - 1) . وهذه الرؤية تتحدى بقوة الحكمة التقليدية (للكلاسيكيين) وكذلك المفهوم القانوني لسلطة المنظمة الذي ما زال شائعاً ومسيطراً في معظم البلدان النامية .

التقييم

ليست مدرسة العلاقات الإنسانية نظرية شاملة للمنظمة أو للإدارة . وتكمن أهميتها في الواقع في تساؤلها عن الحكمة التقليدية لنظريات الإدارة التي كانت شائعة

في فترة الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين . لقد قدمت هذه النظرية في الواقع تحدياً أساسياً وجوهرياً لفلسفة النظرية الكلاسيكية . وكما لاحظ كروزير (Crozier 1964 : 178) ، فإن الاهتمام بمساوئ البيروقراطية قد تطور مع اكتشاف أهمية العامل الإنساني والتطور الواسع لمفهوم العلاقات الإنسانية في الصناعة» . وكما فعل مارش وسيمون Marsh and Simon 1958 ، فقد اكتشف كروزير وجود علاقة منطقية بين فلسفة نظريات العلاقات الإنسانية ومساوئ نظرية البيروقراطية .

لقد قدمت نظرية العلاقات الإنسانية عدة مفاهيم أساسية في الإدارة تُركّز على التفاعل الودود ، والمنفتح العادل والمحقق للذات داخل المنظمة . وقد سعت الإدارة وأتباع هذا الاتجاه الفكري إلى أن تغرس هذه القيم في العاملين من خلال التدريب على الحساسية ، وتفاعل وديناميكية الجماعة ، وطرائق تنمية المنظمة . ورغم ذلك فقد نتج عن الحماس الزائد لهذه النظرية أنها أصبحت «موضة ومجموعة من الحيل» , Eddy) (30 : 198 وذلك مع رفع مستوى بعض متطلباتها لتصبح افكاراً عقائدية يؤمن بها الإداريون إيماناً عميقاً دون وعي وإدراك لحقائق وواقع المنظمة . ومع ذلك وبمعزل عن شطط النقد أو التأييد لهذه النظرية ، فإنه يمكن القول بأن أفكارها قد أثرت الإدارة بعدد من المعارف والمهارات التي طبقت ومورست بكثافة في المنظمات الحديثة ، والتي لا يستطع أي إداري فاعل أن يتجاهلها أويرفضها . وبوجه خاص فإن كلاً من الأفكار التالية قد أصبحت ، بدرجات متفاوتة ، جزءاً من المنظمة في ممارستها للإدارة الحديثة : التركيز على تنمية الفرد وتحقيقه لذاته ، ومشاركة العاملين للإدارة في إدارة أقسامهم وإدارتهم ، وحل مشاكل المنظمة من خلال أساليب العمل الجماعي وتنمية المنظمة ، والقيادة ، والدافعية والعديد من الوسائل والأساليب الإدارية الأخرى .

ثالثاً: التركيبيون (أصحاب النظرية التركيبية) (The Synthesizers)

قبل حلول منتصف القرن العشرين كانت أطر الإدارة السائدة تركّز إما على الأفراد في المنظمة أو على هيكلها . ولم يكن ذلك يعطي صورة كاملة عن واقع المنظمة . ذلك لأن هذين البعدين متشابكان مع بعضهما البعض . وكانت إحدى المشاكل الرئيسية في

النظريات الكلاسيكية والعلاقات الإنسانية على حد سواء أن كلاً منها كانت ترى بعداً واحداً فقط من بعدي المنظمة وتهمل أو تتجاهل الأبعاد الأخرى وتطورها . ولذلك لا ينتج عن أي من التوجهين نظرة واقعية وشاملة للإدارة تُصوّر المنظمة كوحدة عضوية مع ارتباطات ذات مغزى بين عناصرها المختلفة . وبالتالي حاول عدد من الأطر ، وما زال يحاول، التوصل إلى اندماج أكبر بين جوانب المعرفة الإدارية المتعددة ، ومن بين هذه الأطر مايلي :

١ . **تحليل النظم** (Systems Analysis) : ينظر هذا الإطار إلى المنظمة على أنها مجموعة من الأشياء أو الأجزاء التي تكوّن كلاً معقداً أو موحداً . وقد تم تطبيق توجه النظم هذا بقوة في الماضي في العديد من مجالات المعرفة . وكان الاستخدام المبكر والشائع لهذا التوجه في العلوم الاجتماعية على يد تالكوت بارسونز (Talcott Parsons) (١٩٥٦) في دراسته للهياكل الاجتماعية . وقد طور تالكوت نماذج اجتماعية عالمية للأنظمة الاجتماعية وفروعها كان لها تأثير ونفوذ قويان على تفكيرنا المتعلق بالمنظمات ، من عدة جوانب .

يركز تطبيق توجه تحليل النظم في المنظمات على منظور النظام المنفتح الذي يؤكد على العلاقة القوية بين الهيكل والبيئة المحيطة به والمساندة له . والعلاقة هنا تبادلية بمعنى أن البيئة الخارجية توفر المدخلات للهيكل وتدعمها مقابل التوقع بأن تقوم هي الأخرى (أي البيئة) باستلام مخرجات مقبولة ومرغوب فيها على شكل سلع أو خدمات . وتعتبر عملية تحويل المدخلات لتعطي هذه المخرجات المطلوبة ، والتي ستستخدم من قبل جماعات أو أنظمة خارجية ، عنصراً مهماً في منظور النظم . وفي واقع الحال فإن الأنظمة المعقدة يمكن أن تتكون من سلسلة من العمليات يرتبط بعضها ببعض هرمياً أو أفقياً وتدعى أنظمة فرعية (Subsystems) . وكثيراً ما يصبح مُخرج إحدى النظم الفرعية مُدخلاً لنظام فرعي آخر .

إن إحدى الميزات الأساسية لتحليل النظام المفتوح أنه يسمح بالتكامل (أو الدمج) بينما يدعى بالتوجه الكلي (macro) لعلماء الاجتماع والتوجّه الجزئي (micro) لعلماء النفس (Katz & Kahn, 1966 : 9- 11) ، وهكذا فإن قوى التكامل في توجه النظم

تسهّل مفهوم وحدة المنظمة ، مع التركيز على أهدافها العامة ووظائف النظام فيها ، لا على مكوناتها المتعددة . ومن بين الخصائص العديدة لتوجه النظم التي تم تقبلها أو تطبيقها ما يلي : المدخلات ، وتحويل الطاقة المتاحة إلى أفعال ، والمخرجات ، وتبادل الطاقة مع البيئة . ويعتمد بقاء النظام واستمراره على حصوله على طاقة كافية من البيئة وتحويلها إلى مخرجات ذات قيمة تسمح بإعادة الاستثمار والتطوير الإضافي . وتقوم مدخلات المعلومات والتغذية الراجعة بتوجيه وضبط النظام وتساعد عملية التحويل (أي من مدخل إلى مخرج) في التكيف مع طلبات واحتياجات (البيئة) . وتعني حالة الاستقرار والاتزان (homeostasis) ثبات عملية تحويل الطاقة لضمان البقاء والاستمرار ، ولكنها لا تعني حالة التوازن الجامد أو الحقيقي .

بلغت مفاهيم النظم مرحلة النضوج بعد نجاحها الملموس في المجال العسكري خلال الحرب العالمية الثانية عندما تم استخدام ما يسمى «بحوث العمليات» للتعامل مع العديد من المشاكل غير العسكرية في الصناعة والحكومة . وقد طبق محللو النظم ، بمساعدة إمكانات الحاسوب ، طريقهم في عدة مجالات ذات علاقة بمشاكل السياسة . وكانت هناك محاولات عديدة في الولايات المتحدة وعلى مستوى الدولة لتطبيق أو استخدام تحليل معقد للنظم لمعالجة مشاكل تتعلق باتخاذ القرارات الحسّاسة .

٢ . اتخاذ القرار :

يسعى طلاب الإدارة إلى فهم كيفية عمل المنظمة مثلما يحاول الاقتصادي فهم كيف يعمل الاقتصاد، أو عندما يحاول العالم السياسي أن يشرح العمليات السياسية . والمهمة ليست سهلة في أي من هذه المجالات . فالقضايا التي يواجهها الإداري تتصف بتعقيد خاص : فغالباً ما تكون المعلومات غير كاملة ، والقواعد والتعليمات التي تطبق غالباً ما تكون نسبية فيمايتعلق بعديد من العوامل التي لا يمكن السيطرة عليها أو التنبؤ بها . كما أن هناك مشكلة الأفضلية الشخصية والانحياز الشخصي الذي يمكن أن يضيف أو يزيد من تشعب الأفكار وتعقيدها عند القيام بتحليل المنظمة .

الإداريون مسؤولون عن اتخاذ القرارات التي تؤثر ، منفردة أو مجتمعة، على تشكيل منظماتهم والخدمات التي تقدمها . وقد جعل شيوع اتخاذ القرارات على

مستوى المنظمة الحديثة برمتها عملية اتخاذ القرارات عنصراً مهماً وجذاباً للغاية في أجندة البحث في عدة مباحث أخرى أيضاً. ومن أوائل المساهمين ذوي التأثير في أدبيات اتخاذ القرار هربرت سيمون (H. Simon, 1961,1) الذي قال إن الاختيار يسبق كل الأفعال، وأن النظرية الإدارية يجب أن تهتم بعمليات اتخاذ القرار وبالعمل على حد سواء . كما أوضح سيمون بأن موضوع اتخاذ القرار محصور فقط في صياغة السياسة العامة . وفي واقع الأمر ، فإن اتخاذ القرارات مرادف للإدارة في نظر سيمون (١٩٦١) . وتركز مثل هذه النتائج بشكل ملحوظ على تحليل عمليات او اتخاذ القرار كوسيلة لتحقيق الطموح بالتوصل إلى علم إدارة (أي جعل الإدارة علماً) .

إن المفاضلة بين القرارات ضرورية لوصفها ولتحديد خصائصها وعملياتها الحيوية . لقد اتسعت شعبية التمييز بين القرارات المبرمجة والقرارات غير المبرمجة على يد هربرت سيمون (Herbert Simon, 1961) الذي عرّف القرارات المبرمجة بأنها قرارات روتينية ، متكررة وقابلة للمكننة (المأتتة) ، والغرض من تلك القرارات واضح ومحدد، كما أن تحويل هذا النوع من القرارات المتكررة إلى كميات وأرقام ليس مشكلة . ويتم اتخاذ مثل هذه القرارات بقصد التنسيق والتوحيد كما هو الحال في فرز وتوزيع البريد ، وإعداد كشوف الرواتب ، والاحتفاظ بالسجلات ، والعديد من الأعمال الأخرى للمؤسسات العامة حيث تطبق القرارات بناء على قواعد وإجراءات عمل محددة ومعروفة .

وتصبح القرارات غير مبرمجة عندما تكون جديدة (لأول مرة) ، غير مهيكلة الأطر وهامة . وتتضمن مثل هذه القرارات عادة «صياغة السياسة ، ووضع الأهداف، أو القرارات أو الأحكام الشخصية المستقلة» . ويقول سيمون أنه «لا توجد وسيلة واحدة محددة لمعالجة المشاكل ، لأنها ربما لم تحدث في السابق أو لأن طبيعتها الخاصة وهيكلها معقدان وغير واضحين، أو لأن أهميتها الكبيرة تستدعي معالجة خاصة بها» . (٦ : ١٩٦١) وفي هذه الحالة ، يكون تفحص الأهداف وتطوير السياسات الجديدة عبارة عن مجموعة من القرارات الهامة لا قرارات روتينية . إن وضع توجهات أو أهداف جديدة في مجالات الصحة ، والتعليم ، والدفاع ، والرفاه الاجتماعي ، والسياسة

الخارجية مجموعة من الأمثلة على القرارات غير المبرمجة . كذلك فإن القرارات غير المبرمجة تعرّف عادة بأنها قرارات استراتيجية .

تتخذ القرارات الاستراتيجية عادة من قبل فرق عمل تشتمل على المدراء التنفيذيين والمستشارين الذين يمتلكون قدرات على التفكير الإبداعي وعلى فهم القضايا ذات المساس بالمنظمة وبرسالتها ومجتمعها . كما تتضمن القرارات الاستراتيجية عادة معدلاً مرتفعاً من المجازفة لكل من المنظمة وإدارتها ، ونتيجة لذلك يكثر تكوين التحالفات ، وظهور الصراعات ، والإحساس بعدم التيقّن (أو الاستقرار) . إن القرارات الاستراتيجية السليمة تجمع معاً عدداً من العوامل التنظيمية المهمة للوصول إلى تحقيق تحسن كبير وملحوظ في المخرجات ، وإعادة هيكلة المنظمة ، وتعديل رسالتها ، وتأمين مواردها ، وتقريبها من مجتمعها . كما أن عقلانية القرارات تتحدد بتوافر المعلومات غير الكاملة ، وبضغط الوقت ، وقلة الموارد المتاحة ، والصعوبة في التغلب على مقاومة التغيير من داخل المنظمة وخارجها .

ومن الأمور ذات العلاقة الوثيقة بالفروق بين القرارات المبرمجة وغير المبرمجة محاولة التمييز بين الحقائق والعوامل القيمية في عملية اتخاذ القرار . ومرة أخرى يقدّم سيمون (٤ : ١٩٦١) أسباب هذا التمييز ، فهو يعتبر القرارات الصغيرة التي تعالج أعمالاً محددة أمثلة لا غنى عنها لتطبيق قرارات أعم ذات علاقة بالهدف والوسيلة المستخدمة . فكل قرار يتضمن اختيار هدف وسلوك ذي علاقة به . ويمكن لمثل هذا الهدف أن يتوسط في محاولة تحقيق أهداف أبعد إلى أن يتحقق الوصول إلى الهدف النهائي . أما القرارات التي تقود إلى اختيار الأهداف النهائية فهي أحكام قيمية ، إلا أن القرارات التي تسعى إلى تنفيذ هذه الأهداف أحكام حقيقية . لقد أثبت هذا الفصل بين الغاية والوسيلة ، وبين الحقائق والقيم ، وأخيراً بين السياسة والإدارة في عملية اتخاذ القرارات ، أنه خلافي جداً وأدى إلى أكثر المناقشات والمناظرات إثارة للفكر في أدبيات الإدارة العامة خلال الخمسين عاماً الماضية . فقد رفض دوايت والدو (Dwight Waldo, 1955, 63 - 64) وآخرون تلك النظرة المنطقية الوضعية على أسس عدة ؛ ففي عملية اتخاذ القرار تندمج كل من القيم والحقائق اندماجاً عضوياً بحيث

يصبح الفصل بينهما مستحيلاً . كما أن فرضية المنطقية الوضعية بأن غايات الأفعال معرّفة ومحددة ، وخالية من المشاكل أمر مشكوك فيه . إضافة إلى أن القول المبني على الفرضية السابقة بأن من الممكن أن تصبح القيادة غير ضرورية وأنه يمكن استيعاب المنظمة داخل سياق تقني ، قول أقل قبولاً من الفرضية ذاتها .

كما يرى النقاد هذا المنطق الوضعي امتداداً للعقلانية التقليدية واستمراراً للتوجه نحو تشكيل علم الإدارة . إلا إن والدو (1955, 64) يخلص إلى القول أن هذا المنطق الوضعي يفتح الأبواب أمام نظرة للوسائل عديمة المعنى والمغزى وخالية من القيم . ومما يدعو للاستغراب أن والدو ، رغم التزامه بمثاليات العلم ، يشير إلى أن أثر فكرة الوضعية المنطقية قد يكون تحديداً أو إعاقة التقدم العلمي الحقيقي ، أي البحث عن القواعد النظامية في الميدان الاجتماعي .

النموذج العقلاني (The Rational Model) يفترض أن متخذ القرار شخص عقلاني يتبع الخطوات المنطقية عند اتخاذ القرار كما يتخذ القرارات المثلى (التي لا عيب فيها) . والعقلانية تتطلب وضوحاً تاماً في القيم والأهداف المطلوب تفعيلها إلى أبعد حدّ من خلال القرارات المتخذة ، كما تتطلب توافر المعلومات الكاملة عن البدائل ونتائجها المتوقعة . وفي هذا النوع من القرارات يكون التحليل شاملاً ويضع في الاعتبار كل عامل مهم له علاقة بالموضوع . ويعزى الفضل في وضع هذ النموذج إلى الاقتصاديين الذين يمتلكون نظاماً واضحاً ومتسقاً من الأولويات والأفضليات ، ومعرفة الخيارات ووسائل القياس التي تسمح باختيار القرارات الأفضل (أو التي تحقق أعلى منفعة) .

أما الخطوات الرئيسية المحدّدة التي تتبع في عملية اتخاذ القرارات العقلانية فهي التالية :

١ ـ حدِّد المشكلة بوضوح ودقة .

٢ ـ ضع كافة البدائل ذات العلاقة .

٣ ـ اجمع معلومات كاملة عن كل بديل .

٤ ـ ضع معايير للمقارنة بين البدائل مثل التكلفة والوقت .

٥ ـ قيّم المعايير في ضوء الأهداف .

٦ ـ قيم كل بديل على أساس كل معيار .

٧ ـ احسب واختر البديل الذي يحقق أقصى منفعة/ قيمة .

النموذج التزايدي (Incremental Model) لا يفترض وجود تعريف واضح ومحدد لأهداف الوسائل والغايات في كثير من الأحيان . كما أن التحليل هنا محدود ويركّز على البدائل التي يمكن الاتفاق عليها أو قبولها . إن عملية اتخاذ القرار هذه واقعية وتهتم أساساً بالوصول إلى اتفاق بين الفرقاء أصحاب العلاقة . وتتصف وسائل اتخاذ القرار في هذا النموذج بأنها لا تهتم كثيراً بالحسابات الموضوعية أو بالتقييم النظامي الذي يستخدمه الشخص العقلاني . بل هي وسائل مساومة ومفاوضة، في محاولة للوصول إلى الحلول الوسط توفر تمثيلاً نسبياً للمصالح المختلفة وتسهل وتقلل من الصراعات وتؤدي إلى اتفاق ما .

وكما يرتبط النموذج العقلاني بالاقتصاديين ، فإن النموذج التزايدي غالباً ما يرتبط بالسياسة أو بالتوجه السياسي في الإدارة العامة . وقد أصبح هذا النظام معروفاً على نطاق واسع بفضل دراسة القرارات العامة المتعلقة بتوزيع الموارد . ويعتبر كتاب ويلدافسكي (Aaron Wildavsky) «سياسات إعداد الموازنة» أحد المراجع الشهيرة التي تدعو إلى استخدام هذا النموذج في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بإعداد الميزانيات . يقول ويلدافسكي (13 : 1984) إن العامل الأكبر والمحدّد لحجم ومستوى ميزانية العام الحالي هو ميزانية العام الماضي . وانطلاقاً من هذه الرؤية ، فإن القرارات المتعلقة بحجم الميزانية وشكلها ومحتواها أمور تتصف بالصراع الجاد بين الرؤساء ، والمشرعين، والأحزاب السياسية ، والإداريين ، وأصحاب المصالح الذين يتنافسون فيما بينهم على التوصل إلى القرارات الميزانية التي تعكس مصالحهم ورغباتهم . ويعتبر تشارلز ليندبلوم (Charles lindbloom, 1959, 1980) أحد قياديي استخدام هذا النموذج في اتخاذ القرارات في السياسات العامة . وينظر ليندبلوم والكثيرون في معسكره إلي عملية وضع السياسات العامة على أنها استجابة لظروف سياسية قصيرة

المدى ، وبزيادات صغيرة ، وطبقاً للأحداث والتطورات ، لا طبقاً للتحليل العقلاني المبني على توافر المعلومات . ويعتبر العامل الأساسي في عملية اتخاذ القرارات التزايدية هو الوصول إلى الاتفاق على نتيجة نهائية ويُستخدم هنا أسلوب المساومة التي تستغل العديد من الوسائل بما فيها تقديم التنازلات السياسية ، والدفعات المالية الجانبية ، والإقناع والمهارة في استخدام المعلومات المحدودة .

نموذج العقلانية المحددة (The Bounded Rationality Model) يقوم على الاعتراف بالمحدودية الموجودة داخل النموذج العقلاني عند تطبيقه في اتخاذ القرارات في الحكومة . ففي الوضع الحقيقي لاتخاذ القرارات لا تكون القيم دائماً محددة بشكل واضح كما يفترض النموذج العقلاني . بل تكون المعرفة بنتائج القرارات دائماً مبعثرة أو غير كاملة أو غير متوافرة على الإطلاق . وعلى هذا فإن عدم توافر المعلومات المتعلقة بالمشكلة ، والبدائل ، والمعايير ، وتأثير اختيار بديل معيّن ، كلها تحدد بشكل كبير قرارات متخذي القرار . كما أن قيود الزمن والتكلفة بشكل خاص تقيّد البحث عن المعلومات الكاملة .

كما أنّ أحد المحددّات المهمة يتمثّل في قصور الإدراك الإنساني عند القيام بعملية اختيار المعلومات واستخدامها . فالقدرة المعرفية الإنسانية محدودة بطبيعتها وليس بإمكانها إلا الإثارة أو الاحتفاظ بجزء يسير من المعلومات المتعلقة بالمشكلة والبدائل التي تسعى إلى حلها . صحيح أن التقدم الهائل في استخدام الحاسبات ، وما يسمى «بثورة المعلومات» ، قد ساعدا وطورا القدرات المعرفية للإنسان ، إلا أنهما لم يحررا الإنسان من انحيازاته الخاصة ، ومصالحه الشخصية ، والمحددات البيولوجية ، ولم يمكنّاه من التوصل إلى قرارات عقلانية تماماً في المنظمات الحديثة . وهكذا فإن الخبرة تشير إلى أنه على الرغم من أن السلوك الإنساني في المنظمات قد لا يكون عقلانياً بشكل كامل ، إلا إنه في بعض الحالات الواقعية الهامة على الأقل ، يسعى لأن يصبح كذلك . ويرتبط هذا المفهوم المتعلق باتخاذ القرار في المؤسسات العامة بنظرية «هنري سيمون» القائل «إن نظرية الإدارة هي بشكل خاص نظرية العقلانية المحدودة والمرغوبة . . لسلوك البشر الذين يسعون للإرضاء لأنهم لا يمتلكون الحصافة الكافية

لتعظيم (نتائج القرارات) .

يمكن وصف الاستراتيجيات الأخرى لاتخاذ القرار بأنها نماذج الوصول إلى إجماع الآراء على نحو ما يطبق في الأنظمة الديمقراطية . ويتم الاعتماد هنا على نظام التصويت للوصول إلى القرارات كما يستخدم بانتظام في مجالس المدن ، ومجموعات العاملين ، والمجالس الاستشارية للمواطنين ، وبين موظفي المنظمات العامة . ويعني التصويت هنا مشاركة متساوية في اتخاذ القرارات العامة من قبل المتأثرين بها تجميعاً لأفضلياتهم . وتعتمد المنظمات الإدارية على تصويت موظفيها لقياس مدى دعمهم لبعض القرارات المتخذة نتيجة لعملية التصويت ملزمة، كما هو الحال في عمليات الاستفتاء على الضرائب المحلية. وقد تكون إرشادية عندما يكون الغرض منها التعرف على الأفضليات أو على مدى الدعم لسياسة ما .

وهناك توجه استراتيجي آخر في اتخاذ القرار ، له شعبيته ، يتم من خلال اتفاق مجموعة من الخبراء مثل المحلفين في النظام القضائي . فهم يستمعون إلى الأدلة ، ويدافعون عن مواقفهم ، ويصدرون أحكامهم التي تتوحد على شكل قرار نهائي . ويستخدم هذه الطريقة هيئات المراجعة بأشكالها المتعددة ، ولجان التقييم ، ولجان التثبيت والترقية في الجامعات ، ومجالس التخطيط ، والفرق الهندسية ، والمجموعات المهنية ، وذلك عند اتخاذ قرار أو التوصية بقرار معيّن .

رابعاً: مقاربات بديلة : محاولات للابتعاد عن النماذج الغربية

(Alternative Approaches : Attempted Departures from Western Models)

نتجت عن النهاية الرسمية للحقبة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية تغييرات هائلة في الخريطة السياسية ، وكذلك في نوعية المنظمات والأساليب الإدارية المستخدمة ، فقد كان الاستقلال يعني الاستجابة الكبرى لتوقعات المواطنين المتصاعدة. وبالتالي أصبحت الآلة الإدارية الوسيلة لتحقيق الطموحات والتطلعات الوطنية للنمو والتطور الاجتماعي والاقتصادي . ازدادت بيروقراطية المؤسسات الإدارية وامتلكت القدرات اللازمة للتخطيط المركزي ولتنفيذ البرامج والمشاريع لتلبية

الاحتياجات الوطنية من طرق ، ومدارس ، ومراكز صحية ، ونمو زراعي ، والعديد من الخدمات الأخرى . وأصبحت الحكومة هي المشرعة للقوانين ، والوسيط والضامن، والموفّر للخدمات المختلفة ، ومصدر المساعدات ، والحاثّ على السلوكيات الوطنية ، ومصدر التوظيف (أي المستخدم) الأساسي . وفي كافة هذه الوظائف عُهد إلى بيروقراطية الدولة لتنفيذ مسؤوليات رئيسية . فلا عجب ، إذن أن أضحت الدولة الحديثة «الدولة الإدارية» (أو دولة المؤسسات) .

الإدارة المقارنة وإدارة التنمية

(Comparative and Development Administration)

أضحت الحاجة لبناء وتوليد قدرات إدارية أساسية في الدول النامية لتنفيذ الخطط الوطنية للتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية هي الحافز القوي لظهور وتطور الدراسة المقارنة للإدارة عبر الحضارات المختلفة . فقد رأى قادة الدول الحديثة في الإدارة العامة وسيلة رئيسية لدفع سياسات التقدم والتنمية إلى الأمام . وبالتالي أصبحت الإصلاحات الإدارية هي المحكّ في عملية التحديث . ودفعت برامج المساعدة الثنائية والمتعددة موضوع إدارة التنمية إلى الواجهة بحيث أصبح حجر الزاوية للتنمية الوطنية في الدول الحديثة ، (Jreisat, 2002) .

لقد كانت نهاية الحقبة الاستعمارية وبدء الكفاح من أجل التنمية الوطنية تعني أن المجتمعات تمرّ بتجربة من التغيرات الاجتماعية الهائلة خاصة في فترة الستينات وما بعدها . وقد استُخدمت دولة الرفاه بشكل متعمد لتحدّ من حرية القوى السياسية والاقتصادية ، لكي تجري إعادة توزيع الثروة ولحماية «حقوق» المواطنين . وكان دور قطاع الإدارة في ذلك إنجاز التزامات السياسة العامة للدولة ، والحفاظ على مستويات المعيشة لكافة المواطنين ، وحماية حقوقهم وحرياتهم . وللقيام بذلك وقفت المنظمات العامة موقفاً نقدياً من مفاهيم نظام الجدارة في العمل ، وتطبيق القوانين والعمليات السليمة ، وحماية العاملين من أي قرارات إدارية تعسفية . صحيح أن هذه التغيرات لم يتقبلها الجميع بحماس ، كما أنها لم تتم بدون أي كلفة ، إلا أن الحكومات عموماً نجحت في السيطرة على القرارات السلبية والخاطئة في الخدمة العامة أكثر من نجاحها

في ترويج القيم الإيجابية ، المسؤولية ، والمساءلة ، والأداء المهني .

ومنذ سقوط النظام الاستعماري بعد الحرب العالمية الثانية ، واجهت الدول النامية عامة والدول العربية خاصة سؤالا ملحاً يقول : «ما هي النماذج البديلة التي يمكن أن تحل محل النماذج الغربية في الإدارة؟» صحيح أن العديد من مدارس الإدارة قد تركت بصمات واضحة على كثير من المجتمعات ، حتى وإن كانت أقل ذكراً في أدبيات الإدارة ، وأقل تأثيراً على نطاق عالمي ، إلا أن هناك نموذجين على الأخص يستحقان الاهتمام وهما النموذج الاشتراكي الماركسي ونموذج الإدارة الإسلامية .

١ ـ النموذج الاشتراكي الماركسي (The Marxist Socialist Model) :

كان أوج ظهور هذا النموذج في الفترة ما بين الخمسينيات والثمانينيات من القرن العشرين . وقد مثّل هذا النموذج خلال هذه الفترة بديلاً قابلاً للتطبيق للنماذج الغربية (وبخاصة الأمريكية) كما بدا أنه يجتذب اهتمام العديد من الدول الجديدة لتقليده . ورغم منافسة العديد من درجات الفكر الاشتراكي على الزخم القائم ، إلا أن الماركسية كان لها الأتباع الأكبر عدداً وقدمت النظام الأكمل للحكم ، وكانت صفتها المميزة مركزية التخطيط ، وتجانس الدولة ، ومحدودية التنافس ، والاعتماد الكبير على القواعد الهرمية الشكل . إلا أن الفرضيات الكبرى لهذا النموذج كانت ذات طابع ايديولوجي أيضاً ، أو حسب تعبير عالم الاجتماع الفرنسي كروزييه : Crozier, 1964) (230 ، «إن آلية نظام المعلومات الضروري للرقابة والفحص هي النقطة المفصلية في النظام بأكمله» . على أي حال ، فقد انهار هذا النموذج في النهاية في الاتحاد السوفييتي وفي أوروبا الشرقية تحت وزر أخطائه . فقد فشل هذ النموذج في أن يصحح أخطاءه ، أو أن يحسّن من أدائه السلبي ، رغم الحاجة الواضحة والملحة لذلك . . وعلى الرغم من ذلك فما زال هناك تطبيق ناجح لهذا الوجه في الصين حيث مازال دور الدولة ، وبخاصة البيروقراطية ، هو الأعلى والأقوى بينما يُسمح بالاستمرار لمحاولات متواضعة لتحرير الاقتصاد .

٢ . نموذج الإدارة الإسلامية (The Islamic Administrative Model)

هذا النموذج لا يشكل نموذجاً جديداً . بل هو مجرد ملخص لعدة محاولات

تاريخية لتطبيق بعض المفاهيم الدينية في الأساس على الحكومات المعاصرة . وقد حاول هذا النموذج خلال تاريخ الماضي أن يتكيف مع التناقضات والصراعات بين العديد من الآراء، وبخاصة بين تلك التي تستخدم العقل والإبداع في تفسير التعاليم الدينية، وتلك التي تسعى إلى الالتزام الحازم بتلك التعاليم مع ضيق كبير في تفسيرها . وتطال وظائف ومهام الدولة الإسلامية كافة البشر من خلال العقلانية التي تعتمد على «رسالات سماوية» . وتدار الأمور العامة مثل الأمن ، والنظام القضائي ، والإدارة العامة ، وكافة المتطلبات الاجتماعية الأخرى من خلال توسيع وظائف الحكومة لتسيطر على أي كمية من الموارد المالية . ولكن ذلك يتم مع الحفاظ دائماً على وحدة الدولة والدين .

تسعى الدولة الإسلامية المتصوَّرة أيضاً إلى تكامل أخلاقيات الإسلام مع الاقتصاد وهي فكرة لا يرفضها فقط أصحاب النظرية الاقتصادية الكلاسيكسة الجديدة فحسب بل ويعارضونها بشدّة أيضاً . (Nagvi, 1994 ـ وبخاصة الفصلان الثالث والرابع) ، وبالتالي يوجد في كل من الاقتصاد والإدارة إحدى الفرضيات الأساسية في الفكر الإسلامي والتي مفادها أن البعد الأخلاقي مهم جداً ويوازي في أهميته مفهوم العدالة الاقتصادية والحفاظ على التجانس الاجتماعي داخل الدولة الإسلامية (الأمة) . كما تقول هذه الفرضية أن غياب العدالة يمزق التجانس الاجتماعي ولهذا السبب فهي غير أخلاقية .

وقد استُخدم كل من الرأي ، والقياس ، والاجتهاد باستمرار للوصول إلى التوازن بين الحرية والمسؤولية وبين القواعد والسلوك ، وبين الرغبة في التغيير ومرونة القواعد . وعلى النقيض من ذلك ، وبغية الوصول إلى الكمال الروحي ، استُخدمت الأفكار المحافظة لتجاهل المعرفة الحديثة ولتحدّ من التفاسير والآراء الأخرى تحت ذرائع مختلفة . وفي رأي المؤمنين بهذا الفكر ، إما أن أقوال علماء المسلمين منذ مئات السنين اشتملت على كل ما هو مفيد ، أو أن التعاليم الدينية تتضمن معلومات عن كل شيء يحتاجه الإنسان في علمه وعمله . وقد حقق هذا النموذج قبل نهاية القرن العشرين قفزة كبيرة للأمام تتمثل في الثورة الإيرانية عام ١٩٧٨ . ونحن نرى أن واحدة من أهم

الحوارات حول الحكم في السنوات الأخيرة للقرن العشرين هي تلك التي تتعلق بالتفسيرات المرنة أو المتصلبة للفكر الإسلامي لكي تتم إعادة تشكيل نموذج الحكم الإسلامي . أما هل سنرى إعادة ميلاد النموذج الإسلامي كبديل للنماذج العلمانية السائدة فهو سؤال مثير لم تتم الإجابة عليه بشكل مرضٍ بعد ، رغم الآراء المتشككة فيه بل وحتى المعادية له من قبل العديد من علماء الغرب .

في الوقت الحاضر تكاد معظم الدول العربية تطبق ، بدرجات متفاوتة ، بعضاً من المفاهيم في هذ النموذج الإسلامي . أما درجة التطبيق فهي موضوع نقاش مستمر بين العلمانيين الذين يسعون إلى الابتعاد عن المفاهيم الإسلامية وبين الإسلاميين التقليديين الذين يصرون ويؤكدون على الحاجة لمزيد من التطبيق الكامل للمفاهيم الدينية (الإسلامية) . وفي الواقع فقد كانت معظم الدول العربية انتقائية في نماذجها وعملياتها الإدارية والتنظيمية تختار وتكيّف أطراً عديدة بما فيها الإطار الإسلامي . إن تكامل كل هذه العناصر المختلفة في توجه واحد متماسك يتسق مع الحضارة العربية وطموحاتها هو في الواقع التحدي الكبير للإداري العربي المعاصر .

خامساً : منظورات معاصرة (Contemporary Perspectives)

(١) الإدارة العامة الجديدة (The New Public Management) :

واجهت معظم دول العالم خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين ظروفاً اقتصادية واجتماعية تتطلب طرقاً وأساليب مختلفة ومتطورة للإدارة . فقد تطلبت زيادة المنافسة ، والتكنولوجيات الجديدة ، والطاقة الفائضة في قطاع الانتاج إعادة هيكلة وإعادة هندسة قطاع الشركات . وأصبح من الضروري إعادة (هيكلة) الحكومة لمعالجة العجز المتنامي في الميزانية ، ومقاومة الزيادة في الضرائب ، والتعامل مع بيروقراطيات عامة جامدة في القطاع العام . ومهما كان اللفظ المستخدم (الإصلاح أو إعادة الاختراع ، أو إعادة الهندسة ، أو التحويل) ، فالنتيجة النهائية هي أن الطرق القديمة للإدارة تتطلب تعديلاً جذرياً . وقد أضحى الهدف في كل مكان هو الإصلاح الإداري الذي يسعى إلى تجميع قدرات المنظمة لكي تعمل بفاعلية وكفاءة أفضل ،

وذلك استجابة لرغبات المواطنين وطلباتهم .

وقد أدى الضغط نحو التغيير إلى اقتطاعات كبيرة في الموازنات . إلا أن التغيير المذهل في كافة مناحي الحياة أدى إلى الدعوة لإحداث تغييرات ثورية في الإدارة في مفاهيم وعمليات الإدارة في جميع أنحاء العالم (Kettl, 1997 : 446) . وقد أصبح الإصلاح الإداري صيحة عالمية آثارها الفشل المكلف لعدد من الحكومات التي حاولت أن تحقق أهدافها التنموية . كما شجع نجاح الإصلاح الإداري في بعض الدول على أن يسعى الكثيرون نحو مزيد من التغيير . وبشكل أو بآخر «فإن تكامل اندماج الإصلاح في الحكومة الأمريكية في حركات عالمية أوسع نطاقاً (Roberts, 1997 : 466) ما هو إلا أحد نتائج هذه الجهود .

وهناك بعض الاندفاعات العامة الأخرى نحو الإصلاح الإداري بُودر بها في بعض البلدان مثل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) كاستراليا وكندا ونيوزيلندا وبريطانيا وكوريا والمكسيك ومصر والأردن وماليزيا والبرازيل .

ورغم المساهمة الغزيرة للعديد من العلماء وللتقارير من عدة دول ، وللعديد من التقارير عن حالات الإصلاح الإداري ، فلم يتم الوصول إلى اتفاق على منهج متماسك وموثوق به لتحقيق الإصلاح المنشود . ومع نهاية القرن العشرين ، فإن أدبيات الإصلاح تعجّ بالدراسات والتقارير التي تناقش محاولات عدة لتحديث وتكييف إدارة المنظمات في كل السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتغيرة . وحتى عندما تطرح «الإدارة العامة الجديدة» كتحول فكري جذري مبشرةً بنظام عالمي جديد في الإدارة ، فليس هناك اتفاق على المحتوى ، ناهيك عن كيفية الممارسة (لهذه الإدارة العامة الجديدة) .

من المؤكد أن الخبرات العالمية العملية والأبحاث العلمية في الإصلاح الإداري تعيد تشكيل بعض الحكومات كما تؤثر بشكل قوي على ممارساتها . وقد ذكر العديد من دراسات الحالات التي أجريت منذ عام ١٩٧٠ كأمثلة على التطبيق «القوي» للإصلاح الإداري :

- نيـــوزيلنـدا (Kettl, 1997, Scott, Ball , and Dale, 1997; , Pallot, 1996)
- المملكة المتـــحـــدة (Barberis, 1998; Ferlie, Ashburner, Fitzgerald, and Pettigrew, 1996; Mascarehnas, 1993) .
- الولايات المتحدة (Thompson & Ingraham, 1996; Moe, 1994; Gore, 1993)
- كندا (Roberts, 1998; Seidle, 1995)

وهذا فقط عدد قليل من الأمثلة . وهناك عدد من الدول الأخرى التي ما زالت في مراحل مختلفة من الإصلاح الإداري (مثل مصر والأردن على الأخص) . ومن الصعب مقاومة الرغبة في البحث عما إذا كانت هذه الإصلاحات مترابطة أم لا ، وكيف : فهل تشكل مجموعة متكاملة من الإصلاح الإداري ؟ وهل يربط بين هذه الخبرات صيغة واحدة أم هي مجموعة من الخبرات غير المترابطة دون أرضية مركزية مشتركة بينها؟

خلال السنوات القليلة الماضية ظهرت عدة مناقشات حول هذه الأسئلة لعلها حفزت واحدة من أهم المبادلات الفكرية المثيرة منذ الحرب العالمية الثانية . ولأغراض هذه الدراسة ، من الممكن أن تقسم القضايا التي تم تناولها ، على الأقل من باب التحليل ، إلى توجهين قويين رئيسيين ، لكل منهما أسس هامة ، وطريقة تشخيصها للمشاكل ، واقتراحات للحلول ، ورؤية خاصة للظروف المرغوب فيها وكذلك استراتيجيتها لتحقيق تلك الظروف .

التوجه الأول : يتمثل في «الصيغة الجديدة» المبنية على أسس اقتصادية والتي كثيراً ما يشار إليها باسم «الإدارة العامة الجديدة» . لقد أعاد كثير من الدول هيكلة خدماتها العامة بشكل كبير لتتسق مع ما تسميه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «النموذج أو الصيغة الجديدة» للإدارة العامة ويشير روبرتس (Roberts, 1998) إلى أن إعادة هيكلة الحكومة المركزية وحكومات المقاطعات الكندية تشبه الإصلاحات التي تمت في الديمقراطيات الغربية ، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من أجل جعل الحكومة «تعمل بشكل أفضل وبتكلفة أقل» . وقد طبقت هذه الصيغة الجديدة في كثير من الدول في التسعينيات من القرن العشرين . وبشكل رئيسي فإن هذه تشتمل على

ثلاث أفكار رئيسية هي :

١ ـ الحاجة إلى تقليص كافة النفقات الحكومية «غير الضرورية» ، أو غير الأساسية .

٢ ـ الحاجة إلى تقليل الاعتماد على الجهاز الحكومي البيروقراطي التقليدي لتقديم الخدمات العامة .

٣ ـ الحاجة إلى مؤسسات عامة أقل اعتماداً على عائدات الضرائب لتمويل عملياتها ، وأكثر اعتماداً على عائدات غير ضريبية مثل الرسوم مقابل تقديم الخدمات (Roberts, 1998) .

ويقدم أنصار هذه الصيغة الجديدة الخصائص التالية للإدارة العامة الجديدة ، وهي :

١ ـ مزيد من التجزئة لمنظمات القطاع العام إلى مراكز «إنتاج» منفصلة .

٢ ـ التحول نحو المنافسة بين الوحدات المنفصلة التي تقدم الخدمات للمواطنين .

٣ ـ تطبيق الممارسات الإدارية (مثل التراكم المحاسبي ، وتصميم المنظمة ، وهيكلة المهنة ، وإجراءات التمويل) ، التي يمارسها القطاع الخاص .

٤ ـ التركيز على الفاعلية وتخفيض الكلفة .

٥ ـ ظهور نخبة جديدة من إداريي الصفوة .

٦ ـ وجود مقاييس واضحة لمستويات الأداء .

٧ ـ محاولة مراقبة أداء وحدات المنظمة في القطاع العام من خلال مقايس للمخرجات يتم تحديدها سلفاً (Pallot, 1996 : 2) .

ورغم ان الحاجة إلى الإصلاح ليست موضع خلاف ، إلا أن هناك اختلافاً حول أسبابه والأساليب المتبعة لتنفيذه . فقد بيّنت ليندا كابوليان (Linda Kaboolian, 1998 : 190) ، في ندوة عقدت مؤخراً عن الإدارة العامة الجديدة «ان العامل المشترك في حركات الإصلاح في كل هذه الدول (الولايات المتحدة وبريطانيا وكوريا والبرتغال وفرنسا والبرازيل واستراليا والسويد ونيوزيلندا وكندا) هو استخدام اقتصاد السوق كنموذج للعلاقات السياسية والإدارية» . كما تخلص ليندا إلى القول (190 : 1998) «بأن الإصلاحات المؤسسية في **الإدارة العامة** الجديدة تتأثر بقوة فرضيات منهج

الاختيار العام (Public choice approach)» وبعض النظريات الاقتصادية الأخرى . كما أن العلاقة تصبح واضحة ومباشرة على يد أولئك الذين ينظرون إلى «الإدارة العامة الجديدة كنظام تفكير أيديولوجي يتسم باستيراد أو تبني أفكار تولدت في ظروف القطاع الخاص داخل منظمات القطاع العام» (Ferlie , 1996 : 10)

وهناك نتيجة واحدة واضحة المعالم وهي «أن الإدارة العامة الحديثة تقوم على المبادئ الاقتصادية التي تقول إن إدارة القطاع الخاص والمبادئ الاقتصادية يمكن نقلها وتطبيقها في القطاع العام» (Klages & Loffler, 1998) . بل إن البعض يذهب إلى أبعد من ذلك ويقول بإزالة الفروق بين منظمات القطاع العام والخاص جملة وتفصيلاً . (Hood, 1991; Pallot 1996)

التوجه الثاني : تتجذر الفكرة الثانية المتعلقة بالإصلاح الإداري بقوة في **التقاليد الادارية والتنظيمية الأساسية** ، وفي أخلاقيات الخدمة العامة . ويسعى الإصلاح في ظل هذا التوجه إلى أن تتوسع النظريات والعمليات الإدارية وأن يتحسن استخدامها في خدمة القيم الإدارية المألوفة التي تتمثل في كفاءة وفاعلية تقديم الخدمة العامة . ولتحقيق نتائج أفضل في القطاع العام ، يركز هذا التوجه على تحسين قدرات الحكومة الإدارية ، وعلى إعادة الحيوية إلى رسالة الخدمة العامة من خلال استخدام قياسات تسعى إلى إصلاح وتحسين صياغة وإدارة السياسات العامة . وتظل المؤسسة العامة وحدة التحليل الأساسية . وبالتالي تصبح إعادة إصلاحها وزيادة قدراتها ، وليس هدمها أو تجاوزها ، هي محل الاهتمام الرئيسي .

إن متابعة التطورات الحديثة للإدارة العامة يشير إلى سعي دولي لتحسين المفاهيم والوسائل للتأكيد على مساءلة الإدارة العامة ، ولقياس وتقييم نتائجها وزيادة التزام الدولة بتنمية مواردها البشرية من خلال تطبيق سياسات العاملين التي تتمشى مع الأخلاقيات العامة ، والمبنية على الجدارة . وقد أدت زيادة الوعي بالتكلفة ، وكذلك البحث عن معايير نوعية للخدمة العامة ، إلى استخدام وسائل أكثر فاعلية وأكثر قرباً من المستهلك (المواطن) ، وتعتمد على معلومات موثوقة . إن المفاهيم الاقتصادية والإدارية التي عرضت بإيجاز بأعلاه لا تخلو من تشابكات هامة وأرضيات مشتركة

بينها حتى لو استمر الفصل بينها في المبادئ ووسائل التنفيذ . وفي الواقع فإن لكل مفهوم من المفاهيم التي ذكرت تجمعاته وفروعه الفكرية ، وهذا ما يزيد من صعوبة تحديد ووصف عناصر واضحة ومحددة تتضمن «الأفكار الجديدة» للإدارة العامة . ذلك أن الكمية الكبيرة من التوصيفات والشروح المكررة لم تتطور إلى إجماع على جوهر أو حدود **الإدارة العامة الجديدة** . ولكن من الممكن التعرف على بعض العناصر المشتركة من بين المبادرات الحديثة للإصلاح التي دار حولها نقاش موسع أو جُرِّبت أو نقدت أو أثني عليها ، : فأولاً ، احتل **التوجه نحو الجودة** مكان الصدارة في إدارة المنظمات خلال الأعوام العشرين الماضية . وثانياً : حققت **حركة إعادة اختراع تشكيل الحكومة** الزخم بعد نشر كتاب أوزبورن وجابلر (Osborne/Gaebler) . وثالثاً: هناك الدعوة إلى بناء نظم إدارة الأداء التي من الممكن أن تربط بين التكلفة والمخرجات وتلبي رغبات المجتمع ومتطلباته .

التوجه نحو الجودة (The Drive for Quality)

ولّدت الرغبة في الجودة نقاشاً كبيراً وواسعاً ، وإثارة العاملين في مهنة الإدارة في العالم بأسره . وأشير إليها في الولايات المتحدة الأمريكية باسم «الثورة الهادئة» . وقد جاءت القوة الدافعة المباشرة لها ، كما هو معروف ، من نجاح الصناعات اليابانية في تحسين نوعية السلع التي تنتجها ومن التحسين المستمر والدائم في إنتاجية العاملين اليابانيين ، وهي الأمور التي لاحظها أرباب الصناعات الأمريكية والأوروبية وتحركوا بسرعة لمضاهاتها وحماية نصيبهم من الأسواق العالمية . وتشير المعلومات التي تم الحصول عليها من الخبرات العملية في القطاعين العام والخاص على حد سواء إلى وجود اتفاق على بعض خصائص الجودة وفيما يلي أهمها :

١ ـ تحليل العاملين المستمر لعمليات الشغل بغرض تحسين الأداء وتخفيض معدل الاختلاف في العمليات .

٢ ـ التدريب والتحفيز للحصول على نوعية جودة جيدة باستمرار ومنع الاختلاف في الانتاج .

٣ ـ بناء الجودة في السلعة من البداية في عملية الانتاج (كمدخل) لا أن تضاف في

النهاية (كمخرج) . فالجودة تنتج من خلال عمل الأفراد داخل نظم ، لا من خلال الجهود الفردية .

٤ ـ الحكام على الجودة في نهاية المطاف هم المستهلكون . والتركيز على العميل (المستهلك) يعني أن تبحث الإدارة عن طرق لجعل العاملين مدركين لاحتياجات العملاء ، ولاستخدام معلومات التغذية الراجعة في تحسين عمليات الإنتاج والخدمات، والتكييف المستمر للخطة الاستراتيجية لجعلها أكثر استجابة لأفضليات المواطنين .

٥ ـ لأن تحقيق الجودة ليس عملية ساكنة ، فإنها تتطلب تحسيناً مستمراً في المدخلات والعمليات . ومثل هذا التحسين يتطلب ضرورة مشاركة العاملين بقوة والتزام المؤسسة الكامل بذلك . فالمهم هنا ان يعمل الأفراد في إطار المنظمة وليس من خلال الجهود الفردية . لأن الجودة تتحقق فقط عندما يوفر المدراء الثقافة التنظيمية التي تركز على سلع ذات جودة وتنتجها بشكل مستمر .

٦ ـ يجب أن تشارك قيادة الإدارة العليا في المنظمة مباشرة وبنشاط في عملية إدارة الجودة الشاملة . وأن يأخذ الإداريون زمام القيادة في توفير البيئة والثقافة التي تشجع وتحث على التغيير والتحديث والمجازفة ، والزهو بالعمل ، والتحسين المستمر للخدمات المقدمة للزبائن (المستهلكين) .

٧ ـ يتطلب التخطيط الاستراتيجي أن تكون هناك أهداف طويلة المدى وأهداف قصيرة المدى لتحسين الجودة، وان يتم تضمين تلك الأهداف في الخطة .

عند النظر إلى خلفية موضوع إدارة الجودة الشاملة نجد كافة الأسهم تشير الى دمنج وجوران (Edward Deming and John Juran) على أنهما رائدا الجودة بلا منازع . وقد وجه دمنج أتباعه المخلصين لفكرة الجودة في اليابان حيث وصف لأول مرة طريقته للرقابة على الجودة الشاملة وكان ذلك في عام ١٩٥٤ . أما جوران فقد قام بتطوير أهداف دمنج في اليابان وطبق الجودة على كل المهام وعلى كل المستويات في المنظمة . هناك العدد القليل من حالات النجاح غير القابلة للدحض، ولكن هناك بالتأكيد العديد من حالات البداية الفاشلة التي تشير إلى أنه لم يكن كل شيء كاملاً على جبهة إدارة

الجودة الشاملة . ومرة أخرى نقول إن تحسين الجودة يتطلب مشاركة قوية فاعلة من طرف العاملين ، والتزاماً كاملاً من قبل المنظمة ، وثقافة تنظيمية مشجعة ومحفزة . الموضوع هنا ليس أن إدارة الجودة الشاملة لا يمكن تطبيقها أو ليس لها علاقة بالقطاع العام ، بل أن الرسالة هي أن التعديل والتدريج في استخدام إدارة الجودة الشاملة هي خطوات ضرورية للتنفيذ الناجح لها في مؤسسات الحكومة .

إعادة ابتداع الحكومة (Reinventing Government)

إعادة اختراع الحكومة اسم رنّان طنان لكتاب يسعى لإيصال شعور بالتغيير الدرامي (الجذري) وليس فقط التلاعب بالنظام . وقد نجح مؤلفا الكتاب في الدعوة إلي فكرة مفادها أن ما نحتاج إليه هو قلب العادات والثقافة والأداء في كافة المنظمات/ المؤسسات العامة رأساً على عقب .

يسعى كل من : ديفيد أوزبورن وتيد جابلر (David Osborne & Ted Gaebler) في كتابهما الموسوم «إعادة اختراع الحكومة . كيف تحول الروح الريادية القطاع العام من المدرسة إلى الدولة ، ومن مبنى البلدية إلى وزارة الدفاع» إلى إيصال الأفكار التالية :

تمكين المواطن (أي منحُه سلطة) الدعوة إلى قيادة ريادية تسعى إلى تحقيق رسالة ، وتشجيع المنافسة ، وإعادة تنظيم الحكومة من خلال تقليص الروتين ، وتشجيع «إدارة الجودة الشاملة» واللامركزية ، وميزانية الأداء ، وإصلاح الخدمة المدنية ، وأخيراً الخصخصة .

بعد نشر الكتاب تشبعت الإدارة العامة بلغة إعادة إبتداع/ اختراع ، وإعادة الابتداع/ الاختراع هذا أو ذاك ولكننا قد لا نجد علامات فارقة بين إعادة اختراع الحكومة وإدارة الجودة الشاملة . لقد تمت مقارنة وشرح ونقد وتمجيد وتفسير وإعادة تفسير كل من أفكار أوزبورن/ جابلر ودمنج ، وقدم آل جور ، نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق المعجب والمشجع القوي لفكرة إعادة ابتداع أو اختراع الحكومة تقريره عن الإصلاح الإداري في ٧/ ٩/ ٩٣ كتمرين عقلي على «إعادة ابتداع الحكومة الفيدرالية» في أمريكا . وتنبع جذور الأفكار في هذا التقرير من الكتاب المشار إليه

سابقاً . أما المبادئ الأساسية في هذا التقرير فهي مايلي :

- خلق شعور واضح بالرسالة .
- تفويض الصلاحيات والمسؤوليات .
- تبديل التعليمات بحوافز .
- تطوير ميزانية مخرجات أو نتائج .
- قياس النجاح من خلال رضى العملاء (Moe 1994, 111) .

تكمن المشكلة الأساسية في هذا كله ، حسب رأي النقاد ، في أن الإدارة العامة تعمل في إطار نظم من القوانين وطبقاً لصيغ إدارية تقبل المشاركة مع النظام السياسي في صياغة السياسات ووضع الاستراتيجيات . ولذلك فإن استبدال كل ذلك بمفاهيم دون مضامين واضحة المعاني ، مثل «إعادة الاختراع» و«الريادة الاقتصادية» ، غير محبّذ لدى العديد من الأساتذة المهتمين بمجال الإدارة العامة . وتتضمن بعض الهواجس (من فكرة إعادة اختراع الحكومة) تجزئة/ تفكيك الإدارة، والاعتماد على الاستشاريين ، وإضعاف الدور المركزي لمؤسسات الموازنة بين النتائج المحتمة والتي لا مفر منها للإدارة الريادية . وعلى الرغم من أن العديد من العناصر في حركة إعادة اختراع الحكومة مأخوذة من فكرة إدارة الجودة الشاملة ، إلا أنه بغض النظر عن النتائج، جيدة كانت أم سيئة ، لم توجد مدرسة فكرية أخرى أثارت من ردود الفعل ووصلت إلى قلب الحكومة في الآونة الأخيرة مثل فكرة إعادة اختراع الحكومة . وبالنسبة للمنظمات العامة، التي تعودت على النمو والتوسع في الخدمات في العقود الأخيرة ، فإن المناخ الجديد يسعى إلى التقليص ، والتقليص ما هو إلا انقلاب على الاتجاهات السائدة في الماضي. وفي الواقع فإن من النادر أن تواجه المنظمات العامة تقليصاً أو تخفيضاً (في حجمها أونشاطها أو عددها) . ولأن لدى هذه المنظمات الخبرة الطويلة في النمو ، والتوسع ، وصياغة البرامج والأنشطة المتعددة ، فلا بدّ من التخطيط لتقليص حجم المنظمات العامة وألا يكون التقليص متهوراً وبدون وعي كامل .

لا شك في أن القطاع الخاص (الشركات) ، والذي يعمل طبقاً للنظريات الاقتصادية والمقارنات المرجعية الموضوعية سواء عند التوسع أو التقليص ، يمتلك خبرة أفضل من الحكومة في عمليات التوسع والتقليص . وبالمقارنة ، فإن المنظمات العامة أقل معرفة بوسائل وعمليات تقليص الحجم . ويجب أن يسبق عمليات التدخل التعرف الواضح على الظروف التي تتطلب تقليص الحجم. يتطلب اعتراف المدراء العامين بالحاجة إلى تقليص الحجم، دون قبول الهزيمة أو وجود شعور بالفشل واليأس ، تعديلاً سلوكياً وعقلياً جذرياً . ويجب أن يتبع الاعتراف بهذه الحاجة صياغة استراتيجية قابلة للتنفيذ وبكيفية تنفيذها . كما يجب أن يصمم نظام فاعل للمراقبة ويجري تطبيقه نظراً لأهمية تعبئة الموارد الضرورية ، والدعم لتنفيذ تلك الاستراتيجية . ثم إن من المهم مراقبة مدى التقدم لمعرفة الحاجة للتدخل ، ولتعديل معدلات العمل ، وأخذ كافة الاحتياطات اللازمة للتأكد من الالتزام بعملية تنفيذ الخطة الاستراتيجية. وفي التحليل النهائي يجب أن يعمل تخصيص الموارد على خدمة أداء المنظمة ويكون مرتبطاً به .

نظم إدارة الأداء (Performance Management Systems)

رغم أن الدعوات لوضع ميزانيات للأداء تعود إلى بداية الخمسينيات (لجنة هوفر الأولى) إلاّ أن تطوير نظم إدارة الأداء للإصلاح حديث نسبياً . لقد أقر العديد من الحكومات القياسات والتحسينات في مخرجات المنظمات في القطاع العام وجعلتها قانونية . ثم إن التقدم التكنولوجي الذي ينعكس في الاستخدام الشائع للحواسيب وصقل المهارات الإدارية والزيادة في الطلب العام على الخدمات ورغبة الإدارة في عقلنة أفعالها تحت ضغط ندرة الموارد قد دفع الموضوع إلى واجهة الاهتمامات الإدارية . إن استخدام المعلومات المكتسبة من كافة المستويات في الحكومة هي الدعامة الأساسية لأنظمة إدارة الأداء المتزايدة الأهمية، فسوف تستخدم إجراءات (قياسات) لكل من الإدارة الاستراتيجية وتقييم النتائج : كالتخطيط ، وتسجيل النجاحات. فحكومات الولايات ومجالس البلديات في الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تطلب من إدارتها ، وبشكل متزايد ، نوعاً من أشكال قياس الأداء . ويتضمن لب

تصميم قياس للأداء المبادئ التالية ، ولكنه لا يقتصر عليها :
(Jreisat, 1997; Kravchuck and Schack, 1996).

- رسالة واضحة ومتماسكة مبنية على أساس فهم واضح لأهداف السياسات .
- استراتيجية قياس جلية . وتنبثق هذه الاستراتيجية من الرسالة المحددة، وتقدم تصوراً واضحاً لتصميم وتطوير فئات للقياس ، والمعلومات المطلوبة ، وجمع المعلومات وكيفية تخزينها والوصول إليها والحصول على تقارير منها ، وأخيراً التكنولوجيا المطلوبة لذلك .
- المشاركة من قبل المستخدمين الرئيسيين ومن بينهم واضعوا السياسات ذوو العلاقة والمواطنون المتأثرون بذلك النظام ، في تصميمه وتطويره .
- تطوير مؤشرات (قياسات) أداء واقعية متعددة حسب تعدّد المستخدمين وحاجاتهم ، فليس كل الناس يحتاجون إلى نفس المعلومات .

لقد استخدمت الحكومة العديد من مؤشرات الأداء المتنوعة مثل حجم العمل ، والإنتاجية والفاعلية ، والكفاءة ، والتأثير ، والكلفة ، والمخرجات ، فقليل من الوحدات الحكومية تستخدم كل هذه المؤشرات مجتمعة . ولعلّ قياسات التكلفة فقط هي الأكثر شيوعاً واستخداماً ، ذلك لأن على المنظمات العامة أن تعد تقديرات للموازنات من فترة إلى أخرى . أما القياسات الأخرى فإنها تستخدم بشكل متقطّع وغير نظامي . وتصبح عملية القياس أكثر تعقيداً لكون الخدمات الحكومية ذات صبغة خدماتية في الأساس من الصعب تحديدها رقمياً . (ليسهل قياسها) . وبجانب ذلك فإن المدراء العامين عادة يخشون سوء استخدام المعلومات في حالات تدني الإنتاجية مما يولد المزيد من الحرص والنزوع إلى إبقاء الوضع على ما هو عليه .

ولذا نتحدث الآن عن مراجعة الأداء ، وميزانية الأداء ، وقياس الإنتاجية ونظم إدارة الأداء بشكل عام . ففي الولايات المتحدة الأمريكية تطبّق المنظمات على مستوى الحكومة الفيدرالية وعلى مستوى حكومات الولايات ، والحكم المحلي ، وبنجاح ، بعضاً من هذه العمليات لإدارة الأداء أو كلها . وتتعرض كل من هذه العمليات إلى

تعديلات مستمرة لتتكيّف مع احتياجات المنظمة ذات العلاقة. وتوفّر مراجعة الأداء تقييماً موضوعياً ومستقلاً وخارجياً للعمليات الإدارية، ويقدّم بعض الأفكار بقصد التحسين. ويمكن الإحساس بتأثيره الإيجابي على الإدارة في المخرجات، لا في عدد الأخطاء، أو تصنيف الفشل أو إنزال العقاب. كذلك فإن مراجعة الأداء يولّد معلومات ضرورية عن إدارة البرامج ومدى اتساق تلك البرامج مع السياسة العامة ومع الأهداف الموضوعة. وليس من الغريب أن تؤكد مراجعة الأداء الفعّال على الممارسات الإدارية الجيدة، وكذلك التعرّف على غير الفعّال منها، وتوفير دعم للإدارة، الحكيمة والحذرة في عملية تطهير الهياكل التنظيمية المتضخمة والعمليات الإجرائية الفاسدة.

تولّد التوجهات التقليدية التي تركّز على عملية الرقابة والأوامر، الجمود والاختلال الوظيفي اللذين يمنعانها من تبني العديد من الأفكار والممارسات الإدارية الحديثة. فما لم يكن هناك ظهور لإدارة منظمات ذات ثقافة تنظيمية ملائمة وقدرات مناسبة، فإنّ عملية النمو والتقدّم تصبح بطيئة، كما يصبح من الصعب تغيير قناعات عديدة لدى المناهضين لإدارة الأداء. لذا فإنه تحدٍّ صعب ذلك الذي يواجه تنفيذ العمليات الإدارية «الجديدة» التي تعد باهتمام أكبر بالنتائج، وتركيز شديد على الجودة في إطار بيئة جامدة. فالنجاح يتطلّب تكييف مهارات العاملين، وتحفيزاً نحو المزيد من التعاون وتوفير مناخ مشجع للتجديد والإبداع.

هذه الأفكار الجديدة تسعى إلى إطلاق الإبداع والقدرات الخلاّقة لدى العاملين، من خلال تمكينهم المزيد من المشاركة في العمليات الإدارية. ويُنظر إلى تمكين العاملين (منحهم المزيد من المسؤولية والصلاحية)، الذين يستطيعون القيام بالكثير لإحداث التغيير والإبداع في المنظمة، على أنها خطوة جوهرية نحو تحسين الأداء. ويمكن الشعور بالضغوط نحو التغيير حتى في الأمم الغنية. فالإدارة العامة في هذه الدول تواجه تخفيضاً كبيراً في الميزانيات. وتدنياً في العائدات، وعجزاً في الموازنات، ومقاومة شعبية للضرائب المرتفعة، ويساهم كل ذلك في إدراك الحقائق الجديدة التي تواجهها المنظمات العامة. وبالتحديد عليها أن تحقق أكثر بموارد أقل، وأن تكون

مسؤولة عما تقوم به بشكل يمكن قياسه.

إن تحويل منظمة ما يحتاج إلى رؤية جديدة وأسلوب جديد في التفكير بشأن الاستراتيجية، والهيكل، والأفراد. وفيما يستطيع بعض الرواد البدء بسجل نظيف، إلاّ أن قادة التحويل يجب أن يبدأوا بما هو متوافر لديهم. إن مثلهم مثل المهندسين المعماريين الذين يجب عليهم إعادة تصميم المصانع القديمة وتحويلها لاستخدامات جديدة. صحيح أن من الممكن تصميم النظم للوصول إلى فاعلية العمليات، إلاّ أن القيادة هي التي تساعد المنظمة على تأدية رسالتها وتحقيق رؤيتها. ولكي تصبح قيادياً عليك أن تسمو فوق مصالحك الشخصية لصالح الفريق أو المنظمة أو لما هو أكبر ـ الدولة.

لقد تمّ تقديم صيغة جديدة. فلم يعد الحصول على كميات كبيرة من السلع كافياً، بل يجب أن تتحسّن الجودة بشكل جذري. أما مستوى التغيير الأول ـ بشكل جيد من خلال التركيز الحالي على القيادة لكونها عملية تبادلية يتم من خلالها إرضاء رغبات المرؤوسين إذا كان مستوى أدائهم يرتفع إلى ما تم الاتفاق عليه مع رؤسائهم. إلاّ أن المستوى الأعلى من التغيير يتطلب شيئاً مميزاً عن العلاقة التبادلية، أنه يتطلّب القيادة التحويلية.

ومع ذلك، يظل العاملون في المنظمة هم المفتاح الرئيسي للتحسّن الكمي والنوعي في أداء المنظمات العامة. وعلى الرغم من الأحداث العاتية والاعتراضات المبالغ فيها من قبل الاستشاريين وغيرهم، فإن عمليات بناء الفريق وحلقات الجودة، وإدارة الجودة الشاملة، تمثّل محاولات جادة في مواجهة التحديات التي تفرضها الضغوط الداخلية والخارجية على المنظمات العامة. وتتضمن هذه العمليات عناصر إيجابية من العديد من المفاهيم الإدارية السابقة التي أثبتت قيمتها العملية عند التنفيذ مثل الإدارة بالأهداف، والعديد من التوجهات الأخرى التي تعتمد على أساليب المشاركة.

لقد تم تحقيق تقدّم ملحوظ في الوظائف الإدارية المتزاملة مثل التركيز على المساءلة، وتحسين العلاقات بين الموارد والمخرجات، وتمكين العاملين (أي إعطائهم

الصلاحيات)، وتطوير مفاهيم جديدة تركّز على خدمة المواطن. ومن خلال تطبيق مراجعة الأداء، واستخدام أساليب أفضل لصياغة التقارير، وتحسين شامل لوظائف الإدارة الاعتيادية، أمكن تعزيز الموقف المهني والأخلاقي في الإدارة العامة. ومع ذلك فما زال التغيير في الدول النامية صعباً، وتفوّق الفشل على النجاح في إعادة هيكلة آلة الإدارة فيها، وتكييف سلوكيات الإداريين لتلائم حاجات مجتمعاتهم أو لتواجه التعقيدات المتزايدة في المنظمات الحديثة.

ومع انكماش الموارد ونمو تعقيدات المنظمة، وظهور نظرة سلبية للخدمة العامة، والعملية المتخاذلة لاتخاذ القرارات السياسية، والدافعية بدون الحوافز أو الزيادة السنوية أو الأمن الوظيفي، فإننا نشهد ظهور إطار جديد. وهذا الإطار الجديد لا يقلّل من دور الإدارة والقيادة التنظيمية، بل يركّز على أهميتها. في نفس الوقت نرى، كما يقول جيمس بيرنز (Burns,1978) أن «من النادر أن ترتقي القيادة إلى مستوى الحاجة الكاملة لها». ومع كل ذلك يبقى التركيز على كفاءة وأخلاقيات القيادة الإدارية متواصلاً ومستلزماً لأي تقدّم ونجاح.

الحكومة الإلكترونية (E- Government)

من أهم الإنجازات التي تركت آثاراً عميقة، شملت معظم المجتمعات الحديثة مع نهاية القرن العشرين هي ثورة المعلومات (Information Revolution)، التي تحقّقت بواسطة تطبيقات تكنولوجية هائلة، عمادها وقاعدتها ما يعرف بالإنترنت (Internet) عن طريق الحاسوب.

نتائج هذه الابتكارات المعلوماتية والتكنولوجية كبيرة وواسعة المدى وخاصة في عالم الإدارة الحديثة. فقد وفّرت للمنظمات الحديثة إمكانيات وطاقات جديدة، وأدخلت تغييرات جذرية في أداء العمل الإداري. بل إن أساليب العمل في الحكومات الحاضرة قد واجهت تغييرات أساسية في وضع السياسات العامة وفي طرق تنفيذها حتى نالت التسمية: حكومة إلكترونية (E-Government).

وبالتحديد، فإن التطورات الحديثة في وسائل الاتصال وسهولة نقل المعلومات، مقارنة بالماضي، قد أنتجت ما يلي :

١ ـ وفرت معلومات كثيرة لكل مواطن في مختلف ميادين المعرفة، بكلفة قليلة وبسرعة خاطفة .

٢ ـ فتحت أبواب الاتصال والتشاور واسعة داخل المنظمات الحديثة مما ساعد على اتخاذ القرارات الإدارية بفعالية أكبر .

٣ ـ ساعدت على توسيع مجالات الاتصال محلياً وعالمياً .

٤ ـ أعطت المواطن إمكانيات جديدة للاتصال والحصول على المعلومات وإبداء الرأي ومتابعة الأحداث والقرارات محلياً وعالمياً .

٥ ـ ساعدت على تعميق الأساليب الديموقراطية في الحكم ومشاركة المواطنين في القرارات التي تهمهم، وتوطيد الشفافية في اتخاذ القرارات ووضع السياسات العامة .

لهذه الأساليب وغيرها تتسارع الأنظمة الحديثة لإدخال التقنيات المعلوماتية وتطبيقاتها العديدة في الدوائر الرسمية كما في الشركات الخاصة . كما تبذل جهوداً كبيرة واستثمارات مالية ضخمة في التعليم والتدريب لمنفعة الأجيال الحاضرة والمستقبلة من القوى العاملة .

وفي دراسة قسم الإدارة العامة للأمم المتحدة وجمعية الإدارة العامة الأميركية تم تصنيف الدول بحسب أربع قوائم تبين مدى تطورها على سلم الاستعمالات الإلكترونية أو مدى وصفها كـ (E-government) :

١ـ دول أحرزت تقدماً كبيراً مثل الولايات المتحدة. استراليا نيوزيلندا، النرويج، كندا، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، الإمارات العربية، الكويت، وغيرها .

٢ـ دول أحرزت تقدماً متوسطاً مثل بولندا، فنزويلا، روسيا، السعودية، الأردن، وماليزيا .

٣ـ دول في مرحلة البداية مثل أرمينيا، جنوب أفريقيا، الفلبين، أندونيسيا، الصين، باكستان .

٤ـ مجموعة الدول التي تبدي عجزاً واضحاً في هذا المجال مثل الكاميرون، موريتانيا، بنجلادش، . كينيا، لاوس.

الخلاصة

في بداية القرن العشرين شخصت **الثورة الصناعية** وحفزت النماذج والاتجاهات الإدارية للتفكير في كيفية تعظيم نتائج التنسيق العقلاني في المنظمات الإنسانية بالاعتماد على وسائل العلم والاكتشاف. ومن أهم تلك الوسائل الإدارة العلمية ـ التايلورية ـ التي غيّرت الإدارة إلى الأبد، وطرحت وسائل وأساليب ذات تأثير دائم. ومنذ ذلك الحين وخلال القرن العشرين، الذي ليس له مثيل في تاريخ الإنسانية، ظهر العديد من النماذج والاتجاهات تم تطبيقها في عدة سياقات للتعامل مع قضايا مختلفة بمستويات نجاح متفاوتة. إنها فرصة لا تعوض أن نشاهد كيف أن القرن العشرين قد انتهى كما بدأ. فمرة أخرى نرى اليوم في العمل إبداعات تقنية جذرية فاعلة مشابهة لتلك التي بدأت منذ عدة عقود سابقة تغيّر المنظمات والإدارة بحيث لم يعد بالإمكان التعرّف عليها. وانتهى القرن العشرون وقد تغيّر العالم من حول المنظمات العامة والخاصة بعمق بسبب التكنولوجيا الحديثة والأسواق الاقتصادية العالمية كما حدث بسبب الثورة الصناعية.

لقد دخل العالم في نهاية القرن العشرين عصر الإنترنت، وهي تكنولوجيا تتوسع وتنتشر عالمياً وتسمح بتدفق المعلومات بمعناها الواسع والشامل وبأشكال مفهومة ومقبولة. إنها لا تساعد في تبادل المعرفة بين الأفراد في كل مكان فحسب بل لقد سببت أيضاً انفجاراً في تزايد الإنتاجية. وقد أعادت الإبداعات والاختراعات التكنولوجية الحديثة بشكل جذري صياغة وسائل الإتصال داخل المنظمات وفيما بينها. ثم إن ديناميكة النمو العالمي تتغيّر الآن بنفس القوة التي كانت تتغير بها عند اكتشاف الكهرباء ومدّ السكك الحديدية. ويعني تطوّر الإنترنت كظاهرة طاغية، أن عوامل الإنتاج التقليدية ـ العمالة الماهرة ورأس المال ـ لم تعد هي المحدّد الأساسي لمتانة أي اقتصاد. فالآن «ترتبط القدرات الاقتصادية بشكل متزايد بالقدرة على مراقبة ومعالجة المعلومات

والتلاعب بها»، كما تقول مجلة الأسبوع التجاري (Business Week,October, 1999,72) .

ومن المؤكد أن السنوات الختامية في القرن العشرين كانت فترة إعادة تعريف رسالات المنظمات للتركيز على عناصر إرضاء المواطن، ونوعية السلع والخدمات التي تقدّم له وكميتها. وذلك يتطلّب إعادة التزام الإدارة بالنتائج وبمستويات أعلى من الأداء الأخلاقي والمهني. لقد كان الأثر النهائي لهذا تحقيق خطوات واسعة وكبيرة خلال القرن العشرين في كافة عناصر النظرية والممارسات الإدارية تفوق ما تم تحقيقه أو إنجازه خلال تاريخ البشرية السابق كله.

وبينما لا تزال أنظمة الإدارة في العالم العربي بعيدة عن كونها «مدفوعة بالتكنولوجيا، وتركّز على خدمة المواطن»، إلاّ أنها بدأت هي الأخرى في البحث بجد واهتمام عن مفاهيم وممارسات إدارية جديدة رغم النجاح المحدود. وتبيّن الخبرة العربية أن التحسينات في التنفيذ تتطلب المزيد من الاعتماد على خبرات محلية بدلاً من الاعتماد على الاستشاريين والخبراء الأجانب، والمزيد من الدعم السياسي وفهماً واستخداماً أفضل لآليات الحوافز الضرورية لإحداث التغيير المطلوب.

References

1. Barnard, Chester 1. 1938. *The Functions of the Executive*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

2. Barberis, Peter. 1998. "The New Public Management and New Accountability," *Public Administration* 76 (Autumn), Pp. 451-470.

3. Bryson, John M. 1995. *Strategic Planning for Public and Nonprofit Organizations*. 2nd.ed. San Francisco, CA: Jossey-Bass.

4. Burns, James MacGregor. 1978. *Leadership*. New York: Harper & Row Publishers.

5. Clegg, Stewart, Cynthia Hardy, and Walter Nord, eds. 1996. *Handbook of Organization Studies*. Thousand Oaks, CA: Sage.

6. Crozier, Michel. 1964. *The Bureaucratic Phenomenon*. Chicago: The University of Chicago Press.

7. Diamant, Alfred, 1962. "The Bureaucratic Model : Max Weber Rejected, Rediscovered, Reformed," In F. Heady and S.L.. Stokes, eds. *Papers in Comparative Public Administration*. Ann Arbor, Michigan: Institute of Public Administration, University of Michigan.

8. Eddy, W illiam B. 1981. *Public Organization Behavior and Development*. Cambridge, MA: Winthrop.

9. Esman, Milton. 1991. *Management Dimensions of Development: Perspectives and Strategies*. West Hartford, CT: Kumariand Press.

10. Ferlie, Ewan . Lynn Ashburner, Louise Fitzgerald, and Andrew Pettigrew. 1996. *The New Public Management in Action*. Oxford, UK: Oxford University Press.

11. Frederickson, George H. 1990. Public Administrtion and Social Equity. *Public Administration* Review. 50, 2 (March/April).

12. Fry, Brian R. 1989. *Mastering Public Administration: From Max Weber to Dwight Waldo*. Chatham. NJ: Chatham House.

13. Gerth, H.H. and C. Wright Mills. 1946. *From Max Weber:Essays in Sociology*. New York: Oxford University Press.

14. Gladden, E.N. 1972. *A History of Public Administration. II*. London: Frank Cass.

15. Goodnow, Frank J. 1900. *Politics and Administration.* New York: Macmillan..

16. Goodsell, Charles T. 1985. *The Case for* Bureaucracy*: A Public Administration Polemic.* 2nd. ed. Chatham, NJ: Chatham House.

17. Greiner, John M. et al. 1981. *Productivity and Motivation.* Washington, D.C.: The Urban Institute Press.

18.Gore, Al. 1993. *From Red Tape to Results: Creating a Government that Works Better and Costs Less.* _ (Report of the National Performance Review), Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office.

19. Gulick, LKuther. 1937. Notes on the Theory of Organization. in L. Gulick and L. Urwick. eds. *Papers on the Science of Administration*, New York: Institute of Public Administration.

20. Gvishiani, D. 1972. *Organization and Management.* Moscow: Progress Publishers..

21. Heady, Ferrel. 1996. *Public Administration: A Comparative Perspective.* 5th ed. New York: Maercel Dekker.

22. Hood, Christopher. 1995. "The New 'Public Management' in the 1990s: Variations on a Theme," *Accounting Organizations and Society* 10 (2/3); 93 - 109.

23. Hood, Christopher. 1991. "A Public Management for All Seasons? "*Public Administration.* 69 (1): 32-19.

24. Ibn Taymiya (1263-1328). 1982. *Public Duties in Islam.* Translated from Arabic by Muhtar Holland. The Islamic Foundation.

25. Jreisat, Jamil E. 2002. *Comparative Public Administration and Policy.* Boulder, CO: Westview.

26. Jreisat, Jamil E. 1999. "Comparative Public Administration and Reform," *International Journal of Public Administration*, 22 (6) 755-877.

27. Jreisat, Jamil E. 1997. *Public Organization Management: The Development of Theory and Process.* Westports, CT: Quorum Books. Greenwood Publishers.

28. Jreisat, Jamil E. 1997. Politics Without Process:Administering Development in the Arab World. Boulder, CO : Lynne Reinner Publishers.

29. Kaboolian, Linda. 1998. "The New Public Management: Challenging the

Boundaries of the Management vs. Administration Debate, "*Public Administration Review* 58 (3): 189 - 193.

30. Katz, Daniel and Robert Kahn. 1996. *The Social Psychology fo Organizations*. New York: John Wiely.

31. Kennedy , Paul. 1987. *The Rise and Fall of the Great Powers*. New York: Random House.

32. Kettle, Donald F. 1997. "The Global Revolution in Public Management : Driving Themes, Missing Links,: *Journal of Policy Analysis and Management* 16 (3): 446 - 462.

33. Klages, Helmut and Elke Loffler. 1998. "New Public Management in Germany," *International Review of Administrative Sciences*. 64 : 41 - 54.

34. Kravchuck, Robert S. and Ronald W. Schack. 1996. Designing Effective Performance Measurements Systems under the Government Performance and Results Act of 1993. *Public Administration Review* (July/August) 56, 4.

35. Lee, Robert D. jr. and Ronald W. Johnson. 1983. *Public Budgeting System*. 3rd ed. Baltimore: University Park Press.

36. Likert, Rensis. 1981. System 4 : A Resource for Improving Public Administration. *Public Administration Review*. 41, 6 (November/December).

37. Likert, Rensis. 1961. *New Patterns of Management*. New York: McGraw-Hill.

38. Lindblom, Charles E. 1959. The Science of : "Muddling Through." *Public Administration Review*. 19 (Spring).

39. Lynn, Laurence E. Jr. 1981. *Managing the Public's Business*. New York : Basic Books.

40 March, James G. and Herbert A. Simor. 1958. *Organizations*. New York: John W iley.

41. Mascarenhas, R. C. 1993. "Building an Enterprise Culture in the Public Sector; Reform of the Public Sector in Australia, Britain, and New Zealand," *Public Administration Review* 53 (4) : 319-327.

42. Maslow, A.H. 1943. A Theory of Human Motivation. *Psychological Review* . 50 (July), 370-396.

43. Mayo, Elton. 1933. The Human Problems of an Industrial Civilization. New York: Macmillan.

44. Mayo, Elton. 1946. *The Social Problems of an Industrial Civilization.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

45. McGregor, Douglas, 1960. *The Human Side of Enterprise.* New York: McGraw-hill.

46. Miller, Lynn H. 1972. Organizing Mankind: An Analysis of Contemporary International Organization. Boston: Holbrook Press.

47. Moe, Ronald C. 1994. "The 'Reinventing Gvernment's Exercise: Misinterpreting the Problem Misjudging the Consequences," *Public Administration Review.* 54 (2): 111 - 122.

48. Mosher, Frederick C. 1968. *Democracy and Public Service.* New York: Oxford University Press.

49. Mosher, Frederick C. 1981. ed. *Basic Literature of American Public Administration* (1787-1950). New York: Holmes & Meier.

50. Mosher, Frederick C. 1975. ed. *American Public Administration: Past, Present, Future.* University, Al: University of Alabama Press.

51. Naqvi, Syed Nawab Haider. 1994. *Islam, Economics, and Society.* London: Kaegan Paul.

52. Nathan, Richard P. 1995. Reinventing Government: What does It Mean?" *Public Administration Review* (March/April) 55,2.

53. Nigro, Felix A. and Llloyd G. Nigro. 1980. Modern Public Administration. 5th ed. New York: Harper & Row.

54. Osborne, David and Ted Gaebler. 1992. Reinventing Government: How the Entepreneurial Spirit Is Transforming the Public Sector from Schoolhouse to State House, City Hall to Pentagon Reading, MA: Addison-Wesley.

55. Ostrom, Vicent. 1973. The Intellectual Crisis in American Public Administration. University, Al: The University of Alabama Press.

56. Pallot, June. 1996. "Newer Than New' Public Management: Financial Management: Financial Management and Collective Strategizing in New Zealand," Unpublished paper prepared for the conference on The New Public Management in International

Perspective, Institute of Public Finance and Fiscal Law, St. Gallen, Switzerland, 11-13 July.

57. Parsons, Talcott. 1956. “Suggestions for a Sociological Approach to the Theory of Organization,” *Administrative Science Quarterly* 1 (June) : 63-85.

58. Perrow, Charles. 1979. *Complex Organizations: A Critical Essay.* 2 nd ed. Glenview, IL: Scott, Foresman.

59. Presthus, Robert. 1978. The Organizational Society. Rev. ed. New York: St. Martin’s Press.

60. Presthus, Robert. 1965. *Behavioral Approaches to Public Administration.* University, Al: University of Alabama Press.

61. Redford, Emmette, S., et al. 1968. Politics and Government in the United States. New York: Harcourt, Brace.

62. Reed, Michael. 1996. Organizational Theorizing: A History Contested Terrain. In Clegg, Hardy, Nord, eds. Handbook of Organization Studies.

63. Roberts, Alasdair. 1998. “Closing the Window: Public Service Restructuring and the Weakening of Freedom of Information Law,: a paper submitted to the 1998 International Public Management Network Conference (June 28-29, 1998), (roberta@qsilver.queensu.ca).

64. Roberts, Alasdair. 1997. “Performance-Based Organizations: Assessing the Gore plan,” *Public Administration Review* 57 (6) : 465-478.

65. Roethlisberger, F. J. 1941. *Management and Morale.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

66. Rohr, John A. 1986. To Run a Constitution : The Legitimacy of the Administrative State. University Press of Kansas.

67. Scott, Graham, Ian Ball, and Tony Dale. 1997. “New Zealand’s Public Sector Management Reform: Implications for the United States, “ *Journal of Policy Analysis and Management* 16 (3): 357-381.

68. Scott, William G. 1982. Barnard on the Nature of Elitist Responsibility. *Public Administration Review.* 42, 3 (May/June).

69. Scott, W.G., T.R. Michell and P.H. Birnbaum. 1981. *Organization Theory*. 4 th ed. Homewood, IL: Richard D. Irwin.

70. Seidle, Leslie F. 1995. *Rethinking the Delivery fo Public Services*. Montreal, Canada: Institute for Research on Public Policy.

71. Simon, Herbert A. 1961. *Administrative Behavior* 2nd ed. New York : The Macmillan.

72. Stahl, O. Glenn. 1983. *Public Personnel Administration*. 8 th ed. New York: Harper & Row.

73. Stahl, Michael J. and David W. Grigsby. 1992. *Strategic Management for Decision Making*. Bostor, MA: PWS-Kent.

74. Stillman, Richard. II. 1996. *The American Bureaucracy*. 2nd ed. Chicago : Nelson-Haal Publishers.

75. Stilllman, Richard. II. 1990. The peculiar "Stateless" Origins of American Public Administration and the Consequences of Government Today . *Public Administration Review*. 50, 2, (March/April).

76. Stillman, Richard. Ii. 1973. Woodrow Wilson and the Study of Administration : A New Look at an Old Essat. *The American Political Science Review*. (June).

77. Swiss, James E. 1992. Adapting Total Quality Managemet (TQM) to Government. *Public Administration Review* (July/August) 52, 4.

78. Taylor, Frederick W. 1981. The Principels of Scientific Management . *Basic Literature of American Public Administration* . F.C. Mosher, ed. 1981. New York: Holmes & Meier.

79. Thompson, James R. and Patricia W. Ingraham. 1996. "The Reinvention Game, "*Public Administration Review* 56 (3) : 291-304.

80.Van Riper, Paul P. 1987. The American Administrative State: Wilson and the Founders. In R. C. Chandler, ed. *A Centennial History of the American Administrative State*. New York: The Free Press.

81.Waldo, Dwight. 1955. *The Study of Public Administration* . New York: Random House.

82. Waldo,, Dwight. 1984. *The Administrative State*. New York: The Ronald Press.

83. Wildavsky. Aaron. 1984. *The Politics of the Budgetary Process*. 4th ed. Boston: Little, Brown.

84. Wilson, Woodrwo. 1887. The Study of Administration . *Political Science Quarterly*. II, I (June).

85. Wolin, Sheldon S. 1960. Politics and Vision: Continuity and Innovation in Western Political Thought. Boston: Little, Brown.

الباحثون

• **د. حازم الببلاوي**

خبير اقتصادي، حائز على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة باريس سنة ١٩٦٤. يشغل، حالياً، منصب مستشار صندوق النقد العربي بأبو ظبي، شغل سابقاً منصب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، عمل رئيساً لبنك التنمية والتصدير للفترة من (١٩٨٣ ـ ١٩٩٥)، كما عمل رئيساً للشركة المصرية لضمان قروض التصدير للفترة من (١٩٩٢ ـ ١٩٩٥) إضافة إلى عمله أستاذاً لمادة الاقتصاد بجامعة الاسكندرية. حاصل على وسام جوقة الشرف الفرنسي بدرجة فارس، ووسام ليوبولد الثاني البلجيكي بدرجة كوماندور عام ١٩٩٢ ووسام الأرز من لبنان بدرجة ضابط عظيم عام ٢٠٠١. من مؤلفاته: «نظرات في الواقع الاقتصادي المعاصر»، «التغيير من أجل الاستقرار»، «نحن والغرب: عصر المواجهة أم التلاقي»، «النظام الدولي المعاصر»، «الاقتصاد العربي في عصر العولمة».

• **د. مصطفى كامل السيد**

المدير التنفيذي لشركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب. تولى إدارة مركز بحوث ودراسات الدول النامية التابع لجامعة القاهرة. حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من المعهد الجامعي العالي للدراسات الدولية من جامعة جنيف.

زاول التدريس الجامعي في جامعات مصرية وأجنبية عدة . عضو العديد من الهيئات والجمعيات العلمية . من مؤلفاته : «المجتمع والسياسة في مصر : دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري ١٩٥٢ ـ ١٩٨١» ، «قضايا التغيير السياسي في القارات الثلاث» ، «دراسات عن الدولة» .

• السيد يسين

مفكر وكاتب في الشؤون السياسية والدولية والاجتماعية . يعمل مستشاراً لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في جريدة الأهرام . يحمل درجة الماجستير في العلوم القانونية والسياسية ، كما حصل على دراسات عليا في العلوم الاجتماعية والسياسية من جامعتي ديجون والسوربون ، باحث وخبير في العلوم الاجتماعية في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة . من مؤلفاته : «أسس البحث الاجتماعي» ، «السياسة الجنائية المعاصرة» ، «الشخصية العربية بين مفهوم الذات وصورة الآخر» ، «التحليل الاجتماعي للآداب» ، «تحليل مضمون الفكر القومي العربي» ، «الصهيونية أيدلوجية عنصرية» ، «الأسطورة الصهيونية والانتفاضة الفلسطينية» ، «المعلوماتية وحضارة العولمة» .

• د. يحيى الجمل

خبير قانوني ، وله إسهامات واسعة في الحياة العامة . يعمل حالياً أستاذاً متفرّغاً في قسم القانون العام في كليّة الحقوق بجامعة القاهرة ، وقد سبق له أن تولّى مناصب رفيعة عدة منها : وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير التنمية الإدارية ، عضو مجلس الشعب المصري ، من مؤلفاته : «الأنظمة السياسية المعاصرة» ، «القانون

الدستوري الكويتي » ، «النظام الدستوري المصري» ، «القضاء الإداري» ، «القضاء الدستوري» ، «نظرية الضرورة في القانون الدستوري» ، «حماية القضاء الدستوري للحق في المساهمة في الحياة العامة» .

• د . محمد علوان

يعمل أستاذاً للقانون الدولي في كلية القانون بجامعة اليرموك وعميداً لكلية القانون فيها . حاصل على درجة الدكتوراه في القانون من جامعة باريس . عمل مدرّساً في عدد من الجامعات العربية والأجنبية . شارك في مؤتمرات علمية عدة ونشر عشرات البحوث العلمية في مجلات محكّمة . من مؤلفاته : «النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية ـ دراسة في العقود الاقتصادية الدولية» ، «حقوق الإنسان في ضوء القوانين الوطنية والمواثيق الدولية» ، «القانون الدولي العام ـ المقدّمة والمصادر» ، «حقوق الإنسان في قانوني العقوبات الفلسطيني والأردني» ، «المصادر ووسائل الرقابة ـ بالمشاركة» .

• د . أحمد عبد الحليم

يعمل خبيراً بمركز الدراسات الاستراتيجية في أكاديمية ناصر العسكرية العليا . عمل رئيساً للوحدة الاستراتيجية والعسكرية في المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط بالقاهرة . حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والاستراتيجية القومية . تقلد مناصب رفيعة عدة في سائر مستويات القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية . وهو محاضر وباحث في مركز الدراسات السياسية التابع لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة . له مؤلفات عديدة إضافة إلى إسهامات أخرى في وسائل

الإعلام المصرية والعربية والعالمية كمعلق ومحلل سياسي وعسكري ، من خبراته : عضو مجلس الشورى ، عضو لجنة مصر والعالم ، عضو المجلس الاستشاري الوطني، عضو مجلس أمناء مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية .

• د. ابراهيم عثمان

أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأردنية. حاصل على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع من الولايات المتحدة الأمريكية . شارك في العديد من المؤتمرات العربية والدولية ، وترجم كتباً عدة من الانجليزية . من مؤلفاته: «العرب في الولايات المتحدة»، «مفاهيم السياسة في علم الاجتماع» ، «مقدمة في علم الاجتماع» ، «علم الاجتماع التربوي ـ التغير الاجتماعي» .

• د. أحمد أبو زيد

أستاذ الأنثروبولوجيا في كلية الآداب بجامعة الاسكندرية. شغل العديد من المناصب ، منها رئيس قسم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا في الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، مستشار مجلة «عالم الفكر» بالكويت. عضو العديد من الهيئات العلمية والجوائز العلمية . حاصل على جائزة طه حسين من جامعة الاسكندرية لإسهاماته المتميزة في مجال الدراسات الإنسانية. من مؤلفاته : «الثأر ـ دراسة أنثروبولوجية في إحدى قرى الصعيد» ، «دراسات في الإنسان والمجتمع والثقافة ـ جزءان» .

• د. عطيات أبو السعود

تعمل أستاذاً مساعداً للفلسفة الحديثة والمعاصرة في كلية الآداب بجامعة حلوان. حاصلة على درجة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة القاهرة. لها العديد من الكتب والدراسات، منها: «المدينة الفاضلة عبر التاريخ (ترجمة)»، «الأمل واليوتوبيا في الفلسفة (إرنست بلوخ)»، «البيئة والمسؤولية، نحو نموذج معرفي جديد للخروج من أزمة الإنسان مع بيئته»، «كانط والسلام العالمي»، «نيتشه وما بعد الحداثة».

• د. وجيه كوثراني

باحث لبناني، يحمل شهادة الدكتوراه في التاريخ من جامعة السوربون ودكتوراه دولة في الآداب من جامعة القديس يوسف في بيروت. يعمل أستاذاً للتاريخ في الجامعة اللبنانية، ويرئس تحرير مجلة «منبر الحوار». من مؤلفاته: «الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي»، «بلاد الشام: الاقتصاد والسكان والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين»، «الفقيه والسلطان»، «مشروع النهوض العربي وأزمة الانتقال من الاجتماع السلطاني إلى الاجتماع الوطني»، «الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا».

• د. محمد مهران رشوان

يعمل أستاذاً مشرفاً على تدريس مادة التفكير العلمي بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا. حاصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة من كلية الآداب بجامعة القاهرة. حاصل على جائزة اندريه لالاند وجائزة الشيخ مصطفى عبد الرازق. عضو المجمع اللغوي العربي، وعضو الجمعية الفلسفية العربية، وعضو المجلس الأعلى للثقافة في مصر. من مؤلفاته: «فلسفة اللغة»، «دراسات في المنطق عند العرب»، «أسس التفكير المنطقي».

• **د. قاسم عبده قاسم**

أستاذ التاريخ في كلية الآداب بجامعة الزقازيق . حاصل على درجة دكتوراه الفلسفة من قسم التاريخ في جامعة القاهرة . له العديد من الخبرات التدريسية في جامعات مصرية وغربية . عضو العديد من الهيئات العلمية ، منها : مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، جمعية التراث الشعبي ، اللجنة العربية لعلم الاجتماع ، المجلس القومي للثقافة العربية . حاصل على جائزة الدولة التشجيعية في التاريخ . من مؤلفاته : «أهل الذمة في مصر الوسطى» ، «المؤرخون في العصور الوسطى» ، «الإسلام وتحدي الديمقراطية» ، «الفن الأفريقي» .

• **د. زاهية أبو السميد**

تعمل شريكة في مركز الابتكار للبحث التربوي ، المتخصص في إعداد برامج تدريب المعلمين وتقديم الاستشارات التربوية في الأردن . تحمل درجة الدكتوراه في علم النفس التربوي من جامعة الروح القدس بلبنان . لها خبرات عملية في عدد من المدارس والمعاهد والجامعات الأردنية . شاركت في العديد من المؤتمرات التربوية . وضعت كتاباً بعنوان «الفينومينوغرافيا في التعليم ومنهجيته» .

• **د. عثمان فراج**

أستاذ الصحة النفسية وصحة البيئة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة . حاصل على درجة الدكتوراه في الصحة النفسية من جامعة إنديانا الأمريكية . يرأس مجلس إدارة اتحاد هيئات رعاية المعاقين . عمل خبيراً ومستشاراً في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في الإمارات العربية المتحدة . كما عمل ممثلاً مقيماً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونسيف) في دول الخليج العربي . عضو العديد من الهيئات العلمية والحكومية والأهلية . له ١٨ كتاباً باللغتين العربية والانجليزية ، إضافة إلى العديد من المقالات

والبحوث في مجالات التربية وتدريب المعلمين ، وعلم النفس ، والتوجيه والإرشاد النفسي ، وتخطيط برامج الأطفال ، وغير ذلك .

• د. عايدة النجار

كاتبة صحفية وباحثة في قضايا الإعلام والتنمية والمرأة، تحمل درجة دكتوراه الفلسفة في وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري من جامعة سيراكوز في نيويورك . عملت في وزارة الخارجية الأردنية ، كما عملت في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيويورك وروما واليمن ، وعملت مستشارة وباحثة في معظم الأقطار العربية . صدر لها مؤخراً كتاب «صحافة فلسطين والحركة الوطنية الفلسطينية في نصف قرن (١٩٠٠ - ١٩٤٨)» وحاز الكتاب على جائزة أحسن كتاب في الإنسانيات من جامعة فيلادلفيا ، وجائز أفضل كتاب عربي في الأيام الصحافية المصاحبة لمهرجان مؤسسة الأيام الثقافي الثالث عشر في البحرين . عضو رابطة الكتاب الأردنيين ، ومنتدى الفكر العربي ، ومنتدى القدس .

• د. جميل جريسات

أستاذ الإدارة والعلوم السياسية في جامعة جنوب فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية . حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة بتسبرغ بالولايات المتحدة. يعمل محرراً مساعداً في مجلة الدراسات الآسيوية والأفريقية . عمل مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، والبنك الدولي ، والبرنامج التقني الألماني للشرق الأوسط ، كما عمل أستاذاً زائراً في دول عربية عدة . حائز على جوائز عدة لتميزه في عمله واحترافه المهني. نشر العديد من الكتب والمقالات ، وترجمت بعض كتبه إلى العربية والصينية والفرنسية .

الفهرست

حصاد القرن ـ تمهيد ٥

د. فهمي جدعان

حصاد القرن ـ قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية ١٥

د. فهمي جدعان

علم الاقتصاد في القرن العشرين ـ لمحة عامة ونقدية ٢١

د. حازم الببلاوي

العلوم السياسية ٩٩

د. مصطفى كامل السيد

العرب على مشارف القرن الحادي والعشرين ١٤٩

السيد يسين

حصاد القرن في علم القانون ٢٠٧

د. يحيى الجمل

حصاد القرن في علم القانون «القانون الدولي» ٢٤١

د. محمد يوسف علوان

حصاد القرن : الفكر الاستراتيجي وتطبيقاته ٢٩١

د. أحمد عبد الحليم

علم الاجتماع في القرن العشرين ٣٤٧

د. إبراهيم عثمان

الوضع الحالي للأنثروبولوجيا (علم الإنسان) ٤١٦

د. أحمد أبو زيد

الحصاد الفلسفي للقرن العشرين ٤٥٥
د. عطيات أبو السعود
القرن العشرون الطويل من الاستشراق إلى مناهج الإنسانيات:
المدرسة الفرنسية ودلالاتها في التاريخ العربي المعاصر ٥١٣
د. وجيه كوثراني
المنطق في القرن العشرين ٥٤٧
د. محمد مهران رشوان
تطوّر الفكر التاريخي في القرن العشرين ٥٩٣
د. قاسم عبده قاسم
حصاد القرن في العلوم التربوية ٦٤٧
د. زاهية عيسى أبو السميد
إنجازات علم النفس في القرن العشرين ٧٠٣
د. عثمان لبيب فرّاج
الاتصال والإعلام في القرن العشرين ٧٧٧
د. عايدة النجّار
حصاد القرن العشرين في الإدارة ٨١٣
د. جميل جريسات
الباحثون ٨٦٩

THE HARVEST OF A CENTURY

حصاد القرن

المنجزات العلمية والإنسانية في القرن العشرين

مشروع (حصاد القرن) مشروع « تنويريّ » في المقام الأوّل ، فهو ، في إبانته الشاملة عن المنجزات المعرفيّة والأدبيّة والفنيّة والعلميّة والتقنيّة الّتي تحقّقت في القرن العشرين ، يستجيب لاستراتيجيّة ثقافيّة تتوخّى وضع العقل العربيّ والذوق العربيّ والفعل العربيّ في فضاء العصر ، وتنشد تشكيل جملة من الدواعي والبواعث والقصود الدافعة إلى تقدّم الوعي والفعل في حياة الأجيال العربيّة.

كان الهدف أن يكون هذا المشروع عملاً (موسوعيًا) رفيعًا نقصد منه إلى أن نضع ، بين أيدي الأمّة العربيّة ، جملة المنجزات العلميّة الّتي أمكن للإنسان أن يدير عليها حياته الروحيّة والماديّة ، وأن يتقدّم بها ، خلال القرن العشرين كلّه ، في طريقه إلى القرن الحادي والعشرين . وذلك في قطاعات العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة ، والآداب والنقد والفنون ، والعلوم الأساسيّة والطبيعة والتكنولوجيا . كما تمثّل أحد أغراض العمل في أن يطّلع المختصّون وأصحاب القرار ، في العالم العربيّ ، على نتائجه لعلّ بعض وجوهه أن يكون عونًا لهم في مقاربة العالم من حولهم عند مطلع القرن الحادي والعشرين.

تولّى إعداد بحوث هذه الأقسام قرابة الأربعين أستاذًا وباحثًا متخصّصًا ، وتقرّر أن تقدّم جملة البحوث المعدّة للمشروع ، من قبل أصحابها ، في برنامج متكامل للندوات العلميّة تعقد في مؤسّسة عبد الحميد شومان ، في محاضرات عامّة تقدّم للجمهور ، أو في حلقات مستديرة خاصّة تشتمل على عروض ومناقشات أو مداخلات . وقد قدّمت المحاضرات العامّة من المشروع في (منتدى عبد الحميد شومان الثقافيّ) .

فهمي جدعان

ISBN 978-9957-19-018-0 (ردمك)

ISBN 9957-19-018-0

9 789957 190187

السعر داخل الأردنّ : (١٧,٥) دينارًا أردنيًا
السعر خارج الأردنّ : (٢٥) دولارًا أمريكيًا

المؤسسة العربية للدراسات
بيروت، الصنايع، بناية عيد بن سالم، ص.ب: ٥٤٦٠-١١
هاتفاكس: ٧٥١٤٣٨/٧٥٢٣٠٨

مؤسّسة عبد الحميد شومان